

الجزء الثاني

من

قصة عيون الاخبار

لتكليف رد المختار على الدر المختار

شرح تنوير الابصار لسيد العلامة الفاضل والفهامة

الكامل فقيه العصر والاولان وأبي حنيفة

الزمان السيد محمد علاء الدين افندي

ابن الشيخ محمد أمين الشهير

بابن عابدين رحمه الله

تعالى ونفعنا بهما

والملكين

آمين

* (وبهامشه ما يلزم عليه التكلم من الشرح المذكور) *

(الطبعة الثانية)

بالطبعة الاميرية بيوتات مصر

سنة ١٣٢٦ هجرية

كتاب الدعوى

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب دعوى الرجلين)

(تقدم حجة خارج في
ملاش مطلق)

* (باب دعوى الرجلين) *

لا يخفى عليك أن عقد الباب لدعوى الرجلين على ثالث والأبجميع الدعوى لا تكون إلا بين اثنين وحينئذ لا تكون هذه المسئلة من مسائل هذا الكتاب فلذلك ذكره صاحب الهداية والكثير في أوائل كتاب الدعوى قلت ولعل صاحب الدرر إنما أخرها إلى هذا المقام مقتضاً في ذلك أن صاحب الوقاية لتحقيق مناسبة بينهما وبين مسائل هذا الباب بحث تكون فاتحة لمسائله وإن لم تكن منه عزى (قوله تقدم حجة خارج) هو الذي لم يكن ذايدو الخارج المدعى لأنه خارج عن يده فاستند إلى المدعى يجوزاً وإنما اقتضت بيته الخارج لأن الخارج هو المدعى والبيته بيته المدعى بالحديث وفيه خلاف الشافعي وإنما كان الخارج مدعى الصدق تعريفه عليه (قوله في ملاش مطلق) أي ملك المال بخلاف ملك النكاح فإن ذا البيه مقدم ولو بلا برهان مالم يسبق تاريخ الخارج كسأني وقيد الملك بالمطلق احترازاً عن المقيد بدعوى النكاح وعن المقيد بما إذا ادعى تلمي الملك من واحد أو أحدهما قابض وعباداً ادعى الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما أسبق فإن في هذه الصور تقبل بيته ذي اليد بالإجماع كسأني درأى ولم يلزم انتقاض مقتضى القسمة لأن قول بيته ذي اليد البتة إنما هو من حيث ما ادعى من زبادة النكاح وغيره فهو مدعى من تلك الجهة والمراد بالقبض التلقيني من شخص مخصوص مع قبضه فلا يراد ما قبل كون المدعى في يد القابض أمر معان لا بدعيه ذو اليد فبإذن لا إقامة البيته عليه وقبولها بالإجماع فإن قلت هل يجب على الخارج البين لكونه آنذاك مدعى عليه قلت لا لأن البين إنما يجب عند عجز المدعى عن البيته وهنالك يعجز كافي العناية أو رد عليه بأن مراد السائل هل يجب على الخارج البين عند عجز ذي الدعوى البيته والأفلا تحتمية لسؤاله أصلاً اهـ يريد به أن الجواب لم يدفع السؤال بل هو باق ولم يتصد الجواب عنه أقول الظاهر أن يجب البين على الخارج عند عجز ذي اليد عن بيته فيما إذا ادعى الزبادة لأنه مدعى بالنسبة إليها ولهذا الزم عليه البرهان فيكون المدعى مدعى عليه بالنسبة إليها فيزم عليه البين عند العجز عن البرهان وبيته المدعى لم تعمل مالم تسلم من دفع ذي اليد أذهو معارض لها ودعوى ذي

البذل تسقط بهج من البرهان عليها بل تتوجه اليه على من كان في مقابله كما هو شأن الدعوى فيحلف على
 عدم العلم بثلث الزيادة فإن حلف يحكم للمدعى بينته لكونها سالمة عن العارض وإن نكل يكون مقرا أو
 ناذلا فينع ويبنى المدعى في بذى اليد نعم لا يجبر الخارج على الجواب عن دعوى ذى اليد لولا دعواه لعدم
 كونه ناذلا لقصور في كون ذى اليد مدعىا فيها ادعاه كما هو مذهب صاحب التكملة هذا هو التحقيق تدبر عبد
 الحليم **(قوله)** أي لم يذكر له سبب أي معنى أو مقيد بتاريخ كسائي وكذا لولا ذكر له سبب يشكر رفاذ ذكر
 له سبب لا يشكر قدم بينة ذى اليد كما يأتي أيضا ومن هذا القبيل ما في منية المفتي أقاما بينة على عبد في يد رجل
 أحدهما بنصب والآخر ببيعة فهو بينهما أي لأن المودع بالخود بصير غاصبا قال في جامع الفصولين الخارج
 وذو اليد لوالد اعيا الرأمن واحد وذو اليد أولى كافي الشراء هذا إذا ادعى الخارج وذو اليد تليق الملك من جهة
 واحد ولوالد اعيا من جهة اثنين يحكم للخارج إلا إذا سبق تاريخ في الذيل بخلاف مال والد اعيا من واحد وله هنا
 يقضى لذي اليد إلا أن سبق تاريخ للخارج والفرق في الهداية ولو كان تاريخ أحدهما أسبق فهو أولى كالو
 حضرة البائع هنا وأرنا واحد هما أسبق تاريخا والمبيع في يد أحدهما يحكم للأسبق اه من الثامن
 ونعامة وفي الأنساء قبل الوكالة إذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذواليد في مستثنى في
 الخزانة الأولى لو برهن الخارج على أنه ابنه من امرأته هذوهما حران وأقام ذواليد بينة أنه ابنه ولم ينسبه
 إلى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذواليد مذميا والخارج مسليفا فبرهن الذي بشهود من الكفار وبرهن
 الخارج بقديم الخارج سواء برهن مسليما أو بكفار ولو برهن الكافر بسلين قدم على المسلم مطلقا اه
(قوله) وإن وقت أحدهما فقط إن وصلته ومقتضاها العموم أي إن لم يوقت أو وقتا متساويا ومختلفا أو وقت
 أحدهما وعليه مؤاخذه وهوانه إذا وقتا واختلف تاريخهما فالعبرة بالسابق منهما على ما تقدم لأن التاريخ
 عبرة في دعوى الملك المطلق إذا كان من الطرفين عند أي حنفية واقفاة في رواية وخالفها في أخرى فكان
 عليه أن يقول إن لم يوقت أو وقتا واحد هما مساويا آخر أو وقت أحدهما فقط قال في التمرحمة الخارج
 في الملك المطلق أولى إذا أرنا وذو اليد أسبق **(قوله)** وقال أبو يوسف ذوالوقت أحق أي فيما لو وقت
 أحدهما فقط لأن التاريخ من أحد الطرفين معتبر عنده والحاصل أن الخارج في الملك المطلق أولى إلا إذا أرنا
 وذو اليد أسبق **(قوله)** وخرجه أي بغير خلاف المعلوم من المقام **(قوله)** هذا العبدلي تقدمت المسئلة متنا
 قبيل السلم **(قوله)** تاريخ غيبة أي غيبة العبد عن يده لأن قوله منذ شهر متعلق بغيبه فهو قيد للغيبة وقوله منذ
 سنة متعلق بما يتعلق به قوله في أي مال في منذ سنة فهو قيد للآل وتاريخ والمعتبر تاريخ الملك ولم يوجد من
 الطرفين **(قوله)** فلم يوجد التاريخ أي تاريخ الملك **(قوله)** من الطرفين بل وجد من طرف ذى اليد والتاريخ
 حالة الانفراد لا يعتبر عند الامام فكان دعوى صاحب اليد دعوى مطلق الملك كدعوى الخارج في قضى بينة
 الخارج **(قوله)** وقال أبو يوسف أي فيما لو وقت أحدهما فقط **(قوله)** ولو حالة الانفراد أي قال أبو يوسف
 يقضى لأورخ سواء أرنا معا ٣ وكذا أرنا حالة الانفراد لأن التاريخ حالة الانفراد معتبر عنده والحكم
 فيما أرنا معا أولى بالحكم حالة الانفراد لأنه متفق عليه والثاني مذهب فقط كما هي القاعدة في لواله صلة أي
 الحكم في المقدور قبله أولى بالحكم بما بعدها والمراد إذا أرنا معا سبق تاريخ أحدهما مالوا استوى
 تاريخهما فهو كالو لم يورخا لتساوقهما والفقهاء يطلقون العبارة عند ظهور المعنى وحينئذ فقول بعض
 المحسنين الأولى إسقاط لول لأن الكلام في حالة الانفراد وكلامه ينحل أنه يقضى لأورخ حال صدور التاريخ
 كما هو في حالة الانفراد ولا معنى للقضاء المورخ فيما إذا أرنا تحقيقه منها بل القضاء السابق اه غير لازم
 في أعمال الكلام أولى من إهماله **(قوله)** كذا في جامع الفصولين حيث قال استحق حيا فطلب ثمنه من
 جهة ثقل البائع المستحق من كم مدة غاب عنه هذا الجار فقال منذ سنة فبرهن البائع أنه ملكه منذ عشر
 سنين قضى به للمستحق لأنه أرخ غيبته لا الملك والبائع أرخ الملك ودعواه دعوى المشتري لتقصيه من جهة
 فصار كأن المشتري ادعى ملكا بآثمه بتاريخ عشر سنين غير أن التاريخ لا يعتبر حالة الانفراد عند أي حنفية فبق

أي لم يذكر له سبب كما
 مر (على جهة اليد
 وإن وقت أحدهما فقط)
 وقال أبو يوسف ذوالوقت
 أحق وعمرته فيما لو
 (قال) في دعواه (هذا
 العبدلي غاب عن منذ
 شهر وقال ذواليد منذ
 سنة قضى للمدعى) لأن
 ما ذكره تاريخ غيبة
 لملك فلم يوجد التاريخ
 من الطرفين فقضى بينة
 الخارج وقال أبو يوسف
 يقضى للمورخ ولو حالة
 الانفراد وينبغي أن
 يقضى بقوله لأنه أرفق
 وأظهر كذا في جامع
 الفصولين

٣ قوله سواء أرنا معا
 الخ هكذا بالأصل ولعل
 القاهر أو أرنا حالة
 الانفراد فيحرر

دعوى الملك المطلق حكم المستحق أقول يقضى بها المورخ عند أبي يوسف لأنه يرجع المورخ حالة الانفراد
 اه ملخصا **(قوله وأقره المصنف)** وناقشه الخبر الرمي بأن صاحب الفصولين ذكره في الفصل الثامن عشر
 وقدم في الثامن الصحيح المشهور عن الإمام أنه لا عبرة للخارج في الملك المطلق حالة الانفراد وحاصله أن صاحب
 الفصولين في الثامن في دعوى الخارجين نقل أن الصحيح المشهور عن الإمام عدم اعتبار حالة الانفراد في
 الثامن عشر في الاستحقاق قال ينبغي أن يقضى بقول أبي يوسف من اعتباره لأنه أرفق وأظهر وما ذكره الفقيه
 في بابه أولى بالاعتبار وهو ما ذكره في الثامن ولا سيما أنه نقله حازمابه وأقره والثاني في غريبه وعبر عنه ينبغي
 مع ما قاله بأنه يقضى بقول الإمام قطعاً ولا سيما إذا كان معه غيره كما هنا فإنه وافقه محمد تأمل **(قوله ولو برهن
 خارجان على شيء)** يعني إذا ادعى اثنتان عناني بدغيرهما وزعم كل واحد منهما أنها ملكه ولم يدكراسب الملك
 ولا تار يخه قضى بالعين بينهما عدم الأولوية وأطلقه فقبل ما إذا ادعى الوفاق في ذلك يقضى بالعقار نصفين
 لكل وقف النصف وهومن قبل دعوى الملك المطلق باعتبار ملك الواقف ولهذا قال في القصة ذاتي بدرجل
 أقام عليه رجل بيته أقام وقت عليه وأقام قيم المسجد بيته أنها وقف المسجد فإن أرفقها في السابق منهما ماوان
 لم يؤخرها ففي بينهما نصفين اه ولا فرق في ذلك بين أن يدعى ذواليد الملك فيها أو الوفاق على جهة أخرى
 والحاصل أن دعوى الوقف من قبيل دعوى الملك المطلق ولهذا الداعي وقفة ما في آخر ورهن فدفعه
 ذواليد له مودع فلان ونحوه ورهن فإنها تندفع خصوصاً المدعى كما في الاسعاف فدعوى الوقف داخل في
 المسئلة الخمسة وكما تنقسم الدارين الوقفين كذلك لو برهن كل على أن الواقف جعل له الغلة ولا مرجع فإنها
 تكون بينهما نصفين لما في الاسعاف من باب إقرار الصحيح بأرض في يده أنها وقف ولشهادتان على إقرار
 رجل بأن أرضه وقف على زيد ونسله وشهد آخران على إقراره بأنها وقف على عمرو ونسله تكون وقفاً على
 الأسبق وقتان علم وإن لم يعلم أحد كروا وقتاً واحداً تكون الغلة بين الفريقين أنصافاً ومن مات من ولز يد
 فضميه لمن بقي منهم وكذلك حكم أولاد عمرو وإذا انقرض أحد الفريقين رجعت إلى الفريق الباقي لزوال
 المراحم اه وقيد بالبرهان منها إذ لو برهن أحدهما فقط فإنه يقضى له بالكل فالو برهن الخارج الآخر
 يقضى له بالكل لأن المقضى له صار ذا بد بالقضاء وإن لم تكن العين في يد حقيقة فتقدم بيته الخارج الآخر
 عليه ولو لم يبرهنه خلف صاحب اليدان خلف لهما ترك في يد قضاء ترك لأفضاء استحقاق حتى لو أقام السنة
 بعد ذلك يقضى بها وإن نكل لهما جميعاً يقضى به بينهما نصفين ثم بعده إذا أقام صاحب اليد البيته أنه ملكه
 لا تقبل وكذا إذا ادعى أحد المستحقين على صاحبه وأقام بيته أنها ملكه لا تقبل لكونه صار مقضياً عليه بغير
 لكن قد تمنع الاشياء أنها تسع الدعوى بعد القضاء بالكل كما في الخائسة ونفلنا عن محشأ الجوى
 ما يخالف ما ذكر من أن المدعى عليه لو نكل عن العين للمدعى وقضى عليه بالكل ثم إن المقضى عليه أقام
 البيته أنه كان اشتري هذا المدعى من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه البيته الآن بشهادة كان اشتراكمه
 بعد القضاء وقدمائه أنه يصح الدفع قبل البرهان يصح بعد أقامته أيضاً وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده
 ودفع الدفع ودفعه وإن كثر صحيح في المختار ولعل ما مضى عليه صاحب البحر هنابني على القول الآخر المقابل
 للقول المختار تأمل **(قوله يقضى به لهما)** لما روي عن أبي موسى أن رجلاً ادعى بيعاً على عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين فقسمه رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين رواه أبو داود
 ولأن البيئات من حجج الشرع فيجب العمل بهما إذا أمكن وقد أمكن هنا لأن الأيدي قد تنوّلت في عين واحدة في
 أوقات مختلفة فعمد كل فريق ما شاهد من السبب المطلق للشهادة وهو البند فيحكم بالتصفين بينهما وعمامة
 في الزبلي **(قوله فإن رهننا في دعوى نكاح)** أي معالائه لو برهن مدعى نكاحها وقضى له به ثم رهن الآخر
 على نكاحها لا يقبل كما في الشراء إذا ادعى من فلان وبرهن عليه وحكم له به ثم ادعى آخر شراءه من فلان أيضاً
 لا تقبل ويجعل الشراء المحكوم به سابقاً ولا وجه للتفريق فالأولى الاتيان بالإلا استثنائية **(قوله سقط)**
 الضمير للخارجين فلو أحدهما خارجاً والآخر ذا بد فالخارج أحق قياً على الملك وقيل ذواليد أولى على سبيل حال

وأقره المصنف (ولو
 برهن خارجان على شيء
 قضى به لهما فإن برهننا
 في دعوى (نكاح
 سقطاً)

مطلب دعوى الوقف
 من قبيل دعوى الملك
 المطلق

ويأتى بحامه فربان شاء الله تعالى **(قوله لتعذر الجمع)** أى اجتماع الزوجين على زوجة واحدة فانه متعذر شرع لان النكاح لا يقبل الاشتراك فتهتز البتتان ويفرق القاضي بينهما حيث لا مرجع وان كان ذلك قبل الدخول فلا شيء على كل واحد منهما **(قوله لو حية)** أى هذا الحكم كما ذكر لو حية ولو مية قضى به أى بالنكاح بينهما سواء أرخا واستوى تاريخهما أو أرخ أحدهما فقط أو لم يورخا وفائدة القضاء تظهر فيما يترتب عليه ولا يلزم جمع على وطء لانه حينئذ دعوى مال وهو الميراث أو دعوى نسب ويمكن بثبوتها كالمهر المعروف في المذهب وسأيت في باب دعوى النسب أنهم لو ادعوا نسب مجهول كان بينهما تصديق وهما ثبوت الفرائش يقوم مقام التصديق **(قوله وعلى كل نصف المهر)** ولو ماتت قبل الدخول لان الموت متم لها فانتقلت كل منهما مدعى الزوجة معترف بان عليه المهر كاملا فينبغي أن يلزمه ذلك المسمى ان أثبت تسمية والا فمهر المثل والجواب انه لما قضى بدعوى رفقته في النصف صار مكننا شرعا بالنسبة الى نصف المهر فوجب عليه النصف فقط **(قوله)** وورثان ميراث زوج واحد لانه داخل تحت أول المسئلة فان كلا منهما مدعى الميراث كاملا فنصف بينهما **(قوله)** ولو ولدت أى الميتة قبل الموت وظاهر العبارة أنها ولدت بعده ولكن لينظر هل يقال له ولادة استظهر بعض الفضلاء عدم انصاف الميتة بالولادة الحقيقية وأن المراد بالولادة انفصال الولد عنها بنفسه أو غير من الاحياء **(قوله)** يثبت النسب بينهما أى لو ادعيا بعد الموت أنها كانت زوجة لهما قبل الولادة ولدت بمثل الموت وقد ادعى كل منهما أنها زوجته **(قوله)** وعامة في الخلاصة وهو أنهما يرثان منه ميراث أب واحد ويرث من كل منهما ميراث ابن كامل منح (٣) ومالو كانا يرثان بالترجيح أو بتأريخ مستو ومن أحدهما كافى في الخلاصة وفي المثنة ولا يعتبر فيه الاقرار والبدن سبق تاريخ أحدهما بقضى له ولو ادعيا نكاحا ورثا ولا مرجع حرماتا فلها نصف المهر ونصف الميراث من كل منهما ولو ماتت قبل الدخول فعلى كل واحد منهما نصف المسمى ولو مات أحدهما فقالت هو الأول لها المهر والميراث مقدسى عن الظهيرة **(قوله)** وهي لمن صدقته أى ان لم يسبق تاريخ الآخر لان النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين فيرجع الى تصديقها الا اذا كانت في بيت أحدهما ودخل بها أحدهما فيكون هو أولى ولا يعتبر قولها لان تمكنه من نقلها ومن الدخول به ادليل على سبق عقده الا ان يقيم الآخر البينة أنه تزوجها قبله فيكون هو أولى لان الصريح يفوق الدلالة زيلجى وفي الجرح عن الظهيرة تلو دخل بها أحدهما وهي في بيت الآخر فصاحب البيت أولى وأطلق الى التصديق فمثل ماذا سمعه القاضي أو برهن عليه مدعيه بعد انكارها له قال في التبيين حاصلة أنهم اذا تنازعا في أمر أو أوقاما البينة فان أرخا وكان تاريخ أحدهما أقدم كان أولى وان لم يورخا وأستوى تاريخهما فان كان مع أحدهما قبض كالنكاح بها ونقلها الى منزله كان أولى وان لم يوجد شيء من ذلك رجع الى تصديق المرأة وفي البحر والحاصل أن سبق التاريخ أرجح من الكل ثم البتة الدخول ثم الاقرار ثم ذوات التاريخ اه ثم اعلم أن بعضهم عيبراقرارها وبعضهم تصديقها فالظاهر أنهم سواء عنها ولكن فرقوا بينهما فقال الزيلجى في باب اللعان فان أثبت حست حتى تلاع أو تصدق وفي بعض نسخ القدورى أو تصدق ففقد وهو غلط لان الحد لا يجب بالاقرار مرة وهو لا يجب بالتصديق أربع مرات لان التصديق ليس باقرار قصد النكاح اقرارا ضمنا فلا يعتبر في حق وجوب الحد ويعتبر في دونه فنسحق به اللعان ولا يجب به الحد اه وتقديم حد القتل أنه لو قال لرجل يا زنى فقال له غيره صدقت حدًا لمبندى دون المصدق ولو قال صدقت فهو كافى أيضا اه وانما وجب في الثانية للعموم في كافى التشبيه لا للتصديق فعلم بهذا أن الحد لا يجب بالتصديق قال في البرازية قال لي عليك كذا فقال صدقت يلزمه اذ لم يقل على وجه الاستهزاء أو يعرف ذلك بالغمه اه فهو صريح فيما ذكرنا وأقول واختلافنا كونه صدر على وجه الاستهزاء أم لا فالقول لمسكرا الاستهزاء بينه والظاهر أنه على نفي العلم لا على فعل الغير تأمل وفي شرح أدب القضاء وإن شهدا عليه فقال بعد ما شهدا عليه الذى شهد به فلان على هو الحق أنزما القاضي ولم يسأل عن الآخر لان هذا أقره وان قال قبل أن يشهدا عليه الذى يشهد به فلان على حق أو هو الحق فلما شهدا قال للقاضي سل عنهما فانهما شهدا على بياطل وما كنت أظنهما يشهدان لم يلزمه وسأل عنهما لانه أقرار معلق بالخطر فلا

لتعذر الجمع لو حية ولو
مئة قضى به بينهما
وعلى كل نصف المهر
ورثان ميراث زوج
واحد ولو ولدت يثبت
النسب بينهما وعامة
في الخلاصة (وهي لمن
صدقته

(٣) قوله ومالو كان الخ
هكذا بالأصل وليحذر

بصح اه **(قوله)** اذا لم تكن في يد من كذبت **(قوله)** ولو وجد أحدهما لا يعتبر قولها كاعتلت **(قوله)** ولم يكن دخل من كذبت به **(قوله)** لان بالدخول صار ذاك دليلا على سبق عقده فلما بالعلم خبرا وجلا من معالي الصلاح ولا أهل النعمة فالناتق بالمعاملات **(قوله)** هذا اذا لم يؤرخا **(قوله)** مثل عدم التاريج منهما اذا أرخا تاريجا مستويا وأرخ أحدهما بجر **(قوله)** فالسابق أحق بها **(قوله)** أي وان صدقت الآخر أو كان ذائدا أو دخل بها لانه لا يعتبر مع سبق وضع بدولا دخول لكونه صريحا وهو يفوق الدلالة كاعتلت **(قوله)** فهي لمن صدقته **(قوله)** ان لم يكن لأحدهما بداي أو دخول **(قوله)** أولي اليد **(قوله)** أي ان كانت يد ولا يعتبر تصديق معه أي ان أرخ أحدهما ولا تخريد فانها الذي اليد **(قوله)** وعلى ما مر عن الثاني **(قوله)** أي من أنه يقضي للأورخ حالة الانفرد على ذي اليد فيقضي هذا للأورخ وان كان الآخر ذائدا ليرجع جانب المؤرخ حالة الانفرد عند أبي يوسف وقد مناعن الزلي أنه لو برهن أنه تزوجه قبله فهو أولى وسأيت متنا **(قوله)** ولم أر من نيه على هذا **(قوله)** ذكر في البحر بحثا حيث قال فالخامس كافى البرازية لانه لا يرجح أحدهما الا بسبق التاريج أو بالبداء أو باقراره بدخول أحدهما اه وكان ينبغي أن يزيد أو تاريج من أحدهما فقط كاعتلت اه ولعل وجه عدم التنبيه أنهم ما اذا أرخ أحدهما ولا تخريد فالدليل على العقد والتاريج ليس بدليل عليه **(قوله)** فتأمل **(قوله)** أي هل يجزى قوله هنا ويعتبر التاريج من جانب واحد أو لا يعتبر احتياطا في أمر الفروج والذي يظهر الثاني فراجع **(قوله)** وان أقرت أي المرأة لمن لا حجة له فهي له لما عرفت من أن النكاح ثبت بتصادق الزوجين **(قوله)** وان برهن الآخر أي بعد الحكم الاول بموجب الاقرار والاولى أن يقول فان لم يعم خجته فهي لمن أقرت له ثم ان برهن الآخر قضى له **(قوله)** قضى له لانه أقوى من التصديق لان التاب بالينة كالتاب بالمعينة وشئت في حق الكل بخلاف الاقرار فانه حجة قاصرة ثبتت في حق المرفق فقط فاقرارها إنما يفذه على الاعلى من أقام البرهان على أنها زوجته وانما قلنا في حق الكل لان القضاء لا يكون على الكافة الا في القضاء بالحرية والنسب والولاء والنكاح ولكن في النكاح شرط هو أن لا يؤرخا فان أرخ المحكوم له ثم ادعاه آخر بتاريج أسبق فانه يقضى له ويبطل القضاء الاول ويشترط ذلك أيضا في الحرية الأصلية كفى البحر وقوله ولكن في النكاح الخ أي القضاء في النكاح انما يكون على الكافة اذا لم يؤرخا ويحصل على ما ذكرنا تحت بيته مرجع آخر غير التاريج كالقبض والتصديق والا فلا يتصور القضاء له لاستوائهما في عدم التاريج **(قوله)** لم يقض له **(قوله)** لتا كذا الاول بالقضاء **(قوله)** الا اذا ثبت سبقه أي سبق الخارج بالتاريج بأن أرخ الاول تاريجا يخامع البرهان وأرخ الثاني تاريجا سابقا وأقام البرهان فانه يقدم قال المقدسي ونظيره الشرع من زيد لو حكمه ثم ادعاه آخر من زيد برهن وكذا النسب والحرية بخلاف الملأ المطلق اه يعني الحكم فيه لمن برهن بعد الحكم لآخر وان لم يثبت السبق **(قوله)** لان البرهان مع التاريج أي السابق بدليل ما قال في المتن الا اذا ثبت سبقه ولان من المعلوم انه انما يكون أقوى بالسبق **(قوله)** أقوى منه بدونه أي بدون التاريج السابق وصورة المسئلة ادعى أنه تزوجه العام وأقام ينفذ على ذلك فقضى له ثم ادعى آخر نكاحها قبل العام وتسمع وتقبض له لسبقه لان السبق لا يتحقق الا عند التاريج منهما لكن لما كان الثاني سابقا فكأن الاول لم يؤرخ أصلا **(قوله)** يظهر نكاحه أي ثبت نكاحه وظهوره انما يكون بالينة وفيه إشارة الى أن هذا يدل برهن بعدما قضى للخارج يقبل وقال بعضهم ان لم يقض له **(قوله)** الا اذا ثبت سبقه أي سبق نكاحه أي سبق الخارج بالتاريج فانه يقدم على ما علم مما ذكرنا من الحاصل عن التبيين والبحر وقد تبع المصنف صاحب الدرر في ذكر هذه العبارة قال الشرنبلالي وهي موجودة في النسخ بصورة المتن ولعله شرح اذ ليس فيه زيادة على المتقدم اه وأعلم أنه اذا ادعى نكاح صغيرة تزوج الحاكم له لاسمع الابشر وط أن يذكر اسم الحاكم ونسبه وان السلطان فوض إليه التزوج وانه لم يكن لها ولي كافى البرازية ثم أعلم أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل هكذا في الظهورية والعابدية والولوية والبرازية وغيرها وفرعوا على الأول ما لو برهن الوارث على موت مورثه في يوم ثم برهنت أمرا على أن مورثه كان نكحها

اذا لم تكن في يد من كذبت به ولم يكن دخل من كذبت به **(قوله)** هذا اذا لم يؤرخا **(قوله)** فان أرخا فالسابق أحق بها **(قوله)** ولو وجد أحدهما ففى لمن صدقته أولي اليد برازية قلت وعلى ما مر عن الثاني ينبغي اعتبار تاريج أحدهما ولم أر من نيه على هذا فتأمل **(قوله)** وان أقرت لمن لا حجة له فهي له وان برهن الآخر قضى له ولو برهن أحدهما وقضى له ثم برهن الآخر لم يقض له الا اذا ثبت سبقه لان البرهان مع التاريج أقوى منه بدونه **(قوله)** كالم يقض ببرهان خارج على ذي يظهر نكاحه الا اذا ثبت سبقه أي ان نكاحه أسبق

بعد ذلك اليوم يقضى لها بالنكاح وعلى الثاني لو برهن الوارث على أنه قتل يوم كذا فبرهنت امرأتها على أن هذا المقتول نكحها بعد ذلك اليوم لا تقبل وعلى هنا جميع العقود والمداينات وكذا لو برهن الوارث على أن مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه كان مات قبل هذا زمان لا يسمع ولو برهن على أن مورثه قتل يوم كذا فبرهن المدعى عليه أنه قتله فلان قبل هذا زمان يكون دفعا لسخوه تحت القضاء هذه عبارة الترازية وزاد الوالو الجلي موضع الدعوى المرأة النكاح بعد ثبوت القتل في يوم كذا بقوله ألا ترى أن امرأتها لو أقامت البيعة أنه تزوجها يوم النكاح بمكة فمضى بشهودها ثم أقامت أخرى بيعة أنه تزوجها يوم النكاح بخراسان لا تقبل بيعة المرأة الأخرى لأن النكاح يدخل تحت القضاء فاعتبر ذلك التاريخ فإذا ادعت امرأته أخرى بعد ذلك التاريخ بتزوج لم يقبل اه (أقول) وجه الشبهة بين المثلين أن تاريخ زهران المرأته على نكاح المقتول يخالف لتاريخ القتل إذا لا يتصور بعد قتله أن ينكح كان نكاح الثانية يوم النكاح بخراسان لا يتصور مع نكاح الأولى له يومه بمكة فهو يخالف من هذه الحينة فاشبهت هذه المسئلة الأولى في المخالفه وكل من النكاح والقتل يدخل تحت الحكم فتأمل وفي الظهيرة ادعى ضبعة في بدجل أنها كانت لفلان مات وتر كها ميرا فلان لا وارث له غيرها ثم أن فلانة ماتت وتر كها ميرا نال لا وارث لها غيرى وقضى القاضي لها بالبيعة فقال المقضى عليه دفعا للدعوى أن فلانة التي تدعى أنت الارث عنها لتصل مات قبل فلان الذي تدعى الارث عنه فلانة اختلفو بعضهم قالوا إنه صحيح وبعضهم قالوا إنه غير صحيح بناء على أن يوم الموت لا يدخل تحت القضاء اه وإذا كان الموت مستقضا عليه بكل صغير وكبير وكل عالم وباحل لا يقضى له ولا يكون بطريق أن القاضي قبل البيعة على ذلك الموت بل يكون بطريق الشق كذب المدعى قال في التارخات في الفصل الثامن في التهارت نقلا عن الذخيرة فيما لو ادعى المشهود عليه أن الشهود محدودون في ذنف من قاضي بلد كذا فأقام الشهود أنه أى القاضي مات في سنة كذا الخ أنه لا يقضى به إلا أنا كان موت القاضي قبل تاريخ شهود المدعى عليه مستقصا اه مع غاية الاختصار فراجع ان شئت والله تعالى الموفق ونعمام الفاربع على هذه المسئلة في جامع الفصولين ونور العين والبحر وغيرهما وقد مر تحقيقه في فصل الحس فراجع ان شئت (قوله وان ذكرا) هو مقابل لقوله وان برهن الخارج ان معطوف عليه أى ان برهن على مطلق المالك فقد تقدم حكمه وان ذكرا سبب المالك فكذلك هذا (قوله بان برهننا على شراء شئ من ذى يد) مثله ما اذا برهن الخارج ان على ذى يد أن كلا أو دعه الذى في يده فإنه يقضى به بينهما نصفين وكذا الارث فلوا ادعى كل من خارجين الميراث عن أبيه وورهن قضى به بينهما ما أو أفانا المصنف ناقصا لكل على دعوى الشراء مجردة أنه لو ادعى أحدهما شراء وعقارا أو خراش فقط يكون مدعى العتيق أو لى فان العتيق عنه القبض ذكره في خزائن الاكمل وفيه اشارة الى أنه لو أخرج أحدهما فهو له وفي قوله من ذى يد اشارة الى أنه لو فى بدأ أحدهما فهو أولى وان أخرج الخارج نعلم لو تقياض من جهتين كان الخارج آحق وهذا أو وضع مافى المتن (قوله فلكل نصفه) لاستواءهما فى السبب لكنه يتخير كذا كره بعد فصار كفتولين باع كل منهما من رجل وأجاز المالك البيعين فان كلا منهما يتخير لانه تغير عليه شرط عقده ففعل رغبته في تلك الكل اه (قوله بنصف الثمن) أى الذى عنه أحدهما وان كان خلاف ما عنه الآخر كان ادعى أحدهما أنه اشتراه بمائة والثاخر بمائتين أخذ الاول نصفه بمخسین ولا خرنصفه بمائة وقيد بالشراء من ذى البدلانه لو ادعى الشراء من غير ذى البدلانه بآى حكمه (قوله لتفريق الصفقة عليه) ففعل رغبته في تلك الكل (قوله وان ترك أحدهما بعد ما قضى لهما) أفاد أنه بالقضاء بالنصف لا يحجر على أخذه لما فيه من الضرر (قوله لا يفساخه) أى انفساخ البيع في النصف القضاء أى لانه صار مقضا عليه بالنصف لصاحبه فانفسخ البيع فيه فلا يكون له أن يأخذه بعد الانفساخ لان العقد متى انفسخ بقضاء القاضى لا يعود الا بتجديده ولم يوجد (قوله فلو قبله) أى فلو ترك أحدهما قبل القضاء بهما فلا حرأ أن يأخذه كله لانه أثبت بيعة أنه اشتري الكل وانما يرجع الى النصف بالمراجعة ضرورة القضاء به ولم يوجد ونظرة تسليم أحد الشقيعين قبل القضاء ونظرة الاول تسليمه بعد القضاء كما في البحر (قوله السابق تاريخنا أن أربا) أى لانه أثبت الشراء في زمن لا ينازع فيه أحد فاندفع الآخرة وهذا

(وان ذكرا سبب المالك بأن برهننا على شراء شئ من ذى يد فلكل نصفه بنصف الثمن ان شاء أو تركه) انما يخير لتفريق الصفقة عليه (وان ترك أحدهما بعد ما قضى لهما لم يأخذ الآخر كله) لانفساخه بالقضاء فلو قبله فله (وهو) أى ما ادعى الشراء (السابق) تاريخنا (ان أربا)

كما عرفت فيما اذا ادعى الشراء من واحد فلو اختلف بأيهما تار جح أسبقهما تار جحا والمورخ فقط لان ملك
 بأيهما تار جح **(قوله)** فريد البائع ما قبضه **(أى الثمن قوله)** وهو لذى يد أى المدعى بالقبض ان لم يؤرخا
 الخ لما ذكر ما اذا ادعى الخارجان الشراء من ذى اليد وفيه لا يرجح واحد الا بسبق التار جح أخذ يتكلم على
 ما اذا ادعى خارج وزيد الشراء من واحد ويرجع ذواليد لانهما دليل سبقه وانهما المستويان فى الالبات
 وترجع ذى اليد بها وليس للثاني ما يعارضها فلا يساويه ولان يدل الثابت لانتقض بالشك ويكون التراجع
 أضافى هذه المسئلة بسبق التار جح فترجع ذواليد فى أربع ما اذا سبق تار جحه وهو ظاهر وما اذا لم يؤرخا
 ذكر وما اذا كان التار جح من جانب لانه غير معتبر كالم لم يؤرخا وما اذا استوى التار جحان لتعارضهما فصار كما
 لم يؤرخا ويرجع الخار جح فى واحدة وهو ما اذا سبق تار جحه ويمكن أن يجعل هذه المسئلة من تقار بع ما اذا
 ادعى الخار جحان الشراء من ذى اليد وأثبت أحدهما بالبينه قبضه فيما مضى من الزمان على ما نقله فى البحر
 عن المعراج ويشكل عليه ما ذكره بعد عن الذخيرة من أن ثبوت اليد أحدهما بالمعاينة ويمكن أن يقال
 ما ثبت بالبينه بمعاينة لان المعاينة لا تنكفى من القاضى لانه لا يقضى بعلمه فلم يبق الاعانة للشهود قال فى
 البحر ولما اشكال فى عبارة الكتاب هو أن أصل المسئلة مفروض فى خارجين تنازعافىما يدل ثالث فلما كان
 مع أحدهما قبض كان ذا تنازع مع خارج فلم تكن المسئلة **(ثم رأيت)** فى المعراج ما ربه من جواز أنه
 أثبت بالبينه قبضه فيما مضى من الزمان وهو الآن فى يد البائع انتهى إلا أنه بشكل ما ذكره بعد عن الذخيرة
 بان ثبوت اليد لأحدهما بالمعاينة انتهى والحق أنها مسئلة أخرى وكان ينبغي افرادها واصلها أن خارجا
 ونا يد ادعى كل الشراء من ثالث وبرهن أقدم ذواليد فى الوجوه الثلاثة والخارج فى وجه واحد انتهى كلام
 البحر **(وفيه)** الاشكال الذى ذكره عن الذخيرة وأجاب المقدسى بان قوله وهو لذى يدان لم يؤرخا رج
 الى مطلق مدعين لا يقيد كونهما خارجين وقد أشار المصنف الى ما قدمنا من أن الحق أنها مسئلة أخرى
 وكان ينبغي افرادها حيث ذكر قوله وهو لذى وقت ولكن كان عليه أن يقدمه على قوله وهو لذى يد لان من تمة
 المسئلة الاولى ويكون قوله وهو استئناف مسئلة أخرى * **(فرع)** * لو برهن على ذى يد بأربعة قبضى
 بهما نصفين ثم اذا أقام أحدهما البينة على صاحبه أنه لم يسمع ولو برهن أحدهما وأقام الآخر
 شاهدين ولم يركب اقضى لصاحب البينة ثم أقام الآخر بينة عادلة أنه لم يملكه وأدعاه عند الذى فى يده ولم
 يذكر وأنك قبضى به على المقضى له أو لا وهذا يخالف الشراء فان فيه لا يحكم للثاني ولعله لان الابداع من
 قبيل المطلق **(قوله)** وهو لذى وقت الخ الاولى تقدمها على قوله وهو لذى يد لانهم تمة الاولى وانما كان
 القول له لثبوت ملكه فى ذلك الوقت مع احتمال الآخر أن يكون قبله أو بعده فلا يقضى به بالشك وانهما
 اتفقا على أن الملك للبائع ولم يثبت الملك لهما الا بالتلقى منه وأن شراءهما حادث والحادث يضاف الى أقرب
 الاوقات الا اذا ثبت التار جح فثبت تقدمه فلهذا كان المؤرخ أولى بخلاف ما اذا اختلف بأيهما على ما بينا
 وبخلاف ما اذا ادعى الملك ولم يدع الشراء من ذى اليد حيث لم يكن التار جح أولى عند أى حنفية ومحمد
 * **(تبيين)** * قال المدعى أقول التار جح فى الملك المطلق لا عبرة به من طرف واحد بخلاف فى الملك نسب كما
 هو معروف اه وفيه عن القهستاني عن الخزانة أنه لو وقت أحدهما شهرا والآخر ساعة فاشاعة أولى
 والتار جح هو قبل التأخير واصطلاحا هو تعريف وقت الشيء بأن يستند الى وقت حدوث أمر شائع كظهور
 دولة أو غيره كظوفان وزرعة لينسب الى ذلك الوقت الزمانى الآتى وقيل هو يوم معلوم نسب السعد ذلك الزمان
 وقبل هو مة معلومة بين حدوث أمر ظاهر وبين أوقات حوادث آخر كفى نهاية الابدراك **(قوله)** والحال أنه
 لا يدلها **(بان كان المبيع فى يد ثالث قوله)** وان لم يوقتا الخ لا حاجة اليه **(قوله)** والشراء أخق من هبة أى
 لو برهن خارجان على ذى يد أحدهما على الشراء منه والآخر على الهبة منه كان الشراء أولى لانه أقوى
 لكونه معاوضة من الجائز ولانه يثبت الملك بنفسه والملك فى الهبة يتوقف على القبض فلو أحدهما ناذ
 والمسئلة بحالها يقضى بالخارج واللاسبق تاريخا وان أرخت احدهما فلا ترجح ولو كل منهما ناذ فهو لهما

فريد البائع ما قبضه من
 الآخر المعراج (و) هو
 الذى يدان لم يؤرخا أو
 أرخ أحدهما أو استوى
 تاريخهما (و) هو
 لثنى وقت ان وقت
 أحدهما فقط والحال
 أنه لا يدلها وان
 لم يوقتا فقد مر أن لكل
 نصفه نصف الثمن
 والشراء أخق من هبة

أو السابق تاريخاً كدعوى ملك مطلق ولو اختلف الملك استوياً لان كلامهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما سواء بخلاف ما لو اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى وأطلق في الهبة وهي مقبوضة التسليم وبأن لا تكون بعوض والا كانت بيعاً وأشار الى استواء الصدقة والهبة المقبوضتين للاستواء في التبرع ولا ترجيح للصدقة بالزوم لانه يظهر في ثاني الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والهبة قد تكون لازمة كهبته محرم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغنى كذا في البحر ملخصاً (وفي) ولم أر حكم الشراء الفاسد مع القبض والهبة مع القبض فان الملك في كل متوقف على القبض وينبغي تقديم الشراء للعاوضة ورده المقدسي بأن الأولى تقديم الهبة لكونها مشروعة والبيع الفاسد منهي عنه ولم يذكر ما لو اختلفا في الشراء مع الوقف فكهما في مستقبل الأحكام عن القسبة قال ادعى على رجل أن هذه الدار التي في يده وقف مطلق وذو البداعي أن بائعي اشتراها من الواقف وأرنا وأقاما البينة فيينة الوقف أولى ثم اذا أثبت والد التار تخاساً على الوقف فيسنة أولى والافسنة الوقف أولى اه وفي فتاوى مؤيد بزيادة ادعى عليه داراً أنه باعها مني منذ خمس عشرة سنة وادعى الآخر أنها وقف عليه مسجل وأقاما بينة فيينة مدعى البيع أولى وإن ذكر الواقف بعينه فيينة الوقف أولى لانه يصير مقضياً عليه **(قوله وصدقة)** قال في البحر الصدقة المقبوضة والهبة كذلك سواء للتبرع فيها ولا ترجيح للصدقة بالزوم لأن الزم وزم يظهر في ثاني الحال وهو عدم التمكن من الرجوع في المستقبل والترجيح يكون بمعنى قائم في الحال والهبة قد تكون لازمة بأن كانت محرم والصدقة قد لا تلزم بأن كانت لغنى **(قوله ورهن ولومع قبض)** انما قدم الشراء عليه لانه يفيد الملك للحال والرهن لا يفيد الملك للحال فكان الشراء أقوى وقد علمت أن الهبة بعوض كالشراء فتقدم عليه وقوله ولومع قبض راجع الى الرهن فقط لان دعوى الهبة أو الصدقة غير المقبوضة لا تسع **(قوله واتحد الملك)** أما اذا كان الملك مختلفاً فلا يعتبر فيه سبق التاريخ أو السعود بل يستويان كما يأتي قال في البحر أطلقوه وهو مقيد بأن لا تاريخ لهما ولو اتراعا مع اتحاد الملك كان للاسبق فاخذ منه وذلك كما ذكر من خلل صاحب الكنز بهذا القيد مع جواز الاعتذار بحمل المطلق على الخالي من التاريخ انما الأصل عدمه فماتل أقاموا المولى **(قوله ولو أرخت احدهما)** أي احدي البنتين لما تقدم فيما اذا أرخت احدي بنتي مدعى الشراء من واحد **(قوله فالمؤرخة أولى)** لانهما اتفاقاً على الملك والمالك لا يثبتي الأمن جهة الملك وهو واحد فاذا أثبت أحدهما تار يخاطبكم به **(قوله استوياً)** لان كلامهما خصم عن ملكه في اثبات ملكه وهما فيه سواء بخلاف ما اذا اتحد لاحتياجهما الى اثبات السبب وفيه يقدم الأقوى كما في البحر أي فينصف المدعي بين مدعي الشراء ومدعي الهبة أو الصدقة وهذا ظاهر في غير الرهن أما فيه فينبغي أن لا يصح فيه مطلقاً لعدم صحة رهن المشاع شبيعاً مقارناً وطارناً على حصة شائعة بقسم أو لا كما سأتى في بابها وأما طروءه على حصة مفرزة فلا يبطله كانه عليه المقدسي فتنبه وفي البحر لو ادعى الشراء من رجل وآخر الهبة والقبض من غيره والثالث الميراث من أبيه والرابع الصدقة من آخر قضى بينهم ارباعاً لانهم يتلقون الملك من ملكهم فيجعل كأنهم حضرة وأقاموا البينة على الملك المطلق **(قوله وهذا)** أي الاستواء اعلم أن صاحب البحر والهندية جعل ذلك فيما اذا كانت العين في أيديهما وعبرة البحر بعد أن صرح بأن مدعي الشراء والهبة مع القبض خارجان ادعى على ثالث نصفها وقد يكونها خارجين للاحتراز عما اذا كانت بيد أحدهما والمسئلة محالها قاله يقضى للثالث الا في أسبق التار فيجوز ولا سبق وإن أرخت احدهما فلا ترجح لها كافي المحيط وإن كانت في أيديهما فيقضى بينهما الا في أسبق التار فيجوز له كدعوى ملك مطلق وهذا اذا كان المدعي بما لا يقسم كالعبودية وأما فيما يقسم كالدار فإنه يقضى للمدعي الشراء لان مدعي الهبة أثبت بالبينة الهبة في الكل ثم استحق الآخر نصفه بالشراء واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة ظل الهبة بالاجماع فلا تقبل بينة مدعي الهبة فكان مدعي الشراء منفرداً باقامة البينة اه ونقلنا عن المحقق وكلام المؤلف يفيد أن ذلك فيما اذا اختلف الملك واستوياً والحكم واحد لان الاشاعة تتحقق في حال اختلافه أيضاً ط

وصدقة) ورهن ولومع قبض وهذا (ان لم يؤرخا فلأورنا واتحد الملك فالأسبق أحق) لقوته (ولو أرخت احدهما فقط فالمؤرخة أولى) ولو اختلف الملك استويا وهذا فيما لا يقسم اتفاقاً واختلف التصحيح فيما يقسم كالدار والا صرح أن الكل لمدعي الشراء

(قوله لان الاستحقاق) أى استحقاق مدعى الشراء النصف وهو جواب عما قاله فى العادة من أن الصبيح
 أنهما سواء لان الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة ويفسد الرهن اه وأمر فى الجبر ومصدر الشريعة قال
 المصنف نفلان الدرر عذبه صورة الاستحقاق من أمثلة الشروع الطارئ غير صحيح والصحيح ما فى الكافي
 والفصولين فان الاستحقاق اذا ظهر بالينة كان مستندا الى ما قبل الهبة فيكون مقارن لها لا طارئا عليها انتبت
 أى وحيث كانت من قبل المقارن وهو يبطل الهبة اجماعا بفرد مدعى الشراء بالبرهان فيكون أولى
(قوله من قبل الشروع المقارن) أى وهو يبطل الهبة بالاجماع كما علمت فينفرد مدعى الشراء بأقامة البينة
 فيكون أولى **(قوله لا الطارئ)** لانه لا يفسد الهبة والصدقة بخلاف المقارن كما علمت وهذا جواب عما قاله
 العبادى كما تقدم والرجوع ببعض الهبة كالشروع الطارئ **(قوله هبة الدرر)** ومثله فى التبيين والمنع **(قوله)**
 والشراء والمهر سواء) يعنى اذا ادعى أحدهما الشراء من ذى يد وأدعى امرأته تزوجها عليه فيما سواء
 لاساوتهم ما فى القوة فان كل واحد منهما ما عاوضة بثبث الملك بنفسه وهذا عندهما وقال محمد الشراء أولى
(قوله وترجع هي) أى على الزوج بنصف القيمة لاستحقاق نصف المسمى **(قوله وهو نصف الثمن)** أى
 ان كان تقفه **(قوله أو يفسخ)** بالنسبة للجهول لبشمل المهر والمشتري لان كلامهما داخل عليه عيب تفريق
 الصفقة فالمرأة أن تزده وترجع بجميع القيمة والمشتري بجميع الثمن **(قوله للمهر)** أى من تفرق الصفقة
 عليه **(قوله أو أرخا واستوى تاريخهما الخ)** قال فى ترجيح البنات البغدادى قامت بينة على المال وبينه
 على البراءة وأرخا فان كان تاريخ البراءة سابقا يقضى بالمال وان كان لاحقا يقضى بالبراءة وان لم يؤرخا
 أو أرخت احدهما دون الأخرى أو أرخا وتاريخهما سواء والبراءة أولى لان البراءة انما تكتسب لتكون حجة
 صحيحة ولا يصح لها الابد وجوب المال والظاهر أنه كان بعد وجوب المال الاول اه **(قوله قيد بالشراء)** أى
 فى جعله مع المهر سواء لان الهبة وأخواتها لا تساوى المهر ولذا قال الشارح لان النكاح أحق **(قوله لان)**
 النكاح أحق من هبة أو رهن أو صدقة) أنظر ما معنى هذه العبارة هنا مع قوله المار والشراء والمهر سواء فلم
 يظهر لى فأنتهى سوى أنه تكرار محض تأمل **(قوله والمراد من النكاح)** أى فى قول العبادى لان النكاح
 الخ المهر قال فى الجبر تاريخا لجامع الفصولين لواجتمع نكاح وهبة يمكن أن يعمل بالبينتين لواسوتا بأن
 تكون منكوبة فلا هبة ولا تخربان سبب أمته المنكوبة فينبغى أن لا تبطل بينة الهبة حذرا من تكذيب
 المؤمن وكذا الصدقة مع النكاح وكذا الرهن مع النكاح اه وهو هو لانه فهم أن المراد لو تنازعا فى أمة
 أحدهما ادعى أنها ملكة بالهبة والآخرا أنه تزوجها وليس مرادهم وإنما المراد من النكاح المهر كما عيبر به
 فى الكتاب ولذا قال فى المحيط والشراء أولى من النكاح عند محمد وعند داود يوسف هما سواء لهما أن
 المهر صلة من وجه فقد أطلق النكاح وأراد المهر ومما يدل على ما ذكرناه أن العبادى بعد ما ذكر أن النكاح
 أولى قال ثم ان كانت العين فى يد أحدهما فهو أولى الآن يؤرخا وتاريخ النكاح أسبق فيقتضى التفريق ولو
 كانت فى أيديهما يقضى بهما بينهما نصين الآن يؤرخا وتاريخ أحدهما أسبق فيقتضى له اه (وكيف يتوهم
 أن الكلام فى المنكوبة بعد قوله تكون بينهما نصين) (ويشغى) لو تنازعا فى الأمانة ادعى أحدهما أنها ملكة
 والآخرا أنها منكوبة وهما من رجل واحد وهما لا يرجح أن يثبتا لعدم المناقاة فتكون ملكا لمدعى الملك
 هبة أو شرأ ممنكوبة لا آخر كما بحثه فى الجامع ولم أره صريحا اه (فالخاسل) أن صاحب الجبر استحسن بحث
 صاحب الفصولين ولكنه لم يره منقولاً وهما فى حله قولهم النكاح أولى من الهبة أن المراد ادعاء أحدهما
 نكاح الأمانة والآخرا هبتها بدليل ما ذكره فى العادة أنها لو كانت فى أيديهما ولا يرجح يقضى بهما بينهما ولا يصح
 نكاح فى المدعى نكاحها وأن صاحب المحيط أطلق النكاح وأراد المهر كما بينه **(قوله المهر)** فيكون من إطلاق
 الشئ وإرادته أنزله المرتب عليه **(قوله كما حرره فى الجبر مغلط الجامع)** أى جامع الفصولين فى قوله لواجتمع نكاح
 وهبة الى آخر ما قدمناه **(قوله ثم الخ)** هذا الذى جعله صاحب الجبر بحثا لصاحب الفصولين وذكر أنه لم يره
 منقولاً كما تقدم وهو استدراك على قوله والمراد من النكاح المهر **(قوله لو تنازعا فى الأمانة)** أى وبزها **(قوله)**

لان الاستحقاق من
 قيل الشروع المقارن
 لا الطارئ هبة الدرر
 (والشراء والمهر
 سواء) فينصف وترجع
 هي بنصف القيمة وهو
 نصف الثمن أو يفسخ
 لما مر (هذا اذا لم يؤرخا
 أو أرخا واستوى
 تاريخهما فان سبق
 تاريخ أحدهما كان
 أحق) قيد بالشراء
 لان النكاح أحق من
 هبة أو رهن أو صدقة
 عادية والمراد من النكاح
 المهر كما حرره فى الجبر
 مغلطاً للجامع ثم
 يستوى النكاح
 والشراء لو تنازعا فى
 الأمانة من رجل واحد

ولا مريح) كسبق التواريخ (قوله فتكون ملكا له الخ) لعدم النفاذ (قوله ورهن مع قبض الخ) أي أن لم يكن مع واحد منهما تاريخ (قوله معه) أي مع القبض قال المصنف في محله قول بل لا عوض هو قيد لازم أخيه صاحب الكنز والوقاية قال الرمي ولو صاحب الجرم مع أنه لا يضر تركه إذا الهبة إذا أطلقت يراد بها الخالية عن العوض كما هو ظاهر بل لئلا يقال أن يقول ذكرها رعايا يشبه التكرار لأنها بيع انتهاء حتى جرت أحكام البيع عليها فيعلم حكمها منه تأمل (قوله استحسانا) وجه الاستحسان أن الرهن ممنون فكذلك المقبوض بحكم الرهن والهبة أمانة والمضمون أقوى فكان أولى والقياس أن الهبة أولى لأنها ثبتت للملك والرهن لا يشته (قوله ولو العين معهما استويا) يعني أن ما تقدم فيها إذا كانا راجعين فإن كانت في يديهما فمهما ساءا وإن كانت في يدا أحدهما فهو أولى لأن يؤرخا وتاريخ الخارج أسبق فيفضى له (وبحث) فيه العمادي بأن الشروع الطارئ يفسد الرهن فينبغي أن يقضى بالكل للمدعي الشراء لأن مدعى الرهن أثبت رهنه فاسدا فلا تقبل بينته فصار كأن مدعى الشراء انفرقا بامانة البينة ولهذا قال شيخ الاسلام خواهر زاده انه انما يقضى به بينهما فيما إذا جتمع الشراء والهبة إذا كان المدعي مما لا يحتمل القسمة كالعبد والداية أما إذا كان شيا محتملا يقضى بالكل للمدعي الشراء قال لا نمدى الشراء عقد استحق النصف على مدعى الهبة واستحقاق نصف الهبة في مشاع يحتمل القسمة ويجب فساد الهبة فلا تقبل بينته مدعى الهبة غير أن الصحيح ما علمت من أن الشروع الطارئ لا يفسد الهبة بالصدق ويفسد الرهن والله تعالى أعلم بحج قلتي وعلى ما مر من أن الاستحقاق من الشروع المقارن ينبغي أن يقضى للمدعي الشراء بالأولى فالحكم بالاستواء على كل من القولين مشكل فلنأمل قال المصنف في المنع هذا الكلام من العمادي يشير إلى أن الاستحقاق من قبل الشروع الطارئ وليس كذلك بل هو من الشروع المقارن المفسد كما صرح به في جامع الفصولين وبصحفه شرح الدرر والغرر ونقله في الكنز في كتاب الهبة وأقره (قوله وان رهن خارجا على ملئ مورخ الخ) قيد الملك لا لو أقامه على أنها في يدهم منستين ولم يشهد أنها له قضى بها للمدعي لأنها نهبت بالبدل بالملك كافي البحر (وفيهم) ومن أهم مسائل هذا الباب معرفة الخارج من ذي اليد وفي جامع الفصولين ادعى كل أنه في يده فلو رهن أحدهما يقبل ويكون الآخر خارجا ولو لا بيئتهما لا يتحلف واحد منهما ٢ (ولو رهن) أحدهما على الدوحكم بيده ثم رهن على الملك لا تقبل أدبته ذي الدعي الملك لا تقبل (أخذ) عينا من يد آخر قال اني أخذته من يده لانه كان ملكي و رهن على ذلك تقبل لانه وان كان ذا يد يحكم الحال لكنه لما أقر بقضه منه فقد أقر أن ذا اليد الحقيقة هو الخارج (ولو) غصب أرضا وزرعها فادعى رجل أنها له وغصبها منه فلو رهن على غصبه وأحدث بيده يكون هو ذا الدور وأرضه خارجا ولو لم يثبت أحداث بيده فالزارع ذو يده المدعي هو الخارج (بيده) عقار أحدث الآخر عمله بيده لا يصير به ذا يد فلو ادعى عليه أنه أخذ حدث الدو وكان بيدي فأنكر تحلف اه وبه علم أن البدل الظاهرة لا اعتبار بها (ثم اعلم) أن الرجلين إذا ادعيا عينا فاما أن يدعيهما ملكا مطلقا أو ملكا بسبب متخذ قابل للتكرار أو غير قابل ويختلف أحدهما أقوى من الآخر أو مستويان من واحد أو من متعدد أو يدعي أحدهما الملك المطلق والآخر الملك بسبب أو أحدهما ما يتكرر والآخر ما لا يتكرر ففي تسعة وكل منهما ما أن يبرهن أو يبرهن أحدهما فقط ولا يبرهن واحد منهما ولا مريح أولا أحدهما مرجح فهي أربعة صارت ستا وثلاثين وكل منها ما أن يكون المدعي في يده ثالث أو في يدهما أو في يدهما فمافي أربعة صارت مائة وعشمة وعشرين ٣ وكل منها على أربعة أمان لا يؤرخا وأرضه واستويا وسبق أحدهما أو الخ أحدهما صارت خمسمائة وأربع عشرة اه وقد وصلها في التسهيل لصاحب جامع الفصولين إلى سبعة آلاف وستمائة وسبعين مسئلة وأقردها رسالة خاصة وقد تفرج مع هذا العاخر الحقير زيادة على ذلك بكثير حررت في ورقة من اطلاع على تلك الرسالة وسأجمع في ذلك رسالة حافلة أن شاء الله تعالى ولكن ذكر ذلك هنا بطول ولا حاجة إلى ذكره بل أقصر على ما ذكره العلامة عبد الباقي أفندي أسرى زاده حيث جعل لها ميزا نالاه أنه أوصل الصور إلى ست وتسعين فقال اعلم أن الرجلين إذا ادعيا عينا ورهنها فلا يتخا أن ما ادعى

ولا مريح فتكون ملكا متكوحة لا آخر قندبر (ورهن مع قبض أحق من هبة لا عوض معه) استحسانا ولو به فمضى أحق لأنها بيع انتهاء والبيع ولو بوجه أقوى من الرهن ولو العين معهما استويا ما لم يؤرخا وأحدهما أسبق (وان رهن خارجا على ملئ مورخ

مطلب من أهم مسائل دعوى الرجلين معرفة الخارج من ذي اليد

٢ اذ لم يثبت كون أحدهما خصما لا آخر اذ يصير خصما باليد ولم يثبت يد واحد منهما اه منه

٣ قوله صارت مائة وعشمة وعشرين لعل الصواب مائة وأربعة وأربعين وقوله الآتي صارت خمسمائة وأثنى عشر لعل صوابه خمسمائة وستة وسبعين فليحمر

كلاهما ملكا مطلقا وأدعى كلاهما بسبب واحد بأن ادعى الرأى أو شرع من اثنين أو من واحد وأدعى أحدهما ملكا مطلقا والآخر تناحا وأدعى كلاهما تناحا وأدعى كلاهما ملكا وأنه أمان أن يكون المدعى به في بدئناث أو في بدئها أو في بدئ أحدهما وكل وجهه على أربعة أقسام أمان لم يؤرخا وأرخا بناحا وأرخا تناحا وبخ أحدهما أسبق أو أرخ أحدهما إلا أن خروج له ذلك سنة وتسعون فضلا كما سيجي تفصيله ان شاء الله تعالى وهي هذه كما ترى أحببت ذكرها تنهيها للراحعة وتقريبا وان كان في المصنف والشارح شيء كثير منها لكن بهذه الصورة يقرب المأخذ وان تكرر فان المكرر للحاجة يحلو

ادعاء ملكا مطلقا والعين في بدئناث

١ ان لم يؤرخا يقضى بينهما ٢ أو أرخا تناحا واحدا يقضى بينهما
٣ أو أرخا تناحا وأرخا أحدهما أسبق عندهما يقضى للأسبق وعند محمد في رواية يقضى بينهما ومساخنا فتوا بأولويه الأسبق على قول الامامين
٤ أو أرخ أحدهما إلا أن أرخ عندي خفيفة يقضى بينهما وعند أبي يوسف للورخ وعند محمد لمن أطلق ومساخنا فتوا بقول أبي خفيفة

(ولو ادعى) ملكا مطلقا والعين في بدئناث ولم يؤرخا أو أرخا تناحا واحدا ورهنا يقضى بينهما لاستوائهما في الحجة (وان أرخا) تناحا وأرخا أحدهما أسبق يقضى للأسبق لانه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فيقضي بالمال له ثم لا يقضى بعده لغيره الا اذا تعلق الملك منه ومن ينافعه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به (ولو أرخ) أحدهما إلا أن أرخ فعندي أبي خفيفة لا عبرة للتاريخ ويقضى بينهما فحين لان توقفت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه ويحتمل أن يكون متأخر اعته فيجعل مقارنا رعايه للاختمالين وعند أبي يوسف للورخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ ثبت الحال يقينا وفي ثبوته في وقت تناحا صاحبه مثل ولا يعارضه وعند محمد يقضى لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق من الأصل ودعوى الملك المؤرخ تقتصر على وقت التناحا ولهذا يرجع الباعه بعضهم على بعض وتستحق الزوائد المتصلة والمتصلة فكان المطلق أسبق تاريخا فكان أولى هذا اذا كان المدعى في بدئناث وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى يقضى للأسبق لانه أثبت الملك لنفسه في زمان لا ينافيه فيه غيره فيقضى بالمال له ثم لا يقضى بعده لغيره الا اذا تعلق الملك منه ومن ينافعه لم يتلق الملك منه فلا يقضى له به (من المحل المزبور) فعندي أبي خفيفة لا عبرة للتاريخ ويقضى بينهما فحين لان توقفت أحدهما لا يدل على تقدم ملكه لانه يجوز أن يكون الآخر أقدم منه ويحتمل أن يكون متأخر اعته فيجعل مقارنا رعايه للاختمالين (من المحل المزبور) وعند أبي يوسف للورخ لانه أثبت لنفسه الملك في ذلك الوقت يقينا ومن لم يؤرخ ثبت الحال يقينا وفي ثبوته في وقت تناحا صاحبه مثل ولا يعارضه (من المحل المزبور) وعند محمد يقضى لمن أطلق لان دعوى الملك المطلق دعوى الملك من الأصل ودعوى الملك المؤرخ تقتصر على وقت التناحا وفيه من المحل المذكور أن دعوى مطلق الملك ودعوى أولويه الملك من حيث الحكم كدعوى النتائج والتاريخ في دعوى النتائج لغو على كل حال أرخا سواءا ومختلفين أو لم يؤرخا أو أرخ أحدهما فقط ٥

ادعاء ملكا مطلقا والعين في أيدهما

٥ لم يؤرخا يقضى بينهما ٦ أو أرخا تناحا واحدا يقضى بينهما
٧ أو أرخا تناحا وأرخا أحدهما أسبق عندهما يقضى للأسبق وعند محمد في رواية يقضى بينهما ومساخنا فتوا بأولويه الأسبق على قول الامامين
٨ أو أرخ أحدهما إلا أن أرخ عندي خفيفة يقضى بينهما وعند أبي يوسف للورخ وعند محمد لمن أطلق ومساخنا فتوا على قول أبي خفيفة

(ولو ادعى) ملكا مطلقا فان كانت العين في أيدهما فكذلك الجواب أي كما كانت العين في بدئناث لانه لم يدرج أحدهما على الآخر باليد ولم يخط حاله عن حال الآخر باليد جامع الفصولين من الفصل الثامن

ادعياملكا مطلقا والعين في يد أحدهما

- ٩ لم يؤرخا يقضي للخارج
 ١١ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق عندهما يقضى لاسبقهما وعند محمد يقضى للخارج أفتى مشايخنا بأولوية
 الاسبق على قول الامامين
 ١٢ أو أرخ أحدهما إلا آخر عند أبي يوسف يقضى للورخ وعند محمد يقضى للخارج أفتى مشايخنا على
 قول محمد

(ولو ادعى) ملكا مطلقا فان كانت العين في يد أحدهما فان كانا أرخا سواء أولم يؤرخا فهو للخارج لان يئنته
 أكثرنا باننا وان أرخا أو أحدهما أسبق فهو لاسبقهما وعن محمد أنه يرجع عن هذا القول وقال لا تقبل بينه
 ذي البدعي الوقت ولا على غيره لان السنتين فامتاعى الملك المطلق ولم يتعرضا لمصلحة الملك وأستوى التقدم
 والتأخر فيقضى للخارج (ولهما) أن البينة مع التاريخ تتضمن الدفع فان الملك اذا ثبتت لخص في وقت
 قبضته لغيره بعده لا يكون الا بالتلق منه فصارت بينة ذي اليد كالتاريخ تتضمن دفع بينة الخارج على
 معنى أهم الا تصح الا بعد اثبات التلق من قبله ويئنته على الدفع مقبولة وعلى هذا اذا كانت العاري في أيديهما
 فصاحب الوقت الأول أولى عندهما وعنده يكون بينهما (وان) أرخ أحدهما الا آخر فعند أبي يوسف
 يقضى للورخ لان يئنته أقدم من المطلق كالأدعي رحلان شراء من آخر وأرخ أحدهما الا الآخر كان
 المؤرخ أولى وعند أبي حنيفة ومحمد يقضى للخارج ولا عبرة للوقت لان ينفذى السدادات قبل اذا كانت
 متضمنة معنى الدفع وهنا وقع الاحتمال في معنى الدفع لوقوع الشك في وجوب التلق من جهته لجواز أن
 شهود الخارج لو وقوا المكان أقدم فاذا وقع الشك في تضمنه معنى الدفع فلا يقبل مع الشك والاحتمال جامع
 الغصولين من الفصل الثامن (قال) الرمي أقول هذا المسئلة المنقولة عن انخلاصة ليست من بابدعوى
 الملك المطلق وفي الخلاصة اذا ادعى تالي الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فله يقضى للخارج سواء أرخا
 أولم يؤرخا وأرغ أحدهما ولم يؤرخ الآخر الا اذا كان تاريخ صاحب اليد أسبق اه (قال) رجل ادعى
 دارا أو عقارا أو منقولا في يد رجل ملكا مطلقا أو أقيم البينة على الملك المطلق وأقام ذو البينة أيضا أنه ملكه
 فبينة الخارج أولى عند علمائنا الثلاثة وهذا اذا لم يذكار تاريخا وأما اذا ذكره وتاريخهما سواء فكذلك
 يقضى ببينة الخارج وان كان تاريخ أحدهما أسبق فلا سبقهما تاريخا سواء كان خارجا أو صاحب يد وهو
 قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف وقول محمد وأولا وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر لا عبرة للتاريخ
 بل يقضى للخارج وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فكذلك يقضى للخارج من صرة الفتاوى نقلنا من
 الأخيرة حجة الخارج في الملك المطلق أولى من حجة ذي اليد لان الخارج هو المدعى والبينة بينة المدعى بالحديث
 الا اذا كانا أرخا وذو اليد أسبق لان التاريخ يرجع عند أبي حنيفة في دعوى الملك المطلق ٣ اذا كان من
 الطرفين وهو قول أبي يوسف آخر وقول محمد وأولا وعلى قول أبي يوسف أولا وهو قول محمد آخر لا عبرة بل
 يقضى للخارج درر

ادعياملكا أرنا من أبيه والعين في يد ثالث

- ١٣ لم يؤرخا يقضى بينهما نصفين
 ١٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين
 ١٥ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق عند علمائنا الثلاثة يقضى لاسبق ان كان تاريخيهما الملك موترهما وان
 كان تاريخهما للموت موترهما عند محمد يقضى بينهما نصفين
 ١٦ أو أرخ أحدهما الا آخر يقضى بينهما اجاعا
 ولادعي كل واحد منهما أرنا من أبيه فلو كان العين في يد ثالث ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفين
 استروا ثماني اربعة وان أرخا أو أحدهما أسبق فهو لأسبقهما عند أبي حنيفة وأبي يوسف وكان أبو يوسف
 يقول أولا يقضى به بينهما نصفين في الارث والملك المطلق ثم يرجع الى ما قلنا وقال محمد في رواية أبي حفص

أي ان لم يؤرخا أو أرخا
 سواء

مطلب البينة مع التاريخ
 تتضمن معنى يئنته دفع
 الخارج

٣ نسخة مطلق الملك

كما قاله أبو حنيفة وقال في رواية أبي سليمان لأعبره للتاريخ في الأرض فيقضى بينهما نصفين وإن سبق تاريخ أحدهما لأيهما لا يدعيان الملك لأن قسمهما ابتداء لمورثتهما بجزأته إلى أنفسهما ولا تاريخ الملك المورثين فصار كالوحيض المورثين ورهنه على الملك المطلق حتى لو كان الملك المورثين تاريخ يقضى لاسبقهما (أقول) ينبغي أن يكون حكم هذا حكم دعوى الشراء من اثنين لأن المورثين كباعين في تلقى الملك منهما فلم يعتبر التاريخ في الشراء من الباعين ينبغي أن لا يعتبر التاريخ في الأرض أيضا فكذا لا إشكال على من خالف فيشكل التخصي أي التخصيص الجليل على الروايتين (والحاصل) أن في اعتبار تاريخ تلقى الملك من الباعين اختلاف الروايات على ما سيجي فكذلك الأرض فلا فرق بينهما في الحكم فلا إشكال حينئذ وإن أرخ أحدهما لا الآخر يقضى بينهما نصفين إجماعا لأنهما ادعيا تلقى الملك من رجلين فلا عبرة للتاريخ وقبل يقضى للمورخ عند أبي يوسف جامع الفصولين من الفصل الثامن وفي كتاب الدعوى من الخلاصة وإن أرخ الملك مورثهما يعتبر سبق التاريخ في قولهم جميعا اه أي بأن أقام أحدهما بيته أن أمامات سندسنة وتر كها ميرانه وأقام الآخر بيته أن أمامات سندسنتين وتر كها ميرانه ففي هذا الوجه خالف محمد انقرض في دعوى الأرض

ادعيا ملكا الرأى أبيهما والعين في أيديهما أي ادعى كل منهما الأرض من أبيه

١٧ لم يورثا يقضى بينهما نصفين ١٨ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما نصفين

١٩ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق عند علمائنا الثلاثة يقضى للأسبق إن كان تاريخهما الموت مورثهما وإن

كان تاريخهما الملك مورثهما عند محمد يقضى بينهما نصفين وريح صاحب جامع الفصولين قول محمدنا

٢٠ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى بينهما إجماعا أي كالأرض كانت العين في يد ثالث ولو ادعيا ملكا الرأى أن

كانت العين في أيديهما كذلك الجواب ٢ في أول الثامن من الفصولين ملخصا

ادعيا ملكا الرأى لأبيه والعين في يد أحدهما

٢١ لم يورثا يقضى للخارج ٢٢ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى للخارج

٢٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق عندهما يقضى للخارج ومساخنا فتوبا ولويه الأسبق على قول الإمامين

٢٤ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى للخارج إجماعا

ولو ادعيا ملكا الرأى لأبيه إن كانت العين في يد أحدهما ولم يورثا أو أرخا سواء يقضى للخارج وإن أرخا

وأحدهما سبق فهو لأسبقهما وعند محمد للخارج لأنه لا عبرة للتاريخ هنا وإن أرخ أحدهما لا الآخر فهو

للتاريخ إجماعا وقبل يقضى للمورخ عند أبي يوسف من جامع الفصولين في الثامن (أقول) أو أرخا وتاريخ

الخارج أسبق وإن أرخا وتاريخ في ذي اليد أسبق فهو له والحاصل أنه للخارج إلا إذا سبق تاريخ ذي اليد كما

سبأني ووضع المسئلة في تلقى الملك عن اثنين خير الدين وفي الخلاصة من الثالث عشر من الدعوى ولو ادعيا

الميراث كل واحد منهما يقول هذا لي ورثته من أبي لو كان في يد أحدهما فهو للخارج ٣ إلا إذا كان تاريخ

ذي اليد أسبق فهو لأولى عند أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى وإن أرخ أحدهما ولم يورث الآخر

فهو للخارج إجماعا قال في الرابع من الأستر وشيعة والثامن من العمادية نقلا عن التجربة ولو ادعى صاحب

اليد الأرض عن أبيه وأدعى خارج مثل ذلك وأقام البيعة يقضى للخارج في قولهم جميعا ولو أرخا وتاريخ أحدهما

أسبق يقضى للأسبق عند أبي حنيفة وأبي يوسف وعند محمد يقضى للخارج اه قال في غاية البيان نقلا عن

المبسوط لخواجه زاده أن ادعيا ملكا بسبب أن ادعى كل تلقى الملك من اثنين بالبراءت أو بالشراء فالجواب عنه

كالجواب في الملك المطلق على التفصيل الذي ذكرناه اه وقد ذكر أن العين في الملك المطلق إن كانت في يد

أحدهما وأرخا وتاريخ أحدهما أسبق فعلى قول أبي حنيفة وقول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد الأول

يقضى لاسبقهما تاريخا وعلى قول أبي يوسف الأول وهو قول محمد الآخر يقضى للخارج من هاشم انقرض

في نوع دعوى الأرض من كتاب الدعوى

٢ أي كالأرض كانت العين في يد ثالث اه منه

٣ أي إذا لم يورثا أو أرخا سواء اه منه

ادعاء الشراء من اثنين والعين في بد ثالث

- ٢٥ لم يؤرخا بقضى بينهما نصفين ٢٦ أو أرخا تاريخا واحدا بقضى بينهما نصفين
 ٢٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق عند علمنا الثلاثة بقضى للاسبق ان كان تاريخهما الملك بالبعه ما وان
 كان تاريخهما وقت اشتراهما عند محمد بقضى بينهما نصفين ورجح صاحب الفصولين قول محمد
 ٢٨ أو أرخ أحدهما إلا آخر بقضى بينهما اتفاقا

وان ادعى الشراء من اثنين والدار في بد ثالث فان لم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء قضى بالدار بينهما
 وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق فهو على الاختلاف الذي ذكرنا في الميراث يعني أن فيه ثلاثة أقوال وان
 أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فهو على ما ذكرنا في الميراث أيضا وما إذا ادعى الشراء من اثنين وأرخا الشراء
 وتاريخ أحدهما سبق فقد روي عن محمد أنهما إذا لم يؤرخا ملك الباعين بقضى بينهما نصفين كافي فصل
 الميراث فعلى هذه الرواية لا يحتاج إلى الفرق بين الشراء والميراث وفي ظاهر الرواية بقضى في فصل الشراء
 لاسبقهما تاريخا عند محمد وعلى ظاهر رواية محمد يحتاج إلى الفرق انقروى من نوع في دعوى الشراء والبيع
 وفي جامع الفصولين وان ادعى الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفين لاستواءهما في الحجة
 وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق بقضى لاسبقهما اتفاقا بخلاف ما لو ادعى الشراء من رجلين لانهما يشتان الملك
 لبايعهما ولا تاريخ بينهما الملك الباعين فتاريخه للملك لا يعتد به وصار كأنهما حضرا وروينا على الملك بلا
 تاريخ فيكون بينهما ما هنا فقد اتفقا على أن الملك كان لهذا الرجل وانما الاختلاف في التلقي منه وهذا الرجل
 أثبت التلقي لنفسه في وقت لا ينافيه فيه صاحبه فيقضى له به ثم لا يقضى به لغيره بعده إلا إذا تلقى منه وهو لا يتلقى
 منها تهي * وفيه أيضا قول يترأى في أن الأصوب هو أن لا يعتبر سبق التاريخ في صورة التلقي من اثنين إذ
 لا تاريخ لا ابتداء ملك الباعين فتاريخ المشتري للملك لا يعتد به مع تعدد البائع فصار كأنهما حضرا وروينا على
 الملك المطلق بلا تاريخ اه

ادعاء شراء من اثنين والعين في أيديهما

- ٢٩ لم يؤرخا بقضى بينهما نصفين ٣٠ أو أرخا تاريخا واحدا بقضى بينهما نصفين
 ٣١ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق بقضى لاسبقهما ٣٢ أو أرخ أحدهما إلا آخر بقضى بينهما
 نصفين

وفي الرابع من دعوى المحط في نوع في دعوى صاحب البد تلقى الملك من جهة غيرهما ادعاء تلقى الملك من
 جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخهما على السواء بقضى بالعين بينهما وكذلك إذا أرخ أحدهما دون
 الآخر بقضى بينهما بالدار وان أرخا وتاريخ أحدهما سبق بقضى لاسبقهما تاريخا وان ادعى تلقى الملك
 من جهة اثنين فكذلك الجواب على التفصيل الذي قلنا فيه إذا ادعى التلقي من جهة واحدة انقروى في آخر
 دعوى الشراء والبيع

ادعاء عينا شرا من اثنين والعين في يد أحدهما

- ٣٣ لم يؤرخا بقضى للخارج ٣٤ أو أرخا تاريخا واحدا بقضى للخارج
 ٣٥ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق بقضى لاسبقهما ٣٦ أو أرخ أحدهما إلا آخر بقضى للخارج
 إذا ادعى تلقى الملك من رجلين والدار في يد أحدهما فانه بقضى للخارج سواء أرخا أو لم يؤرخا وأرخ أحدهما
 ولم يؤرخ الآخر إلا إذا كان تاريخ صاحبه البد سبق خلاص من الثالث عشر من كتاب الدعوى وفي البراوية
 عبد في رجل برهن رجل على أنه كان لفلان اشترا منه منذ عشرة أيام وبرهن ذوالسد على أنه كان لا آخر
 اشترا منه منذ شهر بكذا وسماه فعلى قول الثاني في قوله الثاني هو لاسبقهما تاريخا وهو ذوالسد وقال محمد في قوله
 الآخر هو للبدعي وعلى قياس قول الثاني أو لا هو للبدعي اه أقول فعلى هذا ينبغي أن يقضى لاسبقهما
 تاريخا كالو ادعى الشراء من واحد لان العمل بظاهر الرواية أولى

ادعيا عنائشراء من واحد والعين في بدئالت

٣٧ لم يؤرخا بقضى بينهما نصفين ٣٨ أو أرخا تار يخا واحدا بقضى الخارج

٣٩ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق بقضى لاسبقهما ٤٠ أو أرخ أحدهما لا الآخر بقضى الخارج

وان ادعيا الشراء من واحد ولم يؤرخا أو أرخا سواء فهو بينهما نصفين لاستوائهما في الحجة وان أرخا

وأحدهما أسبق بقضى لاسبقهما اتفاقا ٤١ وان أرخ أحدهما أي وهما تار جان لا الآخر فهو للورخ

اتصافا من الفصولين من الثامن ولو ادعيا الشراء والدار في بدئالت ادعى كل واحد منهما الشراء من صاحب

اليد ولم يؤرخا وأقاما اليسته يقضى بينهما نصفين لكل واحد منهما النصف بنصف الثمن وله مال الخيار ان شاء

قبض كل واحد منهما النصف بنصف الثمن وان شاء ترك فان ترك أحدهما ان ترك قبل القضاء فلا آخر

ياخذ بجميع الثمن بلا خيار وان ترك بعد القضاء لا يقضى الا النصف بنصف الثمن ولو ادعيا الشراء من

غير صاحب اليد فهي بينهما نصفين هذا اذا لم يؤرخا أو أرخا تار يخا واحدا ولو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق

فلسبقهما تاريخا أو لي الاجماع فان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر يقضى لصاحب التاريخ خلاصة من

الثالث عشر من الدعوى ولو كان المبيع في بدئالعه فهرن أحدهما على الشراء وانه قبضه منذ شهر وبرهن آخر

على الشراء وانه قبضه منذ عشرة أيام فذوالوقت الاول أولى جامع الفصولين

ادعيا شراء من واحد والعين في أيديهما

٤١ لم يؤرخا بقضى بينهما نصفين ٤٢ أو أرخا تار يخا واحدا بقضى بينهما نصفين

٤٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق بقضى لاسبقهما ٤٤ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى بينهما نصفين

وان ادعيا الشراء من واحد والعين في أيديهما فهو بينهما الا اذا أرخا وأحدهما أسبق فحينئذ يقضى لاسبقهما

من جامع الفصولين من الثامن ملخصا اذا ادعيا تالي المالك من جهة واحدة ولم يؤرخا أو أرخا وتاريخ أحدهما على

السواء يقضى بالعين بينهما وكذلك اذا أرخ أحدهما دون الآخر يقضى بينهما ما وان أرخا وتاريخ أحدهما

أسبق يقضى لاسبقهما تاريخا في الرابع من دعوى المحيط وفي باب بيان اختلاف البيئات في البيع والشراء من

دعوى المحيط ان كانت العين في أيديهما يقضى بينهما في الفصول الا اذا أرخا وتاريخ أحدهما أسبق وفي غاية

البيان عن مبسوط خواهر زادمان كانت العين في أيديهما ان لم يؤرخا أو أرخا سواء أو أرخ أحدهما دون الآخر

يقضى بينهما نصفين أما في الاولين فلا اشكال فيه وأما اذا أرخ أحدهما دون الآخر فكذلك يقضى بينهما

نصفين لانه لا عبرة للتاريخ حال الانفراد اذا كانت العين المورخ بيده معا لا يرى أنه لو كان في يد أحدهما

فأرخ الخارج لا يكون تاريخ أحدهما عبرة لاتقص بذى البدن الاحتمال فكذلك لا يكون التاريخ عبرة اذا كان

في أيديهما حتى لا يقض ما يشتب من بدال آخر في النصف وان لم يكن للتاريخ حالة الانفراد عبرة بمقابلة البدصار

وجود التاريخ ونجوعه بمنزلة ولو عدم يقضى بالدار بينهما نصفين من هاشم الانقر وى في أول دعوى الشراء

والبيع ادعيا عنائشراء من واحد والعين في يد أحدهما

٤٥ لم يؤرخا بقضى لذى اليد ٤٦ أو أرخا تار يخا واحدا بقضى لذى اليد

٤٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق بقضى لاسبقهما ٤٨ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى لذى اليد

وان ادعيا الشراء من واحد والعين في يد أحدهما فهو لذى اليد سواء أرخ أو لم يؤرخ الا اذا أرخا وتاريخ

الخارج أسبق ففرض به للخارج في أول الفصل الثامن من الفصول وفيه في أواسط الفصل المذكور ولو ادعى

الخلوج وذواليد بسبب بهذا السبب نحو شراء وارث وشبهه فلا يخفى لوما أن بدعيا تالي المالك من جهة واحدة

أو من جهة اثنين فلو ادعاه من جهة واحد ورهنا حكم به لذى اليد ولم يؤرخا أو أرخا سواء فلو أرخا وتاريخ

أحدهما أسبق فهو أولى ولو أرخ أحدهما فذواليد أولى اذ وقت السكت محتمل فلا يقض قبضه بشئ ٤٩

وفيما يضاف للحل المزبور بإشارة المبسوط وأجعو أن الخارج ونالوا الشراء من واحد وأرخ أحدهما

لا الآخر فذوالتاريخ أولى (نقش) وذواليد أولى (نقش) اذ تاريخ الخارج في حقه محظوبه والقبض في حق

٤ قوله وان أرخ

أحدهما لا الآخر الخ

أقول أي وهما خارجان

والبايع واحد وذكر

في الفصولين بعد ورقة

ولو أرخ أحدهما

فذواليد أولى اذ وقت

السكت محتمل فلا

يقض قبضه بالشئ ولو

كان المبيع في يد بائعه

ولاحد للمدعي تاريخ

فالمؤرخ أولى اذ

لامزاحم في وقته

فراجع اهذه قيد فيما

هنا ولكن قوله فيما

ذكره بعد وان كانت

العين في أيديهما وقوله

بعده وان في يد أحدهما

شاهد ان وضع ما هنا فيما

اذا كان المبيع في يد

ثالث وتقرضه أيضا

والمفروض في السكل

أن البايع واحد فتأمل

اه منه

ذى اليد مائة و هو دليل على سبق عقده والمعاينة أقوى من الخبر الا اذا أرنأ وتاريخ الخارج أسبق بحكم
للخارج اه وفيه بعد مسئلة ولو برهن من ليس يده على أنه قبضه منذ شهر وبرهن ذواليد على قبضه بلا توقيت
أو برهن على الشراء ولم يذ كر شهاده القبض فالمبيع له اذ يدعى الحال تدل على سبق قبضه وقد ثبت له التاريخ
ضمنا ولا يدري أه قبل قبض الخارج أو بعده فلفت اليشتان وترجح ذواليد بده القائمة في الحال اه
ادعيا عننا أحدهما ملكا مطلقا والاخر تناجا والعين في يد ثالث

٤٩ لم يؤرخا يقضى لصاحب التناج ٥٠ أو أرنا تاريخا واحدا يقضى لصاحب التناج

٥١ أو أرنا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لصاحب التناج

٥٢ أو أرنا أحدهما الا الاخر يقضى لصاحب التناج

ادعيا عننا أحدهما ملكا مطلقا والاخر تناجا والعين في أيدهما

٥٣ لم يؤرخا يقضى لصاحب التناج ٥٤ أو أرنا تاريخا واحدا يقضى لصاحب التناج

٥٥ أو أرنا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لصاحب التناج

٥٦ أو أرنا أحدهما الا الاخر يقضى لصاحب التناج

ادعيا عننا أحدهما ملكا مطلقا والاخر تناجا والعين في أيدهما

٥٧ لم يؤرخا يقضى لصاحب التناج ٥٨ أو أرنا تاريخا واحدا يقضى لصاحب التناج

٥٩ أو أرنا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى لصاحب التناج

٦٠ أو أرنا أحدهما الا الاخر يقضى لصاحب التناج

في باب دعوى الرجلين من الدرر والفرور ولو برهن أحدهما من الخارج وذى اليد على الملك المطلق والاخر على
التناج فذو التناج أولى وفي الباب المزبور من المتي ولو برهن على الملك والاخر على التناج فهو أولى وكذا لو كانا
خارجين اه وفي باب ما يدعى الرجلان من شرح المجمع لو أقام أحد المدعين بينة على الملك والاخر على
التناج قدم صاحب التناج سواء كان خارجا أو نادى بلان صاحب التناج ثبت أولية الملك فلا يملكه الغير الا بالتلف
منه اه وقال أبو السعود المعادى في تحريره قد علم من هذه النقول أنه لا فرق في أولية صاحب التناج بين
أن تكون العين في يد أحدهما أو في يد ثالث فإن كانت العين في يدهما فكذلك صاحب التناج أولى لان كل
واحد من صاحب البدن وفي نصفه وخارج في النصف الاخر كذى اليد مع الخارج والحاصل اذا برهن
المدعيان أحدهما على الملك المطلق والاخر على التناج تقدم بينة التناج سواء كان العين في يد أحدهما أو في
يدهما أو في يد ثالث كما بين في الاصول اه وقال في البحر الرائق في القضاء أطلقوا هذه العبارة وهي قولهم تقدم
بينة التناج على بينة الملك المطلق فشم ما اذا أرنا واستوبا أو سبق أحدهما أو أرنا أحدهما أو لم يؤرخا أصلا فلا
اعتبار التاريخ مع التناج الا من أرنا تاريخا مستجيلا بان لم يوافق من المدعى لوقت ذى البدن ووافق وقت الخارج
فحينئذ يحكم للخارج ولو اختلف سنة الوقتين لغت البينة عند عامة المشايخ ويترك في بذى اليد على ما كان
والتناج يكسر التون ولادة الحيوان ووضع عند من نتجت عنده بالنساء للفعول ولدت ووضعت كفى المقرب
والمراد ولادته في ملكه أو ملكا بانه أو مورثه اه والمراد يكون التاريخ مستجيلا في دعوى التناج عدم
موافقة التاريخ لسن المولود ودعوى التناج دعوى سبب الملك بالولادة في ملكه لان سبب ذلك نوعان أحدهما
لا يمكن تكرره والثاني يمكن تكرره فلا يمكن تكرره هو التناج فوقوع التناج في الخارج مرتين بحال يعنى
لا يتصور عود الولد الى بطن أمه ثم خروجه مرة بعد أخرى فاذا كان الامر كذلك الولد لا يعاد ولادته بعد الولادة
مرة أخرى وما كان من المتاع كذلك ولا يصنع مرة أخرى بعد نقضه ٢ فلا يكون نحو التناج كإصره به
في المفصلات اه فدعوى التناج دعوى مالا يتكرر كإصره به فاضيحان في آخر دعوى المنقول ودعوى
التناج دعوى أولية الملك كإذ كروا في آخر الفصل الثامن من الفصولين فيكون كل دعوى أولية الملك
كالتناج وعلى هذا اتفاق الاثمة الفحول في الفروع والاصول كما حققه جوى زاده ٣ فكل سبب الملك من المتاع

٢ قوله فلا يكون نحو
التناج لعله سقط قبله
وما كان من المتاع يصنع
مرة بعد أخرى بعد
نقضه ليوافق كلامه
الآتي وبالجملة فليحذر
هذا المقام

٣ في نسخة خواهر
زاده اه

عما لا يتكرر يعني لا يعاد ولا يصنع مرة بعد أخرى بعد نقضه فهو في معنى التناج ودعوى الملك بهذا السبب
كدعواه بالتناج فانه مثله في عدم التكرار فكذلك حكمه في جميع أحكامه وأما كل سبب للملك من المتناج
عما يتكرر يعني يعاد ولا يصنع مرة بعد أخرى بعد نقضه فهو لا يكون بمعنى التناج بل يكون في منزلة الملك المطلق كما
صرح به في المحيط والمبسوط والزيلعي والتطهيرية وغيرها ١٥ مثال ما لا يتكرر كتنسج ثياب قطنية أو كناية
لاتسج الامرة فنسج ثوب قطن أو كنان سبب للملك لا يتكرر فهو كالتناج فلو أقام خارج وزد على أن هذا
الثوب ملكه وأنه نسج عنده في ملكه كان ذوالبدن أولى كإثباته بالخاتمة والبزاية وغيرهما انتهى وتجب لمن خلب
لبن سبب للملك لا يتكرر فهو كالتناج فلو برهن كل من خارج ونفى بدعي أن هذا اللبن خلب في ملكه كان
ذوالبدن أولى كإثباته شارح الملتقى وحدى عثمان أفندي الاسكوي * ومثال ما يتكرر كالمنطقة المصنوعة من
الذهب والفضة وغيرهما كالبناء والشجر المغروس والبر المزروع وسائر الحبوب ونحوها مثلاً فلو ما يتكرر
وبعاده بعد النقض مرة أخرى فلو برهن كل من الخارج ونفى البدن أن المنطقة صنعت في ملكه وأن الشجر
المغروس في ملكه وأن البرية زرعه والحبوب الملوكة له كان الخارج أولى لاحتمال أن الخارج فعله أو لآثم
غصبه وذوالبدنه ونقضه وفعله ثانياً فيكون ملكاً له بهذا الطريق فلم يكن في معنى التناج بل يكون بمنزلة الملك
المطلق كإدراكه من ابنه على الجمع فإن الذهب المصنوع والفضة المصنوعة والبناء بنقض وبعداً ثانياً والشجر
بغرس ثم يقطع من الأرض وبغرس ثانياً والحبوب تزرع ثم تغربل مع التراب فتغير ثم تزرع ثانياً وكذلك المحصف
الشريف مما يتكرر فلو أقام كل من الخارج ونفى البدن أنه منصفه كسبه في ملكه فانه يقضي به للمدعي
لان الكتابة مما يتكرر يكتب ثم محي ثم يكتب كإثبات دعوى المنقول من قاضيه خان وفي الخلاصة في الثالث عشر
من الدعوى أما السيف فنه ما يضرب مرتين ومنه ما يضرب مرة واحدة فيسأل علماء الصائفة ان قالوا
يضرب مرتين يقضي للمدعي وان قالوا مرة يقضي لذى البدن أشكل عليهم أو اختلفوا في رواية أبي سليمان
يقضي به لذى البدن وفي رواية حفص يقضي للخارج وفي الوجيز للسرخسي وان كان مشكلاً فالأصح أنه
ملحق بالتناج انتهى وفي الدرر فان أشكل يرجع الى أهل الخبرة لانهم أعرف به فان أشكل عليهم يقضي به
للخارج لان القضاء بينه هو الأصل والعدول عنه محدث التناج فاذا لم يعلم يرجع الى الأصل انتهى
ادعاءنا تناجاً والعين في بدلت

٦١ لم يؤرخا ن ادعاء الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر قضى به بينهما نصفين وان ادعى الملك بسبب الولادة
من الحيوان والرقيق يقضي به بينهما نصفين

٦٢ أو أرخا تناجاً واحداً ن ادعاء الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتناج يقضي به بينهما نصفين ولا يعتبر
التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لوقت الذي ذكر ارضى به
بينهما وان لم يوافق أن أشكل عليهم ما قضى به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنه الوقت الذي ذكر ابطلت
البيتان عند البعض ويقضي به بينهما عند البعض وهو الأصح على ما قاله الزيلعي وحقيقه صاحب الدرر

٦٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما سبق ن ادعاء الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتناج يقضي به بينهما نصفين
ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما
قضى به ان وافق سنه وقته وان لم يوافق أن أشكل عليهم ما قضى به بينهما نصفين وان أشكل على أحدهما يقضي به
لمن أشكل عليه وان خالف الوقتين يطلب البيان عند البعض وهو الأصح على ما قاله الزيلعي وحقيقه صاحب الدرر
وان خالف سن المولود لحد الوقتين قضى به للآخر

٦٤ أو أرخ أحدهما لا الآخر ن ادعاء الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتناج يقضي به بينهما نصفين
ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان أو الرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ
قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بل أن أشكل عليهم ما يقضي به بينهما نصفين وان خالف سنه لوقت المؤرخ يقضي به

لم يؤرخ لانه اذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى به المان أشكل عليه وهو من لم يؤرخ

ادعياتنا والحق في أيديهما

٢

٦٥ لم يؤرخا ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكر من المتاع بقضى به بينهما نصفين وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق بقضى به بينهما نصفين

٦٦ أو أراحا تاريخا واحدا ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكر من المتاع بقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لوقت الذي ذكر

قضى به بينهما وان لم يوافق بأن أشكل عليهما قضى به بينهما كذلك نصفين وان خالف سنة لوقت الذي ذكر بطلت البيتان عند البعض ويقضى به بينهما عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر

٦٧ أو أراحا وتاريخ أحدهما سبق ان ادعى بسبب علمهما فيما لا يتكر من المتاع بقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ أحدهما

قضى به لمن وافق سنة وقته وان لم يوافق بأن أشكل عليهما بقضى به بينهما نصفين وان أشكل على واحد منهما قضى به لمن أشكل عليه وان خالف سنة الوقتين بطلت البيتان عند البعض وهو الاصح على ما قاله الزبلي وحققه صاحب الدرر وان خالف سن المولود لحد الوقتين قضى به لآخر

٦٨ أو أراح أحدهما الا لا آخر ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكر من المتاع بقضى به بينهما نصفين ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق سن المولود لتاريخ المؤرخ قضى به للمؤرخ وان لم يوافق بأن أشكل بقضى به بينهما نصفين وان خالف لوقت المؤرخ بقضى به لمن لم يؤرخ انتهى لانه

اذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو من لم يؤرخ في أو آخر الفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى النتاج لغو على كل حال أراحا سواء أو مختلفين أو لم يؤرخا

أو أراح أحدهما فقط اه وفيه رهن الخارجا على النتاج فلو لم يؤرخا أو أراحا سواء أو أراح أحدهما الا آخر فهو بينهما فقد المرجح ولو أراحا أو أحدهما سبق فلو وافق سنة لأحدهما فهو له لظهور كذب الآخر ولو أحدهما

أو أشكل فهو بينهما لانه لم يثبت الوقت فكانهما لم يؤرخا وقيل فيما خالفهما بطلت البيتان لظهور كذبهما فلا يقضى لهما اه (واعلم) انه اذا تنازع في دابة وبرها على النتاج عندهم وعند بائعه ولم يؤرخا يحكم به الذي

اليدان كانت في يد أحدهما أو يحكم لهما ان كانت في أيديهما وفي بدائل كاذ كره الزبلي وفي الثامن عشر من دعوى التنازلية وان أراحا سواء ينظر الحسن الدابة ان كان موافقا للوقت الذي ذكر يقضى به بينهما

وان أراحا وتاريخ أحدهما سبق يقضى لصاحب الوقت الذي سن الدابة عليه اه يعني قضى لمن وافق سنهما وقته وان أراح أحدهما ولم يؤرخ الآخر وافق سن الدابة لوقت المؤرخ قضى به للمؤرخ أيضا لانه اذا كان أحدهما

أسبق قضى به لمن وافق سنهما وقته فاذا كان الامر كذلك أن أراح أحدهما ولم يؤرخ الآخر كان وقت غير المؤرخ مهما العدم ذكر التاريخ فان فرض المؤرخ سابقا أو غير سابق يستقيم على صورة مسئلة سبق أحد التاريخين

وفي ذلك قضى لمن وافق سنهما فهنا كذلك قضى للمؤرخ لموافقة تاريخه سنهما وان فرض المؤرخ مساويا لغير المؤرخ قضى للمؤرخ أيضا لان موافقة غير المؤرخ شك فلا يعارضه موافقة المؤرخ كذا حققه جوي زاده

في تحرراته اه فلا فرق للقضاء لمن وافق سنهما ان تكون الدابة في يد أحدهما أو في أيديهما وفي بدائل لان المعنى لا يختلف وان خالف سنهما الوقتين وأشكل بقضى به بينهما ان كانت في أيديهما أو في بدائل وان كانت

في يد أحدهما قضى به الذي اليد كحقه صاحب الدرر نقل عن الزبلي وأيده بقوله وهو الاصح اه (ثم اعلم) أن هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين أما اذا كان سن الدابة مخالفا لحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر

حكم صاحب الديق
النتاج كحكم الخارجين
منه

قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل من الدابة عليه كذا في الثاني عشر من دعوى التناخانة اه هذا ان
أرخا كلاهما وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا للتاريخ المؤرخ بقضى لم يؤرخ لانه
بالطريق الأولى في أن يكون مشكلا على من لم يؤرخ لأن من لم يؤرخ أبهم وقته فتحقق الاشكال بينهما وبين سن
الدابة بالطريق الأولى فبقضى بالدابة لمن أشكل عليه سن الدابة وهو من لم يؤرخ كذا حقه جوى زاده
في تحرير راته انتهى وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليهما فبضى به بينهما كما في الثاني
عشر والثالث عشر من دعوى التناخانة انتهى هذا اذا كانت الدابة في أيديهما وفي بد ثالث وأما اذا كانت
في يد أحدهما فبضى به الذي اليدان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليهما كما حقه
جوى زاده في تحرير راته والمراد من المخالفة بين السن والوقت كون الدابة أكبر من الوقتين أو أصغر منهما كما في
الثامن عشر من دعوى الحيط وفي عبارة دعوى التمتع في فصل ما يترجح به إحدى البيتين اذا كان سن الدابة
دون الوقتين أو فوقهما يكون مخالفا للوقتين والمراد بالاشكال عدم ظهور سن الدابة كما قال ابن ملاء على الجمع
في باب ما يدعيه الرجلان فان أشكل أي ان لم يظهر سن الدابة اهواختلفت عبارات بعض النسخ فيما اذا خالف
سن الدابة للوقتين قال في الهداية في باب ما يدعيه الرجلان وان خالف سن الدابة للوقتين بطلت البيتان كذا
ذكره الحاكم وتبعه في الكافي والنهاية وغاية البيان والبدائع وقال محمد والأصح أن تكون الدابة بينهما لانه
اذا خالف سن الدابة للوقتين أو أشكل بسقط اعتبار ذكر الوقت فينظر الى مقصودهما وهو ابان الملك في الدابة
وقد استوي باقي الدعوى والحجة فوجب القضاء به بينهما نصين كذا في الكافي كما حقه جوى زاده في تحرير راته
وفي آخر الفصل الثامن من الفصولين التاريخ في دعوى النتائج لغو على كل حال أو خاسا أو مختلطين أو لم يؤرخا
أو أرخ أحدهما فقط قال المولى قاضي زاده أخذا من كلام صاحب الدرر والبدائع بان مخالفة السن للوقتين
مكذب للوقت لا مكذب للبيتين فالأصح منه سقوط اعتبار ذلك الوقت لاسقوط اعتبار أصل البيتين لأنهم
نفيقن بكذب إحدى البيتين لجواز أن يكون سن الدابة موافقا للوقتين ولا يعرف الناظر كما أشار اليه
الشيخ في محطه وقد يشاهد أن بعض أهل النظر تفرق في سن فرس وقال إن سنه ثمان ونصف وكان سنه
ثلاثا ونصفا فاذا تقرر هذا فاعلم أنه اذا لم يثبت الوقت صار كل قول بوقت على ما ذكر شيخ الاسلام السبجاني
في شرح الكافي لأن الأصل عدم اعتبار التاريخ في النتائج كما مر أنفا من الفصولين كذا حقه جوى زاده
في تحرير راته (وقال) قال قاضي خان في آخر دعوى المنقول وان خالف سن الدابة للوقتين في رواية بقضى لهما
وفي رواية يبطل البيتان اه وكذا في خزانه الاكمل وفي الثامن من العمادية وفي الرابع عشر من الاستروشنه
بكافي الخائصة والظاهر من كلام قاضي خان أنه رجع القضاء بينهما لانه قال في أول كتابه وفيما كثرت فيه
الافاويل من المتأخرين اختصرت على قول أو قولين وقد مت ما هو الاظهر وافتتحت بها هو الاظهر وقال
الزبيعي في شرح الكثرة نقل من المبسوط والأصح أنهم لا يتطلبن بل بقضى بينهما اذا كانا جين أو كانت
في أيديهما وان كانت في يد أحدهما بقضى به الذي اليد وهكذا ذكر محمد وأما ما ذكره الحاكم بقوله بطلت
البيتان وهو قول بعض المشايخ وهو ليس بشئ اه واعتمد صاحب الدرر في الزبيعي وقال كافي الزبيعي
وقول الزبيعي ظاهر الرواية وهو اختيار الامعة الثلاثة كما في معراج الدراية وفي رضاء البحر الفتوى اذا اختلفت
كان الترجيح بظاهر الرواية تمت النقول من تحريرات المرحوم أنقره ويؤيدني رحمه الله تعالى

ادعيا عننا تناحا والعين في يد أحدهما

٦٩ لم يؤرخا ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لذي اليد وان أقام كل منهما بيته على
النتائج فصاحب اليد أولى كذا في المولى على أفندي وان ادعى الملك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق قضى
به لذي اليد من باب دعوى الرجلين في دعوى الهندي

٧٠ أو أرخا تاريخا واحدا ان ادعى الملك بسبب علمهما فيما لا يتكرر من المتاع قضى به لصاحب اليد

ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق من المولود لوقت الذي ذكرنا
قضى به لذى اليد وان لم يوافق بأن أشكل أو وافقهما قضى به لذى اليد كذلك

٧١ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكر من المتاع قضى به لصاحب اليد
ولا يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق من الدابة لتاريخ أحدهما قضى
به لمن وافق سنة وان لم يوافق بأن أشكل عليهم قضى به لذى اليد وان أشكل على أحدهما قضى به لمن أشكل
عليه وان خالف سنة للوقت قضى به لذى اليد وان خالف لاحد الوقتين قضى به لآخر

٧٢ أو أرخ أحدهما الا الآخر ان ادعى المالك بسبب علمهما فيما لا يتكر من المتاع قضى به لصاحب اليد ولا
يعتبر التاريخ فيه وان ادعى المالك بسبب الولادة من الحيوان والرقيق ان وافق من المولود لتاريخ المؤرخ قضى به
للمؤرخ وان لم يوافق بأن أشكل عليهم قضى به لذى اليد وان خالف سنة لوقت المؤرخ قضى به لمن لم يؤرخ لانه
اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر قضى به لمن أشكل عليه وهو ممن لم يؤرخ قال
محمد في الاصل اذا ادعى الرجل دابة في يد انسان أنها ملكه نتجت عنه دابة وأقام بينة عليه وأقام صاحب اليد
بينته بمثل ذلك القياس بقضى بها للخارج وفي الاستحسان بقضى بها لصاحب اليد سواء أقام صاحب اليد البينة
على دعواه قبل القضاء بها للخارج أو بعده وفي الهداية وهذا هو الصحيح في أوائل الثاني عشر من دعوى
التجارة هذه اذا لم يؤرخا وان أرخا قضى بها لصاحب اليد الا اذا كان سن الدابة مخالفا لوقت صاحب اليد
موافقا للوقت الخارج حينئذ بقضى بالخارج في الثاني عشر من دعوى المحيط ولا عبرة للتاريخ مع النتائج الا اذا أرخا
وقتين مختلفين ووافق سن الدابة تاريخ الخارج فانه بقضى بها للخارج وان وافق تاريخ ذى اليد وكان مشكلا
أو وافقهما قضى به لذى اليد كما في دعوى الوجيز فاعلم هذا اذا كان سن الدابة مخالفا للوقتين أما اذا كان سن
الدابة مخالفا لاحد الوقتين فلا يخلص من أن يكون موافقا أو مخالفاً ومشكلا لا آخر فان كان موافقا فكأمر
حكمه أن يفاضل بين وافق وان كان مخالفا للوقتين قضى به لذى اليد كما أمر وان كان مشكلا قضى به لمن أشكل
عليه لما ذكر في التجارة والمحيط مطلقا اذا كان سن الدابة مخالفا لاحد الوقتين وهو مشكل في الوقت الآخر
قضى بالدابة لصاحب الوقت الذي أشكل سن الدابة عليه اهـ هذا اذا كانا أرخا كلاهما وان أرخ أحدهما ولم
يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مخالفا لتاريخ المؤرخ بقضى لمن لم يؤرخ لانه بالطريق الاولى من أن يكون مشكلا
على من لم يؤرخ لان من لم يؤرخ أبهم وقته فتحقق الاشكال بينهما وبين سن الدابة بالطريق الاولى فيقضى بالدابة
لمن أشكل عليه من الدابة وهو ممن لم يؤرخ وان أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر وكان سن الدابة مشكلا عليهما
قضى به لذى اليد كما حققه حوى زاده اهـ وفي باب دعوى الرجلين في ملق البحر وان برهن خارج وذو اليد
على النتائج فذو اليد أولى وكذلك لو برهن كل من تلقى المالك من آخر على النتائج عنده اهـ يعني لو كان النتائج
ونحوه عن دابة ثمة وذو اليد أولى كالأمر كان النتائج ونحوه عن نفسه فان كلاً منهما اتلف المالك من رجل وأقام
البينة على سبب ملكه عنده لا يتكر وهو بمنزلة من أقامها على ذلك السبب عند نفسه لان بينة ذى اليد قامت
على أولية المالك فلا يثبت للخارج الا بالتلق منه كما صرح به في الدرر والفرق في باب دعوى الرجلين اهـ وفي الهداية
في باب ما يدعيه الرجلان ولو تلقى كل واحد منهما المالك من رجل على حدة وأقام البينة على النتائج عنده فهو بمنزلة
أقامها على النتائج عند نفسه اهـ وسواء تلقى كل واحد منهما بشراء أو ارباً أو هبة أو صدقة مقبوضتين كما أشار
إليه في الثامن من شهادات البرازية وفي آخر دعوى المنقول من فاضل خان عبد في يد رجل أقام رجل البينة
أنه عبده اشتراه من فلان آخر وأنه ولد في ملكه فأنه فلان فانه بقضى بالعبد لذى اليد لان كل واحد منهما ادعى
نتائج بائعه ودعوى نتاج بائعه كدعوى نتاج نفسه فيبني بينة ذى الداه لان كل واحد من الخارج وذو اليد
خصم في اثبات نتاج بائعه كأنه خصم في اثبات المالك ولو حضر البائعان وأقاما البينة على النتائج كان صاحب
النتائج أولى فكذا من أقام مقامهما كما صرح به الزبلي اهـ وفي الدرر في باب دعوى الرجلين قال في الصغيرة

والحاصل أن يئنه ذى اليد على التناج انما ترجح على يئنه الخارج على التناج أو على المثلث بأن ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج التناج أو ادعى الخارج المطلق اذ لم يدع الخارج على ذى اليد فعلا نحو العصب أو الوديعة أو الأمانة أو الرهن أو العارية ونحوها فماذا ادعى الخارج فعلا مع ذلك فبيئنة الخارج أولى وقال في العمادة بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه أبو الليث في باب دعوى التناج من البسيط ما يخالف المذكور في الذخيرة فقال دابة في بدرجل أقام آخر بيئنة لها بانه أجرها من ذى اليد وأغارها منه أو رهنها به وذو اليد أقام بيئنة انهادا بانه نتج عنده فانه يقضى به لذى اليد لانه يدعى التناج والآخري يدعى الأمانة والأمانة والتناج أسبق منهما ف يقضى لذى اليد وهذا خلاف ما نقل عنه اه وفي البرهان في الفصل الثاني عشر من كتاب الدعوى اذ ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذو اليد كانت بيئنة الخارج أولى وكذا اذا ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج انه ملكه آخره أو ادعاه أو اعاره كانت بيئنة الخارج أولى قال شيخ الاسلام الحاصل أن يئنه ذى اليد على التناج انما ترجح على يئنه الخارج على التناج أو على المثلث المطلق بأن ادعى ذو اليد التناج وادعى الخارج المطلق أو التناج اذ لم يدع الخارج على ذى اليد فعلا نحو العصب أو الوديعة أو الأمانة أو الرهن أو العارية أو ما أشبه ذلك أما اذا ادعى المثلث المطلق ومع ذلك فعلا بيئنة الخارج ج أولى وأشار محمد بن علي هذا المعنى لان بيئنة الخارج ج في هذه الصورة أكثر انا بانه اه هكذا في الظهيرية في النوع الثاني من كتاب الدعوى تحت القول واقفي مشايخنا بمسئلة المحيط يعني يقضى بترجيح بيئنة الخارج ج في الصورة المذكورة ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في بد ثالث (١)

(١) بأن ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
وهنا أوجه منه

(٢) بأن ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
وهنا أوجه منه

(٣) بأن ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
وهنا أوجه منه

(٤) بأن ادعى أحدهما
شراء من زيد والآخر
هبة من عمرو اه منه

٧٣ لم يؤرخا يقضى لمدي الشراء ٧٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى لمدي الشراء
٧٥ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى للاسبق ٧٦ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى للآخر
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في بد هما (٢)
٧٧ لم يؤرخا يقضى بينهما ٧٨ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما
٧٩ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى للاسبق ٨٠ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى بينهما
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من واحد والعين في بد أحدهما (٣)
٨١ لم يؤرخا يقضى لذى اليد ٨٢ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى لذى اليد
٨٣ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق يقضى للاسبق ٨٤ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى لذى اليد
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في بد ثالث (٤)
٨٥ لم يؤرخا يقضى بينهما كافي المثلث المطلق ٨٦ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما كافي المثلث المطلق
٨٧ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق عند الامامين يقضى للاسبق وعند محمد يقضى بينهما كافي المثلث المطلق
ومشايخنا أفتوا على قول الامامين
٨٨ أو أرخ أحدهما لا الآخر يقضى بينهما عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف يقضى للورخ وعند محمد لم ي أطلق
كافي المثلث المطلق ومشايخنا أفتوا على قول أبي حنيفة
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في بد هما
٨٩ لم يؤرخا يقضى بينهما كافي المثلث المطلق ٩٠ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بينهما كافي المثلث المطلق
٩١ أو أرخا وتاريخ أحدهما أسبق عند الامامين يقضى للاسبق وعند محمد يقضى بينهما كافي المثلث المطلق
ومشايخنا أفتوا على قول الامامين
٩٢ أو أرخ أحدهما لا الآخر عند أبي حنيفة يقضى بينهما وعند أبي يوسف يقضى للورخ وعند محمد لم ي أطلق
كافي المثلث المطلق ومشايخنا أفتوا على قول أبي حنيفة
ادعيا ملكا بسببين مختلفين من اثنين والعين في بد أحدهما
٩٣ لم يؤرخا يقضى بالخارج كافي المثلث المطلق ٩٤ أو أرخا تاريخا واحدا يقضى بالخارج كافي المثلث المطلق

٩٥ أو أوارخ أو تاريخ أحدهما أسبق عندنا لا مبن يقضى إلا سبق وعند محمد يقضى بالخارج كإلى الملك المطلق
ومشائنا أفتوا على قول الامامين

٩٦ أو أوارخ أحدهما إلا الآخر عند محمد يقضى بالخارج وعند أبي يوسف يقضى للمؤرخ كإلى الملك المطلق
ومشائنا أفتوا على قول محمد

ادعيهما على يد آخر فبرهن أحدهما أنه اشتراه من زيد وبرهن الآخر أنه ارثه من زيد ولم يؤرخا أو أوارخا سواء
قال الشراء أولى وإن أرخ أحدهما ولم يؤرخ الآخر فالمؤرخ أولى ولو أوارخا أو أحدهما أقدم فهو أولى ولو كانت العين
في يد أحدهما فهو أولى إلا إذا سبق تاريخ الخارج فهو بالخارج ولو ادعى أحدهما هبة وقضامن زيد وادعى
الآخر شراء من زيد ولم يؤرخا أو أوارخا سواء قال الشراء أولى وكذا جيع ما مر في الرهن ولو كانت العين بيدهما فهو
بينهما الآن يؤرخا أو أحدهما أقدم فهو أولى والصدقة مع الشراء كالهدية مع الشراء ولو اجتمعت الهبتان فحكمه
حكم ما جتمع الشراء أن في أواخر الفصل الثامن من الفصولين وإذا اجتمعت الهبة مع القبض والصدقة (٢) مع
القبض فالجواب فيه كالجواب فيما إذا اجتمع الشراء أن من أنقره وى في دعوى الرجلين بسببين مختلفين من
كتاب الدعوى نقلنا في الرابع من دعوى الترانحة هذا الوادع اتلقى الملك من جهة واحد بسببين مختلفين فلو
ادعيهما من جهة اثنين بسببين مختلفين بأن ادعى أحدهما هبة والآخر شراء ولو كانت العين بيد ثالث أو بيدهما
أو بيد أحدهما فحكمه كما إذا ادعيهما ملكا مطلقا ذكرنا في دعوى الملك المطلق للملكة ثم ثبت الانتقال إلى
نفسه فكان المملكتين ادعيهما ملكا مطلقا وبرهنا في كل موضع ذكرنا في دعوى الملك المطلق أنه يقضى بينهما
فكذلك هنا كذا وفي بس عين بيده وبرهن آخر أنه شره من زيد وبرهن آخر أن بكا وبه فهو بينهما ولو
برهن على التلق من واحد فالشراء أولى إذا تصادقا على أنه لو أحده في النزاع في السبق فالشراء أسبق لا لمالم
بين سبق أحدهما جعلها كأنهما واقفا معا ولو تقارنا كان الشراء أسرع فإذا من الهبة لانه لا يصح إلا قبض
والبيع يصح بدون هه وإن ادعى أحدهما الشراء من زيد والآخر هبة وقضامن الآخر والعين في يد ثالث
قضى بينهما وكذا لو ادعى ثالث ميراثا من أبيه وادعى رابع صدقة وقضامن آخر قضيت بينهم أرباعا عند استواء
الحجة إذ تلقوا الملك من مملكتهم فكانهم حضروا وبرهنوا على الملك المطلق فصولين من أو آخر الثامن وادعى
أحدهما شرا من زيد والآخر الهبة من الآخر والعين في يد ثالث قضيت بينهما وكذا إن ادعى ثالث ميراثا من
أبيه وادعى رابع صدقة من آخر قضيت بينهم أرباعا وإن كانت العين في يد أحدهما يقضى بالخارج إلا في أسبق
التاريخ وإن كان في أيديهما يقضى بينهما إلا في أسبق التاريخ فهو له وهذا إذا كان المدعي مالا يقسم كالعبد
والداية وأما ما يقسم كالدار والعقار فانه يقضى لمدعي الشراء أنقره وى وإنما يصح أن يقضى بينهما لو كان
المدعي مالا لا تحتل القسمة أما المحتل فيقضى بكله لمدعي الشراء والتحصيل في الهبة أن يقضى بينهما احتل
القسمة أولا إذا الشروع الطارئ لا يفسد الهبة والصدقة في الصحيح ويقسد الرهن كذا في أواخر الفصل الثامن

من الفصولين وهذا آخر ما وجدته ونقلته من نسخة محرقة فخر يفا كلما بعد أن صححت ما نقلته من الغلط
بالرجوع إلى أصوله التي هي في يدى ومتى نظرت بقية الأصول المنقول عنها أتم تصحيحها إن شاء الله تعالى (قوله
أوشرا مؤرخ) أشار به كره بعد ذكر الملك إلى أنه لا فرق بين دعوى الملك المطلق والذي بسبب قال العيني وأما
الصورة الثانية أى صورة الشراء فلا نهالما ادعيا الشراء من شخص واحد فقط فقد اتفقنا الملكة فن أثبت
منها التلق من جهة في زمان لا يراجه فيه أحد كان أولى اه قوله وإن برهن خارجا عن الحزب شتم على عثمان
مسائل من الصور المتقدمة (قوله من واحد غير ذي يد) إنما يقيد به تبع الهدية لأن دعوى الخارجين الشراء
من ذي يد تقدمت في قوله ولو برهن خارجا على شيء قضى به لهما فلا فائدة في التعميم محر وفيه وقد
بالبرهان على التاريخ أي منهما في الأولى لأنه لو أرخت أحدا هادون الأخرى فهو سواء كالولم يؤرخا عند وقال
أبو يوسف المؤرخ أولى وقال محمد الملم أولى بخلاف ما إذا أرخت أحدا هاد فقط في الثانية فإن المؤرخ أولى

أو شراء مؤرخ من
واحد غير ذي يد (أو)
برهن

(٢) أقول دخل في
الصدقة دعوى الوصف
بأن ادعى زيد هبة من
واله وادعى آخر وقفا
منه وأرخ الأول لا
الثاني والحكم العمل
ببينة ذي التاريخ تأمل
(خبر الدين) اه منه

والحاصل أنهم اذ لم يؤرخا وأرخا واستويا فهي بينهما في المشتكين وإن أرخا وسبق أحدهما فالسابق أولى فيهما وإن أرخت أحدهما فقط فهي الأحق في الثانية لأني الأول وقدمنا أن دعوى الوقف كدعوى الملك المطلق فيقدم الخارج والاسبق تاريخا **(قوله)** وذو يدعي ملك **(قوله)** بالملك لأنها لو أقامها على أنها في يده منذ سنتين ولم يشهدا أنهما قضى بها المدعي لأنها شهدت باليد لا بالملك **(قوله)** فالسابق أحق لأنه أثبت أنه أول المالكين فلا يتلقى الملك إلا من جهة ولم يتلق الآخر منه وقد التزم بيمينه لأنه اذ لم يؤرخا واستويا فهي بينهما في المشتكين الأولين وإن سبقت أحدهما فالسابقة أولى فيهما وإن أرخت أحدهما فقط فهي الأحق في الثانية لا الأولى وأما في الثالثة فالخارج أولى في الصور الثلاث وتعامه في الجبر **(قوله)** متفق يجوز أن يقرأ برفع خبر المتدا محذوف أي هو أي الشأن متفق ويجوز النصب على الحال من فاعل برهنا **(قوله)** واختلف عني ومثله في الزبلي تعال الكافي وادعي في الجبر أنه سهو وأنه يقدم الأسبق في دعوى الشراء من شخص واحد فإنه يقدم الأسبق تاريخا ورده إلى ما به هو الساهي فإن في المسئلة اختلاف الرواية ففي جامع الفصولين ولو برهنا على الشراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلفت الروايات في الكتب فإذا ذكر في الهداية بشرا إلى أنه لا عبرة لسبق التاريخ وفي المبسوط ما يدل على أن الأسبق أولى ثم يرجع صاحب جامع الفصولين الأول اه ملخصا وفي نو ر العيني عن قاضيه خان ادعي شراء من اثنين يقضي بينهما نصفين وإن أرخا وأحدهما سبق فهو أحق في ظاهر الرواية وعن محمد لا يعتبر التاريخ يعني يقضي بينهما وإن أرخ أحدهما فقط يقضي بينهما نصفين وفاقا فلو لا أحدهما يد فالخارج أولى خلاصة الأذاسبق تاريخ ذي الهداية برهن خارجا على أن شراء شيء من اثنين وأرخا فلهما سواء لأنها مبيتان الملك لبايعهما فبصير كأنهما حضرا وادعيهما يتخير كل منهما كما في مسألة دعوى الخارجين شراء من ذي اليد كفاية لو برهنا على شراء من اثنين وتاريخ أحدهما سبق اختلفت روايات الكتب خافا في الهداية بشرا إلى أنه لا عبرة لسبق التاريخ بل يقضي بينهما وفي المبسوط ما يدل صريحا أن الأسبق أولى **(يقول الحقيق)** ويؤيده ما مر عن قاضيه خان أنه ظاهر الرواية خافا في الهداية اختار قول محمد أنه قال ودليل ما في المبسوط وقاضيه خان وهو أن الأسبق تاريخا يضيف الملك إلى نفسه في زمان لا يتنازع غيره أقوى من دليل ما في الهداية وهو أنها مبيتان الملك لبايعهما فبصير كأنهما حضرا وادعي الملك بالتاريخ وجوه قوة الأول غير خاف على من تأمل ويرجح أنه ظاهر الرواية اه وكذا بحث في دليل ما في الهداية في الحواشي السعدية فراجعها وبه علم أن تقييد المصنف باتفاق التاريخ منبني على ظاهر الرواية فهو أولى بما فعله الشارع ما راعها للدرر وإن وافق الكافي والهداية وأما الحكم عليه بالسهو كما تقدم عن البحر فما لا ينبغي **(قوله)** من رجل آ خر أي غير الذي يدعي الشراء منه صاحبه زبلي **(قوله)** استويا لأنها في الأول بيتان الملك لبايعهما فكانهما حضرا ولو وقت أحدهما فترقبته لا يدل على تقدم الملك لحوا أن يكون الآخر أقدم بخلاف ما إذا كان البايع واحدا لأنها متفقة على أن الملك لا يتلقى إلا من جهة فإذا أثبت أحدهما تاريخا يحكم به حتى يبين أنه تقدمه شراء غيره بجر ثم قال وإذا استويا في مسألة الكتاب يقضي به بينهما نصفين ثم يتخير كل واحد منهما أن شاء أخذ نصف العبد بنصف الثمن وإن شاء ترك اه **(قوله)** وإن اختلفا في ذلك الكلام عليه آ نفا وتقدمت في هذا الباب في محلها عن السراج **(قوله)** ما يفيد ملك بائعه بأن يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو عليها قال في الجبر ثم أعلم أن البينة على الشراء لا تقبل حتى يشهدوا أنه اشتراها من فلان وهو عليها كفاية خزانة الاكمل وفي السراج الوهاج لا تقبل الشهادة على الشراء من فلان حتى يشهدوا أنه أعماه منه وهو يومئذ عليها أو يشهدوا أنها لهذا المدعي اشتراها من فلان بكذا ونقده الثمن وسلمها إليه لأن الإنسان قد يبيع ما لا يعلل لحوا أن يكون وكلاء أو متعددا فلا يستحق المشتري الملك بذلك فلا بد من ذكر ملك البايع أو ما يدل عليه اه قلت إذا كان البايع وكلاء فكيف يشهدون بأنه باعها وهو عليها فلا يتأمل اه أقول إذا عرف الشهود أن البايع وكيل فالظاهر أنهم يقولون باعها بالوكالة عن عليها لأن خصوص وهو عليها غير لازم قال في نور العين في آخر الفصل السادس راعى المبسوط لا تقبل بينة الشراء من الغائب إلا بالشهادة بأحد

(خارج على ملك مؤرخ
وذو يدعي ملك مؤرخ
أقدم فالسابق أحق
وإن برهنا على شراء
متفق تاريخهما) أو
مختلف عني وكل يدعي
الشراء (من رجل) آخر
أو وقت أحدهما فقط
استويا إن تعدد البايع
وإن اتحد فذو الوقت
أحق ثم لا بد من ذكر
المدعي وشهوده ما يفيد
ملك بائعه

ان لم يكن المبيع في
يد البائع ولو شهدوا
بيده فقولان براهية
(فان برهن خارج على
المالك وذو اليد على
الشراء منه أو برهنا
على سبيلك
لا ينكر كالنتاج)

١ مطلب لا اعتبار
بالتاريخ مع النتاج الا
من أرخ تاريخاً مستحيلاً

٢ مطلب يقدم ذواليد
في دعوى النتاج ان لم
يكن النزاع في الام

٣ تعريف النتاج

٤ مطلب المراتب النتاج
ولادته في ملكه أو ملك
بائع أو مورثه

٥ مطلب هذا الولد
ولادته أمته ولم يشهدوا
بالمالك لا يقضى له

٦ مطلب لا يرجع نتاج
في ملكه على نتاج في
ملك بائعه

٧ مطلب لا يشترط أن
يشهدوا أن أمه في ملكه

الثلاثة اماعلك بائعه بأن يقولوا ببيع وهو عليك واما علك مشتريه بأن يقولوا هو المشتري اشترا من فلان واما
بفضه بأن يقولوا هو المشتري اشترا منه وفضه اه وفيه راضا لفتاوى القاضى ظهير ادعى ارثا ورثه من
أبيه وادعى آخر شراء من الميت وشهدوا بهدوا بأن المشتري بائعه منه ولم يقولوا بائعه منه وهو عليك قالوا لو كانت
الدارق في يد مدعى الشراء أو مدعى الارث فالنشهدا حازرة لا تنال على مجرد البيع انما لا تقبل اذ لم تكن الدارق في يد
المشتري أو الورث أو مالو كانت فالنشهدا بالبيع كالشهادة ببيع وملك اه وفي الحر عن البراهية اذا كان
المبيع في يد البائع تقبل من غير ذلك كملك البائع وان كان في يد غيره والمدعى يدعيه لنفسه ان ذكر
المدعى وشهدوا أن البائع علكها أو قالوا اسلمها اليه وقال اسلمها الي أو قال قبضت وقالوا قبض أو قال ملكي اشتريتها
منه وهي في قبض فان شهدوا على الشراء والتقدم في ذكر القبض ولا التسليم ولا ملك البائع ولا ملك المشتري
لا تقبل الدعوى ولا الشهادة ولو شهدوا باليد للبائع دون المالك اختلفوا اه (قولهم ان لم يكن المبيع في يد البائع)
أي وهو يدعى الشراء منه ورهن فانه لا يحتاج الى الشهادة بالشهود علك البائع لعلنا نضع يده (قوله ولو شهدوا
بيده) أي بيد البائع دون المالك أي والمبيع ليس في يده (قوله فقولان) ينبغي أن يعتمد عدم صحة ذلك لان البد
تنوع في بطلان و بدغصب و بدأمانة و بيان العام لا يتحقق الخاص وهو المطلوب الذي هو المالك تأمل (قوله
وذواليد على الشراء منه) صورته عبد في يده بدادعاه بكره ملكه ورهن عليه ورهن يده على الشراء منه فذو
اليده أولى لان الخارج ان كان ثبت أولية المالك فذو اليد يتلقى المالك منه فلا تنافي فيه فصار كما اذا أقر بالمالك ثم
ادعى الشراء منه وكذا لو برهن الخارج على الارث فصولين ولو برهن على الشراء من أجنبي فالخارج أحق (قوله
أو برهنا) أي الخارج في ذو اليد وفي الحر أطلقه فمثل ما اذا أرخا أو استوى تاريخهما وسبق أو لم يورخا أصلا
أو أرخا أحدهما ١ فلا اعتبار بالتاريخ مع النتاج الا أن من أرخ تاريخاً مستحيلاً بأن لم يوافق سن المدعى
لوقت ذى اليد ووافق وقت الخارج فينتزح الحكم للخارج ولو خالف سنة أو وقت لغت البينات عن عدمه المشايخ
ويترك في ذى اليد على ما كان هو بينهما نصفي كذا في رواية كذا في جامع الفصولين وفيه برهن
الخارج أن هذه أمته ولدت هذا القرن في ملكي ورهن ذواليد على مثله يحكم بها للدعي لانهما ادعيا
في الامه ملكاً مطلقاً فيقضى بها للدعي ثم يتحقق القرن تبعاً اه ٢ وهذا ظهر أن ذا اليد اعيا يقدم
في دعوى النتاج على الخارج ان لم ينتزع في الام أو مالو تنازعا فيها في المالك المطلق وشهدوا به ونتاج ولدها
فانه لا يقدم وهذه يجب حفظها اه (قوله كالنتاج) ٣ هو ولادة الحيوان من تبعث عنده بالبناء
للفعل ولدت ووضع كافي المغرب ٤ والمراد ولادته في ملكه أو ملك بائعه أو مورثه ولذا قال في
خزانة الاكمل لو أقام ذواليد أن هذه الدابة تبعث عنده ونسج هذا الثوب عنده أو أن هذا الولد ولادته أمته
و لم يشهدوا بالمالك فانه لا يقضى له اه وكذا لو شهدوا أنها بنت أمته لانهم اعاشهوا بالنسب كذا في
الخزانة وفي جامع الفصولين برهن كل من الخارج وذو اليد على نتاج في ملك بائعه حكم لذى اليد كذا في
منها مخرج من بائعه فكان بائعهما حاضرا وادعيا ملكا نتاج فانه يحكم لذى اليد اه وانما حكم لذى
اليده لان البيئة قامت على ما لا تدل عليه الديور تحت بيعة ذى اليد باليد فيقضى له وهذا هو الصحيح والقضاء
بنتا الخارج هو الاصل وانما عدلنا عنه بخبر النتاج وهو ما روى جابر بن عبد الله أن رجلا ادعى ناقة في يده رجل
وأقام البيئة أنها ناقته تبعث عنده وأقام الذي هي في يده بنتاً أنها ناقته فتحاقض بها رسول الله صلى الله عليه
وسلم للذي هي في يده وهذا حديث مشهور صحيح فصار مسئلة النتاج مخصوصة كافي المحيط وفي القنية كما
تقدم بيعة ذى اليد اذا أثبت أولية المالك بالنتاج عنده فكذا اذا ادعاه عند مورثه اه ولو برهن أنه له ولدى
ملكه ورهن ذواليد أنه له ولدى ملك بائعه حكم به لذى اليد لانه خصم عن تلقى المالك منه ويده بالملكي منه
فكما أنه حضر ورهن على النتاج والمدعى في يده يحكم به كذا هذا اه ٦ وبه ظهر أنه لا يرجع نتاج في ملكه
على نتاج في ملك بائعه ٧ ولا يشترط أن يشهدوا بأن أمه في ملكه لكن لو شهدت بيعة بذلك دون أخرى
قدمت عليها المافي الخزانة عبد في يده رجل أقام رجل البيئة أنه عبده ولدى ملكه وأقام آخر البيئة أنه عبده

ولدى ملكه من أمته هذه قضى الذى أمه فى بدنه فإن أقام صاحب اليد البينة أنه عبده ولفى ملكه من أمته
 أخرى فصاحب اليد أولى ٢ عبدي بدرجل أقام رجل البينة أنه عبده ولكن أمته هذه من عبده هذا أقام
 رجل آخر البينة بمثل ذلك فيكون بينهما نصفين فيكون ابن عبدين وأمين وقال صاحبنا لا يثبت نسبهما
 اهـ ومثل تقدم بينه ذى الدق النجاج إذا لم يدع الخارج نتاجا وعقوا والا كان الخارج أولى لأن بينه نتاج
 مع العتق أكثر اثباتا لأنها أنبت أولية المالك على وجهه لا يستحق عليه أصلا وبينه ذى اليد أنبت المالك على وجهه
 بصورة استحقاق ذلك عليه بخلاف ما إذا ادعى الخارج العتق مع مطلق المالك وذو اليد ادعى النجاج فينبه ذى
 اليد أولى ٣ وفى شهادات البازية الشاهدان دابة تتبع دابة وترتفع له أن يشهد بالملك والنتاج اهـ
 قال فى الخلاصة وعلى هذا لو شهد شاهدان على النجاج لزادوا خزان على النجاج لعمرو وبصورة هذا بان رأى
 الشاهدان أنه ارتضع من لبن أنثى كانت فى ملكه وأخران رأيا أنه ارتضع من لبن أنثى فى ملك آخر فقل
 الشهادة للفريقين اهـ (قوله وما فى معناه) مما لا يكرر (قوله كنسج لا يعاد) كالشباب القطى (قوله
 وحلب ابن) واتخاذ الجلبين واللبد والمرعزاه وجز الصوف فإذا ادعى خارج وذو يدان هذه شيئا نسجت عندي
 وأولنى حلب عندي أو جنى أو لبدي اتخذ عندي أو صوفى جزع عندي فانه بقضه ذو اليد كافى النجاج والعللة
 ما فى النجاج والجنب بضه وبضمتين كقبل قاموس والمرعزاه إذا شدت الزاى قصرت وإذا خفت مدت والميم
 والعين مكسور رتان وقد يقال مرعزاه بفتح الميم مخففة مدودا وهى كالصوف تحت شعر العنزة مغر قال
 أبو السعود هو الشعر الخفيف الذى ينتف من ظهر المعز ويعمل منه الأتشة الرفعة اهـ (أقول) ووجود
 جنس مخصوص يسمى المرعز يعمل من صوفه الشال اللاهور والفرماش وهو يشبه المعز فى الخلقة والغنم فى
 الصوف إلا أنه ألين من صوف الغنم ولعله هو هو قال فى البحر ولا بد من الشهادة بالملك مع السبب الذى
 لا يكرر كالنتاج اهـ ط (قوله ولو عند بائعه) أو عند مورثه كاتقدم أى لا فرق بين أن يدعى كل منهما
 النجاج ونحوه عنده أو عند بائعه فحكم النجاج بحجج على ما فى معناه من كل غير مكرر (قوله فذو اليد
 أحق) أطلقه فمثل ماذا أرضا واستوى نار مخففا وأسقى أحدهما إلى آخر ما قدمناه فى سباع البحر
 (قوله إلا إذا ادعى الخارج الخ) أى حيث تكون بينه الخارج أولى وإن ادعى ذو اليد النجاج لأن بينه
 الخارج ح فى هذه الصورة أكثر اثباتا لأنها تثبت الفعل على ذى اليد وهو الغصب وأشباهه أذهو غير ثابت أصلا
 وأولية المالك أن لم يكن ثابا بالدفأصل المالك ثابتها ظاهر افكان ثابا بالدمى وجهه دون وحف كان اثبات
 غير الثابت من كل وجهه أولى إذا البينة للاثبات كافى التبيين بقى ما إذا ادعى الخارج فعلا ونتاجا يقدم بالاولى
 ويمكن ادخالها فى عبارته بأن يقال دابة فى بدرجل أقام آخر بينه أنها دابة مملكا أو نتاجا أخذها من ذى اليد
 تأمل (قوله فعلا) أى وإن لم يدع الخارج النجاج تأمل (قوله كغصب أو ودبغة) قال فى البحر وقد يكون كل
 منهما مدعى المالك والنتاج فقط ٤ إذا ادعى الخارج الفعل على ذى اليد كالغصب والإجارة والعارية
 فينبه الخارج ح أولى وإن ادعى ذو اليد النجاج لأن بينه الخارج ح فى هذه الصورة أكثر اثباتا لأنها تثبت الفعل على
 ذى اليد أذهو غير ثابت أصلا كاذكره الشارح اهـ (قوله فى رواية) الأولى أن يقول فى قول كافى التبريد لبلية
 وأما قال ذلك لما قال فى العمادية بعد نقل كلام الذخيرة ذكر الفقيه أبو الليث فى باب دعوى النجاج عن
 البسوط ما يخالف المذكور فى الذخيرة فقال دابة فى بدرجل أقام آخر بينه أنها دابة أجزها من ذى البدأ
 أعارها منه أو وهبها باده وذو اليد أنها دابة نجحت عنده فانه يقضى به ذى اليد لأنه يدعى ملك النجاج والآخر
 يدعى الإجارة أو الأمانة والنتاج أسبق منهما فيقضى لذى البدو هذا بخلاف ما نقل عنه درر واستظهر فى
 نور العين أن ما فى الذخيرة هو الأصح والأرجح به ظهر عدم الاختلاف بين العاريتين بأن يحمل الأول على
 أن كلا منهما ادعى النجاج ونحوه زاد دعوى الفعل وما نقله عن أبى الليث أن الخارج ح أعاد ادعى الفعل فقط
 بدون النجاج لكن تعليل الزاى يلغى يقتضى أن المثبت للفعل أكثر اثباتا سواء كان مدعى دعوى نتاج أو لا فلا ذلك
 حكم صاحب الدرر أنها رواية ثانية وعليها اقتصر فى البحر وشرح الهداية وبعبارة الزاى يلغى بعد تعليل تقديم

وما فى معناه كنسج
 لا يعاد وغزل قطن
 (وحلب لبين وجز صوف)
 ونحوها ولو عند
 بائعه درر (فذو اليد
 أحق) من الخارج
 اجعأ الا اذا ادعى
 الخارج عليه فعلا
 كغصب أو ودبغة أو
 إجارة ونحوها فى رواية
 درر

٢ مطلب برهن كل من
 خارجين أنه عبده ولد
 من أمته وعبده هذين
 تصف وهو ابن عبدين
 وأمين

٣ مطلب رأى دابة
 تتبع دابة وترتفع
 يشهد بالملك والنتاج

٤ مطلب ادعى الخارج
 الفعل على ذى اليد
 المدعى النجاج فالخارج
 أولى

ذی البدی دعوی النتاج بان البدل تل على أولیة الملائ فکان مساو للخارج ففیها فایاتهما سید دفع الخارج
 وینتقدی السید مقبولة الدفع ولا یلزم ما اذا ادعی الخارج الفعل على ذی الید بحث تكون ینتبه أرحب وان
 ادعی ذوالبد النتاج لانه فی هذه کثیرا ینتبه لایاتهما ما هو غیر ثابت أصلا اه ملخصا ویؤدها منذ کره
 قریب ان الله تعالی عند قول المصنف قضی بهما لذل البدو ینتبه ایضا ما اذا تنازعنا فی الأم کامر وما اذا
 ادعی الخارج اعتقاعا فی النتاج کامر وبائی (فروع) فی البحر شاتان فی بدرجل احدهما بیضاء
 والأخرى سوداء فاذعاهما بدرجل وأقام البینه أنهما له وان هذه البیضاء ولدت هذه السوداء فی ملکة وأقام
 ذوالبد البینه أنهما له وان هذه السوداء ولدت هذه البیضاء فی ملکة فانه یقضی لكل واحد منهما ما لاشاة
 التي ذکرته شهودا هما ولدت فی ملکة ای فقضی للأول بالسوداء وللثانی بالبیضاء قال فی التاترغانیة
 هکذا ذکر محمد وهذا اذا کان سن الشاتین مشکلا فان كانت واحدة منهما قاضی أمالا أخرى والأخرى لا تصلح
 أمالهذه كانت علامة الصدق ظاهرة فی شهادة شهودا أحدهما فقضی بشهادة شهود (١) وعن أبی یوسف فیما
 اذا کان سن الشاتین مشکلا انی لا أقبل ینتبهما وأفضی لكل واحد منهما ما لاشاة التي فی یده وهذا قضاء
 ترک لا قضاء استحقاق ولوا قام الذی فی یده البیضاء ان البیضاء شاتی ولدت فی ملکة والسوداء التي فی ید
 صاحبی شاتی ولدت من هذه البیضاء وأقام الذی السوداء فی یده أن السوداء ولدت فی ملکة والبیضاء التي فی
 ید صاحبی ملکة ولدت من هذه السوداء فانه یقضی لكل واحد منهما ما فی یده انتهى وان کان فی بدرجل جام
 أود جاج أو طیر مما یفرخ أقام بدرجل البینه أنه لفرخ فی ملکة وأقام صاحب البید البینه على مثل ذلک قضی
 به لصاحب البید ولوا ادعی لبقا فی بدرجل انه لفرخ فی ملکة وبرهن ذوالبد یقضی به للخارج ولو کان مکان
 البین أحرأ وحص أو نورة یقضی به لصاحب البید وغزل القطن لا یشکر فقضی به لذل البد بخلاف غزل
 الصوف وورق الشجر وغیره بمنزلة النتاج بخلاف غصن الشجرة والحنطة لا بد من الشهادة بالملائ مع السبب
 الذی لا یشکر کالنتاج ولو برهن الخارج على أن البیضة التي تغلف عن هذه البجاجة كانت له یقض له
 بالبجاجة ویقضی على صاحب البجاجة بیضة مثلها لصاحبها لان ملاء البیضة لیس بسبب الملاء البجاجة فان
 من غصب بیضة وحضنها تحت بجاجة کان الفسخ للغاصب وعلیه مثلها بخلاف الامة فان ولدها لصاحب الام
 وجلد الشاة یقضی به لصاحب البید والجبة المحسنة والفرو وكل ما یقطع من الثیاب والبسط والاعنات والنوب
 المصوغ بعصفراً وزعفران یقضی بهما للخارج اه (قوله) أو کان سببا یشکر عطف على ادعی یعنی أن
 ذا البد أحق فی کل حال الا فی حال ما اذا ادعی غصبا أو کان سببا یشکر فانه یقضی للخارج عن منزلة الملاء المطلق
 (قوله) کبناء ای کاذا الذی ذوالبد أن هذا أحر ملکة ینتبه حاطی وادعی الخارج کذلک یقدم الخارج لانه
 یمكن تکرره (قوله) وغرس قال الحموی والحنطة مما یشکر رفان الانسان قد یرزق فی الأرض ثم یغربل التراب
 فیهما الحنطة فیهما ثم یرزق ثانیة فاذا ادعی کل أنهما حنطته زرعهما وأقاما برهاناه یقدم الخارج والغسل یغرس
 غیره فاذا تنازعنا فی أرض ونخیل ای کل یدعی غرسه وبرهاناه یقضی للخارج بهما وكذا الأرض المزروعة
 یعنی انها أرضه زرعهما کل یدعی ذلک اما اذا کان الزرع مما یشکر وقطاهر والا کان تبعالا للأرض کافی الخلاصة
 والحاصل أن المنظور الیه فی کونه یشکر أو لا یشکر وهو الأصل لا التبیع کافی البحر (قوله) ونسج خر الخنز
 اسم دابة ثم سى الثوب المتخذ من وبره خرافیل هو نسج اذا بلی بغزل مرة ثانیة ثم نسج عزی (قوله) أو أشکل
 على أهل الخبيرة قال فی البحر ونصل السف یسل عنه فان أخبروا أنه لا یضرب الامرة کان لذل البد والا
 فلا یخرج ای فاذا ادعی خارج وذو بد أن هذا النصل له ضربه بیده وأقاما برهاناه فیهما ای هذا اه قال أبو السعود
 فان أشکل على أهل الخبيرة قضی به للخارج ولو احدهم یکنی والاثمان أحوط عزی وزیلعی و ذکر
 فی غایة الیسان انه اذا أشکل على أهل الخبيرة اختلفت الروایة فی رواية أبی سلیم یقضی لذل البد وقی رواية
 أبی حفص یقضی للخارج اه (قوله) لانه الأصل ای کون المدعی للخارج المبرهن لان القضاء ینتبه هو
 الأصل فاذا لم یعلم رجوع الی الأصل (قوله) وانما عدلنا عنه بحديث النتاج سبق ما فیہ قال الخیر الربلی

أو کان سببا یشکر
 کبناء وغرس ونسج
 خرز وزرع ونحوه أو
 أشکل على أهل الخبيرة
 فهو للخارج لانه الأصل
 وانما عدلنا عنه بحديث
 النتاج (وان برهن کل)
 من الخارجین أو ذوی
 الایدی أو الخارج
 وذی الید عینی (على
 الشراء

(١) کلام أبی یوسف
 مفروض فیه اذا كانت
 الشاتان فی بدرجلین
 لافی بدرجل کایستفاد
 من بقیه الکلام وقد
 ذکر المسئلة فی قاضیهان
 فراجع اه کتبه
 معصحه

النتاج بالكسر مصدر يقال تجت الناقة بالناء المفعول نتاجا وادت قال شيخ الاسلام كذا النتاج بكسر
 النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال تجت الناقة بالناء المفعول نتاجا أي وادت اه وقال ابن الملقن في
 ضبط كلام النهاج النتاج بفتح النون ورأيت بخط المصنف في الاصل بكسر هاء في ثلاثة مواضع اه قال الهنسي
 ضبطه المصنف يعني النوى بكسر النون وضبطه الاستاذ بالفتح انتهى (تمت) المقضى عليه في حادثة لا تسع
 دعواه بعده الاذا برهن على ابطال القضاء وعلى تلقى المالك من المقضى له أو على النتاج كافي العمادة والبرازية
 قال الرمي والقاهران ما في خزائنه الا كسل هو الراجح كما شهد له الاقتصار عليه في العمادة والبرازية وغيرهما
 فازدردت في المسئلة ان شئت وقدمنا الكلام عليه في دفع الدعوى (قوله من الآخر) أي من خصمه الآخر
 (قوله بلا وقت) قبيده لانهما لو أرتا يقضى به لصاحب الوقت الاخير كذا في خزائنه الا كسل (قوله وزلزال المال
 المدعي به في يد من معه) أي لا على وجه القضاء بل عملا بالاصل لانه لما تهازت البنتان رجع الى الاصل وهو
 أن وضع اليد من أسباب المالك (قوله وقال محمد يقضى للخارج) أي لا مكان العمل باليشتين وبأن يجعل
 ذواليد كانه اشترى من الآخر وقضى ثم باع لان القبض دليل الشراء فيؤمر بالدفع اليه لان تمكنه من القبض
 دليل السبق ولا يعكس الامر لان البيع قبل القبض لا يجوز وان كان في العقار عنده وهذا إما انا كانت في يد
 أحدهما كما يظهر من تقرير كلامه وجه قولهما كافي الجران الاقدام على الشراء اقرار منه بالمالك البايع فصار
 كأنهما قاستا على الاقرارين وفيه التهاز بالاجماع كذا هو الاولان السبب راد لملكه وهو المالك ولا يمكن القضاء
 لذى اليد الا بملك مستحق فبقى القضاء بمجرد السبب وانه لا يفيد سم لو شهدت البيتنان على نقد الثمن فالالف
 بالالف قصاص عندهما كذا استويا لوجود قبض المضمون من كل جانب وان لم يشهدوا على نقد الثمن فالقصاص
 مذهب محمد للوجوب عنده (قوله قلنا الاقدام) أي من الخارج ج على الشراء الذي ادعاه والاقدام من ذى اليد
 على الشراء الذي ادعاه (قوله اقرار منه) أي من القادم بالمالكه الا ان خفصارت بينه كل واحد منهما كأنها
 قامت على اقرار الآخر وفيه التهاز بالاجماع تعذروا لجمع (قوله ولو أرتا قبضتاه اتفاقا) لان الجمع غير
 ممكن عند محمد لجواز كل واحد من البيعين بخلاف الاول وهذا في غير العقار أما في العقار فان وقت البيتنان ولم
 يثبتا قبضا فان كان وقت الخارج أسبق يقضى لصاحب اليد عندهما فيجعل كأن الخارج اشترى أو لا ثم باع
 قبل القبض من صاحب اليد وهو جائز في العقار عندهما وعند محمد يقضى للخارج لانه لا يصح بيعه قبل القبض
 فبقى على ملكه وان أرتا قبضا يقضى بها لصاحب اليد بالاجماع وان كان وقت صاحب اليد أسبق يقضى بها
 للخارج سواء شهدوا بالقبض أو لم يشهدوا كافي الجرعن الهداية وفيه وفي المبسوط ما يخالفه كعلم من الكافي
 اه (أقول) ثم رأيت في الشرنبلالة ما يكون تأييد الكلام الهداية حيث قال وعند محمد يقضى باليشتين يعني
 ان ذكر والقبض الحتم في وفي الجرعن الكافي دارق يد زيد برهن عمرو على أنه باعه لمن بكر بألف وبرهن
 بكر على أنه باعه لمن عمرو بمائة دينار وحذر بذلك كله قضى بالدارق بين المدعين ولا يقضى بشئ من البينين
 لانه تعذر القضاء بالبيع لجهالة التاريج ولم تعذر القضاء بالمالك وعند محمد يقضى بهما بينهما ولكل واحد نصف
 الثمن على صاحبه لانه لم يسلم لكل واحد الا نصف المبيع ولو ادعت امرأته شراء الدار من عمرو بألف وعمرو ادعى
 أنه اشتراه بمائتي ألف وزيد وهو ذواليد يدعى أنها له اشتراه من عمرو بألف وأقاموا البينة قضى لذى اليد
 لتعارض بينتي غير فقيت يشته بلا معارض وعند محمد يقضى بالدارق لذى اليد بألف عليه للخارج ويقضى لها
 على الخارج ج بألف لان ذاليد والمرأاة ادعيا التلق من الخارج ج فيجعل كأنها في يده اه ٣ وأشار المؤلف الى
 أنه لو برهن كل على اقرار الآخر ان هذا الشيء فانهما يهازنان ويبقى في يد ذى اليد كذا في الخزائنة (قوله
 ولا ترجح) يحتمل أن يقرأ الفعل بالتد كبر أو التأنث فلي الاول يعود الضمير المسترعى على الحكم وعلى الثاني
 يعود على الدعوى الى هذا أشار العيني (قوله فان ترجح عندنا) أي وعند الشافعي في القديم وبعض
 المالكية يرجحون بكرة العدد (قوله بقوة الدليل) بأن يكون أحدهما متورا والآخر من الآحاد أو كان
 أحدهما مفسرا والآخر مجمل فيرجح المفسر على المجمل والمتور على الآحاد لقوة فيه وكذا لا يرجح أحد

من الآخر بلا وقت
 سقطا وزلزال المال
 المدعى به (في يد من
 معه) وقال محمد يقضى
 للخارج قلنا الاقدام
 على الشراء اقرار منه
 بالمالكه ولو أرتا قبضا
 تهازتا اتفاقا قدر (ولا
 ترجح زيادة عدد الشهود)
 فان الترجيح عندنا بقوة
 الدليل

٣ مطلب برهن كل
 على اقرار الآخر أنها
 له تهازرا

القياسين ولا الحديث بحديث آخر وشهادة كل شاهدين علة تامة فلا تصلح للترجيح كافي البصر وسأقي قريبا
تمامه **(قوله لا يكثره)** ولذا الترجيح الآيه بأنه أخرى ولا خبر بالخبر ولا أحد القياسين بقياس آخر قال
في غاية البيان لان الترجيح يكون بقوة في العلة لا بكثره في العلل ولذلك قلنا ان الخبرين اذا تعارضا لا يترجح
أحدهما على الآخر خبرا آخر بل بما به تأكده معنى الحق فهو والاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم حتى
يترجح المشهور بكثرته رواه على الشاذ لظهور زيادة القوة فيه من حيث الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم
وترجح بقفه الراوى وحسن ضبطه واتقانه لانه يتقوى به معنى الاتصال برسول الله صلى الله عليه وسلم
على الوجه الذى وصل اليه النقل وكذلك الآيات انما وقعت المعارضة بينهما لا يترجح أحدهما مآباً
أخرى بل بقوة في معنى الحق وهو أنه نص مفسر والآخرون مؤول وكذلك لا يترجح أحد الخبرين بالقياس
فغيرنا ان ما يقع به الترجيح هو ما لا يصلح له الحكم ابتداء بل ما يكون ٣ مقبولاً به ما صارت العلة موجبة
للمحكم ١٥ قال المولى عبد الحليم قوله فلا ان الترجيح لا يقع بكثره العلل بل الترجيح يقع بقوة العلة ولذلك ترجح
شهادة العدل على شهادة المستور كما يرجح كون أحد الخبرين أو الآيتين مفسراً أو مؤملاً على الآخر
١٥ **(قوله فهما سواء في ذلك)** أى فى الأقامة الماخوذة من أقام أى فى حكمها قال شيخنا بنينا أن
يقعد ذلك عما إذا لم يصل إلى حد التواتر فانه حينئذ يفيد العلم فلا ينبغي أن يجعل الجانب الآخر ١٥ (أقول)
ظاهر ما فى المتن والى يفيد ذلك حيث قال ولنا أن شهادة كل شاهدين علة تامة كافي حالة
الانفراد والرجح لا يقع بكثره العلل بل بقوة ما بان يكون أحدهما متواتراً والآخر أحاداً أو يكون أحدهما
مفسراً والآخر مجمل ف يرجح المفسر على المجمل والمتواتر على الأحاد ١٥ يرى وفي شرح المفتي أن عدد الشهود
اذا بلغ حد التواتر فينبى أن يرجح على من لم يبلغه قياساً على الخبرين أنه يرجح كون أحد الخبرين إلى الآخر
ما قدمناه قرياً بل لا يفرغ على الرواية ١٥ (أقول) قد ذكرى التحرير وشرحه ما حاصله فربق من الشهادة
واخبارنا السمع ورد في الشهادة على خلاف القياس بأن يكون نصاً بها اثنين فلا يكون كترتهم قوتاً زائدة تمنع
ما اعتبره السمع في الطرف الآخر بخلاف الرواية في الخبرين الحكم فيه بربواية كل من الراوىين فلا شئ
أن كترتهم تزيد الظن والقوة فافتقر على ما ورد فيه النص لا يؤثر القياس تدبر **(قوله لان المعبر**
أصل العدالة) بل المعبر فيه الولاية بالخبرة والناس فيمساواة والعدالة شرطت لظهور أثر الصدق حتى
وجب على القاضى القضاء ولذلك لم يفت إلى زيادة قوة في العدالة وبقى التفصيل فى شرح المفتي الشارح
الهندي **(قوله ولا حدلاً عدلية)** أى فلا يقع الترجيح بها الاحتمال أن يجداً آخرهما أو عدل فلا يستقر
الحكم على حالة **(قوله بطريق المنازعة)** اعلم أن أباحيف فرجه الله تعالى اعتبر في هذه المسئلة طريق
المنازعة وهو أن النصف سالم لذى الكل بلا منازعة بقى النصف الآخر وفيه منازعة على السواء فينصف
فصاحب الكل ثلاثة أرباع ولصاحب النصف الربع ومما اعتبر بطريق العول والمضاربة وانما سمي بهذا
لان في المسئلة كلا ونصفا فالمسئلة من اثنين وتقول ان ثلاثة فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف سهم
هذا هو العول وأما المضاربة فان كل واحد يضرب بقدر حقه فصاحب الكل له ثلثان من الثلاثة فيضرب
الثلثان في الدار وصاحب النصف له ثلث من الثلاثة فيضرب الثلث في الدار فحصل ثلث الدار لان ضرب
الكسور بطريق الاضافة فانه اذا ضرب الثلث في الستة معناه ثلث الستة وهو اثنان منخ (قال في الهداية
ان لهذه المسئلة تظاير وأضداداً لا يحتملها هذا المختصر وقد ذكرناها في الزيارات ١٥ وسأقي الكلام عليها
قريباً ان شاء الله تعالى عن شرح الزيارات لقاضخان **(قوله بطريق العول)** هو في اللغة الزيادة والارتفاع
وعند أهل الحساب أن يزدعى المخرج من أخواته اذا ضاق عن فرض ذى السهم **(قوله فالمسئلة من اثنين)**
لوجود كسر يخرج من ذلك وهو النصف **(قوله وتقول ان ثلاثة)** فلصاحب الكل سهمان ولصاحب النصف
سهم فيقسم أثلاثاً بينهما والأصل أنه انما وقعت الدعوى في شئ معين كانت القسمة بطريق المنازعة ومضى
كانت الدعوى في جزء غير معين وكان باسم السهم والتصيب كانت القسمة بطريق العول فالوجه لهما أن

لا يكثره ثم فرع على
هذا الأصل بقوله
(فلو أقام أحد المدعين
شاهدين والآخ
أربعة فهما سواء) في
ذلك (وكذا لا ترجح
ربادة العدالة) لان
المعبر أصل العدالة
ولاحد لا عدلية (دار
في دأخر اذى رجل
نصفها وآخركاها
وربنا فلاول ربها
والباقي لا خبر بطريق
المنازعة) وهو أن
النصف سالم لذى الكل
بلا منازعة ثم استوت
منازعتهما في النصف
الآخر فينصف (وقالا
الثلثة والباقي للثاني
بطريق العول) لان في
المسئلة كلا ونصفا
فالمسئلة من اثنين
وتقول الى ثلاثة *
واعلم أن أنواع القسمة
أربعة ما يقسم
بطريق العول اجماعاً
وهو عثمان

٣ قوله بل ما يكون
لعل ما زائدة وإبراجع
الأصل

الدعوى وقعت في جزء غير معين وهو النصف فيقسم على طريق العول كما في المواريث وله أن الدعوى وقعت في العين وإن كانت باسم النصف شاعنا لكن الدعوى لا تصح إلا بالاضافة والإشارة إلى محل معين كأن يقول نصف هذه الدار فإذا صححت الدعوى على تعيين المحل الذي وقعت الدعوى فيه أخذ حكم دعوى شيء معين والعين قط لا تعول فيقسم على طريق المنازعة بخلاف المواريث والديون لأن المنازعة فيه ابتداء وهو الديون في خدمة الملبتدون العين وكذا المواريث أنصبا غير معينة بل هي شائعة في التركة كذا في الكافي شرح المنظومة **(قوله ميراث)** يعني إذا اجتمع سهام الفرائض في التركة وصافى التركة عن الوفاء بها تنقسم على طريق العول فإن ماتت وترك زوجا واختا شقيقة واختا لمسلمة وأختا لام فالمسئلة من ستة وتعمل إلى سبعة **(قوله وديون)** بأن كان عليه مائتان وترك مائة فيعطى لكل ذى مائة تجسون فلو كان لأحدهما مائة وللآخر تجسون قسمت المائة ثلاثة أسهم إثنان لصاحب المائة وواحد لصاحب الخمسين **(قوله ووصية)** أي عبادون الثلث كما فيه الزبلي إذا اجتمعت وزادت على الثلث كالأوصى لرجل سدس ماله ولا تحريثه ولم تجز الورثة ينقسم الثلث بينهم بطريق العول فيجعل الثلث ثلاثة أسهم سهم لصاحب السدس وسهمان لصاحب الثلث **(قوله ومخاها)** أي الوصية بالمخاها بأن أوصى بأن يباع عبد يساوى مائة بخمسين وعبد يساوى مائتين بمائة ولم يترك غيرهما ولم تجز الورثة كان ثلث المال مائة والمخاها مائة وخمسين فيجعل المائة ثلاثة أسهم سهمان للمخاها ومائة وخمسين لخمسين **(قوله ودراهم مرسله)** أي مطلقه غير مقيدة بثلث أو نصف أو نحوهما كالأوصى لرجل عمانية ولا آخر عمانية ولم يترك إلا ثلث مائة فكان ثلث المال مائة ولم تجز الورثة تنقسم المائة ثلاثة أسهم سهم لصاحب المائة وسهمان لصاحب المائتين **(قوله وسعاية)** بأن أوصى بعقود عبد بن أو عتقه مائة في مرض مائة ولم يترك غيرهما ولم تجز الورثة يسهل كل ثلثي قيمته فلو أعتق واحدا ونصف الآخر أو أوصى بعقدهما كذلك بقيتهما سواء وكان ذلك جميع التركة ولم تجز الورثة وقيمة العبد مائة وقيمة نصف العبد تجسون وثلث المال تجسون يجعل الخمسون ثلاثة أسهم سهمان للعبد ويسى في باقي قيمته وسهم لنصف العبد ويسى في الباقي **(قوله وجناية رفيق)** أدخل في هذه صورتين جناية العبد الرفيق غير المدبر والمدبر بصورة الأولى عبد فقأ عين رجل وقتل آخر خطأ فله بدفع لهما بطريق العول فأولياء المقتول يرثونه كله وصاحب العين يرث نصفه والكل نصفان مع نصف صاحب العين فيجعل ثلاثة أسهم سهمان للعبد ويسى في الباقي **(قوله وجناية المدبر)** إذا جنى على هذا الوجه فله بدفع السيد قيمته ثلثاها لولي المقتول وثلثها لصاحب العين وكانها سقطت من الكتاب فأنها لم توجد في نسخ الدر وبقي من الصور الوصية بالعقود بها ثمان **(قوله وهي مسئلة الفضولين)** بأن باع فضولي عبد أنسان بمائة وفضولي آخر نصف ذلك العبد بخمسين وأجاز المالك البعدين كان لصاحب الكل ثلاثة أرباع العبد وأترك لصاحب النصف بعده أو ترك بطريق المنازعة عندهم جميعا **(قوله وإذا أوصى لرجل بكل ماله)** أي ولا آخر نصفه وأجازت الورثة ذلك فعند أبي حنيفة صاحب النصف لا يبايع صاحب الكل في أحد النصفين فيسلم له ويشتركان في النصف الثاني فيقسم ماله وعندهما الموصى له بالكل نصفان وللموصى له بالنصف واحد فيجعل المال ثلاثة أسهم سهمان للموصى له بالكل وسهم للموصى له بالنصف وكذا الموصى له بالعبد ثلاثة أرباعه عنده وللموصى له بالنصف بعده وعندهما يجعل ثلاثة أسهم **(قوله وهو خمس)** الأولى عبد ماذون بين رجلين أذانه أحد المولىين مائة يعني بأهه شأ نسبة عمانية وأذانه أجنبي مائة تسع العبد عمانية عند أبي حنيفة ينقسم عن العبد بين المولىين اثنين وبين الأجنبي ثلثا ثلثا لا لا أجنبي وثلثه للمولى لأن أذانه تصح في نصيب شريكه لا في نصيبه * الثانية إذا أذانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين وسبع العبد عند أبي حنيفة ينقسم الثمن بينهما أثلثا وعندهما أرثا * الثالثة عبد قتل رجلا خطأ وأخر عدا والمقتول عدا وليان ففأ أحدهما بخير مولى العبد بن الدفع والقضاء فإن قذى المولى بقذى بخمسة عشر ألفا خمسة آلاف لشرى العاق وعشرة آلاف للمولى الخطأ فإن دفعه ينقسم العبد بينهما أثلثا عند أبي حنيفة وعندهما

ميراث وديون ووصية ومخاها ودراهم مرسله وسعاية وجناية رفيق وبطريق المنازعة * اجاعا وهو مسئلة الفضولين * وبطريق المنازعة عنده والعول عندهما وهو ثلاث مسائل مسئلة الكتاب وإذا أوصى لرجل بكل ماله أو بعبد بعينه ولا آخر نصف ذلك * وبطريق العول عنده والمنازعة عندهما وهو خمس كما بسطه الزبلي والعيني

أرباعاً * الرابعة لو كان الجاني مدبراً والمسئلة بمجالها ودفع المولى القيمة * الخامسة أم ولد قتلت مولاهما وأجنبيا عمدا ولكل واحد منهما وليان ففعا أحد لولي كل واحد منهما على التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمتها وكان للساكت من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول أنثاءا عند أبي حنيفة وعندهما أرباعا بطريق المنازعة كذا في الجسر والذي في التبيين فبطريق الربع لشريك العاقب آخر والنصف الآخر يتصرف بين شريك العاقب أولاً أنثاءا لشريك العاقب أولاً والثالث لشريك العاقب آخر عنه وعندهما أرباعاً **(قولهم وتعامه في الجسر)** نقله عن شرح الزيارات لقاضي خان حيث قال ٢ وجنس مسائل القيمة أربعة منها ما يقسم بطريق العول والمضاربة عند الكل ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عندهم ومنها ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول والمضاربة ومنها ما يقسم على عكس ذلك ٣ أما ما يقسم بطريق العول عندهم فثمانية * أحداها الميراث إذا اجتمعت سهام الفرائض في التركة وضافت التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين أرباب الديون بطريق العول والثانية إذا اجتمعت الديون المتفاوتة وضافت التركة عن الوفاء بها تقسم التركة بين أرباب الديون بطريق العول * والثالثة إذا أوصى لرجل بثل ماله ولا خير بربعه ولا خير بدس ماله ولم يجز الورثة حتى عادت الوصايا إلى الثلث يقسم الثلث بينهم على طريق العول * والرابعة الوصية بالمجانة إذا أوصى بأن يباع العبد الذي قيمته ثلاثة آلاف درهم من هذا الرجل بأني درهم وأوصى لا خير بأن يباع العبد الذي يساوي ألفي درهم بأني حتى حصلت المجاناة لهما بأني درهم كان الثلث بينهما بطريق العول * والخامسة الوصية بالعق إذا أوصى بأن يعق من هذا العبد نصفه وأوصى بأن يعق من هذا الآخر ثلثه وذلك لا يخرج من الثلث يقسم ثلث المال بينهما بطريق العول ويسقط من كل واحد منهما حصته من السعاية * والسادسة الوصية بألف مرسلة إذا أوصى لرجل بألف ولا خير بألفين كان الثلث بينهما بطريق العول * والسابعة عبد فقأ عين رجل وقتل آخر خطأ فدفع بهما يقسم الجاني بينهما بطريق العول ثلثا لولي القاتل وثلثه لا خير * والثامنة مدبر جرحي على هذا الوجه ودفع القيمة إلى أولياء الجناية كانت القيمة بينهما بطريق العول ٤ وأما ما يقسم بطريق المنازعة فمسئلة واحدة ذكرها في الجامع فصولي باع عبداً من رجل بألف درهم وفصولي آخر باع نصفه من آخر ثم سمانه فأجاز المولى المبعين جمعاً من المشتريان فإن اختارا الأخذ أخذوا بطريق المنازعة ثلاثة أرباعاً لمشتري الكل وربعاً لمشتري النصف عندهم جمعاً وأما ما يقسم بطريق المنازعة عند أبي حنيفة وعندهما بطريق العول فثلاث مسائل أحداها دار تنازع فيها رجلان أحدهما دعى كلها والآخر يدعى نصفها وأما المدينة عند أبي حنيفة تقسم الدار بينهما بطريق المنازعة ثلاثة أرباعاً للمدعي الكل والربع للمدعي النصف وعندهما أنثاءا ثلثاها للمدعي الكل وثلثها للمدعي النصف والثانية إذا أوصى بجميع ماله لرجل ونصفه لا خير وأجازت الورثة عند أبي حنيفة المال بينهما أرباعاً وعندهما أنثاءا والثالثة إذا أوصى بعبد بعينه لرجل ونصفه لا خير وهو يخرج من ثلثه أولاً ويخرج وأجازت الورثة كان العبد بينهما أرباعاً عند أبي حنيفة وعندهما أنثاءا * ٦ وأما ما يقسم بطريق العول عند أبي حنيفة وعندهما بطريق المنازعة فخم مسائل منها ما ذكره في المأذون عبداً من رجلين أدانه أحد المولين مائة يعني بانه شيئاً بنسبته وأدانه أجنبي مائة فيبيع العبد مائة عند أبي حنيفة يقسم عن العبد بين المولى والمدين وبين الأجنبي أنثاءا ثلثاها للأجنبي وثلثه للمولى لأن أدانته تصح في نصيب شريكه لا في نصيبه والثانية إذا أدانه أجنبي مائة وأجنبي آخر خمسين وبيع العبد عند أبي حنيفة يقسم الثمن بينهما أنثاءا وعندهما أرباعاً والثالثة عبد قتل رجلاً خطأ أو خرعداً أو لقتول عبداً وليان ففعا أحدهما بخير مولى العبدين الدفع والقضاء فإن هذا المولى يفدى بخمسة عشر ألفاً خمسة آلاف لشريكه العاقب وعشرة آلاف لولي الخطأ فإن دفع يقسم العبد بينهما أنثاءا عند أبي حنيفة وعندهما أرباعاً والرابعة لو كان الجاني مدبراً والمسئلة بمجالها ودفع المولى القيمة * والخامسة مسألة الكتاب أم ولد قتلت مولاهما وأجنبيا عمدا ولكل واحد منهما وليان ففعا أحد لولي كل واحد منهما على

وتعامه في الجسر

٢ مطلب جنس مسائل
القسم أربعة٣ مطلب ما يقسم
بطريق العول عندهم
ثمانية٤ مطلب ما يقسم بطريق
المنازعة مسألة واحدة٥ مطلب ما يقسم بطريق
المنازعة عنده
وبطريق العول
عندهما ثلاث مسائل٦ مطلب ما يقسم بطريق
العول عنده وبطريق
المنازعة عندهما جنس
مسائل

التعاقب سعت في ثلاثة أرباع قيمتها كان لساكت من ولي الأجنبي ربع القيمة ويقسم نصف القيمة بينهما بطريق العول أثلاثا عند أبي حنيفة وعندهما أرباعا بطريق المنازعة والأصل لأبي يوسف ومحمد أن الحقن متى تناعلى الشروع في وقت واحد كانت القسمة عولية وإن تناعلى وجه التمييز أو في وقتين مختلفين كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن القياس بأبي القسمة بطريق العول لأن تفسير العول أن يضرب كل واحد منهما بجميع حقه أحدهما بنصف المال والآخر بالكل والمال الواحد لا يكون له كل ونصف آخر ولهذا قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما من شاء باهله أن الله تعالى لم يجعل في المال الواحد ثلثين ونصفا ولا نصفين وثلثاواثماتر كذا القياس في الميراث بإجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم فليحق به ما كان في معناه وفي الميراث حقوق الكل بنيت على وجه الشروع في وقت واحد وهو حالة الموت وفي التركة إذا اجتمعت حقوق متفاوتة حتى أرباب الديون وثبت في وقت واحد وهو حالة الموت أو المرض فكانت في معنى الميراث وكذلك في الوصايا وفي العبد والميراث إذا ففعا عين إنسان وقتل آخر خطأ حتى أصح باب الحناية ثبت في وقت واحد وهو وقت دفع العبد الجاني أو قيمة الميراث لأن موجب جنابة الخطأ لا قبل الدفع ولهذا لا يجب فيه الزكاة قبل القبض ولا تصح به الكفالة وإنما عاك التسلیم ووقت الدفع واحد وفي مسئلة دعوى الدار الحق إنما ثبت بالقضاء ووقت القضاء واحد فكانت في معنى الميراث وفي مسئلة بيع الفضولي وقت ثبوت الحقن مختلف لأن المالك ثبت عند الإجازة مستندا إلى وقت العقد ووقت العقد مختلف وفي القسم الرابع وقت ثبوت الحقن مختلف أما في مسئلة الادانة فلا إن الحق ثبت بالادانة ووقت الادانة مختلف وفي العبد إذا قتل رجلا عبدا أو خرطا أو لقتول عمدا وليان ففعا أحدهما واختار المولى دفع العبد أو كان الجاني مدبرا والمسئلة بمجالها دفع المولى القيمة عندهما يقسم بطريق المنازعة لأن وقت ثبوت الحقن مختلف لأن حق الساكت من ولي الدم كان في القصاص لأنه مثل والمال بدل عن القصاص وجوب البذل مضاف إلى سبب الأصل وهو القتل فكان وقت ثبوت حقه القتل وحتى ولو اخطأ في القيمة إذا العبد المدفوع ثبت عند الدفع لا قبله لأنه صلة معنى والصلوات لا تملك قبل القبض فكان وقت الحقن مختلفا فلم يكن في معنى الميراث وكانت القسمة نزاعية وفي جنابة أم الولد وجوب الدية للزنى لم يعم مضاف إلى القتل لما قلنا والقتلان وجددا في وقتين مختلفين فكانت القسمة نزاعية عندهما والأصل لأبي حنيفة أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت في الذمة أو بحق ثبت في العين على وجه الشروع في البعض دون الكل كانت القسمة عولية ومتى وجب قسمة العين بحق ثبت على وجه التمييز أو كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل كانت القسمة نزاعية والمعنى فيه أن الحقوق متى وجبت في الذمة فقد استوتبت في القوة لأن الذمة منسعة فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه في العين وكذا إذا كان حق كل واحد في العين لكن في الجزء الشائع فقد استوتبت في القوة لأن ما من جزء ثبت فيه حق أحدهما إلا ولا آخر أن راجعه فكانت الحقوق مستوية في القوة والأصل في قسمة العول الميراث كالأقالا ونعم حق كل واحد منهما ثابت في البعض الشائع وإذا ثبت الحقان على وجه التمييز لم يكن في معنى الميراث وكذا إذا كان حق أحدهما في البعض الشائع وحق الآخر في الكل لم يكن في معنى الميراث لأن صاحب الكل يرأحم صاحب البعض في كل شيء أما صاحب البعض فلا يرأحم صاحب الكل فلم يكن في معنى الميراث ولأن حق كل واحد منهما إذا كان في البعض الشائع وما يأخذ كل واحد منهما بحكم القسمة غير مقرر وأنه غير الشائع كان المأخوذ بدل حقه لأصل حقه فيكون في معنى الميراث والتركة التي اجتمعت فيها الديون وفي مسائل القسمة إنما وجبت بحق ثابت في الذمة لأن حق كل واحد منهما في موجب الحناية وموجب الحناية يكون في الذمة فكانت القسمة فيها عولية فعلى هذا تخرج المسائل هذا إذا لم يكن لها ولامن المولى فإن كان لها ولامن المولى يرثه فلا قصاص عليها بدم المولى لأن الولد لا يستوجب القصاص على والديه ولهذا وأقتلت المرأة ولدها لا يجب عليها القصاص لأن الولد القسب لوجوده فلا يستحق قتلها ولهذا لا يباح له قتل واحد من أبنائه وإن كان حربيا أو مرتدا أو زانيا بحسب ما إذا سقط حق ولدها سقط حق الباقي وانقلب الكل مالا لأن القصاص

تعدر استيفاؤه للمعنى من جهة القاتل بل حكما من جهة الشرع فانقلب الكل مالا يخلف ما تقدم لان غنة العاقب اسقط حق نفسه فلا ينقلب نصيبه مالا فان قيل اذالم تكن هذه الجناية موجبة للقصاص عليها بدم المولى ينبغي أن تكون هدرا كالمقتله خطأ قلنا الجناية وقعت موجبة للقصاص لانه يجب للمقتول والمولى يستوجب القصاص على مملوكه وانما سقط القصاص ضرورة الانتقال الى الوراث وهي خرة وقت الانتقال فنقلب مالا وتزعم القسمة دون الدية اعتبار بحالة القتل هذا كن قتل رجلا عدا واثب القاتل وارث المقتول كان لابن المقتول الدية على والده القاتل كذلك هنا ولورثة الاجنبي القصاص كما كان لان حقهما يتنازع حق وورثة المولى فكان لهما القصاص ان شاء آخر احتى يؤدي القيمة الى وورثة المولى وان شاء عمل القتل لانهم المولى الآخر الى أن يؤدي السعاية وما لا يؤدي بخافة القتل فينبطل حقهما فكان لهما التعجيل فان عفا أحد ولي الاجنبي وجب للساكت منه مائتة القيمة ايضا وجنابت أم الولدان كثر لا توجب الاقامة واحدة فصارت القيمة مشتركة بين وورثة المولى ووارث الاجنبي ثم عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه تقسم قيمتها بينهما اثلاثا وعند مأمرا بالمالا ذكرنا فان كانت سعت في قيمتها لورثة المولى ثم عفا أحد ولي الاجنبي ان دفعت القيمة الى وورثة المولى بقضاء القاضي لاسبيل لوارث الاجنبي عليها لان الواجب عليها قيمته واحدة وقد أدت بقضاء القاضي فخرج ذمتها وتبع وارث الاجنبي وورثة المولى وبنارهم في تلك القيمة لانهم أخذوا قيمة مشتركة وان دفعت بغير قضاء عندهما كذلك وعند أبي حنيفة ووارث الاجنبي بالخيار ان شاء يرجع على وورثة المولى وان شاء يرجع على أم الولد لهما انها فعلت عين ما يفعله القاضي لورفع الامر الى مستوى فيه القضاء وعنده كالجوع في الهمة لما كان فسحقا بقضاء لو حصل بتراضهما يكون فسحا ولاي حنيفة أن موجب الجناية في الذمة وانما أدت فقد نقلت من الذمة الى العين فيظهر أثر الانتقال في حق الكل ان كان بقضاء ولا يظهر اذا كان بغير قضاء فكان له الخيار ان شاء رضى بدفعها وتبع وورثة المولى وان شاء لم يرض ويرجع عليها بحقه وهو ثلث القيمة عند أبي حنيفة وترجع هي على وورثة المولى هذا اذا دفعت القيمة الى وورثة المولى ثم عفا ولي الاجنبي فان عفا أحد ولي الاجنبي ثم دفعت القيمة قال بعضهم ان كان الدفع بغير قضاء بتخير وارث الاجنبي عندهم وان كان بقضاء عند أبي حنيفة بتخير وعندهما لا يتخير والصحيح أن هنا يتخير عند مال السواك ان كان الدفع بقضاء وبغير قضاء لان قضاء القاضي يدفع الكل الى وورثة المولى بعد تعلق حق الاجنبي وثبوته لا يصح بخلاف الوصي اذا قضى دين أحد الغريمين بامر القاضي حيث لا يضمن لان القاضي أن يضع مال الميت حيث شاء ما هنا بخلافه واذالم يصح قضاء القاضي فلا يصح فعلها بغير قضاء أولى (قوله والاصل عنده) أي عند أبي حنيفة أن القسمة أي قسمة العين (قوله في عين أو ذمة) أي بحق ثابت في ذمة الاول في يده في البعض بان يقول أو لاحدهما في البعض شائعا أي أو وحت القسمة لاحدهما الخ أو ان يقول في ذمة أو عين شائعا لانه لا يعقل التبعيض في الذمة والا لولى أن يقول شائعا في البعض دون الكل وعبرة الجر والاصل لا يبي حنيفة أن قسمة العين متى كانت بحق ثابت الخ كما قدمناها قريبا (قوله شائعا) أي على وجه الشيوع في بعض دون الكل (قوله فعولية) أي كانت القسمة عولية (قوله أو عميرا) أي متى وجب قسمة العين بحق ثابت على وجه التميز دون الشيوع (قوله أو لاحدهما) أي كان حق لاحدهما في البعض شائعا (قوله والاخر في الكل) أي وحق الآخر في الكل (قوله فتنازعة) أي كانت القسمة تنزاعية وقدمنا الحاصل على قول الامام فلا تنس (قوله والا) أي بان ثبتي وقتين مختلفين أو على وجه التميز فتنازعة حقوق الكل في الميراث ثبتت على وجه الشيوع في وقت واحد وهو وقت الموت فتقسم بطريق العول وكذا التركة اذا اجتمعت فهاديون متفاوتة فان حقهم ثبت في وقت واحد وهو حالة الموت والمرض فكانت في معنى الميراث وكذلك الوصايا في العبد والميراث انخرام قسمة من عني البحر فلا تنس (قوله فهي الثاني) وهو مدعي الكل (قوله نصف لانا لقسمة) لان دعوى مدعي النصف منصرفة الى ما يبدله لتكون يده محقة فسلم النصف لمدعي الجميع بلامنازعة فيبقى ما في يده لادعي وجه القضاء اذ

والاصل عنده أن
القسمة متى وجبت
لحق ثابت في عين أو ذمة
شائعا فعولية أو عمير
أو لاحدهما شائعا
والاخر في الكل
فتنازعة وعندهما متى
ثبتما على الشيوع
فعولية والافتازعة
فليحفظ (ولو الدار في
أيدهما فهي الثاني)
نصف بالالقضاء

لا قضاء بدون الدعوى واجتمع بينه الخارج وذى الدفيا في يد صاحب النصف فتقدم بينه الخارج وسيأتي
 بيانه في المقوله الثانية موجها **(قوله ونصف به)** لانه خارج يعنى دعوى مدعى النصف منصرفة الى ما يديه
 لتكون يده محقة ولا يدعى شيئا مما في يد صاحبه فسلم النصف للمدعى الجميع بلا منازعة فيبقى ما في يده لاعلى وجه
 القضاء اذا لقضاء بدون الدعوى وأما مدعى الكل فانه يدعى ما في يده نفسه وما في يده الآخر ولا ينازعه أحد فبقا
 في يده فترك ما في يده لاعلى وجه القضاء وقد اجتمعت بينه الخارج وذى الدفيا في يد صاحب النصف فكانت
 بينة أولى فتقدم لانه خارج فمه ففضى له في ذلك النصف فسلم له كل الدار نصفها بالترك لاعلى وجه القضاء
 والنصف الآخر بالقضاء كما في العيني **(قوله وآخر ثلثها)** الاولى ثلثها كما يستتبع في المقوله الآتية **(قوله)**
 وبيانه في الكافي هذه المسئلة في المجموع وشرحه لابن مالك حيث قال ولو ادعى أحد ثلاثة في يدهم دار كلها
 والاخر ثلثها والاخر نصفها وبرهن كل على ما ادعاه فتنفرض اسم مدعى الكل كاملا ومدعى الثلثين لثلاث
 ومدعى النصف نصرا ففى مقسومة بينهم عند أبي حنيفة للمنازعة من أربعة وعشرين لكامل خمسة عشر
 وهى خمسة أثمان الدار وبرهنها لثبوت نصيبه بأنه أن يجعل الدار ستة لأحبا جلى النصف والثلثين وأقل
 مخرجهم مائة فيد كل منهم سهمان ومعلوم أن بينة كل منهم على ما في يده غير مقبولة لكونه ذا يدوان بينة
 الخارج أولى في الملك المطلق فاجتمع كامل وليث على ما في يد نصير فكامل يدعى كله وليث نصفه وذلك لانه يقول
 حق في الثلثين ثلث في يدى وبقي ثلث آخر نصفه في يد كامل ونصفه في يد نصير فسلم لكامل نصف ما في يده وهو
 سهم بلا نزاع والنصف الآخر وهو سهم بينهما نصفان فضرب مخرج النصف وهو اثنان في ستة فصارت اثني عشر
 ثم كامل ونصير اجتماعا على ما في يده وليث وهو أربعة فسلم لكامل نصف ما في يده وهو سهمان وثلثه
 ستة وقد أخذت الثلث أربعة وبقي لى سدس من الدار وهو سهمان سهم في يده وليث سهم في يد كامل وثلاثة
 من الاربعه سلت لكامل وتنازعا في سهم فيضرب مخرج النصف في اثني عشر فصارت الدار أربعة وعشرين في
 يد كل منهم ثمانية اجتمع كامل وليث على التسامية التي في يد نصير فأربعة سلت لكامل بلا نزاع لان لينا يدعى
 الثلثين وهو ستة عشر ثمانية منها في يده وأربعة في يد نصير وأربعة في يد كامل والاربعة بين كامل وليث تصغي
 لاستوائهما في المنازعة فسلم لكامل ستة وثلث سهمان ثم اجتمع كامل ونصير على ما في يده وليث فنصير يدعى
 ربع ما في يده وهو سهمان فسلمت ستة لكامل واستوت منازلهم ما في سهمين فصار لكل واحد منهم سهم فحصل
 لكامل سبعة ونصير سهم ثم اجتمع ليث ونصير على ما في يد كامل فليث يدعى نصف ما في يده أربعة وعشر نصير يدعى
 ربع ما في يده سهمين وفي المال سعة فبأخذ ليث أربعة ونصير سهمين فيبقى في يد كامل سهمان فحصل لكامل مائة
 في يد نصير ستة ومما في يده سبعة ومما في يده سهمان فجميعه خمسة عشر والثاني ستة وهى ربع الدار لانه
 حصل له مما في يد نصير سهمان ومما في يد كامل أربعة فذلك ستة وثلث وهو نصير ثلاثة وهى ثمن الدار لانه
 حصل له مما في يده سهم ومما في يد كامل سهمان وثلاثة وبالأختصار تكون المسئلة من ثمانية خمسة
 أثمانها الكامل وربعها سهمان لثبوتها واحدا لنصير وهذا قيل الامام وقال بالاعول تقسم وبيانه أن الدار
 بينهم أثلثا الكامل والثلث اجتماعا على ما في يد نصير فكامل يدعى كله وليث نصفه فبأخذ أقل عدله نصف
 وهو اثنان فيضرب الكامل بكله سهمين وليث بنصفه سهمان فبأخذت الى ثلاثة ثم الكامل والنصير اجتماعا على
 ما في يده ليث والكامل يدعى كله ونصير ربعه ومخرج الربع أربعة فيضرب ربعه سهم ومما في يده سهمان
 فبأخذت الى خمسة ثم ليث ونصير اجتماعا على ما في يد كامل فليث يدعى نصف ما في يده ونصير ربعه والنصف
 والربع مخرجان من أربعة فتجعل ما في يده أربعة لانه في المال سعة فنصفه سهمان لثبوت ربعه سهم نصير
 وبقي ربع لكامل فحصل هنا ثلاثة وخمسة وأربعة وانكسر حساب الدار على هذا وهى متباينة فضر بنا
 الثلاثة في الاربعه فصارت اثني عشر ضر بناها في خمسة صارت ستين ضر بناها في أصل المسئلة ثلاثة بلغت
 مائة وثمانين في يد كل واحد ستون فكامل مائة وثلاثة لان ربع ما في يده وهو الخمسة عشر سلم له وأخذ من
 نصير ثلث ما في يده وهو أربعون ومن ليث أربعة أحاسه وهى ثمانية وأربعون فصار المجموع مائة وثلاثة

ونصف به لانه خارج
 ولوفى بثلاثة وادعى
 أحدهم كلها وآخر
 نصفها وآخر ثلثها
 وبرهنوا قسمت عنده
 بالمنازعة وعندهما
 بالعلول وبيانه في الكافي

وليت خمسة عشر لان لنا أخذ نصف ما في يد كامل وهو ثلاثون وثلاث ما في يد نصر وهو عشرين وثلاث وهو
نصر تسعة وعشرون لانه أخذ خمس ما في يديته وهو اثنا عشر ورع ما في يد كامل وهو خمسة عشر اه حلى
بصرف وهذا كله اعتبار وتقدير ط وذكره في غرر الافكار فراجع (قوله ولو برهننا الخ) بتصوره هذا بان
راى الشاهد انه ارتضع من لبن أى كانت في ملكه وأخران رأيا لانه ارتضع من لبن أى في ملك آخر فتحل
الشهادة لغير يقين بحر عن الخلاصة وقدمناه وقدمنا عنه أيضاً لانه لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الامن
أرخ تاريخاً مستجيلاً الخ فتأمل (قوله تاريخه) أى تاريخ البينة وانما ذكر الضمير بتأويل البرهان
جوى (قوله بشهادة الظاهر) لان علامة الصدق ظهرت فيه وافق تاريخه سنها فتخرجت بنبته بذلك وفي
الاخرى ظهرت علامة الكذب فجبردها منح ولا فرق في ذلك بين أن تكون الدابة في أي جهما وفي يد
أحدهما أو في ثالث لان المعنى لا يختلف بخلاف ما اذا كانت الدعوى في النتائج من غير تاريخ حيث يحكم
بها الذي اليد كما صرح به المصنف ان كانت يد أحدهما أو لهما ان كانت في أيديهما أو في ثالث بل في (قوله
قضى به الذي اليد) لان ذلك لا يقدم على الخارج في دعوى النتائج قال في الاشياء هكذا أطلق أصحاب المتنون
قلت الامستثنى الاول لو كان النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي وأعققتوه وبرهن وقال ذو اليد
ولدي ملكي فقط قدم على ذي اليد أي لان بنبته أكثر اثباتا بخلاف ما لو قال الخارج كاتبته أو برهنه فانه
لا يقدم لكن في الاشياء أيضاً الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسئلتين إلى أن قال
والصحيح عندنا شرط دعواه في العارضة والاصليه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسئلتين الخ وفي
فتاوى الحائقي جواب عن سؤال حيث اعترف العبد بالعبودية ليسده بانقياده للبيع يكون عبده وسواء
كان هنالك بنبته أم لا ولا عبرة بقول المنازع انه حر الاصل مع عدم دعوى العبد ذلك لان حرية العبد لا تثبت الا
بعد دعواه ولا يجوز فيها دعوى الحسبة بخلاف الامه لانها شهادة بحرية الفرج إلى آخر ما قال الثانية لوقال
الخارج ولدي ملكي من أمي هذه وهو تاريخي قدم على ذي اليد اه وقدمنا له انما يقضي بالنتائج لذي اليد
فما اذا ادعى كل منهما النتائج فقط أم لا وادعى الخارج الفعل على ذي اليد كالتصديق والجارة والعارية فينبه
الخارج أولى لانها أكثر اثباتا لاثباتها الفعل على ذي اليد كافي بالبر عن الزبلي ونقله في نور العين عن
الذخيرة على خلاف ما في المبسوط وقال الظاهر أن ما في الذخيرة هو الاصح والارجح لما في الخلاصة من كتاب
الولاة فلما هزأه من ذلك السيد ادعى النتائج وادعى الخارج انه ملكه غصبه منه ذو اليد أو أودعه له أو
أعاره منه كانت بنبته الخارج أولى وانما ترجع بنبته ذي اليد على النتائج اذا لم يدع الخارج فعلا على ذي اليد مالو
ادعى فصلا كالشر او غير ذلك فينبه الخارج أولى لانها أكثر اثباتا لاثباتها الفعل عليه اه ولا تنس
ما قدمه عند قول الشارح في رواية قال ط والظاهر أن حكم موافقتهم سنها أنه يحكم بها الذي اليد (قوله
ولهما في أيديهما) لان أحدهما ليس أولى من الآخر (قوله وان لم وافقهما بان خالف أو أشكل) أى
فلو خالف السن تاريخهما كان كالو لم يؤرخا وكذا اذا أشكل وقد تقدم أنه يحكم لذي اليد (قوله فلهما الخ)
لعدم ترجيح أحدهما (قوله قضى جهاله) لانه لما أشكل أى خالف سقط التاريخ فصار كأنهما لم يؤرخا
(قوله هو الاصح) مقابلة ما في الهداية اذا خالف سنها الوقتين بطلت البينتان لظهور كذب الفريقين فتترك في
يدين كانت في يده (قوله وهذا أولى مما وقع في الكنز) أى ما ذكر المصنف بقوله وان لم وافقهما لمعومه
أولى مما في الكنز ما عطف عليه من تعبيره بقوله وان أشكل (أقول) قد ذكره المصنف في شرح المنع
تعالى بحر حيث قال وان لم وافقهما يشمل ما اذا أشكل سنها بان لم يعلم وما اذا خالف سنها تاريخهما فانها
تكون لهما على الاصح قال الرمي الاولى من هذا التعبير وان خالفها أو أشكل فلها على أن لنا ان لا نسلم
عدم شمول ما في الكنز وشمول ما عطف به اذا اشكال الالتباس وفي صورتين الالتباس الامر على الحاكم
وعدم موافقتهم غير عدم العلم أصلا لانه للعلم بالخالفه كما قرره الشراح فكيف يدخل فيه عدم العلم بشئ لانه
مع عدم العلم بمحمّل الموافقة والخالفه والصورتان لا ماعدم الموافقة لهما وهو الخالفه بان تحقق مخالفتها

(ولو برهننا على نتائج
دابة) في أيديهما أو
أحدهما أو غيرهما
(وأرأى قضى لمن وافق
سناها تاريخه) بشهادة
الظاهر (فلو لم يؤرخا
قضى به الذي اليد ولهما
ان في أيديهما أو في يد
ثالث وان لم وافقهما)
بأن خالف أو أشكل
فلهما ان كانت في
أيديهما أو كانا خارجين
فان في يد أحدهما قضى
بها له) هو الاصح قلت
وهذا أولى مما وقع

للتاريخين وأما الموافقة لأحدهما فقط والمخالفة للآخر وأما عدم معرفتي وهي لا تدخل في صورة المخالفة التي هي عدم الموافقة فلم يشملها قوله وإن لم يوافقهما على أن الظاهر أن اختيار صاحب التفسير في صورة المخالفة بطلان البيتين وترك في يدي اليد كما أفصح عنه في الكافي فخص صورة الأشكال ليعتز به عن صورة المخالفة فتنه لكلام هذا العالم الخريز بطهر الله منه حسن التعبير اهـ ثم الظاهر أن مراد صاحب الحرز المنع من قوله وإن لم يوافقهما أي لم تظهر موافقة السن للتاريخين فشمع الصورتين لكنه تأول بل فلذا قال العلامة الرمي الأولى من هذا التعبير ولم يقل الصواب تأمل (قوله في الكفر والدرر والملتقى) حيث قال وإن أشكل فلهما لأن قوله وإن لم يوافقهما أعظم من قول الكفر وكذا قول الكفر فلهما مقيد بما إذا لم يكن في يد أحدهما وعبرة الملتقى والفرع وإن أشكل فلهما وإن خالفهما بطل قال الشارح في شرح الملتقى فيقضي لذي اليد قضاء ترك كذا اختاره في الهداية والكافي قلت لكن الأصح أنه كالشكل كجزءه في التنوير والدرر والبحر وغيره فالحفظ اهـ قلت نقل الشرنبلالي عن كافي الحاكم أن الأول هو الصحيح للتحقق بكتب البيتين فترك في يدي اليد وقال ومحصله اختلاف التصحيح اهـ قال المولى عبدالحليم بل اللائق على المصنف أن يقول هكذا وإن أشكل أو خالف الوقتين فلهما إن لم يكن في يد أحدهما فقط والأفلا أعلم أن سن الدابة لو خالف الوقتين فسيهر روايتان في رواية يقضي لهما وفي رواية تبطل البيتان صرح به الامام فاختار في فتاواه من غير ترجيح أحدهما على الأخرى وبطلانهم ما رواه أي الثالث الخوارزمي واختاره الحاكم الشهيد حيث قال وهو الصحيح وتبعه صاحب الهداية ومن تبعه والقضاء بينهما ظاهر الرواية اختاره في المبسوط حيث قال وهو الأصح وتبعه الزبيدي ومن تبعه وقد اختلف التصحيح والرجحان لظاهر الرواية وقد سبق غير مرة هذا زبدة ما في الشروح والقنواي فظهر أن المصنف اختار ما هو الأرجح اهـ (قوله برهن أحد الخارجين) على المدعى عليه وهو زيد (قوله من زيد) هكذا وقع في النسخ وصوابه على الغصب من يده أي من يد أحد الخارجين قال الزبيدي والمنع معناه إذا كان عين في يد رجل فأقام رجلا ن عليه البينة أحدهما بالغصب منه والآخر بالوديعة استودعواهما حتى يقضي بهابنهما نصفين لأن الوديعة تصير غصبا بالحدود حتى يجب عليه الضمان مدني والظاهر أنه أراد على الغصب الثاني من زيد فهو الغاصب فنلست صلة الغصب بل ابتدائية تأمل (قوله والآخر) أي برهن الآخر (قوله على الوديعة منه) أي قال الآخر هو مالي أودعته من زيد وزيد يشكر ذلك (قوله استويا) أي الخارجان في الدعوى لأنه لو كان كأيدي الثاني ووديعة من زيد صارت غصبا حيث جدها المودع ولهذا قال الشارح لأنها أي الوديعة بالحد تصير غصبا حتى يجب عليه الضمان ولا يسقط بالرجوع إلى الوفاق بالقرار حتى يرد إلى صاحبه بخلاف ما إذا خالف بالفعل بلا وجود ثم عاد إلى الوفاق كما في الجوى فن في قوله من زيد لا بد أنه في قوله منه صلة الوديعة لأنها تعدى عن وانما يحتاج إليها في الأول لأن الغصب محلي بآل في عبارة المصنف فلم يمكنه إضافته إلى زيد وحيد فأنقله بعض الأفاضل عن عزمي زاده من أن هذا التصور سهو والاولى إسقاطه فيه ما فيه فراجع (قوله الناس أحرار) لأن الداردارا حر بآلة ولأنهم أولاد آدم وحواء عليهما السلام وقد كانا حريين (قوله الشهادة أي فلا يكتفي فيها بظاهر الحرية بل يستل عنه إذا طعن الخصم بالرق أما إذا لم يطعن فلا يستل كقاي التبيين لأن الحرية تثبت بطريق الظهور والظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق فلا يستحق المدعى الزام المدعى عليه إلا بالبائن حر بشهوده وكذلك الاستحقاق للشاهد استحقاق الولاية على المشهود عليه ونفاذ شهادته عليه إلا بذلك فإن قال الشهود ونحن أحرار لم نملك قط لم يقبل قولهما بالنسبة إلى قبول شهادتهما حتى تأتيا البيتين على ذلك والأفهام صدفان في قولهما أنا أحرار لم نملك قط بحسب الظاهر وفي أي السعدون على الأشياء تفسيره في الشهادة أن شاهدان لرجل بحق من الحقوق فقال المشهود عليه فماعدان وإن أقبل شهادتهما حتى أعلم أنهما حاران وتفسيره في الحداد أنف انسانا ثم زعم الصادق أن المقدوف عبد فانه لا يحق للقاذف حتى يشب المقدوف حر يته بالجهة وفي القصص إذا قطع بإنسان وزعم القاطع أن المقطوع يده عبد فانه

في الكفر والدرر والملتقى
فتبصر (برهن أحد
الخارجين على الغصب)
من زيد (والآخر على
الوديعة) منه (استويا)
لأنها بالحد تصير غصبا
(الناس أحرار) بلا
بيان (الاق) أربع
(الشهادة)

لا يقضي بالقصاص حتى يثبت حريته وفي الدية إذا قتل أنسا خطأ وزعمت العاقلة أنه عبد فله لا يقضى عليهم بالدية حتى تقوم اليقينة على حريته وفي البيري لو كان المدعي به حذاً وقصاصاً مال القاضي عنهم طعن الخصم أولاً بالأجاع اه لان في القذف أي مثلاً الزام الحد على القاذف وفي القصاص إيجاب العقوبة على القاطع وفي القتل خطأ إيجاب الدية على العاقلة وذلك لا يجوز إلا باعتباره شاهد فإلما تثبت الحرية بالجهة لا يجوز القضاء بشيء من ذلك ط قال الحموي وقد سئل شيخ مشايخنا الشيخ عبد الغني العبادي هل الأصل في الناس الرشد والسفه وهل الأصل في الناس الفقراء والغني وهل الأصل في الناس الأمانة أو الخيانة وهل الأصل في الناس الجرح أو التعديل فأجاب ٢ الأصل الرشد والفقراء والأمانة والعدالة وانما على القاضي أن يسأل عن الشهود وسرا وعلمنا لان القضاء مبني على الحجة وهي شهادة العدل فتعرف عن العدالة وفيه صون قضائه عن البطلان والله تعالى أعلم وفي قوله صون قضائه عن البطلان نظره قد برهأه وجهه اه إذا قضى بشهادة القاصيص يصح قضاؤه ٣ لكن في زمانا قد تكرر أمر السلطان نصره الله تعالى في منع قضائه في سائر مملكته أن يحكموا بعد الشهادة بدون تركه السر والعلانية فانهم (قوله والحدود) فلو أنكر القاذف حرية المقدوف لا يحد حتى يثبت حريته لأنه لا يستحق عليه الحد إلا بالحرية والظاهر لا يكتفي بالاستحقاق ولان الحدود تدراً بالشبهة فيحتاج في اثباتها ولان تنس ما قدمنا من البيري (قوله والقصاص) أي في الاطراف فلو أنكر القاطع حرية المظفوع لا يقطع حتى يثبت حريته لأنه لا يستحق عليه القطع إلا بالحرية فإذا لاقصاص بين طرفي حر وعبد لان الاطراف يسلك بها مسلك الاموال (قوله والقتل) أي خطأ فلا تثبت الدية على العاقلة حتى تثبت حرية القاتل لأنه يريد استحقاق العقل عليه فلا يثبت بظاهر الحرية ولذا وقع في نسخة العقل يعني لا يثبت العقل الا بعد ثبوت الحرية وهو معنى عبارة الاشياء من قوله والدية (قوله وفي نسخة والعقل) هو في معنى الاول يعني لا يثبت العقل الا بعد ثبوت الحرية ولو قال في الحرية وعدها لكان أوضح (قوله وعبارة الاشياء والدية) الثلاث معنى واحد في المآل (قوله أحراً لا) بيان لوجهم حاله ولو قال في الحرية وعدها لكان أوضح (قوله لتسكه بالاصل) أي وهو دافع وظاهر الحال يكفي للدفع عن (قوله والابس للثوب الخ) شروع في مسائل يصدق فيها واضع اليد بل برهان وهل يصدق يمينه ينظر وبقي حكمه في التنبيه الا في ط وانما كان الابس أحق لان تصرفه أظهر لاقتضائه الملك فكان صاحب اليد وأخذ خراجها وذو اليد أولى بخلاف ما إذا أقام أخذ الحكم المنتهية يكون أولى والعلامة المذكورة تجري فيما بعد قال العلامة قاسم ففرض له قضاء ترك الاستحقاق حتى لو أقام الآخر اليقينة بعد ذلك يقضى له شرنبلالية (قوله ومن في السرج) أي أولى من رديقه لان تمكنه في ذلك الموضع دليل على تقدم يده قال الشرنبلالي نقل الناطقي هذه الرواية عن النوادر وفي ظاهرها الرواية هي بينهما نصفين بخلاف ما إذا كانا كمين في السرج فانها بينهما قول واحد كما في العناية ويؤخذ منه اشتراكهما اذ لم تكن مسرحة اه (أقول) لكن في الهداية والملتقى مثل ما في المتن فتنبيه وما في الهداية هو على رواية النوادر ولو كان أحدهما متعلقاً بغيرها والاخر ماسكاً بلباسها قالوا ينبغي أن يكون الماسك أولى (قوله عن علق كوزهها) احتراز بذكر الكوز عما لو كان له بعض حلقها ولو كان لاحدهما من والاخر مائة من كانت بينهما شرنبلالية عن التبيين والجل بكسر الحاء مما يحمل على ظهر أو رأس حموي (قوله لأنه أكثر تصرفاً) على جميع المسائل (أقول) لكن فيه أنه لا يعتبر أكثر تصرفاً كسلة المنة والمائة من والاخرى لا يعطى له لا بعد تصرفه فاعرفا مسألة الهراي الآتية تأمل (قوله والخالس على البساط والمتعلق به سواء) لان الخالوس ليس بيد عليه لا اليد تثبت بكونه في بيته أو بنقله من موضعه بخلاف الركوب واللبس حيث يكون بهما غاصبا لثوب يده ولا يصير غاصباً بالخالوس على البساط كما في الدرر لكن ينبغي أن يكون القاعد أحق من المتعلق تأمل وعبارة الدرر وينصف البساط بين جالس والمتعلق به حكم الاستواء بينهما لا بطريق القضاء الخ وفي النهاية يقضى بينهما واعتراض عليه بان بين الكلامين تدافعا (وأجيب) بان المنقضى قضاء الاستحقاق لا قضاء الترك واعتراض على هذا

والحدود والقصاص
والقتل) كذا في
نسخة المصنف وفي
نسخة والعقل وعبارة
الاشياء والدية وحينئذ
(فلو ادعى على مجهول
الحال) أحراً لا (أه)
عبد فأنكر وقال أنا
حر الأصل فالقول له
لتسكه بالاصل
(والابس) للثوب
(أحق من أخذ الحكم
والراكب) أحق (من)
أخذ اللجام ومن في
السرج من رديقه ونحو
حلقها ممن علق كوزه
(ها) لأنه أكثر تصرفاً
(والخالس على البساط
والمتعلق به سواء)

٢ مطلب الأصل في
الناس الفقر والرشد
والأمانة والعدالة وانما
على القاضي أن يسأل
عن الشهود وسرا وعلمنا

٣ مطلب منع
السلطان عز نصره
قضائه عن الحكم
بشهادة الشهود الا
بعد التزكية سرا وعلمنا

الجواب بأن قضاء الترتل يقتضي ثبوت البدعي ماصرحوا به في مسئلة التنازع في الحائط (وأجيب) بأن قضاء الترتل يتحقق في المنقول من غير ثبوت البدع المعتبر شرعا بثبوت البظاهر فإن القاضي علم بحسب ما نال هذا البساط لبس في يد غيره ما يقتضي بينهما لعدم مدع غيرهما عما نال بالبدع والمالك هذا (قوله) ورأى كبي سرج) أي فينصف بينهما أي في الصورتين (قوله) وطرف مع آخر) فينصف بينهما لأن يدر كل منهما ثابته فيه وإن كان يد أحدهما في الآخر فلا يرجح به لما مر أنه لا ترجيح بالآخر يدور أي في مسئلة كبر مشهود أحد المدعين هذا كله إذا لم يقيموا البينة فإذا أقاما البينة فبينة الخراج أولى من ينسب إلى البدع كالمس (قوله) لاهدبته) ويقال له بالتركي سجي ويستعمل هذا اللفظ الآن في بلادنا (قوله) الغير منسوجة) الأولى أن يقول المنسوجة بالالف واللام لأن غير بمنزلة اسم الفاعل لا يضاف إلى المسامحة أو أما أنصف إلى ما فيه أو كالضارب رأس الحائطي ط (قوله) لانه ليست بثوب) فلم يكن في يده شيء من الثوب فلا يرجح إلا آخر (قوله) بخلاف حالسي دار) كذا قال في العنايه وبخلافه ما في البدائع لو ادعاه دارا وأحدهما ساسا كن فيها فهي للساسا كن وكذلك لو كان أحدهما أحدث فيها شأما من بناء أو سرفس فله ولو لم يكن شيء من ذلك ولكن أحدهما داخل فيها والاخر خارج عنها فهي بينهما وكذلك لو كانا جميعا في المكان الذي لا تثبت بالكون فيها وانما تثبت بالتصرف اه أقول لكن الذي يفهم من التعليل وبما تقدم قريبا أنه لا يقضي لهما في مسئلة كون أحدهما داخل فيها والاخر خارج جاعلتها تأمل * (تنبيه) * قال في البدائع كل موضع قضى للمالك لأحدهما لكون المدعى في يده يجب عليه البين لصاحبه إذا طلب فإن حلف برئ وإن نكل قضى عليه به اه شربلالية (قوله) حيث لا يقضي لهما) لا بطريق الترتل ولا بغيره لأن الجالس لا يدل على الملك اه درر (قوله) وهما) أي في الجالس على البساط إذا كانا جالسين عليه قال في الزيلعي وكذلك إذا كانا جالسين عليه فهو بينهما بخلاف ما إذا كانا جالسين في دار وتنازع فيها حيث لا يتحكم لهما بهما للاحتمال أنهما في يد غيرهما وهما علم أنه ليس في يد غيرهما اه (قوله) الحائط لمن جذوعه عليه) ٣ جمع جذع بالجيم والذال المنجذوع للخلعة وغيرهما والمراد الأخشاب التي ترص على الجدران لأجل تركب السقف عليها وذلك لأنه في بدع صاحب الجذوع أن يده يد استعمال والحائط ما بين الأله فوضعه علامة ملكه ولو كان لكل منهما عليه ثلاثة جذوع فهو بينهما لاستواءهما في أصل العلة ولا يعتبر بالكثرة والقلة بعد أن تبلغ ثلاثا وانما شرط الثلاثة لأن الحائط بيني للتسقيف وذلك لا يحصل بحدود الثلاث غالباً فصار الثلاث كالنصاب ولو كان عليه جذوع لأحدهما ثلاثة ولاخر أقل فهو لصاحب الثلاثة عند أي خيفة استحسانا والقياس أن يكون بينهما نصفين وهو مروي عنه ولو كان لأحدهما جذوع واحد ولا شيء للأخر قيل هما سواء وقيل لصاحب الجذوع أولى عيني وفي الفتاوى الأخيرة من فصل الحيطان فلو كان لكل جذع مشترك فلو اختلفوا أقيمت البينة عمل بها ونظر في وضع الآخر فإن كان قدما بترك على قدمه إذا الأصل بقاء ما كان على ما كان للظن بأنه ما وضعه الأوجه شرعي وحدهما قدم أن لا يحفظ أقرانه وراء هذا الوقت كيف كان فجعل أقصى الوقت الذي يحفظه الأقران حد القديم وإن كان حاداً ثم برفعه وإن سقط لبس له أعادته بغير رضاهما لكانه أن كان بذاته فهو معبر والمعبر أن يرجع متى شاء وإن كان بغيره فهو غاصب وإذا اختلفا في الحدوث فإن ثبت بالبينة أمر برفعه وأزالته عن ملك الغير شرعاً وإن لم يثبت بالبينة لا يهدم وعامه فيه والحاصل أن الحائط تارة يثبت بالبينة والبرهان وتارة بغيره فإن أقام أحد الخصمين البينة قضى له ولو أقام البينة قضى لهما قضاء الترتل حتى لو أقام الآخر البينة قضى له كما في القبض وأما ما ثبت بغيرهما فقال في المنتقى لا يدعى في الحائط على ثلاث مرات اتصال ترريع واتصال ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومحاذاة فأولاهم صاحب الترتل أربع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب اتصال الملازقة بيانه حائط بين دارين يدعيانه فإن كان متصلين بينهما أحدهما دون الآخر فصاحب الاتصال أولى وإن كان متصلين بينهما اتصال ترريع أو ملازقة فهو بينهما وإن كان لأحدهما اتصال ترريع ولاخر اتصال ملازقة فلصاحب الترتل أربع وألاخر عليه جذوع والحائط لصاحب الاتصال

بجالس به ورا كبي
سرج (كن معه ثوب
وطرفه مع آخر
لاهدبته) أي طرته
الغير منسوجة لأنها
ليست بثوب (بخلاف
جالسي دار تنازع فيها)
حيث لا يقضي لهما
لاحتمال أنها في يد
غيرهما وهما علم أنه
ليس في يد غيرهما عيني
(الحائط لمن جذوعه
عليه

٣ مطلب مسائل
الحيطان

٤ مطلب حد القديم ما لا
يحفظه الأقران وراءه

ولصاحب الخدوع موضع جذوعه ورؤى الطحاوى أن الكل لصاحب التربع وإن لاحدهما اتصال ملازقة ولا يخرج جذوع فصاحب الخدوع أولى وسيأتى قريباً وأوضح من هذا (أقول) ذكر الخنايلة في كتبهم المنعبر في التربع أساس الحائط دون اللبن وهو حسن وإن كانه لم يحصل لمن التعبر وظاهر نصوص أئمتنا الإطلاق كما ترى وكأهم لم يعتبر وهذا لأنه عارض ويدل على عروضة نعمل كان التربع في الأساس دون اللبن فالظاهر أن العبرة بالأساس لأنه أقوى لما تعرض اللين من الإصلاح هذا ولو كان لاحدهما التربع في الأساس ولا تخفى اللين فالظاهر أن صاحب التربع الأساس ولم أره ثم قال صاحب المتن وأنا كان الحائط المتنازع فيه متصلاً من جانب واحد يقع فيه الترجيح وهو الصحيح وذكر الطحاوى وذكر الكرخى أنه لا يقع به الترجيح ما لم يكن موصولاً طرفاه بالحائطين (قلت) وظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع كما في القبض وغيره لكن قالوا لا يظهر ما قاله الطحاوى وعليه مشى في الخلاصة والبرازة وغيرهما من المعتقدات كالهنية والمحيط والخانية وغيرها ثم ذكر أيضاً حائط بين دارين بدعيه صاحب أحدهما ولم يكن متصلاً ببناء أحدهما فإن كان لاحدهما عليه جذوع فهو أولى وإن كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شئ إلا خرقيل هو بينهما وقيل لصاحب الخدوع وإن كان لكل واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما ولا عبرة لكثرة الخدوع لاحدهما أى بعد الثلاثة (أقول) بعدما كان لاحد الشريكين ثلاثة جذوع ولا تخفى أكثر لا يترجح بها ولكن في العمادية مانصه وإن كان جذوع أحدهما أسفل وجذوع الآخر أعلى بطبقة وتنازعاً في الحائط فإنه لصاحب الأسفل لسبق يده ولا ترفع جذوع الأعلى اه فالذى يظهر من كلام العمادية أن محل وجود الخشب على الحائط لكل موجب للاستدلال إذا لم يكن خشب أحدهما على وخشب الآخر أسفل أما إذا كان كذلك وتنازعاً في الحائط فهو لصاحب الأسفل ولا ترفع جذوع الآخر وأنت خير بان هناك مقيداً كالمهم ولكن لا تظهر عثرة ذلك إلا في التصرف في الحائط وعمارة فافهم ثم قال صاحب المتن وإن كان لاحدهما ثلاثة ولا تخروا وحدهما لصاحب الثلاثة إلا موضع الخدوع الواحد وهو الأصح وما بين الخدوع قيل يكون بينهما نصفين وقيل يكون على أحد عشر جزءاً وإن كان الحائط طويلاً وكل واحد منهما منفرد ببعض الحائط في الاتصال ووضع الخدوع قضى لكل واحد بما وازى ساحته من الحائط وما بينهما من الفضاء يقضى بكونه بينهما نصفين * لكل واحد منهما وارو وهو القصب فهو بينهما * لاحدهما عليه جذوع ولا تخرو عليه بوار يقضى به لصاحب الخدوع ولكن لا يؤمر برفع البوارى * لاحدهما خشب عليه ولا تخرو عليه معائط ستره فالخائط الأسفل لصاحب الخشب ولصاحب السترة سترته ولو تنازعاً في الحائط والسترة جميعاً فهم لصاحب الخشب اه ما في المتن وقال برهان الدين الكر كى في القبض حائط ادعاء رجلان وغلق الباب إلى أحدهما يقضى بالحائط والباب بينهما نصفين عند أى حنيفة وعندهما الحائط بينهما والباب الذى أغلق إليه وأجمعوا أنه إذا كان للباب غلقان في كل جانب واحد فهو بينهما وذكره أيضاً رجلان ادعاء حائطاً وليس الحائط متصلاً ببناء أحدهما وليس لاحدهما جذوع وأغرها يقضى به بينهما وإن كانت لاحدهما هراوى أو بوار فكذلك وإن كان لاحدهما عليه جذوع واحد ولا شئ إلا خروأه عليه هراوى لم يذكر في الكتاب قال بعضهم لا يترجح بمجذوع واحد وقد روى عن محمد يقضى له وإن كان لاحدهما عليه خشب ولا تخرو عليه عشر خشبات يقضى به لصاحب العشرة ولا تخرو موضع جذعه والصحيح أن الحائط لصاحب الخدوع ولا يترجح جذوع الآخر (أقول) أى لأن الملك الثابت لكثرة الخدوع ههنا ثابت بنوع الاستظهار فهو صالح للدفع لا لإبطال حق صاحب الخدوع بخلاف ما لو أقام صاحب الخدوع البينة بأن الحائط له البتة فإنه يرفع جذوع الآخر كما بينه صاحب الخيرة وسيأتى أوضح من هذا وعن أبى يوسف أن الحائط بينهما على أحد عشر سهماً ولو كان لاحدهما عليه جذعان ولا تخرو عشره أخلاف المشايخ فيه قال بعضهم جذعان عترة جذوع واحد وقال بعضهم عترة الثلاثة ولو كان لاحدهما ثلاثة ولا تخرو عشره فهو بينهما وكذلك لو كان لاحدهما خمسة ولا تخرو عشره فهو بينهما نصفين وقيل أنلثا * تنازعاً في خصائص حائط بين

قوله بعدما كان كذا
بالاصل ولعله بعدما
كان الخ فقول القول
ولكن الخ اه مصححه

دارهما ولا يئنه والقمط أى الجبل الذى يشده الخصر والوجه أى وجه الحائط أو الطافات أو أنصاف اللبن
الى أحدهما قال أبو حنيفة هو بينهما اذا الانسان كما يجعل المذكور الى جانبه فى ملكه الخاص يجعله الى جانبه
فى المشترك أيضا اذا تولى العمل فلا يصلح حجة وقالهون المذكور الى جانبه اذا الظاهر يشهد له لأن الانسان
يزن وجه داره الى نفسه لا الى جاره وكذا القمط لأنه وقت العقد يقوم على سطحه فجعل القمط الهزاد فى
الهندية هذا اذا جعل وجه الناحين بنى وأما اذا جعل الوجه بعد البناء بالنفس والتطين فلا يستحق به الحائط
فى قولهم جميعا كذا فى غاية البيان شرح الهداية **(قوله أو متصل به)** الأوضح أن يقول وهو متصل ببنائه
اتصال تربيع **(قوله بأن تتداخل أنصاف لبناته)** أى متلا فدخل الا حروا وحجرا واختلف فى صفة اتصال
التربيع فقال الكرخى صفة أن يكون الحائط المتنازع فيه متصلا بمحاطن لاحدهما من الحائنين جميعا
والحائطان متصلان بمحاطن له بمقابله الحائط المتنازع فيه حتى يصير مرعا يشبه القبة فحينئذ يكون الكل فى
حكم شئ واحد والمروى عن أى يوسف أن اتصال جانبي الحائط المتنازع فيه بمحاطن لاحدهما يكتفى ولا يشترط
اتصال الحائطين بمحاطن له بمقابله الحائط المتنازع فيه وبعبارة الكافي هو أن يكون أحد طرفي الا حرقى هذا
الحائط والطرف الا حرقى الحائط الا حرقى حتى يصير فى معنى حائط واحد وبناء واحد فيكون ثبوت البدلى على
البعض ثبوت على الكل وهو عين ما روى عن أى يوسف ومعنى التربيع فيما قال الكرخى أظهر وفى الهندية
وذكر الطحاوى ان كان اتصال بمحاطن واحد يقع به الترجيح قالوا والصحيح رواية الطحاوى اه وعزاه الى محط
السرخسى **(قوله ولومن خشب)** عطف على محذوف تقديره اذا كان الحائط من لبن ولومن خشب الخ **(قوله)**
لدلائله هذه علة لتكون صاحب اتصال التربيع أولى **(قوله على أنهما)** أى الحائط المتنازع فيه والحائطين
المتصلين به **(قوله ولأداسي بذلك)** أى لكونهما بنائهما عامي باتصال التربيع قد علمت تفسير اتصال التربيع
على قول الكرخى وهو ظاهر وتسميته به على قول أى يوسف باعتبار التربيع فى حائطه بالبنات **(قوله بنى)**
مرعا هذا انما يظهر على قول الكرخى **(قوله لالنه اتصال ملازقة)** بأن يكون الحائط المتنازع فيه ملازقا لحائط
أحدهما من غير ادخال فيه **(قوله أو نقب وادخال)** وهذا فإما لو كان من خشب أى بأن نقب وأدخلت الخشبة
فيه وهذا احتجرت قوله فى حائط الخشب بأن تكون الخشبة من كتفى الاخرى قال البدر العيني وإذا كان الحدار من
خشب فالتربيع ان يكون صاحبا أحدهما من كسالى الا حروا وأما انقب وأدخل فلا يكون مرعا فلا عبرة به ولا
باتصال الملازقة من غير تربيع لعدم المداخلة فلا يدل على أنهم بنائهما عاه وشك فيه يظهر النقب فى حدار نحو
البن **(قوله أو هراى)** جمع هردية نقصات تضم ما به بطافات من الكرم فترسل عليها نقصات الكرم كذا فى
ديوان الأدب وصحح فيها الحاء والهاء جميعا وانكر الهاء صاحب النجاشى والرواية فى الاصل والكافى للشهد بالخاء
وفى الجامع الصغير وشرح الكافى بالهاء لا غير شلى فى الحاشية ملخصا وفى المنع حى خشبات توضع على الخدوع
ويبنى عليها القراب وفى الوائى جى جمع هردى بكسر الهمزة وسكون الراء وفتح الدال المهملة ونقص الالف وفى
منهجات العزيمة الهردية بضم الهمزة وسكون الراء المهملة وكسر الدال المهملة والياء المشددة والهرادى
بفتح الهمزة وكسر الدال نوع من التبت وقيل نصب بوضع فوق الحائط فهى كالزرب والمكعب ومثل
الهرادى البوارى وهى والبورى والبورية والبورية والبارى والبارى والبارى بالبراءة الحصى المنسوج والى بعة
ينسب الحسن بن الربيع البوارى شيخ البخارى ومسلم كفى القاموس **(قوله بل صاحب الخدوع والحدار)**
قال فى غاية البيان والتلاشى المعتبرة حتى لو كان لاحدهما ذلك ولا حرا كرا لا اعتبره فى الحائط بينهما
ولو كان لاحدهما جذع أو ثنائ ولا حرا ثلاثة أو أكثر فهو له وأما صاحب مادون الثلاثة فوضع جذوعه
يعنى ما محتفه فى رواية وله حتى الوضع فى رواية اه وفى نور العين ولو لاحدهما جذع واحد ولا حرا هراى
اولا شئ له لم يذكروا محققا ظاهر الرواية وقد قيل لا يقضى به اذا الحائط لا يبنى لوضع جذع واحد وعن
محمد أنه لرب الخدوع أنه مع البدنوع استعمال اذ وضعه استعمال حتى قضى لرب الخدوع فكأن واحد
استعمالا للحائط بقدره وليس للا حرا ذلك وقد يدين الحائط لوضع جذع واحد ولو كان البيت صغيرا وهذا

أو متصل به اتصال
تربيع بأن تتداخل
أنصاف لبناته فى لبنات
الا حروا ومن خشب
فإن تكون الخشبة
من كتفى الاخرى
لدلائله على أنهما بنيا
معاً ولأداسي بذلك لأنه
حينئذ يبنى مرعا
(لأنه) اتصال ملازقة
أو نقب وادخال أو
(هرادى) كقصب
وطبق بوضع على الخدوع
(بل) يكون بين
الحدارين لو تنازعا
ولا يخص به صاحب
الهرادى بل صاحب
الخدع الواحد أحق
منه بانه ولو لاحدهما
جذوع ولا حرا اتصال
فلسنى الاتصال
ولا حرا حرق الوضع

كله لم يتصل الحائط بينهما فلو اتصل اتصال تربيع أو ملازقة فيقضى به نصفيهما إذا استويا ه وفي
الرباعي وإن كان لأحدهما جذع واحد ولا يثنى إلا خراختلف المشايخ فيه فقبل هما سواء لأن الواحد لا يعتد به
وقبل صاحب الجذوع أولى لأن الحائط قد بني لجذع واحد وإن كان ذلك غير غالب قال في شرح المتنقي الداماد
والهرادی غیر معتبره وكذا البوارى لأنه لم يكن استعمالا وضعا إذا الحائط لا يبنى لهاليل التسقيف وهو لا يمكن
على الهرادی والبوارى كافي الدرر اه وفيه ولا معتبر بكثرة الجذوع وقتها بعد أن تبلغ ثلاثا لأن الترجيح بالقوة
لأن الكثرة على ما بينا واشترط أن يبلغ الثلاث لأن الحائط يبنى للتسقيف وذلك لا يحصل بمادون الثلاث غالبا
فصار الثلاث كالنصاب اه فتأمل (قوله وقيل لذى الجذوع) وصححه السرخسي وصحح الأول الجرجاني وقال
في المحيط الأبدى على ثلاث مرات اتصال تربيع واتصال ملازقة ومجاورة ووضع جذوع ومجاورة بناءه ولا علامة
في الحائط سوى هذا فأولاهم صاحب التربع فان لم يوجد فصاحب الجذوع فان لم يوجد فصاحب المجاورة اه
قال في الخلاصة وإن كان كلا الاتصال اتصال تربيع أو اتصال مجاورة يقضى بينهما وإن كان لأحدهما تربيع
وللاخر ملازقة يقضى لصاحب التربع وإن كان لأحدهما تربيع وللاخر عليه جذوع فصاحب الاتصال
أولى وصاحب الجذوع أولى من اتصال الملازقة ثم في اتصال التربع هل يكفي من جانب واحد فعلى رواية
الطحاوى يكفي وهذا أظهر وإن كان في ظاهر الرواية يشترط من جوانبه الأربع ولو أقام البينة فضى لهما ولو
أقام أحدهما البينة فضى له اه وقد مناهوه (قوله ونعمامة في العيني وغيره) قال العلامة العيني ولو كان لكل
واحد منهما ثلاثة جذوع فهو بينهما استواء ثم ما في أصل العلة ولا يعتبر بالكثرة والقلة بعد أن تبلغ ثلاثة وإنما
شرطت الثلاثة لأن الحائط يبنى للتسقيف وذلك لا يحصل بدون الثلاثة غالباً فصارت الثلاثة كالنصاب له ولو
لأحدهما ثلاثة ولا تحرق فهو لصاحب الثلاثة استحسنة الإمام والقياس المنصفة وقد روى عنه أيضاً
ثم لصاحب الجذوع الواحد أو الاثنين حتى الوضع لا حكماً بالحائط لصاحب الجذوع أى الثلاثة فأكثر باظهار
وهو يصلح حجة للدفع لا للاستحقاق فلا يؤمر بالقطع إلا إذا ثبت بالبينة أن الحائط لصاحب الجذوع فينبذ يؤمر
بالقطع اه وهل الحكم كذلك إذا قرئ به الظاهر نعم قال في جامع الفصولين برمز (جمع) جذوع أحدهما في أحد
التصنيفين وجذوع الآخر في النصف فلكل منهما ما عليه جذوعه وما بين التصنيفين والجذوع أولى من السرة
فالحائط لرب الجذوع وكذا السرة لو تنازع فيها ولو توافقا أن السرة للآخر لا ترفع كنه له سفلى وتنازع في سقفه وما
عليه فالكل لئلى السفلى ولو توافقا أن العلوى لا ترفع إلا إذا رهن اه أى لأنه هو المتنازع فيه فإذا رهن
ذو السفلى أن السقف له رفع ما هو موضوع عليه بغير حق فتأمل وإنما لم يرفع أو لا قبل إقامة البينة لأن الظاهر
أن وضعه بحق ولم يحكم له بالسفل لأن الظاهر يصلح للدفع لا للاستحقاق وهو لصاحب السفلى كما هو صريح الخاتبة
فإن قلت ما الفرق بين ثبوته بالبينة حيث يرفع بها وبين ثبوته بظواهر اليد ولم يرفع قلب البينة كاسمها بيته وهى
حجة متعددة قلزم بها الرفع والسيد حجة لصاحب الحال فصلحت للدفع لا للرفع فتأمل * وما ينصل بمسائل
الخطان ما نقله في الهندية ولو كان لأحدهما معين على الحائط المتنازع فيه أزج من لبن أو أجز أى ضرب من
الابنية فهو بمنزلة السرة كذا في فتاوى فاضل خان * جذوع شاخصة إلى دار رجل ليس له أن يجعل عليها كنفها
الارض صاحب الدار وليس لصاحب الدار قطعها إذا أمكنه البناء عليها وإن لم يكن البناء عليها فإن كانت جذوعا
صغاراً وجنعا واحداً ينظر أن كان قطعها بضر سبقية الجذوع ويضعها أعلك القطع وأن لم يضر بها يطلبه
بالقطع ولو أراد صاحب الدار أن يعلق على أطراف هذه الجذوع شيئاً ليس له ذلك كذا في محيط السرخسي
* جدار بين اثنين لهما عليه حولة غير أن حولة أحدهما أنقل فالعمارة بينهما نصفين ولو كان لأحدهما عليه حولة
وليس للآخر عليه حولة والجدار مشترك بينهما قال الفقيه أبو البشر رحمه الله تعالى لا تحران يضع عليه عمل
حولة صاحبه إن كان الحائط يحتمل ذلك ألا ترى أن أصحابنا رحمهم الله تعالى قالوا في كتاب الصلح لو كان جذوع
أحدهما أكثر فلا تحران يرفيد جذوعه إن كان يحتمل ذلك ولم يذكر وأنه قديم أو حديث كذا في الخلاصة

وقيل لذى الجذوع ملق
ونعمامة في العيني وغيره

في كتاب الحيطان وان لم يكن لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباً له ذلك وليس الآخر أن يضعه
ويقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت كذا في الفصول العبادية * لو كان لأحدهما عليه جذوع وليس للآخر
عليه جذوع فأراد أن يضع والحدار لا يتحمل جذوع اثنين وهما مقرران بأن الحائط مشترك بينهما يقال
لصاحب الجذوع ان شئت فأرفع ذلك عن الحائط لتسوي بصاحبك وان شئت فخط عنه بقدر ما يمكن لشريكك
من الحبل كذا في الخلاصة * جدار بين رجلين لأحدهما عليه بناء فأراد أن يحول جذوعه الى وضع آخر قال
ان كان يحول من الايمن الى اليسار أو من اليسار الى الايمن ليس له ذلك وان أراد أن يسفل الجذوع فلا بأس به
وان أراد أن يجعله أرفع عما كان لا يكون له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان * حائط بينهما وكان لكل واحد جذوع
فلان ذلك هو صاحب السفل أن يرفعها بجذاع صاحب الاعلى ان لم يضر بالحائط ولو أراد أحدهما أن يرفع
جذوعه من الحائط له ذلك ان لم يكن في زعمه ضرر بالحائط هكذا في الفصول العبادية * اذا كانت جذوع أحدهما
مرتفعة وجذوع الآخر متسفة فأراد أن ينقب الحائط لتزليق فيه الخشب هل له ذلك قبل ليس له ذلك وكان أبو
عبدالله الجرجاني يفتي بأن له ذلك وقيل يتظر ان كان ذلك مما يوجب فيه وهناً لم يكن له ذلك وان كان مما لا يدخل
فيه وهناً فله ذلك كذا في محيط السرخسي * جدار بين رجلين أراد أحدهما أن يزيد البناء لا يكون له ذلك الا
بإذن الشريك أو بضر الشريك ذلك ولم يضر كذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين انهم
جانب منه فظهر أنه ذو طاقين متلازمين فريد أحدهما أن يرفع جداره وزعم أن الجدار الباقي يكفه للستر فيما
بينهما قيل أن يبين أنهم ما حيطان فكل الحائطين بينهما وليس لأحدهما أن يحد في ذلك شيئاً بغير إذن شريكه
وان أقر أن كل حائط لصاحبه فكل واحد منهما أن يحد فيه ما أحب كذا في الفتاوى الصغرى في كتاب
الحيطان * جدار بين اثنين وهي وأراد أحدهما أن يصلحه وآي الآخر ينبغي أن يقول له ارفع جدارك بعدد
لأني أرفعه في وقت كذا ويشهد على ذلك فإن فعل فيها وان لم يفعل فله أن يرفع الجدار فان سقطت جداره
لا يضمن كذا في الخلاصة * وعن الشيخ الامام أبي القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه حوله وليس للآخر
شيء قال الجدار الى الذي لاحوله فأشهد على صاحب الحولة فلم يرفع مع إمكان الرفع بعد الاشهاد حتى انهم
وأفسدوا قال اذا ثبت الاشهاد وكان مخوفاً وقت الاشهاد يضمن المشهود عليه نصف قيمة ما أفسد من سقوطه
هكذا في فتاوى قاضيخان * قال أبو القاسم حائط بين رجلين لأحدهما عليه غرفة وللآخر عليه سقف بينهما
الحائط من أسفله ورفعا لعلما لاساطين ثم اتفقا جميعاً حتى بنيا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أي صاحب
السقف أن يني بعد ذلك لا يجبر أن يثقي فيه بما وزد ذلك كذا في الصغرى * رجل له سائط أحد طرفي جذوع
هذا السباط على حائط دار رجل فتنازعا حتى وضع الجذوع فقال صاحب الدار جذوعك على حائطي بغير حق
فأرفع جذوعك عنه وقال صاحب السباط هذه الجذوع على حائطك بحق واجب ذكر صاحب كتاب الحيطان
الشيخ التقي أن القاضي يأمره برفع جذوعه وقال الصدر الشهيد رحمه الله تعالى وبه يفتي وان تنازعا في الحائط
يقضي الحائط لصاحب الدار في ظاهر مذهب أصحابنا لان الحائط متصل على صاحب الدار وبالانصال تثبت
اليد ولكن هذا اذا كان الاتصال اتصال ترسيع أما اذا كان اتصال ملازمة فصاحب السباط أولى هكذا في
المحيط في كتاب الحيطان الكل من الهندية (أقول) ثم التصرف في الحائط المشترك بعد ثبوت شرعاً قسمان يتمتع
الباذن شريكه وهو مقتضى شركة الملاك والقياس وجاز ضرورة منفعة الاشتراك بغير إذن شريكه أما المتمتع
فهو زيادة خشب على خشب شريكه أو اتحاد شتر عليه أو فتح كوة أو باب وهو محل اطلاق قسم الواقع في بعض
عباراتهم من أنه ليس له أي الشريك أن يحدث في الحائط المشترك حداً بغير إذن شريكه أو يزيد عليه وأما الجائر
بغير إذنه فله صور منها ما هو جائز بالاتفاق وهو ما اذا لم يكن عليه لواحد منهما خشب فأراد أحدهما أن يضع
عليه خشباً له ذلك ولا يكون لصاحبه منه ولكن يقال له ضع أنت مثل ذلك ان شئت ومنها ما هو جائز بالاتفاق
أيضا وهو اذا كان له جذوع ولشريكه أكثر منها فله المساواة باتفاق كلماتهم كما ستطلع عليه قريباً شاء الله

تعالى كذا قالوا (وأقول) هذه المسئلة وهي ما إذا كانت جولته محدثة ينبغي أن تكون عين المسئلة الأولى الحازية
 بالاتفاق متأمل ومنها ما هو مقيد على قول والراجح الإطلاق وهي ما إذا كان لاحدهما عليه جولة وليس للأخر
 ذلك فأراد أن يحدث جولة فالمرجح له أن يحدث إذا كان الحائط يحتمل ذلك وقال بعضهم في هذه الصورة أن
 كنت جولة صاحبها محدثة فله ذلك وإن كانت قديمة فليس له ذلك ثم في هذه الصورة على الراجح قد صرحوا بأنه
 إن كان الحائط لا يحتمل جولتين يجرى الآخر برفع جولته لتصل التسوية مع صاحبه أو برفع البعض لتمكين
 شريكه من الخلل فهو كالمياهاء ومنها ما هو مقيد بعدم المضرة وهو ما إذا كان لهما عليه جولة وجولة أحدهما
 أفضل من جولة الآخر فأراد هو أن يرفع جولته ويضعها بأزاء جولة صاحبه فله ذلك وليس لصاحبه منعه وكذا
 لو كانت جولة أحدهما في وسط الجدار وجولة الآخر في أعلاه فأراد أن يضع جولته في أعلى الجدار فله ذلك إذا لم
 يدخل على الأعلى مضرة وكذا إذا أراد أن يسفل الجذوع وقيد بعضهم عما إذا نهدم أو هدمه لأنه إذا لم يحصل
 ذلك يحصل مضرة ولا بد والمداري أجناس هذا على عدم الضرر ومنه ما هو مختلف فيه وهو التعليل وهو أن يزيد
 في أعلى الجدار في الهواء المشترك كان لا يخرعه لأنه لا تصرف في شيء مشترك وهو المروى عن محمد وقيل لا يمنع
 (أقول) والحاصل أن في مسئلة التعليل ثلاثة أقوال أحدها التعليل مطلقا ثانها التعليل مطلقا ثالثها التعليل مطلقا
 المعتاد واعتمده ابن الشيخ والسرنبلاي ثالثها المنع مطلقا واعتد به فاضخان واقتصر عليه في الخبرية فكان
 عليه الاعتماد والعمل به صدر الأمر السلطاني وجرى عليه في المحلة في مادة ألف ومائتين وعشرة قال في النخبة
 إذا كان الحائط بين رجلين وليس لواحد منهما فأراد أحدهما أن يضع عليه خشباً له ذلك ولا يكون لصاحبه أن
 يمنع عن ذلك ولكن يقال له أنت ضع مثل ذلك أن شئت هكذا حكى الإمام النيسابوري وكان بين هذا وبين ما إذا
 كان لهما عليه خشب فأراد أحدهما أن يربده عليه خشباً على خشب صاحبه أو أراد أن يفتخه ستر أو يفتح
 كوة أو يباحث لا يكون له ذلك إلا بالنزاع صاحبه كان لصاحبه ولاية المنع والفرق أن القياس أن لا يكون له
 ولاية وضع الخشب من غير إذن شريكه لأنه لا تصرف في شيء مشترك إلا أن آثار كذا القياس لضرورة أو للمنع عنه
 وضع الخشب من غير إذن شريكه بما لا يأتى له شريكه في ذلك فتعطل عليه منفعة الحائط وهذه الصورة
 معدومة في زيادة الخشب وفتح الكوة فيرأى القياس اهـ ومثله في البرازة وغيرها من الكتب المعتبرة ولكنه
 مقيّد في البرازة بما إذا كان الحائط يحتمل ذلك وهذا القيد لا بد منه في أمثال هذا وعبارة الأخيرة أغفلته
 وقيد فيها أسلفناه لا فتنه * قال السرخسي في الوجيز عن النوادر حائط بين رجلين ولا أحدهما عليه
 عشر خشبات ولا آخر أربع فلصاحب الأربع أن يرم عشر خشبات مثل صاحبه وليس له إلا زيادة وإن كان
 لاحدهما عليه خشب ولا شيء إلا آخر عليه فأراد أن يحمل مثل خشب صاحبه قبل له ذلك وقيل ليس له ذلك
 اهـ فانظر كيف نقل الخلاف في الصورة الثانية ولم يحكم في الأولى والفرق بينهما واضح كما ستقف عليه * قال
 برهان الدين الكركي في الفض من كتاب الحيطان حائط بين رجلين وكان لاحدهما عليه جذوع أكثر من جذوع
 الآخر فلصاحب القليل أن يزيده جذوعه حتى تكون مثل جذوع صاحبه اهـ وفي العماديه ولو كان جذوع
 أحدهما أكثر فلا يخرآن يزد في جذوعه إذا كان الحائط يحتمل ذلك ولم يفصلوا بين القديم والحديث اهـ قال
 في الخاتبة ولو كان الحائط بين دارين رجلين كل واحد منهما عليه وكل واحد منهما عليه جذوع بقضي بينهما
 نصفين هو المختار فإن كانت جذوع أحدهما أكثر فلا يخرآن يزد في جذوعه حتى تكون مثل جذوع الآخر
 وهذا إذا كان الحائط يحتمل الزيادة فإن كان لا يحتمل ليس له أن يزد اهـ قلت وانظر إلى قوله وكل واحد يدعيه
 إلى قوله بقضي يتجدد صريحاً في أنه لا يلزم في هذه الصورة أن يكون الحائط ثابتاً بالبنية بينهما خلافاً لهم ومن
 أنهم لا تثبت المساواة في وضع الجذوع إذا ثبت الحائط لهما بالبنية ومنشؤه أخذ من عبارة الأخيرة وذلك من
 عدم التأمل بها وحاصل عبارة الأخيرة أن الملك الثابت بنوع ظاهر كالإصصال والتربيع لا يصلح لإبطال حق
 الآخر لأنهما لم يبطل حق الآخر بل قصدنا المساواة نعم هذا ينظر لمن ثبت له الحائط بالتربيع وكان لصاحبه

قوله بما إذا كذا بالاصل

وليحذر

قوله وكان بين الخ كذا

بالاصل وليحذر اهـ

متصح

جذوع فليس له أن يرفع جذوع الآ خر إذا ثبت الحائط بالينة فله رفع جذوع الآ خر كما ستره في عبارة الذخيرة
 هذا وقد انفقت كلهم في كتاب الصلح على أنه لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا خزان يذيق جذوعه أن كان
 يحتمل ولما كانت هذه المسئلة اتفاقية فاس علم الفقيه أبو الليث المسئلة الثالثة وهي ما إذا كان لأحدهما
 عليه جذوع وأراد الآ خر أن يحدث جذوعا فرجح هو والحسام الشهيد وهما من أهل الترجيح جواز أحداث
 الجذوع أيضا مطلقا قد عه كانت الأولى وأولان كان بعضهم قد أبدى فرقا بين الحديث والقديمة كما سطلع عليه
 قال الحسام الشهيد في الفتاوى الصغرى ولو كان لأحدهما عليه جولة وليس للآ خر عليه جولة ويريد بالآ
 لا جولة أن يضع على هذا الحدار جولة مثل جولة شريكه كان جولة عليه ما محدثة فلا خزان يضع عليه
 جولة مثلها وإن كانت الجولة التي له قد عه فليس للآ خر أن يضع جولة قال الفقيه أبو الليث للآ خر أن يضع
 عليه جولة مثل جولة صاحبه أن كان الحائط يحتمل مثل ذلك مطلقا أي سواء كانت جولة صاحبه محدثة أو
 قديمة الآ ترى أن أصحابنا قوا في كتاب الصلح لو كان جذوع أحدهما أكثر فلا خزان يذيق جذوعه أن كان
 يحتمل ذلك ولم يشترطوا القديمة ولا حديثا وقال أبو القاسم في حائط بين رجلين لأحدهما عليه جذوع فأراد
 الآ خر أن نصب عليه جذوعا فنعهم من ذلك صاحبه والحدار لا يحتمل ذلك أي الجليل يقال لصاحب الجذوع أن
 شئت فخط حائطك لتسوى مع صاحبك وإن شئت فخط عنه ما يمكن شريكك من الجبل لأن البناء الذي عليه أن
 كان بغير رضا صاحبه فهو معتد ظالم وإن كان باذن صاحبه فهو عارية الآ يرى أن ذر ابن زجلين وأحدهما
 ساكنها فأراد الآ خر أن يسكن معه والدار لانسكنهما فانهما يتبايان بها كذا هنا قال الفقيه أبو الليث قد
 روي عن أبي بكر خلاف هذا ويقول أبي القاسم نأخذ وجه القائل بالمنع الفرق لجواز أن يكون هذا مستحقا
 لأحدهما من أصل الملك وذلك حال القسمة بأن يقع الحائط بنصيب أحدهما ويكون للآ خر عليه حق الخشب
 أما تلك المسئلة وهي مالو كان لكل واحد منهما عليه خشبات ففقد على أن التصرف في الإبتداء ثبت لهما
 فثبت بعد ذلك لهما كذا في شرح الوهبانية لابن السجينة (أقول) ومقتضى كلامه أن المسئلة الثانية اتفاقية
 فافهم والحاصل أن كلا الشريكين إذا لم يكن لهما عليه جولة كان لكل واحد منهما وضع جولة بلاذن شريكه
 اتفاقا وأن أحد الشريكين إذا كان له جولة أنقص من جولة صاحبه كأنه المساواة اتفاقا أيضا وأن أحد
 الشريكين إذا كان له جولة والثاني لا جولة له كان له أن يساوى مع صاحبه على ما رجح أبو الليث والحسام
 الشهيد قسا على المسئلة الاتفاقية كما تقدم وأن أحد الشريكين إذا أراد أن يسفل الجذوع أو يعليها أو يتوسط
 بينهما المساواة عند عدم الضرر له ذلك وإن أحد الشريكين إذا أراد أن يعلى بأن يذيق الحدار في هواه مشترك لم
 يكن للآ خر منعه والمروي عن محمد بن المنع وإذا قدم ابن وهبان في المظومة بقوله

وما للشريك أن يعلى حيطه * وقيل التعلى جائز فيعمر

وعلى المنع مطلقا مشى في الخاتمة فليكن هو المعلوم وفي الفصولين ولو أراد أحدهما نزع جذوعه من الحائط فله
 ذلك لم يضرب الحائط وفيه انهدم حائط بينهما فبنى أحدهما فانه على وجهين أما عليه جولة أولا والأحكام ثلاثة
 أحدها طلب أحدهما قسمة عرصه الحائط وأبي الآ خر والثاني أراد أحدهما أن يبنى ابتداء بلا طلب القسمة
 وأبي الآ خر ونالها لبنه بلاذن شريكه هل يرجع عليه بشئ أما الوجه الأول وهو عدم الجولة عليه فاما الحكم
 الأول وهو طلب القسمة وبأه الآ خر فقد ذكر في بعض المواضع مطلقا أنه لا يجبر به نأخذ من أمواله تكن عرصه
 الحائط عريضة بحيث لو قسمت لأصيب كلا منهما شئ يمكنه أن يبنى فيه فظاهر تعنته في طلب القسمة وأمالو
 عريضة بحيث يصب كلا منهما ما يمكن البناء فيه فلأن القاضي لو قسم يقرر بينهما ما يخرج في قرعة كل
 منهما ما يلي داره شريكه فلا ينفع به فلا تقع القسمة مفيدة إليه أشارم فيما روى عنه هشام انهدم حائط بينهما
 فقال أحدهما أقسم والآ خر أي قال لا أقسم بينهما اذ عا يصب كلا منهما ما يلي داره شريكه وبعض المشايخ
 قالوا لو كان القاضي لا يرى القسمة إلا باقرا لا يستقيم لما روى مالو رها باقرا في قسمه لو كانت العرصه

عريضة على وجهه من ويجعل نصب كل منهما على داره تيمنا بالنفقة عليهم وقال ض (٣) لو عريضة والقاضي
يجير الآتي على كل حال وبه يبقى إذا عريضة ولو عريضة على وجهه من فطالب القسمة طلبها تيمم النفقة عليه
يجير شره بكونه عليه كدار وأرض من يجير الآتي على قسمة حائط بينهما وذكرا الجير بالأفضل بين العريضة وغيرها
اه (أقول) يؤخذ من هذا جواب سادته الفتوى وهي دار زيد ودار أخرى مشتركة بينهما وبين عمرو وأراد زيد قسمتها
وأخذ حصته منها من جهة داره حيث لا يمكن الاتصال إليها إلا من داره والدار قابلة للقسمة والمعادلة يمكنه
فالقاضي قسمتها على هذا الوجه وإن لم يرض عمر بذلك ولا يلزم القرعة في هذا على أن القرعة ليست بواجبة
على القاضي غاية ما في الباب أنهم قالوا ونبي أن يقرع بينهما تطميحا لقاومها ولا نقول إن نبي هنا يعني يجب
لما أنهم صرحوا في غير ما ذكبا أنهم مستحبون لاسيما وفيه رفع الضر عن أحدهما وعدم الضرر بالآخر فمثل
وراجع وفي الفصولين الحكم الثاني أراد أحدهما أن يني ابتداء بالطلب القسمة وأبي الآخر فلو عريضة الحائط
عريضة بحيث لو قسمت أصاب كل واحد منهما ما يمكنه أن يني فيه حائط لنفسه لا يجير على البناء في مثل شره بكونه
الآن انظر شره بكونه بتركه ولا ضررها ولو غير عريضة فاختلف المشايخ قيل لا يجير وقيل يجير وهو الأشبه إذ
تركه يتضرر شره بكونه بتعطيل منافع الحائط والباقي لا يتضرر ببناءه إذ يحصل له بدل ما أنفق ومال إلى الثاني
الشيخ الإمام الحليل أبو بكر محمد بن الفضل والشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحكم الثالث لو بني أحدهما
بلاذن شره بكونه هل يرجع على شره بكونه بشئ اختلف المشايخ فيه قيل لا يرجع مطلقا وهكذا ذكر في كتاب الاقضية
وهكذا ذكره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى في التوازل عن أصحابنا وقيل لو عريضة على ما يتأخر لرجع لا غير
مضطرة وإن كانت غير عريضة يرجع قت أحدهما أن يمنع من البناء أنه إن يقاسم أرض الحائط نصفين
ولو بني أحدهما لا يرجع على شره بكونه إذ ليس له أخذه بالبناء الوجه الثاني لو كان على الحائط حوله بأن كان عليه
جذوع فهو على وجهين أحدهما وهو ما لو كان لهما عليه جذوع وطلب أحدهما قسمه عريضة الحائط لا يجير
شره بكونه عليها إلا عن أرض منها ولو عريضة على ما يتأخر لرجع لا يرجع الباني العريضة وهو وضع الجذوع
على جميع الحائط فلو قسمت بالأرض أحدهما يسقط حقه عما حصل لشره بكونه بالأرض وأنه لم يجز فإذا أراد
أحدهما البناء وأبي الآخر قال ض لا يجير ولو عريضة وذكرا شيخ الإسلام أنه لا يجير بالأفضل لا تفصيل ذكره شيخنا المجير
من غير تفصيل وبه يبقى إذ في عدم الجير تعطيل حق شره بكونه إذ له حق وضع الجذوع على جميع الحائط ولو بني
أحدهما بدون إذن شره بكونه قبل لو عريضة على ما فسرنا لا يرجع الباني ويكون متطوعا وكذا عن محمد وهو
الصحيح إذا لثاني حق وضع الجذوع على جميع الحائط ولا يتوصل إليه إلا ببناء جميع الحائط فكان مضطرا في
البناء فلا تبرع كالجير عريضة فبناء أحدهما اه وفي الهندية هكذا ذكر الخصاص في نفقاته وبعض مشايخنا
قالوا لا يكون متطوعا والله أشار في كتاب الاقضية وهكذا روى عن ابن سامة في نوادره رحمه الله تعالى وهو الأصح
هكذا في المحيط قال صاحب الفصولين أقول من أن الفتوى على أن شره بكونه يجير على البناء ولا يضطر فريما
يجير وسيجي بتحقيقه فينبغي أن تكون الفتوى على أنه متبرع والله تعالى أعلم وإن كان بناءه بذنه ليس له أن يمنع
لكن يرجع عليه بنصف ما أنفق كذا في فتاوى فاضلخان صل الله عليه وسلم حائطهما وعليه جذوع لأحدهما وطلب
رب الجذوع البناء من شره بكونه لا يجير عليه ويقال لهما إن شئتما اقتسما أرض الحائط ولو شاء رب الجذوع البناء
وأراد الآخر القسمة بقسم بينهما نصفين الوجه الثاني من هذا الوجه لو لأحدهما عليه حوله وطلب هو القسمة
وأبي الآخر يجير الآتي ولو عريضة كأم وهو الصحيح وبه يبقى ولو أراد ذوا الحولة البناء وأبي الآخر فالصحيح أنه يجير
من قبل لهما عليه حوله ولو بني ذوا الحولة في حكمه حكم ما لهما عليه حوله فالصحيح أنه يرجع لما مرر أنه مضطرو لو
بناء الآخر عريضة الحائط عريضة كأم فهو متبرع إذ لم يضطر في البناء إذ لا يجير بحاله نفسه ثم في بل محل لم
يكن الباني متبرعا بكلمة أولهما عليه حوله كان للباني منع صاحبه من الانتفاع إلى أن يرد عليه ما أنفق وأقمة
البناء على ما اختلفوا فيه على ما يأتي إن شاء الله تعالى فلو قال صاحبه أنا لا أجمع البناء هل يرجع الباني قبل

مطلب لو كانت عريضة
الحائط عريضة تقسم
بينهما ويعطى كلام
جهة داره بالقرعة
ويجبر الآتي به يبقى

لا يرجع وقبل يرجع شجي رب العلو يرجع على رب السفل بقية السفل مينا لعمانفق فض يرجع بما
 اتفق في السفل وأما في الحائط المشترك فيرجع نصف ما اتفق واستحسن بعض المتأخرين فقالوا لو بني بأمر
 القاضي يرجع بما اتفق ولو بني بأمر القاضي رجعت بقية البناء لأحدهما بناء أو بني جاره أن بني لا يجبر قال
 ت هو القاس وهو قول علما وقال بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما وب تأخذوا عما قال أحصا الله لا يجبر
 لأنهم كانوا في زمن الصلاح أما في زماننا فلا بد من جابر بينهما جدار بين كمين رجلين انهدم فاستعدى
 أحدهما على السلطان لما أتى شريكه أن بني فأمر السلطان بناء برضا المستعدى أن يتبنيه على أن يأخذ الآخر
 منها فله أخذ منهما وقال أبو بكر انهدم جدار بينهما وأحدهما غائب فبناء الحاضر في ملكه من خشب وبني
 موضع الحائط على حاله ثم قدم الغائب فأراد أن بني على طرف الحائط مما يلي جاره ويجعل ساحة الحائط إلى
 ملكه ليس له ذلك ولو أراد أن بني حائطاً غلظه كالاول أو بني أدق منه في وسط الاس ويدع الفضل من أسه مما
 يلي ملكه له ذلك كذا في جامع الفصولين ومثله في نور العين لكن قال في الهندية جدار بين رجلين انهدم وأحد
 الجارين غائب فبني الحاضر في ملكه جدار من خشب وركب موضع الحائط على حاله فقدم الغائب فأراد أن
 بني الحائط في الموضع القديم ومنعه الآخر قال الفقيه أبو بكر أن أراد الذي قدم أن بني على موضع طرف
 الحائط مما يليه جاز وإن جعل ساحة أس الحائط إلى جانب نفسه ليس له لب وإن أراد أن بني الحائط كما كان
 أو أدق منه وترك الفضل من الجانبين سوا له ذلك كذا في فتاوى قاضيخان في الحيطان انتهى (أقول) وهذا
 أشبه بالقواعد ولم يظهر لي ما نقله في جامع الفصولين وتبعه في نور العين وفي جامع الفصولين وقال في جدار بينهما
 ولكل منهما عليه حولة فوهي الحائط فأراد أحدهما رفعه ليصلحه وأبى الآخر فبني أن يقول مر بنا إلى إصلاح
 الجدار فرفع حولته بأسطوانات وعد ويعلم أنه يريد رفعه في وقت كذا وشهد على ذلك فوفعه وألا فرفع
 الجدار فلو سقط حولته لم يضمن قض حائط بينهما وبني جدار أحدهما نفسه وأبى الآخر فبني
 على نقضه ولو هدم حائط بينهما فأبى أحدهما عن بناءه يجبر ولو انهدم لا يجبر ولكنه بني الآخر فبنعه حتى يأخذ
 نصف ما اتفق لو اتفق بأمر القاضي ونصف قيمة البناء لو اتفق بأمر القاضي ٥١ (أقول) قوله لا يجبر صريح
 في أنه ليس للأخر منعه من البناء لأن له غرضاً في وصوله إلى حقه فلا يقال هو تصرف في المشترك فكان ينبغي
 أن لا يجبر زيدون رضا الشربك (أقول) قيد بقوله وهي لأنه لو لم يكن كذلك لاعتل هدمه وبناءه لأنه تصرف في
 المشترك ولا بد وأن يكون معنى قوله ولكنه بني أي بغير النقض المشترك أماله لأنه تصرف في المشترك تأمل
 رمي وفي جامع الفصولين برزت قال أبو بكر في جدار بينهما وبني أحدهما أسفل وبني الآخر أعلى فقدر ذراع
 وأذراعين فانهدم فقال ذوا الأعلى إلى الأسفل إلى ذوا الأسفل إلى ذوا الأعلى ثم بني جميعاً ليس له ذلك بل يتبناه جميعاً من
 أسفله إلى أعلاه قالت ولو بني أحدهما أسفل بأربعة أذرع وأجوهما قدر ما يمكن أن يتخذ يتأفصلاً صالحة على
 ذوا الأسفل حتى يشي إلى محل البيت الآخر لأنه كحائطين سفل وعلو وقيل ببيان الكل * قال أبو القاسم في
 حائط بينهما عليه لأحدهما غرفة وللآخر سقف بيت فهدم الحائط من أسفله ورفعا أعلاه بأساطين ثم اتفقا
 حتى يتبنا فلما بلغ البناء موضع سقف هذا أبي رب السقف أن بني بعده لا يجبر أن ينفق فيما جازه وقال حائط
 بينهما انهدم جانب منه فظهر أنه ذو طاقين متلاصقين فأراد أحدهما رفع جداره وزعم أن الجدار الباقي يكفي
 للآخر ستة بينهما وزعم الآخر أن جداره وبني ذوا طاق هبى وينهدم فلو سبق منهما إقرار أن الحائط بينهما
 قبل أن يتبين أنه حائطان فكلاهما بينهما وليس لأحدهما أن يحدث في ذلك شيئاً إلا بإذن الآخر ولو أقر أن كل
 حائط لصاحبه فلكل منهما أن يحدث فيه ما أحب قاضيخان * حائط بين رجلين انهدم فبناء أحدهما عند غيبة
 شريكه قال أبو القاسم إن بناء بقض الحائط الاول فهو متبرع ولا يكون له أن يمنع شريكه من الحمل عليه وإن
 بناء بلبن أو خشب من قبل نفسه فليس للشريك أن يحمل على الحائط حتى يؤدي نصف قيمة الحائط * أراد
 أحدهما نقض جدار مشترك وأبى الآخر فقال له صاحبه أنا ضمن لك كل شيء ينهدم لك من بيتك وضمن ثم

نقض الجدار بذن شريكه فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لآخر
ضمت لك ما بهل لمن مالاً لا يلزمه شيء خلاصة **حاطط** بين اثنين لهما عليه خشب فني أحدهما بالاني أن يمنع
الآخر من وضع الخشب على الحائط حتى يعطيه نصف البناء مبنياً وفي الأقضية **حاطط** بين اثنين أراد أحدهما
نقضه وأبى الآخر لم يبال بخلاف سقوطه لا يجبر ولو يخاف فغن الفضل أنه يجبر فإن هداماً أراد أحدهما أن
يبني وأبى الآخر لو أسس الحائط عريضاً عكسه بناء حائطه في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك ولو لم يمكن يجبر
وعليه الفتوى وتفسير الجبر أنه أن لم يوافق الشريك فهو ينق على العارة ويرجع على الشريك نصف ما أنفق
لو أسس الحائط لا يقبل القسمة. وفي فتاوى الفضل ولو هدماه وأبى أحدهما عن البناء يجبر ولو أنهدم لا يجبر
ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف ما أنفق فيه منه إن فعل ذلك بقضاء القاضى ولو بغير قضاء فنصف
قيمة البناء وإن أنهدم أو خيف وقوعه فهدم أحدهما لا يجبر الآخر على البناء ولو كان الحائط صحيحاً فهدمه
أحدهما باذن الآخر لا شئ أنه يجبر الهادم على البناء إن أراد الآخر البناء كله هدماً وعن ابن أبي سلمة لو لهما عليه
جولة وأنهدم وأبى الآخر العمارة فبنى أحدهما منع الآخر من وضع الجولة حتى يؤدي نصف ما أنفق وإن لم
يكن عليه جولة لا يجبر على العمارة ولا يرجع شيء لأنه بمنزلة الستارة وهذا كله إذا أنفق في العمارة فغيره إذا
صاحبه فلو بذاذه أو بأمر الحاكم يرجع عليه نصف ما أنفق وفي البناء المشترك لو أحدهما عاباً فهدم الآخر باذن
القاضى أو بلاذنه لكن بني باذن القاضى فهو كأن شريكه لو حاضر ف يرجع عليه عما أنفق لو حضر كذا في نور
العين (أقول) أما قوله وإن لم يكن عليه جولة لا يجبر الخ هذا على جواب المتقدمين وأما على ما اختاره المتأخرون
من أنه إذا كان له حرم فهو بمنزلة ما لو كان له عليه جولة فتأمل وراجع **(قوله)** فلا يسقط براءة أى عن رفع
الحدود لأن البراءة لا يكون في الاعيان بل عماف الذمة **(قوله)** ولا صلح بشئ عن الوضع لجهة المدة الوضع
(قوله) وبسبب أى إذا باع الموضع أو الموضوع على حائط داره فقامت شترى حتى المطالبة بالرفع وذكر الجوى
أن المراد بالبيع بيع الحائط الموضوع عليه الحدود وأجارتها **(قوله)** وإجارة أى إذا أجرة داره منه لا تسقط المطالبة
بالرفع بالأجارة **(قوله)** أشباه من أحكام الساقط لا يعود صوابه ما يقبل الإسقاط من الحقوق وما لا يقبله
وهو قوله ولذا قال ولم أقف عليه وسأنت للشارح في العارة عن الأشياء تلزم العارة فيما إذا استعار جدار غيره
لوضع جذوعه فوضعها ثم باع الميزان الجدار ليس للشترى رفعها وقبل نعم إذا اشترط وقت البيع (قلت)
وبالقبول خرم في الخلاصة والبرازية وغيرهما كذا قضى بخان من باب ما يدخل في البيع تباع من الفصل الأول
ومثله في الأشياء من العارية لكن فيه أن الشرط إذا كان لا يقتضيه العقل ولا يلزمه وفيه نفع لأحد المتعاقدين
أولاً من أهل الاستحقاق ولم تعارف بين الناس بفسد البيع فلو كان متعارفاً كبسع نفع على أنه يحذوه
السائح فالبيع صحيح للعرف تأمل **(قوله)** وذو بيت) يعنى إذا كان بيت من دار فيها بيوت كثيرة في بدرجل والبيوت
الباقية يدق آخر **(قوله)** في حق ساحتها) بالحاء المهملة هي عرصة في الدار أو بين يديها قال في شرح الطحاوى
ولو كان العلوف يدا أحدهما والسفل في يدا آخر والساحة في أيديهما ولم يكن لهما بيتة وحلقا وكل منهما يدعى
الجميع يترك السفل في يدا صاحبه والعلو كذلك والساحة لصاحب السفل ولصاحب العلوق المرور في رواية
وفي رواية أخرى الساحة بينهما نصفان اهـ **(قوله)** فهي بينهما نصفين) لانهما استوفيا استعمال الساحة
في المرور ووضع الامتعة وكسر الحطب ونحو ذلك ولم تكن في يدا أحدهما دون الآخر وهما في ذلك سواء فنصف
بينهما كالطريق لأن الترجيح بالقوة لا بالكثره قال العلامة أبو السعود وأعلم أن القسمة على الرؤس
في الساحة والشفعة وأجران القسام والنواب أى الهوائية المأخوذة ظملاً والعاقلة وما يربى من المركب خوف
الغرق والحريق اهـ **(قوله)** كالطريق) فإنه يستوى فيها صاحب البيت وصاحب المنزل وصاحب الدار اتفان
وصاحب بيت وصاحب بيوت قال في القنية الطريق يقسم على عدد الرؤس لا يقدر ساحة الاملاك إذا لم
يعلم قدر الانصباء وفي الشرب متى جهل قدر الانصباء يقسم على قدر الاملاك لا الرؤس اهـ واعتراض

وأما حق المطالبة برع
جذوع وضعت تعدياً
فلا يسقط براءة ولا
صلح وعفو وبسبب وإجارة
أشياء من أحكام الساقط
لا يعود فليحفظ (وذو
بيت من دار) فيها بيوت
كثيرة (كذى بيوت)
منها (في حق ساحتها)
فهى بينهما نصفين
كالطريق

بأن السيوت الكثيرة تتجمع عادة جمعا كثيرا بالنسبة الى البيت الواحد فيكون احتياجهم الى نحو التوضي أكثر
وقوعا فينبغي أن يرجح صاحبها ولا أقل أن يساوى (أقول) المسئلة من مسائل الجامع الصغير والمجهد ليس
بغافل عن مثل هذه الملاحظة فالأزعم علينا أن نلاحظ وجه الاستنباط وذاتنا أنه ثبت في أصولهم أن الترجيح
لا يقع بكثرة العلل فتفرض عليه مسائل جهة منها هذه المسئلة ومنها مسئلة أنه لا يرجح صاحب الجراحات على
صاحب جراحة واحدة فإنه اذا مات المجرع وجب القصاص عليهم في العبد والدية نصفين في الخطأ حيث
لم يعتبر واعد الجراحات مع امكان اعتبار تقسيم الدية عليها فكذلك لم يعتبر واعد الدية في تقسيم الساحة عليها
فضلا أن يرجح صاحبها ويحكم بكل الساحة سوى حق المرور لصاحب البيت تدبر (قوله بخلاف الشرب)
لان الشرب يحتاج الى لاجل سقى الارض فعند كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضى من
وفي الثالث عشر من البراز بقدرها عشرة أيات لرجل وبيت واحد لرجل تنازع في الساحة أو ثوب في بدرجل
وطرف منه في بد آخر تنازع فيه فذلك بينهم نصفان ولا يعتبر بنصف اليد كالأعتبار لفضل الشهود لطلان
الترجيح بكثرة الأدلة اه وبه علم أن ذلك حيث جهل أصل الملك أو مالو لم يكالو كانت الدار المذكورة كلها
لرجل ثم مات عن أولاد تقاسموا السيوت منها فالساحة بينهم على قدر السيوت (قوله يقدر بالارض بقدر سقيها)
فعند كثرة الاراضى تكثر الحاجة اليه فيقدر بقدر الاراضى بخلاف تنازع الساحة فإنه لا يختلف باختلاف
الاملاك كالمرور في الطريق زبلى (قوله برهنا أى الخارج الجرح) أى أن لكل بد فيها ولعل معناه أنها كانت
في أيديهم لانها في حالة الدعوى خارجا عن عبارة الشارع هنا سبع فها الدور والمنع وبعبارة أخرى بلى كغيرها
تقديما لها ذوايد وفي الفصولين خ ادعى كل منهما أنه له أو في يده ذكر محمد في الأصل أن على كل منهما البينة
والأقوالين إذ كل منهما مقرر توجه الخصومة عليه لما ادعى اليه لنفسه فلو برهن أحدهما حكمه باليد ووصيه
مدعى عليه والآخر مدعى ولو برهنا يجعل المدعى في يدها مساويا في إثبات البد وفي دعوى الملك
في العقار لا تسمع الاعلى ذي اليد ودعوى اليه تقبل على غيره ذي اليد لو نازع ذلك الغرقى اليه فيجعل مدعى
اليه مقصودا ومدعى الملك ناعا اه وفي الكفاية وذكر الترتين فان طلب كل واحد من صاحبه ما هي
في يده حلف كل واحد منهما ما هي في يد صاحبه على الشات فان حلفا لم يقض باليد لما هو برى كل عن دعوى
صاحبه وتوقف الدار انى أن يظهر الحال فان نكلاضى لكل بالنصف الذى في يد صاحبه وان نكل أحدهما
قضى عليه بكلها بالخالف نصفها الذى كان في يده ونصفها الذى كان في يد صاحبه بنكوله وان كانت الدار
في يديها لم تنزع من يده لان نكوله ليس بحجة في حق الثالث اه فعلم أن الخارجين قيد اتفاق فالأولى
حذفه (قوله قضى بيدهما فتصرف) لان اليدين غير مشاهدة لتعدد احضارها والبينة تثبت ما غاب عن
علم القاضى درر وفيه اشارة الى أن الدلائل تثبت في العقار بالتصاق وكذا بالتكسول عن البين لاحتمال أنها
في يد غيره وان ادعى أنها في يد أحدهما فذلك لانها يمكن أنهما تواضعا على ذلك ط وأشار الى أنه
لو طلبا القسمة لم يقسم بينهما ما لم يبرهن على الملك قيل هذا بالاتفاق وقيل هذا عند أى خيفة رجه الله
تعالى وعندهما يقسم بينهما كفى الشروح (قوله بأن لبن أوبى) ولبن تشديد الباء أى ضرب فيها البنا وهو
الطوب التى بخلاف المنوى فإنه أحر (قوله قضى بيده لوجود تصرفه) لان التمكن من هذه الأشياء دليل على
أنها في يده ومحل ذلك اذ لم يعم الآخر بها كما لا يخفى زبلى (قوله لان ما ثبت في زمان محكم ببقائه) فشهدتهم
تثبت الملك في الحال والماضى (قوله فالقول له) فلان تقبل دعوى أحد عليه أنه عده عندنا كراهة الابينة اه درر
وهذا لان الأصل أن يكون لكل انسان يد في نفسه بانه معنى الكرامة اذ كونه في يد غيره دليل الاهانة ومع قيام
يده على نفسه لا تثبت يد الغير عليه للتنا في بين اليدين حوى (قوله قضى به ليد اليد) لا يقال الاقرار بالرق من
المضار فلا يعتبر من الضمى لاننا نقول لم يثبت بقوله بل بدعى ذي السبد لعدم المعارض ولا نسلم أنه من المضار
لامكان التدارك بعده بدعى الحرية ولا يقال الأصل في الآدمى الحرية فلا تقبل الدعوى بلايسته وكونه في يده

(بخلاف الشرب) اذا
تنازعا فيه (فانه يقدر
بالارض) بقدر سقيها
(برهنا) أى الخارجان
(على يد) لكل منهما
(في أرض قضى بيدهما)
فتنصف (ولو برهن
عليه) أى على اليد
(أحدهما أو كان تصرف
فيها) بأن لبن أوبى قضى
بيده لوجود تصرفه
(ادعى الملك في الحال
وشهد الشهود أن هذا
العين كان ملكه تقبل)
لان ما ثبت في زمان محكم
ببقائه ما هو محل المزيل
درر (صبي يعبر عن
نفسه) أى يعقل
ما يقول (قال أنا حر
فالقول له) لانه في يد
نفسه كالبائع (فان قال
أنا عبد فلان) لغرض
اليه (قضى به) ليد
اليه

لا يوجب قبول قوله عليه القبط لا يقبل قول المشتق أنه عبده وإن كان في يده لا نقول إذا اعترض على الأصل
 دليل خلافه نطل وثبوت البديل المثل ولا نسلم أن القبط إذا عبر عن نفسه وأقر بارتق بخلافه في الحكم وإن لم
 يعبر قل في يد المشتق من كل وجه لانه أمين زبلي ملخصا حوى **(قوله)** كمن لا يعبر عن نفسه) مفهومه من يعبر
(قوله) لا أقراه بعدم يده) حيث أقر على نفسه بل لا وثبت رقبته بدعوى ذي الدلائل المتعنع المعارض لا أقراه
 فكان مسلما كان في يده كالتعاضد ومن لا يعبر عنه المتاع فلا يقبل قوله أنا حر لكن هنا بعد أن صرح بأنه عبد
 فلا نر فكيف نقر بما العرف فلا يسرى أقراه عليه أي على الغير بخلاف ما إذا لم يكن بدأ حديثا صرح أقراه
 لانه حينئذ في يده نفسه تأمل **(قوله)** لا يمنع صحة الدعوى) لأشياء وقد صدر الأقرار الأول حال عدم التكلف
 (فروع) رخي ماء بينهما في بيت لهما فخرت كلها حتى صارت حجرا لم يجبر على العماره ونقسم الارض بينهما
 أي بطلهما أو بطل أحدهما ولو فاقته بينهما أو أدواتها إلا أنه ذهب شي منها بحجر الشريك على أن يعبر
 الآخر ولو عسر أقبل الشريك أنه نقى أنت لو شئت فكيف نصفه بنا على شريكك وكذا الحمام لو صار حجرا تقسم
 الارض بينهما ولو تلف شي منه جبر على الأبي على عمارته ن ع ن م في حمام بينهما انهدم بيت منه أو احتاج إلى
 قدر ومرة وأبي أحدهما لا يجبر ويقال لا تخزن شئت فابنه أنت وخذ من غلته ونقل ثم تستويان ط ع ن
 بعض المتأخرين لو أبي أحدهما فافاض يخرج الحمام من أيدهما ويؤجره ثم يعمره فباخذ نصفه من أجره
 كذا في جامع الفصولين وفي الخاتمة من باب الخططان دار بين رجلين انهدمت أو بيت بين رجلين انهدم فبناه
 أحدهما لا يرجع هو على شريكه بشي لأن الدار تحتل القسمة فإذا أمكنه أن يقسم يكون متبرعا في البناء
 والبيت كذلك إذا كان كبيرا تحتل القسمة وكذلك الحمام إذا حارب وصار ساحة وكذلك البرأ إذا امتلأت
 من الحمام فله أن يطالب شريكه بالبناء فإذا لم يطالبه وأصلحها وفرغها كان متبرعا اه ومفاده أن الدار
 لو كانت صغيرة لا يمكن قسمتها أنه لا يكون متبرعا لانه حينئذ يكون مضطرا إلى البناء ليحصل إلى الانتفاع
 عليه بخلاف ما إذا كانت كبيرة لانه يمكنه أن يقسم حصته منها ثم يبنى في حصته فلا يبنى قبل القسمة لا يمكن
 مضطرا فيكون متبرعا وإذا أقدم الحمام على الدار حارب وصار ساحة لانه حينئذ يمكن قسمته فإذا لم يقسم يكون متبرعا
 لكن في الشر ينفي أن لا يكون متبرعا لكونه عمالا يقسم لكن أشار صاحب الخاتمة إلى الفرق بأن له أن
 يطالب شريكه بالبناء أي يجبر شريكه عليه كاصرح به غيره وإذا أجبر لم يكن إلا حرم مضطرا فصار ٣ الأصل
 أن ما اضطر إلى بنائه بأن كان عمالا يقسم أو عمالا يجبر الشريك على بنائه فبناه أحدهما لم يكن متبرعا والا
 فهو متبرع لكن استشكل هذا في جامع الفصولين بأن من له حوله على حائط لو بنى الحائط يرجع لانه مضطرا إذا
 يتوصل إلى حقه إلا مع أن الشريك يجبر أيضا كالبر فبنغي أن يشدد حكمهما ثم قال والتحقق أن
 الاضطراب يثبت فيما لا يجبر صاحبه كسجعي عني ٣ أن بدور التبرع والرجوع على الجبر وعدمه إلى أن قال
 وهذا مختص من التبرع بما وقع في هذا الباب من الاضطراب ويرشد إلى الصواب اه لكن عبارة الخاتمة
 التي ذكرها المؤلف تبدل على أن القاضي أن يأمره ببناء الدار فإن كان كذلك لم يكن مضطرا إلى البناء إذا أبي
 شريكه لانه يمكنه استئذان القاضي وقد يجب بأن القاضي ذلك إذا كان الشريك غائبا مثلا لانه حينئذ لا يمكن
 طلب البناء منه ولا القسمة معه فالخاتمة أنه إذا كانت الدار تحتل القسمة فإن أذن له شريكه بنى والا قسمها
 جبرا عليه ثم بنى في حصته فإن لم يمكن استئذانه يبنى باذن القاضي وفيما عدا ذلك فهو متوقد وز كر سدى الوالد
 رحمه الله تعالى في كتاب القسمة من تنقيحه أن في غير تحتل القسمة الطالب أن يبنى ثم يؤجر ثم يأخذ نصف ما
 أنفق في البناء من القلة وذكر هناك عن الأشباه أنه يرجع عما أنفق لو بنى باخر قاض والا فقيمة البناء وقت البناء
 اه وهذا هو المحرر كما قال في الوهبانية لكن هذا التفصيل انما ذكره في السفلى إذا انهدم وعبارة الأشباه مطلقة
 والذي يظهر الاطلاق أن لا فرق يظهر فيجزي ذلك في كل ما يضطرفه أحدهما إلى البناء كالسفل والجدار والارح
 والحمام والبيت والدار الصغيرة والله تعالى أعلم وفي الهند يقولون على آخر حرق المرور ورقة الطريق في دياره
 فاقول قول صاحب الدار ولو أقام الداعي البينة انه كان يعرف هذه الدار لم يستحق بهنأ شيئا كذا في الخلاصة

كمن لا يعبر عن نفسه
 لا أقراه بعدم يده (قلو)
 كبرو ادعى الحرية تسع
 مع البرهان) لما تقرر
 أن التناقض في دعوى
 الحرية لا يمنع صحة
 الدعوى

٢ مطلب الأصل أن ما
 اضطر إلى بنائه عمالا
 يقسم لا يكون بانيه متبرعا
 ٣ مطلب التبرع
 والرجوع دائر على
 الجبر وعدمه

ولو شهد الشهود أن له طير بقاى هذه الدار حازت شهادتهم وإن لم يحذو الطريق وهو الصحيح كفى الخاتمة والمحيط
 لكن في المحيط غير الاصح إذا كان له باب مفتوح من داره على حائط في زقاق أنكر أهل الزقاق أن يكون له حق
 المرو في زقاقهم فلهم منعه الآن تقوم بينة على أن له طير بقاى شافها كذا في المحيط إذا كان الميزاب منصوب إلى
 دار رجل واختلفا في حق إجراء الماء وأسألته فإن كان في حال عدم جريان الماء لا يستحق إجراء الماء وأسألته
 الابينة هكذا في محيط السرخسي وليس لصاحب الدار أيضا أن يقطع الميزاب كذا في المحيط وحكى الفقيه
 أبو الليث رحمه الله تعالى أنهم استحسنوا أن الميزاب إذا كان قد عا وكان تصويب السطح إلى داره وعلم أن
 التصويب قد تم وليس يحدث أن يجعل له حق التسيل وإن اختلفا في حال جريان الماء قبل القول لصاحب
 الميزاب ويستحق إجراء الماء وقبل لا يستحق فإن أقام البينة على أن له حق المسيل وبنوا أنه الماء المطر من هذا
 الميزاب فهو لماء المطر وليس له أن يسيل ماء الغسيل والوضوء فيه وإن بنوا أنه الماء الغسيل والوضوء فهو
 كذلك وليس له أن يسيل ماء المطر فيه وأن قالوا له فيها حق مسيل ماء لم يبنوا أنه لماء المطر أو غيره صح والقول
 لرب الدار عينه أنه لماء المطر وأما الوضوء والغسل وقال بعض مشايخنا لا تقبل هذه الشهادة في المسيل وفي
 الطريق تقبل كذا في المحيط ولم تكن للدمى بينة أصلا اختلف صاحب الدار ويضى فيه بالنكول كذا في
 الحاوي رجل له قننة خالصة عليها أشجار لقوم أراد صاحب القننة أن يضرق قننته من هذا النهر ويحفره
 موضعاً آخر ليس له ذلك ولو باع صاحب القننة القننة كان لصاحب الشجرة متفعة جوار كذا في الفصول
 العمادية في الفصل الرابع والثلاثين اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

* (باب دعوى النسب) *

الدعوة نوعان دعوة
 استيلاء وهو أن يكون
 أصل العلق في ملك

الدمى ودعوة تحرير

وهو بخلافه والأول

أقوى لسبقه واستادها

لوقت العلق واقتصار

دعوة التحرير على الحال

وستضع (مبيعة

ولدت لأقل من ستة

أشهر منذ بيعت فأدعاها

البائع (ثبت نسبه) منه

استحسانا

* (باب دعوى النسب) *

حقه التقديم بالنظر إلى أنه دعوى الانفس الآن دعوى المال لما كانت كثرة الوقوع والأنواع قدمها اهتماما
 والدعوة إلى الطعام بالفتح وفي النسب بالكسر وقد عكس وأما الجرب فالضمة نهاية (قوله الدعوة نوعان)
 زائد أبو السعود ثالث وهي دعوة شبهة وهي دعوة الأب ولداً أمه ابنة فثبت منه النسب وإن لم يصدق به ابنه بشرط
 أن تكون الامقة ملكاً منه من حين العلق إلى حين الدعوى (قوله وهو أن يكون أصل العلق في ملك
 المدعى) أى حقيقة أو حكماً إذا أوطى جار به ابنة فولدت فأدعاها فانه ثبت ملكه فيها ورثت عتق الولد
 وبضمن قيمته الولد كما تقدم وحينئذ فيكون النوع الثاني على قسمين دعوة الملك ودعوة شبهة الملك فثبت الدعوى
 نوعين لثلاثه لكن الاتفاق يجعلها ثلاثة كما قدمناه عن أبي السعود (قوله وهو بخلافه) بأن لا يكون
 العلق في ملك المدعى (قوله واستادها لوقت العلق) عطف على معال قال في المنور والاولى وأولى
 لأنها أسبق لاستادها حلى وأنت باعتبار المعنى (قوله مبيعة) ولو بيعا بخيار البائع أو المشتري وأولهما
 إلى وقت الولادة جوى والظاهر أنه على قولهما والافدة الخمار عنده ثلاثة أيام ط (قوله ولدت لأقل من
 ستة أشهر) أفاد أنها متفقة على المدة والافتي التاتر خاتمة عن الكافي قال البائع بعثها مثلاً منذ شهر والولد
 منى وقال المشتري بعثها منى لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس مثله والقول للمشتري بالاتفاق فإن أقام الابينة
 فالبينة للمشتري أيضاً عند أبي يوسف وعند محمد للبائع وسيد كره الشارح بقوله ولدت خارجا وخبره قد بدعوى
 البائع إذا ادعاها بینه وكذب المشتري صدقه البائع أو لا فدعونه باطلة وتعامه فيها (قوله فأدعاها البائع)
 أى ولو أكثر من واحد فهستافى والاداء بالقضاء يفسد دعوته قبل الولادة متوقفة فإن ولدت حيا ثبت
 والأفلا كفى الاختيار ويلزم البائع أن الامة لو كانت بين جماعة ففسرها أحدهم فولدت فدعوه جميعا
 ثبت منهم عنده وخصاه بانثين والأفلا كفى النظم وبالأطلاق أنه لو لم يصدق المشتري البائع وقال لم يكن العلق
 عندك كان القول للبائع بشهادة الظاهر فإن برهن أحدهما فينته وإن برهن الثانية المشتري عند الثاني وبينة
 البائع عند الثالث كفى البينة شرح الملتقى (قوله ثبت نسبه) صدقه المشتري أولا كفى غرر الافكار وأطلق
 في البائع فشمع المسلم والدمى والحرم والمكاتب كذا إذا برهنه معز والأختبار بشرط أبو السعود أن لا يسقه
 المشتري في الدعوى (قوله استحسانا) أى لا قياسا لأن بيعه أقرار منه بأنها أمه فيصير مناقضا والقياس

أن لا يثبت وبه قال زفر والشافعي لأن بيعه أقرار كما علمت وجه الاستحسان أنه تناقض في محل الخفاء فيغفر
 لأن النسب يثبت على العلوق وفيه من الخفاء ما لا يخفى وتظهر المختلفة تدعى الطلاق وتربى راجوع بالبدل
 مدعة أنه مطلقها قبل الخلع تسمع دعواها وإن كانت متناقضة كما قدمناه لأن أقدامها على الخلع لا أقرار بتمام
 العصمة لكن لما كان التناقض في محل الخفاء جعل عفو الزوج يستقل بالطلاق فله طلق ولم تعلم فإذا
 أقامت البينة على الطلاق قبلت **(قوله لعاقوا الخ)** قال في المنع ولنا أن مبنى النسب فيه على الخفاء فيعني فيه
 التناقض فتقبل دعوته أذيقن بالعلوق في ملكه بالولادة لأول فإله كالبنية العادلة في إثبات النسب منه إذ
 الظاهر عدم ازمنها وأمر النسب على الخفاء فقد يظن المرء أن العلوق ليس منه ثم يظهر أنه منه فكان غدرافي
 اسقاط اعتبار التناقض اهـ **(قوله وإذا جئت أي الدعوى قوله ففسخ البيع)** لعدم جواز بيع أم الولد
(قوله ويرد الثمن) لأن سلامة الثمن منبقة على سلامة المبيع **(قوله ولكن إذا ادعاه المشتري الخ)** قال
 العلامة أبو السعود في حاشيته على مسكن والحاصل أن البائع إذا ادعى ولما لم يسمع فلا يتخلو ما لم يجز به لاقل
 من ستة أشهر أم لا والثاني لا يتخلو ما لم يجز به لاقل من سنتين أم لا ثم ذلك لا يتخلو ما لم يصدق المشتري في
 الدعوى أم لا وكل ذلك لا يتخلو ما لم يسبقه المشتري في الدعوى أم لا بأن ادعاه مع البائع أو بعده أو لم يدع أصلا
 وكل ذلك لا يتخلو ما لم يكون الوالد المدعي نفسه حاضرا ومتساويا لا يتخلو ما لم يقع المشتري به ما لا يمكن نقضه
 كالعتق والتدبير أو ما يمكن كالبيع والكتابة والرهن والأجارة والهبة أم لا وكذلك الأمر على هذا التقسيم أما
 أن تكون وقت الدعوى حجة أو مسته فان كانت حجة فاما أن يكون المشتري أوقع بهما لا يمكن نقضه وهو العتق
 والتدبير أو يمكن وهو البيع والكتابة والرهن والأجارة والهبة والتزويج إذا عرِف هذا فنقول إذا ادعى
 البائع ولما لم يسمع ينظر إذا جاءت به لاقل من ستة أشهر وهو حاضرا يتصف بالعتق والتدبير ولم يسبقه المشتري
 في الدعوى ثبت النسب من البائع مطلقا صدقه المشتري أم لا فالاعتقاد بالحياة لا احتراز عن الوفاة حيث لا يثبت
 نسب لأن الحقوق لا تثبت لابتداء أو عليه والعتق عدم اتصافه بالعتق والتدبير للاحتراز عما إذا كان الولد
 عند الدعوى عتقا أو مدبرا فإن اعتقه المشتري أو دبره حيث لا يثبت نسب أيضا لان ثبوت نسب يستلزم نقض
 عتقه أو تدبيره وكل منهما بعد وقوعه لا ينتقض بخلاف ما إذا ادعى نسب بعد أن باعه المشتري أو كاتبه أو رهنه
 أو وهبه أو آخره حيث يثبت نسب وتنتقض هذه التصرفات والعتق عدم سبق المشتري البائع في الدعوى
 للاحتراز عما إذا ادعاه قبله فان النسب منه يثبت ولا يتصور بعده ثبوت النسب من البائع بخلاف ما إذا ادعاه
 معه أو قبله حيث لا تعتبر دعوة المشتري مع دعوة البائع لأن دعوة البائع أقوى لاستنادها إلى وقت العلوق
 بخلاف دعوة المشتري فانها تقتصر ولا تستند لعدم كون العلوق في ملكه فيفترق بين ما إذا ادعاه بعد موته
 أو عتقه أو تدبيره وبين ما إذا ادعاه بعد كتابته أو رهنه أو نحو ذلك ففي الثاني يثبت النسب في الأول
 بخلاف ما إذا ادعاه بعد موت أمه أو عتقها أو تدبيرها حيث لا يفتقر الحال في ثبوت النسب بين موتها وعتقها
 وتدبيرها وبين كتابتها وإجارتها وتزويجها ونحو ذلك مما سبق الكلام عليه بل يثبت نسب ولها بالدعوة
 مطلقا ولا يخفى منه ثبوت هذه الأوصاف لأمه غير أنه في الوجه الأول أعني الموت وأخوه لا يثبت لها
 أمومية الولد أعني الموت فلما سبق من أن الميت لا يثبت له الحقوق ابتداء أو عليه وأما في العتق ونحوه فلان
 ثبوت أمومية الولد لها يستلزم نقض العتق وهو بدو وقوعه لا ينتقض في الوجه الثاني أعني الكتابة وأخواتها
 يثبت لها أمومية الولد بالتبعة لثبوت نسب الولد لعدم المانع لأن الكتابة ونحوها تنتقض ضمن ثبوت
 الاستبلال لها هذا كله إذا ادعى نسب والحال أنهم أقاموا دعواه به لاقل من ستة أشهر فان جاءت به لا كثر ردت
 دعوتها الآن يصدق المشتري فان صدقه ثبت منها النسب سواء جاءت به لاقل من سنتين أو لا كثر منها وهل يثبت
 لأمه الاستبلال فينتقض البيع ويرد الثمن أم لا لأن جاءت به لاقل من سنتين انتقض البيع وثبت لها الاستبلال
 فنصير أم ولد البائع ويرد الثمن والأفلا **(قوله قبله)** أي قبل ادعاه البائع **(قوله لوجود ملكه)** وهو المحذور
 للدعوى لأن الأثر أنه يجوز اعتاقه واعتاق أمه **(قوله وأميتها)** بالرفع عطف على فاعل ثبت ح وهذا الوجه

لعاقوها في ملكه
 ومبنى النسب على
 الخفاء فيعني فيه
 التناقض (و) إذا
 صح استندت (ف) صارت
 أم ولده ففسخ البيع
 ويرد الثمن (و) لكن
 إذا ادعاه المشتري
 قبله ثبت نسب (منه)
 لوجود ملكه وأميتها

الحال الماسبق في الاستلادانه لوزني بامة فوالدت فلذلك لم تنصر أم ولد وان ملك الولد عتق عليه ومرفه متنا استولد
 جارة به أحد أو به وقال ظننت حملها في فلان نسب وان ملكه عتق عليه قال الشارح نعم وان ملك أمه لا تنصر
 أم ولد لعدم ثبوت نسبه **(قوله باقراره)** ثم لا تصح دعوى البائع بعد الاستغناء الولد بثبوت نسبه من المشتري
 ولانه لا يحتمل الابطال بل يعل **(قوله وقيل يحمل الخ)** أي جلاله على الصلاح فانه حث لم يكن تحته حرة
 فنكاحه صحيح والافساد ولا هيا يثبت به النسب ومع كل فدعوة البائع مقبولة لان ملكه وقت العلق محقق
 وملك المشتري مفروض فلا يعارضه تأمل ولم يذكر في المنع ولا في غيرها الفظة قيل **(قوله لان دعوته تحرير)**
 على انه لما ثبت نسبه من البائع بطل البيع فلم يدخل في ملك المشتري فهو كاجني كاف المقدسي قال طفيه أنها
 دعوة استلاد ايضا الآن يقال انها دعوة تحرير بعد دعوة البائع **(قوله وكذا يثبت من البائع لو ادعاه بعد**
موت الام) أي وقد ولدت لافل من ستة أشهر وذلك لان الولد هو الاصل في النسب ولذلك تضاف اليه ويقال
 أم الولد والاضافة الى الشيء أمانة المضاف اليه ولا نها تستقيم من الحرة به ألا ترى الى قوله صلى الله تعالى
 عليه وسلم اعتقها ولدها قاله حين قبله وقد ولدت مارية القطمة ابراهيم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 ألا تعتقها والثابت لها حق الحرية وله حقيقة الحرية والحقيقة الأولى ومن الحق فيستتب الادلى ولا يضره قنات
 التبعية **(قوله بخلاف موت الولد)** أي دون الام لقوات الاصل وهو الولد أي قد ولدت لدون الاقل فلا يثبت
 الاستلاد في الام لقوات الاصل لانه استغنى بالثبوت عن النسب وكان الاولي للشارح التعليل بالاستغناء كما
 لا يخفى قد برر وعلما لموت الولد بعد ثبوت النسب فله لان الحقوق لا تثبت للثبوت ولا عليه كما سبق واذا
 لم يثبت النسب لم يثبت الاستلاد لانه فرع للنسب وكانت الام بمجالها اتقاني **(قوله ويسترد المشتري كل**
الثلث) لانه ثبت ان باع أم ولد ومالها غريم مقومة عنده في العقد والغصب فلا يضمنها المشتري وعندهما
 مقومة فيضمنها هداية **(قوله وقال احصته)** أي الولد فقط ولا برحصة الام لانها مقومة عندهما فضمن
 بالغصب والعقد فيضمنها المشتري فاذا رد الولد ونهها يجب على البائع برحصة ماسلمه وهو الولد لا يجمع
 البذل والبذل في ملكه ولا يجب برحصة الام قال الز يعل هكذا كروا الحكم على قولهما وكان ينبغي أن
 يرد البائع جمع الثمن عندهما ايضا ثم مرجع بقصة الام لانه لما ثبت نسب الوالدة منه تبين انه باع أم ولد ومبيع
 أم الولد غير صحيح بالاخضاع فلا يجب فيه الثمن ولا يكون لاجزاء المبيع منه حصه بل يجب على كل واحد من
 المتعاقدين رد ما قبضه ان كان باقيا والا فبذله اه قال المقدسي لعل مرادهم ما ذكرناه على ان الغالب
 تساوى الثمن والقيمة اه **(قوله واعتاقهما أي اعتاق المشتري الام والولد)** الواو بمعنى أو المجوزة للجمع
(قوله كوتهما) حتى لو اعتق الام لا الولد ادعى البائع انه ابنه صحت دعوته وثبت نسبه منه ولو اعتق الولد
 لا الام لم تصح دعوته لا في حق الولد ولا في حق الام كافي الموت أما الاول فلا نها ان صحت بطل اعتاقه والعتق بعد
 وقوعه لا يحتمل البطلان وأما الثاني فلا نها تبعية فاذ لم تصح في حق الاصل لم تصح في حق التبعية ضرورة اه
 منح فقوله أما الاول أي عدم حصته في حق الولد وقوله وأما الثاني أي عدم حصته ٢ في حق الأم وبشكل على
 قوله والعتق بعد وقوعه الى آخر ما سياتي متنا في قوله باع أحد التوأمين الى أن قال وبطل عتق المشتري قال في
 المنع لان الذي عنده ظهر أنه حر الاصل وقال الشارح باخر فوقه وهو حرية الاصل فكذلك يقال هنا فينبغي أن
 تصح دعوته بعد الاعتاق لانه ظهر أنه اعتق حر الاصل فلم يصح اعتاقه تأمل وأجاب عنه العيني بتعاليل يعل
 بأنه لم يطل فيه بطل مقصود الاجل دعوة البائع وانه لا يجوز وفي مسئلة التوأمين تثبت الحرية في الذي لم يبيع
 فم يعتق الى آخر ضمنا وتبعاً اذ يستحيل أن تخلفا من ماء واحد وأحدهما حر والأخر قرق وكمن من ثنى
 يثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا اه فان قلت تحرير المشتري تبين أنه وقع في غير ملكه لانه اعتق حر الاصل
 فلم يصح عتقه بحاج باه اعتق ملكه في وقت لا ينازع فيه أحد فنذع عنه وثبت ولاؤه وكل من الولد الاعتاق
 لا يحتمل النقص ونبوت ذلك صار البائع مكذبا شرعا في ادعائه فلم تصح دعوته وتبين صحة عتق المشتري **(قوله**
لانه ايضا لا يحتمل الابطال) لثبوت بعض آثار الحرية كاستمتاع التملك الغير منع ويرد عليه ما ورد على ما قبله

باقراره وقيل يحمل على
 انه تكسها ثم استولدها
 ثم اشتراها (ولو ادعاه
 معه) أي مع ادعاه
 البائع (أو بعد له) لان
 دعوته تحرير والبائع
 استلاد فكان أقوى
 كما مر (وكذا) يثبت من
 البائع (لو ادعاه بعد
 موت الام بخلاف موت
 الولد) لقوات الاصل
 (و ياخذنه) البائع
 بعبود أمه (ويسترد
 المشتري كل الثمن)
 وقال احصته (واعتاقها)
 أي اعتاق المشتري الام
 والولد (كوتهما) في
 الحكم (والتدبير
 كالاعتاق) لانه ايضا
 لا يحتمل الابطال
 ٢ أي صحة دعوته
 اه منه

وعلم جوابه مما مر عن العتي والاولى أن يقول واعتاقهما وتديرهما كترهما لا يظهر فأنفق في تشبيه الاعتاق بالموت ثم تشبيه التدبير بالاعتاق تأمل **(قوله)** ويرد حصته اتفاقاً أى فيه اذا أعتق المشتري الأم وأدبرها فقط دون الولد فيقسم الثمن على قيمة الأم وقيمة الولد فما أصاب الولد رده وما أصاب الأم لا يرد وتعتبر قيمة الأم يوم القبض وقيمة الولد يوم الولادة لأنها دخلت في ضمانه بالقبض وصار له قيمة بالولادة فتعتبر القيمة بذلك كما في صدر الشريعة والشرنبلالية **(قوله)** وكذا حصتها أيضاً أى في التدبير والاعتاق وأما في الموت فيرد حصتها أيضاً عندى أحنفة رحمته تعالى قولاً واحداً كما يدل عليه كلام الدرر والوفاء اتفاقاً عني المشتري الأم وأدبرها يرد البائع على المشتري حصته من الثمن عندهما وعند برذل الثمن في الصحيح كإني الموت كإني الهداية ح فصار الحاصل من هذا أن البائع يرد كل الثمن وهو حصه الأم وحصه الولد في الموت والعتق عند الامام ويرد حصه الولد فقط فيماعدنها وعلى ما في الكافي يرد حصته فقط في الاعتاق عند الامام كقولهما **(قوله)** على الصحيح من مذهب الامام لان أم الولد لا قيمة لها عنده ولا تضمن بالعقد فيؤاخذ برزعه **(قوله)** ونقله في الدرر والمنع عن الهداية قال في الدرر ذكر في المبسوط يرد حصته من الثمن لاحتسابه بالاتفاق ووفق على هذا بن الموت والعتق بأن القاضي كذب البائع فيما رزعه حيث جعلها معققة من المشتري فبطل رزعه ولم يوجد التأكيد في فصل الموت فيؤاخذ برزعه فبسط رد حصتها كإني الكافي اه لكن رزعه في الزبني كلام المبسوط وجعله هو الرواية فقال بعد نقل الصحيح عن الهداية وهو بخلاف الرواية وكيف يقال يسترد جمع الثمن والبيع لم يبطل في الجارية حيث يبطل اعتاقه بل يرد حصته أوله فقط بان يقسم الثمن على قيمتهما ويعتبر قيمة الأم يوم القبض لأنها دخلت في ضمانه بالقبض وقيمة الولد يوم الولادة لأنه صار له القيمة بالولادة فتعتبر قيمته عند ذلك اه وقد مناهه قريبا فلا تغفل عنه **(قوله)** على خلاف ما في الكافي عن المبسوط من أنه لا يرد حصتها عنده أيضاً وقد تقدم ذلك **(قوله)** وقيل لا يرد حصتها في الاعتاق بالاتفاق وهو المعتمد كما تقدم وهذا من تنمة عبارة المواهب فلا يعض بأية مكرر لأنه عين ما في المبسوط **(قوله)** لا كثر من حولين مثله تمام الحولين اذ لم يوجد اتصال العلوق ملكه قبضاً وهو الشاهد والحق شرنبلالية **(قوله)** ثبت النسب بتصديقه اذ علمت بوثوقه لرعاية حقه وان صدق زال ذلك المانع ولم يبطل بيعه بالخرم بان العلوق ليس في ملكه فلا تثبت حقيقة العتق ولا حقه لانها دعوة محرم وروغير المالك ليس من أهله قال في الترخامة وان ادعاء المشتري وحده صح وكانت دعوة استلاد وان ادعاء معاً وسبق أحدهما صحبت دعوة المشتري لأالبائع **(قوله)** على المعنى القوي أى أنها كانت زوجته وأنت منه بولد وبست أم ولده بالمعنى الاصطلاحي وهي من استولدها في ملكه لما تقدم من ثبوت انها في غير ملكه والحاصل أن الاستلاد لا يصح في غير المالك بل لو ملكها بعد ذلك لصارت بعد ذلك أم ولده مشرعاً أيضاً **(قوله)** نكاحاً أى يحمل على أنه تزوجها باهاً للمشتري والآن كان زناو يعطى الولد حكم ولد أمها الغير المنكوحه فيكون للمشتري والنسب ثابت من البائع وفي الشرنبلالية وبيق الولد عبداً فهو كالأجنبي اذا ادعاه لأنه يتصادقهما ان الولد من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يبي في البطن أكثر من سنتين فكان حاداً بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العتق للولد ولا حق العتق للامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوى البائع هناك دعوة محرم وروغير المالك ليس بأهل لها اه **(قوله)** جللا لمره على الصلاح عليه لقوله نكاحاً أى فهو ولد نكاح لا زنا جللا لمره والحاصل أنه لو ولدت لا كثر من سنتين من وقت البيع وردت دعوة البائع الا اذا صدقه المشتري فثبت التسبب منه ويحمل على ان البائع استولدها بحكم النكاح جللا لمره على الصلاح وبيق الولد عبداً للمشتري ولا تصير الامة أم ولدها بل على كل رواعاه أجنبي آخر لان يتصادقهما ان الولد من البائع لا يثبت كون العلوق في ملكه لان البائع لا يدعى ذلك وكيف يدعى والولد لا يبي في البطن أمه أكثر من سنتين فكان حاداً بعد زوال ملك البائع واذا لم يثبت العلوق في ملك البائع لا يثبت حقيقة العتق للولد ولا حق العتق للامة ولا يظهر بطلان البيع ودعوة البائع هناك دعوة محرم وروغير المالك ليس بأهلها فلما تحول الشارح رحمه الله تعالى العبارة وجعلها على المعنى القوي لكن اختتم هذا

ويرد حصته اتفاقاً متى
وغيره وكذا حصتها
أي ضاع على الصحيح من
مذهب الامام كإني
القهستاني والبرهان
ونقله في الدرر والمنع
عن الهداية على خلاف
ما في الكافي عن المبسوط
وعبارة السواهب وان
ادعاء بعد عتقها أو
موتها ثبت منه وعليه
رد الثمن واكتفاء برذل
حصته وقيل لا يرد
حصتها في الاعتاق
بالاتفاق اه فليحفظ
(ولو ولدت) الامة
المذكورة (لا كثر
من حولين من وقت
البيع وصدقه
المشتري ثبت النسب)
بتصديقه (وهي أم
ولده) على المعنى القوي
(نكاحاً) جللا لمره
على الصلاح حتى لو ولدت

الجل اذا لم يكن بمحضة أو ما لو كان فان نكاحه لا يصح ومع ذلك ثبت به النسب كما مر **(قوله فيما بين الاقل والاكثر المراتب الاقل)** اخر الاقل من ستة أشهر ليشمل ما اذا ادعاه في ستة أشهر كما افاده القهستاني **(قوله فحكمه كالاول)** يعني ثبت نسبه وأثبتها فيكون الولد حراً ويفسخ البيع ويرد الثمن لاحتمال أن يكون العلوق في ملك البائع ورر قال أبو السعود والحاصل أن رد الدعوة فيما اذا عات به لا أكثر من ستة أشهر ولو التصديق لافرق فيه بين ما اذا عات به لاقل من سنتين أو لا أكثر الامن جهة ثبوت الاستلزام بعد التصديق ونقض البيع فهو اورد اثنتين أي في الاقل منهما دون الأكثره بتصريف ط **(قوله لاحتمال العلوق قبل بيعه)** قال في التاتر خاتمة هذا الذي ذكرنا اذا علمت المدة فإن لم تعلم انها ولت لاقل من ستة أشهر أو لا أكثر امي سنتين أو أكثر من وقت البيع فان ادعاه البائع لا يصح الا بتصديق المشتري وان ادعاه المشتري يصح وان ادعاه ما عدا ذلك صح دعوة واحد منهما وان سبق احدهما فالقوله في صحة دعوته ولو البائع لم تصح دعوة واحد منهما **(قوله والا لا)** أي لا يصح بان كذبه ولم يدعه او ادعاه أو سكت فانه لا يجري حكم الاول فيه فهو اعم من قوله ولو تنازعا والحاصل أنه ثبت نسبه وتصير أم ولده شرعاً لا على المعنى القوي كافي الصورة التي قلها او يرد الثمن ويجري فيه ما تقدم من التفاريع كلها **(قوله ولو تنازعا)** أي في كونه لاقل من ستة أشهر أو لا كريان قال البائع بعثناك منذ شهر والولد مني وقال المشتري لا أكثر من ستة أشهر والولد ليس مني فالقول للمشتري لانه مدعى الحقة والظاهر شاهده وكذا لو ادعى الولد صحة دعوته لوقوع العلوق في ملكه دون البائع تحك الحال واما اذا سكت فقد تقدم حكم ثبوت المدعى عليه بعد الدعوى فانه يجعل انكاره اقوله ولو تنازعا يشمل الصور الثلاث **(قوله فالقول للمشتري اتفاقاً)** لانه يتكر دعوى البائع فنقض البيع ولانه واضح اليدهو منكره والاخر خارج فهو مدع والينة للمشتري **(قوله وكذا الينة له عند الثاني)** لانه أثبت زباد مقدمة للشراء وهذا امر حادث وهو صحة ملكه **(قوله خلافاً للثالث)** فقال الينة بينة البائع لانه ثبت نسب الولد واستلزام الامة ونقض البيع حموي عن الكافي أي وهو انبث خلاف الظاهر كاهو شأن البنات لان الظاهر وقوع العقد صحاحو بينة البائع أثبت فساده فكانت أولى بالقول ولان البائع يدعي فساد العقد والمشتري ينكره والينة بينة المدعي والذي يظهر أرجحه قول محمد فليتا مل **(قوله والاخر لا أكثر)** أي وليس بينهما ستة أشهر **(قوله ثبت نسبهما)** أي التوأمين من البائع لانها مطلقان ما عدا واحد اذا صح الدعوى فهما كانت في حكم أول مسئلة من الفصل فيفسخ البيع ويرد الثمن فتا مل وفي الاتفاق عن المغرب يقال هما توأمين كما يقال هما زوجان وقولهم هما توأم وهما زوج خطأ اه **(قوله لكون العلوق في ملكه)** أي فهو كالبنينة الشاهدة على مدعاه وهذا بقيد تقييد المصنف فقوله باع من ولده عنده أي وعلق عنده أما اذا كان العلوق عند غيره والوضع عنده فهي دعوة تحجر برط **(قوله وورديعه)** لانه تبين أنه باع حراً الاصل وكذا يقال فيما بعد من كتابة الولد ورهته أما في اجارته فالذي يرد نفاذها أمالورأي الاب اجازته فانه ينبغي أن يجوز لان الاب اجارته فكذلك ملكاً اجازته بحار الفضولي له **(قوله لان البيع يحتمل النقص)** أي وماله من حق الدعوى لا يحتمله فينتقض البيع لاجله **(قوله وكذا الحكم لو كاتب)** أي المشتري الولد ورهته منه كذا في نسخة ولا وجود للفظ منه فيما نصح عليه المصنف ولا في أصله الذي نقل عنه وهو الدرر والضمير في الافعال راجع الى المشتري واعلم ان عبارة الهمدا به كذا ومن باع عبداً ولده عنده وباعه المشتري من آخر ثم ادعاه البائع الاول فهو ابنه بطل البيع لان البيع يحتمل النقص وماله من حق الدعوة لا يحتمله فينتقض البيع لاجله وكذلك اذا كاتب الولد أو رهته أو آجره أو كاتب الام أو رهته أو زوجها ثم كانت الدعوة لان هذه العوارض يحتمل النقص فينتقض ذلك كله وتصح الدعوة بخلاف الاعناق والتدبير على ما مر قال صدر الشريعة ضهير كاتب ان كان راجعاً الى المشتري وكذا في قوله أو كاتب الام يصير تقديراً للكلام ومن باع عبداً ولده عنده وكاتب المشتري الام وهما غير صحيح لان المعطوف عليه يبيع الولد لا يبيع الام فكيف يصح قوله وكاتب المشتري الام وان كان راجعاً الى من في قوله ومن باع عبداً فالمسئلة ان رجلاً كاتب من ولده عنده أو رهته أو آجره ثم كانت الدعوة حينئذ لا يحسن قوله بخلاف الاجتنان لان مسئلة الاعناق التي مرث ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق

فما بين الاقل والاكثر ان صدقه فحكمه كالاول لاحتمال العلوق قبل بيعه والا لا ملتي ولو تنازعا فالقول للمشتري اتفاقاً وكذا الينة له عند الثاني خلافاً للثالث شربلانية وشرح مجمع وقيل ولد عند المشتري ولدين أحدهما دون ستة أشهر والاخر لا أكثر ثم ادعى البائع الاول ثبت نسبهما بالتصديق المشتري (باع من ولد عنده وادعاه بعد بيعه) مشتره ثبت نسبه لكون العلوق في ملكه (ورديعه) لان البيع يحتمل النقص (وكذا) الحكم لو كاتب الولد أو رهته منه أو آجره

الصحيح أن يكون بين اعتناق المشتري وكتابه لابن اعتناق المشتري وكتابة البائع اذا عرفت هذا فخرج الضمير في كاتب الولد هو المشتري وفي كاتب الام من قوله من باع (أقول) الاظهر ان المرجع فهم المشتري وقوله لان المعطوف عليه بيع الولد لا بيع الام مدفوع بان التساير به مع أمه بقر يتسوق الكلام ودليل كراهة التفريق بحديث سديلا نام عليه الصلاة والسلام نعم كان مقتضى ظاهر عبارة الوفاة أن يقال بالنظر الى قوله بعد بيع مشترى به وكتابه كاتبة الولد ورهته الخ لكنه سهو واني على الدور (قوله أو كاتب الام) أي لو كانت بيعت مع الوفاة للضمير في الكل للمشتري وبه سقط ما في صدر الشريعة (قوله وترد هذه التصرفات) لانه باع حرا الاصل فتصرف المشتري في غير محله فنقض وهذا ظاهر في غير الاجارة ما فيها فالذي يرد نقضها الى آخر ما قدمناه قريبا (قوله بخلاف الاعتناق) أي اعتناق المشتري ومثل الاعتناق التدبير كما في عزمي زاده قال وكذلك اذا ادعا المشتري أو لزم ادعاء البائع حيث لا يثبت النسب من البائع كإمام (قوله باع أحد التوأمين المولودين) يعني علقا وولدا لما كان لفظ المصنف وهو قوله المولودين عنده محتملا للشئين كون العلق عنده أو عنده غيره بان اشتراها بعد الولادة وأشترى أمهما وهي حلي بهما أو كان الحكم مختلفا فاسره بقوله يعني التي يوثق بها إذا كان التفسير بغير الظاهر من اللفظ قال في الرض تعالى للثنتين هذا إذا كان العلق في ملكه بأن اشتراها بعد الولادة وأشترى أمهما وهي حلي بهما أو باعها فخافت بهما لا كثر من سنتين ثبت نسبهما أيضا لانهما لا يفترقان فيه لكن لا يعتق الذي ليس في ملكه وان كان المشتري قد اعتقه لا يبطل عتقه لان هذه الدعوى دعوة تخرج برعدم العلق في ملكه بخلاف المسئلة الاولى وهو ما إذا كان العلق في ملكه حيث يعتقان جميعا لانها دعوة استيلاء قد تستند ومن ضرورتها عتقهما بدليل انهما حرا الاصل فتبين انه باع حرا أه فقوله أو باعها فخافت بهما الخ أي ثم ملك واحد منهما فادعاه وقوله علقا محتمزه قوله حتى لو اشتراها حلي الخ (قوله ثبت نسبهما) أي التوأمين من البائع لان دعوة البائع صحت في الذي لم يبعه لمصادفة العلق والدعوى في ملكه فتثبت نسبه ومن ضرورته ثبوت الآخر لانهما من ماء واحد فلزم بطلان عتق المشتري بخلاف ما إذا كان الولد واحدا ونعماه في الزيلعي (قوله وهو حرة الاصل) أي الثابتة بأصل الخلقة وأما حرة الاعتناق فعارضه وحرية الاصل هنا في الذي اعتقه لان الذي عند البائع ظهر أنه حرا الاصل فاقتضى كون الآخر أيضا كذلك الى آخر ما قدمناه (قوله لانهما علقا في ملكه) أي وقد خاف من ماء واحد وهذا كله يصلح جوابا لما يرد من ان نقض الاعتناق بخلاف السابق من أن العتق بعد وقوعه لا يحتمل الانتفاض والبطلان وما صله أن المنوع هو انتفاض العتق الى الرقية وهي دونه لا الى شيء فوقه وهي الحرية أي لانها ثابتة بأصل الخلقة كما أفاده عزمي وهذا لا يتم ولا يطردها في السابقة وهي دعوة من ولد عند المشتري لا قل من سنة أشهر فاعتقه لا يقبل مع انه انتقض العتق بامر فوقه وهذا الامر لا يتم في هذا المقام فان حرية أحد التوأمين يظهر حرية الآخر ونعدم تأثير الاعتناق وعبارة العيني فاذا ثبت نسبها بطل عتق المشتري اياه لان دعوة البائع بعده صحت في الذي لم يبع ومن ضرورته ثبوت نسب الآخر لانهما من ماء واحد فلزم منه بطلان عتق المشتري لكونهما حرا الاصل اذ يستحيل أن يكون أحدهما حرا الاصل والآخر رققا وهما من ماء واحد بخلاف ما إذا كان الولد واحدا حيث لا يبطل فيه اعتناق المشتري لانه لو بطل فيه بطل مقصود الاجل حق الدعوى للبائع وانه لا يجوز زهنا ثبت الحرية في الذي لم يبع ثم تعدى الى الآخر ضمنا وتبعوا كم من شيء يثبت ضمنا وان لم يثبت مقصودا أه الا شارح رحمه الله تعالى ذكر آخر عبارة الدرر تورك صدرها فكان الاولى في التعليل لانهما علقا في ملكه من ماء واحد فاذا ثبت حرية أحدهما ثبت حرية الآخر تبعاً والشئ قد ثبت تبعاً وان لم يثبت قصدا (قوله حتى لو اشتراها) أي البائع حلي وخافت بهما لا كثر من سنتين عني (قوله لم يبطل عتقه) قال الاكمل ونوقض عما اذا اشترى رجل أحد توأمين واشترى ابوا الآخر فدعى أحدهما الذي في يده بأنه ابنه ثبت نسبهما منه وبعتقان جميعا ولم تقتصر الدعوى (وأجب) بان ذلك لموجب آخر وهو ان المدعي ان كان هو الاب فالابن قد ملك أمه وان كان هو الابن فالاب قد ملك أخاه فاعتق ولو ثبت توأمين فباع أحدهما ثم ادعى أبو البائع الولدين وكذابه

أو كاتب الام أو رهنا
أو آخرها أو زوجها
ادعاء فيثبت نسبه
وترد هذه التصرفات
بخلاف الاعتناق كإمام
(باع أحد التوأمين
المولودين) يعني علقا
وولدا (عنده وأعتقه
المشتري ثم ادعى
البائع الولد الآخر
ثبت نسبهما وبطل
عتق المشتري) بامر
فوقه وهو حرة الاصل
لانهما علقا في ملكه
حتى لو اشتراها
حلي لم يبطل عتقه

أي ابنه البائع والمستري صارت أم ولده بالقصة وثبت نسبهما وعقبت التي في يد البائع ولا يعق المبيع لما فيه من إبطال ملكه الظاهر بخلاف النسب لانه لا ضرر فيه والفرق بينه وبين البائع اذا كان هو المسمى أن النسب ثبت في دعوى البائع بعاقب في ملكه وهما حجة الأب شبهة أنت ومالك لا يثبتان في مال ابنه البائع فقط وفي التاتر خاتمة فان باع الامعة أحد الولدين ثم ادعى أو البائع نسب الولدين جميعا وكذبه المستري والبائع ففي قول محمد دعوى الاب باطلة وعند أبي يوسف ودعوى الاب لاصح في حق الامة ولا تصير أم ولده وتصح دعوته في حق الولدين نسبوا ولا يحكم بحرية المبيع والولد الثاني حر بالقصة وان صدق المستري وكذب البائع فالامة تصير أم ولده اتفاقا وعليه قيمته الابن ويثبت نسب الولدين منه والمبيع حر بالقصة على الاب عند أبي يوسف وعند محمد حر غير القيمة وان صدق البائع وكذبه المستري ثبت نسب الولدين من أبي البائع في المشايخ من ظن ان ثبوت نسبهما من أبي البائع قول أبي يوسف وقول محمد ينبغي أن لا يثبت نسبهما منه والصحيح أن ما ذكره محمد قول الكل ولم يذكر محمد حكم الاقوال أو حازم والقاضي أبو الوهب على قياس أبي يوسف ومحمد ضمن البائع قيمته الاب لا على قول أبي حنيفة وقال أكثر مشايخنا لا ضمن شأصاحبه بالاتفاق كذا في المقدسي وفيه رجل جلت أمته عنده وولدت فذكر عنده فزوجها أمته فوالت له ابتاع المولى هذا الابن وأعتقه المستري فادعى البائع نسب الابن ثبت وبطل العتق وان ادعى نسب الثاني لاسمع ولو باع الامعة أحدهما ثم ادعى الاب صحته عند أبي يوسف وثبت نسبهما والولد المبيع مع أمه بقا على ملك المستري وعند محمد لا تصح **(قوله)** لا نهادة عوة تحرير لعدم العلق في ملكه **(قوله)** فتقتصر بخلاف المسئلة الاولى وهو ما اذا كان العلق في ملكه حيث يفتقن جميعا لما ذكرناه عوة استلاد فتستند من ضرورة عتقهما يطرق أنهما حر الاصل فتبين أن باع حرا عني **(قوله)** فلا تصح دعواه أبدا أي وان جحد العبد وهذا عند الامام وعندها تصح دعواه ان جحد العبد ووجه قول الامام ان الاقرار بالنسب من التبرير اقرار عمالا لا يحتمل النقص فلا تصح دعوة المقر بذلك وانما قلنا لا يحتمل النقص لان في زعم المقر أن ثابت النسب من الغير والنسب اذا ثبت لا ينقض بالحد والتكذيب ولهذا رواد المقر له الى تصديقه ما ثبت النسب منه وصار كالمسلم يصدق ولم يكن به ط **(قوله)** وقد أفاد أي أفاد نظيره لاعتنه **(قوله)** معه أوع غيره أشار الى أن ما وقع من التصديق بكونه مع ليس احتراز يا قال الزبلي لا يشترط لهذا الحكم أن يكون الصبي في يده واشترطه في الكتاب وقع اتفاقا اه شرنلاسة **(قوله)** الغائب اتفاقا أيضا **(قوله)** خلافا لهما فقالا تصح دعوة المقر بعد جحد المقر له أن يكون ابنه لان اقراره بطل بجحد المقر له فصار كأنه لم يقر وقد تقدم توجيه قول الامام وذكر المؤلف وعادة الدرهم ما اذا جحد بدبوتة فهو ابن للمقر واذا صدقه بدأ ولم يرد تصديقه ولا تكذيبه لم تصح دعوة المقر عنهم لهما ان الاقرار ان يرد يزبد بفساد كان لم يكن والاقرار بالنسب يرتد باردها اذا ذكره على الاقرار بالنسب فأقر به لا يثبت وكذا لو هلز به وان لم يحتمل النسب نفسه النقص وله ان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوت والاقرار بعتله لا يرتد باردها على ما لا يحتمل النقص اذ تعلق به حق المقر له حتى لو صدقه بعد التكذيب يثبت النسب منه وأيضاً تعلق به حق الولد فلا يرتد باردها المقر له اه قال قاضيان ومن جهة النسب لا يرتد باردها في حق المقر لان في زعمه ان ثابت النسب من الغير فيلحق حجة في حق نفسه وان يصلح على الغير كن أقر بحر بعد عتد انسان وكذبه المولى لا يبطل اقراره في حق نفسه حتى لو ملكه بعد ذلك يعق عليه اه ولا يرتد باردها في حق المقر ومن ذلك لو صدقه الخ وفي حق الولد لا احتياجه الى النسب **(قوله)** بعد ثبوت وهذا ثبت من جهة المقر للمقر له **(قوله)** حتى لو صدقه أي صدق المقر له المقر وفي التفرع خفاء لانه ليس هذا متفرعا على ما زعم بل على ان الاقرار عمالا لا يحتمل النقص لا يرتد باردها اذا تعلق به حق الغير كن أقر بحر بعتد مولاه في حق المقر أو لا يرتد باردها حتى لو ملكه عتق عليه وكن شهد على رجل بنسب صغير فرت شهادته بتهمة فادعاه الشاهد لا تقبل ولا يرد مال أو المستري على البائع باعتاق المبيع قبل البيع وكذبه البائع ثم قال

لانهاد عوة تحرير
فتقتصر عني وغيره
وجزبه المصنف ثم قال
وحيلة امقاط دعوى
البائع أن يقر البائع انه
ان عتده فلان فلا تصح
دعواه أبدا مجتبي وقد
أفاده بقوله (قال) عمرو
(الصبي معه) أوع غيره
عيني (هو ابن زيد)
الغائب (ثم قال هو ابن)
لم يكن ابنه) أبدا (وان)
وصلية (بجحد بدبوتة)
خلافا لهما لان النسب
لا يحتمل النقص بعد
ثبوت حتى لو صدقه بعد
تكذيبه صح واذ الوفا
لصبي هذا الولد مني ثم
قال ليس مني لا يصح
نفيه لانه بعد الاقرار به
لا يثنى بالثني

المشترى أنا اعتقته يتحول الولد له لانها من محل الخلاف ولوسلم فالنسب الزم من الولد لمقبوله التحول من مولد الام الى مولد الاب والى مولى آخر فبما لو اردت المعتقد ثم سببت بعد ما لحقت فاسترهاها آخر واعتقها ولا يرد ايضا ما لو اقر ابن عبد ابن الغير ثم ادعاه حيث يعتق لان العتق ليس بثبوت نسب منه بل لان اقراره يسرى على نفسه كقولهم لعبد الثابت نسبه من غيره هو ابني وعبارة الدرر كما سمعنا في المقولة السابقة فظهر أنه مفرع على نعتي حق المقر له تأمل (قوله) فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً بان يقول هو ابني (قوله) ولا سهو في عبارة العمادي) عبارة هكذا هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بأنه منه ثبت نسبه فلا يصح نفيه قال في الدرر هذا سهو لان التعليل يقتضي أن هناك ثلاث عبارات أثبتت ونفي وعود الى الاثبات قال الشرنبلالي والذي يظهر لي أن عوده الى التصديق ليس له فائدة في ثبوت النسب لانه بعد الاقرار لا يقتضي بالنفي (وأقول) هذا يفرم مدعي الدرر وليس بجواب عن العمادي وفي الزيلعي نفي النسب عن نفسه لا يمنع الاقرار به بعده مان قال ليس هذا ما باني ثم قال هو ابني اه (وأقول) ليس في عبارة العمادي سبب الاقرار على النفي وانظر بحقيقة فيما أبين في المقولة الآتية (قوله) كازعمه من لا خسرو) راجع الى المنفي الذي هو السهو ونصه قال هذا الولد مني ثم قال هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره بأنه منه تعلق حق المقر له ادبت نسبه من رجل معين حتى يفتي كونه مخلوقا من ماء الزنا فاذا قال ليس مني هذا الولد لا على ابطال حق الولد فاذا عاد الى التصديق صح (أقول) قد وقعت العبارة في الاستر وشبهة كالعبادية هذا الولد ليس مني ثم قال هو مني صح اذا اقراره أنه من ماله الظاهر أنه سهو من الناسخ الاول بدل عليه التعليل الذي ذكره لانه يقتضي أن يكون هنا ثلاث عبارات تفيد الاولى اثبات البتة والثانية نفيها والثالثة العود الى الاثبات والمذكور فيهما العبارتان فقط قال الشرنبلالي والذي يظهر لي أن اللفظ الثالث وهو قوله ثم قال هو مني ليس له فائدة لثبوت النسب لانه بعد الاقرار به لا يلتقي بالنفي ولا يحتاج الى الاقرار به بعده فلتأمل اه ولذلك قال في الخلاصة ولو قال هذا الولد ليس مني ثم قال مني يصح ولو قال مني ثم قال ليس مني لا يصح النفي اه فاقصر هنا على العبارتين كالعبادية والاستر وشبهة لكن كلام الشرنبلالي لا يدفع كلام صاحب الدرر لان مناقشته انما هي في اسقاط الاولى أما الثالثة فهي موجودة في عبارة العبادية والاستر وشبهة فصاحب الدرر ناقض في اسقاط الاولى والشرنبلالي في اسقاط الثالثة تأمل (والحاصل) أن الاعتبار انما هو الى وجدان الاقرار سواء تقدم عليه النفي أو تأخر عنه كما علم من صريح الخلاصة ومما ذكرنا فظهر أن الخلط في سبب تعليل الاستر وشبهة وتبعه العمادي وان من لا خسرو لم يتفطنه وظن أنه يحتاج الى عبارة أخرى وليس كذلك اذا اقرار الواحد بكفي سواء وحده مقدما على النفي أو متأخرا عنه كما لا يخفى فتدبر (قوله) كما أفاده الشرنبلالي) راجع الى النفي الذي هو عدم السهو ط عن الحلبي وتقدم نص عبارة الشرنبلالية ومقتضى ما يظهر لي أنه راجع الى قوله فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً (قوله) وهذا) أي ثبوت النسب اذا صدقه الابن أما بدونه فلا لانه اقراره على الغير بأنه جزؤه فلا يتم الابتصديق ذلك الغير وهذا التفصيل انما يأتي في الاقرار بصبي يعبر عن نفسه أمالو كان صغيرا يعبر عن نفسه يصدق المقر استحسانا كما في الخلاصة (قوله) أما بدونه فلا) أي فلا يتم الابتصديق ذلك الغير (قوله) لبقاء اقرار الاب) لان اقرار الاب لم يبطال لعدم تصديق الاب فيثبت النسب كما في الدرر (قوله) قبل) لانه اقراره على نفسه بأنه جزؤه ودرر (قوله) فلا يقبل) أي على الغير (قوله) وبين جهة الارث صح) قال في جامع الفصولين اذا اثبات الورثة لا يصح ما لم يعين جهة الارث (قوله) ولو ادعى نبوة الم) عبارة الدرر ادعى الاخوة ولم يذكر اسم الجد صح بخلاف دعوى كونه ابن عمه حيث يشترط فهاذا كراسم الجد كما في العبادية ح وفي الخبرية هو محاصر حواه أن دعوى نبوة الفهم يحتاج الى ذكر نسبة العلم والام الى الجد ليس بمعلوما لانه لا يحصل العلم للقاضي بدون ذكر الجد وتحقق العمومة بأنواع منها العلم لا ذكره في كتاب الوقف وفي التنقيح أن الشهود اذا شهدوا بنسب فان القاضي لا يقبلهم ولا يحكم به الا بعد دعوى مال الاب والابن وأن نسب الشهود الملت والمذعي لبنة العمومة حتى يلتقي الى أب وأحد وان يقول هو وارثه لا وارث له غيره كما صرح قاضي خان ولا بد أن يكون الاب الواحد الملتقي

فلا حاجة الى الاقرار به ثانياً ولا سهو في عبارة العمادي كازعمه من لا خسرو كما أفاده الشرنبلالي وهذا اذا صدقه الابن وأما بدونه فلا الاذاعة لان الى التصديق لبقاء اقرار الاب ولو أنكر الاب الاقرار فبرهن عليه الابن قبل وأما الاقرار بأنه أخوه فلا يقبل لانه اقراره على الغير • (فروع) * لو قال لست وارثه ثم ادعى أنه وارثه وبين جهة الارث صح اذا تناقض في النسب عفو ولو ادعى نبوة العلم يصح

الیه معروفاً للقاضي بالاسم والنسب بالاب والجد اذ الخصام فيه والتعرف بذلك عند الامام الاعظم ربه الله تعالى وعليه الفتوى فاذا لم يوجد شرط من هذه الشروط لا تنقل البينة ولا يصح القضاء بها وبني الاحتياط بالشهادة بالنسب سما في هذا الزمن قال الحامدي قلت هذا مناقض لما ذكره في الظهيرية والعمادية وغيرهما من انه بشرط ذكر الجد الذي التقى اليه وقد مثل له في الظهيرية مثالا ولم يذكر اسم الجد ولكن افتى الامام ابو السعود بشرط ذكر الاب كاذكره اليمصقي في فتاويه واظن ان الرحيمة ٣ اشترط ذلك بناء على قوله كصاحب التنوير وغيره اذا كانت الدعوى على غائب بشرط ذكر ابيه وحده وان حكم بدون ذكر الجد نفذوا عنه ظن ان الدعوى على الجد الذي التقى اليه والحال ان الدعوى على الميت الذي يطلبون ارثه فتنبه اه قال في الدرر قال أحد الورثة لا دعوى لي في التركة لا تبطل دعواه لان ما ثبت شرعا من حق لازم لا يسقط بالاستسقاط كالمال قال لست ابا لابي قال ذوالبدليس هذا لي ونحوه أي ليس ملكي ولا حق لي فيه ونحو ذلك ولا منازعة ثم ادعاء فقال أي ذوالبدليس هو لي وصح والقول قوله لان هذا الكلام لم يثبت حقا لاحد لان الاقرار بالجدول باطل والتناقص انما يبطل اذا تضمن ابطال حق على أحد ولو كان ثمة منازعة كان اقراره في رواية وهي رواية الجامع الصغير وفي أخرى لا وهي رواية دعوى الاصل لكن قالوا القاضي يسأل ذا البدأ هو مال المدعي فان أقر به أمره بالتسليم اليه وان أنكر أمر المدعي باقامة البينة عليه ولو قاله أي قال ليس هذا لي ونحوه خارج لا يدعي ذلك الشيء بعده للتناقص وانما يمنع ذوالبدليس ما لم يقيم اليه كذا في العمادية (أقول) لكن قيد في جامع الفصولين بما اذا قال ذلك مع وجود النزاع أما لو قاله قبل النزاع فعلى الخلاف على عكس ذي البدو قوله لقيام البدو دليل الملك في الملك عن نفسه من غير اثبات للغير وهو في الدرر أيضا ادعى العصبية وبين النسب وبرهن ان خصم أن النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض به والاستسقاط للتعارض وعدم الاول به (قوله) ما لم يذكر كراسم الجد بخلاف الاخوة فانها تصح بلا ذكر الجد كافي الدرر واعلم أن دعوى الاخوة ونحوها مألوفة المدعي عليه لا يصح ما لم يدع قبله مالا قال في الوالدية ولوا دعي أنه أخوه لا يوبه فخذ فان القاضي يسأل هل قبله ميراث تدعيه أو نفقة أو حق من الحقوق التي لا يقدر على أخذها لا باثبات النسب فان كان كذلك يقبل القاضي بينته على اثبات النسب والا فلا خصومة بينهما لانه اذا يدع مالا لم يدع حقا لان الاخوة المجاورة بين الاخوين في الصلب والرحم ولو ادعى أنه أبوه وأنكر فأنته يقبل وكذا عكسه وان لم يدع قبله حقا لانه لو أقر به صح فينتصب خصما وهذا لانه يدعي حقا فان الابن يدعي حق الانتساب اليه والاب يدعي وجوب الانتساب الى نفسه شرعا وقال عليه الصلاة والسلام من انتسب الى غير ابيه أو اتسمى الى غير مولاه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين انتهى ملخصا قال في البرازية ادعى على آخر أنه أخوه لا يوبه ان ادعى ارثا ونفقة وبرهن تقبل ويكون قضاء على الغائب أيضا حتى لو حضر الاب وأنكر لا يقبل ولا يحتاج الى إعادة البينة لانه لا يتوصل اليه الا باثبات الحق على الغائب وان لم يدع مالا بل ادعى الاخوة المجردة لا يقبل لان هذا في الحقيقة اثبات البينة على أب المدعي عليه والخصم فيه هو الاب لا الاخ وكذا لو ادعى أن ابن ابنته أو أبا بنيه والابن والاب غائب أو مست لا يصح ما لم يدع مالا فان ادعى مالا فالحكم على الغائب والحاضر جميعا كما مر بخلاف ما اذا ادعى رجل أنه أبوه وأبنته ونحوهما فيها (قوله) ولو برهن الخ) مكر مع من قدمه قريبا (قوله) تقبل لثبوت النسب باقراره) أي يراحم الوارث المعروف ويظهر أن الآوة مثل ذلك كاعلمت مما مر (يقى) فيما لم يثبت باقراره فيشترط أن يدعي حقا آخر كآثر أو نفقة فلو برهن أنه عهدهم بركة النفقة منه فبرهن على زبده أنه أخوه برأى العم بخلاف دعوى الآوة كافي الهندية وقال في جامع الفصولين أقر ذوان بان فلان وارثه ثم مات الابن ثم المقر بأخذ القرعة المال يعني بحكم الوصية لان هذا وصية حتى لو قال هو قريبي ومات المقر من زوجة أخذت الربع والباقي للقرعة اه وأشار بهذا الى أنه لا يلزم معرفة جهة القرابة والآفة لو ادعى الارث بالاخوة يلزم والله تعالى أعلم (قوله) ولا تسمع أي بينة الارث كما في الفصولين لكن في الاشياء تقبل الشهادة حسبة في النسب ويمكن أن يوفق بينهما وبين ما هنا فيما اذا لم يكن

ما لم يذكر كراسم الجد ولو برهن أنه أقر في ابنته تقبل لثبوت النسب باقراره ولا تسمع الا على خصم

٣ قوله الرحيمة هكذا بالاصل فليحذر

خمس كالأثر لصغرا وإرفان الشهادة حسنة تفعل ولا تكون التركة في بيت المال بخلاف ما انما حصل خصام من الورثة مع المدعي فلا بد مما ذكرنا **(قوله هو وارث)** وكذا على الوصي نور العين **(قوله أو دائن)** أي على ما ذكره الخصاص وخالفه بعض الشايخ وانظر ما صورته ولعل صورته أن يدعي ديناً على الميت وينسب له القاضي من يثبت في وجهه دينه فحينئذ يصير خصماً للمدعي الارث ومثل ذلك يقال في الموصى له تأمل ويمكن التصور لهم أي الوارث والدائن بين يكون دفع القاضي التركة للدائن يدينه ثم خصم مدعي الارث ونزع الدائن منه يريد استلام التركة ودفع جمع الدين اليه فانكر الدائن أن يكون المدعي وارث الميت يكون خصماً في اثبات النسب **(قوله فلو أقر)** أي المدعي عليه **(قوله به)** أي بالنسبة وبالورث **(قوله والدافع على الابن)** على معنى من أو متعلق بمحذوف أي ويرجع الدافع على الابن **(قوله ولو أنكر)** أي المدعي عليه دعوة النبوة **(قوله والصحيح تخليفه)** أي تخليف المنكر على العلم أي على أنه لا يعلم أنك ابن فلان فإذا أراد الولد أخذاً للمال كلف إقامة النبوة على مدعيه **(قوله على العلم)** أي على نفي العلم **(قوله بأنه ابن فلان)** الظاهر أن تخليفه على أنه ليس بابن فلان اتماهوا إذا ثبت المدعي الموت والافلا فائدة في تخليفه الأعلى عدم العلم بالموت تأمل **(قوله ثم يكلف الابن الخ)** أي أن حلف وإن نكل يكون مقرافاً كان منكر المال يخلف عليه **(قوله وتعمامه في جامع الفصولين)** حيث قال ولونكل يصير مقرافاً ينسب وموت وصار كالأقر هم ماصر بحاوأ أنكر المال ولو كان كذلك لا يحل للقاضي الابن خصماً في إقامة النبوة على اثبات المال ولكن يجعله خصماً في حق التخلف على المال وأخذ منه فيجعله بتاً **(قوله من الفصل السابع والعشرين)** صوابه الثامن والعشرين **(قوله هو عتبدى)** قتبه لا به لو قال هو ابني يقدم المسلم **(قوله والاسلام ما لا)** لظهور دلالة التوحيد لكل عاقل وفي العكس ثبت الاسلام تبعاً ولا يحصل له الحرية مع الجبر عن تحصيله اذ ورد واستشكله الاكمل بمخالفة لقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشركه ودلائل التوحيد وإن كانت ظاهرة لكن الالتماع الكفار مانع قوى الأثرى أن آباءه كفروا مع ظهور أدلة التوحيد ويؤيده أن الزمة المطلقة أحق بولدها المسلم ما لم يعقل الاديان أو يخف أن يألف الكفر بالنظر قبل ذلك واحتمال الضرر بعده وأجاب بأن قوله تعالى أدعوهم لآبائهم بوجوب دعوة الأولاد لآبائهم ومدعي النسب أب لان دعوته لا يحتمل النقص فتعارضت الابتناء وكفر الآباء محمود والأصل عدمه الأثرى إلى انتشار الاسلام بعد الكفر في الآفاق وأما الخاصة فتركهها لا يلزم منه رذق انتهى بخلاف تركه النسب هفاناً المصير بعده إلى الرق وهو ضرر عظيم لا محالة انتهى **(أقول)** لكن بعد استدراك الشارح الآتي عن ابن كمال بأنه يكون مسلماً فلا إشكال وإن أعترض عليه فأنك ستسمع الاعتراض والجواب قال في شرح المتن وهذا إذا ادعاه معاً فلو سقي دعوى المسلم كان عبده ولو ادعاه النبوة كان ابناً للمسلم إذا القضاء بنسبه من المسلم قضاء باسلامه **(قوله لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماً)** أي تعالدار وابنا للكافر بالدعوة كما صرح به فيه لأن حكمه حكم دار الاسلام وفيه أنه لا عبرة للدار مع وجود أحد الابوين ح **(قلت)** بخالفه ما ذكرنا في القسط لإدعائه في يثبت نسبه منه وهو مسلم تعالدار وتقدم في كتابه عن الولو الجلية ولا يقال ان تبعية الدار إنما تكون عند فقد الابوين لان تبعيته قبل ثبوت أن الذي أبه حيث كان في يد المسلم والكافر يتنازعان فيه وهو قول في غاية الحسن وإن كان تخلف الظاهر لتعليل الهداية وغيرها فليتبصر **(قوله)** قال زوج امرأته لصي معهما أي في يدهما احترزه به عساو كان في بدا حدهما قال في التنازعانية وإن كان الولد في يد الزوج أو بد المرأة فالقول للزوج فهمها وقد باسناد كل منهما الولد إلى غير صاحبه لما فيها أيضاً من المتني صبي في يد رجل وامرأة قالت المرأة هذا ابني من هذا الرجل وقال ابني من غيرهما يكون ابن الرجل ولا يكون لغيره فإن جاءت امرأة شهت على ولادتها أنه كان ابنها منه وكانت زوجته هذه الشاهدة وإن كان في يدهم وادعاه ادعت أمه أنه ابنها منه وشهدت أمه على الولادة لا يكون ابنها منه بل ابنه لانه في يده واحترز عما فيها أيضاً صبي في يد رجل لا يدعيه أمه أقامت أمه أنه ابنها ولدت له ولم تسم أباه أقام رجل أنه ولد في فراشه ولم يسم أمه يجعل ابنهم من هذه المرأة ولا يعتبر الترجيح باليد كالأدعاء رجلاً وإن وهو في بدا حدهما

هو وارث أو دائن أو مدون أو موصى له ولو أخضر رجلاً يدعي عليه حقاً لايه وهو مقر به أو لا فله اثبات نسب بالينة عند القاضي بخضرة ذلك الرجل ولو ادعى أن ناعن أبيه فلو أقر به أمر بالدفع اليه ولا يكون قضاء على الابن لو جاء حياً بأخض من الدافع والدافع على الابن ولو أنكر قبل الابن برهن على موت أبيه وأنت وارثه ولا عين والصحيح تخليفه على العلم بأنه ابن فلان وأنه مات ثم يكلف الابن البينة بذلك وتعمامه في جامع الفصولين من الفصل السابع والعشرين **(ولو كان الصبي مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابني فهو حر ابن الكافر)** لتبنيه الحرية حالا والاسلام لا لكن جزم ابن الكمال بأنه يكون مسلماً لأن حكمه حكم دار الاسلام وعزاه للحققة فليحفظ **(قال زوج امرأته لصي معهما هو ابني من غيرهما وقالت هو ابني من غيره)**

قوله يقضى إلى اليد (قوله فهو ابنيهما) لأن كل واحد منهما أولاد بالتب وبإدعى ما يبطل حق صاحبه ولا رجحان لأحدهما على الآخر لاستواء أدبهما فيه فكون ابنيهما هذا إذا كان لأبوين عن نفسه والافهول من صدقه عني (قوله ان ادعى) هذا إذا كان النكاح بينهما طاهر أو ان لم يكن ظاهر ابنيهما يقضى بالنكاح بينهما هندية عن شرح الطحاوي (قوله والافيه تفصيل ابن كمال) حيث قال والافيه التفصيل الذي في شرح الطحاوي ولم يبين ذلك التفصيل وظاهر إطلاق المتن والشروح أنه لا فرق بين أن يدعيهما معا ومتعاقبا وهي الموضوعه لنقل الذهب فليكن العمل عليهما وإن ما يدعيه أحدهما غير ما يدعيه الآخر فهو يدعي أبوته وهي تدعى الأمومة ولا ينافي إحدى الدعوتين الأخرى غير أن كلا يكذب صاحبه في حق لا يدعيه لنفسه فلعنوا قوله ولا يعتبر السابق فيه والله تعالى أعلم قال في الهندية ولو ادعى الزوج أو ولأنه ابنه من غيره هو وفي بدبه ثبت النسب من غيره فبعد ذلك إذا ادعت المرأة أن النسب منها وان ادعت المرأة أو ولأنه من غيره وهو وفي بدها فادعى الرجل أنه ابنه من غيره بعد ذلك فإن كان بينهما نكاح ظاهر لا يقبل قوله فهو ابنيهما وإن لم يكن بينهما نكاح ظاهر فالقول قوله أو ثبت نسبه منها إذا صدقها ذلك الرجل هذا إذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه أما إذا كان يعبر عن نفسه وليس هنالك رق ظاهر فالقول قول الغلام أيهما صدقه ثبت نسبه منه بتصديقه كذا في السراج الوهاج وأوضحه في العناية أيضا حاسنا حيث قال إذا ادعت امرأه صبيها أنه ابنها فإن تكون ذات زوج أو معتدة أو لا منكوحة ولا معتدة فإن كانت ذات زوج وصدقها فبما زعمت أنه ابنها منه ثبت النسب منها بالتزامه فلا حاجة إلى حجة وإن كذبها لم تجز دعوتها حتى تشهد بالولادة امرأة لأنها تدعى بحمل النسب على الغير فلا تصدق إلا بالحجة وشهادة القابلة كافية لأن التعيين يحصل بها وهو المحتاج إليه إذا النسب ثبت بالفرش القائم وقد صرح أنه عليه الصلاة والسلام قبل شهادة القابلة على الولادة وإن كانت معتدة احتاجت إلى حجة كاملة عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أي وهي شهادة رجلين أو رجل وامرأتين إذا كان هنالك جبل ظاهر أو اعتراف من قبل الزوج وقال لا يكفي في الجميع شهادة امرأة أو واحدة وقد مر في الإطلاق وإن لم تكن ذات زوج ولا معتدة فالوايثب النسب بقوله إلا أنه الزام على نفسه دون غيره وفي هذا الفرق بين الرجل والمرأة فوضهم من قال لا يقبل قوله أو كانت ذات زوج أو لا والفرق هو أن الأصل أن كل من ادعى أمرا لا يمكن إثباته بالبينه كان القول فيه قوله من غير بينه وكل من ادعى أمرا يمكن إثباته بالبينه لا يقبل قوله فيه إلا بالبينه والمرأة يمكنها إثبات النسب بالبينه لأن انفصال الولد منها بما يشاهد فلا بد لها من بينه والرجل لا يمكنه إقامة البينة على ألا علاق لخفاء فيه فلا يحتاج إليها الأول وهو المختار لعدم التحميل على أحدهما اهـ (قوله وهذا وغيره) أي إذا كان الغلام لا يعبر عن نفسه (قوله فهو من صدقه) أي فالقول قول الغلام أيهما صدقه ثبت نسبه منه بتصديقه فلو لم يصدقها جميعا فالظاهر أن العبرة لقوله ط (قوله لا الخ) علة لقوله فهو ابنيهما فكان الأولى بتدعيه على قوله والا وأما كون من صدقه إذا كان معبرا فعلة أنه في بد نفسه (قوله ولو ولدت أمه) أي من المشتري وادعى الولد حوى (قوله غرم الاب قيمة الولد) ولا يغرم الولد حتى لو كان الاب سينا تؤخذ من تركته ولو أنه للمستحق عليه لأنه علق حر الأصل وأما قدر الرق ضرورة القضاء بالقيمة فلا تعدو عليها (قوله يوم الخصومة) لا يوم القضاء ولا يوم الولادة وقال الطحاوي يغرم قيمة الولد يوم القضاء واليه بشير قوله لأنه يوم المنع أي منع الوالد من المستحق لكن في حاشية الشيخ حسن الشرنبلالي ما يخالفه حيث فسر يوم التخاصم بيوم القضاء واستدل عليه بعبارة الزبلي وشرح الطحاوي ولا شك أن المغايرة بينهما أظهر لاحتمال تأخر القضاء عن التخاصم بأن لم يقم المستحق البينة في يوم دعوى الاستحقاق بل في يوم آخر وكان بين اليومين تفاوت بالقيمة يؤيده أن قول الطحاوي صريح في المغايرة بين يوم التخاصم والقضاء لأن يقال لجمع بينهما يمكن تأمل (قوله وهو حر) أطلقه ولكن هذا إذا كان حرا أما إذا كان مكاتباً أو عبداً ما أدوا له في التزوج يكون ولده عبداً أي قننا للمستحق عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً لمحمد وهو حر بالقيمة عند منو باقي التفصيل مذكور في باب (قوله لأنه مغرور) أي والأمة ملك للمستحق والولد جرها فاستوجب المستحق النظر إليه والمغرور معذور

فهو ابنيهما ان ادعى معا والافيه تفصيل ابن كمال وهذا (لو) غير معبر (والا) بأن كان معبرا (فهو لمن صدقه) لان قيام أيديهما وقراشهما يفيد أنه منهما (ولو ولدت أمة اشتراها واستحقت غرم الاب قيمة الولد) يوم الخصومة لأنه يوم المنع (وهو حر) لأنه مغرور والمغرور من يطأ امرأة معتمدا على ملك عين أو نكاح فنلد منه ثم تستحق

وقدبنى الامر على سبب صحيح فوجب الجمع بين النظر بينهما أمكن وذلك بجعل الولد حراً في حق الأب
ورقيقاً في حق المستحق لان استحقاق الأصل سبب استحقاق الجزء فيضمن الأب قيمته يوم الخصومة * واعلم ان
ولدا المغرور حراً في الأصل من غير خلاف ولا خلاف أنه مضمون على الأب إلا أن السلف اختلفوا في كيفية الضمان
فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه يملك الغلام بالغلام والجار به بالجار يعني إذا كان الولد غلاماً فعلى
الأب غلاماً مثله وإن كان جارية فعليه جارية مثلهما وقال علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قيمته والمذهب
أصح ما فانه قد ثبت بالنص أن الحيوان لا يضمن بالمثل وتأويل الحديث الغلام بقيمة الغلام والجار به بقيمة
الجار به ولان النظر من الجانبين واجب فعلى الضرر عنهما فيجعل الولد حراً في الأصل في حق أبيه ورقيقاً في حق
مذعيه نظرهما عناية **(قوله فلذا قال)** أي لكون المغرور من اعتمد في وطئ على ملك عين الخ ألى ولم يقيد
بالشرع فعلم ان قول المصنف أو لا اشتراطها اتفاق **(قوله وكذا الحكم لملكها بسبب آخر)** كالمملكها بآخر
عين له آخرها وأتبعها وتصدق بها عليه وأوصى له بها لأن رجوع المغرور بمضامين لا يعم هذه الصورة بل
يقصر على المشتراة والمجولة آخره والمنكحة بشرط الحرية لا الموهوبة والمتصدق بها والموصى بها أفاده
أبو السعود **(قوله عني)** حيث قال النظر من الجانبين واجب فيجعل الولد حراً في الأصل في حق الأب ورقيقاً في حق
المستحق فيضمن قيمته يوم الخصومة لانه يوم المنع ويجب على الأب دون الولد في حق الأب مائة أو ثلثين
تركته ولا ولا للمستحق عليه لانه على حراً الأصل وكذا إذا ملكها بسبب آخر غير الشراء وكذا إذا تزوجها على
أنها حرة فقلت ثم استحقت روى ذلك عن عمر رضي الله تعالى عنه في الشكاح وعن علي رضي الله تعالى عنه في
الشراء محض من العجاجة رضي الله تعالى عنهم من غير تكثير فكان اجاباه **(قوله كالمزوجه على أنها حرة)**
أي بأن كان المزوج ولها أو وكلاهما وهذا بخلاف ما إذا أخبر برجل أنها حرة فوجهتم ظهر أنها مملوكة
فلارجوع بقيمة الولد على المخبر إلا في ثلاث مسائل منها إذا كان الغرور بالشروط كالمزوجه امرأ على أنها
حرة ثم استحقت فانه يرجع على المخبر عما غرمه للمستحق من قيمة الولد وتما في باب المراجعة والتولية وفي باب
الاستحقاق **(قوله غرم قيمة ولده)** أي ويرجع ذلك على المخبر كما مر في آخر باب المراجعة **(قوله وارثه)** أي
لومات الولد وترك ما لانه ولديه ولا يغرم شيئاً لأن الارث ليس بعوض عن الولد فلا يقوم مقامه فلم يجعل سلامة
الارث كلامته **(قوله لانه حراً في الأصل)** فان قلت انه ظهر منه أنه رقيق في حق المستحق فوجب أن تكون
التركة بينهما قلت بل هو حري في حق المستحق أضحى لولم يكن له ولادة فيه ٣ وانما جعل رقيقاً ضرورة
القضاء بالقيمة وما ثبت بالضرورة بتقدير بقدرها كافي الشروح فظهر أن معنى قوله لانه حراً في الأصل في حقه أنه
حري في جميع الاحكام من كل وجه في حق غير المستحق وفي حق المستحق انما هو رقيق في حق العثمان **(قوله)**
فان قتله أبوه انما غرم لان المنع تحقق بقتله **(قوله غرم الأب قيمته للمستحق)** لوجود المنع منه فيما
إذا كان هو القاتل ولقبضه بدله فيما إذا كان القاتل غيره فلذا لا يؤخذ منه فوق ما قبض كما سيأتي بخلاف ميراث
الولد فانه ليس بدله لانه بل السبب خلافه عنه كما هو طريقه الارث وهو حراً في الأصل في حقه والغرامة في ماله لو
كان الولد حراً في مال الولد هو لم ينعه ولا بدله فلا شيء عليه **(قوله لاني عليه)** لان المنع لا يتحقق فيما لم يصل
اليه **(قوله لزمه بقدره)** اعتبار البعض بالكل **(قوله في الصورتين)** أي صورتي الملك والتزوج أما في
صورة الملك فلان البائع صار كفيلاً بما شرطه من البذل لوجوب سلامة البذل في البيع ولما سلم الثمن
للبائع وجب سلامة المبيع للمشتري وذلك بجعل البائع كفيلاً بتملكه البذل ولانه ضمن سلامته من عب
والاستحقاق عب وأما في صورة النكاح فلان الاستيلاء مبني على التزوج بشرط الحرية صار كوصف لازم
للتزوج فنزل أي المزوج قائلاً لانا كفيلاً بما شرطه في هذا العقد بخلاف ما إذا أخبر برجل أنها حرة وأخبرته هي
وتزوجها من غير شرط الحرية بحث يكون الولد رقيقاً ولا يرجع على المخبر بشئ لان الاخبار بسبب محض لان
العقد حصل باختيار الرجل والمرأة وانما يؤخذ حكم العلة بالغرور وذلك بأحد أمرين بالشروط أو بالمعاوضة
في المقدسي وهذا ظاهر فيما إذا أرجعنا الصورتين إلى ما ذكرنا ما إذا أدرجنا الصورتين إلى قوله فان قتله

فلذا قال (وكذا الحكم
لملكها بسبب آخر)
أي سبب كان عيني
(كالمزوجه على أنها
حرة فقلت ثم
استحقت غرم قيمة
ولده فان مات الولد
قبل الخصومة فلا شيء
على أبيه لعدم المنع كما
مر (وارثه) لانه حراً
في الأصل في حقه فتره
فان قتله أبوه أو غيره
فقبض الأب من دينه
قدر قيمته (غرم الأب
قيمته) للمستحق
كالمزوجه حراً ولو لم
يقبض شيئاً لاني عليه
وان قبض أقل لزمه
بقدره عني (ورجع
بها) أي بالقيمة في
الصورتين (كما
يرجع بـ) (شئها)

٣ قوله حتى لو لم الخ
هكذا بالاصل ولعل
الظاهر اسقاطه فليحرج

أبوه وغيره كافي الشرب لئلا يظن قوما إذا قتله الأب لانه ضمان اتلاف فكيف يرجع بما غرم وقد صرح
 الزبلي بذلك أي بالرجوع فيما إذا قتله غيره وبعده بقتله والاول ارجاع الصورتين الى ما إذا استولدها
 وما إذا قتله غير الأب فتأمل **(قوله ولو هالكه)** يعني اذا هلك عند المشتري فضمنه أي المستحق
 قيمتها وقيمة الوافقه يرجع على البائع بثمنها وقيمة الولد لا بما ضمن من قيمته لانه لما أخذ المستحق قيمتها
 صار كأنه أخذ عنهما وفي أخذ العين لا يرجع الا بالثمن فكذلك في أخذ القيمة والحاصل أن المستحق يأخذها لو
 قاتمة وقيمها لو كانت هالكه ويرجع بذلك على بائعه لانه بعدد البيع ضمن له السلامة بخلاف الواهب أو
 المعير ولو هلك في يده فضمنه المستحق قيمتها لانهما محسنان وما على المحسنين من سبيل فلا يرجع عليهما كما
 ذكرنا **(قوله وكذا لو استولدها المشتري الثاني)** فان المشتري الثاني يرجع على المشتري الاول بالثمن
 وقيمة الولد **(قوله لكن انما يرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن فقط)** ولا يرجع بقيمة
 الولد عند الامام وقال يرجع عليه بقيمة الولد أيضا لان البائع الاول ضمن للثاني سلامة الولد في ضمن
 البيع ولم يسلم له حيث أخذ منه قيمة الولد فيرجع به عليه كافي بالثمن والرد بالعيب ولاي خفيته أن البائع
 الاول ضمن للمشتري سلامة أولاده دون أولاد المشتري منه لان ضمان السلامة انما ثابت بالبيع والبيع
 الثاني لا يضاف اليه وانما يضاف الى البائع الثاني لمباشرة باختياره فينقطع به سبب الاول بخلاف الثمن
 لان البائع الاول ضمن للبائع الثاني سلامة المبيع ولم يسلمه فلا يسلم للبائع الثمن وبخلاف الرد بالعيب
 لان المشتري الاول استخفه سليما ولم يوجد اه منع **(قوله كافي المواهب)** وعبارتها ولو استحققت أمه بعد
 ما استولدها المشتري الثاني غرم العقر وقيمة الولد وقت انصوصه ويرجع بالثمن وقيمته على البائع
 وهو يرجع بالثمن فقط انتهى **(قوله لا يعقرها)** أي لا يرجع بالعقر الذي أخذ منه المستحق لانه لزمه
 باستيفاء منافعه أي منافع بيعها وهو الوطء وهي ليست من أجزاء المبيع فلم يكن البائع ضامنا لسلامته
 صدور الشريعة وقوله باستيفاء منافعه على حدق مضاف أي منافع فضمه لاد على ذلك قول الزبلي العقر
 عوض عما استوفى من منافع البضع فلورجع به سلمه المستوفى بحماة وقال الشافعي يرجع بالعقر أيضا على
 البائع **(قوله التناقص في موضع الخفاء عقر)** في الاشياء بعد ذل الوارث والوصي والمولى للجهل اه لعله
 لجهله بما فعله المورث والموصي والمولى وفي دعوى الاقربى في التناقص المدين بعد قضاء الدين أو المحتلقة
 بعد أداء بدل الخلع لو برهنت على طلاق الزوج قبل الخلع وبرهن على ابراء الدين يقبل ثم نقل أنه اذا استعمل
 في قضاء الدين ثم ادعى ابراء لا يسمع سائقا وقسمنا نظيره ومنه الاقرار بالرضاع فلو قال هذم رضعتي ثم
 اعترف بالخطأ يصدق في دعواه الخطأ وله أن يتزوجها بعد ذلك وهذا مشروط بما اذا لم يثبت على اقراره بأن
 قال هو حق أو صدق أو كملت أو أشهد عليه بذلك شهودا أو ما في معنى ذلك من الثبات اللفظي الدال على
 الثبات النفسي وانفتحت في ذلك مباحث طويلة الذلول لا يحتمل هذه الاوراق ايرادها والعذر للفرق في رجوعه
 عن ذلك لانه لما يخفى عليه فقد يظهر بعد اقراره خطأ الناقل ومنها تصديق الورثة الزوجة على الزوجية ورفع
 الميراث لانهما دعواهم استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه حيث تسمع دعواهم لقيام العذر في
 ذلك لهم حيث استصحبوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم اليقونة ومنها ما اذا ادعى المكاتب بدل الكتابة ثم
 ادعى العتق قبل الكتابة قبل لانه يخفى عليه العتق ومنها ما اذا استأجر دارا ثم ادعى ملكها على المؤجر وأنها
 صارت الى المستأجر ميراثا عن أبيه اذ هو عاينها ومنها ما اذا استأجر بامطوب في جراب أو متدبل أو غير ذلك
 فلما نشره قال هذا ما عني تسمع دعواهم وتقبل بينته فالدعوى مسموعة مع التناقص في جميع هذه الصور مطلقا
 لطلق العذر على الراجح المقتضى ومن الشايخ من اعتبر التناقص في جميع هذه الصور فرفع سماع الدعوى اذا
 تقدم ما ينفيها الا في مسألة الرضاع ومسئلة كذاب القاضي المدعى في التناقص السابق وهي ما اذا امر
 انسانا بقضاء دينه فزعم المأمور أنه قضاء عن أمره وصدقه الآخر وكان الاذن بالقضاء مشروطا بالرجوع
 فراجع المأمور على الآخر بالمال الذي صدقه على أدائه للدائن فغارب الدين بعد ذلك وادعى على الآخر

ولو هالكه (على بائعها)
 وكذا لو استولدها
 المشتري الثاني لكن
 انما يرجع المشتري
 الاول على البائع الاول
 بالثمن فقط المواهب
 وغيرها (لا يعقرها)
 الذي أخذ منه المستحق
 لزمه باستيفاء
 منافعه كما في بابي
 المراجعة والاستحقاق مع
 مسائل التناقص وغالبها
 مرفى منقرقات القضاء
 ويجوز في الاقرار
 (فروع) التناقص في
 موضع الخفاء عقر

المدون بدنيته وإن المأمور لم يعطه شيئاً وحلف على ذلك بفضي له القاضي على الأمر بأداء الدين فإذا أدهم
 ادعى الأمر على المأمور بما كان رجعه عليه بحكم تصديقه فهل الدعوى مسبوقة بالتناقض لأن القاضي
 أكذب المدعي الذي هو الآخر فيما سبق منه من تصديق المأمور حيث قضى عليه بدفع الدين إلى الدائن والحال
 ما ذكره من أن الرجوع عليه بالمال ثم قال وهل يشترط في صحة سماع الدعوى إبداء المدعي عذره عند
 القاضي والتوفيق بين الدعوى وبين ما سبق أو لا يشترط ذلك ويكتفي القاضي بإمكان العذر والتوفيق
 وقدمنا الكلام عليه مستوفى فراجعه ومما ينصل بهذا الفرع أعني قوله بالتناقض في موضع الخفاء عفو
 ما ذكره في جامع الفصولين قدم بلسنة واستأجر داراً فقبل له هذه داراً بثلث مائة وتركها مائة أداها
 المستأجر وقال ما كنت أعلم بها إلا تسع للتناقض أقول ينبغي أن تسمع فيه وفي أمثاله إذا تناقض التناقض انما يمنع مالم
 يوفق أو لم يمكن توفيقه وأما الآن فوفق فينبغي أن تسمع إذا تناقض حيث الحقيقة أم لا أو أمكن توفيقه ولكن لم
 يوفق ففسخاختلف ونص في هد وغيره على أن الامكان يكتفي أه وقد مثاله في محل الخفاء لا يكتفي
 بالامكان والأفلا بد منه قال الخبر الرمي والظاهر أن صاحب الفصولين لم يطلع على نص صريح يفيد سماعها
 وقد ظفرت في البحر الرائق في باب الاستحقاق وفي شرح قوله لا الحريه والنسب والطلاق حيث قال وفي
 العيون قدم بلسنة واشترى واستأجر داراً ثم ادعاها قائلاً بأنها دار أبيه مات وتركها مائة أو كان لم يعرف وقت
 الاستيلاء لا يقبل والقبول أصح أه ذكره الغزي أقول قوله لا يدل على عدم اطلاعه بل هو اختيار
 منه لما هو الأصح وتعليل له وأقول قوله واشترى يدل على أنه لو قاسم فهو كذلك وهي واقعة الفتوى فاسم
 عمر وكرما ثم اطلع على أن الجميع والدعوى بیده ثم مات وترك له ميراثاً لم يعلم بذلك وقت القسمة وسأني
 ما هو أدل فلتأمل والظاهر أن قوله قدم بلسنة ليس بقيد بل لأنه غالباً محل الخفاء وإذا كان مقبلاً لا يخفى
 غالباً يؤيده ما قدمه من قوله شراء أي في صفري فتمثل أه وفي الفصولين في الفصل الثامن والعشرين دفع
 الوصي جميع تركته الميت إلى وارثه وأشهد على نفسه أنه قبض منه جميع تركته والده ولم يبق من تركته والده
 قليل ولا كثيراً استوفاه ثم ادعى داراً في يد الوصي أنها من تركته والده لم أقضها قال أقبل بينته وأقضى
 جهاله أه رأيت أن قال قد استوفيت جميع ما تركه والده من دين على الناس وقبضت كله ثم ادعى ديناً على
 رجل لا يسه إلا أقبل بينته وأقضى له بالدين أه وفي البراز يقولون بأحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكرها
 لا تسمع دعواه وإن أقرها بالتركة أمره بالرد عليه وفيها لو قال تركت حتى من الميراث أو برئت منها ومن
 حصتي لا يصح وهو على حقه لأن الارث يجري لا يصح تركه أه وفي الخاتمة في الوصايا من تصرفات الوصي أشهد
 البني على نفسه بعد السماع أنه قبض من الوصي جميع تركته والده ولم يبق له من تركته والده عنده من قليل
 ولا كثيراً الا قد استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً وقال هو من تركته والده وأقام البينة قبلت بينته وكذلك
 أقر الوارث أنه قد استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى لا يدينني على رجل تسمع دعواه أه
 وقول قاض خان أشهد البني على نفسه أنه قبض تركته والده أقول ذكر الطرسوسي في شرح فوائد المنظومة
 قلت انتقض قولهم أن التركة في سياق النفي نعم لأن قوله لم يبق حق نكرة في سياق النفي فعلى مقتضى
 القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك انتقضه والتناقض لا تسمع دعواه ولا بينته أه أقول انما انتقض مثله لا أنه محل
 الخفاء يكون لا يحيط عليه بما تركه والده بل قد يخفى عليه ذلك فعلى التناقض تأمل (وأقول) قد حرسى
 الوالد رحمه الله تعالى المسئلة برسالة سماها اعلام الاعلام بإحكام الأبراء العام وفق فيها بين عبارات متعارضة
 ورفع ما فيها من المناقضة وحاصل ما فيها الفرق بين إقرار الابن الوصي وبين إقرار بعض الورثة لبعض لمافي
 البراز يعن المحيط لو أبرأ أحد الورثة الباقي إلى آخر عباراتها المقدمة ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي
 يتصرف في مال اليتيم بلا اطلاع فيعذر انابغ وأقر بالاستثناء منه بلهه بخلاف بقية الورثة فانهم لا تصرف
 لهم في ماله ولا في شيء من التركة إلا بإطلاع وصيه القائم مقامه فلا يعذر بالتناقض ومن أراد مزيد البيان ورفع
 الجحالة فعليه بتلك الرسالة فيها الكفاية لدوى الدراية (قوله لا تسمع الدعوى) أي من أي مدع كان كغيره

* لا تسمع الدعوى

دائن ومودع هذا وقد تقدم أن دعوى أنه وارث تسمع على الدائن والمدينون **(قوله على غريم ميت)** بالاضافة
 والمراد به دائن الميت كما هو الثاني من اليرى واستظهر المجوى أنه مدينون الميت والحاصل أنه إذا ادعى قوم على
 الميت ديناً وأرادوا أن يثبتوا ذلك فليس لهم أن يثبتوا على غريم الميت عليه دين ولا على موسى بل لا بد من
 حضور وارث أو وصي قال في البرازية واثبات الدين على من في يده مال الميت هل يصح اخلاف المشايخ وصورته
 المرض مرض الموت وهب كل ماله في مرضه أو أوصى بجميع ماله ثم ادعى رجل ديناً على الميت قال السفدي
 نصب القاضي وصياً وسع انصومة عليه وقال شمس الاثمة تسمع على من في يده المال اه ومن هنا تعلم أن
 قوله الاتي زائد أصوابه ذابده كما هو في أصل عبارة الأشباه وفي البحر واختلف المشايخ في اثبات الدين على من في
 يده مال الميت وليس بوارث ولا وصي ولا تسمع دعوى دين على ميت على غريم الميت مدين أو دائناً اه وفي
 حاشية الأشباه للمجوى واستثناء الموهر به من غريم الميت منقطع لأن شمس هو من الغرماء حتى يكون متصلاً وفي
 البرازية تقبيل بينة اثبات الدين على الميت على الموصي له أو مدينون الميت أو الوارث والذي له على الميت دين
 ومثله في العطائية وفي قاضخان من الوصا بالرجل مات وعليه دين محط بما له قال أبو بكر الوارث لا يصير خصماً
 للقرمائه لأنه لا يثبت وقال علي بن محمد الوارث يصير خصماً يقوم مقام الميت في الخصومة وبه تأخذ من قال
 والصحيح أن يكون الوارث خصماً لمن يدعى الدين على الميت وإن لم يعل شيئاً وفي البرازية أيضاً والخصم في اثبات
 كونه وصي الوارث أو الموصي له أو مدينون الميت أو دائنه وقيل الدائن ليس بمخصم قال في نورالعين من الخامس
 لا تقبل دعوى من يدعى على ميت بحضرة رجل يدعى أنه وصي الميت وأقر المدعى عليه بأوصاية اهتقين من
 هذا أن الدعوى إنما تسمع على وصي محقق وفيه من السادس في دعوى دين على الميت يكفي حضور وصيه
 أو وارثه ولا حاجة إلى ذكر كل الورثة اه وعبارة الأشباه لا تسمع الدعوى بدين على ميت الأعلى وارث أو وصي
 أو موصي له ولا تسمع على غريمه كافي جامع الفصولين لا إذا وهب جميع ماله لأجنبي وسلمه فأنها تسمع عليه
 لكونه ذابده كافي خزانة الفقيه انتهى فعلى هذا قوله غريم ميت تركيب اضافي بمعنى الالام * **(فرع)** * قال في
 خزانة الأكل لومات رجل في بلد بعيد له مالاً وادعى رجل عليه دين وورثته في بلد منقطع عنه فإن القاضي
 ينصب له وصياً ويسمع بينته ويقضي له بالدين ولو لم يكن منقطعاً لا تسمع بينته على غير الوارث انتهى **(قوله)** إذا
 وهب الخ صورته رجل وهب جميع ماله لإنسان وسلمه إياه ثم مات فادعى عليه آخر أن هذه العين له أو أنه على
 الميت كذا من الدين فأنها تسمع دعواه عليه لأن في الأولى العين التي يدعيها في يد الموهر به وفي الثانية الدين
 متعلق بالتركة وهي في يده لكن في الثانية يشترط أن تكون الهبة في مرض الموت لأن الدين إنما يتعلق بها
 فيه فعلم أن الاستثناء هنا منقطع لأن الموهر به ليس بغريم وفي البرازية أن الموصي له بجميع المال أو عازل على
 الثالث خصم لعدم الوارث لأن استحقاق الزائد على الثلث من خصائص الوارث فليحق بالوارث حوى **(قوله)**
 لكونه زائداً أي على الثلث كما تقدم وفي نسخة ذابده أي صاحب يد وقد علمت توجيهه وإن كان الأول صواباً أيضاً
 كما ذكر في البرازية **(قوله)** لا يجوز للدعي عليه الانتكار الخ قال بعض الفضلاء يلحق بهذا مدعى الاستحقاق
 للسمع فأنه ينكر الحق حتى يثبت ليتمكن من الرجوع على بائعه ولو أقر لا يقدر أو يضادعاء وكالة أو الوصاية
 ونسوته لا يكون الأعلى وجه الخصم الحاحد كذا كره قاضخان فان أنكر المدعي عليه لكون ثبوت الوكالة
 والأوصاية شرعاً لا يجوز فليحق هذا أيضاً بهما ويلحق بالوصي أحد الورثة إذا ادعى عليه الدين فأنه لو أقر
 بالحق يلزمه الكل من حصته وإذا أنكر فاقمت بينة عليه يلزمه من حصته وخصمهم حوى **(قوله)** ليبرهن
 فيمكن من الرد لأنه إن قبله بغير قضاء لم يكن له الرد الظاهر أن هذا فيما إذا كان بائعه عليه بالشر من آخر
 أما إذا كان موروثاً أو موهوباً أو موصى به أو تاحقاً فلا ينكر البتة وصورته أن لا يكون عالماً بالعب قبل البيع
 والا كان زائداً فليس عليه الرد **(قوله)** إذا علم بالدين فأنه لو أقر يلزمه ولا يرجع بخلاف ما إذا أنكر
 وأقمت بينة زائداً أو السعوداً وإذا علم الوصي بالنسب كما فهمه من عبارة الخاتوني في فتاواه **(قوله)** لا تخلف مع
 البرهان قيل عليه لو قال مع البينة لكان صواباً إذ لا تخلف مع الأقارب عين وهو برهان اه والجواب أن

على غريم ميت إلا إذا
 وهب جميع ماله لأجنبي
 وسلمه فأنها تسمع عليه
 لكونه زائداً * لا يجوز
 للدعي عليه الانتكار
 مع علمه بالحق إلا في
 دعوى الغيب ليبرهن
 فيمكن من الرد في
 الوصي إذا علم بالدين
 * لا تخلف مع البرهان
 إلا في ثلاث

الطلق محمول على الفرد الكامل وهو البينة اه (قوله دعوى دين على ميت) في أوائل دعوى التنقيح أجمعوا على أن من ادعى ديناً على الميت بخلف بلا طلب وصى ووارث بالله ما استوفيت بذلك منه ولا من أحد أدام عنه وما قبضه قاض ولا برأه ولا شأمنه ولا أحلت به ولا بنى منه على أحد ولا عند ولا بنى منه رهن فإذا خلف أمر بالدفع إليه وإن نكل لم يؤمر بالدفع اليه خلاصة فلو حكم القاضي بالدفع قبل الاستخلاف لم ينفذ حكمه وعلمه فيها وفيها عن العر ولم أر حكم من ادعى أنه دفع للميت دينه وبرهن هل يخلف وينفي أن يخلف احتياطاً لكن رده الرمي بأنه في مسئلة دفع الدين شهد وأعلى حقيقة الدفع فانتفى احتمال أنهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الأمر كما في مدعى الدين وارتضاء سيدى الوالد رحمه الله تعالى بقوله وكلام الرمي هو الواضح كما لا يخفى على من تنبه وقدمناه علامه بنده عليه (قوله واستحقاق مبيع) يعنى إذا استحق المبيع بالبينة من المشتري فالمتحقق عليه بخلف المستحق بالله ما بعته ولا وهبته ولا تصدق به ولا خرجت العين عن ملكك بوجه من الوجوه (قوله ودعوى آتني) أى دعوى خلف آتني قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى لعل صورته فيما إذا ادعى على رجل أن هذا العبد عبيدى آتني وأقام بينة على أنه عبده فيخلف أيضاً احتمال أنه باعه تأمل ثم رأيت في شرح هذا الشرح نقل عن الفتح هكذا وعيانه قال في الفتح بخلف مدعى الآتني مع البينة بالله أنه باقى على ملكك إلى الآن لم يخرج مبيع ولا هبة ولا نحوه اه وصورة ط عما إذا حبس القاضى الآتني فاحرجه وأدعاه وأقام بينة أنه عبده بخلف بالله أنه باقى في ملكه ولم يخرج مبيع ولا هبة فإذا خلف دفعه إليه وذلك صيانة لقضائه عن البطالان ونظر المان هو عاجز عن النظر لنفسه من مشتري وموهوب له ويلحق بهذه المسائل ما إذا قامت البينة للغير بمجهول حاله بأنه معدوم فلا بد من عينه أنه ليس له مال ظاهر ولا باطن وإن وجد ما لا يؤدى حقه عاجلاً لأن البينة إنما قامت على الظاهر ولعله غيب ماله وما لو شهد الشهود أنه له عليه درهم سواء قالوا لا نعرف عددها أم لا تحصل ثلاثة وخلف على نفي ما زاد عنها إذا كان المدعى زائدا اه (قوله الاقرار بالاجماع البينة لها الا مقام الاعلى منكر) وذكر هذا الأصل في الاشباه في كتاب الاقرار عن الخائبة واستنتى منه أربع مسائل وهي ما سوى دعوى الآتني وكذا ذكرها قبله في كتاب القضاء والشهادات ولم يذكرها في كتابها بل زاد غيرها وأوصلها إلى التسع وثانى هنامفصلة مع زيادة ثلاثة أخرى وعليه فتسكون عشرة قال في جامع الفصولين وهذا يدل على جواز إقامتها مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من المقر ولاها فيكون هذا أصلاً (قوله الاقرار أربع) الذى ذكره هنا خمسة ولكنها تسعة كما في الجوى ملخصها أنه لا تسع البينة على مقر الاعلى وارت مقر دين على الميت فتقام البينة التعدي وفي مدعى عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصى وفي مدعى عليه أقر بالوكالة فبينتها الوكيل دفعا للضرر وفي الاستحقاق تقبل البينة به مع أقرار المستحق عليه لتمكن من الرجوع على بائعه وفيما لو خصم الأب بمحق عن الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع أقراره بخلاف الوصى وأمين القاضى إذا أقر خرج عن الخصومة وفيما أقر الوارث للموصى له فانهما تسع البينة عليه مع أقراره وفيما لو أجرد ابه بعينها من رجل ثم من آخر فأقام الأول البينة فإن كان الآخر حاضر أقبل عليه البينة وإن كان يقر بما يدعى (قوله وكالة) يعنى لو أقر بوكالة رجل بقبض دين عليه لوكاله فإن الوكيل يقيم بينته إذا دفعه بلا بينة ينضر إذا لا تبرأ ذمته إذا أنكر الموكل وكالته اه طزاد القاضل الجوى ثمانية وتسعة بقوله ما عن الدائع من كتاب القسمة الثامن الورثة إذا كانوا مقرين بالعاقلة لا بد من إقامة البينة على بعضهم على قول أبى حنيفة التاسع الأب أو الوصى إذا أقر على الصغير لا بد من بينة تقام عليه مع كونه مقر اه وزاد بعض الفضلاء عاشر وهو ادعى على آخر عقاراً أنه في يده وهو مستحق فأقر باليد تسع بينته أنه ذواليد مع أقراره اه (قوله ووصاية) يعنى إذا أقر المدعى عليه بالوصاية وصورة رجل قال القاضى إن فلان بن فلان الضلافى أقامنى وصوا ماله على هذا كذا أوفى بهذا كذا فسدقه المدعى عليه فالقاضى لا يثبت وصايته بأقراره حتى يقيم البينة عليها لأنه إذا دفع إليه المال اعتماداً على الاقرار فقط لا تبرأ ذمته من الدين إذا أنكر الوارث أم لا يدفع بعد البرهان تبرأ ذمته أفاده صاحب تنوير الاذهان (قوله وأثبت دين على ميت) صورته ادعى على بعض الورثة دين على الميت فأقر الوارث

دعوى دين على ميت
واستحقاق مبيع
ودعوى آتني * الاقرار
لا يجمع البينة الا فى
أربع وكالة ووصاية
وأثبت دين على ميت

والدين فانه يستوفى من نصيبه قدر ما يخصه من الدين والمطالب أن يقسم بينه على حقوق يكون حقه في كل الحركة
وكذا اذا أقر جميع الورثة تقبل بينته لان المدعى يحتاج الى اثبات الدين في حقهم وحق دائن آخر وفي البيروني
اختلفوا فيه اذا أقر المدعى عليه بعد اقامة الدينة هل يقضى عليه بالاقرار أو بالبينه قبل يقضى بالبينه لانه
بالانكار واقامة البينة استحق عليه الحكم فلا ينطل الحق السابق بالاقرار الا لاحق ولان زيادة التعدي الثابتة
بالبرهان حقة فلا يؤثر الاقرار الا حتى في بطلانه اهـ موصحاً وطقدمنا الكلام عليه **(قوله)** واستحقاق عين من
مشتري فان المشتري اذا أقر بالاستحقاق للمستحق لا يتمكن من الرجوع بالنظر على بائعه فاذا أقيمت عليه البينة
أمكنه ذلك وقد تقدم أنه يسوغ له الانكار مع العلم لاجل هذا التمكن ط لكن قد يقال مع الاقرار كيف يكون له
الرجوع تأمل **(قوله)** ودعوى الأتق) يعني اذا ادعى على شخص أن العبد الذي عنده أبق منه وأقر واضع اليد
بذلك فله أن يطلب البينة على ذلك لاحتمال أن الغير تملكه منه **(قوله)** لا تخلف على حق مجهول أي ادعى به
مدعى كالأدعي على شريكه خيانة مبهمة لم يخلف كافي الحاشية لكن أفتى قاضي الهادي بخلافه وعبارته مثل اذا
ادعى أحد الشريكين على آخر خيانة وطلب من الحاكم عينه هل يلزم أم لا أحاب اذا ادعى عليه خيانة في قدر
معلوم وانكر خلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدار ارفكذ الحكم لكن اذا نكل
عن البين زعم أن بين مقدار ما خان فيه والقول في مقدار ما الى المرقع عينه لان نكوله كالقرار بشئ مجهول
والبيان في مقدار ما الى المرقع عينه الآن يقسم خصمه بينه على الأكثر ومثله المضارب مع رب المال **(قوله)**
اذا اتهم القاضي وصى يتم ومتولى وقف) ولم يدع عليه شأماً معلوماً فانه يخلف نظر البين والوقف جوى **(قوله)**
وفي رهن مجهول) أي لو ادعى الراهن رهنه مجهولاً أي كتب مثلاً فأنكر المهرتين فانه يخلف وقبده بعض
الفضلاء عاز بالى القسمة بما اذا ذكر المدعى قدر الدين الذي وقع به الرهن ط **(قوله)** ودعوى سرقة) أقول فله نظر
لما نقل فاضحاً من أنه يشترط ذكر القسمة في الدعوى اذا كانت سرقة ليعلم أنها نصاب أولاً فأما ما سوسى
ذلك فلا حاجة الى بيانها أو بالسود ولعل ذلك في حق القطع لا الضمان كما يقبضه كلامه ط قال في جامع الفصولين
ادعى أعياناً مختلفة الجنس والتوقع والصفة وذكر قيمة الكل جله ولم يذكر كلاً على حدة اخلف فيه المشايخ قيل
لا بد من التفصيل وقيل بكتفي بالأجال وهو الصحيح ان المدعى لو ادعى غصب هذه الاعيان لا يشترط لصحة دعواه
بيان القيمة فلو ادعى أن الاعيان قائمة فيؤمر بها حاضراً فتقبل البينة بحضرتها ولو قال أنها هالكة وبين قيمة
الكل تسع دعواه وفي ج ولو ادعى أنه غصب أمته ولم يذكر قيمتها تسع دعواه ويؤمر برد الأمه ولو هالكة فالقول
في قدر القسمة الغاصب فلما صح دعوى الغصب بالبيان القسمة فلا بد من بيان قيمة الكل جله أولى وقيل انما
يشترط ذكر القسمة لو كانت الدعوى سرقة ليعلم أن السرقة كانت نصاً باو في غيرها لا يشترط ذكره الجوى فظهر
أن ايرادها في هذا المحل في حق الضمان لا القطع كما قدمناه عن ط **(قوله)** وغصب) قال في الدرر والقرر لو قال
غصبني عين كذا ولا أدري أنه هالكة أو قائم ولا أدري كم كانت قيمته ذكر في عامة الكتب أنها تسع الدعوى
لان الإنسان ربما لا يعرف قيمة ما له فلو كلف بيان القسمة لتضرر وفائدة صحة الدعوى مع هذه الجهالة الفاحشة
توجه البين على الخصم اذا انكر والجبر على البيان اذا أقر ونكل عن البين اهـ وقدمناه في الدعوى مع ما عليه
من الكلام فرأجعه **(قوله)** وخيانة مودع) فانه يخلف ما خان فيما أتمن فان حلف برئ وان نكل يجب برئ على
بيان قدر ما نكل عنه وقيل لا يتخلف حتى يقدر شيئاً يتخلف عليه وذكر بعض الفضلاء أن سماع الدعوى
في مثل هذه المسائل مع الجهالة متفق عليه الا في دعوى الوديعة ودعوى الغصب حيث يشترط لسماعها فيها
بيان القيمة عند بعض المشايخ اهـ وينبغي زيادة دعوى السرقة كما يعلم من الجوى قال شمس الأئمة الحلواني
الجهالة كما يمنع قبول البينة تمنع الاستحلاف الا اذا اتهم القاضي وصى الدين الخ وحينئذ فدعوى المجهول
لا يتخلف عليها فلو ادعى على رجل أنه استهلك ما له وطلب التحليف من القاضي لا يخلفه وكذا لو قال
بلغني أن فلان بن فلان أوصى لي ولا أدري قدره وأراد أن يخلف الوارث لا يجيبه القاضي وكذلك الذين اذا قال

واستحقاق عين من مشتري
ودعوى الأتق) لا تخلف
على حق مجهول الا في
ست اذا اتهم القاضي
وصى يتم ومتولى وقف
وفي رهن مجهول
ودعوى سرقة وغصب
وخيانة مودع) لا يخلف
المدعى اذا حلف المدعى
عليه

قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال نسيت قدره وأراد تحليف الطالب ليلتلف اليه كافي الخاتمة
(قوله) الاف مسئلة في دعوى الجراح أي قبل قوله ولا ترددين على مدع **(قوله)** وهي غريبة يجب حفظها
سأني هذه المسئلة في كتاب الغصب وكتب المحشى هناك على قوله فالوم بين فقال الظاهر أن في النسخة خلا
لانه اذا لم بين فالتا الزيادة التي يحلف عليها أي على نفيها وفي نفي أن أصل النسخة فان بين يعني أنه لو بين
حلف على نفي الزيادة التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك هذا ونفي أن يقارب في البيان حتى لو بين
قيمة قوس بدرهم لا يقبل منه كما تقدم نظيره اه وكتب على قوله هناك ولو حلف المالك لأضاعى الزيادة أخذها
لم يظهر وجهه فلما راع **(قوله)** وألزم بيانه لانه أقر بقيمة مجهولة فإن أخبر بشئ يحلف على ما يدعيه
المغصوب منعم الزيادة فان حلف لا يثبت ما ادعاء المغصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعي أن
قيمة مائة فان حلف أخذ من الغاصب مائة وقوله يحلف على ما يدعيه المغصوب منه فيه أه حلف أولا على ذلك
فإن كانت هذه البين على ما ذكر من القيمة بأن يحلف أن قيمته ما ذكره وحاصله أن عين المدعي عليه انهم لم تكن
قيمته مائة وعين المدعي أن قيمته المائة **(قوله)** يحلف على الزيادة أي التي يدعيها المالك فان حلف لا يثبت ما ادعاء
المغصوب منه وان نكل لا يثبت أيضا ما لم يحلف المدعي أن قيمته مائة والى هذا أشار بقوله ثم يحلف المغصوب
منه الخ والظاهر أن عمر هذه البين ثبوت الخبرارة اذا ظهر **(قوله)** ثم يحلف المغصوب منه أيضا أن قيمته مائة
فان حلف أخذ من الغاصب مائة لكن قد يقال اذا لم بين فالتا الزيادة التي يحلف عليها وعليه فالاولى أن
يقول فان بين حلف على نفي الزيادة التي هي أكثر مما بينه وأقل مما يدعيه المالك تأمل **(قوله)** ولو ظهر أي
الثوب **(قوله)** بين أخذ أي الثوب عما دفعه من الدراهم لا بقيمة الثوب في ذاته وان كانت أنقص أو أزيد لان
المالك لم يرض الا بدفعه بالمائة **(قوله)** أو قيمته عطف على الضمير الجرح ورأى وأخذ قيمته بان يرد به وأخذ
القيمة التي دفعها وفي متفرقات اقرار التارخانة وبجرح الغاصب على البيان لانه أقر بقيمة مجهولة واذا لم بين
يحلف على ما يدعيه المالك من الزيادة فان حلف لم يثبت ما ادعاء المالك يحلف أن قيمته مائة وأخذ من الغاصب
مائة فاذا أخذ ثم ظهر الثوب خير الغاصب بين أخذها وردده وأخذ القيمة وحكى عن الحاكم أي بمحمد يعني أنه
كان يقول ما ذكر من تحليف المغصوب منه وأخذ المائة يمينه عن الغاصب هذا بالانكار يصح وكان يقول
الصحيح في الجواب أن بجرح الغاصب على البيان فان أي يقول له القاضي أكان قيمته مائة فان قال لا يقول أكان
خمس فان قال لا يقول خمسة وعشرين إلى أن يشئ الى ما لا تنقص عنه قيمة عرفا وعادة فليس كذلك اه لكن
قال بعض الفضلاء الحصر ممنوع لانهما اذا اختلفا في قدر الثمن أو المبيع ولا يثبت تحالفا ولو اشترى أمة بألف
وقبضها ثم تعابلا وقبل قبضها اختلفا في قدر الثمن تحالفا ولو اختلفا في الاجرة أو المنفعة أو فمقابل التمكن
في المدة تحالفا جوي وفيه أن كلامهما في هذه المسائل مدع ومدعى عليه ط عين الطوري ومثله في حاشية
الجوي **(تذنب)** برهن أنه ابن عمه لا يسه وأمه وهرن النافع أنه ابن عمه لا يسه فقط أو على اقرار الملبه أي بأنه
ابن عمه لا يسه فقط كان دفاعا قبل القضاء بالاول لا بعده لتأكده بالقضاء * ادعى ميراثا بالمعصية قد دفعه أن
يدعى خصمه قبل الحكم باقراره بانه من ذوى الارحام اذ يكون حينئذ متناقضا ادعى قيمة حارية مستهلكة فبرهن
انقصم أنها حاجة رأيناها في بلد كذا لا يقبل الآن يحجى بها حاجة الكفيل ينصب خصما عن الاصل بالعكس
لان القضاء على الكفيل فضله على الاصل والعكس * اذا اشترى الدين بين شركتين لا يجهة الارث فأحدهما
لا ينصب خصما عن الآخر الكل من الدرر * رجل غاب عن امرأته وهي بكر أو ثيب فترت وحت زوج آخر
وولدت كل سنة ولدا قال أو حنفية الاولاد لولاه وعنه أنه رجع عن هذا وقال لا يكون الاولاد لولاه لانها
لثاني وعليه الفتوى كافي الخاتمة ولو ادعى عليه مهر امرأته فقال مات زوجتها ادعى الاربعين المهر فهو دفع
سموع ان وقع في السنة وفيها ادعى عليه شافأمره القاضي بالمصالحة فقال لا أرضى بهذه المصالحة وتركه
أصلا فهو اسقاطا لم يدعيه على * اذا قال تركته أصلا فهو ابراء وعنه لو قال تركت دعوى على فلان وفوتت
أمرى الى الآخرة لا تسع دعواه بعده **(أقول)** قيد القاضي اتفاقا كالأجنبي وفي الفتاوى التجديد بمرجل مات

الاف مسئلة في دعوى
الجرح قال وهي غريبة
يجب حفظها أشباه
قلت وهي ما لو قال
المغصوب منه ثابته قيمة
ثوب مائة وقال الغاصب
لم أدركه لكان لا تبلغ مائة
صدق بيمينته وألزم بيانه
فالوم بين يحلف على
الزيادة ثم يحلف
المغصوب منه أيضا أن
قيمته مائة ولو ظهر خير
الغاصب بين أخذها أو
قيمته فليحفظ والله تعالى
أعلم

فقال امرأة لان الميت كنت امرأته أبلكم جدى اليوم وموته وطلبت المهر والميراث فانكر الابن وقال اسم أبى لم يكن محمد وانما كان عمر ثم ماتت فادعت أنها امرأة أبى عمر الى يوم موته وطلبت مهر ما تسع دعواها وليس يتناقض لجواز أن يكون له اسمان شذ تسع اذا وفق المدعى (أقول) وجه التوفيق بأن نقول كنت أعلم أن لابه اسمين فادعت بأحدهما فلما أنكر ادعت بالآخر وفهم من هذه المسئلة أن تسع الدعوى على الميت بدون اسم أبيه ونسبه تدبر قال فى التتارخانية فى الخامس عشر من الدعوى غلط الاسم لا يضرب لجواز أن يكون له اسمان ومثله فى صور المسائل عن الفتاوى الرشيدية وفى البرازية فى السادس عشر من الاستحقاق وكذا فى الخبرية من العشر والخراج وقد مناه عن التنصيح ولتختم هذا الباب بحئلة ختم بها كتاب الدعوى فى الجامع الصغير نسأل الله حسن الخاتمة وهى أنه اذا قالت المرأة أنا أم ولد هذا الرجل وأرادت استعماله ليس لها ذلك فى قول أبى حنيفة خاصة لأن أمومية الولد تابعة للتب وهو لا يرى البين فى التسبب اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(كتاب الاقرار)

ثبت بالكتاب وهو قوله تعالى وليلال الذى عليه الحق امره بالاملال فلو لم يقبل اقراره لما كان للامل معنى وقوله كونوا اقوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم والمراذبة الاقرار زبلى والسنه فقد قبل على الله تعالى عليه وسلم اقرار ما عزم والغامدة والالاجاع فقد اجعت الامة على أن الاقرار حجة فى حق نفسه حتى أوجب الحد والقصاص باقراره وان لم يكن حجة فى حق غيره لعدم ولايته عليه فأولى المال والمقول فان العاقل لا يقر على نفسه كاذبا فيما فيه ضرر على نفسه أو ماله فترجح جهة الصدق فى حق نفسه لعدم التهمة بكال الولاية اه بخلاف اقراره فى حق غيره حتى لو أقر بجهول التسبب بالرق حاز ذلك على نفسه وماله ولا يصدق على أولاده وأماتهم ومدبريه ومكاتبه بخلاف ما اذا ثبت بالبينه لان البينة انما تصير بحجة القضاء والقضاء ولاية عامة فينفذ فى حق الكل أما الاقرار فحجة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فينفذ عليه وحده الخ وقوله ولا يصدق على أولاده الخ لانه ثبت لهم حق الحرية أو استحقاتها فلا يصدق عليهم كفى الدور (قوله مناسبه) أى للدعوى ووجه تأخيرها عنها أن الدعوى تقطع به فلا يحتاج بعده الى شئ آخر حتى اذا لم يوجد يحتاج الى الشهادة وركنه لفظ أو ما فى حكمه دال عليه كقوله لفلان على كذا أو ما يشبهه لانه يقوم به ظهور الحق وانكشفه حتى لا يصح شرط الخيار فيه بأن أقر بدين أو يعين على أنه بالخيار الى ثلاثة أيام بالخيار باطل وان صدقه المقر له والمال لازم كفى بحيط السرخسى وله شروط سنذكر فى أثناء الكلام وهى العقل والبلوغ وبلا خلاف والحرية فى بعض الاحكام دون البعض حتى لو أقر العبد المحجور بالمال لا ينفذ فى حق المولى ولو أقر بالقصاص يصح كذا فى المحيط وتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا لما ذنونه بتأخر اقراره بما عالى من باب التجارة كاقراءه بالمهر بوطه امرأه تزوجها بغير إذن مولاه وكذا اذا أقر بجنابة موجبة للمال لا يلزم منه بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص كفى التبيين وكون المقر به مما يجب تسليمه الى المقر له حتى لو أقر أنه غصب كغصم تراب أو حبة حنطة لا يصح لان المقر به لا يلزمه تسليمه الى المقر له ومنها الطواغمة والاختيار حتى لا يصح اقرار المكره كفى النهاية واقراءه السكران بطريق مختور صحيح الا فى حد الزنا وشرب الخمر مما يقبل الرجوع وان كان بطريق مباح لا كفى البصر وحكمة ظهور المقر به أى زومه على المقر بلا تصديق وقول من المقر له فانه يلزم على المقر ما أقر به لوقوعه بالا على المقر به لا شبهة ابتداء كفى الكفاي لانه ليس يتألف للمقر المقر الى المقر له فلذا فرغ عليه ما سأتى من صحة الاقرار بالخرم للسلح حتى يؤمر بالتسليم اليه ولو كان تخليكا مبتدأ الماصح وكذلك لا يصح الاقرار بالطلاق والعتاق مع الاكرام او الانشاء يصح مع الاكرام كفى المحيط وحاصله أن قول المقران هذا الشئ لفلان معناه ان الملك ف ثابت لفلان وليس معناه أنه ملك للمقر وجعله للمقر له فهو اخبار دال على الخبره فيلزمه الصدق ويحتمل الكذب فيجوز تخلف مدلوله عنه كفى الاقرار بالطلاق مكرها كفلنا نسأتى لقيام دليل الكذب وهو الاكرام ولو كان معناه الثبوت ابتداء لصح كونه انشاء والانشاء لا يتخلف مدلوله عنه كسأتى تمامه قريبا ولو أقر لغيره بمال والمقر له يعلم أنه كاذب فى اقراره لا يحل له

(كتاب الاقرار)

مناسبه أن المدعى عليه

دبابة الآن يسلمه بطب من نفسه فيكون هبة منه ابتداء كافي القيمة وانما يعتبر الاقرار انما يظهر في حق ملكية
 المقر به حتى يحكم بملكته للمقر له بنفس الاقرار ولا يتوقف على تصديق المقر له أما في حق الرد فيعتبر على ما يستدأ
 كالهبة حتى يبطل برد المقر له وبعد ما وجد التصديق من المقر له لا يعمل رده لورد الاقرار بعد ذلك ثم الاقرار انما
 يبطل برد المقر له اذا كان المقر له يبطل بالرد حتى نفسه خاصة أما اذا كان يبطل حتى غيره فلا يعمل رده كما اذا أقر
 لرجل اقل بعث هذا العبد من فلان بكذا فرد المقر له اقراره وقال ما اشتريت مثل شيا ثم قال بعد ذلك اشتريت
 فقال البائع ما بعته لك لم البائع البيع عباسي لانه بجدا البيع بعد تمامه وجود أحد المتعاقدين لا يضر حتى
 ان المشتري متى قال ما اشتريت وصدقه البائع وقال نعم ما اشتريت ثم قال لا بل اشتريت لا يثبت الشراء وان
 أقام البينة على ذلك لان الفسخ ثم بجودهما ثم في كل موضع يبطل الاقرار برد المقر له لو أعاد المقر ذلك الاقرار
 فصدقه المقر له كان للمقر له أن يأخذه باقراره وهذا استحسان هكذا في المحظوظ ثم اعلم أن السكوت نزول منة الاقرار
 في مسائل سبذ كرها الشارح ونذكرهما ان شاء الله تعالى وكذلك الاعياء بالرأس وسبذ كره المصنف (قوله)
 امامنا كرومقر) واللائق بحال المسلم الاقرار بالحق كي لا يحتاج المدعي الى تدارك الشهود والملازمة في باب
 القاضي للاحضار ولا سيما وما يلزم عليه في هذا الزمان التسبب بالوصول الى سمح الحصول كما كان اللائق بالمدعي
 أن تكون دعواه حقا للثلاثين المدة المدعي عليه الدفع لسحت المنع وقدمه أي الاقرار على ما بعده وهو الصلح لترتبه
 على الانكار غالباً ثم اذا حصل بالصلح شيء اماناً بستر بح فيه بنفسه وتقدم طريقه في البيع أو بغيره وهو
 المضاربة وان لم يستر بح فاما أن يحفظه بنفسه ولا يحتاج الى بيان حكمه أو بغيره وهو الوديعة (قوله وهو) أي
 الاقرار أقرب أي لحال المسلم (قوله لغبلة الصدق) أي من المدعي في دعواه ومن المقر فبما أقرب لان العاقل
 لا يقر على نفسه كاذباً فيما فيه ضرر على نفسه وأما له فترجحت جهة الصدق في حق نفسه لعدم التهمة وكما للولاية
 بخلاف اقراره في حق غيره (قوله هو لغة) فإذا كان حساباً يقال أقر وماذا كان قولاً يقال أقر به فالأقرار انبات
 لما كان مترزلاً بين الجور والنسب أو السعد وهو مشتق من القرار وهو في الأصل وهو في اللغة أفعال من قرر
 الشيء اذا ثبت وأقر غيره اذا ثبت (قوله وشراخبار) أي في الأصح وليس بانشاء لخصته في ملك غيره ولو أقر
 مريض بماله لأجنبي صح من غير توقف على اجازة وارث قال في الخواشي السعدية ولعله ينتقض بالاقرار بان
 لاحق له على فلان وبالأبراء واسقاط الدين ونحوه كاسقاط حق الشفعة اهـ وقد يقال فيه اخبار بحق عليه وهو
 عدم وجوب المطالبة تأمل وللقول بأنه انشاء فروع تشبه لمنها لورد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا المثلث الثابت
 بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له حوى أقول قوله لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة
 فيعبد بظاهاه أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الحانية رجل في بده حارية وولدها أقر أن
 الحارية لفلان لا يدخل فيه الولد ولو أقام بنته على حارية أنها له يستحق أولادها اهـ والفرق أنه بالبنية يستحقها
 من الأصل ولذا قلنا ان الباعة يراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يراجعون بني أن يقال في قول
 السيد الحموي هو اخبار في الأصح وليس بانشاء مخالفة لما صرح به في الصريح وحري عليه المصنف من أنه اخبار
 من وجه انشاء من وجه فلاول يصح اقراره بعموله الغير ويزمه تسليمه اذا ملكه ولو أقر بالطلاق والعناق مكرها
 لا يصح ولشأن لورد اقراره ثم قبل لا يصح وكذا المثلث الثابت بالاقرار لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها
 المقر له اهـ من غير خلاف ومنه تعلم أن ما ذكره السيد الحموي مما يدل على ثبوت الخلاف فيه حيث صحح
 كونه اخبار الانشاء لا يصح عزوه لصاحب البحر كما وقع في كلام بعضهم فتنبه (قوله بحق عليه الغير) قيده
 بأن يكون عليه لأنه لو كان على غيره لغيره يكون شهادته ونفسه يكون دعوى زبلي وأطلق الحق في قوله هو
 اخبار بحق عليه ليشمل ما لو كان الحق المقر به من قبيل الاسقاطات كالطلاق والعناق اذا الطلاق رفع القيد
 الثابت شرعاً بالتكاح فإذا أقر بالطلاق ثبت للزوجة من الحق ما لم يكن لها من قبل وكذا العبد يثبت له على سيده
 حق الحرية اذا أقر سيده بعقده فها قبل من أنه رد على التعريف بالاقرار بالاسقاطات كالطلاق والعناق لعدم

امامنا كرومقر وهو
 أقرب لغبلة الصدق (هو)
 لغة الانبات يقال قر
 الشيء اذا ثبت وشرا
 اخبار بحق عليه) للغير

الاخبار فاعلم ان ثبوت حق الغير غير مدبر **(قوله انشاء من وجه)** هو الصحيح وقبل انشاءه ينبغي عليه ما سأتى
 لكن المذكور في غاية البيان عن الاستروثنية قال الحلواني اختلف المشايخ في ان الاقرار سبب للملك ولا قال
 ابن الفضل ولا استدلل بسبب اثنين احدهما المر بوض النفي عليه دين اذا اقر بجميع ماله لا حتى يصح بلا اجازة
 الوارث ولو كان مملوكا لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية ان العبد المأذون اذا اقر لرجل بعين في يده
 يصح ولو كان مملوكا يكون تبرعاً منه فلا يصح وذكر الجرجاني انه تحليل واستدل بعامل من هان اقر لوارثه بدين
 في المرض لا يصح ولو كان اخبار الصبح اه ملخصاً فظهر ان ما ذكره المصنف وصاحب الجرجان بين الطرفين
 وكان وجهه ثبوت ما استدلل به الغير بقان تأمل افاده سدى الوالد رحمه الله تعالى لكن لو كان اخباراً من وجه
 وانشاء من وجه كاذكرو المصنف يعرف بحديثهم لما ولا قائل به ولا نهم قالوا لو اقر عا لغير زمة تسليمه للقره
 اذا ملكه ولو اقر بالطلاق والعقاق الخ فامثال هذه المسائل دلت على ان الاقرار اخبار لا انشاء اذ لو كان انشاء
 لم تكن كذلك ما استدلل به على كونه انشاء مطلقاً ومن وجه انه لو اقر لرجل فرد اقراره ثم قبل لم يصح ولو كان
 اخبار الصبح وانه لو ثبت الملك بسبب الاقرار لم يظهر في حق الزوائد المتقدم ذكرها ولو كان اخبار الصارت
 مضمونة عليه **(أقول)** أما الجواب عن الاول فهو ان ارتداده بالرد نائى من ان حكمه الظهور ولا الثبوت ابتداء
 وذلك ناشئ من كونه حجة قاصرة فلما صار مرداً بالرد جعل كأنه لم يكن فذلك لم يصح قبوله بعده على ان هذا
 الدليل مشترك في الازام حيث انه دليل على انه ليس بانشاء اذ لا انشاء الا برتد باردياً يكون من قبيل الاسقاطات
 كالوقال هذا الولد مني يرتد بالرد فهذا دليل على ان الاقرار اخبار ثم عاد الولد الى التصديق ثبت النسب نظراً
 الى احتياج المحل وقد سبق وأما الجواب عن الثاني ان الاقرار لما كان حجة قاصرة اقتصر ثبوت الملك وظهوره
 على المقر به فلم تعد الى الزوائد المستهلكة كما مر وبأى فتيين أنه ليس بانشاء أصلاً تدبر **(قوله لانه لو كان لنفسه)**
 أى على الغير ولو الغير على الغير يكون شهادة كإقامة **(قوله لا اقرار)** ولا ينقض باقرار او كيل والولى ونحوهما
 لتباينهم من باب التوثيق شرعاً شرح الملقى **(قوله ثم فرع على كل من الشبهة)** صوابه من الوجهين لانه لم يقل
 الاقرار يشبه الاخبار ويشبه الانشاء بل قال من وجهه ومن وجهه أى اخبار من وجه بالنظر لترتب بعض أحكام
 الاخبارات عليه وانشاء من وجه من حيث ترتب بعض أحكام الانشاءات عليه وقد تبع الشارح المصنف
 فالمعنى انه يعطى حكم الاخبار في بعض الجزئيات وحكم الانشاء في بعض آخر وأما بالنظر لفظه فهو اخبار عن
 ثبوت حق عليه لغيره لا غير **(قوله فالوجه الخ)** علمه مقدمة على المعاول **(قوله صح اقراره)** لان الاخبار في ملك
 الغير صحيح لكن بالنظر للقره وأفاده انه لا يحتاج الى القبول كإقامته وفي المنع عن تمتة الفتاوى الاقرار يصح من
 غير قبول لكن البطلان يقف على الابطال والملك للقره ثبت من غير تصديق وقبول لكن يبطل برده والمقره
 اذا صدق المقر في الاقرار ثم رده لا يصح الرد وأذا أيضاً صحه الاقرار للغائب وأيضاً يستفاد هذا مما سأتى من قوله
 هي أى الالف المعينة لفلان لابل لفلان لا يجب عليه للثاني شئ أى لانه اقر بها الاول ثم رجع وشهد بها الثاني
 فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل وهذا بين ضعف ما في الخاتمة من قوله لو اقر لغائب ثم اقر لاخر قبل حضور
 الغائب صح اقراره للثاني لان الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف على التصديق اه ويمكن أن يقال معنى صحته
 للثاني ليست لاحتياجه للتصديق وانما الاجل أن يرتد بالرد فأوافق الخاتمة أنه يأخذ الثاني فاذ اقام الاول
 وصادق قبل رده الاقرار يأخذه وان قال ليس لي يكون ملكاً للثاني ولكن أفاد في البداية أنه ان دفع الاول بلا
 قضاء يضر للثاني لان اقراره صحيح في حق الثاني اذا لم يصح الاول اه وأنت خبير بان هذا التعديل ربما
 يرد عليه وحينئذ فتعطل المنع ظاهر وهو الموافق لظواهر الكتب المعتمدة وفي المنع مسائل شتى فسر الرد بان
 يقول ما كانى عليه لثاني أو يقول بل هو لك أو لفلان قال العلامة الخياط الرمى قولهم الاقرار صحيح بدون
 التصديق لا يعارض قول العمادى ان اقراره للغائب توقف عمله على تصديق الغائب اذ لا مانع من توقف العمل مع
 العدة كبيع الفضولى يصح ويتوقف وكذا لا يعارض ما في الخاتمة من قوله وأما الاقرار للغائب لا يلزم بل يتوقف

(من وجه انشاء من وجه)
 قيد بعليه لانه لو كان
 لنفسه يكون دعوى
 لا اقرار ثم فرع على كل
 من الشبهة فقال
 (فالوجه الاول) وهو
 الاخبار (صح اقراره
 عا لملوك الغير) ومتى
 اقر عا لغير (يلزمه
 تسليمه) الى

على التصديق لعمته، يتوقف لزومه لاصحته وقوله فان كان مصححا منع الاقرار به للغير مسلم لعدم الملازمة
 الا ترى ان الفضولي قبل اجازة المالك ان يبيع المبيع الذي باعه لا تحريه توقف فلم يلزم من صحته عدم صحته بعبه
 لا تحريه بل الاقرار بعمل الغير يصح ويلزم تسليمه اذا ملكه وهذا يدل على ان الاقرار ليس بسبب الملك كسباني
 فكيف يلزم من صحة اقراره لغائب لا يلزمه ذلك حتى كان له الرد عدم صحة الاقرار به للغير والحاصل ان الاقرار
 يصح مطلقا لا قبول ولا يلزم لو كان المقر له غائبا ولعدم لزومه جاز ان يقره لغيره قبل حضوره فاجتبت كلمتهم
 على ان القبول ليس من شرط صحة الاقرار وما لزومه فشيء آخر والمصنف لم يفرق بين الصحة والزم واستشكل
 في صحته على الصحة المجتمعة عليها كلمتهم بالزوم واما ما احاب به المحجب المذكور نفسه نظر ان لو كان كفاهم لما
 افترق الاقرار للحاضر والغائب مع ان بينهما فرقا في الحكم الا ترى الى قوله في الخاتمة ولو اقر لولد الكبير الغائب
 او اجنبي بعد قوله واما الاقرار للغائب لا يلزم فلا ترى ان الاقرار للغائب لا يلزم من جانب المقر حتى يصح
 اقراره لغيره كالا يلزم من جانب المقر له حتى صح رده واما الاقرار للحاضر فلم يلزم من جانب المقر حتى لا يصح اقراره
 به لغيره قبل رده لا يلزم من جانب المقر له فيصح رده واما الصحة فلا شبهة فيها في الجانبين بدون القبول كما يفهم من
 كلامهم اه وفيه ويشكل على ما في الفصول العبادية من قوله وان ادعى الرجل عينا في بدرجل واراد اختلافه
 فقال صاحب البهذه العين فلان الغائب لا يندفع اليه عنه ما لم يقم اليه على ذلك بخلاف ما اذا قال هذا
 لابني الصغير والفرق ان اقراره للغائب توقف عمله على تصديق الغائب فلا يكون العين مملوكة له مجرد اقراره في اليد
 فلا يندفع اليه واما اقراره للصبي فلا يتوقف على تصديق الصبي فصبر العين ملكا للصبي مجرد اقراره فلا يصح
 اقراره بعد ذلك لغيره فلا يفيده التحليف لان قاعدته النكول الذي هو كالاقرار (اقول) لا يستلزم ذلك فان قوله
 توقف عمله صريح في صحته ولكن لما توقف عمله وهو الزوم على تصديقه لم تندفع اليه العين مجرد ما لم يقم اليه
 عليه تأمل (قوله) اذا ملكه رهنه من الزمان أي قبل ان يمل من الزمان حتى لو تصرف فيه لغير المقر له بعد ملكه لا ينفذ
 تصرفه وينقض تصرفه في ملك غيره كما يؤخذ من القواعد ويؤخذ من هذا الفرع كاقال ابو السعود انه لو ادعى
 شخص عينا في يد غيره فشهد له بها شخص فردت شهادته لثمة ونحوها كتفرد الشاهد ثم ملكها الشاهد يوم
 بتسلمها الى المدعي اه (قوله) الماصح أي اقراره للغير أي ولو ملكه بعد (قوله) ولا يرجع بالنظر على
 السامع أي لا تقتصر اقراره عليه فلا يتعدى لغيره (قوله) صارت وقفا بخلاف ما اذا غصب دارا من رجل
 فوقفها ثم اشتراها حيث لا يجوز وقفه والفرق ان فعل الغاصب انشاء في غير ملكه فلا يصح لا بشرط صحته
 ملكه بخلاف الاقرار لكونه اخبارا لا انشاء (قوله) مكراها حال من الضمير المضاف اليه الاقرار وانما
 لم يصح اقراره بها مكراها لقيام دليل الكذب وهو الاقرار والكذب في حد ذاته لا يوجب بطلان الاقرار وانما
 تخلف مدلوله الوضعي عنه من (قوله) ولو كان انشاء لصح لعدم التخلف أي تخلف مدلول الانشاء عنه أي
 لانه يتعنى في الانشاء تخلف مدلول لفظه الوضعي عنه أي متى وجد اللفظ الدال على انشاء الطلاق أو العتاق سواء
 وجد مدلوله في حال الطواعة أو الالاء وهذا مخصوص فيما يصح مع الاقرار بخلاف ما لا يصح مع كالبيع
 فانه يتخلف مدلوله عنه مع الاقرار أي وهو انبات الملك غير مستحق الفسخ (قوله) وصح اقرار العبد المأذون
 بعين في يده ولو كان انشاء لا يصح لانه يصير بعبا عنه وهو ليس أهلا له (قوله) والمسلم بحجر حتى يؤمر
 بالتسليم اليه ولو كان غليظا كبدا الماصح كافي الدرر وفيه إشارة الى أن الحجر قائم لا مستهلكة اذ لا يجب بدلها
 للمسلم نص عليه في المحط كافي الشرنبلالية (قوله) ونصف داره مساعا أي الدار القابلة للقسمه فانه يصح
 الاقرار بالكونه اخبارا ولو كان انشاء لكان هبة وهبة المساع القابل للقسمه لا يتم ولو قبض بخلاف ما لا يقسم
 كبيت وحمام صغير فانه تصح فيه وتم بالقبض (قوله) والمرأة بالزوجة من غير شهود لانه اخبار عن عقد
 سابق ولو كان انشاء لم يصح اقرارها بالزوجة من غير شهود لان انشاء عقد النكاح بشرط لصحة حضورهم كما
 مر في باب (قوله) ولا تسع دعواه عليه بأنه أقراه بشئ معني بناء على الاقرار به بذلك يعني اذا ادعى عليه شيئا

المقر له (اذا ملكه) برهه
 من الزمان لقائه على
 نفسه ولو كان انشاء
 صح لعدم وجود الملك
 وفي الاشياء أقر بحرية
 عبد ثم شراه عتق عليه
 ولا يرجع بالنظر أو بوقفة
 دار ثم شراها أو ورثها
 صارت وقفا واختلفه
 بزعمه (ولا يصح اقراره
 بطلاق وعتاق مكراها)
 ولو كان انشاء لصح
 لعدم التخلف (وصح
 اقرار العبد المأذون بعين
 في يده والمسلم بحجر
 ونصف داره مساعا
 والمرأة بالزوجة من غير
 شهود) ولو كان انشاء
 لم يصح (ولا تسع دعواه
 عليه) بأنه أقراه (بشي)
 معني (بناء على الاقرار)
 به بذلك

أنه أقربه لا تسمع دعواه لأن الأقرار أخبار لا سبب لزوم المقر به على المقر وقد علل وجوب المدعى به على المقر بالأقرار وكأنه قال أطالبه بما لا سبب لوجوبه عليه أولو ومما يقراره وهذا كلام باطل منع به ظهر أن الدعوى بالنشئ المعين بناء على الأقرار كما هو صريح المتن لا بالأقرار بناء على الأقرار فقله بأنه أقربه لا يحل له وفي الخامسة ركاكة تأمل **(قوله)** به يقى بمقابله أنها تسمع بكافي جامع الفصولين وحاصله أن الأقرار هل هو باق في الشرع أو هو انشاء في المعنى فكأن سبب ذلك في جعله انشاء منع هذه الدعوى ومن جعله ناقصا على معناه الأصلي لم يجوز سماعها وعليها الجمهور وجب التأخير وهو الصحيح المعول عليه بكافي الخلاصة **(قوله)** لأنه أخبار أي لا سبب لزوم المقر به على المقر وهو قد جعل سبب وجوب المدعى به على المقر الأقرار فكانه قال أطالبه بلا سبب لوجوبه عليه أولو ومما يقراره وهذا باطل لما علم من كلام مشايخنا **(قوله)** لم يحل له أي للقر له أي لا يجوز له أخذه جبراد بأنه كقرار له أمراً أنه بجميع ما في منزله وليس لها عليه شيء أجز أي ولو كان انشاء لم يحل أخذه بكافي الدرر ومناقضه في القضية عن بعض المشايخ من أن الأقرار كذا يابكون نفاذاً لذلك خلاف المعتد الصحيح من المذهب الذي إليه ذهب **(قوله)** نعم لو سلمه رضاه كان ابتداء عبته وهو الواجب وهذا ظاهر إذا تعبد الكذب أما إذا كان نظن أنه واجب عليه بتعين الافتاء بعدم الحل **(فرع)** الإراء الأقرار لا يحتاجان إلى القبول فأقاده السامحاني **(قوله)** أو يقول لي عليه كذا وهكذا أقربه أي أنه لي عليه وفي شرح تحفة الأقران وأجمعوا أنه لو قال هذا العين ملكي وهكذا أقربه المدعى عليه يقبل **(قوله)** ثم لو أنكر الأقرار أي ودعادي ما أقربه لكونه ملكه ولم يبن على مجرد اقراره لما تقدم **(قوله)** الفتوى أنه لا يحلف على الأقرار بل على المال قال ابن القرس ثم لا يجوز أن يحلف أنه ما أقربه قولاً واحداً لأن الصحيح أن الأقرار ليس بسبب الملك وقد علقت الحكم في الأسباب الشرعية المتفق على سببها وأن الصحيح أنه لا يحلف عليها فكيف الحال فيما سببته قول مرجوح اهـ وقيل يحلف بناء على أنه انشاء ملك **(قوله)** وأما دعوى الأقرار في الدفع بأن أقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقربه لا حقه قبل المدعى عليه وأقام المدعى عليه بينة أن المدعى أقرباً هذه العين ملك المدعى عليه فتسمع وأما دعوى الأقرار بالاستيفاء فقبل لا تسمع لأنه دعوى الأقرار في طرف الاستحقاق إذا الذين يقضى عليه ففي الحاصل هذا دعوى الدين بنفسه فكان دعوى الأقرار في طرف الاستحقاق فلا تسمع جامع الفصولين معزاً بالحط والخبرة ومثله في البراز به لكن زاد فيها وقيل يسمع لأنه في الحاصل يدفع أداءه الدين عن نفسه فكان في طرف الدفع كرم في المحط وذكر شيخ الإسلام برهن المطلوب على اقرار المدعى بأنه لا حقه في المدعى أو بأنه ليس عاك له أو ما كانت ملكه لا يدفع الدعوى إن لم يقربه لا نسان معروف وكذا الادعاء بالارث برهن المطلوب على اقرار المورث عما ذكرنا وعندها فيها **(قوله)** فتسمع عند العامة بكافي الدرر وشرح أدب القاضي والخاتمة وهذا مقابل قول المصنف ولا تسمع دعواه عليه **(قوله)** لا يصح هذا في الأقرار عبار تدأ ما فيها لا يرتد بالرد كالحق والنسب فانه لو أقربه ثم ادعى المقر له بعد رد قبل مسبوط والعقد اللازم مثل النكاح مما لا يرتد بالرد فلو قال له اترجعت أمس فقلت لا ثم قالت بلى وقال هو لا لزوم النكاح لأن اقراره لم يبطل إذا النكاح عقد لازم لا يبطل بمجرد جحد أحد الزوجين فصيح بتصديقها بعد التأكيد فثبت ولا يعتبر إنكاره بعد اهـ سرى الدين ملخصا قال السيد الحموي قوله لا يصح محله فيما إذا كان الحق فيه لواحتمل الهبة والصدقة أما إذا كان لها مثل الشراء والنكاح فلا وهو باطل في محل التقييد ويجب أن يقيد أيضاً إذا لم يكن المقر مصر على اقراره لما سأتى من أنه لا شيء له الآن بعد دوى تصديقه وهو مصر اهـ وفي الخلاصة لو قال لا آخر كنت بعقل العبد بألف فقال الآخر لم أشتريه منك فسكت البائع حتى قال المشتري في المجلس أو بعده بلى اشتريته منك بألف فهو جائز وكذا النكاح وكل شيء يكون لهما جميعاً فيه حتى وكل شيء يكون الحق فيه لواحتمل الهبة والصدقة لا ينفعه اقراره بعد ذلك **(قوله)** وأما بعد القبول فلا يرتد بالرد يعني لأنه صار ملكه ونفي المالك ملكه عن نفسه عند عدم المنازع لا يصح نعم لو تصادق على عدم الحق صح لما تقدم في البيع الفاسد أنه طاب رجح مال ادعاء على آخر فصدقه على ذلك فوافقا به ثم ظهر عدمه بصادقهما أنه لم يكن عليه شيء فانظر كيف التصديق لاحق نقض السابق مع أن

به يقى لأنه أخبار يحتمل الكذب حتى لو أقر كذا لم يحل له لأن الأقرار ليس سبب الملك نعم لو سلمه رضاه كان ابتداء عبته وهو الواجب برأيه (الآن يقول) في دعواه (هو ملكي به) وأقر لي ويقول لي عليه كذا وهكذا أقربه فتسمع إجماعاً لأنه لا يجعل الأقرار سبباً للوجوب ثم لو أنكر الأقرار هل يحلف الفتوى أنه لا يحلف على الأقرار بل على المال وأما دعوى الأقرار في الدفع فتسمع عند العامة (و) لوجه (الثاني) وهو الانشاء (لو رد) المقر له (اقراره ثم قبل لا يصح) ولو كان أخبار الصبح وأما بعد القبول فلا يرتد بالرد ولو أعاد المقر اقراره

ربحه طيب حلال **(قوله)** لانه اقرار آخر أى وقد صدقه فيه فيلزمه فاله العلامة عبدالروفي التتارخانية وعلى كل موضع بطل الاقرار برد المقر له لو عاد المقر إلى ذلك الاقرار وصدقه المقر له كان أن يأخذه بقراره وهذا استحسان والقاس أن لا يكون له ذلك اهـ ووجه القياس أن الاقرار الثاني عن المقر به فالتكذيب في الاول تكذيب في الثاني ووجه الاستحسان أنه يحتمل أنه كذبه بغير حق لغرض من الأغراض الفاسدة فانقطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه فقد جاء الحق وزهق الباطل حوى **(قوله)** ثم لو أنكر اقراره الثاني أى وادعاه المقر له لكونه ملكه وأقام بيته عليه لا تسمع ولو أراد تخلفه لا يلتفت اليه للتناقض بين هذه الدعوى وبين تكذيبه الاقرار الاول **(قوله)** قال البديع هو أستاذ صاحب القنبه فانه عبر فيها بقال أستاذنا قال عبدالبريعي القاضي البديع وفي بعض النسخ قال في البدائع وليس بصواب ط **(قوله)** والأشبه أى بالصواب والقواعد **(قوله)** واعتمد ابن الشحنة وأقره الشرنبلالي وعبارته ولو أنكر المقر الاقرار الثاني لا يخلف ولا تقبل عليه بيته للتناقض من الكذب للاقرار الاول وقال القاضي البديع ينبغي أن تقبل بيته المقر له على اقراره ثانيا وهو الأشبه بالصواب وقال الشارح أى عبدالرناط ماله

وقد صوب القاضي البديع قولها * وعندى له الوجه الصحيح المنزور

فصدقه لزمه لانه اقرار آخر ثم لو أنكر اقراره الثاني لا يخلف ولا تقبل عليه بيته قال البديع والأشبه قولها واعتمد ابن الشحنة وأقره الشرنبلالي (والمثلث الثالث به) بالاقرار (لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة فلا يملكها المقر له ولو اخبر الملكها (أقصر مكلف)

ومن أراد المزم بدفعه بشرحه **(قوله)** لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة يفيد بظاهرها أنه يظهر في حق الزوائد الغير المستهلكة وهو مخالف لما في الخاتمة كما قدمناه عنها وقد بها في الاستروثية ونقله عن أبي غايه البيان وتقدم في الاستحقاق نظير ما قدمناه عن الخاتمة وأنه فرق في الاستحقاق ولد المستحقة بين الاقرار فلا يتبعها ولها وبين الاثبات فتبعها ولها وكذا سائر الزوائد وهو عام يشمل المستهلكة وغيرها وهذا قد عدها بالمستهلكة فأفهم أن القائمة بظهورها بالاقرار فليحذر ولعله أراد الاحتراز بالمستهلكة عن الهالكه بنفسها لأنها غير مضمونة مطلقا لانها كزوائد المصوب تأمل **(قوله)** فلا يملكها المقر له ولو اخبر الملكها قال في نور العين شري أمة قولت عنده لا سئلاده ثم استحققت عنه تبعها ولها وأقر به الرجل لا والفرق أنه بالبيته يستحقها من الأصل ولذا قلنا ان الباعة يراجعون فيما بينهم بخلاف الاقرار حيث لا يراجعون فثم الحكم أمة حكم بولدها وكذا الحيوان اذا حكم بجهة كاملة بخلاف الاقرار فانه لم يتناول الولد لانه جهة ناقصة وهذا الولد بيد المذمعي عليه فلو قل ذلك آخر هل يدخل في الحكم اختلف المشايخ اهـ فقهه بخلافه لفهم كلام المصنف وبشبه أن تكون هذه التفريعات كلها جامعا بين قول من قال ان الاقرار اخبار بحق لا آخر لاثبات وهو قول محمد بن الفضل والقاضي أبي حازم وقول من قال أنه يملك في الحال وهو أبو عبد الله الخرجاني قاله في الشرنبلالية وذ كراستهم اذ كل على ما قال بعامل ذلك كرت في الفصل التاسع من الاستروثية والحاصل أن الاقرار هل هو اخبار بحق لا آخر أم يملك في الحال على ما قدمنا من الخلاف وقد علمت أن الأكثر على الاول الذي علمه العول وقد ذكر الكل مسائل تدل على ما قال والله تعالى أعلم بحقيقة الحال **(قوله)** أقصر مكلف أى بالغ عاقل درر قيد الحر لان العبد المحجور عليه يتأخر اقراره بالمال الى ما بعد العتق وكذا المأذون له يتأخر اقراره بماليس من باب التجارة كما قدمناه وكذا اذا أقر بجنابة موجبة للمال لا يلزمه لان الاذن لم يتناول الا التجارة بخلاف ما اذا أقر بالحدود والقصاص لان العبد ممتنع على اصل الحرية في حقه ما زيل **(قوله)** مكلف شرط التكليف لان اقراره بالصبي والمعتوه والمجنون لا يصح لانعدام أهلية الالتزام الا اذا كان الصبي مأذونا له فيصح اقراره بالمال لكونه من ضرورات التجارة لانه لو لم يصح اقراره لا يعامله أحد فدخل في الاذن كل ما كان طريقه التجارة كالديون والودائع والعواري والمضاربات والغصب فيصح اقراره بها للاتصاف في حقها بالبالغ العاقل لان الاذن يدل على عقله بخلاف ماليس من باب التجارة كالمهر والجنابة والكفالة حيث لا يصح اقراره بها لان التجارة تمسك بالمال والمهر مبادلة مال بغير مال والجنابة ليست بمبادلة والكفالة تبرع ابتداء فلا تدخل تحت الاذن والتأثم والمعنى علمه كالمجنون لعدم التمييز واقرار السكران جائزا إذا سكر محظور لانه لا ينافي الخطاب الا اذا أقر بما يقبل الرجوع كالحود والخالصة وان سكر مباح كالشراب سكره لا يلزمه شيء

زيلي والزوجة كالحديد والناصية جوى **(قوله بقتان)** أخرجه التام فلا يؤخذ عما أقر به في النوم
لارتفاع الأحكام عنه **(قوله طائعا)** أخرجه المكره فلا يصح إقراره ولو بطلاق وعتاق كما تقدم أما طلاقه
وعتاقه فقبحان **(قوله أن أقر وأبجارة)** أي مال فصيح وجوابه قول المصنف الآتي صح أي صح لصال
(قوله كافر محجور) أي عبد لأنه مقي على أصل الحرية في الحدود والقصاص ولأنه غير منهم بهذا الإقرار
لأن ما يدخل عليه بهذا الإقرار من المضرة أعظم مما يدخل على مولاه وليس هو عائد إلى الصبي والمعتوه فإنه لا حد
عليهما ولا قود لأن عبد الصبي خطأ والمعتوه كالصبي ويدل على تخصصه بالعقد قول الشارح والأفد عنه أي إلا
يكن إقرار العبد المحجور بحد أو قود بل مال فإنه لا ينفذ عليه في الحال لأنه وما في يده لمولاه والأقرار بحجة قاصرة
لا تتعدى لغير المقر فلا ينفذ على مولاه فإن عتق سقط حق المولى عنه فنفاذ إقراره على نفسه والاولى أن يعبر بدل
المحجور بالعبد وأن يؤخره بعد قوله الآتي صح **(قوله بحد وقود)** أي مما لا تهمة فيه كذا كرنا فصيح للحال
وقوله والأي بان كان بمافيه تهمة **(قوله فعد عنه)** أي فتنأخر المواجهة إلى عتقه وكذا المأذون رعاية
لحق المولى عني **(قوله ونأثم)** قصد بهذا كذا في قوله وبعده بيان المحترزات **(قوله أو بمجهول)** انما يصح
الإقرار به لأن الحق قد يلزم بمجهولاً بأن أئلف مالا لا يدري قيمته أخرج حراجه لا يعلم أرشها والضير في صح
يرجع للإقرار بالمعلوم أن **(قوله لأن جهالة المقر به لا تضر)** كما إذا أقر أنه غصب من رجل مالا بمجهولاً في
كيس أو أودعه مالا في كيس صح الغصب والوديعة وثبت حكمهما لأن الحق قد يلزم بمجهولاً الخ **(قوله إلا)**
إذا بين سبب نفيه للجهالة كبيع أي لو قال له سهم من داري غير معين ولا معلوم مقدار له في كنت بعته ذلك
لا يصح لأن البيع المجهول فاسد وكذلك لو كان الإقرار بأجارة كذلك وأعلم أن المقر بمجهول تارة يطلق وتارة بين
سبب لا تضر للجهالة كالغصب والبنية وتارة بين سبب لا تضر للجهالة كالأول يصح ويحمل على أن المقر لزمه
بسبب لا تضر للجهالة والثاني ظاهر والثالث لا يصح الإقرار به كالبيع والأجارة فإن من أقر أنه باع من فلان
شئاً وأخر من فلان شئاً واشترى من فلان كذا بشئ لا يصح إقراره ولا بغير المقر على تسليم شئ أفاده في الدرر
والشر بلاية **(قوله كقوله لك على أحدنا ألف)** ظاهره أن القاتل وأحد من جماعة ولو يحصون
وصدوره من أحدهم لا ينعين أنه هو المطلوب وأنه لا يجبر التسليم على البيان **(قوله إلا إذا جع بين نفسه وبعده)**
فصيح) هذا في حكم المعلوم لأن ما على عبده يرجع إليه في المعنى لكن انما يظهر هذا فيما يلزمه في الحال أما
ما يلزمه بعد الحرح فهو كالأجنبي فيه فإذا جمعه مع نفسه كان كقوله لك على أو على زيد وهو بمجهول لا يصح
جوى قال في الأشياء الآتي مسئلتين فلا يصح الأولى أن يكون العدم دون الثانية أن يكون مكاناً فافهم **(قوله)**
وكذا تضرر جهالة المقر له أي فبطل فائدة الإقرار لعدم اعتباره **(قوله والا)** أي لا تضرر للجهالة أن
لم تتفاحش على ما ذكر شيخ الإسلام في مبسوطه والناطقي في واقعاته وسوى شمس الأئمة بين التفاحشة وغيرها
في عدم الاعتبار لأن المجهول لا يصلح مستحقاً فلا يمكن جبره على البيان من غير تعيين المذنب فلا يقيد فاشته كما
في الخبر قال الحوى أقول مثل شراح الهداية وغيرها للفاحشة بأن قال لواحد من الناس ولغير الفاحشة بأن قال
لاحداً ووقع تردد بدرس شيخ مشايخنا بين أهل الدرس لو قال لاحدكم وهم ثلاثة أو أ كتر محصورون هل هومن
الثاني أو الأول قال بعضهم إلى أنه من قبل غير الفاحشة وانصره على الثانية لو قال من باع من هؤلاء
وأشار إلى قوم معينين معدودين فأنقيل بنتمه ما زاه قال السأحفي ونظيره أن التفاحش مائة (أقول) لكن
الذي يظهر لي أن المتفاحش ما زاد على المائة أخذ من قولهم في كتاب الشهادات من الباب الرابع فبين تقبل
شهادته من الهندية عن الخلاصة شهادة الجند لا مير لا تقبل إن كانوا يحصون وإن كانوا لا يحصون تقبل نص
في الصبرفة في أحد الأجزاء مائة وما زاد منه وما زاد عليه فهو لاء لا يحصون كذا في جواهر الإخلاط وقد مناه
في الشهادات **(قوله فصيح)** لأن صاحب الحق لا يعدمون ذكره وفي مثله يؤمر بالتذکر لأن المقر قد نسي
صاحب الحق منع وهذا قول الناطقي وقال السرخسي أنها تضر أيضاً **(قوله ولا يجبر على البيان)** أي أن غشت
أولا زاد أن يلغى ويؤمر بالتذکر لأن المقر قد نسي صاحب الحق وزاد في غاية البيان أنه يحلف لكل واحد

يقتان طائعا (أو
عبد) أوصي أو معتوه
(مأذون) لهم أن أقر
ببجارة كإقرار محجور
بحد وقود ولا يبعد
عتقه ونأثم ومغنى
عليه كمنحون وسجيء
السكران ومكره
(يحق) معلوم أو بمجهول
(صح) لأن جهالة المقر به
لا تضر إلا إذا بين سبب
تضرر للجهالة كبيع
وأجارة وأما جهالة المقر
فتضرر كقوله لك على
أحدنا ألف درهم للجهالة
المقضى عليه إلا إذا
جمع بين نفسه وبعده
فيصح وكذا تضرر للجهالة
المقر له إن غشت
كواحد من الناس على
كذا والا فلا أحد
هذين على كذا فصيح
ولا يجبر على البيان

منها اذا ادعى وفي التارخانية ولم يذكر انه يستحلف لكل واحد منهما عينا على حدة بعضهم قالوا نعم وبدأ
القاضي يمين أهمأ شاء أو يقرع وإذا حلف لكل لا يتخلو من ثلاثة أوجه ان حلف لاحدهما فقط بقضى
بالعبد لا آخر فقط وان نكل لهما بقضى به وبقيمة الولد بينهما نصين سواء نكل لهما جله بأن حلفه القاضي
لهما عينا واحدا وعلى التعاقب بأن حلفه لكل على حدة وان حلفه بقدر عرى عن دعوة كل فان أراد أن
يصلحا وأخذ العبد منه لهما ذلك في قول أبي يوسف الاول وهو قول محمد بن كميل الحلف ثم رجع أبو يوسف
وقال لا يجوز اصطلاحهما بعد الحلف قالوا ولا رأي عن أبي حنيفة اه (أقول) والحاصل أن قول الشارح
ولا يجبر على البيان موافق لما في البحر والزبلي والعيني وشرح السيد الجوى وبخلافه ما في الدرر عن الكافي
حيث قال وان لم يفحش بأن أقر أنه غصب هذا العبد من هذا أو من هذا فإنه لا يصح عند شمس الأئمة السرخسي
لأنه إقرار للجهل وقيل يصح وهو الأصح لأنه يفيد وصول الحق إلى المستحق لانهما اذا انفقعا على أخذه فلهما
حق الاختذ ويقال له بين المجهول لأن الأجل من جهته كالأعتق أحد عبده وان لم يمين أجبره القاضي على
البيان اصطلاحا إلى المستحق اه وكلام الشرح لثلاثة يفيد موافقة ما في الدرر من أنه يجبر على البيان حيث
قال قوله كالأعتق أحد عبده يعني من غير تعيين أمالو أعتق أحدهما بعينه ثم نسب له لا يجبر على البيان كما
في المحيط اه (وأقول) قوله لأن الأجل الخ هكذا في الهداية وعامة الشرح فاطمة بطو هذا الكلام على
صحة الإقرار للجهل وصاحب الدرر ظن أنه مرتبط بالإقرار للجهل وليس كذلك كما يظهر من نظر نظر التدرج
في كلام صاحب الكافي أيضا وقد سبق أنه لا يجبر على المقر لبيان المقر له عند كونه مجهولا غير متفاحش فلا تلاق
عليه أن يأتي بهذا الكلام في شرح قوله ولزمه بيان ما جهل (أقول) وانما يجبره القاضي على البيان فيما
إذا أعتق أحد عبده من غير تعيين لأن الظاهر من حال المقر هو العلم بالحق الذي أقر به فيجب عليه البيان
لا يقال أنه تقدم عند قوله أو مجهول أن المقر قد يتلف ما لا يدري قيمته أو يخرج حرجا لا يعرف أرسها لانا
نقول ان ذلك احتمال اعتبر هناك بتعجيز الإقرار بالمجهول ولا يلزم من ذلك أن يسمع قوله لا أدري في
جميع ما أقر به بل على القاضي أن يعتمد على ظاهر الحال ولا يصدق فيه ما هو محتمل (قوله لجهالة
المدعى) أي فيها ولا نه قد يؤدي إلى إبطال الحق على المستحق والقاضي انما ينسب لإيصال الحق إلى مستحقه
لا لإبطله اه منح (قوله بحر) تنمة عبارته ولكل منهما أن يحلفه (قوله ونقله في الدرر لكن
باختصار محمل كما يشه عزمي زاده) ليس في كلامه اختصار محمل بل زيادة مضرة ذكرها في غير موضعها وقد سمعت
عبارته وصدرها ولم يصح الإقرار للجهل اذا خشت جهالته بأن يقول هذا العبد لواحد من الناس لأن
المجهول لا يكون مستحقا وان لم يفحش إلى آخر ما قد مناعها واعتزضه عزمي زاده بأن قوله ويقال له بين المجهول
مرتب بصحة الإقرار مع جهالة المقر به لا بعدم الصحة في جهالة المقر له ولا مساع لجهله على ذلك لأنه علل المسئلة بانه
إقرار للجهل ولا يفيد لأن فائدته الجبر على البيان وصاحب الحق مجهول وكان الواجب ذكر هذه المسئلة
في أثناء شرح قوله ولو أقر بمجهول صح ليوافق كلامه كلامهم ومراهم اه وحاصله أن ما ذكره
صاحب الدرر من الجبر انما هو فيما اذا جهل المقر به لا المقر له نقول الكافي لأنه إقرار للجهل وانه لا يفيد
لأن فائدته الجبر على البيان ولا يجبر على البيان لأنه انما يكون ذلك لصاحب الحق وهو مجهول (فرع) لم يذكر
الإقرار العام وذكر في البحر وفي المنع وصح الإقرار بالعالم كافي يدين من قليل أو كثيرا وعبد أو متاع أو جميع
ما يعرف أي أجميع ما ينسب إلى لفلان وان اختلفا في عين انها كانت موجودة وقت الإقرار أو لا فالقول
قول المقر إلا أن يقيم المقر له البينة أنها كانت موجودة في يده وقتها واعلم أن المقبول ليس من شرط صحة
الإقرار لكنه يرتد بالمقر له صرح به في الخلاصة وكثير من الكتب المعتمدة واستشكل المصنف بناء على هذا
قول العمادى وقاضخان الإقرار بالغائب يتوقف على التصديق ثم أجاب عنه ومحت في الجواب الرمي ثم أجاب
عن الاشكال بما حاصله أن الزم غير الصحة ولا مانع من توقف العمل مع صحة كسب القسوف والتوقف لزومه
لاصحته فالإقرار بالغائب لا يلزم حتى صح إقراره لغيره كما لا يلزم من جانب المقر له حتى صح رد ما أقره للمعاصر

لجهالة المدعى بحر ونقله
في الدرر لكن باختصار
محمل كما يشه عزمي زاده

فإن لم من جانب المقر حتى لا يصح إقراره لغيره قبل رده ولا يلزم من جانب المقر فيه شيء زهواً ما لم يصح
فلا شبهة فيها من الجانب بدون القبول وقد منسباً من ذلك فأرجع إليه **(قوله)** ولزمه بيان ما جهل
أي يجبر عليه إذا امتنع كإفي الشئ لأنه لزمه الخروج عما وجب عليه بالإقرار لأن كثيراً من الأسباب تتحقق
مع الجهالة كالغيب والوديعة لأن الإنسان يغصب ما يصادف ويتوعد ما عمن غير تحرير في قدره وجنسه
ووصفه فيجعل عليه حتى لو فسره بالسبع أو الأمانة لا يصح إقراره لأن هذه العقود لا تصح مع الجهالة فلا يجبر
على البيان ز يلجى قال العلامة الخليلي أقول به استخراج جواب حادثة الفتوى كرم وقف استهلك العامل
عليه حصصة الوقف مدة سنين أو أمات العامل وأقر ورثته باستهلاك عمرته في السنين المعنية إقراراً بمجهول في الغلة
فأجبت بأنهم يجبرون على البيان والقول لهم مع الحلف الآن بقي المتولى يذنه بأكثر قائل اه وقال أيضاً
ذكر صاحب البصر في البيع في شرح قوله وإن اختلفت النقود فسد البيع وأقر بعشر دينار بجر وفي البلد
نقود مختلفة جرى لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فإنه يصرف إلى الأروج اه ولا ريب أن معنى قوله لا يصح
بلا بيان أي لا يثبت به شيء بلا بيان بخلاف البيع فإنه يثبت الأروج بدون بيان إذ حصصة الأقرار بالمجهول
مقررة وعليه البيان تأمل وفي المقدس ولو بين الغصب في عقاراً وجرم صحت لانه مال فإن قبل الغصب أخذ
مال متقوم محترم بغير إذن المالك على وجه زيل به وهو لا يصدق على العقار وجرم المسلم أحجب بأن ذلك
حقيقة وقد تنزل بدلالة العادة وفي خبره مطلوب سواء عين في هذه البلدة وغيرها ولو قال الدار التي في بدفان
صحي بيانه ولا تؤخمن يده ولا يضمن المقر شيئاً لأنه أقر بغصبها وهي لا تضمن بالغصب اه **(أقول)** وإنما يلزمه
بيان ما جهل هذا إذ لم يمكن الحكم عليه من الخارج أما إذا أمكن فلا وجه يحكم عليه بالتيقن الأري أنه لو قال
لأدري له على سدس أو ربع فإنه يلزم الأقل وسيأتي ما يوضح ما ظهر لي وفي المقدس له على عبد أو قال له شريك
فيه أوجب أو يوسف قيمة وسط في الأول والشرط في الثاني ومحمد البيان فهما ولو قال له عشرة دراهم ودائق
أو قيراط فهما من الدراهم وفي الخاتمة له على ثوب أو عبد صم وعرضي بقيمة وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول
له في القيمة وفي الأشباه الأقرار بالمجهول صحيح واعتضه الحوى عافى الملتقط إذا قال على داراً أو شاة قال أبو يوسف
يلزمه الضمان بقيمة المقر به والقول قوله وقال بشر بن نجيب الشاة اه ويمكن الجواب بمعنى الأشباه على قول
لامام والخاتمة والملتقط على قول غيره ولعل المراد بالوسط أو القيمة من أقل المقر به لانه مقر بأحدهما المهم
للاثنين وحينئذ تخلف بشر لفظي كذا يحيط العلامة السأحماني **(قوله)** كشيء وحق) بأن قال على لفلان شيء
أوحق لأن الحق قد يلزم بمجهول بأن يتلف مالا أو يجرح جراحة أو يتي عليه بأية حساب لا يعرف قيمتها
ولا أرسها ولا قدرها كإفي المعنى ولو قال في قوله على حق أردت به حق الإسلام لم يصدق مطلقاً سواء قاله موصلاً
أو مفصلاً وهو ظاهر كلام الزيلعي والعسني والكفاية لانه خلاف العرف وأذا بين بغير ذلك كان رجوعاً فلا
يصح وعليه الموعول كإفي التبيين وفي تكملة فاضل زاده أنه إذا وصله صدق وإن فصله لا يصدق وعليه شيء في
التراخية ونقله الحوى وكذا نقله صاحب الكفاية عن المحيط والمستزاد كإفي الشئ قال السيد الحوى بقي
لومات قبل البيان توقف فيه الشيخ الخانوق قال العلامة الشرنبلالي وينبغي أن يرجع فيه للورثة اه وفيه
أن الوارث إذا كان لا يعلم كيف يرجع إليه فليجبر بالنقل وفيه أن الوارث قد يعلم فالرجوع إليه لاستكشاف
ما عنده فإن علمه ووافق عمل به قال العلامة المقدسي ينبغي أن يصدق في حق الشفعة أو التطرق ونحوه اه
(قوله) والقول للمقر مع خلفه لانه المنكر) ولانه لما كذبه فيما بين وادعى شيئاً آخر بطل إقراره بتكذيبه وكان
القول للمقر فيما ادعى عليه اه **(قوله)** ولا يصدق في أقل من درهم في على مال) لأن مادونه من الكسور
لا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المعتبر ز يلجى ومثله في الهداية وهنا استحسان وفي القياس يصدق في القليل
والكثير كما قال القدوري قال ط وظاهر الخبر أنه يلزمه درهم ولا يجبر على البيان وعبارته ولو قال لفلان على
داراً وعبد لا يلزمه شيء أو مال قليل أو درهم عظيم أو درهم زنه درهم **(قوله)** ومن النصاب) معطوف على قوله
من درهم وكذا المعطوفات بعده **(قوله)** أي نصاب الزكاة) لانه عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحبه غنياً وأوجب

(ولزمه بيان ما جهل)
كشيء وحق (بشيء)
قيمة) كفلس وجوزة لا بما
لا قيمة له كحبة حنطة
وجلد ميتة وصبي حر
لانه رجوع فلا يصح
(والقول للمقر مع
خلفه) لانه المنكر (إن)
ادعى المقر له أكثر
منه) ولا يثبت ولا يصدق
في أقل من درهم في على
مال ومن النصاب
أي نصاب الزكاة في
الاصح اختيار

عليه مائة الف مقرر في العرف حتى بعد من الأغنياء عادة منخ **(قوله)** وقبل ان المقر فقير الخ قال في المنح
والأصح أنه على قوله مبني على حال المقر في الفقر والغنى فان القليل عند الفقير عظيم وأما ما خلق عند الغنى
ليس بعظيم وهو في الشرع متعارض فان المائتين في الزكاة عظيم وفي السرقة والمهر الضعيف عظيم فيرجع الى
حاله كذا في النهاية **(قوله)** في مال عظيم معطوف على قوله في على مال المجهول لصدق فقهاء العطف على مجهول
لعمالين مختلفين وهو لا يجوز والأولى أن يقول وزعم في على مال درهم وفي على مال عظيم نصاب وحينئذ فقه
العطف على مجهولين لعمال واحد تأمل وأعلم أن المال القليل درهم فإذا قال على مال عظيم وشئ البنان
فقال لا لقليل ولا كثير بلزمه ما تان لأنه لما قال لا لقليل لزمه الكثير كذا عن محمد ويظهر لي أن يلزمه عند الامام
عشرة اذ هي الكثير عنده ولو قال له على شئ من الدراهم أو من دراهم فعله ثلاثة قلت وعلى تقدير من
تبعه لا يظهر مقدسي **(قوله)** لو بينه الخ بأن قال مال عظيم من الذهب أو قال من الفضة لزمه النصاب من
القرية ومن الابل أخذ نصابها أيضاً فان قال من نصاب أو كتب اعتبار النصاب بالقيمة **(قوله)** ومن خمس وعشرين
من الابل أي لا يصدق في أقل من خمس وعشرين ولو قال مال عظيم من الابل **(قوله)** لأنها أدنى نصاب يؤخذ
من جنسه جواب سؤال حاصله ان أدنى نصاب الابل خمس فانه يؤخذ فيها شاة وحاصل الجواب أن مادون
الخمس والعشرين من الابل لا يجب فيه الزكاة من جنسه وان وجبت فيه الزكاة وتقر بذلك أن الخمس من
الابل وان كانت لا أعظمها فظلمه الله كذا في فصار له جهتان جهة الغنى تملكها فأوجنا الشاة فيها
وجهة عدم العظم الحقيقي فقلنا بعدم جواز صدقة فيها منها فأداهما الجوى والظاهر أنه يعتبر في البقر والغنم
نصابها هذا اذ بينهما كما يستفاد من المنح ط **(قوله)** ومن ثلاثة نصاب في أموال عظام لان أقل الجمع
ثلاثة فلا يصدق في أقل منه التيقن به ويبني على قياس قول الامام أن يعتبر فيه مال المقر منخ وفي الذخيرة
ولو قال مال نفس أو كرم أو خيط أو حبل قال الناطقي لم أحده منصوصا وكان الجرحا في يقول
يلزمه مائتان وروي ابن جماعة عن أبي يوسف أنه اذا قال على دراهم مضاعفة فقبله ستة دراهم
لان أدنى الجمع ثلاثة وضعفها ستة ولو قال دراهم أضعافا مضاعفة يلزمه ثمانية عشر درهم لان أضعافا
لفظ الجمع وأقله ثلاثة فقصير تسعة ومضاعفة التسعة ثمانية عشر ذكره الشافعي **(قوله)** ثلاثة لانها أدنى
الجمع **(قوله)** عشرة عند الامام وقال النصاب والاصل أن رعاية الكثرة واجبة لكنه اعتبر العرف لغة وهما
اعتباره شرعا **(قوله)** لأنها نهاية اسم الجمع الاضافة للبيان أي نهاية اسم هو الجمع وهو دراهم اذ هو جمع
درهم وليس المراد اسم الجمع المصطلح عليه كالأشعي يعني أن العشرة أقصى ما يذكر بلفظ الجمع فكان هو
الاكثر من حيث اللفظ فنصرف اليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال لا يصدق في أقل من نصاب
والاصل فيه ما قدمنا من أن رعاية الكثرة واجبة الخ وهو أول ما يصدق عليه جمع الكثرة أما تعليل الشارح
فيه هو أن العبرة لأقل ما يصدق اللفظ لأنها به اذ هي مشكوك والمال لا يثبت بالشك فنعين ما قلنا تأمل
(قوله) وكذا درهم درهم أي لا يصدق في أقل من درهم في قوله له على كذا درهم لانه تفسير للجمع كذا في
الهداية وفيه ما سبق من مخالفة العطف قال الاتقاني ويبني أن يلزمه في هذا أحد عشر لانه أول العدد
الذي يقع محضه منصوبا هكذا نقل عن أهل اللغة فلا يصدق في بيانه بدرهم والقياس فيه ما قاله في مختصر
الاسرار اذا قاله كذا درهم لانه ذكر جملة وفسر هاد درهم منصوب وذلك يكون من
عشرين الى تسعين فيجب الأقل وهو عشرين لانه متيقن اه ومثله في الترتيل لانه في السراج وان قال
كذا درهم لزمه عشرين وان قال كذا درهم بالخفض لزمه مائة وان قال كذا درهم بالرفع أو بالسكون لزمه
درهم واحدا لانه تفسير للجمع **(قوله)** على المعتد لان ما في المتون مقدم على ما في الفتاوى شر نبلاية وفي
النتة والذخيرة درهمان لان كذا كناية عن العدد وأقله اثنان اذا الواحد لا بعد حتى يكون معه شئ وفي شرح
المختار قيل يلزمه عشرين وهو القياس لان أقل عدد غير م كسب ذكر بعده الدرهم بالنصب عشرين
منخ **(قوله)** ولو خفضه لزمه مائة درهم كذا روى عن محمد وان قال كذا كذا درهم بالخفض لزمه ثلثمائة

وقيل ان المقر فقير
فتصاب السرقة وصح في
مال عظيم لو بينه (من
الذهب والفضة ومن
خمس وعشرين من الابل)
من جنسه (ومن قدر
النصاب قيمة في غير مال
الزكاة ومن ثلاثة نصاب في
أموال عظام) ولو فسر
بغير مال الزكاة اعتبر
فيها كإحدى (وفي دراهم
ثلاثة) في (دراهم)
أو دانير أو ثياب كثيرة
عشرة لانها نهاية اسم
الجمع (وكذا درهم
درهم) على المعتد ولو
خفض لزمه مائة درهم

والتوجه في غاية البيان **(قوله وفي درهم الخ)** أي بالتصغير وكذا الصغر البسيط يلزمه تأملان التصغير
 يكون لصغرا حجم والاستحقاق ونفقة الوزن فلا ينقص الوزن بالثلث ط **(قوله أو درهم عظيم)** اعلم أنه
 درهم لأن الدرهم معلوم القدر فلا يزداد قدره بقوله عظيم لأنه وصف اه تبين قال المقدسي بنعي إذا كانت
 الدراهم مختلفة أن يجب من أعظمها عملا بالوصف المذكور جوى **(قوله والمعتبر الوزن المعتاد الابحجة)**
 قال صاحب الهداية ونصرف إلى الوزن المعتاد أي بين الناس وذلك لأن المطلق من الألفاظ ينصرف إلى
 المتعارف وهو غالب نقد البلد ولا يصدق في أقل من ذلك لأنه يرد الرجوع عما اقتضاه كلامه قال في
 تحفة الفقهاء ولوقال على ألف درهم فهو على ما يتعارفه أهل البلد من الأوزان والعدد وان لم يكن شيئا متعارفا
 يحمل على وزن سبعة فإنه الوزن المعشر في الشرع وكذلك في الدينار يعتبر المائيل الألف موضع متعارف فيه
 بخلافه اه شئ وفي الكافي وإن كان نقد البلد مختلفا فهو على الأقل من ذلك اه ولا يصدق أن ادعى
 وزنادون ذلك اه ينصرف فقوله الابحجة أن أريد به البيان فالأمر ظاهر وإن لم يكن شيئا فالجاء عرف البلد
 فتدبر ط **(قوله وكذا كذا درهما)** بالنصب **(قوله أحد عشر)** لأنه ذكر عددين مبهمين بدون حرف
 العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد عشر وأكبره تسعة عشر والأقل يلزمه من غير بيان والزيادة تنفك
 على بانه منح وبالحذف ثلثاته وفي كذا كذا درهما وكذا كذا دراهم على ما دللنا عليه من كل أحد عشر وفي كذا
 كذا دينار أو درهما أحد عشر منها جعوا بقسم ستة من الدراهم وخمسة من الدينار احتسابا ولا يعكس لأن
 الدراهم أقل مائة والقياس خمسة ونصف من كل لكن ليس في لفظه ما يدل على الكسر غاية البيان ملخصا
 (أقول) لكن مقتضى الاحتياط أن يلزم دينار واحد وعشر دراهم لأنه أقل ما يصدق عليه القول المذكور
 تأمل **(قوله لأن نظيره الخ)** لوقال لأن أقل نظيره واحد وعشرون لكن أوفى قال في المنح لأنه فصل بينهما
 بحرف العطف وأقل ذلك من العدد المفسر أحد وعشرون وأكبره تسعة وتسعون والأقل يلزمه من غير
 بيان والزيادة تنفك على بانه اه **(قوله ولو ثلث)** بأن قال كذا كذا كذا درهما **(قوله إذا نظيره)** وما قبل
 نظيره مائة ألف ألف فهو ظاهر لأن الكلام في نصب الدرهم وتميز هذا العدد مجرور وبسطر هل إذا حره
 يلزمه ذلك نظيره كل ما هملا **(قوله فعمل على التكرار)** أي تكرر اللفظ كذا الأخير **(قوله إذ بدأ في)**
 فيجب ألف ومائة وأحد وعشرون لأنه أقل ما يقتضيه بارة أعداد مع الواو ط عن أبي السعود **(قوله)**
ولو خمس ز يد عشرة آلاف) هذا حكمه العيني بلفظ ينبغي لكنه غلط ظاهر لأن العشرة آلاف تتركب مع
 الألف بلا واو فيقال أحد عشر ألفا فتهدر الواو التي تعتبر معها أمكن وهنا يمكن فيقال أحد وعشرون ألفا
 ومائة وأحد وعشرون درهما ثم قوله ولو سدس الخ مستقيم ما نحاه أي بأن يقال مائة ألف وأحد وعشرون
 ألفا وأحد وعشرون درهما وكذا لو سبع ز يد مائة ألف ألف وما ذكره أحسن من قول بعضهم قوله ز يد
 عشرة آلاف فيه أنه يضم الألف إلى العشرة آلاف فيقال أحد عشر ألفا ومائة ألف وعشرة آلاف
 الخ اه لأن أحد وعشرون ألفا أقل من مائة ألف وقد أمكن اعتبار الأقل فلا يجب إلا كثر ويلزم أيضا
 اختلال المسائل التي بعده كلها فيقال لو خمس ز يد مائة ألف ولو سدس ز يد ألف وهكذا بخلافه على ما مر
 فتدبر **(قوله وهكذا يعتبر نظيره أبدا)** أي كلما زاد معطوفا بالواو زيد عليه ما حوت به العادة إلى ما لا تنهاه
 كقبي البحر وفيه والمعتبر الوزن المعتاد في كل زمان وأمكن والنصف مجهول يرجع إليه وفيه والبضعة لثلاثة
 اه فلو قال عشرة ونيف فإلينا في النصف البه فانفسره بأقل من درهم حاز لأن النصف مطلق الزيادة ولو
 قال بضع وعشرون في البائع البضع في عرف القسمة الثلاثة إلى التسعة فيعمل على الأقل للتيقن وفي
 البرازية البضعة النصف **(قوله لأن على الإيجاب)** قال الاتقاني أما قوله على فالتا كان إقرارا بالدين بسبيل
 الاقتضاء وإن لم يذكر الدين صريحا لأن كلمة على تستعمل في الإيجاب ومحل الإيجاب القيمة والثابت في القيمة
 الدين لا العين فصار إقراره بالدين مقتضى قوله على والثابت اقتضاء كالثابت نصا ولو نص فقال لفلان على
 ألف درهم دين كان مقرا بالدين لا بالعين فكذلك هنا اه **(قوله وقبلى للضمان غالبا)** قال الاتقاني لأن

وفي درهم أو درهم
 عظيم درهم والمعتبر
 الوزن المعتاد الابحجة
 زيلعي (وكذا كذا)
 درهما (أحد عشر
 وكذا وكذا أحد
 وعشرون) لأن نظيره
 بالواو أحد وعشرون
 (ولو ثلث بلا واو فاحد
 عشر) إذا نظيره فعمل
 على التكرار (ومعها
 خاتمة واحد وعشرون
 وإن ربيع مع الواو زيد
 ألف) ولو خمس زيد
 عشرة آلاف ولو سدس
 زيد مائة ألف ولو سبع
 زيد ألف ألف وهكذا
 يعتبر نظيره أبدا
 (ولو قال له على أو له
 قبلى) فهو (إقرار
 بدين) لأن على الإيجاب
 وقبلى للضمان غالبا

قوله قبل وان كان يستعمل في الإيجابيات والأمانات يقال لفلان غلبى ودبعت وقبلى أمانة غلب استعماله في الإيجابيات والمطلق من الكلام ينصرف إلى ما هو الغالب في الاستعمال اه قال الزمخشري كل من تقبل بشئ مقاطعة وكتب عليه بذلك كتابا فالكتاب الذي يكتب هو القبالة بالفتح والعمل قبالة بالكسر لانه صناعة اه وفي بعض النسخ وقبلى عوض وقبلى **(قوله)** وصدق ان وصل به هو ودبعت أى بان يقول له على ألف درهم ودبعت فلا تكون على الالتزام وكذا لو قال أردت به الودبعت متصلا عني **(قوله)** لانه يحتمله مجازا وذلك لان لفظ على وقبلى شئان عن الوجوب وهو متعق في الودبعت ان حفظها واجب فقوله له على كذا أى يجب له على حفظ كذا فافا طلق محل وجوب الحفظ وهو المال وأراد الحال فيه وهو وجوب حفظه وأما قبل فقد تقدم أنها تستعمل في الأمانة ط **(قوله)** لتقرره بالسكوت فلا يجوز تغيره بعد ذلك كسائر المغريات من الاستثناء والشرط ط **(قوله)** عندي أى له عندي وكذا يقال في الجميع **(قوله)** علام بالعرف لان الكل اقرار بكون الشئ في يده وان يكون أمانة لانه قد يكون مضمونا وقد يكون أمانة وهذه أملهما وفي كفاية الخيرية عن الترخائية لفظه عندي للودبعت لكنه بقرينة الدين تكون كفاية وفي الزملي مطلقه يحتمل العرف وفي العرف اذا قرن بالدين يكون شئنا وقد صرح قاضي خان بان عند اذا استعملت في الدين يراد به الوجوب اه **(أقول)** وكأنه في عرفهم اقرار بالأمانة أما العرف اليوم في عندي ومعى الدين لكن ذكر واعله أخرى نقصد عدم اعتبار عرفنا اه قال المقدسي لان هذه المواضع محل العين لا الدين ان جعله الأمانة والعين يحتمل أن تكون مضمونة وأمانة والأمانة أدنى فحمل عليها والعرف شهد اما إضافا فنقل له على مائة ودبعت من أردن ودبعت لا تثبت الأمانة مع أنها أملهما أحجب بأن أحد اللغتين اذا كان للامانة والاخر للدين فاذا اجتمعا في الاقرار يرجح الدين اه أى بخلاف اللفظ الواحد المحتمل لغتين كما هنا تأمل قال الخضر الرمي والظاهر في كلمة عندي أنها عند الاطلاق للامانة ولذا قال في التارخائية أنها بقرينة الدين تكون للكفاية ويستفاد من هذا أنها بقرينة الغصب تكون له كما لو قال غصبت مني كذا فقال عندي فتأمل ويستفاد منه أيضا لو سأل القاضي المدعي عليه عن جواب الدعوى فقال عندي يكون اقرارا بالمدعى وقد نص عليه السبكي من أئمة الشافعية ولا تأباه قواعد فتأمل اه **(قوله)** فهو هبة لا اقرار أى لا ماله أو مامله منعت أن يكون لا خرف في ذلك الحال فلا يصح الاقرار واللفظ يحتمل الانشاء فجعل عليه ويكون هبة **(قوله)** كان اقرارا بالشركة قال المحوي لو قال له في مالي ألف درهم أو في دراهمي هذه فهو اقرار ثم ان كان ميمزاف ودبعت والا شركة اه فكان غلبه أن يقول أو بالودبعت **(قوله)** بخلاف الاقرار فإنه لو كان اقرارا بالاحتجاج إلى التسليم والادعاء أن يقول بخلاف ماله كان اقرارا كما ان الاوضح فلا بد فيها من التسليم **(قوله)** والاصل انه متى أضاف المقر به إلى بني تقيده بما اذا لم يأت بلفظ في كماله مما قبله **(قوله)** كان هبة لان اضافته إلى نفسه تنافي جله على الاقرار الذي هو اخبار لا انشاء ففعل انشاء ففكون هبة فيشترط فيه ما يشترط في الهبة منع اذا قال أشهدوا أني قد أوصيت لفلان بألف وأوصيت أن لفلان في مالي ألفا فالأولى وصية والاخرى اقرار وفي الاصل اذا قال في وصيته سدس داري لفلان فهو وصية ولو قال لفلان سدس في داري فأقر لانه في الاول جعل له سدس دار جميعها مضاف إلى نفسه وانما يكون ذلك بقصد التمثيل وفي الثاني جعل دار نفسه طرفا للسدس ٣ الذي سماء كان لفلان وانما يكون داره طرفا لذلك السدس اذا كان السدس مملو كان لفلان قبل ذلك فيكون اقرارا أما لو كان انشاء لا يكون طرفا لان الدار كلها فلا يكون البعض طرفا لبعض وعلى هذا اذا قال له في دراهمي من مالي فهو وصية استحسانا اذا كان في ذكرا الوصية وان قال في مالي فهو اقرار اه من النهاية فقول المصنف فهو هبة أى ان لم يكن في ذكرا الوصية وفي هذا الاصل خلاف كما ذكر في المنح وسأيت في متفرقات الهبة عن البرازية وغيرها الذين الذي في على فلان لفلان أنه اقرار واستشكله الشارح هناك وأوضحه سيدي الوالد ثم قرأه **(قوله)** ولا بد أى على منطوق الاصل المذكور فان الاضافة موجودة في قولك جعل اقرارا لكن الاضافة في الطرف لا المظروف وهو المقر به **(قوله)** ما في يتي أى فانه اقرار وكذا ما في منزلي ويدخل فيه الدواب التي يبعثها في النهار وتأوى

(وصدق ان وصل به هو ودبعت) لانه يحتمله مجازا (وان فضل لا) يصدق لتقرره بالسكوت (عندي أو معى أو في يتي أو في كسبي أو في صندوق) اقرار بال (أمانة) علام بالعرف (جميع ما لي أو ما أملكه له) أو له من مالي أو من دراهمي كذا فهو (هبة لا اقرار) ولو عبرتني مالي أو بني دراهمي كان اقرارا بالشركة (فلا بد) لصحة الهبة (من التسليم) بخلاف الاقرار والأصل انه متى أضاف المقر به إلى ملكه كان هبة ولا بد ما في يتي

٣ قوله الذي سماء كان لفلان هكذا بأصله والذي في حاشية وزله رحمه الله تعالى الذي كان لفلان بخلاف سماء فليجزم اه مصححه

اله بالليل وكذا العبد كذلك كافي التاترانية **(قوله)** لانها اضافة نسبة أي فانه اضاف الطرف الى الطرف لا المظروف
 المقر به كما علمت يعني أن الاضافة هنا كلا اضافة لاحتمال أن البيت أو الصندوق أو الكيس ملك غيره ومرفى
 الأيمان أن المراد بالبيت ما نسب اليه بالسكنى سواء كان ملكاً أو إجارة أو عارية أو غير ذلك والمقر به هنا ما في
 البيت وهو غير مضاف أصلاً فيكون قوله ما في بيتي اقرار الاتملاك لعدم وجود اضافة المقر به اليه ملكه بل جعله
 مظروفاً فمما اُضيف اليه نسبة **(قوله)** ولا الارض عطف على ما قبله أي ولا بدعى عكس القاعدة قوله الارض
 وهو أنه اذا لم يصفه كان اقراراً وانما لا يرد عليها على الاصل المتقدم اذا اضافة فيها اليه ملكه نعم نقلها في المنح
 عن الخفائية على أنها تعليق ثم نقل عن المتن نظيرتها على أنها اقرار وكذا نقل عن القضية ما يفيد ذلك حيث قال
 اقرار الابن لولده الصغير بعين من ماله تملك ان اضافة الى نفسه في الاقرار وان أطلق اقراراً كافي سدس داري
 وسدس هذه الدار ثم نقل عنها ما يخالفه ثم قال قلت بعض هذه الفروع تقتضي التسوية بين الاضافة وعدمها
 فيفيد أن في المسئلة خلافاً ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لأن كونه في يده قبض فلا
 فرق بين الاقرار والتعليق بخلاف الاجنبي ولو كان في مسئلة الصغير شيء مما يحتمل القسمة ظهر الفرق بين
 الاقرار والتعليق في حقه أيضاً لافتقاره الى القبض مغزى اه ثم قال وهما مسئلة كثيرة الوقوع وهي ما اذا اقر
 لاخر الى آخر ما ذكر الشارح مختصراً وما صرح به أنه اختلف النقل في قوله الارض التي حدودها كذا لطفلي
 هل هو اقرار أو هبة وفأداه لا فرق بينهما الا اذا كان فيها شيء مما يحتمل القسمة فتظهر حينئذ مغزى الاختلاف
 في وجوب القبض وعدمه وكان مراد الشارح الإشارة الى ان ما ذكره المصنف آخر ايشاء التوفيق بأن يحمل
 قول من قال انها تعليق على ما اذا كانت معلومة بين الناس أنها ملكه فيكون فيها الاضافة تقدير أو قول من قال
 انها اقرار على ما اذا لم تكن كذلك فقوله ولا الارض أي ولا ترسمسئلة الارض التي الخ على الاصل السابق فانها
 هبة أي لو كانت معلومة أنها ملكه للاضافة تقدير لكن لا يحتاج الى التسليم كإقتضاء الاصل لانها في يده وحينئذ
 يظهر دفع الورود تأمل **(قوله)** وان لم يقبضه قال في المنح ومسئلة الابن الصغير يصح فيها الهبة بدون القبض لأن
 كونه في يده قبضه فلا فرق بين الاظهار أي الاقرار والتعليق بخلاف الاجنبي فانه يشترط في التعليق القبض
 دون الاقرار اه وانما يتفرق في حق الصغير بدون قبض لان هبة الاب لطفله تتم بقوله وهبت لطفلي فلان كذا
 ويقوم مقام الإيجاب والقبول ويكتفي في قبضه بقاءها في يده لأن الأب هو ولي طفله فيقوم بإيجابه مقام إيجابه
 عن نفسه وقبوله لطفله لانه الذي يقبل له وبقاؤها في يده قبض لطفله الا اذا كان ما وهبه مشاعاً يحتمل
 القسمة فلا بد من اقراره وقبضه لطفله بعد القسمة لعدم صحة هبة المشاع **(قوله)** الآن يكون مما يحتمل القسمة
 أي وقد ملكه بعضه **(قوله)** مقرر ان في بعض النسخ بعد هذا اللفظ لفظ انتهى وفي بعضها بإيض **(قوله)**
 للاضافة تقديراً على قوله ولا الارض أي انما كانت تملكها في هذه المسئلة ولم تن وحدها اضافة صريحاً لان
 فيها اضافة تقديرية كأنه قال ارضي الخ والدليل عليها أن ملكها بما هو معلوم للناس فالجواب أن الاضافة الى
 نفسه التي تقتضي التعليق امان تكون صريحة أو تقديرية تعلم بالقرائن كأن كان مشهوراً بين الناس أنها
 ملكه وبهذا يظهر الجواب عن مسائل جعلوها تعليقاً ولا اضافة فيها فلا حاجة الى ما ادعاه المصنف من ثبوت
 الخلاف في المسئلة حيث قال بعض هذه الفروع تقتضي التسوية أي في التعليق بين الاضافة وعدمها
 فيفيد أن في المسئلة خلافاً اه فليتأمل ط ولا تنس ما قدمناه من أفادة التوفيق **(قوله)** فهل يكون اقراراً أو
 تعليقاً أقول المفهوم من كلامهم أنه اذا اضاف المقر به أو الموهوب الى نفسه كان هبة ولا يحتمل الاقرار
 والهبة فيعمل بالقرائن لكن بشكل على الاول ما عن نجم الأئمة الجفاري أنه اقرار في الحالتين وروى عياش في
 كلامهم بان الملك اذا كان ظاهراً للملك فهو تعليق والافهوا اقراراً وحدث قرينة وتعليقاً ان وجدت قرينة
 تدل عليه فأمثل فانما يجحد في الحوادث ما يقتضيه رمي وقال السامحاني أنت خير بان أقوال المذهب كثيرة
 والمشهور هو ما مر من قول الشارح والاصل المنح وفي المنح عن السعدي أن اقرار الاب لولده الصغير بعين ماله
 تملك ان اضاف ذلك الى نفسه فانظر لقوله بعين ماله ولقوله لولده الصغير فهو بشري لا عدم اعتبار ما يعبدل

لانها اضافة نسبة
 لملك ولا الارض التي
 حدودها كذا لطفلي
 فلان فانه هبتوان
 لم يقبضه لانه في يده الآن
 يكون مما يحتمل
 القسمة فيشترط قبضه
 مغزى اه للاضافة
 تقديراً بديل قول
 المصنف اقرار لاخر
 بعين ولم يصفه لكن من
 المعلوم لكثير من
 الناس أنه ملكه فهل
 يكون اقراراً أو تعليقاً
 ينبغي الثاني فيراعى فيه
 شرائط التعليق فراجع
 (قال لي عليك ألف

العبرة للفظ اهقلت ويؤيده ما مر من قوله ما في يتي وما في الخاتمة جميع ما يعرف في أوجيع ما ينسب إلى القلان
قال الاسكاف اقراراه فان ما في بيته وما يعرف به وينسب اليه يكون معلوما لكثير من الناس أنه ملكه فان البد
والتصرف دليل الملك وقد صرحوا بأنه اقرار واقفي به في الخامة وبه تأيد بحث السأحي ولعله انما عبر في
مسئلة الأرض بالهبة لعدم الفرق فيها بين الهبة والاقرار اذا كان ذلك لطفه ولذا ذكرها في المتن في جانب غير
الطفل مضافة للفرح حيث قال اذا قال أرضي هذه وذكر حدودها للقلان أو قال الأرض التي حدودها كذا
لو ادعى قلان وهو صغير كان جائزا وكون تملكها متأمل والله تعالى أعلم (اقول) لعله انما كان كذلك أي تملكها
من حيث ان الأرض مشهورة بأنها ملك والده واستفادة الملك انما تكون من جهةه وذلك التملك منه بخلاف
الاقرار لا لا الجنى ولولده الكبير حيث يمكن أن تكون ملكهما من غير جهة القرائن (قوله فقال اترته) أصله
وترته قلبت الواو تاء وأدغمت في التاء وهو أمر معناه خذ بالوزن الواجب للعلی (قوله ونحو ذلك) كالحل
بها غرامك أو من شئت منهم أو اضمنها أو امحلت بها على أو قضى فلان عنى جوى وأخذها أو تناولها أو
استوفها منع أو أعطيكها أو غدا أعطيكها أو سوف أعطيكها أو قال ليست اليوم عندي أو أجلي
فها كذا أو أخرها عنى أو نفسي فيها أو تبرأتى بها أو أبرأتى فيها أو قال والله لا أقضيكها ولا أنهبها
اليوم أو لا تأخذها منى اليوم أو قال حتى يدخل على مالى أو حتى يقدم على غلامى أو لم يعمل بعد أو قال غدا
أولست بمعبأة أو بمسرة اليوم أو قال ما كثر ما تقاضى بها هندية عن محيط السرخسى (قوله فهو
اقراره بها) وكذا لا أقضيكها أو والله لا أعطيكها فاقرار مقضى وكذا انعمتني بها ولزمتني بها أو اذنتني
فيها ذكره المعنى وفي المقدسى أيضا قال أعطى الالف التى إلى عليك فقال اصبراً وسوف تأخذها لا يكون
اقراراً وقوله اترن ان شاء الله اقرار وفي البرازية قوله عند دعوى المال ما قضت منك بغير حق لا يكون
اقراراً ولو قال بأى سبب دفعته إلى قالوا يكون اقراراً وفيه نظراء قدمه إلى الحاكم قبل حلول الاجل وطالبه
به فله أن يحلف ماله على اليوم شئ وهذا الخلف لا يكون اقراراً وقال الفقيه لا يلتفت إلى قول من جعله
اقراراً سأحان وفي الهندية رجل قال اقضى الالف التى إلى عليك فقال نعم فقد أبرأهم وكذلك اذا قال فافعد
فاترتها فانفقدها فاقضها وفي نوادر هشام قال سمعت محمداً رحمه الله تعالى يقول في رجل قال لا أخرج أعطى ألف
درهم فقال اترتها قال لا يلزمه شئ لأنه لم يقل أعطى ألفى كذا في المحيط اه (قوله لرجوع الضمير إليها في كل
ذلك) فكان اعاده فكانه قال اترن الالف التى إلى على ونحوه (قوله فكان جواباً) لا رد ولا ابتداء فيكون
اثباتاً الاول (قوله وهذا اذا لم يكن على سبيل الاستهزاء) ويستدل عليه بالقرائن (قوله أما لو ادعى الاستهزاء لم
يصدق) وأدكلا معان مجرد دعواه الاستهزاء لا تعتبر بل لا بد من الشهادة عليه ولا تعتبر القرينة كعز الرأس مثلاً
وبدله ما سابق من انه اذا ادعى الكذب بعد الاقرار لا يقبل ويحلف المقر له عند أنى يوسف وفي الفتاوى الخيرية
سئل عن دعوى النسيان بعد الاقرار لا تسع دعواه النسيان كما هو ظاهر الرواية وعلى الرواية التى اختارها
المتأخرون أن دعوى الهزل في الاقرار تصح ويحلف المقر له على أن المقر ما كان كاذباً في اقراره ففعل قول
الشارح أما لو ادعى الاستهزاء لم يصدق جرى على ظاهر الرواية ثم رد عليه مسألة الصلح الآتية حيث قالوا تسع
دعواه بعين بعد البراء العام وقوله لا حتى لا عنده أى مما قبضته فقد اكتفوا بالقربة وسألت في عبارة الاشياء
ما يفيد اعتبار القرينة لكن فيها عن القينة في قاعدة السؤال معاد في الجواب قال لا حتى عليك ألف فادفعه
إلى فقال استهزاء نعم أسفست فهو اقرار عليه ويؤخذ اه وقال في الهندية ولو قال أعطى الالف التى عليك
فقال اصبراً أو قال سوف تأخذها لم يكن اقراراً لان هذا قد يكون استهزاء واستخفافاً اه معزاً للحيث وفيها عن
النوازل اذا قال المدعى عليه كيسة بدون قبض كن أى خط الكيس واقتض لا يكون اقراراً وكذا قوله بكبراً أى
امسك لا يكون اقراراً لان هذه الالفاظ تصلح للابتداء وكذا اذا قال كنش كيسة بدون شئ لا يكون اقراراً لان
هذه الالفاظ تذ كر للاستهزاء ثم ذكر مسائل بالفارسية أيضاً وقال قد اختلف المشايخ والاصح أنه اقرار لان
هذه الالفاظ لا تذ كر على سبيل الاستهزاء ولا تصلح للابتداء فيجعل للبناء مرموطاً كذا في المحيط اه فليست أم قال

فقال اترته أو انتقده
أو أجلي به أو قضيتك
ايه أو أبرأتى منه أو
تصدق به على أو
وهبتى أو أحتلت به
على زيد) ونحو ذلك
(فهو اقراره بها)
لرجوع الضمير إليها في
كل ذلك عزى زاده
فكان جواباً وهذا اذا لم
يكن على سبيل الاستهزاء
فان كان وشهد الشهود
بنك لم يلزمه شئ أما
لو ادعى الاستهزاء لم يصدق
(وبلا غير) مثل اترن
المحوكذا تحاسب أو ما
استقرضت من أحد
سوالك أو غيرك أو قبلك
أو بعكك (لا) يكون

اقرار الرمي ولو اختلفا في كونه صدر على وجه الاستهزاء أم لا فالقول لمشكر الاستهزاء بمنتهى الظاهر أنه على نفي العلم لا على فعل النكر كما يأتي ذكر ذلك مفصلاً في مسائل شتى قبل الصلح ان شاء الله تعالى **(قوله لعدم انصرافه)** الأولى في التعليل أن يقال لأنه يحتمل أنه أراد ما استقرضت من أحدسواله فضلاً عن استقراره منكم وكذلك فيما بعده وهو انظاره في مثل هذا الكلام ويحتمل ما استقرضت من أحدسواله بل منكم فلا يكون اقراراً مع الشك **(قوله إلى المذكور)** أي انصرافاً متعيناً والافهم يحتمل **(قوله والاصل أن الخ)** كاللقاط المارة بعبارة الكافي بعد هذا كما في المنع فإن ذكر الضمير صلح جواباً بالابتداء وإن لم يذكره لا يصلح جواباً أو يصلح جواباً ابتداءً فلا يكون اقراراً بالشك **(قوله كل ما يصلح جواباً)** كالموت فضاء عانة درهم فقال أرايتي فإنه يصلح جواباً لأن الضمير يعود إلى كلام المدعى ولو كان ابتداءً بقي بلا مرجع **(قوله وما يصلح للابتداء)** كصدقت علي وهبت لي وما استقرضت من أحدسواله ونحوه **(قوله لا للبناء)** أي على كلام سابق بأن يكون جواباً عنه **(قوله أو يصلح لهما)** كارتن **(قوله لئلا يلزمه المال بالشك)** تعليل لما يصلح لهما وذلك كقوله ما استقرضت من أحد الخ كالتقدم والحاصل أنه إن ذكر الضمير صلح جواباً بالابتداء وإن لم يذكره لا يصلح جواباً أو يصلح جواباً بالابتداء فلا يكون اقراراً بالشك لعدم التيقن بكونه جواباً بالشك لا يجب المال **(قوله وهذا)** أي التخصيص بين ذكر الضمير وعدمه كما يستفاد مما نقلناه قبل **(قوله إذا كان الجواب مستقلاً)** أي بالمفهومية بأن يفهم معنى يحسن السكوت عليه فيتأتى فيه التفصيل المتقدم **(قوله فالوغير مستقل)** بأن لا يتأتى فهمه إلا بالنظر إلى ما بي عليه **(قوله كان اقراراً مطلقاً)** ذكره بضمير بأن يقول نعم هو على بعد قوله لي عليك ألف أو لا كما مثل وحينئذ فلا يظهر ما قاله لأن نعم لا تستعمل بالمفهومية فإنها حرف جواب يقدر معها جلة السؤال فتكون اقراراً وذلك لا يتأتى إلا بطلاق نعم في التفصيل إذ لا يمكن أن تكون ابتداءً لانباء ولا تصلح لهما لأنها وضعت للجواب في لفظ الإطلاق هنا تسامح وفي أخرى عن القديس لقائل أن يقول نعم جواب في الخبر لا في الإنشاء وهذه الأمور انشأه مع أنه قد يقول له يستعيد الكلام فكانه يقول ماذا تقول ويكن أن يقال الكلام المذكور وإن كان انشأه لكنه متضمن للخبر نعم جوابه اهـ **(قوله بالبعد)** أي والنوب جوى **(قوله والادابة)** أي والسر ج كما يفيد ما لجوى **(قوله فهو اقرار له بها)** لأن بي تقع جواباً بالاستفهام داخل على نفي تفصيده ابطاله **(قوله وإن قال نعم)** لأن نعم تصديق للمستخير بنى أو إيجاب فقوله بلى بعد أليس لي عليك ألف ابطال للنفي فصار كأنه قال لي ألف فكان اقراراً بخلاف نعم بعد النفي كأنه قال نعم ليس لي ألف فيكون بخود **(قوله وقيل نعم)** أي نعم يكون مقرباً بقوله نعم بعد قوله أليس الخ **(قوله لأن الاقرار يحمل على العرف)** لأن المتكلم يتكلم بما هو المتعارف عنده والعوام لا يدركون الفرق بين بلى ونعم والعلماء لا يلاحظون ذلك في محاوراتهم فيما يتكلمونه بين الناس وانما يلاحظونه في مسائل العلم ولذلك كان مسائل الاقرار والوكالة والامعان منبئة على العرف **(قوله والفرق)** الأوضح تقديمه على قوله وقيل نعم وهذا على القول بالفرق بين بلى ونعم وهو ما شئ عليه المصنف وأما ما نقله الشارح عن الجوهره فلا فرق **(قوله أن بي الخ)** ذكر في التحقيق أن موجب نعم تصديق ما قبلهما من كلام مني أو مثبت استيفهما كان أو خبراً كما إذا قيل قام زيد أو أقام زيد أو لم يقوم زيد فقلت نعم كان تصديقاً لما قبله وتحققاً لما بعد الهمزة وموجب بلى إيجاب ما بعد النفي استيفهما كان أو خبراً فإذا قيل لم يقوم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام لأن الاعتبار في أحكام الشرع العرف حتى يقام كل واحد منهما مقام الآخر ذكره في شرح المنار لأن تجسيم **(قوله من الناطق)** احتريزه عن الآخرس فإن اشارته قائمة مقام عبارة في كل شئ من بيع وأجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتق وأقرار وقصاص على المعتمد في الالحدود ولو حذفت والشهادة وتعليل اشارته ولو قادراً على الكفاية على المعتمد وتعليل اشارته إلا أن كانت معهوداً أو مامعقل اللسان فالفتوى على أنه إن دامت العقلة إلى وقت الموت يجوز اقراره بالأشارة والاشهاد عليه وقد اقتصر في الاشياء وغيرها على استثناء الحدود ودوزاد في التهذيب ولا تقبل شهادته أيضاً أو ما يمينه في الدعاوى فقصناه وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحدود فقط صحفاً اسلاماً بالأشارة ولم أره إلا أن نقلنا صريحاً وكاتبه

الآخرس كشاربه واختلافه في أن عدم القدرة على الكتابة شرط للعمل بالإشارة أولا والمعمد لا قال ابن الهمام
 لا يخفى أن المراد بالإشارة التي يقع بها طلاقة الإشارة المقرونة بتصويت منه إذا عاده منه ذلك فكانت سائلا
 أجله الآخرس اهـ ولو أشار الآخرس بالقراءة وهو جنب ينبغي أن يحرم أخذ من قولهم يجب على الآخرس
 تحر بل لسانه ففعلوا التحر بل قراءة ولعل في رجل الطلاق عشيبة آخرس فأشار بالمشيئة ينبغي الوقوع لوجود
 الشرط ولو على عشيبة ترجل ناطق فخرس فأشار بالمشيئة ينبغي الوقوع أيضا والعين عن الأشياء وفيه عن الهداية
 آخرس قرئ عليه كتاب وصية فقبل له تشبه عليك عما في هذا الكتاب فأومأ برأسه أي نعم أو كتب فإذا علم من ذلك
 ما يعرف أنه أقراره فهو جائز ولا يجوز ذلك في معتقل اللسان والفرق أن الإشارة إنما تعتبر إذا صارت معلومة
 وذلك في الآخرس لا في معتقل اللسان حتى لو امتد الاعتقال وصارت له إشارة معلومة قالوا هذا بمنزلة الآخرس
 ولو كان الآخرس يكتب كتابا أو يومي أيماء يعرف به حازن كاحه وطلاقه وبعده وشرأوه يقتض منه ولا يجد
 ولا يحدد والفرق أن الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة وأما القصاص ففيه معنى العوضه لانه شرع جارا لحاز
 أن يثبت مع الشبهة كالعوضات اهـ **(قوله بخلاف افتاء)** أي لو سأل مفتي عن حكم فقال أهكذا الحكم فأشار
 برأسه أي نعم كإفله في القصة عن علاء الدين الزاهد ي ونقل عن ظهير الدين المرغني أنه لا يعتبر قال لان
 الأشار من الناطق لا تعتبر وفي مجمع الفتاوى تعتبر ومثله في تنقيح المحبوبي ونور العيون وغيرها لأن جواب
 المفتي به ليس بحكم متعلق باللفظ إنما اللفظ طريق معرفة الجواب عند المستفتي وإذا حصل هنا المقصود
 استغنى المستفتي عن اللفظ كما لو حصل الجواب بالكتابة بخلاف الشهادة والوصية فإنهما يتعلقان باللفظ
 والإشارة إنما تقوم مقام اللفظ عند المحر وفي شرح الشافيه أن حاربه أر دعاها في كفاية في غيرها إلى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله أي إن الله تعالى فأشارت إلى السماء فقال أعتقها فإنها مسلمة كافي
 الحوائج المحبوبة وغيرها **(قوله ونسب)** بأن قيل له أهذا منك فأشار بنم قال أبو السعود وقوله ونسب
 أي الإشارة من سيد الأمة نزل منزلة صريح الدعوى **(قوله وكفر)** بأن قال له قائل أعتقد هذا المكفر فأشار
 بنم **(قوله وإشارة محرم لصيد)** فإذا أشار شخص بيده على طريقته يجب جزاء على المشير **(قوله والشيخ)**
 برأسه في رواية الحديث أي لو قيل له أحزني رواية كذا عدل فأشار برأسه كني أما لو قرأ عليه وهو ساكت
 فإنه برويه عنه ولا يحتاج إلى إشارة ومسئلة الشيخ ملحقه بمسئلة الافتاء **(قوله والطلاق)** أي وإشارة عدود
 الطلاق المتلفظ به **(قوله هكذا وأشار بثلاث)** فالإشارة مبنية لهذا الملبم فلو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم
 يقع الواحدة أشباه قال فيها ولم أر إلا أن حكم أنت هكذا مشير بأصبعه ولم يقل طالق اهـ والظاهر عدم
 الوقوع لانه ليس من صريح الطلاق ولا كتابه لانه ليس بلفظ محتمل وغيره ط **(أقول)** المفهوم من عبارة
 الشارح المنقولة عن الانساب في قوله والطلاق في أنت طالق أي وبخلاف الطلاق الكائن في أنت طالق
 هكذا وأشار بثلاث فإن الإشارة بالرأس فيه كالنطق لكن تقدم في كتاب الطلاق أنه لو قال هكذا وأشار بثلاث
 يقع ثلاث ولو لم يشر بالرأس فالظاهر أنه في هذه الصورة لا فائدة في إشارة الرأس وقال في الأشياء ويزاد أخذ
 من مسئلة الافتاء بالرأس إشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لانه محتاط فيه
 لحقن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام كما تقدم وأخذ من الكتاب والطلاق إذا كان تفسير الملبم كما لو قال أنت
 طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما إذا قال أنت وأشار بثلاث لم يقع الواحدة كما علم في الطلاق اهـ
 من أحكام الإشارة ثم لو قيل مخالفة هذه المسئلة لما قبلها في كونها تعتبر فيها الإشارة مطلقا كان الكلام
 منتزعا كما قاله أبو الطيب **(أقول)** وعبارة المنع في كتاب الطلاق هكذا ولو قال أنت طالق وأشار بأصبعه ولم يقل
 هكذا فهي واحدة لفقد التشبيه لان الماهة للتشبيه والكاف للتشبيه اهـ وفي البحر عن المحيط وقالت لز وجها
 طلقتي فأشار إليا بثلاث أصابع وأراد به ثلاث تطبيقات لا يقع مالم يقل هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير
 والطلاق لا يقع بالضمير اهـ وأنت خير بأن اعتراض المحبوبي ليس في محله لانه إذا أنى بقوله هكذا اعتبرت
 الإشارة فإذا قبل له أطلعت امرأته هكذا وأشار إليه بثلاث أصابع فأومأ برأسه أي نعم فإنه يقع الثلاث

بخلاف افتاء ونسب
 وإسلام وكفر) وأمان
 كافر وإشارة محرم لصيد
 والشيخ برأسه في رواية
 الحديث والطلاق في
 أنت طالق هكذا وأشار
 بثلاث

كما هو ظاهر تأمل **(قوله)** إشارة إلى اشياء أى كذا فى أحكام الإشارة من الاشياء فى الفن الثالث **(قوله)** وزاد العين الخ ظاهره أن جميع الأيمان بحث فيها بالإشارة لأن المذكور أمثلة وليس كذلك فإنه إذا حلف بضرب برن فأشار بالضرب لا يسيراً أو حلف لا يضرب فأشار بالضرب لا يبحث إذا كان مثله عن يائسره والذى فى المنع عن أيمان البراز به إذا حلف لا يظهر سر فلان أو لا يفشى أو لا يعلم فلان سر فلان أو حلف لكتم سره أو يخفيه أو ليس تره أو حلف لا يدل على فلان فأخبر به بالكلمة أو برأسه أو كلاماً رأسه أخذ أو كان سر فلان كذا أو كان فلان يمكن كذا فأشار برأسه أى نعم حنت فى جميع هذه الوجوه وكذا إذا حلف لا يستخدم فلان أو أشار إليه بشئ من الخدمة حنت فى عنه خدمة فلان أو لا يخدمه اه ط **(أقول)** وإنما حنت للعرف إذا الأيمان منها عليه وهو فى العرف يكون بذلك مظهر اسره ومقصده ومعلمه كما هو مقرر فى محله وهذا هو السبب فى خروجها عن الضابط المذكور فأفهم **(قوله)** وأشار حنت قال فى الاشياء حلفه السراق أن لا يخبر بأسمائهم فالجيلة أن يعد عليه الأسماء فمن ليس يسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الولي السارق ولا يبحث الخالف اه وفى مسئلتنا الجيلة أن يقال له انا نذكر أمكنة وأشياء من السر فليس يمكن فلان ولا سره فقل لا فإذا تكلمنا بغيره أو مكانه فإسكت أنت ففعله واستدلوا به على سره ومكانه لا يبحث **(قوله)** الا فى تسع ويدخل تحت العين منها ثلاث صور وينبغي أن يراد على التسع تعديل الشاهد من العالم بالاشارة فانها تكتفى كما قدمنا فى الشهادات فتال (اعلم) أن من القواعد الفقهية أنه لا ينسب الى ساكت قول كفى مسائل (ومنها) رأى أجنبياً يبيع ماله ولم ينهه لا يكون وكيله لسكوت المالك (ومنها) لو رأى القاضى الصبي أو المعتوه أو عدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذناً فى التجارة (ومنها) لو رأى المرتين راهنه يبيع الرهن فسكت لا يطل الرهن ولا يكون مأذوناً بالبيع وزاد فى الاشياء قوله فى رواية (ومنها) لو رأى غيره يئلف ماله فسكت لا يكون اذناً بالافه (ومنها) لو رأى عبده يبيع عينان من أعمان المالك فسكت لا يكون اذناً (ومنها) لو سكت على وء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوت عند اتلاف ماله (ومنها) لو رأى قته أو أمته يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير له اذناً فى النكاح (ومنها) لو زوجت غير كفء فسكت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك لأن فى الموانع كثرة أى مالم تلد منه (ومنها) سكوت امرأ أم العن ليس برضا وان أقامت معه سنين (ومنها) الاعادة لا تثبت بسكوت (ومنها) حلف لا يسلم شفعة فلم يسلمها ولكن سكت عن خصومة فيها حتى بطلت شفعتها لا يبحث (ومنها) حلف لا يؤخر عن فلان حقاً له عليه شهر فلم يؤخر شهر أو سكت عن تقاضيه حتى مضى الشهر لا يبحث (ومنها) لو هب شياً والموهوب له ساكت لا يصح مالم يقل قلبت بخلاف الصدقة كما بأتى (ومنها) لو أجرقته أو عرضه للبيع أو أساومه أو وزجه فسكت القن لا يكون اقراراً برقمه بخلاف ماله أو رهنه أو دفعه بجنابة فسكت كما سيأتى أيضاً (ومنها) أحضر يكي عنان قال لصاحبه انى اشترى هذه الأمة لنفسى خاصة فسكت صاحبه فشرها لا تكون له مالم يقل صاحبه نعم كذا فى جامع الفصولين موافقاً للخلاصة وغيره أو زنى مختارات التوازل فإذا قال نعم فهى له غير شئى عندائى خيفة اذ لاذن بتعظيم هبة نصيبه منه اذ لو طء لا يخل بالملك بخلاف طعام وكسوة (بقول الحقير) وفى الاشياء فسكت صاحبه لا تكون لهما وذكروا هذه المسئلة فيما يكون السكوت فيه كالنطق كل ذلك سهو وانعكس لقلته لاسمها ان تقام من المعبرات واحتمال كون المسئلة خلافية فيها وابتان بعيد اذ لو كانت كذلك لتعرض له أحسن من أصحاب المعبرات المنقول عنها (ثم اعلم) انه خرج عن القاعدة السابقة مسائل كثيرة صار السكوت فيها كالنطق أى يكون رضا (فمنها) سكوت السكر عند استثمار ولها عنها قبل التزوج وبعده هذا ولو زوجها الولي فلو زوج بالخدمه قيام الالب لا يكون سكوتاً بارضا (ومنها) سكوتها عند قبض مهرها أو قبض المهر أبوها أو من زوجها فسكت يكون اذناً بقبضه الا أن تقول لا نقبضه فيشتمل على قبض عليها ولا يسيراً الزوج (ومنها) سكوت الصبية إذا بلغت بكر أو تكون رضاً ويطل بخيار بلوغها لا لو بلغت ثيباً (ومنها) بكر حلفت أن لا تزوج نفسها فزوجها أبوها فسكت حنت فى عينها كرضائها

إشارة الاشياء وزاد
العين كلفه لا يستخدم
فلاناً أولاً يظهر سره
أولاً يدل عليه وأشار
حنت عمادية فقهر
بطلان إشارة الناطق
الا فى تسع فليحفظ

بسلام ولوحفت بكران لا تأذن في تزويجها فزوجهما أبوها فسكت لا تحنت اذ لم تأذن ولم البسكاح
 بالسكوت (ومنها) تصدق على انسان فسكت المصدق عليه بثبت الملك ولا يحتاج الى قوله قولا بخلاف الهبة
 (ومنها) قبض هبة وتصدق بحضرة المالك وهو ساكت كان اذ ان قبضه (ومنها) لو أبرأ مدونه فسكت المدون
 يبرأ ولو رد رد بترده (ومنها) الاقرار يصح ولو سكت المقر له ويرتد بترده (ومنها) لو وكله بشئ فسكت الوكيل
 وبشره صح ويرتد بترده فلو وكله يبيع قته فلم يقبل ولم يرد فباعه جازو ويكون قبولاً (ومنها) لو أوصى الرجل
 فسكت في حياته فلما مات باع الوصي بعض التركة أو تقاضى دينه فهو قبول للوصاية (ومنها) الاصر باليد اذا
 سكت المفوض اليه صح ويرتد بترده (ومنها) لو وقف على رجل معين صح ولو سكت الموقوف عليه ولو رد قبل بطل
 وقيل لا (ومنها) قواض على تلجته ثم قال أحدهما لصاحبه قد بداني أن أجعله بيعاً محججاً فسكت الآخر ثم
 تبعه الصبيح وليس للساكت إبطاله بعدما سمع قول صاحبه (ومنها) سكوت المالك القديم حين قسم ماله
 بين الغائبين رضا كالوأسرقين لمسلم فوقع في الغنيسة وقسم ومولاه الأول حاضر فسكت بطل حقه في دعوى قته
 (ومنها) لو كان المشتري مخيراً في فن شراء رأى القن يبيع ويشتري فسكت بطل خياره ولو كان اختيار البائع
 لا يبطل خياره (ومنها) البائع حبس المبيع لثمنه فلو قبضه المشتري ورأه البائع وسكت كان اذ نافي قبضه الصحيح
 والفاقد فيه سواء في رواية وهو رضا بقبض في الفاسد لا في الصحيح في رواية (ومنها) علم الشفع ببيع وسكت
 يبطل شفيعته (ومنها) رأى غير القاضى قته يبيع ويشتري وسكت كان ما ذورافي التجارة لا في بيع ذلك العين
 (ومنها) لو حلف المولى لا بأذن لقته فراه يبيع ويشتري فسكت بحث في ظاهر الرواية لا في رواية عن أبي يوسف
 (ومنها) باع قن شيئاً بحضرة مولا ثم ادعاه المولى أنه له فلو كان ما ذوراف يبيع دعوى المولى ولو محجور أصح قال
 الاستر وثنى فان قيل ألم يصبر ما ذوراف بسكوت مولا قتلنا ثم ولكن أثر الاذن يظهر في المستقبل (ومنها) باع
 قنوا القن حاضر علم به وسكت وفي بعض الروايات فانقاد للبيع والتسليم ثم قال أنا حر لا يقبل قوله كذا في جامع
 الفصولين موافقا لما في فتاوى قاضيه خان وفي فوائد العتابي ولو سكت القن وهو بعقل فهو اقرار بقره وكذا
 لو رهنه أو دفعه بحضرة والقن ساكت بخلاف ما لو آجره أو عرض له لبيع أو ساومه أو زوجته فسكوتة هنالك
 باقرار بقره (يقول الحفص) قوله وفي بعض الروايات الخ ظاهره يشعر بضعف اشتراط الانقياد وأساوى
 الاحتمالين لكن الظاهر أن الانقياد شرط لما ذكر في محل آخر من فتاوى قاضيه خان رجل شرب أمة وقبضها
 فباعها من آخر والثاني من ثالث فادعت حرثها فردها الثالث على الثاني فقيلها ثم أراد رد دعوى الأول فلم يقبل
 له ذلك لو ادعت عتقا اذ العتق لا يثبت بقوله ولو ادعت حرية الاصل فلو كانت حين بيعت وسلمت انقادت لبيع
 وتسليم فكذلك اذ الانقياد اقرار بالحق وان لم تنقد فليس الا بالحق أن لا يقبل اهـ (ومنها) حلف لا ينزل فلا تداره
 وفلان نازل فيها فسكت الخالف بحث لا لوقاله اخرج فأني أن يخرج فسكت (ومنها) ولدت ولداً فهنا الناس
 زوجها فسكت الزوج لزمه الولد وليس له نفقه كافراره (ومنها) أم ولدت فسكت مولاها حتى مضى بومان لهذا
 الولد لا لعلمه بعده (ومنها) السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضاه حتى لو قال رجل هذا الثوب
 معيب فسمعوه وأقنم مع ذلك على شرائه فهو رضاه والخبر عدل لا لو فاسقاً عند أبي حنيفة وعندهم ما هو رضا
 ولو فاسقاً (ومنها) سكوت بكر عند اخبارها بتزويج الولى على خلاف ما أمرت بها (ومنها) باع عقاراً وامر أنه
 أو ولده أو بعض أقاربه حاضر فسكت ثم ادعاه على المشتري من كان حاضر عند البيع ألقى مشايخه فمروا قده
 لا يسمع وجعل سكوتيه في هذه الحالة كاقراء دلالة قطعاً لا طماع الفاسد وألقى مشايخه بخاري أنه ينبغي أن يسمع
 فيستظر المقتضى في ذلك فلورأى أنه لا يسمع لاشتغال المدعي بحيلة وتليس وأقنم به كان حسن الدليل بالزور
 (ومنها) الحاضر عند البيع لو بعث البائع الى المشتري وتقاضاه الثمن لا يسمع دعواه الملك لنفسه بعدد لانه
 يصير محجراً للبيع بتقاضيه (ومنها) رآه يبيع عرضاً ودارا فتصرف فيما لمشتري زماناً وهو ساكت سقط دعواه
 (يقول الحفص) وفي الفتاوى للوالد الحية رجل تصرف أيضاً زماناً ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع
 ومات على ذلك لا يسمع بعد ذلك دعوى ولده فيقول على بالتصرف لأن الحال شاهد (ومنها) لو قال الوكيل

بشراعي بعينه لموكله اني اريد شراءه لنفسى فسكت موكله ثم شرأه يكون للموكل (يقول الحنفى) وجه الفرق بين هذه المسئلة وبين ما مر نحو ورقة من مسئلة شريكي العتاق هو ما ذكره صاحب الخلاصة بعد ذكره اثنين المسلتين بقوله والفرق ان الوكيل يملك عزل نفسه اذا علم الموكل رضى ام يحبط بخلاف أحد الشريكين اذا علك فسخ الشركة الارضا صاحبه (ومنها) ولي صى عاقل رأى الصبي يبيع ويشترى فسكت يكون اذا نأ (ومنها) سكوت رجل رأى غيره شق رقه حتى سال ما فيه يكون رضا (ومنها) سكوت الخائف بان لا يستخدم فلانا أى يملكو ك ثم خدمه فلان بلا أمر ولم يتم محنت (ومنها) امرأه أدفعت في تحية زهاليتها أشياء من أمته الا ب أو الأب ساكت فليس له الاسترداد (ومنها) أنفقت الأم في تجهيز بنتها ما هو معتاد فسكت الأب لا تضمن الأم (ومنها) باع أمة وعلها حلى وقرطان ولم يشترط ذلك لكن تسلم المشتري الأمة وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحلى لها (ومنها) القراءة على الشيخ وهو ساكت تنزل منزلة نطقه في الأصح (ومنها) ما ذكر في قضاء الخلاصة ادعى على آخر ما لا فسكت ولم يجب أصلا لو خدمته كفيل ثم سأل جيرانه عسى به آفة في لسانه أو سمعه فلأخبروا إلا آفة به يحضر مجلس الحكم كان سكوت ولم يجب ينزل منزلة النكر عند أبى حنيفة وعند أبى يوسف يجب حتى يجب فان فهم أنه أخرس يجب بالإشارة انتهى (ومنها) سكوت المولى عند سؤاله عن حال الشاهد تعديله (ومنها) سكوت الراهن عند قبض الميراث العين المرونة (يقول الحنفى) فصارت المسائل التي يكون السكوت فيها رضا أربعين مسئلة ثلاثون منها ذكرت في جامع الفصولين وعشرة منها زيادة صاحب الأشياء والنظار نقلها عن الكتب المعتمدة انتهى السكت من نور العين وقد ذكرنا بعض هذه فيما قدمنا محرر افراجها ان شئت وتقدمت في كلام الشارح قبل السوء آخر الوقف وزاد على ما هنا مسائل كثيرة وكتب عليها أسدى الوالدرجه الله تعالى وزاد عليها افراجها عمته (قوله) (زمه الدين حالا) قال في الدرر لانه أقرب حتى على نفسه وادعى لنفسه حقا فبعد في الاقرار بلا حجة دون الدعوى اه قال في الواقعات هذا اذا لم يصل الأجل بكلامه اما اذا وصل صدق اه (قوله) لانه دعوى بلا حجة قال الجوى لانه أقرب حتى على نفسه وادعى حقا على المقر له فافراه حجة عليه ولا تقبل دعواه بلا حجة اه (قوله) لثبوت بالشرط) الأوضح أن يقول يثبت بالشرط ويكون بيا ناقوله عارض وبعبارة الجوى والأجل عارض ولا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للنكر في العارض اه (قوله) والقول للمقر في النوع والنكر في العوارض) أى فكانت من قبيل الاقرار بالنوع لا بالعارض لان حقيقة النوع أن يكون الشيء من أصله موصوفاً بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول به فإنه مؤجل بل بالشرط بل من حين كفله كان مؤجلا فإذا أقربه لم يكن مقرا بالخال كما أن الدرهم السوديم أصلها سود مؤجلا بالشرط فكان الاقرار بالدين المؤجل اقرارا بالدين وادعاء لحصول العارض والمقر له ينكر العارض والقول للنكر ومثله اقرار العبد كما أفاده بعض الأفاضل والحاصل أن الأجل عارض لا يثبت بنفس العقد بل بالشرط والقول للنكر في العارض (قوله) لثبوت بالشرط) فالأجل فيها نوع فكانت الكفالة المؤجلة أحد نوعي الكفالة فيصدق لان اقراره بأحد النوعين لا يجعل اقرارا بالنوع الآخر لان حقيقة النوع أن يكون الشيء من أصله موصوفاً بتلك الصفة وكذلك الدين المؤجل المكفول به فإنه مؤجل بل بالشرط بل من حين كفله كان مؤجلا فإذا أقربه لم يكن مقرا بالخال كما أن الدرهم السوديم أصلها سود مؤجلا فقدمناه قريبا وقد مررت المسئلة في كتاب الكفالة عند قوله لك مائة درهم الى شهر فراجع (قوله) وشراؤه أمة متنتقة) فاذالم تكن متنتقة فأولى بالحكم المذكور وقوله كتب في حجاب أى كسراه ثوب في حجاب وفي البازية على ذلك بقوله والضابط أن الشيء كان مما يعرف وقت المساومة كالحيازة القائمة المتنتقة بين يديه لا يقبل الا اذا صدقه المدعى عليه في عدم معرفته اياها فيقبل وان كان مما لا يعرف كتب في مندبل أو جارية قاعدة على رأسها غطاء لا يرى منها شيء يقبل ولهذا اختلفت أقاويل العلماء في ذلك اه وبه ظهر أن الثوب في الحجاب كهو في المندبل ويدل عليه ما في القواكه البديرة لابن القرم حيث عد

(وان أمر بن مؤجل وادعى المقر له حلوله لزومه) الدين (حالا) وعند الشافعى رضى الله عنه مؤجلا بينه (كقارره بعد في يده أنه لرجل وأنه استأجره منه) فلا صدق في تأجيل وإجاره لانه دعوى بلا حجة (و) حينئذ يستحلف المقر له فيها بخلاف ما لو أقر بالدرهم السود فكذب في حقتها) حيث (بازمه ما أقربه فقط) لان السود نوع والأجل عارض لثبوت بالشرط والقول للمقر في النوع والنكر في العوارض (كقارره الكفيل بدن مؤجل) فان القول له في الأجل لثبوت في كفالة المؤجل بلا شرط (وشراؤه أمة) متنتقة اقرار بالملك للبائع كتب في حجاب

مسئلة الثوب في الجراب مما يغتفر فيه التناقص فقال واذا اشترى ثوباً مطو باق حراب أو متديل فلما نشره قال هذا متاعى تسع دعواء فالدعوى مسبوقة مع التناقص في جميع هذه المسائل أى التى منها هذه على الراجح الملقى به ومن المشايخ من اعتبر التناقص مطلقاً منع سماع الدعوى اذا تقدم ما ينقصها وقد من ذلك في الدعوى فراجعهم **(قوله)** وكذا الاستيلاء والاستدعاء أى طلب ابداعه عنده ومثله يقال في الاستهباب والاستحجار قال في تنوير البصائر وما يجب حفظه هنا أن المساومة اقرار بالملك البائع أو بعدم كونه ملكاً له ضمن الاصل او ليس كالقرار صريح بحبائه ملك البائع والتفاوت تماماً يظهر فيما اذا وصل العين الى يده يوم يراد الى البائع في فصل الاقرار الصريح ولا يوم في فصل المساومة وبيانه اشترى متاعاً من انسان وقبضه ثم ان ابا المشتري استحققه بالبرهان من المشتري وأخذته ثم مات الاب وورثه الابن المشتري لا يوم يرده الى البائع ويرجع بالنسبة الى البائع ويكون المتاع في يد المشتري هذا بالارث ولو اقر عند البيع بأنه ملك البائع ثم استحققه أبوهم من يده ثم مات الاب وورثه الابن المشتري هذا يرجع الى البائع لانه في يده بناء على زعمه بحكم الشراء الاول لما تقرر أن القضاء المستحق لا يوجب فسخ البيع قبل الرجوع بالنسبة اه كذا في جامع البرازى **(قوله)** والاعارة الاولى أن يقال الاستعارة كما في جامع الفصولين من الفصل العاشر أى قبل اعارة الثوب والجارية المذكورين كان قبوله اقراراً بالملك فان القبول هو الذى يتأتى منه والاعارة فعل ذى البدق كيف تكون اقراراً بالملك والذى سهل ذلك وقوعها بين الاستدعاء والاستهباب والحاصل أن الاستعارة هى التى تكون اقراراً بالملك للغير أما الاعارة فهى فعل المعبر تامل **(قوله)** والاستهباب والاستحجار قال في الاشياء الاستحجار اقرار بعدم الملكة على أحد القولين وفي الجوى أن ما يغتفر فيه التناقص استحجاراً ثم ادعاء ملكه لانه موضع خفاء وقبل يجب تقييده بما اذا لم يكن ملكه فيه ظاهراً فانهم صرحوا بأن الراهن أو البائع وفاء اذا استأجر الرهن أو المبيع لا يصح وهو كالصريح في عدم كون الاستحجار اقراراً بعدم الملكة اه ومثله في الخواشي الرملية قال العلامة الجوى قبل عليه الاستحجار اقرار بعدم الملكة اتفاقاً وانما الخلاف في كونه اقراراً لى البدن بالملك فقد اشتمع على صاحب الاشياء الاول بالثاني فاحرى الخلاف بالاول كافي الثاني وهو سهو وعظم ورد بان الضمير في له راجع للجور والقرينة عليه قوله على أحد القولين اه وهو بعيد جداً وقد صحح العمادى كلا القولين في فصوله في الفصل السادس وفي الاشياء الا اذا استأجر المولى عبده من نفسه لم يكن اقراراً بخرجه كفى القنية **(قوله)** ولومن وكيل أى وكيل وأضع البدو الاستحجار في الأمة منع دعوى الملك فيها ودعواها في الحره يمنع دعوى نكاحها كذا في الدرر **(قوله)** فبمعن دعواها لنفسه ولغيره الخ قال في الشرنبلالية كون هذه الاشياء اقراراً بعدم الملك للباشر متفق عليه وأما كونها اقراراً بالملك لذى اليد ففسره روايتان على رواية الجامع تقييد الملك لذى اليد على رواية الزيات لا وهو الصحيح كذا في الصغرى قال في عدة الفتاوى الاستعارة والاستدعاء والاستهباب من المدعى عليه أو من غيره وكذا الشراء والمساومة وما أشبههم من الاجارة وغيرهما منع صاحبهم دعوى الملك لنفسه ولغيره قال صاحب جامع الفصولين أقول كون هذه الاشياء اقراراً بعدم الملك للباشر ظاهر وأما كونها اقراراً بالملك لذى اليد ففسره روايتان كما سأتى قرباً فقال والظاهر عنى أن يحرم ذلك ليس باقرار لذى البدن فبمعن مع وكيل المالك فلا يكون اقراراً بالملك لذى اليد فلا بد أن يميز القرائن فيجعل اقراراً في موضع دون موضع بحسب القرائن فعلى هذا ينبغي أن تصح دعواها لغيره في بعض المواضع لاني بعضهما فان برهن المدعى عليه على وكيل الخصومة أنه سبقت منه مساومة أو استعارة أو نحوهما عزل من الوكالة لانه لو فعله عند القاضى عزله والموكل على حقه لو شرط أن اقراره عليه لا يجوز قال صاحب نور العين قوله لو شرط الخ مستنداً اذ لو صدر ذلك من الوكيل في غير مجلس القاضى لا يعتبر فلا حاجة الى الشرط المذكور هذا اذا كان قوله والموكل على حقه معطوفاً على قوله عزل من الوكالة أما اذا كان معطوفاً على قوله فعله عند القاضى عزله فلا استدلالاً بحديث لكن مسئلة الاولى ناقصة محتاجاً لتعرض فيها الى كون الموكل على حقه أو لافي صورة مساومة وكيفية في غير مجلس القاضى وهذا قصور وإهمال في مقام بيان واعلام كالا يخفى على ذوى الاحلام اه وفيه الاستيلاء هو اقرار فيه

وكذا الاستيلاء والاستدعاء
وقبول الوديعة بجر
(والاعارة والاستهباب
والاستحجار ولومن وكيل)
فكل ذلك اقرار بملك
ذى اليد

روايتان على ر واية الز يادات يكون اقرارا بكونه ملك البائع وفي ر واية لا يكون اقرارا والاول اصح وعلى
 الرايتين لا تسمع دعواه بعد الاستيلاء والاستيلاء من غير البائع كالاستيلاء من البائع والاستيلاء والاستعارة
 والاستيلاء والاستيلاء اقرار بأنه الذي السدواء ادعاء لنفسه أو لغيره ولو أقيمت التبعة على ان الوكيل
 ساومه في مجلس القضاء خرج من الخصومة هو وموكله أيضا ولو كانت المساومة في غير مجلس القضاء
 خرج هومن الخصومة دون موكله اه وفي جامع الفصولين محصر ر واية افادته الملك فاختلف التحجج للرايتين
 وبتى على عدم افادته ملك المدعى علمه حواز دعوى المقرم الغيرة اه ونقل السامحاني عن الانقري
 ان الاكثر على صحح مافي الز يادات وأنه ظاهر الر واية اه قلت ففتى به لترحمه بكونه ظاهر الر واية
 وان اختلف التحجج كما تقدمم (أقول) ومثل ما تقدم من الاستعارة والاستيلاء وأخواتهما الاقسام قال
 في جامع الفصولين راض الفتاوى رشيد الدين قسم تركه بين ورثة أو قبل توليه لوقف أو وصاية تركه بعد
 العلم واليقين بأن هذا تركه أو وقف ثم ادعاء لنفسه لا تسمع اه وعامة فيه (قوله) في منع دعواه لنفسه هذا
 متفق عليه وأما كونه اقرارا بالملك الذي ينفقه روايتان معصحتان كما عرفت (قوله) ولغيره قال في جامع
 الفصولين الحاصل من حله ما مر أن المدعى لو صدر عنه ما يدل على أن المدعى ملك المدعى عليه تبطل دعواه
 لنفسه ولغيره للتناقض ولو صدر عنه ما يدل على عدم ملكه ولا يدل على عدم ملك المدعى عليه تبطل دعواه
 لنفسه لا لغيره لانه اقرار بعدم ملكه لا بملك المدعى عليه ولو صدر عنه ما يحتمل الاقرار وعدمه فالترجيح
 بالقرائن والأفلا يكون اقرارا للثلث اه (قوله) بوكالة أو وصاية يعني اذا أقر الرجل بما له فلان ثم ادعاء
 لنفسه لم يصح وكذا اذا ادعاء بوكالة أو وصاية لورثة موصله لان فيه تناقضا لان المال الواحد لا يكون لشخصين
 في حالة واحدة كما في الدور (قوله) للتناقض محله ما اذا كان لا يخفى سبه كما تقدم (قوله) بخلاف ابرائه أى
 لو أرم من جميع الدعاوى ثم ادعى عليه وكالة للغير وليتهم هو وصيه صح لعدم التناقض لانه إنما أبرأه من حق
 نفسه لا عن حق غيره (قوله) بهام أى بالوكالة والوصاية (قوله) لعدم التناقض لان ابراء الرجل عن جميع
 الدعاوى المتعلقة بما له لا يقتضي عدم صحة دعوى مال غيره على ذلك الرجل درر (قوله) ذكر في الدور
 الضير راجع الى المذكور متنا من قوله وكذا الخ سوى الاعارة والى المذكور شرعا جميع ذلك مذكور
 فيها والضير في قوله وصححه في الجامع الخ راجع الى مافي المتن فقط يدل عليه قول المصنف في المنع ومن صرح
 بكونه اقرارا من ان لا خسرو وفي النظم الوهابي لعبد البرز كرخلا فاقم قال والحاصل أن ر واية الجامع أن
 الاستيلاء والاستيلاء والاستعارة ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه ور واية الز يادات أنه
 لا يكون ذلك اقرارا بالملكية وهو التحجج كذا في العمادية وحكي فيها اتفاق الرا ويات على أنه لا ملك للمساوم
 ونحوه فيه وعلى هذا الخلاف يفتى بصدقه دعواه ملكا للمساوم فيه لنفسه أو لغيره وانتهى وانما جزمنا بكونه
 اقرارا أخذنا بر واية الجامع الصغير والله تعالى أعلم اه قال السامحاني ويظهر لي أنه ان أبدى عذرا يفتى
 بمافي الز يادات من أن الاستيلاء ونحوه لا يكون اقرارا وفي العمادية وهو التحجج وفي السراجية أنه الاصح
 وقد منعنا عن الانقري ر واية أنه قال والاكثر على صحح مافي الز يادات وأنه ظاهر الر واية اه أقول لكن في
 الاستيلاء لنفسه على كل من الرايتين يكون اقرارا بأنه لا ملك له فيه فكيف يدعيه لنفسه نعم أن يدعيه لغيره
 لعدم التناقض ساء على ر واية الز يادات ومما يؤيد ذلك ما نذكره قريبا في المقولة الثانية في التبعة حتى
 لو برهن يكون دفعات مل (قوله) وصححه في الجامع أى صحح ما مر من أن الاستيلاء والاستعارة والاستيلاء
 ونحوها اقرار بالملك للمساوم منه والمستأجر منه والمراد بالجامع جامع الفصولين وهذه
 ر واية الجامع الامام محمد (تمة) الاستيلاء من غير المدعى عليه في كونه اقرارا بأنه لا ملك للمدعى
 كالا ستئراء من المدعى علمه حتى لو برهن عليه يكون دفعات قال في جامع الفصولين بعد نقله عن الصغرى أقول
 ينبغي أن يكون الاستيلاء والاستيلاء وكذا الاستيلاء ونحوه كالا ستئراء (قوله) خلافا للتحجج الوهابية أى في مسئلة
 الاستيلاء لان المبيع محتفل أن يكون في يد البائع عارفاً وغصباً أو يكون وكلاء أو فصولاً فلم يقتض ثبوت

فمنع دعواه لنفسه ولغيره
 بوكالة أو وصاية للتناقض
 بخلاف ابرائه عن
 جميع الدعاوى ثم
 الدعوى بهما لعدم
 التناقض ذكره في
 الدور قبيل الاقرار
 وصححه في الجامع
 خلافا للتحجج الوهابية

المالك للبايع كذا ذكرنا من وهبان وهذا ما في الزبادات (قوله) ووفق شارحها الشرنبلالي أي بين ما في
 الجامع والزبادات (قوله) بأنه ان قال يعني هذا) أي مثلاً وهبني أو أجرني ونحوه (قوله) كان اقراراً أي
 اعتراه المالك لأنه حازم بأنه ملكه وقد طلب شراءه منه أو هبته أو أجارته (قوله) وان قال أتبيع هذا)
 أو هل أنت بايع هذا لا يدلون اقراراً بل استفهاماً لانه يحتمل أن يقصد بذلك استظهار حاله هل يدعي الملكية
 وجواز البيع له أولاً ويكون مراده طلب اشتهاد على اقراره بإدائه بيع ملك القائل فيزعم به بعد ذلك أي
 باقراره الضمني بناء على رواية الجامع ونفتي بهذا المسئلة برواية الزبادات لكن قد يقال أن ما ذكره لا يصلح
 أن يكون توفيقاً بين القولين بل هو تفصيل في كون المذكورات قد يكون بعضها اقراراً بعدم ملك المقر وقد
 يكون ملكاً المقر فأمس والخاصة أنه إذا قال يعني إياها أنما يبيع ذلك فيما إذا كان مملو كالخاطب فإن
 الإنسان لا يطلب من غيره أن يبيعه مال نفسه فيكون ذلك اعترافاً منه بالملك فلا يدعيه بعد ذلك لنفسه ولا
 لغيره وان قال أتبيع فعله يريد أن يبيعه وكاله عنه أو فوضوا فلا يكون اقراراً بالملك (قوله) صلح البيع)
 أي وثيقة المبيعة (قوله) فانه أي ما ذكر من كتابة الاسم والختم (قوله) ليس باقراراً بعدم ملكه أي فأهنا
 أولى أو مساو أي فله أن يدعيه بعد ذلك لنفسه و لغيره أي فقوله أتبيع هذا أولى بأن لا يكون اقراراً
 بعدم ملكه وصوره مسئلة ككتابة وختمه على صلح البيع هي أنه لو كتب نهاده وختم عليها على صلح
 فيه بيع فلا يكون اقراراً فانه يبيع فان الإنسان قد يبيع مال غيره فوضوا لا يخلو ما لو كان الصلح
 مكتوباً فيه ببعضها أو نافذاً فإن كتابة الشهادة عليه حينئذ تكون اعترافاً له بالملك فلا يصح بعد ذلك
 أن يدعيه لنفسه وكذلك هذا إذا قال بعينه أنما يبيع ذلك فيما إذا كان مملو كالخاطب فإن الإنسان لا يطلب
 من غيره أن يبيعه مال نفسه إلى آخر ما قدمناه ويجب تعقيداً أيضاً بغير أحد الزوجين والرحم المحرم وما إذا لم
 يصرح في صلح البيع (مهمة) في البراز يترفع عن الزادات ساووم فبأنما ادعى أنه كان له قبل المساومة أو كان
 لأبيه يوم مات قبل ذلك وتر كبرائنا لا يبيع أموال قال كان لأبي وكلما بالبيع فساوومته ولم يتفق البيع يبيع
 ولو ادعاه أبوه يبيع أيضاً وكذلك قال قضى لأبي ومات قبل القبض وتر كبرائنا لا يبيع أيضاً وان لم
 يقض للأب حتى مات وتر كبرائنا لا يقض لأن دوام الخصومة شرط ولا يمكن لأنه لا يصلح خصماً بعد المساومة
 وعلى هذا لو ادعى رجل شراء ثوب وشهد الله بالشراء من المدعي عليه وقضى أولاً ثم زعم أحد الشاهدين أن
 الثوب له أولاً يبيعه ووارثه هو عنه لا يبيع دعواه لما قلنا ولو قال عند الشهادة هذا الثوب باعته منه هذا لكنه
 لي أولاً يبيعه ورثته عنه يقضي بالبيع ويسمع دعوى الشاهد فإذا برهن على مدعاه وقضى له لا نعدم التناقض
 ولو قال قولاً ولو يؤيد بالشهادة ثم أعاده لنفسه أو أنه لأبيه وكاله بالطلب يقبل وكذا إذا شهد بالاستئجار أو
 الاستداع أو الاستعارة من المدعي بطل دعواه لنفسه أو لغيره وسواء طلب تحقيق هذه العقود
 المدعى من المدعي عليه أو غيره ولو ساووم ثم ادعاه مع الآخر يقبل في نصيب الآخر ولا يقبل في نصيب الساووم
 ومساومة الابن لا تمنع دعوى الأب لكن بعد موت الأب لا يملك الدعوى وإن كان الأب ادعاه وقضى له به
 أخذها الابن وقبل القضاء للمامراً أنفاً ولو برهن وفي الأفضية ساووم ولد بمار به أو زرع أرض أو ثروة تخل ثم
 برهن على أن الأصل ملكه تقبل وإن ادعى الفرع مع الأصل يقبل في حق الأصل لا للفرع فعلى هذا لو ادعى
 شجرة فقال المدعي عليه ساوومني ثمرها أو اشتري مني لا يكون دفعا لجواز أن يكون الشجرة والثمر لغيره وفي
 الخرافة ادعى عليه شيئاً فقال اشترين من فلان وأجزت البيع لا يكون دفعا لأن الإنسان قد يبيع الغير
 ملك الغير وفي المحيط برهن على أن هذا الكرم له فبرهن المدعي عليه أنه كان أجره من نفسه في عمل هذا الكرم
 يدفع وفي المتنق استأجر ثوباً برهن أنه لانه الصغير تقبل قال القاضي هذه على الرواية التي جعل
 الاستئجار ونحوه اقراراً بعدم المالك لعدم كونه ملكاً يمنع كونه ملكاً لغيره فإذا زعم الغير فاما على
 الرواية التي تكون اقراراً بأنه ملك للطلوب لا تسمع الدعوى لغيره كما لا تسمع لنفسه انتهى (قوله) مائة
 ودرهم) وكذا القول مائة ودرهمان أو مائة وثلاثة دراهم كافي الخانية وعليه التعليل الاتي وأراد بدرهم

ووفق شارحها
 الشرنبلالي بأنه ان قال
 يعني هذا كان اقراراً
 وان قال أتبيع هذا
 لا يؤيده مسئلة ككتابة
 وختمه على صلح البيع
 فانه ليس باقراراً بعدم
 ملكه (و) له على (مائة
 ودرهم

مال مقدّر فشمل الدينار وسائر الموزونات والمكيل والحاصل أنه اذا ذكر بعد عقد من الاعداد شئ من المقدرات أو عدد مضاف نحو مائة وثلاثة أو أفراس يكون ما ناولا فلا يكون بيانا كافي للنسب **(قوله)** كلاهما دراهم أي فليزمه مائة درهم ودرهم في قوله له على مائة درهم قال في المختار ولو قال له على مائة درهم فالكل دراهم وكذا كل ما يكال ويوزن واعلم أن صاحب الدرر ذكر مائة المائبة بصيغة الجمع ولفظه اذا قال له على مائة درهم لزمه مائة دراهم ودرهم وتعقبه عزى بأن الصواب مائة درهم بالألف وادستدل بحاق المقدمة الحاصبة حيث قال ومائة ألف مخفوض مفرد اه واعترضه ايضا عبد الحليم بأن ألف في دراهم من طغيان القول لأن مائة مفرد لا غير وأجاب شيخ المولى أي السعود بأن دعوى التصويب ساقطة وما ذكره ابن الحاجب في المقدمة هو الكثير وما وقع لصاحب الدرر حيث أضاف المائة إلى الجمع قليل وليس بخطا ومنه قراءة حرة والكسائي ولشوقي كهفهم ثلاث مائة سنين بإضافة مائة إلى سنين والحاصل أن العدد المضاف على قمين أحدهما مالا يضاف إلا إلى جمع وهو ثلاثة العشرة والثاني مالا يضاف كثيرا إلا إلى مفرد وهو مائة وألف وتبينهما نحو مائتا درهم وألف درهم الخ **(قوله)** وكذا المكيل والموزون كناية وقفيّر حنطة أو ورطل وكذا لو قال له نصف درهم ودينار وثوب فعليه نصف كل منهما وكذا نصف هذا العبد وهذه الجارية لأن الكلام كله وقع على شئ بغير عنه أو بعينه فينصرف النصف إلى الكل بخلاف ما لو كان بعضه غير معين كنصف هذا الدينار ودرهم يجب عليه نصف الدينار والدرهم كله قاله الزبيعي وأصله أن الكلام اذا كان كله على شئ بعينه أو كان كله على شئ بغير عنه فهو كله على الانصاف وان كان أحدهما بعينه والآخر بغير عنه فالنصف على الأول منهما مباشر نبالة لكن قال العلامة المقدسي بعد أن عزا وجوب كل درهم للتبيين فيه أن هذا على تقدير خفض الدرهم مشكلا وأما في الرفع والسكون فلم انتهى **(وأقول)** لا إشكال على لغة الجوارح على أن الغالب على الطلبة عدم اعتبار الأعراب أي فضلا عن العوام ولكن الأحوال الاستفسار فإن الأصل براءة الذمة فاعله قصد الحر تأمل **(قوله)** استحسانا والقاس أن يلزمه المعطوف ويرجع في بيان المعطوف عليه اليه وبالقاس أخذ الامام الشافعي رحمه الله تعالى **(قوله)** وفي مائة وثوب نحوه مائة وثاة ومائة وعبد **(قوله)** لانها مبهمه قال في التبيين وجه الاستحسان أن عطف الموزون والمكيل على عدم مبهم يكون بيانا لهم عادة لأن الناس استقلوا تكرار التفسير وهو الدرهم عند كثرة الاستعمال وذلك فيما يجري فيه التعامل وهو ما يثبت في الذمة وهو المكيل والموزون لانها تثبت ديناً في الذمة سلماً وقرضاً وعتوا وكفوا ذكراً حرمة لكثرة أسبابه وورائه في الكلام بخلاف الثياب وغيرهما ليس من المقدرات أي مما لا يكال ولا وزن لانها لاكثر التعامل بها لعدم ثبوتها في الذمة في جميع المعاملات والثياب وان ثبتت في الذمة في السلم والتمسكح إلا أنها لا يكونان كثرة القرض والتمن فلم يستقلوا ذكراً لعدم دورانها في الكلام والاكتفاء بالثاني للكثرة ولم توجد فتى على القياس بخلاف قوله مائة وثلاثة أو ثياب حيث يكون الثياب تفسير للمائة أيضا ويستوى فيه المقدرات وغيرها لأنه ذكر عدد من مبهمين وأعقبها بتفسير أفينصرف اليها فيكون بيانا لها وهذا بالاجماع لان عدم حرج بذلك ألا ترى أنهم يقولون أحد وعشرون وثلاثة وخمسون درهمًا فنصرف التفسير اليها لاستوائها في الحاجة اليه انتهى قال أبو السعود والمقارب الذي لا يختلف أسامه بالكبر والصغر كالمكيل والموزون **(قوله)** وفي مائة وثلاثة أو ثياب أو دراهم أو ثياب **(قوله)** كلاهما ثياب لأنه ذكر عدد من مبهمين وأردفهما بالتفسير فصرف اليها لعدم العاطف وهذا بالاجماع **(قوله)** خلافاً للشافعي ظاهر كلامه أن مخالفته في هذه المسئلة فقط وليس كذلك قال العيني وعند الشافعي ومالك تفسير المائة إلى الكل وعند أحمد الماهم من جنس المقصر في الفصيلين انتهى ونحوه في الدرر **(قوله)** لم يذ كر بحرف العطف بأن يقول مائة أو ثياب ثلاثة كافي مائة وثوب **(قوله)** فانصرف التفسير أي بالثياب **(قوله)** ثياب يعني أنها تكون تفسير اليها لاستوائها مع المعطوف والمعطوف عليه في الحاجة إلى التفسير **(قوله)** تلزمه الدابة فقط لان غضب العقار لا يتحقق عندهما وعلى قياس قول محمد بينهما **(قوله)** والأصل أن ما يصلح نظراً فإن أمكن نقله

كلاهما دراهم) وكذا المكيل والموزون استحسانا (وفي مائة وثوب ومائة وثوبان يفسر المائة) لانها مبهمه (وفي مائة وثلاثة أو ثياب كلاهما ثياب) خلافاً للشافعي رضي الله عنه قلنا لا ثواب لم يذ كر بحرف العطف فانصرف التفسير اليها لاستوائها في الحاجة اليه (والاقرار بدابة في اصطبل تلزمه) الدابة (فقط) والأصل أن ما يصلح نظراً فإن أمكن نقله

جوالق أوقى سفينته **(قوله زئام)** لان الاقرار بالغضب اخبار عن نقله ونقل المظروف حال كونه مظروفا
 لا تصور الا نقل الطرف فصار اقرارا بغضها ضرورة ورجع في البيان اليه لانه لم يعين هكذا في غاية
 البيان وغيرها هنا وفيما بعده وظاهره قصره على الاقرار بالغضب ويؤيده ما في الخاتمة على ثوب أوعبد صخ
 وبقي بقية وسط عند أبي يوسف وقال محمد القول له في القيمة اه وفي البحر والاشياء لا يلزم شيء اه واعله
 قول الامام فهذا يدل على أن ما هنا قاصر على الغضب والازمة القيمة أو لم يلزمه شيء ثم أتى في الشرع لا يلزم
 الجوهره حيث قال ان أضاف ما أقربه الى فعل بأن قال غصبت منه ثم اقر قوصرة لزمة التمر والقوصرة والا
 يضفه الى فعل بل ذكر ما ابتداء وقاله على عرق قوصرة فعله التمددون القوصرة لان الاقرار قول والقول غير
 البعض دون البعض كما قال بعث له زعفراناً في سله اه والله تعالى الحمد ومثله في حاشية أبي السعود على
 ملا مسكين ولعل المراد بقوله فعله التمر قمته تأمل اه سدى الوالدرجة الله تعالى (أقول) ولعل عليه التمر
 لاقمته لانه مئلى تأمل **(قوله والازم المظروف فقط)** وعندهما لان الغضب الموجب للضمان لا يتحقق
 في غير المنقول ولو ادعى أنه لم ينقل لم يصدق لانه أقر بغضب تام لانه مطلق فيعمل على الكمال **(قوله خلافاً**
لمحمد) بناء على تصور غضب الغائب العقار فعندهما غير متصور فيكون الاقرار بالمظروف فقط وعنده متصور
 فيكون اقرارا بالمظروف والمظروف **(قوله وان لم يصلح)** أى ما جعل ظرفاً بصورة وهو قوله في درهمه والدرهم
 لا يصلح أن يكون ظرفاً للدرهم فيكون قوله في درهمه لغواً ويلزمه درهم فقط **(قوله في خيمة)** فيه أن الخيمة
 لا تنسب ظرفاً حقيقة والمعتبر كونه ظرفاً حقيقة كأي المخ **(قوله فليحمر)** هو ظاهر الحكم أخذ من الاصل
 وبدل عليه ما أتى متناو هو قوله ثوب في متدبل أوقى ثوب بل هنا أولى وفي غاية البيان ولوقال غصبتك كذا في
 كذا والثاني مما يكون وعاء الاول لزما وفيها ولوقال على درهم في فيز خنطة لزمة الدرهم فقط وان صلح القفيز
 ظرفاً لانه ما قال خواهر زاده أنه أقر بدرهم في الزمة وما فيها لا يتصور أن يكون مظروفاً في شيء آخر اه
 ونحوه في الاستيعاب واستظهر سدى الوالدرجة الله تعالى أن هذا في الاقرار ابتداء ما في الغضب فيلزمه
 الطرف أيضاً كما في غصبتة درهما في كس ناعلى ما قد مناه وبقيده التعليل وعلى هذا التفصيل درهم في
 ثوب تأمل **(قوله وبخاتم)** بأن يقول هذا الخاتم لك **(قوله تلزمه حلقة)** الحلقة بسكون اللام في حلقة
 الباب وغيره والجاء خلق بفتح خين على غير قياس وقال الاصمعي بكسر الاول كصعقة وقصع وبدرو وحكى
 ونس عن ابن العلاء ان الفتح لغة في السكون ط **(قوله وفه)** هو ما ركب في الخاتم من غيره وفي القاموس
 الفص الخاتم مثنية والكسر غير ملحق **(قوله جميعا)** لان اسم الخاتم يشملهما ولا يدخل الفص في بيع
 الخاتم من غير تسمية ط عن السلي **(قوله جفته)** بفتح الجيم غمده وغراه **(قوله وحانه)** جمع جماله بكسر
 الحاء علاقه ط وهي ما يشبهه السيف على الناحية قطعة جلد ونحوها قال الاصمعي لا واحد لهما نلفظها
 وانما واحداً مجمل عني **(قوله ونصله)** حديد لانه اسم السيف يطلق على الكل **(قوله بيت مزين)** يستور
 وسرر مقتضى هذا التفسير أن يلزم البيت أضافاً الى الجوى وقيل يتخذ من خشب وثياب وهو ظاهر وفي
 العيني هو بيت مزين بالثياب والأسرة والستور ويجمع على بحال قال متلا مسكين وامنه شيخانه وقبل
 خرشانه اه ويقال لها لان التاموسية والظاهر زومها لانها من مفهومها وصدق الاسم على الكل كما لزمته
 العلاقة لصدق السيف عليها ويمكن الفرق بالاتصال وعدمه تأمل **(قوله العبدان)** بضم النون جمع عود
 كدود جمعه بدان والدود جمع دودة صحاح **(قوله في قوصرة)** بالتشديد وقد تخفف بختار الصحاح قال صاحب
 الجهرة أما القوصرة فاحسبها دخلاً وقد روى

أفخرج من كانته قوصرة * يأكل منها كل يوم مره

ثم قال ولا أدري ما حقيقة هذا البيت اه وهي وعاء التمر منسوج من قصب ويسمى بهامادام التمر بها والا
 فهي تسمى بالزئيل كما في المغرب أقول والزئيل معروف ويسمى في عرف الشام قففة فاذا كسرت شددت ا
 فقلت زئيل لانه ليس في الكلام فعيل بالفتح كذا في الصحاح بئ أن يقال مقتضى قوله فاذا كسرت الخ يزيد

لزما والازم المظروف
 فقط خلافاً لمحمد وان
 لم يصلح لزم الاول فقط
 كقوله درهم في درهم
 درر (قلت) ومفاده أنه
 لوقال دابة في خيمة لزما
 ولوقال ثوب في درهم
 لزما الثوب ولم أره
 فليحمر (وبخاتم)
 تلزمه (حلقة وفه)
 جميعا (وبسيف جفته
 وحانه ونصله وبحجالة)
 بجاء غفيم بيت مزين
 يستور وسرر (العبدان
 والكسوة وبقرى
 قوصرة أو بطعام في

ا (قوله شددت الخ)
 كذا بالاصل ونص
 الصحاح والزئيل
 معروف فاذا كسرت
 شددت فقلت زئيل أو
 زئيل الخ تأمل اه
 متحججه

جواز الفتح وقوله لانه ليس في كلام العرب الخ يقتضي عدم جوازه وعبارة القاموس فيسجد جوازم مع القلة
 (قوله جواتي) كجئاتن جمع جوات بكسر الجيم واللام وبضم الجيم وفتح اللام وكسرها واعمق معروف
 قاموس أي وهو العدل (قوله أو نوب في منديل) لانه ظرف له وهو ممكن حقيقة فيدخل فيه على ما ينظر في
 والمنديل بكسر الميم قال في المغرب بمنديل خيش ٣ أي شدة برأسه ويقال تمتدلت بالمنديل وتمدلت
 أي تمتحت به حوى (قوله يلزمه الظرف كالظروف لما قدمناه) أي من أن الصالح الظرفية حقيقة
 ان أمكن نقله لزما أو لازم المظروف فقط عندهما وكذلك أو فر بأرض أو دار يدخل البناء والاشجار اذا كانتا
 فيها حتى لو أقام المقر بينهما بذلك أن البناء والاشجار والقص والجفن والعبدان لم يصدق ولم تقبل بيته
 كافي المنبع وغيره بخلاف ما لو قال هذه الدار فلان الاناؤها فانه لا وكذا في سائر ما وان لم يصح الاستثناء
 ويكون الكل للقره لانه لو أقام البيته تقبل كافي الخاتمة (قوله لا تلزمه القوصرة) لان من لا تنازع فكان
 اقرارا بالتنازع (قوله كنوب في عشرة وطعام في بيت) هو على قوله ما قيس محمد بن وهما (قوله فيلزمه
 المظروف فقط) عندهما وألزمه محمد الكل لان النفس قد يلحق في عشرة ونفوس بما لو قال كرا في
 عشرة حريرا (قوله لا تكون ظرفا لواحد عادة) والمنع عادة كالمتمنع حقيقة وقد تأتي بمعنى بين أي
 على معنى البين والوسط مجازا كقوله تعالى فادخلني في عباي فوقع السهل والأصل مراعاة الامة والمال لا يجب
 مع الاحتمال وفي كلام الشرح ان في الآية بمعنى مع (قوله وعني معنى على) لان غصب الشيء من محل
 لا يكون مقتضا غصب المحل كافي النهاية عن المبسوط زبلي في تعليق قوله بخلاف ما اذا قال غصبت كرا فاعلى
 جارا حيث يلزمه الاكف دون الجار لان الجار مذكور لبيان محل الغصوب حين أخذه فقال هنا اذا قال
 نجسة في نجسة وعني على فقد أثر باعتصاب نجسة مستقرة على نجسة فالمغصوب هو النجسة المستقرة
 والنجسة المستقرة عليها مذكور لبيان محل الغصوب حين أخذه وغصب الشيء من محل لا يكون مقتضيا
 لغصب المحل تأمل (قوله أو الضرب نجسة) لان أثر الضرب في تكثير الاجزاء لا في تكثير المال بدر قال في
 الولوالجية ان عني بعشرة في عشرة الضرب فقط والضرب وتكثير الاجزاء فبعشرة وان نوى بالضرب تكثير
 العين يلزمه مائة (قوله للماهر) أي في الطلاق من أن الضرب بكثر الاجزاء لا للمال فاذا قلت نجسة في نجسة
 ترديه ان كل درهم من الخمسة مثلا نجسة أجزاء وفي الولوالجية أي فيما اذا قاله على عشرة في عشرة ان نوى
 الضرب ان قال نويت تكثير الاجزاء لا يلزمه الا عشرة وان نوى تكثير العين يلزمه مائة وان نوى بالضرب
 ولم ينو شيئا آخر لزمه عشرة جملا على نية الاجزاء انتهى وهذا يقتضي ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها
 ومعلوم أن ذلك عند التماجد أماغند الاتفاق فالامر ظاهر (قوله وألزمه زفر بخمسة وعشرين) وهو قول
 الحسن بن زياد وفي الشارح وقال زفر عليه عشرة فعلل عن زفر رواه ابن وفي التقرير يذكر أن مذهب
 زفر مثل قول الحسن كذا كره العيني مخالفا للزبلي قال في التبيين وقال زفر عليه عشرة وقال الحسن بن زياد
 نجسة وعشرون لعرف الحساب لانهم يريدون به ارتفاع أحد العددين بقدر العددين الآخر وزفر ان حرف
 في يستعمل بمعنى مع وأما راديه ارتفاع أحد العددين بقدر الآخر عند الخواص من الناس فتعين المحاز
 المتعارف بين الناس وقتلنا لم تعذر الحقيقة وهي الظرفية لغا ولا يصار الى الجواز لان الجواز متعارض لانها
 تستعمل بمعنى الواو وعني مع وعني على وليس جملها على البعض أولى من البعض فقلت اه ملخصا (قوله
 وعشرة ان عني مع) لان اللفظ يحتمل العبة فقد نوى محتمل كلامه فصدق وفي السبابة على درهم مع درهم أو
 معه درهم لزما وكذا قبله أو بعده وكذا درهم قدرهم أو ودرهم بخلاف درهم على درهم أو قال درهم درهم لان
 الثاني تأكيده على درهم في تقدير لزمه درهم وبطل القيد كعكسه وكذلك فرق زبني في عشرة تخاتم خنطة
 ودرهم ثم درهمان لزمه ثلاثة ودرهم بدرهم واحد لانه لا بدلة اه ملخصا وفي الحاوي القدسي له على مائة
 ونصف لزمه مائة والقول له في النيف وفي قريب من ألف عليه أكثر من نجسة والقول له في الزيادة (قوله
 كاهم في الطلاق) من أنه لو قال أنت طالق واحدة في اثنين طلقت واحدة ان لم ينو أو نوى الضرب وان نوى

جواتي أو في سفينة
 أو نوب في منديل أو في
 نوب يلزمه الظرف
 كالظروف لما قدمناه
 ومن قوصرة مثلا
 لا تلزمه القوصرة
 ونحوها كنوب في
 عشرة وطعام في بيت
 فيلزمه المظروف فقط
 لما مر اذ العشرة لا
 تكون ظرفا لواحد عادة
 وبخمس في نجسة
 وعني معنى على أو
 الضرب نجسة للماهر
 وألزمه زفر بخمسة
 وعشرين وعشرة
 ان عني مع كاهم في
 الطلاق ومن درهم
 الى عشرة أو مابين
 درهم الى عشرة

٣ قوله خيش هكذا
 بالاصل ولعله محصيف
 عن حسن

واحد وثلاثين فثلاث وان نوى مع الثنتين فثلاث وبتنتين في ثنتين بنمة الضرب ثنتان ونوى الواو او اومع فكما
وكذا يقال مثله في مستثنا فلوقال له على عشرة في عشرة ان نوى الضرب بان قال نوبت تكثير الاجزاء لانزيمه
الا عشرة وان نوى تكثير العين لزمه مائة وان نوى الضرب ولم ينو شيئا آخر لزمه عشرة جلا على نية الاجزاء كما
في الواو الجنية وهذا يقتضي ثبوت خلاف في هذه الصورة ونحوها لان ذلك عند التجاحد ما عند الاتفاق فالامر
ظاهر كما مر قريبا تأمل **(قوله تسعة)** أي عند الامام وعندهما عشرة وعند زفر ثمانية وهو القياس لانه
جعل الدرهم الاول والاخر حدا لا يدخل في المحدود ولهما ان الغاية يجب أن تكون موجودة اذا المعدوم
لا يجوز أن يكون حدا للوجود ووجوده فوجوه فتدخل الغائتان وله ان الغاية لا تدخل في الغالبان الحد
بغير المحدود لكن هنالابد من ادخال الاولى لان الدرهم الثاني والثالث لا يتحقق بدون الاول فدخلت الغاية
الاولى ضرورة ولا ضرر وفي الثاني يتدبر وفي الخ والاند العدي يقتضي ابتداء فاذا أخرجا الاول من أن يكون
ابتداء صار الثاني هو الاول فيخرج هو ايضا من أن يكون ابتداء كالأول وكذا الثالث والرابع الخ فيؤدي الى
خروج الكل من أن يكون واجبا وهو باطل اه والمراد بالغاية الثانية التمهيد لذكور الغاية في العشرة
العاشرة وفي الالف الآخر ٣ الاخير وهكذا فاقاله ابوحنيفة في الغاية الاولى استحسان وفي الثانية قياس
وما قال في الغائتين استحسان وما قاله زفر فيه ما قياس كما في قاضي زاده **(قوله بخلاف الثانية)** أي ما بعد الى
فان التسعة وجودا بدون العاشرة فلا دليل على دخوله فلا يدخل بالثالث **(قوله وما بين الحائطين)** أي بخلاف
ما بين الحائطين أي لوقال له في دارى من هذا الحائط الى هذا الحائط فانهما لا يدخلان في الاقرار لان الغاية
لا تدخل في المعاني المحسوس ولا المبدأ بخلاف ما تقدم و بخلاف المعدوم فانه لا يصلح حدا للوجود ووجوده
بوجوبه ومن ذلك لو وضع بين يديه عشرة دراهم مرتبة فقال ما بين هذا الدرهم الى هذا الدرهم وأشار اليهم فقالان
لم يدخل الدرهمان تحت الاقرار بالاتفاق كما في المنع **(قوله فلذا قال)** أي لما كان في المعدود تدخل الغاية الاولى
دون الثانية قال وفيه كرحنطة الخ لان الكر معدود بالقيمة عادة فكله قال من فقير الى تمام القفران من كرى
حنطة وشعر فتدخل الغاية الاولى ولا يدخل القفيرا الاخير من الشعر لانه ذكر الشعر بعد الى فيلزمه كرى
حنطة وكشعر الاقفر اقال في المنع لان القفيرا الاخير من الشعر هو الغاية الثانية وعندهما يلزمه الكر ان
(قوله الاقفر) من شعر قال القدوري في التقريب قال ابوحنيفة فيمن قال فلان على ما بين كرى شعري كرى
حنطة لزمه كرى شعري وكرى حنطة الاقفر ولم يجعل الغاية جميع الكر لان العادة ان الغاية لا تكون أكثر الشيء
ولا نصفه والكر عبارة عن جملة من القفران فوجب أن يصير الانتهاء الى واحد منهما اه شلى عن الاتفاقى
ومثل هذا يقال في مسألة المصنف ونقل الشلى أضعاف فاضحان لوقال له على ما بين مائة الى مائتين في قول أى
حنيفة يلزمه مائة وتسعة وتسعون فتدخل فيه الغاية الاولى دون الثانية اه ولو قال من عشرة دراهم الى
عشرة دراهم فعنده لزمه الدراهم وتسعة دراهم وعندهما الكل ذكره الزبلى عن النهاية وانظر ماوجه
لزوم الكر من الشعر الاقفر اجمع انه جعل الغاية نفس الكر **(قوله للمامر)** أي من أن الغاية الثانية لا تدخل
لعدم الضرورة والغاية الاولى داخلية لضرورة بناء العدد عليها واعلم أن المراد بالغاية الثانية التمهيد لذكور
فالغاية في العشرة العاشرة وفي آلاف الفرد الأخير وهكذا على ما يظهر لى قال المقدسى ذكر الاتفاقى عن
الحسن أنه لوقال من درهم الى دينار لم يلزمه الدينار وفي الاشياء على من شاة الى بقرة لم يلزمه شىء سواء كان بعينه
أولا وابت مائة بالشرحها قال ابو يوسف اذا كان بغير عنه فمامله ولو قال ما بين درهم الى درهم فعليه درهم
عند أى حنيفة ودراهم عند أى يوسف سائحا **(قوله ما بينهما فقط)** أي دون الحائطين لقيامهما بأنفسهما
شربلا يعنى البرهان وعلل المسئلة في الدر تعال لى بقوله لماذا كرت أن الغاية لا تدخل في المعاني اه ولا
يخفى ما فيه بالنسبة للبدل دخوله فيما سبق بخلاف ما هنا ولهذا اذا العني على ما قصر عليه الزبلى حيث قال
لان الغاية لا تدخل في المحسوس ولا المبدأ بخلاف ما تقدم اه وقدمناه قريبا **(قوله للمامر)** هو لم يقدمه
تقليلا وانما ذكر مخالفته لقوله من درهم الى عشرة أو بين درهم الى عشرة وقد ذكره في المنع بقوله بخلاف

تسعة لمخول الغاية
الاولى ضرورة اذا لا
وجود لمافوق الواحد
بدونه بخلاف الثانية
وما بين الحائطين فلذا
قال (و) فيه (كر)
حنطة الى كرى شعري
(لزمه) جميعا (الاقفر)
لانه الغاية الثانية
(ولو قاله على عشرة
دراهم الى عشرة دراهم
يلزمه الدراهم وتسعة
دراهم) عند أى حنيفة
رضى الله عنه للمامر
نهاية (وفي) له (من)
دارى ما بين هذا الحائط
الى هذا الحائط له ما
بينهما فقط للمامر

٣ قوله الاخر الأخير
له الفرد الأخير كما
سأيت في هذه الحنيفة

ما ذكر من المحسوس لانه موجود فيصلح حدا فلا بدخلان اه والمحسوس هو هذه المسئلة ط **(قوله وضع**
الاقرار بالجل) سواء كان جل أمة أو غير هابان يقول جل أمي أو جل شاتي لفلان وإن لم يكن له سبب لان تصحيحه
 وجهها وهو الوصية من غيره كأن أوصى رجل بحمل شاة مثلاً لا آخر ومات فأقر ابنه بذلك فحمل عليه جوى
(قوله المحتمل) اسم فاعل من احتمل أى يصح أن يحمل عليه لفظ الوجود يقال هذا الجل موجود وهو أعم
 من كونه لأن ماله أولاً ٣ فانها اذا ولدت بعدة لدون نصف حول كان موجوداً محققاً ولدون حولين لمعتدة
 غير محقق لكنه يمكن ويمكن أن يقال انه محقق شرعاً بثبوت نسبه وكذا غير الأذى اذا قدر بأدنى مدة الجل
 المتصور فيه كان محققاً لوجوده فلو قال المعلوم وجوده أو المحتمل كافى التبيين لكان أظهر واستغنى عن
 التكاف وأقتصر على المعلوم وجوده لما علم في مسئلة المعتدة أنه معلوم شرعاً ولعل أصل العبارة كالتبيين فسقط
 لفظ المعلوم من قلم الناسخ مع أنه رد على قوله المحتمل ما لو جاءت به المزوجة لدون سنتين فإنه محتمل وجوده
 بمعنى الامكان مع انه لا يصح الاقرار به حينئذ فتعين الاقتصار على قولنا المعلوم وجوده وبدخل فيه ولد المعتدة
 لدون السنتين كما علمت **(قوله بان تلد)** أى الأمة **(قوله لدون نصف حول لوزوجة)** وانما كل كذلك لما
 تقرر أن أقل مدة الجل ستة أشهر وأكثرها سنتان فاذا كانت مزوجة وجاءت بالولد لأقل من ستة أشهر علم
 أنه موجود وقت الاقرار وكونه ابن الزوج لا يمنع الاقرار به لغيره لان ولدا الأمة رقيق كافى الدرر **(قوله أو**
لدون حولين لمعتدة) أى لو كانت معتدة فخافت به لأقل من حولين يصح الاقرار به لغيره بكونه وقت
 الاقرار **(قوله لثبوت نسبه)** أى انه لما حكم الشارع بثبوت نسبه من المطلق كان حكماً بوجوده وقت
 الاقرار به **(قوله ولو اهل الجل غير آدمي)** تحمل الشاة مثلاً بأن قال جل شاتي لفلان كما مر بشرط أن ينقضي بوجوه
 وقت الاقرار **(قوله ذلك)** أى الجل ولا حاجة اليه لان الموضوع للاضمار **(قوله لكن في الجوهره)** الاستدراك
 على ما تضمنه الكلام السابق من الرجوع الى أهل الخبره اذ لا يلزم فيما ذكر **(قوله أقل مدة جل الشاة**
الخ) ساقى في كتاب الوصايا بانقلعن القهستاني ٤ أن أقل مدة الجل ثلاث دعى ستة أشهر وللليل احد
 عشر وللأبل وللنخل والجيرة ستة وللقرنسة أشهر وللشاة خمسة أشهر ومثله المعز والسنور وشران والكل
 أربعون يوماً والطير احد وعشرون يوماً **(قوله وضع له)** أى للحمل المحتمل وجوده وقت الاقرار بأن جاءث
 به لدون نصف حول أو لستين أى وهي زوجة حلال أو مومتأما لو جاءت به لستين أو هو جوى ووطء الأمه
 حلال فالأقرار باطل لانه بحال العتوق الى أقرب الأوقات فلا يثبت الوجود وقت الاقرار لا حقيقة ولا حكماً
 بيانية وكفاية **(قوله ان بين سببا صالحا تصور للحمل)** أى يتصور ثبوته للحمل أى بان بين سببا صالحا
 لثبوت الحكم **(قوله كالارث والوصية)** الكاف استقصائية لا تحصار السبب الصالح فيها **(قوله فورته)**
 الجل واستهلكت من مال المورث ألفاً مثلاً **(قوله والا)** أى وإن لم يكن سببا صالحاً لآل بين سببا أصلاً أو بين
 سببا غير صالح لا يصح الاقرار بل يلغو كما يأتى قريباً **(قوله كما يأتى)** أى فى قوله وإن فسر الماخ **(قوله لأقل من**
نصف حول) أى بان كانت ذات زوج وأولاً أقل من سنتين ان كانت معتدة فإن ولادته لا كثر من ستة أشهر لم
 يستحق شأ جوى ومثله فى ابن الكال **(قوله وإن ولدت حين)** أى ذكرين أو أنثيين **(قوله فلهما)** لان مجموعهما
 هو الجل وهو خير لئلا يحذف تقديره فالمرور أو الموصى به وقوله نصفين نصب على الحال من الضمير فى
 الخبر أى فهو لهما نصفين **(قوله فكذلك)** أى نصفان فى الوصية لان المال للحمل وهو مجموعهما ولا رجعة
 لأحدهما على الآخر فيه **(قوله بخلاف الميراث)** فإن فيه لذكر مثل حظ الأنثيين **(قوله لورثة ذلك)** لا حاجة الى
 اسم الإشارة **(قوله الموصى والمورث)** عبارة البحر وإن ولدت ميتاً ردالى ورثة الموصى أو ورثة أبيه اه قال
 العلامة الراملى أقول بمعنى اذا قال المقر أوصى له به فلان ثم ولدت ميتاً فانه ردالى ورثة أبيه ان ولده ميتاً يقول
 المقر فى المستثنين **(قوله لعدم أهلية الجنين)** أى لان هذا الاقرار فى الحقيقة لهما أى للموصى والمورث وانما
 ينقل للجنين بعد ولادته حيالاً لم يفصل حياً فيكون لورثتها كافى الدرر والحاصل أن الجل لا يكون أهلاً لأن

المحتمل وجوده وقته
 أى وقت الاقرار بأن
 تلدا لدون نصف حول
 لو مزوجة أو ولدون
 حولين لمعتدة لثبوت
 نسبه (ولو) الجل (غير
 آدمي) ويقدر بأدنى
 مدة يتصور ذلك عند
 أهل الخبرة زباني لكن
 فى الجوهره أقل مدة
 جل الشاة أربعة أشهر
 وأقلها لبقة الدواب
 ستة أشهر (و) صح (له)
 ان بين المقر (سببا
 صالحا) يتصور للعمل
 (كالارث والوصية)
 كقوله مات أبوه فورته
 أو أوصى له به فلان
 فيجوز والا فلا كما يأتى
 (فان ولادته) حالاً أقل من
 نصف حول (مذاق
 فله ما أقروا) ولدت
 حين فلهما (نصفين
 ولو أحدهما ذكراً
 والآخر أنثى فكذلك
 فى الوصية بخلاف
 الميراث (وان ولدت
 ميتاً) يرد (لورثة)
 ذلك (الموصى والمورث)
 لعدم أهلية الجنين
 (وان فسر بـ) كما
 ٣ قوله لأن ماله أولاً
 هكذا بالأصل ولتحذر
 العبارة
 ٤ مطلب أقل مدة
 الجل لآدمي وغيره

رث وورث ويستحق الوصية الا اذا خرج أكثرهما **(قوله كهيه)** أى العمل فانها لا تصح له لان حكمها
 ثبوت الملك لله وويله والجل لا يملك **(قوله أو بيع أو اقراض)** بأن قال الجل باع معنى أو اقترضنى دور
 ألا تصور شئ من منه من الجنين لا حقيقة وهو ظاهر ولا حكمة لانه لا يولى عليه **(قوله أو أبهم الاقراض ولم يبين سببا)**
 بأن قال الجل فلا نة كذا **(قوله لغا)** أى بطل فلا يلزم شئ أيضا عند أبى يوسف لان مطلق الاقراض ينصرف الى
 الاقراض بسبب التجارة ولهذا حل اقرار المأذون وأحد المتفاوضين عليه فيصير كما اذا صرح به ولا يصح هكذا
 هذا دور **(قوله وحل محمد المهر على السبب الصالح)** لانه يحتمل الجواز والفساد ولان الاقراض اذا صدر من أهله
 مضافا الى محله كان حجة يجب العمل بها ولا نزاع في صدوره من أهله لانه هو المهر وض وأمكن اضافته الى محله
 بحمله على السبب الصالح جلا لكلام العاقل على الصحة كالعبد المأذون اذا قريدين فان اقراره وان احتل
 الفساد يكونه صدقا فأوردن كفاة والصحة بكونه من التجارة كان صحيحا صحيحا الكلام العاقل عنه أبى يوسف
 يبطله لان لجوازه وجهين الوصية والارث ولبطالانه وجوها وليس أحدهما باولى من الآخر فكيف الفساد نظيره
 لو شرى عبدا بألف ثم قبل التقديبا بعهدا آخر من البائع بألف وتجمعا وفيه تمساؤه فانه يبطل وان أمكن
 جوازه بأن يجعل الألف أو أكثر حصصا المشتري والباقي حصصا الآخر زيلى وفيه نظراذلا نسلم أن تعدد جهة
 الجواز توجب الفساد لا يكتفى في صحة الجل على الجواز صلاحية فرد من الوجهين وأن ينعين خصوصية الأثرى
 أن جهالة نفس المقر به لا تمنع صحة الاقراض اتفاقا فكيف تمنعها جهالة سبب المقر به حموى عن قاضى زاده
 وهذا تر حجة منه لقول محمد وقوى بحث قاضى زاده ما ذكره في الشربلالية حيث قال ولقائل أن يقول قد
 تقدم من الزيلى في الاقراض بالجهول أنه اذا لم يبين السبب يصح ويحمل على انه يجب عليه بسبب تصح معه
 الجهالة فما الفرق بينه وبين ما ذكره من عدم حمله على السبب الموجب للصحة على قول القائل به وفي كل
 احتمال الفساد والصحة وفي التبيين ولا يقال ان ظاهر اقراره يقتضى الوجوب فكيف يقدر على ابطاله ببيان
 سبب غير صالح والابطال يرجوع عن الاقراض وهو لا يملك الرجوع لاننا نقول ليس يرجوع وانما هو بيان سبب
 يحتمل لانه يحتمل ان أحدا من أوليائه ناهه منه فحسب أن ذلك صحيح فيقره وبضفة الى الجنين مجازا اهل خلاصا
 ثم على قول محمد اذا صح الاقراض مع إبهام السبب ثم ولد الجل ميتا ولم يوجد حل لمن رد المقر به راجع وأفادنى
 الزيلى والعناية أنه يحصل ان للسبب ثلاث صور اما ان يهمل الاقراض فهو على الخلاف واما ان يبين سببا صافا فيجوز
 ما لا جاع واما ان يبين سببا غير صالح فلا يجوز بالا جاع فان قيل ظاهر اقراره يقتضى الوجوب فكيف يقدر على
 ابطاله ببيان سبب غير صالح والابطال يرجوع وهو حق الاقراض لا يصح أجيب بأنه ليس يرجوع بل ظهور كنهه
 بيقين كما لو قال قطعت يد فلان عمدا أو خطأ ودفلان صحيحة اه ثم قال الملا عبد الحليم وقيل أبى حنيفة مع
 أبى يوسف واختار صاحب الهداية قول أبى يوسف على ما هو دأبه في ترتيب المسائل وتسعه صاحب الوفاة
 حيث ترك قول محمد رأسا إشارة الى رجحان قول أبى يوسف وعده أكثر الشراح حيث قوا وادله اه ثم قال
 قطهر أن قول أبى يوسف هو المختار وأقوى وأن من قال ولم تظهر فيما عندي من المعبريات ما يرجح قول
 أحدهما على قول الآخر أظهر عدم تبعه كالابن حنفى اه **(قوله فانه صحيح)** لان الاقراض لا يتوقف على القبول
 وثبت الملك للمقر له من غير تصديق لكن بطلانه يتوقف على ابطال كما في الانقرووى واما الاقراض للصغير فلا
 يتوقف على تصدقه فيصير الشئ المقر به له ملكا له بمجرد الاقراض ولا يصح اقرار المقر بعد ذلك الغير كما قدمناه
 عن الخبر الرلى من موضحا فراجع ان شئت **(قوله لأن هذا المقر الخ)** قال العلامة الاتقانى بخلاف ما لو أقر
 لرضيع أن عليه ألف درهم بالبيع أو الاجارة لان الرضيع من أهل أن يستحق الدين بهذا السبب بتجارة وليه
 لانه يعبر له وان كان لا يتجر هو بنفسه بخلاف الجنين اه أى فانه لا يلى أحد عليه قال بعض الفضلاء الفرق
 بين الرضيع والجل حيث جاز الاقراض للادول وان بين انه قرض أو عن مبيع ولم يجز للثانى أنه لا تصور البيع
 مع الجنين ولا يلى عليه أحد بخلاف الصغير لثبوت الولاية عليه فضاف اليه عقدا لولى مجازا هكذا فهمت من
 كلامهم اه **(أقول)** وجه في المحيط صحة الاقراض للصغير وان يبين سببا غير صالح بأنه أقر بوجوب الدين بسبب

لا تصور كهيه أو بيع
 أو اقراض أو أبهم
 الاقراض ولم يبين سببا
 لغا وحل محمد المهر
 على السبب الصالح وبه
 قالت الثلاثة واما
 الاقراض للرضيع
 فانه صحيح وان بين
 المقر سببا غير صالح
 منه حقيقة كالاقراض
 أو عن مبيع لان هذا
 المقر محل لثبوت الدين

وان لم يثبت لانه لا يتصور من الصبي في الاقرار بالدين كالكذب المقره في السبب بان قال لك على ألف غصبا فقال المقره بل دينا يلزمه المال وان لم يثبت السبب كذا هذا ومنه في الحواشي الجوابه **(قوله في الجملة أشباه)** قال محسبه الجوى يعنى لان البيع أو القرض صدر من بعض أوليائه فاضافته الى الصغير بخارج اتبى **(قوله أقر)** بشئ على أنه بالخيار (الخ) يعنى بان قال له على ألف درهم قرض أو غصب أو ودیعة أو عارية فآتمه أو مستهلكة على أنى بالخيار ثلاثة أيام من **(قوله لزمنه بل خيار)** لو جود الصيغة الملزمة **(قوله فلا يقبل الخيار)** لان المقصود من الخيار هو الفسخ ولما لم يحتمل الاقرار الفسخ لم يجز شرط الخيار له ولزمه المال لانه كان صادقا فهو واجب العمل به وان لم يجز وان كان كاذبا فهو واجب الرد فلا يتغير باختاره وعدم اختياره وانما تأثير اشراط الخيار في العقود لتخمين له الخيار بين فسخه وامضائه درر وعناية فان قبل الاقرار يرتد بالرد وهو فسخ قلنا ليس بنفسه لا لاقراءه رفع الشئ بعد ثبوته ورد الاقرار ليس رفعه بعد ثبوته في حقه بل بيان أنه غير ثابت أصلا لانه يحتمل الصدق والكذب فاذا كذبه المقره ثبت الكذب في حقه لانه اقر على نفسه واذا صح التكذيب في حقه ظهر ان الاقرار لم يثبت من الاصل بخلاف البيع لانه تصرف يحتمل الفسخ بعد وقوعه لان ما هو المقصود منه وهو المالك مما يفسخ بانفساخ البيع لانه ثابت به والمقصود من فسخ السبب فسخ حكمه فاذا كان حكم السبب محتملا للفسخ كان السبب كذلك وعكسه **(قوله لم يعتبر تصديقه)** الاولى حذفه بل ينبغي أن يقول فانه لم يعتبر لان ان وصليته فلا جواب لها ح أى بل جوابا مفهوما من الكلام السابق الان يقال هذا بيان ذلك المفهوم فلا اعتراض حينئذ **(قوله الا اذا أقر بعد)** أى بدى زمه بسبب عقد الخ بأن يقول له على ألف غن مسع بخيار **(قوله وقع بالخيار)** حينئذ ثبت الخيار له اذا صدقه المقره أو أقام عليه بينة الا أن يكذبه المقره فلا يثبت الخيار وكان القول قول المقره كما بان في بيان قبل ان لم يقبل الاقرار الفسخ فاسبب الذى به وجب المال وهو التجارة تقل فيجب أن يكون الخيار مشروطا في سبب الوجود قلنا السبب غير مذكور وانما يعتبر مذكور كواضر وجهه الاقرار واذا ثبت مقتضى صحته اعتبر مذكورا في حقه فقط دون صحة الخيار وأما اذا قال على ألف غن مسع بخيار فصحت صدقه المقره أو رهن لان المقره عقد يقبل الخيار وهو من العوارض فلا يمتنع التصديق أو البيان وان أقر بدى بسبب كفالة على أنه بالخيار مدة معلومة ولو طوله جاز ان صدقه لان الكفالة تحتمل من الجهالة والخطر ما لا يحتمله البيع فاذا جاز شرطه فيه فصحها أولى ثم لم يقدر فيها لان اطلاق الخيار في البيع يناق حكمه المالك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وحكم الكفالة لزوم الدين وانه يصح مطلقا ومقيدا مقدسى **(قوله لانه منكر)** للخيار في العقد الذى هو من العوارض والقول فيها المنكر **(قوله أو قصيرة)** الأولى حذفها كما لا يخفى حلى وانما حازت الكفالة مطلقا ومقيدة لان حكمها ههنا لزوم الدين وهو يصح مطلقا ومقيدا فلا يكون اشترط الخيار كذلك متنافيا لها بخلاف البيع فلا بد من التوقيت فيه بثلاثة لان اطلاق الخيار يناق حكم البيع لان حكمه المالك المطلق وحكم الخيار منع السبب من العمل وينهما منافاة والحاصل أنه كما أن البيع عقد يصح فيه شرط الخيار ولا يراد فيه على ثلاثة أيام عند الامام والكفالة عقد أيضا يصح فيه شرط الخيار ويصح اشترط مدة طويلة أو قصيرة لانها عقد تبرع يتوسع فيها بعد أن تكون المدة معلومة لا يمكن قد صدق في ستة شمس وثمانين بعد المائتين والالف أمر حضرة السلطان تصره الرحمن لسائر قضائه ونوابه في المالك المحروسة بالحكم على قول الصاحين في امتداد خيار الشرط أكثر من ثلاثة أيام موافقا لما في المادة الثالثة من الجزء الأول من كتاب البيع من الأحكام العادلة حين كتبت في الاسانعة العلية ومشرقا بنوطني تلك الجمعة العلية بأمر من حضرة نصرة الله تعالى بجمعها **(قوله اذا صدقه)** فاذا كذبه يلزمه المال من غير شرط والقول له لانه يدعى عليه التأخير وهو ينكر اتفاقى **(قوله لان الكفالة عقد أيضا)** على التشبيه المستفاد من الكاف **(قوله بخلاف ما)** أى من قوله أقر شئ كما بيناه **(قوله لانها أفعال)** لان الشئ المقره قرض أو غصب أو ودیعة أو عارية فآتمه أو مستهلكة فالقرض وما عطف عليه أفعال قد أخبر بوقوعها فلا يصح فيها شرط الخيار **(قوله الامر بكتابة الاقرار)** بخلاف

لصغير في الجملة أشباه
(أقر بشئ على أنه
بالخيار) ثلاثة أيام
(زمنه بل خيار) لان
الاقرار اخبار فلا يقبل
الخيار (وان) وصليته
(صدقه المقره) في
الخيار لم يعتبر تصديقه
(الا اذا أقر بعد) بيع
(وقع بالخيار) فيصح
باعتبار العقد اذا صدقه
أو رهن فلذا قال
(الأن يكذبه المقره)
فلا يصح لانه منكر
والقول له (كافراه
بدى بسبب كفالة على
أنه بالخيار في مدة
ولو) المدة (طويلة)
أو قصيرة فانه يصح
اذا صدقه لان الكفالة
عقد أيضا بخلاف
ما مر لانها أفعال لا
تقتل الخيار زيل
(الأمر بكتابة الاقرار)

أمره بكتابة الإجارة وأشهد ولم يحجر عقداً لتعقد أشياء **(قوله اقرار حكا)** لان الأمر انشاء والاقرار اخبار فلا يكونان متعذرين بحقيقة بل المراد ان الأمر بكتابة الأقرار اذا حصل حصل الاقرار رحلي عن الدرر **(قوله يكون بالنان)** بالباء الموحدة والنون ومقتضى كلامه أن مسألة المتن من قبيل الاقرار بالنان والظاهر أنها من قبيل الاقرار باللسان بدليل قوله كتب أم لم يكتب وبدليل ما في المنع عن الخائفة حيث قال وقد يكون الاقرار بالنان كما يكون باللسان رجل كتب على نفسه ذكر حق بحضرة قومه أو أملى على إنسان ليكتب ثم قال أشهدوا على هذا القلان كان اقراراً اه فان ظاهر التركيب أن المسئلة الأولى مثال للاقرار بالنان والثانية للاقرار باللسان فتأمل **ح (قوله خط اقرارى)** أى الخط الدال على اقرارى فالإضافة من إضافة الدال الى المدلول والدلالة التزمية وفي أحكام الكتابة من الأشياء اذا كتب ولم يقل شيئاً لتحل الشهادة قال القاضي النسفى ان كتب مصدراً يعنى كتب في صدره ان فلان بن فلان له على كذا أو ما بعد فلان على كذا ليحل للشاهد أن يشهد وان لم يقل أشهد على به والعامية على خلافه لان الكتابة قد تكون التجربة ولو كتب وقراء عند الشهود دخلت وان لم يشهد ولم يكتب عندهم وقال أشهدوا على عافيه ان علموا عافيه كان اقراراً والا فلا وذكر القاضي ادعى على آخر ما لا يخرج خطأ وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فأكثر كونه خطه فاستكتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة تدل على أنهم ما خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمبال في الصحيح لانه لا يزى دعلى أن يقول هذا خطى وأنا حرره لكن ليس على هذا المال وحق لا يجب كذا هنا الا في دفتر السمار والبيع والصراف اه ومثله في البرازية قال السامحاني وفي المقدسى عن الظهيرية لوقال وجدت في كتابي أن له على ألفاً أو وجدت في ذكرى أو في حسابي أو بخطي اوفال كتب بسدى أن له على كذا كله باطل وجامعة من أئمة بلخ قالوا في دفتر البيع ان ما وجد فيه بخط البيع فهو لازم عليه لانه لا يكتب الا ما على الناس له وما للناس عليه صيانة عن النسيان والبناء على العادة للظاهرة واجب اه فقد استقدنا من هذا قول أئمتنا لا يعمل الخط يجرى على عموم واستثناء دفتر السمار والبيع لا يظهر بل الأولى أن يعزى الى جامعة من أئمة بلخ وأن يقيد بكونه فيما عليه ومن هنا يعلم أن رد الطرسوسى العمل به مؤيد بالمذهب فليس الى غيره نذهب وانظر ما تقدم في كتاب القاضي الى القاضي وما قدمناه في الشهادات واصل ما تجرح في مسألة الخط أن عامة علمائنا على عدم العمل به الا ما وجدنا القاضي في أيدى القضاء الماضين وله رسوم في دواوينهم أى السجلات وخط السمار والبيع والصراف وان لم يكن معنوا ظاهراً بين الناس وكذلك ما يكتب الناس فيما بينهم على أنفسهم في دفاترهم المحفوظة عندهم بخطهم المعلوم بين التجار وأهل البلد فهو حجة عليهم ولو بعد موتهم وكذلك كتاب الامان والبرات السلطانية والدفتر الخاقاني كإقدمنا ذلك في الشهادات موضعاً بأدلتهم فراجعهم ومضى في الفتاوى النعمية في رجل كان يستدين من زيد ويدفع له ثم تحاسب على مبلغ دين تبقى لزيد بذمة الرجل وأقر الرجل بأن ذلك آخر كل قبض وحساب ثم بعد أيام يريد نقض ذلك وإعادة الحساب فهل ليس له ذلك الجواب نعم لقول الدرر لا عذر لمن أقر اه وفيها في شريكي تجارة حسب لهما جامعة الدفاتر فراضيا وتفصل المجلس وقد ظنا صواب الجامعة في الحساب ثم تبين الخطأ في الحساب لدى جامعة آخر فهل يرجع للصواب الجواب نعم لقول الاشياء لا عبرة بالنظر البين خطوه في شريكي عنان تحاسباً ثم افترا فلا راء أو بقاء على الشركة ثم ذكر أحدهما أنه كان أوصل لشريكه أشياء من الشركة غير ما تحاسب عليه فأكثر الآخرو لا يثبت المدعى بمبته على ذلك فهل له ذلك لان البين على من أنكر الجواب نعم اه **(قوله عدم اعتبار مشابهة الخطين)** هو الصحيح فإذا ادعى عليه حقاً وأظهر خط يده فاستكتب فكتب فإذا الخط يشبه الخط لا يقضى عليه وقال بعضهم يقضى عليه ومضى عليه في المجلة في مادة ١٦٠٧ وفي ١٦٠٩ وفي ١٦١٠ وفي ١٨٢٦ وفي ١٧٣٧ وفي ١٧٣٨ وفي ١٧٣٩ وصدر الامر الشريف السلطاني بالعمل بموجبها اذا كان خاليان الشبهة والتضع والتورير فيعمل بها ككتاب القضاء والوقفية اذا كانت مسجلة وسجلات القضاء والبرات السلطانية والدفاتر الخاقانية ودفاتر التجار فيما عليهم والصكوك والقامبيالى والوصول وعلم الخبر اذا

اقرار حكا) فانه كما يكون باللسان يكون بالنان فلو قال للصكالك أكتب خط اقرارى بألف على أو أكتب بيع دارى وأطلق امرأتى صح كتب أم لم يكتب وحل للصكالك أن يشهد الا في حدود وقود خائفة وقدمنا في الشهادات عدم اعتبار مشابهة الخطين (أحد الورقة اقر بالدين) المدعى به على مورثه

كانت نخط من عليه الدين أو أمضاه وختمه المعروفين فلو لم تكن معروفة يستكتب عند أهل الخبرة فاذناو افنى
 انخط الخط وكاننا نخط واحد بالزمن بالمال وعليه فإرى الهداية وموجبه صدر الامر السلطاني كملت **(قوله)**
 ويحده الباقر (وان صدقوا جميعا لكن على التفاوت رجل مات عن ثلاثة بنين وثلاثة آلاف فاقسموها
 وأخذ كل واحد ألفا فادعى رجل على أبيهم ثلاثة آلاف فصدقه الاكبر في الكل والاوسط في الألفين والاصغر
 في الألف أخذ من الاكبر ألفا ومن الاوسط خمسة أسداس الألف ومن الاصغر ثلث الألف عند أبي يوسف
 وقال محمد في الأصغر والاكبر كذلك وفي الاوسط بأخذ الألف ووجه كل في الكافي **(نبيه)** وقال المدعي
 عليه عند القاضي كل ما يوحد في ذكر المدعي بخطه فقد التزمه ليس باقرار لانه قيده بشرط لا يلازمه فانه
 ثبت عن أصحابنا رحمه الله تعالى ان من قال كل ما أقربه على فلان فانه مقربه فلا يكون اقرارا لانه يشبه وعدا
 كذا في المحيط شربلية **(فرع)** ادعى المدينون أن الدائن كتب على قمرطاس بخطه أن الدين الذي لي على فلان
 ابن فلان أبرأته عنه وهم وسقط الدين لان الكتابة المرسومة المعنونة كالنطق به وان لم يكن كذلك لا يصح الإبراء
 ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب الدائن أو لا يطلبه بزيادة من اخر الرابع عشر من الدعوى **(قوله)** بالزمن كل
 الدين) أي في قول أصحابنا من **(قوله)** وقيل حصته) عبر عنه بقيل لان الأول ظاهر الرواية كافي فتاوى المصنف
 وسجي أيضا وهذا بخلاف الوصية لما في جامع الفصولين: أحد الورثة أو بألوصية يؤخذ منه ما يخصه وفاقا
 وفي مجموعة من لا على عن العادة في الفصل التاسع والثلاثين أحد الورثة إذا أقر بألوصية يؤخذ منه ما يخصه
 بالاتفاق وإذا مات وترك ثلاث بنين وثلاثة آلاف درهم فأخذ كل ابن ألفا فادعى رجل ان المبت أو صله
 بثلاث ماله وصدقه أحد البنين فالقياس أن يؤخذ منه ثلاثة أجزاس ما في يده وهو قول زفر في الاستحسان يؤخذ
 منه ثلث ما في يده وهو قول حملة آثار رحمه الله تعالى لثلاث المقر أو بألف شائع في الكل ثلث ذلك في يده وثلاثة في
 يد شريكه فما كان اقرارا فبما في يده قبل وما كان اقرارا في يد غيره لا يقبل فوجبان يسلم الى الموصي له ثلث ما
 في يده اه **(قوله)** دفعا للضرر) أي عن المقر لأنه انما أقر بما تعلق بكل التركة **(قوله)** ولو شهد هذا المقرع آخر
 الخ) وكذا الورهن الطالب على هذا المقر تسمع البيعة عليه كافي وكيل قض العين أو أقر من عنده العين أنه وكيل
 بقضها لا يكتفي اقراره ويكلف الوكيل اقامة البيعة على اثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك فكذلك اجماع
 الفصولين وفيه مخ يفتي القاضي أن يسأل المدعي عليه هل مات مورثا قال نعم فحينئذ يسأله عن دعوى
 المال فلو أقر وكذبه ببيعة الزينة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا المقر وأجنى معه يقبل ويقضى على الجميع
 وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا تقبل ولولم يقم البيعة أقر الوارث أو نكل في ظاهر الرواية يؤخذ كل الدين من
 حصة المقر لانه مقر بان الدين مقدم على ارثه وقال ث هو القياس ولكن المختار عندى أن يلزمه ما يخصه وهو
 قول الشعبي والحسن البصري ومالك وسفيان وابن أبي ليلى وغيرهم ممن تابعهم وهذا القول أعدل وأعلم من
 الضرر ولورهن لا يؤخذ منه الا ما يخصه وفاقا اه بقى ما لو رهن على أحد الورثة بدينه بعد قسمة التركة فهل للدائن
 أخذ كل من حصة الحاضر قال المصنف في فتاويه اختلفوا فيه فقال بعضهم نعم فإذا حضر الغائب رجع عليه
 وقال بعضهم لا بأخذ منه الا ما يخصه اه ملخصا **(قوله)** وهذا) أي بقبول شهادة المقرع آخر أنه على المبت
(قوله) يجرد اقراره) إذ لو أقر وزمه جميع المال ثم شهد مع آخر وقبلت شهادته لزمه بقدر حصته فيكون في شهادته
 دفع مغرم عن نفسه والشهادة كذلك لا تقبل لقبولها دليل أن اقراره الأول لا يعتبر ولا يلزمه بدنه وهو مشكل
 فان اقرار الانسان حجة في حق نفسه والقضاء فمظهر لا مثبت ولو جعل هذا الفرع مخيرا على قول الفقيه
 لكان ظاهره أنه لم يدفع هذه الشهادة مغرم عن نفسه ط قال الباقر ولو كان الدين يحل في نصيبه يجرد
 الاقرار ما قبلت شهادته لما فيه من دفع المغرم عنه **(قوله)** فلتحفظ هذه الزيادة) وهي كون الاقرار غير ملزم الا
 بالقضاء لما ذكرنا واصل ما يقال انه اذا ادعى رجل ديناً على ميب وأقر بعض الورثة به ففي قول أصحابنا يؤخذ
 من حصة المقر جميع الدين قال الفقيه أبو الليث هو القياس لكن الاختيار عندى أن يؤخذ منه ما يخصه من الدين

ويحده الباقر (بالزمن)
 الدين (كله) يعني ان في
 ما ورثه به برهان وتشرح
 مجمع (وقيل حصته)
 واختاره أبو الليث دفعا
 للضرر ولو شهد هذا
 المقرع آخر ان الدين
 كان على المبت قبلت
 وبهذا علم أنه لا يحل
 الدين في نصيبه يجرد
 اقراره بل بقضاء القاضي
 عليه باقراره فلتحفظ
 هذه الزيادة درر

وهذا القول أبعد من الضرر وذكره شمس الأئمة الحلواني أيضا وقال مشايخنا هذا يشترط في الكتب
وهو أن يقضى القاضي عليه بأقراره بمجرد الإقرار لا يحل الدين في نصيبه بل يحل بقضاء القاضي ونظير ذلك
مسئلة ذكرها في الزادات وهي أن أحد الورثة إذا أقر بالدين ثم شهد هو وورثه أن الدين كان على الميت فانها
تقبل وتسع شهادة هذا المقر إذا لم يقض عليه القاضي بأقراره فلو كان الدين يحل في نصيبه بمجرد إقراره لم أن
لا تقبل فيها لما فيه من الغرم قال صاحب الزادات وينبغي أن تحفظ هذه الآية فإذ كانت عظيمة كذا في
العمادية لكن يشكل على هذا أن إقرار الإنسان بحقه نفسه والقضاء فيه يظهر لا مثبت كذا ذكرنا وإضافان
المال يلزمه بمجرد الإقرار والقضاء ما يحتاج إليه في السنة إذا لا بينهم المرء فبما أقر به على نفسه ولهذا أقر بعين
لأنسان ثم أقر به لآخر كان الأول ولا شيء للثاني على أنه يكون حينئذ عرضة أن يقضى عليه فلزم رد شهادته كما
رد شهادته أهل قرية وجد فيها قاتل وقد ادعى عليه القتل على بعضهم فلو جعلوا هذا الفرع مخيرا على قول الفقه
لكان ظاهرا أنه لم يدفع بهذه الشهادة مغراما عن نفسه تأمل **(قوله)** أشهد على ألف الفالح نقل المصنف في المنع
عن الخيانة رواه ابن عزمين عن الإمام ليس ما في المتن واحدة منهما أحدهما أن يلزمه المالان أن أشهد في المجلس الثاني
عين الشاهدين الأولين وإن أشهد غيرهما كان المال واحدا وأخرهما أنه أن أشهد على كل إقرار شاهدين يلزمه
المالان جميعا سواء أشهد على إقراره الثاني الأولين أو غيرهما اه فلزم المالين أن أشهد في مجلس آخر آخر ليس
واحدا بمأذ كرو نقل في الدرر عن الإمام الأول وأبدل الثانية بما ذكره المصنف متابعه واعترضه في العزيمة
بما ذكرنا وأنه ابتداء قول ثالث غير مستند إلى أحد ولا مسطور في الكتب تأمل **(قوله)** في مجلس آخر بخلاف
ما لو أشهد أولا واحدا وثانيا آخر في موطن أو موطنين فالمال واحد اتفاقا وكذا لو أشهد على الأول واحد وعلى
الثاني أكثر في مجلس آخر فالمال واحد عندهما وكذا عنده على الظاهر من **(قوله)** لزوم المالان اعلم أن تكرار
الإقرار لا يتخلو إيمان أن يكون مقيدا بسبب أو مطلقا والأول على وجهين أما بسبب متعذر فيلزم مال واحد وإن
اختلف المجلس أو بسبب مختلف فالان مطلقا وإن كان مطلقا فأما بصل أولا والأول على وجهين أما بصل
واحد فالمال واحد مطلقا وأبصر فالان مطلقا وأما الثاني فإن كان الإقرار في موطن واحد يلزمه المالان عنده
وواحد عندهما وإن كان في موطنين فإن أشهد على الثاني شهودا لأول فالواحد عنده الآن بقول المطلوب
هما مالان وإن أشهد غيرهما فالان وفي موضع آخر عنده على عكس ذلك وهو أن اتحاد الشهود فالان عنده والا
فواحد عندهما وأما عندهما فاختلاف المشايخ منهم من قال القياس على قوله مالان وفي الاستحسان مال واحد
واليه ذهب السرخسي ومنهم من قال على قول الكرخي مالان وعلى قول الطحاوي واحد واليه ذهب شيخ
الاسلام اه ملخصا من التتارخانية وكل ذلك مفهوما من الشرح وبه ظهران ما في المتن رواه عن قوله وأن
اعتراض العزيمة على الدرر مردود بحيث جعله قولاً مبتدعا غير مسطور في الكتب مستند إلى أنه في الخيانة
حكم في المسئلة رواه ابن الأولى لزوم مالين أن اتحاد الشهود والأقال واحد التثنية لزوم مالين أن أشهد على كل
إقرار شاهدين اتحادا ولا وقد أوضح المسئلة في الولوية فراجعها وسند كرويضها فريبان شاء الله تعالى
فقد تحقق أن كلام المصنف هنا هو ما في الخيانة وليس فيه ما يخالف ما فيها كما لا يخفى على من نظر فيها **(قوله)**
ألفان بدل كل من قوله المالان قال في الأشياء وإذا تعدد الإقرار بموضعين لزمه الشبان بالإقرار بالقتل بأن
قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكذا في العبد فهو إقرار واحد الآن يكون سمي اسمين مختلفين وكذا
التزويج والإقرار بالجرحة فهو ثلاث ولا يشبه الإقرار بالمال في موضعين اه قال في الدرر هذا عند أبي حنيفة
لكن بشرط مغارة الشاهدين الآخرين للأولين في رواية وشروط عدم مغارة تهما لهما في أخرى وهذا بناء على أن
الثاني غير الأول وعندهما لا يلزمه إلا ألف واحدة لئلا لا يعرف على أن تكرار الإقرار لئلا أكيد الحق بالزادة
في الشهود اه **(قوله)** كالواحد في السبب ولو في مجلس واحد قال في البرزاق يجعل الصفه كالسبب حيث قال
أن أقر بألف بيض ثم بألف سود فالان ولو ادعى المقر له اختلاف السبب وزعم المقر اتحادا والصل أو الوصف

أشهد على ألف في مجلس
وأشهد رجلين آخرين
في مجلس آخر بلا
بيان السبب (لزم)
المالان (ألفان) كالألف
اختلاف السبب

فأقول للقر ولواحد السبب والمال الثاني أكثر يجب المالان وعندهما يلزم الأكثر سائحي **(قوله بخلاف ما لواحد السبب)** بأن قال له على ألف ممن هذا العبد ثم أقر بعده كذلك في ذلك المجلس أو في غيره ممن **(قوله أو الشهود)** هذا على ما ذهب إليه السرخسي كما علمته مما مروى يأتي لكن قال الطحاوي هذا المروى أحد القولين السابقين فإن القول الأول حاصله أن اتحاد الشهود يوجب التعدد واختلاف فهم لا وجهه والثاني اعتبار اختلاف المواطن فتأمل اهـ **(أقول)** لا يخفى عليك أن ما مر من التفصيل يؤيد كلام الشارح وأنه الاحتسان بأنه مال واحد فتأمل ويؤيده ما يأتي قريباً **(قوله ثم عند القاضي)** إنما كان واحداً لأنه أراد بإقراره عنده تبيته على نفسه خوف موته أو وجوده وكذلك لو كان كل عند القاضي في مجلسين ط أقول ولا تنس ما قدمناه من المجلة وصدور الأمر الشرع السلف السلطاني بالعمل بوجهه وفيها بزيادة مادة ١٦١١ لو كتب عني نفسه سنداً أو أمضاه أو ختمه على المرسوم المتعارف كما مر وسله للدائن ثم مات من عليه الدين وأنكر الورثة الخط والدين فإذا كان خطه وختمه مشهورين ومعر وفين بين الناس يعمل بموجب السند وفي مادة ١٦١٢ لو وجد عند الميت صرة تقود مكسوبة عليها بخط الميت هذه أمانة فلان الفلاني ودرهمه من يده تؤخذ من التركة ولا يحتاج لإثباتها إذا كان الخط معروفاً بأنه خطه **(قوله أو بعكسه)** لأنه يخرج عما رزمت في مجلسه **(قوله أن المعروف)** كما إذا عين سبواً واحداً للمال في الإقرارين **(قوله أو المنكر)** كما إذا أقر بألف مطلق عن السبب ثم أقر بألف ممن هذا العبد **(قوله أو منكرنا فغيره)** كما إذا أقر بألف ثم أقر بألف ممن عبد ثم أقر بغيره بصورة إعادة المعروف منكرنا ما إذا أقر بألف ممن هذا العبد ثم أقر بألف بالمسئلة الأولى هي الخلاف فهل يعتبر اتحاد الشهود أو اتحاد المواطن على القولين السابقين فكونه غير عند التكرير على هذا التفصيل ط **(قوله ولو نسي الشهود)** أحق صورة تعدد الأشهاد **(قوله وقيل واحد)** لأن المال لا يجب بالملك **(قوله وتعمامه في الخاتمة)** وحاصله أن الصور أربع في اثنين يكون الثاني عين الأول وفي اثنين يكون غيراً وهذا كله فيما إذا اتحد المالان أما إذا اختلفا فله كثرة فقد ذكره في الجمع والمنظومة وعبارة المجمع وتعدد المشهد أي موضع الأشهاد والشاهدين العدلين ملزم للمالين والزيادة بالأكثران فتفاوتا قال شارحه رجل أقر بألف في مجلس وأشهد عليه شاهدين عدلين ثم أقر في مجلس آخر بألف أو أقل أو أكثر وأشهد عدلين آخرين قال أو حنفية يلزمه المالان وقالوا يلزمه مال واحدان تساويا وإن تفاوتتا لزمه أكثرهما لأن الأقصر إخبار بالحق الثابت والأخبار بغيره رقيقون الثاني عن الأول فصار كالو أقر بهما في مجلس واحد أو شهد بهما واحداً في الأول أو فاسقين وله أنهم ما قرأان مختلفان والمال قد يجب وقتاً بعد وقت والظاهر أن الثاني غير الأول على أن التكررة إذا كررت لم يكن الثاني عين الأول إلا إذا أعيدت معرفة كقوله تعالى كما أرسلنا في فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول وفي الكافي شرح المنظومة من أقر على نفسه لرجل عانة درهم مثلاً موضع وأشهد شاهدين ثم أقر وأشهد في موضع آخر شاهدين على مائة درهم أو أقل أو أكثر فعليه المالان إذا ادعى الطالب المالين وقال عليه مال واحد فإن تفاوتوا فعليه أكثرهما وهذا المبدأ بين سبباً فإن بين السببين متحد بأن قال في المرتين ممن هذا العبد يلزمه مال واحد وإن بين سبباً مختلفاً بأن قال أولاً ممن هذا العبد وثانياً ممن هذا الجارية يلزمه المالان قد أي صاحب المجمع بتعدد الأشهاد والمشهد لأنه إذا اتحد أحدهما أو كلاهما يلزمه مال واحد اتفاقاً ولو قال له على ألف بل ألفان لزمه ألفان وقال زفر يلزمه ثلاثة اهـ والحاصل أن هذه المسئلة على وجهه لأنه إما أن يضيف إقراره إلى سبب أو لا والاول ما أن يكون السبب متحداً أو مختلفاً فإن أضاف إلى سبب واحد بأن قال له على ألف درهم ممن هذا العبد ثم أقر بعد ذلك في ذلك المجلس أو بمجلس آخر أن لفلان على ألف درهم ممن هذا العبد والعبد واحد لا يلزمه إلا ألف واحدة على كل حال في قولهم جمعاً وإن كان السبب مختلفاً بأن قال لفلان على ألف درهم ممن هذا الجارية ثم قال لفلان على ألف درهم ممن هذا العبد يلزمه المالان في قولهم أقر بذلك في موطن أو موطنين والثاني ما أن يكتب به صكاً على نفسه فإن كان الصك واحد الزمه مال واحد وإن كان كتب صكين وأقر بهما في هذا الزمه المالان ونزل اختلافهما بغيره اختلاف

بخلاف ما لواحد السبب
أو الشهود أو أشهد على
صك واحد أو أقر عند
الشهود ثم عند القاضي
أو بعكسه ابن ملك
والأصل أن المعروف أو
المنكر إذا أعيد معرفاً
كان الثاني عين الأول
أو منكر فغيره ولو نسي
الشهود في موطن أم
موطنين فهما مالان
مالم يعلم اتحادهما
واحد وتعمامه في الخاتمة

السبب وان لم يكتب مكالته أقر مطلقاً فان تعدد الاقرار والاول عند غير القاضي والثاني عنده لم يملك واحد
 وكذلك وان كان في عند القاضي لكن في مجلسين فادعى الطالب ما بين والمطلوب بقوله انه واحد فالقول قول
 المطلوب وان تعدد الاقرار عند غير القاضي فان أشهد على كل اقرار فردا للمال واحد عند الكل تعدد المجلس
 أو اختلف وان أشهد على الأول واحد وعلى الثاني جماعة فالمعتد لزوم مال واحد عند الجميع وان أشهد على كل
 اقرار شاهدين فقال الامام بلزومه ما لان لم يتغير الشهود فان تغيروا كان المال واحدا فقبض المشايخ قالوا ان
 كان ذلك في موطنين وأشهد على اقراره شاهدين فانه يلزمه المالان جميعاً سواء أشهد على اقراره الثاني الأولين
 أو غيرهما قال شمس الأئمة الحلواني كذا ذكر ما خلاصه والظاهر ان الخلاف بينهم فيما اذا كان الاقراران في
 موطنين أو اذا كانا في موطن واحد فيكون المال واحداً وحاصله أن الصور الوفاة والخلافية ثمانية واحدة
 خلافة والباقي وفاة وذلك لانه اذا لم يكن السبب واختلف المجلس والشهود لم يملك ما لان عنده خلافاً لهما وان
 اتحد المجلس وبه صلح فاللزام ألف واحدة اتفاقاً وان كان لأصل في تخريج الكرخي أنفان وفي تخريج الطحاوي
 ألف وان بين السبب فان كان مختلفاً فالأنفان وان متحداً فالألف وكذلك ان اتحد الشهود واتحد الصلح وان كان مكان
 فأشهد عليهم لم يملك ما لان وحاصل الصور العقلية اثنتان وسبعون صورة لانه لا يخلو إما أن لا بين السبب أو بين
 سبباً مختلفاً أو متحداً فهي ثلاث وفي كل إما ان يكون في مجلس أو في مجلسين فهي ستة وفي كل إما ان يتحد الشهود
 أو يختلف فهي اثنا عشر وفي كل إما ان لا يكون به صلح أو به صلح واحد أو صكاً فهي ستة وثلاثون وفي كل إما
 أن يتحد المالان أو يختلفا فهي اثنا وسبعون هذا خلاصة ما حققه المحشون في هذا المحل فانغمته فانه من
 فض المنع الأجل **(قوله أقر)** أي يدين أو غيره كما في شتى الفرائض من الكفر **(قوله عند الثاني)** وعندهما
 لا يلتفت الى قوله **(قوله وبه يفتي)** وهو المختار برأيه ظاهره أن المقر اذا ادعى الاقرار كاذباً يحلف المقر له أو وارثه
 على المقتضى به من قول أبي يوسف مطلقاً سواء كان مضطراً الى الكذب في الاقرار أو لا قال شيخنا وليس كذلك لما
 ساق من مسائل شتى قيل كتاب الصلح عند قول المصنف أقر بمال في صلح وأشهد عليه به ثم ادعى أن بعض
 المال المقر به قرض وبعضه بالخ حش نقل الشارح عن شرح الوهبانية للسر بنلاب ما يدل على أنه انما يفتي
 بقول أبي يوسف من أنه يحلف المقر له أن المقر ما أقر كاذباً في كل صورة يوجد فيه اضطراب المقر الى الكذب في
 الاقرار أو بالسعد وفيه أنه لا يتعين الحمل على هذا لأن العبارة هناك في هذا ونحوه فقوله ونحوه يحتمل أن يكون
 المراد به كل ما كان من قبيل الرجوع بعد الاقرار مطلقاً وبديل عليه ما بعده من قوله وبه جزم المصنف فراجع
 اه (أقول) وقد متناشياً منه شتى القضاء وسيأتي في شتى الاقرار **(قوله درر)** نصها وهو استحسان ووجهه
 أن العادة حرت بين الناس أنهم اذا أرادوا الاستدانة يكتبون الصلح قبل الاخذ ثم يأخذون المال فلا يكون
 الاقرار دليلاً على اعتبار هذه الحالة فحلف وعليه الفتوى لتغير أحوال الناس وكثرة الخسار والخصومات وهو
 يتضرر والمدعي لا يضره البين ان كان صادقا فيصاريه وعندهما يؤمر بتسليم المقر به الى المقر له وهو القياس
 لأن الاقرار حجة ملزمة شرعاً كالسنة الأولى لأن احتمال الكذب فيه أبعد اه وقصد في الفتاوى الخيرية بأن
 لم يصرح بمحكمه عليه بالاقرار فان صار محكوماً عليه بالاقرار لا يحلف كما هو صريح كلام البرازية قال في المتحفي
 كثير من المعتربات وعند أبي حنيفة ومحمد لا يلتفت الى قوله قال في الحاشية بعد ذكر الخلاف في كتاب الاقرار اذا
 كان في المسئلة خلاف أبي يوسف والشافعي يفرض ذلك الى رأى القاضي والمفتي ذكره في كتاب الدعوى
 في باب البين **(قوله فيحلف)** أي المقر له أنه لم يكن المورث كاذباً فيما أقر وبعضهم على أنه لا يحلف برأيه والأصح
 التحليف حامد به عن صدر الشريعة **(قوله وان كانت الدعوى)** أي من المقر أو من وارثه **(قوله انما لا نعم)** بدل
 مما قبله **(قوله أنه كان كاذباً)** اذا لم يكن ابراء عام فلو كان لا تسع لكن للعلامة ابن نجيم رسالة أفتى فيها سماعها
 حاصلها لو أقرت امرأ في صحتها البتة بالغ معين ثم وقع بينهما ابراء عام ثم ماتت فادعى الوصي أنها كاذبة تسع
 دعواه وله تحليف البنت ولا يصح الحكم قبل التحليف لأنه حكم بخلاف المقتضى به لأن ابراءه انما لا يمنع لان
 الوصي يدعي عدم لزوم شئ بخلاف ما اذا دفع المقر المال المقر به الى المقر له فانه ليس له تحليف المقر له لا يدعي

(أقر ثم ادعى) المقر (أنه)
 كاذب في الاقرار يحلف
 المقر له أن المقر لم يكن
 كاذباً في اقراره (عند
 الثاني وبه يفتي دور
 وكذا) الحكم بحري
 (لو ادعى وارث المقر)
 فيحلف (وان كانت
 الدعوى على ورثة المقر
 له البين عليهم بالعلم انما
 لا نعم أنه كان كاذباً)
 صدر الشريعة

استرجاع المال والبراءة مانعة من ذلك أما الأولى فانه لم يدع استرجاع شيء وانما يدفع عن نفسه فافتقر والله تعالى أعلم وفي جامع الفصولين أقر فساد فقال ورثته إنه أقر كذا فاعلم بحرق اقراره والمقرلة عالم به ليس لهم تحليفه اذ وقت الاقرار لم يتعلق حقهم بمال المقر فصح الاقرار وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقرلة من أقر ومات فقال ورثته انه أقر تلجئة بخلف المقرلة بالله لقد أقر كذا اقرارا صحيحا ط وارث ادعى أن مورثه أقر تلجئة قال بعضهم بخلف المقرلة ولو ادعى أنه أقر كذا بالايقل قال في نور العين بقول الحقير كان ينبغي أن يتحسب كالمستلتمين ظاهرا اذا الاقرار كاذبا بموجب في التلجئة أيضا ولعل وجه الفرق هو أن التلجئة أن يظهر أحد شخصين أو كلاهما في العلن خلاف ما تواضع عليهما في السر ففي دعوى التلجئة يدعي الوارث على المقرلة فعلاؤه وهو تواضع مع المقر في السر فلذا يتخلف بخلاف دعوى الاقرار كاذبا كما لا يخفى على من أوتي فهم اصطافيا اه من أواخر الفصل الخامس عشر والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(باب الاستثناء)

لما ذكر الاقرار بلا تغيير شرع في بيان موجه مع التغيير بالاستثناء والشرط ونحوه وهو استفعال من التي وهو لغة الصرف والرد فالاستثناء صرف القائل أي رده عن المستثنى فيكون حقيقة في المتصل والمنفصل لأن الاهی التي عدت الفعل إلى الاسم حتى نصبت فكأن بمنزلة الهمزة في التعديبة والهمزة تعدى الفعل إلى الجنس وغير الجنس حقيقة وفاقا فكنا ما هو غير تلها جوى واصطلاحا ما ذكره الشارح وهو متصل وهو الخارج والتكلم بالباقي ومنفصل وهو ما لا يصح اخراجه كافي العناية (قوله وما في معناه) أي مثل التعليق بمسئبة الله وكفوله لفلان على ألف درهم ودعوى كاهو مقرري كلامهم فقال (قوله كالشرط ونحوه) أي في كونه مغبرا كالشرط وهو الصفة والحال واعتراض قاضي زاده على من قال وهو الشرط بأنه يقتضي حصر ما في معناه في الشرط فلا يدخل أكثر ما في هذا الباب فالأولى ما في شرح تاج الشريعة والكفاية من قوله كالشرط وغيره كما عبر الشارح فلا يخبر على عبارة الشارح حيث قال ونحوه لانه بيان لما في قول المصنف وما في معناه فانه قد صرح بها بعلم التزام من كافي التمثيل المشعر عن الكثرة كاهو المشهور بين الجمهور وهذا الجمع بينهما قد وقع من صاحب المفتاح في مواضع والمراد بنحو الشرط ما ذكرناه ما سيجي (١) من أن اقراره بدین عن عبد غیر عن وانكاره قبضه واقراره بمن متاع وبانه بأنه زوف ونحوهما فظهر أن من فسر قوله وما معناه بقوله وهو الشرط لم يصح لأنه بهوهم الحصر كما لا يخفى (قوله هو عندنا تكلم بالباقي) أي معنى لا صورة (قوله بعد التلجئة) يضم فسكون وفي آخره ألف مقصورة اسم من الاستثناء وكذلك التنوي بالفتح مع الواو وفي الحديث من استثنى فله شيء أي ما استثناء والمراد هنا بعد التلجئة أي بعد المستثنى فيكون الاستثناء عندنا لبيان أن الصدق يتناول المستثنى وعند الشافعي اخراج بطريق المعارضة قال في شرح المنار لابن مالك فصار تقدير قول الرجل لفلان على ألف الامانة عندنا لفلان على تسعائة وانه لم يتكلم بالآلف في حق لزوم المائة وعند الشافعي الامانة فانه الست على فان صدر الكلام بوجه والاستثناء يضمه فتعارض فافساقا بقدر المستثنى اه واستشكل الزيلعي مذهب الشافعي بوقوعه في الطلاق والعناق فلو كان انجرا بطريق المعارضة لما صح لأن الطلاق والعناق لا يمتثلان الرجوع والرفع بعد الوقوع قال وتظهر غمرة الخلاف فيما اذا قال لفلان على ألف درهم الامانة أو تحسين فعندنا يلزمه تسعائة لأنه لما كان تكلم بالباقي وكان مانعا من الدخول شككتنا في المتكلم به والاصل برائة الذم فلا يلزمه الزائد بالشك فصار نظيره ما قال على تسعائة أو تسعائة وتحسن فانه يلزمه الأقل وعندنا دخل الآلف كله صار في الخرج فيخرج الأقل وهو تحسن والباقي على حاله اه لكن قول الزيلعي فعندنا يلزمه تسعائة بخلاف الأصح قال في العبر وانما استثنى عديدين بينهما حرف الشك كان الأقل مخيرا نحو قوله على ألف درهم الامانة أو تحسين يلزمه تسعائة وتحسن على الأصح اه كذا في حاشية أبي السعود على مسكين (أقول) لكن نقل المقدسي (٢) عن مفرقا وصايا الكافي أن القائل بأن المستثنى تحسن العامة وقال محمد انه مائة وذكر في الظهيرية والولولجية أن قول محمد رواية أبي

(باب الاستثناء)

وما في معناه في كونه
مغبرا كالشرط ونحوه
(هو) عندنا (تكلم
بالباقي بعد التلجئة)

(١) قوله من أن اقراره
الح كذا في النسخة بدون
الاثمان بخبر ان فعلها
فائدة من ظم الناسخ أو
سقط منه خبرها تامل

كتبه مصححه

حفص وتلقوا رواية سليمان وفي الشراية صححها وصح فاضل خان في شرح الزيلعات رواية أبي حفص وقال (٣) وهو الموافق لقواعد الذهب وسياق الفرع ثمة **(قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب)** هذا كالتأكيدي لما قبله فان التكليم الباقي بعد التثنية يأتي الا بالنظر لما بعد الاو بما قبلها فالمتحصل من مجموع له عشرة الاثلاثة له على سبعة قال في المعراج كما قبلنا بعد الابل مسكوت عنه عند عدم القصد كسئلة الاقرار في قوله له على عشرة الاثلاثة لهم ان الغرض الاثبات فقط ففني الثلاثة اشارة لاعارة واثبات السبعة تكسبه وعندا القصد ثبت لما بعد هاتين قبض ما قبلها ككلمة التوحيد في واثبات قصد افا الاستثناء تكلم الباقي بعد التثنية باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي واثبات باعتبار الاجزاء اه قال باقي والتثنية ما عين النفي والاثبات فلو صدر بالنفي لم يكن مقرا بشئ كما لو قال ليس له على سبعة كما في التنقيح قال فاصل هذا يقيد ان لاه الا الله لا يقيد التوحيد جمع ائهم اجمعوا على الافادة الجواب ان الهنا متفق على وجوه ثم قلنا بنفي غيره وقد افاده هذا التركيب وهذا الاعتبار افاد التوحيد **(قوله باعتبار الاجزاء)** أي الفظة قصد الرحلة الاستثنائية في وعجزها اثبات أو بالعكس ط **(قوله والقائل له على عشرة الاثلاثة)** أي فالقرب سبعة بقوله له عبارة **(قوله وهذا)** الظاهر أنه راجع الى قول المصنف هو تكلم الباقي الخ ولا حاجة المحيذين الى قوله باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ط (أقول) هذا اشارة الى ما ذكره الأصوليون في الاستثناء قال في التنقيح وشرحه واختلقوا في كيفية عمل بيان التغيير في قوله له على عشرة الاثلاثة لا يخلو ما ان أطلق العشرة على السبعة فحينئذ قوله الاثلاثة تكون سبانا لهذا فهو كأن قال ليس على ثلاثة منها فيكون كالخصيص بالمستقل أو أطلق العشرة على عشرة افراد ثم اخرج له ثلاثة بحكم وهذا تناقض (٣) وان كان بعد الاقرار ولا يظنه مذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة الاثلاثة على السبعة فكانه قال على سبعة فحصل ثلاثة مذاهب فعلى هذين أي المذهبين الآخرين يكون الاستثناء تكلمًا بالباقي في صدر الكلام بعد التثنية أي المستثنى في قوله له على عشرة الاثلاثة صدر الكلام عشرة والتثنية ثلاثة والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة فكانه تكلم بالسبعة وقال له على سبعة وانما قلنا على الآخرين تكلم بالباقي بعد التثنية ما على المذهب الاخير فلان عشرة الاثلاثة موضوعة للسبعة فيكون تكلمًا بالسبعة وأما على المذهب الثاني فلانه اخرج الثلاثة قبل الحكم من افراد العشرة ثم حكم على السبعة والتكلم في حق الحكم يكون بالسبعة أي يكون الحكم على السبعة فقط لا على الثلاثة لا بالنفي ولا بالاثبات اه (فرع) له على عشرة الا سبعة الاحسة الاثلاثة الا درهمًا فطره أن تخرج الاخر وهو الدرهم مما يليه يبقى درهمان ثم تخرجهما مما يليهما وهو الخمسة يبقى ثلاثة فأخرجهما من السبعة يبقى أربعة فأخرجهما من العشرة يبقى ستة سباني **(قوله وشرطه)** أي في اعتباره شرعا **(قوله الاتصال بالمستثنى منه)** لأن تمام الكلام بأخرواذا انقطع فقد تم عني ونقل عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما جواز التأخير در قال أبو السعود في حاشيته على مسكين عند قوله وكذا ان كان مفصولا بطل الاستثناء بخلافه لان ابن عباس رضي الله تعالى عنهما استدلل عاروى عنه عليه الصلاة والسلام قال انه قال لا غنون قر يشتم قال بعدئذ ان شاء الله قلنا هو مغبر والمغبر لا يصح الامتصاص كالشرط واستثناء النبي عليه السلام كان لا امتثال امره تعالى بقدر الامكان فلا يمنع الانقطاع زبلي وقوله لا امتثال امره تعالى يعني قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله **(قوله لأنه للتنبيه)** أي تنبيه المنادى لما يلي اليمين الكلام **(قوله والتأكيدي)** تبين المقرة فصار من الافراد لأن المنادى هو مخاطب ومفاده لو كان المنادى غير المقرة بضره لعل الجوى عن الجوهره ولم أره فيها لكن قال في غاية البيان ولو قال فلان على ألف درهم فلان الا عشرة كان جائزًا أنه أخرجه مخرج الاخبار لشخص خاص وهذا صيغته فلا بعد فاصلا اه تأمل قال في الولو الحسية لان النداء تنبيه مخاطب وهو محتاج اليه لتأكيدي للحطاب والافراد فصار من الافراد اه ثم اعلم أن الملام لا اقرار لا يمنع الاتصال وغير الملام عنه فنقبل الأول التنفس والسعال وأخذ القلم ونحوها فانها لا تفصل الاستثناء وكذا النداء سواء كان مفردا نحو يا فلان او مضافا نحو يا ابن فلان سواء كان المنادى مقرا

باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي واثبات باعتبار الاجزاء والقائل له على عشرة الاثلاثة له عبارة نان مطولة وهي ما ذكرناه ومختصرة وهي أن يقول ابتداءه على سبعة وهذا معنى قولهم تكلم بالباقي بعد التثنية أي بعد الاستثناء (وشرط فيه الاتصال بالمستثنى منه) الا ضرورة كخص أو سعال أو أخذ فم) به بقي (والنداء بينهما لا يضر) لأنه للتنبيه والتأكيدي (كقوله لك على ألف درهم) يا فلان الا عشرة بخلاف لك على ألف فاشهدوا لا كذا ونحوه مما بعد فاصلا لان الشهاد يكون بعد تمام الاقرار فلم يصح الاستثناء (فمن استثنى بعض ما أقر به صح) استثناءه

وأخيراً نحو قولك لا بد لي من مائة درهم بائناً فلان الأعشيرة ونحو قولك لا بد لي من مائة درهم بائناً فلان الأعشيرة ومن قبل الثاني ما لو هزل أو سجع أو كبر أو قال فاشهد وأفان كلامها جعل فاصلاً كما في الغاية والظهيرية وباقي التفصيل في تنوير تلخيص الجامع الكبير في باب استثناء الكبر على الجمع **(قوله ولو لا كثر عند لا كثر)** أي ولو لا كثر من النصف عند كثر الحاجة قال الفراء استثناء لا كثر لا يجوز لأن العرب لم تتكلم به والدليل على جواز قوله تعالى قم الليل الا قليلاً نصفه وانقص منه قليلاً وزد عليه وقوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبع من القانون فاستثنى المخلص تارة والقانون أخرى فافهما كان أكثر لزمه ولا يمنع حجة وان لم تتكلم به العرب اذا كان موافقاً لطريقهم كاستثناء الكسور لم تتكلم به العرب وهو صحيح لكن بدلي على تكلم العرب بـ وروده في القرآن كما سمعت النص الكريم وقال الشاعر

أدوا التي نقصت تسعين من مائة * ثم ابتعوا حكماً بالعدل حكماً (٣)

استثنى تسعين من مائة وان لم يكن بأدائه لأنه في معناه وقال صاحب النهاية لا فرق بين استثناء الأقل والاكثر وان لم تتكلم به العرب ولا يمنع حجة اذا كان موافقاً لطريقهم وعن أبي يوسف وهو قول مالك والفراء لا يصح الاستثناء الا اذا كان الباقي أكثر كما في مسكين **(قوله والاستثناء المستغرق باطل ولو فيما يقبل الرجوع)** قال في المنع لما تقرر من أنه تكلم بالحاصل بعد التثنية لا حاصل بعد الكل فيكون رجوعاً والرجوع عن الاقرار باطل موصولاً كان أو مفصولاً كذا في الغاية وغيره ولكن مقتضى هذا الكلام حجة استثناء الكل من الكل فيما يقبل الرجوع وليس كذلك ومن ثم قلت ولو فيما يقبل الرجوع كوصية قال في المحررة واختلفوا في استثناء الكل فقال بعضهم هو رجوع لانه يطل كل الكلام وقال بعضهم هو استثناء فاسد وليس برجوع وهو الصحيح لأنهم قالوا في الموصي اذا استثنى جميع الموصي به بطل الاستثناء والوصية صحيحة ولو كان رجوعاً بطلت الوصية لأن الرجوع فيها جائز اه **(قوله هو الصحيح)** على خلاف ما في الدرر حيث قال لا بد قد عرفت أنه تكلم بالباقي بعد التثنية ولا ياتي بعد الكل فيكون رجوعاً والرجوع بعد الاقرار باطل موصولاً كان أو مفصولاً **(قوله بعين لفظ الصدر)** كنسائي طوالت الإنسانية وكعدي أحراز الاعبيدي **(قوله أو مساوية)** نحو نسائي طوالت الزوجات أي وكعدي أحراز الامماليكي قال في المنع فقلنا عن الغاية معني بالانابات استثناء الكل من الكل اعم الا يصح اذا كان الاستثناء بعين ذلك اللفظ اما اذا كان بغير ذلك فيصح كما اذا قال نسائي طوالت الإنسانية لا يصح الاستثناء ولو قال الامعة وزين وسعداتي أتى على الكل صح قبل وتحقق ذلك أن الاستثناء اذا وقع بغير اللفظ الأول أمكن جعله تكليماً بالحاصل بعد التثنية لأنه انما صار كلاً ضرورياً لعدم ملكه في مساواة لا مخرج الى اللفظ الأول فبالنظر الى ذات اللفظ أمكن أن يجعل المستثنى بعض ما تناوله الصدر والامتناع من خارج بخلاف ما اذا كان بعين ذلك اللفظ فانه لم يمكن جعله تكليماً بالحاصل بعد التثنية فان قيل هذا مخرج جانب اللفظ على المعنى واهمال المعنى راسخا فوجه ذلك أجيب بان الاستثناء تصرف لفظي لا تراتي أنه اذا قال أنت طاليت ست تطلقات الأرباع مع الاستثناء وقع تطلقتان وان كانت التثنية لا تجعل لهما من حيث الحكم لأن الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طاليت ثلاثاً لا أربعاً فكان اعتباره أولى اه **(قوله وان بغيرهما)** بأن يكون أحص منه في المفهوم لكن في الوجود مساوية **(قوله اذا لشرط اهمال البقاء)** أي بحسب صورة اللفظ لأن الاستثناء تصرف لفظي فلا يضر اهمال المعنى أولاده المصنف **(قوله ووقع ثنتان)** وان كان التثنية لا تجعل لهما من حيث الحكم لأن الطلاق لا يزيد على الثلاث ومع هذا لا يجعل كانه قال أنت طاليت ثلاثاً لا أربعاً فكان اعتباره أولى كافي الغاية وهذا مسمى على أن الاستثناء من جملة الكلام السابق لا من جملة الكلام الذي يحكم بحجته فان الكلام السابق ست والأربع بعضه فلم يكن مستغنياً ولو جعلناه استثناء من الكلام الذي يحكم بحجته لكان مستغنياً فبطل الكلام الذي يحكم بحجته لو طلقها ستاً ثلاثاً لأنه غاية الطلاق والاربع يزيد عليها والشارح جعله غاية ليكون شرط الاستثناء أن يكون بلفظ الصدر أو مساوية والاربع ليست بلفظ الست ولا مساوية لها بل بعضها فصاح استثناءه لأن الثنتين لها عاربان كذا في الشارح والست الأربع هي العبارة المطلوبة واشترط كون الاستثناء من جملة الكلام السابق جني على هذا **(قوله**

ولو لا كثر عند لا كثر
(وزنه السابق) ولو لما
لا يقسم كهذا العبد
فلان الثلاثة أو ثلثه
صح على المذهب
(و) الاستثناء (المستغرق)
باطل ولو فيما يقبل
الرجوع كوصية)

لان استثناء الكل ليس
برجوع بل هو استثناء
فاسد هو الصحيح جوهره
وهذا (ان كان) الاستثناء
(١) بعين (لفظ الصدر)
أو مساوية (كأبي أي وان)
بغيرهما كعبيدي
أحراز الأهولاء أو الأ
سالمات وناعما وراشدا)
ومثله نسائي طوالت الأ
هؤلاء والأربع وجمعة
وهند (وهم الكل صح)
الاستثناء وكذا اثنت
ما ليزيد الألفا والثلث
ألف صح فلا يستحق
شأن الشرط اهمال البقاء
لاحقيقة حتى لو طلقها
ستاً الأربع مع وقوع
ثنتان

(٣) قوله حكماً هكذا
بالاصل وصوابه حكماً
الآن يكون لضرورة
القافية ويصير اهما صحيحه

(٤) لعلة لكون شرط
الاستثناء أن أو لكونه شرط
في الاستثناء أن الخ

كأصح استثناء الكلي) فصله عما قبله لأنه بيان الاستثناء من خلاف الجنس فإن مقدرا من مقدّر صرح عندهما استحسانا وتطرح قيمة المستثنى مما أقربه وفي القياس لا يصح وهو قول محمد وزفر وإن غيرهم قد من مقدرا لا يصح عندنا قياسا واستحسانا خلافا للشافعي نحو مائة درهم الأثو لكن حيث لم يصح هنا الاستثناء بغير على السان ولا يمنع به صحة الأقرار لما تقر بأن جهاته المقربة لا تمنع صحة الأقرار ولكن جهاته المستثنى تمنع صحة الاستثناء ذكره في الشربلالية عن قاضي زاده قال العيني وخرج عما ذكر القسي كما إذا قال له على مائة درهم الأثو وقال الشافعي يصح من حيث أنها متحد المالية وبه قال مالك **(قوله)** ويكون المستثنى القيمة مثاله أن يقول له على عشرة قروش الأثو بفتح يصح ذلك ويكون بالقصة وإن استغرقت القيمة المستثنى منه يصح كافي البحر **(قوله)** استحسانا والقياس أن لا يصح هذا الاستثناء كما تقدم لأن الاستثناء أخرج بعض ما يتناوله صدر الكلام على معنى أنه لو لا الاستثناء لكان داخل تحت الصدر وهذا لا يتصور في خلاف الجنس لكن إما حقيقته وأما يوسف صحها استحسانا كافي الدرر **(قوله)** لثوبتها أي هذا المذكورات في الذمة لأنها مقدرات وهي جنس واحد معنى وإن كانت أحناسا صورة لأنها تنبث في الذمة ثمنًا أما الدينار والدرهم إذا استثنى فظاهر وكذا غيرهما من المكملات والموزونات لأن الكلي والوزني مبيع باعتبارهما ثمنين وأما صفحا حتى لو عينا تعلق العقد باعتبارهما ولو وصفاه لم يعتبران صرحهما حكم الثمن فكانت في حكم الثمن في الذمة بجنس واحد معنى والاستثناء فيها تكلم بالباقي معنى لا صورة كما أنه قال ثبت في ذمتي كذا إذا كذا أي الأقيمة كذا ولو استثنى غير المقدرات من المقدرات لا يصح قياسا واستحسانا كما تقدم لأن ما لته غير معلومة لكونه متفاوتا في نفسه فيكون استثناء للجهول من المعلوم فيفسد فلا ينافي ما يأتي ولأن الثوب لا يجانس الدراهم لا صورة ولا وجوباً في الذمة وتتماه في الاتفاق **(قوله)** فكانت كالثمنين لأنها بأوصافها أثمان حتى لو عينا تعلق العقد بعينها ولو وصف ولم تعين صار حكمها حكم الدينار كفاية **(قوله)** لا استغرافه بغير المساوي أي وهو بوجه البقاء وإيهاً البقاء كافي **(قوله)** لكن في الجوهرة ومثله في التبايع ونقله قاضي زاده عن الذخيرة كافي الشربلالية وفيها قال الشيخ على المقدسي رحمه الله تعالى لو استثنى ذناب من دراهم أو مكلا أو موزوناً على وجه يستوعب المستثنى كقوله له على عشرة دراهم الدينار وأقيمته أكثر ولا أكثر كذلك إن مشئنا على أن استثناء الكل بغير لفظه صحيح ينبغي أن يبطل الأقرار لكن ذكر في البرازة ما يدل على خلافه قال على دينار الأمانة درهم يبطل الاستثناء لأنه أكثر من الصدر ما في هذا الكيس من الدراهم فلان الألفاظ لا ينظر إن فيه أكثر من ألف قال زاده للقره والاف للقره وإن ألف أو أقل فكلها للقره لعدم صحة الاستثناء قلت وجهه ظاهره بالتأمل اه قلبت فكان ينبغي للصف أن عني على ما في الجوهرة حيث قال فيما قبله وإن استغرقت تأمل قال العلامة أو السعدو قلت ولأن ما في الجوهرة وأوجه ما سبق من أن بطلان الاستثناء المستغرق مقيد إذا كان بلفظه أو بمرادفه وأعلم أن الصف تبع قاضي خن في تقريره على هذه المسئلة أعني صحة استثناء الكلي والوزني ونحوهما من المقدرات التي ثبتت في الذمة من الدراهم والذنانير فقال لو قال له دينار الأدرهما أو الأمانة تجوز تصح وي طرح من المقدم قدر قيمة المستثنى فإن كانت قيمته تأتي على جميع ما أقربه لا يلزم من ثمن وإن لم يكن المستثنى من جنس ما أقربه وليس له جنس من مثله كقوله دينار الأثو بأوشاد لم يصح الاستثناء وإن كان من جنسه صح الاستثناء في قوله له الآن يستثنى جميع ما تكلم به فلا يصح الاستثناء اه وآخر يخالف أوله كذا يحط السيد الجوي عن الرمز **(وأقول)** يمكن الجواب بحمل ما ذكره قاضي خن أعني ما إذا كان الاستثناء بمرادفه كقوله له على ألف دينار الأجسمائة وخمسة فلا يخالف ما ذكره ولا لأن الاستغراق فيه من حيث القيمة قد سدر **(قوله)** فيصرر الظاهر أن في المسئلة روايتين بينيتين على أن الدراهم والذنانير جنس واحد أو جنسان ح ونوضحه أنهم جعلوا الدراهم والذنانير نوعاً واحداً في بعض المسائل نظر لأن المقصود منها الثمن وفي بعض المسائل جعلوا هاتين باعتبار الصورة كما بينه الشارح في غير هذا المحل فصاحب البحر جعلها في مسألة الاستثناء مما هي معتبرة فيه نوعاً واحداً فكان استثناء الدراهم من الدراهم استثناء بالمساوي لأنها

(كأصح استثناء الكلي)
والوزني والعسود
الذي لا تتفاوت أحاده
كالفلوس والجوز من
الدراهم والذنانير
ويكون المستثنى القيمة
استحساناً لثوبتها في
الذمة فكانت كالثمنين
(وإن استغرقت)
القيمة (جمع ما أقربه)
لا استغرافه بغير
المساوي (بخلاف) له
على (دينار الأمانة)
درهم لا استغرافه
بالمساوي فيبطل لأنه
استثنى الكل بغير لكن
في الجوهرة وغيرها
على مائة درهم إلا
عشرة ذنانير وقيمتها مائة
أو أكثر لا يلزمه شيء
فيصرر (وإذا استثنى)
عدد من بينهم ما حرق
الشك كان الأقل
مخرجاً نحوه على ألف
درهم الأمانة درهم
(أو خمسين) درهماً
فيلزمه تسعمائة
وخمسون

تبلغ قيمة الدينار أو تزداد عليه وصاحب الجوهره تطرأ إلى أنها توطأ في نفس الإمر كما اعتبروها كذلك في بعض المسائل فلذلك كان استثناء العشرة الدنانير من المائة درهم وهي تبلغها قيمة أوتز بدستثناء جميعها فإنه ليس بلفظ الأول ولا مساوياً لأنها ما توعان إذا الشرط إيهام البقاء لاحقيقته كذا ذكره الشارح والإيهام موجود هنا ويؤيد بمسئلة استثناء المكمل والموزون والمعدود والحاصل أن الاستثناء المستغرق إن كان بلفظ الصدر فيا طل وإن لم يكن بلفظ الصدر ولا مساوياً به كاستثناء كرم من الدرهم صحيح لما تقدم أن الشرط إيهام البقاء لاحقيقته وإن كان بغير لفظ الصدر لكن عساو به كاستثناء الدراهم من الدنانير والعكس فوقع فيه اختلاف إذا كان مستغرقاً في الجرح عن البرازية يقتضي بطلانه وما في الجوهره والناييع والذخيرة بخالفه (قوله على الأصح) لأن الألف متيقنة الثبوت والجسور متحققة الخروج وعمام المائة مشكوك في خروجها والمتيقن ثبوته لا يبطل بالمشكوك في خروجه وهو تمام المائة بل بالمتيقن خروجه وهو جسور لكن فيه مخالفة لما مهدد أولاً من أن الاستثناء تكلم بالباقي عندنا وإنما يناسب ما نقلناه عن الشافعي رحمه الله تعالى أنه إخراج بعد الدخول بطريق المعارضة وقدمنا أن ثمة الخلاف إنما يظهر في مثل هذا التركيب فنقدنا بآثاره تسعاً وخمسون على هذه الرواية وهي رواية أبي سليمان وفي رواية تسعاً وخمسون وهي رواية أبي حفص وهي الموافقة لقواعد المذهب لأنه لما كان تكلم بالباقي وكان ما عمن الدخول شككنا في المشكوك به والأصل فراغ الذمة فلا يلزمه الرائد بالثبوت وعلمه فكان الأولى التفرع على قاعدة المذهب ثم يذكره داعي أنه قول آخر تأمل (قوله ثبت الأكر) أي أكثر القرية (قوله الاشياء) لأن استثناء الشيء استثناء الأقل عرفاً فأوجبنا النصف وزيادة درهم فقد استثنى الأقل اه شلي (قوله فيحكم بخروج الأقل) وهو ما دون النصف لأن استثناء الشيء استثناء الأقل عرفاً فأوجبنا النصف وزيادة درهم لأن أدنى ما تحقق به القلة النقص عن النصف بدرهم (قوله ولو وصل إقراره بان شاء الله) ولو لم يغير قصد كما في غاية البيان نقلا عن الواقعات الحساسة ويقد بالوصل لأنه لو كان مفصولاً لا يؤثر خلافاً لأن عباس كاسسوق إذا كان عدم الوصل لعذر من الإغذار التي تقدمت فالعني ولو قال لأمر أنه أمت طالق فخرى على لسانه إن شاء الله من غير قصد وكان قصده إبقاء الطلاق لا يقع لأن الاستثناء موجود حقيقة والكلام مع الاستثناء لا يكون إيقاعاً ومثل تعليقه بعشيرة الله تعليق إقراره بعشيرة من لا تعلم مشيئة كالجبن والملائكة حموي عن المختار وإنما بطل الإقرار في هذه لأن التعليق بعشيرة الله تعالى إبطالاً عند محمد فيقبل قبل انعقاد الحكم وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف درر وغيره الخلاف فيما إذا قدم المشيئة فقال إن شاء الله أنت طالق فنقد من قال أنه إبطال لا يقع الطلاق وعند من قال أنه تعليق يقع لأنه إذا قدم الشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يتعلق وبقي الطلاق من غير شرط فيقع كفاية واختار قول محمد صاحب الكفاية وغاية البيان وصاحب العناية وكذا تظهر أيضاً من الخلاف فيما إذا قال لأمر أنه إن حلفت بطلاقك فانت طالق ثم قال أنت طالق إن شاء الله تعالى بحث عند أبي يوسف لأنه عين عنده وعند محمد لا يكون بمنافاة بحث عني * (تنبيه) * ما سبق من أن التعليق بعشيرة الله إبطالاً عند محمد وتعليق بشرط لا يوقف عليه عند أبي يوسف بشكل بما نقلناه مما يقتضي كون الخلاف بين صاحبين على عكس ما ذكره في الدرر وجوابه أن النقل عنهما قد اختلف في الشرطية بعد أن ذكرنا نقلنا من الخلاف قال وقيل الخلاف على العكس واختاره بعض شراح الهداية وأيضاً فإن ما ذكرنا من أنه عند أبي يوسف تعليق بشرط لا يوقف عليه أحد وجهين الوجه الثاني هو أن الإقرار لا يحتمل التعليق بالشرط كما في الشرطية لا يوجب زيادة (قوله أو فلان) فيبطل ولو قال فلان شئت لأن علقى وما تجزى والرزم حكم التنجيز لا التعليق ولأن مشيئة فلان لا توجب الملك شلي (أقول) وينظر مع ما قدمنا في تعليق الطلاق بعشيرة العبد فشاء في مجلسه صرح بوقع الطلاق شرطية وجوابه أن الإقرار لا يخبر فلا يصح تعليقه والطلاق إنشاء لا إسقاط فصح تعليقه واقتصرت مشيئته على المجلس نظراً لمعنى التلبيل أبو السعود (قوله أو علقه بشرط على خطر) كقوله فلان على ألف درهم إن شاء

على الأصح بحر (وإذا كان المستثنى مجهولاً ثبت ألا أكثر بمحولة على ما تقدمهم الأشياء أو) (الأقل لا أو) (بعضاً) (لزمه أحد وخمسون) (لوقع الشك في المخرج فيحكم بخروج الأقل) (ولو وصل إقراره بان شاء الله تعالى) (أو فلان أو) (علقه بشرط على خطر

فلان وكلنا كل اقرار علق بالشروط بحرقه ان دخلت النار وان امطرت السماء وهبت الريح أو ان فشى الله تعالى وأراد ه أو رضيه أو أحبه أو قدوره أو دبره كافي العيني ومنه ان خلفت فالك ما دعت فلو حلف لا يلزمه ولو دفع بناءه على أنه يلزمه فله ان يسترد المدفوع كافي البحر في فصل صلح الورثة بقوله ولو قال المدعي عليه ان خلفت أنهما لك دفعتهما بخلاف المدعي ودفع المدعي عليه الدراهم ان كان دفعه بحكم الشرط فهو باطل والدافع ان يسترد انتهى وقيد البحر التعليق على خطر بان لم يتضمن دعوى الاجل قال وان تضمن مثل اذ جاء رأس الشهر فلك على كذا يلزمه الحال ويستخلف المقر له في الاجل انتهى تأمل وفي الجرائد ايضا ومن التعليق المطلة ألف الآن يبدو لي غير ذلك وأرى غيره أوفيا أعلم وكذا شهدوا أنه على كذا فبما أعلم انتهى أو قال على ألف في شهادة فلان وأعلمه لانه في معنى الشرط بخلاف ما لو قال ذلك بالباء لأنها الاصلاق ولو قال وحديث في كتابي أي دفتري أنه على كذا فهو باطل وقال جماعة من أئمة بلخ انه يلزمه لانه لا يكتب في دفتره الا ما عمله للناس صناعته عن النسيان والبناء على العادة الظاهرة فعلى هذا لو قال البيع وحديث في ياد كاري بخطي أو كتبت في ياد كاري يسدي ان فلان على ألف درهم كان اقرارا ملزما وفي اللؤلؤ الجية ولو قال في ذكري أو بكتابي يلزمه انتهى حموى وقد تقدم ذلك مبسوطا وأن موضوع الكلام في ما عليه لا في ما له وتصور اقرار بما عليه في كتابه هو ما ذكره قال الحموى ولا يفرق بين قوله في كتابي أو في كتاب فلان فله ان يقره على الوجهة قال العلامة المقدسي في الرمز وأنت خير بان كتاب فلان غير ما مأمون عليه من التغيير بخلاف كتاب المقر انتهى قال ط وهذا بقصد أنه لا يعمل باقراره ما عليه الا اذا كان بكتابه وأنه لا يعمل بكتابه ماله على اللسان لانه اثبات حق على غيره مجرد كتاب المدعي ولا نظيره في الشريعة فالافتاء يلزمه مجرد ذلك خلال ميبين (قوله) كان مت فانه ينجز المعلق بكائن لانه ليس تعليقا حقيقة بل مراد به ان يشهدهم لتبخر أنتم بعد موته ان تجدوا الورثة فهو عليه ما أتوا به فرجعه الى تأكيد الاقرار كافي الحموى والزيلي وغيرهما والشارح تبع فيه المصنف وهو تبع صاحب البحر قال ط ومنه يعلم ان قوله في البحر وان بشرط كائن فتجيز كلى ألف درهم ان مت يلزمه قبل الموت منطوقه ولقاتل أن يقول ان قوله ان مت في عبارة الشرح يحتمل رجوعه الى الاقرار الى الشهادة وأجيب بان تصرف العاقل بصان عن الاعاغا ما أمكن وذلك يجعله شرطا للشهادة فلو قال المقر أردت تعليق الاقرار ورضي بالغائه كلامه قلنا يتعلق حق المقر له بذلك كافي الرمز انتهى مختصرا قال ط قلت بقي لو كان الكلام من أول الامر بصورة صاحب البحر والظاهر لزوم حالا كآل يتعلق حق المقر ولا يجعل وصية وقد استفد هذه من قوله فلو قال المقر أردت الخ انتهى لكن تقدم في متفرقات البيع أنه يكون وصية والحاصل أن التعليق على ثلاثة أقسام اما أن يصل اقراره بان شاء الله فانه باطل عند محمد وتعليق عند أبي يوسف وإما أن يصله بان شاء فلان ونحوه مما هو تعليق على خطر فهو تعليق اتفاقا والاقرار لا يصح تعليقه بالشروط وإما أن يعلقه بكائن لاجل الله فهو تجيز فلا يبطل الاقرار وكذا اذا قال اذ جاء رأس الشهر أو أظفر الناس أو الى الفطر أو الى الاضي لان هذا ليس بتعليق وانما هو دعوى الاجل الى الوقت المذكور فقبل اقراره ودعواه الاجل لا تقبل الا بينة أو اقرار الطالب (قوله) بقي لو ادعى المشبهة أي ادعى أنه قال ان شاء الله تعالى (قوله) قاله المصنف) وعبارته ويقبل قوله ان ادعاءه وأنكره في ظاهر الرمز عن صاحب المذهب وقيل لا يقبل الا بينة على الاعتناء لغلبة الفساد خاتمة وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له قال الرمي في حواشيه أقول الفقه يقتضي أنه اذا ثبت اقراره بالبينة لا يصدق الا بينة ما اذا قال ابتداء أقررت له بكذا مستثنيا في اقراره يقبل قوله بلا بينة كأنه قال له عندي كذا ان شاء الله تعالى بخلاف الأول لانه يريد باطلا بعد تقرر تأمل اه (قوله) وضح استثناء البيت من الدار لانه حزم من أجزائها فيصح استثناء الجز من الكل كالثلث والأربع بدائع ولو قال هذا النخل باصوله فلان والتمرى كان الكل للقره ولا يصدق المقر لاجبحة كافي الخاتمة (قوله) منهما أي من الدار والبيت (قوله) لا يخلو لانه لا يدخل البيت معنى وتعال الاقطار الاستثناء تصرف في الموقوف وذلك لان الدار اسم لما ادبر عليه البناء من البقعة وبحت من لا خسروا بأنه لا يشكر ان البناء جز من الدار لا يرد

لا بكائن كان مت فانه
ينجز (بطل اقراره)
بقي لو ادعى المشبهة هل
يصح لم أره وقد مناق
الطلاق أن المعتمد لا
فليكن الاقرار كذلك
لتعلق حق العبد
قوله المصنف (وصح)
استثناء البيت من الدار
لا استثناء البناء) منها
لا يخلو لانه لا يخلو لانه

المقصود ولهذا الواجب البنا على البيع قبل القبض لا يسقط شيء من الثمن بمقابلته بل بخبر المشتري بخلاف
 البيت تسقط حصته من الثمن أو حاصله (قوله واستثناء الوصف لا يجوز) بقوله له هذا العبد الأسود
 (قوله) وإن قال بناؤه على وعرضها فكيف قال (قوله) وكذا قال بياض هذه الأرض لفلان وبنائها على (قوله) هي
 البقعة) فقص الحكم عليها منع دخول الوصف تبعاً (قوله) حتى لو قال وأرضها لك كان البناء أيضاً أم أقول
 هذا بخلاف العرف الآن فإن العرف أن الأرض بمعنى العرصة وعليه فينبغي أن لا يكون البناء تابعاً للأرض
 تأمل (قوله) إلا إذا قال بناؤه هاريد والأرض لعمره فكيف قال (قوله) لأنه لما أقر بالبناء لم يدر ما مكله فلا يخرج
 عن ملكه بقاره لعمره بالأرض إذ لا يصدق قوله في حق غيره بخلاف المسئلة الأولى لأن البناء مملوك له فإذا
 أقر بالأرض لغيره تبعها البناء لأن أقراره مقبول في حق نفسه وحاصله أن الدار والأرض اسم لما وضع عليه
 البناء لا اسم للأرض والبناء لكن البناء يدخل تبعاً في بيعه والأقرار به والعرصة اسم للأرض خالصة عن البناء
 فلا يدخل فيها البناء لأصلاً ولا تبعاً وأصل أن الدعوى لنفسه لا تمنع الأقرار لغيره والأقرار لغيره يمنع الأقرار
 لشخص آخر إذا علم هذا فإذا أقر بالدار لشخص فقد أقر بالأرض التي أدر عليها البناء ولفظ الدار لا يشمل
 البناء لكنه يدخل تبعاً فكان عزلة الوصف والاستثناء أمر لفظي لا يعمل إلا فيما يتناول اللفظ فلا يصح استثناءه
 للبناء لأنه لم يتناول أيضاً الدار بل أضاف الدار إلى البناء وهذا معنى قوله واستثناء الوصف لا يجوز بخلاف البيت فإنه اسم
 لجزء من الدار مشتمل على أرض وبناء فصاح استثناءه باعتبار ما فيه من الأصل وهو الأرض فكان متناولاً لفظ
 الدار والاستثناء إخراجاً لما يتناول لفظ المشتري منه ولا يضر كون البناء جزءاً من مسمى البيت مع أنه وصف من
 الدار لأنه لم يستثن الوصف منفرداً بل فاعماً بالأصل الذي هو الأرض وتخرج جنس هذه المسائل على أصلين
 أحدهما أن الدعوى قبل الأقرار لا تمنع صحة الأقرار والدعوى بعد الأقرار لبعض ما دخل تحت الأقرار لا تصح
 والثاني أن أقرار الإنسان على نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز إذا عرفنا هذا فنقول ٢ إذا قال ببناءه الدار
 وأرضها فلان كان البناء والأرض للقر له لأنه لما قال ببناءه الدار فقد ادعى لنفسه فلما قال وأرضها فلان
 فقد جعل مقراً بالبناء للقر له تبعاً للأقرار بالأرض لأن البناء تبع للأرض الآن الدعوى قبل الأقرار لا تمنع
 صحة الأقرار ٣ وإن قال أرضها لي وبنائها فلان كانت الأرض له وبنائها فلان لأنه لما قال أولاً أرضها لي
 فقد ادعى الأرض لنفسه وادعى البناء أيضاً لنفسه تبعاً للأرض فإذا قال بعد ذلك وبنائها فلان فقد أقر فلان
 بالبناء بعدما ادعى لنفسه والأقرار بعد الدعوى صحيح فيكون فلان البنا دون الأرض لأن الأرض ليس
 بتابع للبناء ٤ وإن قال أرضها فلان وبنائها على كانت الأرض والبناء للقر له بالأرض لأنه لما قال أولاً
 أرضها فلان فقد جعل مقراً للفلان وبنائها على كان الأرض للقر له بالأرض لأنه لما قال أولاً أرضها فلان
 فقد جعل مقراً بالبناء فلما قال بناؤه على فقد ادعى لنفسه بعدما أقر لغيره والدعوى بعد الأقرار لبعض ما تناوله
 الأقرار لا تصح ٥ وإن قال أرضها فلان وبنائها فلان آخر كان الأرض والبناء للقر له الأول لأنه جعل مقراً
 للقر له الأول بالبناء فإذا قال بناؤه فلان جعل مقراً على الأول على نفسه وقد كرر أن أقرار المقر على
 نفسه جائز وعلى غيره لا يجوز ٦ وإن قال بناؤه فلان وأرضها فلان آخر كان كما قال لأنه لما أقر بالبناء أولاً
 صح أقراره للقر له لأنه أقر على نفسه فإذا أقر بعد ذلك بالأرض لغيره فقد أقر بالبناء لذلك الغير تبعاً للأقرار
 بالأرض فيكون مقراً على غيره وهو المقر له الأول وإذا أقر الإنسان على غيره لا يصح للمعتن من الأصل الثاني
 من أن أقرار الإنسان على غيره لا يجوز (أقول) لكن نقض بما أوفى مستأجر دين فيسرى على المستأجر
 ويفسخه عند الامام ولو أقرت زوجته دين تجس به ويمنع منها كافى المقديسي (قوله واستثناء نفس الخاتم)
 أي بان قال هذا الخاتم لفلان لأفصح في الأخيرة عن المتن إذا قال هذا الخاتم لي لأفصح فإنه لا أقال هذه
 المنطقية لأحليتها فإنها لا أقال هذا السفلى لأحليتها وأقال الأجزاء فإنها لا أقال هذه الحبة لا
 بطناتها فإنها لا المقر له يقول هذه الحبة لي فالقول قول المقر بعد ذلك يتظر أن لم يكن في نزع المقر ضرر
 للمقر يؤمر المقر بالتعويض للقر له وإن كان في الترخ ضرر وأحب المقر أن يعطيه قيمة ما أقر به فله ذلك

وصفا واستثناء الوصف
 لا يجوز (وان قال
 بناؤه على وعرضها لك
 فكيف قال) لأن العرصة
 هي البقعة لا البناء حتى
 لو قال وأرضها لك كان
 البناء أيضاً لدخوله تبعاً
 إلا إذا قال بناؤه هاريد
 والأرض لعمره فكيف
 قال (و) استثناء (فص)
 الخاتم

٢ تفريع على الشق
 الأول من الأصل الأول
 اه منه

٣ تفريع على الشق
 الأول من الأصل
 الأول أيضاً اه منه

٤ تفريع على الشق
 الثاني من الأصل الأول
 اه منه

٥ تفريع على الأصل
 الثاني اه منه

٦ تفريع على الأصل
 الثاني اه منه

٧ قوله وبنائها الخ
 كان الظاهر أن يقول
 ولما قال ثانياً بناؤه
 الخ لوافق سابقه اه
 صحيحه

وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى ١٥ ولو قال الحلقة والقض لي يصح ذكره مصدر
 الشريعة **(قوله)** ونخلة البستان) ومثله نخلة الأرض الآن يستثنى بأصولها لأن أصولها دخلت في الأقرار
 قصد الانتفاع في الخانة بعد ذكر الفض والنخلة وحلقة السف قال لا يصح الاستثناء وإن كان موصولا الآن
 يقع المدعي النخلة على ما ادعاه لكن في النخلة أو أقر بأرض أو دار لرجل دخل البناء والأشجار حتى لو أقام المقر
 بيته بعد ذلك على أن البناء والأشجار لم تقبل بيته انتهى الآن يحمل على كونه مفصولا لا موصولا كما أشار
 لذلك في الخانة سائحا وفي الخانة لو قال هذا البستان لفلان الآنخلة بغير أصولها فأنها لا يصح الاستثناء
 بخلاف الآنخلة بأصولها وكذلك هذه الحبة لفلان الآنباطها لأن البطانة تدخل في البيع تعاف كانت البناء ثم
 قال وهو يحمل على جبة بطاتها في التفاسد دون الظهارة قال في الرمز وما نقل عن السير الكبير أن الامام لو قال
 من أصاب حبة خرفه في له الظهارة دون البطانة حل على جبة بطاتها كظهارها تفاسد فلا تنفعها فهي
 كبيتين وما هنا على ما دون البطانة حتى لو استوصى بالاستثناء **(أقول)** ومثل نخلة البستان نخلة الأرض لأن
 الشجر يدخل في البستان والأرض تبع فلا يصح استثناءه بخلاف نخلة عرصة البستان لأن العرصة لا تتناول
 الشجرة كما لا تتناول البناء لأصلا ولا تبعا الآن يستثنى بأصولها كما ذكرنا **(قوله)** وطوق الجارية) استشكل
 بأنهم نصوا أنه لا يدخل معها تبعا إلا المعتاد للهيئة لا غير كالطوق الآن يحمل على أنه لا قيمة له كثيرة كطوق
 حديد أو نحاس وفيه نظر ط عن الحموي **(أقول)** ذلك في البيع لأنها وما عليها البائع أمأها فأنها لما أقر بها
 ظهر أنها المقررة والظاهر منه أن ما عليها المالكها فبغيرها ولا يحمل **(قوله)** فيما مر) أي من أنه لا يصح
(قوله) قال مكلفه على ألف من عن عبد ما قضته) قيد بقوله على لأنه لو قال ابتداء اشترت منه مبعلا الأتي
 لم أقضه قبل قوله كما قبل قول البائع عنه هذا ولم أقض الثمن والمبيع في يد البائع لأنه منكر قبض المبيع أو
 الثمن والقول المنكر بخلاف ما هنا لأن قوله ما قضته بعد قوله له على كذا رجوع فلا يصح أفاده الرمي **(قوله)**
 حال منها) أي حال كون قوله ما قضته موصولا بالكلام الأول فلو لم يصله لم يصدق أفاده المصنف والذي يظهر أنه
 حال من الضمير في قال أي قال حال كونه واصلا **(قوله)** فإن سلمه) أعلمهم أرادوا بالتسليم هنا الحاضر وأخص
 هذا من قولهم يلزم المشتري تسليم الثمن أو لانه ليس يبيع صريح مقدس لمخصا **(قوله)** عملا بالصفة) قال في
 المنع وإن لم يوجد ما ذكر من القيد وهو التسليم لا يلزمه لأنه أقره بالالف على صفة فيلزمه الصفة التي أقر بها وإذا
 لم توجد لا يلزمه أصل وصل أفصل هذا مذهب الامام وقالان وصل صدق فلا يلزمه وإن فصل لا يصدق **(قوله)**
 وإن لم يعين العبد لزمه الف مطلقا وصل أفصل) كأنه بيان لوجه الإطلاق ويحتمل أنه أراد بالاطلاق سواء
 كذبه المقر له أو صدقه بدليل ما يأتي حيث قد هاقبوه أن كذبه المقر له وهو أولى لأنه حينئذ ينجم فصلها لكنه
 يبعد أن يلزمه ذلك مع اعتراف كل منهما أنه حرام أو ربأ تأمل **(قوله)** لأنه رجوع) أي عما أقر به وذلك
 لأن الصدور موجب وانكار قبض مبيع غير معين ينافيه ولأنه لو ادعى تأخير الثمن شهر لم يقبل فكيف دهر
 إذا ما من عبد ما بقي به البائع الأتي للمشتري منع كونه المبيع بخلاف المعين وما ذكره المصنف أحد وجوه
 أرى بعض المسئلة والثاني أن يقول المقر له العبد عدك ما بعته وانما يعتل عدا آخر وملكته البك والحكم فيه
 كالاول لانهما اتفاقا على ما أقر به من أن كل واحد منهما يستحق ما أقر به غير أنهما اختلفا في سبب الاستحقاق
 ولا يباي باختلافهما ولا باختلاف السبب عند حصول المقصود واتحاد الحكم فصار كأنه أقر له بنصف ألف درهم
 فقال المقر له هي قرض فأنه يؤمر بالدفع إليه لا تفاقمهما على الاستحقاق والثالث أن يقول العبد عدك ما بعته
 وحكمه أن لا يلزم المقرشي لذلك أنه أقر له على صفة وهي سلامة العبد فلا يلزمه بدونها والرابع أن يقول المقر
 له لم يعل هذا العبد وانما يعتل عدا آخر فحكه أن يتعاقبا لانهما اختلفا في المبيع إذ كل منهما مدع ومسكر
 فإذا اختلفا اتفق دعوى كل عن صاحبه فلا يحصى عليه بشئ والعبد سالم في يده انتهى وعما في الزيلعي والدرر
 موضعا **(قوله)** كقوله من عن حمير الخ) تشبيه للمسئلة السابقة حكما وخلافا **(قوله)** وأمال قار)
 الانسب تأخير عا بعده ليلسط لفظ الثمن على الحر والميتة والدم وهو معطوف على عن **(قوله)** فيلزمه مطلقا)

ونخلة البستان وطوق
 الجارية كالبناء) فيما
 مر (وان قال) مكلف
 له على ألف من عن
 عبد ما قضته) الجلة
 صفة عبد وقوله
 (موصولا) بأقراره
 حال منها ذكره في
 الحاشي فليحفظ
 (وعينه) أي عين العبد
 وهو في يد المقر له (فان
 سلمه إلى المقر لزمه الف
 والا لا) عملا بالصفة
 (وان لم يعين) العبد
 (لزمه) الف (مطلقا)
 وصل أم فصل وقوله
 ما قضته لغو لأنه رجوع
 (كقوله من عن حمير
 أو حمير أو مال قار
 أو حمير أو ميتة أو دم)
 فيلزمه مطلقا (وان
 وصل) لأنه رجوع

(الاذن صدقه أو أقام بيته) فلا يلزمه (١١٠) (ولو قال له على أنف دهرهم حرام أو ربا فهي لازم مطلقا) وصل أم فصل لأحتمل حله عند

عنده وعند ههنا وصل صدق وان فصل لأحتمل إلى كافي المسئلة الأولى (قوله الأذن صدقه) أي القرلة
(قوله أو أقام) أي المقر واعتد المصنف في تعيين مرجع الضمين المقام والظهور (قوله)
لأحتمل حله عند غيره) أي في مذهب غيره كما إذا باع ما اشترا قبل قبضه من بائعه بمن أفل عما اشترى به
فإن باءه هذه عندنا حرام أو ربا وعندنا السافعي يجوز هذا البيع وليس بآداء أحد التين حراما ولا ربا وظاهر
هذا التعليل أنهما إذا اتفقا على ذلك لا يلزم المقرئ ط (قوله ولو قال على زورا أو باطلا) أي هو على حال
كونه زورا أو باطلا أو من جهة ذلك فهما منصوبان على الحال أو التبرؤ (قوله لزمنه) أي في كونه
زورا أو باطلا (قوله هي أن يلجئك إلخ) قال النشار ح في التذنب آخر الصرف هو أن يظهر اعتقادهما
لا يريانه بل جاءه الخوف عدو وهو ليس يبيع في الحقيقة بل كالهزل انتهى (قوله ان كذبه) أي المشتري
البائع (قوله والألا) قال في البائع كالأجوز يبيع الثلجة لا يجوز بيع الثلجة لاقرار بالثلجة بان يقول لا تخالي أقرلك
في العلانية بحال وتواضع لي فساد الأقرار لا يصح إقراره حتى لا يحل له القرلة (قوله زوف) جمع زيف وصف
بالصدور ثم جمع على معنى الأساية يقال زافت الدارهم تزيفز بغار دأت والمراد به ما رديت المال وقبلة
التجار والنهر جة دون الزوف فانها عايردها التجار والسوقة أمد من النهر جة وتقدم آخر البيع وقدمناه
في شتى القضايا (قوله ولم يذكر السبب) كتمن مبيع أو غضب أو ودعة (قوله على الأصح) أي إجماعا
وقيل على الخلاف الآخر (قوله وهي زوف مثلا) أي وأنهر جة (قوله لم يصدق مطلقا) أي عنده وقال لا يصدق
أن وصل أي في قوله زوف أو أنه جة بل يلزمه الجاد لأن العقد يقتضيهما فقد عوى الزيف جوع عما
أقر به بخلاف ما إذا قال أناها وزن خمسة ونقد البلد وزن سعة حيث يصح موصولا مفصلا لا ناستثنى
القدر فصار مغيرا فصيح بشرط الوصل ولو قال على كرحضة من ثمن دارا شتر بينهما الأناها رديته يقبل
موصولا ومفصلا لأن الرأفة نوع لا عيب فطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها بخلاف الجودة زيلعي وقوله
مطلقا أي وصل أم فصل وقال زفر يطل إقرارا إذا قال القرلة هي جاد (قوله صدق مطلقا) لأن الغضب
يقص ما يصادف والمودع يودع ما عند من فلا يقتضي السلامة (قوله وصل أم فصل) إذا اختص الغضب
والودعة بالجاد دون الزوف إلى آخر ما قدمناه فلم يكن قوله زوف تفسير الأول كلامه بل هي بيان للنوع فصيح
موصولا ومفصلا لا يدرر وحاصل الفرق بينهما وبين ما تقدم أن فما تقدم أقر بعقد البيع أو الفرض والعقد
يقتضي سلامة العوضين عن العيب كما تقدم وهنا أقر بالغضب والودعة وهما لا يقتضيان السلامة وهو قاض
والقول القاض أمينان أو صمتنا (قوله لانهادراهم مجازا) فكان هذا من باب التغير فلا يصح مقصولا (قوله)
وصدق بيمينه في غضبه أو أودعني) لأن الغضب والودعة لا يقتضيان وصف السلامة كما تقدم (قوله مثلا) أي
أقرضا (قوله الآله ينقص كذا) أي الدرهم ومثله في الشرر لآلهة لكن في العيني قوله الآله ينقص كذا أي
ما ندرهم وهو ظاهر (قوله أي الدراهم إلخ) أي أن كل عشرة من دراهم هذا ألف ووزن خمسة مثاقيل لا وزن
سبعة منها (قوله متصل) أي قال ذلك متصلا (قوله وان فصل بلا ضرورة لا يصدق) قال الزيلعي ولو كان
الانقطاع بسبب انقطاع النفس أو بسبب دفع السعال فغن أي يوسف أنه يصح إذا وصله به وعليه الفتوى
لأن الإنسان يحتاج إلى أن يتكلم بجميع ذلك بكلام كثير ويذكر الاستثناء في آخره ولا يمكنه أن يتكلم
بجميع ذلك بنفس واحد فلو لم يجعل عذرا يكون عليهم حرج وعليه الفتوى اه (قوله لا الوصف كالزافه)
فلذا لم يصح له على ألف من ثمن متاع الأنهار زوف فهو كالألف وهي زوف وحاصل الفرق بين هذا وبين ما إذا
قال هي زوف حيث لا يصدق هنالك لأن الزافه وصف فلا يصح استنائه وهو هذا قدر (قوله ضمن المقر) ما أقر
باخذمه لانه أقر بسبب الضمان وهو لاخذتم أنه ادعى ما وجب البراءة وهو الإذن بالاختذال الآخر ينكر
فأقول فلو مع عيبه بخلاف ما إذا قاله المقر له بل أخذتهما قراضا حيث يكون القول للمقر كسأني وكذا لو قال
أخذته عار يفتقال بل بعافا القول لاخذ لا نكارا بالبيع وهذا إذا لم يلبس بزانة والعلة في عدم الضمان هو
اتفاقهم أن لاخذ كان بالاذن ساجحا ولعل العار به محرفة عن الودعة لأن اللبس في العار به مباح دون

غيره (ولو قال على زورا أو باطلا) لزمه ان كذبه المقر
له (والا) بان صدقه (لا)
يلزمه (والأقرار بالبيع
تجنبته) هي أن يلجئك
إلى أن تأتي أمرا باطنه
على خلاف ظاهره فانه
(على هذا التفصيل) ان
كذبه لزم البيع والألا
(ولو قاله على ألف
درهم زوف) ولم يذكر
السبب (فهي كالألف
على الأصح) بحر (ولو
قاله على ألف) من ثمن
متاع أو فرض وهي
زوف مثلا لم يصدق
مطلقا لانه جوع ولو
قال (من غضب أو ودعة
الأنهار زوف) وأنهر جة
صدق مطلقا وصل أم
فصل (وان قال ستوفة
أو رصاص فان وصل
صدق وان فصل لا) لأنها
دراهم مجازا (وصدق)
بيمينه (في غضبه)
أو أودعني (تو باذا
جاء جميع) ولا يثبت
(و) صدق (في له على)
ألف (ولمن ثمن متاع
مثلا) (الآله ينقص كذا)
أي الدراهم ووزن خمسة
لا وزن سبعة (متصلا
وان فصل) بلا ضرورة
(لا) يصدق لجهة استثناء
القدر لا الوصف
كالزافه (ولو قال) لا آخر
(أخذت منك ألفا
ودعة فهلكت) في بدلي بآلته

ودعة فهلكت) في بدلي بآلته (وقال الآخر بل) أخذتهما (غصبا ضمن) المقر لاقراره بالأخذ
الودعة

الوديعة ومعلوم أن العارية تنبثق التصرف كالبيع فلا يصلح اللبس هنا فارقا لكن في الدائع قال أعرتني
 ثوبك فهلك وقال المقر له لابل غصبته فإن الهلاك بعد اللبس يضمن لأن ليس ثوب الغير سبب لجوب الضمان في
 الأصل فدعوى الالذن دعوى راء عن الضمان فلا يثبت الاحتجاج **(قوله وهو سبب الضمان)** قال صلى الله
 تعالى عليه وسلم على الدماء أخذت حتى تزد أي ثم بعد إقراره بالاختصاص ما يوجب براءته وهو الالذن بالاخت
 والآخر ينكر فكان القول له بيمينه فإن نكل عنه لا يلزم أمال وقاله بعد قوله أخذته بعد قوله بل أخذته فافرضا
 يكون القول للمقر لانهم متصادقان على أن الاختصاص بالالذن وهو لا يوجب الضمان ثم إن المالك يدعى عقد
 القرض والمقر ينكره فالقول له ومثله لو قال أخذته أيضا بعد قوله ما تقدم فأداه المصنف ومثله في العيني
(قوله أعطينيه) قال انظر إلى رمي ومثله دفعته إلى وديعة ونحوه مما يكون من فعل المقر له تأمل **(قوله لا تنكاره)**
 الضمان قال المصنف لأنه لم يقر بسبب الضمان بل أقر بالاعطاء وهو فعل المقر له فلا يكون مقررا على نفسه
 بسبب الضمان والمقر له يدعى عليه سبب الضمان وهو ينكر والقول قول المنكر قال في الهداية والفرق أن
 في الفصل الاول أقر بسبب الضمان وهو الاختصاص ما يبرئه وهو الالذن والآخر ينكره فكيف يكون القول له مع
 اليمين وفي الثاني أضاف الفعل إلى غيره وذلك يدعى بسبب الضمان وهو الغصب وهو ينكر فكيف يكون القول
 للتركيع اليمين وما ينكر وقوعه في التارخانة أعرتني هذه الدابة فقال لا وليكنك غصبته فإن لم يكن المستعير
 ركبها فلا ضمان والاضمن وكذا دفعته إلى عارية أو أعطيتها عارية وقال أبو حنيفة قال أخذته منك عارية
 ومخدا لا تخضن وإذا قال أخذت هذا الثوب بمنك عارية فقال أخذته مني يعاقب القول للمقر ما لم يبلسه لأنه
 منكر الثمن فإن ليس ضمن أعرتني هذا فقال لا بل أجرتك لم يضمن إن هلك بخلاف قوله غصبته حيث يضمن إن
 كان استعماله **(قوله والافقمته)** فيه أن فرض المسئلة في المشار إليه الآن يقال كان موجودا حين الإشارة
 ثم استهلك المقر تأمل **(قوله لا قراره باليد ثم بالاختصاص)** أي ثم ادعى الاستحقاق بعد فليصدق بل لا رها **(قوله)**
 وصدق من قال أجرت فلا نافرسي هذا الخ أقول صورة المسئلة في بدانسان فرس أو ثوب فقال مخاطبا لزيد إنك
 كنت أجرت أو أعرت فرسي هذه أو ثوب هذا العمر وفردته عمرو على وكذبه عمرو وأى قال لم استأجره ولم استعيره
 فالقول للمقر الذي هو ذو البدن لا يكون قوله لزيد أجرت أو أعرت إقرارا لزيد بل للمالك لقوله فرسي أو ثوبي تأمل
 ذكره في الخواشي الخيرية **(قوله فالقول للقر استحسانا)** وهو قول الامام وقال القول قول المأخوذ منه وكذا
 الاعارة والاسكان لأنه أقر له باليد ثم ادعى الاستحقاق وله أن الديقاذ كلف ضرورة استيفاء المعقود عليه فلا
 يكون إقرارا باليد قصد اقبضت فيما وراء الضرورة في حكم المالك بخلاف الوديعة والقرض ونحوهما
 ولأن في الاجارة ونحوها أقر بيمين جهته فالقول له في قبضتها ولم يقر بذاتي الوديعة فحتمل أنها وديعة بالقاء
 الرمي في يمينه حتى لو قال أو دعيتها فهو على الخلاف وليس مدار الفرق على ذكر الاختصاص في الوديعة ونحوها كما
 توهمه الزيلعي لأنه ذكر الاختصاص في الطرف الآخر في الإقرار وكذا في التبيين وأنت خير به ما لم يذكر في القرض ما ذكر
 في الوديعة فكان قاصرا وما ذكر فيها نادر لا يثبت عليه حكم الآن يقال اكتب بما سيذكره بعد في توجيه
 حكم قوله قبضت منه ألفا كانت لي عليه فانه يشمل القرض كالأختي ونقل الزيلعي عن النهاية أن الخلاف إذا لم
 يكن المقصره معروفا للمقر والأقوال له إجماعا وعزاه إلى الأمر وفسه أنه إذا كان معروفا فانه بالقاضي
 لا يعرف ذلك إلا بشهادة العارفين عنده لا بمجرد قوله فليست تأمل وإن قلتم القاضي يعلم ذلك فلنا لا يقضي بعلمه
 الآن ولو قال قبضت منه ألفا كانت لي عليه وأتكرع له أخذها لأنه أقر له بالمالك وأنه أخذ بحقه وهو مضمون
 عليه إذا لم يرضى عنه له وادعى ما يبرئه والآخر ينكر بخلاف الاجارة ونحوها ما بيننا ولنا لو أخذنا الناس
 بقرارهم فما امتنعوا عنها أو الحامضة مائة ألفا فلا يؤخذ به استحسانا دفعنا للحرج وفي ولو الواجبة وعلى هذا
 اختلاف لو قال أو دعيت فلانها مائة ألف ثم أخذتها منه بما يقولان أقر بسبب وجوب ضمان الرد وادعى ما يبرئه
 فلا يصدق إلا بيمينه كما لو قال أخذت منك ألفا كنت وديعتي عندك وقال المأخوذ منه بل ملكي وأبو حنيفة
 ٣ يقول الإقرار بالاجارة والاعارة والإبداع وأصح لأنه أقر بما في يده وليس بحقه دعوى البراءة عن الضمان

وهو سبب الضمان (وفي)

قوله أنت (أعطيتني)

وديعة وقال الآخر بل

(غصبته مني) (لا يضمن)

بل القول له لا تنكاره

الضمان (وفي هذا كان

وديعة) أو قرضاً

(عندك فأخذته) منك

(فقال) المقر له (بل هو

لي أخذته المقر له) لو

قاما والافقمته لا قراره

باليد ثم بالاختصاص

وهو سبب الضمان

(وصدق من قال أجرت)

فلانا (فرسي) هدم أو

ثوبي هذا فركبه أو

لبسه) أو أعرت ثوبي

أو أسكنته بيتي (ورده

أو ناطم) فلان (ثوبي

هذا بكذا فقبضته) منه

وقال فلان بل ذلك لي

(فالقول للقر)

استحسانا لأن البدي

الاجارة ضرورية

٣ قوله يقول الإقرار

الخ هكذا بالأصل ولعله

أن الإقرار في جبر اه

مصححه

فصار الثابت بالاقرار كتاب عيانا ولو عايناه أعار أو أودع ثم أخذنا يلزمه الرد كذا ههنا فأما إذا قال
أخذت منه وهو كان عنده عارية أو إجارة أو ودعة فالأقرار بم هذه الأشياء لا يصح فصار كالسكت عن دعوى
الثلاثة ولو قال فلان ساكن في هذه الدار القبول للساكن أيها له ولو قال زرع هذه الأرض أو بوني هذه الدار
أو غرس الكرم وهو يد المقرأ أو ساط القميمص ولم يقل قبضته منه فقال بل ملكي فالقول للقر والقرار
بالسكني اقرار باليد ولو قال ذا اللبن أو الجبن من بقرته أو الصوف من غنمه أو التمر من نخله أو العسل من نخله
وطلبه أمر بالدفع اليه وفي الخائصة ولدت أمة في يده وقال الامة لفلان والولادة في كفا قال لان الاقرار بالجارية
لا يكون اقرارا بالولد بخلاف البناء ونحوه وكذا سائر الحيوان والثمار المحرزة في الاشجار بمنزلة ولدا لجارية ولو قال
لصندوق فيه متاع في يده الصندوق لفلان والمتاع لي وهذه الدار لفلان وما فيها من المتاع لي فالقول له مقدسي
(قوله بخلاف الودعة) ومثلها القرض لان البدقهما مقصود فيكون الاقرار بهما اقرارا باليد كافي المنع (قوله
وعلى المقر ألف مثله للثاني) لان الاقرار صرح بالاول وقوله لابل ودعة فلان اضرب عنه ورجوع فلا يقبل قوله
في حق الاول ويجب عليه ضمان مثلها للثاني لانه أقبله بها وقد أنفذه عليه باقراره بها بالاول فيضمن له منع
وساقي قبيل الصلح ما لو قال أوصي أبي بن ثلث ماله لفلان بل لفلان (قوله بخلاف هي لفلان الخ) فلم يكن مقرا
بسبب الضمان بخلاف الاولى فانه حيث أقبله بانه ودعة لفلان الآخر يكون ضامنا حيث أقبلها بالاول لصحة
اقراره بها بالاول فكانت ماله الاول ولا يمكن تسليمها للثاني بخلاف ما إذا باع الودعة ولم تسلمها للثاني لا يكون
ضامنا بمجرد البيع حيث يمكنه دفعها لهما هذا ما ظهر فتأمل وأيضا لانه أقبلها بالاول ثم رجع وشهد بها للثاني
فرجوعه لا يصح وشهادته لا تقبل منع * (فرع) * أقبل عاين واستثنى كنهه على ألف درهم ومائة دينار
الادرهما فان كان المقر له في الماين واحدا يصرف الى الماين الثاني وان لم يكن من جنسه قياسا الى الاول
استحسانا ومن جنسه وان كان المقر له رجلين يصرف الى الثاني مطلقا مثل لفلان على ألف درهم ولفلان آخر
على مائة دينار الادرهما هذا كله قولهما وعلى قول محمدان كانا حل يصرف الى خسه وان لم يكن حل لا يصح
الاستثناء أصلا تارة خائفة من المحط (قوله يلزمه أيضا) للثاني ألف لانه أقبله بشئ ثقله النعمة بان كان ديننا
أو قرضنا وهي تقبل حقوقا شتى كالدين والقرض ونحوهما (قوله وعليه للثاني مثلها) لما تنضم في الودعة
(قوله ولو كان المقر له واحدا) وقد زاد في أحد الاقراين قدرا أو وصفا (قوله يلزمه) كثرهما قدرا أو فضلا
وصفا أي سواء كان ما بعد بل هو الافضل أو ما قبلها سواء كان الفضل في الذات أو في الصفة لانه حيث أقبل
بالقدر الزائد أو الوصف الفضل لا يصح الرجوع عنه وأخذ لانه ان لم يقبله أو لا تقدا أقبله ثانيا وهذا اذا
كان جنسا واحدا فلو كان جنسين كالف درهم لابل دينار يلزمه الاثان (قوله) وأعكسه) راجع الى المستثنى
والقياس أن يلزمه الماين بانه قال زفر كما إذا اختلف جنس الماين بان قال لفلان ألف درهم بل ألف
دينار فانه يلزمه الماين بالاجماع كما قدمنا والحاصل أن هذه المسئلة على وجهين أحدهما أن يكون المال
متحدا والثاني أن يكون مختلفا فان كان متحدا فانه يلزمه أفضل الماين سواء كان ما بعد بل هو الافضل أو
ما قبلها وسواء كان الفضل في الذات أو في الصفة كما قدمنا قلنا قال في المبسوط اذا أقبل لفلان ألف درهم
ثم قال بل بخمسائة فعليه ألف وكذا لو قال جسمنا بل ألف ولو قال عشرة دراهم بيض لابل سود أو قال
سود لابل بيض أو قال حد لابل ردي أو ردي لابل حد فعليه أنضلهما وان كان مختلفا فعليه الماين لان
الغلط لا يقع في الجنس المختلف فرجوعه عن الاول باطل والتزمه الثاني صحيح فلو قال له على درهم بل دينار
لزمه درهم ودينار ولو قال له على كرخطة لابل كرخشير لزمه الكرخان اه كافي شرح المنار لابن نجيم (قوله فهو
اقراره) أي المقر له قال في شرح المتني وإن تعددت الدين والدائع ولا يصح المقر لفلان غنم بعضها اه
(قوله وحق القبض للمقر) فباخذما ذكر ويدفعه للمقر له قال في شرح المتني ولو وجد المودع ضمن للمقر له اذا تلف
(قوله برئ) أي اذا أقر المقر له أنه كذا في شرح المتني (قوله ولكنه مخالف الخ) هذا الاستدلال الوجه
ومؤيدع لا يقبل التغيير و بما كمل في الخلاصة من زيادة النسخ ولذا التوجه في الودعة بعينه لكن كلام

بخلاف الودعة (هذا
الالف ودعة فلان لا
بل ودعة فلان لالف
للاول وعلى المقر)
ألف (مثله للثاني
بخلاف هي لفلان لابل
لفلان) بلاذ كرايداع
(حيث لا يجب عليه
للاثنى شئ) لانه لم يقبل
بإيداعه وهذا (ان
كانت معنية وان كانت
غير معنية لزمه أيضا
قوله غصبت فلانا
مائة درهم ومائة دينار
وكرخطة لابل فلانا
لزمه لكل واحد منهما
كله وان كانت بعينها
فهو للاول وعليه
للاثنى مثلها ولو كان
المقر له واحدا يلزمه
أكثرهما قدرا
وأفضلهما وصفا) نحو
له ألف درهم لابل
ألفان أو ألف درهم
حداد لابل زوف
أعكسه (ولو قال الدين
الذي على فلان)
لفلان (أو الودعة التي
عند فلان) هي لفلان
فهو اقرار له وحق
القبض المقر له (ليكن
لوسم الى المقر برئ)
خلاصة ولكنه مخالف

الحاوي يؤيد الزيادة في مادة الحاوي وجبهة على ما ظهر لي حيث إن العبرة لا خرا الكلام **(قوله لما مر الخ) أي**
 أوائل كتاب الأقرار عند قول المصنف جميع مالي وأما الملكة هبة لا أقرار وقد تمت الجواب عن ذلك والتوفيق بما
 يشي الغليل فرجها من شئت **(قوله) أن أضاف لنفسه كان هبة** أي فبراعى شر وطها ولا يكون أقرار إلا أنه
 أخبار وقضية بالإضافة إلى نفسه منافقة فيكون هبة **(قوله) فيلزم التسليم** لأن هبة الدين لا تصح من غيره من
 عليه الدين إلا إذا سطر على قبضه **(قوله) ولذا قال في الحاوي القدسي** عبارته كافي المتخالف الذي قال الدين الذي على زيد
 فهو لعمري ولم يسلطه على القبض لكن قال واسمي في كتاب الدين عارية صرح ولم يقل هذا لم يصح اه فهو
 من غير ذكر لفظ لو واستفيد من هذا أنه لو سلطه على قبضه أو قال هذا الجملة صرح على أنه أقرار والإلا يصح أقرارا
 بل هبة **(قوله) قال المصنف وهو** أي قوله وإن لم يقله لم يصح هو المذهب كونه في عامة المعبريات خلافا للخلاصة حاصله
 أنه إن سلطه على قبضه أو لم يسلطه ولكن قال اسمي فيه عارية يصح كافي فتاوى المصنف وعلى الأول يكون هبة
 وعلى الثاني أقرارا وتكون أضافته إلى نفسه إضافة نسبه لا ملك كذا كره الشارح في صامر وإنما اشترط قوله
 واسمي عارية لم تكن قرينة على إرادة إضافة النسبة وعلمه يحمل كلام المتن ويكون إطلاقا في محل التقييد فلا
 اشكال حينئذ في جعله أقرارا ولا يخالف الأصل المار للقرينة الظاهرة وفي شرح الوهبانية أمره قالت الصداق
 الذي لي على زوجي ملك فلان بن فلان لاحق في نفسه وصدقها المقر له ثم أرتز وجهه قيل بيا وقيل لا والبراءة
 أظهر لما أشار إليه المرغنياني من عدم صحة الأقرار فيكون الإبراء ملاقية له إحداهما فان هنا بالإضافة لأن الظاهرة
 لأن صدقها لا يكون غير هبة فافكان أقرار هبة بلا تسلط على القبض وأعاد الشارح المسئلة في متفرقات
 الهبة واستشكلها وقد علمت زوال الاشكال بعون الملك المتعال فاعتنم **(قوله) فتأمل عند الفتوى** العبر لمافي
 عامة كتب المذهب وفي شرح العلامة عبد البر وقالوا إذا أضاف المال إلى نفسه بأن قال عبدي هذا فلان
 يكون هبة على كل حال وإن لم يصف إلى نفسه بأن قال هذا المال فلان يكون أقرارا اه وهذه المسئلة
 ذكرها ابن رهبان حيث قال ومن قال ديني هذا فصح دفعه * إلى إذا وحيث التصديق يذكر
 قال شارحها عبد البر مسألة البيت من التبعة وغيرها قال المقر له بالدين إذا أقر أن الدين فلان وصدقها فلان
 صح وحق القبض للأول دون الثاني لكن مع هذا الوأدى إلى الثاني برى وجعل الأول كوكيل والثاني كوكيل
 اه وظاهره أنه يكون لفلان بمجرد التصديق وإن لم يقل اسمي عارية ولم يسلط المقر له على قبضه فكأن هذا
 التصديق مضى للمالك المقر له وكان المقر كوكيل عن المقر له وإن جعل مافي الحاوي على أن المقر له كان ساكنا
 ومسئلة البيت فيما إذا وجد منه تصديق حصل التوافق وزال التناقض والاضطراب والله تعالى أعلم بالصواب
 وأسعفر الله العظيم **(باب أقرار المريض)**

لما مر أنه أن أضاف
 لنفسه كان هبة فيلزم
 التسليم وإذا قال في
 الحاوي القدسي ولولم
 يسلطه على القبض
 فان قال واسمي في
 كتاب الدين عارية صح
 وإن لم يقله لم يصح قال
 المصنف وهو المذهب
 في عامة المعبريات خلافا
 للخلاصة فتأمل عند
 الفتوى

(باب أقرار المريض)

يعني مرض الموت وحده
 مرفى طلاق المريض

وجه تأخير ظاهر لانه عارض وإفراده في باب على حدة لا اختصاصه بأحكام على حدة ولأن في بعضها اختلافا
 قال في نور العين ومن الأمور المعترضة على الأهلية المرض وهو لا ينافي أهلية وجوب الحكم حتماته تعالى
 وأولعبد والأهلية العبارة حتى صح نكاح المريض وطلاقه وسائر ما يتعلق بالعبارة ولكن المرض لما كان
 سبب الموت والموت عجز تام عن أسباب العجز فشرعت العبادات على المريض بقدر القدرة
 ولما كان الموت علة خلافة الأوارث والفرع مافي المال كان المرض من أسباب تعلق حق الوارث والفرع ماله
 فيكون المرض من أسباب الحجر على المريض بقدر ما يتعلق به صيانة للحقين إذا اتصل المرض بالموت مستندا
 إلى أول المرض حتى لا يورث المريض فيما يتعلق به حق غيره ووارث كذا عجز المثل حيث يصح منه لانه من
 الحوائج الأصلية وحققهم يتعلق فيما يفضل عنها فيصح في الحال كل تصرف يحتمل الفسخ كهبه وبيع عجاجة
 ثم يتفق أن احتيج إليه ومالا يحتمل النقص جعل كعلق بالموت كاعتاق إذا وقع على حق غيره أو وارث
 بخلاف اعتاق الرهن حيث يتفذلان حق الرهن في ملك البدون الرقة اه **(قوله) يعني مرض الموت**
 أشار به إلى أن الالعهد ولما كانت أل تحتمل الاستغراق وغيره فسرهابي وكان المقام أي **(قوله) مرفى**
 طلاق المريض وهو قوله من غالب الله الهلاك مرض أو غيره بأن أضناه مرض عجز به عن إقامة مصالحه

خارج البيت أو يلز رجلاً أو قدم ليقتل من قصاص أو رجماً أو بقي على لح من السفينة أو أقره سبع
وبقي في نفسه ولا يصح تبرعه بالامن الثلث اه ومنه لو قدمه ظالم ليقتله ومنه لو تلاطمت الامواج وخسف
الغرق فهو كالمريض أي ومات من ذلك كله كإقيدته وأوصحه سيدي والد رحمه الله تعالى فراجع **(قوله)**
وسيجي في الوصايا حيث قال المؤلف ههنا قيل مرض الموت أن لا يخرج لحوائج نفسه وعليه اعتمد في
التجريد بزانية واختارته ما كان الغالب منه الموت وإن لم يكن صاحب فراش قهستاني عن هبة
الذخيرة اه واختاره صاحب الهداية في التحنيس لكن في المعراج وشلل صاحب المنظومة عن حدر مرض
الموت فقال كثرت فيه أقوال المشايخ واعتمادنا في ذلك على قول الفضلي وهو أن لا يقدر أن يذهب في حوائج
نفسه خارج الدار والمرأة لحاجتها داخل الدار لصعود السطح ونحوه اه وهذا الذي جرى عليه في باب
طلاق المريض وصححه الزيلعي **(أقول)** والظاهر أنه مقيد بغير الأمراض المزمنة التي طال ولم يخف منها
الموت كالغالب ونحوه وإن صبرته ذافراش ومنعه عن الذهاب في حوائجه فلا يخاف ما جرى عليه أصحاب
المتون والشروح هنا تأمل قال في الاسماعيلية من به بعض مرض يشتكي منه وفي كثير من الاوقات
يخرج الى السوق ويضي مصالحه لا يكون به مرضا مرض الموت وتعتبر تبرعته من كل ماله وإذا باع لوارثه
وهبه لا يتوقف على اجازة بالورثة اه ونعم الكلام على ذلك مفصل في الحلين المذكورين **(قوله)**
اقراره بدين لا جنبي المراد بالاجنبي من لم يكن وارثا وإن كان ابن ابنه **(قوله)** نافذ من كل ماله لكن يخلف
الغيرم كالمريض باب التحكيم ومثله في قضاء الاشياء **(قوله)** بأنه أقر بمرضه رضي الله تعالى عنه وهو ما روي عنه
أنه قال إذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته ولا أثر في مثله كائنا لاه من المقدرات فلا يترك
بالقياس ففعل على أنه سمعه من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولأن قضاء الدين من الحوائج الاصلية
لأن فيه تفرغ ذمته ورفع الحائل بينه وبين الجنة فمقدم على حق الغرماء كسائر حوائجه لأن شرط تعليق
حقهم التفرغ من حقه ولهذا يقدم كفته عليهم والقياس أن لا ينفذ الامن الثلث لأن الشرع قصر تصرفه
على الثلث وعلق حق الورثة بالثلثين فكذا اقراره كذا في الزيلعي وفيه ولاه لولم يقبل اقراره لامتنع الناس
عن معاملته حذر من اوعاها لهم فيفسد عليهم طريق التجارة والمداينة اه وفي بعض النسخ بآثار من
رضي الله تعالى عنهم ما وهي الموافقة لما في الاتفاق عن المبسوط **(أقول)** وفي البخاري في كتاب الوصايا ما نصه
ويذكر أن شريحا وعمر بن عبد العزيز وطاوسا وعطاء بن أذينة أجازوا اقرار المريض بدين اه ففعل
مراد الشارح بأنه عمر وعمر بن عبد العزيز **(قوله)** ولو بعين فكذلك قال العلامة الرمي في حاشيته على المنح
قوله اقراره بدين ليس احترازا عن العين لأن اقراره بها صحيح قال في مجمع الفتاوى إذا أقر المريض لا جنبي
بجميع ماله صح ولو أقر لغير الوارث بالدين يصح ولو أحاط بجميع ماله وبه تأخذ وفيها المرض الذي ليس
عليه دين إذا أقر بجميع ماله صح اقراره ولا يتوقف على اجازة بالورثة ولو كان تملكه لا ينفذ الثلث عند
عدم الاجازة وقد ذكر الزيلعي لو كان عليه دين لا يصح اقراره بدين ولا بعين في بدلا تحرق في حق غرما الصحة
والمرض بسبب ما عاومه اه **(قوله)** الا اذا علم تملكه أي بقاء ملكه لها في زمن مرضه **(قوله)** فيتقيد
بالثلث أي فيكون اقراره تملكه والتملك في المرض وصية وهو معنى ما أفاده الجوى أن اقراره بالعين
للاجنبي صحيح أن كان اقراره حكاية وإن كان بطريق الابتداء يصح من الثلث كإتيان فصول العمادي وقد شلل
العلامة المقدسي عن المراد بالحكاية والابتداء فأجاب بأن المراد بالابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في
الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم بوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقر به ماله وانما قصد اخراجه في صورة
الاقرار حتى لا يكون في ذلك منع ظاهر على المقرر كما يقع أن الانسان يريد أن يتصدق على فقير ولكنه يعرض
عنه بين الناس وإذا خلا به صدق عليه كى لا يحسد على ذلك من الورثة فيحصل منهم ابتداء في الجلبة بوجهما وأما
الحكاية فهي على حقيقة الاقرار اه وقول المقدسي بأن يعلم الخ يفيد اطلاقه أن التقيد من المؤلف بقوله
في مرضه اتفاقا ط قال إذا أقر الرجل في مرضه بدين لغير وارث فإنه يجوز أن أحاط ذلك ماله وأن أقر

وسيجي في الوصايا
اقراره بدين لا جنبي
نافذ من كل ماله
بأثر
عمر ولو بعين فكذلك
الا اذا علم تملكه لها في
مرضه فيتقيد بالثلث
ذكره المصنف

لوارث فهو باطل الآن يصده الولاية اه وهكذا في عامة المعتمدة المعترضة من مختصرات الجامع الكبير وغيرها
 لكن في الفصول العمادية أن اقرار المريض للوارث لا يجوز حكاية ولا ابتداء اقراره للاجنبي يجوز حكاية
 من جميع المال وابتداء من ثلث المال اه قلت وهو مخالف لما أطلقه المشايخ فيحتاج إلى التوفيق وينبغي
 أن يوفق بينهم بأن يقال المبدأ لا ابتداء ما يكون صورته صورة اقرار وهو في الحقيقة ابتداء تملك بأن يعلم
 بوجه من الوجوه أن ذلك الذي أقر به ملكه وانما قصد اخراجه في صورة الاقرار حتى لا يكون في ذلك اظهار
 على المقره وكما يقع لبعض أن يتصدق على فقير الخ وأما الحكاية فهو على حقيقة الاقرار وهذا الفرق أجاب
 العلامة المقدسي ونقله عن السيد الجوى كما نقله الرملي في حاشية جامع الفصولين (أقول) وما يشهد لفحظة
 ما ذكرنا من الفرق ما صرح به صاحب القسمة أقر الجميع بعدي في بدء به لفلان ثم مات الاب والابن مريض
 فانه يعتبر بخرج العبد من ثلث المال لان اقراره مستردين أن عوت الابن أو لا فيبطل أو الاب أو لا فيصح
 فصار كالاقرار المستد في المرض قال أستاذنا فهذا كالتنصيص أن المريض اذا أقر بعين في يد الأجنبي فاعلم
 يصح اقراره من جميع المال اذا لم يكن عليه اية في حال مرضه معلوما حتى أمكن جعل اقراره اظهارة أي لحق
 المقر له لا تملكه فاما اذا لم تملكه في حال مرضه فأقراره به لا يصح الامن ثلث المال قال رحمه الله تعالى وانه حسن
 من حيث المعنى اه قلت وانما قيد حسنه بكونه من حيث المعنى لانه من حيث الرواية مخالف لما أطلقوه
 في مختصرات الجامع الكبير فكان اقرار المريض لغيره وراثه صحيحا مطلقا وان أحاط بماله والله سبحانه أعلم
 معين الحق ونقله شيخ مشايخنا من لا على ثم قال بعد كلام طويل فالذي يحرم من المتون والشروح أن اقرار
 المريض لأجنبي صحيح وان أحاط بجميع ماله وشمل الدين والعين والمتون لا تمشي غالبا إلا على ظاهر الرواية
 وفي البصر من باب قضاء القوائم متى اختلف الترجيح راجح اطلاق ما في المتون اه وقد علمت أن التفاصيل
 مخالف لما أطلقوا وأن حسنه من حيث المعنى لا الرواية اه فقد علمت أن ما نقله الشارح عن المصنف
 لم يرتضه المصنف (أقول) حاصل هذا الكلام أن اقرار المريض لأجنبي صحيح وان أحاط بكل ماله لكنه
 مشروط بما اذا لم يعلم أنه ابتداء تملك في المرض كما اذا علم أن ما أقر به انما دخل في ملكه في مرضه كما اذا أقر
 في مرض موته بشئ لأجنبي لم يعلم تملكه في مرضه ولم يكن عليه دين الصحة فان اقراره بأنه ملك فلان الأجنبي
 دليل على أنه ابتداء تملك كما يقع كثيرا في زماننا من أن المريض يقر بالشئ لغيره اضرار اوارثه فاذا علم ذلك
 فقد ثبتت ماله وهو معنى قول الفصول العمادية وابتداء من ثلث ماله لكن أنت خبير بأن المعتمدان الاقرار
 اخبار لا تملك وأن المقر له بشئ اذا لم يدفعه المقر رضاه لا يحل له أخذه ديانة الا اذا كان قد ملك ذلك بنحو
 بيع أو هبة وان كان يحكمه بأنه ملكه ناعى على ظاهر الامر وأن المقر صادق في اقراره فعلى هذا اذا علمنا أن
 هذا المقر كاذب في اقراره وانه قصده ابتداء تملك فما النظر إلى الديانة لا تملك المقر له شأنه وبالنظر إلى القضاء
 في ظاهر الشرع يحكمه بالكل فلا وجه لتخصيص نفاذه من الثلث لأن مقتضى صدق اقراره في ظاهر الشرع
 لزم نفاذه من كل ماله وان أحاط به فلذا أطلق أصحاب المتون والشروح نفاذا اقراره للاجنبي من كل
 المال فليس فيما ذكر في القسمة شئ من الحسن لامن حيث المعنى ولا من حيث الرواية ولا يكون فيه تأييد
 لما ذكره من الفرق الآن يحمل الاقرار المزبور على الهبة وهي في المرض وصية لكنه بشرط فيها التسليم
 والاصل انه متى أضاف المقره إلى ملكه كان هبة فعلى هذا فيمكن حمل ما ذكر على الوصية حيث كان المقر في
 ذكر الوصية فلا يشترط التسليم والاجل على الهبة واشترط التسليم كما علمت وهذا كله أيضا حيث أضاف
 ما أقر به إلى نفسه كقوله داري أو عبدى لفلان بخلاف قوله هذه الدار أو العبد لفلان ولم يكن معلوما للناس أنه
 ملك المقر فانه حينئذ لا يمكن حمله على التملك بطريق الهبة أو الوصية لانه يكون مجرد اقرار وهو اخبار لا تملك
 كما في المتون والشروح وما نقل عن القسمة محمول على أنه انشاء تملك ابتداء وإن أقيد نفاذه بكونه من الثلث لا
 أن يقال ان اقرار هذا الابن كان اخبارا في حال حتمه لكنه لما دخل العبد في ملكه وهو مريض ورضه تسليمه إلى
 المقر في تلك الحالة اعتبر بترعا في المرض فتقيد بالثلث وما نقل عن العمادية فالمراد به الاقرار بالاراعن العين

قوله فان اقراره بأنه
 ملك الخ تأمل في هذه
 العبارة كتبه محصحه

بعضي أنه إذا أقر المريض أنه أبرأ وأنه عن دين له عليه لا يصح حكاية بأن يستند الإبراء إلى حال الصحة ولا ابتداءً بأن يقصد إبراءه الآن وأما الإجنى إذا حكى أنه أبرأه في الصحة يجوز من كل المال وإذا ابتداءً إبراءه الآن لأعلى سبيل الأحكام ففي الثالث لأنه تبرع وما نقل عن جامع الفصولين من أنه لم يجوز فصرح في الجوهرة بأنه أي من كل المال وأما يجوز من الثالث وعليه فلا فرق في إقراره إبراء الإجنى بين كونه حكاية أو ابتداءً حيث يفرض من الثالث بخلاف الإقرار بقض الدين منه فإنه من الكل كما مر ١٥ ملخصاً من التتبع لسبدي والدرجته الله تعالى (أقول) لكن في قوله في صدر العبارة وإن أقر لوارث فهو باطل فيه نظر لأن الباطل لا تلحقه الإجازة فتعين أن يقال أنه موقوف لا باطل تأمل وفي المجلة من المادة ١٦٠١ الإقرار بالإجنى صحيح من جميع المال في مرض الموت إذا لم يكن عليه دين الصحة ولم يعلم أن المقر ملكه بسبب هبة أو وراث أو شراً من مدة قريبة وأما إذا علم أن المريض كان ملكه بسبب مما ذكر وكان قريب عهد في ملكه فكأن من الثالث سواء حل على الوصية أن كان في هذا كره الوصية والأفعلى الهبة إذا كان معلوماً ذلك عند كثير من الناس (قوله في معنيته) وهو معين المقتضى للوصف (قوله وأخر الأثر عنه) لأن قضاء الدين من الخواتم الأصلية لأنه لا يفرغ ذمته ورفع الحائل بينهما وبين الجنة كما قد مناه تقدم على حق الورثة (قوله ودين الصحة مطلقاً) سواء علم بسبب معروف أو بإقراره وسواء كان لوارث أم لا بعين أم بدين ط وقوله ودين مبتدأ أخبره جملة تقدم ويصح حره والاولى قول الشارح في الفرائض وقدم دين الصحة على دين المرض إن جهل سببه والأفسان (قوله وما زعمه في مرضه بسبب معروف) وأما ما زعمه لأنه لما علم سببه انتفت التهمة عن الإقرار مع قال في المبسوط إذا استقرض مالا في مرضه وعان الشهود دفع المقرض المال إلى المستقرض أو أشتري شيئاً بألف درهم وعان الشهود دفع المبيع أوزوج امرأة عمر مثلها أو أشتري شيئاً بمائة الشهود فإن هذه الدون تكون مساوية لدون الصحة وذلك لأنها وجبت بأسباب معلومة لا مرزأها ولا به بالقرض والشراء لم يفوت على غرماء الصحة شئاً لأنه ينفي التركة بمقدار الدين الذي تعلق بها وهي لم تعرض لحقوقهم بالإبطال فنقد مطلقاً ١٦ جلبي وفي التعليل الثاني نظر لا احتمال استهلاك ما فقرضه أو ما اشتراه ط (قوله أو بمائة قاض) هذا بناء على أن القاضي يقضي بعلمه وهو مروج كما مر مراراً (قوله قدم على ما قرره في مرضه موه) حتى لو أقر من علمه دين في صحته في مرضه لا جنى دين أو عين مضمونة أو أمانة بأن قال مضاربة أو ودعة أو غصب يقدم دين الصحة ولا يصح إقراره في حق غرماء الصحة فإن فضل شئ من التركة يصر في غرماء المرض أفتأني وأما قدم عليه لأن المريض محجور عن الإقرار بالدين مالم يفرغ عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين الثابت بلا حجر كعبده أذن أقر دين بعد حجره فالثاني لا يراحم الاول سوى وفه ولنا أن حق غرماء الصحة تعلق بحال المريض مرض الموت في أول مرضه لأنه عجز عن قضاءه من مال آخر قال إقراره فيه صادف حق غرماء الصحة فكان محجوراً عليه ومدفوعاً عنه (قوله ولو المقر به ودعة) أي لم يتحقق ملكه لها في مرضه والا كانت وصية (قوله وعند الشافعي الكل سواء) لأنه إقرار لا تهمة فيه لأنه صادر عن عقود الزمة قابلة للتقويق في الحالين ولنا أن المريض محجور عن الإقرار بالدين مالم يفرغ عن دين الصحة فالدين الثابت باقرار المحجور لا يراحم الدين الثابت بلا حجر كعبده ما دون أقر بالدين بعد الحجر فالثاني لا يراحم الاول درر والمخلص أن الدين الثابت قبل الحجر لا يراحمه الدين الثابت بعده ولكن ما لم يعلم منه سبب بلا إقرار بلحق بالثابت قبل الحجر فخرج عنهما ما للثابت بمجرد الإقرار ثم الدين الثابت بالسبب نوعان نوع لو قبض صاحبه من المريض ذلك لا يشترك فيه صاحب دين الصحة كالقرض والمبيع فيه ونوع يشترك فيه معه كهرضة المرأة وأجرة قبضها الآخر كافي غاية البيان وأجرة مسكنه وما كله ومبلسه ونوع أدومته وأجرة طبيبه من النوع الاول لو قبض لا يشترك فيه الغرماء والمهر من النوع الثاني ولم يعد من التبرعات لأن النكاح من الخواتم الأصلية كما مر وبأنى (قوله نكاح مشاهد) أي للشهود وأما جعل النكاح من مصالح الغيبة والأصل من الخواتم الأصلية كما مر وأن كانت رابعة لشئ فإن لأن النكاح في أصل الوضع من مصالح الغيبة والأصل

في معنيته فليحفظ (وأخر
الارث عنه ودين الصحة)
مطلقاً (وما زعمه في
مرضه بسبب معروف)
بيته أو بمائة قاض
(قدم على ما قرره في
مرض موه ولو) المقر
به (ودعة) وعند الشافعي
الكل سواء (والسبب
المعروف) ما ليس
بتبرع (نكاح
مشاهد) إن عهراً مثل

الوضع لالحال لان الحال مما لا يتوقف عليها كافي المتع **(قوله)** أما الزيادة فباطلة أي ما لم يحزها الورثة لانها وصية لزوجة الوارثة فانهم **(قوله)** وبسبع مشاهد انما يكون مشاهد بالبنية على ما تقدم **(قوله)** والمرضى بخلاف الصحيح كافي حبس العتابة **(قوله)** ليس له أي للمريض ومفاده أن تخصيص الصحيح صحيح كما في جرحها يشرح المتيقن **(قوله)** ومن بعض الغرماء ولو غرماء صحة لتعلق حق كل الغرماء بما في يدهم والقصد بالمريض يقيد أن الجرح غير المحجور لا يمنع من ذلك قال في الدرر ولم يحز تخصيص عريم بقضاء دينه وهذا ظاهر في أنه لو أضافه كغرماء الآخر بخلاف قوله وليس له الخ فإنه محتمل وبذل على ذلك قول الشارح فلا يسلم لهما **(قوله)** فلا يسلم بفتح اللام المخففة من السلامة **(قوله)** لهما بل يشار كغرماء الصحة لان ما حصل له من النكاح وسكنى الدار لا يصلح لتعلق حقهم بعين التركة فكان تخصيصهما بالباطل الحق الغرماء بخلاف ما بعد من المستثنى لانه حصل في يدهم مثل ما تقدم وحق الغرماء يتعلق بمعنى التركة لا بالصورة فإذا حصل له مثله لا يعد تفويتا كافي الكفاية وهذا في الأجرة المستوفية بالمنفعة أما إذا كانت الأجرة مشروطة بالتجديد وامتنع من تسليم العين المؤجرة حتى يقبض الأجرة فهي كشيء له من المبيع الآتية الذي امتنع من تسليمه حتى يقبض عنه **(قوله)** إلا في مسئلتين الخ وذلك لان المريض انما امتنع من قضاء دين بعض الغرماء لما فيه من إسقاط حق الباقي فإذا حصل للغرماء مثل ما مضى ولم يسقط من حقهم شيء جاز القضاء ولان حق الغرماء في معنى التركة لا في عينها كما مر فإذا اشترى عبدا وأوفى عنه من التركة فحق التركة حاصل لهم لم يسقط منه شيء فجاز ما فعله ط **(قوله)** ولو بثل القيمة والزيادة تبرع فهي وصية **(قوله)** أي ثبت كل منهما أي من القرض والنسأ **(قوله)** بخلاف إعطاء المهر ونحوه أي كإيفاء أجرة عليه وذكرهما للقياس الحكم فيما وبما ذكره المصنف بعد قال في خزنة المفتين المريض اذا تزوج أمراً أو أعطاه مهرها استرد ما أخذت ويكون بين الغرماء بالخصص والمرأة واحدة منهم بخلاف من المبيع فان التمن يسلم لئلا يقع أي البائع الذي دفع السلعة أما إذا لم يدفعها فإن له حبسها حتى يقبض التمن على كل حال ولكن ينظر الفرق بين المهر وبذل الأجرة وبين من المبيع والقرض والفرق أن المهر تبرع وصلته من وجه وعوض من وجه فاعتبار ما فيه من المعاوضة تشارك الغرماء واعتبار ما فيه من الصلة والتبرع استرد ما أخذته في المرض والأجرة بعد استيفاء المنفعة دين في ذمة المستأجر فسأوت بقية الديون أم أفاضها ما استقرض في مرضه لا يسترد فعلا لخرج لأن القرض اذا علم عدم وفائه في المرض يمتنع عن إقراره وكذلك البائع فيلحق المريض بالخرج وما جعل عليه في الدين من خرج **(قوله)** وما إذا لم يؤد أي وبخلاف ما إذا لم يؤد بدين ما استقرض أو تمن ما اشترى في المرض **(قوله)** فان البائع أي والمقرض **(قوله)** أسوة بضم الهمزة وكسر هاء وبها قرئ في السبع **(قوله)** في التمن الأولى أن يقول في التركة **(قوله)** كان أولى تتباع ويقضى من ثمنها ما له وإن زاد رد في التركة وإن نقص حاصص بنقصه كالأجنبي **(قوله)** وإذا أقر المريض الخ ولو للمريض على الوارثين فأقر بقبضه لم يجز سواء وجب الدين بحسنة أو لا على المريض دين أو لا فصولين **(قوله)** ثم أقر بدين وقد تساوى الدينان صحة أو مرضاً **(قوله)** للاستواء في الثبوت في صحة المقر **(قوله)** ولو أقر بدين ثم بوديعة تحاصص لانه لما بدأ بالقرض بالدين تعلق حق الغريم بالألف التي في يده فإذا أقر أنها بوديعة رد أن يسقط حق الغريم عنها فلا يصدق الا أنه قد أقر بوديعة تعذر تسليمها بفعله فصار كالمستهلكة فتكون ديناً عليه ويساوي الغريم الآخر في الدين ولو أقر بوديعة ثم بدين فصاحب الوديعة أولى به لانه لما بدأ بالوديعة ملكها المقر بدينها فإذا أقر بدين لم يجز أن يتعلق بحال الغير ط عن الجوى **(قوله)** وبكس الوديعة أولى يعني أن الألف المعين يصرف للوديعة من غير محاصصة فيه لانه حين أقر بها علم أنها ليست من تركته ثم إقراره بالدين لا يكون شاغلاً لما يكن من حيلة تركته بترازيه وأما حصل أن في الصورة الأولى يتحصص وفي الصورة الثانية يصرف للوديعة من غير تحاصص ويلزمه ما أقرب إقراره بحال في يده أنه بضاعة ومضاربة حكمه مساو للوديعة كافي البدائع **(قوله)** وأما بدينه وهو مدينون أي مستغرق قديده احترازاً عن غير المدينون فان لم يكن مدينوناً

أما الزيادة فباطلة وان جاز النكاح عتابة (وبسبع مشاهد واتلاف كذلك) أي مشاهد (و) المريض (ليس له أن يقضى دين بعض الغرماء دون بعض ولو) كان ذلك (اعطاه مهر وإفاه أجرة) فلا يسلم لهما (الا) في مسئلتين (إذا قضى ما استقرض في مرضه أو نفد من ما اشترى فيه) ولو بثل القيمة كما في البرهان (وقد علم ذلك) أي ثبت كل منهما (بالبرهان) لا بإقراره (لتمتع) بخلاف (اعطاه المهر ونحوه) (ما إذا لم يؤد حتى مات فان البائع أسوة للغرماء) في التمن (إذا لم تكن العين) المبيعة (في يده) أي يد البائع (وان كانت كان أولى) وإذا أقر المريض (بدين ثم) أقر (بدين تحاصص وصل أو فصل) للاستواء ولو أقر بدين ثم بوديعة تحاصص وبكس الوديعة أولى (وأما بدينه وهو مدينون غير حائز) أي لا يجوز (ان كان

وأما الأجنبي فهو نافذ من الثلث كافي الجوهره قال أبو السعود في حاشية الاشباه ما نصه ليس على الملاحقه بل
 بقيد أن لا ينجى له من المال الفارغ عن الدين ما يمكن خروج القدر المبرر منه من ثلثه ولا يمين قيدا آخر وهو أن
 يكون له وارث ولم يجز (قوله) أن كان أجنبيا) لأن يكون الوارث كصلا عنه فلا يجوز أذيرا الكفيل براءة
 الأصل جامع الفصولين ولو أقر باستيفائه دينه منه صدق كما بسطه في الولوية (قوله) وإن كان وارثا فلا
 يجوز) أي سواء كان من دين له عليه أصالة أو كفالة وكذا أقراره بقضه واحتياطه به على غيره فصولين (قوله)
 للثمة) علله أبو السعود في حاشية الاشباه بقوله لأن إراء الوارث في مرض موته وصية وهي للوارث لا يجوز ما لم
 يجز الوارث الآخر لكن الشارح تبع المنع والأظهر ما نقلناه عن أبي السعود (قوله) وحيلة صحته (الح)
 قال في الاشباه وهي الحيلة في إراء المررض وارثه في مرض موته بخلاف قوله أبرأنا فإنه يتوقف كافي حيل
 الحاوي القدسي وعلى هذا لو أقر المررض بذلك لأجنبي لم تسع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا إذا أقر
 بشئ لبعض ورثته كافي البرازية (قوله) يشمل الوارث وغيره) صرح به في جامع الفصولين حيث قال مرضه
 على وارثه دين فأبرأه لم يجز ولو قال لم يكن لي عليه شئ ثم مات جازا أقراره قضاء لادبائه اهـ وبني لو ادعى الوارث
 الآخر أن المقر كاذب في أقراره أن يخلف المقر له بأنه لم يكن كاذبا بناء على قول أبي يوسف المفتي به كما مر قبل
 باب الاستثناء وفي البرازية ادعى عليه ديونا مالا وديعة فصالح الطالب على بسريرا وأقر الطالب في
 العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شئ وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات فبرهن الوارث أنه كان لورثي
 عليه أموال كثيرة وانما قصد حرماننا لا نسمع وإن كان المدعي عليه وارث المدعي وبخري ماذا ذكرنا فبرهن بقية
 الورثة على أن أمانا قصد حرماننا بهذا الأقرار نسمع اهـ وينبغي أن يكون في مسئلتنا كذلك لكن فروق في
 الاشياء بكونه منها في هذا الأقرار لتقدم الدعوى عليه والصلح معه على بسرير الكلام عند عدم قرينة
 على التهمة اهـ قلت وكثيرا ما قصد المقر حرمان بقية الورثة في زمانا وتدل عليه قرائن الأحوال القريبة من
 الصريح فعلى هذا تسمع دعواهم بأنه كان كاذبا وتقبل بتهتم على قيام الحق على المقر له وكذا الحكم بجري
 لو ادعى وارث المقر فيخلف والنفي عبرته في البحر هنا بالأقرار وتلوه عنه بالبراءة في أول الأقرار وفي الصلح
 وكذا البرازية وحينئذ في النفي اما أقرارا وأبراء وكلاهما لا يصح الوارث كافي المتون والشرح في النفي
 هنا غير يسأل ليعول عليه لثلا يصرح حيلة لاسقاط الارث الجبري مع ضعفه وبوصحه ما لو قال أو قصد حرماننا بذلك
 تسمع دعواهم كما سمعت ويأتي والله تعالى أعلم (قوله) صحيح قضاء لادبائه) لأنه في الديانة لا يجوز أنا كان بخلاف
 الواقع ونقص الأمر: أن كان له في الواقع عليه شئ لاستلزامه إثار بعض الورثة وحرمان البعض اذ لو طابق
 الواقع أقراره بأن لم يكن عليه شئ لصح قضاء ديانه كما لا يخفى (قوله) الالمهر) أي إذا قالت في مرض موته
 لامهر لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر (قوله) على الصحيح) مقابله ما في المنع عن البرازية معزيا إلى حيل النخفاف
 قالت فيه ليس على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شئ بغير اعتنا خلافا للشافعي اهـ (قوله) لتظهر أنه
 عليه غالبا) لعل المراد ما نعورف تأجيله غالبا تأمل (قوله) بخلاف) راجع إلى قوله فلا يصح (قوله) فانه يصح
 ولا تسمع دعوى زوجها فيه) أعلم أن صاحب الاشباه استنبط هذه المسئلة من مسئلة الأقرار المصدر بالنفي
 وقال إن هذا الأقرار منتهى البتة عزله قوله لاحق في نفسه فصح وليس من قبل الأقرار بالعين للوارث
 لأنه فيما إذا قال هذا فلان فلي تأمل وليراجع المنقول اهـ وأقره على ذلك المصنف في منحه حيث قال وفي
 التاتارخانية من باب أقرار المررض معز بالنفي العمود ادعى على رجل مالا وأبنته وأبرأه لا يجوز براءة أن كان
 عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أو لا ولوانه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
 جازا أقراره في القضاء اهـ وفي البرازية معز بالنفي حيل النخفاف قالت فيه ليس على زوجي مهر وقال فيه لم
 يكن لي على فلان شئ بغير اعتنا خلافا للشافعي اهـ وفيها قبله وإراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه
 شئ ليس لورثته أن يدعوا عليه شأ في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الأقرار وفي الجامع أقر الابن فيه انه ليس
 له على والدته شئ من تركه أمه صح بخلاف ما لو أبرأ أو وجهه وكذا لو أقر بقض ماله منه اهـ وبهذا علم صحة

أجنبيا وإن كان
 (وارثا فلا) يجوز
 (مطلقا) سواء كان
 المررض مدبونا أو لا
 للثمة وحيلة صحته أن
 يقول لاحق لي عليه كما
 أفاده بقوله (وقوله) لم
 يكن لي على هذا المطلوب
 شئ) يشمل الوارث وغيره
 (صحيح قضاء لادبائه)
 فترفع به مطالبة
 الدنيا لا مطالبة الآخرة
 حاوي الالمهر فلا يصح
 على الصحيح برازية
 أي لتظهر أنه عليه غالبا
 بخلاف أقرار البنات
 في مرضها بأن الشئ
 الفلاني ملك أبي
 أو أمي لاحق لي فيه أو
 أنه كان عندى عارية
 فانه يصح ولا تسمع
 دعوى زوجها فيه

ما أفتى به مولانا صاحب البحر فينا الوأقرت البنت في مرض موتها بأن الأمتعة الفلانة ملك أبيها لاحق لها
فنها أنه يصح ولا يصح دعوى زوجها فاستندا الى ما ذكرناه وقد افقه في ذلك شيخنا أمين الدين بن عبد
العال المصري وأفتى بعدم الصحة مستندا الى عامة ما في العتبرات من أن الاقرار الوارث لا يصح وكثير من
التقول الصحيحة يشهد بصحة هذا أي افتاء صاحب البحر وليس هذا من قبيل الاقرار الوارث كما لا يخفى قال
مولانا صاحب البحر ولا ينافيه ما في البرازية معز بالذخيرة قولها فله المهر لي عليه ولا شيء لي عليه ولم يكن لي
عليه مهر قبل نكاحه وقبل لا يصح والصحيح أنه لا يصح اه لأن هناك خصوص المهر لتظهور أنه عليه غالبا ولا مالا
في غير المهر ولا ينافيه أيضا ما ذكره في البرازية أيضا بعد ادعى عليه مالا ودون اربعة فصالح مع الطالب على
شيء يسير سرا وأقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات
ليس لورثته أن يدعوا على المدعي عليه شيء وإن رهنوا على أنه كان لمورثا عليه أموال لكنه قصد هذا الاقرار
خرمانا لا تصح وإن كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرناه من بقية الورثة على أن أبا نافع صحرمانا
هذا الاقرار وكان عليه أموال تسع اه لكونه منهم ما في الدعوى عليه والصلح معه على يسير والكلام عند
عدم قرينة على التهمة والله تعالى أعلم اه ما ذكره في المنع وأقره على ذلك الشارح كما ترى قال بحسبه الفاضل
الخير الرمي قوله وبهذا علم صحة ما أفتى به مولانا صاحب البحر الخ (أقول) لا شاهد له على ذلك مما تقدم وحيث
كانت الأمتعة في يد البنت المقررة لا يصح اقرارها بها إلا يبادل عليه ما صرح به الزبلي وغيره من أنه لو أقر
بعين في يده لا يخل لا يصح في حق غرماء الصحة وإذا لم يصح في حق غرماء الصحة لا يصح في حق بقية الورثة
لاشتركا كما في الحكم لتسبب العللة وهي التهمة لهما وما قدمه من قوله بخلاف اقراره بأن هذا العدد لفلان فإنه
كلدين فإذا كان كلدين فكيف يصح اقراره بالوارث أما عدم شهادة ما تقدمه فيسأله أنه قوله ليس لي على
فلان أن لم يكن لي عليه دين مطابق لما هو الأصل من خلو ذمته عن دينه فلم يكن من باب الاقرار له فصار كاعتزافه
بعين في يده يدين بها الزبلي بقا تنفت التهمة ومثله ليس له على والده شيء من تركته أمه وليس لي على زوجي مهر على
القول المرجوح وقد علمت أن الأصح أنه لا يصح بخلاف الأمتعة التي بيد المقررة فانه اقرارها بالوارث بلائش
لأن أقصى ما يستدل به على الملك بالدفع قد أقرت بما هو ملكها ظاهر الوارثها فاني يصح وأني تنفي التهمة وقوله
وكثير من التقول الصحيحة تشهد بصحة هذا وليس هذا من باب الاقرار الوارث غير صحيح لأننا لم نجد في التقول
الصحيحة ولا ضعيفة ما يشهد بصحته ووجدنا القول مصرحة بأن الاقرار بالعين التي في يد المقر كالقرار بالدين
ولم يعدعه لا ينقلها وقول صاحب البحر ولا ينافيه الخ (أقول) بل يفهم منه عدم الصحة بالأولي وذلك لأنه إذا
لم يصح فيما فيه الأصل براءة الذمة فكيف يصح فيما فيه الملك شاهد ظاهر بالدين لم لو كانت في الأمتعة
الأبهي المشاهدة لا يد البنت فلا كلام في الصحة فالخ ما أفتى به ابن عبد العال وبدل أيضا الصحة ما قلنا ما في
شرح القدوري المسمى بجمع الرواية من قوله قال في حاشية الهداية قوله واقرار الميرض لوارثه لا يصح الآن
بصدقه بقية الورثة هذا إشارة الى أن اقرار الميرض لوارثه إذا كان هناك وارث آخر غير المقر له انما لا يصح
لعدم التحلية بل لحق بقية الورثة فإذا لم يكن له وارث غير المقر له صح اقراره دل عليه ما ذكره في الديان إذا مات
المرأة وتزوجت وبعدين لاملال لها غيرهما فأقرت ان هذا العبد بعينه وديعة زوجها عند هاتم مات فذلك
جائز ويكون العبد لزوج بالقرار بالوديعة والعبد لا خير ميراث نصفه للزوج ونصفه لبيت المال اه فهذا
صريح في أنه إذا كان هناك وارث غير الزوج وغير بيت المال لا يصح اقرارها بالعبد للزوج وأي فرق بين
قول البنت هذه الأمتعة التي بيدي أو في بيتي ملك أي لاحق لي فيها وبين قول الزوجة هذا العبد ملك زوجي
فان كان زيادة لاحق لي فيها فهذا في حقها المشاهد بالذخيرة بعد اثباته بالأبويه لا يخرج عن كونه
اقرارا للوارث بعين في يده فامل اه ما ذكره الشيخ خير الدين الرمي رحمه الله تعالى فالعجب من الشارح
مع قول شيخنا خير الدين الرمي في حاشيته على الاشياء أيضا إن كل ما أفتى به من الشواهد لا يشهد له مع
نصر يحكم بأن اقرار الميرض بعين في يده لوارثه لا يصح ولائش لأن الأمتعة التي بيد البنت ومثلها ظاهر

بالمبدأ قالت هي ملك أي لاحق لي فيها اقرار بالعين للوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء أو لاحق لي عليه أو
 ليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي تمسك الثاني فيه بالأصل فكيف يستدل به على مدعاه ويجعله صريحاً فيه
 ثم قال وقد خالفه في ذلك علماء عصره وعصر وأفتوا بعدم الصحة ومنهم والد شيخنا الشيخ أمين الدين بن عبد العال
 وبعده هذا البحث والتقرير رأيت شيخنا شيخ الاسلام الشيخ علي المقدسي رد على المؤلف أي صاحب
 الاشياء كلامه وكذلك الشيخ محمد الغزالي على هامش نسخة الاشياء والنظار فقد ظهر الحق والصدق والله الحمد
 والمنة اه كلام الخليلي الرمي أيضا وتبعه السيد الجوزي في حاشية الاشياء وكذلك رد عليه العلامة جوزي زاده
 كجراً يتهمونقل عنه في هامش نسخة الاشياء ورد عليه ايضا العلامة البري وقال بعد كلام وعليه فلا يصح
 الاستدلال لغت ولا لقاض عما أفتي به من صحة الاقرار للوارث بالعر وض في مرض الموت الواقع في زمان لان
 الخاص والعالم يعلمون أن المقر ما لك لجميع ما حوته داره لاحق فيه للقر له بوجه من الوجوه وانما قصد
 حرمان باقي الورثة فاي تهمة بعد هذه التهمة باعبار الله اه وكذا رد عليه الشيخ اسمعيل الخائلي محقق دمشق
 الشام سابقاً حيث مثل فين أقر في مرضه أن لاحق له في الامتعة المعلوم مع بنته وملكه فيها ظاهر فاجاب بأن
 الاقرار باطل على ما اعتمد المحققون ولو مصدرنا بالنفي خلافاً للاشياء وقد أنكر واعلم اه وكذا رد عليه
 شيخنا السخاوي وغيره * والحاصل كجراً يتهمونقل عن العلامة جوزي زاده أن الامتعة أن كانت في يد البنت
 فهو اقرار بالعين للوارث بلاشك وان لم تكن في يدها فهو صحيح وبه يشعر كلام الخليلي الرمي المتقدم وصرح
 به أيضا في حاشيته على المنع وأطال في الرد على الاشياء كما عجلت فان قلت فقد ذكر السارح فيما يأتي عن الاشياء
 أن اقراره للوارث موقوف الا في ثلاث منها اقراره بالامانات كلها الخ وقول البنت هذا الشيء لا في اقراره بالامانة
 فيصح وان كان في يدها قلت المراد يصح اقراره بقبض الامانة التي له عند وارثه لان صاحب الاشياء ذكر عن
 تلخيص الجامع أن الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث لو أقر بتلاف ودعيته المعروفة أو أقر بقبض ما كان
 عنده ودعيته أو بقبض ما قبضه الوارث بالو كالة من مدونه ثم قال في الاشياء و ينبغي أن يلحق بالثانية اقراره
 بالامانات كلها ولو مال السرقة أو العارية والمعنى في الشكل أنه ليس فيه ايثار البعض اه يعني أن الوديعه في قوله
 أو أقر بقبض ما كان عنده ودعيته غير قيد بل ينبغي أن يلحق بها الامانات كلها فيكون اقراره بقبضها كقراره
 بقبض الوديعه و لو بهذا البحث ما قدمناه عن نور العين من قوله مريض عليه دين يحيط فأقر بقبض ودعيته
 أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة إلى مورثه المرض وكذبه
 للمورث يقبل قول الوارث اه فقد تبين لك أنه ليس المراد اقراره بامانة عنده لوارثه بل المراد ما قلنا قبله
 لذلك فاني رأيت من تحط في ذلك مع أن النقول صريحة بأن اقراره لوارثه بعين غير صحيح كما مر ثم انما ذكره
 في الاشياء من استثناء المسئلة الثالثة الظاهر أنه يستغنى عنه بالجملة لان المريض اذا كان له دين على اجنبى
 فوكل المريض وارثه بقبض الدين المذكور بقبضه صار ذلك الدين امانة في يد الوارث فاذا أقر بقبضه منه
 فقد أقره بقبض ما كان له امانة عنده لان المال في يد الوارث كمال امانة تأمل وقد ذكر في جامع الفصولين صورة
 المسئلة الاولى من المسائل الثلاث فقال صورتها اودع اياه ألف درهم في مرض الاب أو صحته عند الشهود
 فلما حضره الموت أقر باهلاكه صدق اذ لو سك ومات ولا يدري ما صنع كانت في ماله فاذا أقر بتلافه فالو اي اه
 وقوله عند الشهود قد بده لتكون الوديعه معروفة بغير اقراره ولهذا قد قيل في الاشياء بقوله المعروفة فندل على
 أنه لو أقر باهلاكه ودعيته لوارثه ولا يثبت على الابداع لا يقبل قوله وبه تعلم ما في عبارة المصنف والشارح من
 الغلط حيث قال بخلاف اقراره له أي لوارثه بوديعه مستهلكه فانه جائز وصورته أن يقول كانت عندي وديعه
 لهذا الوارث فاستهلكها جوهر اه فانه كان عليه أن يقول بخلاف اقراره له باستهلاكه وديعه معروفة
 فانه جائز فاعتمد ذلك (قوله) كما بسطه في الاشياء الخ أقول وقد خالفه علماء عصره وأفتوا بعدم الصحة كما عجلت
 وقد كتب العلامة الجوزي في حاشية الاشياء في الرد على عبارتها فقال كل ما في به الصنف أي صاحب الاشياء
 لا يشهد مع نصري معهم بأن اقراره بعين في يده لوارثه لا يصح ولاشك أن الامتعة التي بيد البنت ملكها فيها

كما بسطه في الاشياء فأتلا
 فاعتمد هذا التقرير
 فانه من مفردات كتابي
 (وان أقر المريض
 لوارثه بمفردة

مطلب الاقرار للوارث
 موقوف الا في ثلاث

ظاهر بالتدافد اذ قال الشهي خلك أي لا حق في فيها فيكون اقرارا بالعين الوارث بخلاف قوله لم يكن لي عليه شيء
أولا حتى لي عليه أو ليس لي عليه شيء ونحوه من صور التي تيسر لنا في ما بالاصل فكيف يستدل به على
مدعاه وجعله صريحا فيه وذكر الشيخ صالح في حاشيته على الاشياء متعقبا صاحبها في هذه المسئلة مانصه
أقول ما ذكره المصنف هنا لا يخرج عن كونه اقرارا للوارث بالعين وهو غير صحيح وبه أتى شيخ الاسلام أمين
الدين وليس هذا اذ اخلا تحت صور التي التي ذكرها مستدلا بها وقال أخو المؤلف الشيخ عمر بن نجيم لا يثبتني
ما في اقراره من التهمة خصوصا إذا كان بينها وبين زوجها خصوصية كزوجها عليها وقال البري الصواب
أن ذلك اقرار للوارث بالعين بصيغة التي ولا نزاع في عدم صحة ذلك الوارث في مرض الموت وما استدله المصنف
مفروض في اقرار بصيغة التي في دين لا في عين والدين وصف قائم بالذمة وانما يصير مالا باعتبار قبضه اه
وقول المصنف وليس هذا من قبيل الاقرار للوارث فيه نظر **(قوله أومع أخني)** قال في نور العين اقرار لوارثه
ولا أخني بدين مشترك بطل اقراره عندهما اتصادا في الشركة أو تكادنا وقال مجدلا أخني بحصته لو أنكر
الأخني الشركة بالعكس لم يذكره محمود يجوز أن يقال انه على الاختلاف والصحيح انه لم يجز على قول محمد كما
هو قولهما اه لهما أن الاقرار اخبار ولا يصح أن ينفذ على خلاف الوجه الذي أقربه فاذا أقر مشتركا
لا يمكن أن ينفذ غير مشترك وفي أحكام التالفي لو أقر لاثنتين بالف فرد أحدهما وقبل الآخر فله النصف
(قوله بعين) فيست على الدين المذكور في الحديث ومثال العين أن يقر المرئض بأن هذه العين وديعة
وارثي أو عارته أو غصبها أو وهبتها **(قوله بطل)** أي على تقدير عدم الإجازة والأفهم موقوف اه
مفركه لطلب سلم إليه ثم مات لا مرد لا احتمال صحة الاقرار بالتحاق صحة المرض اه جوى عن الرمز
(قوله) ولنا حديث لا وصية لوارث ولا اقراره بدين رواء الدارقطني لكن في المبسوط أن الرز بادئ شاذ
ولذلك تركه في الدرر المشهور لا وصية لوارث ولذا لا تفي الوصية على نفي الاقراره بالطريق الأولى لان
الوصية انما يذهب ثلث المال وبالأقرار يذهب كله فاطالها بطل الاقرار بالطريق الأولى كافي المنع فظهر
أن ما يقال المدعى عدم جواز الاقرار والدليل دليل على عدم جواز الوصية والصواب ما أتى به صاحب الهداية
ساقط غايته أن الدليل لم ينحصر على عبارة النص كما صرح به في الاصول **(قوله الآن يصدق ببقية الورثة)** أي
بعدموته ولا عارته لا حازتهم قبله كافي خزانة المفتين وان أشار صاحب الهداية لقضده وأجابته بانه نظام الدين
وحافده عماد الدين ذكره القهستاني شرح المتن وفي النعمية اذا صدق الورثة اقرار المرئض لوارثه في حياته
لا يحتاج لتصديقهم بعد وفاته وعزاه الحاشية مسكين قال فلم يجعل الإجازة كالتصديق ولعله لانهم أقروا اه
قال العلامة أبو السعود في حاشيته مسكين وكذلك كان له دين على وارثه فأقر بقبضه لا يصح الآن يصدق ببقية
زبلي فاذا صدقوه في حياته المقر فلا حاجة إلى التصديق بعد الموت بخلاف الوصية بما زاد على الثلث حيث
لا تنفذ الاجازة والورثة بعدم موت الموصي جوى اه **(أقول)** ينبغي أن يكون على هذا المنوال رضا الغرماء قبل
موت تدبر **(أقول)** وكذلك اوقف ببيع لوارثه على إجازتهم كقدمه في باب الفضولي وأشار في خزانة أمي أنهم لو قالوا
أجرنا اقراره في حياته فلمهم الرجوع أي فلا مخالفة لان التصديق كصريح الاقرار بخلاف الإجازة **(قوله فلو لم)**
يكن وارث آخر أي ذو فرض أو تعصيب أو رحم محرم **(قوله أوصى لزوجته)** يعني ولم يكن له وارث آخر
وكذا في عكسه كافي الترتيل لالة وفي بعض النسخ وأوصى بدون ألف وهي الأولى لانه تصو بالوصية لوارث
الذي ليس له وارث غير وذلك لا يتصور بغير أحد الزوجين لما قاله من أن غيره مارت فضا ورذا **(قوله صحت)**
الوصية ولو كان معها المبال لما أنه غير وارث بل بوضع فيه المال على انه مال ضائع لا بطريق الارث فلا
يعارضه الوصية والاقرار ولا الحماية كما أفا دما تلبر الرمي في فتاوا أخر الوصايا قال فيها وحيث لا وارث نفذت
مخايبهم مع زوجها بالوقوف ولو أوصت بكل ما لها نفذت وصيتها لكن قد يقال ان ما ذكره الشارع لا يوافق
مسئلة المصنف لان موضوعها الاقرار لا على ما خلافة أن هذا الاقرار يكون وصية بدليل قوله الآن يصدق ببقية الورثة
فانه يصح الاقرار ان لم يكن وارث آخر والحاصل أن المسئلة في حد ذاتها صحيحة لا أنها لا توافق مسئلة المصنف

أومع أخني بعين أو
دين (بطل) خلافا
لشافعي رضى الله
تعالى عنه ولنا حديث
لا وصية لوارث ولا
اقراره بدين (الآن
يصدق ببقية الورثة)
فلو لم يكن وارث آخر
أو أوصى لزوجته أو هي
له صحت الوصية

لما ذكر ناتامل **(قوله)** وأما غيرهما أي غير الزوجين ولو كان ذارحم شربلالية **(قوله)** فراضا وردا المناسب زيادة
أو تعصبا ط **(قوله)** فلا يحتاج لوصفة شربلالية (الحاصل أن إقرار المريض لو أرتنه لا يصح كذا هنا)
وارث آخر غير المقر له لعدم المحلة بل لحق الورثة فإذا لم يكن له وارث آخر غير المقر له صح إقراره **(قوله)** أقر
بوقف الخ هذا كلام مجمل يحتاج إلى بيان ذكر الشارح العلامة عبد البر عن الخاتبة رجل أقر في مرضه بأرض
في يده أنها وقفان أقر بوقف من قبل نفسه كان من الثلث كالأقر المريض يعقبه عدوان من جهة غيره ان
صدق ذلك الغير أو ورثته حاز في الكل وإن لم يبين أنه منه أو من غيره فهو من الثلث وفي منته المفتي مثله وسواء
أستند الوقف إلى حال الصحة أو لم يستند فهو من الثلث إلا أن يجزأ الورثة أو يصدق في الاستناد إلى الصحة ولو كان
المستند إليه مجهولا أو معروفا ولم يصدق ولم يكذب أو مات ولا وارث له إلا يثبت المال فالتأخر أنه يكون من الثلث
لأن التصديق منه أو من الوارث شرط في كونه من جميع المال وفرع عليه صاحب الفوائد أنه لا يعتبر تصديق
السلطان فيما إذا لم يكن له وارث إلا يثبت المال وهذا منقول من كلام شيخنا وإن قاله الطرسوسي تفقها اه
يتصرف وفي شرح الشربلالية وإن أجاز ورثته أو صدقه فهو من جميع المال لأنه مظهر بإقراره لامنتهى فلزم
يكن الغير وارث قال المصنف لا يعتبر تصديق السلطان كذا أطلقته قلت وهذا في الوقف على جهة عامة ظاهر
لتنضمه إقراره على غيره وإبطال حق العامة وأما الوقف على جهة عامة فصح تصديق السلطان كإثباته لما
تقدم من صحة وقف السلطان شأ من بيت المال على جهة عامة ثم لا يخفى أن المقر إذا لم يستند لغيره ولم يكن له
وارث يجوز إجازة السلطان ومن ثبت المال كذا في الترازية ولنا فيه رسالة ولا يعمل عا فمه الطرسوسي كما
نقله المصنف عنه من أنه يكون من الثلث مع عدم اعتبار تصديق السلطان أنه نافذ من كل المال ط **(قوله)** فلو
على جهة عامة كبناء القنطرة والنغور **(قوله)** صح تصديق السلطان لأن له أن يفعل ذلك من بيت المال ومن
حكى أمر إعلال استنفاه صدق **(قوله)** وكذا الوقف أي أنشأ أو قفي مرض موته ولا وارث له على جهة عامة فانه
ينفذن جميع تصديقي السلطان **(قوله)** خلا لما زعمه الطرسوسي هو يقول لو لم يكن له وارث إلا يثبت المال
لا يعتبر تصديق السلطان بل يكون من الثلث كما يؤخذ من عبارة شرح الوهبانية لعبد البر السابقة ووجه فساد
ما زعمه الطرسوسي أن الوقف والحالة هذه وصية وهي مقدمة على بيت المال بل لا يحتاج ذلك لتصديق
السلطان **(قوله)** ولو كان ذلك أي الإقرار ولو وصلة **(قوله)** إقراره قبض دينه أو غصبه بان إقراره قبض
ما غصبه وارثه منه قال في الخاتبة لا يصح إقراره مرض مات فيه قبض دينه من وارثه ولا من قبض وارثه
ولو أقر لو ارثه وقت إقراره وقت موته وخبر من أن يكون وارثا فيما بين ذلك بطل إقراره عند أبي يوسف لا عند
محمود يأتي تمامه وقيد بن الوارث احتراز عن إقراره باستيفاء دين الاجنبي والأصل فيه أن الدين لو كان وجب
له على اجنبي في صحته جاز إقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف سواء وجب ما أقر قبضه بدلا عما هو مال كسمن
أو لا كبذل صلح دم العمد والمهر ونحوه ولو دينه أوجب له في مرضه وعليه دين معروف أو دين وجب عليه بماينة
الشهود بمرضه فلو ما أقر قبضه بدلا عما هو مال لا يجزأ إقراره أي في حق غرماء الصحة أو المرض بعانة الشهود
كافي البائع ولو بدلا على شئ بمال جاز إقراره قبضه ولو عليه دين معروف جامع الفصولين وفيه لو باع في مرضه
شيأ بأكثر من قيمته فأقر قبض ثمنه والمسئلة بحالهما من كون المقر مديونا دينيا ماعروفا يثبت له بصدق وقيل
للمشتري أدغمه مرة أخرى وأنه نقض البيع عند أبي يوسف وعند محمد بن يوقد قيمته أو ينقض البيع قال
في جامع الفصولين أقر بدين لوارثه أو لغيره ثم يرى فهو كدين بخته وبوأوصى لوارثه ثم يرى بطلت وصيته
اه وفي الخلاصة نفس البيع من الوارث لا يصح إلا بإجازة الورثة يعني في مرض الموت وهو الصحيح وعندهما
يجوز لكن إن كان فيه غبن أو محاباة بخبر المشتري بين الرد وتكميل القيمة اه (أقول) وبما تقدم أن حق
الغرماء يتعلق بذمة المدين في الصحة فإذا مرض تعلق بمعنى التركة وهي أعانها والدين مطلقا ليس منها فم
يكن أتلف عليهم بهذا الإقرار شأ وأما إذا مرض وتعلق حقهم بعن التركة فإذا باع منها شأ وأقر باستيفاء
ثمنه فقد أتلف عليهم وقوله وقيل للمشتري أدغمه مرة أخرى أي على زعل ولا بان أقر وأي الغرماء بدفع

وأما غيرهما فثبت الكل
فراضا وردا فلا يحتاج
لوصفة شربلالية وفي
شرحه للوهبانية أقر
بوقف لا وارث له فلو
على جهة عامة صح
تصديق السلطان
أو نائبه وكذا لو وقف
خلافا لما زعمه
الطرسوسي فليحفظ
(ولو) كان ذلك (أقرارا
بقبض دينه) أو غصبه
أورثه

التي لا يكون لهم مطالبة وهذا الفرع مشكل من حيث ان البيع صحيح نافذ فكيف يتغير والحالة هذه بين
نقض البيع أو تأديته الثمن وقول محمد أشد اشكالاً من حيث ان الواجب في البيع الثمن دون القيمة ويمكن
تصوره على قول الامام وذلك بان يكون المشتري وارثاً والبيع منه غير نافذ عند بل موقوف على احراز الورثة
فإذا لم يجز وارثاً ولم يردوا كان للمشتري الخيار وحينئذ يخير بين الفسخ وعدمه وإذا قالت الورثة ان شئت فادفع
الثمن لنجيز البيع وان شئت رد علينا خيارك صح لكن يشك عليه قول محمد وان القولين منسوبان للصاحبين
وهما يجيزان البيع من الوارث مطلقاً غير أنه يقال له في صورة الحابزة القيمة أو الفسخ تأمل **(قوله)** ونحو ذلك
كان بقرائه قبض المبيع فاسد امته أو أنه رجع فيما وهبه له من رضا جوى ط أو أنه استوفى ثمن ماباعه كافي
الهندية **(قوله)** بقبض دينه فيه اشارة الى أن اقراره بقبض ودعيته كانت عنده صحيح وبه صرح في الاشياء ثم
قال وبنبي أن يلحق بذلك الاقرار بالامانات كلها **(قوله)** لا يصح لو وقعه لمولاه ملكا في العبد والمكاتب اذا
مجز ومخافه ان لم يجز بنفسه والحاصل أنه لا يصح اقراره بقبض ما فيه بقبض دين من وارثه ولا من كفيل
وارثه أو عبد وارثه لان الاقرار بعبد الوارث اقرار لمولاه وما أقر به للمكاتب في حق لمولاه ذلك قال في المنع لانه
يقع لمولاه ملكاً أو حقاً **(قوله)** ولو فعله أي الاقرار بهذه الاشياء للوارث **(قوله)** ثم يرى أي من مرضه **(قوله)**
لعدم مرض الموت فلا يتعلق به حق الورثة **(قوله)** ولومات المقرلة أي الوارث المقر ثم المرض المقر **(قوله)**
وورثه المقرلة من ورثة المرض صورته أقل لأن ابنه ثم مات ابن الابن عن أبيه ثم مات القرع عن ذلك الابن فقط أو
بنين أحدهم مال والد المقرلة أو أقل لمرأته بدین فمات ثم مات هو وترك منها وارثاً **(قوله)** جاز اقراره عند أبي
يوسف آخره ومحمد نظر وجهه عن كونه وارثاً في الصورة الاولى وفي الصورة الثانية فلان العبرة تكون المقرلة
وارثاً أو لا وقت موت المقر وهي انذاك ليست وارثة لان الميت ليس بوارث وهذا هو الذي أتى قريبا عن
الصرفية **(قوله)** كاتفراده الاجنبي يعني لو كان المقرلة أجنبية ومات قبل المقر وورثته ورثة المقر فان
اقراره جائز لانه لم يقر لوارث حين أقر أمافي الاجنبي فظاهر وأما في الوارث الذي مات فانه يموت قبل المقر
خرج عن كونه وارثاً له قال في المنع ولو أقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المرض ووارث المقر له من ورثة المرض
لم يجز اقراره عند أبي يوسف أولاً وقال آخر المجوز وهو قول محمد **(قوله)** وسجي أي قريبا **(قوله)** بوديعة
مستهلكة أي وهي معروفة لعدم التهمة ولو كذبناه ومات وجب الضمان من ماله لانه مات مجهولاً وعليه بينة
فلا فائدة في تكذيبه ولو كانت الوديعة غير معروفة فلا يقبل اقراره باستهلاكها إلا أن يصدق ببقية الوديعة كما
في التبيين والاصوب أن يقول المصنف باستهلاك الوديعة أي المعروفة بالبينه بدل قوله بوديعة مستهلكة **(قوله)**
وصورته لم يبين هذه الصورة أن الوديعة معروفة كما صرح به في الاشياء وقد أوضح المسئلة في الوالوجة
فراجعها وصورتها في مامع الفصولين واقصورتها أو دعأه ألف درهم في مرض الأب وأصحته عند الشهود
فلما حضر الموت أقر بهلاكه صدق اذ لو سكت ومات ولا يدرى ما صنع كانت ديناً في ماله فإذا أقر باستهلاكه
فأولى ولو أقر أولاً لتلقاه في يده فنكل عن البين ومات لم يكن لوارثه في ماله شيء اه والحاصل أن مدار الاقرار
هنا على استهلاك الوديعة المعروفة لا عليها ومنه تعلم أن قوله ومنها اقراره بالامانات كلها مقيد بما هاتم فيه
أي بالوارث المرضي بقبض ثمن ماباعه لوارثه بأمره أو بولاية لم يصدق اذا أقر بدين لوارثه إلا أن يدعي الهلاك
لكونه ديناً في تركته فلو قال قبضت الثمن وأتلفته براء المشتري ولو أدى لم يرجع وكذا لا يصدق في قبض ثمن
ماباعه لغيره من وارثه إلا أن يقول ضاع عندي أو دفعته الى الآخر اه واللام في لوارثه ولغيره لام العلة أو المالا لا
التعدي وقوله إلا أن يدعي الهلاك لكونه ديناً في تركته صوابه لكونه ليس ديناً في تركته لان الوكيل أمين
غير ضامن ويدل على ذلك أيضاً قوله بعده إلا أن يقول ضاع عندي أو دفعته الى الآخر لانه لم يصدق ديناً في تركته
لا لوارث ولا من جهة الوارث وقوله قبضت الثمن وأتلفته هو مثل اقراره بوارثه بوديعة استهلكها فتصدق المبيعة
بعبارة الشهود وحينئذ ذأدى ضمان ذلك الوارث لم يرجع على المشتري ويمكن رجوع شريك المشتري
واعمالا يرجع لانه متبرع وسألي في آخر كتابته على الوصايا ما يتخلفه ولكن ما هنا أولى وفي خزنة المفتين باع

ونحو ذلك (عليه)
أي على وارثه أو عبيد
وارثه أو مكاتبه
لا يصح لو وقعه لمولاه ولو
فعله ثم يرى ثم مات جاز
كل ذلك لعدم مرض
الموت اختيار ولومات
المقرلة ثم المرض
وورثه المقرلة من ورثة
المريض جاز اقراره
وسجي عن الصرفية
(بمخلاف اقراره) أي
لوارثه (بوديعة
مستهلكة) فانه جائز
وصورته أن يقول
كانت عندي ودعيته
لهذا الوارث فاستهلكها
جوهره

عبدان وارثه في حجة ثم أقر باستغناء الثمن في المرض لا يصح وفي الزبلي لو كانت الوديعة غير مبررة لا يقبل قوله استهلكها الآن يصدق بقية الورثة **(قوله والحاصل الخ)** فيه تخالفه الاشياء ونفسها وما يجرد الاقرار للوارث فهو موقوف على الاعازة سواء كان بعين أو دين أو قبض منه أو بأمر أو بالحق ثلاث أو أقر بانلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة أو بقبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولومال الشركة أو العارية والعني في الكل أنه ليس فيه انبار البعض فاعتق هذا التحريم فانه من مفردات هذا الكتاب اه وقد ظن من لاخبره أن الثاني من قبيل الاقرار وهو خطأ وقال قبل هذا وقال المرض مرض الموت لاحق على فلان الوارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر وعلى هذا يقع كثيرا أن الميت في مرض موته تقرر بان الامتعة الفلانية ملكاً لأهلها لاحق لها فيها وقد أجبت فيها مراراً بالجملة في التاترغانية من باب اقرار المرض ادعى على رجل مالا وأثبت وأمر ألا يجوز برأته أن كان مديوناً وكذا الوارث لا يجوز سواء كان مديوناً ولا ولو قال لم يكن لي على هذا المطوب شيء ثم مات ما اقراره في القضاء وفي البرازية قالت فيه ليس لي على زوجي مهر يرا عندنا خلافاً للشافعي وفيما قبله قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته أن يدعوا عليه شيئاً في القضاء وفي الدانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع أقر الابن فيه أنه ليس له على والده شيء من تركته أمه صح بخلاف ما لو أراء أو وجهه وكذا الوارث بقبض ماله منه فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافيه ما في البرازية قولها فيه لا مهر لي عليه ولا شيء لي عليه ألم يكن عليه مهر قبل لا يصح وقيل صح والصحيح أنه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر لظهور أنه عليه غالباً وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ما ذكره البرازي أيضاً ادعى عليه ديوناً وما لا ووديعة فصالح الطالب على بسبب سر وأقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات فبرهن الوارث أنه كان لورثه عليه أموال كثيرة وانما قصد حرماننا لتسليم وان كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن أبنا قصد حرماننا بهذا الاقرار تسع اه لكونه متهماً في هذا الاقرار لتقديم الدعوى عليه والصلح معه على سيرة والكلام عند عدم قرينة على التهمة اه كلام الاشياء فقول الشارح منها اقرار الخ وقوله ومنه هذا الشيء الخ انما هما بحثان لامتنع ولان فتح بر في غير محله لان المراد بالامانة قضاهما لانهما له وقدهما أيضاً في الاخر لانه من الاقرار بالعين للوارث وقدم هو عدم صحة ذلك وقبضه على قول المورث لم يكن لي على الوارث دين قبل ثبوته قياس مع الفارق لان العين غير الدين وهو لا يصح وبأقربا يتسلسل القول المورث لم يكن لي على الوارث الخبر الرأى إلى الجوى والحامى والله تعالى الحمد والملة وقد منما ما يفيد ذلك مع بعض النقول المذكورة **(قوله)** منها اقراره بالامانات كلها أي بقبض الامانات التي عند وارثه لا بأن هذه العين للوارث فانه لا يصح كإصراره الشارح فربما وصي به في الاشياء وهذا مراد صاحب الاشياء بقوله وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها فتنسبه لهذا فانرا ينمى يخطئ فيه ويقول ان اقراره لوارثه بها جائز مطلقاً مع أن النقول مصرية بأن اقراره بالعين كالدين كما قدمناه عن الرملى ومن هذا يظهر لك ما في بقية كلام الشارح وهو متابع فيه الاشياء مخالفاً للنقول وخالفه فيه العلماء الفحول كما قدمناه وفي الفتاوى الامماعلية سئل فيمن أقر في مرضه أن لاحق له في الاسباب والامتعة المعروفة مع بنته المعروفة وأنها تستحق ذلك فدينه من وجه شرعى فهل اذا كانت الاعيان المرقومة في يده وملكه فيها ظاهر ومات في ذلك المرض فالأقرار بها للورثة باطل الجواب نعم على ما اعتقده المحققون ولومصدر بالثاني خلافاً للاشياء وقد أنكره عليه اه ونقله السامحاني في مجموعته ورد على الاشياء والشارح في هامش نسخته وفي الحامدية سئل في مرض مرض الموت أقر فيه أنه لا يستحق عندز وجهه هند حقاً وأمر أنهما عن كل حق شرعى ومات عنها وعن وروثة غيرها وله تحت يدها عيمان وله بدنه تدين والورثة لم يجوزوا الاقرار فهل يكون غير صحيح الجواب يكون الاقرار غير صحيح والحالة هذه والله تعالى أعلم اه **(أقول)** لكن يجب تفيد عدم الصحة عما اذا كان ملكه فيها معلوماً أيضاً ليكون ذلك قرينة على قصد الاضرار بباقي الورثة ثلاثين في كلامهم تأمل **(قوله ومنها الثاني)** فيه أنه ليس باقرار للوارث كما صوبه

والحاصل أن الاقرار للوارث موقوف الاق ثلاث مذكورة في الاشياء منها اقراره بالامانات كلها ومنها الثاني كلاحق في قبيل أه أو أوى

في الاشياء وقوله كلاحق في هذا صحيح في الدين لا في العین **(قوله)** وهي الحيلة **(أى في قوله لاحق في قبل**
أى) وأبى يعنى اذاع انه لاحقه قبلهما وخاف أن تغفل عليهما أحد من الورثة أو يدعى عليهما بشئ أمالو
كان له حق فلا يحل له اضرار باقي الورثة فليست حق الله من كان نهارا من الدنيا مقبلا على الآخرة **(قوله ومنه)**
الاولى ومنها كما قال في سابقه الآن يقال انه عائد الى النبی **(أى ومن النبي السابق هذا الخ)** **(قوله)** هذا غير صحيح
كاملته عامر لانه يخالف لعامة العتبات **(قوله)** وهذا حيث لا قرينة لم يذكر ذلك في الاشياء أصلا وحيث
كان هذا اقرارا بعین لوارث وأنه لا يصح فلا حاجة الى هذا التقيد **(قوله)** فليحفظ فانه مهم الحاصل أن
الشارح رحمه الله تعالى تابع صاحب الاشياء وقد علمت أنه يخالف للمنفقول واستنتج من كلامه أشياء
مخالفة أيضا وقد ظهر لك بما قدمناه حقيقة الحال بعون الملك المتعال * (تمة) * قال في البحر في متفرقات
القضاء ليس على فلان شئ ثم ادعى عليه ما لا وأراد تحلفه لم يحلف وعند أبي يوسف بخلاف وسألت في مسائل
شئ آخر الكتاب أن الفتوى على قول أبي يوسف واختاره أئمة خوارزم لكن اختلفوا فيما إذا ادعاه وارث
المقر على قولين ولم يرجح في البرازية منهما شئ وقال الصدور الشهيد الرأى في التعليل الى القاضي وفسره في
فتح القدير بأنه يجتهد في خصوص اوقائع فان غلب على ظنه أنه لم يقض حين أقر بحلفه انقص ومن لم
يغلب على ظنه ذلك لا يحلفه وهذا انما هو في المتفرس في الاخصاص اه قلت وهما مؤيد لما بحثناه والحمد لله
قال في التتارخامة عن الخلاصة رجل قال استوفيت جميع مالي على الناس من الدين لا يصح اقراره وكذا قال
أرأت جمع غرمائي لا يصح الآن يقول قبيلة فلان وهم يحصون حينئذ يصح اقراره ويرا وفي التتارخامة
أيضا عن واقعات الناطقي أشهدت المرأته شهودا على نفسها لابنها وأولادها بذلك اضرار الزوج وأشهد
الرجل شهودا على نفسه بمال بعض الأولاد بدينه اضرار باقي الأولاد والشهود يعلمون ذلك وسعهم أن
لا يؤدوا الشهادة الى آخر ما ذكره العلامة البصري وينبغي على قياس ذلك أن يقال ان كان للقاضي علم بذلك
لا يصح الحكم كذا في حاشية أبي السعود على الاشياء والنظائر **(قوله)** يؤمر في الحال بتسليمه لاحتمال صحة
هذا الاقرار بعينه من هذا المرض **(قوله)** رده **(أى)** أن كان له وارث غيره ولم يصدقه **(قوله)** تصرفات
المرضى نافذة لما تقدم من احتمال صحته وتظهر أن يتفرع على هذا ما في الخاتمة وهو لأقر لوارثه بعد
فقال ليس لي لكنه لفلان الاجني فصدقه ثم مات المريض فأبعد للاجني وبضم الوارث قيمته وتكون
بينه وبين سائر الورثة **(قوله)** وانما ينقص **(أى)** التصرف المأخوذ من التصرفات وهذا في تصرف ينقص
أما ما لا ينقص كالنكاح فالامر فيه ظاهر وفي نسخة البناء **(قوله)** بعد الموت محله ما اذا تصرف لوارث
وأما اذا كان لغیر وارث وان كان تبرعا أو هبة ان ينقص من الثلث والا فصح كالنكاح **(قوله)** والعبرة
لكونه وارثا الخ قال الزيلعي اعلم أن الاقرار لا يتخلوا ما أن يكون المقر له وارثا وقت الاقرار دون الموت
أو كان وارثا فيها وان لم يكن وارثا فيها بمنها لم يكن وارثا وقت الاقرار وصار وارثا وقت الموت فان كان
وارثا وقت الاقرار دون وقت الموت بأن أقر لاخته مثلا ثم ولد له ولد أصبح الاقرار لعدم كونه وارثا وقت
الموت وان كان وارثا فيها لاخته بمنها بأن أقر لامرأته ثم أنبتها وانقضت عدتها ثم تزوجها أو الى ٢
رجلا فأقر له ثم فسخ المولاة ثم عقد لها ثانيا لا يجوز الاقرار عند أبي يوسف لان القرمة بالمطلق وفسخ
المولاة ثم عقد لها ثانيا وعند محمد يجوز لان شرط امتناع الاقرار أن يبقى وارثا الى الموت بسبب ولم يبق
ولاه لما صار أجنيا تغذرا الاقرار كالأشياء في ذلك الوقت ألا ترى أنه لو لم يعقد ثانيا كان جائزا فكذا اذا عقد
وان لم يكن وارثا وقت الاقرار ثم صار وارثا وقت الموت بنظر فان صار وارثا بسبب كان قائما وقت الاقرار بان
أقر لاخته وله ابن ثم مات الابن قبل الاب لا يصح اقراره وان صار وارثا بسبب جديد كالترجوع وعقد المولاة اتمام
وقال زفر لا يجوز لان الاقرار حصل للوارث وقت العقد فصار كذا صار وارثا بالنسب ولئان الاقرار حين
حصل للاجني لا للوارث فينفذ ولم فلا يطل بخلاف الهبة لانها وصية ولهذا يعتبر من الثلث فيعتبر وقت
الموت بخلاف ما اذا صار وارثا بالنسب بان أقر مسلم بمرض لاخته الكافر ثم أسلم قبل موته أو كان محجوبا

وهي الحيلة في ابراء
المرضى وارثه ومنه
هذا الشئ القلاني
ملك أبي أو أمي كان
عندي عارية وهذا
حيث لا قرينة وبما
فيها فليحفظ فانه مهم
(أقر فيه) أي في
مرض موته (لوارثه
يؤمر في الحال بتسليمه
الى الوارث فان مات
رده) برازیه وفي الفتنة
تصرفات المريض
نافذة وانما ينقص
بعد الموت (والعبرة
لكونه وارثا وقت
الموت لا وقت الاقرار)
فلو أقر لاخته مثلا ثم ولد
له أصبح الاقرار

(لعدم ارثه الا اذا صار وارثا) وقت الموت (بسبب حديد كالزوج وعقد الموالاة) فيجوز كما ذكره بقوله (فلو أقر لها) أي لاجنبية (ثم تزوجها) صح بخلاف اقراره لاختيه المحجوب بكفر أو ابن (اذا زال حجب) بأسلامه أو بموت الابن فلا يصح لان ارثه بسبب قديم لا جديد (وبخلاف الهبة) لها في مرضه (والوصية لها) ثم تزوجها فلا تصح لان الوصية تملك بعد الموت وهي حثيثة وارثه (أقر فيه) أنه كان له على ابنته المبتعة عشرة دراهم قد استوفيتها (وله) أي المقر (ابن) ينكر ذلك صح اقراره لان المبت ليس وارثا (كالو أقر لأمه) في مرض موته بدین ثم ماتت قبله (وترك) منها (وارثا) صح الاقرار (وقيل لا) قاله بديع الدين صريفة ولو أقر فيه لوارثه ولاجنبي بدین لم يصح خلافا لمحمد عمادية

بالان ثم مات الابن حيث لا يجوز الاقرار له لان سبب الارث كان قائما وقت الاقرار ولو أقر لوارثه ثم مات المقر له ثم المرض ووارث المقر له من ورثة المرض لم يحجز اقراره عند أبي يوسف أو لان اقراره حصل للوارث ابتداء وانتهاه وقال آخر الجوز وهو قول محمد لا يملك الموت قبل موت المرض خرج من أن يكون وارثا وكذلك لو أقر لاجنبى ثم مات المقر له ثم المرض وورثه المقر له من ورثة المقر لان اقراره كان للاجنبي فتم به ثم لا يطل بموته اهـ (قوله لعدم ارثه) أي وقت الموت (قوله فجوز) يعني لو أقر لاجنبى في مرض موته وكان المقر مجهول النسب وعقد الموالاة معه فلما مات كان وارثا بعد الموالاة فلا يطل اقراره لان الارث انما كان بسبب حادث بعد الاقرار فيسبب الاقرار صحيحا لكن لا تظهره عمرة لان مولى الموالاة لارث مع وارث قريب أو بعيد وانما يتوقف لحق الوارث ولا وارث معه اذ لو كان معه وارث لم يستحق الميراث فلا يكون وارثا ويرى بما يظهر ثم تجمع أحد الزوجين فان الاقرار ينفذ حتى الزوج المقر لا تقر وكذلك ان صح عقد الولاعة اثنتين بعد أن أقر لاحدهما فلا راجع هذا الاخير (قوله لان ارثه بسبب قديم) أي قائم وقت الاقرار ولو أقر لوارثه وقت اقراره وقت موته وخرج من أن يكون وارثا فيما بين ذلك يطل اقراره عند أبي يوسف لا عند محمد نور العين عن قاض خان (أقول) وباضاحه أنه لو أقر قبل كان وارثا وقت الاقرار ثم خرج عن ذلك بعده ثم صار وارثا عند الموت فالأولى أن يقول فلو أقر قبل هو وارث وقت الخ وفي جامع الفصولين أقر لابنه وهو قن ثم عتق فأتى الاب جاز لان الاقرار للولي لا للقب بخلاف الوصية لابنه وهو قن فأنها تطل لانها حثيثة لان ابنه وبنيه في المنع وانظر ما حرر مسدى الدررجه الله تعالى في الوصايا (قوله وبخلاف الهبة) الظاهر أنه لا بد من القبض في الهبة والا فلا اعتبار لها (قوله فلا تصح) يعني لو وهب لها شيئا أو وصى لها ثم تزوجها فانها ما يطلان اتفاقا (قوله لان الوصية تملك بعد الموت وهي حثيثة وارثه) تعلى لقوله والوصية لها ثم تزوجها وكذا الهبة لها في مرضه لان الهبة في مرض الموت وصية (قوله أقر فيه الخ) يفيد أنها لو كانت حية وارثه لم يصح قال في الخاتمة لا يصح اقرار مرضى مات فيه بقبض دينه من وارثه ولا من تكتيل وارثه ولو كفل في حثيته وكذا لو أقر بقبضه من أجنبي تبرع عن وارثه * وكل رجل بايع شي معين بقبضه من وارث موكله وأقر بقبض الثمن من وارثه وأقر أن وكيله قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المرض هو الوكيل وموكله صحيح فأقر الوكيل ان قبض الثمن من المشتري ومجد الموكل صدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل والوكيل مريضان فأقر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه يكتفى بطلان اقراره لوارثه بالقبض فرضهما أولى * مريض عله دين محط فأقر بقبض ديعة أو عارية أو مضاربة كانت له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الأمانة إلى مورثه المرض وكذب المورث يقبل قول الوارث اهـ من نور العين قبيل كتاب الوصية (فرع) باع فيه من أجنبي عبدا وابعه لاجنبى من وارثه أو وهبه منه صح ان كان بعد القبض لان الوارث ملأ العبد من الأجنبي لا من مورثه بزازية (قوله وترك منها وارثا) الظاهر ان قول المؤلف منها اتفاقا ويحمل كلامه المصنف على أنه ترك وارثا منكمرا أمّا قر به (قوله ولو أقر فيه لوارثه ولاجنبي بدین لم يصح) أي للوارث وللأجنبي (قوله خلافا لمحمد) فله محجزة حتى لا يجنبى وبطل منه ما أصاب الوارث وهذا مستند ترك بقوله سابقا ومع أجنبي بدین أعين أطلقه هنا وقد اختلف في الوصايا عما اذا أنكر أحدهما الشرك مع الآخر فيصح في حصة الأجنبي عند محمد خلافا للهاما أما اذا تصادقا فلا يصح اتفاقا ومثله في الترتاشية والجميع أن اقراره للوارث لم يصح فلم تثبت الشركة فتصح للاجنبي كالأوصى لوارثه ولاجنبي وكذا لو أقر لاخته في مرض موته ولا وارث له غيره ثم ولده ابن بنفذ اقراره لاخته كذا هنا ولها ما أقر به مال موصوف بصفة ولا بطلت الصفة بطل الاصل كالأوصادقا كما في شرح المنظومة (فرع) في التنازعانية عن السراجية ولو قال مشترك أو شرك في هذه الدار فهذا اقرار بالتصف وفي العتابة ومطلق الشركة بالتصف عند أبي يوسف وعند محمد ما يفسره المقر ولو قال لي الثلثان موصولا يصدق وكذا قوله وبني وبنه أو في وله اهـ نهج التجار (قوله عمادية) وعبارتها كما في المنع حيث قال ولو أقر المرض لوارثه ولاجنبي بدین فأقراره باطل

تصادف في الشركة أو تكتادنا وقال محمد اقراره الاجنبي بشد نصيبه جائز اذا تكتاد في الشركة وانكر الاجنبي الشركة وهي معروفة في الجامعين وذ كر شيخ الاسلام المعروف بخواجه زاده انا كذب الوارث المقر في الشركة وصده الاجنبي لم يذ كر محمد هذا الفصل ويجوز أن يقال انه على الاختلاف ولكن الصحيح أن يقال انه لا يجوز على قول محمد كما هو مذهبهما هذا الجملة في فتاوى القاضى طهر اه مافي الفصول وبه وما ذكرناه عن شرح المنظومة يعلم مافي كلام الشارح فتأمله وقد مناظريه فلا تنس (قوله) وان أقر لاجنبي مجهول نسبه (الح) وهو من لا يعلم له أب في بلد ماعادى كرفي شريح تلخيص الجامع لا كمل الدين والظاهر أن المراد به بلده وفيه كافي القسنة لا مسقط رأسه كاذ كره البعض واختاره المقدسي وبعض أرباب الحواشي بأنه هو الظاهر لان الغربي اذا انتقل الى المشرق فوقع عليه جاذبة يلزمه أن يقتس على نسبه في المغرب وفيه من الحرج ما لا يخفى فليحفظ هذا ذكره في الحواشي العقوبية والى القولين أشار الشارح فيما يأتي وقد يجهول النسب لان معروفة بمتبع ثبوته من غيره (قوله) وصده أى اذا كان ولده مثله لانه لا يكون مكذبا في الظاهر ذكره الشنقي (قوله) وهو من أهل التصديق) بان كان يعبر عن نفسه أما اذا لم يكن يعبر عن نفسه لم يحتاج الى تصديق كما سيذكره الشارح (قوله) لمام) من أنه اقرار وارث عند الموت بسبق قديم كان عند الاقرار ولو اقر لمريض المسلم بدن لانه النصراني أو العبد فاسلم أو أعتق قبل موته فلا اقرار باطل لان سبب التهمة بينهما كان قائما حين الاقرار وهو القرابة المانعة للارث ولو في نافي الحال وليس هذا كالذي أقر لمرأة ثم تزوجها والوجه ظاهر كافي غاية البيان نقلنا عن وصايا الجامع الصغير وذ كر غير الدين فاشيخان في شرحه خلاف زفر في الاقرار لابنه وهو نصراني أو عبد الخ فقال ان الاقرار صحيح عند زفر لانه وقت الاقرار لم يكن وارثا اه (أقول) يظهر من هذا أن مذهبه مضطرب لان هذا التعليل يقتضى صحة اقراره في المسئلة المارة بصحة اقراره لاجنبيه ثم تزوجها مع أن مذهبه عدم الصحة كهذه المسئلة تدبر (قوله) ولولم يثبت) الانسبى التعبير أن يقول فوقع أو كذبه لا يثبت نسبه ويكون ذلك مفهوم قوله مجهول نسبه وقوله وصده كما عجلت فتدبر (قوله) لعدم ثبوت النسب) تكرر لا فائدة فيه (قوله) ولو اقر لمريض (طفله) أى فى مرضه (قوله) يعنى باننا) أى الثلاث ليس بقيد لان البائن ينعها من الارث ولو واحدة حيث كان طلبها وفى الصحة فالشرط البينونة ولو صغيرة أما الرجعية فهي زوجة وان كانت بمن لا يرث بان كانت ذمسية صح اقراره لهما من جميع المال ووصيته من الثلث حادى وان طلقها بلاسألها فلها الميراث بالغام بلع ولا يصح الاقرار لهما لانها وارثة اذ هو فار (قوله) فلها الاقل من الارث والدين) لقيام التهمة ببقاء العدة لاحتمال توطأها مع على الطلاق ليقر لها بالدين الزائد على فرضها فعملت بالاقل فدعا لقصد هذا السبى باضرار الورثة وباب الاقرار كان منسدا لبقاء الزوجية فرمى اقدم على الطلاق لصح اقراره لهما باده على أرثها ولا تهمة فى أقلها فثبت (قوله) فى أعين التركة) ولو كان ارثا لشاركت فيها والمسئلة تقدمت فى آخر اقرار المر بوض أوفى مما هنا فراجعها ان شئت (فرع) اقراره لى للزوجة طهرها الى قد رملته صحيح لعدم التهمة فيه وان بعد الدخول فيه قال الامام طهير الدين وقد جرت العادة بتع نفسها قبل قبض مقدار من المهر فلا يحكم بذلك القدرا اذ لم تعترف هى بالقبض والصحيح انه يصدق الى تمام مهر مثلها وان كان الظاهر أنها استوفت شأ بزاوية وفيها أقر فيه لامرأته التى ماتت عن واثمته بقيد مهر مثلها وله ورثة أخرى لم يصدق فى ذلك قال الامام طهير الدين لا يصح اقراره ولا يناقض هذا ما تقدم لان الغالب هنا عدم موتها استيفاء ورثتها ووضع المهر بخلاف الاول اه (قوله) فاذا مضت العدة) أى سواء كان الاقرار قبل مضى أو بعده والظاهر أن مثله مالو أقر لها وهى زوجته فى مرض موته ثم طلقها وانقضت العدة ثم ماتت (قوله) وان أقر لغلام) لا يخفى أن قوله سابقا وان أقر لاجنبي الخ متدرج فى هذه شربلاية قال السيد المحمدي وكان الاولى تقديم هذه المسئلة على قوله وان أقر لاجنبي ثم أقر ببنوته لان الشروط الثلاثة هنا معتبرة هناك أيضا اه (قوله) أوفى بلده وفيها) حكاية قول آخر كما قمعناها فرياقال العلامة الرحنى انا كان مجهول النسب فى أحد المكانين أى بلده أو بلده وفيها بقضى

(وان أقر لاجنبي) مجهول نسبه (ثم أقر ببنوته) وصده وهو من أهل التصديق (ثبت نسبه) مستندا لوقت العلوق (و) اذا ثبت (بطل اقراره) لمام ولم يثبت بان كذبه أو عرف نسبه صح الاقرار لعدم ثبوت النسب ثم شربلاية عزى يا للسامع (ولو أقر لمريض) لطفها (بنا) أى فى مرض موته (فلها الاقل من الارث والدين) ويدفع لهادك بحكم الاقرار لا يحكم الارث حتى لا نصبر شربكة فى أعين التركة شربلاية (وهذا اذا) كانت فى العدة (و) طلقها بسؤالها) فانما مضت العدة جاز لعدم التهمة عزيمة (وان طلقها بلاسألها فلها الميراث بالغام بلع ولا يصح الاقرار لهما) لانها وارثة اذ هو فار وأهمله أكثر المشايخ لظهوره من كتاب الطلاق (وان أقر لغلام مجهول) النسب فى مولده أوفى بلده وفيها وهما فى السن

بحجة الدعوى لكن مجهول النسب في موضع الدعوى إذا قضى بثبوت نسبته من المدعى ثم جاءت بنته من مولده
بأنه معلوم النسب من غير المدعى تطل بها تلك الدعوى أما لو كان مجهول النسب في مولده فلا تنقض الدعوى
بعد ثبوتها (قوله) بحث بولده مثله أي مثل هذا الغلام لمثل هذا المريض بأن يكون الرجل أكبر منه باثنتي
عشرة سنة ونصف والمرأة أكبر منه تسع سنين ونصف كافي المضمرات والمراد بالغلام الولد في شمل البنت
(قوله) أنه ابنه أي بلا واسطة حتى لو أقر شخص أنه ابن ابنه لم يثبت نسبه وكان حكمه حكم موال أو أقر باخ كافي
البرجندى وسياقي (قوله) وصدقه أي المقر الغلام (قوله) والام يحتاج لتصديقه لأنه في بدغيره فينزل منزلة
البهمة فلم يعتبر تصديقه بخلاف المير لأنه في بد نفسه وعند الأئمة الثلاثة بلا تصديقه لو كان غير مكلف (قوله)
وحيثئذ ينبغي حذفها فإنه بذكرها في الشرط بلا جواب ح (قوله) ولو المقر مريضاً لأحاجة إليه بعد كون
الباب باب إقرار المريض (قوله) شارك الغلام الورثة لأنه من ضرورات ثبوت النسب ينبغي ثم لا يصح الرجوع
لأن النسب بعد ثبوت له لا يقبل الإبطال بخلاف الرجوع عن الإقرار لنسب نحو الإخ فانه يصح لعدم ثبوت له
كالوصية وإن صدقه المقر له كافي البدائع لكن يأتي في كلام الشارح عن المصنف قريباً للتصديق يثبت فلا
ينفع الرجوع الخ و يأتي الكلام عليه (قوله) فإن انتفت هذه الشروط أي أحدها بان علم نسبه أو لم يولد مثله
لأنه أول صدقه الغلام فصيرمكذاً فلا يثبت النسب لكنه يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال كما قال (قوله)
يؤخذ المقر من حيث استحقاق المال أي ولا يثبت النسب لما علمت وكونه يؤخذ المقر من حيث استحقاق
المال لا يظهر هنالك هذا في مجرد الإقرار بالنسب لا الإقرار بالمال أيضاً وإنما يظهر ذلك في المسئلة السابقة وهي
ماذا أقر لاجني ثم ادعى بوثوبه فانه إذا لم توجد هذه الشروط لم يزمه المال وإن كان النسب لا يثبت ولا يراد بالمال
ما يلزمه من النفقة والحضانة والأرث كما يأتي لما فيه تحميل النسب على الغير فإنه إذا انتفى هنا التصديق كيف
يرى أو يجب عليه نفقته وكذا إذا كان لا يولد مثله أو كان معلوم النسب وما يأتي محله إذا وجدت الشروط
اللائقة ولم يصدق المقر عليه أي وقد أقر له مع ذلك مجال فإن النسب لا يثبت لأن فيه تحملاً على الغير ولكنه
يصح إقراره بالمال كالأقر باخوة غيره فاني بد من مال أبيه كان للمقر له نصفه وظاهره أنه يقدم على دين
الصحة فكذلك مخالفاً لما مر أن ما قر به في المرض مؤخر عنه عن إن المؤاخذه حيثئذ ليست للمقر بل للورثة
حيث يشار إليهم في الأرث ومع هذا فإن كان الحكم كذلك فلا بد له من نقل صريح حتى يقبل قال سدي الوالد
وجعل الله تعالى وقد راجعت عدة كتب فلم أجده ولعله لهذا أمر الشارح بالتحري فقامت (قوله) كما مر عن
النيابيع الذي قدمه الشرنبلالي عن النابيع في المسئلة السابقة نصه ولو كذبه أو كان معروف النسب من
غيره لم يزمه ما قر به ولا يثبت النسب اه وعبارة الشارح ركبة فلو قال فلواتني أحده هذه الشروط وقد أقر له
بمال يؤاخذه المقر لكان أوضح لأن المانع من صحة الإقرار ثبوت النسب حيث لم يثبت لزوم المقر به وهذا هو
تحرير المقام ط (قوله) فغير عند الفتوى قال الطلبي لم يظهر لي مخالفة الموجهة بالتحري فقامت (قوله) والرجل
صح إقراره في بعض النسخ هكذا بزيادة لفظ الرجل لأدلة أن الإقرار بالذكورة ليس قاصراً على المريض
فتوله بعد أي المريض نفسه مضر ولا حاجة إليه بعد تقدم مرجعه الآن لم يجعل من فروع عقيدة الرجل وهو
تقييد مضر أيضاً كافي ط لكن الأولى كما في بعض النسخ المخدوف منها لفظ الرجل أن يقال قيد بالمريض
ليعلم أن التصحيح كذلك بالأولى وإنما أقدمه لأن الكلام في إقرار المريض (قوله) بالولد والوالدين لأنه
إقرار على نفسه وليس فيه حمل النسب على الغير وأدعى الإقرار بالولد ذكر جلة ما يصح في جانب الرجل
وأفاد بالصرحة صحة الإقرار بالأم كما يأتي قريباً اعتماداً للشارح له تعالى المصنف قال في العناية وهو روي بمخافة
الفقهاء وشرح الفرائض للإمام سراج الدين والمذكور في المبسوط والاضاح والجامع الصغير للجويني أن
إقرار الرجل يصح بأربعة بالإن والاب والمرأة ومولى العتاقة اه ومن الظاهر أن الابن ليس بقيد يخرج صحة
الإقرار بالبنات اه (قوله) وإن علياً أي والوالدان ولا يرجع الضمير إلى الوالدين والابن لأنه لا يقال فيه
وإن علواً وعبارة البرهان يصح إقراره بالولد والوالدين يعني الأصل وإن علواً اه ولغابوا عليها (قوله) وفيه نظر

بحث (يولد مثله
لأنه أنه ابنه وصدقه
الغلام) لو عجزوا والا
لم يحتاج لتصديقه كما مر
وحيثئذ ثبت نسبه
ولو المقر (مريضاً
و) إذا ثبت (شارك)
الغلام (الورثة) فإن
انتفت هذه الشروط
يؤخذ المقر من حيث
استحقاق المال
كأقر باخوة غيره
كما مر عن النابيع
كذا في الشرنبلالية
فيحرر عند الفتوى
(و) الرجل (صح)
إقراره أي المريض
(بالولد والوالدين) قال
في البرهان وإن علواً قال
المفتدي وفيه نظر لقول

وجهه ظاهر فهو كقراره يثبت ابن قال في جامع الفصولين أقر يثبت فلها النصف والباقي للعصمة إذا قراره يثبت جائز لا يثبت الابن اه وما ذاك إلا لأن فيه تحمیل النسب على الابن فتدبر ط (قوله لا يصح) سياقي التصريح به في المتن وهو مؤيد أيضا لكلام المقدسي (قوله بالشروط الثلاثة المتقدمة في الابن) لم يذكرها استكمالاً على ما تقدم إلا أن في دعواه هذا أي بشرط أن يكون المقر مجبولاً بالنسب وأن يولد مثل المقر مثل المقر (قوله بشرط خلوهما الخ) ينبغي أن يزداد وأن لا تكون محسوبة أو وثنية ولم أر من مرعاه جوى وفي حاشية سرى الدين على الزيلعي قوله والزوجة أي بشرط أن تكون الزوجة صالحة لذلك اه كافي وأدخل في ذلك ما إذا كانت حرمها بالرضاع (قوله مثلاً) أشار به إلى أن الاخت ليست بقابل مثلهما كل امرأة لا يحل جمعها معها في عقد نكاحها وبعثها (قوله وأربع سواها) أي وكذلك لو كان معه أربع سواها أو معها حرة وأقر بنكاح الأمة قال المصنف في محضه وقد أخذ بهذه القود صاحب الكنز والوفاء وذلك مما لا ينبغي الإخلال به اه قال العلامة الرملي أقول أنتوهم متوهم صحة الأقرار بالزوجة مع وجود زوج وعنده أو أختها أو أربع سواها فلا أدري لهذا أمثلاً إلا ما عترضه بعض جهلة الأروام على قول الكنتز في الماء الجاري وهو ما يذهب بنبته حيث قال الجلي يذهب بأثبات فتأمل وأصف (قوله وصح بالمولى من جهة العتاقة) سواء كان أعلى أو أسفل بان كان معتقاً ومعتقة فان الأقرار لكل واحد صحيح إذا صدقه المقر له وقوله من جهة العتاقة أي وكذا من جهة الموالاة إن كان الأول قد عطف عنه (قوله إن لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره) قال المصنف في المنح وهذا قد لا يضمنه وقد أخله في الكنتز والوفاء أيضاً لأن موجب إقراره يثبت بينهما بتصادقهما من غير إقرار أحد فنفذ اه قال الخبر الرملي أقول إذا كان ولاؤه ثابتاً من جهة غيره لا يصح إقراره الصحيح به فكيف يصح إقرار المريض به والكلام إنما هو في مسائل يخالف المالك المريض الصحيح فيها إلا الحاشية إلى ذكر ما لا حاجة إلى ذكره لعدم خطوره ببال من له بال وهذا الاستدراك الكافي قبله ففي ذكره خلل لا في تركه فتأمل اه (قوله أي غير المقر) صوابه المقر له وكأنها سقطت من قلم الناسخ وذلك لأن وجب الأقرار يثبت بتصادقهما وليس فيه تحمیل النسب على الغير (والحاصل) أن الولاء بالنسب وثبوت النسب من الغير يمنع صحة الأقرار فكذلك الولاء (قوله من صحة الأقرار بالأم) في جانب الرجل والمرأة (قوله لأن النسب لا يابى إلا لامهات) فيه أنه لا يتركز نسب الولاء إلى أمه وانما معناه أنه ينظر في النسب والدعوة للاب قال الجوى وفي حواشي شيخ الإسلام الحنفية على صدر الشريعة هذا أي ما ذكر من صحة إقرار الرجل بالولد والوالدين والزوجة والمولى وما ذكر من صحة إقرارها بالوالدين والزوج والمولى موافق لتقرر بالهداية والكافي وتحفة الفقهاء لكنه يختلف لعامة الروايات على ما في النهاية وتقرر بالانحصار والمحط وقاض من حيث صرحوا بأنه لا يجوز إقرار الرجل بوارث مع ذرية معروفة الابن ابنة الابن والاب والزوجة والمولى فيصموا بالربعة كالأمة مثلاً لا تراث مع الوارث المعروف أما الأقرار فصحيح في نفسه حتى يقدر المقر له على بيت المال الذي بين يديه واثبت معروف تأمل اه ط (قوله وفيه محل الزوجة على الغير) المصير بحمیل النسب على الغير لا الزوجة على أن المقر يعمل بأقراره من جهة الارث وإن كان إقراره لا يسرى على الزوج ط (قوله ولكن الحق الخ) الظاهر من نقل الحنفية ما أقولان (قوله بجميع الأصول) وهو في الأصل معقول بأن الانساب إليه كإقدمه من التعليل على ما فيه ولا يظهر ذلك في حق الأم وليس العلة الأصلية والابن والنسب في أدناء الأئمة وقد تقدم عن الزيلعي خلافه (قوله) وكذا يصح أي إقرارها (قوله ولو قابلية) أشار به إلى أن القابلية ليست بقيد في ما عتبار العادة من حضورها وقت الولادة فأداه الرحي وأقاده بقابلية بقوله بعده وأصدقها الزوج أن هذا حيث جحد الزوج وأدعته منه وأقاده أنها ذات زوج بخلاف المعتدة كالحرة الشارح أما إذا لم تكن ذات زوج ولا معتدة أو كان لها زوج وأدعت أن الولم من غيره فلا حاجة إلى أمر زائد على إقرارها صرح بذلك كالأمة الكال وسأني فقد علم أن قوله إن شهدت الخ محله عند التجاهد وأقاده كالأمة أنه إذا لم يوجد بشرط صحة الأقرار لا يعمل به في

الزيلعي لو أقر بالجد أو ابن الابن لا يصح لأن فيه حل النسب على الغير (بالشروط) الثلاثة (المتقدمة) في الابن (و) صح (بالزوجة) بشرط خلوهما عن زوج وعنده وخلوه أي المقر (عن أختها) مثلاً (و أربع سواها) (و) صح (بالمولى) من جهة العتاقة (إن لم يكن ولاؤه ثابتاً من جهة غيره) أي غير المقر (و) المرأة صح (أقرارها بالوالدين) والزوج (والمولى) الأصل أن إقراره إنسان على نفسه حجة لا على غيره قلت وما ذكره من صحة الأقرار بالأم كالأب هو المشهور الذي عليه الجمهور وقد ذكر الإمام العتاني في فرائضه أن الأقرار بالأم لا يصح وكذا في ضوء السراج لأن النسب لا يابى إلا لامهات وفيه محل الزوجة على الغير فلا يصح اه ولكن الحق محضه بجميع الأصول فكانت كالأب فليحفظ (و) كذا صح (بالولد إن شهدت) امرأة ولو (قابلية)

حقها أيضا وفي السلي عن الاتفاق ولا يجوز اقرار المرأة بالولد وان صدقها ولكنها ما تنوار ثلث ان لم يكن لها ما
وارث معروف لانه اعتبر اقرارها في حقها ولا يقضى بالنسب لانه لا يثبت بدون الحجة وهو شهادة القابلة
فان شهدت لها امرأه على ذلك وقد صدقها الولد ثبت نسبها منها وكذلك اذا لم تشهد لها امرأة وقد صدقها
زوجها ثبت النسب منها لان النسب يثبت بصدقها حاله لا يتعدى الى غيرها كما في شرح الكافي اه
فليتأمل وهذا يفيد ان شهادة القابلة مثلا ثبوت النسب اذا انكر ولادتها فقولها بتعيين الولد انما يكون
هذا اذا صادقا على الولد واختلف في التعيين وعبارة غايه البیان عن شرح الاقطع فثبت الولادة
بشهادتها ولو تلحق النسب بالفرش اه والظاهر ان ما افاده الشارح حكمة كذلك **(قوله بتعيين الولد)** وكذا
بأنما له لو وجد أما الثابت بالفرش فبعد اعترافه بالولادة أي اذا اعترف أنها ولدت ثبت أنه منه لقيام فرشه
فان نفاه لا عن أم الولد لولادة وتعيين الولد فانه ثبت بشهادة امرأته أنه مالا يطلع عليه الرجال عادة
حتى لو شهد به رجل صح كايقهم هذا كله من باب ثبوت النسب ولا بد فيهم العدالة كما هو في سائر أنواع
الشهادة **(قوله ولو لمعتد الخ)** المعتبر الرجعي اذا حاث به لا كزمن سنتين فانه يثبت به الرجعة فكانت
زوجه لامعتد فيكتفي في انشاءه عند الحد بشهادة امرأته على ما اختاره في البحر وأقره عليه في التهر والشراح
في باب ثبوت النسب **(قوله حدثت)** بالنساء المجهول أي جحد الزوج أو ورثته **(قوله أو صدقها الزوج)** ان كان
لهما زوج بسان محل اشتراط شهادة المرأة وما عطف عليها **(قوله أو كانت معتدته منه)** بأن طلقها أو مات عنها
فادعت الولد فلا بد من تصديق الزوج أو الورثة فان كذبت يكفي شهادة القابلة أو امرأة أخرى هذا ما يفهم ما هنا
وبه صرح العيني تبعال على بلعي لكن تقدم في باب ثبوت النسب أن المعتبر اذا حدثت ولادتها لا يثبت نسب
ولدها إلا بحجة تامة ويكتفي بالقابلة عند هذا فاعلم جري شعاع في قولها وفي المواهب ولو جحد ولادة معتدته
فثبتت بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو رجل طاهر أو اعترافه أو تصديق الورثة أو كفضا نامرأة ثقة
كعتنه بها وهذا كله في عدة البائن أما معتد الرجعي فانه يثبت نسبها وان حاث به لا كزمن سنتين ويكون
رجعة وحديثه فتنكح زوجه لامعتد ويكتفي في انشاءه عند الحد بشهادة امرأته على ما اختاره في البحر كما
قدمنا وانما اعلم ان ما ذكره من الشروط انما هو لجهة الاقرار بالنسب لئلا يكون تحميلا على الزوج فلو فقد
شرط صح اقرارها عليها فغيرها الولد ورثته ان صدقها لم يكن لها وارث غيرهما فصلا كالأقرار بالآخر ويقهم هذا
مما تقدمنا **(قوله وصح)** أي اقرارها مطلقا أي وان لم يوجد شهادة ولا تصديق من زوج **(قوله ولا معتدته لان)**
فيه الزام على نفسها دون غيرها فنفذ عليها **(قوله وادعت أنه من غيره)** أي فصيح اقرارها في حقها فقط **(قوله)**
فصار كالزاداع منها الخ لكن يفرق بينها وبين ما قبلها بأن دعوى الزوج لا تتوقف على تصديق المرأة لانه
يتزوج غيرها ويسرى على البين ولكن لا يلزمها لو ادعى منها الا بتصديقها والمرأة لو صح اقرارها بالولد
للزم الزوج لان الولد للفرش فلا بد من تصديقه أو حجة تقوم عليه ويكتفي بالواحدة لانه مالا يطلع عليه الرجال
الا ان قالت هو من غيره فقد نفته عنه فليزنها ولا يلزمه **(قوله قلت)** أقول غايه ما يلزم على عدم معرفة زوج
آخر كونه من الزنا مع أنه ليس بلازم وبفرض تحقق كونه من الزنا يلزمها أيضا لان ولدا الزنا واللعان يرتب بحجة
الام فقط فلا وجه للتوقف في ذلك أو السعود **(قوله يقي لولم يعرف لها زوج غيره)** أي وقد ادعت أنه من غير
هذا الزوج والظاهر ثبوته منها لعدم تحمل نسب على معلوم فغيرها قال الرجعي هو داخل تحت قوله وادعت
أنه من غيره لشعوره ما اذا عرف لها زوج غيره أو لم يعرف انكفي في ذلك الامكان العقلي كما هو ظاهر اطلاقهم
(قوله فيحذر) وهو انه يثبت نسبها من الام كما علمت لان غايه ما يكون كونه من الزنا وهو يثبت من الام لا الأب
(قوله ولا بد من تصديق هؤلاء) يعني الولد والوالدين والزوجة والمولى والزواج لا اقرار غيرهم لا يلزمهم
لان كلاً منهم في بدنه عيني **(قوله ولو كان المقر له عبد الغير)** أي فادعى أنه ابنه أو أمه وأنه زوجها أو
كانت أمه فآقر أنها زوجته **(قوله وصح التصديق من المقر له)** بنسب أو زوجية أي ولو بعد جحد المقر لقول
البرازي أقر أنه تزوج فلانة في صحة أو مرض ثم جحد وصدقته المرأة في حياته أو بعد موته جاز اه

بتعيين الولد أما النسب
فبالفرش شئ ولو
معتد جحدت ولادتها
في حجة تامة كما مر في
باب ثبوت النسب
(أو صدقها الزوج
ان كان لها زوج
أو كانت معتدته منه
و) صح (مطلقا ان لم
تكن كذلك) أي
مزوجة ولا معتدته (أو
كانت) مزوجة (وادعت
أنه من غيره) فصار كالزاد
اعدا منها لم يصدق في
حقها الا بتصديقها
قلت يقي لولم يعرف لها
زوج غيره لم أراه فيحذر
(ولا بد من تصديق
هؤلاء الا في الولد اذا
كان لا يعرف عن نفسه)
لما امر أنه حينئذ كالمتاع
(ولو كان المقر له عبد
الغير اشترط تصديق
مولاه) لان الحق له
(وصح التصديق) من
المقر له (بعد موت

(قوله لبقاء النسب والعدة بعد الموت) بهذا علم أن المراد بعوت المقر في جانب الزوجة الزوج وإذا صح إقراره كان لها الميراث والمهر أبو السعود أي بقاء حكم النكاح وهو العدة (قوله لا تصديق الزوج بعدم موتها) أي إن أقرت بنكاح رجل وحل ومات فصدقها الزوج لم يصح تصديقها عند أبي حنيفة وعندهما يصح فعليه مهرها وله الميراث منها لا أبي حنيفة أنها لما ماتت زال النكاح بعلاقته حتى يجوز له أن يتزوج أختها وأرعاها وأولاها يحل له أن يمسها فبطل إقرارها فلا يصح التصديق بعد بطلان الإقرار وقول العيني وكذا إذا أقر الرجل رجل بالزوجة فصدقته المرأة بعدم موته عند أبي حنيفة فظاهر في التسوية بين الزوج والزوجة وليس كذلك ولهذا تعقبه الشيخ شاهين بأن تصديق الزوجة بعدم موت الزوج صحيح بالاتفاق لأن حكم النكاح باق في حقها وهي العدة فانها من آثار النكاح ولهذا جاز لها غسله ميتا كما في حال الحياة وإنما الخلاف في تصديق الزوج بعد موتها فعند أبي حنيفة لا يجوز وعندهما يجوز بل يلى (قوله عوتها) كذا في نسخة وهو الصواب موافقا لما في شرحه على المتن (قوله بخلاف عكسه) أي فإن النكاح لم يقطع بعلاقته (قوله ولو أقر رجل) مثله المرأة (قوله كافي الدرر) عبارته أقر بنسب من غير ولد أخ وعم لا يثبت أي النسب ولا يقبل إقراره في حقه لأن فيه تحمیل النسب على الغير فإن ادعى نفقة أو حضنة يقبل في حقها ويورث الأمع وارث وإن بعد يني إذا كان للمقر وارث معروف قريب أو بعيد فهو أحق بالارث من المقر له حتى لو أقر باخ وله عمة أو خالة والأثر للعمة والخاله لأن نسب لم يثبت فلا يرث الأمع الوارث المعروف اهـ (قوله لفساده بالجد وابن الابن) فانهما في حكم غيرهما مما فيه تحمیل على الغير لأن أن يخص كلام الدرر بالابن والابن لأنه أراد به الولاد الأصل والألفرعي بلا واسطة وهو الكامل فيشمل الغيران الابن والجد كاصرح بهما في الكافي أراد بابن الابن فرع الولد بالجد أصل الابن ومن مثل هذا الأجل غير قليل في المتن فلا يعد خلا كما لا يخفى لا يقال إن صاحب الدرر قال وإن أقر بنسب من غير ولد لا يصح وهو غير شامل لما إذا ادعى أنه جد أو ابن ابنه مع أنه لا يصح أيضا لما فيه من تحمیل النسب على الغير وقوله هنا وإن أقر بنسب فيه تحمیل الخ شامل لذلك فكان أولى لحل كلامه على ما قلنا تأمل (أقول) ولا تنس ما تقدم من حجة عن البرهان ومن نظير المقدسي له وقول صاحب الدرر أيضا يورث الأمع وارث وإن بعد أطلقه فشمّل الزوج والزوجة وهذا مستقيم على قول بعض مشايخنا أنه بر دعليهما يضاف زماننا كافي القنية والأصح أن ليس لهما الرديف المقر له معهما كافي البرحندي وأراد بالقريب صاحب فرض وعصبة ولومولى العتاقة والتبعدين كان من ذوى الأرحام ومولى الموالاة ولا يكون له الثلث بالوصية لأنه ما أوجه وصية وإنما أوجه إرثا كافي الكافي وغيره وأنت خير بان هذا لم يخالف ما سبق عن القنية تدبر (قوله وابن الابن) أي إذا كان في حياة ابنه لأن فيه حل النسب على الغير كما يفيد ما جرى قال العلامة أبو السعود وأعلم أن الأقارب ابن الابن ذكره في التنوير وشرحه مطلقا لكن ذكر ما جرى بخطه مقيدا عما إذا أقر به في حياته به معللا بأن فيه حل النسب على الغير اهـ فليحفظ (قوله لا يبرهان) نعم ما إذا أقامه المقر والمقر له على المقر عليه وهو من حل عليه النسب (قوله ومنه إقرار اثنين) أي من ورثة المقر عليه فيعدي الحكم إلى غيرهما أو اتفاد بتأني لان المقر لو كان واحدا اقتصر حكم إقراره عليه أما إقرار ورثة المقر له لا يثبت النسب فله كصدقته وأطلق في الاثنين فشمّل الرجل والمرأتين قال في البدائع إن الوارث لو كان كثيرا فافر واحد منهم باخ آخر ونحوه لا يثبت نسبته ولا يرث معهم ولو أقر منهم رجلان أو رجل وامرأتان يثبت نسبته بالاتفاق ولو كان الوارث واحدا فافر به ثبتت عند أبي يوسف خلا فالأبي حنيفة ومحمد يقول أي يوسف أخذ الكرخي اهـ وظاهر إطلاق المتن على ترجيح قولهما كالأخني (قوله كما مر في باب ثبوت النسب) حيث قال أو تصديق بعض الورثة فثبت في حق المقرين وإنما يثبت النسب في حق غيرهم حتى الناس كافة إن تم نصاب الشهادة بهم أي بالمقرين والابن نصابها بالإشارة المكذبين لانها لا تكون شهادة حينئذ حتى تعدى بل يكون مجرد إقرار وهو قاصر على المقر فقط بل لا بد من الشهادة ونصابها حتى تكون حجة تعدى على غيرهما (قوله وكذا لو صدقه المقر عليه) هو من حل عليه النسب (قوله أو الورثة) يعني عنه قوله ومنه إقرار اثنين لكن كلامه هنا في تصديق المقر وهنالك في نفس الإقرار وإن

المقر لبقاء النسب
والعدة بعد الموت (الا)
تصديق الزوج بعد
موتها مقرة لا تنقطع
النكاح بحوته ولهذا
ليس له غسلها بخلاف
عكسه (ولو أقر)
رجل (بنسب) فيه
تحمیل (على غيره) لم
يقبل من غير ولد كافي
الدرر لفساده بالجد
وابن الابن كاقال (كلا أخ
والعم والجد وابن الابن
لا يصح) الإقرار (في
حق غيره) الإبرهان
ومنه إقرار اثنين كما مر
في باب ثبوت النسب
فليحفظ وكذا لو صدقه
المقر عليه أو الورثة

كانا في المعنى سواء لكن بينهما فرق وهو أن التصديق بعد العلم باقرار الاول كقوله نعم أو صدق والافقرار لا يلزم منه العلم تأمل قال ط ويمكن التفرقة بينهما بان صورة الاولى اقراران من ورثة المقر عليه فيه ثبت النسب وصورة الثانية اقرار المقر وصدقة اثنان من ورثة المقر عليه (قوله) وهم من أهل التصديق بان يكونوا بالعين عاقلين وتم نصاب الشهادة كما يأتي في باب ما يقصد لكن هذا بالنظر لثبوت النسب أما بالنظر لاستحقاق الارث فيستحقه ولو المصدق امرأة واحدة كانت هي الوارثة فقط مع المقر ط (قوله) حتى تلزمه رفع تلزم لان حتى التفرع لا للعامة (قوله) من النفقة أي اذا كان ذارحم محرم من المقر (قوله) والحضانة فيه أنه بشرط في لزوم هذه الاحكام تصديق المقر له وهو لا يكون محضو نافر ادا بالحضانة الضم اليه فيما اذا كان المقر له بنتا بالغه يخشى عليها ولا يقال تظهر في فرع المقر له اذ امانت عنه قلنا الظاهر أن الحضانة كالارث لا تظهر في غير المقر له اذ العلامة الطحاوي (قوله) والارث أي في حقهما فقط بحيث لا يتعنان باقرارهما وارثا آخر كما سأتى (قوله) كذوى الارحام قد علمت مما تقدمناه عن الكافي تفسير القريب والبعد قال في الشريفة لالة نافع عن العنابة مفسر القريب بذوى الفروض والعصباء والبعد بذوى الارحام بعد ذكر ما مشى عليه الشارح والاول اوجه لان مولى الموالات ارمه بعد ذوى الارحام مقدما على المقر له بنسب الغير اه فتنبه (قوله) ورثة أي المقر له ويكون مقتصر عليه ولا ينتقل الى فرع المقر له والى أسله لانه بمنزلة الوصية أو السعدون جامع المصولين (قوله) لان نسبه لم يثبت قال في المنع وهذا لانه اقر بشيئ بالنسب واستحقاق ماله بعده وهو في النسب مقرر على غير فرد وفي استحقاق ماله مقرر على نفسه فيقبل عند عدم المزاحم لان ولاية التصرف في ماله عند عدم الوارث له فيضعه حيث شاء حتى كان له أن يوصي بجميع المال فلذا كان له أن يجعله لهذا المقر له والظاهر أن المقر يرث المقر له لانه صدقة وهو اقرار ولكنه يتأخر عن الوارث المعلوم (قوله) فلا يرث احم الوارث المعروف قريبا أو بعيدا فهو احق بالارث من المقر له حتى لو اقر ما خوله عمه وأخاه فالارث للعمة وأولادها لان نسبه لم يثبت فلا يرث احم الوارث المعروف (قوله) والمراد غير الزوجين أي بالوارث الذي يمنع المقر له من الارث لانه وصية من وجه لان نسبه لم يثبت فثبت حو الر جوع وإرث من وجه حتى لو وصى لغيره ما كثر من الثلث لا ينفذ الا باجازة المقر له مادام المقر مصر على اقراره لانه وارث حقيقة كفي الزبلي وفيه إشارة الى أن المقر بنحو الولد والوالدين ليس له الرجوع عنه وبذلك صرح في الاختيار (قوله) أو وان صدقة المقر له (صوابه) المقر عليه كما عبر به في عامر وبدل عليه قطعاً كلام المنع حيث قال وقوله أي الزبلي يرجع عنه محله ما اذا لم يصدق المقر له على اقراره أو لم يقر بعتل اقراره والخ وعزاه لبعض شروح السراجة فقوله أولم يقر لاشأن الضمير فيه للمقر عليه لا للمقر له فعلم أن قوله المقر له صوابه المقر عليه كما عبر به صاحب المنع في كتاب الفرائض وبدل عليه قوله الآتي ان بالتصديق ثبت النسب ولا يكون ذلك الا من المقر عليه قال في شرح الشروح على السراجة واعلم أنه ان شهد مع المقر رجل آخر أو صدقة المقر له أو الورثة وهم من أهل الاقرار فلا يشترط الاسرار على الاقرار الى الموت ولا ينفع الرجوع لثبوت النسب حينئذ اه وفي شرح فرائض المتقي للطرابلسي وصح رجوعه لانه وصية معنى ولا شيء للمقر له من تركته قال في شرح السراجة المسي بالمهاج وهذا اذا لم يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه أو لم يقر بعتل اقراره أما اذا صدق اقراره قبل رجوعه وأقر بعتل اقراره فلا ينفع المقر رجوعه عن اقراره لان نسب المقر له قد ثبت من المقر له اه فهنا كلام شراح السراجة فالصواب التعبير بعلمه كما عبر به في المنع في كتاب الفرائض وان كانت عبارتها هنا كعبارة الشارح وعبارة الشارح في الفرائض غير محررة فتنبه (أقول) لكن قد يقال ان هذا التصويب غير صحيح وانما الخطأ في الاستدلال بعده لان الاقرار هنا من المقر له وهذا من المقر عليه فالاستدلال به غلط تأمل (قوله) لكن الخ استدلال الزبلي والبدائع ولا شأن أن الزبلي وصاحب البدائع أولي بالاعتماد من شروح السراجة مع أن الوجه ظاهر معهما لانه جعله وصية من وجه فباعباره بصح الرجوع والوصية يصح الرجوع عنها سواء قبل الموصي له أم لا وما في الزبلي والبدائع موافق لما في الكتب وعبارة الهداية حتى لو أقر في مرضه باخ وصدقة المقر له ثم أنكر

وهم من أهل التصديق
(ويصح في حق نفسه
حتى تلزمه) أي المقر
(الاحكام من النفقة
والحضانة والارث اذا
تصادقوا عليه) أي
على ذلك الاقرار لان
اقرارها حجة عليه ما
(فان لم يكن له) أي
لهذا المقر (وارث غيره
مطلقا) لا قريبا كذوى
الارحام ولا بعيدا كولى
الموالات عسى وغيره
(ورثة والا لان نسبه
لم يثبت فلا يرث احم الوارث
المعروف والمراد غير
الزوجين لان وجودهما
غير مانع قال ابن الكمال
ثم للقرآن يرجع
عن اقراره لانه وصية
من وجهه يلقى أي
وان صدقة المقر له كافي
البدائع لكن نقل
المصنف عن شروح
السراجية أن
بالتصديق ثبت النسب
فلا ينفع الرجوع

فأقره غير صحيح ولم يكن مقررا على نفسه فلا يرث الابن فيعود الميراث له وهكذا فإن الميراث الذي عنه الشافعية من موانع الارث لانه يلزم من التورث عدمه فقد أدى وجود الاقرار الى عدمه بيانه كما في شرح الولاقي على شرح الشنهوري انه اذا أقر أخ حائز باب الميث يثبت نسبه ولا يرث لانه لو ورث لجب الاخ فلا يكون الاخ وارثا حائزا فلا يقبل اقراره بالابن فلا يثبت نسبه فلا يرث لان اثبات الارث يؤدي الى انفسوما أدى اثباته الى نفيه انتهى من أصله وهذا هو الصحيح من مذهبهم ويجب على المقر باطنا أن يدفع له التركة ان كان صادقا في اقراره لانه يعلم استحقاقه المال والقول الثاني للشافعي أنه يثبت نسبه ويرث به قال أحمد ونقل عن أبي حنيفة وقبل لا يثبت ولا يرث به قال داود وقال أبو يوسف لا يثبت نسبه الا باقرار اثنين من الورثة وعند مالك يرث المقر له ولا يثبت نسبه الا اذا أقر به عدلان من الورثة أو أقر به عدل وصدقه عدل آخر من الورثة هذا غاية ما رأيت ثم رأيت بعض الافاضل أوضح المقام بقوله بيان الملازمة أن الاقرار لا يصح الا من وارثا وإذا صح هذا الاقرار صار هذا الاقرار مع وجود الابن غير وارثا وإذا صار غير وارث لم يصح الاقرار بالبنوة فلم يحصل فائدة فصار هذا الاقرار عبثا ولنا أنه أقر بشيئين المال والنسب على الغيرون والمعلوم أن اقرار الشخص بسرى على نفسه والمال مال نفسه فينفذه ويلزم دفعه له وأما تحصيل التسبب على غيره فلا يلزم فلا ينفذه اقراره على أن النسب يثبت في حق المقر مؤاخذه له برغمه حتى لو مات المقر لاعتبر وارثا فانه لم يثبت له هذا المقر له لالتب المال هذا ما أفاده المتن في بيان هذه افعال الشارح وظاهر كلامهم نعم والا على أن يحزم لان الاطلاق السابق يعمل به حتى يوجد ما يخصه والمطلق السابق هو قوله وان أقر بنسب على غيره الى قوله ويصح في حق نفسه ونظيره ولو أقر بعدد ما كتب ثم مات ثم صدقه المقر له يلزم دفعه الا كسأله مع ان الاقرار بالعبد نفسه بطل بالموث وكذا لو أقر المشتري بان البائع أعنت العبد ينفذ في حق نفسه (قوله وظاهر كلامهم نعم فلا يرجع) أي يصح الاقرار لان مقتضى ما ذكر وهذا ان المقر اذا ثبت اقراره بنسب الشهادة يثبت النسب وان كان النصاب من الورثة والا فاعمل بالاقرار في حق نفسه وان لم يثبت النسب وهنا أقر بنسب على الغير فلا يقبل وأقر بالمال الذي يستحقه ظاهرا انما هو المقر له فيكون اقراره على نفسه فيقبل ويكتفي في اقراره بكونه وارثا ظاهرا وان تبين بآثاره انه ليس بوارث لكن تقدم في الشهادات أنه تعقل شهادة العتق على معتقه الا في مسألة وهي رجل مات عن عم وبنت وأمتين وعبد بن فاعتق العبد بن فشهد أن الثانية أخت الميت قبل الاولى أي قبل الشهادة بالبنوة أو بعدها ومعها لا تقبل بالاجماع لاننا لو قبلنا هالها صارت عصبة مع البنت فيخرج العبد عن الورثة فيسقط العتق اهـ والحاصل ان ظاهر كلامهم صحة اقرار هذا الاخ بالابن وثبت نسبه في حق نفسه فقط فثبت الابن دونهما قالوا ان الاقرار بنسب على غيره يصح في حق نفسه حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة لافي حق غيره وقد رأيت المسئلة منقولة ونقلها لحدوث المنة في فتاوى العلامة فاسم بن فطلو بغا الحنفى ونصه قال محمد في الاصل ولو كانت للرجل عمة وأمولى نعمة فاقرت العمة وأمولى النعمة بأخ الميت من أبيه أو أمه أو بعم أو أبا بن عم أخذ المقر له الميراث كله لان الوارث المعروف أقر بأنه مقدم عليه في استحقاق ماله واقراره بحقه على نفسه اهـ هذا كلامه ثم قال فلما لم يكن في هذا دور عندنا لم يذكر في الموانع وذكر في باب اهـ وهذا مؤيد لما تقدمناه قريباً يساعنا بعض الافاضل أيضاً فاعتمه (قوله فلاشئ للمقر) سبق قبل الاستثناء أن يحتار أي البت أنه لا يلزمه قدر حصته وكان وضع هذا الفرع هناك أولى لان الدين يقتضي بأمانتها (قوله لان اقراره بنسب صرف الى نصبه) وذلك لان المائة صارت ميراثا بينهما فلما أقر أحدهما اقتضاه أبيه ذلك صح في نصبه خاصة لافي نصيب أخيه فثبت حصة الآخر كما كانت ففعل كأن المقر استوفى نصيبه ولان الدين يقتضي بأمانتها وقد أقر المقر أن أباه أخذ تحسين فوجبت ثم لتقي قصاصا على المدين فقد اقر بدن على الميت هولا ينفذ في حق الوارث الآخر وينفذ في حقه خاصة والدين مقدم على الميراث واستغرق نصيبه فلا يأخذ منه شيئا كما اذا أقر عليه بدن آخر فيلزم المقر كما مر قبل باب الاستثناء ولا يجزى في هذه المسئلة الخلاف السابق كما لا يخفى على الحاذق (قوله بعد حلفه) أي حلف المتكبر لاجل الاخ لا لاجل الغير لانه لا ضرر على الغير فلا ينافى ما يأتي ولو نكل شاركه المقر

وجوده الى نفسه
انتمى من أصله ولم أره
لا تناصر بها وظاهر
كلامهم نعم فلا يرجع
(وان ترك) شخص
(ابن) وله على آخر مائة
فأقر أحدهما بقبض
أبيه تحسين منها فلاشئ
للمقر لان اقراره
ينصرف الى نصيبه
(وللا تخرجون) بعد
حلفه أنه لا يعلم أن
أباه قبض شطر المائة
قوله الاكمل قلت وكذا
الحكم لو أقر أن أباه قبض
كل الدين

في الحسين **(قوله لكنه الخ)** الاستدراك يقتضي ان لا يخلف في الاولى وبه صرح الزبلي وهو يخالف لما قسمه عن الاكل ومرجوه **(قوله يخلف)** أي المنكر بالله لم يعلم أنه قض الدين فان نكل برئت ذمة المدين وان حلف دفع اليه نصيبه بخلاف المسئلة الاولى حيث لا يخلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تخلفه وهنالك يحصل الانصف فيخلفه زبلي وقدوفي أو بالسعوديين العبارتين كاذر كراوحيث ان دفع ما أداها الحلبي من التناقي وحيث دفع قوله حيث لا يخلف بخلاف لما قاله الاكمل في المسئلة الاولى يخلف الأخ بالله الخ ولعل الذي نفاها الزبلي الخلف لحق الغريم والذي قاله الاكمل لحق أخه المقر لان كل من أذاقر بشئ لزمه يخلف عندنا كإقراره بقضي عليه بالانكول تأمل وفي الدر المنثور ولومات عن ابنين وكان لأبيهما المبتدين على شخص فأقر أحدهما بقض أخيه نصفه صغ في حصته وحيث دفع النصف الباقي لا آخر بعد حلفه قلت وكذا الحكم لو أقر يقض كله لكن هنا يخلف لحق الغريم ذكره الزبلي وغيره اهـ والحاصل أن في المسئلة الاولى لا يخلف لحق الغريم لان حقه كله حصل له من جهة المقر فلا حاجة الى تخلفه بخلاف المسئلة الثانية فإنه يخلف المنكر بالله ما تعلم أنه قض الدين (١) فان نكل برئت ذمته وان حلف دفع اليه نصيبه والله تعالى اعلم وأسئف الله العظيم

(فصل في مسائل شتى) * قال عزى زاده أفرز صاحب التسهيل ههنا مسائل مهمة وأدراجها تحت زيادة على سائر المتون واقتفى صاحب الدر الزمرو وانتخب المسائل المذكورة فيه من الكافي اهـ والشارح رحمه الله تعالى جمع بين ما أتى به في التسهيل وبين ما جرت به عادة المتون من ذكر مسائل شتى فترجمها وفيه ظرفية الشئ في نفسه لان الفصل هو المسائل الآن يقال الفصل مراد به الالفاظ والمسائل مراد بها المعاني فيكون من ظرفية الدال في المدلول **(قوله المكفئة)** أي العاقلة البالغة أي وهي حرة أو مأذونة ط **(قوله فكذبها زوجها)** أما اذا صدقها فيظهر في حقه اتفاقا **(قوله أيضا)** أي كما يصح في حقها وركه لظهوره **(قوله ولا يتعدى الى غيره)** لان كونه حجة انما هو في زعم المقر وزعمه ليس حجة على غيره ولذا لا يظهر في حق الولد والفرع بخلاف البنت فانها حجة في حق الكل لان حجتها بالقضاء وهو عام جوى **(قوله وهذه إحدى المسائل الست)** الثانية وأقر المؤرخ جردين لا وفاة الامن عن العين المؤرخة قلداً تبعها وان تضرر المستأجر قال الشيخ صالح في هذا اشارة إلى أن رب الدين اذا أراد حبس المدين وهو في اجارة الغير يحبس وان بطل حق المستأجر قاله تفقهها فوافق بحث المؤلف الآتي الثالثة وأقرت بمجولة النسب بانها ثبتت أي زوجها وصدوقها الاب انفسخ النكاح بينهما ومثل الاب الجدي بخلاف ما اذا أقرب بالزدة ولو طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرقم على الرجعة الرابعة اذا ادعى ولد الامة المسيعة وللدعي أخ ثبتت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث الخامسة

المكاتب اذا ادعى نسب ولد حرة في حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه السادسة باع المبيع ثم أقر أن السبع كان تلجئة وصدقه المشتري فله الردعي بانه ما لعب كذا في الجامع قال الجوى قوله لو أقر المؤرخ الخ قال بعض الفضلاء يؤخذ من هذا جواب حادثة لم أحذفها انفلا وهو أن رب الدين اذا أراد حبس المدين وهو في اجارة الغير هل يحبس وان بطل حق المستأجر فهذا يشترى أنه يحبس وان بطل حق المستأجر وقوله ولو أقرت بمجولة النسب الخ وقعت حادثة بالقاهرة وهي أن شخصاً أقر في مرض موته بان فلان أختي وشقيقتي ولهذا القرأخت شقيقة والمقر له غير أي المقر وكل منهما حر الاصل من الاب وصدقت على اقرار أختها حتى لا يشار كهايت المال وهي شافعية المذهب وثبت الاقرار بين يدي قاض حنفى وحكم بصدقه قاض شافعى فتازع صاحب بيت المال المقر له ودارسوا له بين العلماء فذهب من أجاب بصدقه الاقرار وهم الاكثر ومنهم من أجاب بطلانه ومنهم علامة الأورى الشمس الرملى معللاً بانه محال شرعى ان يستحيل أن يكون لواحد أو ابوان وقال بعض الفضلاء من الحنفية مقتضى مذهبا بطلان الاقرار أي في خصوص هذه المسئلة والا فلا يستحيل شرعاً أن يكون للواحد ابوان أو ثلاثة الى خمسة كفى ولذا الجارية المشتركة اذا ادعاه الشر كابل قد ثبتت نسب الواحد الحر الاصل من الطرفين كافي للقيط اذا ادعاه رجلان حران كل واحد منهما من امرأة حرة كافي

لكنه هنا يخلف لحق

الغريم زبلي

(فصل في مسائل شتى)

(أقرت الحر المكفئة

بدين) لاخر فكذبها

زوجها صم) اقرارها

(في حقه أيضا) عند أبي

حنيفة (فتجس) المقررة

(وتلازم) وان تضرر

الزوج وهذا إحدى

المسائل الست الخارجة

من قاعدة الاقرار حجة

قاصرة على المقر

ولا يتعدى الى غيره

وهي في الاشياء وينبغي

أن يخرج أيضاً من

كان في اجارة غيره فافر

لاخر بدين فان له

حبسه وان تضرر

المستأجر وهي واقعة

الفتوى

(١) لعل صوابه فان

حلف برئت ذمته وان

نكل الخ تأمل كتبه

مصححه

التأخرانية اه (قوله ولم زها صريحة) هذا البحث لصاحب المنع ومثله في حاشية الاشياء المحمودة على كماله
 قريبا (قوله وعند هالا) لما لم يقف على من يرجع قول الامام على قولهما صرح بذكر قوله ما في المتن فان عاتبه
 كعادته بآب المتن المأثورة التصريح بقوله هالا ايضا عند بحث قولهما على قوله وكذا عند التساوي بينهما
 كما في المولى عبد الحليم ولكن يأتي تصحيح قول الامام (قوله فلا تجبس ولا تالزم) لان فيه منع الزوج عن
 غشيانها وقرارها فمما يرجع الى بطلان حق الزوج لا يصح انتهى درر والظاهر انه على قولهما ما مرها
 القاضي بالرفع وببيع عليها ما يباع في الدين ط (قوله افتاء وقضاء) منصوبين على الحال (قوله لان الغالب
 الخ) فيه نظر اذا العلة خاصة والمدعى عام لانه لا يظهر فيما اذا كان الاقرار لأجنبي وقوله يتوصل بذلك الى منعها
 بالحبس عنده لا يظهر ايضا اذا الحبس عند القاضي لا عند الاب فاذا المولى عليه قول الامام اه اذ لم يستند في
 هذا التصحيح لاحد من ثمة الترجيح ط لكن قوله اذا الحبس عند القاضي يخالف لما مر في بابه ان الخوارقة
 للمدعى (قوله في حقها خاصة) أي في بعض الاحكام فانه يظهر في حق الزوج في المستقبل حتى لو جاءت تولا
 بعده بكون ملكا له مقره وملك عليها الزوج طلقين فقط وقد كان ملكا عليها ثلاثا وهما عند أبي يوسف في
 حق الاولاد واجام في الطلاق والعدة فان طلاقا اثنتان وعدتها حبستان وقد كان ملكا عليها ثلاثا وتمتد
 بثلاث حبض والعدة في الزوج وحق الشرع فقد ظهر اقرارها في حق غيره كما نقله الشرنبلالي عن المحط
 عن الميسوط (قوله فولد) التفرع غير ظاهر ومجمله فيما بعد والظاهر ان يقال فتكون رقيقة كافي القرينة
 ويأتي قريبا (قوله رقيق) عند أبي يوسف لانه حكم رقيقا وولده رقيقا رقيق درر (قوله خلافا للمحمد) هو
 يقول تزوجها بشرط حرية اولادها منها فلا تصدق في ابطال هذا الحق اه منح أي فيكون اولادها بعد
 الاقرار احرارا وهذا النسب على المطالبة لما في الاشياء مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح
 وصار عبدا وهذا اذا كان قبل تأكد الحرجة بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه محذ كماله وبالقصاص في
 الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك اه (قوله يرد عليه) أي على عدم صحة اقرارها في حقه (قوله
 انتقاص طلاقها) وكذا دعائها كما علمت (قوله كما حقه في الشرنبلالية) حيث قال ويرد على كون اقرارها
 غير صحيح في حقه انتقاص طلاقها لانه نقل في المحيط عن الميسوط ان طلاقها اثنتان وعدتها حبستان بالااج
 لانها صارت أمة وهذا حكم يخصها ثم نقل عن الزبادات ولوط لعلها الزوج تطلقين وهو لا يعلم بان اقرارها ملك
 عليها الرجعة ولو علم لا يملك وكذا الجامع لا يملك ولم يعلم قيل ما ذكره في الزبادات قياس وما ذكره في
 الجامع استحسان وفي الكافي آلى وأقرت قبل شهرين فهما مدته وان أقرت بعد مضي شهرين فاربعة
 والاصل أنه متى أمكن تدارك ما خاف فوته باقرار الغير ولم يتدارك لبطل حقه لان فوات حقه مضاف الى
 نقصه وان لم يمكن التدارك لا يصح الاقرار في حقه فاذا أقرت بعد شهر أمكن الزوج التدارك وبعد شهرين
 لا يمكنه وكذا الطلاق والعدة حتى لو طلقها اثنتين ثم أقرت ملك الثالثة ولو أقرت قبل الطلاق تسين شنتين ولو
 مضت من عدتها حبستان ثم أقرت ملك الرجعة ولو مضت حبضة ثم أقرت تسين حبضتين اه قلت وعلى ما في
 الكافي لا اشكال لقوله ان فوات حقه مضاف الى نقصه تأمل (قوله وفرع على حقه) الاولى أن يقول
 على قوله لا في حقه (قوله مجهول النسب) فبده احتراز اعلم نسبه وحرية فلا يصح اقراره بالرق
 لتكذيب العيان له كالابنخي وكذا من علم أنه عتيق والغير يصح هذا الاقرار من المجهول ولو كان صبيما كما
 في تنوير الاذهان ويستثنى منه القبيح حيث لا يصح اقراره بانه عبد لقلان الا اذا كان بالغاً والسعودي في
 الاشياء مجهول النسب او أقر بالرق لانسان وصدقه المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل تأكد حرية بالقضاء
 أما بعد قضاء القاضي عليه محذ كماله أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح اقراره
 بالرق فأحكامه بعد دفع الجنابات والحدود أحكام العبيد وفي التنف يصدق الا في خمسة زوجه وسكاته
 ومدبره وأمه وولده ومولى عتقه انتهى (أقول) وهذا بقصد مجهولة النسب ايضا (قوله صح اقراره في حقه)
 أي وصار عبدا ان كان قبل تأكد حرية بالقضاء كما علمت (قوله دون ابطال العتيق) أي دون ما يتعلق بعصبة

(وعند هالا) تصدق في
 حق الزوج فلا تجبس ولا
 تالزم درر قلت وينبغي أن
 يعول على قولهما افتاء
 وقضاء لان الغالب أن
 الاب يعلمها الاقرار له أو
 لبعض أفرادها بالتوصل
 بذلك الى منعها بالحبس
 عنده عن زوجها كما
 وقفت عليه مرارا حين
 ابتليت بالقضاء كذا
 ذكره المصنف (مجهولة
 النسب) أقرت بالرق
 لانسان وصدقها المقر
 له (وله الزوج وأولاد
 منه) أي الزوج
 (وكذبها) زوجها
 (صح في حقها خاصة)
 فولد على بعد الاقرار
 رقيق خلافا لمحمد
 (لا في حقه) يرد عليه
 انتقاص طلاقها كما
 حقه في الشرنبلالية
 (وحق الاولاد) وفرع
 على حقه بقوله (فلا
 يبطل النكاح) وعلى
 حق الاولاد بقوله
 (وأولاد حصلت قبل
 الاقرار وما في بطنها
 وقته احرار) لمصولهم
 قبل اقرارها بالرق
 (مجهول النسب بحر
 عبده ثم أقر بالرق
 لانسان وصدقه المقر
 له (صح) اقراره (في
 حقه) فقط (دون ابطال
 العتيق) فان مات العتيق

وارث يستغرق التركة
(والا فثبت) الكل أو الباقي
كافي وشرب لئلا
له فان مات المقرم العتيق
فأرثه لعصبة المقر ولو
جنى هذا العتيق سعى في
جنابته لانه لا عقالة له
ولو جنى عليه يجب أورش
العبد وهو كالمملوك في
الشهادة لان حريته
بناظره وهو يصلح الدفع
لا للاستحقاق (قال)
رجل آخر (عليك
ألف فقال) في جوابه
(الصدق وألحق أو
اليقين أو نكر) كقوله
حقا ونحوه (أو كرلفظ
الحق أو الصدق) كقوله
الحق الحق أو حقا حقا
(ونحوه أو قرن بها البر)
كقوله البرحق أو ألحق
بالخ (فأقرارا ولو قال
الحق حق أو الصدق
صدق أو اليقين يقين لام
يكون اقرارا لأنه كلام
تام بخلاف ما مر لأنه
لا يصلح للابتداء فجعل
جوابا فكأنه قال ادعيت
الحق الخ (قال لأتمه
بإسارفة بزانة بمحسونة
بأبسة أو قال هذه
السارفة فعلت كذا
وباعها فوجد بها واحد
مها) أي من هذه الصوب
(لأترديه) لانه ندأ أشتمه
لاخبار (بخلاف
هذه سارفة أو هذه أبقة

المقر من ارب العتيق بعدموت المقر (قوله برئ وارنه الخ) لانه مقدم على العتيق (قوله والام صادق بأن لم يكن له وارث أصلا) وأورث لا يرث الكل كأحد الزوجين (قوله فيرث الكل) أي أن لم يكن له وارث أصلا (قوله أو الباقي) أن كان له وارث لا يستغرق (قوله كافي وشرب لئلا) الأولى شرب لئلا عن الكافي لقوله كذا في الكافي وبعبارة الشرب لئلا عن المحيطون كان للبت بنت كان النصف لها والنصف للمقر اه فعلم أن المراد بالوارث ذوالفرض أو العصبه وان كان المقر مقدم على الرذول لم يقدم على ذوى الارحام برأيه قال في الشرب لئلا وان جنى هذا العتيق سعى في جنابته لانه لا عقالة له وان جنى عليه يجب عليه أورش العبد وهو كالمملوك في الشهادة لان حريته في الظاهر وهو يصلح الدفع لا للاستحقاق اه (قوله المقر له) فاعل برئ أي والا فثبت الكل أو الباقي المقر له (قوله فأرثه لعصبة المقر) لانه لما مات انتقل الولاء اليهم بخلاف ما إذا كان حادرا وذلك لان اقراره يارث لانظر في حقهم فلو كان عصبة أو ولادة في قبل الاقرار أحرار برئون ومن بعده من أمه أرقاء لا يرثون فقدر ط والحاصل أن الاقرار محقة فاصرة فإدام حيا يكون ارب العتيق للمقر له عند عدم الوارث وبعدموت المقر ينتقل الولاء لعصبة فيكون الأرب لهم فلا ينفذ اقراره عليهم ويستحقون الميراث دون المقر له (قوله لانه لا عقالة له) اذ الذي أعتقه صار رقبا والمقر له لم يظهر حكمه في حق ذلك العتيق (قوله ولو جنى عليه يجب أورش العبد) وعلمه فقد صار الاقرار محقة متعدي في حق الجنى عليه فينبغي زيادته هذه المسئلة على الست المتقدمة آقا (قوله لان حريته بالظاهر) لاناظر نافعها في الظاهر حريته العتيق حال اعتاقه (قوله قال رجل آخر لي عليك ألف الخ) (أقول) هذه المسائل معرفة أو منكرة أو مكررة أو مقررونها البر ينبغي أن تذكر عند قول المصنف في كتاب الاقرار قال أليس لي عليك ألف فقال بلى الخ لو حجهن الأول أنهما من قبيل نم والثاني أنها نظرة أترتها وازن فظنير الأول قوله الحق ونحوه لان المفعول المطلق أو الفاعل به لا يستقل بنفسه لان الياء لا بد له من مرجع سابق ونظير الثاني قوله الحق ونحوه لانه كلام تام غير محتاج الى ما قبله وكذلك أترن ثم هذه الالفاظ الرواية فيها التصب وعليه كلام المصنف حيث صرح به في المنكرة اما يكونه على المصدرية أو التعدير القول الحق الخ أو يكونه مفعولا به أي ادعت الحق الخ وما في الكل الرفع على أنه خبر مستدام مخوف بدل علمه خوي الكلام والتقدير قول الحق أو دعواك الحق الخ ولو قدر مجرورا فله وجبا أيضا فيكون التقدير قولك أو دعواك بالحق ولو لم يعرب فمحتمل على واحد منهما فلا يختلف الحكم في الجميع في الصحيح كذا في الجامع العالمي (قوله ونحوه) بأن كر اليقين أضام معرفة أو منكرا (قوله أو قرن بها البر) قيده لأنه لو قرن بها الصلاح لم يكن اقرارا لان الصلاح محكم في الرد اذا القول لا يوصف به فيكون أمره بالصلاح والاحتساب عن الكذب فمحتمل ما قرن به عليه أطلقه ولكنه مقيد بالتصايب اذا لرفع يكون جملة تامة من مستدام وخير فلا يحل جوابا بالمسابق بخلاف تكرير هذه الالفاظ حيث يحتمل على التأكيذ وأشار بالمقارنة الى أن البر لا يقر بمعرفة أو منكرا أو مكر لا يكون اقرارا لعدم العرف عبد الحليم (قوله البرحق) هذا مما يصلح الاخبار ولا يتعين جوابا والذي في نسخة الدرر البرالحق وهو في بعض النسخ كذلك وهو ظاهر فله محتمل على الابدال ط (قوله لانه كلام تام من مستدام وخير مستقل بنفسه) هذا هو المنطوق وجعله جوابا عما هو باعتبار لالة الحال وذا ساقط في مقابله وقوله لانه لا يصلح للابتداء أي لان يكون كلاما مستداما هذا هو الظاهر ولا يصلح لأن يكون مبتدأ لأنه لو رفع يكون خبرا للمبتدأ بقدر بدلالة الحال وهو قولك أو دعواك على ما شئت نال به (قوله بإسارفة الخ) ما أخذ هذه المسئلة تتغار بهما من باب الاقرار بالعيب في الجامع الكبير واتان المصنف بها في أواخر باب العيب أنسب من إتيانها بها هنا كالأبني (قوله لانه ندأ) أي فيما بعد الأخير والنداء اعلام المنادى واحضاره لتحقيق الوصف ولهذا القول لامرأته با كافر لا يفرق بينهما اه درر (قوله أو شتمه) أي في الأخيرة وهي قوله هذه السارفة فعلت كذا أي لم يكن تحقيق الوصف وفي نسخة تنبيهه ويحتمل أن أوجعي أو أوافق كل أمثلة النداء تصلح للشتم ويندرج الشتم في الأخيرة ط (قوله بخلاف هذه سارفة) وكذا هذه السارفة بلا التعريف الحاصل أن الاعتبار الى مجي الوصف خبرا فيستوى حينئذ كونه معرفة أو منكرا بخلاف

بحسبه نعتا فحسبنا يحمل على الشتم هذا هو المصريح به في تلخيص الجامع الكبير وعليه كلام الكافي فظهر منه أن تنكير هذه الأوصاف في عبارة المصنف ليس للاحتراز **(قوله)** حيث ترد بأحدها أي لو اشتراها من لم يعلم بهذه الاخترازم علم ط **(أقول)** فيه نظر لأن الشرط في رد الملعنة العيب أن يوجد عند المشتري والبائع فلو أقر البائع باللعيب عنده ولم يوجد عند المشتري لا ترد بل يكون قد زال تأمل **(قوله)** بخلاف الأول فان السيد لا يتكهن من إثبات هذه الأوصاف فيها **(قوله)** بطريق مخطور متعلق بالسكران **(قوله)** محرم لاحاحه اليه **(قوله)** صحيح لتكليفه شرعا لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم أشباه **(قوله)** أقيم عليه الخذف سكره لعله سبق قلم والصواب القصاص لانه لا فائدة في انتظاره وأشار إلى أن الحد تارة يقصده تأديبه بإيصال الالم اليه وهذا لا يحصل في حال السكر فلا يقام عليه فيه لانه لا يحس به كحد الشرب والقذف وتارة يقصده تأديبه غيره أو يحصل غمرته وإن أقيم في حال السكر لبقاء أثره بعده كالقودقائه أن كل في النفس يحصل به اهراق الروح فلا فرق أن يكون في حال السكر أو في حال العحو حصول المقصوده وهو زجر غيره أن يفعل كفعله وكذا فهمادون النفس المقصوده يحصل في حال سكره وينبغي أن يكون حد السرقة كذلك لبقاء أثره بعد العحو **(قوله)** وفي السرقة ضمن المروق أي لو أقر بالسرقة يتضمن ذلك الإقرار حتى الله وهو إقامة الحد وحق العبد وهو ضمان المال فلا يلزمه الحد لدرته بالشبهات ويصح في حق العبد فيضمن المال المروق **(قوله)** ساعدى أفندى وعبارته هناك وقال صاحب التهايد ذكر الامام الترمثاني ولا يحد السكران بأقراره على نفسه بالزنا والسرقة لانه اذا صح ما رجوع بطل إقراره ولكن يضمن المروق بخلاف حد القذف والقصاص حيث يقام عليه في حال سكره لانه لا فائدة في التأخير لانه لا يعلل الرجوع لانهم لمن حقوق العباد فاشبه الإقرار بالمال والطلاق والعتاق اه ولا يخفى عليه أن قوله لانه لا فائدة في التأخير محل بحث وفي معراج الدراة بخلاف حد القذف فانه يجبس حتى يحسو ثم يحد القذف ثم يجبس حتى يخف منه الضرب ثم يحد للسكر ذكره في المبسوط وفي معراج الدراة قيد بالاقرار لانه لو زنى أو سرق في حاله يحد بعد العحو بخلاف الإقرار وكذا في الذخيرة اه انتهت **(أقول)** لكن في قوله بخلاف الإقرار أن الإقرار كذلك فواجبه المخالفة تأمل **(قوله)** لا فيما يقبل الرجوع كالردة أي ولو نسب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فانها كسائر ألفاظ الردة خلا لما قدمه الشارح في بابها وكتب عليه سدى أو الدرجة الله تعالى كآية حسنة حرقها أن القبول هو المذهب وأن عدم القبول هو مذهب مالئ رحمه الله تعالى فارجع اليه والحكمة في عدم صحة إقراره فيما يقبل الرجوع أن الردة مبنية على الاعتقاد وهو يعتمد وجود العقل ولا عقل له مع السكر ولو أقر وإذا الوارد في سكره لا يصح رده وعليه فينبغي أن لا تلحقه أحكام المرتدين ببنوته زوجة ونحوه فراجع أمان ثبت رده بالبنوة وأنكر فإن انكاره توبة تلتزمه أحكام المرتد كما صرحوا به **(قوله)** وشرب الخمر أي اذا أقر وهو سكران بأنه شرب الخمر الذي هو فمه أو غيره لا يصح إقراره فلا يقام عليه الحد واعتبرت على البنوة مثلا الأحكام ط **(قوله)** لا يعتب أي إقراره **(قوله)** لا في سقوط القضاء أي قضاء الصلاة أو زمني يوم وليلة تنسقط بالانغماء بالسكر لانه يصنع كما في الأشياء **(قوله)** وتعمما في أحكام الأشياء وعبارتها أحكام السكران هو مكلف لقوله تعالى لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فان كان السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وإن كان من مباح فلا فهو كالغصبي عليه لا يقع طلاقه واختلف التصحيح فيما إذا سكر مكرها أو مضطرا فطلق وقد منافي القوائد أنه من محرم كالصاحي إلا في ثلاث الردة والإقرار بالحدود والخالصة والأشهاد على شهادة نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة بأقل من مهر المثل أو بأكثره لا ينعقد الثانية الوكيل بالطلاق صاحبا إذا سكر فطلق لم يقع الثانية الوكيل بالبيع أو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة غضب من صاحبه ورد عليه وهو سكران وهي في فصول المعادي فهو كالصاحي إلا في سبع فتواخذ بأقواله وأفعاله واختلف التصحيح عما إذا سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب أو العسل والفتوى على أنه سكر محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالنجس لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم أنه نجس حين شرب يقع والاقلا وصرحوا بانكره إذا كان السكران واستحب

أوهذه زانية أو هذه مجنونة حيث ترد بأحدها لأنه اخبار وهو لتحقيق الوصف (وبخلاف ياطلق أو هذه المطلقة فقلت كذا) حيث تطلق امرأته ليمكنه من إثباته شرعا فجعل اینجا ليكون صادقا بخلاف الأول درر (إقرار السكران بطريق مخطور أي ممنوع محرم صحيح) في كل حق فلو أقر بقود أقيم عليه الحد في سكره وفي السرقة يضمن المروق كالسبطه ساعدى أفندى في باب حد الشرب (الافيهما) يقبل الرجوع كالردة (و) حد الزنا وشرب الخمر (و) سكر (بطريق مباح) كشره مكرها (لا) يعتبر بل هو كالانغماء إلا في سقوط القضاء وتعمما في أحكام الاشياء

اعادته وينبغي أن لا يصح أذانه بالخمنون وأما صومه في رمضان فلا إشكال أنه ان صحاقيل خروج وقت التوبة أنه
 يصح اذا نوى لا نالا بشرط التبتيت فيها واذا خرج وقتها قبل صومه أو ثم وقضى ولا يبطل الاعتكاف سكره ويصح
 وقوفه بعرفات كالمغني عليه لعدم اشتراط التوبة فيه واختلفوا في حد السكران فقيل من لا يعرف الارض من
 السماء ولا الرجل من المرأة به قال الامام اعظم وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قولهما به أخذ
 أكثر المشايخ والمعتبر في قدح السكر في حق الحرمة ما قالاه احتياطاً في الحرمة والخلاف في الحدود الفتوى
 على قولهما في انتقاض الطهارة وفي عيئه لا يسكر كما ينه في شرح الكثر (نفيه) قوله ان السكر من مباح
 كالانغماء يستثنى منه سقوط القضاء فإنه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وليلة لأنه يصنعه كذا في المحيط اه
 ما ذكره في الاشياء قال في نور العين ويلحق السكران بالصالح في العبادات والحقوق فيلزمه سجدة تلاوة وقضاء
 الصلاة شع واذا أفاق يلزمه الوضوء لو كان بحال لا يعرف الذكر من الانثى لا كمغني عليه ومن سكر من شراب
 محرم أو من المثلث لزمه كل التكليف الشرعية ويصح جميع عباراته وتصرفاته سواء شرب مكرهاً أو طائعا
 يزوى * السكر لو بمباح كشرب مكره ومضطر وشرب دواء وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل عند أبي حنيفة
 كالانغماء يمنع من جهة طلاق وعتاق وسائر التصرفات والسكر محظور كسكر من كل شراب محرم ونبيذ المثلث
 ونبيذ الزبيب المطبوخ المعتق لا ينافي الخطاب فيلزمه جميع أحكام الشرع وتصح عباراته كلها بطلاق وعتاق
 وبيع وشراء وأقارب ويصح اسلامه لارادته استحساناً ولو أقر بقصاص أو بالشرع منه سبباً حكه ولو قذف أو أقر به
 لزمه الحد ولو زنى حداً أو اجماعاً ولو أقر أنه سكر من خمر طائعا لم يحد حتى يصح فبقوا لا تقوم عليه البينة ولو أقر بشئ
 من الحدود لم يحد الا في حد قذف وتقام عليه الحدود اذا اجمعا قال في الهداية لا يحد السكران حتى يعلم أنه سكر
 من التبتيد وأنه شر به طوعاً اذا السكر من المباح لا يوجب الحد كالنبيج ولين المالك وكذا شرب المكر لا يوجب
 الحد ولا يحد السكران حتى يزول عنه السكر تحصيل المقصود الا تزجروا السكران الذي يحد عند أبي حنيفة هو
 من لا يعقل منطقاً لا قليلاً ولا كثيراً ولا يعقل الرجل من المرأة وعندهما من يهذي ويخلط كلامه اذهو السكران
 في العرف والسهمال أكثر المشايخ والمعتبر في القدح السكر في حق الحرمة ما قالاه اجماعاً أخذاً بالاحتياط اه
 وقد منعنا الاشياء ان الفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وفي عيئه أن لا يسكر وأنه يستثنى سقوط القضاء
 من قولهم السكر عباح كالانغماء فإنه لا يسقط عنه وان كان أكثر من يوم وليلة لأنه بفعله قال فاضحيان يجوز
 جميع تصرفات السكران الالردة والاقرار بالحدود والاشهاد على شهادة نفسه وفي محل آخر منه من سكر من خمر
 أو شراب متخمن أصل الخمر وهو العنب والزبيب والتمر كئيد ومثلث وغيرهما ينفذ جميع تصرفاته عندنا وبه
 أخذ عامة المشايخ وقال الحسن بن زياد والطحاوي والكرخي والصفار ومالك والشافعي في أحد قوله وداود
 الاصفهانى لا يصح منه تصرف ما وردته لا تصح عندنا استحساناً اذا الكفر واجب النفي لا واجب الالبات وعن
 أبي يوسف أنه كان يأخذ بالقياس ويقول تصح رده اه قال فلو قضي قاض بقول واحد من هؤلاء نفذ قضاؤه
 واختلف المشايخ فيما يتخذ من حبوب وثمار وعسل من قال بوجوب الحد بالسكر به يقول بنفذ تصرفاته
 ليكون زجره له ومن قال لا يجب الحد به وهو الفقيه أبو جعفر والامام السرخسي يقول لا ينفذ تصرفاته ولو
 شرب شراباً حلواً فلو طافقه وذهب عقله بالصداع بالشراب فطلق قال محمد لا يقع وبه بقي هذا كله في الشرب
 طائعا فلو مكرهاً فطلق فالصحيح أنه لا يقع وفي محل آخر منه ولو شرب الخمر مكرهاً أو طر ورده وسكر فطلق اختلفوا
 فيه والصحيح أنه كالألزمة الحد لا يقع طلاقه ولا تنفذ تصرفاته ولو سكر مما يتخذ من حبوب وفواكه وعسل
 اختلفوا فيه قال الفقيه أبو جعفر أنه كالألزمة الحد لا تنفذ تصرفاته فاضحيان * لو كانت الخمر مغلوقة بالماء
 تحرم لكن لا يحد شاربها ما لم يسكر وفيما سوى الخمر مما يتخذ من عنب وزبيب لا يحد شاربها ما لم يسكر ومن سكر
 بالنبيج فالصحيح أنه لا يحد ولا تصح تصرفاته ولا تقع رده ابن الهمام * عدم وقوع طلاق السكران بالنبيج
 والافقون لعدم المعصية فإنه يكون للتداوى غالباً فلا يكون زوال العقل بسبب هو معصية حتى لو لم يكن للتداوى

بل للهو وادخال الآفة قصداً ينبغي أن نقول يقع وقال أيضاً تنق مشايخ الحنفية والشافعية وقوع طلاق من زال عقله بأكل الجشيش وهو المسحوق القنب لفتواهم بحرمته اتفاقاً من متأخريهم اذ لم يظهر أمر الجشيش في زمن المتقدمين سنى طلاق السكران غير واقع وبه أخذ كثير من مشايخ بلخ وهو قول عثمان رضى الله تعالى عنه هذا انبيذ عسل وتين وحنته وشعير وذرة حلال وان لم يطبخ عند أبي حنيفة وأبي يوسف اذا شرب بلالهو ولا طرب لقوله عليه الصلاة والسلام الخمر من هاتين الشجرتين وأشار الى كرم ونخل خص التحريم بهما اذ المراد بيان الحكم ثم قيل بشرط الطبخ لاحتوائه وقيل لا وهو المذكور في الكتاب وهل يحدا اذ سكر منه قيل لا يحسد وقالوا الأصح أنه يحدا انزوى عن محمد فبين سكر من الأثر به أنه يحدا بتفصيل اذ الفساق يجتمعون عليه في زماننا كما على سائر الأثر به بل فوق ذلك (يقول الحنفية) قوله الأصح موافق لما اختاره صاحب الميسر لا يحسد لكنه مخالف لما نقله فاضل خان عن الفقيه أبي جعفر ولما نقله البرزوي أيضاً عن أبي حنيفة كما مر كلاهما في أول المبحث والله تعالى أعلم بالصواب هداية المثلث العنبي حلال عند أبي حنيفة وأبي يوسف اذ قصده التقوية لا التلهي وعند محمد حرام وعنه أنه حلال وعنه أنه مكر وهو عنه أنه توقف فيه مختاراً ان التوازل ينبذ عن ريبه ريب اذا طبخ أدى طبخ وان اشتد اذا شرب ما يغلب على ظنه أنه لا يسكر من غير لهو ولا طرب اذ عند أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الصحيح لانه لا يعد من نفسيت الصعبة رضى الله تعالى عنهم وينبذ حنطة وشعير وعسل حلال وان لم يطبخ اذا شرب منه بلالهو عند أبي حنيفة وأبي يوسف فهو كالمثلث ولا يحسد شربه عندهما ولا يقع طلاقه وان سكر منه وعن محمد أنه حرام ولا يحسد شربه اذ سكر منه ويقع طلاقه والأصح فيه قول محمد وكذا المتخذ من الأئمة ان اذا اشتد فهو على هذا الخلاف أشياء صرحوا بذكرها اذ ان السكران واستحباب الاعادة وينبغي أن لا يصح أذانه كالجنون فصلت * سكران جرح فرسه فاصطدم انساناً فأتى مكاناً لا يقدر على منعه فليس عسير له فلا يضاف اليه سيرو وكذا غير السكران لو عاجزاً عن منعه * زوج بنته الصغيرة بأقل من مهرها لو صاحبهاز عند أبي حنيفة أمانعدهما فقبل يجوز النكاح لا نقصان ونص في جمع أنه لا يجوز النكاح عندهما ولو في سكر اختلاف على قول أبي حنيفة قيل يجوز وقيل لا وهو الصحيح فقط * تزوج امرأته بمحضرة سكرى وعرفوا أمر النكاح الا أنهم لا يذكرون بعد صحوهم جاز ط * وكله بطلاق فطلقها وهو سكران فلو زكوه وهو سكران يقع اذضى بعبارة ولو لوكوه وهو صاح لا يقع اذضى بعبارة الصاحي لا لسكران خ * وكل بيع وشراء اذ سكران ينسب غرراً فيعرف البيع والشراء القبض قال سبخر جاز عده على موكله كما بشر لنفسه لآل لا يبيع كعونه وقال غيره لا يجوز في النسيأ أيضاً ذبيع السكران انما جاز زجر عليه فلا يجوز على موكله فسط رد الغصب على سكران ورفع ثوبه للحفظ مر في أوائل فصل الضمان انتهت قال بعض الفضلاء وهل يدخل في ذلك تصرفات الصبي السكران من اسلامه وغيره وكانت واقعة الفتوى تأمل (أقول) الظاهر أنه لا يدخل في ذلك لان البالغ السكران من محرر جعل مخاطباً بجراله وتعلظا عليه والصبي ليس أهلاً للزجر والتعلظ كذا ذكر في الحواشي الجوية (قوله بطل اقراره) قال في الذخيرة من أقر لانسان بشئ وكذبه المقر له فقال المقر أنا أقام البينة على ذلك لا تنقل بيته اه يرى ولو عاد المقر في الاقرار انما يصدق المقر له كان المقر له أن يؤاخذ به اقراره الثاني تنازعاً في رخصة والمعنى أنه اذا كذبه ثم صدقه لا يعمل تصديقه الا في المواضع المذكورة فانه يعمل تصديقه بعد التكذيب ط (أقول) وما نقله في التنازع رخصة استحسان والقاس أن لا يكون له ذلك وفي الذخيرة وصدقه المقر له بأن قال لك على ألف درهم فقال المقر له أجل لي عليك ولو أقر بالبيع ومجد المشتري ووافقه المقر في الجود أيضاً ثم ان المقر له ادعى الشراء لا يثبت الشراء وان أقام المشتري بيته على ذلك ولو صدقه البائع على الشراء يثبت الشراء اه قال السيد المحموى أقول وجه القياس أن الاقرار الثاني عين المقر به أولاً فالتكذيب في الأول تكذيب في الثاني ووجه الاستحسان أن يحتمل أنه كذبه بغير حق لغرض من الأغراض الفاسدة فانقطع عنه ذلك الغرض فرجع الى تصديقه فجاء الحق وزهق الباطل اه (قوله على ما هنا) أى على ما في المتن والافساق في زيادتها عليها (قوله الاقرار بالحرية) فاذا أقر ان العبد الذي في يده حر تبت حريته وان كذبه العبد ط (قوله والنسب) قد

(المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره) لما تقرر أنه يرتد بالرد (الاف) ست على ما هنا تبعاً للاشياء (الاقرار بالحرية والنسب)

تقدم في باب دعوى النسب فيما تصح فيه دعوى الرجل والمرأة أنه لا بد من تصديق هؤلاء الألف في الولد إذا كان لا يعبر عن نفسه ومن جملة ما يشترط تصديقه مولى العتاقة لأن يحل أنه أناعاد إلى التصديق بعد الرق قبل كافتنا ويدل على ذلك عبارة الجص في المتفرقات فإنه قال وقيد بالأقرار بالمسال احترازا عن الأقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فإنها لا ترد بالأقرار أما الثلاثة الأول في البرازية قال آخر أناعبدك فردا المقر له ثم عاد إلى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الأقرار بالرق بارد كالأبطل بحدود المولى بخلاف الأقرار بالعتاق والدين حيث يبطل بارد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لأنهما إسقاط يتم بالسلط وحده وأما الأقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء وأما الأقرار بالنكاح فلم أره الآن اه فتصوّر المسائل المذكورة هنا مثل تصور الرق إلى الطلاق والعتاق لماعل على ط (قوله والوقف) قال في الاشياء المقر له إذا رده ثم صدقه صح كافي الاسعاف (قوله في الاسعاف لو وقف على رجل الخ) يشير به الردي على المتن ولكن رأيت معز بالخزانة ما وافق المتن وهو لو قال لا قبل يبطل وقيل لا يبطل وهو المختار عند بعض المتأخرين اه لكن فيه أن الكلام في الأقرار بالوقف لا في الوقف وأيضاً الكلام فيما لا يرتد وقيل القبول على أن عبارة الاسعاف على ما في الاشياء والنسخ هكذا وبإدراك الوقف فإن المقر له إذا رده ثم صدقه صح وهي موافقة لما نحن بذكره من أن الأقرار لا يرتد بارد وقيل القبول وماتقه الشارح من أن الوقف يرتد بارد قبل القبول لا بعده وهو غير ما نحن فيه ونقل الجوى عن الاسعاف ما يناسب هذا فقال ولو أقر رجلين بأرض في بدءها وقف عليها أو على أولادها ونسلها أبدا ثم من بعدهم على المساكين فصدقه أحدهما وكذبه الآخر وأولادها لم يكون نصفها ووقف على المصدق منهما والنصف الآخر للمساكين ولو رجع المنكر إلى التصديق رجعت الغلة إليه وهذا بخلاف ما لو أقر لرجل بأرض فكذبه المقر له ثم صدقه فإنها لا تصير له ما لم يقبله بها ناسيا والفرق أن الأرض المقر بوقفها لا تصير ملكاً لأحد بتكذيب المقر له فإذا رجع إليه والارض المقر بكونها ملكا ترجع إلى ملك المقر بالتكذيب اه وهذا غير ما نقله الشارح عنه كاعتل وهو المناسب للمقام والملائم لأن المقر له قد كذب المقر ثم صدقه بصدقه تصديقه قائل (قوله والرق) أي لو قال له أأرققفل فأنكر ثم ادعاه وصدقه العبد صح ومنه ما قدمه الشارح في كتاب العتق عن الخلاصة قال لعبد أنت غير مملوك الخ (قوله ويراد الميراث) أي فلا يعمل رد الوارث أنه من المورث (قوله كافي متفرقات قضاء البحر) وعبارته قيد بالأقرار بالمال احترازا عن الأقرار بالرق والطلاق والعتاق والنسب والولاء فإنها لا ترد بالأقرار أما الثلاثة الأول في البرازية قال آخر أناعبدك فردا المقر له ثم عاد إلى تصديقه فهو عبده ولا يبطل الأقرار بالرق بارد كالأبطل بحدود المولى بخلاف الأقرار بالعتاق والدين حيث يبطل بارد والطلاق والعتاق لا يبطلان بالرد لأنهما إسقاط يتم بالسلط وحده وأما الأقرار بالنسب وولاء العتاقة ففي شرح المجمع من الولاء وأما الأقرار بالنكاح فلم أره الآن اه (قوله واستثنى ثم مستثنى من الإبراء) أي من قولهم الإبراء يرتد بارد ولا حاجة إلى ذكرهما هنا فإنهما ليسا مما نحن فيه ح أي لأن الكلام في الأقرار وما ذكره في الإبراء وعبارته قال نعم أعلم أن الإبراء يرتد إذا قال المدينون أبرئني فأبرأه لا يرتد كافي البرازية وكذا إبراء الكفيل لا يرتد بالأقرار المستثنى مستثنى كأن قولهم أن الإبراء لا يتوقف على القبول ولا يخرج عنه الإبراء عن بدل الصرف والسلم فإنه يتوقف على القبول ليطلا كعدمه في باب السلم (والخاص) أن الكلام في أن الأقرار يرتد بالأقرار في مسائل وهاتان المسئلتان ليستا منها وحيث قد فلا وجه لبادء ذلك قال في كتاب المدائبات الأقرار يرتد بالأقرار في مسائل * الأولى أن الإبراء إذا قال المدينون أبرئني فأبرأه * الثانية إذا قال المدينون أبرئني فأبرأه فرد لا يرتد * الثالثة إذا رآه الطالب الكفيل فرد لم يرتد وقيل يرتد * الرابعة إذا قبله ثم رده لم يرتد اه الآن يراد بقوله واستثنى مستثنى من قولهم الإبراء يرتد بارد أي كأنه يستثنى من قولهم أن الإبراء لا يتوقف على القبول إلا لأربعة عن بدل الصرف والسلم فإنه يتوقف على القبول ليطلا فإذا كان الإبراء في هاتين المسئلتين لا يرتد وادوان لم يقبله بعدنق باب أولى إذا رده ثم قبله فإنه لا يبطل وبهذا الاعتبار عددهما مستثنى مما نحن

وولاء العائقة والوقف
 في الاسعاف لو وقف على
 رجل فقبله ثم ردد لم يرد
 وان رده قبل القبول
 ارتد والطلاق والرق
 فكلها لا ترد واما المراث
 برازية والسكاح كما في
 متفرقات قضاء الصر
 وعامة عنه واستثنى عنه
 مستثنى من الابرأ
 وهما ابراء الكفيل
 لا يرد واما المدينون بعد
 قوله أبرئني فأبرأ
 لا يرد

فيه فتأمل (قوله فالمستثنى عشرة) أى على هذا المقال (قوله ومتى صدقه فيها) أى فى الأقرار بعين أو دين والبراءة والوكالة والوقف هذا ما تنفذه عبارة العلامة عبد البر ط (أقول) ذكر فى شرح الوهبانية خمس مسائل مسألة الوكالة فقال لوفال آخر وكأنك تسع هذا وسكت بصبر وكلاهما لوفال لأقبل بطل وسأنت فى المقولة الآتية امكان تصورهما وهذه المسألة الأولى من النظم وقال أيضا الأقرار والبراءة لا يحتاجان الى القبول ورتبان بارد وهاتان الثانية والثالثة من النظم وقال أيضا إذا سكت الموقوف عليه فى الوقف على فلان جاز لوفال لأقبل بطل وفى وقف الأصل لا يبطل وهذه المسألة الخامسة من النظم ثم قال ولو صدقه فى هذا كله ثم رده لا يرتد اه فغير هذا الشارح عبارة الى ماترى فغير فيها يرجع الى أربع مسائل مذكورة فى شرح الوهبانية لا الى الوكالة والمسألة الرابعة من شرح الوهبانية هي هبة الدين عن عليه الدين لا تصح من غير قبول خلافا لركذا اختار السرخسى وقيل الخلاف على العكس وفى قاضيهان مثله ذكر أبو الليث أنها تصح من غير قبول والآنها تبطل بارد وفى الذخيرة والواقعات ان عامة المشايخ على أن (٢) هبة الدين وبراءه يتم من غير قبول وفى العمادية المذكورة فى أكثر الكتب والشروح أن القبول ليس بشرط عندنا وهو الصحيح ثم ذكر عن الصغرى أنه يرتد بارد اه فهذه خمس مسائل لكن لم يذكر قوله ولو صدقه فى هذا كله الخ الا بعد الاربعة الأول وهي الوكالة والأقرار والبراءة والوقف ولا شأن أن هذا المقصود لا يفهم من هذا الشرح (قوله لا يرتد بارد) قد علمت أن من جله مرجع الضمير الوكالة وهي عقد غير لازم فكيف لا يرتد بارد ويكفي تصويرها فيما اذا وكله بشرا معين وقبل الوكالة فاشترطه بمن لماعين من من قدرنا اثنين ثم ادعى أنه رده الوكالة فلا يقبل ط (قوله وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابرأ) ذكره العلامة عبد البر فى ابراء الدائن مدونه من الدين وعبارته بعد ذلك كرهنا المسألة وهل يشترط لصحة الرد مجلس الابرأ باختلاف المشايخ ووفال أرتنى بمالك على فقال أبرأ فقال لا أقبل فهو برأ وفى بعض النسخ هبة الدين عن عليه لا تتم الا بالقبول والابرأ يتم لكن للديون حتى الرد قبل موته ان شاء اه (قوله والضابط) قال العلامة عبد البر عن يقوم الدبوسى الصدقة بالواجب أى الشايت فى النعمة اسقاط كصدقة الدين على الغريم وهبة الدين له فتم له بغير قبول وكذا سائر الاسقاطات تتم من غير قبول الا أن ما فيه تمليك مال من وجه قبل الارتداد بارد والمال فيه تمليك مال لم يقبل كابطال حق الشفعة والطلاق وهذا ضابط جديقتنه اه قال بعض الفضلاء هذا الضابط ظاهر فيما يقبل الردم من الانشاءات لكن هو خارج عما البحث فيه من كون الاقرار يرتد أو لا يرتد اذا اقرأ لا تمليك فيه تأمل (قوله صالح الخ) ولست هذا الفرع ما جعل متناولا لشارحنا أصل العبارة قال تاج الاسلام ويخط شيخ الاسلام وجدته صالح أحد الورثة وأبرأ ابراعا ثم ظهر شئ فى التركة لم يكن وقت الصلح لا رواية فى جواز الدعوى ولقاتل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقاتل أن يقول لا اه ثم اختصرها فى الاشياء وتبعه هنا قال الشرنبلالى نقلها فى الاشياء معافيه اشتباه لا يليق لأنه معزولى الخط وفيه نظر وبرهن عليه فى رسالة اه ورويه ما سأتى لوصالح الورثة أحدهم ثم ظهر عين لم يعلموها هل تدخل فى الصلح قولنا أشهر هيا لهذا ابلا ابرأ فيه رواية مشهورة بعدم السماع فكيف مع ابرأ الذى عقره منع السماع قال فى المحط لأبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكر والانسم دعواه وان أقروا بالتركة أمروا بالرد عليه اه أى لان الابرأ عن العين اذا منع دعواه فساد قهمل بهل بها أو بضافع المتن يحتمل أن يكون ما ظهر تحت يذ الورثة وأنهم أقروا بأنه من التركة بعد ذلك فيكون بسبب الصلح فيه روايتان قيل لا تسع دعواه لان المصالح خرج عن كل التركة والأشهر تسع لانه ما خرج الاعن قدر ما علم فاذا انضم الابرأ اليه رعا زداد غير الأشهر فوقع عليه واذا كانت تحت بدأ جنبى فكذا يقال الا أن الابرأ لا يقوى لغير الأشهر لعدم المدبر والخلط الشارح بدالوصى بهذا الفرع فيه نظر آخر وان ظهر تحت يذ الورثة وأنكر وأنه من التركة فالأبرأ بانقرادها مانع من الدعوى فكيف مع الصلح فكيف كان قوله لا رواية فيه فيه ما فيه بل قيل يعمل بالا برأ الواقع فى ضمن صلح ظهر فساده بقوى الأمة فكيف به فى الصحيح فليت التاج أخذت خبر يجبه على هذا ويكفي توجيهه بأنه أراد أنه

فالمستثنى عشرة فليحفظ
وفى وكالة الوهبانية ومتى
صدقه فيها ثم رده لا يرتد
بارد وهل يشترط لصحة
الرد مجلس الابرأ
خلاف والضابط أن
ما فيه تمليك مال من
وجه يقبل الرد ولا فلا
كابطال شفعة وطلاق
وعتاق لا يقبل الرد وهذا
ضابط جيد فليحفظ
(صالح أحد الورثة وأبرأ
ابراعاما)

(٢) هبة الدين عن عليه
أبرأ رواه لا يحتاج فيها
الى القبول اه منه

ظهر تحت بدأ جنبي وتقدم عن ابن الغرس أنه لو أبراءه مطلقاً ثم ظهر أنه كان قبل الإبراء مغتول الذمة بشئ من
 - أنه أي المبرئ ولم يعلم بذلك ولا جوت أبيه إلا بعد الإبراء عمل الإبراء عمله ولا بعد المبرئ وفي الخلاصة أبراء عن
 الدعوى ثم ادعى عليه ما لا بالارت عن أبيه أن مات أو هو قبل إبراءه صح الإبراء ولا تسع دعواه وإن لم يعلم موت
 الأب عند الإبراء اهـ ويأتى تمام الكلام على ذلك قريباً إن شاء الله تعالى **(قوله)** أو قال عطف على صالح لانها
 مسألة أخرى **(قوله)** أو قبضت الجميع أي لو أقر الوارث أنه قبض ما على الناس من تركه والده ثم ادعى على رجل
 ديناً تسع دعواه منع عن الخاتمة وصى الميت إذا دفع ما كان في يده من تركه الميت إلى الولد الميت وأشهد الولد على
 نفسه أنه قبض التركة ولم يبق من تركه والده قليل ولا كثيراً فاستوفاه ثم ادعى في بدالوصى شيئاً وقال من تركه
 والذى وأقام على ذلك بينة قبلت بينته **(قلت)** ووجه قولها أن إقرار الولد يتضمن إبراء شخص معين وكذا
 إقرار الوارث بقبضه جميع ما على الناس ليس فيه إبراء ولو تزلت البراءة فهي غير صحيحة في الإعيان شرح وجهانية
 للشر بن لاي وفيه نظر لأن عدم صحته مانعاً من أن نصير ملكاً للدعي عليه والافادعوى لا تسع كإثبات في الصلح
(قوله) ثم ظهر في بدو صبه هذا انما يظهر في مسألة الوصى لاق غيرهما فلو ساق المصنف بما مالى قوله وقت
 الصلح ثم يقول أو ادعى في بدالوصى شيئاً وقال هذا من تركه والذى أو ادعى على رجل ديناً والده تسع دعواه فيها
 ذكر لكان أن نسب فتأمل **(قوله)** لم يكن وقت الصلح أي لم يذكر **(قوله)** وتحققه المراد أنه أثبتة والافتحققه
 من غير إثبات لا يعتبر **(قوله)** تسع دعوى حصته منه على الأصح قال في الدور وفي المتنق إذا دفع الوصى إلى
 النيم ماله بعد البلوغ فأشهد النيم على نفسه أنه قبض جميع تركه والده ولم يبق له من تركه والده قليل أو كثيراً
 وقد استوفاه ثم ادعى شيئاً في بدالوصى وقال هو من تركه أي وأقام البينة قبلت بينته وكذا لو أقر الوارث أنه قد
 استوفى جميع ما تركه والده من الدين على الناس ثم ادعى ديناً على رجل تسع دعواه اهـ قال الشر بن لاي وجه
 دعواه به لعدم ما يمنع منها إلا أن يشاهد أنه قبض جميع تركه والده الخ ليس فيه إبراء المعلوم عن معلوم ولا عن
 مجهول فهو إقرار مجرد لا يستلزم إبراء فليس مانعاً من دعواه ثم قال وكذلك الحكم في إقرار الوارث أنه استوفى دين
 والده فليخرج هذا الإقرار دعوى الوارث ديناً لورثته على خصمه له لأنه إقرار غير صحيح لعدم إبراءه شخصاً معيناً
 أو قبيلة معينة وهم يحصرون وهذا بخلاف الإباحة لكل من يأكل شيئاً من ثمره يستأنه فانه يجوز به بقاء
 ويختلف الإبراء عن المجهول المعلوم فانه صحيح كقول زيد لعمرو ومالتي من ثل حقك على ففعل برئى بماعلم ومما
 لم يعلم به يبقى اهـ قال في الخزانة رجل قال لا تحرم مالي من كل حقك على أن كان صاحب الحق عالماً بما
 عليه برئى المديون حكماً وديانة وإن لم يكن عالماً بما عليه برئى حكماً لا ديانة في قول محمد وقال أبو يوسف يبرأ حكماً
 وديانة وعلمه الفتوى اهـ قبل وإن لم تسع الدعوى لا يحلف لأن المين فرع الدعوى الآن يدعى عدم صحة
 إقراره بأن قال كنت مكرهاً في إقرارى أو كذبت فيه فانه يحلف المقر له فقوله بعدم صحة الدعوى وعدم
 التحليف بعد الإبراء العام انما هو فيما إذا لم يقع النزاع في نفس الإقرار الذى تبنتى عليه الدعوى والعين تأمل
 ولا تغفل عند الفتوى فانه بحث بعضهم مسمى في ذلك اهـ حوى **(قوله)** صلح البرازية عبارة قال تاج الإسلام
 وبخط شيخ الإسلام وحده صلح أحد الورثة وأبراءاً عاماً ما ظهر في تركه ثمن لم يكن وقت الصلح لا روية في
 جواز الدعوى ولقائل أن يقول يجوز دعوى حصته منه وهو الأصح ولقائل أن يقول لا انتهت **(قوله)** ولا
 تناقض هذا وأورد على ما إذا قال الوارث الوصى قبضت تركه والذى ولم يبق له من تركه والذى لا قليل ولا
 كثير وحاصل الإبراء كافي والمنع وأصله لأن وجهان أن قولهم النكر في سياق النفي ثم انتقض لأن قوله ولم يبق
 لى حق نكر في سياق النفي فعلى مقتضى القاعدة لا يصح دعواه بعد ذلك تناقضه والمتناقض لا تقبل دعواه ولا
 بينته ثم أجاب بما ذكره المؤلف ط **(قوله)** على أن الإبراء عن الأعيان باطل أي الصادر من الوارث للوصى
 والعنى لو أبينا عموم النكرة لا يصح لماد كره وظاهر هذا ولو ذكر وقت الصلح حيث كان الصلح عنها نفسها
 لاعتد بها مستهلكة لأن الإبراء يشمل الدواهم والدانبة التي في بدالوصى أو باني الورثة أذى أعيان والدين

أو قال لم يبق له حق من
 تركه أي عند الوصى
 أو قبضت الجميع ونحو
 ذلك (ثم ظهر في بدو صبه
 من التركة ثمن لم يكن
 وقت الصلح) وتحققه
 (تسع دعوى حصته
 منه على الأصح) صلح
 البرازية ولا تناقض لجل
 قوله لم يبق لى حق أى
 ما قبضته على أن الإبراء
 عن الأعيان باطل
 وحجته فالوجه عدم
 صحة البراءة

ما يكون ثابتاً في الذمة (أقول) وكأن الإبراء عن الأعيان باطل فكذلك اجازة تلف المتلفات قال في الوجيز من
 الدعوى ألتف مال انسان ثم قال المالك ترضيت بحصنت وأجزت ما صنعت لا يبرأ اهـ وأما الإبراء عن دعوى
 الأعيان فصحيح ولو إرنا كافي البرازية عن العدة وقول المصنف في الصلح أو الإبراء عن دعوى الباقي صريح في ذلك
 وقول الشارح بطلان الإبراء عن الأعيان عن الأعيان ثم حقه بمحمل بطلان الإبراء عن
 الأعيان على بطلانه في الديانة وقيد في الجبر بطلان الإبراء عن الأعيان بالإنشاء أو ما لو على وجهه الأخبار كهم
 يرى عملي في قوله فهو صحيح متناول للدين والعين وكذا المالك في هذا العين وفي المبسوط ويدخل في لاحق
 قبل فلان بن علي أو دين وكل كفالة أو أجازة أو جناية أو حد ثم قال شيخنا وقوله لاحق في ونحوه ليس من الإبراء
 بل إقرار ثم يقبل عن الفواكه البدنية مانصة أبراً مطلقاً وأقر أنه لا يستحق عليه شيئاً ثم ظهر أن المقر له كان
 مشغولاً بالذمة بتركه أي المقر ولم يعلم المقر بذلك ولا عوت أيه الأبعد الإقرار أو الإبراء عن الإبراء أو الإقرار عنه ولا
 يعذر المقر كما قدمناه (أقول) أعلم بفرق بين الإنشاء والأخبار لانه الصحيح وظاهر الرواية وفيه قطع النزاع وقد
 تعرف من القضاء العمل عليه وقوله ليس من الإبراء رد وقول البرازية اتفقت الروايات على أن المدعى لو قال
 لا دعوى لي أو لأخصومة في قبل فلان يصح ولا تسمع دعواه إلا في حق حادث بعد الإبراء اهـ وسأني تمامه قريباً
 ان شاء الله تعالى (قوله) كما أفاده ابن النجعة لعله في غير هذا المحل فإنه يذكركه هنا عند ذكره المسئلة ط
 (قوله) واعتمده الشرنبلالي أي في حاشية الدرر وشرح الوهبانية وعبارته في الشرح بعد نقل ما قدمنا من المتن
 عازي بالقاضيان فان قلت (٣) ان اقرار الولد لم يتضمن إبراء شخص معين وكذا اقرار الوارث بقضيه جميع ما على
 الناس ليس فيه إبراء فيقبل دعواه ولو تنزلنا البراءة فهي غير صحيحة في الأعيان فان الإبراء عن الأعيان لا يصح
 بخلاف البراءة عن دعواه وبعلم هذا أن لا تنقض على قول أئمتنا التكررة في سباق النبي ثم واد صاحب عقد
 الفراد أن هذه المسئلة تقضى عليها لظنه أنه من قبيل الإبراء وليس كذلك فلا احتياج لما كتفه الشارح أيضاً
 من الجواب وقد قال انه ظهر له أن الوجه عدم صحة البراءة وهو كذلك وهذا ملخصه اهـ والشرنبلالي رسالة سماها
 تنصيح الأحكام في الإقرار والإبراء العام أجب فيها بأن البراءة العامة بين الوارثين مانعة من دعوى
 شيء سابق عليها عينا كان أو ديناً بعين أو غيره وحقق ذلك بأن البراءة إما عامة كلاحق أو لدعوى أو لأخصومة
 في قبل فلان أو هو برى من حق أو لدعوى في علمه أو لا تعلق في علمه أو لا استحق عليه شيئاً أو أبراً أنه من حق أو
 عملي في قبله وأما خاصة بدين خاص كابر أنه من دين كذا وأعام كابر أنه عملي عليه فيبرأ عن كل دين دون العين وأما
 خاصة بعين فنصحت لنفي الضمان لا الدعوى فيدعي بها على المخاطب وغيره وان كان عن دعواه فهو صحيح كما علمت
 ثم ان الإبراء للشخص مجهول لا يصح وان لمعلوم صح ولو مجهول فقوله قبضت تركه مورف كلها أو كل من لي
 عليه شيء أو دين فهو برى ليس إبراء عاماً ولا خاص بل هو إقرار مجرد لا يمنع من الدعوى لما في المحيط قال لادين
 لي على أحد ثم ادعى على رجل ديناً صح لاحتمال وجوبه بعد الإقرار اهـ (أقول) لكن فيه أن هذا الاحتمال
 يصدق في الدعوى كلها أو أكرهها بعد الإبراء العام مع أنها لا تسمع والصواب التعليل بعدم صحة الإبراء للمجهول
 تأمل وفيه أيضاً وقوله هو برى عملي عنده أخبار عن ثبوت البراءة لا إنشاء وفي الخلاصة لاحق في قبله فيدخل
 فيه كل عين ودين وكفالة وأجازة وجناية وحد اهـ وفي الأصل فلا يدعي إرثاً ولا كفالة تنفس أو مال ولا ديناً أو
 مضاربة أو شركة أو ودية أو ميراثاً وداراً أو عبداً أو شيئاً من الأشياء ما دنا بعد البراءة اهـ فافى شرح المنظومة
 عن المحيط أبراً أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكر ولا تسمع دعواه وان أقر والتركة أمره وبالر دعوى عليه
 اهـ ظاهر فيما إذا لم تكن البراءة عامة لما علمته ولما ساند أنه لو أبرأ عاماً ثم أقر بعد العلم بالبراءة لا يعود
 بعد سقوطه وفي العمادية قال ذوالبدي ليس هذلي أو ليس ملكي أو لاحق في فيه أو نحو ذلك ولا منازع له حينئذ
 ثم ادعاء أحد فقال ذوالبدي هو في القول له لان الإقرار للمجهول باطل والتناقض انما يمنع اذا تضمن إبطال
 حق على أحد اهـ ومثله في القبض ونحوه المقتين فهذا علمت الفرق بين أبرأ أنك أو لاحق في قبلك وبين قبضت

كما أفاده ابن النجعة
 واعتمده الشرنبلالي

تركهم ورتي أو كل من لي علم من فهو بري ولم يخاطب معنا وعلت بطلان فتوى بعض أهل زماننا إنا إبرا
 الوارث وارثا آخر إبرا عاملا لا يمنع من دعوى شيء من التركة وأما عبارة البراز به أي التي قد سماها فاصلها معرّو
 الى المحيط وفيه نظر ظاهر ومع ذلك لم يقيد إبرا بكونه لعين أو لا وقد علقت اختلاف الحكم في ذلك ثم إن كان
 المراد به اجتماع الصلح المذكور في المتون والشروح في مسألة التنازع مع البراءة العامة لعين فلا يصح أن
 يقال فيه لارواية فيه كيف وقد قال قاضيان اتفقت الروايات على أنه لا تسمع الدعوى بعده الا في حادث
 وإن كان المراد به الصلح والبراءة بخوفه قبضت تركة مورتي ولم يبق لي فيها حق الاستوفية فلا يصح قوله
 لارواية فيه أيضا لما قدمنا من النصوص على صحة دعواه بعده واتفقت الروايات على صحة دعوى ذي اليد
 المقر بأن الملاك في هذا العين عند عدم المنازع والذي يترأى أن المراد من تلك العبارة إبرا لغير معين مع
 ما فيه ولو سلمنا أن المراد به العين وقطعنا النظر عن اتفاق الروايات على منعه من الدعوى بعده فهو مبني لما
 في المحط عن المبسوط والأصل والجامع الكبير ومشهور الفتاوى المعتمدة كالخاتبة والخلاصة فيقدم ما فيها
 ولا يعدل عنها إليه وأما ما في الاستبصار والجرع من القسمة افتراق الزوجان وأمر كل صاحبه عن جميع الدعاوى
 والزواج أعيان قائمة لا تترأ المرأته ما وله الدعوى لأن إبرا انما ينصرف الى الدين لا الأعيان اه فحصل
 على حصوله بصيغة خاصة كقوله أبرأتهما عن جميع الدعاوى عملى عليها فخص بالدين فقط لكونه مقبدا
 بما على علمها ولو بداه التعليل ولو بقي على ظاهره فلا يعدل عن كلام المبسوط والمحط وكافى الحاكم المصرح
 بعموم البراءة لكل من أبرأه عاملا ما في القسمة اه هذا حاصل ما ذكره الشربلاني في رسالته المذكورة
 ومن رام الزيادة فليرجع اليها قال الشارح في شرحه على الملتقى وأما لو قال أبرأتهما أو عن خصوصتي
 فهما فانه باطل وله أن يخص كقولنا لمن يسده عبد رثت منه فانه يبرأ أو لو قال أبرأته لانه انما أبرأه عن
 ضمانه كإف الاشياء من أحكام الدين قلت ففرقوا بين أبرأته ورثت أو أنارني لاضافة البراءة لنفسه فعدم
 بخلاف أبرأته لانه خطاب الواحد له بخاصة غيره كإف حاشيتهم مغزى بالولوالحبة ومن المهم ما في العبادية من
 الفصل السابع عن دعوى الخاتبة اتفقت الروايات أن قوله لادعوى لي قبل فلان أو لا خصوصته قبله يمنع
 الدعوى الا في حق حادث بعد البراءة كقوله برثت من هذا العبد أو خرجت منه أو لاملأ في فيه نه تمنع دعواه
 اه كقوله لاحق لي قبله فانه يعمل كل عين ودين وكفالة وغيرهما مطلقا لاحق نكر في النفي والتكر في النفي
 نعم كذا أطلقه محسن الاشياء وغيره قلت وهذا قضاء المهر على ما قدمناه قبل الصلح فاملأ كالأبرأه عن
 الدعاوى فانه يعمل كلها الا اذا ادعى ما لا ارتاعى أي به ولم يعلم بعوته وقت الإبراء تسمع دعواه لان علم كإف البراز به
 من الرابع عشر في دعوى الإبراء ٣ ووقع فيها بكراس وفي غيرهما ترك جواب الشرط فليست بذلك كذا أفاده
 لما توفى في فتاويه وذكر أن معنى الإبراء العام أن يكون للعموم مطلقا لا يقيد تركته أو تركه فلا يحتاج لما
 استثنائه من الاستثناء لانه مختص بتركه والدعم وقد قدمنا عدم سماعها ولو بالآثار حيث علم بموت مورثه لان
 يخص المسئلة مستثناة بمسئلة الوصي دون الوارث فاملأ قال وذلك كله حيث لم تكن البراءة والاقراء بعد
 دعوى شيء خاص ولم يعين بيان بقوله أبة دعوة كانت أو ما يقيد ذلك لما في البرازية أيضا بعد قوله السابق بقوله
 وفي المنية ادعى عليه دعاوى معينة ثم صالحه وأقرأه لادعوى له عليه ثم ادعى عليه حقاً تسمع وجعل إقراره
 على الدعوى الاولى الا اذا اعم وقال أبة دعوة كانت ونحوه كالاخصومة بوجه من الوجوه كاذ كره في الصلح
 أي ونحوه مما يقيد العموم اذ ادعى عليه لادعوى له وبهذا الحل اضمحل توهم تناقض كلامهم لان من صرح
 بعدم سماعها بعد الإبراء العام المطلق صرح بسماعها بعد إبراء الوارث وغيره لكن في مجال مختلف فهو بهذا
 صارت مؤتلفة وبالله التوفيق انتهى ما في شرح الملتقى وقد مناقبنا الاقرار عند قوله والتناقض في موضع
 الخفاء عفو خلاصة ما حرره سيدى الوالدرجه الله تعالى في رسالته اعلام الاعلام بأحكام الإبراء العام التي وفق
 فيها بين عبارات متعارضة ودفع ما فيها من المناقضة فارجع اليها فانها مفيدة في بابها كافية لطلابها والذي
 تحرر فيها في خصوص مسئلتنا الابن اذا شهد على نفسه انه قبض من وصيه جميع تركته والدعم ولم يبق له

٣ قوله ووقع فيها الخ
 هكذا بالاصل ولتحرر
 هذه العبارة

منها قليل ولا كثير الاستوفاء ثم ادعى دارا في بد الوصي وقال هذه من تركه والذي تركها ميراثي ولم أقضها فهو
على حجته وتقبل بينته كإقص عليه في آخر أحكام الصغار للاستوفاء ثم ادعى دارا في الفصل الثامن
والعشر من من جامع الفصولين وكذا في أدب الاوصياء في كتاب الدعوى معز بالتمني والخانية والعناية
مصرحت بان قرار الصبي بقضه من الوصي فليس الاقرار بجهول كإدعاء الشربلاني وعن نص على ذلك
التصريح أيضا العلامة ابن الشحنة في شرح الوهبانية وذكر الجواب عن مخالفة هذا الفرع لم يطبقوا
عليه من عدم سماع الدعوى بعد الإبراء العام بان الظاهر أنه استحسان وجهه أن الابن لا يعرف ما تركه
أبوه على وجه التفصيل غالباً فاستحسنوا سماع دعواه اهـ ولهذا جعل صاحب الاشياء المسئلة مستثنى من
ذلك العموم الذي أطبقوا عليه وهذا بخلاف أقرار بعض الورثة بقض ميراثه من بقية الورثة وإبرائه لهم
فإنه لا تسع دعواه بخلاف ما أفتى به الخياط الرمي مستند الى ما لا بد له كما رخصه سيدي الوالد رحمه الله تعالى في
رسالته المذكورة فلا يعدل عما قاله لعدم النص في ذلك والحاصل الفرق بين أقرار الابن للوصي وبين أقرار
بعض الورثة لبعض لمافي البزازية عن المحيط لو أبرأ أحد الورثة الباقي ثم ادعى التركة وأنكره لا تسع
دعواه وإن أقر وأبى التركة أمروا بالرد عليه اهـ ووجه الفرق بينهما أن الوصي هو الذي يتصرف في مال
التيه بلا اطلاع فيقدر اذا بلغ وأقر بالاستيفاء منه لجهله بخلاف بقية الورثة فاتهم لا يتصرف لهم في ماله ولا في
شي من التركة الا بالاطلاع وصيه القائم مقامه فلم يعذر بالتناقص ومن أراد زبادة بيان ورفع الجملته فعليه
بتلك الرسالة تفهها الكفاية لذوى الدراية وبه علم أنه ما كان ينبغي للصف أن يذكر ما في البزازية متناوياً
ماسحجى آخر الصلح فليس فيه إبراء عام وأما الامر بالرد فقد بينا وجهه قريفاً بالنسبة فندر **(قوله)** وسحقه
في الصلح كان عليه أن يقول وسحق في خلافه لانه جعل الإبراء عن الاعيان مطالعاً لدعواه قضاء وقد علمت
أنه ليس فيه إبراء عام **(قوله)** رابعاً عليه أي على القرض **(قوله)** شرح وهبانية أي لأن الشحنة ومثله في
القنية معز بالعبد القادر في الطبقات عن علاء الدين وبه أفتى في الحامدية والخياط الرمي في فتاويه الخيرية بمن
الدعوى **(قوله)** قلت وحرار الخ أقول بتعين الإفتاء بالمقول لانه مضطر فلا يراد لعذر له أقل لاسيما وقد علمت
أنه أفتى بالتميز هؤلاء الاحلام المتأخرون **(قوله)** لانه لا عذر له أن **(قوله)** فيه أن اضطراره الى هذا الاقرار عذر
(قوله) غايته أن يقال الخ ولانه لا يثبت على قول الامام لانه يقول يلزم المال ولا يقبل تفسيره وصل أو فصل
وعندهما ان وصل قبل والا فلا ولفظه ثم تفيد الفصل فلا يقبل اتفاقاً شربلاني وقد ضمن يقال معنى يفتي فعذاه
بالباطل وحاصل ما يقال من تحرير الشربلاني أنه لا فائدة لدعواه أن بعض المقر بهر بالالتحليف المقر له
بناء على قول الثاني اذا ادعى أنه أقر كما يخلف المقر له وهذه المسئلة من أفرادها فلذا قال في هذه ونحوها ولقد
أبعد من حمل قول أبي يوسف على الضرورة فقط كما في هذه المسئلة كما مر قبيل الاستثناء ولا ننس ما قدمناه في شيء
القضاء فتفصل أن الفتية هو المقول الذي مشى عليه المصنف **(قوله)** بانه يخلف المقر له على أنه لا يمكن بعضه
ربايل كدهن ثابت في ذمته شرعاً **(قوله)** وبه أي يقول أبي يوسف فمن أقر أي قبل الاستثناء وفي بعض
النسخ فيما مر قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى ويمكن التوفيق بين الكلامين بأن يقال ان قامت البينة على اقراره
للمال ينبغي أن لا تسع دعواه ان بعضه باوان قامت على أن بعضه باقبل فتأمل **(قوله)** من نسخ الشرح
أي المنع **(قوله)** لزومه مهر بالدخول فنه أن اقراره بعد الدخول أنه طلقها قبل الدخول اقرار بالزنا وليس فيه
شبهة اذ زنه لحد لاشبه فعل ولا شبهة عقد اذ لم تذكر الموطوءة بعد الطلاق قبل الدخول في واحدة
منها ولا عذاه عليها فكيف يزنه المهر وقد تتبع الجمع وغيره فلم أر فيه سوى مسئلة واحدة في فصل المهر وهي
لو أزال عذرتا بدفع وطلقها قبل الدخول فعليه نصفه وافتى بكه وفي متن المواهب أخرى وتقدمت هنائي باب
العدة وهي لو أقر بطلاقها منذ سنين فكذبته أو قالت لا أدري تعتد من وقت الاقرار وتسحق النفقة
والسكنى وان صدقته اعتدت من حين الطلاق وقبل الفتوى على وجوبها من وقت الاقرار بلانفقة اهـ قال
الشارح غير أنه ان وطئها لزمه مهران ولا نفقة ولا كسوة ولا سكنى لها قبل قولها على نفسها حامية قال ثم

وسحقه في الصلح
(أقر) رجل **(عبال)**
في صلحاً شهد عليه
به **(ثم ادعى أن بعض)**
هذا المال المقر به
قرض وبعضه ما
عليه فان أقام على ذلك
بينته تقبل وان كان
متناقصاً لانا نعلم
انه مضطر الى هذا
الاقرار شرح وهبانية
قلت وحرر شارحها
الشربلاني أنه لا يفتي
بهذا الفرع لانه
لا عذر له أن يفتي
أن يقال بانه يخلف
المقر له على قول أبي
يوسف المختار للفتوى
في هذه ونحوها اهـ
قلت وبه بزم المصنف
فمن أقر فتدبر **(أقر)**
بعد الدخول من هنا
الى كتاب الصلح ثابت
في نسخ المتن ساقط من
نسخ الشرح **(انه)**
طلقها قبل الدخول
لزمه مهر **(بالدخول)**
(ونصف) بالاقرار
(أقر) المشرط له
الربع أو بعضه
(أنه) أي ربع الوقف
(بسحقه) فلان دو
(صح)

لوقته ما أخذ أي بعد الثبوت والظهور وأفاد في الحر أنه بعد العدة لعدم المدونة العدة ١٥ فتأمل وراجع
وقد يقال انما سقط الحد هنا لعدم الاقرار بالزنا بأبصار يحقق تأمل (قوله) وسقط حقه قبل عليه الاقرار على
الراجع اخبار بنو عليه أنه اذا قرئ في لم يكن مطابقا لنفس الامر لا يحل للمقر له أخذه فغاية ما حصل بالاقرار
المؤاخذة بظواهر السؤال انما هو عن سقوط الحق حقيقة فإن هذا من ذلك لكن الاقرار يستحق فلان
الرجوع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه كما قد يتوهم كما يأتي تتمه فراجع بيان ما فيه عند قوله
ولو كتاب الوقف بخلافه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى قوله وسقط حقه الظاهر ان المراد سقوطه مظاهرا
فاذا لم يكن مطابقا للواقع لا يحل للمقر له أخذه ثم ان هذا السقوط مادام حيا فاذا مات عاد على ما شرط الواقف
قال الساجي في مجموعه وفي الخصاص قال المقر له بالغلة عشر سنوات من اليوم لزيد فان مضت رجعت المقر له
فان مات المقر له أو المقر قبل مضى تاريخ الغلة على شرط الواقف فكأنه صرح بطلان المصادقة بمضي المدة
أو موت المقر وفي الخصاص أيضا رجل وقف على زيد وولده ثم للمساكين فأقر زيد وولده على بكر ثم مات زيد بطل
اقراره لبكر وفي الحامدية انما تصادق جماعة الوقف ثم مات أحدهم عن ولده فهل تطل مصادقة الميت في حقه
الجواب نعم ويظهر لي من هذا أن من منع عن استحقاقه بمضي المدة الطويلة اذا مات فولده يأخذ ما شرطه
الواقف له لان القرلة لا يزيد على صريح المصادقة ولان الولد لم يتملكه من أبيه وانما تملكه من الواقف ١٥ (أقول)
اغتر كثير بهذا الاطلاق وأفتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الصواب أن السقوط مقيد بقود يعرفها
الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص أقر قال غلة هذا الصدقة لفلان ودون الناس جميعا ما رحق واجب
ثابت لازم عرفته وزني الاقرار به بذلك قال أصدق على نفسه وألزم ما أقر به مادام حيا فاذا مات رددت الغلة الى
من جعلها الواقف له لانه لما قال ذلك جعلته كأن الواقف هو الذي جعل ذلك المقر له وعمله أيضا بقوله لحواجز
أن الواقف قال ان له ان يزدو ينقص وأن يخرج وأن يدخل مكانه من رأى فيصدق زيد على حقه ١٥ (أقول)
يؤخذ من هذا أنه لو علم القاضي أن المقر انما أقر بذلك لاخذ شي من المال من المقر له عوضا عن ذلك لكي يستبد
بالوقف ان ذلك الاقرار غير معمول به لانه اقرار حال عما يجب تعصيه بمحاولة الامام الخصاص وهو الاقرار
الواقع في زمان تأنتا ماله ولا حول ولا قوة الا بالله يرى أي نوعا أنه جعله لغيره ابتداء لا يصح كما تقدم في الوقف
(أقول) وانما قال أصدق على نفسه الخ لانه اذا كان الوقف على زيد وأولاده ونسله على الفقراء فأقر زيد بان
الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده ونسله في ادخال النقص عليهم بل تقسم الغلة على زيد وعلى من
كان موجودا من ولده ونسله فما أصاب زيد منها كان بينهما وبين المقر له مادام زيدا فاذا مات بطل اقراره ولم
يكن المقر له حق وان كان الوقف على زيد ثم من بعدهم على الفقراء فأقر زيد بهذا الاقرار لهذا الرجل شاركه
الرجل في الغلة مادام حيا فاذا مات زيد كانت للفقراء ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقر له وزيد
نصف الغلة للفقراء والنصف لزيد فاذا مات زيد صارت الغلة كلها للفقراء ١٥ خصاص مخلصا وعمام الكلام
على ذلك في التصحيح لسيدي الوالد رحمه الله تعالى مع فوائد بنفسه وقد مر في الوقف فراجع (قوله) ولو كتاب
الوقف بخلافه) جلا على أن الواقف رجوع عما شرطه وشرطا أقر به المقر ذكره الخصاص في باب مستقل أشبه
(أقول) لم أر شيئا في ذلك الباب وانما الذي فيه ما نقله البيهقي أنا وليس فيه التعليل بانه رجوع عما شرطه
ولذا قال الحموي أنه مشكل لان الوقف اذا لم يزل في ضمنه من الشرط والآن يخرج على قول الامام بعدم رومه
قبل الحكم ويجعل كلامه على وقف لم يسجل ١٥ ملخصا قلت ويؤيده ما مر من الدرر قبل قول المصنف
اتخذ الواقف والحجة وهذا التأويل يحتاج اليه بعد ثبوت النقل عن الخصاص والله تعالى أعلم والاقرار
باستحقاق فلان الرجوع لا يستلزم الاقرار بكونه هو الموقوف عليه حقيقة كما قد يتوهم ويصح الاقرار مع
كون المقر هو الموقوف عليه الا ترى أن الوقف لو كان بستانا وقد أقر الموقوف عليه بان زيدا هو المستحق
لهذه النمرة صرح الاقرار بطريق أنه باعه تلك النمرة اما جعلها له بطريق التملك فلا يمكنه لكونه تملك النمر
بدون الشجرة اذا لاتصال تلك الواهب بملك القبض الذي هو شرط تمام التملك ١٥ قال الحموي وفيه تأمل

وسقط حقه ولو كتاب
الوقف بخلافه

وجهه ان بين ثمره البستان وربع الوقف قراوه وان الثمرة عين وجوده يمكن قسمتها وتناولها بالاقرار به
 للغير يحمل على التملك بطريق البيع وهو صحيح مطلقا وجعله للغير بتمليك لا بطريق البيع بل بطريق
 الهبة المشاع قبل قسمته باطله وأما ربع الوقف فهو ما يخرج من ثمن أجرة وغيرها فالأقرار بها للغير
 لا يكون بطريق البيع (قوله ولو جعله لغيره) بأن أنشأ الحل من غير إسقاط لتحسين المقابلة بينه وبين قوله
 أو أسقطه الحل لأنه إسقاط لمجهول فلا يسقط حقه (قوله لم يصح) أي لا يصح أن يصير لغيره لأن تخصيص الأقرار
 أعما هو معامله له باقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصديقه في اخباره مع إمكان تخصيصه جلا على
 أن الواقف هو الذي جعل ذلك المقر له كما مر أما إذا قال المشروط له الغلة أو النظر جعلت ذلك لفلان لا يصح
 لأنه ليس له ولاية إنشاء ذلك من تلقاء نفسه ووفق بين الاخبار والإنشاء نعم لو جعل النظر لغيره في مرض موته
 يصح إذا لم يخالف شرط الواقف لأنه يصير وصاعته وكذا لو فرغ عنه لغيره وقرر القاضي ذلك الغير يصح أيضا
 لأنه ملك عزل نفسه والفرغ عزل ولا يصير المقر وعه ناظر بمجرد الفراغ بل لا بد من تقرير القاضي كما تحرر
 سابقا فإذا قرر القاضي المقر وعه صار ناظر بالتقرير لا بمجرد الفراغ وهذا غير الحل المذكور هنا فافهم وأما
 جعل الربع لغيره فقال ط ان كان الحل بمعنى التبرع معلوما لغيره بأن يوكله بقضه ثم يأخذ لنفسه فلا
 شبهة في صحة التبرع به وإن كان بمعنى الإسقاط فقال في الخاتمة ان الاستحقاق المشروط كارت لا يسقط
 بالإسقاط اه قلت ما عدا الخاتمة الله أعلم بشوته فراجعها نعم المتقول في الخاتمة ماسأى وقد فرقت في
 الأنشأ في بحث ما يقبل الإسقاط من الحقوق بين إسقاطه لعين ولغيره معن وذ كر ذلك في حلة مسائل كثر
 السؤال عنها ولم يجد فيها تقيلا فقال إذا أسقط المشروط له اربع حقه لأخذ لا يسقط كأنهم الطر سوي
 بخلاف ما إذا أسقط حقه لغيره انتهى أي فانه يسقط لكن ذكر أنه لا يسقطه مطلقا في رسالتنا المؤلفة في
 بيان ما يسقط من الحقوق وما لا يسقط أخذنا مما في شهادات الخاتمة من كان تفسير من أصحاب المدرسة
 يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا بطل باطله فلو قال أطلت حتى كان له أن يأخذ انتهى قلت لكن
 لا يخفى أن ما في الخاتمة إسقاط لا لأخذ نعم ينبغي عدم الفرق إذا لم يوقف عليه الربع أنما يستحقه بشرط الواقف
 فإذا قال أسقطت حتى منه لفلان أو جعلته لغيره يكون بخلاف الشرط الواقف حيث أدخل في وقته ما لم يرضه
 الواقف لأن هذا الإنشاء استحقاق بخلاف اقراره بأنه يستحقه فلان فانه اخبار يمكن تخصيصه كما مر ثم رأيت
 الخير المسمى أقي بذلك وقال بعد نقل ما في شهادات الخاتمة وهذا في وقف المدرسة فكيف في الوقف على الذرية
 المستحقين بشرط الواقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا بأن شرط الواقف كنص الشارع
 فاشبه الارث في عدم قوله الإسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة كلام يجب أن يحذر انتهى فان قلت اذا
 أقر المشروط له اربع أو بعضه أنه لاحق له فيه وأنه يستحقه فلان هل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب
 الوقف بخلافه كاذكره الخصاص في باب مستقل * (فرع) * في اقرار الاسماعيلية فيمن أقر بأن فلانا
 يستحق ربع ما يخصهم من وقف كذا في مدة معلومة عنقضي أنها قضت منه مبلغا معلوما فالأقرار باطل لأنه
 بيع الاستحقاق العدوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين واطلاق قولهم لو أقر المشروط له الربع أنه يستحقه فلان
 دونه يصح ولو جعله لغيره لم يصح بقضي بطلانه أن الاقرار بعوض معاوضة (قوله وكذا المشروطه النظر على
 هذا) يعني لو أقر أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح كذا في شرح تنوير الأذهان فلو أقر الناظر
 أن فلانا يستحق معه نصف النظر مثلا يؤخذ باقراره وشاركه فلان في وظيفة ما مادام حيا حتى يوفات
 أحدهما فان كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الاقرار وانتقال النظر لمن شرطه له الواقف بعده وأما
 لومات المقر له فهي مسألة تقع كثيرا وقد مثل عنها سدي والدرجة الله تعالى مرارا وأجاب عنها في تنقيح
 الحامدية بان الذي يقتضيه النظر بطلان الاقرار أيضا لكن لا تعود الحصص المقر بها إلى المقر له وإنما
 بوجهها القاضي المقر أولي أراد من أهل الوقف لا تخمينا اقراره جلا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك
 للمقر له كما مر عن الخصاص فيصير كأنه جعل النظر لاثنتين ليس لاحدهما الا اقرارا وادامات أحدهما أقام

(ولو جعله لغيره) أو
 أسقطه للاحد (لم يصح)
 وكذا المشروط له النظر
 على هذا) كما مر في
 الوقف

وذكر في الاشياء وهنأ وفي الساقط لا يعود فراجع (القصص المرفوعة الى (١٤٩) القاضي لا يؤخذ رافعها بما كان فهمان اقرار

وتناقض لما قد ساق
القضاء أنه لا يؤخذ بما
فيها (الاذا أقر) بلقطه
صريحاً (قاله على)
ألف على أو فيما أعلم
أو أحسب أو ألحن
لأني علمته خلافاً
لثاني في الأول فلأني
لشعر فاعلم لوقال
قد علمت لزبه اتفاقاً
(قال غصبا ألفاً) من
فلان ثم قال كنعاشرة
أنفس مثلاً (وادعى
القاصب) كذا في نسخ
المتن وقد علمت سقوط
ذلك من نسخ الشرح
وصوابه وادعى الطالب
بما عر في الجمع وقال
شراعه أي الغصب
منه (انه هو وحده)
غصباً (لزمه الالف
كلها) وألزمه زفر
بعشرها قلنا هذا
الضمير يستعمل في
الواحد والظاهر أنه
يخبر بفعله دون غيره
فيكون قوله كنعاشرة
رجوعاً فلا يصح نعم لم
قال غصبا كنعاشرة
اتفاقاً لانه لا يستعمل
في الواحد (قال رجل
أوصى أبي بثلث ماله
لزيد وعمرو بل لغير
فأنت الأول وليس
لغيره شيء) وقال زفر
لكل ثلثه وليس للأب
شيء قلنا فإذا الوصية في

القاضي غيره وليس للمنفرد الا اذا أقامه القاضي كما في الاسعاف انتهى ولا يمكن هنا القول بانتقال
ما أقر به إلى المساكين كما في الأقرار بالغة اذ لا حق لهم في النظر وانما حقهم في الغلة فقط هذا ما مره وقال ولم
أمر من يعلمه فاعتنه (قوله وذكر في الاشياء وهنأ) أي عند قوله بطل الأقرار من بطل الانشاء حيث
قال وعلى هذا الواقف المشروط له الرابع أنه تخلفه فلان دونه صح ولو جعله لم يصح اهـ (قوله وفي الساقط
لا يعود فراجع) عبارة هنالك قال فاضحان في فتاويه من الشهادات في الشهادة بوقوع المدرسة ان من كان
فقيراً من أهل المدرسة الى آخر ما قد ساقه قريباً (قوله القصص المرفوعة) في غير محال ونحوه من المكتوب
(قوله لا يؤخذ) أي القاضي صاحبها بما فهمان اقرار ونحوه لانه لا عبرة بمجرّد الخط فافهم (قوله في الأول)
هو قوله في على وظاهره أنه لا خلاف في قوله فيما أعلم مع أنه عنما اذ قوله في على أي معلوم (قوله لزبه
اتفاقاً) لان قد في مثله للتحقيق ط قال في الكافي من قال فلان على ألف درهم فيما أعلم أو قال في على لزبه
المال وقال لا يلزم منه أنه أثبت العلم بما أقر به فهو جاب كيداً لوقال قد علمت ولهم أن التشكيك بطل
الأقرار فقوله فيما أعلم يذكر للثبوت فافهم كونه فيما أحسب وألحن بخلاف قوله قد علمت لانه لا يتحقق
اهـ والحاصل أن الشك عندنا هو التردد بين الطرفين فيطلقاً كان أحدهما راجحاً أو مرجوحاً فيكون شاملاً
للظن فالراجح هو الظن والمرجوح هو الوهم عند أهل المعقول وغالب الظن هو الطرف الراجح الذي يكون
قريباً من الحرم وفوق الظن وهو عندهم ملحق باليقين قال في الهندية في الباب الثاني من الأقرار ولوقال
فلان على ألف درهم فيما أعلم أو في على أو فيما علمت قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هذا باطل كله
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى هو اقرار صحيح وأجمعوا على أنه لو قال علمت أن فلان على ألف درهم أو قال
فلان على ألف درهم وقد علمت ذلك أن ذلك اقرار صحيح كذا في ذخيرة لوقاله على ألف درهم فيما ألحن
أو فيما ظننت أو فيما أحسب أو فيما حسبت أو فيما أرى أو فيما رأيت فهو باطل كذا في المبسوط اهـ وفي
البرازية وفيما علمت يلزم وفي الغانية قال علي أن فلان على ألف درهم كان اقراراً في قوله له على ألف
في شهادة فلان أو في علمه لا يلزم شيء وشهادة فلان أو بعلمه كان اقراراً لان حرف الباء لا لصاق فيقتضي
وجود الموصوف به وفي قضاء فلان القاضي أو المحكم رضانا بلزمه المال (قوله مثلاً) والمأذنة أن أشركه غيره
ولو واحداً (قوله كذا في نسخ المتن) أي بعضها وفي بعض نسخ المتن الغصب منه (قوله وألزمه زفر بعشرها)
لانه أضاف الأقرار الى نفسه والى غيره فلم يصر محسنة قال في الكافي وعلى هذا الخلاف لوقال أقرضاً أو ودعنا
أوله علينا أو أعارنا وعلى هذا لوقال كنعاشرة أو أربعة بلزمه الثلث أو الرابع اهـ (قوله يستعمل في الواحد)
قال تعالى أنا أرسلنا وانما قلنا بذلك وان كان مجازاً لما ذكر من قوله والظاهر (قوله وقال زفر لكل ثلثه) لان
اقراره لا لأول صحيح ولم يصح رجوعه بقوله بل وصح اقراره للثاني والثالث واستحقاقه على مسئلة الدين
اذا أقر به هكذا (قوله لنفاذه من الكل) وقد تقدم قبل اقرار المريض (قوله أقر بشيء ثم ادعى الخطأ ثم
يعيد) غرام في المنع الى الخاتمة قال محسبه الخير إلى أقول وذكر في البرازية من كتاب القسمة في الثاني
من دعوى العلف فيها وان ادعى أنه أخذ من حصته شيئاً بعد القسمة يبرهن عليه ولا خلاف عليه وهذا إذا لم يقر
بالقسمة فأقر أو برهن على ذلك لاصح الدعوى الأعلى الرواية التي اختارها المتأخرون أن دعوى الهرل
في الأقرار تصح ويحلف المقر له ما كان كاذباً في اقراره اهـ وهذا يدل على أنه يقبل ويحلف الأهم الا ان
يحمل كلام الغانية على أنه لا يقبل في حق البيعة أو أنه على قول أبي حنيفة ومحمد لا على قول أبي يوسف الذي
اختاره المتأخرون للفتوى وهو الظاهر فتأمل هذا وقد ذكر في الغانية في باب البيعة الخلاف المذكور ثم قال
بغرض ذلك المراءى القاضي والمفتي فراجعهم ان ثبت ثم اتا لم يقر في اقرار الغانية هذه العبارة والشارح هنا
ينع في النقل ما في الاشياء والنظار فان هذه القرو مع مقولة منه فكن على بصيرة وفي البرع عن خزائن المفتين
وأقر بالدين ثم ادعى الايفاء لا تقبل الا اذا تفرع عن المجلس اهـ (قوله لم يقع يعني ديانته) أما اذا كان ذلك
بين يدي القاضي فلا صدقه في البناء المذكور كما يؤخذ من مفهومه وبه صرح في حواشي الاشياء كما لو أقر

الثلث وقد أقر به لأول واستحقه فلم يصح رجوعه بعد ذلك للثاني بها بخلاف الدين لنفاذه من الكل الكل من المجمع (فروع) أقر بشيء
ثم ادعى الخطأ ثم قبل الا اذا أقر بالطلاق بناء على اتمام المفتي ثم تبين عدم الوقوع لم يقع يعني ديانته فيه اقرار المحكم باطل الا اذا أقر

أن هذه المرأة أمه متلاثم أراد أن يتزوجها وقال وهمت ونحوه وصدقة المرأة أنه يتزوجها لأن هذا
 مما يجري فيه العطل وكذا لو طلق امرأة ثلاثاً ثم تزوجها وقال لم أكن تزوجتها حين الطلاق صدق وجاز
 النكاح يرى فإن قيل كيف يتبين خلافه أجيب بأنه يحتمل أن يكون الفتى غير ما هرب المذهب فأفتى من
 أعلم منه بعدم الوقوع ويحتمل أن الفتى أفتى أولاً بالوقوع من غير تثبت ثم أفتى بعد التثبت بعينه قال في البرازية
 نلن وقوع الثلاث بافتاء من ليس بأهل فأمر الكاتب بصل الطلاق فكذب ثم أفتاه بعدم الوقوع
 أن يعود إليها في الديانة لكن القاضي لا يصدق في إقسام الصل اه ومن فروع هذه المسئلة ما في جامع
 الفصولين تكلمت فقال هذا كفر وحرمت على به فتبين أن ذلك اللفظ ليس بكفر فغن النسبي أنها لا تحرم
 وفي مجمع الفتاوى ادعى على إنسان مالا أو حقاً في شيء فصالحه على مال ثم تبين أنه لم يكن ذلك المال عليه
 وذلك الحق لم يكن تابساً كان المدعى عليه حق استرداد ذلك المال كذا ذكره المحوى **(قوله)** فأتى بعضهم
 بصحته ولا يبقى بعقوبة السارق لأنه جور ونجس وقهستاني وقد سلف ط نقل في كتاب السرقة عن
 إكراه البرازية من المشايخ من أفتى بصحة إقراره بما مكرها قال وهو الذي يبيع الناس وعلبه العمل والا
 فالشهادة على السرقات من أندر الأمور ونقل عن الزيلعي جواز ذلك سباسبه وبني التعليل عليه
 في زماننا الغلبة الفساد وحكي عن عصام أنه سئل عن سارق ينكر فقال عليه العيين فقال الأمر سارق
 وبين هاتوا بالوسط فأضربوه عشرة حتى أقر فأتى بالسرقة فقال صان الله ما رأيت حوراً أشبهه بالعدل
 من هذا **(قوله)** إقراره بشئ محال كقوله إن فلانا أقرضني كذا في شهر كذا وقدمات قبله أو أقره بأش
 يده التي قطعها جسماً ثم يشار ويدام صحيحاً لم يلزمه شيء كافي حبل التارخانية وعلى هذا أفتيت بطلان
 إقرار إنسان بقدر من السهام لو ارث وهو أر يدمن الفريضة الشرعية لكونه محالاً لشرعاً لثبوتها عن ابن
 وبينت فأقر الإن أن التركة بينهما نصفان بالسوية فالإقرار باطل لما ذكرنا ولكن لا بد من كونه محالاً من كل
 وجه والافتقار كفي التارخانية من كتاب الحيل لو أقر أن لهذا الصغير على ألف درهم قرضاً أقرضه أو من
 عن مبيع باعتبه صح الإقرار مع أن الصبي ليس من أهل البيع والقرض ولا يتصور أن يكون منه لكن إنما
 يصح باعتبار أن هذا القرض محل ثبوت الدين للصغير عليه في الجملة اه **(أقول)** قال المحشى المحوى هل منه ما إذا
 أقرت عقب العقد أن مهرها زيد مثلاً قال في شرح المنظومة والقنية إذا أقرت وقالت المهر الذي لي على زوجي
 لفلان أو لولاء الذي فانه لا يصح اه ويؤخذ من هذا واقعة الفتوى أن الرجل لو أقر زوجته بنفقة مدة ماضية
 هي فيها ناشرة ومن غير سبق قضاء أو رضاهي معترفة بذلك فأقراره باطل لكونه محالاً لشرعاً قال بعض الفضلاء
 وقد أفتيت أخذاً من ذلك بأن إقرار أم الولد لولائها بدين لزمها بطريق شرعي باطل شرعاً وإن كتبه وثيقة لعدم
 تصور دين للمولى على أم ولدها ذلك لأنه فيها كامل والمملوك لا يكون عبيد من الملك اه وفي المحوى أن عدم صحة
 إقرار المرأة بالمهر الذي لها على زوجها لو أقرها لكونه ديناً لغريمين عليه الدين ومنه ما إذا أقرته ما عده
 من فلان ولم يذكر الثمن ثم جحد صح جوده لأن الإقرار بالبيع بغريمين باطل كافي فاضحاً وهو إحدى روايتين
 كافي أولاً للجنة ومنه إذا زوج بنته ثم طلبوا منه أن يقر بنقص شيء من الصداق فالإقرار باطل لأن أهل المجلس
 يعرفون أنه كذب ولو ألجبه قال في البيري يؤخذ منه حكم كثير من مسائل الإقرار الواقعة في زماننا **(قوله)**
 والدين بعد الإبراء المخرج قديده لأن إقراره بالدين بعد الإبراء العام صحيح مع أنه يبرأ من الاعيان في الإبراء
 العام كما صرح به في الأشياء وتحقيق الفرق في رسالة التمر بلبالي في الإبراء العام قال الطحاوي صورة المسئلة
 وهبت لزوجه مهرها ثم أقره بعد الهبة لا يصح إقراره وهذا الإنافي ما ذكره العلامة عبد البر فراجع الخلاصة
 والصغرى قال رجل أقر لامرأته مهر ألف درهم في مرض موته ومات ثم أقامت الورثة البينة أن المرأة وهبت
 مهرها من زوجها في حياة الزوج لا تقبل لاحتمال الإثابة وإعادة على المهر المذكور لكن في فصول العمادي
 ما يقتضي أن الإقرار إنما يصح بمقدار مهر المثل انتهى لمخصاً من نقل عن المصنف أن الهبة في المهر تخالف الإبراء
 فلما رأته منه ثم أقر به لا يصح إقراره انتهت عبارة الطحاوي قال في جامع الفصولين برهن أنه أرى عن هذه

السارق مكرها فأتى
 بعضهم بصحته ظهيرة
 * الإقرار بشئ محال
 والدين بعد الإبراء
 باطل ولو جهر بعد
 هبتها على الأشبه نعم
 لو ادعى ديناً بسبب
 حادث بعد الإبراء العام
 وأنه أقر به يلزمه

الدعوى ثم ادعى المدعى ثمانية أقرلى بالمال بعد ابرأى فلو قال المدعى عليه أرى أنى وقلت الأبراء وقال صدقته فيه لا يصح الدفع يعنى دعوى الأقرار ولولم يقبله بصرى لا احتمال الرد والابراء بتدبير دفينى المال عليه بخلاف قبوله اذ لا يرتد بغير بعده اهـ لكن كلامنا فى الأبراء عن الدين وهذا فى الأبراء عن الدعوى وفى الرابع والعشرين من التاترخانية ولوقال أرى أنى بمالى عليك فقال على ألف قال صدقت فهو برى استخسانا لاحق فى هذه الدار فقال كان للسدس فاشترى به منك فقال لم أبعه فله السدس ولوقال خرجت من كل حولى فى هذه الدار وأرثت منه البلى أو أقررت لك فقال الآ خر اشترى به منك فقال لم أقبض الثمن فله الثمن اهـ وفيها عن العتابة ولوقال لاحق فى قبلى برى من كل عين ودين وعلى هذا الوقال فلان برى بمالى قبلى دخل المضمون والامانة ولوقال هو برى بمالى عليه دخل المضمون دون الامانة ولوقال هو برى بمالى عنده فهو برى من كل شئ أصله امانة ولا يبرأ عن المضمون ولو ادعى الطالب حقا بعد ذلك وأقام بيته فان كان أرخ بعد البراءة تسع دعواه وتقبل بيته وان لم يؤرخ فالقباس أن تسع ويحمل على حق وجب بعدها وفى الاستحسان لا تقبل بيته انتهى قال بعض الفضلاء بعد أن ذكر عبارة جامع الفصولين المذكورة فهذه الأولى بالاستثناء مما ذكره وسيد كره المصنف فى بيان الساقط لا يعود ويبحث فيه بعض الفضلاء بأنه لا أولى به ولما ساءت عند التأمل لان هنا ما صح دعواه لاحتمال الرد كما اعترف به وأما استثناء المصنف والمقصود بالهبة الهبة المعتبرة شرعا المستحقة على الإيجاب والقبول وشرط الصحة وال لزوم لانها عند الإطلاق تصرف الى الكاملة هذا وعندى كون هذا الفرع داخل تحت الأصل المذكور فى التاترخانية فنظر بعرف بالتأمل فى كلامهم لانهما جاز ذلك لا يجعل زيادة فى المهر والزيادة فى المهر جائزة عندنا وأما موقع الأبراء منه وسقط فلا يعود لان الساقط لا يعود عبارة البرازية بنقد ما قلته بعينه قال فى المحيط وهبت المهر منه ثم قال اشهد وأن الهام على مهر كذا اذا تخارعت الفقه أن اقراره جائز وعليه المهر المذكور اذا قبلت لان الزيادة لا تصح بلا قبولها والاشبه أن لا يصح ولا تجعل زيادة بغیر قصد الزيادة فاستثنوا فى غير محله كالأبغى كذا فى الحواشى الجوفية وأتى واخر الباب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره المصنف فى فتاويه) ونفسه سئل عن رجلين صدر بينهما ابراء عام ثم ان رجلا منهما بعد ابراء العام أقر أن فى ذمته مبلغا معنالا فخره فلزمه ذلك أم لا أجاب اذا أقر بالدين بعد ابراءه لم يلزمه كفى الفوائد الزينة فتلحق التاترخانية نعم اذا ادعى عليه ديناً بسبب حادث بعد ابراء العام وأنه أقر به يلزمه انتهى وانظر ما فى اقرار تعارض البيئات لغامى البغدادى (قوله قلت ومفاده) أى مفاد تفيد لزوم بدعواه بسبب حادث (قوله انه) أى الغريم (قوله بقاء الدين) أى الذى أرى أنه فلس ديناً حادثاً أى ما أرى أنه منه باقى فى ذمته والفرق بين هذا وبين قوله السابق بالدين بعد ابراءه أنه قال هناك بعد ابراء فلان على كذا وفى الثانية قال دين فلان باقى على والحكم فهم واحد وهو البطلان تأمل (قوله فعل فى المرض) كالأقرا فيه دين وكالتزوج والعق والامانة والمحاكمة (قوله أحطمن فعل الصحة) فان الأقرار فيه دين مؤخر عن دين الصحة والتزوج ينفذ فيه مهر المثل وتسل الزيادة بخلاف الصحة والعق وما بعده فى المرض تنفذ من الثلث وفى الصحة من الكل (قوله الا فى) مسئلة استناد الناظر للنظر لغيره المراد بالاستناد التقوى بض فإنه اذا قوض فى صحته لا يصح الا اذا شرط له التقوى واذا قوض فى مرضه صح (قوله بلا شرط) أى شرط الواقف التقوى بض له أما اذا كان هناك شرط ففسد بان (قوله تمة) أى انتهى من التتبع وهى اسم كتاب والحاصل أن الناظر اذا قوض النظر لغيره فماتة يكون بالشرط وتارة لا وعلى كل امانى الصحة أو فى المرض وقد تقدم فى الوقف فارجع اليه (قوله وتعامه فى) الاشياء قال فيها بعد عبارة التتبع وفى كافى الحاكم من باب الأقرار فى المضاربة لو أقر المصاب بربح ألف درهم فى المال ثم قال غلظت انها جسمائة لم يصدق وهو ضامن لما أقر به انتهى اختلافى كون الأقرار للوارث فى الصحة أو فى المرض فالقول لمن ادعى أنه فى المرض وفى كونه فى الصغرة والبوغ والقول لمن ادعى الصغر كذا فى اقرار البرازية ولوطلى أو أعق ثم قال كنت صغيراً فالقول له وان أسندلى حال الجنون فان كان معهودا قبل

ذكره المصنف فى
فتاويه قلت ومفاده
أنه لو أقر ببقاء الدين
أيضا فحكمه كالأول
وهى واقعة الفتوى
فأتمل «الفعل فى المرض
أحطمن فعل الصحة الا
فى مسئلة استناد الناظر
النظر لغيره بلا شرط
فانه صحيح فى المرض
لا فى الصحة تمة وتعامه فى
الاشياء وفى الوهبانية

والا فلا مات المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهدوا له ان المقر له صدق المقر أو كتبه تقبل كافي القينة أفرق مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار بالمرض من غير اسناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو أفرق المرض الذي مات فيه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري وأنه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه انتهى وعمامة في شرح ابن وهبان انتهى (قوله أفرق بمر المثل) هو اصلاح بيت الوهبانية لشارحها بن الشحنة وبيت الاصل

أفرق بالف مهرها صح مشرفا * ولو وهبت من قبل ليس يغير وصورتها مرض مرض الموت أفرق وجهه بالف مهرها ثم مات فأقامت ورثته بينة أن المراءت وهبت مهرها لزوجه قبل مرضه لا تقبل والمهر لازم باقراره وفي فصول العمادية ما يقتضي أن ذلك اذا كان عقدا رهرا للمثل وقد تقدم ذلك قريبا فلا تنسوه وسأني قريبا قال ابن الشحنة ومثله البيت من الخلاصة والصغرى (أقول) وقيد بمر المثل ان لو كان الاقرار بأز يدمنه لم يصح ولا ينافي هذا ما قدمه الشارح من بطلان الاقرار بعد الهبة لاحتمال أنه انما مات تزوجه على المهر المذكور في هذه الصورة وفيه أن الاحتمال موجود حتى تأمل (قوله) فيبينة الاسباب أي لو أقامت الورثة البينة ومثله البراءة لحققة ابن الشحنة (قوله من قبل تهر) أي البينة في حال الصحة ان المراءت وهبت مهرها من زوجها في حياته لا تقبل وهذا ظاهر على قول الفقهاء الذي اختاره وأما على المذهب فيظهر له ان الاقرار بعد الهبة هو المهدر لانهم على ما يظهر فرضوا هذا الخلاف في الصحة فيكون في المرض بالأولى قال في المنع أفرق بالدين بعد البراءة من بلزومه الا اذا أفرق زوجته بمر بعد هبتها المهر ثمرة على ما اختاره الفقهاء ويجعل زيادة على المهر ان قبلت والاشبه بخلافه لعدم قصد الزيادة اهـ ومر نحوه قريبا فلان تنسوه (قوله واستاديع) بالنصب مفعول لا قبل ان أوسط أخرجه حلة قبل ان (قوله فيه) أي في مرض موته (قوله قبل ان) أي اذا صدقه المشتري وصورة المسئلة كافي للمتنق لو أفرق في المرض الذي مات فيه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري فإنه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثلث هذه مسألة النظم الآتية أعظم فيه تصديق المشتري ابن الشحنة وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون العبد قد مات قبل موته اهـ (أقول) عدم التصديق في القبض يفيد عدم نفاذ المحاباة في هذا البيع ويشهد له ما في شرح تحفة الاقران أفرق مرضه بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الى زمن الصحة اهـ وارجع الى ما قدمناه وأما ان الاقرار بالمرض عند قوله وباراه مدونه ولا تغفل (قوله التراث) أي الميراث (قوله وليس بلا تشهد الخ) هذا تصويب العلامة عبد البر لا بيت الاصل وهو

أفرق بمر المثل في ضعف
موته
فبينة الاسباب من قبل
تهدر
واستاديع فيه للصحة
اقبل
وفي القبض من ثلث
التراث يقدّر
وليس بلا تشهد مقرأ
نعه
ولو قال لا تخبر نخلف
يسطر

وليس باقرار مقاله لانك * شهدا ولا تخبر يقال فينظر ملخصه أنه لو قال لا تشهدان فلان على كذا لا يكون اقرارا بالاتفاق وان قال لا تخبره ان له على كذا من حقه أو لطفه اختلف فيه قال الكرخي وعمامة مشايخ بلخ أن الصحيح أنه ليس باقرار وقال مشايخ بخارى الصواب أنه اقرار قال في القينة والمنية هو الصحيح والفرق على كونه اقرارا أن النهي عن الشهادة تنهى عن زور شهادته والنهي عن خسرانك تعلم عليه وقوله تشهد بسكون الدال المهمل (قوله نعه) بالون وتشديد الدال أي لا نعه ذلك في حكم الاقرار (قوله خلف) قال المقدسي ذكر محمد أن قوله لا تخبر فلا ناله على ألفا اقرار وزعم السرخسي أن فيه روايتين قال ط ينظر فيما اذا له ابتداء وذكر رواية الكرخي ومشايخ بلخ ورواية مشايخ بخارى المذكورين ثم قال وجه كونه اقرارا أن النهي عن الاخبار يصح مع وجود المخبر عنه لقوله تعالى واذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به منهم على الاخبار مع وجود المخبر عنه ومن شرط صحة الاخبار تقدم المخبر عنه في الاثبات فكذلك في النفي فكانه أثبت المخبر عنه وكأنه قال فلان على ألف درهم فلا تخبره بانه على ذلك ولو قال ذلك كان اقرارا اهـ وجه كونه غير اقرار ما تقدم في لا تشهد ومثلهما

البيت المذكور تان من قاضيخان من المتي (قوله ومن قال ملكي الخ) ملخصه لو اضاف الشيء الى نفسه فقال ملكي هذا المعنى فلان كان هبة يقتضى التسليم فلا يتم الا به وان لم يفضله الى نفسه كان اظهار اقراره لا يقتضى التسليم وهبة قال لصغيره تم بالايجاب فلا يحتاج لقبض ابنه الصغير والحاصل انه اذا قال ملكي هذا الشخص كان منشأ الملكة فعتبر فيه شرائط الهبة ومن قال هذا ملكاً ذاهب ومظهر أى مقروص غير فلا يشترط فيه شروط الهبة (قوله هذا) أى لهذا الشخص (قوله كان منشأ) أى انشأه هبة (قوله فهو مظهر) أى مقروص وغير ومسئلة البيت من قاضيخان من المتي (قوله ومن قال لا دعوى لي اليوم) صورتها قال الآخر لا دعوى لي عليك اليوم فلا تسع دعواه بعد ذلك اليوم بما تقدم لانه ابراء عام حتى يتجدد له غيره عليه بعده وكذا لو قال تركته أصلاً فهو ابراء وكذا لو قال تركت دعواي على فلان وقوضت أمري الى الآخرة لا تسع دعواه عما يتجدد بعد ابراءه والله تعالى أعلم كافي الشربلالية أى ولو ابرأنا حيث علم عوت مورثه وقته برأيه وفي الخلاصة أبراء عن الدعوى والخصومات ثم ادعى عليه ما لا بالارث عن أبيه ان مات أبوه قبل ابراءه صح ابراءه ولا تسع دعواه وان لم يعلم عوت الاب عند ابراءه وتقدم ذلك (قوله لي اليوم) بنجريلك الماء من لي (قوله منها) أى من دعواي اليوم وأما تقدمه أماناً كان بسبب حادث فتسمع كما جمعت (قوله ففكر) بتخفيف الكافي منع اشاع الرأى أى ينكره الشرع ولا يقبله (أقول) ومسئلة البيت من القنية على مانته صاحب الفوائد عنها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(* كتاب الصلح) *

(قوله مناسبت الخ) يعنى أن الصلح يتسبب عن الخصومة المترتبة على انكار المقر اقراره أى فتناصب الصلح والاقرار وبأسطين ولكنهما مناسبتة خفية والاظهار أن يقال ان الصلح يكون عن الاعتراف ببعض وجوهه كما سيبينه فلذا ذكره بعده ثم ذكره قسمة تمام القائفة (قوله المقر) الصواب المدعى عليه كافي الدرر (قوله اسم من المصالحة) وهى المسألة والاولى اسم للصالحات والخصامات والخصامات وأصلها من الصلاح وهو استقامة الحال على ما يدعو اليه العقل ومعناه دال على حسنة الذاني وكمن فسادا انقلب الى الصلاح ولهذا أمر الله تعالى به عند حصول الفساد والفتن بقوله وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحو بينهما والصلح خير والصلح المستقيم الحال في نفسه ذكره القهستاني وفي صلاة الجوهر الصلح القائم بحقوق الله تعالى وحقوق العباد وانما ذكر الضمير بقوله هو لكونه مما يذكر ويؤتى كافي الصحاح (قوله ويقطع الخصومة) عطف تفسير كما يفيد المجوزة انه فسر رفع النزاع ويقطع الخصومة (قوله فيما يتعين) انما اشترط القبول لانه ليس من الاسقاط حتى يتم بالسقط وحده لعدم جرمه في الاعيان ط (قوله فيتم بالقبول) أى من المطلوب اذا بدا هو بطله بأن ادعى شخص على شخص دراهم وعوها فطلب المدعى عليه الصلح على نصفها فقال المدعى المائل على ذلك فلا يشترط قبول المدعى عليه لان ذلك اسقاط من المدعى وهو يتم بالسقط وحده وهذا انما يظهر في صورة الاقرار ط والحاصل أن الموجب هو المدعى فيشترط قبول المدعى عليه فيما يتعين ولا فيما لا يتعين وأما اذا كان الموجب هو المدعى عليه فلا بد من القبول من المدعى مطلقا سواء فيه ما يتعين وما لا يتعين (قوله وسيجيء) أى قريباً (قوله العقل) الحاجة اليه لانه شرط في جميع العقود والتصرفات الشرعية فلا يصح صلح يتجنون وصلى لا يعقل درر وكذا لا يصح صلح المعتوه والنائم والمبرم والمدهوش والمعفى عليه اذ ليس لهم قصد شرعى وخص بذكرهما لكونهما مناصراً معالهما بعدم جرم بان الاحكام الفرعية علمها فسد دخل حكم هؤلاء في حكمهما بالادلة أو بالقياس لان حالهم كحالهم ما قبل اشد تارة صرح به في الفصول وأما السكران فلا يدخل فيه لانه مخاطب زجره وتشديد عليه لزال عقله محرم ولذلك قال في منية المفتي صلح السكران جائز (أقول) قد سبق في كتاب الطلاق وفي شتى الاقرا انما هو عنداً كذا غننا وأما الكرخى والطحاوى ومحمد بن سلام قالوا بعدم وقوعه فيجربى على الخلاف المذكور لكن علمت ان الاصح الوقوع وعليه فينبغى ضيق علمه على الاصح

ومن قال ملكي ذالفا
كان منشأ
ومن قال هذا ملكاً ذاهب
مظهر
ومن قال لا دعوى لي
اليوم عندنا
فأدعى من بعدهم
ففكر

(* كتاب الصلح) *

مناسبتة أن انكار المقر
سبب للخصومة
المستدعية للصلح (هو)
لغة اسم من المصالحة
شريعاً (عقد رفع النزاع)
ويقطع الخصومة
(وركنه الايجاب)
مطلقاً (والقبول) فيما
يتعين أما فيما لا يتعين
كالدراهم فيتم بلا قبول
العقل لا البلوغ
والحرية

(قوله فصع من مبي مأذون) ويصح عنه بان صالح أوبه عن داره وقد ادعاهم مدع وأقام البرهان ط (قوله ان
 عري) بكسر الراء أى خلا وأما بقية جهاتها محل ونزل (قوله عن ضرر بين) بان كان نفعاً محضاً ولا نفع
 فيه ولا ضرراً وفيه ضرر غير بين فإذا ادعى الصبي المأذون على انسان ديناً وصالحه على بعض حقه فان لم يكن
 له عليه بينة جاز الصلح انغمد انغداً ما لا حق له الا لخصومة والخلف والمال انفع منهما وان كانت البينة لم
 يجز لان الخطبوع وهو لا يملكه ومثال ما لا ضرر فيه ولا نفع صلحه عن عين بقدر قيمته ومثال ما لا ضرر فيه
 بين ما اذا أخر الدين له لم يجز لانه من أعمال التجارة ط (أقول) وهذا ظاهر في الصبي والمكاتب والمأذون
 المديون وأما المأذون الغير المديون فينبغي صحة صلحه كيفما كان حيث كان باذن سيده لانه وما في يده لمولاه
 فيكون صلحه كصلح مولاه ولا حق في ماله لغريم كالمديون ولا تصرفه منوط بالصلحه كالصبي والمكاتب تأمل
 (قوله وصع من عبد مأذون) لو لم يكن فيه ضرر بين لكنه لا عاك الصلح على حظ بعض الحق اذا كان له عليه
 بينة ومالك التأجل مطلقاً وحط بعض الثمن للعيب لما ذكر ولو صلحه البائع على حظ بعض الثمن جاز لما ذكر
 في الصبي المأذون كقافي الدرر (قوله ومكاتب) فانه نظير العبد المأذون في جمع ما ذكر لانه عند ما بقي عليه
 درهم فان عجز المكاتب فادعى عليه حل ديناً فاصطلحان بأخذ بعضه و بآخر بعضه وان لم يكن له عليه بينة لم
 يجز لانه لما عجز صار مجبوراً فلا يصح صلحه بدر (أقول) قوله وادعى عليه رجل ديناً أى كان في زمن كتابته الا ان
 الصلح واقع بعد العجز هذا هو المراد في هذا لا يكون الشرط الثاني مستغنى عنه وقيد له لانه لو كان للمدعى بينة
 صلح المحجور لا من حيث انه مجبور بل من حيث ان دينه دين في زمن كتابته تدبر (وأقول) ومثل المكاتب المغتوه
 المأذون فانه نظير العبد المأذون على ما سبق (قوله لو فيه نفع) لو قال لو لم يكن فيه ضرر بين لكان أولى ليشمل
 ما اذا لم يكن فيه نفع ولا ضرر أو كان فيه ضرر غير بين كما تقدم أمثلة ذلك قريباً (قوله معلوماً) سواء كان مالا
 أو منفعة بان صالح على خدمة عبد بعينه سنة أو ركوب دابة بعينها أو زراعة أرض أو سكنى دار وقام معلوماً فانه
 يجوز و يكون في معنى الاجارة يخرج ما لم يكن كذلك فلا يصح الصلح عن الخمر والميتة والدم وصيد الاحرام والحرم
 وبحول ذلك لان في الصلح معنى المعاوضة فلا يصلح للعوض والبيع لا يصلح عوضاً في الصلح ط قال في المنع ان يكون
 معلوماً كالمقدار في مثل الدراهم فمحمل على القدر الغالب في البلد وبذلك المقدار والصفة في محور وعكان
 التسليم أيضاً عند أي حنفية وبالاجل أيضاً في محور وبأشارة تعيين في محور حيوان كقافي العادة لان جهالة
 البدل نفى الى المنازعة ففسد الصلح انتهى قال في جامع الفصولين عاز بالمبسوط الصلح على خمسة أوجه
 * صلح على دراهم أو دنائير أو فلولس فيحتاج الى ذكر القدر * الثاني على تبرأ وكيلي أو وزي أو مالاً له ولا مؤنة
 فيحتاج الى ذكر قدر وصفه اذ يكون جيداً أو وسطاً أو رديفاً فلا بد من بيانه * الثالث على كيلي أو وزي على ماله
 حل ومؤنة فيحتاج الى ذكر قدر وصفه ومكان تسليمه عند أي حنفية كقافي السلم * الرابع صلح على ثوب فيحتاج
 الى ذكر قدر وصفه وأجل اذ الثوب لا يكون ديناً الا في السلم وهو عرف مؤجلاً * الخامس صلح على حيوان
 ولا يجوز الا بعينه اذ الصلح من التجارة والحيوان لا يصلح ديناً فانها انتهى (قوله ان كان يحتاج الى قبضه) فان
 كان لا يحتاج الى قبضه لا يشترط معلومته بل ان يدعى حقائق دار رجل وادعى المدعي عليه حقائق أرض بيد
 المدعي فاصطلح ا على ترك الدعوى جاز وان لم يبين كل منهما مقدار حقه لان جهالة الساقط لا تنقض الى المنازعة
 كقافي الدرر قال في العناية وبفسد جهالة المصالح عليه لانها تنقض الى المنازعة وتعدون جهالة المصالح عنه لانه
 يسقط وهذا ليس على الإطلاق بل فيه تفصيل وهو ان الصالح باعتبار بدليه على أربعة أوجه اما ان يكون عن
 معلوم على معلوم وهو جائز لا محالة واما ان يكون عن مجهول على مجهول فان لم يحتاج فيه الى التسليم والتسلم مثل
 ان يدعى حقائق دار رجل وادعى المدعي عليه حقائق أرض بيد المدعي فاصطلح ا على ترك الدعوى جاز وان
 احتج اليه وقدم اصطلح ا على ان يدفع أحدهما مالا ولم يبينه على أن يترك الآخر دعواً وعلى أن يسلم اليه ما ادعاه
 لم يجز واما ان يكون عن مجهول على معلوم وقد احتج فيه الى التسليم كالوادعى حقائق دار في يد رجل ولم يسمه
 فاصطلح ا على أن يعطيه المدعي مالا معلوماً ليسلم المدعي عليه المدعي ما ادعاه وهو لا يجوز وان لم يحتاج فيه الى

فصع من مبي مأذون
 ان عري صلحه (عن
 ضرر بين و) صح (من
 عبد مأذون ومكاتب)
 لوفيه نفع (و) شرطه
 أيضاً (كون المصالح
 عليه معلوماً ان كان
 يحتاج الى قبضه

التسليم كما إذا اصطالحا في هذه الصورة على أن يترك المدعي دعواه ما زل وأما أن يكون عن معلوم على مجهول وقد احتج فيه إلى التسليم لا يجوز وأن لم يحتج إليه جاز الأصل في ذلك أن الجاهل المقتضية للمنازعة ما لم تعن التسليم والتسليم هي المقتضية لا يجب فيه التسليم والتسليم جاز وما وجب فيه لم يجز مع الجهل لأن القدرة على تسليم البديل شرط لكونه في معنى البيع انتهى **(قوله)** وكون المصالح عنه حقا أي المصالح ثابتا في المحل لاحقا لله تعالى فخرج بقولنا أي المصالح ما إذا ادعت مطلقة على زوجها أن صبياني بدأ حدهما بينهما ثم فصلهما على شيء انتهى الدعوى فانه يبطل لأن التسليم حق الصبي لاحقه ما فاعل لا الاعتراض عن حق غيرها وخرج بقولنا ثابتا في المحل مصلحة التكفيل بالنفس على مال على أن يرثه من الكفالة لأن الثابت للمطالب حق المطالبة بتسليم نفس الأصل وهو عبارة عن ولاية المطالبة وانها صفة الوالي فلا يجوز الصلح عنه كإياي واختلفت الروايات في بطلان الكفالة كإياي الكافي والأصح بطلانها كإياي منسقة لمقتضى وبه يقتضي كإياي العناية والبيانة وبقي من الشروط قبض بده أن كان ديني بدين واللا كإياي **(قوله)** كالتقصص في النفس انما جاز الصلح عنه لأن المحل فيه يصير مملوكا في حق الاستيفاء فكان الحق ثابتا في المحل فبطل الاعتراض عنه بالصلح ط **(قوله)** والتعزير الذي هو حق العبد كان صالحه عن سبه بحدون قذف أما التعزير الذي هو حق الله تعالى كقبلة من أجنبية فالظاهر عدم صحة الصلح عنه لأن الصلح لا يكون إلا من صاحب الحق كما إذا أدهما الرحي **(قوله)** أو مجهولا كان ادعى عليه قدرا من المال فصوله أو ادعى عليه التقصص ولم يبين أنه في نفس أو طرف أو شتمه ولم يبين بماذا شتمه وتقدم في باب الاستحقاق صحة الصلح عن مجهول على معلوم لأن جهالة الساقط لا تنفي إلى المنازعة ولأن المصالح عنه ساقط فهو مثل الإبراء عن المجهول فانه حائز عندئذ لما إذا بخلاف عوض الصلح فانه ما كان مطلوب التسليم استمرط كونه معلوما ثلاثا يفضي إلى المنازعة وانظر ما تقدم عن الفتح وأما اللعب وكونه مجهولا أي بشرط أن يكون ما لا يحتاج إلى التسليم كترك الدعوى مثلا بخلاف ما لو كان عن التسليم المدعي به قال في جامع الفصولين ادعى عليه ما لا معلوما فصلحه على ألف درهم وقبض بدل الصلح وذك في آخر الصلح وأما المدعي عن جميع دعواه وخصوصا أنه أراضى بما عاقل لم يصح الصلح لأنه لم يذكر قدرا للمال المدعي به ولا يضمن بيله يعلم أن هذا الصلح وقع معاوضة وأسقاطا ووقع صرفا بشرط فيه التفاضل في المجلس أو لا وقد ذكر قبض بدل الصلح ولم يتعرض لمجلس الصلح فمع هذا الاحتمال لا يمكن القول بصحة الصلح وأما الإبراء فقد حصل على سبيل العموم فلا نسمة دعوى المدعي بعد الإبراء العام للصلح قال في البحر والجهالة فيما كان مقتضى إلى المنازعة كوقوعها فيما يحتاج إلى التسليم منه جتمه واللا فبطل أن كان المصالح عليه أو عنه مجهولا يحتاج إلى التسليم كصلحه بعد دعواه بمجهول على أن يدفع له ما لا لم يسمه انتهى **(أقول)** لكن في قول جامع الفصولين ولا يضمن بيله نظر لأن المال بالصورة معلوم بدليل قوله أول عبارة ادعى عليه ما لا معلوما والظاهر أن لفظه معلوما زاد حتى يتم المراد تأمل **(قوله)** حتى شفعه يعني إذا صالح المشتري الشفيع عن الشفعة التي وجبته على شيء على أن يسلم الدار للمشتري فالصلح باطل إذا لاحق للشفيع في المحل سوى حق التملك وهو ليس بأمر ثابت في المحل بل هو عبارة عن ولاية الطلب وتسليم الشفعة لأقربيه فلا يجوز أخذ المال في مقابلته كإياي الدرر وألفقه وهو على ثلاثة أوجه أن يصلح على دراهم معلومة على أن يسلم الدار للمشتري وأن يصلح على بيت معين منها بمحضته من الثمن وأن يصلح على نصف الدار بنصف الثمن في الأولين يبطل الصلح وكذا الشفعة في الأول ويصح الصلح في الثالث والشفعة لا تبطل فيه وفي الثاني كإياي المبسوط وغيره فظهر أن المراد بقول الدرر على شيء دراهم معلومة ونحوها **(قوله)** وحده قذف بأن قذف رجل فصلحه على مال على أن يعفو عنه لانه وإن كان للعبد فحق فالعالم فيه حق الله تعالى والمغلوب ملحق بالمعدوم وكذلك لا يجوز الصلح عن حق الله تعالى ولو ما يكثر كإياي لا عن حد الزنا والسرقة وشرب الخمر بأن أخذ زائنا أو سارقا من غيره وأشرب نحر فصلحه على مال على أن لا يرفع له إلى ولي الأمر لانه حق الله تعالى ولا يجوز عنه الصلح لأن المصالح بالصلح تنصرف ما باستيفاء كل حقه أو استيفاء بعضه وأسقاط الباقي أو بالمعاوضة وكل ذلك لا يجوز في غير حقه كإياي الدرر وانما لا يجوز الصلح عن حقوقه تعالى لأن

(و) كون (المصالح عنه
حقا يجوز الاعتراض
عنه ولو) كان غير مال
كالتقصص والتعزير
معلوما كان المصالح
عنه (أو مجهولا لا)
يصح (لو) المصالح عنه
(أو لا يجوز الاعتراض
عنه أو بینه بقوله) حتى
شفعة وحده قذف

الاصل فيه أن الاعتراض عن حق الغير لا يجوز والحدود المشروعة لما كانت حق الله تعالى خالصا **وقوله** لا يجوز لاحد أن يصلح على شيء حق الله تعالى والمراد من حق الله تعالى ما يتعلق به النفع العام لأهل العالم فلا يختص به أحد كحرمة الزنا فان نفعه عائدا إلى جميع أهل العالم وهو سلامة أئسابهم وصيانة قهرهم وارتفاع السيف بين الناس بسبب التنافس بين الزنا ولذلك لا يباح الزنا بأحدا والمرأة وأهلها وأمناء نسائي الله تعالى مع أن النفع عائدا إلى العباد تعظيما لأنه متعلق عن أن يتفقد شيء ولا يجوز أن يكون حقه الله بجهة التخليق لأن الكل سواء في ذلك كذا في شرح المنار لجلال الدين **قوله** وكفالة بنفس) الوجه فيه كالوجه في سابقه وقد منالكلام عليهم اقربا وقد الكفالة بكفالة النفس لأنه لو صلح عنه كفالة المال يكون اسقاط البعض الذين عنه وهو صحيح **قوله** وبطل به الأول) أي حق الشفعة لرضا الشفع بسقوط حقه **قوله** والثالث) أي كفالة النفس كما قدمنا لرضا الطالب بسقوط حقه **قوله** وكذا الثاني) أي حد القذف **قوله** (وقبل الرفع للحاكم) ظاهره أنه يبطل بالصلح أصلا وهو الذي في الشرع لئلا يفتن عن قاضيه فان قال بطل الصلح وسقط الحد ان كان قبل أن يرفع إلى القاضي وإن كان بعده لا يبطل الحد وقد سبق أنه انما سقط بالعفو لعدم الطلب حتى لو عاد وطلب حد قال في الاشياء لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقطه حد القذف ان كان قبل المرافعة كما في الخانية قال البيهقي أي أن الحد يسقط وإن كان الصلح لم يجز ما اذا كان بعد المرافعة فلا يسقط (أقول) هذا الذي في الخانية يناق ما ذكره في الايضاح بان أن يطلب بعد العفو والصلح عن ذلك فراجع في الافرار وعارة الاشياء في الافرار ولا يحل المقدوف العفو عن القاذف ووقال المقدوف كنت مطلعا في دعوى سقط الحد كذا في حيل التاخرانية من حيل المدينيات قال البيهقي قال في الايضاح واذا ثبت الحد لم يجز الاسقاط ولا العفو ولذا اذا عاقبل المرافعة أو أربأ أو صلح على مال فذلك باطل ويرد مال الصلح وله أن يطلبه بالحد بعد ذلك اهـ وقدم الشارح في باب حد القذف ولا رجوع بعد اقرار ولا اعتياض أي أخذ عوض ولا صلح ولا عفو فيه وعنه نعم لو عفا المقدوف فلا حد لاحقة العفو بل لزم الطلب حتى لو عاد وطلب حد شتمني ولذا لا يتم الا بجزئته فأفاد أنه لا صلح فلا يسقط وظاهره ولو قبل المرافعة ولا يقام لا يطلب المقدوف في الموضوعين لأن يحمل ما في الخانية على البطلان لعدم الطلب وكذا يقال في حد السرقة فإنه لا يصح عنه الصلح كما في مجمع الفتاوى فكان على الصنف والشارح أن يستثنى أيضا **قوله** لا حدزنا) أي لا يصح الصلح عنه صورته في رجل باهر أم رجل عزم على رج وأراد أحدهما الصلح فتصالحا معا أو أحدهما على معلوم على أن يعفو كان باطلا وعفو ماطل سواء كان قبل الرفع أو بعده والرجل اذا قذف امرأه المحصنة حتى وجب اللعان كان باطلا وعفوها بعد الرفع باطل وقبل الرفع جائز خاتمة **قوله** وشرب مطلقا) أي اذا صلح شراب الخمر القاضي على أن يأخذ منه مالا ويعفو عنه لا يصح الصلح ويرد المال على شارب الخمر سواء كان ذلك قبل الرفع أو بعده كما في الخانية فلم يحفظ والأن متلون بذلك ولاحول ولا قوة لادبائه العلي العظيم * (فرع) * قال في البرازية وفي نظم الفقه اخسار قاضي دار غير قادر رفعه إلى صاحب المال فدفع له السارق مالا على أن يكف عنه يبطل ويرد البطل إلى السارق لأن الحق ليس به ولو كان الصلح مع صاحب السرقة يرى من الخصومة بأخذ المال وحد السرقة لا يثبت من غير خصومة ويصح الصلح اهـ وفيها أيضا أنهم بسرقه وجس فصالح ثم زعم أن الصلح كان خوفا على نفسه ان في حبس الوالي تصح الدعوى لأن الغالب أنه حبس ظمنا وان في حبس القاضي لا تصح لأن الغالب أنه يحبس بحق اهـ (أقول) وهذا على ما كان في زمنهم من تصرف الوالي برأيه وأما في زماننا فلا فرق يظهر بينهما فاتهم على السوا حتى صار حبسهما واحدا لا يحبس الواحد الا بعد ثبوت حبسه بوجه **قوله** (من المدعى عليه) متعلق بالقبول وحذف فقره من الأول فان المعنى وطلب الصلح من المدعى عليه **قوله** كالدرهم والدنانير) الكفا للاستقصاء إذ ليس معناه مالا يتعين غيرهما **قوله** (وطلب الصلح) لاحاجته الى هذه الجملة بعد قول المتن وطلب الصلح كافي **قوله** (على ذلك) كذا في بعض النسخ وفي بعضها عن بدل على **قوله** (لأنه اسقاط) سأل في الصلح في الدين أنه أخذ بعض حقه واسقاط الباقي لكن ليس ذلك مخصوصا باليتعين بالتعيين بل كل ما يثبت في الذمة

وكفالة بنفس) ويبطل به الأول والثالث وكذا الثاني لو قبل الرفع للحاكم لا حدزنا وشرب مطلقا (وطلب الصلح كاف عن القبول عن المدعى عليه ان كان المدعى به مالا يتعين بالتعيين) كالدرهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك لأنه اسقاط للبعض

(قوله) وهو يتم بالمسقط هذا بقيد أنه لا يشترط الطلب كالأشترط القبول وإن هذا في الإقرار كما صرح به الشارح
 نقل عن العناية فتأمل (قوله) لأنه كالبيع) أي فبحري فيه أحكام البيع فينتظر أن وقع على خلاف جنس المدعى
 فهو بيع وشراء كأي كره بعد وأن وقع على جنسه فإن وقع بأقل من المدعى فهو حوط وإبراء وإن كان مثله فهو
 قبض واستيفاء وإن كان بأكثر منه فهو فضل ورأى (قوله) وحكمه) أي أثره الثابت منه منع قال في الجبر وحكمه في
 جانب المصالح عليه وقوع الملك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكرا وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه
 للمدعى عليه إن كان مما يحتمل التملك كالمال وإن كان المدعى عليه مقرا به وإن كان مما لا يحتمل التملك كالقصاص
 ووقوع البراءة كإذ كان منكرا مطلقا اهـ وظاهره أنه لا يملك المصالح عنه مع الاستكراع أنه معاوضة في حق
 المدعى ولذا يؤخذ منه بالشفعة إن كان عقارا وهذا يقتضي أنه يملك (قوله) وقوع البراءة عن الدعوى للمأمر أنه
 عقدر رفع النزاع أي ما يعرض مبطل كاستحقاق البدل أطلقه فشمّل أن حكمه ذلك في أنواعه الثلاثة حتى
 لو أنكر فصالح ثم أقر لا يلزمه ما أقر به وكذلك لو برهن بعد صاحبه لا يقبل ولو برهن على إقرار المدعى أنه لا حق له
 قبله قبل الصلح أو قبل قبض البدل لا يصح الصلح كصلح بعد الخلف فإنه لا يصح عند الشيخين خلافا للمحمد
 وصلاح مودع بدعي الاستهلاك مع المودع بدعي الضائع فإنه لا يصح عند الطرفين خلافا لآل أبي يوسف كافي القدسي
 (قوله) ووقوع الملك أي للمدعى أو للمدعى عليه (قوله) في مصالح عليه أي مطلقا أو منكرا (قوله) وعنه
 لو مقرا) قال في المنع وفي المصالح عنه وقوع الملك فيه للمدعى عليه إن كان مما يحتمل التملك كالمال وإن كان المدعى
 عليه مقرا به إلى آخر ما تم من الجبر وقوله لو مرقا قيد قوله وعنه وأما إذا كان منكرا الحكم البراءة عن
 الدعوى سواء كانت فيما يحتمل التملك أو لا فأدما لجوى (قوله) وهو صحيح لقوله تعالى والصلح خير وقوله عليه
 الصلاة والسلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الأصح أحل حراما وأحرم حلالا ومعنى جواز الصلح اعتباره
 حتى يملك المدعى بدل الصلح ولا يسترد المدعى عليه ويبطل حق المدعى في الدعوى والمراد بقوله صلحا أحل
 حراما أي لعنه كالخبر وقوله وأحرم حلالا أي لعنه كالمصالحه على ترك وطء الزوجة وأمادفع الرشد لدفع التظلم فاز
 وليس يصلح أحل حراما ولا أصبحت الأعلى من أقله قال محمد في السير الكبير بلغنا عن أبي الشعثاء جابر بن زيد أنه
 قال ما وجدنا في زمن الحجاج أو يزيد بن زياد شيئا خيرا للامن الرضا اهـ قال أبو السعود ومعنى قوله عليه الصلاة
 والسلام أحل حراما الخ كإذ أضاف الخ على أن لا يتصرف في بدل الصلح وأن يجعل عوض الصلح حراما أو خيرا
 قوله عليه الصلاة والسلام لعن الله الراشي والمرئى المراد به إذا كان هو الظالم فبدفعها البعض الظلمة يستعين
 بها على الظلم أو لا بدفع الضرر عن نفسه فلا شبهة فيها حتى روى عن أبي يوسف أنه أحاز ذلك للوصي من مال النيم
 لدفع الضرر عن النيم الخ لم يمل (قوله) مع اقرار الخ) قال لا اكمل الخصم في هذه الأنواع ضروري لأن الخصم
 في الدعوى إما أن يسكت أو يتكلم بحسب ما هو لا يخلو عن النبي والأبواب لا يقال قد يتكلم بما لا يتصل بمحل
 الدعوى لا يسقط بقولنا بحسب اهـ منع وقوله مع إقرار أطلقه فشمّل ما يكون حقيقة وصريحاً وحكماً كطلب
 لمحل والأبرار عن المال والحق فيرجع إليه بالبيان كافي المحيط وفيه تفصيل لطيف فراجع ان شئت (قوله)
 قول حكمه كبيع) أي فبحري فيه أحكام البيع فينتظر أن وقع على خلاف جنس المدعى فهو بيع وشراء كما
 كرهنا وأن وقع على جنسه فإن كان بأقل من المدعى فهو حوط وإبراء وإن كان مثله فهو قبض واستيفاء وإن
 كان بأكثر منه فهو فضل ورأى ذكره الزيلعي وقدمناه قريبا قال في الجبر فإن وقع عن مال بمال باقرا اعتبر بيعا
 كان على خلاف الجنس إلا في مسئلتين الأولى إذا صالح من الدين على عبد وصاحبه مقرا بالدين وقبض العبد
 من له المرحمة من غير بيان الثانية إذا تصادقا على أن لادين بطل الصلح كالأستوفى عن حقته ثم تصادقا أن
 لادين فلو تصادقا على أن لادين لا يبطل الشراء اهـ (قوله) وحديث) زيادة حديث اقتضت زيادة الفاعل فبحري
 أي التزيع في المصنف وقوله فيه أي في هذا الصلح منع فيشمّل المصالح عنه والمصالح عليه وهو بدل الصلح حتى
 يصلح عن دار دار وجب فيها الشفعة (قوله) الشفعة) أي يلزم الشفع مثل بدل الآخر ولو شليا وقبضه لو
 ببيع عقار حتى لو كان البدل ان عقارا لالشفعة في واحد منهما ما ههنا في ثم قال في فصل السكوت والانتكار تجب

وهو يتم بالمسقط (وإن
 كان مما يتعين) بالتعيين
 (فلا بد من قبول
 المدعى عليه) لأنه
 كالبيع بحر (وحكمه
 وقوع البراءة عن الدعوى)
 ووقوع الملك في مصالح
 عليه وعنه لم يقرا (وهو
 صحيح مع إقرار أو سكوت
 أو أنكار فالأول) حكمه
 (كبيع) إن وقع عن مال
 بمال وحديثه فتجربى
 فيه) أحكام البيع
 كالأشفعة

الشفقة في الدار المصالح عليها عن دار أو غيرها فإنه معاوضة في زعم المدعي اه تأمل هذا مع ما قبله معنا والفقير
يظهر له أنه إذا كان الصلح عن إقرار على دار بدرا يجب الشفعة فيه مالا كان منها معاوض عن الثانية وإن كان
عن سكوت أو انكار فكتب في الدار المصالح عليها دون الدار المصالح عنها لأن المعاوضة هنا في الدار المصالح عليها
فقط أما معاوضة القهستاني الأولى فلم أر ما يدل عليها بل صريح القول بخالفها * قال في المجلة من كتاب الصلح
في المادة فالحسين ونجمائة بعد ألف ماضية عن انكار ياخود عن سكوت صلح أولي مدعى حقه معاوضة
ومدعى عليه محققة بمسند خلاص إياه قطع منازعه در بناء على ذلك مصلح عليه وألان عقارده شفقه جريان
ايدار ما مصلح عنه وألان عقارده شفقه جريان ان يشتر (قوله) والرديع (ب) نحو إذا كان بدل الصلح عبدًا مثلاً
فوجد المدعى فيه عياله أن يرده وظاهر إطلاقه أنه يرده ببسر العيب وفاحشه وقد ذكره الطحاوي أفاده
الجوى وأطلق الرديع بالعب وهو المراد في الإقرار قال الطحاوي بالإقرار برديسر وفاحش وفي الانكار بالفاش
كختم ومهر وبذل صلح عن عدم عمد (قوله) وخيار روية) فيرد العوض إذا رآه وكان له بره وقت العقد وكذلك يرد
المصالح عنه إن كان له بره (قوله) بشرط) بأن تصالح على شيء فشرط أحدهما الخيار لنفسه مثلاً قال في المتبع
ويبطل الصلح بالرد بأحدهما الخيارين الثلاث (قوله) وبفسده جهالة البدل المصالح عليه) أي إن كان يحتاج
إلى تسليمه والأفلا يفسد إذا ادعى عليه ثلث داره فصالحه على أن يترك دعواه حتى يحول في أرض المدعى
كافي العناية لأنه يبيع فصار كجهالة الثمن عني وكذا يفسد بجهالة الأجل إذا جعل البدل مؤجلاً زيلعي قال
الرملي إن جهالة المصالح عليه تفسد الصلح وكذا جهالة المصالح عنه إن كان يحتاج إلى التسليم (وأقول) ليس
جهالة المصالح عليه مفسدة للصلح مطلقاً بل محلها إذا لم يكن مستغنياً عن القبض والتسليم فإن جهالته لا تفسد
كافي السراج الوهاج وفي القهستاني ويكتفي ببيان قدر المصالح عليه فسيب إذا كان دراهم أو نانير أو فلو سالان
معاملات الناس تعني عن بيان الصفة فيقع على التقدير غالب انتهى قال الساجي ولطما لم يطلب نفسى هذا
النقل لأن المشهور أنه لا بد في العقود من بيان الوصف على أن العرف يختلف (قوله) لجهالة المصالح عنه
أي إذا لم يحتاج إلى تسليمه كما مر أيضاً أشار إلى ذلك بقوله لأنه يسقط فأنه تعليل لقوله لجهالة المصالح عنه أي
والساقت لا تقضى جهالته إلى المنازعة لكن قال بعض الأفاضل لجهالة المصالح عنه إلا إذا احتج إلى تسليمه
كان يصلح له أن يدفع له الحق المجهول الذي يدعيه أو يدفع المدعى البدل من عنده اه تأمل (قوله)
وتشترط القدرة على تسليم البدل) استئناف واقف موقع التعليل لقوله وبفسده جهالة البدل ولا يصح عطفه
على يسقط وحيث كان كلاماً مستأنفاً استفيد منه أنه لا يصح الصلح على عبده الآتي وطيره في الهواء وسماه
في الماء وجذعه في السقف وذراع من ثوب تضرر القسمة وحمل الجارية والبهيمة لأنه لا يقدر على تسليمه ومنه
جهالة البدل فإنه لا يقدر على تسليم المجهول فذلك نصير الكلام لتعليل لقوله وبفسده جهالة البدل
التعليل والمعلل ألف ونشر مشوش الأول والثاني والثالث (قوله) وما استحق من المدعى الخ) هذا هو الصلح
على ترك المدعى في يد المدعى عليه أمالاً أو أخذه ويدفع لمن في يده شيئاً صلحاً فلا يرجع واستحق لأنه أخذه على أنه
ملكه زعمافياً وخبته فلا يرجع بالشيء الذي دفعه لرفع النزاع كافي العمادى (قوله) إن كلاً فكلأ أو بعضاً
فعضاً) المصنف صرح في البعض لقوله حصته فلو قال المؤلف بعد المتن وإن استحق الكل رد الكل لكان
أوضح وأشار إلى أنهما بياناً أو تبعيضاً وكل مراد تأمل (قوله) بحصته من المدعى) أي المصالح عنه هذا
إذا كان البدل مما يتعين بالتعيين فإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به فحينئذ يرجع بمثل
ما استحق ولا يبطل الصلح كما إذا ادعى ألفاً فحصله على مائة وقبضها فأنه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها
سواء كان الصلح بعد الإقرار أو قبله كالأمر واستوفى وأنه ربة بخلاف ما إذا كان من غير الجنس كالنانير فها
إذا استحق بعد الإقرار فإن الصلح يبطل وإن كان قبله يرجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالفلوس كذا في حاشية
الجوى نقلاً عن الجوى وفي المنع هذا إذا كان البدل مما يتعين بالتعيين وإن كان مما لا يتعين كالدرهم
والنانير لا يبطل بهلاكه لأنهما لا يتعيان في العقود والفوسخ فلا يتعلق العقد بهما عند الإشارة إليهما

والرديع وخيار روية
وشروط وبفسده جهالة
البدل المصالح عليه
لا جهالة المصالح عنه
لأنه يسقط وتشترط
القدرة على تسليم
البدل (وما استحق من
المدعى) أي المصالح
عنه (يرد المدعى حصته
من العوض) أي البدل
إن كلاً فكلأ أو بعضاً
فعضاً (وما استحق من
البدل يرجع) المدعى
(بحصته من المدعى)

وأما يتعلق بمثلها في النعمة فلا يتصور فيه الهلاك اه فقول المان وما استحق من البدل محمول على ما اذا
 أمكن استحقاقه وهو ما يتعين بالتعين وأما لا يتعين بالتعين فلا يمكن استحقاقه لأنه بعد الصلح على جنسه
 وقدره لا على عنه فتأمل وفي القهستاني وللدعي أن يرد الباقي ويرجع بكل المدعي كالأول استحق كل
 العوض وهذا إذا كان المستحق يجر الصلح فإن أجاز به وسلم العوض للمدعي رجع المستحق على المدعي عليه
 بقيمة كافي شرح الطحاوي **(قوله كاذكرنا)** أي أن كلاً فكل أو بعضاً فصاح وهذا إذا كان البدل
 يتعين بالتعين إلى آخر ما قدمته في المقالة السابقة **(قوله لانه معاوضة)** مقتضى المعاوضة إذا استحق
 الثمن فإن مثلاً يرجع بثله أو قيمته بقيمة ولا يفسد العقد فالصلح يجري على هذا أسدى الوالد **(أقول)** لكن
 هذا فيما يخص للثمن كالدرهم وأما مثل المذكورة فهي من المقايضة وحكمها أن كلام من الدليل يكون
 ثنائياً باعتبار أن فلذا فسد العقد أي باعتبار أنه مبيع وعليه فكان على الشارع أن يقول لانه مقايضة
 تأمل **(قوله وحكمه كاجارة الخ)** صورته ادعى رجل على رجل شيئاً فاعترف به ثم صالحه على سكنى داره سنة
 أو على ركوب دابة معلومة أو على لبس ثوبه أو على خدمة عبده أو على زراعة أرضه مدة معلومة فهذا الصلح
 جائز فيكون في معنى الاجارة فيجري فيه أحكام الاجارة كذا صورته العيني **(قوله ان وقع الصلح عن مال بمنفعة)**
(الخ) قال في الحواشي الجوزة وكذا إذا وقع عن منفعة مال اعتبر بالاجارة لان العبرة في العقود بالمعا
 فسترت فيه العلم بالمنة تخدمه العبد وسكنى الدار والمسافة كركوب الدابة بخلاف صيغ الثوب ورجل الطعام
 فالشرط ببيان تلك المنفعة وبطل الصلح بموت أحد هما في المدة ان عقد لنفسه وكذا بقوات المحل قبل
 الاستيفاء ولو كان بعد استيفاء البعض بطل فيما بقي ويرجع المدعي بقدر ما لم يستوف من المنفعة ولو كان
 الصلح على خدمة عبد فقتل ان كان القاتل المولى بطل والا ضمن قيمته واشترى بهما عبد استخدمه ان شاء
 كالموصى بخدمته بخلاف الموهون حيث يضمن المولى بالأتلاف والعق والاعتبار بالاجارة قول محمد قال
 في شرح المختلف وهو الاظهر واعتمده المحموي والسني وكذا بطلان الصلح بموت أحد هما في المدة قول محمد
 وقال أبو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح والمدعي ان يستوفي جميع المنفعة من العين بعد موته كالأول
 كان حيواناً مات المدعي لا يبطل الصلح أيضاً خدمة العبد وسكنى الدار وزراعة الأرض وتقوم ورثة المدعي
 مقامه في استيفاء المنفعة وبطل الصلح في ركوب الدابة ولبس الثوب لانه يتعين فيه العاقبة إنما يعتبر
 اجارة عند محمد إذا وقع على خلاف جنس المدعي به فان ادعى داراً فصالحه على سكنى دارها فهو استيفاء بعض
 حقه لا اجارة فتصح اجارته المدعي عليه كافي البحر وصورة الصلح عن منفعة مال ادعى السكنى لدار سنة وصية
 من مال كفافاً قر به وارثه فصالحه على مال ذكره المحموي قال بعض الفضلاء انما قد يكون المصالح عنه مالا
 لانه لو صالح عن منفعة مال كان الانكار كالأول اقرار فلوا ادعى ممراف داراً ومسلماً على سطح أو شرباً في نهر فأقر
 أو أنكر ثم صالحه على شيء معلوم جاز واظهاره أن هذا حكمه غير حكم الاجارة لانها لا تجري في هذه الاشياء
 فكان حكم الصلح في هذه الصيغة ولعل كلام الشارع الآتي في منفعة غيره هذه **(قوله فشرط التوقيت فيه)**
 أي في الصلح الواقع عن مال بمنفعة **(قوله ان احتج باليه)** سكنى داراً أي ان كانت المنفعة تعلم بالوقت كالذي
 مثله قال العلامة مسكين وانما بشرط التوقيت في الاجراء الخاص حتى لو صالح على خدمة عبده أو سكنى
 داره يحتاج الى التوقيت والمشتري لا يحتاج اليه كالأصله على صيغ ثوب أو ركوب دابة إلى موضع كذا
 أو رجل طعام اليه اه **(قوله والا لا كصبيغ ثوب)** أي مما تعلم المنفعة فيه بالسمية وكذا ما تعلم المنفعة فيه
 بالاشارة كنقل هذا الطعام إلى كذا فالدار على العلم بالمنفعة كما يأتي بيانه في كتاب الاجارة **(قوله وبطل بموت)**
(أحدهما) أي ان عقد نفسه بغيره وهذا عند محمد أيضاً وقال أبو يوسف ان مات المدعي عليه لا يبطل الصلح
 والمدعي ان يستوفي جميع المنفعة من العين بعد موته كإفدته * **(فرع)** * انما اقر المدعي في ضمن الصلح
 أنه لا يحل له في هذا الشيء ثم بطل الصلح بطل اقراره الذي في ضمنه وله أن يدعيه بعد ذلك والمدعي عليه إذا
 أقر عند الصلح بان هذا الشيء للمدعي ثم بطل الصلح فانه يرد ذلك الشيء إلى المدعي انتهى وقد أوضحه المحموي

كاذكرنا لانه معاوضة
 وهذا حكمها (و) حكمه
 (كاجارة ان وقع)
 الصلح (عن مال
 بمنفعة) تخدمه عبد
 وسكنى دار (فشرط
 التوقيت فيه) ان
 احتج باليه والا كصبيغ
 ثوب (وبطل بموت
 أحدهما

في شرحه (قوله وهلاك المحل) أي قبل الاستيفاء فلو قبض بعضه بطل فبأنقي فراجع بقدره وما ذكره من البطال بالوث والهلاك قول محمد وقال أبو يوسف أن مات المطلوب لا يبطل الصلح والمضى يستوجب إلى آخر ما قدمناه (قوله في المدة) تنازع فيه موت وهلاك على أن يكون صفة لكل منهما أي لو هلك أحد المتصلحين عن مال متفعة في المدة وهلاك المحل الذي قامت به تلك المتفعة فيها بطل الصلح لانه اجارة وهي تبطل بذلك كانت في كل المدة وان كانت في بعضها فقد ردم من حين الموت والهلاك (قوله وكذا) يصح لو وقع أي الصلح عن دعوى متفعة عمال وأقربها وفيه أن المتفعة متفعة ملك المدعي عليه ولا يصح استئجار متفعة ملكه (قوله أو بمنفعة عن جنس آخر) تخدمه عبد في سكنى دار بخلاف ما إذا اتحد الجنس كما إذا صالح عن سكنى دار على سكنى داراً والخدمة بالخدمة والركوب بالركوب فإنه لا يجوز بيع المتفعة للمتفعة مع اتحاد الجنس كما لا يجوز استئجار المتفعة بجنسها من المنافع فكذلك الصلح لكن صور المسئلة القهستاني على ما وصى بسكنى داره لرجل ثم مات ادعى الموصى له السكنى فصالحه عن هذه السكنى على سكنى دار أخرى أو دراهم مسماة تبين منه أن المراد من اختلاف جنس المتفعة اختلاف عينها تأمل وراجع وكان ينبغي أن يذكر هذه المسئلة قبل قوله شرط التوقيت فيه (قوله إن كان) قال في الإيضاح لكن أنما يجوز بمنفعة عن متفعة إذا كانتا مختلفتي الجنس انتهى كما إذا صالحه عن سكنى دار على خدمة عبد بخلاف ما إذا اتحد الجنس كما إذا صالح عن سكنى دار على سكنى دار فإنه لا يجوز كما قدمنا فرىبا (قوله لانه) أي انقضاء العقد بذلك هو حكم الاجارة يعني إذا كان الصلح عن المال بالمتفعة (قوله أي الصلح) يشير إلى تقدير مضاف في المصنف وقوله بسكنى وانكار الباء بمعنى في أي الصلح الواقع في سكوت وانكار والتزوية مجازية ولا يصلح جعلها سببية لان سبب الصلح الدعوى (قوله وانكار) الواو بمعنى أو (قوله معاوضة في حق المدعي) لانه يأخذ عوضا عن حقه في زعمه درر فبطل الصلح على دراهم بعد دعوى دراهم إذا تفرقا قبل القبض مخر (قوله وفداء عين وقطع نزاع في حق الآخر) اذ لا يلحق النزاع وزم المين قال الزلي وهذا في الانكار ظاهر لانه تبين بالانكار أن ما يعطيه لقطع الخصومة وفداء العين وكذا في السكوت لانه يحتمل الاقرار والانكار وجهه الانكار راجحة اذا الأصل فراغ الذم فلا يجب بالشك ولا يشبه كون ما في بدع عوضا عما وقع بالشك أي مع أن حله على الانكار أولى لان فيه دعوى تقر بغير الذمة وهو الأصل كما عجلت (قوله فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) يعني إذا ادعى رجل على آخر داره فصالح عنها بدفع شيء لم تجب الشفعة لانه يزعم أنه يستقي الدار المملوكة له على نفسه بهذا الصلح وبدفع خصومة المدعي عن نفسه لأنه يشتريها وزعم المدعي لا يلزمه منع (قوله فيدلى بحجته) أي فتوصل الشفع بحجة المدعي التي اثبات الدعوى عليه أي على المدعي عليه الشكر أو الشكر (قوله لان باقاة البينة) حذف اسم ان (قوله خلف) بتشديد اللام أي الشفع المدعي عليه ان الدار لم تكن للدعي قال في الخاتمة ادعاء أرضا يدرج بالارث من أبيهما فخذون الدار فصالحه أحدهما على ما تم لم يشاركه الآخر لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فداء عين في زعم المدعي عليه فلم يكن معاوضة من كل وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وفي رواية عن أي حفيضة يشاركه انتهى ملخصا (أقول) لم يؤخذ بزعمه كما يأتي نظره ولعل العلة في ذلك أنه باع نصيبه فقط ولا شركة لانه فيه بخلاف ما لو صالح المدون على مقدار معلوم حيث يشاركه أخوه صالح كما هو ظاهر تأمل (قوله ويجب) أي تجب الشفعة في دار وقع الصلح عليها بان تكون بدلا (قوله باحدهما) أي الانكار أو السكوت (قوله أو باقرار) لاحالة له للاستغناء عنه بقوله في الصلح عن اقرار فتجرى فيه الشفعة (قوله عن المال) آل عوض عن الضمير (قوله فيؤخذ بزعمه) حتى لو ادعى دارا فأنكر فصالحه عنها على دار أخرى وحبت الشفعة في التي صالح عليها دون الأخرى لما ذكرنا عيني وانكار الآخر المعاوضة لا تمنع وجوب الشفعة فيها ألا ترى أن رجلا لو قال أنا شترت هذه الدار من فلان وفلان بشكر يأخذها الشفع بالشفعة وكذا لو ادعى أنه باع دار من فلان وهو يشكر يأخذها الشفع منه بالشفعة لان زعمه حجة في نفسه زلي (قوله وما استحق من المدعي) من فيه لا لبعض فهو قاصر على ما إذا استحق

وهلاك المحل في المسئلة وكذا الوقوع عن منفعة عمال أو متفعة عن جنس آخر ان كان لانه حكم اجارة (والاخير ان) أي الصلح بسكوت وانكار (معاوضة في حق المدعي وفداء عين وقطع نزاع في حق الآخر) وحيثخذ (فلا شفعة في صلح عن دار مع أحدهما) أي مع سكوت وانكار لكن للشفع أن يقوم مقام المدعي فيدلى بحجته فان كان المدعي بينة أقامها الشفع عليه وأخذ الدار بالشفعة لان باقاة البينة تبين أن الصلح كان في معنى البيع وكذا لو لم يكن له ينفخ خلف المدعي عليه فتكسر شرنبلالة (ويجب في صلح) وقع (عليها باحدهما) أو باقرار لان المدعي يأخذها عن المال فيؤخذ بزعمه (وما استحق من المدعي رد المدعي حصته من العوض ورجع بالخصومة

بعضه **(قوله فيه)** أي في البعض المستحق **(قوله تلوا العوض عن الغرض)** عليه لقوله رد المدعي حصته وذلك لأن المدعي عليه لم يدفع العوض إلا بدفع خصومه عن نفسه ويبقى المدعي في يده بلا خصومة أحد وذاً
 مستحق لم يحصل له مقصوده وظهر أيضاً أن المدعي لم يكن له خصومة فخرج عليه انتهى **(قوله رجع)**
 أي المدعي **(قوله في كله)** إن استحق كل العوض **(قوله أو بعضه)** إن استحق بعضه لأن المبدل في الصلح عن
 شكاؤه بالدعوى فإذا استحق المبدل وهو المصالح عليه رجع بالمبدل وهو الدعوى أي إلا إذا كان مما لا يقبل
 لنقض فإنه يرجع بقيمة المصالح عليه كالقصاص والعق والتكاح والخلع كافي الاسماء عن الجامع الكبير قال
 لجوي قوله كالقصاص فيه نظراً لأنه ذكر في الجامع الكبير أنه لو كانت الدعوى قصاصاً فصالحه المدعي عليه
 من غير إقرار على حاربه فاستولاه المدعي ثم استحققت فأخذها المستحق وضمنه العقر وقيمة الولدان المدعي
 يرجع إلى الدعوى فلو أقام البينة أو نكل المدعي عليه رجع بقيمة الولد وقيمة الحاربه أيضاً ولو يرجع بما
 أعاد بخلاف ما تقدم يعني لو ادعى على رجل ألفاً فجدها أو سكت فصالحه على حاربه فقطضها واستولاه ثم
 سكتها مستحق فأخذها فإنه لا يرجع بقيمة الحاربه ويرجع بما ادعاه وهو ألف والفرق أن الصلح تم وقع
 بن دعوى المال وأنه يحتمل الفسخ بالأقالة والرد بالعيب والخيار فكذا تنفسخ بالاستحقاق وإذا انفسخ عادت
 الدعوى كما كانت فيرجع بما ادعاه وهو ألف أما الصلح عن القصاص فلا يحتمل الفسخ لأنه بعد سقوطه
 يحتمل العود لأن الصلح عفو فلا يحتمل النقص والعق والتكاح والخلع فإن لم ينفسخ باستحقاق الحاربه
 في الصلح على حاله وهو السب الموجب تسليم الحاربه وقد عجز عن تسليمها فوجب قيمتها كذا في شرح تلخيص
 جامع الفخر المارديني ثم قال وفيه اشكال وهو أن يقال إذا أقر رتم أن الصلح عن الدم لا ينتقض باستحقاق
 حاربه وجب أن لا يرجع إلى دعواه يعني سواء كان الصلح عن انكار أو بينة أو نكول لأن الرجوع إلى
 دعوى نتيجة انتقاض الصلح كما تقدم اتفاقاً لم ينتقض انتهى قال في البحر ولو استحق المصالح عليه أو بعضه
 رجع إلى الدعوى في كله أو بعضه إلا أن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعي به فحينئذ يرجع بمثل
 المستحق ولا يبطل الصلح كما إذا ادعى ألفاً فصالحه على مائة وقضها فإنه يرجع عليه بمائة عند استحقاقها سواء
 كان الصلح بعد الإقرار أو قبله كما لو جدها ستوقه وأنهره بخلاف ما إذا كان من غير الجنس كالذئبة فإنه إذا
 حقت بعد الافتراق فإن الصلح يبطل وإن كان قبله رجع بمثلها ولا يبطل الصلح كالقنوس اهـ **(قوله)** فإن وقع
 أي بلفظ البيع بأن عبر بلفظ البيع عن الصلح في الانكار والسكوت بأن قال أحدهما بعثله هذا الشيء
 بهذا وقال الآخر اشتريت حيث يرجع المدعي عند الاستحقاق على المدعي عليه بالمدعي نفسه لا بالدعوى لأن
 إقدام المدعي عليه على المبايعه أقرار منه بأن المدعي ملك المدعي فلا يعتبر انكاره بخلاف الصلح لأنه لم يوجده منه
 ما يدل على أنه أقر بالملك له إذا الصلح قديع لدفع الخصومة كما يأتي قريباً **(قوله)** لأن إقدامه أي المدعي عليه
(قوله) إقرار بالملك أي لا بد بخلاف الصلح لأنه لم يوجده منه ما يدل على أنه أقر بالملك له إذا الصلح قديع
 لدفع الخصومة **(قوله قبل التسليم)** وأما هلاكه بعد تسليمه فلهما على المدعي لدخوله في ضمانه **(قوله)**
 كاستحقاقه أي كاستحقاق بدل الصلح كذلك أي كلاً أو بعضاً **(قوله في الفصلين)** أي مع إقرار أو مع سكوت
 وانكار ف يرجع بالمدعي أو بالدعوى فإن كان عن إقرار رجع بعد الهلاك إلى المدعي وإن كان عن انكار
 رجع إلى الدعوى وإذا هلك بعضه يكون كاستحقاق بعضه حتى يبطل الصلح في قدره ويبقى في الباقي من
(قوله وهذا) أي رجوعه إلى الدعوى عند استحقاق البذل أو هلاكه قبل التسليم **(قوله ولو البذل)** أي
 لو كان البذل مما يتعين **(قوله وبالأمان)** كان لا يتعين وهو من جنس المدعي به **(قوله لم يبطل)** أي الصلح **(قوله)**
 بل يرجع بمثله كان كان دراهم أو ذناباً فإن الصلح لا يبطل هلاكه لأنها لا يتعين في العقود والقسوخ
 فلا تتعلق بهما العقد عند الإشارة إليهما وإنما يتعلق بمثلهما في الذمة فلا يتصور فيه الهلاك والحاصل أنه إذا
 ادعى عليه ألفاً فصالحه على مائة وقضها فإنه يرجع عليه بالمائة عند استحقاقها سواء كان الصلح قبل الافتراق
 أو بعده بخلاف ما إذا كان من غير الجنس كالذئبة فإنه إذا استحققت بعد الافتراق فإن الصلح يبطل وإن كان قبله

فيه) في خاص المستحق
 تلوا العوض عن
 الغرض (وما استحق
 من البذل رجع إلى
 الدعوى في كله أو
 بعضه) هذا إذا لم يقع
 الصلح بلفظ البيع فإن
 وقع به رجع بالمدعي
 نفسه لا بالدعوى لأن
 إقدامه على المبايعه
 إقرار بالملكه عيني
 وغيره (وهلاك البذل)
 كلاً أو بعضاً (قبل التسليم
 له) أي للمدعي
 كاستحقاقه) كذلك
 (في الفصلين) أي مع
 إقرار أو مع سكوت أو
 انكار وهذا لو البذل
 مما يتعين والألم يبطل
 بل يرجع بمثله عيني

فانه يرجع لملها ولا يبطل الصلح كالفلس كما قدمنا **(قوله كذا في نسخ المتن والشرح)** اعلم هو الذي وقع له
والذي في نسخة الشرح التي يبدى على **(قوله أي عين بدعيها)** تفسير لما يخصص لموها فانه تشمل الدين
حلي وهذا الواقع ما يأتي حكم ما اذا كان هالكا عند قول المتن والصلح عن المصوب الهالك **(قوله لجوازه**
في الدين) لجوازه اسقاطه وهو علة للتخصيص المذكور أي انما كان هذا الحكم خاصا ما عين لجوازه في الدين لان
الصلح عن دين بعضه أخذ بعض حقه واسقاط الباقي كما يأتي واسقاط الدين جائز وانما يتجزئ العين لان الابرار
عن الاعيان لا يصح ولذا روي ادعى البعض ثوبا ودرهما صرح لانه يجعل الثوب والدرهم بدل عن الباقي وكذا
لو أبرأ عن الدعوى في باقيها يصح فلو صالحه على بيت منها على أن يترك الدعوى في باقيها كان أخذ البعض
حقه وابرأ عن الدعوى في الباقي والابرأ عن الدعوى صحيح فليس له أن يدعي بعد ذلك ولكن لا عليك هاد يانه
لعدم وجود التملك للفقد بيه **(قوله فلو ادعى عليه دارا)** تفريع على المتن وتمثيل له **(قوله على بيت معلوم**
منها) الظاهر أنه اذا كان على بعض شائع منها كذلك العلة المذكورة **(قوله فلو من غير صاحب)** الاولى تأخير
عن قوله لم يصح وعلمه ليكون فهو ما للتقيد بقوله منها وليس لمن الفصل بين لو وجوابها وهو قوله لم يصح
باجتناب وهو قوله فلو من غير صاحب **(قوله لان ما قبضه من عين حقه)** أي بعض عين حقه وهو على دعواه في
البيت لان الصلح اذا كان على بعض عين المدعي كان استيفاء البعض الحق واسقاط البعض والاسقاط لا يرد على
العين بل هو مخصوص بالدين حتى اذا مات واحد وترك ميراثا فابرأ بعض الورثة عن نصيبه لم يجز ليكون براءة
عن الاعيان دررو يأتي قرينها بوضع ما هنا **(قوله كسب ودرهم)** أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين القسي والمثل
(قوله فيصير ذلك) أي المزدحم من الثوب والدرهم **(قوله عوضا عن حقه فيما سبق)** أي فيكون مستوفيا بعض
حقه وأخذ العوض عن البعض **(قوله أو يلحق)** منصوب بأن مضمر مثل أو يرسل فيكون مؤولا بمصدر مجرور
معطوف على مجرور الباء وهو ضم الباء من الافعال **(قوله عن دعوى الباقي)** لان الابرار عن عينه غير صحيح أي
في حق الدعوى وسقوط العين ديانه كافي المبسوط وانما يقيد به وأما الابرار عن دعوى العين فائز كافي الدرر
وهو أن يقول برئت عنها أو عن خصوصتي فيها أو عن دعوى هذه الدار فلا تسمع دعواه ولا يثبت له وأما لو قال
أبرأ تلت عنها أو عن خصوصتي فيها فانه باطل وله أن يخصص أي غير المخاطب كالأول قال لي بده عبد برئت عنه فانه
يبرأ ولو قال أبرأ تلت لالانه انما أبرأ عن ضمانه كافي الاشياء من أحكام الدين (قلت) ففرقوا بين أبرأ تلت وبرئت
أو أنا بربى لاضافة البراءة لنفسه فتعم بخلاف أبرأ تلت لانه خطاب الواحد فله خصاصة غيره كافي حاشيتها معزنا
للولولية شرح المتن وفي البحر الابرار ان كان على وجه الانشاء أبرأ تلت فان كان عن العين بطل من حيث
الدعوى فله الدعوى بها على المخاطب وغيره وصح من حيث نفي الضمان وان كان عن دعواه فان أضاف
الابرار إلى المخاطب كابرأ تلت عن هذه الدار أو عن خصوصتي فيها أو عن دعوى فيها لا تسمع دعواه على المخاطب
فقط وان أضافه إلى نفسه كقوله برئت عنها أو أنا بربى فلا تسمع مطلقا هذا على طريق الخصوص أي عين
مخصوصة فلو على العموم فله الدعوى على المخاطب وغيره كالنصارى والزوجان عن جميع الدعاوى وله أنعم قائمة
له الدعوى بها لانه ينصرف الى الدين لا الاعيان وأما اذا كان على وجه الاخبار كقوله هو بربى مما قبله فهو
صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا الملائكة في هذا العنيد ذكر في المبسوط والمحيط فعلم أن
قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا دعوى يمنع الدعوى بالعين والدين لما في المبسوط لاحق في قبله يشمل كل عين
ودين فلو ادعى حقا لم يسمع مالم يشهدوا أنه بعد البراءة اه ما في البحر ملخصا وقوله بعد البراءة يفيد أن قوله
لاحق في ابراعام لا اقرار **(قوله الحق مطلقا)** ولومن غير هذه الحيلة فلا تصح الدعوى بعده وان برهن (أقول)
الابرار عن الاعيان لا يصح اتفاقا أما في خصوص المسئلة وهو ما اذا ادعى دارا وصالحه على بيت منها يصح في
ظاهر الرواية ويجعل كانه قبل منه بعض حقه وأبرأ عن الدعوى في باقيه كما قدمنا لان الابرار عن العين ابرأ عن
الدعوى فيه والابرار عن الدعوى في الاعيان صحيح وعلى ما في المتن وهو رواية ابن سماعة لم يجعله ابرأ عن الدعوى
وقال بعدم صحته قال في الاختيار ولو ادعى دارا فصالحه على قدر معلوم منها جاز وبصر كانه أخذ بعض حقه

(صالح عن) كذا في نسخ
المتن والشرح وصوابه على
(بعض ما يدعيه) أي
عين يدعيها لجوازه في
الدين كالمسعى فلو ادعى
عليه دارا فصالحه على
بيت معلوم منها فلو من
غير صاحب فتهتاني (لم)
يصح لان ما قبضه من
عين حقه وابرأ عن
الباقي والابرار عن
الاعيان باطل فتهتاني
وحدة صحته ما ذكره
بقوله (الابن يادقني)
آخر كسب ودرهم (في)
البدل) فيصير ذلك
عوضا عن حقه فيما
بقى (أو) يلحق به
(الابرار عن دعوى
الباقي) لكن ظاهر
الرواية الصحة مطلقا
شربلاية ومضى عليه
في الاختيار وعزاه

وأبرأ من دعوى الباقي والبراءة عن العين وإن لم تصح لكن البراءة عن الدعوى تصح فصحة دعوى هذا الوجه قطعاً للنازعة ٨ وفي الخيرة البرهانية ادعى داراً في بدرجل واصطلح على بيت معلوم من الدار فهو على وجهين أن وقع الصلح على بيت معلوم من دار أخرى للمدعي عليه فهو جائز وأن وقع الصلح على بيت معلوم من الدار التي وقعت فيها الدعوى فلذلك الصلح جائز لأنه في زعم المدعي أنه أخذ بعض حقوقه وترك البعض وفي زعم المدعي عليه أنه فدأ عن عينه وإذا جاز هذا الصلح هل يسمع دعوى المدعي بعد ذلك وهل تقبل أن كان البيت من دار أخرى لا تسمع دعواه باتفاق الروايات لأن هذا معاوضة باعتبار جانب المدعي فكانه باع ما دعي بما أخذ وفيما إذا وقع الصلح على بيت من هذه الدار ذكر شيخ الإسلام نجم الدين النسفي في شرح الكافي أنه تسمع وهكذا يفتي الشيخ الإمام الأجل ظهير الدين المرغيناني وذكر شيخ الإسلام في شرحه أنه لا تسمع دعواه وروى ابن سماعة عن محمد أنه تسمع قالوا وهكذا ذكر في بعض روايات الصلح واتفقت الروايات أن المدعي عليه لو أقر بالدار للمدعي أنه يؤمر بتسليم الدار إليه وفي رواية ابن سماعة أن المدعي بهذا الصلح استوفى بعض حقوقه وأرأى أن الباقي إلا أن الأبراء لا يقي علينا والأبراء عن الاعيان باطل فصار وجوده معتزلة حتى وأخو حجة ظاهر الرواية أن الأبراء لا يقي علينا ودعوى أن المدعي كان يدعي جميع الدار لنفسه والأبراء عن الدار صحيح وإن كان الأبراء عن العين لا يصح فإن من قال لغيره أبرأناك عن دعوى هذا العين صح الأبراء حتى لو ادعى بعد ذلك فلا تسمع أو تقول الأبراء لا يقي الدعوى فإن قوله أبرأناك عن هذه العين معناه أبرأناك عن دعوى هذه العين ألا ترى أن قول المصوب منه للأغصاب أبرأناك عن العبد المصوب معناه أبرأناك عن ضمان العبد المصوب وبهذه المسئلة تبين أن معنى قولنا البراءة عن الاعيان لا تصح إن العين لا تصير ملكاً للمدعي عليه بالأبراء لأن بقي المدعي على دعواه وفي آخر كتاب الدعوى في منقح ابن سماعة عن محمد بن رجل في دار يدعيها ثم قال أبرأناك عن هذه الدار أو قال أبرأناك عن خصوصي هذا كله باطل وله أن يخصم ولو قال برئت من هذه الدار أو قال برئت من دعوى هذه الدار كان حائزاً ولا حقه له فيها ولو أجاز يستعمل قبلها وفي منقح إبراهيم بن رستم عن محمد بن رجل ادعى داراً في بدرجل فصالحه المدعي عليه على نصفها وقال برئت من دعوى في النصف الباقي أو قال برئت من النصف الباقي أو قال لاحق لي في النصف الباقي ثم أقام السنة على جميع الدار لا تقبل بيته ولو قال صالحته على نصفها على أن أبرأناك من دعوى في النصف الآخر ثم أقام بيته كان له أن يأخذ الدار كلها وفرق بين قوله برئت وبين قوله أبرأناك قال ألا ترى أن عدياً في بدرجل لو قال لرجل برئت منه كان بريئاً منه ولو قال أبرأناك منه كان له أن يدعيه عما أبرأ من ضمانه قال وقال أصحابنا رجعهم الله تعالى أنت مني بريء وأنا منك بريء كأنه أن يدعي في العبداه (قوله في العزيمة) ووجهه كما في الجوى أن الأبراء لا يقي علينا ودعوى والأبراء عن الدعوى صحيح فإن من قال لغيره أبرأناك عن دعوى هذه العين صح ولو ادعى بعد لم تسمع (قوله للمزانية) عبارة هذا هو المذكور في أكثر الفتاوى على اختلاف ظاهر الرواية في ظاهر الرواية نصح ولا تصح الدعوى وإن برهن (قوله وقوله) جواب سؤال وارد على ظاهر الرواية بقدره كيف صح الصلح على بعض العين المدعاة مطلقاً مع أنه يلزم منه البراءة عن باقيها وقد قالوا الأبراء عن الاعيان باطل ومقتضاه أنه لا يصح أولاده الطحاري لكن ما ذكره واراد على كلام الماتن لا على ظاهر الرواية إذا لا تعرض للأبراء عنها وما تضمنه الصلح إسقاط الباقي لأبراء فانهم وتأمل (قوله عن دعوى الاعيان) الأنسب هنا حذف قوله دعوى كما يظهر مما تقدم من عبارة الخيرة وهو المناسب لسياق كلامه ولما يأتي من الاستدلال الآتي في قوله لكن لا تسمع دعواه في الحكم إذ لو بطل الأبراء عن الدعوى لسمعت دعواه ولأن الفقه صحة البراءة عن دعوى الاعيان كما مر بخلاف فيها ولو قال والأبراء عن الاعيان باطل ديانة لا قضاء لكن أحكم والله تعالى أعلم (قوله ولم يصير ملكاً للمدعي عليه) هو المقصود من المقام أي أن معنى بطلان البراءة عن الاعيان أنها لا تصير ملكاً للبرأ منها لحل المدعي أخذها إن وجدها وليس معنى بطلان المد كورائه يسوغ له الدعوى بها بعد الأبراء عنها أو بالسعود (قوله وأما الصلح على بعض الدين) مفهوم قوله سابقاً أي عين يدعيها قال المقتضى معز بالحيطة له ألف فأنكره المطول فصالحه على ثلثائه من

في العزيمة للبرائة وفي
الحالية لشيخ الإسلام
وجعل ما في المتن رواية
ابن سماعة وقوله
الأبراء عن الاعيان
باطل معناه بطل الأبراء
عن دعوى الاعيان ولم
يصير ملكاً للمدعي عليه
وإذا لو طفر بثلث الاعيان
حل له أخذها لكن
لا تسمع دعواه في الحكم
وأما الصلح على بعض
الدين فيصح ويبرأ عن

الالف صح ويرأى عن الباقي قضاء لادبانية ولوقضاء الالف فانكر الطالب فصلحه عما نعت صبح ولا يحصل له أخفها
 دبانة فيؤخذ من هوانهم أن الربا لا يصح الإبراء عنه ما بقيت عنه عدم صحة براءة قضاء ما نانا مما يأخذونه
 ويطلون الإبراء فيه ثم يبل ما أخذوه من الربا أعرق ٣ مجامع عدم الحيل في كل وأعلم أن عدم براءته
 في الصلح استنتج منه في الخاتمة ما لوزاد وأبرأ نك عن البقية ما تخاف أي حيث يبرأ حيثن قضاء دبانة (قلت)
 ويظهر من هذا أن ما تضمنه الصلح من الاسقاط ليس أبرأ من كل وجه واللام يحتاج لقوله وأبرأ نك عن البقية
 (قوله أي قضاء لادبانية) هذا إذا لم يبرأ من الباقي والبراءة دبانة كما علمت (أقول) تأمل فيه مع أنهم
 قالوا أن الصلح عن الدين على بعضه أخذ بعض حقه واسقاط الباقي واسقاط الدين يصح فالذي يظهر أنه يسقط
 قضاء ودبانية ولو تم ما ذكره هاتم لم يبق فرق بين الدين والعين على ظاهر الرواية تأمل (قوله) وعما في أحكام
 الدين من الانشاء وعما تها ونها صحة الإبراء عن الدين ولا يصح الإبراء عن الاعيان والبراء عن دعاها صحيح
 فلو قال أبرأ نك عن دعوى هذا العين صح الإبراء فلا تسمع دعواها بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من
 دعوى هذه لم تسمع دعواها وبينته ولو قال أبرأ نك عنها وعن خصوصتي فيها فهو باطل وله أن يتخاصم وأما أبرأه
 عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي الحاكم لا حيل في قبله يبرأ من الدين والعين والكتابة والإجارة
 والحدود والقصاص اهـ وبه علم أنه يبرأ من الاعيان في الإبراء العام لكن في مديونات القسمة افتق الزوجان
 وأبرأ كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وكان الزوج يذرف أرضها وأعيان قائمة والمصادر والاعيان
 القائمة لا تدخل في الإبراء عن جميع الدعاوى وهو يدخل في الإبراء العام الشفعة فهو مسقط لها قضاء لادبانية
 لم يقصد ما كذا في اللوائح وفي الخاتمة الإبراء عن العين المغصوبة بأبرأ من ضمانها وتصبر أمانة في بدال الغائب
 وقال زفر لا يصح الإبراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح الإبراء ويرى من قسمتها اهـ فقولهم حيثن
 الإبراء عن الاعيان باطل معناه أنها لا تكون ملكه بالبراءة والأفلا برا عنها السقوط ضمانها صحيح أو يحمل
 على الأمانة أه أي المطلان عن الاعيان محله إذا كانت الاعيان أمانة لا نه إذا كانت أمانة لا تلحقه عهدتها
 فلا وجه للإبراء عنها تأمل وحاصله أن الإبراء المعلق بالاعيان إما أن يكون عن دعواها وهو صحيح مطلقا وإن
 تعلق بنفسها فإن كانت مغصوبة هالكه صح أيضا كالدين وإن كانت قائمة فعني البراءة عنها الإبراء عن ضمانها
 هلكت وتصبر بعد البراءة من عنها كالأمانة لا تضمن إلا بالتعدي عليها وإن كانت العين أمانة فالبراءة لا تصح
 دبانة بمعنى أنه إذا نظرها ما لكها أخذها وتصح قضاء فلا تسمع القاضي دعواها بعد البراءة هذا لمخص ما استنفذ
 من هذا المقام وقد متافر بياز بدته وزيادة وهو كلام حسن يرشد إلى أن قول الشارح معناه المحمول على
 الأمانة الآن قوله فتصح قضاء فيه أنه باطل والحالة هذه فلا تصح لادبانية بل جلا إطلاق قولهم البراءة
 عن الاعيان باطلة على هذه الصورة تأمل بيق لو ادعى عينا عليه في يده وانكره ثم أبرأه المدعي عنها فهو بمنزلة
 دعوى الغيب لانه بالانكار صار غائبا وهل تسمع الدعوى بعده لو قائمة الظاهر نعم (قوله) وقد حقه في شرح
 (المتني) نصه قلت وقولهم الإبراء عن الاعيان لا يصح معناه أن العين لا تصير ملكا للمدعي عليه لأنه يبق على دعواه
 بل تسقط في الحكم إذا كان الإبراء مضافا للتكليم كالصلح عن بعض الدين فإنه انما يبرأ عن باقيه في الحكم لا في
 الدبانية أي عن غير ما في غير الزمة إلا يسقط بالاسقاط أما القائم بها فيسقط به والصلح اما اسقاط الباقي أو إبراء
 عنه وكلاهما صحيح في دين الذمة ولذا لو ظفربه أخذته فستأى وبرجندي وغيرهما وأما الإبراء عن دعوى
 الاعيان فتصحيح بلا خلاف اهـ ح لكن قوله لأنه يبق على دعواه الخ متخالف لما قلنا من شرح المتني أضعف
 قوله عن دعوى الباقي وفي الخلاصة أبرأ نك عن هذه الدار وعن خصوصتي فيها وعن دعوى فيها فهذا كله
 باطل حتى لو ادعى بعده تسمع ولو أقام بينة تقبل اهـ لكن في قوله لو ادعى بعده تسمع أي على غير الخطاب كما مر
 عن البحر تأمل والحاصل أن الذي تعطيه عبارة الكتب المشهورة أن كان الإبراء عنها على وجه الانشاء فاما أن
 يكون عن نفس العين أو عن الدعوى بها فإن كان عن نفس العين فهو باطل من جهة أنه الدعوى بها على
 الخطاب وغير صحيح من جهة الإبراء عن وصف الضمان فالإبراء الصادر في النقول والعقار أبرأ من الاعيان

دعوى الباقي أي قضاء
 لادبانية فلذا لو ظفربه
 أخذته فستأى وعما
 في أحكام الدين من
 الانشاء وقد حقه في
 شرح المتني

٣ قوله أعرق بالقاف
 أي أشد حلا في التحريم
 من الربا اهـ منه

لا ينعى الدعوى بأدواتها على المخاطب ولا غيره فافهم نعم **(قوله)** وصح الصلح عن دعوى المال لأنه في معنى البيع فاجاز بيعه جاز صلحه درر ولما كان جواز الصلح وعدم جواز ما ترائى أصل وهو وجوب حل الصلح على أقرب عقدين العقود المعهودة وأنسابها مهما أمكن صح هذا الصلح لأنه محمول على عقد البيع لا شراً كهما في مبادلة المال للمال وهي حقيقة البيع وصح عن دعوى المنفعة جملة على الإجارة وعن دعوى الرق جملة على العتق عال لا شراً كهما في ثلث المنفعة بعوض في الأول وفي أصل المعنى في الثاني فإيراعى في الحق ما يراعى في المحقق به مهما أمكن وذكر فساد صلح الزوج عن دعوى المرأة النكاح وفساد صلح عن دعوى خد الخ بناء على هذا الأصل أيضاً لأنه لما لم يمكن الحمل على واحد من العقود المعهودة ولم يكن معصية أخرى في كل منها حكم بفساده تدبر **(قوله ولو باقرار)** بيان لوجه الإطلاق أي سواء كان باقرار أو سكوت أو انكار وسواء كان عال أو منفعة **(قوله ومن منفعة)** أي ولو منفعة ويكون بمعنى الإجارة إذا كان عن اقرار **(قوله وعن دعوى المنفعة)** صورته أن يدعى على الورثة أن الميت أوصى بخدمة هذا العبد أو أنكر الورثة لأن الرواية محفوظة على أنه لو ادعى استجار عين والمالك ينكر ثم صالح لم يجز اه وفي الاشهاد الصلح جاز عن دعوى المنافع الا دعوى إجارة كمال المستعنى اه رمى وهذا بخلاف ما في الحر تأمل **(قوله ولو منفعة عن جنس آخر)** الأولى التمييز عن كمال صلح عن السكنى على خدمة العبد بخلاف الصلح عن السكنى على سكنى فلا يجوز كفي العيني والآن بلي قال السيد الحموي لكن في الوالو الحصة ما يخالفه حيث قال وإذا ادعى سكنى دار فصالح على سكنى دار أخرى مدة معلومة عاز وإجارة السكنى بالسكنى لا يجوز قال وإنما كان كذلك لأنه ما ينعقدان فتملكا بتملك اه أبو السعود وذكر ما في ملك في شرح الوالو في تخالف المأذ كره في شرحه على الجمع قال في العيوبة والموافق لكتب ما في شرح الجمع والحاصل أن الجنس أحدى على الرابو بأحدى العلتين يحرم فتملك المنافع لا يكون لانتسب لخدمته أو تابعه أن يفتتح مع اتحاد الجنس لامع اختلاف **(قوله)** وعن دعوى الرق وكان عتقا على مال صورته إذا ادعى على مجهول الحال أنه عبده فصالح المدعي عليه على مال جازو كان عتقا عال مطلقاً أي في حق المدعي والمدعي علمان كان عن اقرار وفي حق المدعي إن كان عن سكوت أو انكارو يكون حينئذ فداء عين وقطعاً للتصوم في حق المدعي عليه **(قوله وبثت الولاء)** لو وقع الصلح باقرار أي من المدعي عليه وهو العبد **(قوله والى)** وإن لم يكن باقرار بان كان الصلح عن انكار أو سكوت **(قوله لا)** أي لا يثبت الولاء لأنه لم يصدقه على أنه معتق بل ينكر العتق ويدعي أنه حر الأصل ومن ادعى ولا شخص لا يثبت له الابتصديق المدعي عليه كالتقدم في اقرار **(قوله الابينة)** أو الأأن يقهر المدعي البينة بعد ذلك فتصل بيبته في حق ثبوت الولاء عليه لا غير حتى لا يكون رقيقاً لأنه جعل معتقاً بالصلح فلا يعود رقيقاً من غير **(قوله ولا يعود بالبينة الخ)** يعني عنه قولاً وكان عتقا على مال لأن بالبينة أثبت أنه كان رقيقاً قبل الصلح وقد وقع الصلح عتقا على مال على ما قدمه فلا يرجع لعوده رقيقاً **(قوله المدعي)** بالنسبة للجهول وسأقي آخر الباب استثناء مسألة وهي قوله لا في الوصى على مال الخ **(قوله بأخذ البذل)** متعلق بنزل قال الحموي ولو كان المدعي كاذباً لم يحل له البذل لأنه **(قوله نزل بانها)** أي أخذ البذل أي فيما يصلح أن يكون ناعافه أو مستحراً أو مؤمراً أو معتقاً على مال أو مختلفاً فيما يصلح له **(قوله)** عن دعوى الزوج لو أسقط لفظ الزوج ماضراً قال في الشربلالية لو أسقط لفظ الزوج لم يكن أن أولى ثم قال وهذا إذا لم تكن ذات زوج لأنه لو كان لها زوج لم يثبت نكاح المدعي فلا يصح الخلع انتهى **(قوله على غير زوجة)** أمالو كان لها زوج أي ثابت لم يثبت نكاح المدعي فلا يصح الخلع شربلالية قال الفهستاني لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح وليس عليها العدة ولا تجب بالنكاح من زوجها كافي العمادية وشمل كلامه ما إذا ادعى أنها زوجته قبل أن يتزوجها هذا الزوج الموجود في حال الدعوى لأنه حين ادعى النكاح ادعاء على غير من زوجة أمالو ادعى أنه تزوجها في حال قيام الزوجية لم تصح دعواه فلا يصح صلحه لعدم تأني كونه خلعاً وكذلك لم يحل له نكاح المدعي عليه كزوج أختها أو أربع سواها فدعواه لا تصح حينئذ ولا وجه لصحة صلحه لعدم إمكان كونه خلعاً لأن الخلع لا يكون إلا بعد النكاح الصحيح **(قوله وكان خلعاً)** ظاهره أنه ينقص عدد الإطلاق

(وصح الصلح عن دعوى المال مطلقاً ولو باقرار أو منفعة (و) عن دعوى المنفعة) ولو منفعة عن جنس آخر (و) عن دعوى الرق وكان عتقا على مال) وبثت الولاء ولو باقرار ولا الابينة درر قلت ولا يعود بالبينة رقيقاً وكذا في كل موضع أقام بينة بعد الصلح لا يستحق المدعي لأنه بأخذ البذل باختياره نزل بانها فليحفظ (و) عن دعوى الزوج (النكاح) على غير من زوجة (وكان خلعاً)

فقبل علمها طفتين لو تزوجها بعد ما اذا كان عن اقرار فظاهر وأما اذا كان عن انكار أو سكوت فعاملة له بزعمه فتدبر ط (قوله ولا يطيب لموطلا) هذا عام في جميع أنواع الصلح كفا بقوا لخالص ان ما يأخذه بدلا عن الصلح ان كان بحق في دعواه فله بطيبه فان كان في دعوى المال فانه بدل ماله وان كان في دعوى المنفعة فانه أجر ماله وان كان في دعوى الرق فانه بدل العتق وان كان في دعوى النكاح فانه بدل النكاح ولو كان موطلا في دعواه ولا يطيبه ما يأخذه لانه كل مال أخيه بالباطل وهذا عام في كل مسائل الصلح (قوله لعدم الدخول) أي اذا كان كذلك في نفس الامر أما لو علم صحة دعواه وأنه دخل بها وأختل لاجل لها لا بعد انقضاء العدة (قوله لم يصح) لانه ان جعل ترك الدعوى منهافرة فلا عوض على الزوج في الفقرة منها كما اذا مكنت ابن زوجها وان لم يجعل فقرة فالخال على ما كان عليه قبل الدعوى لان الفقرة لما توجد كانت الدعوى على حالها بقاء النكاح في زعمها فلم يكن شيء بقاؤه العوض فكان رشوة اه درر والظاهر أنه لا يجوز لها التزوج بغيره معاملة لها زعمها ط قال الزيلعي وان كانت هي المدعسة الزوج بذكر كوفي بعض نسخ المختصر أنه لا يجوز لانه لو جعل ترك الدعوى منها طلاقا فالزوج لا يعطى العوض في الفقرة اذ لم يسئله شيء في هذه الفقرة وهي بسلام لها المال والنفس وان لم يجعل فقرة فالخال بعد الصلح على ما كان عليه قبله فتكون على دعواها فلا يكون هذا الصلح مضدا لقطع الخصومة فلا يبارى السوء كوفي بعضها أنه يجوز لانه يجعل كأنه زادها على مهرها ثم خالفها على أصل المهر دون الزيادة فيسقط المهر غير الزيادة انتهى قال الحنفي وأما صاحب غاية البيان في ترجيح عدم الجواز (قوله ويصح الحجة في درر الجار) لانه يجعل كأنه زاد في مهرها الى آخر ما قدمناه وأقره في غرر الافكار وعليه اقتصر في البحر فكان فيه اختلاف التصحيح وعبارة المجمع وأدعت هي نكاحه فصالحها ماز قبل لم يجز (قائلة) في فروق المحبوبي لودعت امرأته زوجها طلقها ثلاثا وأنكر الزوج فصالحها على مائة درهم عن ان تبهره من الدعوى لم يصح ورجع الزوج عليها والمرأة على دعواها ولو ادعى على امرأته نكاحها لم يجدت فصالحها على مائة درهم لتصرفا فرت صح وبزعمه المال ويكون هذا ابتداء عقد وبه يظهر الفرق بين الأولى والثانية لان في الفصل الاول لا يمكن جعله ابتداء عقد وفي الثانية يمكن (قوله المأذون له) أي بالتجارة (قوله عدا) فبذمه لانه لو كان القتل خطا فظاهر الجواز لانه بسلامته مسائل الاموال ط (قوله فلم يلزم المولى) لانه لم يأذن به وانما أذن له فيما هو من أعمال التجارة وليس هذا منها قال المقدسي فان أجاز صح عليه والا لا (قوله لكن يسقط به القود) لانه صحيح بينه وبين أولياء المقتول لانه مكلف فيصح تصرفه في حق نفسه لافي مال الغير وهو المولى بغير اذنه لان الولي أسقطه بالبدل ولا مانع من جانبه وحاصله كافي العناية أن نفس العبد ليست من كسبه فلا يجوز له التصرف فيها ولم يجب البدل في حق المولى بل تأخر الى ما بعد العتق لان صلحه عن نفسه صحيح لكونه مكلفا ولم يصح في حق المولى فصار كأنه صلحه على بدل مؤجل يؤاخذ به بعد العتق (قوله ويؤاخذ) أي المأذون الصالح لانه قد ائتم المال وهو معسر في حاله رقة فينظر الى البسرة وهي تكون بعد عتقه (قوله وان قتل عبده) عبدا فاعل قتل (قوله) وصالحه المأذون على تقدير مضاف أي صالح أولياءه يعني اذا كان لهذا المأذون عبدا قتل رجلا عبدا فصالح عنه مولا المأذون حاز وهكذا التصو بر في غاية البيان فالمراد بالمولى العبد المأذون وهو مولى عبدا قتل عبدا وأطلق صحة هذا الصلح فبمثل أنه صحيح سواء كان على هذا المولى المأذون دين أو لم يكن وسواء كان على عبده دين أو لم يكن كافي تكملة الدرر وفي التعبير بالمولى عن المأذون تعسف كما تبينه عليه عز حمزاده ووجهه أن المولى انما يطلق على الاسفل بعد عتقه ورق المأذون قائم فلا يصح اطلاق المولى عليه كما أفاد المولى أبو السعود (قوله لانه من تجارته) لان استخلاصه كسرا منه منح لانه باستحقاق القتل كالزائل عن ملكه وهو لو خرج عن ملكه كان له أن يشتريه فكذلكه أن يستخلصه بخلاف المكاتب حيث يجوز له أن يصالح عن نفسه كما سأتى (قوله والمكاتب كالحرة) أي غروجه عن يد المولى اذ هو حر بدا أو اكتسبه له لم يعجز بخلاف المأذون فانه عبيد من كل وجه وكسبه مولا ولهذا نفذ تصرفه على نفسه حيث جاز صلحه عنها قال في الدرر ولهذا ان ادعى

ولا يطيب لموطلا ويحل لها التزوج لعدم الدخول ولو ادعته المرأة فصا لها لم يصح وقاية ودرر وملحق وصححه في المحتجب والاختيار وصحح الحجة في درر الجار (وان قتل العبد المأذون له رجلا عبدا لم يجز صلحه عن نفسه) لانه ليس من تجارته فلم يلزم المولى لكن يسقط به القود ويؤاخذ بالبدل بعد عتقه (وان قتل عبده) أي المأذون (رجلا عبدا وصالحه) المأذون (عنه جاز) لانه من تجارته والاكاتب كالحرة

أحد رقبته فإنه يكون خصما فيه وإذا جنى عليه كان الأرض له وإذا قتل لا تكون قيمته الأولى بل لورثته
تؤدى منها كتابته ويحكم بخرقته في آخر حياته ويكون الفضل لهم فصار كالحرف فيجوز صلحه عن نفسه ولا
كذلك الماذون ذكره الزبلي انتهى **(قوله)** والصلح عن المغصوب أى القيمي لأنه لو كان مثليا فلهذا الصالح
عليه أن كان من جنس المغصوب لا يجوز الزيادة اتفاقا وإن كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا وإن ملك أى جازع
اختلاف الجنس **(قوله الهالك)** قبله لأنه لا خلاف في الصلح إلا كثر عند قيامه إذا نظر للقيمة حينئذ أصلا
إن ملك **(قوله على)** أكثر من قيمته أى ولو بعين فاحش قال في غاية البيان بخلاف الغبن السرفه لما دخل
تحت تقويم القوتين لم يعد ذلك فضلا لم يكن ربأى عندهما وقد بوله على أكثر من قيمته لأنه يحل الخلاف
قال في جامع الفصولين غصب كبر وألف درهم فصالح على نصفه فلو كان المغصوب هالكًا كان الصلح ولو قائما
لكن عيبه أو أخفاه وهو مقر أو منكر جاز قضاء لادبائه ولو حاضر إيراد لكن غاصبه منكر جاز كذلك فلو وجد
المالك بينة على بقبته ما له قضى له به والصلح على بعض حقه في كلى أو وزنى حال قيامه باطل ولو أقر نفسه وهو
ظاهر في بدنه وقد درم الكه على قبضه فصالحه على نصفه على أن يبرئه مما بقي جاز قياسا لاستحسانا ولو صاحبه
في ذلك على ثوب ودفعه جاز في الوجه كلها إذا يكون مستر بالثوب بالمغصوب ولو كان المغصوب قنا أو عرضا
فصالح غاصبه مالكه على نصفه وهو مغيبه عن ملكه وغاصبه مقر أو منكر لم يجوز ادخله على نصفه إقرار بقبته
بخلاف كلى أو وزنى إذ يتصور هلاك بعضه دون بعضه عادة بخلاف ثوب وقن اهـ **(قوله قبل القضاء بالقيمة)**
أما بعد القضاء لا يجوز لأن الحق انتقل بالقيمة إلى القيمة منخ فبراز زيادة على القيمة أو بالسعود **(قوله جازئ)**
عند الإتمام خلافا لما لا حق المالك في الهالك لم ينقطع ولم يتحول إلى القيمة فكان صلحا عن المغصوب لأن
قيمه فلا يكون اعتناضها أكثر من قيمته وما رازد على المالمية يكون في مقابلة الصورة السابقة حكما لا القيمة
وعندها لا يجوز إذا كان بعين فاحش لأن حقه في القيمة فازد على ما يحل ذلك إذا لم يكن مثليا صولح
عنه على مثله فإنه لا يجوز الزيادة حينئذ وإن كان من خلاف جنسه جاز اتفاقا والحاصل أن الإمام يقول إن
الضمان يدل عن العين المستهلكة فيجوز بالغام بالغ كإدراك كانت غائصة حقيقة والباحبان يقولان إن القيمة
هى الواجبة في ضمان العدو لأن الناهى التى يمكن وجوبها في الذمة دون العين فيكون المأخوذ بدلا عن
القيمة عند الصاحبين فإذا ادعى القيمة يكون ربأ أو بالسعود **(قوله)** كصلحه بعرض أى سواء كانت
قيمه كقيمة الهالك أو أقل أو أكثر وأما ذكرها الشارح فنعلم أنها سأتى تناسلا إلى أن يحلها هنا
وظاهر أن الصلح عن قبضى بعرض وإن كانت قيمته أكثر جاز على هذا الخلاف وليس كذلك بل الصلح على
عرض وإن كانت قيمته أكثر من قيمة المغصوب جاز اتفاقا صرح به في الكافي وغيره غايته يقال إن
مقارنته عما قبله لمجرد تساويهما في الصحة عندئذ يادى البدل عن قيمة المبدل وإن كان أحدهما اختلافا
والآخر اتفاقا نعم لو أفرده بالذكر كافي الهداية ولا فعل المصنف لكان أولى **(قوله فلا تقبل الخ)** لأن الصلح
قد أخذ بعض حقه وأبسط باقيه والساقط لا يعود **(قوله)** ولا يرجع للغاصب على المغصوب منه بشئ أى
سواء كان قبل القضاء بقيمة المغصوب أو بعد عدم ظهوره إلى بين العرض وقيمة المغصوب لفقد العلتين فيه
بخلاف ما لو دفعهما من جنس القيمة بعد القضاء بها لأن تقدير القاضى كتقدير الشارع فإذا دفع أزيد منه
تحقق إل بالان كان من جنس ما قدره القاضى أو ما لو قضى بالدرهم فدفع الدنانير أو بالعكس فيجوز أيضا لفقد
العلة وهو اتحاد الجنس لكن يشترط القبض في مجلس الصلح لئلا يقرع فاعين دين بدين أو نواهى حتى **(تنبيهات)**
الصلح على أكثر من مهر المثل جائز ولو طلقها بعد الدخول أو مات لا يجوز إلا على قدر مهر المثل لأنه يصير بمنزلة
الدين ولم يبق له حكم المهر وإذا لا يجوز الزيادة فيه استهلاكه أو فاضة وقضى بالقيمة وافتراق قبل القبض لم يبط
وكذا الواسطه جازا لقضاء ٣ غصب ملوق ذهب مائتا متقال فضاء فصالحه على مائة ثم أقر المدعى أن أحدهما
كان ملك المدعى عليه فالصلح جائز عن الثانى ولا يرجع عليه ولو أقام المدعى بينة على الألف والدار بعد الصلح
كان على حقه في الدار لأن المائتين التين أخذها انما هما من الألف وقد حط عنه الباقي منها ولو ادعى دارا

(والصلح عن المغصوب
الهالك على أكثر من
قيمه قبل القضاء بالقيمة
جائز) كصلحه بعرض
(فلا تقبل بينة الغاصب
بعده) أى الصلح على
(أن قيمته أقل مما صالح
عليه ولا رجوع
للاصاحب) على المغصوب
منه بشئ (لو تصادقا
بعده أنها أقل) بخر

٣ قوله غصب طسوق
ذهب الخ لعل في هذه
العبارة سقطا يعرف

والفانصالح على ألف ثم برهن على نصف الدار ونصف الألف لم يكن له من ذلك شيء ولو أقام اليئسة على ألف درهم ونصف الدار كانت الألف قضاء بالألف وأخذ نصف الدار ولو استحققت الدار من بدل المسمى عليه لم يرجع من الألف بشيء لأنه يقول الألف التي قبضت عن التي ادعت وقياس الألف والدار الدرهم والدينار ووجه عدم كون البذل عن الجميع أن الشراء الواحد لا ينظم الاسقاط والمعاوضة ولو أعطاه نواحي جمع حقه فهو صلح للجميع **(قوله ولو أعنت موسر عبد الخ)** قيد بالموسر لأنه لو كان معسرا يسعى العبد في نصفه كافي مسكين **(قوله لا يجوز لانه مقدر شرعا)** قال في الدرر لان القيمة في العتق منصوص عليها وتقدير الشارع ليس أدنى من تقدير القاضي فلا يجوز الزيادة عليه اهـ بخلاف ما تقدمت لامه غير منصوص عليها وان صالحه على عرض جاز كقضا كان لانه لا يظهر الفضل عند اختلاف الجنس عني **(قوله لعدم الرأ)** لانه قول ب صورة بصورة على قوله أو قيمة بصورة على قوله ما وعلى كل فلا ربا **(قوله ووصح في الجناية العمد الخ)** شمل ما اذا تعدد القاتل أو انفرد حتى لو كانوا جماعة فصالح أحدهم على أكرهم قدر الدية جازوله قتل القبة والصلح معهم لان حق القصاص ثابت على كل واحد منهم على سبيل الانفراد تأمل رمي **(قوله ولو في نفس مع اقرار)** تفسير للاطلاق أي سواء كان العبد في النفس أو مادونها وسواء كان الصلح عن اقرار أو انكار أو سكوت **(قوله ما كثر من الدية)** أي في النفس **(قوله والارش)** أي في الاطراف **(قوله أو باقل)** أي على أقل وان كان أقل من عشر دراهم لانه لا موجب له وانما يجب بالعقد فيقدر بتقديرهما بخلاف التكاح حيث لا يجوز تسمية مادون العشرة فقه لانه مقدر شرعا **(قوله لعدم الرأ)** لان الواجب فيه القصاص وهو ليس بمال فلا يتحقق فيه الرأ فلا يبطل الفضل لعدم المجانسة بين موجب العمد وهو القصاص والمدفوع من المال **(قوله كذلك)** أي باكرهم من الدية أي مطلقا في النفس أو الاطراف مع الاقرار أو السكوت أو الانكار **(قوله لا تصح الزيادة)** أو ما زاد بتقدير الزيادة صحة النقص وبمحله اسقاطا ط واذ التصح الزيادة في الصلح صحه والزيادة غلظة كما في الدرر والنشر بئلا لانه **(قوله لان الدية في الخطا مقدرة)** أي شرعا والزيادة عليها تكون بائسبطل الفضل ومقاديرها مائة بغير أو مائتا شاة أو مائتا حلة أو ألف دينار أو عشرة آلاف درهم عزي عن الكافي فلا يجوز الزيادة عليه كالأجور الصلح في دعوى الدين على أكرهم جنسه ط قال الرجعي وهذا في الدراهم والدنانير طاهروا ما في الأبل فينبغي الحوازل لفقد القدر اهـ **(أقول)** سيأتي قريبا ما يؤيده فافهم **(قوله بغير مقاديرها)** أي بغير الذهب والفضة والأبل كان صالحا بعروض أو حيوان غير ما ذكر صرح سواء كانت قيمته قدر دية أو لا وأد أن الكلام في ما إذا صالح على أحد مقادير الدية المتقدمة **(قوله بشرط المجلس)** أي بشرط القبض في المجلس إذا كان ما وقع عليه الصلح دينيا في الدية وهذا مقيد بما إذا كان الصلح بتكليف أو موزون كما قيد في العناية ح بزيادته من ط **(قوله لئلا يكون دينيا بدين)** أي افتقرا عن دين وهو الدية بدين وهو ما وقع عليه الصلح **(قوله أحدها)** كالأبل مثلا **(قوله بصير)** بضم الياء وفتح الصاد وكسر الياء المشددة فعل مضارع **(قوله كمنس آخر)** فلو قضى القاضي عماته بغير صلح القاتل عنها على أكرهم مائتي بقره وهي عنده ودفعها حازل أن الحق تعين فيه بالقضاء فكان غير من المقادير كمنس آخر فامكن المجلس على المعاوضة منه وفي الجوهره أنما بذلك لأن قضاء القاضي عين الوجوب في الأبل فإذا صالح على البقرة البقر لأن ليست عمته فحقه يبيع الأبله بالبقر حائز وإذا صالح عن الأبل بشيء من المكمل والموزون مؤجل فقد عاوض دينيا بدين فلا يجوز وأن صالح عن الأبل على مثل قيمة الأبل أو أكرهما يتعان فيه حازل أن الزيادة غير متعينة وإن كان لا يتعان فيها لأنه لا لأنه صالح على أكرهم المستحق اهـ وقوله على أكثر الظاهر أنه بالأقل كذلك بالاولى قاله أبو الطيب **(قوله فسد)** لأن هذا صلح عن مال فيكون نظير الصلح عن سائر الديون **(قوله وبسقط القود)** أي في العمد أي مجانا ناسي نحو حجر يعني بصير الصلح الفاسد فيما وجب القود فعوا عنه وكذا على خنزير وأحر كافي الهندي وهذا بخلاف ما إذا فسد بالجهالة قال في المنع في الكلام على العمد ثم اذ فسدت التسمية في الصلح كما إذا صالح على دابة أو ثوب غير معين بحب الدية لأن الوقي لم يرض بسقوط حقه مجانا فيصار إلى موجب الاصل

(ولو أعنت موسر عبدا)
مشترا كالفصلح الموسر
(الشريك على أكثر
من نصف قيمته لا يجوز)
لانه مقدر شرعا فبطل
الفضل اتفاقا كالفصلح
في المسئلة (الاولى)
على أكثر من قيمة
المعصوب (بعد القضاء
بالقيمة) فانه لا يجوز
لان تقدير القاضي
كالشارع (وكذا لو
صالح بعرض صحو ان
كانت القيمة أكثر من
قيمة معصوب تلف)
لعدم الرأ (و) صح
(في الجناية (العمد)
مطلقا ولو في نفس مع
اقرار (باكرهم من الدية
والارش) أو باقل
لعدم الرأ (وفي الخطا)
كذلك (لا) تصح الزيادة
لان الدية في الخطا مقدرة
حتى لو صالح بغير
مقاديرها صح كقضا
كان بشرط المجلس لئلا
يكون دينيا بدين وتعين
القاضي أحدهما بصر
غيره كمنس آخر ولو
صالح على خنزير فسد
قتله الدقيق الخطا
وبسقط القود لعدم ما
يرجع اليه اختيار

الحلواني وذكر شيخ الاسلام أنه عليه وعلى المدعي عليه أيضا فيطالب المدعي به أيهما شاء فمستثنى عن المحبط
(قوله) صرح ان ضمن المال لان الحاصل للدي عليه البراءة وفي مثله يستوى المدعي عليه والاجنبي لانه لا يسلم
 للدي عليه شيء كإلا يسلم للاجنبي والمقصود من هذا الصلح رضا صاحب الحق لرضا المدعي عليه اذ لا حظ له
 فيه والمدعي يتفرّد بالصلح فيما لا معاوضة فيه غير انه لم يرض بسقوط حقه مجانا فاذا سلمه العوض من جهة
 المتبرع صرح اه **(قوله)** أو أضاف الصلح أي البذل الذي وقع عليه الصلح **(قوله)** الى ماله بأن يقول صالحتك
 على الفس من مالي وعلى عبدي فلان لأن الاضافة الى نفسه التزام منه بالتسليم الى المدعي وهو قادر على ذلك
 فليزيم تسليمه **(قوله)** أو قال على هذا أي وأشار الى نقد أو عين وانما ضغ فيه لان المعروف المشار اليه بالضاف
 الى نفسه لانه تعين التسليم اليه بشرط أن يكون ملكه فتم به الصلح **(قوله)** أو كذا أشار به الى الصورة الرابعة
 وهي صورة الاطلاق بأن قال على ألف **(قوله)** وسلم المال أي في الأخير وهي الصورة الرابعة **(قوله)** صرح مكرر
 بما في المتن وانما صرح لانه بالتسليم حقيقة تم رضاه فصار فوق الضمان والاضافة الى نفسه قال في الدرر أما
 الأول فلان الحاصل للدي عليه البراءة وفي حقها الاجنبي والمدعي عليه سواء ويجوز أن يكون القضولى أصيلا
 اذا ضمن كالقضولى للطلع اذا ضمن البذل وأما الثاني فلانه اذا أضافه الى نفسه فقد التزم تسليمه فصح الصلح وأما
 الثالث فلانه اذا عني التسليم فقد اشترطه سلامة العوض فصار العقد تاما بقبوله وأما الرابع فلان دلالة التسليم
 على رضا المدعي فوق دلالة الضمان والاضافة الى نفسه على رضاه اه باختصار **(قوله)** وصار متبرعا في الكل
 أي في أربع صور القضولى المارة آتفا وهي ما اذا ضمن المال وما اذا أضاف الصلح لماله وما اذا قال صالحتك
 عنه بألف ولم يرد وسلمها وما اذا قال على ألفي هذه أو عبدي هذا وسلم فلواستحق العوض في الوجوه التي تقدمت
 أو وجد من يوافق أو استوفى ما يرجع المصالح لانه متبرع التزم تسليم شيء معين ولم يلزم الايقاع من غيره فلا يلزم شيء آخر
 ولكن يرجع بالمدعى لانه لم يرض بترك حقه مجانا الا في صورة الضمان فانه يرجع على المصالح لانه صار ديننا
 في ذمته ونهذه الواو امتنع عن التسليم بجبر عليه زيلي **(قوله)** الا اذا ضمن بأمره ثم يرجع على المصالح عنه ان كان
 الصلح بغير أمره رازية فبقصد الضمان اتفقا وفيها الأمر بالصلح والطلع أمر بالضمان لعدم وقف صحتهما
 على الأمر فصرف الأمر الى اثبات حق الرجوع بخلاف الأمر بقضاء الدين اه **(أقول)** لم يظهر لي الفرق
 تأمل **(قوله)** عزى زاده لم اجد فيه فراجع **(قوله)** أو لا يسلم في الصورة الرابعة الأولى ترك هذا القيد وبقاء
 لا على العموم بأن يقول والا يكن كذلك أي ان لم يضمن ولم يصف ولم يشر ولم يسلم أو يقول والا يوجد شيء مما ذكر
 من الصور الاربعه فهو موقوف لانه لم يسلم للدي عوض فلم يسقط حقه مجانا لعدم رضاه فان أجاز المدعي
 عليه جاز وزيمه المشروط لاتزامه باختياره وان رده بطل لان المصالح لا ولاية له على المطالب فلا ينفذ عليه
 نصرة ومن جعل الصور اربعاً جعل الرابعة بشقها وهي التسليم وعلمه صورة واحدة كالزيلي وبعضهم
 جعلها خمسة باعتبار التسليم صورة وعدمه أخرى وهذه الصورة الخمسة مترددة بين الحوازم والبطالان ووجه
 الحصر كافي الدوران القضولى اما ان يضمن المال أو لا فان لم يضمن فاما أن يضيف الى ماله أو لا فان لم يصفه
 فاما أن يشره الى نقد أو عرض أو لا فان لم يشر فاما أن يسلم العوض أو لا فالصلح جائز في الوجوه كلها الا الأخيرة
 وهو ما اذا لم يضمن البذل ولم يصفه الى ماله ولم يشر اليه ولم يسلم الى المدعي حيث لا يحكم بجوازه بل يكون موقوفا
 على الاجازة اذ لم يسلم للدي عوض اه وجعل الزيلي الصور اربعا وأحق المشار للضاف **(أقول)** لكن غير
 الصورة المذكورة لا يتوقف على الاجازة وحينئذ فلا يشوجه على الشارح اعتراض تأمل **(قوله)** وزيمه البذل
 المشروط لاتزامه باختياره **(قوله)** والابطال لان المصالح لا ولاية له على المطالب فلا ينفذ عليه نصرة **(قوله)**
 والطلع أي اذا صدر من فضولى عن المرأة بسد فلان ضمنه أو أضافه الى مال نفسه أو أضافه صرح وزيمه وكان
 متبرعا وان أطلق ان سلم صرح والاتوقف على اجازتها قال في التبيين وجعل في بعض شروح الجامع في باب النطلع
 الألف المشار اليه أو العبد المشار اليه مثل الألف المنكر حتى جعل القول الى المرأة اه **(قوله)** من الأحكام
 الخمسة التي خامسها قوله والابطال والتي خامسها قوله والافهم موقوف بعذوقه أو على هذا وفيه قول الشارح

صرح ان ضمن المال أو
 أضاف الصلح الى
 ماله أو قال على هذا أو
 كذا وسلم المال صرح
 وصار متبرعا في الكل الا
 اذا ضمن بأمره عزى
 زاده **(والا)** يسلم في الصورة
 الرابعة **(فهو)** موقوف
 فان أجاز له المدعي عليه
 جاز وزيمه البذل **(والا)**
 بطل والطلع في جميع
 ما ذكرنا من الأحكام
 الخمسة

سابقاً الصورة الرابعة والأولى في التعبير أن يقول والخلع في جميع ما ذكرنا من الأحكام في الصور الخمسة كالصالح لأنه ليس لنا الاحكام وهما الجواز في الصور الأربع وعنده في الخامسة فتأمل **(قوله ادعى وقفية أرض)** أطلق فيه فم الوقفية من نفسه وغيره **(قوله ولا يشذله)** مفهومة أنه اذا وجد البينة لا يجوز الصلح لأنه لا مصلحة فيه ولا تترككون البينة قدر ذواتها قاضى قد لا يعدل **(قوله وطالبه)** أى للدعى ولم يذ كر هل يطب للدعى عليه الأرض اذا كان المدعى صادقا والظاهر أنها لا تطيب **(قوله لو صادقا في دعواه)** فيه أنه لو كان صادقا في دعواه كصف يطب له وفي ٢٤٠هـ أنها واقف وبدل الوقف حرام تحل له من غير مسوغ فأخذ بجرحه درشوة لكف دعواه فكان كما اذا لم يكن صادقا وقد يقال أنه انما أخذه لكف دعواه لا ليطب له وقضية وعسى أن يوجد مدعى آخر ط لكن أطلق في وقف الحامدية الجواب بأنه لا يصح قال لان المصالح لا تأخذ بدل الصلح عوضا عن حقه على زعمه فيصير كالمعاوضة وهذا لا يكون في الوقف لان الموقوف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فههنا ان كان الوقف ثابتا فالاستبداد لا يجوز والافهنا يأخذ بدل الصلح لا عن حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى اه ثم نقل الحامدى ما ههنا قال فتأمل **(أقول)** تأملته فوجدت أن المعاوضة في الوقف والحالة هذه جائزة قلنا صرحوا به من جواز استبداله اذا وقع في بدعا صرح به بلزم أن يجعله حجة لتبديل الموقوف أما اذا كان من أهل الاستحقاق لغاية الوقف وأخذ ما أخذه للمصلحة عوضا عن حقه في الغاية طاب له ذلك ما لم يتجاوز عن قدر استحقاقه منه تأمل وانظر ما تقدم في باب البيع الفاسد عن التهر عند قوله بخلاف بيع من ضم اليه يد **(قوله ويبع الوقف لا يصح)** الظاهر أن من قال يطب له أى يطب له الاخذ ويجعله مكانه ووقوفه لهجزء من يحصل الوقف بفسد البينة ومن قال لا يطب له أراد لا يطب له التصرف فيه لأنه بدل الوقف في زعمه فيكون له حكم الوقف تأمل **(قوله فالثاني باطل)** فالوعدى دارا فأنكر ذلك واليد فضال على ألف على أن يسلم الدارقى اليد ثم يهن ذواليدعى صلح قبله فالصلح الأول ماض والثاني باطل جوى وهذا اذا كان الصلح على سبيل الاسقاط أما اذا كان الصلح على عوض ثم اسقطا على عوض آخر فالثاني هو الجائز ويصح الأول كالبيع نور العيون عن الخلاصة وكذا نقله البيرى عن الخلاصة عن المتنى **(قلت)** لكن استظهر سدى الوالدرجته أنه تعالى أن الصلح على سبيل الاسقاط بمعنى الاراء وطلان الثاني ظاهر ولكنه بعد الارادة هنا فالمساجل الصلح على التماز منه ويكون المراد به ما اذا كان يمثل العوض الأول بقرينة قوله كالبيع وعلمه والظاهر أن حكمه كالبيع في التفصيل للمار فيه كما ذكره في أول البوع **(قوله وكذا النكاح بعد النكاح)** فلا يذ به الا المهر الأول ولا يفسخ العقد الأول اذا النكاح لا يحتمل المسخ والمسئلة ذات خلاف فقيل يجب التسمية الثانية وقيل بل منها قال في جامع الفتاوى تزوج امرأة بألف ثم تزوجها بألفين فالمهر ألفان وقيل ألف وفي المنصة تزوج على مهر معلوم ثم تزوج على آخر ثبت التسميتان في الأصح جوى **(قوله والحوالة بعد الحوالة)** أى اذا صدرت حوالة على شخص فقبلها ثم اذ صدرت على شخص آخر فالثانية باطلة لان الدين ثبت في ذمة الأول بالحوالة عليه فلا ينتقل بالحوالة الثانية على غيره كما ذكره ط واستفد منه أن المحال عليه في الثانية غرمه في الأولى وبه صرح في الاشياء بقوله الكفالة بعد الكفالة الصحيحة لزيادة التوثيق بخلاف الحوالة فانهما نقل فلا يجتمعان كإني التفتيح قال الجوى وهذا يخرج المسئلة عن كونها من جزئيات القاعدة اذا المتبادر من مجبىء عقد البيع بمجبد به بالنسبة الى البيع الأول بعينه والمشتري الأول بعينه وكذا الكلام في الصلح بعد الصلح والكفالة بعد الكفالة ووزانه في الحوالة اتحاد المحال عليه والمحال به في الحوالتين معا وحثنا لا يقتض قوله لانهما نقل فلا يجتمعان وينبى أن تصح الحوالة الثانية وتكون تأكيدا لا على طبق الكفالة فتدبر ذلك اه وعلمه والمناسب في تصوير المسئلة بأن يقال بأن كان له على آخر ألف فأحال عليه بها فخصا ثم آخر وأكثرتهم بأن أحال زيد عمرا بدنيه على بكر حوالة صحيحة ثم أحاله بها على بشر لا تصح الحوالة الثانية لان الحوالة نقل الدين من ذمة على ذمة وحسب فرغت ذمة المصل فكيف يصح أن يحمل مرة ثانية نعم لو تفاخا الحالة الاولى صحبت الثانية **(قوله)** والصلح بعد التبراء بعدما اشترى المصالح عنه **(أقول)** فيه أنه تكون الدعوى حينئذ فاسدة والصلح بعد

(كالصلح ادعى وقفية أرض ولا يشذله فصالحه المنكر لقطع الخصومة جاز وطالبه) البديل (لو صادقا في دعواه وقيل) قائله صاحب الأجناس (لا) يطب لانه بيع معنى وبيع الوقف لا يصح كل صلح به صلح فالثاني باطل وكذا) النكاح بعد النكاح والحوالة بعد الحوالة (والصلح بعد التبراء) والأصل أن

الدعوى القاسدة جميع تأمل وصورتها اذا شترى شخص دارا مثلا من آخر ثم ادعى المشتري على البائع أن الدار ملكه فصالحه البائع فهذا الصلح باطل لتناقضه فإن اقدامه على الشراء منه دليل أنه مالئ البائع ثم الدعوى والصلح بعدها بائنه قال في جامع الفصولين ولو كان الشراء بعد الصلح أو الشراء جميع والصلح باطل اهـ **(قوله)** الا في ثلاث مذ كورة في بيع الأشياء (الكفالة) اهـ اى اذ التوثيق فلو أخذتمه كفيلا ثم أخذتمه كفيلا آخر صرح ولا يبرأ الأول بكفالة الثاني كفى الخاتمة **(قوله)** والشراء أى يصح بعد الشراء بسطل الأول أطلقه في جامع الفصولين وقيد في القنية بأن يكون الثاني أكثر غنما من الأول أو أقل أو يجنس آخره والا فلا يصح أشياء وفي الجبر وإذا تعدد الإيجاب والقبول انعقد الثاني وانفسخ الأول ان كان الثاني بأزيد من الأول أو أنقص وان كان مثله لم ينفسخ الأول اهـ قال في التارخ حاشية قال بعد عدى هذا بأف درهم بعته كعامة ذنار فقال المشتري قبلت بصرف الى الإيجاب الثاني ويكون رعاء ثم ذنار ولو قال بعته هذا لعبد بأف درهم وقبل المشتري ثم قال بعته من كعامة ذنار في المجلس أو في مجلس آخر وقال المشتري اشتريت بتعقد الثاني وينفسخ الأول وكذا لو باع بمجنس الثمن الأول بأقل أو بأكثر نحو أن يبيعه منه بعشرة ثم باعه بنسبعة أو واحد عشر فإن باع بعشرة لا ينعقد الثاني ويبقى الأول بحاله اهـ فهذا مثال لتكرار الإيجاب فقط ومثال لتكرار العقد **(قوله)** والجاره أى بعد الجار من المستأجر الأول فالثانية فصح لا ولى كفى البرازية قال في الجبر وينبغي أن المدة اذا اتحدت فهما واتحد الأجران لا تصح الثانية كالبيع وادعى الفصولين الشراء بعد الصلح فإنه يجوز وبطل الصلح **(قوله)** عن انكار اعلم خاصة لان ما ذكره لا يتأتى عند الاقرار قال في جامع الفصولين ادعى عليه ثوبا فانكر ثم برهن أن المدي أقرب قبل الصلح أنه ليس له لا يقبل ونفذ الصلح والقضاء لاقتداء باليمين ولو برهن أنه أقر بعد الصلح أن الثوب لم يكن له بطل الصلح لان المدي باقاره هذا زعم أنه أخذ قبل الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز أن يملكه بعد اقراره قبل الصلح ذكره المحموى **(قوله)** والصلح ماض على الصحة ولا يقبل البينة لاحتمال أنه ثبت له حق بعد هذا الاقرار بخلاف المسئلة الثانية فإنه اقرار من المدي أنه سطل في دعواه وذكر الشربلاني في رسالة الإبراء عن هشام عن محمد في وجه المسئلة أنه اعلم خاصة على اعتبار أنه قدى بعينه بالصلح وافتداء اليمين بالمال جائز فكان اقدامه على الصلح اغترافا منه بجهة الصلح فدعواه بعد ذلك أنه لم يصح الصلح صار متناقضا والمناقضة تمنع صحة الدعوى وأدفع قبل الثانية بنحو ما ذكرنا نصوره ذلك على ثوبا فانكر فصالح على شيء ثم أقام البينة ان المدي قال قبل الصلح إنه لاحق في هذا الثوب لا تقبل يشتمو ويكون الصلح والقضاء ماضى لانه اتفدى اليمين حيث وقع عن انكار فلا ينعض أقاده بعض الفضلاء **(قوله)** بطل الصلح لأنه باقاره هذا زعم أنه أخذ بعد الصلح بغير حق بخلاف اقراره قبل الصلح لجواز أن يملكه بعد اقراره قبل الصلح والحاصل أن عدم قبول بيشته في الأولى لم ينافيه من التناقض لان التناقض يمنع قبول البينة لا لاقراره بخلاف الثانية لأنه لم يظهر وجه التناقض لان الصلح ليس اغترافا بالمالك كما صرحوا به فإنه يكون عن اقرار وسكوت وانكار **(قوله)** قال المصنف وهو مقيد لاطلاق العادية) نعم وفي العادة ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده أن لاشئ عليه بطل الصلح اهـ أقول يجب أن يقيد قوله ثم ظهر بغير الاقرار قبل الصلح لما تقدم من مسألة مختصرة وبه مرسح مولانا في بخره ولا يخفى أن غلظه مضى الصلح على الصحة في مسألة المتن المتقدمة عدم قبول لشهادة لم ينافيه من التناقض فلم يظهر حينئذ لاشئ عليه فلم تسلمها عبارة العادة ففهم أقاده سدى الوالد رحمه الله تعالى (أقول) لكن ليس هذا من التناقض المردود لأنه يدعى أمرا كان خفاه عليه وهو اقرار المدي بعدم حقه في المدي قبل الصلح ولو كانت العلة ما ذكره لما صححت في الثانية أيضا لأنه متناقض فهما بعد اقدامه الى الصلح والعلة الصحيحة في ذلك أنه ان ثبت أنه قال ذلك قبل الصلح لا يكون مانعا من صحة الصلح لاحتمال حصول حقه بعد ذلك قبل الصلح وفي الثانية لا يمحتمل قال في الخلاصة من آخر الدعوى لو استعار من آخر ذباة ملكك فانكروا العادة الاعارة فصالحه المستعير على حال فلو أقام المستعير بينة بعد ذلك على العارة قبلت بنية وبطل الصلح اهـ أى اظهره أن لاشئ والله أعلم وفي البرازية أيضا ما يفيد أن المراد بالظهور لا من طريق اقامة

كل عقد أعيد فالثان
بالصل الا في ثلاث
سذ كورة في بيوع
الاشباه الكفالة والنشأة
والاجارة فلترابع
(آقام) المدعي عليه بيعة
بعد الصلح عن انكار
أن المدعي قال قبله
قبل الصلح (ليس لي قبل
فلان حتى فالصلح ماض)
على الحصة (ولو قال)
المدعي (بعده ما كان
ليقبله) قبل المدعي
عليه (حق بطل) الصلح
بجر قال المصنف وهو
مقدلا لطلاق العادة

المصلحة الخينة أنها لا تقبل لما فيه من التناقض ونص عبارته في كتاب الدعوى من نوع في الصلح وفي المنتقى ادعى
 نوبا وصالح ثم برهن المدعى عليه على اقرار المدعى أنه لاحق له فيه أن على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان
 بعد الصلح بطل الصلح وان علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح بطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق
 كاتفراره بعد الصلح هذا اذا اتحد الاقرار بالملك بأن قال لاحق لي بجهة الميراث ثم قال انه ميراث لي عن أبي فأما
 غيره اذا ادعى ملكا لجهة الارث بعد الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حتى بالشراء وبالهبه لا يبطل
 اه (قوله ثم نقل) أي المصنف (قوله عن دعوى البرازية) عبارتها عن المنتقى ادعى نوبا وصالح ثم برهن المدعى
 عليه على اقرار المدعى أنه لاحق له فيه ان على اقراره قبل الصلح فالصلح صحيح وان بعد الصلح بطل الصلح وان
 علم الحاكم اقراره بعدم حقه ولو قبل الصلح بطل الصلح وعلمه بالاقرار السابق كاتفراره بعد الصلح هذا اذا اتحد
 الاقرار بالملك بأن قال انه ميراث لي عن أبي ثم قال لاحق لي من هذه الجهة فأما اذا ادعى ملكا لجهة الارث بعد
 الاقرار بعدم الحق بطريق الارث بأن قال حتى بالشراء أو بالهبه لا يبطل اه فظهر أن مراده أنه لو قال بعد الصلح
 لاحق لي قبل المدعى انما يبطل الصلح اذا أطلق أو ما اذا عين بأن قال لاحق لي من جهة الارث مثلا فنقل له قد
 بطل الصلح فقال انه حتى بجهة الشراء مثلا يبق الصلح صحيحا على حاله وان علم الحاكم غير معتبرا الآن على المفتي
 به (قوله فيقرر) ما نقله عن البرازية (أقول) لا يحتاج إلى تحرير لأن ما ذكره البرازي من قوله هذا اذا اتحد الاقرار
 بقصد لعدم صحة الصلح اذا اقر المدعى ولا اشكال فيه ولعله أراد تحريما فإله المصنف من تقسيمه في العمادة
 فانه غير ظاهر كما علمت والله تعالى أعلم (فرع) ذكر المصنف عن آخر الدعوى من الخلاصة لو ادعى أنه استعار
 دابة فلان وهلكت عنده فأنكر المالك الاعارة وأراد التضمين فصالحه مدعي العارية على مال ثم أقام بينته على
 العارية قبلت بينته وبطل الصلح (قوله عن الدعوى الفاسدة) كدعوى وقع فيها تناقض (قوله وعن الباطلة)
 كدعوى خمر وخمر من مسلم (قوله والفاسدة كما يمكن تصحيحها) بالتوفيق في التناقض مثلا أي وبالباطلة
 ما لا يمكن تصحيحها كالأدعي أنها متهمة فقالت أنارة الأصل فصالحها عنه فهو حازر وان أقامت بينته على أنها
 حرة الأصل بطل الصلح اذا لا يمكن تصحيح هذه الدعوى بعد ظهور حرة الأصل * ومثال الدعوى التي يمكن
 تصحيحها لو أقامت بينته أنها كانت أمه فلان أعقبتها عام أول وهو يملكها بعد ما ادعى شخص أنها متهمة أي
 وصلحها لا يبطل الصلح لانه يمكن تصحيح دعوى المدعي وقت الصلح بأن يقولان فلا نالدي أعنتقل كان
 غصبك حتى لو أقام بينته على هذه الدعوى تسمع مدني وقوله هنا وهو يملكها حاله طر (أقول) وشهادة
 الشهود أنه أعقبتها وهو يملكها لا تنافي ذلك لأن لهم أن يشهدوا بالملك له فظاهر اليد تأمل ومن الباطلة الصلح
 عن دعوى حدود عن دعوى أجرة نائمة أو مغنية أو تصوير يحرم اه وعلم أن قوله قالت أنارة فالأصل أي وبرهنت
 عليه بدليل ما قال بعد ظهور حرة الأصل فان الظهور بالبينه وبدليل ما قال في مقابلتها لو أقامت بينته أنها كانت
 الخ قول صاحب الانشاء وهو توفيق واجب قال محشة في شرح الوفاة لصدر الشريعة ومن المسائل المهمة أنه
 هل يشترط لجهة الصلح صحة الدعوى أم لا فبعض الناس يقولون بشرط ولكن هذا غير صحيح لأنه اذا ادعى حقا
 مجهول في دار فصول على شيء يصح الصلح على ما مر في باب الحقوق والاستحقاق ولا شك أن دعوى الحق
 المجهول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة الحق مسائل تؤيد ما قلناه قال الشيخ محمد في معين المفتي اذا علمت
 هذا علمت أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لجهة الصلح وعلمه فلا يحتاج إلى التوفيق اه (أقول) انما يصح
 الصلح في المسئلة التي استند اليها مصدر الشريعة لان الدعوى فيها يمكن تصحيحها بتعيين الحق المجهول وقت
 الصلح على أن دعوى أن الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى مطلقا سواء أمكن تصحيح الدعوى أم لا لا يمنع لما في
 الفتاوى البرازية والذي استقر عليه فتوى أن خوارزم أم الدعوى فاسدة لا يمكن تصحيحها لا يصح
 والذي يمكن تصحيحها كاذبا تركه ذكر الحد أو غلط في أحد الحدود ويصح وفي مجمع الفتاوى مثل شيخ الاسلام
 أو الحسن عن الصلح عن الإنكار بعد دعوى فاسدة هل هو صحيح أم لا قال لا فالاولا لأن تكون صحيحة اه وقد
 ظهر عما ذكرنا أن قوله فلا يحتاج إلى التوفيق من عدم التوفيق ذكره المحوى وخينئذ فلا بد من التوفيق فلجبر

ثم نقل عن دعوى
 البرازية أنه لو ادعى الملك
 بجهة أخرى لم يبطل
 فصرر (والصلح عن
 الدعوى الفاسدة يصح
 وعن الباطلة لا)
 والفاسدة ما يمكن
 تصحيحها

(قوله وحرق في الاشياء) هذا التصريح غير محدد ورد الرمي وغيره بما في البرازية والذي استقر عليه فتوى آية
 خوارزمي أن الصلح عن دعوى الخ وهذا ما ذكره المصنف وقد علمت أنه الذي اعتمد مصدر الشريعة وغيره فكان
 عليه المعول **(قوله فليحفظ)** أقول عبارة الاشياء الصلح عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القضية ولكن في
 الهداية في مسائل شتى من القضاء أن الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحمل على فسادها
 بسبب مناقضة المدعي لالتزم شرط المدعي كما ذكره وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا والله تعالى أعلم اه
 قال الجسري وعلمه لا يظهر لهذا الحل فائدة لأن صاحب الهداية صرح بجواز الصلح فيها سواء كان فسادها
 بسبب المناقضة أو لم يكن شرط الدعوى فإذا صح الصلح مع فسادها أي سبب كان خالف ما في القضية فتأمل
 قال الرمي وغيره ما حرقه في الاشياء غير محدد كما علمته آنفا **(قوله)** وقيل اشتراط صحة الدعوى تطويل من غير
 فائدة فلو قال وقيل يصح مطلقا كان أوضح وقد علمت المفتي به **(قوله)** كما اعتمد مصدر الشريعة آخر الباب
 قد علمت ما فيه من النظر وقد علمت عبارته وأن المتأدب أنه أراد الفاسدة بدليل التبيين لأنه يمكن تخصيصها
 بتعيين الحق المجهول الخ قال الرمي في حاشيته على المتن بعد نقل عبارته أقول هذا لا يجب كون الدعوى
 الباطلة كالفاصلة إذ لا وجه لصحة الصلح عنها كالصلح عن دعوى حد أو ربا وحلوان الكاهن وأجرة الناحية
 والغنية ودعوى الضمان على الراعي الخاص أو المشتري إذا قال أكلها السبع أو سرق فصلح حرب الغنم
 على دراهم معلومة لا يجوز على قول أبي حنيفة كما في الخاتمة فقول المصنف المتقدم في كتابه معين المفتي كما تقدمناه
 قريبا الصحيح عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح فيه نظر لأنه أن أراد بعدم الصحة ما ينجم الباطل فهو باطل
 وإن أراد به الفاسد فقد قدمه فتأمل اه وكذا ذكر في حاشيته على القصولين نقلا عن المصنف بعد ذكر عبارة
 صدر الشريعة قال ما نصه فقد أفاد أن القول باشتراط صحة الدعوى لصحة الصلح ضعيف اه **(قوله)** تأخر فراجع اه
 أي في باب الاستحقاق عند قوله ولا رجوع في دعوى حق مجهول من دار صلح على شيء معين واستحق بعضها
 لجواز دفعه فيما بقي ولو استحق كلها رد كل العوض لدخول المدعي في المستحق واستيفته أي من جواب
 المسئلة أمران أحدهما صحة الصلح عن مجهول على معلوم لأن جهالة الساقط لا تنفي إلى المنازعة والثاني
 عدم اشتراط صحة الدعوى لصحة جهالة المدعي به حتى لو برهن لم يقبل ما لم يدع إقراره به اه والخاص أن
 ما استدلل به صدر الشريعة من أنه إذا ادعى حقا مجهولا في دار فصول على شيء يصح الصلح لا يفيد الاطلاق
 بل انحصار الصلح فيه لأن الدعوى يمكن تخصيصها بتعيين الحق المجهول وقت الصلح ومع هذا فقد علمت المفتي
 به مما استقر عليه فتوى آية خوارزمي من أن الصلح إذا كان عن دعوى فاسدة لا يمكن تخصيصها بالصلح وإن
 أمكن تخصيصها يصح هذا غاية ما حققه المحشون فاعتنم **(قوله)** وضع الصلح عن دعوى حق الشرب والشرب
 هو نصيب الماء وكذا مرق والماء في أرض على ما يظهر ط أي فسقط الدعوى ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البذل
 لما تقدم من أن الصلح عن الشفعة يسقطها ولا يوجب البذل وكذلك عن دعوى حق الشرب ووضع جذوع
 فانه دعوى حق لا يجوز الاعتراض عنه فلا يجوز بيع الشرب ولا بيع حق وضع الجذوع **(قوله)** وحق الشفعة
 معطوف على حق الشرب أي يجوز الصلح عن دعوى حق الشفعة لدفع الدين أما الصلح عن حق الشفعة
 الثابت فلا يجوز لما مر أنه غير مال فلا يجوز الاعتراض عنه **(قوله)** وحق وضع الجذوع على الاصح لما علمت
 من أنه يجوز الصلح عما ذكر في حق سقوط الدعوى ولا يلزم من صحة الصلح لزوم البذل لما مر أن الصلح عن
 الشفعة إلى آخر ما قدمناه قريبا قال الزبيدي ولو كان لرجل نخله أو كتيف على طريق العامة فخاصمه رجل على
 نقضه فصلحه على شيء كان الصلح باطلا لأن الحق في الطريق النافذ لجماعة المسلمين فلا يجوز أن يصلح واحدا
 على الانفراد بخلاف ما إذا صلح الامام عنه على مال حيث يجوز لأن الامام ولاية عامة وله أن ينصرف في
 مصالحهم فإذا رأى في ذلك مصلحة يتخذ الان الاعتراض من المشتري العام جائز من الامام ولهذا يوافق شيأ من
 بيت المال صح بيعه وبخلاف ما إذا كان ذلك في طريق غير نافذ فصلحه رجل من أهل الطريق حيث يجوز

وحرر في الاشياء أن
 الصلح عن انكار بعد
 دعوى فاسدة فاسد الا في
 دعوى مجهول فحاز
 فليحفظ (وقيل اشتراط
 صحة الدعوى لصحة الصلح
 غير صحيح مطلقا) فيصح
 الصلح مع بطلان
 الدعوى كما اعتمد مصدر
 الشريعة آخر الباب
 وأقره ابن الكمال وغيره
 في باب الاستحقاق كما
 مر فراجع (وصح الصلح
 عن دعوى حق الشرب
 وحق الشفعة وحق
 وضع الجذوع على
 الاصح) لأنه متى
 توجهت اليين

حقه لان الطريق مملوك لا لاهلها فظهر في حق الاقراء والصلح معه مفيد لانه يسقط به حقه ثم يتوصل الى
 جعل رضا الباقي فيعجز اهـ (قوله في أي حق كان) ولو كان محالاً يقبل الاعتراض عنه (قوله حق في دعوى
 التعزير) بأن ادعى أنه تكفراً أو مذبلاً أو مأسواً ونحوه حتى توجهت عليه البينة فافتداه بدهام فانه يجوز على
 الأصح منع وهذا يدل على أنه يستخلف في دعوى التعزير (قوله مجتبي) قال فيه بعد أن رز من سخي صالح عن
 عوى حق الشرب وحق الشععة أوحى وضع المدعوع ونحوه ففصل لا يجوز افتدائه بالبينة لأنه لا يجوز نشره
 لهذا الأصح أنه يجوز لان الأصل أنه متى توجهت اليه نحو الشخص بأي حق كان فافتدى بالبينة بدهام
 يجوز على الأصح قلت وهذا يدل على أنه يستخلف في دعوى التعزير قال وكذلك إن صالحه من يمنة على عشرة
 ومن دعواه فهو كله جائز اهـ وهذا منافق لمساقيمه أوّل الباب من أن شرط صحة الصلح كون المصالح عليه حقا
 يجوز الاعتراض عنه وما في المجتبى أعم منه كإثري ولعل التوفيق أن يقال انه جائز في حق المدعي عليه لدفع
 الخصومة عنه لافي حق المدعي اذا كان حقا لا يجوز الاعتراض عنه لأن ما يأخذ عوض عن حقه في زعمه فلا
 بد من إمكان الاعتراض عن حقه ولعله في المجتبى يفرق بين الصلح عن الشفعة وعن دعوى الشفعة فلا يصح في
 الأول كما يطبقوا عليه من عدم لزوم البدل وجوب رده بعد أخذ عوضه في الثاني فيجوز (قوله بخلاف دعوى
 حد) أي لا يصح الصلح عنه بالمعروف أن الصلح لا يجوز في حق الله تعالى ولو حد فذل ولا عن الإبراء منه منع
 قال في القوائد انزاً بنية لا يصح الصلح عن الحد ودللا يسقط به الاحدا التقف الا اذا كان قبل المرافعة فإلى الخاتمة
 (قوله ونسب) كما اذا دعأ أن هذا أولدهم فاصالحها للتردد دعواها فالصلح باطل لان الصلح اما اسقاط أو
 معاوضة والنسب لا يحتملها مردروا طلبة فمثل ما لو كانت الدعوى من المطلقة أنه ابن المطلق منها والدعوى من
 الابن أنه ابنه منها ويحد الرجل فصالح عن النسب على شيء فالصلح باطل في ثلثا الصورتين لما سبق أن النسب
 لا يقبل الاعتراض مطلقا وعليه اطلاق المصنف في الدعوى وفي عدم احتمال النسب للمعاوضة هذا فظهر أن
 من أراد التخصص بالصورة الأولى لم يصح كالأجنبي (قوله بأن كان ديناً بعين) أي بدل الصلح ديناً والمصالح
 عليه عنها وعكسه فالبالغ للقبالة والعوض وكذا بد من غير جنسه كالدرهم عن الدينار وعكسه كان ذلك
 معاوضة أن كان باقراً وكذا بانكار وسكوت في حق المدعي والمعاوضة تصح الاقالة فيها فلذا ينقض بنقضهما
 أي لو فسح ذلك الصلح المتصلحان انفسخ لحوازا الاقالة فيه كما تقدم أول الكتاب وفي نسخة بد من عوضا عن قوله
 بعين ومثله فيما يظهر العين بالعين (قوله ينقض بنقضهما) أي يفسخ المتصلحين أي لو فسح ذلك الصلح
 المتصلحان انفسخ لحوازا الاقالة فيه (قوله بل بمعنى الخ) وذلك الصلح عن الدين ببعضه فانه أخذ ببعض حقه
 واسقاط للباقى فلا ينقض بنقضهما لانه قد سقط واسقاط لا يعود (قوله قسمة وصرفه) الأولى الاقتصار على
 الزوال إلى القسمة لأنه في الصيرفة نقل الخلاف في الصحة وعدمها مطلقا وأما في القسمة فقد حكى القولين ثم وفق
 بينهما بما هنا محتاجاً منه فقال الصواب أن الصلح أن كان الخ وحاصله أن الصلح أن كان بمعنى المعاوضة ينقض
 بنقضهما وان كان بمعنى استيفاء البعض واسقاط البعض لا ينقض بنقضهما (أقول) والذي يظهر لي أن الصلح
 أن يحصل من فسحة مرة بأن وجدت البينة أو توسم الاقراء أو التسكول يصح وقولهم الساقط لا يعود لا يراد علينا
 لان الساقط في هذا الباب انما هو قضاء لادانه فهو في الحقيقة باق غير ساقط وإن لم يظهر ثمرة من القسح يبقى
 برواية عدم الصحة (قوله ولو صالح) العلة فيه ما تقدم فيما لو صالحه على يت منها وقد تقدم أن فيها يصح الصلح
 ويجعل إبرا عن دعوى الباقي في ظاهر الرواية فينبغي أن يكون هنا كذلك قاله الرحي لكن قال سيدى الوالد
 رحمه الله تعالى قيد بالسكنى لانه لو صالحه على بيت منها كان وجه عدم الصحة كونه جزاً من المدعي بناء على
 خلاف ظاهر الرواية الذي متى عليه في المتن سابقاً وقيد بقوله أبدأ ومثله حتى يموت كإلى الخاتمة لانه لو بين المدة
 يصح لانه صلح على منفعة فهو في حكم الاجارة فلا بد من التوقيت كما مر وقد شبهه الامر على بعض الحشيين اهـ
 (قوله الى الحصاد) لأنه أحل مجهول فيؤدى الى المنازعة لأنه بيع معنى فيفسده جهالة الأجل (قوله أو صالح
 مع المودع بغير دعوى الهلاك) أي الدعوى من المودع لم يصح الصلح في الصور الثلاثة أم لا وفي فلا نه صلح على

نحو الشخص في أي
 حق كان فافتدى البينة
 بدهام فانه جائز حتى في
 دعوى التعزير مجتبى
 بخلاف دعوى حد
 ونسب درر (الصلح ان
 كان معنى المعاوضة)
 بأن كان ديناً بعين
 (ينقض بنقضهما)
 أي يفسخ المتصلحين
 (وان كان لا بعينها)
 أي المعاوضة بل معنى
 استيفاء البعض واسقاط
 البعض (فلا) تصح
 اقالاته ولا تنقضه لان
 الساقط لا يعود قسمة
 وصيرفة فليحفظ (ولو)
 صالح عن دعوى دار
 على سكنى بيت منها أبداً
 أو صالح على دراهم الى
 الحصاد أو صالح مع
 المودع بغير دعوى
 الهلاك لم يصح الصلح
 في الصور الثلاث

سراجية

(قوله) الا اذا كان
 الاظهر اسقاط
 الا كما يعلم بمراجعة
 الخاتمة كتبه معجده

بعض ما يدعيه وقد تقدم أنه باطل وأما الثانية فلأن الصلح بيع معنى كإذ كنا وهاتان المسئلتان من مسائل السراجية التي نقلها عنها صاحب المنية وأما الثالثة فهي أربعة أوجه الأول ادعى صاحب المال الإبداع ومحمد المودع ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم لأن الصلح بيني جواز على زعم المدعي وفي زعمه أنه صار غاصبا بالجوهر فيجوز الصلح معه الثاني إذا ادعى صاحب المال الوديعة وطالبه بالرد فأقر المستودع بالوديعة وسكت ولم يقل شيئا وصاحب المال يدعي عليه الاستهلاك ثم صالحه على شيء معلوم جاز الصلح في قولهم أيضا الثالث ادعى الاستهلاك والآخر الرد والهالك ثم صالحه جاز في قول محمد وأبي يوسف الأول وعليه الفتوى وأجمعوا على أنه لو صالح بعد حلف المستودع أنه رد أو هلك لا يجوز الرابع إذا ادعى المودع الرد والهالك وصاحب المال لا يصدق في ذلك ولا يكذبه بل سكت ذكر الكرخي أنه لا يجوز هذا الصلح في قول أبي يوسف الأول ويجوز في قول محمد ولو ادعى صاحب المال الاستهلاك والمودع لم يصدق في ذلك ولم يكذبه فصالحه على شيء ذكرنا أنه يجوز هذا الصلح في قولهم أنه كافي المنع فقد ظهر من هذا أن الصلح بغير دعوى الهلاك يصح كما سمعته ولم يذكر فيما إذا أقر بالوديعة وصالحه عليها والذي يقتضيه الفقه جوازها لأنه صلح عن مال عال باقرا تامل **(قوله)** قد بعدم دعوى الهلاك صادق بسكوته وبدعوا الرد وقد تقدم أنه يصح الصلح فيما **(قوله)** لأنه لو ادعى أي الهلاك أي والمالك يدعي أنه استهلكه **(قوله)** وصالحه قبل البين أمالو صالحه بعد حلف المستودع أنه هلك أو رد لا يجوز الصلح إجماعا وفيه أن ذلك داخل في مسألة المصنف المذكورة بعد وفيها خلاف كإذ كره المصنف **(قوله)** حانية هذا ما نقله في المنع عنها لكن سقط من عبارته شيء اختلف به المعنى فإنه قال في الوجه الثالث جاز الصلح في قول محمد وأبي يوسف الأول وعليه الفتوى والذي رأيت في الخاتمة أن الفتوى على عدم الجواز وبني خامسة ذكرها المقدسي وهي ادعى ربه الاستهلاك فسكت فصلحه جاز لكن هذا هو الثاني في الخاتمة ثم أعلم أن كلام الماتن والشارح غير محرز لأن قوله بغير دعوى الهلاك شامل للوجود والسكوت ودعوى الرد هو الوجه الأول والثاني وأحدثني الثالث والرابع وقد علمت أنه في الأول والثاني حائز اتفاقا وكذا في أحدثني الثالث والرابع على الراجح والصواب أن يقول بعدم دعوى الرد والهالك باسقاطا غير والتعبير بعدو زيادة الرد فيدخل فيه الوجه الثالث بناء على المفتي به والوجه الرابع بناء على قول أبي يوسف وهو العنيد تقدم صاحب الخاتمة بأنه كما هو عاده وقوله لأنه لو ادعى أي الهلاك شامل لما إذا ادعى المالك الاستهلاك وهو أحدثني الوجه الثالث وأسكت وهو أحدثني الرابع وعلت ترجيح الجواز فيه ما فقله صح به بفتي في غير محله وقوله وصالحه قبل البين هذا وارد على الملاقاة المتن أيضا ورأيت عبارة الأشباه نحو ما ذكرنا ونصها الصلح عقدي رفع النزاع ولا يصح مع المودع بعدم دعوى الهلاك إلا لنزاع ثم رأيت عبارة من المجمع مثل ما نقلته ونصها جاز صلح الأجير الخاص والمودع بعدم دعوى الهلاك أو الرد والله الجند أفاد مسدي والوالد رحمه الله تعالى **(قوله)** ويصح الصلح الخ أي لو ادعى مالا فأنكر وحلف ثم ادعى عند قاض آخر فأنكر فصولح صح ولا ارتباط لهذه المسئلة بمسئلة الوديعة **(قوله)** دفع النزاع على لقوله يصح وقوله بأقامة البينة متعلق بالنزاع يعني أن الصلح عن الإنكار يكون اقتداء باليمين قطع النزاع وبعد الحلف يصح للاحتياج إلى قطع النزاع فإن المدعي يمكنه بعد البين أن يأتي بالبينة فلم يكن البين قاطعا للنزاع بل القاطع له الصلح ولذا قال ولو برهن المدعي بعده على أصل الدعوى لم تقبل لأن بالصلح قد برأه من الدعوى فسقط توجهها عليه والباطل لا يعود **(قوله)** بعده أي بعد الصلح أي وإن لم يكن هناك حلف **(قوله)** الاتي الوصي ومثله الاب **(قوله)** عن مال النيم أي إذا صلح عن مال النيم وقوله إذا صلح على بعضه بدل من هذا المقدر ويمكن أن تكون عن معنى في أي في ماله إذا صلح عن إنكار على بعضه فغن معني في وقوله على إنكار على معنى عن متعلق بصلح أي ولم يكن هناك بينة أما إذا كان الخصم مقرا بدين النيم أو كان عليه بينة فالذي يؤخذ من المفهوم أنه لا يجوز الصلح على البعض لعدم المصلحة بالنيم وصرح بذلك في أدب الأوصياء **(قوله)** فإنها تقبل لأنه انما يتصرف له بحسب المصلحة فيجوز صلحه عند عدم البينة فإذا وجدت البينة تبين أن

قد بعدم دعوى الهلاك
لأنه لو ادعى وصالحه قبل
البين صح به بفتي حانية
(ويصح الصلح بعد
حلف المدعي على مدعى
للنزاع) بأقامة البينة
ولو برهن المدعي بعده
على أصل الدعوى لم
تقبل الاتي الوصي عن
مال النيم على إنكار إذا
صالح على بعضه ثم وجد
البينة فإنها تقبل

لامصلحة في هذا الصلح وأنه باطل فتقبل البينة وصرح في البرازية بأن البينة لو موجودة عند الصلح وفيه غنى
 لا يصح الصلح اهـ وهو مستند أيضاً من كلام الشارح **(قوله)** ولو بلغ الصبي فأقلمها تقبل) يعني إذا ادعى
 وصى أو أب على رجل ألف البنية ولا ينفقه وصالح شخصاً ثم عن ألف عن انكار ثم وجد بينة عادلة فله أن يقسمها
 على الألف سواء في ذلك الأب أو الوصي أو البنية بعد بلوغه قال في القنية وقائدة قوله في الكتاب إذا لم يكن للأب
 أو الوصي بينة على ما يدعى للصبي فصالح بأقل منه يجوز أن تمتنع دعواه ما في الخال ودعوى الصبي بعد البلوغ في
 حق الاستحلاف فليس لهم أن يحلفوه وإنما لهم إقامة البينة كما في حاشية الأشباه **(قوله)** ولو طلب بالناس لا يجوز
 أي لو طلب الوصي بعد الصلح عين المدعي عليه أو طلبه البنية بعد بلوغه كما في حاشية الأشباه **(قوله)** وقيل لا) أي
 لا يصح الصلح بعد حلف المدعي عليه لأن البينة بدل عن المدعي فإذا حلف فقد استوفى البديل فلا يصح وقدمناه
 عن القنية قريباً **(قوله)** جزم بالآول في الاستثناء هو رواية محمد عن الإمام **(قوله)** والثاني في السراجية وهو
 قولهما وهو الصحيح كما في معين الحق وكذا جزم به في البحر قال الجوزي وما شئى عليه في الأشباه رواه محمد عن
 أبي حنيفة وما مشئى عليه في البحر قولهما وهو الصحيح انتهى وجعله نظير الصلح مع المودع بعد دعوى الاستلزام
 أي فله لا يصح قال المصنف في منحه والاول جزم من تحميم في الفوائد الثانية ولو بعزم على كتاب معروف
 وقيل لا يصح ذكره صاحب السراجية ولم يخله بخلاف انتهى أعني ذكر الخلاف في القنية كما يأتي بعده قريباً
(قوله) وحكماهما في القنية فقال ادعى عليه ما لا فانكر وحلف ثم ادعى عند آخره فانكر فصوله لا يصح وقيل
 يصح وروى عن الإمام وجه القول بعدم صحة أن البينة بدل المدعي فإذا حلفه فقد استوفى البديل فلا يصح
 انتهى **(قوله)** مقدمه الاول) صوابه الثاني على ما نقله الجوزي وعلى ما عت من عبارته **(قوله)** طلب الصلح
 والبراء) الواو هنا وفيما يأتي بمعنى أو ومنه ما طلب تأخير الدعوى كما في الخلاصة **(قوله)** لا يكون اقراراً بالدعوى
 أي بالمدعي به كذا في البرازية في بحث الاستثناء من كتاب الاقرار وفي الخلاصة لو قال آخرها عني أو صلحني
 فأقراراً ولو قال أبرئتني عن هذه الدعوى أو صلحني عن هذه الدعوى لا يكون اقراراً وكذا في دعوى الدار انتهى
 وفي البرازية إذا صلحه من حقه فقد أقر بالحق والقول في بيان الحق له لأنه الجمل وإن صلحه من دعوى
 الحق لم يكن اقراراً انتهى وجهه أن الصلح عن الدعوى أو البراءة عنها المقصود منه قطع النزاع فلا يفيد ثبوت
 الحق بخلاف طلب الصلح أو البراءة عن الحق فله يقضى ثبوته وحسنه يلزمه المدعي به **(قوله)** والاول أصح
 بزازية) قال الشيخ أبو الطيب عزو والشارح إلى البرازية فنه ما نه لأن هذه المسئلة تأمها البست فيها وانما فيها
 دعوى البراءة الخ وأما ما في الصيرفة فهو الموافى لمافى المستند وليس من عادة البرازية أن تنقل عن الصيرفة
 فلستأمل اهـ **(قوله)** عن عيب) أي عيب كان بإضاف إلى العين أو حبلأ أو تزوجاً **(قوله)** وظهر عدمه) أي العيب
 أو الدين بأن ظهر أن الدين عليه أصلاً وأنه على غيره وعارة الغرر كهذا المتن صلح عن عيب فظهر عدمه أو زال
 بطل الصلح فلو قال الشارح بعد قوله فظهر عدمه أو عين دين فظهر كذلك كان أوضح لأن عبارة هذه ظاهره في
 أن ضمير عدمه للدين وضمير زال للعيب والحال أنهم للعيب بصورة العيب على ما في الدرر عن العبادية ادعى
 عيباً في حارة ياشترها فانكر البائع فاصطلح على مال على أن يرى المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم
 يكن بها عيب أو كان ولكنه قد زال فلما اتع أن يسترد بدل الصلح انتهى وقال في المنع عن السراجية اشترى
 حيواناً فوجد بعينه بياضاً فصالحه منه على دراهم ثم ذهب البياض بطل الصلح انتهى وفي البائع ولو صلحه من
 العيب ثم زال العيب بأن كان بإضاف إلى العبد فاتحلي بطل الصلح انتهى قاله أبو الطيب **(أقول)** وفي المنع
 فروع غريبة فراجعها ان شئت **(قوله)** أو زال العيب الخ) عزاه في الدرر إلى العبادية لكن في منية المفتي ما يناقضه
 وعبارته اشترى حيواناً فوجد في عينه بياضاً فصالحه على دراهم ثم ذهب البياض يصح الصلح اهـ لكن ما نقله
 الشارح ذكره من نقلنا عنهم كما سمعت وذكره مؤيد زاده عن الخزانة ونصها ادعى المشتري العيب وانكر
 البائع فاصطلح على أن يرد البائع شيئاً من الثمن ثم تبين أنه لم يكن بالمبيع عيب كان على البائع أن يسترد ما أدى كما
 لو كان العيب متحققاً زال بعد الصلح وعلى هذا لو ادعى على إنسان حقاً أو مالا ثم صلحه على مال فقين أنه لم

ولو بلغ الصبي فأقلمها
 تقبل ولو طلب بعينه لا
 يحلف أشباه (وقيل لا)
 جزم بالاول في الأشباه
 والثاني في السراجية
 وحكماهما في القنية
 مقدماً للاول (طلب
 الصلح والبراءة عن
 الدعوى لا يكون اقراراً)
 بالدعوى عند المتقدمين
 وخالفهم المتأخرون
 والاول أصح بزازية
 (بخلاف طلب الصلح)
 عن المال والبراءة عن
 المال) فانه اقراراً بأشياء
 (صلح عن عيب)
 أو دين (وظهر عدمه
 أو زال) العيب (بطل
 الصلح) ويرد ما أخذه
 أشباه ودرر

يكن عليه ذلك المال أو ذلك الحق أى أن لم يكن ثابتا كان للدعى عليه حق استرداد كل المال اه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

* (فصل فى دعوى الدين) * وهو الذى يثبت فى الذمة عنى والاولى أن يقول فصل فى الصلح عن دعوى الدين ويقال مثله فى العار: ألا تلتصّف قال الحوى لما ذكر الصلح مطلقا فى عموم الدعارى ذكر الصلح فى الدين لأنه صلح مقبدا والمقبذ بعد المطلق اه لان ما ذكره فى هذا الباب حكم الخاص وهو دعوى الدين لان الخصوص أبدا يكون بعد المعلوم والاصل انه متى كان المصالح عليه أدون من حقه قدرا ووصفا وفى أخذها فهو اسقاط للعض وأخذ الباقي وان كان أزيد منه بأن دخل فيه ما لم يستحق من وصف أو ما هو فى معناه كتعجيل مؤجل فعاوضة (قوله) الصلح الواقع الخ: أطلق الصلح ولكن المراد كونه على أقل مما عليه من الدين كما هو ظاهر العبارة فتخرج منه صورة التساوى اذ هي استيفاء وقبض عن حقه وصورة كون المصالح عليه بأدنى من الدين فيكون ربا وخراما وكلاهما للصلح وأشار بالصلح الى أنه لو باع ما فى ذمته من الاف تحسنة مثلا لم يجز صريحه فى الظاهر بوضوح تمامه (قوله من دين) يشمل بدل القرض وعن المبيع وضمان التلف وبدل المصنوع وكل ما لزم فى الذمة وقد فى البعض ليقيد أنه لا يجوز على الاكثروا به بشرطه معرفة قدره ولكن قال فى غاية البيان عن شرح الكافي ولو كان لرجل على رجل دراهم لا يعرفه وانها فاحصه منها على ثوب وغيره فهو جائز لان جهالة المصالح عنه لا تمنع من صحة الصلح وان صالحه على دراهم فهو ناسق القياس لانه يحتمل أن يبدل الصلح أكثر منه ولكن استحسن أن اجيزه لان الظاهر أنه كان أقل مما عليه لان مبنى الصلح على الخط والانحاض فكان تقديرهما بدل الصلح شئ دالة ظاهرة على أنها معارفاه أقل مما عليه وان كان لا يعرفه ان قدر ما عليه فى نفسه اه (اقول) لكن فى قوله استحسن أن اجيزه الخ شبهة الربا كما عرفت وهي محرمة ايضا فالظاهر اعتماده فى الشرح تأمل (قوله أو غصب) أى غصب قسما أو مولى أو غصب منه أحد النقدين وهو باقى بدمه متروقا به فاحصه على بعض مقدار من جنسه (قوله أو أخذ) خبر مبتدأ (قوله وحصله) لأن تصرف العاقل البالغ يصح ما أمكن ولا يمكن تصحيحه معاوضة لما فيه من الرابا وقد أمكن الاسقاط فجعل عليه فاقول المدعى للدعى عليه المتكر صاغتلى على مائة من ألف عليك كان أخذ المائة وإبراعن تسعائة وهذا قضاء لادانة الا اذا أبرأه أنت قهستلى وقدمتائه معزى الثانية (قوله لا با) أى لا يجعل معاوضة لما يبرئ عليه من الرابا ولا يصح وتصرف العاقل يحمل على الصحة ما أمكن كذا كرنا في جعل خطأ (قوله وحينئذ) أى حين اذ كان ما ذكره أخذ البعض الحق واسقاطا لباقيته معاوضة (قوله فصح الصلح) أى عن ألف على مائة أطلق الصلح فشمع كون المدعى عليه مقرا أو منكرا أو مسا كتاوا والمراد بالالف ثمن مبيع كما هو مقتضى عقد المداينة وقيد بالالف والمائة بكونهما حالتين احترازاعما اذا كانت الالف مؤجلة والمائة حالة كجاسد كره بعد وسند كران هذا فى الاذا شرط ذلك (قوله بلا اشتراط قبض بدله) أى الصورى وهو ما وقع عليه الصلح والافليس هناك بدل هو أخذ بعض الحق وهذا انما يظهر فى غير المصنوع ما هو مع الاعتراف بقائه فليس مادفعه عن حقه الا أن يجعل عنه حكوا ذلك اغما هو فى العقود والفسوخ لافى الغصب فلجرح رولعه اراد الغصب بدله بعد هلاكه (قوله على مائة حالة) ويكون الصلح اسقاطا للعض الحق فقط (قوله أو على ألف مؤجل) ويحمل على اسقاط وصف الحلول (قوله) وعن ألف حاد على مائة زوف) هذا شامل لما اذا كان بدل الصلح مؤجلا أو حالا لانه يصح كذا كره بخلاف ما اذا كان له ألف زوف ووصاله على تحسنة حاد حيث لا يجوز لعدم استحقاق الجياد فيكون معاوضة ضرورة كما فى التبيين وحينئذ فيكون قد أسقط حقه فى الكم والكيف فأسقط من الكم تسعائة ومن الكيف صفة الجوده وكذلك كانت المائة مؤجلة يصح ايضا لانه قد أسقط فيها ايضا وصف الحلول واعما هذا لان من استحق الجياد استحق الزوف وهذا لا يجوز بعنى الصرف والسلم جاز ولو لم يستحقه بالعقد لما جاز لان المبادلة برأس مال السلم وبدل الصرف لا يجوز بخلاف ما اذا كان له ألف زوف ووصاله على تحسنة حاد حيث لا يجوز لعدم استحقاق الجياد فيكون معاوضة ضرورة أى أنه لا يمكن حله على أنه استوفى بعض حقه وأسقط الباقي لانه لا يستحق

(فصل فى دعوى الدين)

(الصلح الواقع على بعض جنس ماله عليه) من دين أو غصب (أخذ بعض حقه وحط لباقيته لا معاوضة) للربا وحينئذ (فصح) الصلح بلا اشتراط قبض بدله عن ألف حال على مائة حالة أو على ألف مؤجل وعن ألف جياد على مائة زوف ولا يصح عن دراهم على دينار مؤجلة)

الحاد فلا يجوز التفاضل فيها لان جبرها وريثها سواء كافي الشرب لئلاية (قوله لعدم الجنس) فكان معاوضة ولو كان من الجنس لكان أخفا البعض الحق فيجوز مؤجلا (قوله فكان صرفا) أي بدلا عنه والاستبدال بالاثمان بعضها عن بعض صرف فيشترط فيه التقاض (قوله فلم يجز نسبته) أي ولا حلا بدون القبض لاشتراطه في الصرف كعلم في بابه (قوله) أو عن ألف مؤجل على نصفه حالا لان المعجل غير مستحق بعقد المدالبة اذ المستحق به هو المؤجل والمجل خير منه فقد وقع الصلح على أن يمكن مستحقا بعقد المدالبة فصار معاوضة والاجل كان حق المدين وقد تركه بازاء ما حاطه عنه من الدين فكان اعتبارا عن الاجل وهو حرام الا يرى أن ربا النسبة حرم لشبهه بمادته المال بالاجل فلا يحرم حقيقة أولى اه درر (قوله الا في صلح المولى مكانه) يعني اذا صلح المولى مكانه على ألف مؤجلة على جسمائه حالة فإنه يجوز لان معنى الارفاق فيما بينهما أظهر من معنى المعاوضة فلا يكون هذا مقابلة الاجل ببعض المال ولكنه ارفاق من المولى يخط بعض البدل وهو مندوب اليه في الشرع ومساهلة من المكاتب فيما في قبل حلول الاجل ليتوصل به الى شرف الحرية وهو أيضا مندوب اليه في الشرع ذكره الزيلعي وذكر في شرح الكافي للاستيجابي جواز هذا الصلح مطلقا على قياس قول أبي يوسف لانه احسان من المدينين في القضاء بالتعجيل واحسان من صاحب الدين في الاقضاء يخط بعض حقه وحسن هذا اذا لم يكن مشروطا في الآخر وأما ان شرط أحدهما في مقابلة الآخر فدخل في الصلح معاوضة فاسدة فيكون فاسدا وهكذا في غايه البيان (قوله أو عن ألف سود على نصفه بضا) لان البض غير مستحقة بعقد المدالبة لان من له السود لا يستحق البض فقد صلح على ما لا يستحق بعقد المعاوضة فكان معاوضة الالف بمخمسائه وزيادة وصف الجوده فكان ربا منع بخلاف ما لو صلح على قدر الدين وهو أجدولانه معاوضة المثل بالمثل ولا معتبر بالجوده لانهما ساقطة الاعتبار في الاموال الربوية الا أنه يشترط القبض في المجلس لانه صرف الاصل أنه متى كان الذي وقع عليه الصلح دون الحق قدرا أووصفا أو وقتا فهو اسقاط للبض واستيفاء للباقي لانه استوفى دون حقه وان كان أزيد منه بان دخل فيه ما لا يستحق من وصف أو تعجيل مؤجل أو كان خلاف جنسه فهو معاوضة لتعذر جعله استيفاء في غير المستحق فيشترط فيه شروط المعاوضة كافي الشئني (أقول) وشرطها عند اتحاد الجنس المساواة فمن له دراهم سود لا يستحق البض فيكون أخذها بطريق المعاوضة ولم توجد حتى لو صلح على ألف حالة على الالف المؤجلة أو صلح على ألف ببيض عن الالف السوداء بشرط قبضه في المجلس لوجود المساواة في القدر وهو المعترف في الصرف دون المساواة في الصفة ولو كان عليه ألف فصالحه على طعام موصوف في الذمة مؤجل لم يجز لانه يكون افتراقا عن دين بدن للدائن ركبها والدراهم الأمانة وتأجيل للمائة التي بقيت ولا يحمل على المعاوضة لان فيه فسادا كما في العني (أقول) ويظهر مما قدمناه قريبا عن شرح الاستيعابي أن المدين لو أعطى الدائن جسمائه بضا واسقط الدائن الالف السوداء من ذمته وأسقط هو البض من ذمة الآخر لا بشرط المقابلة ينبغي أن يصح ولكنه لا يصح ذلك صلحا كالابن (قوله ان الاحسان ان وجد من الدائن) بأن صلح على شيء هو أدون من حقه قدرا أووصفا أو وقتا (قوله وان منهما) أي من الدائن والمدين بأن دخل في الصلح ما لا يستحقه الدائن من وصف كالبيض بدل السود أو ما هو في معنى الوصف كتعجيل المؤجل أو عن جنس بخلاف جنسه (قوله فمعاوضة) أي ويجزى فيه حكمها فان تحقق الربا وشبهه فسدت والاصح (قوله عاديته) عندهما وعند أبي يوسف يبرأ (قوله لغوات التقيد بالشرط) أي من حيث المعنى فكأنه قد البراءة من النصف بقاء جسمائه في الغدوا لم يؤد لا يبرأ لعدم تحقق الشرط والحاصل أن كلمة على وان كانت لا موض لكنها قد تكون بمعنى الشرط وقد تعذر العمل بمعنى المعاوضة فتحمل على الشرط تصحيج التصرف كافي الدرر (قوله والثاني ان لم يوقت بالغد) أي لم يذكر لفظ غد بل قال ادفع الى جسمائه على أنه يرى من الباقي لم يعد فيه لعدم الاداء ويرأ مطلقا أدى الجسمائه في الغد ولم يؤد لان البراءة قد حصلت بالاطلاق أو لا فلا تتغير بما يجب الشك في آخره منع

لعدم الجنس

فكان صرفا فلم يجز

نسبته (أو عن ألف

مؤجل على نصفه حالا)

الا في صلح المولى مكانه

فيجوز زيلعي (أو عن

ألف سود على نصفه

بضا) والاصل أن

الاحسان ان وجد من

الدائن فاسقاط وان

منهما معاوضة (قال)

لغيره (أدلى جسمائه

غدا من ألف لي عليك

على أنك برى من)

النصف (الباقى قبل)

وأدنى فيه (برى وان لم يؤد

ذلك في الغد ادائه)

كما كان لغوات التقيد

بالشرط ووجوبها

نحسة أحدهما (و)

الثاني (ان لم يوقت) بالغد

(قوله لم بعد) أي الدين مطلقاً أدى أولم يؤد (قوله لانه ابرامطلق) لانه لم وقت الاداء وقتالم يكن الاداء غرضاً صحيحاً لانه واجب على الغير في كل زمان فلم يتقدم على المعاضة وهو لا يصلح عوضاً والظاهر أن الأبراء مقيد بادائه ولو في آخر جزم من أجزاء حياته حتى إذا مات ولم يؤد يؤخذ كل الدين من تركه لان التعليق بالأداء موجود بمعنى بخلاف الوجه الرابع فإنه يبرأ مطلقاً لدائه بالابراء (قوله كالوجه الاول) خبر أول وقوله كما قال خبر ثان (قوله لدائه بالابراء لا بالأداء) قال في الدرر لانه أطلق الأبراء وأداء جسمائته لا يصلح عوضاً يصلح شرطاً على الشئ في تقييده بالشرط فلا يتقيد بالشئ بخلاف ما إذا بدأ بجسمائته لان الأبراء حصل مقروناً به فن حسانه لا يصلح عوضاً يقع مطلقاً ومن حيث أنه يصلح شرطاً لا يقع مطلقاً فلا يثبت بالطلاق بالشئ فانقرأه (قوله بصرى الشرط) قال القهستاني وفيه اشعار بأنه لو قدم الجزاء صغ في الظهيرة لو قال حططت عنك النصف ان نقدت الى نصفها فحط عندهم وان لم ينقده (قوله كان أدت الى كذا) الخطاب للغير ومثله الكفيل كإصرحه الاسيحي في شرح الكافي وقاضخان في شرح الجامع قال في غابة السان وفيه نوع اشكال لان ابراء الكفيل اسقاط محض ولهذا لا يرتد به فينبغي أن يصح تعليقه بالشرط الآتية كإبراء الاصل من حيث انه لا يلحق به كإلحاق بالطلاق فصيح تعليقه بشرط متعارف لا غير المتعارف ولذلك قلنا اذا كفل عال عن رجل وكفل بنفسه أيضاً على أنه ان وافى بنفسه غدا فهو برى عن الكفالة للمال فوافى بنفسه برى عن المال لانه تعليق بشرط متعارف فصيح انتهى (قوله لما تقر الخ) قال في الملح أنه لا يصح لان الأبراء المعلق تعليقاً صريحاً لا يصح لان الأبراء فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط لا ينافي تعليقه بالشرط والتملك ينافيه فراعينا العيين وقلنا ان كان التعلق صريحاً لا يصح وان لم يكن صريحاً يصح انتهى (قوله لانه تملك من وجه) بدليل أنه لا يرتد بالرد والتملك لا يحتمل التعليق بالشرط وهو اسقاط أو تضاد بدليل أنه لا يتوقف على انشؤن الاسقاط يحتمل ذلك فامعنى التملك فيها قلنا اذا صرح بالتعليق بالشرط لم يصح ٣ ولعنى الاسقاط اذا لم يصح بالتعليق بالشرط بتقييد كذا في الكافي (قوله وان قال المديون لا تخسر الخ) هذا القيد أهمله في أكثر ولم ينبه عليه شارحه الزنجي ونبه عليه ملامسكين وصاحب الدرر وملتقي البحر والهداية وعارته بعد ذكر المسئلة مطلقاً ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سر أماً اذا قال علانية يؤخذ لان قوله لا أقر عمالك الخ تضمن الاقرار به حيث أضافه اليه بقوله مالكاً وأنه لا يعلق الاقرار بالشرط فلزم في الحال ولذا قيده ملامسكين في عبارة الكنز حيث لم يتقيد بقوله سر كما علمت وقد عزا ههنا في البحري المحتج ولكن النظر الى العلة التي ذكرها الزنجي وغييره وهي كونه ليس بمكره لم يمكنه من اقامة البينة أو التحليف فنسكل وهو نظير الصلح مع الإنكار لان كل واحد منهما لا ينافي الطوع والاختيار في تصرفه أقصى ما في الباب أنه مضطر لكن الاضطرار لا يمنع من نفوذ تصرفه كبيع ماله بالطعام عند الحاجة فيوجب التسوية بين الحالتين فتأمل ذكره الرمي (أقول) معنى الاخذ أي باقراره وهو قوله بمالك والمال مجهول فيؤمر ببيانه ولا يلزمه ما ادعاه المدعي لعدم اقراره به تأمل (قوله عمالك) يقتض اللام مكرها حوى (قوله صح) أي فليس له المطالبة في الحال بعد التأخير ولو في المحطوط كافي المنع (قوله لانه ليس بمكره) لانه لو شاء لم يفعل ذلك إلى أن يجد البينة أو يخلف الآخرفينكل عن اليقين انتفى وقوله ليس بمكره على صيغة اسم المفعول لا يمكنه أن يبرهن أو يحلفه فينكل عن اليقين ففعله بلا نزوع الى أحدهما كأنه رضاً بذلك فنقد فيكون كصلح عن إنكار ومن ذلك ذكر هذه المسئلة هنا هذا هو الموافق لما في غابة السان وشرح المقدسي وما في الكفاية يقتضي كون الضمير المنصوب عائداً الى المديون وأن يكون مكره على صيغة اسم الفاعل كما فسر به البعض ههنا والاول هو المتبادر كالاختي (قوله عليه) جعل لفظ عليه صلة لمكره وهو خلاف ما في العيني والدرر قال العيني عند قول الكنز صغ أي هذا الفعل عليه أي على الدائن يعني ان آخره يتأخر ان حط عنه بعضه ينحط لان المديون ليس بمكره انتهى ومثله في الدرر الآتية قال صغ أي التأخير والحط لانه ليس بمكره عليه أي على الدائن فوصل عليه بمكره فتوهم الشارح أنه متعلق به وليس الامر كذلك لان لفظ عليه من المتن في الكنز والدرر ويحتمل أنها هنا كذلك الا ان الناسخ سورها

(لم بعد) لانه ابرامطلق
والثالث (وكذا لو
صلحه من دينه على
نصفه ففعله غدا
وهو برى مما فضل على
أنه ان لم يدفعه غدا
فالحل عليه كان الامر)
كالوجه الاول (كما قال)
لانه صرح بالتقييد
والرابع (فان أبرأ عن
نصفه على أن يعطيه
ما بقي غدا فهو برى
أدى الباقي في الغد
أولاً) لدائه بالابراء
لا بالأداء (و) الخامس
(لو علق بصرى الشرط
كان أدت الى كذا
أولاً) أو متى (لا يصح)
الابراء لما تقر أن تعليقه
بالشرط صريحاً باطل
لانه تملك من وجه
(وان قال) المديون
(لا تخسر لا أقرك
عمالك حتى تؤخره عنى
أو تحط) عنى (ففعول)
الدائن التأخير أو الحط
(صح) لانه ليس بمكره
عليه

٣ قوله ولعنى الاسقاط
الخ هكذا بالاصل ولعله
ولعنى الاسقاط قلنا
اذ لم يصح بالتعليق
بالشرط يصح فليحذر

وحينئذ فالعبارة صرح عليه أي نفذ عليه التأخير أو الحط لأنه ليس عكزه وضيم عليه أي على الدائن حتى أنه بعد التأخير لا يتمكن من مطالبة في الحال وفي الحط لا يتمكن من مطالبة ما حطه أبداً **(قوله)** ولو أعلن ما قاله سرا يعني أنه تكلم به أولاً بين الناس وليس المراد أنه بعد أن اتفقا على الحط أو التأخير أعلن فانه لا ينقض الصلح والمراد أن الدائن سكت إذ لو حط في الإعلان أو أقر صرح بل هو أولى من حالة السر ط **(أقول)** وظاهر كلام المصنف بوجه أنه بعد ما أخر أوحط عنه كما فهمته مما قدمنا مع أنه ليس كذلك فلو قال ولو أعلن بقوله لا أقر لك حتى تؤخره عني أو يحط يكون أقراراً فيؤخذ لئلا كاه أن لم يؤخر أو يحط قال المولى عبد الحليم وقوله ولو أعلن أي المدين وقوله ما قاله سر وأشار به إلى أن فعوله محذوف وهو قوله لا أقر لك بما لا الخ **(قوله)** أخذ الكل منه الحال أي عمن من أخذ الكل بلا تأخير إن أخر ولا حط إن حط قال ط لعل هذا إذا لم يؤخره الطالب ولم يحط أما لو فعل ذلك صح لعدم كراهه اه **(قوله)** فقال أقرر به مرة قطع مفتوحة من آخر **(قوله)** جاز أي الحط لأنه ليس من تعليق الإبراء صريحاً بل معنى وقد سبق جواز **(قوله)** بخلاف على أن أعطى مائة ثم إذا أقر صرح بالإقرار ولا يلزم الدائن شيء **(قوله)** لا الحط لان الحط إبراء وهو معلق بصريح الشرط فلا يصح كما تقدم حلالي والأولى أن يقول لأنه وعدم معلق بالشرط لا يجب الوفاء به شرعاً **(قوله)** الدين المشترك بسبب متحد شامل لماذا اشتركا في المبيع بان كانا عينا واحدة أو لم يشتركا بان كانا عينين لكل عين بيعاً صفقة واحدة فلا تفصيل عن اه شربلالية **(قوله)** كنس مبيع بيع صفقة واحدة بان كان لكل واحد منهما عين على حدة وكان لهما عين واحدة مشتركة بينهما بالكل صفقة واحدة من غير تفصيل عن نصيب كل واحد منهما زبلي واحترز بالصفقة الواحدة عن الصفقتين حتى لو كان عديدين رجلين باع أحدهما نصيبه من رجل بمائة درهم وباع الآخر نصيبه من ذلك الرجل بمائة درهم وكتب عليه مئتيك واحداً بالف وقبض أحدهما منه شيئاً لم يكن إلا تخراًن بشاركة لأنه لا شركة لهما في الدين لان كل دين وجب بسبب على حدة غرضية وانما اتحد الصفقة إذا اتحد اللفظ وقدر الثمن ووصفه كن قالنا بعناك هذا العبد بألف لكل نجسائة قبل كان صفقة واحدة أما لو باع أحدهما بمائة نجسائة ثم الآخر بمائة أو باعاه بالف على أن أحدهما نجسائة بضاو لا تخرسوا ولا أحدهما نجسائة ولا تخراًن بعناك فذلك كد صفقتان فلا يشارك أحدهما الآخر فيما قبض كما فهمهم ذلك من المنع وقد بدل الدين المشترك لأنه لو كان الصلح عن عين مشتركة يخص المصالح ببذل الصالح وليس لشريكه أن يشاركه فبذلك يكون معاوضة من وجه لا المصالح عنه مان حقيقة بخلاف الدين زبلي فله حفظ فانه كسائر الوتوع وفي الخاتمة رحلان ادعيا أرضاً وداراً في بذر رجل وقال اهي لنا ورتناهما من أبنائنا فجد الذوي في يده فصالحه أحدهما عن حصته على مائة درهم وأراد الابن الآخر أن يشاركه في المائة لم يكن له أن يشاركه لان الصلح معاوضة في زعم المدعي فداء عين في زعم المدعي عليه فهو معاوضة من وجه واستيفاء من وجه فلا يثبت للشريك حق الشركة بالشك وعن أبي يوسف في رواية لشريكه أن يشاركه في المائة اه سئل العلامة السليبي عن دار مشتركة بين ثلاثة أو قاف كل وقف له حصة معلومة ومستحقون محتصون به فإذا قبض بعض النظار شيئاً من الأجرة هل لباقي النظار أن يشاركه في المقبوض أم لا فأجاب بان لباقي النظار الشركة فيما قبضه أحدهم حيث صدرت الأجرة منهم صفقة واحدة قياساً على نمن المبيع صفقة واحدة اه وتعبه العلامة الجوى بان جوابه انما يصح إذا كان ما أخره كل من النظار معينا غير مشاع **(وأقول)** هذا انما يروى أن لصدرت الأجرة في بعض الدار لما يلزم عليه حينئذ من اجارة المشاع لغير الشريك ولا يسوع هنالصدور الأجرة في كل الدار فتنه **(قوله)** أو دين موروث أو كان موصى به لهما أو كان بدل نرضهما أو السوء **(قوله)** إذا قبض أطلقه فشمع قبضاً على طريق الاقتضاء والصلح **(قوله)** شاركه الآخر فيه فذا أصل كل يفرع عليه فروع يعني إذا كان لرجلين دين على آخر قبض أحدهما شيئاً منه ملكه مشاعاً كصهه فلصاحبه أن يشاركه في المقبوض لأنه وإن ازداد القبض اذمالة الدين باعتباره أقبسة القبض لكن لئله الزيادة رجعة إلى أصل الحق فيصير كزيادة الثمرة والولد فله حق المشاركة ولكنكته قبل المشاركة باق على ملك

(ولو أعلن ما قاله سرا أخذ منه الكل للحال) ولو ادعى ألفاً ومجد فقال أفر لي بها على أن أحط منها مائة جاز بخلاف على أن أعطى مائة لأنه رشوة ولو قال ان أقررت لي حطت لك منها مائة فأقر صرح بالإقرار لا الحط مجتبي (الدين المشترك) بسبب متحد كنس مبيع بيع صفقة واحدة أو دين موروث أو قفمة مشترك (إذا قبض أحدهما شيئاً منه شاركه الآخر فيه) ان شاء

القابض لان العين غير الدين حقيقة وقد قضيه بدلا عن حقه فملكه حتى ينفذ تصرفه فيه فضمن الشريك حصته درر وليس بين قوله ملكه مشاعا كأصله وقوله ولكنه قبل المشاركة باق على ملك القابض مخالفة لان المقبوض عين الدين من وجهه وغيره من وجه كما صرح به في عامة الكتب والاعتبار الاول بقضى كون المقبوض مشتركا والاعتبار الثاني بوجوب الاختصاص بالقابض فعملنا بالوجهين وقلنا على الوجه الاول انه يكون الاخر ولاية المشاركة وعلى الوجه الثاني انه يدخل في ملك القابض وينفذ تصرفه ومن هذا يظهر حسن قوله فله حق المشاركة أى في المقبوض أشار به الى أنه ليس له حقيقة المشاركة والامانة تصرف القابض فيه قبل المشاركة والمشبه بالزمن أن يكون في حكم المشبه به من كل وجه فلا يلزم من تحقق حصة المشاركة في التمرة والولد تحقيق حقيقة ما في المقبوض من الدين كالإختفى (قوله أو اتبع الغريم) فالواختار اتباعه ثم توى نصيبه بأن مات الغريم مقلصا رجع على القابض بنصف ما قبض ولو من غيره بجر أى من غير ما قبض لان حقه فيه سقط بالتسليم فيرجع بمناله ويكون ما قبضه أخيرا صرفا عما في الذمة وعبرة الزبلى رجع عليه كما في الحوالة لكن ليس له أن يرجع عن عين تلك الدراهم المقبوضة لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته في مثلها اهـ وعليه فكان ينبغي إسقاط لفظ ولو يقول هكذا ورجع على القابض بنصف ما قبض من غيره وذلك لان حقه فيها قد سقط بالتسليم فلا يعود حقه فيها بالتوى ويعود الى ذمته في مثلها تأمل (قوله وحينئذ فلو صالح) في التفرع نظرا لان الاصل أن يقبض من الدين شأ وهذا يصلح عن نصيبه لا قبض تأمل (قوله أى على خلاف جنس الدين) احترازا عما اذا كان على جنسه كما تقدم فانه يشارك فيه أو يرجع على الدين وليس القابض فيه خيارا لانه منزلة قبض بعض الدين (قوله أخذ الشريك الآخر نصفه) أى نصف الدين من غريمه وأخذ نصف الثوب لأن الصلح وقع عن نصف الدين وهو مشاع وقسمة الدين حال كونه في الذمة لا تصح وحق الشريك متعلق بكل جزء من الدين فيتوقف على اجازته وأخذه النصف دال على اجازة العقد فصحت ذلك (قوله الا ان ضمن) أى الشريك المصالح (قوله رجع الدين) يعنى الا ان يفرغه له حصة من أصل الدين الواصل بواسطة الصلح وأول أن المصالح مخيرة اذا اختار شريكه اتباعه أو ما شاء دفعه له حصته من المصالح عليه وان شاء ضمن له ربع الدين والفرق بين كون الصلح عن اقرار أو غيره وبعد ضمان المصالح الربع لا يكون الا تخريب سبيل على الثوب وحاصله أن الشريك الآخر مخير بين الاتباع للدين والشريك المصالح وان المصالح مخير في دفع نصف الثوب المقبوض وربع الدين ولم يلزم عليه دفع الربع لاحتمال تضرر المصالح لان الصلح على الخطأ لا يكون ما استوفاه أنقص بل محتمل أن لا يبيعه شئ من مقبوضه وأشار بكون البدل ثوبا الى أن هذا فيما كان بدل الصلح خلاف جنس الدين أما اذا وقع على جنسه ليس للمصالح خار فيه بل لشريكه المشاركة في المقبوض أو يرجع على المديون لانه منزلة قبض بعض الدين كما في البسوط وأطلق الصلح فمثل ما يكون عن اقرار أو سكوت أو انكار ثم الحيلة في أن لا يرجع عليه شريكه أن يهبه الغريم مقدار حظه من الدين ويقبضه ثم يبرئه عن حظه أو يبيعه شأ بسيرا ولو كفامن زبيب بقدر حصته من الدين ثم يبرئه عن الدين وبأخذ من المبيع كما في الذخيرة والتمتة (قوله فلاحق له في الثوب) لان حقه في الدين وقد ضمنه وقد علم أن الخيار للمصالح والحاصل أن في تخيير الشريك قدين أن يكون المصالح عنه دين أو المصالح عليه ثوبا فان كان المصالح عنه عيناً مشتركة ليس لشريكه أن يشارك فيه ولو كان المصالح عليه من جنس الدين شاركه الشريك أو يرجع على الدين والفرق بين الصلح على الجنس وغيره أنه اذا صلح على الجنس يشاركه الشريك فيه أو يرجع على الغريم وفي الصلح على خلاف الجنس كذلك الا أن ضمن له ربع الدين لان حقه في الدين لا في الثوب (قوله ضمنه شريكه الربع) يعنى ان شاء لانه صار قابضا حقه بالمقاصة ولا ضرورة عليه لان مبنى البيع على المساكاة بخلاف الصلح لان مبناء على الانعاض والحظية فلأذا نأخذ دفع ربع الدين لتضرر لا يقال قسمة الدين قبل القبض لا تصور فكيف تصور المقاصة فيه لاننا نقول قسمة الدين قبل القبض يجوز ضمنا وانما لا يجوز قصد او هتأ وقعت القسمة في ضمن هبة الشراء وهبة المصالحة ولشريك أن لا يتبع القابض في الجميع

أو اتبع الغريم
كما يأتي وحينئذ
(فلو صالح أحدهما
عن نصيبه على ثوب)
أى على خلاف جنس
الدين (أخذ الشريك
الآخر نصفه الا ان
ضمن) له (ربع أصل
(الدين) فلاحق له في
الثوب (ولو لم يصلح
بل اشترى بنصفه شأ
ضمنه) الشريك
(الربع) لقبضه
التصف بالمقاصة

ويرجع على المدين لان القابض قبض حقه الا ان له حق المشاركة ولو كان المطلوب على أحدهما دين قبل وجوب دينهما عليه حتى صار دينه قصاصا فيه فلا ضمان عليه لان أحد الدينين قضاء لاولهما اقتصاه والضمن انما يجب بالاقضاء وكذا المشاركة لا يجب بالقضاء وانما يجب بالاقضاء ولو أبرأ أحدهما عن نصيبه لا يضمن ولو غصب أحدهما من المدين عننا واشترى منه نرا فاسدا فهل عندنا فهو قبض والاستحجار بنصيبه قبض لا التزوج به لعدم إمكان المشاركة فيه كالخباية على نفس المدين وكالابراء بخلاف التزوج على دراهم مطلقة فانه قبض بالاجماع لوقوع التقاض زني **(قوله)** أو اتبع غريمي جميع مامر أي في مسئلة الصلح والبيع والقبض **(قوله)** لبقاء حقه في ذمته ولان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة فله أن يشارك **(قوله)** لا يرجع أي الشريل بنصف الميراث على الذي أبرأ **(قوله)** لانه اتلاف لا قبض والرجوع يكون في المقبوض لا في المتلف ولم يرد نصيب المشتري بالبراءة فلم يرجع عليه **(قوله)** قبل وجوب دينه ما علمه أي مال كان حادثا حتى التقاض فاصا فهو كالقبض و يشارك فيه كافي العسر **(قوله)** عليه أي المدين **(قوله)** لانه قاض لا قابض أي والمشاركة انما تثبت في المقبوض لا في القضاء **(قوله)** ولو أبرأ الشريل المدينون بالنصب مفعول أبرأ الاول أن يقول أحد الشريل يكن **(قوله)** قسم الباقي على سهامه أي على سهام التي لانه لعل المراد بالسهم السهم الباقية لا أصلها يظهر ذلك فمألو كان له الثلثان أبرأه من الثلث بقسم مألو خذ نصفين لان الحق عادلي هذا التقدير ولو اعتبرنا الأصل قسم أثلثا وقد صرح ابن السكال بالأول **(قوله)** ومثله المقاصة بان كان للمدين على الشريل خمسة مثالا قبل هذا الدين فان القسمة على ما بقى بعد المقاصة **(قوله)** صرح عند الثاني اعتبارا بالابراء المطلق خلافا للطرفين لانه يؤدي الى قسمة الدين قبل القبض كافي الهداية وفي النهاية ما ذكر من صفة الاختلاف بخلاف لما ذكر في عامة الكتب حيث ذكر قول محمد مع قول أبي يوسف وذلك سهل لحوان أن يكون المصنف قد اطالع على رواية لمحمد مع الامام قال في البرها تأجيل نصيبه موقوف على رضاءه بكونه عند أي حنيفة وبه تأخذ وعند همالا في عامة الكتب محمد مع أبي يوسف وذكر في الهداية مع أي حنيفة فكان عدمه واثبات كافي الشربلية وفي الجروان أجله أحدهما فان لم يكن واجبا بعد كل منهما بان ورتا ينامو جلا التأجيل باطل وان كان واجبا باداة أحدهما فان كانا شركة عنان فان آخر الذي والاداة مع تأجيله في جميع الدين وان آخر الذي لم يشاركه لم يصح في حصته أيضا وان كانا متفاوضين وأجل أحدهما أيها أجل صح تأجيله اه ولم يظهر وجهه لذكر قول الثاني وتترك قول الامام مع عدم تحججه **(قوله)** والغصب أي اذا غصب أحدهما منه عننا وهلكت عنده فانه ينزل قابضا نصيبه فيشاركه فيه الآخر سواء كان من جنس الدين أو من غير جنسه وهالك في بد الغاصب وقضى عليه بقيمة من جنس الدين فلو كان من غير جنس الدين وكان موجودا رد عنه كافي الرجعي أي لانه عليه من وقت الغصب عند أداء الضمان **(قوله)** والاستحجار أي باجزة من جنس الدين لانها بيع المنافع فصار عترة ما اذا اشترى نصيبه شيئا فانه يرجع عليه ربع الدين فكذا هذا وكذا اخذت العبدوز راعة الارض وصورتها بان استأجر أحدهما من المدين دارا بمجته سنة وسكنها وكذا لو استأجره باجر مطلق وروى ابن سميع عن محمد لو استأجر بمجته لم يشاركه الآخر وجعله كالسكاح هذا اذا ضاف العقدا للدين لانه اتلاف كافي الزلي **(قوله)** لا التزوج أي تزوج المديونة على نصيبه فانه لا يكون قبضا لانه ليس بدل مال فكان فيه معنى الاتلاف من وجه فأنشأه الابراء بخلاف ما اذا تزوجها على دراهم مطلقة أي حتى التقت قصاصا بنصيبه فانه يكون كالقبض كافي الاتقاني وفي الشربلية والتزوج بنصيبه اتلاف في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه صاحبه بشئ وعن أبي يوسف أنه يرجع بنصيبه من وقوع القبض بطريق المقاصة والصحيح الاول انتهى **(قوله)** والصلح عن جناية عمد أي لو جنى أحدهما عليه جناية عمد فميدون النفس أرضها مثل دن الجاني فداها على نصيبه وكذا لو كان فيها قصاص لانه لم يملك عقابا متشبا فبالا للشركة كافي البرهان وغيره وقد اعمد لان الخطأ يسلك فيه مسلك الاموال فكانه قابض أو داف في النهاية وغيرها في الايضاح لا يلزمه شر يكسب لانه كالسكاح وفي العناية بعد نقله ما تقدم وأرى أنه قيد بذلك لان الارض قد يلزم العقالة فلم يكن

(أو اتبع غريمه) في جميع مامر لبقاء حقه في ذمته (وإذا أبرأ أحد الشريلين الغريم عن نصيبه لا يرجع) لانه اتلاف لا قبض (وكذا الحكم) (ان كان للمدين على أحدهما دين قبل وجوب دينهما عليه حتى وقعت المقاصة بدينه السابق) لانه قاض لا قابض (ولو أبرأ الشريل المدينون عن البعض قسم الباقي على سهامه) ومثله المقاصة ولو أجل نصيبه صرح عند الثاني والغصب والاستحجار بنصيبه قبض لا التزوج والصلح عن جناية عمد وحيلة اختصاصه بما قبض

مقتضيا ونحما في تكملة قاضي زاده قال الزيلعي وقوله لا تزوج والصلح عن جناية عمداً أي بان كان له مآدين على امرأة فروجته علمه نفسها أو على مولى الأمة فروجها المولى منه عليه أو على المكاتب أو على الأمة المأذون لها فزوجها عليه باذن المولى ليس بقبض في ظاهر الرواية حتى لا يرجع عليه شريكه لأنه لم يسلم له شيء يمكنه المشاركة فيه فصار كالجناية على نفس المدين وعن أبي يوسف أنه يرجع عليه لو جرد القبض بطريق المقاسمة على ما بينا والصلح الأول لأنه اتلاف ولأن النكاح يتعلق بعين الدين عندنا لإضافة إليه فيلزم بعينه ثم يسقط عن ذمتها كالكهنة بخلاف ما إذا لم يصف العقد له بان سعى دراهم مطلقه فوقع التقاض بنصه حيث يرجع إليه شريكه بالأجاء لانهم لم تكن له وإنما ملك غيره لتقسيمها صاصاً والصلح عليه عن جناية العتدليس بقبض لا تملك شيئاً قابلاً للشركة عقاباً له اهـ (قوله أنه عليه الغريم) أي المدينون فيكون المقبوض هبة لا دينه (قوله ثم يبرئه) الضمير في يبرئه لأحد الدائنين فبقيت شئب أي يبرئ الشريك الغريم فإن بآرائه المدينون لا يرجع عليه شيء كإمرا (قوله أو يسعه) أي الطالب وهو معطوف على يبرئه أي يبيع الشريك المدينون كفا الخ فيقدر دينه فلم يكن مقتضياً الدين بل أخذنا من المبيع وقابضاً للهبة في الصورة الأولى ثم يبرئه من دينه ولا رجوع للشريك عليه بالبراء (قوله به) أي بقدر نصيبه من الدين بأن يجعل عن التبرع بقدر نصيبه فيكون المقبوض عن المبيع لا نصيبه من الدين (قوله ثم يبرئه) أي أحد الدائنين وهو من باع التبر (قوله صالح أحدربي السليم) إطلاق الصلح هنا خارج عن الفسخ كإجراؤه صاحب غابة البيان لأنه فسخ في الحقيقة قالوا أطلق عليه الصلح عافيه من الخطئة التي هي من خواص الصلح كما في تكملة المولى ذكر بآراء قول الخططة هي التي لزمنا على المسلم إليه من المسلم فيه حيث سقطت بهذا المصلحة تدبر كلابنخي (قوله عن نصيبه) أي من المسلم فيه (قوله على ما دفع من رأس المال) على حصته منه فبذلك لأنه لو كان على غيره لا يجوز بالأجاء لمافيه من الاستبدال المسلم فيه قبل قبضه زيلعي (قوله نفذه عليها) فيكون المقبوض بينهما وكذا ما بقي من المسلم فيه دور البحار أي فيكون نصف رأس المال فهما وبأ الطعام بينهما مساوياً كان رأس المال مخلوطاً ولا بحر (قوله وان رد دور) وبقي المسلم فيه على حاله بحر (قوله لأن فيه قسمة الدين) وهو المسلم فيه وهذا مذهبهما وقال أبو يوسف يجوز اعتباراً بإسائر الدين ولهما ما أنه لو جاز فاما أن يجوز في نصيبه خاصة أو في النصف من النصيب فعلى الأول لزم قسمة الدين قبل القبض لأن خصوصية نصيبه لا تظهر إلا بالتمييز لا بالقسمة وهي باطلة وإن كان الثاني فلا بد من إحالة الآخرة لأنه في شريكه عقده ففقدت الرضا دور (قوله فافوضة) نصيب على التمييز (قوله جاز مطلقاً) الذي في البحر جاز ولو في الجمع أي جمع المسلم فيه يعني أن الجواز لا يخص نصيبه بل إذا فسح في الجمع جاز قال وأما إذا كانت عننا تأوقف أيضاً لم يكن من تخارجهما في الكافي أو أسلف في برهم اصطلاحاً على أن يرد المسلم إليه نصف كل ما يصح إجماعاً لانه لا يوجب بطلت من حيث تصح لانها لو صحت نخرج بعض رأس المال من ذلك السلم فيجعل بآراء الزيادة فيصير ديناً على المسلم إليه فكانه أسلم ديناً وإذا لم يجوز فعله أن يرد ذلك رأس المال الذي بالسلم وعليه كرتام عند الإمام وقال لا يرد لأن الإخراج الزيادة وبطلت فيسقط فلتناقص الدائنين الإخراج ولا تدخل فيصح الأول لا الثاني اهـ والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

«(فصل في التخرج)» قال في المخرج هو من الخروج وهو أي شرعاً يصطاح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث عمال معلوم ووجه تأخيرها قوله وقوله فإنه قلما يرضى أحد بان يخرج من الورثة بفرض استيفاء حقه وسببه طلب الخراج من الورثة ذلك عند ضرر غيره به وله شروط تذكر في أثناء الكلام اهـ (قوله أنخرجت الورثة أحدهم) أي أو الموصى له بملغ من التركة سائحاً وفي آخر الأشباه عن الكتاب وصلى الموصى له بالثلث على السدس صح اهـ (أقول) لكنهم مشكل لأنه من قبيل الإسقاط في الأعيان وهو لا يجوز وقد صرحوا بأن الوارث لا يسقط حقه من التركة بالإسقاط وهذا مثله وأما الخارجة فبيع وبأى تمامه (قوله صح في الكل) أي ويقسم الباقي بينهم على سهامهم الخارجة قبل التخرج لأن يجعل هذا التخرج كان لم يكن بيانه امرأة وبنت وأخ شقيق أصلها نكاحية واحد للزوجة وأربعة للبنت والباقي للأخ فاذا أخرجت المرأة

أن يهبه الغريم قدر دينه ثم يبرئه أو يبيعه به فاقمن غرمه لا ثم يبرئه ملتقط وغيره ومرت في الشركة (صالح أحدربي السليم) عن نصيبه على ما دفع من رأس المال فإن أحازه الشريك الآخر (نفذ عليها وان رده رد) لأن فيه قسمة الدين قبل قبضه وأنه باطل نعم لو كان شريكاً مفاوضة جاز مطلقاً بحر

«(فصل في التخرج)»

«أخرجت الورثة أحدهم عن التركة وهي (عرض أو) هي عقار بمال أعطوه له (أو) أخرجوه (عن) تركة هي (ذهب بقبضة) دفعوه له (أو) على (العكس) أو عن نقد بينهما (صح) في الكل

قسم الباقي على سبعة ولو جعلت كان لم تكن قسم نصفين جوى عن الشيخ عماد الدين * واعلم أنه اذا
أخرجوا واحدا حصته تقسم بين القصة على السواء ان كان ما أعطوه من مالهم غير المبرات وان كان مأموروه
فعلی قدره يراهم وقبده الخصاص بان يكون عن انكسار ما اذا كان عن اقرار فهو بينهم على السواء مطلقا
أو بالسودو يأتي ذلك أو آخر الفصل **(قوله)** صرنا الجنس بخلاف جنسه **(قوله)** علمه لقوله أو نقدين هما والاولى
تأخير عن قوله قبل ما أعطوه أو كبرو يوجد في بعض النسخ التعبير باللام عوضا عن الباء في بخلاف الجنس
وهي أولى من الباء أي لو صلح عن الذهب والفضة بذهب وفضة صحر وصراف الذهب للفضة وهي له والبراد
بالصرف في كلامه الصرف المصطلح عليه في الشفعة وهو بيع الثمن بالثمن والباء فيه للمقابلة ولو كان المراد
بالصرف الثغوى لاختص بمثله واحدة وهي ما اذا اشتملت التركة على ذهب وفضة ودفع البديل كذلك ولعله
بأنى أو اللام ولقوله بعد ذلك لكن بشرط التقاض فيما هو صرف فانه متعين للصرف الاصطلاحي **(قوله)**
فل ما أعطوه أو كبر لانه معاوضة لأبراء أو الأبراء عن الأعيان باطل كذا قيل **(وأقول)** ما قيل ان الأبراء عن
الأعيان باطل بقده في الحرمانا كان على وجه الانشاء فان كان على وجه الاخبار كقوله هو برى على ما قيل
فهو صحيح متناول للدين والعين فلا تسمع الدعوى وكذا اذا قال لا مال لي في هذا العين ذكره في المتوسط والمحط
فعلم أن قوله لا استحق قبله حقا مطلقا ولا استحقاقا ولا دعوى يمنع الدعوى بحق من الحقوق قبل الأبراء عينا
كان أو ديناً وتقدم الكلام عليه أوائل الأبراء وسأني آخر الفصل مستوفى ان شاء الله تعالى **(قوله)** لكن
بشرط التقاض قال في البحر ولا يشترط في صلح أحد الورثة المتقدم أن تكون أعيان التركة معلومة لكن
ان وقع الصلح عن أحد التقدين بالأخر يعتبر التقاض في المجلس غير أن الذي في يده بقية التركة ان كان
جاحدا يكتفي بذلك القبض لانه ضامن فينبو عن قبض الصلح وان كان مقرا غير مانع يشترط تجديد
القبض اه **(أقول)** بانه أن التركة في يد أحد الورثة أمانة فاذا أنكرها أو منع صار غاصبا والغاصب ضامن
وقبض الأمانة لا ينوب عن قبض الضمان فيلزم تجديد القبض فيما لو كان مقرا غير مانع والا لا يهذف في غير
التقدين أما هما في صورتهما إذا صلحا على جنسهما فلا بد من حضور ذلك المجلس وتجديد القبض فيه لانه
صرف محض كما يأتي **(قوله)** وغيرهما وكذا عن التقدين فقط **(قوله)** بأحد التقدين قيد بأحد التقدين
احترازاً عما اذا كان بدل الصلح مجموع التقدين فانه يصح كيف كان لا تصرف الجنس الى خلاف الجنس
تجديدا للعقد كافي البيع بل أولى لان المقصود من الصلح قطع المنازعة ولكن بشرط فقه التقاض قبل الاتفاق
لانه صرف ط **(قوله)** الآن يكون ما أعطى له أكثر من حصته من ذلك الجنس فلو كان ما أعطوه أقل أو مساويا
لنصيبه أو لا يعلم قدر نصيبه من الدراهم فسد الصلح ط قال في البحر ولو صلحوا عن التقدين وغيرهما بأحد
التقدين لا يصح الصلح ما لم يعلم أن ما أعطوه أكثر من نصيبه من ذلك الجنس ان كانوا متصادقين وان أنكروا
ورأته حازم مطلقا بشرط التقاض فيما عاقل التقدمه وان لم يعلم قدر نصيبه من ذلك الجنس فالصحيح أن
الشك أن كان في وجود ذلك في التركة حاز الصلح وان علم وجود ذلك في التركة لكن لا يدري أن بدل الصلح من
حصتها أقل أو أكثر ومثله فسد كذا في فتاوى قاض خان اه وفي المقدسي قال الحاكم انما يبطل حال
التصادق وفي التناكر يجوز ٣ لا يكون حينئذ بدلا في حق الأخذ ولا الدفع وفي الغاية قال شيخ الاسلام
الصحيح أنه ما طل في الوجهين لانه يكون معاوضة في حق المدعي فيدخل فيه معنى البائن الوجه الذي قلنا وان
زاد صحت فتكون قدر حظهما والباقي يحض في باقي التركة **(قوله)** بحرزا عن الربا قال في الدرر يكون حصته
عنه والزيادة بمقابلة حقه من بقية التركة صوناً عن الربا بل بد من التقاض فيما عاقل حصته من الذهب أو
الفضة لانه صرف في هذا القدر اه **(قوله)** ولا بد من حضور التقدين عند الصلح لم يذكروا في الشربلية
ولا وجه لاشتراطه وان أراد به حضور البديل اذا كان منهما فقد أذاه بقوله سابقا لكن بشرط التقاض فيما
هو صرف ط الآن يقال أراد بالحضور الحكمي بأن يحضرهما قبل الاتفاق لان الشرط التقاض في المجلس
أو يكون ما براد أن يعطى للدفع له تحت بدله لا بطريق الأمانة **(قوله)** وعلمه بقدر نصيبه أي لم يعلم أن ما أخذه

صرف الجنس بخلاف
جنسه **(قل)** ما أعطوه
(أو كثر) لكن بشرط
التقاض فيما هو صرف
(و) في إخراجها عن
نقدين وغيرهما
بأحد التقدين لا يصح
(الآن) يكون ما أعطى
له أكثر من حصته من
ذلك الجنس بحرزا
عن الربا ولا بد من
حضور التقدين عند
الصلح وعلمه بقدر نصيبه
شربلية وجلاية
٣ قوله لا يكون الخ هكذا
بالاصل وبعبارة والده
رحمته تعالى في حاشية
الدر وقال الحاكم
الشهد انما يبطل على
أقل من نصيبه في مال
الربا حالة التصديق
وأما في حالة التناكر بأن
أنكروا ورأته فيجوز
وجمداً أن في حالة
التناكر ما يأخذ من
يكون بدلا في حق
الأخذ ولا في حق
الدفع اه وهي واضحة
بل سيأتي له في الصفحة
التي بعده عبارة الحاكم
تامة اه صححه

أز يدمن نصيبه من ذلك الجنس محرز عن الر باقال أو السعدو واما شرط العلم بقدر نصيبه لا احتمال الر بالان
 الفساد على تقدير كونه مساويا له أو أقل أو كان أرجح وأولى بالاعتبار بخلاف العصة فانها من جانب واحد وهو
 ما اذا كان المأخوذ أكثر من نصيبه فكانت العبرة لجانب الفساد لكونه من وجهين انتهى . وعلم أن حصة الصلح
 على الوجه المذكور ثبتت بالأثر وهو أن تعاوضا راءة عبد الرحمن بن عوف صالحا هو رثته عن ربع ثمنها على
 ثمانين ألف دينار وقيل على ثلاثة ثمانين ألفا بمحض من الصحابة وروى أن ذلك كان نصف حقها زلي
 وتعاوضت بأصبعين عمرو الكبي التي طلقتها عبد الرحمن في مرض موته ثلاثمائة مات وهي في العدة فورثها
 عثمان وكانت مع ثلاث نسوة آخر فصل الحوهابن ربع ثمنها على ثلاثة وثمانين ألفا في رواية هي دراهم وفي
 رواية هي دنانير ابن كمال باشا وتعاوضت بضم المثانة الفوقية وكسر الصاد المججمة قدمها المدينة فولت بأبسله في
 سريته إلى دومة الجندل في شعبان سنة ست كافي المواهب قال والضمير في سريته لعبد الرحمن بن عوف ودومة
 بضم الدال وقتها مدينة بينا وبين دمشق بخمسة عشر من أجل وبعد ما من المدينة بخمسة عشر عشرة مرحلة
 سميت بدوما بن اسمعيل لانه كان نزلها عليه السلام وأصبح هذا من المخضر من أدرك الجاهلية والاسلام
 ولم يجتمع به عليه السلام أسلم على يد سيدنا عبد الرحمن بن عوف وقوله روى أن ذلك كان نصف حقها فعلى
 كون بدل الصلح كان ثمانين ألفا وانها نصف حقها يكون جمع ماله المترول رضي الله عنه خمسة آلاف ألف
 ألف ومائة وعشرين ألفا أو يكون عنه ستمائة ألف وأربعين ألفا أو ربع الثمن مائة ألف وستون ألفا ونصف
 ربع الثمن ثمانون ألفا **(قوله ولو بعرض)** يعني لو كان بدل الصلح عرضا في الصور كلها ما مطلقا وان قل
 ولم يقبض في المجلس ونظيره يعم ما لو كان العرض من التركة كذا حقيقة ليس في جميعه فيكون مبادا عن نصيبه في
 بقية التركة بما زاد عن حقه **(قوله وكذا لو أنكره وارثه)** أي فانه يجوز مطلقا قال في الشرنبلال وقال
 الحاكم الشهيد انما يبطل على أقل من نصيبه في مال الرباالة التصديق وأما في حالة التناكر بأن أنكره
 ورأته فمجزؤه ذلك أن في حال التناكر ما يأخذه لا يكون بدلا في حق الأخذ ولا في حق الدافع هكذا ذكر
 المرنغاني ولا بد من التقابض فيما يقابل الذهب والفضة منه لكونه صرا فلو كان بدل الصلح عرضا في الصور
 كلها ما مطلقا وان قل ولم يقبض في المجلس **(أقول)** لكن في قوله لا يكون بدلا في حق الأخذ فيه أنه بدل
 في زعمه وعليه فينبغي أن لا يحل له الأخذ ما لم يعلم مقدار حقه من ذلك الجنس لانه لم يعلم قدر نصيبه من ذلك
 الجنس لا يصح لأن فيه شبهة الرابوي محرمه وان شئت في وجود ذلك الجنس في التركة صح لانه حينئذ يكون شبهة
 الشبهة وهي لا تحرم **(قوله بل لقطع المنازعة)** هذا في حق المدعي عليه أما في حق المدعي فأخذ بعض حقه
 واسقاط الباقي لانهم يجوزهم حقه صارا وانعاصين وصار المال مضمونا عليهم في ذمتهم من قبل الدين وقد علم
 حكم الصلح عن الدين بخسبه بخلاف ما اذا أقر وان ذلك المال حينئذ عن وان كان من التقدين ولا يصح
 الاسقاط في الاعيان فلذلك تعين أن يكون صرا ولكن قد يقال فيه ان المال القائم اذا صار مضمونا لا ينتقل للثمة
 وعلمه فلا فرق بين الصورة المذكورة وما بعدها في أن بكل منها اسقاط العين وهو لا يجوز وانما حوزا الصورة
 الاولى باعتبار أن ما يأخذ ما ليس بدلا في حق الأخذ ولا في حق الدافع تأمل **(قوله وبطل الصلح الخ)** أي في الكل
 عند الكل على الأصح وقيل عندهما بقي العقد صحيحا فيما وراء الدين فقال العلامة أبو السعد وهذا ليس على
 إطلاقا قلما سبق عن الزلي من أنه ينبغي أن يجوز عندهما في غير الدين اذا ثبت حصته وأنه بشكل ان كان هو
 قول الكل لا خلاف لهما لان قياس مذهبهما في الجمع بين الحر والعبد والشاة الذكية والميتة حيث حوز العقد
 في العبد والذكية اذا بين عن كل منهما أن يجوز الصلح عندهما في غير الدين اذا ثبت حصته اللهم إلا أن يحمل
 هذا على ما إذا لم يبين ما يقابل كل واحد منهما أو يفرق عندهما بين البيع والصلح والظاهر أنه لم يرد نص في
 الصلح عنهما لهما إذا ذكره الزلي لفظه في قياسا على البيع وكذا قول الشارح قيل هذا قول أبي حنيفة
 وقيل هو قول الكل ظاهر في عدم ورود نص عنهما فلذلك اختلف المشايخ فيه انتهى **(قوله وفي التركة دون)**
 أي على الناس بقدر بقاها في كذا لو كان الدين على الميت قال في البرازية وقد كثر من الاسلام أن التناحر

ولو بعرض جاز مطلقا
 لعدم الربا وكذا لو
 أنكره وارثه لانه حينئذ
 ليس بسبد بل لقطع
 المنازعة (وبطل الصلح
 ان أخرج أحد الورثة
 وفي التركة دون

لا يصح أن كان على المستدين أي بطله وب الدين لان حكم الشارع أن يكون الدين على جميع الورثة انتهى
(قوله بشرط) متعلق بالخروج **(قوله لان تملك الدين الخ)** وهو خاص بالمصالح قال في الدرر لانه يصير ملكا
 حصته من الدين لسائر الورثة بما يأخذ منهم من العون و تملك الدين من غير من عليه الدين باطل وان كان بعض
 و اذا بطل في حصة الدين بطل في الكل انتهى فقول الدرر لانه أي المصالح عن الدين والعين بعم العرض والعقار
 والمكيل والموزون الخاضر وغير من عليه الدين هنا بقية الورثة وقوله بطل في الكل لان العقد الواحد اذا فسد
 في بعض العقود عليه فسد في الكل وهو قول أبي حنيفة ٣ والدليل له في مسألة البيع وعندهما بقي العقد
 صحيحا فيما وراء الدين وقبل هو قول الكل كافي الكافي وغيره كما قدمناه عنه قريبا (أقول) وينبغي أن ليس
 اختلاف القولين بين المشايخ على إطلاقه بل الاتفاق كون البطلان قول الكل اذا لم يبين حصة الدين في البطل
 وأما اذا بين فصيح الصلح عندهما فبما وراء الدين بحصته اذا لموجب البطلان حيث ذقه عندهما تدبر وأشار
 الى ذلك ابن مالك **(قوله من غير من عليه الدين)** وهو الورثة هنا **(قوله باطل)** لما ذكر من أنه يصير ملكا حصته
 من الدين الى أن خرجا قدمناه عن الدرر أي تمهيدى البطلان الى الكل لان الصفة واحدة سواء بين حصة الدين
 أول بين (وأقول) هذا اذا لم يسلطهم ولم وكلهم في مقدار نصيبه من الدين وأما اذا سلطهم فينبغي أن يصح الصلح
 كذا قبل **(قوله وصح لشرطوا ابراء الغرماء)** أي ابراء المصالح للغرماء والظاهر أن هذا الحيل لخروجه عن كل
 التركة ولذا قال في السراج والمنع وفي الوجهين ضرر بقية الورثة فلا يصح قول الشارح وأحالهم بحصته لانها
 سقطت عن الغرماء كما صرح به الرزاي أيضا وسنستقر في بيان المقولة الآتية أن شاء الله تعالى بل قد كره حلة
 مع أنها أحسن مما ذكر كثر أقصر عليها وأنها في المقدسي وهي أن يأمرهم بقبضه ثم لهم أن يتركها
 يرجع الوجه الآتي أولى * (فرع) * ادعت امرأ أميرا أنها فصولت على أقل من حظها أو مهرها ص
 ولا يسلط لهم أن علموا فان رهنه بعد ذلك بطل الصلح اه وسياق في المتن أنه الأشهر وأنه يجوز على قول
 المتن السابق صلح على بعض ما دعيه الخ والأفوه بعيد عن القواعد لا أن يحمل على الديانة لكنه بعيد أيضا
 لاسباب وقد صولت إحدى زوجات سيدنا عبد الرحمن بن عوف على أقل من حظها بكثير بخروج من
 الجباة رضي الله تعالى عنهم أجمعين كما قدمناه قريبا فإلّا تنسبه **(قوله منه)** أي من الدين ولا يرجع عليهم نصيب
 المصالح فينبذ يصح الصلح لانه حيث يكون تملك الدين الخ وألانه اسقاط **(قوله وأحالهم بحصته)** لا محل لهذه
 الجملة هنا وهي موجودة في شرح الوفاية لابن مالك وهي سبق فلم اذ لم يبق له حصة بعد ما فوضه ولذا قال في المنع
 ولا ينبغي ما فيه من ضرر بقية الورثة أي لانه لم يستفد وامن نصيبه في الدين شيئا انتهى وضاع عليهم ما فوضوه من
 الدين عن الغرماء وفي بعض النسخ أو أحالهم قال ط ذكره دواعي صاحب الدرر وتبعه المصنف حيث قال
 ولا ينبغي ما فيه أي هذا الوجه من الضرر بقية الورثة ولكنه لا بدفع لانه يرجع عليهم بما أحالهم به فيكون
 الضرر عليهم مرتين انتهى (أقول) في قوله فيكون الضرر الخ يأتي بيانه قريبا عن الاتفاق **(قوله منه)** أي من
 الدين **(قوله عن غيره)** أي عما سوى الدين **(قوله بالقرض)** أي يبله الذي أخذ منهم **(قوله وقبلا)** أي
 الغرماء والمصالحون لان الشرط قول الحال علمه والاحتال **(قوله وهذه أحسن الحيل)** لأن في الأولى ضرا
 للورثة حيث لا تمكنهم الرجوع الى الغرماء بقدر نصيب المصالح وكذا في الثانية لان التقدير من التسمية اتفاق
(قوله والأوجه الخ) لان في الأخيرة لا تلحق من ضرر وهو تأخر وصولهم قدر حصته مع أنه ليس لهم نفع في
 هذا القدر وهو خلاف وضع الصلح غالبا **(قوله ثم يحلهم على الغرماء)** أو يحلهم ابتداء من غير بيع قبضه
 له ثم يأخذوه لانفسهم **(قوله ولادين فيها)** أما اذا كان فيها دين فلا يصح الصلح لما تقدم **(قوله اختلاف)** فقال
 الفقيه أبو جعفر الصنع وهو الصحيح وقال طهري الدين المرغني لا يصح **(قوله لعدم اعتبار شبهة الشبهة)** لان
 عدم الصحة باحتمال أن يكون في التركة مكمل أو موزون ونصيبه من ذلك يمثل بدل الصلح فيكون دبا وقبل يصح
 لاحتمال أن لا يكون في التركة مكمل أو موزون وان كان فيحتمل أن يكون نصيبه أقل من بدل الصلح فكان
 القول بعدم الجواز مؤدبا لاعتبار شبهة الشبهة ولا عبرة بها اه وانما العبرة بالشبهة وفي فتاوى قاضيخان

عندهما صحت في العبد لان الصفة لا تتعدد بتفصيل الثمن بل لا بد من تكرار لفظ العقد عنده خلافا لما اه منه
 ٣ قوله والدليل له في
 مسألة البيع وهي
 ما اذاجع بين حرو عبد
 و باعهما صفقة واحدة
 وبين حصة كل واحد
 منهم من الثمن بطل في
 حق الكل عنده

والصحيح ما قاله أبو جعفر من أنه يجوز هذا الصلح لأن الثابت هنا شبهة الشبهة وذلك لا يعتبر إلا أنه لا يمكن أن يكون في التركة من جنس بدل الصلح على تقدير أن يكون زائدا على بدل الصلح فأحتمل الاحتمال بكون شبهة الشبهة **(قوله جنس بدل الصلح)** تركيب اضافي بإضافة جنس إلى بدل الصلح **(قوله لم يحجز)** أي حتى يكون ما يأخذه أز بمن حصصه من ذلك الجنس ليكون الزائد في مقابلة ما يخصه من غير الجنس ويشترط القبض لأنه بمنزلة البيع وبيع ما جمعهما قد روي عن أحدهما لا يجوز نسبة كذا تنقيصه القواعد والمراد أنه لا يجوز اتفاقا كما أن الثاني يجوز اتفاقا **(قوله ولا)** أي لا يمكن في التركة جنس بدل الصلح وهذا التفصيل لغير ما نحن فيه **(قوله وإن لم يدر فعلى الخلاف)** هي مسألة المتن ويدرى البناء للمجهول **(قوله وهي غير مكمل أو موزون)** كذا وقع في الفرز ولا وجه للتقسيمه إلا إذا كان المصالح عليه مكبلا أو موزونا ما إذا كان غيرهما فلا يظهر لهذا التقسيم وجه وقد نقل المصنف هذه المسئلة عن الزيلعي وعبارة الزيلعي خالية عن هذا التقسيم ونسبها وهذا يدل على أن الصلح مع جهالة التركة يجوز قبل لا يجوز لأنه يبيع وبيع المجهول لا يجوز والاول أصح لأن الجهالة هنا لا تنفي إلى المنازعة لأنها في بدقية الورثة فلا يحتاج فيها إلى التسليم حتى لو كانت في بدل المصالح أو بعضها لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة إلى التسليم ط **(أقول)** وكذا يشترط أن لا يكون فهادر ووقع الصلح على مكمل وموزون كما في الاتفاق **(قوله صح في الأصح)** وقبل لا يجوز لأنه يبيع المجهول لأن المصالح باع نفسه من التركة وهو مجهول عما أخذ من المكمل والموزون اتفاقا **(قوله لأنها)** أي جهالة التركة المصالح عنها **(قوله لا تنفي إلى المنازعة لقسامها في يدهم)** يعني أن العلة في عدم حواز البيع إذا كان البيع مجهولا لاقتضائه إلى المنازعة وهنالك يقضي بها لأن المصالح عنه في بدقية الورثة فلا يحتاج فيه إلى التسليم ولا يتطلب شيئا آخر من المصالح عقابا لبذل الصلح كذا في العزيمة كن أقر بغصب شيء فباعه المقر له منه جازان جهلا قدره وقيل لا يصح لأن المصالح باع نصيبه من التركة وهو مجهول عما أخذ من المكمل والموزون ومع جهالة البيع لا يصح كما في شرح المجمع قلت فاستفيد منه أن ما يحتاج إلى تسليمه تازم معرفته وما لا فلا درمستحق **(أقول)** واستفيد أن نفس الجهالة غير ما عتق لحواز البيع بل الجهالة المفضية إلى المنازعة مانعة ألا ترى أنه لو باع قفرا من صبرة يجوز البيع مع الجهالة وكذلك لو باع الغنوب كذا كرهناه **(قوله ما لم يعلم جميع ما في يده)** أي لا يجوز حتى يصير جميع ما في يده معلوما للحاجة إلى التسليم كما ذكرنا من الاتفاق بخلاف ما إذا كانت في أيدي بقية الورثة فله يجوز مع الجهالة لأنه لا يحتاج فيها إلى التسليم كما مر ويأتي **(قوله إن ملك)** لم يذكروا هنا التقيد أصلا * **(خاتمة)** * التها بواي تناوب التريكين في دأين غلة أو ركو بالختص جواز به المصلح عند أي خنيفة لا ليجز وجاز في دأين غلة أو ركو باي الصلح فاسد في غلي عدين عنده ولو جبراد البحر وفي شرحه غر الأفكار علم أن التها بوجبر في غلة عدد أو دأين لا يجوز اتفاقا للتفاوت وفي خدمة عبدا وعبدين حاز اتفاقا لعدم التفاوت ظاهرا وأقلته وفي غلة دأرا ودارين أو سكتي دار أو دارين جاز اتفاقا لما كان المعادلة لأن التغيير لا عمل في العنار ظاهرا وان التها بواي صلحا جاز في جميع الصور كما جوز أبو خنيفة أيضا قسمة الرقيق صلحا اه **(قوله وبطل الصلح)** أي مع أحد الورثة لم يخرجوه عنها فلو قسموا التركة بين الورثة ثم ظهر دين يحيط قبل الورثة فاضوه فان قضوه وصحت القسمة والافسخ لان الدين مقدم على الارث فيمنع وقوع المالك لهم الا اذا قضوا الدين أو أبرأ الغرامه منهم فحينئذ تصح القسمة لزوال المال فكذا إذا لم يكن يحيط بالتعلق حق الغرامه بها الا إذا بقي في التركة ما بقي بالدين فحينئذ لا تنسخ لعدم الاحتياج كذا في قسمة الدرر **(قوله والقسمة)** أي قسمة التركة بين الورثة لأنهم لا يمكن التركة حينئذ لتقدم حاجته فلا غريم اباطها ولو أجاز قبل أن يصل بالمعق وفي الظهيرة ولو لم يضمن الوارث ولكن عزوا عن الدين المستفاه فاه بالدين ثم صالحوه في الباقي على نحو ما قلنا نأز اه قال العلامة المقدسي فلو هلك المعزول لأبدين نقض القسمة **(قوله بالرجوع)** أمالو كان يرجع كانت التركة مشغولة قال في التبيين ولو ضمن رجل بشرط أن لا يرجع في التركة جاز الصلح لأن هذا كفاية بشرط براءة الأصل وهو الملبت قصير حواله فيخلو مال اليتيم عن الدين فيجوز تصرفهم فيه اه **(قوله بشرط براءة**

ان في التركة جنس بدل الصلح لم يحجز ولا جاز وان لم يدر فعلى الخلاف **(ولو)** التركة بمجهولة وهي غير مكمل أو موزون في بدالبقية من الورثة **(صح في الأصح)** لأنها لا تنفي إلى المنازعة لقسامها في يدهم حتى لو كانت في بدل المصالح أو بعضها لم يحجز ما لم يعلم جميع ما في يده للحاجة إلى التسليم ابن مالك **(وبطل الصلح والقسمة مع احاطة الدين بالتركة)** الآن يضمن الوارث الدين بلا رجوع أو يضمن أجنبي بشرط براءة

(المبت) تبع فيه المصنف وقد علم من عبارة الزيلعي أن المدارع على اشتراط عدم الرجوع في التركة وقديين وجهه ط (قوله بوق) بالبناء للجهول بضم ففتح فتشديد (قوله من مال آخر) الأولى تفديعه على أو يضمن أجنبي فإن الضم فيه يرجع الى الوارث ادام بين الجهول لفظ بوق وسواء وفي الوارث من ماله الخاص به أو من عن أخرى ظهرت المبت (قوله ولا ينبغي أن يصلح) أي بل يكره وهي تنزيهية أو تحريمية خرو ط (أقول) معنى لا ينبغي خلاف الأولى وخلاف الأولى مكروه تنزيها قال في البحر لا ينبغي الأولى أن لا يقعوا ذلك حتى يقضوا الدين اه (قوله استحسانا) والقاس أن لا يجوز لأن كل جزء من أجزاء التركة مشغول بالدين لعدم الأولوية بالصرف الى جزء دون جزء فصار كالمستغرق فيمنع من دخوله في ملك الورثة ووجه الاستحسان ما ذكره من التعليل بقوله لأن التركة لا تخلو عن قليل دين الخ والأولى تقديم قوله استحسانا عند قوله صح لأن التركة الخ لأنه يوهم خلاف المراد وما هنا موافق لما في الزيلعي مخالف لما في مسكين والعين ومن عبارة مسكين ولو على المبت دين محظاى مستغرق جميع التركة بان لا يبقى شيء بعد أدائه بطل الصلح والقسمة وأن لم يكن مستغرقا لا ينبغي أن يصلحوا ما لم يعطوا دينه ولو فعهوا قالوا يجوز الصلح وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في القسمة أنها لا يجوز استحسانا ولا يجوز قياسا اه وعبارة الزيلعي وأن لم يكن مستغرقا حاز استحسانا والقاس أن لا يجوز الخ (قوله ثلاثا يحتاجوا) غلة لقوله فيوقف قال صدر الشريعة وعلو صلح والمشايع قالوا صح لأن التركة لا تخلو عن قليل دين والدائن قد يكون غائبا فوجب جعل التركة موقوفة لتضرر الورثة والدائن لا ينضرر لأن على الورثة قضاء دينه ووقف قدر الدين وقسم الباقي استحسانا ووقف الكل قاس الخ (قوله على السواء) أولاد أن أحد الورثة اذا صلح البعض دون الباقي يصح وتكون حصته له فقط وكذا الوصلح الموصى له كما في الانقروى * (مسئلة) * في رجل مات عن زوجة وبنت وثلاثة أبناء عم عصبة وخلف تركة اقسمتوها بينهم ثم ادعت الورثة على الزوجة بان الدار التي في يدها ملك ورثهم المتوفى فانكرت دعواهم فدفعت لهم قدرا من الدراهم صلحا عن انكار فهل يوزع بدل الصلح عليهم على قدر موارثهم أو على قدر ورثهم الجواب قال في البحر وحكمه في جانب المصلح عليه وقوع المالك فيه للمدعى سواء كان المدعى عليه مقرا أو منكرا وفي المصلح عنه وقوع المالك فيه للمدعى عليه اه ومثله في المنع وفي مجموع النوازل مثل عن الصلح على الانكر بعد دعوى فاسده هل يصح قال لا لأن تحصيل الصلح عن الانكار من جانب المدعى أن يجعل ما أخذ عن حقه أو عوضا عنه لا بد أن يكون ثابتا في حقه لكن تحصيل الصلح من الخيرة يقتضي قوله وقوع المالك فيه للمدعى وقوله أن يجعل عن حقه أو عوضا عنه أن يكون على قدر موارثهم سدى والدرجة الله تعالى عن مجموعة منسلا على التريكي أمين الفتوى بدمشق الشام (قوله ان كان ما أعطوه من ماله) أي وقد استوفاه ولا يظهر عند تفاوت ط (قوله فعلى قدر ميراثهم) قال في السراجية وشريحهما من صلح عن شيء من التركة فاطرح سهامهم من التصحيح ثم اقسام باقي التركة على سهام الباقي كزوج وأم وعم فصالح الزوج عن نصيبه على ما في ذمتهم من المهر وخرج من البين فيقسم باقي التركة بين الام والعم أثلاثا قدر سهامهما مساهاهما للام وسهم للعم فان قلت هلا جعلت الزوج بعد المصالحة وخروجه من البين عترة المعذوم وأى فائدة في جعله داخل في تصحيح المسئلة مع أنه لا يأخذ شيئا أو ما أخذته قلت فائدة أن لا يجعله كأن لم يكن وجعلنا التركة ماوراء المهر لا تغلب فرض الام من ثلث أصل المال الى ثلث الباقي اذ حينئذ يقسم الباقي بينهم أثلاثا فيكون للام سهم وللعم سهمان وهو خلاف الاجماع اذ جعلنا ثلث الأصل وإذا أدخلنا الزوج في المسئلة كان للام سهمان من الستة وللعم سهم واحد يقسم الباقي بينهم على هذه الطريقة فتكون مستوفية حقا من الميراث اه ملخصا ط وسياق آخر كتاب الفرائض بيان قسمة التركة مفضلا (قوله وقدمه الخصاص) أي قد جربنا هذا التفصيل بما اذا كان الورثة منكرين (قوله فعلى السواء) أي مطلقا من غير سواء كان الدفع من التركة أو من غير هالأنه بمنزلة البيع فكأنهم اشتروه جميعا ولا يظهر التساوى الا اذا كان المدفوع متساويا بينهم وعليه فينبغي أن يرجع الا كتر حصه في التركة على الأقل حصه بقدر ما دفع من ماله عنه فليأمل قال

المبت أو بوق من مال آخر
 (ولا) ينبغي أن (يصلح)
 ولا يقسم (قبيل
 القضاء) للدين (في)
 غير دين محظ ولو فعل
 الصلح) والقسمة
 (صح) لأن التركة
 لا تخلو عن قليل دين
 فلو وقف الكل تنضرر
 الورثة فيوقف قدر الدين
 استحسانا وقاية ثلاثا
 يحتاجوا الى نقض
 القسمة بغير (ولو أخرجوا
 واحدا) من الورثة
 (فحصه) تقسم بين
 الباقي على السواء
 ان كان ما أعطوه من
 ماله غير الميراث وان
 (كان) المعطى (بما ورثوه
 فعلى قدر ميراثهم)
 يقسم بينهم وقدمه
 الخصاص يكونه عن
 انكار فلو عن اقرار
 فعلى السواء

الشرنبل في شرح الوهبانية الوجه أنهم ما في الاقرار يكونان مشترين فينصف وفي الانكار مستعدين
العين التي كفتكون على قدر الانصاف واختاره البعض **(قوله)** عن بعض الاعيان اشار الى أنه كما يصح
الصلح معهم عن كل أعيانها يصح عن بعضها اعتبار العزب الكل وفي المحتج ادعى مالا أي معلوماً وأغريباً
رجل واشترى ذلك من المدعي يجوز الشراء في حق المدعي ويقوم مقامه في الدعوى فان استحق شيئاً كان له
والا فلا فان سجد المطلوب ولا يثبت أنه أن يرجع اه حوى ومثله في البحر قال سبدي الوالدرجه الله تعالى
وتأمل في وجهه في البراز يمين أول كتاب الهبة وبيع الدين لا يجوز ولو باع من الدين أو وهبه حاز اه
(أقول) لم يظهر لي وجهه مع نصهم بعدم صحة بيع الدين لغريم من عليه الدين فهو غير صحيح فيما يظهر وفوق
كل ذي علم عليهم **(قوله)** في التركة دين هكنا في بعض النسخ وفي بعضها أن بدل في وعلمها فيلزم نص
دين وعليها كتب ط والمراد أن الصلح صحيح يعني إذا أقر بما فيه عليه وليس له نقضه إلا بمسوغ **(قوله)**
وكذا لو لم يذكره في الفتوى أي في السؤال الذي رفع ليكتب عليه أو يحجب عنه أي فلا يجب على المفتي
البحث ط **(قوله)** والموصى له يبلغ من التركة كوارث صورته رجل أو وصى لرجل بعد أو أدر فترك ابناً
وابنة فصالح الابن والابنة الموصى له بالعبد على ما تدرهم قال أبو يوسف أن ثلث المائة من مالها ما غير
الميراث كان العبد بينهما نصفين وإن صالحه من المال الذي ورثاه عن أبيهما كان المال بينهما أثلاثاً لأن المائة
كانت بينهما أثلاثاً وذلك لاختصاص في الحيل أن الصلح إن كان عن إقرار كان العبد الموصى به بينهما نصفين
وإن كان عن انكار فعلى قدر الميراث وعلى هذا بعض المشايخ وكذلك في الصلح عن الميراث كذا في فاضل خان
(قوله) من مسألة التخرج أي بتفصيلها **(قوله)** صالحوا الخ **(أقول)** قال في البراز في الفصل السادس
من الصلح ولو ظهر في التركة عن بعد التخرج لا رواه في أنه هل يدخل تحت الصلح أم لا وقائل أن يقول
يدخل وقائل أن يقول لا انتهى ثم قال بعد محو رقتين قال تاج الاسلام ومحقق صدر الاسلام وجدته صالح
أحد الورثة وأبوابه أبراء عام ما ظهر في التركة شيء لم يكن وقت الصلح لا رواه في جواز الدعوى ولقائل أن
يقول يجوز ادعى حصته منه وهو الاصح ولقائل أن يقول لا وفي المحيط لأبواب أحد الورثة الباقي ثم ادعى
التركة وأنكره ولا تسمع دعواه وإن أقر وأبى التركة أمره وبالبراز عليه اه كلام البراز في أنه قال بعد أسطر
صالح أي الزوجة عن الثمن ثم ظهر دين أو عين لم يكن معلوماً للورثة قبل لا يكون دخلاً في الصلح ويقسم
بين الورثة لأنهم إذا لم يعلموا كان صلحهم عن المعلوم الظاهر عندهم لا عن المجهول فيكون كالملستي من الصلح
فلا يبطل الصلح وقبل يكون دخلاً في الصلح لأنه وقع عن التركة والتركه اسم لكل فإذا ظهر دين فسد الصلح
ويجعل كأنه كان ظاهراً عند الصلح اه والحاصل من مجموع كلامه المذكور أنه لو ظهر بعد الصلح في
التركة عين هل تدخل في الصلح فلا تسمع الدعوى بها أم لا تدخل فتسمع الدعوى قولان وكذا المصدر بعد
الصلح إبراء عام ثم ظهر للصالح عين هل تسمع دعواه فيه قولان أيضاً والاصح السماع بناء على القول بعدم
دخولها تحت الصلح فيكون هذا التصحيح للقول بعدم الدخول وهذا إذا اعترف بقية الورثة بأن العين من التركة
والا فلا تسمع دعواه بعد إبراء كما أقدمنا نقله عن المحيط وانما قيد بالعين لأنه لو ظهر بعد الصلح في التركة
دين فعلى القول بعدم دخوله في الصلح يصح الصلح ويقسم الدين بين الكل وأما على القول بالدخول فالصلح
فسد كإلحاق الدين بظاهراً وقت الصلح إلا أن يكون مخترجاً من الصلح بان وقع التصريح بالصلح عن غير الدين
من أعيان التركة وهذا أيضاً ذكره في البراز في بحث قال ثم ما ظهر بعد التخرج على قول من قال من أنه
لا يدخل تحت الصلح لا خفاً ومن قال يدخل تحته فكذلك إن كان عيناً لا يوجب فساداً وإن كان مخترجاً من
الصلح لا يفسد ولا يفسد اه **(قوله)** أشهرهما لا وعلى مقابله فإن كان الذي ظهر ديناً فسد الصلح كأنه وجد
في الابتداء فيكون هو وغيره بين الكل وإن كان عيناً لا اه منح **(قوله)** بل بين الكل أي بل يكون الذي ظهر
بين الكل **(قوله)** قلت وفي البرازية الخ وفي الثامن والعشرين من جامع الفصولين أنه الاشبه **(قوله)**
ولا يبطل الصلح أي لو ظهر في التركة عين أم لو ظهر فيها دين فقد قال في البرازية إن كان مخترجاً من الصلح

وصلح أحدهم عن بعض
الاعيان صحيح ولو لم
يذكر في صلح التخرج
أي التركة دين أم لا
فالصلح صحيح وكذا لو لم
يذكر في الفتوى
فيبقى بالصفة ويجعل
على وجود شرائطها
جمع الفتاوى والموصى
له يبلغ من التركة
(كوارث فيما قدمناه)
من مسألة التخرج
(صالحوا) أي الورثة
(أحدهم) وخرج من
بينهم (ثم ظهر الميت
دين أو عين لم يعلموها
هل يكون ذلك دخلاً
في الصلح) المذكور
(قولان أشهرهما لا)
بل بين الكل والقولان
حكاهما في الخاتمة
مقتماً لعدم الدخول
وقد ذكر في أول فتاواه
أنه يقدم ما هو الأشهر
فكان هو المعتمد كذا
في البحر قلت وفي
البرازية أنه الأصح ولا
يبطل الصلح وفي
الوهابية

لا يفسدوا لا يفسد كما يفسد أي أن كان الصلح وقع على غير الدين لا يفسد وأن وقع على جميع التركة فسد كما لو كان الدين ظاهرة وقت الصلح (قوله وفي مال طفل) أي والصلح في مال الطفل الثابت بالشهود لم يجوز إذا لا صلحته ومفهوما أنه يجوز الصلح حيث لا يثبت للطفل والضمير في لم يجوز إلى الصلح (قوله وما يدعي) عطف على ما خوذ من المقام أي فلم يجوز الصلح في مال الطفل الثابت بالشهود ولا فيما يدعي خصم ولا يتصور أي لم ينور دعواه بينته وحاصل المعنى إذا كان لطفل مال بشهود لم يجوز الصلح فيه ولم يجوز مصالحة من يدعي شيأ على الصغير بدون بينة بحال الصغير لأن المدعي لم يستحق سوى الاستخلاف ولا يستخلف الأب ولا الوصي ولا الصبي حال صفوه والأب لا يصح أن ينفذ اليقين بحال الصغير وأن تبرع الأب بعماله صح كالأجنبي وإذا كان للمدعي بينة يصح الصلح بحال الصغير على القيمة وزادة يتغابن فيها كالنساء وهذه المسائل تجري في الأب والجد ووصيهما والقاضي ووصيه وسواء كان الصلح في عقار أو عبد أو غيرهما في الكل أو البعض وعلمه فالصور أربع فيما إذا لم يكن للطفل بينة وحيث كان الخصم بينة فهذه أربع صور وأشار المصنف إلى أن الأربع تجري مع الأب والجد والوصي من جهة الأب والجد ومن جهة الوصي ومن جهة أحدهما والقاضي أو وصي القاضي فبلغ اثنتين وثلاثين مسألة وسواء كان الصلح في عقار أو عبد أو غيرهما فيلغ ستة وتسعين وسواء كان في الجميع أو البعض فيلغ مائة واثنين وتسعين حكما كل ذلك مما ذكره صاحب البسوط (قلت) بقي عليه وصي الأم في تركتها ووصيه والاخ قال في البسوط واصله وصي الأم والاخ مثل صلح وصي الأب في غير العقار فيلغ أضعاف ذلك كافي شرح الوهبانية لابن الشحنة وعمامة فيه (قوله وصح على الأبراء من كل عايب) الضمير في صح يعود إلى الصلح يعني جاز الصلح عن البراءة من كل عيب لأن الأبراء عن العيب بلا بدل صحيح فكذلك معه كالوصي عياله معلوما لأنه اسقاط الحق ولو قال اشترت منك العيوب بكذا لم يصحط وهذا اليبس العلامة عبد البر ذكره بعد آيات بعد البيت الأول (قوله ولو زال عيب) أي لو صلح على عيب في المبيع ودفع له بدلا عن الصلح ثم زال العيب بطل الصلح ويسترد البطل ويسقط عنه أن يكن دفعه لعود السلاسة وكذا كل عيب زال كطلاق الشترأة أو لم يوجد برديله كعدم الحبل وكما لو ظهر الدين على غير المصالح برديله كافي الشربلالية (قوله ومن قال) أي لو ادعى عليه شيأ أنكر فقال له أن تخلف على عدم ثبوت هذا الحق عليك فأنبت برى عنه لم يجوز هذه البراءة لعدم جواز تعليقها بالشرط فإن كان حلف عند غير القاضي له أن يخلفه عند القاضي ولو أقام بينته قبلت وإن عجز أعاد اليدين عليه (قوله ولومدع) لولومدع أي لو قال للمدعي أن تخلف على ما تدعيه فهو لا تخلف لا يستحق المدعي (قوله كالأجنبي) خبر لستد أمخوذ في أي وما ذكر من المدعي عليه والمدعي كالأجنبي حال كونه يصور أي لو قال له أن تخلف فلان الأجنبي فقلت ما تدعيه أو أنت برى عما ادعى عليك خلف الأجنبي لا يبرأ * والحاصل أنه اشتمل هذا البيت على ثلاث مسائل من فاضخان الأولى اصطلاح على أن ما أن حلف المدعي عليه فهو برى وخلف من أماله قبله شيء الصلح باطل الثانية اصطلاح على أنه أن حلف المدعي على دعواه فالمدعي عليه يكون ضامنا لمدعي والصلح باطل فلا يحجب المال على المدعي عليه الثالثة اصطلاح على أنه أن حلف فلان وهو غير الطالب فالمدعي عليه كان باطلا فلا يلزمه المال وهي الفادة بقوله كالأجنبي وهذه المسائل تقدمت في كتاب الدعوى (حاشية) نسأل الله حسنا في الجرع مجموع التوازل وقع بين امرأه وزوجها مشاجرة فتوسط المتوسطون بينهما للصلح فقالت لأصالحه حتى يعطيني خمسين درهما يحل لها ذلك لأن لها عليه حق من المهر وغيره اه قال الجوى فتقاعن المقسسى قلت هذه دعوى لا دليل عليها فقد يكون لثاني لها وتطلب ذلك اه (وأقول) ما ذكر في مجموع التوازل من أنه يحل لها الأخذ من فروض فيما إذا وافقها الزوج بأن أعطاها ما طلب بطريق الصلح وحينئذ لا يتوقف الأخذ على أن يكون لها شيء عليه اذ ليس هو بالمدعي مما سبق التصريح به من أن الصلح يجوز ولو عن أنكار أو قدما عن الزبلي التصريح بأنه يحل للمدعي أخذه لأنه في زعمه عين حقه أو بدله وإن كان المدعي عليه يزعم أنه لثاني عليه ومع هذا حل له الدفع أيضا دفعا للشرع عن نفسه وحينئذ نقوله لأن لها عليه حق من المهر وغيره ما

وفي مال طفل بالشهود

فلم يجوز

وما يدعي خصم ولا يتصور

وصح على الأبراء من

كل عايب

ولو زال عيب عنه صالح

يهدر ومن قال أن

تخلف فغيره لم يجوز

ولو مدع كالأجنبي يصور

ذكره بحسنه التلقين بها لانه شرط لحوازل الصلح أو السعود * وفي الحرج عن الخلاصة ولو استقرض من رجل دراهم بخارية بجاري أو اشترى سلعة بدرهم بخارية بجاري فالتصا لخدمة لا يوجد بها الختارية قالوا يؤجل قدر المسافة ذاهبا ورجائوا يستوفى منه بكفيل * وفيه عنها إذا أقر الوصي أن عنده ألف درهم الميت والميت ابنان فصالح أحدهما من حقه على أربع مائة لم يجز وإن كان استهلكها ثم صلحها بما جاز اه * ولو صلح امرأته من نفقة ما سئمت على حيوان أو ثوب سمي حنسه جاز مؤجلا ولا بخلاف لو صلحها بعد القرض أو بعد تراصهما من النفقة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * ولو صلحته عن أحد رضاع الصبي بعد البتونة كان جائزا ثم ليس لها أن تصالح بمأثرتين لها من دراهم الأخر على طعام بغير عنه كذا في المبسوط * رجل صلح امرأته المطلقة من نفقتها على دراهم معلومة على أن لا يرد لها عليا حتى تنقضي عدتها وعدتها بالاشهر جاز ذلك وإن كان عدتها بالخض لا يجوز لأن الحوض غير معلوم قد تحيض ثلاث حيض في شهرين وقد لا تحيض عشرة أشهر كذا في فتاوى قاضيخان * ولو صلحت مع زوجها من نفقتها ما دامت زوجته على مال لا يجوز * لو كانت امرأته مكاتبه أو أمة قد بواها المولى بتمت فاصالحها على دراهم مسمومة من النفقة والكسوة لكل سنة جاز ذلك وكذلك لو صلح مولى الأمة فلم يكن بواها المولى بتمت بهذا الصلح وكذلك إن كانت المرأة صغيرة لا يستطيع الزوج أن يقر بها فصالح أبها عن نفقتها لم يجز وإن كانت كبيرة والزواج صغير فصالح أبوه عن النفقة وضمن جاز وإذا صلح الفقير امرأته على نفقة كثيرة في الشهر لم يلزمه الاتفقة مثلها كذا في المبسوط * ولو صلح على نفقة المحارم ثم ادعى الأعراس صدق وبطل الصلح كذا في التاترخانية * إذا صلح الرجل بعض محارمه عن النفقة وهو فقير لم يجز على إعطائه أن أقرأته محتاج فإن لم يعرف حاله وادعى أنه فقير فالقول قوله وبطل عنه ما صلح عليه الآن تقوم بينة أنه موسر فيقضى بالصلح عليه ونفقة الولد الصغير كنفقة الزوجة من حيث أن اليسار ليس بشرط لوجوبها فالصلح فيه يكون ماضيا وإن كان الولد محتاجا فإن كان صلح على أكثر من نفقتهم ما يتغافل الناس فيه أبطلت الفضل عنه وكذلك الصلح في الكسوة للزوجة والمغبر فيه الكفاية كالنفقة ولو صلح امرأته من كسوتها على درع يهودي ولم يسم طوله وعرضه ورفعه جاز ذلك وكذلك كسوة القرابة ولو صلح رجل أخاه وهو صحيح بالغ على دراهم مسمومة لنفقتها وكسوته كل شهر لم يجز ذلك ولم يجز عليه كذا في المبسوط * إن صلحت المائنة فوجهان سكنها على دراهم لا يجوز كذا في فتاوى قاضيخان إذا صلح امرأته من نفقتها وكسوتها العشرين على وصيف وسط إلى شهر أو لم يجعل له أجلا فهو جائز كذا في المبسوط * سئل الحسن بن علي عن ادعى على آخر فسادا في البيع بعد قبض المبيع ولم يتهيأ له إقامة البينة فقال نعم كذا في التاترخانية نأفلعن البينة وفي حكم الرد بالعيب المصلح بینه بعد الصلح هل تسمع البينة فقال نعم كذا في التاترخانية نأفلعن البينة وفي حكم الرد بالعيب المصلح عليه كالبيع برء بالعيب اليسير والفاحش ويرجع في الدعوى إن كان رده بحكم أو غير حكم كذا في المبسوط * لو وجد عا وقع عليه الصلح عيبا فلم يقدر على رده لاجل الهلاك أو لاجل الزيادة أو لاجل نقصان في يد المدعي فإنه يرجع على المدعي عليه بمحصة العيب فإن كان الصلح عن إقرار رجوع بمحصة العيب على المدعي عليه في المدعي وإن كان عن إنكار رجوع بمحصة العيب على المدعي عليه في دعواه فإن أقام البينة أو حلفه فنسك استحق حصه العيب منه فإن حلفه خلف فلا شيء عليه كذا في السراج الوهاج * لو اشترى جارية بقرعة عند المشتري ثم وجدها عوراء أو أقر البائع أنه دلسه فصالحه على أن يرد لها ولو لها وز بادة ثوب على أن يرد عليه الآخر ألين فهو جائز وكذلك هذا في نقض بناء الدار وز بادة بنتها هكذا في المبسوط * ادعى عيبا في جارية اشتراها أو أنكر البائع فاصلحها على مال أي على أن يبرئ المشتري البائع من ذلك العيب ثم ظهر أنه لم يكن بها عيب أو كان ولكنه قد زال فلا باع أن يسترد بدل الصلح كذا في الفصول العديدة * اشترى رجلان شيئا فوجداه به عيبا فصالح أحدهما في حصته جاز وليس للأخر أن يخص عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما الآخر على خصوصه لأن عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو أبرأ أحدهما عن حصته بطل حق الآخر خلافا لهما كذا

في محيط السرخسي * اذا اشترى ثوبين كل واحد بعشرة دراهم وقضيهما ثم وجد أحدهما عيباً فاصلح على أن يرد به العيب على أن يرد بقى عن الآخر درهماً فارد ما تزور بأدب الدرهم بالخلعة في قول أبي حنيفة ومحمد درهماً لله تعالى كذا في الحاوي * لو قال لجارية أنت أمي وقالت لا بل أنا حرة وصلحها من ذلك على مائة درهم فهو جائز وإن أقامت البينة أنها كانت أمته أعقبتها عام أول وأنها حرة الأصل من الموالى أو من العرب حرة لا يورن رجعت بالمائة عليه ولو أقامت البينة أنها كانت أمة فلان فاعتقها عام أول لم قبل ذلك منها ولم ترجع بالمائة كذا في المبسوط * اذا ادعى داراً في بدرجل وأكر المدعي عليه فصالحه المدعي على دراهم ثم أقر المدعي عليه اراد المدعي أن ينقض صلحه وقال انما صلحتك لاجل انكرا ليس له أن ينقض الصلح كذا في المحيط ولادعي في بدرجل حقا فصالحه المدعي عليه من ذلك على أن يبيت على سطحه سنة ذكري الكتاب أنه يجوز وقال بعض المشايخ هذا اذا كان السطح مججراً فان لم يكن مججراً لا يجوز الصلح كالأجور اجارة السطح وقال بعضهم يجوز الصلح على كل حال كذا في الظهيرية * اختصم رجلان في حائط فاصلحوا على أن يكون أصله لأحدهما ولا تحرم موضع جذوعه وأن يبنى عليه حائطاً معلوماً ويحمل جذوعاً معلومة لا يجوز كذا في محيط السرخسي * اذا اختصم رجلان في حائط فاصلحوا على أن يهدما أو كان مخفواً وأن يبنياه على أن لأحدهما ثلثه والآخر ثلثه والنقطة على ما على قدر ذلك وعلى أن يحملها عليه من الجذوع بقدر ذلك فهو جائز كذا في الحاوي * اذا وقع الصلح من دعوى الدار على دراهم واخر قاتل قبض بدل الصلح لا ينتقض الصلح كذا في المحيط * اذا كان لانسان نخلة في ملكه فخرج سفعها إلى الدار جارة فأراد الجارة قطع السعف فصالحه رب النخلة على دراهم مسماة على أن يترك النخلة وأن ذلك لا يجوز وان وقع الصلح على القطع فإن أعطى صاحب النخلة جارة درهم لم يقطع كان جائزاً وان أعطى الجارة درهم لصاحب النخلة لم يقطع كان باطلاً * رجل اشترى داراً الهاشيع فصالح الشفيع على أن يعطى للشفيع دراهم مسماة بلسم الشفيع الشفيع بطلت الشفيع ولا يجب المال وان كان أخذ المال رده على المشتري كذا في فتاوى قاضيان * ولو صالح المشتري مع الشفيع على أن أعطاه الدار وزادته الشفيع على الثمن شأماً معلوماً فهو جائز كذا في المبسوط وان صالح على أن يأخذ نصف المشتري أو ثلثه أو ربعه على أن يسلم الشفيع في الباقي كان جائزاً وان وجد هذا الاصطلاح منهما بعدتاً كدس الشفيع بطلب الموائمة وطلب الاشهاد فانه بصراً خذ النصف بالشفيع حتى لا يتجدد فيما أخذت بالشفيع مرة أخرى وبصرى بلسم الشفيع في النصف حتى لو كان هذا الشفيع شركاً في المبيع أو في الطريق كان للجار أن يأخذ النصف الذي لم يأخذه هذا الشفيع بالشفيع وان كان هذا الاصطلاح قبل وجود الطلب من الشفيع فانه بصراً خذ النصف بشراء مبتدأ ويتجدد فيما أخذت بالشفيع كذا في المحيط * لو صالح المشتري الشفيع على أن يسلم الشفيع على بيت من الدار بحصة من الثمن والصلح باطل وحق الشفيع باطل وهذا اذا كان الصلح بعدتاً كدس الشفيع بالطلب فأما قبل الطلب بطلت الشفيع كذا في محيط السرخسي * اذا ادعى رجل شفيعاً في دار فصالحه المشتري على أن يسلم له داراً أخرى بدراهم مسماة على أن يسلم له الشفيع فهذا باطل لا يجوز كذا في المبسوط * رجل قتل رجلاً عمداً وقتل آخر خطاً ثم صالح أولياءهما على أكثر من دينين والصلح جائز ولو صاحب الخطا الدية وما بقى فلصاحب العمد ولو صالح أولياءهما على دينين أو أقل منهما كان بينهما نصفين كذا في محيط السرخسي * وبدل الصلح في دم العمد بجارية المهر فكل جهالة تحمّل في المهر تتحمل هنا وما عني حصة السمعة تنع وجوبه في الصلح وعند فساد السمعة يسقط القود ويجب بدل النفس وهو الدية بخوان يصلح على ثوب كالحجج مهر المثل في النكاح الا أنهم باقرون من وجه وهو أنه اذا تزوج بها على خير يجب مهر المثل ولو صالح عن دم العمد على خير لا يجب نبي كذا في الكافي وفي الخطا بحسب الدية كذا في الاختيار شرح اختار * ولو صالحه بغيره عن دم على عقور عن دم آخر جاز كالمخلع كذا في الاختيار * جرح رجل عداً فصالحه لا يخالو اما ان برئ أو مات منه أو ان صلحه من الجراحة أو من الضربة أو من الشفيع أو من القطع أو من اليد أو من الجناية لا غير جاز الصلح ان برئ بحيث بقي ما تزور ان برئ بحيث لم يبق له أثر بطل الصلح فأما اذا مات من ذلك بطل الصلح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى

ورحب الله بخلافهما وان صالحه عن الاشياء الخمسة وما يحدث منها فالصلح جائز ان مات منها أو أماً إذا بر
 منها ذكر ههنا ان الصلح جائز ذكر في الوكالة لو أن رجلاً شرب رجلاً موصحاً فوكل إنساناً بالصلح عن الشجة و
 يحدث منها إلى النفس فإن مات كان الصلح من النفس وإن برئ يجب تسعة أعشار المال ونصف عشرة مريد
 للشجوة نصف عشر المال وقال عامة مشايخنا اختلاف لا خلاف في الوضع فإن الوضع ثمانية صلح عن الجراح
 وما يحدث منها إلى النفس وهو معلوم فما مكن قسمة البدل على القائم والحادث جمعاً وههنا صلح ع
 الجراحة وكل ما يحدث منها وهو مجهول قد يحدث وقد لا يحدث وإذا حدث لا بدري أي قدر يحدث فتعذر قسمة
 البدل على القائم والحادث فصار البدل كله بأزاء القائم وأما إذا صلح عن الجناية يجوز الصلح في الفصول كما
 إذا برئ بحيث لم يبق له أثر كذا في محيط السرخسي * رجل قتل عمداً وله ابنان فصالح أحدهما عن حصته
 مائة درهم فهو جائز ولا يشركه لآخره فيها ولو كان القتل خطأ فصالحه أحدهما على مال كان لشركه
 يشاركه في ذلك الآن يشاء المصالح أن يعطيه ربع الأرض هكذا في المبسوط * في المنتقى عن ابن سماعه عن أ
 يوسف رحمه الله قال في رجل قطع بين رجل فصالحه المقطوع بده على أن يقطع يسار القاطع فقطعه فهذا
 عن الأول ولا ينبغي على قاطع اليسار ولا ينبغي له على قاطع اليمين وإن اختصما قبل أن يقطع يساره وقد صالح
 على ذلك فليس له أن يقطع يساره ولكن رجوع بديه بمنه وإن صالحه على أن يقطع يده بالقاطع ورجله أو
 أن يقتل عبد القاتل أن يقطع يده ورجله رجوع عليه بديه ورجله وإن قتل عبده فله عليه قيمة عبده بمقاسمة
 بديه يده ويراد أن الفضل ولو صالح على أن يقطع يده هذا الحر أو على أن يقتل عبداً فلان ففعل بغير بديه
 الآخر قيمة عبده ويرجع المقطوع بده على القاطع بديه يده كذا في محيط السرخسي * إذا كان في الدوا
 عطاء مكتوب باسم رجل فأنزعه فيه آخر وادعى أنه له فصالحه المدعي عليه على دراهم أو دنائير جاله أو إلى أ
 فالصلح باطل وكذلك لو صلح على شيء بعينه فهو باطل كذا في المبسوط * له عطاء في الدوان مات عن ابن
 فاصلح على أن يكتب في الدوان باسم أحدهما يأخذ العطاء والآخر لا شيء له من العطاء وبذلك من كان
 العطاء ما لم يعلموا فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الإمام العطاء له كذا في الوجيز للكردي
 * الوكيل بالخصومة إذا صلح لا يصح بخلاف ما إذا أمر كذا في متفرقات النخبة * لا يجوز التصرف في بد
 الصلح قبل الصلح إذا كان متفقاً لا يجوز للمدعي بيعه وهبته ونحو ذلك فإن كان عقاراً يجوز عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى لا ينبغي للقاضي أن يباشر الصلح بنفسه بل يفوض ذلك إلى غيره من المتوسط
 وسبيل القاضي أن لا يبادر في القضاء بل يرد الخصوم إلى الصلح مرتين أو ثلاثاً إذا كان رجواً للأصلاح بينهم
 كانوا يعملون إلى الصلح ولا يطلعون القضاء لا محالة فأما إذا طلبوا القضاء لا محالة أو أبا الصلح إن كان وجه القف
 ملتبساً غير مستين للقاضي أن يردهم إلى الصلح أما إذا كان وجه القضاء مستيناً فوقع الخصومة بين
 أجنبيين بقضي بينهم ولا يردهم إلى الصلح حيناً أو أوان وقع الخصومة بين أهل قبيلتين أو بين المحارم يرد
 إلى الصلح مرتين أو ثلاثاً وإن أبا الصلح هكذا في النخبة * الكفيل بالنفس إذا صلح على مال على أن يبرأ
 من الكفالة فالصلح باطل وهل تطل الكفالة قهر وإيثان في رواية تسقط هكذا في البدائع وبه يفتي كذا
 في النخبة اه والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

مطلب لا يصح صلح وكيل
 الخصومة

(كتاب المضاربة)

(هي لغة مفاعلة)

* (كتاب المضاربة) *

قال ملا مسكين هي كالمصالحمة من حيث أنها تقتضي وجود البدل من جانب واحد اه قال الجوزي وفيه تأمل
 لان الصلح إذا كان عن مال باقار يكون بيعاً والبيع يقتضي وجود المبادلة من الجانبين اه وأجاب عن
 أبو السعود عن شجبه بأنه يكفي في بيان وجه المناسبة اشتراك المضاربة والصلح في الوجود الصوري واعتبار
 يكون قاصر على المصالح عليه ولا يشترط أن وجوده من جانب واحد كراس مال المضاربة وأما اعتبار الصلح
 عن مال باقار بيعاً فالمشقة لا معنى كلاً لا يخفى اه أي أنه لا يلزم في المناسبة أن تكون من كل الوجوه
 اعتبر ههنا في قسمين من الصلح الصلح عن انكرا أو سكوت (قوله هي مفاعلة) لكنهما على غير ما

(قوله)

(قوله وهو السيرة فيها) قال الله تعالى واخرون يضربون في الارض يبتغون من فضل الله يعني يسافرون للتجارة
وحسب هذا العقد بها لان المضارب يسير في الارض غالب الطلب الربح ولهذا قال الله تعالى يضربون في الارض
يبتغون من فضل الله وهو الربح وأهل التجار يسمون هذا العقد مقارضة وهو مشتق من القرض لان صاحب
المال يقطع قدر ما له وبسببه للعامل وأصحابنا اختاروا لفظة المضاربة لتكون مواءمة لما تاولوا من نظم
الآية وهي مشروعة لشدة الحاجة اليها من الجانبين فان من الناس من هو صاحب مال ولا يهتدى الى التصرف
ومنه من هو بالعكس فشرعت لتتوسط مصالحهم فانه عليه الصلاة والسلام بعث والناس يتعاملون بها فأقرهم
عليها وتعاملتها الصحابة رضي الله تعالى عنهم ألا ترى الى ما روى أن عباس بن عبد المطلب كان اذا دفع مالا
مضارب بشرط عليه أن لا يسلبه بحرا ولا ينزل واديا ولا يشتري ذات كبد يربط فان فعل ذلك ضمن فبلغ ذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستحسنه فصارت مشروعة بالسنة والاجماع كذا ذكره الزيلعي ووجه
المناسبة بين الكتابين من حيث ان كلا منهما مشتمل على الاسترباح أما المضاربة فان ميناها على هذا أو أما الصلح
فان الصلح من المديعي عليه مستريح سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار أو عن سكوت عيني (قوله) وشرا
عقد شركة قال في النهاية ومن يخذ وحذوه انما دفع المال الى غيره ليتصرف فيه ويكون الربح بينهما على
ما شرط او ربح البرجندي هذا التعريف وضعه صاحب التكملة بأن المضاربة ليست الدفع المذكور بل هي
عقد يحصل قبل ذلك أو معه ثم عقد الشركة في الربح لا يستلزم وجود الربح فلا يرد عليه أنه قد لا يوجد الربح أصلا
وخروج الفاسد عن التعريف لا يقدح فيه لانها تنقلب حينئذ الى الاجارة كذا أفاده الملا عبد الحليم (قوله)
في الربح وان لم يشتركا في الربح خرج العقد الى الضاعة والقرض قال في الجفر لشرط ان يربح لاحدهما
لا تكون مضاربة اه وبجواز التفاوت في الربح وانما كان المال من اثنين فلا بد من تساويهما فيما فضل من
الربح حتى لو شرط لاحدهما الثلث والاخر الثلث فيعادل فهو بينهما نصفان لا ستواءهما في رأس المال اه
كما يأتي (قوله) بمال من جانب الخ أي هذا مسمى المضاربة وأما كونه ابداعا ابتداء فليس هو مفهومه والمال هو
حكمها كما ذكره لأنه ترك ما له في بدغيره لا على طريق الاستبدال ولا الوثيقة فيكون أمانة فهو داخل في معنى
الوديعة وليس هو مسمى عقد المضاربة وإنما فعل فيه كان عاملا فيه باذن مالكه وهو في معنى الوكيل له فلذلك كان
من حكمها أنها توكل مع العمل فان ربح كان شريكا لانها قد عقدت بمال من جانب رب المال وعمل من جانب
الآخر على أن يكون الربح بينهما فلما حصل الربح كان له نصيب منه فكانت شركة حينئذ وغصب ان خالف لأنه
تصرف في ما له بغير اذنه حيث خالف ما شرطه عليه وخرجه حينئذ عن كونها مضاربة فلذلك لا تعود وان أجاز
رب المال لان عقد المضاربة قد انفسخ بالمخالفة والفسوخ لا تلحقه الاجازة واجارة فاسدة ان فسدت لان الربح
انما يستحق بعقد المضاربة فاذا فسدت لا يستحق شيئا منه وانما قال فلا يربح للمضارب لكنه عمل في ما له بانه غير
متبرع فيكون اجارة فلذلك اوجب أجر مشه ربح أو لا كما هو حكم الاجارة وانما كانت فاسدة لعدم وجود العقد
الصحيح المصداق لا حاروقه بهذا التقرير ان دفع ما أورده صدور الشريعة تأمل (قوله) وعمل من جانب المضارب) لأنه
قبض المال باذن مالكه لا على وجه المبادلة والوثيقة بخلاف القبض على سقم الشراء لأنه قبضه بدلا وبخلاف
الرهن لأنه قبضه وثيقة تدور وهو أي عمل بالرفع كذا ضبطه الشرح اه سلب فيكون عطف على قوله عقد فيقتضي
أن حقيقة العقد والعمل وهو شافي ما بعد من قوله وركنها الخ فلو كان مجردا عطف على مال والجار والمجرور
في قوله عمل متعلق بمحذوف تقديره وتكون لكان وجها فالأولى أن يقول وهي عبارة عن عقد على الشركة
في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الآخر كما فعل في الهندية وهو ما يدقنا كما في ط وانما فسدت
الشارح بالمضارب لأنه لو اشترط رب المال أن يعمل مع المضارب فسدت كما صرح به المصنف في باب
المضارب يضارب وكذا تفسد لو أخذ المال من المضارب بلا أمره وبيع واشترى به الا اذا صار المال عروضا
فلا تفسد لو أخذ من المضارب كما سيأتي في فصل المتفرقات (قوله) وركنها الايجاب والقبول قال الجوى في
شرحه وركنها القبط الدال عليها كقوله دفع اليك هذا المال مضاربة ومقارضة ومعاملة وأخذ هذا المال

من الضرب في الارض وهو
السيرة فيها وشرا (عقد
شركة في الربح بمال من
جانب رب المال) وعمل
من جانب المضارب
(وركنها الايجاب
والقبول)

واعمل به على أن لا ينال من الربح نصفه أو ثلثه أو قال اشترعه متاعا ما كان من فضل فلائ منه كذا وأخذ هذا
 بالنصف بخلاف أخذ هذا الألف واشتره هو وبالنصف ولم ير دعله فليس مضار به بل إجارة فاسدة له أجزمه
 أن اشترى وليس له البيع الأبا مر اه ويقول المضارب قبلت أو ما يردى هذا المعنى اه قاضى زاده (قوله
 وحكمها أنواع) لكنها باظهار مختلفة قال الملا عبد الحار قوله وحكمها أنواع الأول أقول اللاتى أن يدرج
 في غيره أيضا قولنا الثانى والثالث وغيرهما كما أدرج في قوله وشرطها وعدا أنواع المذكورة أحكامها بانها
 على أن حكم الشيء ما يشبهه ويتقرب عليه ولا يخفى في أنه يراعى ذلك في كل حكم منها في وقته فلا ير دعله أن
 معنى الإجارة والعقب ناقض لعقد المضاربة متنافي ليعتبر فكيف يجعل حكما أحكامها ومن هذا يظهر
 حسن نبيل المصنف في تحرير المتن حيث قال وأما دفع المال الخ لأن الإيضاع والاقرض لم يستتبع على هذا
 العقد بل يفرقان عنه أول الأمر كما لا يخفى اه (قوله لانها ابتداء) لأنه قبض المال بلان مالكة
 لا على وجه المبادلة والوثيقة إلى آخر ما قد مضى قريبا ولو حذف قوله لانها ويكون قوله ابتداء بدلا مما قبله
 ماضيه وقوله ابتداء ظاهره أنها لا تكون في البقاء كذلك مع أنها تكون أمانة فيه فحكم الابتداء والبقاء
 سواء فان قيل أراد الإيداع حقيقة وهي في البقاء أمانة قلنا هذا غير ظاهر فندر ط قال الخلد المولى سائى أن
 المضارب يملك الإيداع في المطلق مع ما تقرر أن المودع لا يودع والمراعى في حكم عدم الضمان بالهلال وفي أحكام
 مخصوصة لا في كل حكم تامل (قوله ومن حيل الضمان الخ) ليست هذه حيلة في المضاربة بل قد خرج العقد
 إلى الشريك في رأس المال وذكرنا: يلغى حيلة أخرى أيضا فقال وإذا أراد رب المال أن يضمن المضارب بالهلال
 يقرض المال منه ثم يأخذ منه مضاربة ثم يضع المضارب كافي الواقعات وذكر هذه الحيلة القهستى وفيه نظر
 لانها تكون شركة عنان شرط فيها العمل على الاكتمال او هو لا يجوز بخلاف العكس فإنه يجوز كذا ذكره في
 الظهيرية في كتاب الشركة عن الأصل للإمام محمد تامل وكذا في شركة البرازية حيث قال وان لاحدهما ألف
 ولا آخر ألفان واشترى كوا وشرط العمل على صاحب الألف والربح أيضا فاجاز وكذا وشرط الربح والوضعية
 على قدر المال والعمل من أحدهما بعينه جاز ولو شرط العمل على صاحب الألفين والربح نصفين لم يجز الشرط
 والربح بينهما أن لا يلاذ ذلك إلا بشرط نفسه بعض ربح الآخر فيعمل ولا مال والربح انما يستحق بالعمل
 أو المال أو الضمان اه ملخصا لكن في مسألة الشارح شرط العمل على كل منهما لا على صاحب الألف فقط
 وهو صحيح سالم من الفساد كما صرح به * والحاصل أن المفهوم من كلامهم أن الأصل في الربح أن يكون على
 قدر المال كما قد مضى عن الحر اذا كان لاحدهما عمل فيصح أن يكون أكثرهما عاقبة عمله وكذا لو كان
 العمل منهما يصح التفاوت أيضا تامل (قوله ثم يعقد شركة عنان) وهي لا يلزمها أن يكون الربح فيها على قدر
 المال فلها ما ينقص على مناصفة الربح ح (قوله على أن يعمل) ذكره لأنه لو شرط العمل على أحدهما
 فسدت كما مر فيها والفسد اشتراط عمل أحدهما لا الاطلاق (قوله ثم يعمل المستقرض فقط) أى يطيب
 نفس منه لا بشرط عليه لأن شرط الشركة أن يكون العمل عليهما كما قال على أن يعمل لكن الشرط انما هو
 اشتراط العمل عليهما لا وجوده منهما فان العمل لا يتأتى من اثنين عادة فيصح أن ينفرد أحدهما بعد أن
 شرط عليهما كما هو مقتضى عقد الشركة ويكون الربح بينهما على حسب الشرط لأن كلا منهما مكيل بما عمله
 عن صاحبه فيقع شراء كل لهما بالامالة عن نفس المباشر وبالوكالة عن شريكه لأن الشركة تتضمنها ويكون
 الربح على حسب الشرط كما تقدم في بابها (قوله وتوكيل مع العمل) حتى يرجع عما لحقه من العهد عليه
 منع كما لو دعى المضارب بالعيب ولم يوجد جدي يورثه من مال المضاربة أو استحق في يد المشتري ورجع على
 المضارب بشئ لم يوجد جدي يورثه فأدى من مال نفسه يرجع على رب المال هذا ما ظهري وكيسجي من قوله
 شري عبدا بالعهود اهلك الألف قبل نقد دفع المالك ثمعه ثم يعنى يرجع المضارب بالثمن على المالك (وأقول)
 هذه الوكالة ضمنية كافي وكالة الشركة كذا ذكرنا فسملت وكالة بمجهول الجنس وحازت بخلاف الوكالة القصدية
 فانها لم تجز ولو وكالة بمجهول الجنس نحو التوكيل بشراء ثوب ونحوه على ما مر (قوله وشركة اندرج) لان الربح

وحكمها) أنواع لانها
 (ابتداء ابتداء) ومن
 جعل الضمان أن
 يقرضه المال الادرها
 ثم يعقد شركة عنان
 بالدرهم وعاء قرضه
 على أن يعمل والربح
 بينهما ثم يعمل المستقرض
 فقط وان هلك القرض
 عليه (وتوكيل مع العمل)
 لتصرفه بأمره (وشركة
 اندرج

حاصل بالمال والعمل فيشتركان فيه منخ (أقول) بل تكون شركة بحجر الشراء ألا ترى أنه ليس لب
 المال فسحها بعلوم ولو كانت وكالة لكان له فسحها حيث أخذ البضاعة نعم استحقاقه لشي من المال موقوف
 على ظهوره والربح والوقت عند المضارب لا يعتق ما لم يتحقق الربح تأمل (قوله) وغصبان خالف) تعديه
 على مال غيره فيكون ضمانا واستشكل قاضي زاده عند الغصب والاحارة من أحكامه لأن معنى الاحارة انما يظهر
 اذا فسدت المضاربة ومعنى الغصب انما يتحقق اذا خالف المضارب وكلا الأمرين ناقض لعقد المضاربة متناف
 لخصتها فكيف يصح أن يجعل من أحكامها وحكم الشيء ما يثبت به والذي يثبت عنه أنه لا يثبت به قطعاً وان قلت
 قد صلح أن يكون ناحكاً للفاسدة قلنا لا ركن والشروط المذكورة هنا الصحيحة فكذلك الأحكام على أن الغصب
 لا يصح حكم الفاسدة لأن حكمها أن يكون للعامل أجر عمله ولا أجر للغاصب أه مختصراً ط ولا تنس ما قدمناه
 عند قوله عمال من جانب الخ (قوله) وإن أجاز رب المال بعده حتى لو اشترى المضارب ما منهى عنه ثم باعه
 وتصرف فيه ثم أجاز رب المال لم يجز منخ فضمن بالغصب ويكون الربح بعد ما صار مضموناً عليه ولكن
 لا يطالبه عندهما وعند الثاني يطالبه بالغاصب والمودع اذا تصرفا ور بحافا فانهما على الخلاف المذكور
 أه شئ عن الغاية وفي سرى الدين عن الكافي أنه بعد الاجازة يكون للمستبضع يعني أن البضاعة ودع في يده
 واذا خالف ينقلب إلى الغصب ولو أجاز بعده أه وفيه مخالفة لما هنا كل مخالفة وينبغي اعتمادها ط
 بز يادة (قوله) لصيرورته غاصباً بالمخالفة) فيه تعليل الشيء بنفسه (قوله) بل له أجر مثل عمله مطلقاً) وهو
 ظاهر الرواية فهستأنى لأنه لا يستحق المسي لعدم الصحة ولم يرض بالعمل مجاً فيجب أجر المثل وعن أبي يوسف
 أن لم يربح فلا أجر له وهو الصحيح للثلاث والفاسدة على الصحيحة شيخنا عن ابن الغرس على الهداية أه
 أبو السعود وفي الهداية وعن أبي يوسف إذا لم يربح لا يجب الاجراء اعتباراً بالمضاربة الصحيحة أه اتفق الشراح
 على صحة هذا التعليل لأن الفاسد يؤخذ حكمه من الصحيح من جنسه أبداً كما في البيع الفاسد ولكن تصدوا
 في الجواب عنه ما نعم كذلك اذا كان انعقاداً فاسداً كانعقاد الصحيح كما في المنع وهاليس كذلك لأن المضاربة
 الصحيحة تنعقد بشركة والفاسدة تنعقد باجارة فتعتبر بالاجارة الصحيحة عند ابقاء العمل ورد صاحب البيانة
 باعتبار فاسد المضاربة بصحتها أو لم يرض جعلها اجارة لانهم صاروا أن يكون للعامل حزم من الربح لو حصل
 ولم يحرمان أن لم يحصل ولم يرض رب المال أن يكون في ذمته شيء في مقابلة عمله واجبا به يكون اجاباً بغير دليل
 فهذه الاصل الضعيف أو في من الغاء التعليل الصحيح هذا (قوله) بل لا بد على الشروط أي المسي كما هو
 حكم الاجارة الفاسدة وقد مر وهذا فيما اذا ربح والا فلا تتحقق الزيادة ولا يكون له أجر مال يربح أو يكن الفساد
 بسبب تسمية دراهم معينة للعامل لأنه لم يرض حيثئذ بالحرمان عند عدم الربح تأمل (قوله) خلافاً للمحمد) فيه
 اشعار بأن الخلاف فيما اذا ربح وأما إذا لم يربح فأجر المثل بالغام بالغ لأنه لا يمكن تقدير بنصف الربح المعلوم كما
 في الفصولين لكن في الواقع ما قاله أبو يوسف بخصوصه عاذا ربح وما قاله محمد بل أنه أجر المثل بالغام بالغ فيما
 هو أعم ذكره الشئني وأدافى الشر بنبلانية نقلا عن التبيين وشرح المجمع والخلاصة أن وجوب أجر المثل
 مطلقاً قول محمد ومعنى الاطلاق ربح أو لم يربح جزاً على المسي أولاً وعند أبي يوسف يجب أن ربح والا فلا ولا
 مجاوزاً للشروط أه وحيثئذ فيكون مشى في وجوب الأجر مطلقاً على قول محمد مشى في عدم مجاوزة
 المشروط على قول أبي يوسف فاصل ما قاله أبو يوسف بخصوصه بما اذا ربح وما قاله محمد بأنه أجر المثل بالغ
 ما بلغ فهو أعم كذا كرنا (قوله) (الافى وصى) أختمال بتم مضاربه (الخ) طاهره أن الوصى أن يضارب في مال
 النبيم يجز من الربح وسيأتي بيانه في الفروع وكلام الزبلي فيه أظهر وأقارن بلعى أيضاً أن الوصى دفع المال
 إلى من يعمل فيه مضارب بطريق النيابة عن النبيم كايه أبو السعود قال في أحكام الصغار الوصى عاك أختمال
 النبيم مضارباً فإن أختمل أنه عشرة دراهم من الربح فهذه مرا بحة فاسدة ولا أجر له وهذا مشكل لأن
 المضارب متى فسدت تنعقد اجارة فاسدة فيجب أجر المثل ومع هذا قال لا يجب لأن حاصل هذا راجع إلى أن
 الوصى يؤجر نفسه النبيم وأنه لا يجوز أنه ومنه يعلم أن الاستثناء الذي ذكره ليس في عبارة الكتاب المذكور وأنه

وغصبان خالف وإن
 أجاز رب المال (بعده)
 لصيرورته غاصباً
 بالمخالفة (واجارة فاسدة
 ان فسدت فلا ربح)
 للمضارب (حيثئذ بل له
 أجر) مثل (عمله مطلقاً)
 ربح أو لا (بلاز يادة على
 الشروط) خلافاً للمحمد
 والثلاثة (الافى وصى)
 أختمال بتم مضاربة
 فاسدة)

أسقط من عبارته ما به يضيغ الحكيم المذكور وفي البراز به بعد أن ذكر الأشكال التي ذكره في جامع أحكام
 الصفار قال والحجاب أنه قدرهن على أن المنافع غير متقومة وأنه الأصل فيها فلا يوزن إلا الحرام المحجب بالتقويم في
 غير التقويم نظرا إلى الأصل وأنه لا يجوز في مال اليتيم والصغير والتقويم بالعقد الصحيح بالنصوص الله عليه
 والنص لم يرد في الفاسد والوارد في الصحيح لا يكون واردا في الفاسد في حق الصغير اهـ ذكر ما للمجوى (قوله)
 كشرطه لنفسه عشرة دراهم الكافي لتمثيل المضاربة الفاسدة جلي (قوله فلا شيء له) لأنه من باب إيجاز الرضى
 نفسه لليتيم وهو لا يجوز كذا كرنا (قوله) فهو استثناء من (أجر عمله) لاساحة المدان المستند في الإهمال
 الذي وقع فيه بقوله فلا شيء له وذلك لأنه يحتمل أن يكون استثناء من قوله بل له أجر مثله أو من قوله بل لا زيادة
 والمؤلف قصد التوضيح (قوله) والفاسدة لا ضمان فيها) لأن الفاسد من العقود يأخذ بالحكم من الصحيح
 منها ولأنه عين في بدأه ولو تلف بعد العمل فله أجر مثله وقيل هذا عند أي خسفة وعندهما يضمن إذا تلف
 في بدأه بما يمكن التصريح به اهـ وفي النهاية والمضاربة الفاسدة غير مضمونة بالهلاك وذو كراين سماعة عن
 محمد أنه ضامن للمال فقيل المذكور في الكتاب قول أي خسفة وهو ينأى على اختلافهم في الإجماع المشترك إذا
 تلف المال في بدأه من غير صنعه وعندهما هو ضامن إذا هلك في بدأه بما يمكن التصريح به وكذلك في كل مضاربة
 فاسدة كذا في المبسوط (قوله) كله للمالك بضاعة) هو أن يعمل له متبرعا (قوله) فيكون وكلا متبرعا) أي عمله
 حيث لم يشترط له جزم من الربح (قوله) لقلة ضرره) أي القرض بالنسبة للهمة بفعل قرض أو لم يجعل هبة لكن فيه
 اختصار محتمل وكان عليه أن يقول قرض لاهية لقلة ضرره قال في التبيين وأغصارا المضارب مستقرضا باشتراط
 كل الربح له لأنه لا يستحق الربح كله إلا إذا صار رأس المال ملكا له لأن الربح فرع المال كالثمر للشجر وكالولد
 للحيوان فإذا شرط أن يكون جميع الربح له فقد ملكه جميع رأس المال مقتضى وقضيته أن لا يرد رأس المال
 لأن التملك لا يقتضي الرذالة لكنه لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال فخلعا مقرضا لا اشتمالا على المعينين
 وأغصارا ولو أن القرض أدى التبرع لأنه يقطع الحق عن العين دون البدل والهمة تقطعه عنهم فما كان أولى
 لكونه أقل ضررا اهـ (قوله بسبعة) يضم قوله ومن شروطها (قوله) كون رأس المال من الأثمان أي الدراهم
 والدنانير عندهما وبالفلوس النافقة ٢ وودفع له عرضا وقال له بعه وأعمل مضاربة في ثمنه فباع بدراهما وأدناير
 فتصرف صح ذكره مسكين لكن فيه مخالفة لما في القهستاني عن الكبرى ونصه في المضاربة بالتبرع وإثبات
 وعن الشيخين أنها تصح بالفلوس وعند محمد لا تصح وعليه الفتوى اهـ وأما جاز في مسئلة ثمن التوبلان
 المضاربة ليس فيها إلا توكيل وإجازة وكل ذلك قابل للإضافة على الإنفراد فكذا عند الاجتماع كما في الزيلعي وأما
 اشترط كون رأس المال من الأثمان لأنها شريطة عند حصول الربح فلا بد من مال تصح به الشركة وهو الدراهم
 والدنانير والتبرع والفلوس النافقة اهـ ومنه وجوازها بالتبرع كان زائحا والافهوكا لعروض فلا يجوز المراجعة
 عليه إلا إذا بيعت العروض فصارت نقودا فإنها تنقلب مضاربة وكذلك الكلي والوزني لا يصلح أن يكون رأس
 المال عندها خلافاً لابن أبي ليلى كما في النهاية وذكر في تكملة الدرر وما نقله البعض أنه عند مالك تصح
 بالعروض لا يكاد يصح وأما المنقول عن ابن أبي ليلى أنه يجوز بكل مال وعليه كلام الكاكي انتهى وقيد في
 الدرر بالفلوس النافقة أيضا قال في الهندية والفتوى على أنه يجوز بالفلوس المراجعة كذا في التاترخانية فلا عار
 الكبرى ولا يجوز بالذهب والفضة إذ لم تكن مضمومة في رواية الأصل كذا في فتاوى قاضخان وفي الكبرى
 في المضاربة بالتبرع وإثبات في كل موضع وروح التبرع وإثبات الأثمان يجوز المضاربة هكذا في التاترخانية والمبسوط
 والدائع ويجوز بالدراهم النهرجة والزوج ولا يجوز بالسوقه فان كانت السوقه تروج فهي كالفلوس كذا
 في فتاوى قاضخان وفي الحامدية مثل فيما إذا دفع زيد لعمر وبضاعة على سبيل المضاربة وقال لعمر وبها
 ومهما ربح يكون بينهما ثلثة فباعها وخسر فيها فالمضاربة بغير صحيحة ولعمر وأجر مثله بل لا بد على المشروط
 اهـ رجل دفع لآخر أمتعة وقال بعها واشترها وما ربحت فينتا نصفين فخر فلا خسران على العامل وإذا طلب
 صاحب الأمتعة بذلك فتصالحا على أن يعطيه العامل إياه لا يلزمه ولو قفل إنسان ببذل الصلح لا يصح ولو عمل

كشرطه لنفسه عشرة
 دراهم (فلا شيء له) في
 مال اليتيم (إذا عمل)
 أشبه فهو استثناء من
 أجر عمله (و) الفاسدة
 (لا ضمان فيها) أيضا
 (كصحيحة) لأنه لا أمين
 (ودفع المال إلى آخر
 مع شرط الربح)
 كله (للمالك بضاعة)
 فيكون وكلا متبرعا
 (وبع شرطه للعامل
 قرض) لقلة ضرره
 (وشرطها) أمور سبعة
 (كون رأس المال
 من الأثمان)

٢ مطلب لا تصح المضاربة
 بالفلوس الكاسدة

هذا العامل في هذا المال فهو بينهما على الشرط لان ابتداء هذا البيع مضاربة بل هو قوكل بيع المنة ثم اذا صار الثمن من التقدود فهو دفع مضاربة بعد ذلك فلم يضمن أولا لانه أمين بحق الوكيلة ثم صار مضارباً فاستحق الشروط جواهر الفتاوى **(قوله)** كما مر في الشركة من أنها لا تصح مفاوضة وعنا تانغرا القدين والفولوس الشافعية والتبرو والتقرة ان جرى التعامل **(قوله)** وهو معلوم للعاقدين ثلثا بقا في المنازعة ولو شاعا لما في التارخانية واذا دفع ألف قدره من الدرهم والدينار وقال نصفها عليك فترض ونصفها عليك مضاربة بالنصف صح وهذه المسئلة نص على أن فرض المشاع جائز ٣ ولا يوجب له ذلك رواية الأهلينا وانما هذه العقد كان لكل نصف حكم نفسه وان قال على أن نصفها فرض وعلى أن تعمل بالنصف الآخر مضاربة على أن الربح كل على ما ذكره لانه فرض من منفعة وان قال على أن نصفها فرض عليك ونصفها مضاربة بالنصف فهو جائز ولم يذكر الكراهية هنا من المشاع من قال سكوت محمد عنها هاندليل على أنها تنزيهية وفي الثانية قال على أن تعمل بالنصف الآخر على أن الربح جائز ولا يكره وان ربح كان بينهما على السواء والوضعية عليهما لان النصف ملكه بالقرض والآخر بضاعة في يده وفي التجرة يدك وكذلك في المحط ولو قال على أن نصفها مضاربة بالنصف ونصفها هبة لك وقضها غير مقسومة فالهبة فاسدة والمضاربة جائزة فان هلك المال قبل العمل أو بعده ضمن النصف خاصة الهبة فقط وهذه المسئلة نص على أن المقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون على الموهوب به انتهى ملخصا وعمامه فيه فليحفظ فاته مهم وهذه الأخيرة ستأتي قبل كتاب الادعاء قريبا من أن الصحيح أنه لا ضمان في حصة الهبة أيضا لان الصحيح أن الهبة الفاسدة تملك بالقبض اه لكن فيه أن الواهب يسلط الموهوب به على قبض ماله في الهبة المذكورة فكيف يضمن وقد اوضح الجواب عنه في نور العين بأن الهبة الفاسدة تنقلب عقد معاوضة فتكون كالمقبوض على حكم البيع الفاسد وهو مضمون اه وقوله فان ربح كان بينهما على السواء أي ربح جميع الألف بدليل التعيليل المذكور ولا يشكل هذا على قولهم ان الشرط الموجب انقطاع الشركة يفسدها أي المضاربة لا تانقول ما في الصورة المذكورة بحق نصف الألف هو بضاعة لا مضاربة تأمل **(قوله)** وكفت فيه أي في الاعلام منع **(قوله)** الاشارة كما اذا دفع لرجل دراهم مضاربة وهو لا يعرف قدرها فانه يجوز فيكون القول في قدرها وصفتها المضارب مع عينه والدينه للمالك أي اذا اشار اليها لثلاث بقا في المنازعة كما في الدرر **(قوله)** والدينه للمالك أي لو ادعى رب المال انه دفع اليه ألفين وقال المضارب اني اقاطعت أو ادعى رب المال أنها قبض وقال المضارب سودة القول المضارب يمينه لانه متكرر والدينه للمالك لانه مدع **(قوله)** لم يجز لان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه آمنا فيما عليه من الدين أي لانه لا يبرأ الانبساط له به ويكون الربح للمستترى في قول أي حنفية وقال أبو يوسف ومحمد الربح لرب الدين وبرأ المضارب عن الدين كذا في الثانية عن العزيمة قال في الجرو ما المضاربة بدين فان كان على المضارب فلا يصح وما اشتراطه والدين في ذمته اه والوجه تأخير هذا عند قوله وكون رأس المال عينا لا دينا بطريق التفرع بيع عليه كالفعل صاحب الدرر **(قوله)** وان على ثالث بأن قال اقض مالي على فلان ثم عمل به مضاربة ولو عمل قبل أن يقبض الكل ضمن ولو قال فاعمل به لا يضمن وكذا لو اؤوا لان ثم الترتيب فلا يكون مأذونا بالعمل الا بعد قبض الكل بخلاف الفاء والواو ولو قال اقض ديني لتعمل به مضاربة لا يصير مأذونا لم يقبض الكل يجز أي فلو عمل قبل أن يقبض كله ضمن وبحسب فيه بان القول بان الفاء كالأو في هذا الحكم نظر لان ثم تقيد الترتيب والترانخي والفاء تقيد التعقيب والترتيب فنبني أن لا يثبت الاذن فيما قبل القبض بل يثبت عقبه بخلاف الواو فانها المطلق المجمع من غير تعرض لمقارنة ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأئمة الفتوى تأمل **(قوله)** حاز لان هذا قوكل بالقبض وضافة المضاربة الى ما بعد قبض الدين وذلك جائز بخلاف ما اذا قال اعمل بالدين الذي لي عليك حيث لا يجوز المضاربة لان المضاربة قوكل بالشراء والتوكيل بالشراء بدين في ذمة الوكيل لا يصح حتى يعين البائع أو المبيع عند أي حنفية ففقط التوكيل بالكلية حتى لو اشترى كان المأمور وكذا لا يصح التوكيل بقبض ما في ذمة نفسه فلا يتصور المضاربة فيه وعندهما يصح التوكيل بالشراء بما في ذمة الوكيل من غير تعيين ما ذكرنا حتى يكون

كما مر في الشركة (وهو معلوم) للعاقدين (وكفت فيه الاشارة) والقول في قدره وصفته للمضارب بيمينه والدينه للمالك وأما المضاربة بدين فان على المضارب لم يجز وان على ثالث جائز

٣ مطلب فرض المشاع جائز

مشتري بالآخر لكن المشتري عروض فلا تصح المضاربة بها على ما ينشأ اه ز يلى (قوله وكراه) لانه اشترط لنفسه
منفعة قبل العقد منخ ونظهر هذا في المسئلة التي بعد قوله ولو قال اشترى عبدانسيئة الخ هذا فيهم انه لو دفع عرضا
وقال له بعه واعمل بتمه مضاربة انه يجوز بالاولى كاذ كرنا وقد اوضحه التشرح وهذه حيلة لحوازا المضاربة
في العروض ٤ وحيلة اخرى ذكرها الخصاص ان يبيع المتاع من رجل يتقنه ويقبض المال فيدفعه الى
المضارب بمضاربة ثم يشتري هذا المضارب هذا المتاع من الرجل الذي ابتاعه من صاحبه ط (قوله يجتبي)
ومثله في البحر (قوله وكون رأس المال عينا) أى معنوا وليس المراد العين العرض (قوله كما بسط في الدرر)
حيث قال فيه ان المضارب أمين ابتداء ولا يتصور كونه آمينا فباعه من الدين فلو قال اعمل بالدين الذي يضمن
مضاربة بالنصف لم يجز بخلاف ما لو كان له دين على ثالث فقال اقض ما لي من فلان واعمل بمضاربة حيث
يجوز لانه اضاف المضاربة الى زمان القبض والدين فيه بصير عينا وهو يصلح ان يكون رأس المال اه وهو
كأنى قدمه في الدين فربا وذكرفه تفصيلا كما هنا بان هذا اذا كان ديننا على المضارب اموالو كان على غيره حاز
وكراه لان ما كان على الغير يقبضه بصير عينا فتقع المضاربة عليه لا على الدين كما سمعت قال انه مكرمع ما تقدم
نوهم انه متقدم متنا من قال انه موهم للاطلاق أى بوهم انه لا فرق ان يكون الدين على المضارب او على
الاحنى وقد علبت الجواب ان ما على الاحنى بصير عينا فقبضه فليقع العقد على الدين بل على العين المقبوضة
(قوله وكونه مسلما الى المضارب) لان المال في المضاربة من أحد الجانبين والعمل من جانب الآخر فلان يخلص
المال للعامل ليمكن في التصرف منه ولان المال يكون امانة عنده فلا يتم الا التسليم اليه كالدعوى فلو شرط رب
المال ان يعمل مع المضارب لا يجوز المضاربة لانه شرط يمنع من التسليم والتخليه بين المال والمضارب سواء كان
المال اقل او لا كالأب والوصى اذا دفع مال الصغير مضاربة وشرط على شريكه أى الصغير مع المضارب لا تصح
المضاربة وفي السغناقي وشرط على الصغير لا يجوز وكذا أحد المتقارفين وأشربكي الغنا اذا دفع المال
مضاربة وشرط على صاحبه فسد العقد تارخانية ولو شرط ان يكون المال كل ليلة عند المالك فسد
المضاربة فاستأنى وقال الاستيجاني اذا رد المضارب رأس المال على المالك وأمره ان يبيع ويشتري على
المضاربة ففعل ورجع فهو حازر على المضاربة والرجع على ما شرط لانه لم يوجد صريح النقص ولادلائه لانه صار
مستعينا به على العمل واذا وقع العمل من رب المال اعانة لا يجعل استرداد اختلاف ما اذا شرط على رب المال حال
العقد أقصد وحكى الامام القاضي العامرى عن محمد بن ابراهيم الضرير ان شرط على رب المال مع المضارب انما
يكون مفسد اذا شرط العمل حله أما اذا شرط رب المال لنفسه ان يتصرف في المال بانفراد متى بداه وأن
يتصرف المضارب في جميع المال بانفراد متى بداه حازت المضاربة كفى في الذخيرة وقيد بر المال لان العاقل لم
يكن رب المال فان كان أهلا لأن يكون مضارب في ذلك المال كالأب والوصى يجوز شرط العمل عليه وان لم يكن
أهلا كما ذكرنا لا يجوز كفى الشرع انتهى وسأبقى في الباب الآتى متنا بعض هذا (قوله لكنه التصرف) أى
ولا تنهى معنى الاحارة والمال محل فيجب تسليمه (قوله لان العمل فها من الجانبين) فلو شرط خلوص اليد
لا حدها لم تنعقد الشركة لان انتفاء شرطها وهو العمل منها كذا في الدرر (قوله شاعرا) انتفاء أو ان لا تشاركنا لتحقيق
المشاركة بينهما في الرجع قل أو كرهه قاله في البرهان وفي البحر الرابع أن يكون الرجع بينهما شاعرا كالنصف والثلث
لا سهام عينا قطع الشركة كانه درهم أو مع النصف عشرة اه ط أى لاحتمال أن لا يحصل من الرجع الا
مقدار ما شرط له واذا اتفقت الشركة في الرجع لا يتحقق المضاربة لانها جاوزت بخلاف القاس بالنص بطريق
الشركة في الرجع فيقتصر على مورد النص وفي المتن اعماء الى أن الشروط للمضارب انما يكون من الرجع حتى
لو شرط من رأس المال أو منه ومن الرجع فسد كفى انخراته وعلمه تعرف المضاربة (قوله فلو عن قدره
فسدت) لقطع الشركة في الرجع واذا فسدت فله أجر مثله لا يجاوز الشروط عندنا يوسف لرضاه به اذا كان
المسمى معلوما أو ما لو كان مجهولا كما هنا أو لم يوجد رجع لا يقال رضى بالقدر المشروط زاد عن حصته من الرجع
لانه لم يرض بها الا مع نصف الرجع وهو معدوم فالمسمى غير معلوم فيجب اجر المثل بانما بلغ وقد يجب بان هذا

وكره ولو قال اشترى
لى عبدانسيئة ثم بعه
ومضارب بتمه ففعل
جاز كقوله لغاصب
أو مستودع أو مستضعف
أعمل على يد مضاربة
بالنصف جاز يجتبي
(وكون رأس المال
عينا لا دينيا) كما بسط
في الدرر (وكونه مسلما
الى المضارب) لكنه
التصرف (بخلاف
الشركة) لان العمل
فها من الجانبين (وكون
الرجع بينهما شاعرا) فلو
عين قدرا ففسدت

(٢) قوله فلان يخلص الخ
هكذا بالاصل ولعل
وجه الكلام فلا بد أن
يخلص الخ اه معصية

٤ مطلب حيلة جواز
المضاربة في العروض

العقد كان فاسداً كان ماسي فيه محظوراً فقطع النظر عما هو موجب المضاربة وعول على ما عين معه على أنه أحر مثل في اجارة لا موجب مضاربة ولهذا قالوا هذه اجارة في صورة مضاربة جوى عن المقدسي قلت ما بينه المقدسي صريحه القهستاني معز بالفتولين ونصه بعد أن حكى الخلاف عن صاحبه في أن أحر المثل هل يجب بالغام بالغ أو لا يجاوز به الشروط قال والخلاف فيما اذار به وأما اذار به فاحر المثل بالغ ما بالغ لانه لا يمكن تقديره الخ وحينئذ لا حاجة الى تكلف الجواب ولا ينافي كلام القهستاني ما ساق في الشارح من قوله وعن أبي يوسف أن لم يرجع فلا أجر له لانه ذكره بلفظ عن فلا ينافي كون المذهب عنده استحقاق الأجره بالغ ما بالغ بنى أن يقال ظاهر كلام المقدسي أن المسمى للمضارب من الرجح اذا كان جراً شائعاً كالنصف يقال أنه معلوم وهو مخالف لما في الشئ حيث قال فان كان المسمى معلوماً لا يزد عليه وان كان مجهولاً كداه أو توب يجب بالغ ما بالغ وان كان معلوماً من وجهه دون وجهه كالجزء الشائع مثل النصف والربع فعند محمد يجب بالغ ما بالغ لانه مجهول أذكر بكثره ما يحصل وينقص بقلته وعندهما لا يزد على المسمى لانه معلوم من جهة ما يحصل بعلمه اهـ أبو السعود وانما تكون اجارة فاسدة اذا فسد ان لم يبين مده معلومة أو ما بينهما ينبغي أن يكون أجراً خاصاً فيستحق تسليم نفسه في المدة كما هو حكم الاجير الخاص وليسراجع (قوله) وكون نصيب كل منهما معلوماً عند العقد (انهم اشترطوا لا يقضيهما العقد قال في التاترخانة وما لا موجب شيأ من ذلك لا موجب فساد المضارب بتحويل يشترط أن تكون الوضعية عليهما وفي الفتاوى العتابة ولو قال ان الرجح بالوضعية يشترط أن يجز وكذا لو شرط الوضعية أو بعضها على المضارب فسدت وذكر الكرخي أن الشرط باطل وتصح المضاربة اذا شرط فيه نصف الرجح وفي الخيرة ذكر شيخ الاسلام في أول المضاربة أن المضاربة لا تنفسد بالشروط الفاسدة واذا شرط للمضارب ربع عشرة فسدت لانه شرط فاسد لانه شرط تنقضي به الشركة في الرجح اهـ (قوله) بوجبه جهالة في الرجح كما اذا شرط له نصف الرجح أو ثلثه أو ربعه أو الترتيبية حلبي يعني ذكر مجموع الثلاثة بطريق الترتيد لا قضاء الترتيد بجهالة الرجح (قوله) أو يقطع الشركة كما لو شرط لأحدهما درهم مسمية حلبي وأوردنا لكل شرط العمل على رب المال فإنه يفسدها وليس بواحد منهما وأجب بأن المراد بالفساد ما بعد الوجود وهي عند اشتراط ذلك لم توجد المضاربة أصلاً لا تحققتهما أن يكون العمل فيهما من طرف المضارب وفي المقدسي قال الزيلعي وغيره فلاصل أن كل شرط يوجب جهل الرجح أو يقطع الشركة مفسد وما لا فلا قال الاكل شرط العمل على رب المال يفسدها وليس بواحد منهما فلم يطرده والجواب أنه قال وغير ذلك من الشروط الفاسدة لا يفسدها واذا شرط العمل عليه فليس ذلك مضاربة وسلب الشيء عن المعلوم صحيح يجوز أن تقول زيد المعلوم ليس بصير وقوله بعد وشرط العمل على المالك مفسد معناه مانع عن تحققة قال بعض المحققين معتمونه وان لم يكن فاسداً في نفسه الا أنه مفسد لغير المقام لان معنى القسم الثاني من الاصل على ما صرحوا به هو أن غير ذلك من الشروط لا يفسد المضاربة بل تبقى صحيحة ويبطل الشرط وقد اشار اليه المصنف بقوله كاشتراط الوضعية على المضارب وقد كان اعترف به أولاً حيث قال ولما كان من الشروط ما يفسد العقد ومنها ما يبطل في نفسه وتبقى المضاربة صحيحة أراد أن يشير الى ذلك بأمر حلبي فقال شرط الخ ولا شأن للمضاربة لا تندرج في هذا المعنى اهـ ما في المقدسي وعبارة الدرر كذا أي يفسد المضاربة كل شرط يوجب جهالة الرجح كما لو قال لك نصف الرجح أو ثلثه أو ربعه المأمراً أن يرجح هو المعقود عليه جهالة تفسد العقد وغيره لا أي غير ذلك من الشروط الفاسدة بل يبطل الشرط كاشتراط الخسران على المضارب فإنه لا يقطعها وهو على رب المال قال المولى عبد الحليم قوله كما لو قال لك نصف الرجح أو ثلثه أو ربعه ولم يعين واحداً من هذه الكسور والأعداد وفي بعض النسخ أو شرط أن يدفع المضارب داره الى رب المال ليسكنها أو أراضه سنة ليرجعها وهو الموافق لما في شرح الهداية وقوله وغيره أي غير كل شرط يوجب جهالة الرجح أو غير كل شرط يوجب قطع الشركة في الرجح أو وجهه لا يفسد ذلك الغير من الشروط

(وكون نصيب كل منهما معلوماً عند العقد ومن شرطها كون نصيب المضارب من الرجح حتى لو شرط له من رأس المال أو منه ومن الرجح فسدت وفي الخلاصة كل شرط يوجب جهالة في الرجح أو يقطع الشركة فيه

الفاسدة عقد المضاربة بل يبطل الشرط ويتبع المضاربة صحته هذا هو المعنى من سوق الكلام ومقتضى الكلام ولكن اعترض عليه بأن شرط العمل على رب المال شرط ليس بواحد منهما فلو طرد هذا الضابط الكلي (أقول) دفعه على ما نسقه المصنف ظاهر لأنه ذكر هذا الشرط أولاً وأتى بالضابط الكلي بعده فيجعل على غير هذا الشرط بقرينة المقابلة وأما على ما هو ترتيب صاحب الهداية حيث أخذ ذكر هذا الشرط عن ذلك فتكون مخصصاً للعموم بل يكون بقرينة الاستثناء به عنه ونظائره أكثر من أن تحصي كالأجنبي على من تدرب هذا وبعض الشراح هنا جواب عنه وبعضهم اعترض عليه ولذلك تركناه وما ذكرناه أولى وما يقال في دفع الاعتراض من أن الشرط الذي يوجب جهالة الربح ليس فساداً للمضاربة بل لمقارنة شرط فاسد بل الانعدام صحته وهو موقوف على الربح وكذا فسادها بشرط العمل على رب المال ليس لكونه شرطاً مفسداً بل لتضمنه انتفاء شرط صحة المضاربة وهو تسليم المال إلى المضارب (أقول) كون كل من هذين الشرطين مقررًا على شرط من الشروط الستة لا يمنع ورود ذلك الشرط على هذا الضابط الكلي لأنه في بيان الشرط المفسد وغير المفسد والفرق بينهما (وأقول) الأمر أقرب من ذلك كله فقال هذه الكلمة غير صحيحة ويزاد فيها بفساد المضاربة اشتراط العمل المتأمل (قوله بفسادها) فالعامل أجبر مثل عمله لأنه لم يرض بالعمل بمجاناً ولا سبيل إلى المسمى المشروط ولفساد فيضار إلى آخر المثل ضرورة والربح لرب المال لأنه تمام ملكه ددر (قوله واللام) أى واللا يمكن واحد منهما أى لم يوجب الشرط جهالة في الربح ولا قطعاً في الشركة بطل الشرط كاشتراط الخسران على المضارب وكذا على رب المال أو كليهما كإحدى الصحة (قوله وصح العقد اعتباراً بالو كالة) لأن الخسران جزءاً من المال فلا يجوز أن يلزم غير رب المال لكنه شرط زائد لا يوجب قطع الشركة في الربح والمجاهلة فيه لا تقصد المضاربة لأنها لا تقصد بالشرط الفاسدة كالأو كالة ولأن صحته تنوقف على القبض فلا تطل بالشرط كالمهبة ددر (قوله ولو ادعى المضارب فسادها) الاختصار الأوضح أن يقول والقول لمدعى الصحة منهما (قوله الأصل أن القول لمدعى الصحة في العقود) فبذلك في الذخيرة بما إذا اتخذ العقد ما لو اختلف العقد القول لرب المال إلا إذا اتفق على ما يمكن لصحة المضاربة وأدعى رب المال شرطاً لزيادة أو بطل العقد فلا يقبل وبما أنه لو ادعى المضارب اشتراط ثلث الربح وأدعى رب المال استثناء عشرة منه فالقول لرب المال لأن المضارب يدعى صحة المضاربة ورب المال يدعى الإحارة الفاسدة وهما مختلفان فصار كالأو كالة الإحارة الفاسدة وأدعى الآخر الشراء الصحيح منه كان القول لرب المال لاختلاف العقدين أما لو ادعى المضارب أن الشرط ثلث الربح وأدعى رب المال الثلث وعشر ددرهم كان القول للمضارب لأنه يدعى شرطاً زائداً يوجب فساد العقد فلا يقبل قوله كإحدى البيع إذا اتفق عليه وأدعى أحدهما أجلاً مجهولاً يوجب فساد العقد وانكر الآخر بخلاف قوله اشتراط ثلث الربح إلا عشرة لأن هناك اتفقاً على ما يمكن لصحة العقد لأن الكلام المقر بالاستثناء تكلم بما عواراه المستثنى وذلك مجهول عنه صحة العقد (قوله ولو فسد فسادها) لأنه يمكن أن لا يظهر ربح إلا عشرة فاستثنوا هماً وإلى قطع الشركة في الربح (قوله إلا إذا قال رب المال شرط ثلث الربح) قبل عمله لا يظهر استثناءه الفرع من القاعدة لأن رب المال يدعى الفساد والمضارب الصحة والقول لمدعى الصحة فهو داخل تحت القاعدة كالأجنبي (أقول) ليست القاعدة على إطلاقها بل هي مقيدة بما إذا لم يدفع مدعى الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال على نفسه كما هنا فينبذ يكون القول قوله كما قد مناه عن الذخيرة وحيث لا لصحة القول المصنف فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال لأنه المدعى للفساد يدفع بدعواه الفساد استحقاق مال عن نفسه وحيث يتم الاستثناء ولا وجه لما قيل إن القول في هذه الصورة قول مدعى الصحة حيث كانت القاعدة مقيدة بما ذكرناه أم كلامه الجوى فلما كان في كلامه الاستثناء ما يقتضى عدم صحة الاستثناء على ما ذكره المصنف موافقاً لما في الخاتمة والذخيرة البرهانية في الفصل الرابع عشر منها من المضاربة ومخالفاً للصواب حيث قال فالقول للمضارب والصواب فالقول لرب المال على ما ذكره الجوى مستنداً لعبارة الذخيرة التي نقلها عنها قال الشارح وما في الأشبه فيه اشتباه فليحرم ما يكشف ذلك الاشتباه والذي نقله الجوى عن الذخيرة هو ما ذكره في البيع في الفصل

يفسدها ولا يبطل الشرط وصح العقد اعتباراً بالو كالة (ولو) ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال وبعبارة فالمضارب الأصل أن القول لمدعى الصحة في العقود إلا إذا قال رب المال شرط ثلث الربح إلا عشرة وقال المضارب الثلث فالقول لرب المال ولو فسد فسادها لأنه ينسب زيادة يدعى المضارب خاتمة

العاشرة وهو أن ما ذكر في عبارة كانه غلبه عنه ما إذا قال المضارب لرب المال شرطت لي نصف الربح الا عشرة ورب
المال بدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح وقد صرح صاحب النخبة في كتاب المضاربة بانه لو قال
المضارب شرطت لي نصف الربح وزادة عشرة أن القول فيه للمضارب وعمله بان رب المال بدعي شرطاً إذا
وجب فساد العقد فلا يقبل كما تقدم في عبارة فلا يتم ما قاله المحقق الجوى لمجرد تعليل صاحب النخبة مع نفسه
أن الحكم بخلاف ذلك ولا سيما أن ما ذكره الفقيه في غير بابها فالحق ما جرى عليه في النسخ ما مثل **(قوله وما في)**
الاشياء من قوله القول قول مدعي الحصة الا إذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزادة عشرة وقال المضارب
الثلث فالقول للمضارب كافي النخبة اهـ **(قوله فيه استنباه)** فانه ظن أن الفرع خارج عن القاعدة مع أنه
داخل فيها لان جعلنا القول فيه لمدعي الحصة وهو المضارب المدعي وقوعها بالثلث فلا يصح قوله الا إذا قال رب
المال الخ كذا في المنع وذلك نحو ما بينه الشيخ صالح في حاشيته عليها وحديثه فلا وجه لما ذكره الجوى في حل
هذه العبارة ونصه قوله أي صاحب الاشياء القول لمدعي الحصة ليس هذا على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا لم يدفع
مدعي الفساد بدعوى الفساد استحقاق مال عن نفسه كما إذا ادعى المضارب فساد العقد بان قال لرب المال
شرطت لي الربح الا عشرة ورب المال بدعي جواز المضاربة بان قال شرطت لك نصف الربح فالقول قول رب
المال لان المضارب بدعي الفساد لا يدفع استحقاق عن نفسه لان المستحق على المضارب منافع والمستحق على
رب المال خرمين الربح وانه عين المال والمال خرمين المنفعة والاستحقاق بعوض هو خير كلا استحقاق فلم يكن
المضارب بدعي الفساد دافعا عن نفسه استحقاقاً فلا يقبل قوله ورب المال إذا ادعى فساد المضاربة بان قال
للمضارب شرطت لك نصف الربح الا عشرة والمضارب ادعى جواز المضاربة بان قال شرطت لي نصف الربح فالقول
لرب المال لانه بدعي الفساد يدفع عن نفسه استحقاق مال لان ما يستحق لرب المال منفعة المضارب ويستحق
على رب المال عين مال وهو خرمين الربح والعين خرمين المنفعة وان كان كذلك كل رب المال بدعي الفساد
دافعا عن نفسه استحقاقاً زائدة المال فكان القول قوله كذا في النخبة **(قوله في المطلق)** بسكون الطاء
المهمله كان يقول دفعت اليك هذا المال مضاربة ولم يرد عليه **(قوله التي لم تنقيد بكان)** أما لو قيد في البلد
فليس له أن يسافر عنها كما لو قيد ببلده أخرى فتعين السفر ولا يبيع في بلده الزوم القيد وكلام المؤلف على
حذف أي التفسيرية فهو بيان للطفة **(قوله أو زمان)** فلو قيد بالنساء فليس له أن يبيع بالصف
كمكسه **(قوله أو نوع)** فلو قيد بالربح ليس له أن يتجرى في الرقيق مثلاً ويبني أن زاد أو شخص من المعاملين
بعينه كما يجب كره فانها حينئذ من المقيدة كما حققه قاضي زاده ثم لا يجوز للمضارب أن يعمل في غير ذلك المقيد
شلي **(قوله البيع)** قال الشهاب الشلي في شرحه اشترى المضارب أو باع بما لا يتيان الناس فيه يكون
مخالفاً قال لرب المال اعمل برأيتك أولاً ولا لأن العين الفاحش تبرع وهو ما مور بالتجارة لا بالتبرع ولوبايع مال
المضاربة بما لا يتيان فيه أو بأجل غير متعارف باز عند الامام خلافاً لهما كلوكيل بالبيع اهـ وانما يبيع
ويشتري من غير أصوله وفروعه كذا في سري الدين عن الوالوية ط **(قوله ولو فاسداً)** لان المبيع فيه علك
القبض فيحصل الربح بعقد المعاوضة وهو صنيع التجار بخلاف الباطل كافي الاشياء وليس المراد
منه أنه يجوز له مباشرة لحرمته بل المراد أنه لا يكون به مخالفاً فلا يكون عاصباً فلا يخرج المال عن كونه
في يده أمانة أو السعود **(قوله ونسيئة)** النسيئة بالهمز والنساء بالمد التأخير ولو اختلفا في النقد
والنسيئة فالقول للمضارب في المضاربة ولو لكل في الوكالة كما مر متافى الوكالة **(قوله متعارفة)** احترز
هـ عما إذا باع إلى أجل طو بل زيلي أي كسبتين عرفاً وأجل لم يبعد عند التجار كعشرين سنة كافي
لدرروا عما إذا جاز له النسيئة لانه عسى لا يحصل له الربح الا بالنسيئة حتى لو شرط عليه البيع بالنقد لا يجوز له أن
يبيع نفسه وفي شرط النسيئة يجوز له أن يبيع بالنقد وفي الهنديه عن البسوط قالوا وهذا انما باع بالنقد مثل
عنه أو أكثر أو مثل ما سمي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو مخالف ولو قال لا تبعه بأكثر من ألف فباع
أكثر من ذلك لانه غير لما جبه كذا في الحاوي لو كانت المضاربة مطلقة ففسها رب المال بعد عقدا المضاربة نحو

وما في الاشياء فيه
استنباه فانهم (وعلك
المضارب في المطلقه)
التي لم تنقيد بكان أو زمان
أو نوع (البيع) ولو
فاسداً (بشع ونسيئة
متعارفة

أن قال له لا تبع بالنسيئة أو لا تشتري دقيقا ولا طعاما أو لا تشتري من فلان أو لا تسافر فان كان التخصيص قبل أن
يعمل المضارب أو بعد ما عمل فاشترى وباع وقبض الثمن وصار المال ناضجا من تخصصه وان كان التخصيص بعد
ما عمل وصار المال عرضا لا يصح وكذا قولها عن السفر فعلى الرواية التي عاكس السفر في المضاربة المطلقة أن كان
المال عرضا لا يصح منهم كذا في فتاوى قاضيخان فإذا اشترى بعض المال شيئا ثم قال لا تعمل به إلا في الحظنة لم
يكن له أن يشتري بالباقي إلا الحظنة وإذا باع ذلك الشيء وصار نقد لم يشتريه إلا الحظنة كذا في الحاوي انتهى
(قوله والشراء) أي نقدا أو نسيئة فعين بسم فلما اشترى فعين فاحش بخلافه وان قال له اعمل برأيتك كافي
الذخيرة والاطلاق مشعر بحوزة تجارته مع كل أحد لكن في النظم أنه لا يتصرف مع امرأته وولده الكبير العاقل
ووالديه عنده خلافا لهما ولا يشتري من عبده المأذون قبل ومن مكاتبه بالاتفاق فهستأني **(قوله والتوكيل)**
لأنه دون المضاربة وحزم منها فالمضاربة تتضمن الإذن به **(قوله بهما)** أي بالبيع والشراء **(قوله والشراء)**
وبحرا) إلا أن ينهيه عنه نصا مطلقا على الأصح كافي الظهيرية وفي الخاتمة أنه أن يسافر راو بحرا في ظاهر
الرواية في قول أبي حنيفة ومحمد وهو الصحيح وعن أبي حنيفة أنه لا يسافر وهو قول أبي يوسف كافي المقدسي وفي
القهستاني ولا يسافر سفر اجتهاد يجاهى عنه الناس في قوتهم قال الرحي و له السفر راو بحرا أي في وقت لا يغلب
فيه الهلاك وفي مكان كذلك **(قوله ولودفع له المال في بلدته على الظاهر)** وعن أبي يوسف عن الإمام أنه ان دفع
إليه المال في بلدته ليس له أن يسافر به وان دفع إليه في غربة كان له أن يسافر به إلى بلدته لأن الظاهر أن صاحبه
رضي به إذا لم يضر في دار الغربة دائما غالبا فاعطاه والمال في هذه الحالة ثم علم بحاله بدل على رضاه وجه
الظاهر أن المضاربة مشتقة من الضرب في الأرض فملكه عطلق العقد إذا قلنا لا تسلم أنه تعرض
على الهلاك لأن الظاهر فيه السلامة ولا معتبر بالوهوم كافي الزبلي **(قوله ولولرب المال)** أراد بالابضاع له
استعانة فيكون ما اشتراه وما باعه على المضاربة لا ما هو المتعارف من أن يكون المال للبضع والعمل من الآخر
كافي البرجندى **(قوله ولا تقسده المضاربة)** لأن حق التصرف للمضارب فيصلح أن يكون رب المال وكلايته
في التصرف خلافا لفرلان رب المال عنده حينئذ تصرف لنفسه وهو لا يصلح أن يكون وكيله فيكون
مستردا وقول العيني ويكون الرجوع للعامل صوابه ولا يكون أو يحمل العامل على المضارب الذي وجدته بالابضاع
وان لم يعمل بالفعل كذا ذكره الشيخ شاهين وليس المراد بالرجوع الذي يكون للمضارب في كلام الشيخ شاهين دون
رب المال إذا دفع إليه المال بضاعة أصل الرجوع بل ما خصه منه فتنه أبو السعود **(قوله كما يجيء)** أي في أول
المتفرقات **(قوله والرهن والارتهان)** قال في البحر وله أن رهن ورهن بها ولو أخذ خلافا وشعر معاملته على
أن يتفق في تفصيلها وتأثيرها من المال لم يجز عليها وان قال له اعمل برأيتك فان رهن شيئا من المضاربة فتنه
ولو آخر التي جاز على رب المال ولا يضمن بخلاف الوكيل الخاص لو حط بعض الثمن أن لعب طعن المشتري
فيه وما حط حصته أو أكرس برجا أو ان كان لا يتغيب الناس في الزيادة يصح ويضمن ذلك من ماله لرب المال
وكان رأس المال ما بقي على المشتري ويحرم عليه وطء الجارية ولو باذن رب المال ولو تزوجها وتزوج رب المال
جازان لم يكن في المال ربح ونرجحت الجارية عن المضاربة وان كان فيه ربح لا يجوز وليس له أن يعمل ما فيه ضرر
ولا مالا يعله التجار وليس لاحد المضاربين أن يبيع أو يشتري بغير إذن صاحبه ولو اشترى بما لا يتغيب
الناس في مثله يكون مخالفا وان قيل له اعمل برأيتك ولو باع بهذه الصفة حاز خلافا لهما كالوكيل بالبيع المطلق
وإذا اشترى بأكثر من المال كانت الزيادة له ولا يضمن بهذا الخط الحكيم ولو كان المال دراهم فاشترى بغير
الائمان كان لنفسه وبالذات للمضاربة لأنهما جنس هاتما انتهى **(قوله والاستحجار)** أي استحجار العمال للآغال
والمنازل لحفظ الأموال والسفن والدواب كافي الخاتمة والايبحار كذلك عبد الحليم **(قوله فلو استأجر المرح)** كان
هذا في عرفهم أنه من صنيع التجار وفي عرف الناس هو من صنيعهم فينبغي أن لا يملكه **(قوله أي قبول الحوالة)**
هذا ليس معنى الاحتمال لأن الاحتمال كونه محتملا لا ذلك برضا الجليل والحال عليه والحال اقتصر عليه
لأنه المقصود هنا **(قوله من صنيع التجار)** أي عملهم وفي بعض النسخ صناع جمع صنعة بمعنى مصنوعة **(قوله)**

والشراء والتوكيل بهما
والسفر برا وبحرا
ولودفع له المال في بلدته
على الظاهر (والابضاع)
أي دفع المال بضاعة
(ولولرب المال ولا تقسده
به) المضاربة كما يجيء
(و) عاكس (الابضاع
والرهن والارتهان
والاجارة والاستحجار)
فلو استأجر أرضا يضيئه
لنزعها أو يغير بها جاز
- ظهيرية (والاحتثال)
أي قبول الحوالة (بالتن
مطلقا) على الأيسر
والأعسر لأن كل ذلك
من صنيع التجار

لا يملك المضارب) هذا اذا كانت المضاربتان حصصتين أما اذا كانت احدهما فاسدة أو كلتاها فلا يمنع منه المضارب فله سري الدين وهذا ايضا اذا كانت مع غريب المال أما اذا كانت معه فهي صحيحة كما تقدم عن الاسيحي **باب** قال الصدر الشهيد انصرفات في المضاربة ثلاثة أقسام قسم هو من باب المضاربة وتوابعها فيملكها عطلق الأبحار وهو الإيداع والأبضاع والإجارة والاستئجار والرهن والارتهاق وما أشبه ذلك وقسم آخر ليس من المضاربة المطلقة لكنه محتمل أن يلحق بها عند وجود الدلالة وهو أثبات الشركة في المضاربة بأن يدفع إلى غيره مضاربة أو يخلط مال المضاربة بماله وأعمال غيره فانه لا يملك هذا عطلق المضاربة لأن رب المال لم يرض بشركة غيره وهو أمر زائد على ما تقوم به التجارة فلا تناوله مطلق عقدا المضاربة لكن محتمل أن يلحقها بالتعميم وقسم لا يمكن أن يلحق بها وهو الإقراض والاستدانة على المال لأن الإقراض ليس بتجارة وكذا الاستدانة على المال بل تصرف بغير رأس المال والتوكيل بمقدور رأس المال انتهى **(قوله والشركة)** لأنها فوهي **(قوله)** والخلط حال نفسه وكذا أعمال غيره كإيفاء الجبرأى لانه شركة إلا أن تكون معاملة التجار في تلك البلد أن المضاربين يخلطون ولا ينفونهم فإن غالب التعارف في مثله وجب أن لا يضمن كإيفاء التاجر ثمانية **باب** وفيها من الثامن عشر دفع إلى رجل ألفا بالنصف ثم ألفا أخرى كذلك فخلط المضارب المالىين فهو على ثلاثة أوجه أما أن قال المضارب في كل من المضاربين اعمل برأىك أو لم يقل ففهما أو قال في احدهما فقط وعلى كل فاما أن يكون قبل الرجوع في المالىين أو بعده ففهما أو في أحدهما في الوجه الاول لا يضمن مطلقا وفي الثاني ان خلط قبل الرجوع ففهما فلا ضمان أيضا وإن بعده ففهما ضمن المالىين وحصة رب المال من الرجوع قبل الخلط وإن بعد الرجوع في احدهما فقط ضمن الذى لا يرجع فيه وفي الثالث اما أن يكون قوله اعمل برأىك فى الاولى أو يكون فى الثانية وكل على أربعة أوجه أما أن يخلطهما قبل الرجوع ففهما أو بعده فى الاولى فقط أو بعده فى الثانية فقط أو بعده ففهما قبل الرجوع ففهما أو بعده فى الثانية وإن قال فى الاولى لا يضمن الاول ولا الثانى فيما لو خلط قبل الرجوع ففهما أو قال فى مثلى الأحكام وفى فتاوى أبى الشيت اذا دفع إلى رجل دراهم مضاربة ولم يقل اعمل فى ذلك برأىك والحال أن معاملة التجار فى تلك البلدة يخلطون الاموال وأرباب الاموال لا ينفونهم عن ذلك وقد غلب التعارف فى مثل هذا رجوت أن لا يضمن ويكون الامر محمولا على ما توافوا **(قوله)** (الابان أو اعمل برأىك) وفى المقدس وبما تفارق المضاربة فيه الوكالة لو قال اعمل برأىك فله المضارب أن يضارب ويقول للثانى اعمل برأىك ويكون للثانى أن يضارب بخلاف الوكيل الثانى ومنها الورام رد عبد عبد فشكل عن البين أنه ما رضى به بقى العبد على المضاربة بخلاف الوكيل وفى الاشياء اذا قال اعمل برأىك ثم قال لا تعمل برأىك صح منه الا اذا كان بعد العمل اه **(قوله)** اذا الشئ لا يتضمن مثله هذا انما يظهر علة لتفى المضاربة لالتقى الشركة والخلط فالاولى أن يقول ولا على منه لان الشركة والخلط أعلى من المضاربة لانهما شركة فى أصل المال وأورد على قولهم اذا الشئ لا يتضمن مثله المأذون فانه بأذن لبعده والمكاتبه أن مكاتب والمستأجره أن يؤجر والمستعير له أن يعير مالم يختلف الاستعمال وأجيب بأن هؤلاء يتصرفون بطريق الملكية لا النيابة والكلام فى الثانى أما المأذون فلان الاذن هنا الجبر ثم بعد ذلك تصرف العبد بحكم الملكية الاصلية والمكاتب صار حريدا والمستأجر والمستعير ملكا المنفعة والمضارب يعمل بطريق النيابة فلا يضمن التخصيص عليه والتفويض المطلق اليه ط **باب** من الكفاية **(قوله)** ولا الإقراض والاستدانة قال فى شرح الاطع لا يجوز للمضارب أن يستدين على المضاربة وإن فعل ذلك لم يجز على رب المال ألا ترى أنه اذا اشترى رأس المال فهل قبل التسليم يرجع المضارب عليه بمثله واذا كان كذلك قرب المال لم يرض أن يضمن الامتداد رأس المال فلو جوزنا الاستدانة لزمه ضمان مالم يرض به وذلك لا يصح واذا لم يصح استدانته على رب المال لزمه العين خاصة وقد قالوا ليس للمضارب أن يأخذ سقجة لان ذلك استدانة وهو لا يملك الاستدانة وكذا لا يعطى سقجة لان ذلك قرض وهو لا يملك القرض ولو قال اعمل برأىك انتهى ط عن الشئ مختصرا واذا لم تصح الاستدانة لزمه الدين خاصة وأطلق الاستدانة فشمىل الاستدانة على مال المضاربة والاستدانة على اصلاح مال المضاربة كالاستئجار

(لا يملك المضاربة)
والشركة والخلط بمال
نفسه (الابان أو اعمل
برأىك) اذا الشئ لا
يتضمن مثله (و) لا
(الإقراض والاستدانة)
وان قيل له ذلك

على حله أو على قصارته وهو متطوع في ذلك وفي القهستاني عن شرح الطحاوي صورته كما إذا اشترى سلة
 بمن دين وليس عنده من مال المضاربة شيء من جنس ذلك الثمن فلو كان عنده من جنسه كان شرعا على المضاربة
 ولم يكن من الاستدانة في شيء والظاهر أن ما عنده إذا لم يوف فإزاء عليه استدانة وقدمنا عن الصراة اشترى
 بأكثر من المال كانت الزيادة ولا يضمن بهذا الخلط المحكي وفي البدائع كما لا يجوز الاستدانة على مال
 المضاربة لا يجوز على إصلاحه فلو اشترى بجميع ما له ثابا ثم اشترى على حله أو قصرها وقتلها كان متطوعا
 عاقد لنفسه ط عن الشئ وهذا ما ذكره المصنف بقوله فلو اشترى على مال المضاربة ثوبا خا فاشترى بغير
 الخ الحكي **(قوله أي عمل رأيك)** أشار إلى أن اسم الأشار فراجع له خاصة لا ولاذن فإن بالاذن
 الصريح يملك ذلك كما يقول الماي نص عليها **(قوله)** الماي نص المالك عليها قال في البرازية وكذا الأخذ
 بالشفعة لا على كالا نص وعك السبع الفاسد لا الباطل نقله في الأشباه **(قوله)** وإذا استدان كانت شركة
 الخ أي استدان بالاذن وما اشترى بينهما نصفاً وكذا الدين عليهما ولا يتغير موجب المضاربة فربح ما لهما
 على ما شرط فهستاني **(أقول)** وشركة الوجه هي أن يتفا على الشراء ونسبة ويكون المشتري عليهما
 أن لا نأوا أنصافا والربح يتبع هذا الشرط ولو جعلاهم مثاقيل لم يوجد ما ذكره فظهر أن يكون المشتري
 بالدين لا مراً والمشتري معناه أو مجهول الوجه لا نوع وسعى عنه أو جهاله جنس وقد قيل اشترى متخاره والا
 فالمشتري كما تقدم في الوكالة لكن ظاهر المتن أنه راب المال ويحتمل على حسب الشرط ويعتبر في الغنى
 ما لا يتغير في الصريح وقوله كانت شركة أي بمنزلة شركة الوجه كافي الهداية وصوره الاستدانة أن يشتري
 بالدرهم شيئا أو الدنانير بعد ما اشترى برأس المال سلعة أو يشتري بمكمل أو موزون ورأس المال في يده
 دراهم أو دنانير لأنه اشترى بغير رأس المال فكان استدانة بخلاف ما لو اشترى بدنانير ورأس المال في يده
 دراهم أو بدراهم ورأس المال في يده دنانير لأن الدرهم والدنانير جنس في التنية فلا يكون هذا اشترا بدين
 كذا في شرح الوافي واستفد بما ذكره الشارح أن شركة الوجه لا يلزم فيها الخلوع المال أصلا بل أن
 يشتري بالنسبة سواء كان مع ذلك شراء بمال كإهنا أو بالنسبة فقط **(قوله)** وحينئذ أي حين لا يملك القرض
 والاستدانة وكان الأولى بتقديمه على قوله الماي نص عليها **(قوله)** فلو اشترى فربح على عدم جواز الاستدانة كما
 ذكرنا **(قوله)** أو حل متاع المضاربة أي أعطى آخره الجاهل من عند نفسه لا بما لهما كذا في الخ جلي **(قوله)**
 بماله متعلق بكل من قصر وحل **(قوله)** وقد قيل له ذلك أي عمل رأيك منخ **(قوله)** فهو متطوع أي
 بما زاد فليس له حصته من الثمن **(قوله)** لأنه لا يملك الاستدانة بهذه المقالة وهي عمل رأيك **(قلت)** والمراد
 بالاستدانة تخوما فقدمناه عن القهستاني فهذا يملكه إذا نص أو مالوا استدانة نقودا فالظاهر أنه لا يصح لأنه توكل
 بالاستقراض وهو باطل كما مر في الوكالة وفي الخمانية من فصل شركة العنان ولا يملك الاستدانة على صاحبه
 ويرجع القرض عليه لا على صاحبه لأن التوكيل بالاستدانة توكل بالاستقراض وهو باطل لأنه
 توكل بالتسدي لأن يقول الوكيل للقرض أن فلا يستقرض منك كذا فحينئذ يكون على الموكل لا الوكيل
 انتهى أي لا مرسله لا وكالة كما قدمناه في باب الوكالة والظاهر أن المضاربة كذلك كما نقلنا فراجع **(قوله)**
 فشرى بمال الصبغ أي والنشاء والأولى أن يقول فشرى بقدر قيمة الصبغ حتى لو بيع بقسم
 الثمن على قيمة الصبغ والثوب الأبيض كأيما قريبا **(قوله)** كالخلط أي يصير شريكاً به أيضاً فلا يضمن
 به لما سلف أنه يملك الخلط بالصبغ وفي بعض النسخ بالخلط أي بسبب خلط ماله وهو الصبغ أو النشاء بمال
 المضاربة وكلاهما صحيح **(قوله)** وكان له حصته قيمة صبغه الخ أي إذا بيع الثياب كان حصته قيمة الصبغ في
 الثوب للمضارب وحصته الثوب الأبيض في مال المضاربة قال أبو الطيب أي فلو كان الثوب على تقدير أنه
 أبيض يساوي خمسة وعلى تقدير كونه أحر يساوي ستة كان له سدس الثمن وخمسة الأسداس للمضاربة
 رأس المال لصاحبه والربح بينهما على ما شرطنا **(قوله)** في مالها أي مال المضاربة فيجوز فيه على ما شرطنا
 في الربح **(قوله)** بل غاصبا فيخرج مال المضارب بغير أن يكون أمانة فيضمن ويكون الربح على ما مر وسبق

أي عمل رأيك لهما
 لبس من صنيع التجار
 فلم يدخل في التعميم
 (ما لم ينص) المالك
 (عليهما) فيملكهما
 وإذا استدان كانت شركة
 وجوه وحينئذ فلو
 اشترى بمال المضاربة
 ثوبا وقصر بالماء أو
 حل متاع المضاربة
 (بماله) فقد قيل له ذلك
 فهو متطوع لأنه لا يملك
 الاستدانة بهذه المقالة
 وإذا قال بالماء لأنه لا يقصر
 بالنشاء فحكه كصبغ
 (وإن صبغه أحر
 فشرى بمال مضارب) الصبغ
 ودخل في عمل رأيك
 كالخلط (و) كان له
 حصته قيمة (صبغه)
 أن يبيع وحصته الثوب
 أبيض (في مالها) ولزم
 يقبل عمل رأيك
 يكن شريكاً بل غاصبا
 وإذا قال أحر لم ير أن

في كآب الغصب أنه اذا غصب ثوب باقصيه فالملك بالخيار ان شاء ضمنه الثوب أبيض أو اخضر الشوب وأعطاه
 فية الصبح **(قوله)** نقص عند الامام) وعندهما كالآخر وهو المفتي به وقد مر أنه اختلاف زمان لا برهان وفي
 زماننا لا بعد نقصا بل هو من أحسن الألوان فدخل في اعمل برأيل سائر الألوان كالحمرة **(قوله)** والملك أيضا تجاوز
 بلد) أشار به الى أنه لو عين سوقا من بلد لم يصح التعيين لان البلد مع تباين أطرافه كقعة واحدة الا اذا صرح
 بنهى سوق منه أو قال لا تعمل بغير هذا السوق منه فحينئذ يصح كافي الهداية وبأنى قريبا ثم مجموع صور
 قبلت المضاربة فيها بالمكان ثمانية ستة منها يفيد التقيد فيها واثنان لا فالذى يفيد ستة وهي دفعت المال الملك
 مضاربة بكذا في الكوفة أو على أن تعمل به فيها أو لتعمل به فيها أو تعمل به رفعا وخذه تعمل به فيها جزأ أو
 فاعمل به فيها والذان لا يفيدان وهذا دفعت الملك مضاربة اعمل به فيها أو اعمل به والاصل أنه متى عقب بما
 لا يتبداه ويمكن بناءه على ما قبله يجعل مينا عليه كافي باللفاظ الستة وان صرح الابتداء به لا يني على ما قبله
 ويجعل مبتدأ ومستقلا كافي اللفظين الآخرين وحينئذ تكون الزيادة شورية وكان له أن يعمل بالكوفة
 وغيرها كافي الهندي عن الكافي واعترض عليه أن صورة العمل به بالرفع ينبغي أن تكون مالا يفيد التخصص لان
 تعمل كما يحتمل أن يكون حالا يحتمل أن يكون استئنافا وأجبت عنه في الشرح باجوبة أحسنها أن قوله اعمل
 بدون الواو استئناف قطعا وبالواو استئناف أو عطف ولا يحتمل الخلال لان الانشاء لا يقع حال صرح به في محله
 والسوق يقتضي كون العمل به حالا وهو المتبادر فيجعل عليه **(قوله)** أو سلعة) بأن قال له خذه المال مضاربة
 على أن تستري به الطعام مثلا أو الرقيق كافي المحيط **(قوله)** أو وقت) بأن وقت للمضاربة وقتا بعينه بأن قال له
 اعمل بالصفى أو اخر يفا وألبي كافي القهستاني ويمكن أن المراد بالوقت أيضا وقتها بعمدة ستة مئلا حتى يطل
 العقد بعينه كافي الهندي عن الكافي **(قوله)** أو شخص عينه المالك) بأن قال على أن تستري به من فلان وتبيع
 منه صرح التقيد وليس له أن يستري ويبيع من غيره كافي الهندي عن الكافي لانه لم يملك التصرف بالقبوضه
 فتقيد بما فوض اليه وهذا التقيد مفيد لان التجارات تختلف باختلاف الامكنة والامتنع والاوقات
 والأشخاص وكذا ليس له أن يدفعه مضاربة الى من يخرجهم من تلك البلدة لانه لا يمكن أن يتصرف بنفسه في
 غيره هذا المال في غير هذا البلد فلا يمكن أن يستعين بغيره أو يضاد رر قال مسكين لا تجاوز عما عينه من هذه الاشياء
 كما لا يتعدى أحد الشرى بكن في الشركة المقيدة مع شيءها والمراد بالشخص شخص معين لانه لو قال على أن
 تستري من أهل الكوفة أو قال على أن تعمل في الصرف وتستري من الصرافة وتبيع منهم فباع في الكوفة
 من رجل ليس من أهل الكوفة أو من غير الصرافة جاز اه فقوله على أن تستري من أهل الكوفة فالحق
 كذا لو قال خذه المال تعمل به في الكوفة لانه تفسيره أو قال فاعمل به في الكوفة لان الغاء الوصل أو
 قال خذه بالنصف بالكوفة لان الباء للإلصاق أو قال خذ مضاربة بالنصف في الكوفة لان في الطرف وانما
 يكون نظرا فإذا حصل الفعل فيه أو قال على أن تعمل بالكوفة لان على الشرط فيقيد به بخلاف ما لو قال خذه
 المال واعمل به في الكوفة حيث كان له أن يعمل فيها وفي غيرها لان الواو والعطف فيصير بمنزلة المشورزة بل
 (أقول) وهذا معنى التخصص وقوله جاز لان المقصود من هذا الكلام التقيد بالمكان أو بالنوع حتى لا يجوز
 له أن يخرج من الكوفة في الاول ويبيع فيها من أهلها أو من غير أهلها ولا يجوز له أن يعمل في غير الصرف
 في الثاني ويستري ويبيع من الصرافة وغيرهم لان التقيد بالمكان والنوع مفيد ولا يفيد التقيد بأهل
 الكوفة والصرافة لان كل واحد منهما جامع كثير لا يمكن احصاؤه بل **(قوله)** لان المضاربة تقبل التقيد
 بالمقيد أى كافي الشركة بحرفا فاذن الشركة تكون بالواو في قول التقيد المقيد وفي الذخيرة لونها عن
 التصرف والمال عرض فباعه بعرض آخر لا يعمل نهي فلو باع بالدرهم يعمل انتهى اه قال في الهندية
 الاصل أن رب المال متى شرط على المضارب شرط في المضاربة بأن كان شرط الرب المال فيه فائنة فانه يصح
 ويجب على المضارب مراعاته والوفاء به وإذا لم يف به صار مخالفا وعاملا بغير أمره وان كان شرط الا فائنة فمهر
 المال فانه لا يصح ويجعل كالمسكوت عنه كذا في المحيط **(قوله)** ولو بعد العقد) قبل التصرف في رأس المال أو بعد

السود نقص عند الامام
 فلا يدخل في اعمل برأيل
 بحر (ولا) ملك أيضا
 تجاوز بلد أو سلعة أو
 وقت أو شخص عينه
 المالك) لان المضاربة
 تقبل التقيد المقيد
 ولو بعد العقد

قوله مضاربة في نسخة
 بضاعة كذا بهامش
 الأصل

التصرف ثم صار المال ناضجا فيه صبح مخصوصه لانه على عزله فبذلك مخصوصه والتي عن السفر يجري على هذا
 كافي المنع **(قوله)** ما لم يصير المال عرضا (المع) قيل لعل العلة في ذلك ظهور كون ما اشترى من البضاعة يروج
 كمال الرواج في بلدة كذا فاذا ظهر له ذلك فالصلحة حينئذ في السفر الى تلك البلدة تكون الرجح أوفر اه قال
 في الفتاوى الظهيرية والاصح ان نهي عن السفر عامل على الاطلاق اه **(قوله)** لا يخلع عزله ولا نهي من
(قوله) فلا يخلع تخصيصه قد منقرض ساعن الزيلعي معنى التخصيص **(قوله)** كنهيه عن بيع الحال يعني ثم
 باعه بالحال بسعر ما يباع للموكل كافي العيني وقد يكون في بيع الموكل ربح وفائدة منها ان يباع ربح أكثر
 من الحال عادة ولذا قدم في الو كاله انه لو أمره بالنسيئة فباع بالتقديما من عينه له الثمن أفاد أنه عند عدم تعيين
 الثمن لا يجوز لان بالنسيئة يكون الثمن أزيد قال في الهندية ولو أمره أن يبيع بالنسيئة ولا يبيع بالتقديف
 بالتقديف جاز قالوا وهذا اذا باعه بالتقديف قيمته أو أكثر أو عثل ماسي له من الثمن فان كان بدون ذلك فهو
 مخالف كذا في المبسوط لوقال لا يتبعه بأكثر من ألف فباع بأكثر جاز لانه خير لصاحبه كذا في الحاوي اه
 وقد متاه قريبا (أقول) لكن هذا القيد لا يظهر على ما في الشرح من عدم اعتباره أصلا ومقتضاه الاطلاق
 نهد ذكره وذلك في تقيد الوكيل كما سمعت وهو مقصد هناك فلزم أن لا يبيع بدون الثمن الذي عينه له وهو من
 النسيئة فان باع نقدا فبما صحح الا لا يبيعه بالتقيد بالنسيئة وهو غير مقيد بانفراذه قطعاً تأمل **(قوله)** فان
 صرح بالثمن) مثل لا يبيع في سوق كذا **(قوله)** صرح والا) وهذا بخلاف ما اذا قال على ان تشتري في سوق
 الكوفة حيث لا يبيع التقيد بالآخرة قد مناه **(قوله)** فان فعل) أي تجاوز بأن خرج الى غير ذلك البلد
 فاشترى سلعة غير ما عينه أو في وقت غير ما عينه أو باع أو اشترى مع غير من عينه **(قوله)** ضمن بالخالفه) وهل
 يضمن بنفس الانخراج الصحيح نعم لكن بالشراء بتقرر الضمان والاحتمال الذي الى البلد الذي عينه كما
 في الهداية **(قوله)** وكان ذلك الشراء له) وله ربحه وعليه خسارته لانه تصرف في مال غيره بغير أمر مد رأى
 لانه فضولي فيه فتعدله حيث أمكن تنفيذه أو ما لو باع مال المضاربة بخلاف مال المال كان بيعه موقوفاً على
 ايازته كما هو عقد الفضولي قال الاتقاني ولكن يتصدق بالربح عندهما وعند أبي يوسف يطيب له أصله المودع
 اذا تصرف فهاور **(قوله)** ولو لم يتصرف فيه) أشار الى أن أصل الضمان واجب بنفس الخالفه لكنه غير قادر
 الا بالشراء فانه على عريضة الزوال بالوفاق وفي رواية بالجامع أنه لا يضمن الا اذا اشترى الاول وهو الصحيح كافي
 الهداية فهستاني قلت والظاهر ان ثمرته فيما لو هلك بعد الانخراج قبل الشراء يضمن على الاول لا على الثاني **(قوله)**
 عادت المضاربة) أي لتجاوز بلد عينها بـ المال أو هم شراء سلعة غير التي عينها أو في وقت أو مع شخص
 كذلك ثم عاد للوفاق بأن رجع للبلد واشترى السلعة التي عينها وانتظر الوقت وعامل مع ذلك الشخص صح
 تصرفه لعدم الخالفه في قوله عادت المضاربة تسامح لان العود يكون بعد الانصراف والانصراف عن المضاربة
 بنفسها ولم يوجد ما يقتضيه ولو فسخت لم تعد لان الفسخ لا يعود جاز بدون عقد جديد كذا أفاده الرجحي وقد
 يقال المراد بالعود الا برامع الضمان لانه أمين خالف ثم عاد الى الوفاق ورجع مع مال المضاربة على حاله لان المال
 باق في يده بالعقد السابق كافي المنع وهو يقيد أنه لا يتصور العود اذا خالف في سلعة عينها أو في شخص عينه نعم
 يظهر في مخالفته في المكان تأمل وحاصل المعنى أنه اذا عين له بلد اقتحما وزالى أخرى خرج الحال عن المضاربة
 ثم رجع موقوفاً على شرف الزوال فان رجع الى ما عينه بـ المال زال الضمان ورجع الى الوفاق وبقيت
 المضاربة على حالها كالمودع اذا خالف في المودعة ثم تركها فاذا حل على هذا فلا إشكال تأمل **(قوله)** وكذا الوعد) أي
 الى الوفاق في البعض أي بعض المال بعد الخالفه في البعض الآخر فان ما اشترى مع الخالفه وقع لنفسه وما بقي
 لم يحصل به الخالفه فاذا عاد الى الوفاق صح تصرفه فيه لان ذلك اذا كان حكم كل المال كان حكم جزئه اعتبار الجزء
 بالكل وحكم ما باعه مع الخالفه حيث انه عقد فضولي والفضولي على الفسخ قبل احازة المالك كما تقدم فلو عاد
 فيه الى الوفاق صح تصرفه فيه لان الفسخ بعدم البيع قال الاتقاني فان اشترى ببعضه في غير الكوفة ثم عا
 ني في الكوفة فهو مخالف في الاول وما اشترى بالكوفة فهو على المضاربة لان دليل الخلاف وجدي بعضهم دون

ما لم يصير المال عرضا
 لانه حينئذ لا يخلع
 عزله فلا يخلع تخصيصه
 كما يبيح فيدنا بالتقيد
 لان غير القيد لا يعتبر
 أصلا كنهيه عن
 بيع الحال وأما القيد
 في الجلة كسوق من
 مصرفان صرح بالثمن
 صح والا (فان فعل
 ضمن) بالخالفه (وكان
 ذلك الشراء له) ولو لم
 يتصرف فيمحق عاد
 للوفاق عادت المضاربة
 وكذا لو عاد في البعض
 اعتبار الجزء بالكل

بعضه انتهى **(قوله ولا عك ثزوج قن من مالها)** أى لا عك المضارب تزوج عبداً وأمة من مال المضاربة كالشربكنا أنما أمفاوضة كافي البحر وعن أبي يوسف أن للمضارب تزوج الأمة لانه من الاكتساب لانه يصل الى المهر والى سقوط نفقتها بخلاف تزوج العبد فان فيه اشغال رقبته في الدين واستحقاق بيعه ولهما أنه ليس من باب التجارة فلا يدخل تحت الإطلاق لأن لفظ المضاربة يدل على تحصيل المال بطريق التجارة لا بأى طريق كان الأثرى أنه ليس له أن يكتب ولا يعق على مال وان كان باضعاف قيمته على أن تزوج الأمة خطراً وهو الجمل وعدم الخلاص منه كافي المنع بخلاف المكاتب حيث يجوز له أن تزوج الأمة دون العبدلان الكتابة تقتضي الاكتساب دون التجارة ولهذا كان له أن يكتب فملك تزوج الأمة أيضاً وتظهرها الاب والوصى حيث يمكن تزوج الأمة والمكاتب دون تزوج العبدلان تصرفهما مقيد بالنظر للصغير فهما كأن فيه نظر للصغير فعلاه وما لا فلا ذكره الزيلعي قال القهستاني وفيه إشارة الى أنه لا يحل للمضارب وطع عبارة المضاربة ربحي وأولاً وأذن به أولاً كافي المضمرات انتهى **(قوله بقرابه)** كاتبه وأبيه لونه مخالف المقصود **(قوله أو بين)** بان قال ان ملكته فهو حر لان المضاربة اذن تصرف يحصل به الربح وهذا مما يكون بشراً ما يكن يبعه وهذا ليس كذلك ودور نظير المضاربة الشريك شركة عنان أو مفاوضة حتى كان تزوجه الأمة على الخلاف زيلعي **(قوله)** فانه يملك ذلك لان التوكيل مطلق فيجرى على الإطلاق في الوكيل بالشراء مطلقاً فيجرى على الإطلاق في المضارب بمقتضى ما يظهره المرحي البيوع وإذا اشترى ما لا يقدر على بيعه خالف انتهى وكذا لو وحد في الوكالة أيضاً ما يدل على التقييد بأن قال اشترى عبداً أبيع أو جارية أطوها كان الحكم كذلك كراهه المصنف بقوله عند عدم القرينة فلا واشترى من يعق على رب المال صار مشتركة فيه ويضمن لانه نقد الثمن من مال المضاربة وعند المالكي كان عالماً موسراً ضمن والا فلا كذا ذكره العيني ومقتضاه الضمان عندنا مطلقاً موسراً **(قوله ولا من يعق عليه)** لانه يعق نصيبه وفسد بسببه نصيب رب المال ويعق على الخلاف بين الامام وصاحبه **(قوله اذا كان في المارح)** هو هذا الخ قال الزيلعي والمراد من ظهور المرح المذكور أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جملة مال المضاربة ربحي أو لم يكن لانه اذا كان قيمة العبد مثل رأس المال أو أقل لا يظهر ملك المضارب فيه بل يجعل مشغولاً برأس المال حتى اذا كان رأس المال ألفاً وأوصار عشرة آلاف ثم اشترى المضارب من يعق عليه وقيمه ألف أو أقل لا يعق عليه وكذلك كان له ثلاثة أولاد أو أكثر وقيمة كل واحد ألف أو أقل فاشترى لهم لا يعق شئ منهم لان كل واحد مشغول برأس المال ولا عك المضارب منهم شياً حتى يزد قيمة كل عين على رأس المال على حدة من عيرضه الى آخره لانه يحتمل أن يهلك منهم اثنان فيقتن الباقي لرأس المال ولعدم الاولوية وقال في المنع والمراد من المرح ههنا أن تكون قيمة العبد المشتري أكثر من رأس المال سواء كان في جملة مال المضاربة ربحي أو لم يكن حتى لو كان المال ألفاً واشترى بها المضارب عبدن قيمة كل واحد منهما ألف وأعتقهما المضارب لا يصح عتقه وأما بالنسبة الى استحقاق المضارب فانه يظهر في الجملة حتى لو أعتقهما برب المال في هذه الصورة صح وضمن نصيب المضارب منهما وهو نجساً موسراً كان أو عبداً كذلك الفتاوى الظهيرية اه وان لم يظهر ربحي بل لعيني المذكور جازاً شرافاً لعدم ملكه بحر **(قوله باسطة العيني)** عبارة هي عين التي نقلناها عن الزيلعي في المقالة السابقة **(قوله)** وقع الشراء لنفسه لان الشراء متى وجدنا فاعلى المشتري ينفذ عليه اه ومنه ضمن في صورتين ففي الوجه الاول يضمن جميع الثمن اذا دفع من مال المضاربة اذ ليس له فيه من نصيب لعدم ظهور المرح فيه بخلاف الوجه الثاني حيث يسقط عنه من غنمه بحسب ما يخصه فيما يظهر فيه من المرح هذا ما ظهر لي وكانهم تركوا التنبيه عليه لظهوره اه أبو السعود **(قوله وان لم يكن ربحي)** أى في الصورة الثانية وهي ما اذا اشترى المضارب من يعق عليه **(قوله كاذكرنا)** أى من كون قيمته أكثر من رأس المال **(قوله صح المضاربة)** لعدم الفساد لا يعق عليه شئ اذ لا ملك له فيه لكونه مشغولاً برأس المال فيمكنه أن يبيعه للمضاربة فيجوز

(ولا) يملك (تزوج قن من مالها) من مالها ولا شراء من يعق على رب المال بقرابه أو بين بخلاف الوكيل بالشراء فانه يملك ذلك (عند عدم القرينة) المقيدة للوكالة كاشترى عبداً أبيع أو أستخدمة أو جارية أطوها (ولا من يعق عليه) أى المضارب (اذا كان في المارح) هو ههنا أن تكون قيمة هذا العبد أكثر من كل رأس المال كما بسطه العيني فليحفظ (فان فعل) شراء من يعق على واحد منهما (وقع الشراء لنفسه) وان لم يكن ربحي كما ذكرنا (صح المضاربة)

(قوله فان ظهر الربح) أى فى صورة ما اذا اشترى المضارب من يعق عليه ولم يكن فيه ربح ظاهر لان قيمته لا تزيد على رأس المال ثم غلا سعرا وازادت أو صاف حتى غلبت قيمته (قوله لعقته بعد الشراء) لانه انما اعتق عندئذ الملك لصنعه منه بل بسبب زيادة قيمته بلا اختيار فصار كالوور ثمع غيره بان اشترى امرأ من ز وجها ثم ماتت وتركت هذا الزوج وأعتق نصيب الزوج ولا يضمن شيئا لانها لم تقدم الصنع منه دروي (ثم) بشرى نصفه بمال المضارب بولا فضل فيه ونصفه بماله صح لان هذا النصف لاربح فيه فلم يثبت العتق فيه وانما دخل العتق فيه حكما لما اشترى لنفسه فلم يصير مخالفاً لربيعي عن الكافي (قوله وسعى عبد المعتق الخ) قال في الجوهرة وولاؤه بينهما على قدر الملك عند أبي حنيفة وعندهما عتق كله وسعى في رأس المال وحصة بالمال من الربح اه وانما سعى العبد لانه احتسبت ماله العبد عند العبد فسعى فيه عناية (قوله من يعق على الصغير) ومثله المعنوه جوى (قوله اذا نظر فيه للصغير) أى في شراء الأب والأموصى وهي علة قاصرة والعلة في الشريك هي المذكورة في المضارب من قصد الاسترباح ط وأما الشريك فلان الشراكة تتضمن الوكالة والوكيل لا يشتري من يعق على الموكل عند القرينة كما مر آنفاً والشركة كقرينة قصد الربح كالمضاربة (قوله والا) بان كان مستغرقا (قوله لا) أى لا يعق ما اشترى من قريب المولى عند الامام (قوله خلافا لهما) وهذا انطلاف مبني على أن المولى هل يملك كسب عبدا المأذون المستغرق بالدين أو لا فعندها لا عاك وعندهما عاك أى فيعتق وان كان المدين مستغرقا بالدين له ورقتة لان السيد: لملك ما في يده وان أحاط الدين بذلك وحسب ذلك السيد قيمة العبد المعتق لغرماء المدين عندهما وعند الكل اذا لم يكن مستغرقا (قوله ز يلى) قال وان كان فيه دين محيط برقته وكسبه لا يعق عنده وعندهما يعق بناء على أنه هل يدخل في ملك المولى أم لا اه (قوله بالنصف) متعلق بمضارب (قوله اشترى أمة) أى قيمتها ألف (قوله فإذت) أى وملكها المضارب فولدت (قوله ولدا مساويا له) أى الولد وحده مساو بالآلاف فلو كانت قيمة الولد أكثر من ألف نفذت دعوته في الحال لظهور الربح فيه (قوله فادعاهموسرا) لانه ضمان عتق قال من لا مسكين واعلم أن قوله موسر ليس بقيد لازم بل ذكره لانه لم يضمن في الولد مع أنه موسر فلا ن لا يضمن اذا كان معسرا أولى اه أى انما قد بدلتني الشبهة وهي أن الضمان بسبب دعوة المضارب وهو الاعتاق فيختلف باليسار والاعسار فكان الواجب أن يضمن المضارب اذا كان موسرا ومع ذلك لا يضمن لان نفوذ العتق معنى حتى لا يصنع للضارب فيه فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذا يجب ضمان العتق الا بالتعدي كما في أخى جلى والحاصل أنه لا يضمن لا موسرا ولا معسرا وانما قد بدلت ليعلم أن المعسر لا يضمن بالطريق الأولى (قوله كما ذكرنا) أى في قوله مساويا له فالكاف عني مثل خبر صارو ألفا بدلت منه وألفا هو الخبر والجار والمجرور قبله حال منه (قوله نفذت دعوته) بخلاف ما لو أعتقه فزادت قيمته لانه انشأه والدعوة اخبار فتوقف على ظهور الربح وان قلت قد ظهر الربح بظهور الولد فانه قد اقول زكري وأما المذهب فلا يظهر الربح اذا كان رأس المال أجنبيا متخلفة كل منها قدر رأس المال قال الشيخ أبو الطيب وانما لم تنفذ دعوته إلا بعد صيرورة قيمته ألفا ونصفه اذ كل واحد منهما رأس المال فلا يظهر الربح لما عرفت أن مال المضارب اذا صار أجنبيا متخلفة كل واحد منهما لا يزيد على رأس المال لا يظهر الربح عندنا خلافاً لفرولان وبعضها ليس بأولى من البعض فاذا كان كذلك لم يكن للضارب نصيب في الأسمه ولا في الولد وانما التاب له بمجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمة الغلام وصارت ألفا ونحوه جمانة ظهر الربح فيه في ذلك الوقت فكالمضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة فيه لوجود شرطها وهو الملك اه (قوله فاعتق) قال في التبيين فاذا نفذت دعوته صار الغلام ابتالة وعتق بقدر نصيبه منه وهو ربه ولم يضمن المضارب حصه وبالمال من الولدان العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين والملك آخرهما ووجود افضايف الحكم وهو العتق اليه لان الحكم يضاف الى الوصف الأخير أصله وضع الفقه على السفينة والقدر الأخير ولا يمنع للمضارب في الملك فلا يجب عليه الضمان لعدم التعدي اذا لا يجب ضمان العتق الا بالتعدي اه مختصراً قال صاحب

(فان ظهر) الربح
(ز) زيادة قيمته بعد الشراء
عتق حفظه ولم يضمن
نصيب المالك لعقته
لا يصنعه (وسعى) العبد
(المعتق في قيمة نصيب
رب المال ولو اشترى
الشريك من يعق
على شريكه أو الأب أو
الوصى من يعق على
الصغير نفذ على العاقد)
اذلا نظر فيه للصغير
(والمأذون اذا اشترى
من يعق على المولى
صح وعتق عليه ان لم
يكن مستغرقا بالدين
والالا) خلافا لهما
ز يلى (مضارب معسره
ألف بالنصف اشترى
أمة فولدت ولدا مساويا
له) أى لآلاف (فادعاه
موسرا فصارت قيمته)
أى الولد وحده كما
ذكرنا (ألفا ونصفه)
أى جسمائة نفذت
دعوته لوجود الملك
بظهور الربح المذكور
فعتق

الكافي سفيته لا تحمل الامانة فمن وقع فيها رجل منزلا على المائة ففرقت كان الضمان كله عليه
 اه والقدر الاخير المسكر هو المحرم أى على قول الامام دون ما قبله وان كان المقتضى قول محمدان ما استكر
 كثره فقبله حرام ط (قوله سمي) حيث زاد الشارح فنفذت يحتاج الى الواو والعطف ههنا بان يقول رضى
 عطا على جواب المسئلة التي زادها الشارح (قوله في الالف ورعه) أى سعى الولد الرب المال في الالف
 ورعه وهو مائتان ونحسون لان الالف مستحق له رأس المال ومائتان ونحسون نصيبهم من الربح وإذا
 قبض منه ألف درهم صار مستوفيا رأس ماله وظهر أن الام كاهار يربح لفراغها عن رأس المال فكانت بينهما
 نصيبين ونفذ فيه دعوة المضاربة وصارت كلها أم ولد له ويجب نصف قيمته الرب المال موسرا كان أو معسرا
 لانه ضمان التملك وهو لا يختلف باليسار والاعسار ولا يتوقف على التعدى بخلاف ضمان العتاق فإنه
 ضمان الفساد لا يجب عليه غير تعد ولا على معسر عتي فان قيل لم يجعل المقبوض من الولد من الربح
 وهو يمكن بأن يجعل الولد كله ربحا والجاره مشغولة برأس المال على حالها وقتنا المقبوض من جنس رأس
 المال فكان أولى بجعله رأس المال ولأن رأس المال مقدم على الربح اذ لا يسلبه شئ من الربح الا بعد سلامة
 رأس المال الرب المال فكان جعله أبوى بعد وصوله اليه اه تبين (قوله أو أعقته ان شاء) أى
 رب المال لكونه قابلا للعتق فان المستعنى كالمكاتب عتابة فيكون رب المال الخيار ان شاء استعنى
 الغلام في ألف ومائتين وخمسين وان شاء أعقته (قوله بعد قبضه ألفه من الولد) أى ولو حكما كالأعقته فان
 باعتاقه يصير قابضا حكما انما شرط قبض رب المال الالف من الغلام حتى نصير الجار به أم ولد للمضارب
 لانها مشغولة برأس المال فاذا قبضه من الغلام فرغت عن رأس المال وصارت كلها ربحا فظهر فيها ملك
 المضارب فصارت أم ولده زبلى (قوله نصيب المدعى) وهو المضارب (قوله لانه ضمان تملك) وهو
 لا يختلف باليسار والاعسار ولا يتوقف على التعدى زبلى بخلاف ضمان الولد لانه ضمان عتق وهو
 يعتمد التعدى ولم يوجد (قوله لظهور) أى وقوع نفوذ دعوته بحسبة ظاهرا فيها بظهور ملكه فيها
 (قوله ويجعل على أنه تزوجها الخ) بأن يجعل أن البالغ تزوجها منه ثم باعها منه وهي حبل جلالا مره على
 الصلاح لكن لا تنفذ هذه الدعوى لعدم الملك وهو شرط فيها ذلك واحد من الجار به أم ولد هامشغول
 برأس المال فلا يظهر الربح فيه لما عرف أن مال المضارب اذا صار أحناسا مختلفة كل واحد منها لا يزبد على
 رأس المال لا يظهر الربح عندئذ لان بعضه ليس بأولى به من البعض فحينئذ لم يكن للمضارب نصيب في الأمة ولا
 في الولد وانما الثابت له مجرد حق التصرف فلا تنفذ دعوته فاذا زادت قيمته وصارت ألفا وحسمته ظهر الربح
 وملك المضارب منه نصف الزيادة فنفذت دعوته السابقة لوجود شرطها وهو الملك فصار ابنه وعتق بقدر نصيبه
 منه وهو سدس ولم يضمن حصصه الرب المال من الولد لان العتق ثبت بالملك والنسب فصارت العلة ذات وجهين
 والملك آخرهما وجود انضمام العتق اليه ولا يصنع له في الملك فلا ضمان لعدم التعدى فاذا اختار الاستعساء
 استعاضه في ألف رأس ماله وفي سدسه نصيبه من الربح فاذا قبض الالف صار مستوفيا رأس ماله وظهر أن الام
 كاهار يربح بينهما نصيبين ونفذ فيه دعوة المضارب وصارت كلها أم ولد له لان الاستيلاء اذا صادف محلا يحتمل النقل
 لا يتجزأ واجبا ويجب نصف قيمته الرب المال هنا حاصل ما تقدم في هذه المسئلة (قوله منه) تنازع فيه كل من
 تزوجها واشتراها (قوله وضمن للمالك ألفا الخ) لانها لما زادت قيمتها ظهر فيها الربح وملك المضارب بعد الربح
 فنفذت دعوته فيها ويجب عليه رب المال رأس ماله وهو ألف ويجب عليه ايضا نصيبه من الربح وهو مائتان
 ونحسون فاذا وصل ألف درهم استوفى رأس المال وصار الولد كله ربحا فملك المضارب به منه نصفه فعتق عليه
 ومالم يصل الالف اليه فالولد رقيق على حاله على نحو ما ذكرنا في الام وبهذا علم أنهم مسألة مستقلة بموضوعها
 انه لم يقبض الالف من الغلام بقدر وقوله لوموسرا كذا وقع في البحر والذي يستفاد من كلامهم أن الضمان
 عليه مطلقا لانه ضمان تملك فصار ذلك الضمان بديل والضمان اذا كان بديل يتولى فيه اليسار والاعسار ويدل
 عليه قول المؤلف فلا سعاية عليها لانه لا يضيع على المالك حقه ومالم يصل الى رب المال رأس ماله فالولد رقيق

(سعى رب المال
 في الالف ورعه) ان
 شاء المالك (أو أعقته)
 ان شاء (ولرب المال بعد
 قبضه ألفه) من الولد
 (نصيب المدعى) ولو
 معسرا لانه ضمان تملك
 (نصف قيمتها) أى الأمة
 لظهور نفوذ دعوته
 فيها ويجعل على أنه
 تزوجها واشتراها حبل
 منه ولو صارت قيمتها
 ألفا ونصفه صارت أم
 ولد وضمن للمالك ألفا
 وربعه لوموسرا فلو
 معسرا فلا سعاية عليها
 لان أم الولد لا تسعى

وذلك أطلقه العيني وحشد فقوله لو موسر أو مفهومة لأنه لو كان معسرا فكذلك وتقدم أيضا ما تقدمه
(قوله) وعامة في البحر قال فيه ولو لم تزد قيمة الولد على ألف وزادت قيمة الام حتى صارت ألفا وخمسة صارت
الجارية أم ولد للمضارب ويضمن رب المال ألفا ومائتين وتحسين ان كان موسرا وان كان معسرا فلا سعاية
عليه لان أم الولد لا تسمى والم يوصل الي رب المال رأس ماله والولد يرقى ثم يأخذ منه مائتين وتحسين على أنه
نصيبه من الربح ولو زادت قيمتهما معتق الولد وصارت الجارية أم ولده لان الربح يظهر في كل واحد منهما ويأخذ
رأس المال من المضارب ٣ لا ما وجب عليه أسير المال لان معجل وهو موسر والسعاية مؤجلة والعبد معسر
ويأخذ منه أيضا ما بقي من نصيبه من الربح ويضمن أيضا نصف عمره لانه لما استوفى رأس المال ظهر انه ربح
لان عمر مال المضارب يكون للمضارب ويسمى الغلام في نصيب رب المال ويسقط عنه نصيب المضارب
هـ مع اصلاح من عبارة الزبلي أم اقوله ويضمن الخ تقدم أنه يحمل على الاستيلاء بالكساح فكيف يجب
العقر كذا يحط الحلبي نقل عن قارئ الهداية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب المضارب يضارب) *

يصح في باب التنوين وعنده على أنه مضاف للمضارب وجمله يضارب حال من المضارب أو صفة لان المضارب بمنزلة
الشركة اذا لاف واللام فيه للجنس وهذا على جعلهما متضابين أم على التنوين والظاهر أن جملة يضارب خبر
المضارب والمعنى أن المضارب تقع منه المضاربة ويرد على الخالصة أن الخالصة لا ينجي من المضاف اليه الا في صور
ثلاث وليس هذا منها ويرد على القطع أن المضارب تنوع منها الا باذن والباب معقود للمضارب خاصة فتأمل ط
بزائدة (قوله) لما قدم المقردة شرع في المركبة لان المركب يتوالف وقد عايناه في هذا ما عايناه في غيره فافهم
بان مضاربة المضارب وان كانت بعد مضاربة المال الا انها مفردة أيضا غير مركبة من المضاربين الا يرى
أن الثاني يتوالف الاول ولكنه ليس بمركب من الاول ومن نفسه قطعوا وانما المركب منهما الاثنان واستوحش في
المناسبة ما في النهاية ومعراج الدرر في حيث قال الماخذ كحكم المضاربة الاولى ذكر في هذا الباب حكم المضاربة
الثانية اذا كانت تتوالف الاولى أي اذ افكدا بيان حكمها هـ ط (قوله بلاذن) أي أو تفويض بأن لم يقل له رب المال
اعمل رأيك لانه اذا قال له ذلك علم أن يضارب حينئذ هـ شئ أي لان المضارب لا علم أن يضارب الا باذن
رب المال (قوله على الظاهر) أي تظاهر الرواية عن الامام وهو قولها ما في رواية الحسن عنه لم يضمن مالم يربح
لانه علم الاضلاع فلا يضمن بالعمل مالم يربح فاذا ربح فقد ثبتت شركة في المال فيصير كخط ماله بغيره فيجب
الضمان وجه تظاهر الرواية أن الربح انما يحصل بالعمل فيقام بسبب حصول الربح مقام حقيقة حصوله في
صدوره المال فمضمونه وهذا اذا كانت المضاربة الثانية صحيحة واذا كانت فاسدة لا يضمن الاول وان عمل
الثاني لانه أحير فيه والأجبر لا يستحق ضمانا من الربح فلا تثبت الشركة له بل له أجر مشتهر على المضارب الاول
والاول ما شرط له من الربح هـ منح (قوله) واذا علم تبيين أنه مضاربة فيضمن لانه حصل العمل في المال على
وجه لم يرض به المالك فتحقق الخلاف فوجب الضمان فجعل الامر على أي موقوف قبل العمل حتى اذا عمل
الثاني وجب الضمان والا فلا ط فان قلت انه بالعمل مستبضع ولا تظهر المخالفة الا بظهور الربح يجب بان لم
يعمل بمجان حتى يكون مستضعابا على طمع الاجر وهو مشروط لمن الربح فتحصل المخالفة بمجرد العمل
فوجب بسبب الضمان (قوله) الا اذا كانت الثانية فاسدة قال في البحر وان كانت احداهما فاسدة أو كلاهما
فلا ضمان على واحد منهما ولا على كل واحد منهما على المضارب الاول ويرجع به الاول على رب المال والوضعية على
رب المال والربح بين الاول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجره اذا كانت المضاربة الاولى صحيحة
فلاول أجرمته هـ أي لانه حينئذ يكون الثاني أجيرا والمضاربة أن يستأجر قال في التبيين هذا اذا كانت
المضاربتان صحيحتين وأما اذا كانت احداهما فاسدة أو كلاهما فلا ضمان على واحد منهما لانه ان كانت الثانية
هي الفاسدة صار الثاني أجيرا والاول أن يستأجر من يعمل في المال وان كانت هي الاولى فكذلك لان فسادها
يوجب فساد الثانية لان الاولى لما فسدت صارت اجارة وصار الربح كله لرب المال ولو صححت الثانية في هذه الحالة

وعامة في البحر والله أعلم

• (باب المضارب

يضارب) *

لما قدم المقردة شرع في

المركبة فقال (ضارب

المضارب) آخر (بلاذن)

المالك (لم يضمن بالرفع

مالم يعمل الثاني ربح)

الثاني (أولا) على

الظاهر لان الدفع

إبداع وهو يملكه واذا

عمل تبين أنه مضاربة

فيضمن الا اذا كانت

الثانية فاسدة فلا

ضمان وان ربح بل

لثاني أجرمته

٣ قوله لا ما وجب عليه

الخ كذا الاصل ويعبر

هـ

على المضارب الاول

وللأول الرج المشروط
(فان ضاع) المال (من
يده) أي بدلتا (قبل
العمل) للموجب الضمان
(فلا ضمان) على أحد
(وكذا) لضمان (لو
غصب المال من الثاني
(و) انما الضمان على
الغاصب فقط ولو استهلكه
الثاني أو وهبه فالضمان
عليه خاصة فان عمل
حتى ضمنه (خيررب
المال ان شاء ضمن)
المضارب (الاول رأس ماله
وان شاء ضمن الثاني)
وان اختار أخذ الرج
ولا يضمن ليس له ذلك
بحر (فان أذن) المالك
(بالدفع) ودفع بالثلث
وقد قيل (للال) (مارزق
الله فثبت انصاف فلما مال الله
النصف) علابشرطه
(وللأول السدس الباقي
وللثاني الثلث) المشروط
(ولو قيل مازرق الله
بكاف الخطاب) والمسئلة
بحالها (فللثاني ثلثه
والباقي بين الأول والمالك
نصفان) باعتبار الكاف
فكون لكل ثلث
(ومثله ما ربحت من
شيء أو ما كان لك فيه
من ربح) ونحو ذلك
وكذا لو شرط للثاني
أكثر من الثلث أو أقل
فالباقي بين المالك والأول
(ولو قال له ما ربحت بيننا
نصفان ودفع بالنصف
فللثاني النصف واستويا

لصار الثاني شرى وكما ليس للأول بشار له غيره فكأن فاسدة بالضرورة وكذا أجازير وكذا إذا كانتا
فالسدين وإذا كانا أجازيرين لا يضمن واحد منهما اهـ بتصرف ما والحاصل أن حصص التنازع فرع عن صحة
الأولى فلا تصح الثانية إلا إذا كانت الأولى بصحة واشتراط صحة الثانية اشتراط لصحة الأولى (قوله على المضارب
الأول) ويرجع به الأول على رب المال (قوله وللأول الرج المشروط) يعني الرج بين الأول ورب المال على
الشرط بعد أخذ الثاني أحره إذا كانت المضاربة الأولى بصحة والأول لا أحر مثله أو ضار به كره الرب المال
كأذكرنا (قوله ولو استهلكه الثاني) قال الاتفاق والحاصل أنه لا ضمان على واحد منهما قبل عمل الثاني في
ظاهر الرواية عند عمل ثلثا الثلاثة وإذا عمل الثاني في المال أن عمل علام يدخل تحت المضاربة بأن وهب المضارب
الثاني المال من رجل أو استهلكه فالضمان على الثاني دون الأول وان عمل علام دخل تحت المضاربة بأن
اشترى بالمال شيئاً فان ربح فعليهما الضمان وان لم يربح فلا ضمان على واحد منهما في ظاهر الرواية اهـ وفيه
تأمل ط (قوله فالضمان عليه خاصة) والاشهر اختيار فيضمن أيهما شاء كافي الاختيار (قوله فان عمل حتى
ضمنه) حتى للتفريع فان الضمان من رب بالعمل فقط وضمن بالبناء للمجهول فان الضمان مرتبط بالعمل
فقط (قوله خيررب المال) قال في التبيين ثم يرب المال بالخيار ان شاء ضمن الأول رأس ماله لأنه صار غاصباً بالدفع
إلى غيره بغير إذنه وان شاء ضمن الثاني لأنه قض مال الغير بغير إذنه صاحبه فان ضمن الأول بصحت المضاربة بين
الأول والثاني والرجع بينهما على ما شرط لانه بأداء الضمان ملكه من وقت خالف فصار كالودع مال نفسه
مضارب إلى الثاني وان ضمن الثاني يرجع باضمان على الأول لانه التزم له سلامة المقبوض له عن الضمان فإذا لم
يسلم رجع عليه بالخالفه أذهو مغرور من جهته كدود الغاصب وصحت المضاربة بينهما لما كان إقرار
الضمان عليه ملك المدفوع مستنداً إلى وقت التعدي فتبين أنه دفع مضاربة ملك نفسه ويكون الرجوع
بينهما على ما شرط لصحة المضاربة ويطيب للثاني ما ربح لانه يستحقه بالعمل ولا خيث في عمله ولا يطيع
للال لانه يستحقه برأس المال وملكه فيه ثبت مستنداً فلا يتخلو عن شبهة فيكون سبيله التصديق اهـ لأن
الثبات بالاستناد ثابت من وجهه دون وجهه فلا يثبت المالك من كل وجه فتتمكن الخيث في الرجع فلا يطيع اهـ
اتفاق وفي البحر ولو دفع الثاني مضاربة إلى ثالث ربح الثالث أو وضع فان قال الأول للثاني اعمل فيه برأيتك
فرب المال أن يضمن أي الثلاثة سواء يرجع الثالث على الثاني والثاني على الأول والأول لا يرجع على أحد
إذا ضمنه رب المال والأول لا ضمان على الأول وضمن الثاني والثالث كذا في المحيط وقوله والأول لا ضمان على الأول
أي ان لم يقل الأول للثاني اعمل فيه برأيتك (قوله وان شاء ضمن الثاني) فيه اشعار بأنه إذا ضمن يرجع على الأول
وطيب الرجع له دون الأول لانه ملكه مستنداً فهستأى (قوله ليس له ذلك) لان المال بالعمل صار غصباً
وليس للمالك الا تضمين البدل عند ذهاب العين المقصوبة وإيسر له أن يأخذ الرجع من الغاصب كذا ظاهري ط
(قوله فان أذن) مفهوم قوله بلاذن (قوله علابشرطه) لانه شرط نصف جميع الرجع (قوله الباقي)
أي الفاضل عما اشترطه للثاني لان ما أوجبه الأول له ينصرف إلى نصيبه خاصة أدلى به أن بوجوب شأ غيره
من نصيب المالك وحيث أوجب للثاني الثلث من نصيبه وهو النصف يبقى له السدس قال في البحر وطاب
الرجع للجميع لان عمل الثاني عمل عن المضارب كالأجير المشترك إذا استأجر آخر بأقل مما استأجر (قوله
وللثاني الثلث المشروط) لان الدفع الثاني صحيح لانه بأمر المالك وقد شرط لنفسه نصف جميع مارزق الله
وجعل الأول للثاني ثلثه فينصرف ذلك إلى نصيبه إلى آخر ما تقدم وكان المناسب أن يقول من كل المال عوضاً
عن قوله الباقي (قوله والباقي بين الأول والمالك نصفان) لان رب المال هنا شرط أن يكون مارزق الله المضارب
الأول بينهما نصفين والمرزوق للأول هو الثلثان لان الثلث استنسخه الثاني بشرط الأول وهو ما أدون له فلم يكن
من رزق الأول الا الثلثان فيكون ذلك بينهما نصفين وطيب لهم بلا شبهة أيضاً عني (قوله باعتبار الكاف)
أي في قوله مارزق الله فقد جعل الناصفة فمارزق المضارب الأول وهو لم يرزق الا الثلثين فنصفان (قوله
ونحو ذلك) كما كان لك من فضل الله والثناء وألزيادة (قوله ولو قال له) أي رب المال المضارب (قوله واستويا

فما بقى (لان الاول شرط للثاني النصف وشرطه صحيح لانه فاذا ان المالك واستوى فبما بقى وهو النصف لان وب
 المال لم يشترط لنفسه هنا النصف ما ربحه الاول ولم يربح الثاني الاول الا النصف والنصف الآخر صار للثاني
 بشرطه فلم يكن من ربح الاول عني (أقول) لافرق بين هذه والتي تقدمت الامن حيث اشترط المضارب
 الثاني فانه في الاولى شرط له الثلث فكان ما بقى بينهما وفي الثانية شرط له النصف فكان النصف الباقي بينهما
 كذا في بعض الحواشي (قوله ولاشي للاول) لان قول رب المال ما رزق الله او ما كان من فضل ينصرف
 الى جميع الربح فيكون له النصف من الجميع وقد بشرط المضارب الاول للثاني جميع الربح فلم يبق الاول شيء عني
 (قوله ضمن الاول الثاني سدس) لان وب المال شرط لنفسه النصف من مطلق الربح فله ذلك واستحق المضارب
 الثاني ثلثي الربح بشرط الاول لان شرطه صحيح لكونه معلوما لكن لا يتنفذ حق رب المال اذ لا يقدر ان يغير
 شرطه فيغيره له قدر السدس لانه ضمن له سلامة الثلثين بالعقد لانه غرمه في ضمن عقد المضاربة عني (قوله)
 لانه التزم سلامة الثلثين) قال في الدرر لانه شرط للثاني شأ هو مستحق للمالك وهو السدس فلم يتنفذ في حق
 المالك ووجب عليه الضمان بالتسمية لانه التزم السلامة فاذا لم يسلم رجوع عليه كمن استأجر بجر بلا يخط له
 ثوبا بدينهم فاستأجر الاجير بجرلا آخر ليخط بدينهم ونصف فله ضمن له زيادة الاجرا اه (قوله وشرط لعبد
 المالك) التقيد بعبد المالك ليس للاحتراز لان عبد المضارب كذلك وقيل التقيد به لدفع توهبه ان يده للولي فلم
 تحصل التخلية وعليه كلام الدرر وقيل لما فيه خلاف بين اصحاب الشافعي والحنيني وغيرهما لا أحد (و) وعبد
 المالك وعبد المضارب سواء في جواز الشرط والمضاربة بشرط العمل وان لم يشترط ففي عبد المالك كذلك
 وفي عبد المضارب كذلك عندهما وعلى قول أبي حنيفة لم يصح الشرط ويكون المشروط رب المال كالم يصح
 الشرط لاجنبي كذلك لا تقبل شهادة المضارب أو شهادة رب المال لانه فيكون المشروط رب المال هذا بذم ما في
 الذخيرة واليانية * قال في البحر قيد بعبد رب المال لان عبد المضارب بشرط له شيء من الربح وبشرط عمله
 لا يجوز ويكون ما شرط له رب المال اذا كان على العبد من والا لا يصح سواء شرط عمله او لا ويكون للمضارب
 وقيد يكون العاقبة المولى لانه لو عقد المأذون له عقدها مع اجنبي بشرط عمل مولا لا يصح ان لم يكن عليه دين
 والاصح كما بأتى وشمل قوله العبد والمشرط للكاتب بعض الربح فانه يصح وكذا لو كان مكاتب المضارب لكن
 بشرط ان يشترط عمله فيها وكان المشروط للكاتب له المولاه وان لم يشترط عمله لا يجوز وعلى هذا غيره
 من الاحاب فتصح المضاربة وتكون لرب المال وبطل الشرط اه وسأقي الكلام فيه والمراد والولد
 كالاحاب هنا كذا في النهاية وقيدنا بشرط عمل العبد لان اشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسدها كما
 سبأني (قوله عادي) أي اشتراط عمل العبد عادي فان العادة في محذور ذلك ان يكون العبد معنفا للعمل
 فهو اتفاق لا احترازي (قوله وليس بقيد) أي الصحة اذا اشترط له الثلث ولم يشترط عمله صح ويكون مولاه
 لكن فائدة اشتراط عمله تظهر في اخذ غرمائه ما شرط له حيث ذلوا فلا يسلم لهم بل للولي قال الزيلعي وهذا
 ظاهرا لانه بشرط عمله صار مضارب باقي مال مولاه فيكون كسبه له فيأخذ غرماءه واوهلوا للولي الخ
 واستفد منه انه اذا اشترط عمله فلم يعمل لم يكن الغرماء بل للولي لانه حيث لم يعمل لم يكن كسبه ابو السعود
 (قوله صح) أي تقسيم الربح وشرط عمل العبد وعمله الاول ما ذكره المؤلف وعمله الثاني ان العبد اهل ان
 يضارب في مال مولاه وللعبد حقيقة ولو كان محجورا حتى يمنع السديعن أخذ ما أودعه عنده المحجور
 والعبد هنا صار مأذونا بشرط العمل عليه فلا بد لمولاه بعد تسليم المال اليه ففتح المضاربة زيلعي (قوله)
 وفي نسخ المتن والشرح هنا خلط) أي في تعبيرة للمالك بثلاث أو في تعبيرة وفي بعض النسخ بالثاني امانت
 المتن فقد رأيت في نسخة منه ولو بشرط للثاني ثلثيه ولعبد المالك ثلثه على ان يعمل معه ولنفسه ثلثه صح اه
 وهو فاسد كما ترى لعدم اجتماع ثلاث أربعة ولعدم وجود مضارب ثان في المسئلة * وأما الترح
 فنصه وقوله على ان يعمل معه عادي وليس بقيد بل يصح الشرط ويكون لسيد وان لم يشترط عمله
 لا يجوز اه فكان الصواب حذف قوله لا يجوز لما عجلت من العبارة السابقة اه حلي باضاح ط (أقول)

فيما بقى) لانه لم يربح
 سوام ولو قيل ما رزق الله
 فلي نصفه أو ما كان من
 فضل الله فينتصفان
 فدفع بالنصف فاما المالك
 النصف والثاني كذلك
 ولاشي للاول) بلعله
 ماله للثاني (ولو بشرط)
 الاول (لثاني ثلثيه)
 والمسئلة بجالحا (ضمن
 الاول للثاني سدس)
 بالتسمية لانه التزم
 سلامة الثلثين (وان
 شرط المضارب للمالك
 ثلثه و) شرط (لعبد
 المالك ثلثه) وقوله (على
 أن يعمل معه) عادي
 وليس بقيد (و) شرط
 (لنفسه ثلثه صح) وصار
 كانه اشترط للولي ثلثي
 الربح كذا في عامة الكتب
 وفي نسخ المتن والشرح
 هنا خلط فاجتنبه (ولو)
 عقدها المأذون مع اجنبي
 وشرط (المأذون) عمل
 (٢) قول المحشي لا أحد
 كذا بالاصل ولعله
 لا للاحتراز وحرر كتبه
 منحه

مولاه يصح ان لم يكن

(المأذون (عليه دين)

لانه كاشتراط العمل

على المالك (والاصح)

لانه حيث لا يملك كسبه

(واشتراط عمل رب المال

مع المضارب مفسد)

للعقد لانه يمنع التخلية

فيمنع الصحة (وكذا

اشتراط عمل المضارب

مع مضاربه أو عمل رب

المال (مع المضارب

(الثاني) بخلاف مكاتب

شرط عمل مولاه كالو

ضارب مولاه ولو شرط

بعض الربح لساكن

أو للرج أو في الرقاب

أولامراء المضارب

أو مكاتبه صح العقد

(و لم يصح الشرط

ويكون (الشرط

لرب المال ولو شرط

العضل في شراء المضارب

فإن شاء أن نفسه أو لرب

المال صح (الشرط

(والا بان شاء لا جني

(لا) يصح ومتى شرط

البعض لا جني ان

شرط عليه عمله صح

الشرط والا لاكن في

القهستاني أنه يصح

مطلقا والمشرط

للاجني ان شرط عمله

والا فماله أيضا وعزاه

وسبق الشارح الى التنبه على ذلك بحسب المنع العلامة لغير الرمي (قوله ان لم يكن عليه دين) أي مستغرق
لله وورقته لان به يخرج المال عن ملكه وهذا عند الامام كما تقدم ويأتي لان المولى لا يملك كسبه عبده
المدين فصار من أهل أن يعمل في مال المضاربة وعندهما عاقل سبده ما في يده وان أحاط دينه بماله وورقته
فينبغي أن لا يصح اشتراط العمل على المولى عنده ما مطلقا فراجع (قوله لا يملك كسبه) فصار السيد من
أهل أن يعمل في مال المضارب بقوله على الخلاف كما سمعت (قوله واشتراط عمل رب المال مع المضارب مفسد
الخ) لان المضارب لا يذهب ما من عمل المضارب ولا يملكه العمل مع عدم التخلية وهي العلة في المسئلة الثانية
والثالثة وهذه المسئلة كالتعليل لما قبلها فكان الأولى تقديمها وتقرير الأولى عليها (قوله بخلاف مكاتب
شرط عمله لوله) أي اذا دفع المكاتب مال مضارب بغير شرط على مولاه فيها أنه لا يقصد مطلقا سواء
كان عليه دين أو لا لانه لا يملك كسبه لانه يعمل بمعاملة الاخر فيما في يده فان عجز قبل العمل ولادين عليه
فندت كافي البحر وكان الانسب ذكره بعدم مسئلة المأذون (قوله كالمضارب مولاه) فانه يصح لمالك (قوله أو
في الرقاب) أي فكهما من أسر الرق وفساد الشرط في الثالثة لعدم اشتراط العمل كما يظهر (قوله أو لأمراء
المضارب أو مكاتبه الخ) لكن عدم صحة الشرط في هذين اذا لم بشرط عملهما كما يشترط اليه بقوله ومتى شرط
لأجنبي الخ ومنع من التها به أن المراد أو المولد لا جني هنا وفي التبيين ولو شرط بعض الربح لمكاتب رب المال
أو لمضارب ان شرط عمله جاز وكان المشروط لانه صار مضارباً بالاولا فلا نيل هذا ليس مضارباً وانما المشروط
به موعود فلا يلزم وعلى هذا غير من الاجاب ان شرط له بعض الربح بشرط عمله عليه صح والا فلا (قوله
ولم يصح الشرط) وما في السراجية من الجواز فيما اذا شرط لثلث الربح لأمراء المضارب أو مكاتبه أو للساكنين
أو في الرقاب أو الخ محمول على جواز العقد لا الشرط ويكون ذلك لرب المال فلا يخالف ما هنا ولا يحتاج الى
ما وجهه العلامة أو السعود من أن المسئلة خلافه لانه لم يقف على هذا التوفيق هو ولا شخصه ففعل المسئلة
ذات خلاف ومحل عدم الشرط في امرأة المضارب ومكاتبه اذا لم بشرط عملهما (قوله ويكون المشروط لرب
المال) لانه لما نيل الشرط كان الربح تعبداً له وهو رأس المال وهو لرب المال فكذا ربحه (قوله
لا يصح) حيث لم بشرط عمله فوافق ما بعده (قوله ان شرط عليه عمله صح) أي الاشتراط كالعقد (قوله
والا) أي ان شرط البعض الاجنبي ولم بشرط عمله لا يصح الاشتراط ويكون لرب المال أم العقد فصحيح
واستفيد من هذا الشرط أنه لا بشرط المساواة بين المضاربين في المال الواحد لانه أطلق البعض فشم
ماذا كان مثل ما شرط للمضارب أو أقل أو أكثر لان أحدهما قد يكون أهدى للعمل أو فيه مرجح آخر كافي
الشركة والحاصل أن ما شرط لثلاث ان كان ربح الى المضارب حاز ويكون للعضارب كاشتراطه لبعده غير
المدين والافهول رب المال والفرق أن شرط الربح بعده كالشرط له فيصحه بخلاف الشرط لزوجته ونحوها
لانه لا يثبت للمال له لان الزوجة والمولد كالاجنبي هنا كما قدمناه وفهم هذان قول القهستاني وفيه إشارة الى
انه ان شرط شي لبعيد المضارب أو لأجنبي ليعمل مع المضارب صح والمشرط مع المضارب يعني في الأولى والأجني
يعني في الثانية وإلى أنه لم بشرط عمل أحد منهم صح العقد والمشرط للمالك سواء كان على العبد دين أو لا
ونعامة في الذخيرة فقلت الشارح سلك هذا النظام ولم يغير التحرير والبيان (قوله لكن في القهستاني)
لا محل للاستدلال مع هذا التقرير لان قوله يصح مطلقاً أي عقد المضاربة صحيح سواء شرط عمل الاجنبي
أو لا غير أنما ان شرط عمله والمشرط له والا فلا رب المال لانه بمنزلة المسكوت عنه ولو كان المراد أن المشروط
صحيح مطلقاً في قوله والأى وان لم بشرط عمله فماله (قوله والا فلا مال) أي وان لم بشرط عمله فماله
قال في التها معز بالذخيرة اذا شرط في المضارب بعض الربح لغير المضارب فان كان الاجنبي بشرط عمله
فالمضاربة جائزة والشرط جائز ويصير رب المال دافعاً للمال مضاربة لرجلين وان لم بشرط عمل الاجنبي فالمضاربة
جائزة والشرط باطل ويجعل المشروط للاجنبي كالمسكوت عنه فيكون لرب المال اه (قوله خلافاً
لرب جندی) كلامه في العبد لا في الاجنبي كما يعلم برامجة شرح الملتقى (قوله جاز) قال في البحر وانما كان

الاشتراط للعبد اشتراط الولاء واشتراط بعض الربح لقضاء دين المضارب أو لقضاء دين رب المال جائز بالاول
الى آخرها **قوله** (ويكون) أى البعض **قوله** (قضاء دينه) اسم يكون ضمير يعود على البعض والما
والمرحور وهو الخبير وقضاء دينه نائب فاعل المشروط والمعنى ويكون ذلك البعض الذى شرط له قضاء دينه
المضارب أو المالك واستفيد مما مر أنه لا بد أن يكون البعض شائعاً في جميع المال كالثلث والرابع والسدس
أما لو كانت دراهم معينة فأنه تصدبه المضاربة لانه يؤدى لقطع الشركة في الربح وانما أطلقه هنا اعتماداً
ما تقدمه بان لا يشترط لاحد هادراهم مسمات من الربح **قوله** (ولا يلزم) أى كل من المالك والمضارب وعبا
البحر ولا يجبر على دفعه لغرمائه **قوله** (موت أحدهما) سواء علم المضارب بموت رب المال أم لم يعلم حتى لا يلزم
الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا على السفرو على بيع ما كان عرضاً لنقض المال لانه عزل حكمي فاضية
قوله (ويجوز بطراً على أحدهما) يجنون أو سفه أو مجرم أذون **قوله** (ويجوز أن أحدهما مطبقاً) هوذا
محت قوله ويجوز الاندكزه لتقيده بالاطلاق **قوله** (باعتها بوجه) أى وصى المضارب لان العزل لا يمكن حذ
في المضارب فلا يجزى على وصيه وقيل أن ولا به البيع تكون رب المال وصى المضارب كليهما وهو الاله
لان الحق كان للمضارب ولكن المالك رب المال فصار بمنزلة مال مشترك بين اثنين فيكون الامر اليهما
قلت فلو لم يكن له وصى هل يستبد المالك بالبيع أو ينصب القاضي وصياً يبيع معه لظاهر نعم جوى والذ
في الهندية فان لم يكن له وصى جعل القاضي له وصياً يبيعها فيوفى رب المال رأس ماله وحصة من الربح
ويعطى حصة المضارب من الربح غرماء أى ان كان له غرماء فغرماء المضارب لا يأخذون عرضها لانها
الغير ط **قوله** (تطلى في حق التصرف) أى ولا تطلى في حق كونه وديعة **قوله** (تطلى في حق المسافرة)
الى غير بلد رب المال فلو أتى مصر أو اشترى شأناً رب المال وهو لا يعلم فأتى المتاع بمصر أو خفف
المضارب في مال نفسه وهو ضامن لما هلك في الطريق فان سلم المتاع جاز بيعه لبقائها في حق البيع ولو خر
من ذلك المصر قبل موت رب المال ثم مات لم يضمن نفقته في سفره اه برأيه وقوله فأتى المتاع مصر يعنى
مصر رب المال فانه لو أخرجه يعنى بعد موت رب المال الى مصر رب المال لا يضمن لانه يجب عليه تسليمه
ذكره فيها أبداً وذكره قاضى خان لكن تقدم أن التخصيص يصح قبل صيرورتها عروضاً لبعده وكل موه
صح العزل فيه صح التخصيص فيه ومالا فلا ونقل في النهاية أنه لا يصح نهيه عن المسافرة في الرواية المشهورة
وانتهاهم لم يتعلق بنهيهم حكم حتى ينض عنه بخلافه يقول التابع نسبة لان حق التصرف ثابت له لانه يحتاج
أن يبيعه لظهور الربح واذ انتهاه عن ذلك فقد أبطل حقه في التصرف فلم يصح واذ ملك عرضه حتى ينض لم ي
تخصيص الاذن أيضاً لانه عزل من وجهه وأما اذا نهى عن المسافرة لم يصح نهيه على الروايات المشهورة لانه
المسافرة باطلاق العقد ثم قال وفي الخيرة وكل جواب عرفته في الفصول كلها اذا منع رب المال المضارب
التصريف فهو الجواب فيما اذا مات رب المال اه فعلم منه ان ما نقله الشارح هناك من إطلاقها في حق المساف
على غير الروايات المشهورة فتقدر **قوله** (فله بيعه) أى مال المضاربة بعرض وتقدر يكون العرض الك
كالاول فله بيعه بعرض أيضاً الى أن يصير مال المضارب بمثل رأس المال وان كان مال المضارب بمثل جنس رأس
المال من حيث النسبة الا أن من خلاف جنسه من حيث الحقيقة بان كان رأس المال دراهم ومال المضارب
ذنانير أو على العكس يعمل نهى رب المال بأنه عاهاهوش من كل وجه حتى لا يملك شراء العروض به وبه
صر فعاهاهوش جنس رأس المال أى مال المضاربة وعلى هذا موت رب المال في بيع العروض يعنى اذا مات
المال والمال عروض فللمضارب ان يبيع العروض حتى ينض رأس المال ويحوها بان كان رأس المال دراهم
والمال ذنانير كان له ان يبيع الذنانير في العزل نهاية **قوله** (الحكم بلحق المالك مر تداء) أى اذا
بلحقه من يوم ارتدوا تنقل ملكه الى ورثته فان كان المال يومئذ قائماً في يده لم يتصرف فيه ثم اشترى بعدد
فاشترأه ربحه وعليه وضعته لانه قد انزل عن المضاربة وزال ملك الامر عن المال فصار مضرباً
ملك الورثة بغير امره وان كان المال مشاعاً وعروضاً وغير الدراهم والذنانير من سائر الاموال فيبيع المضارب

ويكون للمشروط له
قضاء دينه ولا يلزم بدفعه
لغرمائه بحر (وتبطل)
المضاربة (بموت
أحدهما) لكونها
وكالة وكذا يقتله ويجز
بطراً على أحدهما
ويجوز أن أحدهما
مطبقاً فيستأنى وفي
البرازية مات المضارب
والمال عروضاً بآنها
وصيه ولومات رب المال
والمال نقد تبطل في
حق التصرف ولو عرضاً
تبطل في حق المسافرة
لا التصرف فله بيعه
بعرض ونقد (و)
بالحكم بلحق المالك
مر تداء

وشرأفها جاز حتى يحصل رأس المال كافي السراي الوهاج وانما بطلت لان الحقوق بمنزلة الموت ولهذا يورث ماله ويعتق أمهات أولاده وسدبر ويزيل في المراد بالمالك خصوص الرجل ولهذا قال في غاية البيان ولو كان رب المال امرأة ماتت فمضى بمنزلة المسئلة لانها لا تنقل فلم تنعقد الردة بسبب التلف في حقها اه وسشير الشارح البه قريبا **(قوله فان عاد الخ)** ينبغي أن يكون هذا اذا لم يحكم بلحوقه اه اما اذا حكم بلحوقه فلان يعود المضار به لانها باطلت كما هو ظاهر عبارة الاتفاق في غاية البيان لكن في العناية أن المضار به تعود سواء حكم بلحاقه أم لا فتأمل ونص عبارة واذا ارتد رب المال عن الاسلام ولو خلى بدار الحرب بطلت المضار به يعني اذا لم يعد مسلما اه اما اذا عاد مسلما قبل القضاء أو بعده كانت المضار به كما كانت اه **(أقول)** لكن يشكل على ما ذكر بان الباطل لا يعود صحيحا فكيف نصح المضار به بعد الحكم بلحوقه بعوده وحال أنها باطلت بالحكم بلحوقه الآن بحاج بان البطان موقوف الى حال التبين فاذا تبين رجوعه بقيت على أصلها و بدل ذلك عبارة غاية البيان كانت المضار به كما كانت فيكون قوله بطلت أي بطان ناموقا فان تبين والافنا تاأمل **(قوله حكم بلحاقه أم لا)** اما قبل الحكم فلا نه بمنزلة الغيبة وهي لا توجب بطان المضار به واما بعد فلتحق المضارب كالومات حقيقة ط عن الشربلالية **(قوله بخلاف الوكيل)** أي اذا ارتد الموكل وحكم بلحاقه فان الو كالة تسقط ولا تعود بعوده الى الاسلام لان محل التصرف خرج عن ملك الموكل ولم يتعنه حتى الوكيل **(قوله بخلاف المضارب)** فان له حقا فاعاد المال فهي على حالها والاولى حذفه لانه مستفاد مما تقدم فلا حاجة اليه **(قوله ولو ارتد المضارب فهي على حالها)** عندها حتى لو تصرف ويرجع ثم قل كان ربحه بينهما على مباشرطا اه برهان فان الحق وباع واشترى هنالكم رجع مسلفا له جميع ما اشترى وباع في دار الحرب ولا ضمان عليه في شيء من ذلك هندية وذلك لان تصرفات المرتد اذا توفقت بالنظر الى ملكه ولا ملك للمضارب في مال المضاربة وله عبارة صحيحة فلا توقف في ملك المالك فبقيت المضار به على حالها قال في العناية وتوقف تصرف المرتد على حق الورثة ولا توقف في ملك رب المال اعلم بعلقه أي فاعطى له حكم الموت لتسببه له وظاهره سواء الحق ولم يحكم به اولا كافي الدرر وصدر الشريعة **(قوله وما تصرف نافذ الخ)** أي حيث كانت المضاربة باقية على حالها في قولهم جميعا فمع ما فعل جائز والربح بينهما على مباشرطا خلا بلحقه من العهدة فيما باع واشترى حيث يكون ذلك على رب المال في قول أي خفيفة لان حكم العهدة بتوقف رده لانه لو رزمته لقضى من ماله ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المحجور اذا توكل عن غيره بالبيع والشراء وفي قولهما حالة في التصرف بعد الردة كهي فيه قبلها فالعهدة عليه ويرجع على رب المال كافي العناية وكان الاري تقديم هذه العبارة على قوله فان مات والحاصل فرق بين الارتدادين قبل الحقوق وبعد لا فرق بينهما **(قوله ولو ارتد المالك فقط)** مختار قوله وبلحوق المالك وعلى هذا لا فرق بين المالك والمضارب فلو قال وبلحوق أحدهما قال ولو ارتد أحدهما فقط الخ لكان أحضر وأظهر تأمل لكن الفرق أنه اذا ارتد المضارب فتصرفه نافذ **(قوله أي ولم يلحق)** ومثله اذا خلى ولم يحكم بلحاقه **(قوله فتصرفه)** أي المضارب وموقوف عند الامام أي يتعلق حق ورثة المالك بالمال لزوال ملكه لارده فان عاد الى الاسلام عاد ملكه ونفذ تصرف المضارب وان مات أو قتل أو حكم بلحاقه عاد المال الى الورثة يبطل تصرف المضارب وعليه لا فرق بين المالك والمضارب الا بالتصرف فان تصرف المضارب نافذ دون المالك وعليه لا خضر أن يقول ويلحق أحدهما بمقول يقول ولو ارتد أحدهما فقط الخ **(قوله ورده المرأة غير مؤثرة)** سواء كانت هي صاحبة المال أو المضاربة لا أن تموت أو تلحق بدار الحرب فيحكم بلحاقها لان ردها لا تؤثر في أملاكها فكذلك لا تؤثر في تصرفاتها مع **(قوله ان علم به)** أي ولو الغزل حكما فلا ينزعزل في الحكمي الا بالعلم بخلاف الوكيل حيث ينزعزل في الحكمي وان لم يعلم كذا قالوا فان قلت ما الفرق بينهما قلت قد ذكر وأن الفرق بينهما أنه لا يلحقه بخلاف المضارب منغ والذي في الهندية عن الحاتمة تبطل المضاربة بموت رب المال علم بنقل أو لم يعلم حتى لا يملك الشراء بعد ذلك بمال المضاربة ولا يملك السفر اه وتقدم ذكر **(قوله مطلقا)** أي وان لم يكونا عدلين بان كانا قاصقين وأمسورين **(قوله أو فوضلى)**

فان عاد بعد لحوقه مسلما فالمضارب على حالها حكم بلحاقه أم لا لعناية بخلاف الوكيل لانه لا يلحقه بخلاف المضارب ولو ارتد المضارب فهي على حالها فان مات أو قتل أو خلى بدار الحرب وحكم بلحاقه بطلت وما تصرف نافذ وعهدة على المالك عند الامام بحسب ولو ارتد المالك فقط أي ولم يلحق فتصرفه أي المضارب موقوف ورده المرأة لانه لا تنقل فلم تنعقد بسبب التلف في حقها غير مؤثرة وينعزل بعزله لانه وكيل ان علم به بخبر رجلين مطلقا أو فوضلى

(عدل) كان الانسان يقول أو واحد عدل بقرنة الساق وكأنه راى ما تقدم في باب عزل الوكيل من أن
 العزل يثبت بعشاقته وكتابة ورسالة واخبار فضولى ويعتبر فيه أحد شرطى الشهادة من العدا والعدالة
 (قوله تميز) أى ولو رفقاً بشئ غير بالغ ولا عدل لان الرسول والوكيل كالاصيل وهذا عند الامام وعندهما
 لافرق بين الرسول وغيره كما في اخواتها (قوله ولو حكام) كوت المالك أى ولو كان العزل حكماً فإنه يشترط فيه
 العلم على مسلف لانه عزل حكى (قوله ولو حكام) كارتدادهم مع الحكم بالحق وجنونه مطبقاً (قوله
 فالدراهم والدنانير هنا حسان) التفرع غير ظاهر لانها ما قد يكونان جنساً واحداً في كثير من المسائل
 وحديثه فالاولى الواو كما في الصبر والفتح فان كان رأس المال دراهم وعزله ومعه دنانير فله بيعها بالدراهم استحساناً
 والعكس بعد العلم بالعزل حتى يكون من جنس رأس المال لتمييز البيع فينبين خطئه منه لكن تقدم في البيع
 الفاسد أن الدراهم والدنانير جنس واحد في ثمان مسائل منها في ابتداء وانتهاء وبقاء اه وكتب
 سدى الوالدرجه الله تعالى ثمة قوله ومضارباً ابتداء وانتهاء وبقاء لم يذكر ذلك التقسيم في العبادة وانما
 ذكر صورتين في المضاربة احدها ما اذا كانت المضاربة بدراهم فارتب المال أو عزل المضارب عن المضاربة
 وفي بدو دنانير لم يكن للمضارب أن يشتري بها شيئاً ولكن يصرف الدنانير بالدراهم ولو كان ما في يده عروضاً أو
 مكبلاً أو موزوناً له أن يحوله الى رأس المال ولو باع المتاع بالدنانير لم يكن له أن يشتري بها الا بالدراهم ثانيهما
 لو كانت المضاربة بدراهم في المضارب فاشترى متاعاً بكيلى أو وزنى زمة ولو اشترى بالدنانير فهو على المضاربة
 استحساناً عندهما اه مخصصاً بالصورة الاولى قطع مثلاً لانتهاء الثانية للبقاء لكن لم يظهر له كون الاولى
 مما نحن فيه انلو كانت الدراهم والدنانير فيها جنساً واحداً كان يلزمه أن يصرف الدنانير بالدراهم تأمل ثم
 رأيت الشارح في باب المضاربة جعلها جنسين في هذه المسئلة وهذا عين ما فهمته وثمة تعالى الجهد وأما مسئلة
 المضاربة ابتداء فذكر اذ الشارح وقال ط صورته عقد معه المضاربة على ألف دينار وبين الرجح دفعه له
 دراهم قيمتها من الذهب ثلث الدنانير صحت المضاربة والرجح على ما شرطاً أولاً كذا ظهر لي اه كلام سدى الوالده
 رحمه الله تعالى (قوله باعها) أى لبيعها ولا يمنع العزل من ذلك اتفاقاً (قوله وان نهامعها) أى عن
 النسبة ولا يعلل المالك فسخها في هذه الحالة كلاً يصح منه عن المسافرة في الروايات المشهورة وكلاً يعلل عزله
 لا يعلل تخصيص الاذن لانه عزل من وجه يخرج عن النهاية وسياًى وانما يعلل ذلك لان له حقاً في الرجح (قوله
 ثم لا يتصرف في غنها) أى اذا كان من جنس رأس مالها لان البيع بعد العزل كان للضرورة حتى يظهر الرجح ان كان
 فيه ولا حاجة اليه بعد انصرف فصار كما اذا عزله بعدما مضى وصار من جنس رأس المال زبلى (قوله ولا في نقد) أى
 لا يتصرف اذا كان رأس المال فضة فضة ولو اوجد كما يفيد عموم ط (قوله وبديل خلافة به) أى له أن
 يبدل خلافاً لرأس المال من النقد برأس المال (قوله استحساناً) والقياس لا يبدل لان التقدير من جنس
 واحد من حيث القيمة (قوله لوجب رد جنسه) أى لو ربح المال ان امتنع المالك من أخذ خلافاً للجنس
 كما يفيد ما قدمناه من الاتفاق وفي الهنديه عن الكافي له أن يبيعها بجنس المال استحساناً واهو يفيد الحوازيان
 حل على عدم التنافس زال الاشكال ط زيادة (قوله وليظهر للرجح) جعله في العيني والدرر علة لبيع
 الضرورة حيث قال لان له حقاً في الرجح ولا يظهر ذلك الا بالنقض فينبئ به حق البيع لظهر ذلك وموته وارثه
 مع الحقوق وجنونه مطبقاً والمال عروض كعزله والمال عروض زبلى (قوله ولا يعلل الخ) هذا معطوف
 على باعها عطف علة على معلول وليتمه قدمه على ثم لا يتصرف ولا تنس ما مر في موت المضارب والمال عروض
 وفهم منه أنه اذا فسخها والمال عروض يبيعها بالنقد (فرع) قال في القسمة من باب المضاربة اعطاء دنانير
 مضارب ثم أراد القسمة له أن يستوفي دنانيره أن يأخذ من المال بقسمتها واعتبر قيمتها يوم القسمة لا يوم الدفع
 اه وفي شرح الطحاوى من المضاربة ويضمن لرب المال مثل ماله وقت الخلاف يبرى في بحث القول بمن المثل
 وهذه فائدة طالما توقفت فيها فان رب المال يدفع دنانير مثلاً بعدد مخصوص ثم تقول قيمتها ويريد أخذها عدلاً
 بمثل القيمة تأمل والذي يظهر من هذا أنه لو علم عدداً المدفوع ونوعه فله أخذه ولو اراد أن يأخذ القيمة من نوع

عدل أو رسول مجزأ والام
 يعلم (لا) ينزل (فان علم)
 بالعزل ولو حكماً كوت
 المالك ولو حكماً والمال
 عروض هو هنا ما
 كان خلاف جنس
 رأس المال فالدراهم
 والدنانير هنا حسان
 (باعها) ولو نسبت وان
 نهامعها (ثم لا يتصرف
 في غنها) ولا في تقدم من
 جنس رأس ماله وبديل
 خلافة به استحساناً
 لوجب رد جنسه
 وليظهر للرجح ولا يعلل
 المالك فسخها في هذه

الاذن لانه عزل من وجه نهاية (ب) خلاف أحد الشرى يكن اذا فسخ الشركة ومالها أمته (صح) افتراوى المال دون ويرمى بحجر المضارب على اقتضاء الديون (احتشذ يصل بالاجر) (والا) ربح (لا) حبله لانه حيث شذ مشرع (و) يؤمر بان (وكل المالك عليه) لانه غير العاقد (وحيث شذ فالو كبل بالبيع والمستنقض كالمضارب) يؤمر بان بالتوكيل (والمسد) يجبر على التقاضى وكذا الدلال لانهما يعملان بالاجرة (فرع) استوجر على أن يبيع ويشتري لم يجز لعدم قدرته عليه والمحلية أن يستأجر مدة للخدمة ويستعمله في البيع زبلى (وما هلك من مال المضاربة بصرف الى الربح) لانه تبع (فان زاد الهالك على الربح لم يضمن) ولو فاسدة من عمله

٢ مطلب في حكم حادثة الفتوى

٣ مطلب القبول للشرى والمضارب في مقدار الربح والخسران وفي الضياع والشريك

الربح يأخذ بالقسمه الواقعة يوم الخلاف أى يوم التراجع والخصام وكذا اذا لم يعلم نوع المدفوع كما يقع كثيرا في زماننا حيث يدفع أنواعهم فيجمل فيضطر الى أخذ قيمته لجهلها فيها أخذ بالقسمه يوم الخصام تأمل والله تعالى أعلم (قوله) ولا يخصص الاذن (أفاده بقوله) اتقوا انهاء عنها (قوله) صح (أى الفسخ والربح بعد ذلك للعامل كالمثل في الشركة (قوله) افترا (أى فسحا المضاربة وانتهت (قوله) وفي المال دون (أى وقد باع المضارب عروضا بين لم يقضه من المشترين (قوله) على اقتضاء الديون (أى أخذها واستخلصها (قوله) احتشذ يصل بالاجر (عبارة الصرلانه كالاجير والربح كالاجر ومطلب الدين من تمام تكمله العمل فحصر عمله وظاهره ولو كان الربح قليلا فال مال في شرح الملتقى ومفاده ان نفقة الطلب على المضارب وهذا الدين في المصر والافاق مال المضاربة قال في الهندية وان طال سفر المضارب ومقامه حتى أنت التفتة في جميع الدين فان فضل على الدين حسبه النفقة مقدار الدين وما زاد على ذلك يكون على المضارب كذا في المحيط (قوله) (والا) أى وان لم يكن في المال ربح (قوله) لاجر لانه حيث شذ متبرع) أى لانه وكل محض ولا جبر على المتبرع على انهاء ما تبرع به ولهذا لا يجبر الواهب على التسليم زبلى ولا يقال الرد واجب عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما أخذنا فانقول الواجب عليه رفع الموانع وذلك بالتسليم لا بالتسليم حقيقة عن أى السعود (قوله) لانه) أى المالك غير العاقد فالحقوق لا ترجع اليه بل الى العاقد الذى هو المضارب فقبض الثمن له لا للمالك ولا يلزم التقاضى لانه متبرع فهو يتوكل المالك لمقدر على تحصيل الديون كفى العنى (قوله) وحيث شذ) أى حين اذ كان المتبرع لا يجبر على الاقتضاء والا لى أن يقول ولهذا كان الوكيل الخ (قوله) والسمار) بكسر السين الاولى المهملة وهو المتوسط بين البائع والمشتري يبيع باجر من غير أن يستأجر والدلال الواسطة بين المتبايعين اه وفي مثلها مسكين السمار الدلال (قوله) يجبر على التقاضى (أى طلب الثمن ان عقد البيع لانه يبيع ويشتري للناس عادة باجره بفعل ذلك عملة الاجارة الصحيحة بحكم العادة فحبس التقاضى والاستغناء لانه وصل اليه بدل عمله فصار كالمضارب اذا كان في المال ربح يزبلى (قوله) وكذا الدلال) مقتضى كلام الشارح أن الدلال غير السمار كفى القهستانى بان الدلال يحمل السلعة الى المشتري ويغير الثمن ويبيع بخلاف السمار فانه لم يكن في يده شئ ومقتضى ما مر عن مسكين عدم الفرق بينهما وفي الدور كالذلال فانه يعمل بالاجرة والسمار هو الذى يجلب البهائم والعروض والحيوانات لبيعها باجر من غير أن يستأجر الى آخر ما فيه (قوله) لعدم) قدرته عليه لان الشراء والبيع لا يتم الا بمساعدة غيره وهو البائع والمشتري فلا يقدر على تسليمه زبلى (قوله) زبلى) وتوأم كلامه وانما جازت هذه الحيلة لان العقد يتناول المنفعة وهي معلومة بيان قدر المدة وهو قادر على تسليم نفسه في المدة ولو عمل من غير شرط وأعطاه شألا بأس به لانه عمل معه حسنة فجازا غيرها وبذلك جرت العادة ومارأه المسلون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله) وما هلك من مال المضاربة يصرف الى الربح (أقول) وكذلك ما هلك من مال الشركة يصرف الى الربح والباقي من الربح يصرف على ما شرطوا رأس المال على حكمه فان زاد الهالك على الربح فهو عليه بما يقدر ما يساويه علم حكم حادثة الفتوى (٢) شريكان مالهما متقاربان والعمل مشروط عليهما والربح سوية بينهما هلك بعد الربح شئ من المال وبقي شئ من الربح فما الحكم الجواب ما فضل من الربح على ما شرطوا رأس المال على حكمه والهالك عليهما وهو ظاهر ذكره الخضر الرملى (قوله) لانه تبع) أى ورأس المال أصل وصرف الهالك الى ما هو تابع أولى كما يصرف الى العقوى الزكاه ولو ان الربح فرع عن رأس المال فلا يثبت له حكم قبل ثبوت أصله كفى العنى والقول للشرى (٣) والمضارب في مقدار الربح والخسران مع عينه ولا يلزمه أن يذ كر الأمر مفضلا والقول قوله في الضياع والرد للشرى كنهى في الشركة (تنه) هلك مال المضاربة قبل أن يشتري به شئ أبطلت وان استهلكه المضارب ضمنه ولم يكن له الشراء بعد ذلك لضروره ضمنه وان استهلكه غيره فأخذ منه كأنه الشراء على المضاربة سوى عن الأقطع (قوله) لم يضمن) لكونه أمينا سواء كان من عمله أولا بحر (قوله) ولو فاسدة) لانها أمانة عند الامام وعندهما ان كانت فاسدة فالمال مضمون (قوله) من عمله) ولو الهالك من عمله المسلط عليه عند التجار أو ما التعدي فيظهر أنه ضمن به سائحا لى أى سواء كانت المضاربة صحيحة أو فاسدة وسواء كان الهالك من عمله أولا

ويقبل قوله في هلاكه وان لم يعلم ذلك كما يقبل في الوديعة من غير يادته ولم أرز يكتفى بماله في الضمان ولا في الدرر
 وحواشيه فلتأمل معنى قوله من علمه ولو اقتصر على قوله ولو فاسد فكان المعنى الظاهر ثم رأيت في فروق المحسوس
 مانصه وأذا عمل في المضاربة الفاسدة ويربح كان كل الربح لرب المال وللضارب أجر مثل عمله والضمان إذا هلك المال
 في يده اهـ (قوله لأنه أمين) علة لعدم الضمان ويقبل قوله في الهلاك وان لم يعلم ذلك كما يقبل في الوديعة من غير
 (أقول) وينبغي أن يضمن ما تلف به له لأنه أجبر مشترك وعلى قوله ما يضمن ما تلف في يده وان لم يكن من عمله
 كما علم في باب ضمان الأجير ولعله محمول على ما إذا سافر بحال المضاربة فإنه يكون بمنزلة الأجير الخاص ويجبر
 (قوله زادا الربح) فيضمن المضارب ما أخذه على أنه ربح لأنه أخذه لنفسه بخلاف ما بقي في يده لا يضمنه إذا لم
 يأخذه لنفسه سوى (قوله) لما أخذ المال رأس ماله فبسط رأس المال ثم بالنفقة ثم بالربح الأهم والأهم اختيار
 فان فضل شيء انقسم اهـ درم منق أي لأن الربح تابع كذا كز نافع لا يسلم بدون سلامة الأصل عني (قوله)
 وما فضل فهو بينهما لأن رب المال لم يبق له حتى بعد استنفاذه الألف الربح عني (قوله) لم يضمن أي إن نقص
 الربح عن الهالك لم يضمن المضارب (قوله) لما مر من أنه أمين فلا يكون ضمانا (قوله) والمال في يد المضارب مثله
 في العزيمة عن صدر الشرع بغيره فهو نص على التوهم والأفلا في إذا دفع لم يملك المال بعد الفسخ استمرمو عقدا
 أخرى (قوله) لأنه عقد جديد أي لأن المضاربة الأولى قد انتهت بالفسخ وثبتت الثانية بعقد جديد فلهذا المال
 في الثانية لا يوجب انتفاض الأولى فصار كما إذا دفع الهالك الآخر (قوله) وهذه هي الحسنة النافعة للضارب
 أي لو تفاق أن يشتريه رب المال الربح بعد القسمة بسبب هلاك ما بقي من رأس المال وعلم محامرا تفاقه
 لا تنويف صحة الحسنة على أن يسلم المضارب رأس المال الربح المال وتفيد الزبلي به اتفاق كاتبه عليه أبو
 السعود والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

(فصل في المتفرقات) (قوله) لا تضلح حتى لو اشتريه رب المال به شأ وباع فهو على المضاربة لأن الشرط
 هو التخليه وقد تحققت والأبضاع توكيل بالتصرف والتصرف حق المضارب فصح التوكيل به وقال زفر
 لا تقصد ولا يستحق المضارب من ربحه شيئا لأن رب المال تصرف في مال نفسه بغير توكيل ولم يصرح به فيكون
 مستردا للمال ولهذا لا يصح اشتراط العمل عليه ابتداء ولأن الواجب له التخليه وقد دعت ومصار التصرف
 حقا للضارب وله أن يوكّل رب المال بالحلل والابضاع توكيل لأنه استعانة ولما صح استعانة المضارب
 بالأجنبي فرب المال أولى بكونه أشفق على المال فلا يكون استرداد بخلاف شرط العمل عليه ابتداء لأنه
 يمنع التخليه فان قلت رب المال لا يطلع وكيله ولا يوكّل من يعمل في مال غيره ورب المال لا يصلح في مال
 غيره بل في مال نفسه قلت أجيب بأن المالك بعد التخليه صار كالأجنبي فجاز توكيله (١) فان قلت الأمر كذلك
 لجهة المضاربة مع رب المال قلت أجيب بأن المضاربة تنعقد شرقة على مال رب المال وعلى المضارب ولا مال
 هنا فلو جوزه أدى إلى قلب الموضوع اهـ (قوله) يدفع كل المال (قوله) أذا دفع أن المضارب لا بد أن يتسلم
 المال أو لا حتى لو جعل المال بضاعة قبل أن يتسلمه لا يصح لأن التسليم شرط فيها اهـ مكي (قوله) تقصد
 الهداية الأولى لا يتيان بإفاء (قوله) بضاعة المراد بالضاعة هنا الاستعانة لأن الأبضاع الحقيقي هنا لا يتيان
 لأن الربح جيعه فرب المال وليس الأمر هنا كذلك (قوله) لم يضارب به عطف على بضاعة المسلط عليه التي
 من عامله فالمعنى لا يتيان في الضاد دفعها مضاربة بل تقصد لأن في التني أنبات وقد تبع المؤلف ومفهومه أنه
 لو دفعه مضاربة تقصد الأولى مع أن الذي يفسد هو الثانية لا الأولى كما في الهداية قال في البحر وتقصد بالضاعة

اتفاق لأنه لو دفع المال إلى رب المال مضاربة لا تبطل الأولى بل الثانية لأن المضاربة به تنعقد شرقة على مال
 رب المال وعلى المضارب ولا مال هنا فلو جوزه يؤدي إلى قلب الموضوع وإذا لم يصح بيع عمل رب المال بأمر
 المضارب فلا تبطل الأولى كما تقدم عن الهداية وبه علم أنها بضاعة وان سميت مضاربة لأن المراد بالضاعة هنا
 الاستعانة لأن الأبضاع الحقيقي لا يتيان هنا وهو أن يكون المال للبضع والعمل من الآخر ولا ربح للعامل
 وفهم من مسئلة الكتاب جواز الأبضاع كالأجنبي بالأولى وما وقع في الدرر من أنه لا تبطل بالدفع إلى المالك

لأنه أمين (وان قسم
 الربح وبقيت
 المضاربة ثم هلك المال
 أو بفضه زادا الربح
 لما أخذ المالك رأس
 ماله وما فضل فهو
 بينهما وان نقص
 يضمن للمار ثم ذكر
 مفهوما وقوله وبقيت
 المضاربة فقال (وان
 قسم الربح وفسخت
 المضاربة والمال في يد
 المضارب ثم عقدها
 فهلك المال لم يتردا
 وبقيت المضاربة) لأنه
 عقد جديد وهذه هي
 الحسنة النافعة للضارب

(فصل في المتفرقات)

(المضاربة لا تقصد
 بدفع كل المال أو بعضه)
 تقصد الهداية ببعض
 اتفاق عن عناية (إلى
 المالك بضاعة لا مضاربة)

(١) قوله وان قلت الأمر
 كذلك الخ لتأمل الظاهر
 فان قلت لو الأمر كذلك
 لصحّت المضاربة الخ تأمل
 كسبه مصححه

بضاعة أو مظاربة قامة محمول على ماذ كرنا من عدم صحة المضاربة الثانية وإبقاء الأولى **(قوله لما مر)** أي من أن الشيء لا يتضمن مثله **(قوله وإن أخذ)** مختز قومه يدفع **(قوله أي المالك الخ)** قال في المسوط والحاصل أن كل تصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك رب المال منعه فرب المال في ذلك يكون معناه سواء بآثره بأمره أو بغيره وأمره وكل تصرف يتمكن رب المال أن يمنع المضارب منه فرب المال في ذلك التصرف عامل لنفسه إلا أن يكون بأمر المضارب حينئذ يكون معناه أنه منع فالرسم في حاشيته علم قوله وإن صار عروضا الخ أقول استفيد من ذلك جواز بيع رب المال عروض المضاربة وهي واقعة الفتوى اهـ (قلت) وينطق به الحاصل الذي ذكره صاحب المنع لأن هذا التصرف صار مستحقا للمضارب على وجه لا يملك رب المال منعه فرب المال يكون معناه بآثره بأمره أو بغيره وأمره فان بآثره حتى صار نقدا كان تصرفه بعد ذلك لنفسه ولتكن على ذكر مما تقدم أن التقاد الذي يمكن من جنس رأس مال المضاربة يملك المضارب تبديله من جنس رأس مال المضاربة فلو بدله المالك كان معناه المضارب ولو بغير أمره أو ما لو اشترى المالك بنقد لئس من جنس رأس مال المضاربة هل يكون ذلك المضاربة أم لنفسه محجور **(قوله ثم إن باع بعرض)** أي ما صار عرضا **(قوله وإن بنقد بطلت)** قال في المنع فلو باع العروض بنقد ثم اشترى عروضاً كان للمضارب حصته من ربح العروض الأولى لا الثانية لأنه لما باع العروض وصار المال نقداً في يده كان ذلك نقضا للمضاربة فشرأوبه بعد ذلك يكون لنفسه فلو باع العروض بعروض مثلها أو بكيال أو بموزون ورجح كان بينهما على ما شرط أن رب المال لا يتمكن من نقض المضاربة مادام المال عروضاً وهو نقله ط عن حاشية المسكي **(قوله لما مر)** من أنه عامل لنفسه **(قوله وأذا سافر)** أطلق السفر فعمل السفر للتجارة وطلب الدين فربح مما اتفق بطله إلا إذا زاد على الدين فلا يرجع بازدياده كإصره في المحيط وأطلق عمله في المصر فعمل عمله للتجارة ولا قضاء الدين ولا رجوعه في ماله فيما أنفق في المنصوبة كافي المحيط كذا في البحر **(قوله ولو بما)** لأن العلة في وجوب النفقة حبس نفسه لاجلها فعمل المراد من السفر هنا أن لا يمكنه أن يبيت في منزله وإن خرج من المصر وأمكنه أن يعود إلى البلد فهو في المصر لا نفقة له منه ثم نقل عن السراجة وإذا خرج بنقمة السفر قل أو كره فنفقة في مال المضاربة إلا إذا كان يغدو إلى بعض نواحي المصر اهـ **(قوله فطعامه)** ولو فاكهة جوى أي معتادة والحكم كان يأكل كذا وعن أبي يوسف وأما أن لا تزعم نفقة غلمان المالك لأن نفقتهم كنفقة نفسه وهو لو سافر معه ليعينه على العمل في مال المضاربة لم يستوجب نفقة في مال المضاربة بهذا السبب فكذا نفقة غلمانهم ودوابه بخلاف غلمان المضارب ودوابه اهـ مبسوط ط **(قوله وركوبه)** أي في الطريق شئ وكذا فرس نومه ملتبس ويحرج المحيط **(قوله بفتح الراء)** ويجوز أن يكون بالضم على أنه مصدر أو يده اسم المفعول وهو الجاري على الاستسنة يمكن عن الشئ وكذا أجرة عاومه وعلف عاومه وأما نفقة عبد المالك ودوابه لو سافر بهم المضارب فعلى المالك لا في مال المضاربة ولو اتفق عليهم المالك نفسه من المضاربة كان استرداد رأس المال من الرجب اهـ طعن الحموي **(قوله ولو بكراء)** هذا يفيد أنه أن يشتري دابة للركوب فإن لم يشتروا كترى زينة السكراء فلو قال أو كراهه كان أوضح ط **(قوله وكل ما يحتاجه عادة)** قال الزبلي ومن مؤتمته الواجبة في غسل ثيابه وأجره من يخدمه والدهن في موضع يحتاج إليه كالخيل وأجرة الحمام والحلاق وقص الشارب كل ذلك من مال المضاربة لأن العادة حرت بها ولأن نفقة البدن والشاب توجب كسرة من يعامله لأن صاحب البيت يعدونه الناس من الخائس فيجبتون معاملته فيطلق كل ذلك بالعرف حتى إذا زاد ضمن ولو رجع إلى بلده وفي يده شئ من النفقة رد على مال المضاربة كالحاج عن الغير إذا بقي شئ في يده رده على المحجوج عنه أو على الورثة وكذا الغاري إذا خرج من دار الحرب رد إلى الغنمة ما معهم من النفقة وكالامة إذا أوها المولى مستزلاً مع الزوج ثم أخرجها إلى الخدمة وقد بقي شئ من النفقة في يدها استردها المولى وعن الحسن عن أبي حنيفة أن الدواة أيضاً يكون في مال المضاربة لأنه لا صلاح بدنه وتمكنه من العمل وصار كالنفقة وجه الظاهر أن النفقة مع عدم وقوعها والحاجة إلى الدوام من العوارض فكان موهوماً فلا يجب كافي

لما مر (وإن أخذ) أي
المالك المال (بغير أمر
المضارب وباع واشترى
بطلت أن كان رأس
المال نقداً لأنه عامل
لنفسه (وإن صار
عروضاً) لأن التقد
الصريح حينئذ لا يعمل
فهذا أولى عناية ثم
إن باع بعرض بقيت
وإن بنقد بطلت لما مر
(وإذا سافر) ولو بما
(فطعامه وشرابه وكسوته
وركوبه) بفتح الراء
يركب ولو بكراء (وكل
ما يحتاجه عادة) أي

حق المرأة وفي النهاية الشريك اذا سافر عال الشركة فنفقته في ذلك المال روى ذلك عن محمد قال في التاتارخانية
 نفلا عن الخانية قال محمد هذا استحسان اه اى وجوب نفقته في مال الشركة وحيث علت أنه استحسان
 فالعمل عليه لما علت أن العمل على الاستحسان الا في مسائل ليست هذه منها ذ كرنا نصير الرمي وذ كر في
 السكا في بعد ما ذ كر وجوب النفقة المضارب فقال بخلاف الشريك لانه لم يجر التعارف أن الشريك العامل
 ينفق على نفسه من مال الشريك الآخر اه قال في الشريك لانه نفلا عن الزاوية وكذا لما مضى وأكمل
 الفاكهة كعادة التجار اه **(قوله بالمعروف)** فان جاوز المعروف ضمن الفضل كجاسي **(قوله في مالها)**
 سواء كان المال قليلا وكثيرا جوى لان النفقة تحجز الاحتباس كنفقة القاضي والمرأة والمضارب في
 المصر ساكن بالسكن الاصل واذا سافر صار محسوبا بالمضاربة فنسحق النفقة قد بالمضارب لان الاخير والوكيل
 والمستنضع لا نفقة لهم مطلقا لان الاجير يستحق البذل لأحالة والوكيل والمستنضع متبرعان وكذا الشريك
 اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له في ظاهر الرواية وفي الاستحسان له النفقة كما علت وسيأتي **(قوله لا)**
 فاسدة) نفقة المضارب فيها من مال نفسه منع **(قوله لانه اجير)** اى في الفاسدة **(قوله كمنبضع ووكيل)**
 فهم متبرعان وفي الاتفاق لا نفقة للمستنضع في مال البضاعة لانه متطوع فيها الا أن يكون أفقر منها اه
(قوله وفي الاخير خلاف) قال في المنع وكذا الشريك اذا سافر بمال الشركة لا نفقة له لانه لم يجر التعارف به
 ذ كرنا التمس في كافه وصرح في النهاية بوجوبها في مال الشركة اه وكأنه حسن نفسه للمالين فتكون
 النفقة على قدرهما وقد منقر بيان الوجوب استحسان وأن العمل عليه هناك في ان ملك ما يفسد أن
 المعتمد عدم الوجوب فانه نقل الوجوب رواه عن محمد فقط فالخاسل أن الذي عليه الفتوى الوجوب
 لاسما وقد أتى به في الحامدية وأقره سبدي المرحوم والادعي تنقحه على أن العرف الآن عليه فاعتقه
(قوله وان عمل في المصر الخ) لانه لم يجس نفسه لاجل المضاربة بل هو ساكن بالسكن الاصل كما قدمنا قريبا
(قوله كدوائه على الظاهر) اى ظاهر الرواية يعنى اذا مرض كان دوائه من ماله مطلقا اى في السفر
 والخضر لا قد يعرض وقد لا يعرض فلا يكون من جملة النفقة برهان وغيره وعن أبي حنيفة أن الدواء في مال
 المضاربة لانه لا صلاح بدنه وكذلك التوراة والدهن في قولهما خلافا لمحمد في الدهن وفي سري الدين عن المبسوط
 اطعمة والكيل كالذواء اه **(قوله فله النفقة)** فلاؤاخذمالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم
 الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام في الكوفة فاذا خرج منها سافرا فله النفقة حتى يأتي البصرة لانه
 نخرج لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلى له فكانت اقامته فيه لاجل
 الوطن لا لاجل المال فاذا خرج من البصرة له أن ينفق من المال الى أن يأتي الكوفة لان خروجه من
 البصرة لاجل المال وله أن ينفق أيضا مادام بالكوفة حتى يعود الى البصرة لان وطنه بالكوفة كان وطن
 اقامته وانه يبطل بالسفر الخ **(قوله مالم يأخذ مالا)** هذه العبارة تعيد به اذا أخذ مالا غير مال المضاربة بأن
 تركه في بلده وسافر بمال آخر أو قام بالكوفة فانه لا نفقة له بدليل المقابلة والتعليل وليس الأمر كذلك
 وكأنه فهم ذلك من قول المنع فلاؤاخذمالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافرا فلا نفقة
 له اه والمقصود من هذه العبارة هو انوى اقامته بمصر ولم يتخذ دارا فله النفقة الا اذا كان قد أخذ
 مال المضاربة في ذلك المصر فلا نفقة له مادام فيه ويدل ما في المبسوط ولودفع المال اليه مضاربة وهما
 بالكوفة وليست الكوفة بوطن للمضارب لم ينفق على نفسه من المال مادام بالكوفة لان اقامته فيها
 ليست للمضاربة فلا يستوجب النفقة مالم يخرج منها فان خرج منها الى وطنه ثم عاد اليها في تجارة أنفق في
 الكوفة من مال المضاربة لان وطنه بها كان مستعارا وقد انتقض بالسفر فرجوعه بعد ذلك الى الكوفة
 وذهابه الى مصر آخر سواء مكى قال في البصر فلاؤاخذمالا بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم
 الكوفة مسافرا فلا نفقة له في المال مادام بالكوفة فاذا خرج منها سافرا فله النفقة حتى يأتي البصرة
 لان خروجه لاجل المال ولا ينفق من المال مادام بالبصرة لان البصرة وطن أصلى له فكانت اقامته فيه لاجل

في عادة التجار بالمعروف
 (في مالها) لو صحح لا
 فاسدة لانه اجير فلا
 نفقة له كمنبضع ووكيل
 وشريك كافي وفي
 الاخير خلاف (وان
 عمل في مصر) سواء ولد
 فيه أو اتخذ دارا
 (نفقته في ماله)
 كدوائه على الظاهر أما
 اذا نوى الإقامة بمصر
 ولم يتخذ دارا فله النفقة
 ابن ملك مالم يأخذ مالا
 لانه لم يحتبس بمالها ولو
 سافر بماله وماله

الوطن لاجل المال فأتخرج من البصرة أنه أن ينفق من المال إلى أن يأتي الكوفة لأن خروجه من البصرة لاجل المال وله أن ينفق أيضاً أقام بالكوفة حتى يعود إلى البصرة لأن وطنه بالكوفة كان وطن أقامة وأنه يطعل بالسفر فإذا عاد إليها وليس له بها وطن فكان أقامته فيها لاجل المال كذا في البدائع والمحيط والفائز الظهيرية اهـ ونظيره منه أنه لو كان له وطن في الكوفة أيضاً ليس له الانفاق إلا في الطريق ورأيت التصريح في التارتانية من الخامس والحاصل أنه إذا أخذ مالاً بالكوفة وهو من أهل البصرة وكان قدم الكوفة مسافراً قبل ذلك فلا نفقة له مادام بها حتى يتحمل عنها وعليه فلا يخفى ما في كلام الشارح من الإيجاز للمحقق بالانفاذ (أقول) وحق العبارة هكذا ما لم يأخذها منه لأنه لم يحبس به وبقيده عقده هو ما إذا احتبس به بأن سافر من البلدة التي أخذ المال فيها ثم عاد إلى المال بها كأنه له النفقة لأنه احتبس به حينئذ (قوله) أو خلط الخ) أو يعرف شائعاً كأنه مناته لا يضمن به (قوله) بأذن) أي وتصبر بشره ملك فلا تنافي المضاربة وتطيره ما قدمناه لو دفع إليه الألف نصفها قرض ونصفها مضارب به وصح لكل نصف حكم نفسه اهـ مع أن المال مشترك لشره ملك فلم يضمن المضارب به وطهره أنه لا ينافي ما قدمه الشارح عن الكافي من أنه ليس للشرى نفقة فافهم (قوله) أو عاين لرجلين) هذا مخصوص بأن لا يكون المال الآخر بضاعة قال في المحيط البرهاني ولو كان أحدهما بضاعة فنفقة في المضاربة الآن بتفرغ للعمل في البضاعة ففي ماله الآن يأذن له المستضع بالنفقة منها لأنه مشرب تارتانية في الخامس عشر فمهم العتابة ولورجع المضارب من سفره بعدموت رب المال فإنه أن ينفق من المال على نفسه وعلى الرقيق وكذا بعد النهي ولو كتب إليه بينها وقد صار المال نفداً لم ينفق في رجوعه اهـ (قوله) رد ما بقي) أي لم يزل مالاً للنفقة فأنفق بعضه وبقي منه شيء حين قدم مصره رد ما بقي إلى المضاربة لأن الاستحقاق أمر ينهت بانتهاء السفر رجعتي عن ابن ملك والظاهر أنه رد ما زاد عنه مما اشتراه بالنفقة من كسوة وطعام عند انتهاء السفر (قوله) ولأنفق من ماله) وأستدان على المضاربة بالنفقة بجر وهذا يفيد أن قولهم لا تلك الاستدانة مقيد بغير النفقة (قوله) ذلك) وكذا الاستدانة على المضاربة بالنفقة لأن التدبير في الانفاق إليه كالوصي إذا أنفق من مال نفسه على الصغير أجرة (قوله) ولو هلك) أي مال المضاربة قبل أن يرجع (قوله) لم يرجع على المالك) لغوات تحمل النفقة بجر (قوله) وبأخذ الخ) أي أن المالك يأخذ المال الذي أنفقته المضارب من رأس المال من المال الذي جاء به المضارب فإذا استوفى رب المال رأس ماله الذي دفعه إلى المضارب بما اشتري به البضاعة وما أنفقته وفضل شيء أقسماه وان لم يظهر ربح فلا شيء على المضارب عوضاً عما أنفقته على نفسه (قوله) من رأس المال) متعلق بأنفق قال في العروة إشارة إلى أن المضارب له أن ينفق على نفسه من مال المضارب بقدر الربح اهـ قيد بالنفقة لأنه لو كان في المال دين غيرها قدم بإفائه على رأس المال كافي المنع وفي البصر أيضاً وأطلق المضارب ليفيد أنه لا فرق بين المضارب ومضارب إذا كان أذن له في المضاربة والألف لا نفقة لثالثي (قوله) أن كان غمعة ربح) الأوضح أن يقول من الربح أن كان غمعة ربح (قوله) وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي على المضارب عوضاً عما أنفقته على نفسه وحاصل المسئلة أنه لو دفع له ألقاماً فأنفق المضارب من رأس المال مائة ورجع مائة بأخذ المالك المائة الربح بدل المائة التي أنفقها المضارب لتستوفي المالك جميع رأس ماله فلو كان الربح في هذه الصورة مائتين بأخذ مائة بدل النفقة ويقسمان المائة الثانية بينهما على ما تشرطه فتكون النفقة مصروفة إلى الربح ولا تكون مصروفة إلى رأس المال لأن رأس المال أصل والربح تبع فلا يسأل لهما التبع حتى يسلم الرب المال الأصل عني (قوله) حسب ما أنفق الخ) وفي الكافي شري بالمال ثابوا هو ألف واستقرض مائة للحمل ربح بألف ومائة عند الأمام وعندهما على مائة فقط ولو باعها ألفين قسم على أحد عشر جزءاً أسهمه والعشرة للمضاربة (قوله) من الجحان) قال في مجمع البحرين والجحان بالضم الجمل مصدر جله والجحان أيضاً جرم يحمل أهوه والمراد ط (قوله) وأجرة السمسار) هو تكرار مع ما تقدم في المتن (قوله) وكذا يضم الرأس المال ما وجب زيادة) لأنها بالزيادة على الثمن صارت كالنبي زلي وهو مستغنى عنه بما قبله ط (قوله) حقيقة) كالصبيغ والخباطة وكسوة المبيع وغيره (قوله)

أو خلط بأذن أو عاين لرجلين أنفق بالحصة وإذا قدم رد ما بقي مجمع ويضمن الزائد على المعروف ولو أنفق من ماله لرجع في ماله ذلك ولو هلك لم يرجع على المالك (و) يأخذ المالك قدر ما أنفقته المضارب من رأس المال إن كان غمعة ربح فإن استوفاه وفضل شيء من الربح (اقسماه) على الشرط أن ما أنفقته يجعل كالهالك والهالك يصرف إلى الربح كما مر (وان لم يظهر ربح فلا شيء عليه) أي المضارب (وان باع المتاع مرابحة حسب ما أنفق على المتاع من الجحان وأجرة السمسار والقصار والصباغ ونحوه) ما اعتبد ضمه (ويقول) البائع (قام على بكذا وكذا) يضم إلى رأس المال ما وجب زيادة فيه حقيقة

لأنه لا يملك التصرف فيه بعد صدوره عنه ومما وجهه العقد يحتمل حصول الثمرة وقد حصلت بملكه التصرف
وأما مشاء المضارب من رب المال فهو صحيح لأن ما شرأه لا يملك فيه العين ولا التصرف وهو وإن شرأ للمالك
لأنه وكيل عنه لكن في شرأه فائدة وهو حصول الربح له وفيه فائدة للمالك أيضا لأنه ربما يعجز عن بيعه بنفسه
(قوله ولو شرى) أى من معه ألف بالنصف كما قيده في الكثر **(قوله)** لخروجه عن المضاربة الفداء لأن الفداء
مؤنة المالك فتقدر بقدره فإذا فدياه خرج العبد كله عن المضاربة أما نصيب المضارب فله صار مضمونا عليه وأما
نصيب رب المال فبقضاء القاضي بالتقسيم الفداء عليهما لأن قضاءه بالفداء يتضمن قسمة العبد بينهما لأن
الخطاب بالفداء يوجب سلامة العبد ولا سلامة إلا بالقسمة زيل على قال في البحر لأن الفداء مؤنة المالك وقد
كان المالك بينهما رابعا لأنه لما صار المال عينا واحدا ظهر الربح وهو ألف بينهما وألف رب المال فإذا فدياه
خرج عن المضاربة لأن نصيب المضارب صار مضمونا عليه ونصيب رب المال صار له قضاء القاضي بالفداء
عليهما وإذا خرج عنها بالدفع أو بالفداء غرام على قدر ملكهما اهـ والفرق بين هذا وبين ما مر حيث لا يخرج
هناك ما يخص رب المال عن المضاربة وهنا يخرج لأن الواجب هناك ضمان التجارة وهو لا يتناقض المضاربة
وهنا ضمان الجناية وهو ليس من التجارة في شيء فلا يبقى على المضاربة كفاية **(قوله كما مر)** أى قريب من أن
ضمان المضارب يتناقض المضاربة **(قوله)** ولو اختار المالك الدفع الخ قال في البحر فيدفع قيمة أمانه لأنه لو
كانت قيمته ألفتا تدبر الجناية إلى الرب المال لأن الرقعة على ملكه لا ملك للمضارب فيها فإن اختار رب المال
الدفع والمضارب الفداء مع ذلك فله ذلك لأنه يستحق الفداء مال المضاربة ولهذا لا يربح توهم كذا في
الابيض اهـ ويحوى غاية البيان ولا يخفى أن الربح في مسئلة المصنف يحقق بخلاف هذه فقد على الغير
مذكور على أن الظاهر أنه في مسئلة المتن لا ينفرد أحدهما بالخيار لكون العدم مشركا بدله عليه بأى غاية
البيان ويكون الخيار لهما جميعا إن شاء أديا وإن شاء أدفعا فمثل اهـ **(أقول)** لكن صدر عبارة البحر بتناقض
آخرها ولعلمها قولنا الأول أن الخيار لرب المال لأن العبد ملكه وحده والثاني أن الخيار للمضارب لتوهم
الربح والاستيفاء المضاربة ثم لا يتناقض بين قوله بالاستيفاء المضاربة وقول الشارح فيما مر أنه يخرج عن
المضاربة بالفداء لأن ما مر فيه للمضارب ربح ضمن قدر ربحه من الفداء والضمان بتناقض المضاربة بخلاف
ما هنا تأمل وفي البحر قال ثم اعلم أن العدم مشرك في المضاربة إذا جنى خطأ لا يدفع بها حتى يحضر المضارب
ورب المال سواء كان الأرض مثل قيمة العبد أو أقل أو أكثر وكذلك لو كانت قيمة أمانه لا يدفع إلا بخضرتها
لأن المضاربة فيه حق ملك حتى ليس لرب المال أن يأخذ منه من يبيع كالمرهون إذا جنى خطأ لا يدفع
الاجتزاء الزاهن والمرتهن والحاصل أنه يشترط حضرة رب المال والمضارب للدفع دون الفداء إلا إذا أتى
المضارب الدفع والفداء وقيمه مثل رأس المال فرب المال دفعه لتعنته فإن كان أحدهما غائبا وقيمة
العبد أنفادهم ففداء الحاضر كان متطوعا لأنه أدى دين غيره بغير أمره وهو غير مضطر فله أن يقيم قيمة
على الشركة لا يطالب بحصة صاحبه لا بالدفع ولا بالفداء كذا في النهاية وذكر فاضل أن المضارب ليس له
الدفع والفداء وحده لا ليس من أحكام المضاربة فلهذا كان لهما اهـ قال المقدسي ولو اختار المضارب
وحده الدفع دفع حصته والمالك يخير في الباقي بين الدفع والفداء اهـ **(قوله)** اشترى أى المضارب **(قوله)**
ثم وثم فيه حذف العطف ودخول العاطف على مثله حوى **(قوله)** ورأس المال جميع ما دفع يعنى
لا يكون للمضارب شيء من الربح حتى يصل رب المال إلى جميع ما وصله للمضارب على أنه ممن أمانا أراد
المضارب أن يبيعه مائة راجع إلى ألف كما تقدم اهـ شلي **(قوله)** بخلاف الوكيل إذا كان الثمن
مدفوعا إليه قبل الشراء ثم هلك بعد الشراء فإنه لا يرجع الأمر لأنه أمكن جعله مستوفيا لأن وكالة تجامع
الضمان كالتغاضب إذا وكل ببيع المعصوب ثم في الوكالة في هذه الصورة يرجع مرة وفيما إذا اشترى ثم دفع
الموكل إليه المال فهلك بعده لا يرجع لأنه ثبت له حتى الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده
أما المدفوع إليه قبل الشراء أمانة في يده وهو قائم على الأمانة بعده فلم يصير مستوفيا فإذا هلك يرجع عليه

(ولو شرى بألفها عبدا)
قيمه ألفان فقتل
العبد رجلا خطأ
فتلاثة أر باع الفداء
على المالك ورعه على
المضارب) على قدر
ملكهما والعبد يخدم
المالك ثلاثة أيام
والمضارب يوما لخروجه
عن المضاربة بالفداء
للتناقض كما مر ولو اختار
المالك الدفع والمضارب
الفداء فله ذلك لتوهم
الربح حينئذ (اشترى
بألفها عبدا وهلك الثمن
قبل النقد) للبايع
لم يضمن لأنه أمين ببل
(دفع المالك) للمضارب
(ألفا أخرى ثم وثم) أى
كما هلك دفع أخرى
إلى غير نهاية (ورأس
المال جميع ما دفع)
بخلاف الوكيل

مرة ثم لا يرجع لوقوع الاستغناء بغيره والحاصل أن الوكيل إذا قبض الثمن بعد الشراء ثم هلك فإنه لا يرجع
لأنه ثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده وأما ودفع المبلغ قبل الشراء فهلك بعد
الشراء يرجع مرة لأن المدفوع اليه قبيل أمانة في يده وهو قائم على الأمانة بعده فاذا هلك يرجع عليه مرة
ثم لا يرجع لوقوع الاستغناء فأداه المصنف **(قوله)** لأن يده ثانيا يد استغناء (أمانة) بيانه أن المال في يد المضارب
أمانة ولا يمكن حمله على الاستغناء لأنه لا يكون لا قبض مضنون فكل ما قبض يكون أمانة وقبض أو وكيل ثانيا
استغناء لأنه وجب عليه على الموكل مثل ما وجب عليه البائع فاذا قبضه صار مستوفيا له فصار مضنونا عليه فهلك
عليه بخلاف ما إذا لم يكن مدفوعا إليه إلا بعد الشراء حيث لا يرجع أصلا لأنه ثبت له حق الرجوع بنفس
الشراء فجعل مستوفيا بالقبض بعده أذا المدفوع اليه قبله أمانة وهو قائم على الأمانة بعده فلم يصح مستوفيا
فاذا هلك يرجع مرة فقط فالمال **(قوله)** مع أي المضارب **(قوله)** والقول للمضارب وقال زفر القول لرب
المال وهو قول أبي حنيفة وأولان المضارب يدعي الرجوع والشركة فيه ورب المال ينكره والقول قول المنكر
ثم يرجع وقال القول قول المضارب وهو قولهما بان حاصل اختلافهما في المقبوض والقول قول القابض
في مقدار المقبوض ولو ضمه اعتبارا لما أنكره أصلا فإن القول له **(قوله)** لأن القول في مقدار المقبوض
للقابض (لأنه أحق معرفة مقدار المقبوض **(قوله)** أمنا أي كالمودع **(قوله)** وضنا كالغائب **(قوله)** كالمودع
أنكره أي القبض أصلا فالقول قوله **(قوله)** ولو كان الاختلاف مع ذلك أي مع الاختلاف في المقبوض
الاختلاف في مقدار الرجوع بأن قال رب المال رأس المال ألفان وشروطك ثلث الرجوع وقال المضارب رأس
المال ألف وشروطك نصف الرجوع كأن القول للمضارب في قدر رأس المال لأنه القابض والقول لرب المال
في مقدار الرجوع لأنه المنكر للزيادة وهو لو أنكره استحقاق الرجوع عليه بالكلية بأن ادعى البضاعة قبل منه فكذا
في أنكره الزائد بآدم كرهه الزايدي **(قوله)** فقط لا في رأس المال بل القول فيه للمضارب لأنه القابض كما علمت
(قوله) لأنه يستفاد من جهته أي من جهته رب المال من حيث أن الرجوع غامض **(قوله)** وان أقاما حاله أي
لأنه يتقرب للمال في زائد رأس المال أكثرا ثانيا ولأنه يتقرب للمضارب في زائد الرجوع أكثرا ثانيا كما في الزايدي
ويؤخذ من هذا من الاختلاف في الصفة أن رب المال لو ادعى المضارب بزيادة من في يده المال أنها عنان
وله في المال كذا وأما البينة فينتهي إلى الأولى لأنها أبين حصص من المال وأثبت الصفة (أقول) نكر
قد يقال إن كنا البنتين أبين حصصا وصفة وتزدد بينة رب المال بأنه خارج الآن يقال إن الصفة التي أثبتتها
بينة القابض أقوى لأن شركة العنان أقوى من المضاربة فليأتمل **(قوله)** في المقدار أي مقدار المقبوض
(قوله) لأنه لو كان في الصفة أي صفة الدفع هل هو مضاربة أو بضاعة وقال المالك بضاعة ولم يجعل لك من
الرجوع شأنا وقال من في يده المال مضاربة وجعلت في نصف الرجوع فالقول لرب المال لأن العامل يدعي عليه
استحقاق الرجوع على عمله وهو ينكر والقول للمكره أن الأولى تقديم هذه المسئلة على المسئلة السابقة
فيقول فيد بكونه في مقدار المقبوض لأنه لو كان في مقدار الرجوع أيضا وفي الصفة فالقول لرب المال قال العلامة
الرجحي وقوله لأنه لو كان في الصفة ليس على إطلاقه لأنه لو ادعى المالك القرض والقابض المضاربة أو البضاعة
أو الوديعة كان القول للقابض كإسائي متنا **(قوله)** فقال أي المضارب **(قوله)** وقال المالك الأولى ذواليد
(قوله) والقول للمالك لأنه منكر ولأن المضارب يدعي عليه تقويم عمله أو شرط ما من جهته أو يدعي الشركة
في الرجوع وهو ينكر ذكره ابن الكمال **(قوله)** ولو قال المضارب الأولى واضع اليد لأن المسكتين الأولين
اتفقوا عليها على عدم المضاربة **(قوله)** هي قرض أي وجيع الرجوع **(قوله)** أو وديعة أي إذا كان القول له
وان كان الرجوع ليس له منه شيء لما ذكره المؤلف من أنه يدعي عليه التملك وهو ينكر **(قوله)** والبينة بينة
المضارب سواء أقامها وحده أو مع رب المال لأنها ثبتت أمرًا إذا وهو التملك بالقرض **(قوله)** لأنه يدعي
عليه التملك أي تملك بعض الرجوع فيما إذا ادعى المضاربة وتملك عين المال فيما إذا ادعى القرض لأن
المستقرض يملكه ولذا كان يرجعه **(قوله)** لأنه ينكر الضمان أي ورب المال يدعيه والقول للمكره فقد

لأن يده ثانيا يد استغاه
لأنه ثانيا (معها ألفان فقال)
للمالك (دفعته إلى ألفا)
وراحت ألفا وقال
المالك دفعت ألفين
فالقول للمضارب
لأن القول في مقدار
المقبوض للقابض
أمنا أو وضنا كالمودع
أنكره أصلا (ولو كان
الاختلاف مع ذلك في
مقدار الرجوع فالقول
لرب المال في مقدار
الرجوع فقط) لأنه يستفاد
من جهته (وأبهما أقام
بينة تقبل وان أقاماها
فالبينة بينة رب المال في
دعواه الزائدة في رأس
المال) بينة (المضارب
في دعواه الزائدة في
الرجوع) قيد الاختلاف
بكونه في المقدار لأنه
لو كان في الصفة فالقول
لرب المال فلذا قال
(معها ألف فقال هو
مضاربة بالنصف وقد
رجع ألفا وقال المالك هو
بضاعة فالقول للمالك)
لأنه منكر (وكذا
لو قال المضارب هي
قرض وقال رب المال
هي بضاعة أو وديعة أو
مضاربة فالقول لرب المال
والبينة بينة المضارب
لأنه يدعي عليه التملك
والمالك ينكر (وأما
لو ادعى المالك القرض
والمضارب المضاربة
فالقول للمضارب)
لأنه ينكر الضمان

خرجت هذه عن قاعدة الاختلاف في الوصف لهذه العلة لانها أكثر اثباتا لانها ثبتت عليه ضمان البذل ط
(قوله) فيبينة رب المال أولى لانها أكثر اثباتا لانه يدعى عليه الضمان بالقرض وهذا معنى قوله لانها أكثر
اثباتا وهذا ظاهر فيما اذا ادعى المالك القرض لانها ثبتت الضمان على المستقرض أما لو ادعى القابض القرض
فبني أن تكون البينة لان يثبت أكثر اثباتا وهو لاء المال المقبوض وكذا لو ادعى المضارب بانها ثبتت
استحقاقا في الربح تأمل والحاصل أن القول لمعنى المضاربة في الوجهين والبينة بينة مدعى القرض فهم على
ما ذكر في البدائع قال دفعته إلى القامنتار به فهلك فقال المقر له لابل غصبته مني فإن الهلاك قبل التصرف
فلا ضمان وإن بعده يضمن يعني لأن التصرف في مال الغير سبب لوجوب الضمان في الأصل فكان دعوى الأذن
دعوى البراءة عن الضمان فلا يثبت الاحتججه والظاهر أن هذا لا يجري فيما نحن فيه لانه أقرب بالقبض المبيع
للتصرف **(قوله)** وأما الاختلاف في النوع هذا مع ما قبل قوله الماز لانه لو كان في الصفة وكان عليه أن يؤخر هذا
إلى قوله ولو ادعى كل نوع لأن الاختلاف في العموم والخصوص ليس من الاختلاف في النوع بل من الصفة فلا يتم
التفريق الآتي عليه وهو قوله فان ادعى المضارب الخ قال في البدائع فإن اختلاف في العموم والخصوص فالقول
قول من يدعى العموم بأن ادعى أحدهما المضاربة في جميع التجارات أو في عموم الأماكن أو مع عموم الأشخاص
لأن قول من يدعى العموم موافق المقصود بالصدق إذا قصد هو الربح وهنا المقصود بالعموم أو فروا وكذا لو اختلفا
في الإطلاق والتقييد فالقول قول من يدعى الإطلاق حتى لو قال رب المال أدنت لك أن تتجر في الخطه دون
ماسواها وقال المضارب ما سمعت لي تجارة بعنهما فالقول قول المضارب مع يمينه لأن الإطلاق أقرب إلى المقصود
بالعقد على ما بينا وقال الحسن بن زناد القول قول رب المال في الفصلين فإن قامت لهما بينة فالبينة بينة من
يدعى الخصوص وفي دعوى العموم والخصوص وفي دعوى الإطلاق والتقييد بينة من يدعى التقييد لانها ثبتت
زيادة قيدو بينة الإطلاق ساكنة ولو اتفقا على الخصوص لكنهما اختلفا في ذلك الخاص بان قال رب المال
دفعتم المال إليكم مضارب بقى البر وقال المضارب في الطعام فالقول قول رب المال اتفاقا لانه لا يمكن الترجيح
هنا المقصود من العقد لاستوائهما في ذلك فوجب بالاذن وانه يستفاد من رب المال فإن أقاما البينة فالبينة بينة
المضارب لأن بينته مشبهة وبينته رب المال نافعة لانه لا يحتاج إلى الإثبات والمضارب يحتاج إلى دفع الضمان عن
نفسه فالبينة المثبتة للزبادة أولى كذا في الحواشي الجوزية **(قوله)** فان ادعى المضارب العموم أعز في أنواع
التجارات **(قوله)** أو الإطلاق بأن قال أطلعتك في السفر برأويحرا **(قوله)** وادعى المالك الخصوص
أي ينوع من التجارة والمناسبات والتقييد لتحسن المقابلة بأن قال قديت لك السفر بالبر **(قوله)** فالقول للمضارب
لأن الأصل في المضارب بالعموم إذا قصد منها الاسترباح والعموم والإطلاق يناسبه وهذا إذا تنازعا بعد
تصرف المضارب فلو قبله فالقول للمالك كما إذا ادعى المالك بعد التصرف بالعموم والمضارب بالخصوص فالقول
للمالك در منتهى ومثله في الخاتمة وغاية البيان والزبلي والبحر وغيرهما وحكي ابن وهبان في نظمه قولين وفي
مجموعة الأنقروى عن محط السرخسى لو قال رب المال هو قرض والقابض مضاربة فإن بعد ما تصرف فالقول
لرب المال والبينة بينة أيضا والمضارب ضامن وإن قبله فالقول قوله ولا ضمان عليه أي القابض لانها متصادقا
على أن القبض كان باذن رب المال ولم يثبت القرض لانكار القابض اه ونقل فیهما الذخیر من الاربعة مثله
ومثله في كتاب القول لمن عن غاتم البغدادى عن الجوزي ومثله أفتى على أفندي مفتي المال العثمانية
وكذا قال في فتاوى ابن حبيب القول لرب المال ويمكن أن يقال إن ما في الخاتمة والمصنف وما قسمناه عن الدر
المنقى فيما إذا كان قبل التصرف جلا للمطلق على المقيد لا بخلاف الحادثة والحكم والله التوفيق كذا في مجموعة
ملا على ملخص **(قوله)** ولو ادعى كل نوعا بأن قال أحدهما في بر وقال الآخر في بر **(قوله)** فالقول للمالك لانها
اتفقا على الخصوص فكان القول قول من يستفاد من جهته الأذن والبينة بينة المضارب لحاجة التي في
الضمان وعدم حاجته إلى البينة كره الزبلي **(قوله)** والبينة للمضارب فيقسمها على جهة تصرفه يعني أن
البينة تكون حينئذ على جهة تصرفه لا على نفي الضمان حتى تكون على النفي فلا تقبل **(قوله)** ولو وقت

وأبهما أقام البينة قبلت
(وإن أقاما) بينة (فبينة)
رب المال (أولى) لانها
أكثر اثباتا وأما
الاختلاف في النوع
فان ادعى المضارب
العموم أو الإطلاق
وادعى المالك الخصوص
فالتقول للمضارب
لنسكه بالأصل ولو ادعى
كل نوعا فالقول للمالك
والبينة للمضارب
فيقسمها على جهة
تصرفه وبلزمتا نفي
الضمان ولو وقت

البيتان) بأن قال رب المال أدبت البك مضاربة أن تعمل في برقي رمضان وقال المضارب دفعت إلى لا عمل في طعام في شوال وأقاما البينة **(قوله)** قضى بالتأخره لان آخر الشرطين بنقض الأزل عناية **(قوله)** والالا أي أن لم يوقتا ووقت أحدهما دون الأخرى **(قوله)** فيبينة المالك لانه يتعذر القضاء بهما مع الاستحالة وعلى التعاقب لعدم الشهادة على ذلك وإذا تعذر بهما القضاء فينترب المال أولى لانها تثبت بالنسب ثابت أفعاله الا كحل وهذا يناق ما قدمه من أن البينة للمضارب اذ هو عند تعارض البينتين والأولى لمن أقامها الا أن يحمل على أن البينة أقامها المضارب فقط وهو بعد لانه اذا انقرد كل باقاسة البينة قبلت منه فلا وجه للتخصيص وحاصله أنه لم يظهر وجه ما ذكره لان المفهوم من تصوير صاحب الدرر والعزيمة أنهما تفقا على المضاربة واختلاف الوقت وأقاما بيينة وأرخت البيتان بنقض بالتأخره فلا يقال والالا هما اذا لم يوقتا لاحاجة اليهما بعد الاتفاق على المضاربة الا أن يقال ان الاختلاف في التوقيت مبني على الاختلاف في النوع لكن المفهوم خلافه قال خير الدين الرملي وجهه أن المضارب بقوله ما سميت لي تجارة بعنيها يدعي التعميم وهو أصل في المضاربة فالقول قول من يدعيه ورب المال بدعواه النوع ادعي التخصيص وهو خلاف الأصل فيها والبينة للاثبات والاثبات على من خالف الأصل **(وأقول)** على هذا الاختلاف بين الوكيل والموكل في ذلك على العكس تأمل قال في البحر في الوكالة أمر تلج بالتجاري البروداعي الاطلاق والقول للمضارب لادعائه عموم وع عن الحسن عن الامام انه لم يرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنافان نص شهود العامل أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهو أولى لاثباته الزيادة لفظا ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فلرب المال اه **(قوله)** جاز فيكون عقدا من الجانبين كما في النكاح وهبة الابن من طفله **(قوله)** وقيد الطر سوسى أى بحثامنه ورد ابن وهبان بأنه تقيد لا إطلاقهم برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق واستظهر ان الشحنة ما قاله الطر سوسى نظر للصغير أى ويكون هذا التقيد مراد من أطلق ليحصل به نفي التهمة لكن في جامع الفصولين عن الملقط ليس الوصى في هذا الزمان أخذ مال اليتيم مضارب به فهذا يبعد المنع مطلقا **(قوله)** بأن لا يجعل الوصى لنفسه من الربح أى كتر ما يجعل لأمثاله بأن كان الغير يجعل لليتيم النصف منه فعمل الوصى الثلثة **(قوله)** وتعممه في شرح الوهبانية أى لابن الشحنة لانه اذا أطلق شرح الوهبانية بنصرف اليه كما اذا أطلق شرح الكثر بنصرف للشارح الزليعي وكذا شرح الوفاية للشارح الشئني وشرح الهداية لصاحب فتح القدير وشرح القدورى للجوهرة كما هو مقتضى كلامهم وعبارتان الشحنة حيث قال بعد الذي ذكره الشارح حتى لو كان الناس يعتقدون المضاربة بالنصف حتى عقدوها لو لنفسه في مال الصغير بالثلث لا يجوز له ذلك وقال انه ما زاد ذلك الادفع لما توهمه عبارة النخعي من الجواز للعليل بالاستئمان وعدم الاستحقاق في مال الصغير وانما هو من الربح الحاصل بعمل المضارب وقال انه لم يقف على هذا التقيد في كلام الاصحاب ولكنه ينبغي أن يكون كذلك نظر للصبي وتجب المصنف من تقيد بما أطلقه المشايخ برأيه مع قيام الدليل على الاطلاق لانه نفع صرف ووثوق الوصى بنفسه ليس كوثوقه بغيره فعمله من باب الدابة والمروءة لكان حسنا لكن لو عقد بأقل صح اه قلت الاظهر عندي ما قاله الطر سوسى لان تصرف الوصى انما هو بالولاية النظر به ولا نظر للصبي في المضاربة مال بأقل مما يفعله أمثال الوصى من الثقات بل النظر فيه لحائب الوصى فانه يحصل لنفسه ربحا يتعذر حصوله بدون مال اليتيم مع الحيف على اليتيم وان كان مصلحة من حيث انه يحصل الربح في الجملة اللهم الا أن يقال يكفي حصول المصلحة في الجملة وان أمكن ما هو أولى منها اه قال الشرنبلالي بعد نقل ما عن الطر سوسى ونازعه المصنف وارضى الشارح ذلك القيد نظر للصغير بحثامنه انتهى **(أقول)** ولاتنس ما قدمناه عن جامع الفصولين عن الملقط **(قوله)** وفيها أى الوهبانية **(قوله)** مات المضارب الخ وكذا المورد والمعتبر وكل من كان المال في يده أمانة اذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فانه يكون عليه دين في تركه لانه صار بالتجهيل مستهلكا لوديعة أى مثالا لا يصدق وورثته على الهلاك والتسليم الرب المال ولو عين الميت في حال الحياة وأعلم ذلك يكون ذلك أمانة في بدو صيه او وارثه كما كان في بدو يصدقون على الهلاك والدفع الى صاحبه كما يصدق

البيتان قضى بالتأخره
والا فيبينة المالك
* (فروع) * دفع
الوصى مال الصغير الى
نفسه مضاربة جاز
وقيد الطر سوسى
بأن لا يجعل الوصى
لنفسه من الربح أكثر
مما يجعل لأمثاله وتعممه
في شرح الوهبانية وفيها
مات المضارب ولم يوجد
مال المضاربة فيما خلف

وفي الاختيار دفع المضارب شيئا العاشر ليكلف عنه ضمن لانه ليس من أمور التجارة لكن صرح في مجمع الفتاوى بعدم الضمان في زماننا قال وكذا الوصي لانهما يقصدان الاصلاح وسجيء آخر الوديعة وفيه لو شري بمال متاعا فقال أنا أمسكه حتى أحدر بها كثيرا وأراد المالك بيعه فان في المار ربح أجبر على بيعه لعله بأجر كامر إلا أن يقول للمالك أعطيتك رأس المال وحصلت من الربح فيجبر المالك على قبول ذلك وفي البراز يدفع اليه ألفان نصفها مائة ونصفها مضارب فقهكت ضمن حصص الهبة اه قلت والمضرب به أنه لا ضمان مطلقا لافي المضارب بلا هامة ولا في الهبة لانها فاسدة وهي تلك بالقبض على المعتمد المقت به كما سجيء فلا ضمان فيها وبه يضعف قول الزهانية وأودعه عنرا على أن نجمة لهبة فاستهلك الخمس بخسر

المستحال حياته انتهى وسيأتي بحامه في الوديعة **(قوله)** عاد دينا في تركه أي لانه صار بالتجهيل مستهلكا كما علمت وأقرب به في الحامدية فائلا وبه أقوى قارى الهداية **(قوله)** لكن صرح في مجمع الفتاوى بنقل في المنع عنه مانصه قال الشيخ الامام الاجل وكان شيخنا يقول الجواب في زماننا بخلاف هذا ولا ضمان على المضارب فيما يعطى من مال المضارب لسلطان طمع فيه وقد أخذ بطريق الغصب وكذا الوصي اذا صانع في مال اليتيم لانهما يقصدان الاصلاح بهذه المصانعة فلو لم يفعل أخذ المصانع جمع المال فدفع البعض لآخر ما بقي من جنة الحفظ في زماننا والأمين فيما يرجع الى الحفظ لا يكون ضامنا فاما في زمانهم فكانت القوة لسلطين العدل انتهى مختصرا ويؤخذ من هذا أنه اذا دفع من مال نفسه يكون متبرعا فيضيع عليه ما دفع الا اذا شهد عند الدفع انه يرجع ويحرق قال الرجعي لا يضمن في زماننا الغلبة أهل الظلم والرشوة اذا كانت لدفع الضرر عن نفسه وعن رب المال كانت حاترة لدفع ما تؤذنها عاده من المالك وان حرمت على الآخذ انتهى **(قوله)** لانهما يقصدان الاصلاح أي في هذه الرشوة قد دفع البعض لآخر ما بقي من جملة الحفظ والأمين فيما يرجع للحفظ لا يكون ضامنا من **(قوله)** وسجيء آخر الوديعة ونصه اذا هدد خوفا تلف نفسه أو عضوا وسجيء أخذ ماله كله فلا ضمان وفيما سوى ذلك يضمن فتأمل وسيأتي الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى **(قوله)** وفيه لو شري الخ نقله في المنع بأبسط من هذا حيث قال وفيه أيضا اشتري المضارب بالمال متاعا فقال المضارب أنا أمسكه حتى أحد ربحا كثيرا وأراد رب المال بيعه فهدأ على وجهين اما ان يكون في مال المضارب به فضل بان كان رأس المال ألفا واشتري به متاعا يساوي ألفين أو لم يكن في المال فضل بان كان رأس المال ألفا واشتري به متاعا يساوي ألفا ففي الوجهين جميعا لا يكون للمضارب حق امساك المتاع من غير رضارب المالك إلا أن يعطى رب المال رأس المال ان لم يكن فيه فضل ورأس المال وحصته من الربح ان كان فيه فضل فحينئذ له حق امساكه وان لم يعطه لا يمكن له حق امساكه هل يجبر على البيع ان كان في المال فضل يجبر المضارب على بيعه لانه سلم به بدل عمله فيجبر على العمل إلا أن يقول رب المال أعطيتك رأس المال وحصلت من الربح ان كان في المتاع فضل أو يقول أعطيتك رأس المال ان لم يكن فضل فان اختار ذلك فحينئذ لا يجبر على البيع ويجبر رب المال على قبول ذلك نظرا من المحتاجين وان لم يكن في المال فضل لا يجبر على البيع ويقال رب المال المتاع كله خالص ملكك فاما ان تأخذه برأس مالك أو تبعه حتى تصل الى رأس مالك انتهى من مضاربة الذخيرة والمحيط والحاصل أن الكلام هنا في موضعين الأول حق امساك المضارب المتاع من غير رضارب المالك والثاني اجبار المضارب على البيع حيث لا حق له في الامساك أما الاول فلا حق له فيه سواء كان في المار ربح أو لا إلا أن يعطى رب المال رأس المال فقط ان لم يرجع أو مع حصته من الربح فحينئذ له حق الامساك وأما الثاني وهو اجباره على البيع فهو انه ان كان في المار ربح أجبر على البيع إلا أن يدفع للمالك رأس ماله مع حصته من الربح وان لم يكن في المار ربح لا يجبر ولكن له أن يدفع للمالك رأس ماله أو يدفع له المتاع برأس ماله هذا حاصل ما فهمت من عبارة المنع عن الذخيرة وهي عبارة معقدة كما سمعت وقد رجعت عبارة الذخيرة فوجدتها في المنع ونقلها في الهندية عن المحيط ومثلها في الفتاوى العظيمة وبقي ما اذا أراد المالك أن يمسك المتاع والمضارب برديعه وهو حادثة الفتوى ويعلم جوابها مما مر في قبل الفصل من أنه لو عزله وعلم به والمال عروض باعها وانتهى المالك ولا يملك المالك فسحقها ولا تخصص الاذن لانه عزل من وجه **(قوله)** كامر الذي مر تعليل لغرضها وهو أنه يجبر على قضاء الدين ان كان في المار ربح **(قوله)** يضمن حصص الهبة لان هبة المتاع الذي يقبل القسمة غير صحيحة فتكون في ضمانه **(قوله)** وهي تلك بالقبض على المقت به قال السامحاني أقول لا تنافي بين الملك بالقبض والضمان اه ونص عليه في جامع الفصولين حيث قال راضر الفتاوى الفضل الهبة الفاسدة تفيد الملك بالقبض وبه يقتضى انما هلك أفتيت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى ربح محرم منه اذا الفاسدة مضمونة ولذا كانت مضمونة بالقسمة بعد الهلاك كانت مستحقة الزد قبل الهلاك اه فتنبه **(قوله)** وأودعه عشرة بعده بيت متوقف عليه وهو له سبعة قالوا ونصفا ذاتون * له الخمسة الاخرى وفي الشرع ينشر

قال الشرنبلالي صورته رجل دفع لغيره عشرة دراهم وقال خمسة منها هبة لك وخمسة ودعته عندك فاستمات
القاضي منها خمسة وهلكت الخمسة الباقية ضمن سبعة ونصف لان الخمسة الموهوبة مضمونة على القاض لانها
هبة مشاع يحتمل القسمة وهي فاسدة والخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة ونصفها من الامانة فيضمن
هذا الخمسة والخمسة التي ضاعت نصفها من الهبة فيضمن نصفها فصار المضمون سبعة ونصف اقلت وهذا على
غير الصحيح لان الهبة الفاسدة تملك بالقبض وقد سلطه المالك علمه فلا ضمان فيها وكذلك لا ضمان في الوديعة لما
في الرأية بدفع الهبة لانها نصفها هبة ونصفها مضار به فذلك ضمن حصة الهبة لاحصة المضار به لانها امانة
وقوله يضمن حصة الهبة لاحصة المضار بما غناه على رواية عدم المالك وهو خلاف المفتي به اما على المفتي به فلا
ضمان مطلقا في الوديعة ولا في الهبة الفاسدة لانه ملكها بالقبض فلذا قال الشارح وبه يضعف قول الوهابية
اهـ ح تصرف واصلاح من شرح العلامة عبدالبر ويضمن درهمين ونصفا من الامانة التي استهلكها ط (اقول)
قوله وكذلك لا ضمان في الوديعة الخ فقه ان فرض مسئلة الوهابية في الاستهلاك وما استشهد به في الهلاك
فينبغي ان يضمن درهمين ونصفا بناء على المفتي به لان الخمسة التي استهلكها نصفها من الهبة فلا يضمن
ونصفها من الامانة فيضمن وأما الخمسة التي ضاعت فلا يضمن شيئا منها تأمل * (فروع) * سئل فيما اذا مات
المضارب وعليه دين وكان مال المضارب بمعروف فهل يكون رب المال آحق برأس ماله وصحته من الربح الخواب
نعم كما صرح به في الخاتمة والخبر مال البرهانية حامدية فمها عن فائري الهداية من باب القضاء في قفا وماذا ادعي
أحد الشر بكن خيانة في قدره معلوم وأترك حلف عليه فان حلف برئ وان نكل ثبت ما ادعاه وان لم يعين مقدارا
فكذلك الحكم لكن اذا نكل عن البين لزمه ان يعين مقدارا ما كان فيه والقول قوله في مقدار مع يمينه لان تكوله
كالاقرار بشي مجهول والبيان في مقداره الى المقرع يمينه الا أن يقيم خصمه يمينه على أكثر اهـ * كل ما جاز
للمضارب في المضارب به الصحة من شراء أو بيع أو اجارة أو بضاعة أو غير ذلك فهو جائز له في المضارب به الفاسدة
ولا ضمان على المضارب وكذلك لو قال اعمل برأيك جازله ما يجوز له في المضارب به الصحيحة كذا في الفصول
العمادية * رجلان فدعا الى رجل ألف درهم مضارب به بالنصف ونهياه عن الشركة فانشق الكيس الذي فيه
الدراهم واختلط بدراهم المضارب من غير فعله فله أن يشتري بذلك ولا ضمان عليه والشركة بينهما بائنة
وليس له أن يخص نفسه ببيع شيء من ذلك المتاع ولا يشتري بثمنه شيئا لنفسه دون صاحبه ولكن لو كان قبل
أن يشتري بالمال شيئا اشتري للمضارب متاعا بالف درهم وأشهد ثم نقد هاهن المال ثم اشترى بنفسه متاعا بالف
درهم ونقد هاهن المال فهذا جائز كذا في المحيط هندية * لو كان رب المال ملك العبد بغير شيء فباعه من المضارب
بالف المضارب به لم يبعه مباحة حتى يبين أنه اشتراه من رب المال هندية عن الميسوط * اذا دفع رجل الى
رجل ألف درهم مضارب به بالنصف ثم دفع الى آخر ألف درهم بالنصف فاشترى أحد المضاربين عبدا بمحمس مائة
من المضارب به فباعه من المضارب الآخر بالف فأراد الثاني أن يبيعه مباحة يبيعه على أقل الثنتين ولو باعه الاول
من الثنا بالفين ألف من المضارب به وألف من مال نفسه فان الثاني يبيعه مباحة على ألف ومائتين وخمسين
لان الثاني اشترى نصفه لنفسه وقد كان الاول اشترى ذلك النصف الثاني بمائتين وخمسين كذا في البدائع
ولو قال رب المال استقرض على ألفا وابتع بها على المضارب به ففعل كان ذلك على نفسه حتى لو هلك في يده قبل
أن يدفع لرب المال لزمه ضمانه لان الامر بالاستقراض باطل هندية عن الحاوي وفيها كل مضارب فاسدة
لا نفقة للمضارب فيها على مال المضارب به فان أنفق على نفسه من المال حسب من أجز مثل عمله وأخذ بما اذ ان
كان ما أنفق منه أكثر من أجز المثل كذا في الميسوط * لو قال المضارب لرب المال دفعت اليك رأس المال
والذي في يدي ربح ثم قال لم أدفع ولكنه هلك فهو ضمن كذا في الحاوي * الاصل أن قسمة الربح قبل قبض
رب المال رأس ماله موقوفة ان قبض رأس المال صححت القسمة وان لم يقبض بطلت كذا في محط السرخسي
* ولو دفع حربي الى مسلم مال مضارب به ثم دخل المسلم دار الحرب باذن رب المال فهو على المضارب به كذا في
خزانة المفتين * اذا دفع المسلم الى النصراني مالا مضارب به بالنصف فهو جائز الا أنه مكروه فان انحرف في الغر

والخزير فرج جاز على المضاربة في قول أي حنيفة رجه الله تعالى و ينبغي للسلم أن تصدق بحصته من الربح
وعندهما تصدقته في الخمر والخزير لا يجوز على المضاربة فإن اشترى مئة فقد فيه مال المضاربة فهو مخالف
ضامن عندهم جمعوا وان أرى فاشترى درهمين بدرهم كان البيع فاسدا ولكن لا يصير ضامنا للمال المضاربة
والربح بينهما على الشرط * ولا بأس بأن يأخذ المسلم مال النصراني مضاربة ولا يكره ذلك فإن اشترى به خرا
أو خنزيرا أو مئة ونقد مال المضاربة فهو مخالف ضامن فإن ربح في ذلك رد الربح على من أخذ منه إن كان
يعرفه وإن كان لا يعرفه تصدق به ولا يعطى رب المال النصراني منه شيئا * ولودفع المسلم ماله مضاربة على
مسلم ونصراني جاز من غير كراهة كذا في المبسوط من بأشراء المضارب وهبته والله تعالى أعلم وأستغفر الله
العظيم

(كتاب الأدياع)

كان القياس أن يقول كتاب الوديع بدون التاء لأنه فعل بمعنى مفعول وفيه يستوى المذكور والمؤنث تقول
رجل خرج وامرأى أخرج وأما عدل عن القياس لأنه جعل من تعدد الاسماء تدخل عليه التاء كالتبعية والنطحة
ف تكون النعل للثلاث فوح أفندى وأصله أوداع وقعت الواو أو تركسة قلبت ياء فصارت أدياع اه سري الذين
واعلم أن الفقهاء يبحثون عن أفعال المكلف لكن الفقهاء يعنون بعض الكتب بها كقولهم كتاب الشكاح
كتاب البيع والهبه وفي بعضها ما يتعلق بتلك الأفعال ككتاب العارية والمأذون والوجه فيه غير ظاهر
درمشق وحفظ الأمانة وجوب عيادة الدارين والنجاة توجب الشقاء فهما قال عليه الصلاة والسلام
الأمانة تجر الفنى والنجاة تجر الفقر وروى أن زليخا لما تلبت بالفقر وابيضت عناهما من الحزن على يوسف
عليه السلام قامت له تنادى بها الملك اسمع كلامي فوقف يوسف عليه السلام فقالت الأمانة أقامت المملوك
مقام المملوك والنجاة أقامت المملوك مقام المملوك فسأل عنها فقبل أنها زليخا فتزوجها مرحمة عليها انتهى
زليخى والأدياع الاستدعاء بمعنى وفى المغرب يقال أودعته بأمالا واستودعته أيا ما زاد دفعته إليه ليدون
عنده فانا مودع ومستودع بالكسر و يدمودع ومستودع بالفتح والمال مودع ومستودع أى ودعية اه ط
بريانه **(قوله وهو الأمانة)** قال الزليخى وحكم الوديع ما لحفظ على المستودع وجوب الاداء عند الطلب
وصبر وروية المال أمانة في يده وفى العناية وجه مناسب هذا الكتاب لما تقدم ذكره فى أول الأقرار وهو أن
المال الثابت له ان حفظه بنفسه فظاهر وان يغيره فودعية ثم ذكر بعده العارية والهبة والإجارة للتناسب
بأنه فى من الأدنى الى الأعلى لان الوديعة أمانة بلا تحليل شئ والعارية أمانة مع تحليل المنفعة بلا عوض والهبة
تحليل عين بلا عوض والإجارة تحليل المنفعة بعوض وهى أعلى من الهبة لانه عقد لازم والارز أقوى وأعلى
مما ليس بلازم اه أى فكان فى الكل الترقى من الأدنى الى الأعلى * قال الفيت قطر ثم ينسبك **(قوله)**

من (الودع) فالمراد مشتق من المحررد قال فى الدر المنقى من ودع ودعا أى ترك وكلاهما مستعمل فى القرآن
والحديث ذكره ان الاثر فلا ينبغي أن يحكم بشذوذها انتهى وفى الزليخى من الودع وهو مطلق الترتلوما
ذكره النجاة من أن العرب أمأوا مصدر يدع رده قاضى زاده ناه عليه الصلاة والسلام أفضح العرب وقد قال
لبنين أقوام عن ودعهم الجماعات أو ليختمن على قلوبهم وليكنن من الغافلين أى عن تركهم إياها والمراد
من الختم فى الحديث أن يحدث فى نفوسهم شبهة تمنعهم على عدم نفوذ الحق فيها كذا يحيط شخا وقوله ليختمن
بضم الياء التحية وفتح التاء المناعة من فوق ويضغ الميم أيضا وقوله ليكنن بضم الياء التحية وفتح التاء المناعة من
فوق وبضم الياء الموحدة من تحت كذا السماع من شخنا أى السعد وقال تعالى ما ودع لىك وما فى قرئ
بالتحفيف والتشديد **(قوله وشرا على الخ)** لا نسب بالمعنى المعزى أن يقول هو ترك ما له عن غيره لحفظه **(قوله)**
كان انفتق) عبره لانه لو فتقه ماله وتركه فلا ضمان على أحد ولو فتقه غيره فالضامن على الفائق كذا ظهير
لى ويحجر ط **(قوله فاخذه رجل)** أما إذا لم يأخذه ولم يدين منه لا ضمان منح عن المحيط وهنا يفيد أنه
إذا نأمنه لم يوافق لم يأخذه والعلة تنافيه **(قوله بغية ماله)** أما إذا كان المالك حاضرا لم يضمن فى الوجهين
منع أى فى الأخذ وعدمه **(قوله ثم تركه ضمن)** ما ذكره من التعريف ليس خاصا بالوديعة بل يشمل اللقطة

(كتاب الأدياع)

لا خفاء فى اشتراكه مع
ما قبله فى الحكم وهو
الأمانة (هو) لغمن
الودع أى الترك وشرا
تسلط المعزى لحفظ
ماله صريحا أو دلاله
كان انفتق رزق رجل
فاخذه رجل بغية
ماله ثم تركه ضمن

لانه اذا رفعها لم يحفظها ومع هذا التسمية ودبعتها في تقريره على ما ذكره المصنف نظر لان المذكور في المصنف التسليط وهو فعل المالك وهذا التزام وهو فعل الامين ولم يكن بتسليط من المالك لاصبر بحاول الدلالة وانما التسليط دلالة قياسية وهي ما لو وضع ثوباً بين يدي رجل ولم يقل شيئاً فامل ويقرب من هنا ما ذكره في الاشياء في المحاكمات عن أي حصة قال كنت محتالاً فإشارت إلى امرأته التي مطروح في الطريق فتوهمت أنها خسران والشيء لها فإلزامه بها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه فإنه لقطعة انتهى الآن يقال المراد تسليط الشرع وأنه بالاختزام يحفظه شرعاً مأملاً (قوله) لانه بهذا الاختزام يحفظه دلالة) على قوله ضمن ووجه كونه من التسليط على الحفظ دلالة أن للمالك يجب حفظ ماله ويجب المعاونة على حفظه فكأن أمره بالحفظ والمؤلف جعل الدلالة من قبل المودع بالفتح وهو خلاف الموضوع فلو قال لانه بهذا اسطه على حفظه دلالة لكان أنيق ط (قوله) والوديعة ما تترك عند الامين أي اللفظ زاد البرجسدي فقط ليخرج العارية لأنها تترك للفظ والانتفاع وانما يقسبه تعال صاحب الكثرة لا اعتبار في تعريف الادعاء السابق (قوله) وهي أخص من الامانة لان الامانة اسم لما هو غير مضمون فتشمل جميع الصور التي لضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة في يد الموصى له بها والوديعة ما ودع للحفظ بالاحباب والقول فكانت متغايرة عن أي بالعموم والخصوص والحكم في الوديعة أنه يبرأ عن الضمان اذا عاد إلى الوافي ولا يبرأ عن الضمان اذا عاد إلى الوافي في الامانة والفرق بين الوديعة والامانة العموم والخصوص وأن كل وديعة أمانة والعكس ليس كذلك وحمل الاسم على الاخص يجوز كما فعله صاحب الدرر دون عكسه كما فعله القدوري لان الامانة تشمل ما اذا كانت من غير قصد كإذ اذهب الرجب في ثوب إنسان فألقته في حجر غيره وما يقال من أن الوديعة قد تكون من غير صنع المودع على ما صرح به صاحب الهداية في آخر باب الاستثناء من كتاب الاقرار فدفعه بحمل الوديعة ثمة على معناها القوي لا الاصطلاحي ومثل هذا كثير لا يخفى على من تدرب (قوله) كاحققة المصنف وغيره قال المصنف في منحه والفرق بينهما من وجهين أحدهما أن الوديعة خاصة بما ذكرنا والامانة عامة تشمل ما لو وقع في يده شيء من غير قصد بأن هب الرجب ثوب إنسان وألقته في حجر غيره وحكمهما يختلف في بعض الصور لأن في الوديعة يبرأ من الضمان بعد الخلاف اذا عاد إلى الوافي وفي الامانة لا يبرأ عن الضمان بعد الخلاف الثاني ان الامانة علم لما هو غير مضمون فتشمل جميع الصور التي لضمان فيها كالعارية والمستأجر والموصى بخدمة في يد الموصى له بها والوديعة ما ودع لادانة بالاحباب والقبول فكانت متغايرة عن اختياره صاحب الهداية والنهاية ونقل الاول عن الامام بدر الدين الكردي اه وقد أوسع الكلام في هذا المقام العلامة صدر الشريعة وقاضيه زاده (قوله) ولكنها لا يجب صريحاً أي قولاً أو فعلاً (قوله) أو كناية المراد بها ما قبل الصريح مثل كتابات الطلاق لا البيانية كأنه كره قريباً (قوله) كقوله لرجل أعطني الخ) لو قال كقوله لرجل أعطيتك بعد قوله أعطني كان أوضح لان الاحباب هو قوله أعطيتك على أن قوله أعطني ليس بلازم في التصوير ط (قوله) لان الاعطاء يحتمل الهبة) أي ويحتمل الوديعة وفيه أن احتمال الوديعة في مثل هذه العبارة بعد جد الغة وعرفا لما ذاع عدلوا عن المتبادر إلى غير (قوله) لكن الوديعة أدنى) هذا التعليل ذكره في البحر أيضاً ويشير إلى أن المراد بالكتابة الكناية البيانية وهي إطلاق الملزوم وإرادة الالتزام كقوله فلان طول التجاذب كبير المراد على ما عرف في فن البيان وليس كذلك لعدم انتقاله من الملزوم إلى الملتزم ولا عكسه فنعلم أن المراد بالكتابة ما احتملها وغيرها كما ذكرنا فلو قال صريحاً أو احتمالاً لكان أظهر تأمل (قوله) ولم يقل شيئاً) فلو ذهب وتركه ضمن اذا ضاع فهذا من الاحباب دلالة كما أنه من القبول كذلك أمال وقال لا قبل الوديعة لا يضمن اذا القبول عرفاً لا يثبت عند الرد صريحاً قال صاحب جامع الفصولين أقول دل هذا أن البقار لا يصير مودعاً بقرة من بعثها إليه فقال البقار للرسول اذهب بها إلى ربها فإني لأقبلها فذهب بها فبني أن لا يضمن البقار وقد مر خلافه (يقول الحقير) قوله ينبغي لا ينبغي إذ الرسول لما أتى بها إليه خرج عن حكم الرسالة وصار أجنبياً فلما قال البقار ردها على مالكها صار كأنه

لانه بهذا الاختزام
حفظه دلالة بحسب
(ووديعة ما تترك
عند الامين) وهي
أخص من الامانة كما
حققه المصنف وغيره
(وركنها الاحباب
صريحاً) كأدعتك
(أو كناية) كقوله
لرجل أعطني ألف درهم
أو أعطني هذا الثوب
مثلاً فقال أعطيتك كان
وديعة بحسب نظر لان الاعطاء
يحتمل الهبة لكن الوديعة
أدنى وهو متيقن فصار
كناية (أو فعلاً) كالو
ضع ثوبه بين يدي
رجل ولم يقل شيئاً

ردها إلى أجنبي أو ردها مع أجنبي فلذا يضمن بخلاف مسألة الثوب لور العين ونعمامه فيه وفيه أيضاً عن
 الذخيرة ولو قال لم أقبل حتى لم يصرمودعا وترك الثوب به فذهب فرفعه من لم يقبل وأدخله بئته ينبغي أن
 يضمن لانه لما لم يثبت الادعاء صار غاصباً فعه (يقول الحقير) فله اشكال وغو أن الغصب إزالة للمالك ولم
 توجد ورفعه الثوب لقصد النفع لا للضرر بل ترك المالك ثوبه ابداعاً وان ورفعه من لم يقبل قبول صفناً والظاهر
 انه لا يضمن والله تعالى أعلم اه وفي الصرعن الخلاصة لو وضع كتابه عند مقدم فذهبوا وتركوه ضمنوا اذا
 ضاع وان قاموا واحدا بعد واحد ضمن الأخير لانه تعين للحفظ تعين للضمان اه فكل من الإيجاب والقبول
 فله غنصر صريح كمشكلة الخاني الآتية في باب بطريق الدلالة (أقول) لكن في النفس شيء من بحث نور العين
 في مسألة النصار وهو أن البقار لما لم يقبل البقرة لم يصرمودعا قطعاً والرسول لما أدرك الرسالة انتهت به المأذون
 بهما المالك وصار كل منهما أجنبياً في حق حفظ البقرة والبقرة في حكم اللقطة حيث إذا أمر أجنبي أجنبياً
 آخر رفع اللقطة وحفظها له بها لا يضمن الأمر قطعاً كذا لا يضمن هنا وأما ضمن الرسول فلا وجه له أيضاً لانه
 من قبل من رد الضالة لربها وهو مأذون به عادة هذا ما ظهر لي فليراجع * (فرع) * في جامع الفصولين
 لو أدخل دابته دار غيره وأخرجها بدار الم لا يضمن لانها تضر بالدار ولو وجد دابة في مربه فخرجهما ضمن
 (قوله فهو ابداع) أي الوضع المرفوع ابداع وفي الفصولين في الغصب والوديعة اذا وضع بين يدي المالك برئ
 لافي الدين حتى يضعه في يده أو يجره اه فصار ابتداء ابداع وانها أو سواء (قوله أو دلالة كالتوسكت) أي ذله
 قبول وبعد أن ذكر هذا في الهندية قال وضع شيئاً في بئته بغير أمره فلم يعلم حتى ضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ
 * وضع عند آخر شيئاً وقال احفظه فضاع لا يضمن لعدم التزام الحفظ اه وعكس التوفيق بالقرينة الدالة على
 الرضا وعدمه سألني (قوله دلالة) أي حاله ولو قال لا أقبل لا يكون مودعاً لان الدلالة لم توجد ذكره المصنف
 والاولى ما في شرح المتن حيث قال لأن الدلالة لا تعارض الصريح اه ومثله في كثير من الكتب فظهر من
 هذا سقوط ما في الفقيه من أول كتاب الوديعة وضع عنده شيئاً وقال له احفظه حتى أرجع فضاع لا يحفظه
 وتركه صاحبه صار مودعاً وضمن ان ترك حفظه فهو مشكل لان فيه تقديم الدلالة على الصريح بخلاف ما اذا
 قال ضعه في الجانب من بيتي الآتي لا أترحم حفظه حتى يصرمودعا تعارض الصريح مجتنب ففساقاً طبق وديعة
 عنده (قوله يرى من الشاي) ولا يكون الجماعي مودعاً مادام الشاي حاضراً اذا كان غائباً فالجماعي مودع اه
 بحر وثمة عن الخلاصة ليس ثوباً فظن الشاي أنه ثوبه فإذا هو ثوب الغير ضمن وهو الاصح اه أي لانه ترك
 السؤال والتفحص يكون مفترطاً فلا ينافي ما يأتي من أن اشتراط الضمان على الامين باطل أو لده أبو السعود
 والشاي بكسر اللام الثلاثة هو حافظ الثياب في الحمام وهو المعروف في بلادنا بالناطور وقال في القاموس محمود بن
 عمر المحدث الشاي كان يحفظ الثياب في الحمام اه وفي الذخيرة جل دخل الحمام وقال لصاحب الحمام احفظ
 الثياب فلما خرج لم يجد ثيابه وان أقر صاحب الحمام أن غيره رفعها وهو راء وظن أنه رفع ثيابه نفسه فهو ضامن
 لانه ترك الحفظ بحيث لم يمنع القاصد وهو راء وان أقر رأيت واحدا قد رفع ثيابه الآتي ظننت أن الرفع
 أنت فلا ضمان عليه لانه لم يصرمودعا كالحفظ الماطن أن الرفع هو وان سرق وهو لا يعلم فلا ضمان عليه ان لم
 يذهب عن ذلك الموضع ولم يضع وهو قول الكل لان صاحب الحمام مودع في حق الثياب اذا لم يشترط له بازاء
 حفظه الثياب أجزاً ما اذا شرط له بازاء حفظ الثياب أجزاً وقال الاجرة بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ فيئذ يكون
 على الاختلاف وان دفع الثياب إلى الشاي وهو الذي يقال له بالفارسية حمامه دار فلي الاختلاف لا ضمان عليه
 فيما سرق عنده أي خفية خلافاً لما لانه أخرج مشترك * رجل دخل الحمام ونزع الثياب بين يدي صاحب الحمام
 ولم يقل بلسانه شيئاً فدخل الحمام ثم خرج ولم يجد ثيابه ان لم يكن للحماء ثيابي يضمن صاحب الحمام ما يضمن
 المودع وان كان للحماء ثيابي الا أنه لم يكن حاضراً فكذلك وان كان حاضراً لا يضمن صاحب الحمام لان هذا
 استحفاظ الا اذا نصح على استحفاظ صاحب الحمام بان قال له أين أضع الثياب فصار صاحب الحمام مودعاً فيضمن
 ما يضمن المودع * وفي التجنيس رجل دخل الحمام ونزع الثياب بمحض من صاحب الحمام ثم خرج فوجد صاحب

فهو ابداع (والتبول من
 المودع صريحاً) كقبلت
 (أو دلالة) كالتوسكت
 عند وضعه فانه قبول
 دلالة كوضع ثيابه في
 حمام يرى من الشاي
 وكقوله لرب الخان أين
 أربطها فقال هالك

الحمام وانما وسرقت ثيابه ان نام قاعدا او مضطجعا بان وضع جنبه على الارض في الوجه الاول لا يضمن وفي الوجه الثاني قال بعضهم يضمن اه وفي الفصول العمادية رجل دخل حماما وقال للحماني ان اضع ثيابي فأتأثر الحماني الى موضع فوضعه فمعه ودخل الحمام ثم خرج رجل ورفع الثياب فلم يمتعه الحماني لما أنه ظن أنه صاحب الثوب ضمن الحماني لانه استحفظه وقد قصر في الحفظ وهذا قول ابن سلة وابي نصير الدوسي وكان ابو القاسم يقول لاضمان على الحماني والاول اصح اه (أقول) وهو الموافق لما سرق باع النخيرة وفي فتاوى الفضل امرأ دخلت الحمام ودفعت ثيابها الى المرأة التي غسلت الثياب فلما خرجت لم تجد عندها ثوبان من ثيابها قال محمد بن الفضل ان كانت المرأة دخلت أولا في هذا الحمام ودفعت ثيابها الى التي غسلت الثياب فلا ضمان على الثيابة في قولهم جميعا اذ لم تعلم أنها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت أول مرة ولم تعلم بذلك ولم تستر طهرها لاجر على الحفظ كان ذلك ابداعا والمودع لا يضمن عند الكل الا بالتضييع وان كانت هذه المرأة قبل هذه المرة قد دخلت الحمام وكانت تدفع ثيابها الى هذه المسكة وتعطها لاجر على حفظ الثياب فلا ضمان عليها عند أبي حنيفة خلافا لهما لانها اجرة مشتركة والخيار في الاجرة للمشترك قول أبي حنيفة وقيل هو قول محمد والفتوى على قول أبي حنيفة ان الثياب لا يضمن الا عا من المودع وذكره قاضيان أنه ينبغي أن يكون الجواب في هذه المسئلة عند جماعى التفصيل ان كان الثيابي أجيرا للحماني يأخذ منه كل يوم اجر معلوما بهذا العمل لا يكون ضامنا عند الكل بمنزلة تليسد القصار والمودع اه وفي منهوات الانقروى دخل الحمام فوضع الحارس له القوطه ليضع ثيابه عليها فترفع أنوابه ووضعها على القوطه ودخل وغاسل وخرج ولم يجد عمامته له يضمن الحارس اياه نعم يضمن لانه استحفظ وقد قصر في الحفظ كذا في فتاوى ابن نجيم وفي زماننا الثيابي أجير مشترك بلائسنة واختار في الاجرة للمشترك الضمان بالنصف فعلى هذا ينبغي أن يقتضى في الثيابي ضمان النصف تأمل اه (قوله) كان ابداعا هذان الاميجاب والقبول دلالة (قوله) وهذا أى اشتراط القول أيضا قال في المنع وما ذكرنا من الاميجاب والقبول شرط في حق وجوب الحفظ وأما في حق الامانة فتم بالاميجاب اه والمراد بحق الامانة أنه لا يكون مضمونا (قوله) وان لم يقبل قد مر أن القول صريح ودلالة نفسه هنا معنى الراد ما لو سكت فهو قبول دلالة والحاصل أن المراد في القبول بقسمه تأمل (قوله) وشرطها كون المال قابلا للخل فيه تسامح اذا المراد اثبات البدل بالفعل وبه عبر الزيلعي ولا يكتفى بقول الانبات كما اشار اليه في الدرر بقوله وحفظ شئ بدون اثبات البدل عليه محال اه وجرى عليه بعضهم كالجوى والشرنبلاني وأجاب عنه العلامة أبو السعود بأنه ليس المراد من جعل القابلة شرطا عدم اشتراط اثبات البدل بالفعل بل المراد الاحتراز عما لا يقبل ذلك بدليل التعليل والتفريع الذين ذكرهما الشارح فتندر اه (أقول) لكن الذي قدمه في الدرر بقصد كفاية قبول وضع البدل من وضع ثيابه بين يدي رجل ساكت كان ابداعا وكذلك وضع الثياب في الحمام وبقاء الدابة في الخان مع أنه ليس فيه اثبات البدل بالفعل وقوله وحفظ الشئ بدون اثبات البدل عليه معناه بدون امكان اثباتها تأمل وعليه فيكون المراد بقبولها اثبات البدل وقت ابداعه والطائر ونحوه ساعة الإبداع غير قابل لذلك (قوله) لم يضمن الاول أن يقول لا يصح لانه اذا وجد بعدو وضع بدله عليه وهالك من غير تعدل يضمن فتندر ط قال في الجوهره أودع صبيبا وبيعة فهلك منه لاضمان عليه بالاجماع فان استهلكها كان ما ذكرنا في التجارة ضمنها اجماعا وان كان محجورا عليه ان قبضها باذن وليه ضمن أيضا اجماعا وان قبضها بغير اذن وليه لاضمان عليه عند هالما في الحال ولا بعدا لادراكه وقال أبو يوسف يضمن في الحال وان أودع بعد أفضله ضمن اجماعا والفرق أن الصبي من عاداته تضييع الاموال فاذا سلمه على علم بهذه العادة فكانه رضى بالاتلاف فلم يكن له تضمينه وليس كذلك القتل لانه ليس من عادة الصبيان فضمنه ويكون قيمته على عاقلة وان جنى عليه بما دون النفس كان أرش في مال الصبي انتهى * قال العلامة خير الرازي أقول يستثنى من ابداع الصبي ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيره فالملك تضمين الدافع والأخذ كذا في الفوائد الزينية وأجوعوا على أنه لو استهلك مال الغير من غير أن يكون عنده وبيعة ضمن في الحال كذا في العناية

كان ابداعا ثمانية وهذا في حق وجوب الحفظ وأما في حق الامانة فتم بالاميجاب وسدده حتى لو قال للغاصب أودعك المصوب برئ عن الضمان وان لم يقبل اختيار (وشرطها كون المال قابلا لاثبات البدل عليه) فلو أودع الآبق أو الطريق الهواء لم يضمن (وكون المودع مكلفا شرط لوجوب الحفظ عليه) فلو أودع صبيبا فاستهلكها يضمن

لانه محجور عليه في الاقوال دون الافعال كاذ كرفي الحجر وسأني من بد تفصيل في المسئلة في كتاب الخنايا قبل
 القسامة بأسطر فرجعه ان شئت اه **(قوله ولو عبد محجور ضمن بعد عقته)** أي لو بالغافلو فاصر الأضمان
 عليه أصلاً أو بالسود وانما لم يضمن في الحال لحق ما لكه من المودع لمسلطه على الحفظ وقيله العبد حقيقة
 أوحكاماً كالوكان ذلك بالغافل فكان من قبيل الاقوال والعبد محجور عنها في حق سيده فاذا عتق ظهر الضمان
 في حقه لتسام رأيه وهذا اذا تمكن الوديعة عدا فلو أودع صبياعدا فقتله الصبي ضمن عاقلة سواء قتله عمدا
 أو خطأ لان عمده خطأ وليس مسلطاً على القتل من جانب المولى لأن المولى لا يملك القتل فلا يملك التسليط عليه
 فان أودع العبد عند عبد محجور فقتله خطأ كان من قبيل الافعال وهو غير محجور عنها ولم تكن من الاقوال لأن
 مولى العبد لا يملك تفويض قتله للمودع فكان على مولى العبد المودع القاتل أن يدفعه أو يقبضه كاهو حكم الخطأ
 وان قتله عمداً قبله إلا أن يعفو وليه رضى **(قوله وهي أمانة)** هذان من قبيل حمل العام على الخاص وهو
 جائز كالانسان حيوان ولا يجوز عكسه لان الوديعة عبارة عن كون الشيء أمانة باستحفاظ صاحبه عند غيره
 قصد والامانة قد تكون من غير قصد والوديعة خاصة والامانة عامة والوديعة بالعقد والامانة أعم فتفرد فيما اذا
 هبت الرمح ثوب انسان وألقته في حجر غيره وتقدم أنه يبرأ عن الضمان في الوديعة اذا عاد الى الوفاق والامانة
 غير هالا يبرأ عن الضمان بالوفاق ط ومثله في النهاية والكفاية قال يعقوب باشا وفي كلام وهو انه اذا اعتبر
 في احدهما القصد وفي الأخرى عدمه كان بينهما تباين لا عموم وخصوص والاولى أن يقال والامانة قد تكون
 بغير قصد كالإيجني انتهى لكن يمكن الجواب بان المراد بقوله والامانة ما يقع في يده من غير قصد كونها بلا اعتبار
 قصد لان عدم القصد معتبر فيهم حتى يلزم التباين بل هي أعم من الوديعة لأنها تكون بالقصد فقط والامانة قد
 تكون بالقصد وبغير تدبر ومافى العناية من أنه قد ذكرنا أن الوديعة في الاصطلاح هي التسليط على الحفظ
 وذلك يكون بالعقد والامانة أعم من ذلك فانها قد تكون بغير عقد فيه كلام وهو أن الامانة مبينة للوديعة
 بهذا المعنى لأنها أعم منها لان التسليط على الحفظ فعل المودع وهو المعنى والامانة عين من الاعيان فتكونان
 متباينين والاولى أن يقول الوديعة ما ترك عند الامين كافي هذا المختصر داماد **(قوله والاداء عند الطلب)**
 أي الألف مسائل سأني منها اذا كانت سفاهاً أو أراقتل آخر ظلمنا كافي الدر المنثور **(قوله واستحب قبولها)** قال
 الشمني وشرعية الابداع بقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الايمان الى أهلها واداء الامانة لا يكون الا بعداها
 ولان قبول الوديعة من باب الاعانة لانه يحفظها صاحبها وهي مندوبة لقوله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى
 وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم والله تعالى في عون العبد مادام العبد في عون أخيه اه قال الزبيلي وقال عليه
 الصلاة والسلام على الدما أخذت حتى تؤد به رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن وحفظه ابو جوب
 سعادة الدارين والحيانة توجب الشفاء فهما الخ ومن محاسنها الشتم لها على بذل منافع بدنه وماله في اعانة عباد
 الله واستيجابه الاجر والثناء حموى والحاصل أنه ينبغي على الابداع أربعة أشياء كون الوديعة أمانة ووجوب
 الحفظ على المودع ووجوب الاداء عند الطلب واستحب قبولها **(قوله فلا تضمن بالهلاك)** تقرير على
 كونها أمانة **(قوله الا اذا كانت الوديعة بأجر)** سأني أن الاجير المشترك لا يضمن وان شرط عليه الضمان
 وبه يقى وايضا قول المصنف قريبا واشترط الضمان على الامين باطل به يقى فكيف يقال مع عدم الشرط انه
 يضمن وفي البراز به دفع الى صاحب الحمام واستأجره وشرط عليه الضمان اذا تلف فذكر أنه لا أثر له فيما عليه
 الفتوى لكن قال الخبر الملى صرح الزبيلي في كتاب الاحارة في باب ضمان الاجير الوديعة اذا كانت باجر تكون
 مضمونة وسأني مثله في هذا الشرح ومثله في النهاية والكفاية شرح الهداية وكثير من الكتب انتهى وعلاوه
 بان الحفظ حينئذ مستحق عليه كإقتضا فادان الاجر يخرج الوديعة عن كونها أمانة الى الضمان وفي صدر
 الشرع بعدا أن يشرق من الاجير المشترك والحال أنه لم يقصر في المحافظة يضمن عندهما كافي الوديعة التي تكون
 بأجر فان الحفظ مستحق عليه وأوجيئة يقول الاجر في مقابلة العمل دون الحفظ فصار كالوديعة بلا أجر اه
 فأما ان الوديعة بأجر مضمونة أنفاً وبلا أجر غير مضمونة أنفاً أو أماً الاجير المشترك فيضمن عندهما لان

ولو عبد محجور ضمن
 بعد عقته (وهي أمانة)
 هذا حكمها مع وجوب
 الحفظ والاداء عند
 الطلب واستحب قبولها
 (فلا تضمن بالهلاك)
 الا اذا كانت الوديعة

الاجر في مقابلة العمل والحفظ ولا يضمن عنده لانها في مقابلة العمل فقط فصل الفرق بين المودع باجر والاجر المشترك قال سيدي والد رحمه الله تعالى وقد يفرق بأنه هنا مستأجر على الحفظ قصد بخلاف الاجر المشترك فانه مستأجر على العمل اه يؤيد ما سمعت وما قد تناوينا والحاصل أن الاجر المشترك من عمل لغيره عملا غير مؤقت ولا بخصوص كالجماعي والحارس فهو مستأجر لحفظ المكان الذي فيه المتاع فلم يكن مودعا بخلاف المودع باجر فانه يقال له احفظ هذه الوديعة ولك من الامر كذا فنعطى عليه اسم المودع وهو تسليط الغير على حفظ ماله فتأمل (قوله معز بالزبلي) ذكر في ضمان الاجير وعلى الضمان بان الحفظ واجب عليه مقصودا بديل اه (قوله سواء) ممكن التحرز عنه أم لا وليس منه التسيان كقولنا وضع عندى فسيبت وقت بل يكون مفرطا بخلاف ما اذا قال ضاعت ولا أدري كيف ذهبت الوديعة من منزلي ولم يذهب من منزلي شيء فان القول قوله مع عنه ولا يضمن لانه أمين اه جوى بتصريف ط قال مؤ بدزاده اذا قال ذهبت يقبل قوله مع عنه واقعات (قوله لحديث الدارقطني) قال في المتع وانما كانت الوديعة أمانة لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان والغلول والاغسلال الخيانة الا ان الغلول في المتع خاصة والاغسلال عام وهذا الحديث مستند عن عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اه لمخصا والآن شرعيتها بالحاجة الناس اليها ولو ضمان المودع امتنع الناس عن قبولها وفي ذلك تعطيل المصالح (قوله واشترط الضمان الخ) ولو ضمن تسليمها صح أبو السعود (قوله كالجماعي) أي معلم الحمام الذي يأخذ الاجرة في مقابلة انتفاع الداخل بالحمام أمان جرى العرف بأنه يأخذ في مقابلة حفظه شيئا وهو المسي بالناتو وفي زماننا وهو الذي سماه الشارع الثاني فانه يضمن لانه وديعة باجرة كما تقدم لكن الفتوى على عدمه وبأن تمامه (قوله والخاني) أي فانه لا نفع له غير الحفظ فبني أن يكون من قبيل الحافظ بالاجر الا أن يقال قد قصد الخائن لبيع الخروا البرد ومنع الدابة عن الهروب فلم يكن مستأجر الحفظ تأمل (قوله باطل به بقى) قال مؤ بدزاد في أنواع الضمانات استأجر جلا لحفظ خان أو حوانيت فضاء منها شيء قبل يضمن عندهما الوضاع من خارج الحجرة لانه أجير مشترك وقيل لا في الصحيح وبه بقى ولو وضاع من داخلها بان نقب الصل فلا يضمن الحارس في الاصح وحارس السوق على هذا الخلاف واختار أبو جعفر أنه يضمن ما كان خارج السوق لا داخله جامع الفصولين وفي البرازية نقب حانوت رجل وأخذ متاعه لا يضمن حارس الحانوت على ما عليه الفتوى لان الامتعة محروسة بأبوابها وحيطاتها والحارس يحرس الابواب وعلى قول أبي حنيفة لا يضمن مطلقا وان كان المال في يده لانه أجير اه وفي المنية دفع الثوب الى الجماعي لحفظه فضاء لا يضمن اجماعا لانه مودع لان كل الاجر بازا الانتفاع بالحمام الا أن يشترط بازاء الانتفاع به الحفظ فحينئذ على الخلاف واذا دفع الى من يحفظ باجر كالنائب فعلى الاختلاف خلاصة وصدر الشريعة (قوله احفظها بنفسه) قال في المتع وذلك بالحزر وبالدأما الحرز فداره وميزته وحانوته سواء كان ملكا أو اجارة أو عارية قال الرمي أقول لا يخفى أن لفظ الحرز مشعر باشتراط كونه حصنا حتى لو لم يكن كذلك بحيث يعد الوضع فيه تضييعا يضمن ذلك كالدارات التي ليس لها حيطان ولا لبوابها ابواب وقد سئل عن خياطة في دار بهذه الصفة خرجت منها هي وزوجها ليل العرس خارتها فسرقت أبواب الناس منها فاقبض الضمان والحالة هذه لان مثل ذلك بعد تضييعا تأمل اه وفي الانقروزي من الوديعة سوق فام من اتونه الى الصلاة وفي حانوته ودائع فضاء شيء منها الا ضمان عليه لانه غير متضيع لما في حانوته لان حيرانه يحفظونه الا أن يكون هذا ابداعا من الحيران فيقال ليس المودع أن يودع لكن هذا مودع لم يضع واقعات في الوديعة قوله ليس المودع أن يودع الخ ذكر الصدر الشهيد ما يدل على الضمان فتأمل عند الفتوى فصول من الثأث والتلاين * وفي البرازية فام من حانوته الى الصلاة وفيه ودائع الناس وضاعت لاضمان وان أجلس على بابها ابتلاه صغيرا فضاء ان كان الصبي بعقل الحفظ ويحفظ لا يضمن والا يضمن اه وقال قيله والحاصل أن العبرة بالعرف حتى لو ترك الحانوت مفتوحا وعلق الشبكة على بابها ونافق التهار ليس بتضييع وفي الليل اضاعة وفي خوارزم لا بعد اضاعة في اليوم واليلة (أقول) الذي يظهر في مسئلة الحانوت في عدم الضمان سواء

باجر أشياء معز بالزبلي
(مطلقا) سواء أمكن
التحرز عنه أم لا هلك
معها شيء أم لا حديث
الدارقطني ليس على
المستودع غير المغل
ضمان (واشترط
الضمان على الأمين)
الجماعي والخاني (باطل
به بقى) خلاصة وصدر
الشريعة (والمودع
حفظها بنفسه

أجلس مينا أولا حيث جرى عرف أهل السوق لأنه غير مودع قصد بل تركها في حرزها مع ماله فقد حفظها بما
يحفظه ماله ولهذا نقل في جامع الفصولين بعدما تقدم راعنا إلى فتاوى القاضى ظهر الدين أنه يبرأ على كل حال
لأنه تركها في الحرز فلم يضع اهـ والحاصل أنه يجب حرز كل شيء في حرز مثله بخلاف الحرز في السرعة
فإن كل ما كان حرز النوع فهو حرز لسائر الأنواع فيقطع بسرعة للزوجة من اصطبل أمهاته أن حرز كل شيء
بحسبه في البراز به لوقال وضعتا بين يدي وقت ونسيتها فضاغت بضمن ولو قال وضعتا بين يدي في دار
والسلسلة بمالهان مما لا يحفظ في عرصه الدار كعرصة التقدين ضمن ولو كانت ما بعد عرصتها حسناته لا ضمن
اهـ وسأني نعمانه من الله تعالى (قوله وعاله) بالكسر جمع عيل بفتح فتشديد وهومن بقوته لكن
المراذنه في تفسير من في عياله أن يسكن معه سواء كان في نفقة أو لم يكن والعبرة في هذا الساكنة إلى حق
الزوجة والولد الصغير والعبد لكن يشترط في الولد الصغير أن يقدر على الحفظ فعلى هذا التفسير ينبغي أن
لا ضمن بالدفع إلى أجنبي يسكن معه ذكره حفيد السعد في حواشي صدر الشريعة ويؤيده ما في الأولوالحية
رجل أحر بيتان داره انسانا ودفع الوديعة إلى هذا المستأجر أن لكل واحد منهما غلق على حدة بضمن
لأنه ليس في عياله ولا بمنزلة من في عياله وإن لم يكن لكل منهما غلق على حدة وكل واحد منهما يدخل على صاحبه
بغير حشمة لا بضمن لأنه بمنزلة من في عياله اهـ وفي الخلاصة مودع غاب عن بيته ودفع فتاحه إلى غيره فلما رجع
إلى بيته لم يجد الوديعة لا بضمن وبدفع المفتاح إلى غيره لم يجعل البيت في يد غيره اهـ ط (قوله أوجبكم) تفسير
لمن يسكن معه في عياله (قوله فلو دفعها) تفريع على قوله أوجبكم وتفسيره كإشعره عبارة المنع (قوله
المعز) بشرط أن يكون قادرا على الحفظ بجر (قوله ولا يسكن معهما) لانها في الحكم كأنها في مسكن زوجها
(قوله خلاصة) قال فها هو في النهاية لودفعها إلى ولده الصغير وأزوجه وهما في محلة والزوجة يسكن في محلة
أخرى لا بضمن ولو كان لا يجي إليها ما لا ينطبق عليها لكن يشترط في الصغيرة أن يكون قادرا على الحفظ فإن
الزوجة أي والولد الصغير وإن كانا في مسكن آخر إلا أنها في الحكم كأنهما في مسكن الزوج والاب اهـ قال
الرملي وقد زاد صاحب المحتج العبد الذي لم يكن في منزله وكل ذلك يرجع إلى قولهم يحفظها بما يحفظ به ماله
فتنه بذلك اهـ (قوله وقيل يعتبران معا) * أقول وعلمه فدخل عبده وأمنته وأجره الخاص كالشاهدة
بشرط أن تكون طعامة وكسوته عليه دون الأجير بالباومة وولده الكبير إن كان في عياله كإذ كره بعضهم
فتأمل (قوله عيني) نصح وتعتبر المساكنة وحدها دون النفقة حتى إن المرأة لودفعها إلى زوجها لا تضمن
وإن لم يكن الزوج في عياله لأن العبرة في هذا الباب الساكنة دون النفقة وقيل تعتبر المساكنة مع النفقة
اهـ (قوله ضمن) أي بدفعها وكذا لور كفي بيته الذي فيه ودائع الناس وذهب فضاغت ضمن بجرع
الخلاصة قال ط فلا يضمن في صورتين ما إذا علم أمانته وما إذا لم يعلم حاله أصلا (قوله الدفع لمن في عياله)
الضمير في عياله الأخير يصح أن يرجع لعيال الأول وبه صرح الشرنبلالي ويصح أن يرجع للمودع وبه
صرح المقدسي وفيه لا يشتد على الأبوين كونهما في عياله وبه بقي ولو أودع غير عياله وأما المال الخارج
من البين ولو وضع في حرز غيره بلا استئجار بضمن لأن الوضع في الحرز وضع في يدين في يده الحرز فيكون
كالتسليم إليه ز يلقى أي فيكون وديعة وليس للمودع أن يودع رمل وفي كونهن هم عن الدفع لعيال المودع
بكسر الدال إشارة إلى أنه لا يملكه ونقل العلامة والسعدو اختلافا فقال والرد إلى عيال المالك كإرداء المالك
فلا يكون ادعاء بخلاف الغائب إذا رد إلى من في عيال المالك فانه لا يبرأ وفي الخلاصة إذا رد الوديعة إلى المنزل
المودع أو إلى من في عياله فضاغت لا بضمن وفي رواية القدوري بضمن بخلاف العارية قال في الجبر والفتوى
على الأول وهذا إذا دفع إلى المرأة للحفظ أما إذا أخذت لتفق على نفسها وهو دفع بضمن اهـ فعلى ما ذكر
إذا كان إناهي عيالها ولم يكن متما بلزمه البين أنها دفعتها لابنها المذكور وبسئل المدفوع إليه ماذا صنع
ويجعل كانه نفس المودع ويجري الحكم الشرعي فيه لما في فتاوى مؤيد زاده ومور السائل عن الفصولين
أنتفها من في عيال المودع ضمن المتلف صغيرا أو كبيرا لا المودع اهـ * المودع إذا قال دفعت الوديعة إلى ابني

وعياله كإله (وهمن
يسكن معه حقيقة أو حكا
لامن يمينه) فلو دفعها
لواله المبر أو زوجته
ولا يسكن معهما ولا
ينطبق عليهما لم يضمن
خلاصة وكذا لودفعها
لزوجها لأن العبرة
للساكنة لا للنفقة
وقيل يعتبران معا عيني
(وشروط كونه) أي من
في عياله (أمنيا) فلو علم
خيانته ضمن خلاصة
(و) جاز (لمن في عياله)
الدفع لمن في عياله ولو
نهما عن الدفع إلى بعض
من في عياله فدفع ان
وجد بديامنه

وأكثر الابن ثمة الابن فورث الاب مال ابنه كان ضمان الوديعة في تركه الابن خاتبة وفي فتاوى قاض خان
عشرة أشياء اذا ملكها انسان ليس له أن يملك غيره لا قبل القبض ولا بعد المرتها لا يملك أن يرهن والمودع
لا يملك الادعاء والوكيل بالبيع لا يملك أن يوكل غيره ومستاجر الدابة والثوب لا يؤجر غيره والمستعير لا يعير
يختلف المستعمل والمزارع لا يدفع الأرض من اربعة الى غيره والمضارب لا يضارب والمستبضع لا يملك الابضاع
(١) والمودع لا يملك الادعاء اه ولم يذكر العائثر في البحرود كره الخبير الرمي فقال العائثر المساق لا يساق في غيره
بغير اذن كما في السراجيه فشرح الوجهانية اه وفي الخلاصة والوديعة لا تودع ولا تعار ولا تجوز ولا ترهن
وان فعل شيئا منها ضمن والمستأجر يؤجر ويعار ويودع ولم يذكر حكم الرهن وبنينا أن لا يرهن كما هو
الصحيح من عبارة الخلاصة وبأن ياتى بها في العارية موصفا وفي التجرد وليس للمرتهن أن ينصرف بشئ في
الرهن غير الاسلحة لا يبيع ولا يؤجر ولا يعير ولا يبدل ولا يستقدم وان فعل كان متعديا ولا يبطال الرهن
انتهى (قوله بان كان له عيال غيره) أى غير البعض الذى نهى عنه ضمن بدفعه الى النهى عنه وان لم يكن له
الاذن ذلك البعض لا يضمن بدفعه اليه (قوله والا) يعنى مع كون المودع اليه أمنا لانه شرط احوال الدفع كما
مر (قوله وان حفظها بغيرهم ضمن) أى لان صاحبها لم يرض بدفعه ولا بدى يختلف بالامانة ولان الشئ
لا يضمن مثله كالضارب لا يضارب أبو السعود قال الرمي انما يضمن اذا كان بغير اذن صاحبها اه (فرع) *
لو قال ادفعها لمن شئت وصلها الى فذفعها الى أمين فضاغت قبل يضمن وقبل لا يضمن تارة خاتبة (فرع) * آخر
حضرتها الوفاة فدفعته الوديعة الى جارتها فهل تكت عند الجارة قال البلخي ان لم يكن بحضرتها عند الوفاة أحد
ممن يكون في عيالها لا يضمن كما لو وقع الحرق في مال المودع له دفعها لاجنبي خاتبة (قوله وعن محمد رحمه الله
تعالى ان المودع اذا دفع الوديعة الى وكيله وليس في عياله أو دفع الى أمين من أمثاله ممن يثق به في ماله وليس
في عياله لا يضمن لانه حفظه مثل ما يحفظ ماله وجعله مثله فلا يجب عليه كرم من ذلك كره في النهاية ثم قال
وعليه الفتوى وعزاه الى الترتائى وهو الى الخواص في ثم قال وعلى هذا لم يشترط في التفتة في حفظ الوديعة العيال
فقال ولم يزم المودع حفظه اذا قبل الوديعة على الوجه الذى يحفظ ماله وذكر فيه أشياء حتى ذكر أن ان يحفظ
بشرط العنان والمفاوضة وعنده المأذون له الذى في بدمه ماله وهذا يعلم أن العيال ليس بشرط في حفظ الوديعة
اه وسأني ذكره ط (قوله كوكيله) أنه الكاف لان أمثله كذلك وان لم يكن في عياله وعليه الفتوى كما
علت وبه صرح في النخبة وفي التارة خاتبة ولو قال ادفعها لمن شئت وصلها الى فذفعها الى أمين فضاغت قبل
يضمن وقبل لا يضمن (قوله واعتمد ابن الكمال) حيث قال ولحفظها بنفسه وأمنه لم يبق وعياله لان الدفع
الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعند تحققه لاحاجة الى كونه عيالا قال في الذخيرة ودفعها الى أمين من
أمثاله ليس في عياله يجوز وعليه الفتوى اه (قوله وأقر المصنف) ونقله في البحر وقال قبله وظاهر المتن
أن كون العير في عياله شرط واختاره في الخلاصة وقال والأوان كالا حتى حتى يشترط كونهما في عياله لكن
قد علمت ما قصناه قريبا عن القسسى من ان المفتى بعدم اشتراط كونهما في عياله فلا تنس (قوله الا اذا خاف
الحرق أو الفرق) الحرق بالسكون من النار والتحرر بل من دق القصار وقد روى فيه السكون مغرب وفي
المصباح الحرق بفتح تحتين باسم من احرق النار اه والفرق بفتح تحتين مصدر غرق في الماء فهو غريق مكي ومثل
خوف الفرق والحرق خوف اللصوص وفي الخلاصة فان دفع اضرة بان احترق بيت المودع فدفعها الى حاره
وكذا فيما يشه هذا اه اتفاق أى فانه لا يضمن ط (قوله وكان غالب المحيط) لاحاجة اليه لان فرض المسئلة أنه
خاف الحرق أو الفرق وهو انما يكون عند كونه غالب المحيط الا ان يراد الغالب الكثير وحشيت فلا منافاة والمراد
أن ذلك في بيت المودع قال الحموي لا بد أن يكون غالب المحيط بمنزل المودع وفي الفهستائي الا اذا خاف الحرق
أى حرقا يحيط بجميع محله انتهى (قوله فلو غير محيط ضمن) اذا تلوف منتف عند عدم التبعة والاحاطة
فتأمل قاله الرمي قال في الخلاصة اما اذا لم يكن محيطا يضمن بالدفع الى الاجنبي اه (قوله فصلها الى حاره)
الظاهر من أساليب الكلام أنه لا يجب أن يسلمها الى حاره حتى لو تركها في داره فحرق لا يضمن ولا يبرأ أفاده

بان كان له عيال غيره ابن
ملك (ضمن والاوان
حفظها بغيرهم ضمن)
وعن محمدان حفظها
بمن حفظها كوكيله
وماذونه وشريكه
مفاوضة وعنانا جاز
وعليه الفتوى ابن
ملك واعتمد ابن الكمال
وغيره وأقر المصنف
(الا اذا خاف الحرق
أو الفرق وكان غالباً
محيطاً فلو غير محيط
ضمن (فصلها الى حاره
أو) الى (فك آخر)
(١) قوله والمودع لا يملك
الحق هذه الصورة مكررة
والذى في قاضيه خان
والمنبضع لا يملك الحق
فانظره كتبه محمده

سرى الذين عن المجتبي لكن في الهندية عن الثرثاني أنه يضمن ط وفي التاتارخانية عن التهمة وسئل جمدالوري
عن مودع احترق بيته ولم ينقل الوديعة إلى مكان آخر ان مع تمكنه منه فتركها حتى احترقت ضمن اه ومثله
في الحاروي وجامع الفتاوى ومثله ماوتر كها حتى اكملها العث خلافا لما يأتي في النظم قال في الحاروي ويعرف
من هذا كثير من الواقات * وفي نور العين ذكر محمد بن سريق وقع في دار المودع فدفعها إلى أخيه لم يضمن
فلو خرج من ذلك ولم يسترد هاضم كالدفعه إلى امرأته ثم طلقها وضمت عدتها فاولم يسترد هاضم انجب
عليه الاسترداد ولان الوديعة عقد غير لازم فكان لبقائه حكم الابتداء وقال قاضي خان لا يضمن اذا مودع انما
ضمن بالدفع وحين دفع كان غيره ضمنون عليه فلا يضمن عليه (يقول الحقير) هذا الدليل على ان الوديعة حكم
الابتداء فلو دفع الوديعة إلى أخيه ابتداء ضمن فكذا اذا لم يسترد هاضم كالتامسطين خصوصاً في مثله
الحريق فان الثابت بالضرورة يتقدر بقدر هاضم والحرية ارتفعت بالضرورة فلا يسترد هاضم من الاجنبي
فكانت اودعها لابتداء فاصواب ان يضمن في كتمان المسئتين كذا كرم صاحب المحيط والله تعالى اعلم * وفي
عدة الفتاوى لا يضمن بدفعه إلى جار لم ضرورة كحريق قال أبو جعفر في فتاويه هذا لو لم يجد بدا من الدفع إلى
أخيه أو مالوا أمكنه الدفع إلى من في عاله ضمن بدفعه إلى أخيه قال الامام خواجه زاده هذا لو احاط الحريق
بالمثل والضمن بدفعه إلى أخيه اه وفي العتابة لا يشترط هذا الشرط في الفتوى تاتارخانية في الفصل
الثاني من الوديعة (قوله) الا اذا أمكنه الخ أي وقت الحرق والفرق (قوله) أو ألقاهم أي وألقى الوديعة في
السفينة فوقعت في البحر ضمن لأنها قد تلفت بفعله وان كان ذلك بالتدريج لانه منسوب اليه فهو وكفعله
والظاهر أن قد في السفينة ساقط من النسخ لوجوده في الأصول قال الزيلعي هذا ان لم يكن أنه بدفعه إلى من
هو في عاله وان أمكنه أن يحفظها في ذلك الوقت بعاله فدفعها إلى الاجنبي يضمن لانه لا ضرورة فيه وكذا لو
أنها في سفينة أخرى وهلك قبل أن تستقر فيها بان وقعت في البحر ابتداء أو بالتدريج يضمن لان الانلاف
حصل بفعله اه (قوله) صدق أي بينه كاهو الظاهر أو بالسود (قوله) أي بدار المودع كان هذا من قبيل
الاحتباك وأصلها أي الحرق أو الفرق وقوله بدار المودع راجع إلى الحرق وحذف من النسخ أو سفيته
الراجع إلى الفرق دلالة كل مذكور على ما حذف بآرائه وهذا على ما نحا الشارح في شرحه وأما على ما بيننا من
أصل عبارة الزيلعي لا حرقها وأما جوهر المذخر على أنه يصدق ان علم دفعه لها عند خوف الحرق أو الفرق
بالينة وهو الذي ذكره الشارح بعد قوله ولا يعلم الخ وحاصله ان صاحب المتن ذكر انه لا يصدق مدعي الدفع للحرق
أو الفرق الابينة والشارح صرف كلامه وقال ان علم ذلك بالينة على وقوعه في داره وفلكه أغنى عن البينة
عن الدفع لخوفه على نفس الوديعة وان لم تقم البينة على وقوع الحرق والفرق في داره وفلكه فلا بد من البينة
على الدفع لخوف ذلك على نفس الوديعة ثم ان الفرق كما يخشى منه على نفس السفينة قد يخشى منه على نفس
الدار اذا كانت البيوت متصلة بطرف البحر والنهر أو يجري السيل ومثل خوف الحرق والفرق لو خاف فسادها
بخرير أسقف من كثرة المطر وعند وقوع النهب في داره ودفعه إلى الجار عند توهم سلبها عنه (قوله) فصل
بين كلامي الخلاصة والهداية التوفيق وبالله التوفيق وقد ذكره أيضاً صاحب الذخيرة عن المتقي قال المصنف
فان ادعاء أي ادعى المودع أن تسليم إلى جاره أو إلى فلان آخر صدق ان علم وقوعه بيته أي بيت المودع والا لا أي
وان لم يعلم لا يصدق وفي الهداية وشرح الكعركي يلحق انه لا يصدق على ذلك الابينة لان تسليم الوديعة إلى غيره
يوجب الضمان ودعوى الضرورة دعوى سقط فلا تقبل الابينة كذا ان تلفها في الصرف في حاجته باذن
صاحبها وفي الخلاصة انه اذا علم أنه وقع الحريق في بيته قبل قوله والا فلا وعكن جل كلام الهداية على ما اذا لم
يعلم وقوع الحريق في بيته وبه يحصل التوفيق والذي أحوجه إلى ذلك جل كلام صاحب الهداية والزيلعي
قوله ما لا يصدق على ذلك أي على تسليم الوديعة ولو حل لا يصدق على ذلك أي على وقوع الحرق أو الفرق بليل
قوله ما لو دعوى الضرورة الخ فان الضرورة انما هي في الحرق والفرق لا في التسليم لا يحدث مع عبارة الخلاصة
تأمل (قوله) فلولجها اليه يضمن لان مؤنة الردي المالك حوى وانما الضمان بمنع التخلي عنه وبين

الا اذا أمكنه دفعها لمن
في عاله أو ألقاهم
فوقعت في البحر ابتداء
أو بالتدريج ضمن
زيلعي (فان ادعاء)
أي الدفع لجاره أو فلان
آخر (صدق ان علم
وقوعه) أي الحرق
(بيته) أي بدار المودع
(والا) يعلم وقوع الحرق
في داره (لا) يصدق
(الابينة) يحصل بين
كلامي الخلاصة والهداية
التوفيق وبالله التوفيق
(ولو منعه الوديعة ظلماً
بعد طلبه) لرديعيته
فلولجها اليه يضمن
ابن مالك (بنفسه)

الوديعة بعد الطلب أموال كلفه حملها وردها إليه فامتنع عن ذلك لم يضمن لأنه لا يلزمه سوى التخلية فلو كان طلب المودع بكسر المال لحملها إليه فامتنع المودع من ذلك لم يضمن هكذا صرح عبارة ابن مالك المفسر عنه وأما ما وقع في نسخة الشيخ أبي الطيب فإنه تحريف والنسخة التي كتب عليها فلو حملها إليه أي لو حمل المودع الوديعة لجر بها يعني لو طلب استردادها من المودع فحملها إليه لم يضمن لأن حملها إليه يجر جمعه من المنع وفي القهستاني لو استردها فقال لم أقدر أن أحضر هذه الساعة فتركهها فلهكت لم يضمن لأنه بالترك صار مودعا ابتداء ١٥ وعزا إلى المحط وفي البحران تركها عن رضا وذهب لا يضمن وإن كان من غير رضا يضمن كذا في الخلاصة ولو قال له بعد طلبه أطلبها ثم ادعى ضياعها وإن قال ضاعت بعد الإقرار فلا ضمان ولا يضمن (قوله ولو لحك كوكيله بخلاف رسوله) سوى في التجنيس بين الوكيل والرسول وقال إذا منعهما عن المال يضمن وفي العماد يذكر الضمان في المنع من الرسول فالمسئلة ذات خلاف فهما واقتصار المصنف على ما ذكره يدل على اعتماده وقد نقله القهستاني عن المضمرات وفي الخلاصة المالك إذا طلب الوديعة فقال المودع لا يمكن أن أحضر الساعة فتركهها وذهب إن تركها عن رضا فلهكت لا يضمن لأنه لما ذهب فقد أنشأ الوديعة وإن كان عن غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب الوديعة وكيل المالك يضمن لأنه ليس إنشاء الوديعة بخلاف المالك انتهى وهذا صريح في أنه يضمن بعدم الدفع إلى وكيل المالك كالأجنبي وهو خلاف ما تقدم في كتاب الوكالة في باب الوكالة بالخصوص وموصفه قال في وكيل يقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بالدفع إليه على المشهور الخ وكتب سيدي الوالد رحمه الله تعالى أن مقابل المشهور ما عن أبي يوسف ومحمد أنه يؤمر بالدفع ففعل ما هنا على هذه الرواية وفي مجموعة مؤبد زاده ولو قال في وكيل يقبض الوديعة فصدقه المودع لم يؤمر بتسليم الوديعة إليه لأنه ما مور بالحفظ فقط ثم قال ولو قال قد صار رسولك قد دفعته اليه ولكنه المالك ضمنها ولا يرجع بما ضمن على الرسول أن صدقه في كونه رسول له ولم يشترط عليه الرجوع وإن كتبه ودفع إليه أو لم يصدقه ولم يكتبه يرجع على الرسول وكذلك أن صدقه وشرط عليه الرجوع كما في الوجيز ثم قال ولو دفعها إلى الرسول المودع فأنكر المودع الرسالة ضمن ١٥ وفي فصول العماد يميز بين الظهري ورسول المودع إذا طلب الوديعة فقال لا أدفع إلا الذي جاء بها ولم يدفع إلى الرسول حتى هالك ضمن وذكر في فتاوى القاضي ظهير الدين هذه المسئلة وأجاب عنها بجم الدين أنه يضمن وفيه نظر بدليل أن المودع إذا صدق من ادعى أنه وكيل يقبض الوديعة فإنه قال في الوكالة لا يؤمر بدفع الوديعة إليه ولكن لقائل أن يفرق بين الوكيل والرسول لأن الرسول ينطق على لسان المرسل ولا كذلك الوكيل ألا ترى أنه لو عزل الوكيل قبل علم الوكيل بالعزل لا يصح ولو رجع عن الرسالة قبل علم الرسول صح كذا في فتاواه ١٥ من غير محشم الرمي في حاشية البحر ظاهر ما في الفصول أنه لا يضمن في مسئلة الوكيل كما هو منقول عن التجنيس فهو مخالف للخلاصة كما هو ظاهر ويتراءى إلى التوفيق بين القولين بأن يحمل ما في الخلاصة على ما إذا قصد الوكيل إنشاء الوديعة عند المودع بعد منعه ليدفع له في وقت آخر وما في فتاوى القاضي ظهير الدين والتجنيس على ما إذا منع لؤدوى المودع بنفسه وذلك قال في جوابه لا أدفع إلا الذي جاء بها وفي الخلاصة ما هو صريح في أن الوكيل له تركها وذهب عن رضا بدفع المودع لا يمكن أن أحضرها الساعة أي وأدفعها ثم في غير هذه الساعة فإذا رقه فقد أنشأ الادعاء ليس بذلك بخلاف قوله لا أدفعها إلا الذي جاء بها فإنه استبقا لا بداع الأول لا إنشاء ادعاء فتأمل ولم أر من تعرض لهذا التوفيق والله تعالى هو الموفق انتهى * فالخامس أنه إذا منعه عن الرسول لا يضمن على ظاهر الرواية كما نقله عن البحر عن الخلاصة وأما إذا منعه عن الوكيل ففيه اختلاف ففي الخلاصة والقاعدة والوجيز والتأخرانية والحاوي الزاهدي والمضمرات أنه يضمن واختاره المصنف في مجموعته النشارح هنا وفي شرحه على المتن فتعين المصير إلى ما عليه الأكثر خصوصا والمضمرات شرح القدوري والنسري حقه مقدمة في مسئلتنا من المودع الوديعة من الوكيل ظلالا ولم يقل له لا أدفعها إلا الذي جاء بها حتى يكون استبقا لا بداع الأول لا قول النشارح كوكيله يقتضي المنع ظلالا وبه يظهر أن ما ذكره في الفصول العمادية من الفرق المتقدم بين الوكيل

ولو حكا كوكيله
بخلاف رسوله

والرسول مني على خلاف ظاهر الرواية كانه عليه في نور العين ثم اعلم ان كلام التارخانة بعد تفصلا في
مسئلة الوكيل وذلك ان المودع انما يضمن للمتع عن الوكيل اذا كان توكيله ثابتا بالمعاينة أو بالبنية أما اذا
كان بتسديق المودع فانه لا يضمن وكذا لو كذبه بالاولى وانظر هل يجري على هذا التفصيل في مسئلة الرسول
ايضا ومقتضى ما ذكره في المقالة الآتية عن الخاتمة من قوله فاعرجل و بين تلك العلامة فلم يصدق المودع
حتى هلكت الوديعة لاضمان أنه لو صدقه يضمن فيخالف مسئلة الوكيل لأن يقال ان قوله فلم يصدق ليس
فيما احتراز بافلام مفهومه وهذا ان جعل على أن يرسل وكذا ان جعل على أنه وكيل يخالف ما ذكرنا من التفصيل
ثم قال في الجبر وينبغي أن يكون محل هذا التفصيل أي في أصل المسئلة فيما اذا ترك عن رضاه وذهب لا يضمن وفيما
اذا كان عن غير رضاه يضمن ما اذا كان المودع يمكنه وكان كاذبا في قوله أما اذا كان صادقا فلا يضمن مطلقا
لما قلنا انتهى قال سدي والدرجة الله تعالى فيه نظر لما في التجنب انه لو طلبها بوكيله أو رسوله فحسبها لا يضمن
فتأمل وانظر الى ما ذكره بعد من قوله ولو بعلامة منه محتج بانه انما منعه ليوصلها الى الاصل بنفسه
لتكذيبه ما به وفرغ الخلاصة فيه المنع للعجز عن التسليم والترك والذهب عن رضاه في وقت آخر وفيه انشاء
ابداح بخلاف الاول حتى لو كذبه في الفرع الذي تفقه فيه مع ذلك والمسئلة بمجالها لا يضمن فتأمل (قوله)
ولو بعلامة منه) لا مكان لاثبات غير الرسول بهذه العلامة لأن يبرهن أنها له كما في الخلاصة وغيرها * قال في
الخاتمة رجل أودع عند انسان وديعة وقال في السر من أخبرك بعلامة كذا وكذا فادفع اليه الوديعة فاعرجل
وبين تلك العلامة فلم يصدق المودع حتى هلكت الوديعة قال أو القاسم لاضمان على المودع اه وفي حاشية
جامع الفصولين للخبر الرمي وهل يصح هذا التوكيل ولا يضمن المودع بالدفع أم لا يصح ليكون الوكيل مجبولا
ويضمن بالدفع قال الزاهد في حاوية امرافيه تفصيل لو كان عند ذلك الاتفاق يمكن لا يمكن لأحد من الناس
استماع كلامهما بالدفع لي جاء به تلك العلامة وأما استماعه ذلك من أجنبي فتأمر وان كان عند ذلك يمكن
فيه لأحد من الناس عن يفهم اتفاقهما على ذلك أو يمكن عكس فيه لأحد استماع اتفاقهما على ذلك خفية وهما
لا يريان فالوكالة باطله والدفع مضمّن اه هذا ما نقله الرمي قلت كثيرا ما يقع أن المالك بعد اتفاقه مع
المودع على ذلك يعثر جلات تلك العلامة فيسمعه آخر فسبق الاول ويخبر المودع بتلك العلامة وقد يقال ان
هذا لا ينافي صحة التوكيل بعد وجود شرطه المتقدم عند اتفاق المالك مع المودع والظاهر أن المالك اذا قال
لم أذكر العلامة لهذا الرجل الذي جاءك وانما ذكرتها لغيره ان يكون القول له لانه منكر فيضمن المودع فتأمل
والله تعالى أعلم فأدع سدي والدرجة الله تعالى (قوله على الظاهر) أي ظاهر المذهب وهو راجع الى الوكيل
والرسول وقال الثاني يضمن كما في الهندية وقد اختلفت الفتاوى في هذا وقد عرفت المتمد (قوله ضمن) أن
ضاعت لوجود التعدي منه لانه صار غاصبا وهذا لا يطالب به لكن راضيا بما سلكه بعده فيضمن ما يجسه
عنه داماد قال في الجبر ولو قال له بعد طلبها طلبها غدا ثم ادعى ضايعا فان قال ضاعت بعد الاقرار لاضمان
والاضمن انتهى قال سدي والدرجة الله تعالى بعده الاقرار أي الاقرار ضمنيا في قوله اطلبها غدا وقوله
بعد الاقرار طرفي لضاعت لا لقال وفي جامع الفصولين طلبها ربه اقبال اطلبها غدا فقال في الفتاوى قال
تلفت قبل قول اطلبها غدا ضمن لا لوقال بعده للتناقض في الاول لا الثاني * قال ربه ادفعها الى قتي هذا
فطلبها فأي أو قال غدا يضمن اه أي لانه كان وكيل قسم محض المودع والوكيل لا يملك ابتداء ابداع
في قوله غدا انتهى والمسئلة في الخاتمة ايضا (قوله بان كان عاجزا) أي عجزا حسيبا كأن لا يستطيع الوصول
الى محل الوديعة ومعنى ما هو ما أشار اليه بقوله أو خاف على نفسه أي من ظالم أن يقتله أو دأن أن يجسه
وهو غير قادر على الوفاء أو كانت امرأته خافت من فاسق أو خاف على ماله بأن كان مدفونا معهما فإذا ظهر
اغتصبه منه غاصب فاستنع عن التسليم لذلك لا يضمن لانه لم يكن ظالما (قوله أو خاف على نفسه أو ماله) في
المحيط لو طلبها أيام الفتنة فقال لم أقدر عليها هذه الساعة لبعدها أو لضيقت الوقت فاعرجا وعلى تلك الناحية فقال
أغير عليها يضمن والقوله اه (قوله كطلب الظالم) أي وديعته ليلظمها فانه بمنعها لا يكون ظالما حتى

ولو بعلامة منه على
الظاهر (قادر على
تسليمها ضمن والام
بأن كان عاجزا وخاف
على نفسه أو ماله بأن
كان مدفونا معها ابن
ملك (لا) يضمن كطلب
الظالم

لوضاحت لا يكون ممانا كمنعه منه وديعة عبده فانه به لا يكون ظالم لان المولى ليس له قبض وديعة عبده ما ذونا
 كان او محجور اما لم يحضر وظهر انه من كسبه لاحتمال انه مال الغيرة اذا ظهر انه للعبد بالينة فينبذ يأخذه
 خلاصة ط وانما كان المراد بالظالم هنا المالك لان الكلام في طلبه هو فاعده مفرع عليه أعني قوله فلو
 كانت الوديعة شيئا لم يبدل عليه قول المصنف في المنع لما فيمنع من الاعانة على الظلم **(قوله فلو كانت)** تفريع
 على عدم التضمن بالمنع عند طلب الظالم وحاصله انه لا يضمن بطلب صاحب الوديعة حيث كان ظالم المان
 كانت الوديعة سقفا فطلبه لقتل به رجلا مظلوما فيحق ولو معا هذا وامرأة او صبيا فلو منعها بضمن يكون
 الطالب ظالما ومثل النصف كل مؤذ فيما يظهر **(قوله ليضرب به رجلا)** أي مظلوما ولو معا هذا وامرأة
 او صبيا ط **(قوله اني اني اعلم الخ)** فلو نكح فبما ذكر لا بعد نكحه ظالما فلا يضمن هلاكه كذا ينافي من
 مفهومه ط **(قوله كالأودعت)** أي بالكاف ليقيد انه مثيل غير مختص فذله كل ما كان في معناه فيما يظهر
 قال في الاشياء لا يجوز للودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كان سقفا ليضرب به ظلما ولو كان كتابا
 فيه اقرار بالغير او قبض اه **(قوله أي موت المودع)** بفتح الدال مجهلا اما تجهيل المالك فلا ضمان
 والقول للودع بمنته بلا شبهة قال الخاتوني وهل من ذلك الزائد في الرهن على قدر الدين. اه **(اقول)** الظاهر
 انه منه لقولهم ما تضمن به الوديعة بضمن به الرهن فاذا مات مجهلا بضمن ما زاد وقد اقتبعت به رملي ملخصا قال ط
 من الوديعة الزائد من الرهن على مقدار الدين فضمن بالموت عن مجهل وتكون الوديعة ونحوها كدين الصحة
 فيما صرر بها الغرماء لان البذل المجهولة عند الموت تنقلب بدملك ولانه لمات ولم يبين صارا بل مجهلا مستهلكا
 لها اه قال في مجمع الفتاوى المودع أو المضارب أو المستعير أو المستبضع وكل من كان المالك يده امانة اذا مات
 قبل البيان ولا تعرف الامانة بعينها فانه يكون دينه عليه في تركه لانه صار مستهلكا الوديعة بالتجهيل
 ومعنى موته مجهلا لان لا بين حال امانة كافي الاشياء * وقد مثل الشيخ عمر بن نجيم عمال وقال المريض عندي
 ورقة في الخاتون لقول من ضمنها دارهم لا عرف قدرها فأتى ولم توجد فأبى عنه من التجهيل لقوله في البدائع
 هو ان يموت قبل البيان ولم يعرف الامانة بعينها اه قال الحموي وفيه تأمل قال سدي والدرجة الله تعالى ولنظير
 ما وجه التأمل * وفي نور العين لو مات المودع مجهلا بضمن يعني لو مات ولم يبين حال الوديعة اما اذا عرفها وارث
 والمودع يعلم انه يعرف مات بضمن فلو قال الوارث اناعلمتها وانكر الطالب لو فسرهابان كانت كذا وكذا وقد
 هلكت صدق لكونها عنده وفي الذخيرة قال ربه مات المودع مجهلا وقالت ورثته كانت قائمه يوم موت المودع
 ومعرفة ثم هلكت بعد موته صدق ربه هو الصحيح اذ الوديعة صارت ديني في التركة في الظاهر فلا يصدق الورثة
 ولو قال ورثته ردها في حياته او تلفت في حياته لا يصدقون بل بالينة لموته مجهلا فيقرر الضمان في التركة
 ولو رهنوا ان المودع قال في حياته ردتها بقبل اذ الثابت بينة كالنائب بعان اه **(قوله الاناعلم)** بالبناء
 للفاعل وصحيره للودع بالفتح الذي مات مجهلا واذا قال الوارث ردها في حياته او تلفت في حياته لم يصدق بالينة
 ولو رهن ان المودع قال في حياته ردتها بقبل قال الحموي في شرحه وقد في الخلاصة ضمان المودع بموته مجهلا
 بان لا يعرف الوارث اما اذا عرفها والمودع يعلم انه يعرف مات ولم يبين لا يضمن اه وذلك بان سئل عنها فقال
 عند فلان عليها قال سدي والدرجة الله تعالى في تنقيحه في جواب سؤال والذي يحرم من كلامهم ان المودع
 ان اوصى بالوديعة في مرض موته ثم مات ولم توجد فلا ضمان في تركه وان لم يوص فلا يتخلوا ما يعرفها الورثة
 اولافان عرفوها وصدقهم صاحبها على المعرفة ولم توجد فلا ضمان في التركة وان لم يعرفوها وقت موته فلا يتخلوا
 اما ان تكون موجودة ولا فان كانت موجودة وثبت انها وديعة امانة او اقرار الورثة اخذها صاحبها ولا
 يتوهم انه في هذه الحالة مات مجهلا فصارت دينا فيشار له اصحاب الديون صاحبها لان هذا عند عدم وجودها ما
 عند قيامها فلا شئ ان صاحبها احق بها فان لم توجد فينبذ في دين في التركة وصاحبها كاثرا غمرا الصعة وان
 وجد بعضها فقد بعضها فان كان مات مجهلا اخذ صاحبها الموجود ورجع بالمفقود في التركة والاخذ
 الموجود فقط ومات وصارت دينا فان كانت من ذوات الامثال وجب مثلها والاقضية فاعيل بحفظ هذا

(فلو كانت الوديعة سقفا
 أراد صاحبه ان يأخذه
 ليضرب به رجلا ظالما
 فله المنع من الدفع) الى
 ان يعلم انه تركه الرأى
 الاول وانه يتنفع به على
 وجه مباح جواهر (كما
 لو اودعت) امرأة كتابا
 فيه اقرار منها للزوج
 بال او قبض مهرها
 منه) فله منعه منها لثلا
 يذهب حق الزوج خاتية
 (ومنه) أي من المنع
 ظالما (موت) أي موت
 المودع (مجهلا فانه
 بضمن) فتصير ديني في
 تركه الا اذا علم ان
 وارثه يعلمها فلا ضمان
 ولو قال الوارث اناعلمتها
 وانكر الطالب ان فسرهابان
 وقال هي كذا واناعلمتها
 وهلك

التحريم والله سبحانه وتعالى أعلم نقل من فتاوى الترتلي * وأجاب قارئ الهداية عن سؤال بقوله إذا أقام
 المودع بيته على الأيداع وقدمات المودع مجهلاً للوديعة ولم يذكرها في وصيته ولا ذكراً له الورثة فضمها ما في
 تركته فإن أقام بيته على قيمتها أخذت من تركته وإن لم تكن له بيته على قيمتها فالقول بها قول الورثة مع عنهم
 ولا يقبل قول الورثة أن مورثهم ردّها لأنه لم يسمهم ضمها فلا يرون بحجهم بقوله من غير بيته شرعية على أن
 مورثهم ردّها اهـ وقال في جواب آخر ادعوا أن مورثهم ادعى قبل موته أنه ردّها إلى مالكه أو أنه تلفه منه
 وأقاموا بيته على أنه قال ذلك في حياته تقبل بينهم وكذلك إذا أقاموا بيته أنه حين موته كان المال المذكور
 قائماً وان مورثهم قال هذا المال لفلان عندى وديعة أو قرض أو قبضته لفلان بطريق الوكالة أو الرسالة
 لا دفعه إليه فادفعوه إليه ولكنه ضاع بعد ذلك من عندنا لضمانهم عليهم ولا في تركته اهـ (أقول) وفي قوله
 أو قرض نظران حل على أن المبت استقرضه من ملكه وصار مطالباً به وإذا هلك هلك عليه بعد
 قبضه إلا أن يحمل على أن المالك كان استقرضه ووضع عند المبت أمانة فلتأمل هذا وفي حاشية الأسماء
 للبري عن منية المفتي مانصة وارث المودع بعدموته إذا قال ضاعت في يد مورثي فإن كان هذا في حياته حين كان
 مودعاً يصدق وإن لم يكن في حياته لا اهـ (قوله صدق) يعني لو ادعى الطالب التجهل بأن قال مال المودع مجهلاً
 وادعى الوارث أنها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت بعدموته فالقول للطالب بالصحح إذا وديعة
 صارت ديناً في التركة في الظاهر فلا يصدق الوارث كافي جامع الفصولين والبرزاية كالمثل (قوله) وما لو كانت
 عنده أي عند المورث يعني أن الوارث كالمودع فيقبل قوله في الهلاك إذا نذر هافه ومثله الآية مخالفه
 في مسألة وهي قوله الآتي في مسألة وهي الخ (قوله إلا أن انما) أي المودع السارق يعني أن المودع بعد
 ما دل السارق على الوديعة فإما السارق لم يأخذها فحقه فأخذها السارق قهر الأيمن قال في الخلاصة المودع
 أنما يضمن إذا دل السارق على الوديعة إذا لم يضمنه من الأخذ حال الأخذ فان منع لم يضمن اهـ (قوله إلا
 إذا منع) أي المودع السارق فأخذ كرها فصولين وهو استثناء من قوله والمودع إذا دل ضمن (قوله) كافي سائر
 الامانات ومنها الرهن إذا مات المهرتم بمجهلاً يضمن قيمة الرهن في تركته كافي الانقروى والمراد الضمان أي
 الزائد كالمقدمه عن الرمي وكذا الوكيل إذا مات بمجهلاً يأخذ مما هنا وبه أفتي الحامدي بعد الخيري * وفي
 آحاد البرازية المستأجر يضمن إذا مات بمجهلاً ما قبضه اهـ سائحاني ومنها المأثور بالدفع إذا مات بمجهلاً كافي
 التنقيح لسيدى والأدرجه الله تعالى وفيه الأب إذا مات بمجهلاً يضمن لكن صحح عدم ضمانه إذا لم يمسك
 حالاً من الوصى بل هو أوفى حالاً من الوصى حيث لا يضمن إلا إذا كان الأب بمن يأكل مهور البنات كالقلاحين
 والاعراب والقول بضمه إذا مات بمجهلاً ظاهر لأنه غاصب من أول الأمر لأنه انما قبض المهر لنفسه لا لبيته
 فليكن التعويل على هذا التفصيل ومثله الجذ كما مر اهـ ملخصاً (قوله) فاتها تنقلب مضمونة بالمولت عن تجهل
 ويكون أسوة الغرماء برى على الأشياء (قوله) ومفاوض عطف خاص وكمرتهن انقروى وتقدم عنه
 (قوله) الآتي عشر على مافي الأشياء وعلى مافي السر بل على الوهبانية تسعة عشر كاتف عليه وفيه شبه
 اعتراض على المصنف حيث أقصر في الاستثناء على ثلاثة والسبعة الباقية ذكرها في الأشياء صارت عشرة *
 وعبارة الاشياء الوصى إذا مات بمجهلاً فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين والأب إذا مات بمجهلاً مال ابنه والوارث
 إذا مات بمجهلاً أودع عنده مورثه وإذا مات بمجهلاً لم يلقه الرمح في بيته أو لم يضعه مالكه في بيته بغير علمه وإذا
 مات الصبي بمجهلاً أودع عنده محجوراً اهـ ملخصاً وقدمنا قريبات كالأب والجدة فلا تنسوه من السبعة
 الباقية أحد المتفاوضين وبأني للشارح اعتماداً لضمان ونذكر كما مر ما نشتاءه تعالى (قوله) ناظر أودع
 غلات الوقف عبارة أدر وقض وهي أولى تأمل والذي في الاشياء الناظر إذا مات بمجهلاً غلات الوقف
 ثم كلام المصنف عام في غلات المسجد وغلات المستحقين (أقول) هكذا أطلقت المسئلة في كثير من الكتب
 ووقع فيها كلام من وجهين * الأول أن قاضي خان قيد ذلك على المسجد إذا أخذ غلات المسجد من
 غير بيان أمان كانت الغلة مستحقة لقوم بالشروط فيضمن مطلقاً بدليل اتفاق كلهم فيما إذا كانت الدار

صدق هنا وما لو كانت
 عنده سواء لافي مسألة
 وهي أن الوارث إذا دل
 البهراق على الوديعة
 لا يضمن والمودع إذا دل
 ضمن خلاصة الا اذا
 منعه من الأخذ حال
 الأخذ (كافي سائر
 الامانات) فاتها تنقلب
 مضمونة بالمولت عن
 تجهل كسريك
 ومفاوض (الآتي) عشر
 على مافي الاشياء منها
 ناظر أودع غلات
 الوقف ثم مات بمجهلاً
 فلا يضمن قيداً بالغلة

وقفا على أخوين غاب أحدهما وقض الحاضر غلته تسعين ثم مات الحاضر وترك الوصية بضمير الغائب
وطالب الوصي بتسليمه من الغلة قال الفقهاء أو جعفر إذا كان الحاضر الذي قبض الغلة هو القيم على هذا
الوقف كان للغائب أن يرجع في تركه الملتصقة من الغلة وإن لم يكن هو القيم إلا أن الأخوين أجزا جميعا
فكذلك وإن أجزا الحاضر كانت الغلة كلها في الحكم ولا يفسله انتهى كلامه وهذا مستفاد من قولهم
غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحق بالشرط * قال في الانساب من القول
في المالك وغلة الوقف عليها الموقوف عليه وإن لم يقبل انتهى وينبغي أن يلحق بغلة المسجد إذا شرط تركه
في يد الناظر للعمارة والله أعلم كذا حره شيخ مشايخنا ملا على رحمه الله تعالى * الثاني أن الإمام الطرسوسي
في أنفع الوسائل ذكر بحثا أنه يضمن إذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا تبيان أما إذا لم يطلب فإن محمودا
معروفه بالإمانة لا يضمن والأرض وأقره في العرق على تقبض ضمانه بالطلب أي فلا يضمن بدونه أما به فيضمن
وهو ظاهر وبه أفتى الشيخ اسمعيل الحائلي لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الجواهر أنه يضمن وإن لم يطلبه
المستحق لأنه لما مات مجهلا فقد ظلم وقيد بحثنا بما إذا لم يفت غلة أما إذا مات على غلة لا يضمن لعدم تمكنه من
البيان بخلاف ما إذا مات بمرض ونحوه وأقره الشارح وعدم تمكنه من البيان لومات غلة أنما تظهر لومات عقب
قبضه الغلة كما يأتي * والحاصل أن المتولي إذا قبض غلة الوقف ثم مات مجهلا بان لم توجه في تركه ولم يعلم ماصنع
بها لا يضمنها في تركه مطلقا كما هو المستفاد من أغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بعد طلب المستحق ولا في
عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجد وأعمال الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها هل يضمنها
مطلقا على ما يفهم من تقيد قاضي خان وإذا كان غير محمود ولا معروف بالإمانة كما يحتمل الطرسوسي وإذا كان
موتيه بعد مرض لا غلة كما يحتمل في الزواهر قلنا مل وهذا كله في غلة الوقف أما لومات مجهلا للبدل أي لثمن
الأرض المستبدلة وألحق الوقف فإنه يضمن بموته مجهلا بالاولى كما قال الشارح عن المصنف وبه يعلم أن إطلاق
المصنف والشارح في محل التقيد قتنه (قوله) لأن الناظر لومات مجهلا للبدل ضمنه) أم لا علم بضياعه
لا يضمن قال في العرعر المحط لوضاع الثمن من المستبدل لأضاف عليه اه وهذا صريح في جواز الاستبدال
بالدراهم والدنانير فلا يشترط كون البدل عقارا وهو يتناقض ما قدمه في الوقف من اشتراط كون البدل عقارا
أو فاده أو السعود في حاشية الانساب أقول لكن قدم الشارح في الوقف عن الاشياء أنه لا يجوز استبدال العامر
الأي أربع قلت لكن في معروضات المفتي أبي السعود أنه في سنة ٩٥١ ورد الأمر الشريف بمنع استبداله
وأمر بأن يصير بامر السلطان بعماله جميع صدر الشريعة اه فليحفظ اه ونقله سيدى الوالد رحمه الله
تعالى في تنقيحه (أقول) وعليه المعول (قوله) أشباه) قال محشي المجوى البدل بالبدل المهمة عن أرض الوقف
إذا ما عا بمسوق الاستبدال كما صرح به في الحاشية قيد بالتجهيل اذ لو علم بضياعه لا يضمن قال في النسخة ان المال
في يد المستبدل أمانة لا يضمن بضياعه اه وإنما ضمن بالموت عن تجهيل لأنه الاصل في الامانات إذا حصل الموت
فها نحن يتجهيل فافهم ويستفاد من قولهم اذ مات مجهلا للبدل يضمن جواب واقعة الفتوى وهي أن المتولي
اذا مات مجهلا لعين الوقف كما إذا كان الوقف دراهم أو دنانير على القول بجوازه وعليه عمل الروم أن يكون ضامنا
لأنه إذا كان يضمن بتجهيل مال البدل فتجهيل عين الوقف أولى وذكر المصنف في مضمعه زيادة ابصار (قوله)
على القول بجوازه) حيث حرت به العادة وعليه عمل أهل الروم كما علمت (قوله) قاله المصنف (أي في مضمعه) (قوله)
وأقره (ابنه) الشيخ صالح (قوله) وقيد أي صاحب الزواهر (قوله) موته بحثا بالفجأة لعدم تمكنه من
البيان فلم يكن حاسبا ظلمنا قلت هذا مسلم لومات غلة عقب القبض تأمل وهذا راجع إلى المتن في البص في غلة
المستحقين كما يفيد كلامه الذي رده على الطرسوسي إلى مال البدل وعين الوقف حيث قال لكن يقول العبد
الضعيف ينبغي أن يقال اذ مات غلة لا يضمن لعدم تمكنه من بيانها فلو يكن حاسبا ظلمنا وإنما مات
بمرض ونحوه فإنه يضمن لأنه تمكن من بيانها ولم يبين وكان مانعا ظلمنا فضمن اه وكان الأولى تقديم هذه
المسئلة خاتمة (قوله) ورد ما بحثه في أنفع الوسائل كما سمعته قريبا وما ذكره ابن المصنف من الرد حاصل ما ذكره

لأن الناظر لومات مجهلا
للمال البدل ضمنه أشباه
أي لثمن الأرض
المستبدلة قلت فلحق
الوقف بالاولى كالدرهم
الموقوفة على القول
بجوازه قاله المصنف
وأقره ابنه في الزواهر
وقيد موته بحثا بالفجأة
فلو بمرض ونحوه
ضمن لتمكنه من بيانها
فكان مانعا لها ظلمنا
فيضمن ورد ما بحثه
في أنفع الوسائل قتنه

بحسب تصلاته ان يحصل طلب المستحق منه المال واخر حتى مات مجهلا بضمن وان لم يحصل طلب منهم ومات
 مجهلا ينبغي ان يقال ايضا ان كان محمودا بين الناس معروفا بالادانة والامانة لا ضمان عليه وان لم يكن كذلك
 ومضى زمان والمال في يده ولم يفرقه ولم ينعه من ذلك مانع شرعي بضمن وما ذكره الشيخ صالح ابن المصنف هو
 قوله اقول هولاء مات مجهلا فقد ظلم وقصر حيث لم يبين قبل موته فكان حائسا لها لم يضمن سواء طلب منه
 أو لا ودخل لكونه محمودا أو غير محمود ولو كان محمودا لينا قبل موته في مرضه وخلص نفسه فالحنن ما عليه
 المشايخ الاعلام ثم ذكر بحثه السابق قال العلامة الرمي العمل باطلا قهيم متعين وانظر لما قاله الطرسوسي
 وينبغي ان يقال ذلك فيما قال ابن المصنف في زواهره اهـ ثم ان هذا من المؤلف خلط مقام عقام فانه لا خلاف
 في عدم ضمانه عوته مجهلا غلات المسجد وما اذا مات مجهلا استحقاق المستحقين فيه اختلاف المشايخ وما عليه
 مشايخ المذهب انه بضمن مطلقا خلافا للتفصيل الطرسوسي والحاصل ان بحث الطرسوسي وصاحب الزواهر
 في غلاة المستحقين ولا تنس ما قدمناه في بيان حاصل الكلام في هذه المسئلة والسلام **(قوله ومنها قاض مات**
مجهلا لاموال التماهي) قال المصنف في شرح تحفة الاقران اذا خلط الامين بعض اموال الناس ببعض أو
 الامانة بماله فانه ضامن الاتي مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بالغيره أو مال رجل آخر
 والمتولى اذا خلط مال الوقف بماله نفسه وقيل بضمن اهـ واعلم ان ما ذكره المصنف تبع فيه الاشياء من أن القاضي
 اذا مات مجهلا اموال التماهي لا يضمن لكنه مخالف لما في جامع الفصولين من السابع والعشرين لو وضع قاض
 مال التيمم في بيته ومات مجهلا بضمن لانه مودع ولو دفعه القاضي الى قوم ثقة ولا يدري الى من دفع لم يضمن اذ
 المودع غيره اهـ تأمل **»** وفيه ايضا ولا يضمن الوصي عوته مجهلا ولو خلط بماله بضمن ضمن الاب عوته مجهلا
 ولو وضع القاضي مال التيمم في بيته ومات مجهلا بضمن لانه مودع الخ **(أقول)** لعل وجه الضمان كونها
 لا تخفى الورثة بالغرم بالعلم ويظهر من هذا الوصي اذا وضع مال التيمم في بيته ومات مجهلا بضمن لان ولايته
 قد تكون مستمدة من القاضي أو بالفضائه بالاولى وفي الخيرة وفي الوصي قول الضمان وبأني تمام
 الكلام على ذلك كقريب ان شاء الله تعالى **(وأقول)** وكذا القاص بما ذكره الكمال في فصل الشهادة على
 الارث وكذا المستأجر كافي النزاع في مسائل موت أحد المعتاقدين ايضا **(قوله ولا يضمنه)** ويؤيده قول
 جامع الفصولين مات المودع ولا يدري الوديعة بعينها صارت ديناف ماله وكذا كل شيء أصله امانة وتفصيل
 الاشياء وعبارة الظهير به والفصولين **(قوله لانه لو وضعها في بيته ومات مجهلا بضمن)** وقد منا وجهه وكذا اذا
 جن جنونا لا ربحي برؤيه كذا في شرح البصري مع نزاعه الا كمال أبو السعود لكن ذكر قاض خان عن
 أبراهيم بن رستم لو مات القاضي ولم يبين ما غنم من مال التيمم لا يضمن شر بلالية وفي النزاع ان قابض
 ماله و وضعه في منزله ولا يدري أين وضعه ومات بضمن الا اذا قال القاضي حال حياته ضاع أو أفقته عليه
 لا يضمن اهـ فتأمل **(قوله ومنها سلطان أودع الخ)** وذلك انما يكون قبل القسمة **(أقول)** وكذا اذا
 مات مجهلا اموال التيمم عنده كافي العمادة قال ط ومنها الوصي اذا مات مجهلا فلا ضمان عليه كافي جامع
 الفصولين ومنها الاب اذا مات مجهلا مال ابنه ومنها اذا مات الوارث مجهلا ما أودع عند موته وهذه لم يعرها
 صاحب الاشياء لاحد ومنها اذا مات مجهلا ما ألقته الريح في بيته ومنها اذا مات مجهلا ما وضعه ماله
 في بيته بغير علمه كذا في الاشياء قال السيد الجوى والصواب بغير أمره كافي شرح الجامع اذ يستعمل مجهلا مالا
 يعلم ومنها اذا مات الصبي مجهلا لما أودع عنده مجبورا لانه لم يلزم الحفظ وهي الستة تمام العشرين وكذلك
 اذا بلغ ثم مات الابن بشهده أو انها في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصبا والمعتوه كالصبي في ذلك وذكر
 البصري انه اذا مات الصبي بعد البلوغ ولم يدري هلكت الوديعة ولم يعلم كيف حاله لم يوجب القاضي ضمانا
 في ماله بالعقد الموقوف حتى يقبض المديينة يشهدون أنهم رأوها في يده بعد البلوغ اهـ **(قوله وليس**
منها مسئلة أحد المتفاوضين) ذكر محمد في كتاب شركة الاصل مسئلة زارعة وهي أن أحد المتفاوضين
 اذا مات ولم يبين المال الذي كان في يده لم يضمن نصيب شركه كافي المنبع نقل عن تهذيب الواقعات للحسام

(و) منها (قاضي مات
 مجهلا لاموال التماهي)
 زائد في الاشياء عنتم
 أودعها ولا يضمن لانه
 لو وضعها في بيته ومات
 مجهلا بضمن لانه مودع
 بخلاف مال الوارث غيره
 لان للقاضي ولاية ايداع
 مال التيمم على العمد كما
 في تنوير البصائر فله حفظ
 (و) منها (سلطان أودع
 بعض الغنمة عند غزاه
 ثم مات مجهلا) وليس
 منها مسئلة أحد
 المتفاوضين على العمد

الشاهد وهكذا في الوالدية ولكن قال في فتاوى قاضيان وأما أحد المتفاوضين إذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأما إلى شركة الأصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصب صلحه انتهى والعلامة الكمال ابن الهمام قال في كتاب الشركة الامن اذا مات مجهل يضمن الا في ثلاث ويجعل يحمي ضمان المتفاوض منها ثم صرح في كتاب الوقف بان المستفي ثلاث وسكت عن ضمان المتفاوض وأورد بدله غيره فليوق (أقول) من الله التوفيق غايته الحمل على اختلاف الروايتين ولكن يدفعه قتل قاضيان عن عدم الضمان ويصح ضمان نصب صاحبه ويدل عليه ما نصه في القنية مات أحد المتفاوضين ومال الشركة يدون على الناس ولم يبين ذلك بل مات مجهل يضمن كالومات مجهل العين انتهى فظهر أن هذا هو المذهب وان ما ذكره المحقق الكمال ضعيف قال المصنف تعالى البحر وأما أحد المتفاوضين إذا كان المال عنده ولم يبين حال المال الذي كان عنده فمات ذكر بعض الفقهاء أنه لا يضمن وأما إلى شركة الأصل وذلك غلط بل الصحيح أنه يضمن نصب صاحبه كذلك في الخاتمة من الوقف وبه يتضح أن ما في الفتوح وبعض الفتاوى ضعيف وان الشريك يكون ضامنا ما لموت عن مجهل غنا أو مفوضة ومال المضاربة مثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهل مال المضاربة ولا للشري بما لها * قال في البرازيه من النوع الخامس عشر في أنواع الدعاوى ما نصه وفي دعوى مال الشركة بسبب الموت مجهل لا بد أن يبين أنه مات مجهل مال الشركة وأما المشتري بما لها الا ومال الشركة مضمون بالمثل والمشتري بما لها مضمون بالقيمة ومثله مال المضاربة اذا مات المضارب مجهل مال المضاربة والمشتري بما لها وهذا صريح في الضمان فاذا أقر في مرضه أنه ربح ألفا مهمات من غير بيان لاضمان الا اذا أقر بوصولها إليه كما في قاضيان من كتاب المضاربة (قوله) الماتقه المصنف هنا وفي الشركة) ونقله صاحب الجفر في الشركة (قوله) انه يضمن نصيب شركته غنا أو مفوضة ومال المضاربة بمثل مال الشركة اذا مات المضارب مجهل كما علمت (قوله) وأقره محشوها) أي أقر الصواب محشوا الاشياء (قوله) في المستثنى تسعة) أي بخروج الشريك من العشرة وهي الثلاثة المذكورة في المصنف والستة المذكورة في الاشياء (قوله) وزاد الشريك في شرحه الوهبانية على العشرة) أي بزيادة مسألة أحد المتفاوضين على ما تقدم (قوله) (الحد) قلت يفهم من ذكر الاب أن أحكامه أحكامه الا في الستة التي استثنى وهذه ليست منها وقد مرنا ذلك (قوله) ووصيه ووصي القاضي) هذا داخلان في الوصي في كلام الاشياء فلا وجه له بانه ما ذكره الا أن يقال جله على وصي الاب لبيان التفصيل للايضاح فتأمل (قوله) وستة من المحجورين) أي والسابع وهو الصبي المحجور عليه مذكور هنا (قلت) هي تعلم من ذكر الصبي ط أي لو أودع عندهم وماتوا مجهلين فلا ضمان عليهم والستة من المحجورين وهم ماعد الصغور وانما أسقطه لانه مذكور في الاشياء ومراعاة زيادة على ما في الاشياء فافهم (قوله) لأن الجحر يشمل سبعة) أي وقد قدمنا ما لو كان الموقع صبي أو حي من الصور التي ذكرناها في الاشياء ولم يذكرها شارحنا (قوله) فانه) أي الجحر لصغر مسألة الصغور من العشرة التي في الاشياء الآن يقال عدها هنا باعتبار قوله وان بلغ ثم مات لا يضمن تأمل أو يقال ان مراده مجرد المحجورين سبعة وان مراده ستة منهم ماعد الصغور لانه مذكور في الاشياء ولذا قال وستة من المحجورين (قوله) وري) قال في الظهيرية لو أن عبدا محجورا عليه أودع رجلا مالا ثم اعتقه الوالي ثم مات ولم يبين الوديعة أو ديعة ندين في ماله سواء شهد الشهود بقيام الوديعة بعد العتق أم لا وان مات وهو عسقلاني على مولاه الآن تعرف الوديعة فترد على صاحبها اه (قوله) وودين) بفتح الدال وسكون الباء (قوله) والمعنوه كصبي) قال في تلخيص الجامع أودع صبي محجورا بعض ابن أنتي عشرة سنة ومات قبل بلوغه مجهل لا يجب الضمان انتهى ولعله قصد بكاف التشبيه الإشارة إلى ما يأتي عن الوجع تأمل وعلل في الوجع شرح الجامع الكبير بعدم ضمانه بانه لم يلزمه الحفظ ثم قال وان بلغ ثم مات فكذلك الآن يشهدوا أنها في يده بعد البلوغ لزوال المانع وهو الصبا والمعنوه كالصبي في ذلك فان كان مأذونا لهم في ذلك ثم مات قبل البلوغ والافاقه ضمنا اه وبه تنضح عبارة الشارح (قوله) وان بلغ) أي الصبي ومثله اذا أقر المعنوه كما يؤخذ مما سلف (قوله) مأذونا لهما) أي في التجارة كما في البيروني عن خزنة

لما نقله المصنف هنا وفي الشركة عن وقف الخاتمة أن الصواب أنه يضمن نصيب شركته بموته مجهلا وخلافه غلط قلت وأقره محشوها في المستثنى تسعة فليحفظ وزاد الشريك في شرحه الوهبانية على العشرة (قوله) الجحد ووصيه ووصي القاضي وستة من المحجورين لأن الجحر يشمل سبعة فانه لصغر ورق وجنون وغفلة ودين وسفه وعته والمعنوه كصبي وان بلغ ثم مات لا يضمن الا أن يشهدوا انها كانت في يده بعد بلوغه لزوال المانع وهو الصبا فان كان الصبي والمعنوه مأذونا لهما

الأكمل أو في قبول الوديعة كافي الوجيز فإن عارنه كافي الجوزي فان كانا ماذونا لما في ذلك ثم ما تقبل البلوغ
والا واقفة ضمنا اه ونص في الهندية على شمانه في صورتين اجماعا ط **(قوله)** ثم ما تقبل البلوغ
والا واقفة ضمنا هذان شرعي سبيل الف وهذه عمرة تشبه الشارح المعنوه بالصي دون غيره لأن ثمرته حمل
السبعة ستة بتدخيل العتة في الصفران الصي المحجوز عليه من عشرة الاشياء **(قوله)** شرح الجامع أي
الكبير وقوله الوجيز يدل من شرحه أن اسمه الوجيز **(قوله)** قال أي الشرع فلا يخفى أي المستحق **(قوله)**
تسعة عشر أي بناء على عذالفاوض منها وهو غلط كما تقدم نقله عن قاض خان **(قوله)** ونظم الخ أي نظم
التسعة ببقية عشرة الاشياء **(قوله)** وهي أي الايات الاربع الاولان وهما **(قوله)** والعين مفعول
مقدم ليحصر والجملة حال أي كل أمين مات والحال أنه محجوز العين وما وجدت تلك العين بعينها فتصير دينها
فضير وجدت وتصير رجاءا إلى العين وكل ما نافية وضير يحصر الأمين ومعناه يحفظ **(قوله)** وما وجدت
أي العين الأمانة عن أي معينة مشخصة **(قوله)** نصير بالنسبة للجوهول **(قوله)** ثم مفاوض هذا على خلاف
المعتمد كآدمناه **(قوله)** ومودع بكسر الدال اسم فاعل من أودع أي سوى مودع مال الغنم يعني إذا خرج
السلطان إلى الغزو وغنموا فأودع بعض الغنمية عند الغائمين ومات ولم يبين عندهم من أودع لأضمان عليه قاله
أبو الطيب **(قوله)** وهو المؤمر أي الذي جعل أمير على الجيش فان ذلك قبل القسمة والمؤمر بصيغة اسم
المفعول **(قوله)** ألفت الرمح أي في تلك الدار شيا **(قوله)** لو ألقاه بدرج الهمة **(قوله)** ملاك جمع مالك
(قوله) بها أي بالدار **(قوله)** ليس يشعر تبع فيه صاحب الاشياء حيث قال بغيره وأعرضه الجوزي بأن
الصواب نفي أمره كافي شرح الجامع اذ يستعمل في تحمل ما لا يعلم اه وقدمناه في السابق أن عليه أن يقول
في النظم ليس بأمر **(قوله)** جمعا يعني أن وصي الأب والجد والقاضي لا ضمن وليس المراد أن الجميع
أوصوا له وقدم الكلام على ذلك وبأقرب بيان شاء الله تعالى **(قوله)** ومحجور بانواعه السبعة فان كان
المراد من المحجور ستة كآدمناه يكون الموجود في النظم سبعة عشر تأمل **(قوله)** فوارث بغير تنوين أي إذا
مات مجهول لما أخبره المورث به من الوديعة **(قوله)** يسطر خبر لبتدأ محذوف أي وهذا يسطر لحظوه ويطر
مخفف قال ابن الخصبة وفي التبيين قاعدة استثنى منها مسائل والقاعدة قال في الدائم لو مات المضارب ولم
يوجد مال المضاربة فإنه يعود دينها قيمها خلف المضارب وكذا المودع والمستعير وكل من كان المال في يده أمانة
إذا مات قبل البيان ولا تعرف الأمانة بعينها فإنه يكون عليه دينها في تركته لأنه صار بالتجهيل مستهلكا للوديعة
ولا تصدق ورثته على الهلاك والتسليم إلى الرب المال ولو عين المثل المال في حال الحياة أو علم ذلك تكون تلك
الأمانة في يد وصيه أو وراثته كما كانت في يده يصدقون على الهلاك والدفع إلى صاحبه كما يصدق المثل في
حال حياته والمسائل الثلاثة المستثناة ذكرها بعد القاعدة في التبعة ناقلا عن واقعات الناطقي الأمانات تنقل
مضمونة بالموت إذا لم يبين إلا في ثلاث مسائل أحدها متولى الأوقاف إذا مات ولم يعرف حال غلتها التي أخذ
ولم يبين لأضمان عليه الثانية إذا خرج السلطان إلى الغزو وغنموا فأودع بعض الغنمية عند بعض الغائمين
ومات ولم يبين عندهم من أودع لأضمان عليه الثالثة أن أحد المتفاوضين إذا مات وفي يده مال الشركة اه
وقد علم ذلك مما تقدمناه قريبا **(قوله)** وكذا لو خطها المودع خلط بماء أو بماء غيره أو بماء غيره
(اعلم) أن الخلط على أربعة أوجه * خلط بطريق المجاور مع تسير التميز تخلط الدراهم البيض بالسود
والدراهم بالذاتين والجوز بالوزن لا يقطع حق المالك بالأجاعة ولو خلط قبل التميز خلط أمانة كالأهول
قبل الخلط * وخلط بطريق المجاور مع تسير التميز تخلط الخلطة بالشعر وذلك يقطع حق المالك ويوجب
الأضمان في الجميع وقيل لا يقطع حق المالك عن المخلوط بالأجاعة هنا ويكون له الخيار وقيل القياس أن
يكون المخلوط ملكا للخالط عند أي خيفة وفي الاستحسان لا يصير * وخلط الجنس بخلافه مما راجع تخلط
اخل بالشيرج وهو دهن السمسم والخل بالزيت وكل ما مع بغير جنسه وأنه يوجب انقطاع حق المالك إلى
الأضمان بالأجاعة * وخلط الجنس بالجنس مما راجع تخلط دهن اللوز بدهن اللوز أو دهن الجوز بدهن الجوز أو اللبن

ثم ما تقبل البلوغ
والا واقفة ضمنا كذا في
شرح الجامع الوجيز
قال فبلغ تسعة عشر
ونظم عاطفا على بيتي
الوهانية بيتي وهي
وكل أمين مات والعين
يحصر
وما وجدت عينا فدينها
نصير
سوى متولى الوقف ثم
مفاوض
ومودع مال الغنم
وهو المؤمر
وصاحب دار ألفت
الرمح مثل ما
لو ألقاه ملاك بها ليس
يشعر
كذا والجد وقاض
وصيهم
جميعا ومحجور فوارث
يسطر
(وكذا لو خطها المودع)
بجنسها أو بغيره
(بماله) أو مال آخر
ابن كمال (بغير إذن)
المالك
قوله أن أحد الخ لعل
الظاهر اسقاط لفظ
أن أو زيادة لأضمان
عليه بعد قوله مال
الشركة فليحرر اه
مصححه

بالعين أو خلط الجنس بالجنس مجاورة تكلط الخلطة بالخلطة أو الشعر بالشعر أو الشعر باللبس الأبيض باللبس الأبيض أو السود بالسود فغندى حنيفة هو استهلال مطلقاً لاصيل لصاحبه الاتصين المودع مثله أو قيته وصار مخلوط ملكاً لخالط ولا يباح له قبل أداء الضمان ولا سبل للمالك عليها عند أي حنيفة ولو أبرأ سقط حقه من العين والدين وعند هـ لا يتقطع ملك المالك عن المخلوط بل له الخيار أن شاء ضمن الخالط مثله وإن شاء شاركه في المخلوط بقدر درهمه لأنه يمكن الوصول إلى عين حقه صورة أو أمكنه معنى بالقسمة فكان استهلالاً من وجه فيل إلى أيهما شاء لأن القسمة فيما لا تتفاوت آحاده أفرز وتعين حتى ملك كل واحد من الشريرين أن يأخذ حصته عنانم غير قضاء ولا رضاء فكان إمكان الوصول إلى عين حقه قاعاً معنى فيضير وله أنه استهلال من كل وجه لأنه فعل يتعدى معه الوصول إلى عين حقه ولا يكون الاستهلال لمن العباد أكثر من ذلك لأن أعدام المحل لا يدخل تحت قدرتهم فيصير ضامناً زليعي ومسكين وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه جعل الأقل تابعاً للأكثر وقال محمد رحمه الله تعالى يشاركه بكل حال وكذلك أبو يوسف رحمه الله تعالى في كل مائع خلطه بجنسه يعتبر الأكثراً وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول بانقطاع حق المالك في الكل ومحمد رحمه الله تعالى بالتشريك في الكل هندية ولو خلط المتولى ماله بعمال الوقت لم يضمن وفي الخلاصة ضمن وطريقه وجهه من الضمان الصريف في حاجة المسجد والرفع إلى الحاكم متني * القاضي لو خلط مال صبي بـماله لم يضمن وكذا سائر خلط مال رجل بـمال آخر ولو بـماله ضمن وينبغي أن يكون المتولى كذلك ولا يضمن الوصي بموته بمجهلاً ولو خلط بـماله ضمن (يقول الحقيقر) وقدمه بـماله المتولى المتني أيضاً أن الوصي لو خلط مال باليتيم لم يضمن وفي الوجيز أيضاً قال أبو يوسف إذا خلط الوصي مال اليتيم بـماله فضاء لا يضمن نور العين من أو آخر السادس والعشرين * ويخط السائح إلى عن الخبرة وفي الوصي قول بالضمان اه قلت فأبداً أن المرحح عنده والحاصل أن من لا يضمن بالخلط بـماله المتولى والقاضي والسماز بـمال رجل آخر الوصي وينبغي أن الأب كذلك يؤيد مافي جامع الفصولين لا يصير الأب غاصباً بأخذ مال ولده وله أخذه بلا شيء ولو حجاباً ولا فواخذ حفظه فلا يضمن إلا إذا أتلفه بـإلاحة اه بل هو أولى من الوصي تأمل والمراد بقوله ولده الولد الصغير كإفاده في الفصول العمادية وفي الهندية ولو خلط الفضة بعد الإذابة صار من المائعات لأنه مائع حقيقة عند الخلط فيكون على الخلاف المذكور كذا في التبيين * وفي الفتاوى العتبية ولو كان عند حنطة وشعير واحد خلطها مضمناً كذا في التاريخية وإن كان الذي خلط الوديعه أحد من هو في ماله كزوجته وإنه فلا ضمان عليه والضمان على الخالط وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا سبل للودع والمودع على العين إذا خلطها الغير وبضمنان الخالط وقال أبو يوسف ومحمد رحمه الله تعالى إن شاء ضمن الخالط وإن شاء أخذ العين وكانا شريرين سواء كان الخالط كبيراً أو صغيراً كذا في السراج الوهاج حراً كان أو عبداً كذا في الذخيرة وقد قالوا إنه لا يسع الخالط أن يأخذ منه الدنانير حتى يؤدي مثله إلى أربابها وإن غاب الذي خلطها بحيث لا يقدر عليه فإن رضايها على أن يأخذها أحدهما وقد دفع قيمة مال الآخر حاز وإن أبان ذلك أو أي أحدهما وقالان بضم ذلك فضاءها ضرب كل واحد منهما في الثمن بخصته فإن كان المخلوط حنطة وشعيراً ضرب صاحب الحنطة بقيمة حنطته وخلطة وضرب صاحب الشعير بقيمة شعيره غير مخلوط كذا في السراج الوهاج اه (قوله بحيث لا تميز) أي أصلاً تكلط الشريح مع الزيت أو مع التمسك كما مثل به الشارح بقوله لا بكلفة و استفيد منه أن المراد بعدم التمييز عدمه على وجه التيسر لا عدم مكانه مطلقاً كما في الجبر (قوله ضمنها لاستهلاله بالخلط) وإذا ضمنها لم يكسها ولا تباح له قبل أداء الضمان ولا سبل للمالك عليها عند أي حنيفة كإفادته (قوله وضع الإراء) فلو أبرأ سقط حقه من العين والدين كإفادتنا (قوله ولو خلطه) أي الجيد (قوله ضمنه) أي الجيد أي ضمن مثل الجيد (قوله وبكس) أي لو خلط ردي الوديعه بجيدها (قوله شريك) نقل نحوه المصنف عن المجتبى ونص عبارة لو خلط الوديعه بـماله حتى لا تميز بضمه بـماله ولا سبل للودع عليها عند أي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يشركه إلى أن ذكر ولو صب الردي على الجيد يضمن مثل الجيد لأنه تعيب وفي عكسه كان شريراً لأن الردي لا يتعيب بالجيد اه

(بحيث لا تميز) الا
بكافة كحنطة شعير
ودراهم جراد
بروف مجتبى (ضمنها)
لاستهلاله بالخلط
لكن لا يباح تناولها
قبل أداء الضمان وضع
الإراء ولو خلطه بردي
ضمنه لأنه عيبه
وبعكسه شريك

فقد فرعه على قولهما القائلين بأن الخلل بسبب الشركة ثم استثنى منها ما إذا خلط الرديء بالجيد وهو صحيح كما علمت مما قدمناه وأما ما ذكره همام اقتصره على قول الإمام فإنه لا معنى له لأنه إذا خلطه ملكه وجب ضمانه ولو أبرأ عنه طالب سوء ما خلطه بالجيد أو بالرديء أو بالمائيل الآن هذا في غير الوديعة وأقول مقابل لما سبق من أن الخلط في الوديعة يوجب الضمان مطلقا إذا كان لا يميز تأمل وتدبر **(قوله لعدمه)** أي عدم التعدي وهو عليه تحذوف أي ولا يضمن قال في المنع فإن هلك بعضها هلك من مالهما جيبا ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل واحد منهما كاللأن المشترك **(أهـ)** **(قوله)** أن انشئ الكيس في صندوقه فاحطط يدراهمه اشتركا أي المودع والمودع في الخلط حتى لو هلك بعضها هلك من مالهما أجمع ويقسم الباقي بينهما على قدر ما كان لكل منهما أو السعود **(قوله)** ولو خلطها غير المودع أي سواء كان أجنبيا أو من في عمله كاعلمت **(قوله)** ضمن الخلط عند الإمام وقالان شاء ضمنها الخلط وإن شاء أخذ العين وكان تأنيرا يكن كإقدماته عن الهندية **(قوله)** ولو صغيرا لأنه من التعدي على أموال الناس كالو كسر زجاجات الغير فإن الضمان عليه **(قوله)** فرد مثله **(قال ابن سميعة)** عن محمد في رجل أودع رجلا ألف درهم فاشترى بها ودفعتها ثم استرد هاجبة أو شراء وردها إلى موضعها فاضاعت لم يضمن وروى عن محمد وقضاها غير بما مر صاحب الوديعة فوجد هاجبة أو فرد هاجبة إلى المودع فهلكت ضمن تأنيرا حانة **(قوله)** خلط لا يميز أي البالي مع الخلط **(قوله)** خلط ماله بها قال في الحر ضمن الكل البعض بالاتفاق والبعض بالخط لأنه متعدد بالاتفاق منها وما رده ما بقي على ملكه **اهـ** **(قوله)** فلواتي التميز تخلط الدراهم السود بالبيض أو الدرهم بالدينار لأنه لا يقطع حتى المالك بالإجماع كإقدماته **(قوله)** أو أنفق ولم يرد فهلكت الباقي لا يضمن لأنه حافظ للباقي **(قوله)** وهذا إذا لم يضره التبعض من تبعض بقوله أو أنفق ولم يرد في الجهر وفيه وقد سبق قوله فرد مثله لأنه لم يرد كان ضامنا لما أنفق خاصة لأنه حافظ للباقي ولم يتعيب لأنه مما لا يضره التبعض لأن الكلام فيما إذا كانت الوديعة دراهم أو دنانير أو أشياء من المكمل والموزون **اهـ** قال الطحاوي ولم أرى ما إذا فعل ذلك فيما يضره التبعض هل يضمن الجميع أو ما أخذ وقصان ما بقي في حراهم **(أقول)** ويحبره ما قاله العلامة أبو الطيب فرد تاطفرا إذا لم يضره ما تعيب تعيب الثاني أو بأع بعض الفردة فيضمن الكل **اهـ** **(قوله)** وإذا تعدى أي المودع عليها ما إذا هلك من غير تعد فلا ضمان بشرط الضمان باطل كشرط عدمه في الرهن أو السعود في حاشية الأشياء **(قوله)** أو ركب دابتها أو استخدم عبدها أو أودعها غيره **(قوله)** حتى زال التعدي بانزال الثوب إلى مكانه والدابة إلى امرئ بطها أو أخذ البعض بردها إلى يده وترك استخدام العبد واسترد الوديعة من الغير **(قوله)** زال ما يؤدى إلى الضمان وهو التعدي ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأنها أدت إلى ركها عبارة المصنف لأنه بصير المعنى ثم زال التعدي زال التعدي لأن ما يؤدى إلى الضمان هو التعدي فلو أسقطه لكان أحسن كما وقع في العيني والدر حيث قالوا وإن زال التعدي زال الضمان معني أن الوديعة إذا ضاعت بعد العود إلى يده لم يضمن خلافا للشافعي قال العيني لأن الضمان وجب دفعا للضرر الواقع وقد ارتفع بالعود إلى الوفاق فلا يضمن وهذا مقيد بما لم ينقصها الاستعمال فإن نقصها ضمن أي النقصان لصيرورتها حاشية مناعها على وجه التعدي كذا في شرح تنوير الأذهان وانما زال الضمان لأنه ما مور بالخط في كل الأوقات فإذا خالف في البعض ثم رجع إلى ما مور به كإذا استأجره للخط شهر فتركه الحفظ في بعضه ثم حفظ في الباقي استحق الأجرة بقدره **اهـ** منح **(قوله)** إذا لم يكن من نيته العود إليه فلو ليس ثوب الوديعة ونزع لئلا ومن عزمه أن يلبسه نهائرا ثم سرق لئلا يبرأ من الضمان بحرم الخانات معني بالظاهرة ولم يذكر المصنف حكم عود العود هل يكتفي بمجرد عود العود أو لم يصدق به صاحب الوديعة وهو مذكور في العمادية وعبارتها ولو أقر المودع أنه استعملها ثم ردّها إلى مكانها فهلكت لا يصدق إلا نيته فالحاصل أن المودع إذا خالف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق انما يبرأ عن الضمان إذا صدقه المالك في العود فإن تكذبه لا يبرأ إلا أن بقيت البينة على العود إلى الوفاق ورأيت في موضع آخر المودع إذا خالف ثم عاد إلى الوفاق فكفنه المودع والقول قول المودع كما في الرهن بخلاف ما إذا جحد الوديعة أو منعها ثم اعترف فانه لا يبرأ إلا بالرديء على المالك كما في الحوائج

لعدمه محتى (وان
بأنه اشتركا) شركة
أمالا (كالواختلطت
بغير صنعه) كأن
انشئ الكيس لعدم
التعدي ولو خلطها غير
المودع ضمن الخلط
ولو صغيرا ولا يضمن
أبوه خلاصة (ولو أنفق
بعضا فرد مثله خلطه
بالباقي) خلط لا يميز
معه (ضمن) الكل
خلط ماله بها فلواتي
التميز أو أنفق ولم يرد
أو أودع ودعيت فأنفق
أحدهما ضمن ما أنفق
فقط مجتبي وهذا إذا لم
يضره التبعض (وإذا
تعدى عليها) فليس
نوبها أو ركب دابتها
أو أخذ بعضها (مرد)
عنه إلى يده (حتى زال
التعدي زال) ما يؤدى
إلى (الضمان) إذا لم
يكن من نيته العود إليه

الجوية **(قوله أشباه)** عبارة قالوا في المودع إذا البس ثوب الوديعه ثم نزعها ومن نيته أن يعود إلى لبسه لم يبرأ من الضمان اه قال البري هذا عيب من المؤلف حيث قال قالوا المشعر بأن ذلك قول علمائنا كما فقمع عليه بأن ذلك قول لصاحب الفقهيرية وتخرجه وقد نقله عنه فيما يأتي ونسبه عندي المودع إذا البس قصيص الوديعه بغير إذن المودع فنزعه بالليل للثوم فسرق القصيص في الليل فإن كان من قصده أن يلبس القصيص من الغد لا يعد هذا ترك الخلاف حتى لا يضمن اه وبه انتهى كلام البري **(أقول)** ويمكن أنه أتى بلفظ قالوا للبري يؤيد ذلك قول صاحب البحر عقيد كرم عبارة الخلاصة قوله فراجع له لكن قال في الخيرة لو وضع طبق وديعه على رأس الحب فوقع فيه ما ن وضع على وجه الاستعمال ضمن والا فلا اه وفي جامع الفصولين وضع طبق الوديعه على رأس الخائيه ضمن لو فيها شيء يحتاج إلى التغطية كماء وديق ونحوه لانه استعمال صيانة لما فيها لا لو لم يكن فيها شيء ولو وضع ثوب على عجين ضمن للاستعمال وضع الطشت على رأس الثور ضمن لو قصد التغطية والا لا لأنه مستعمل في الأول لا في الثاني اه وأنت خير بأن ما في الخيرة أعم فتأمل * **(فرع)** * رجل تناول مال إنسان في حال حياته ثم رد ما في ورثته بعد موته يبرأ من الدين ويبقى حق الميت في مظلمته ما هو ولا يرجع له الخروج عن الجارية والتوبة والاستغفار للبس والعدالة اه نور العين عن الخائيه **(قوله)** بخلاف المستعير والمستأجر (يعني إذا تعدى في المستعار والمستأجر بأن استعاروا باللبسه فلسه يومين ونزعه التسليم أو استأجر الدابة ليركبها أياما معدودا لم يحمل عليها أمتاع معلومة فركبها وأدخلها كمنها ثم ردّها كما كانت يبرأ أخلافا لفرع فرجه الله تعالى فيها لأن البراءة منه أمتاع تكون عادة بالمالك حقيقة أو حكما ولم يوجد ذلك لأن قبضهما لأنفسهما بخلاف المودع فإن يده يد المالك كونه عامل له في الحفظ زبلي وقيل إذا استأجر الدابة إذا هاء وجايبا يبرأ وإن زاد ما قبض لا يبرأ لأن العقد قد انتهى بالوصول إلى ذلك المكان والعود إليه لا يعود العقد بينهما شيء قال في جامع الفصولين مستأجر الدابة والمستعير لو نوى أن لا يردّها ثم ندم لو كان سائرا عند النية ضمن لو هلكت بعد النية أمالو كان واقفا أذاترك نية الخلاف عاد أمتاعها (واعلم) أن ما مشى عليه المصنف تبعاً للكثرة والمقتضى بكافي السير لئلا يكثر أضرار عاذا كره في الدرر من أن منهم من قال المستعير والمستأجر إذا خالفوا ثم عادوا إلى الوفاء برئوا عن الضمان إذا كانت مدة الإبداع والإعارة بانه الخ **(قوله)** فأولاً زالة أي التعدي **(قوله)** لعلهما لا يفتنهما وعاله البري بأنهما ما موران بالحفظ تبعاً للاستعمال أي المأذون فيه لا مقصودا فإن انقطع الاستعمال المنع كور لم يبق الحفظ ثابتا فلا يبرأ بالعود اه ط وفي جامع الفصولين ولو أمور بحفظ شهر فمضى شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد إلى الحفظ ضمن إذا عاد والامر بالحفظ قد زال اه **(قوله)** بخلاف مودع لاحاجة البه لانه أصل المسئلة المقصودة بالذكر ولكن اعتماد كونه لظهر عدها ونضج الاستثناء في قوله إلا في هذه العشرة ط **(قوله)** وكيل بيع) بأن استعمل ما وكل ببيع ثم تركه وضاع لا يضمن **(قوله)** وأحفظ) تقدمت صورته. بيا **(قوله)** وأجارة) بأن وكله ليو حله دابته فركبها ثم ترك **(قوله)** أو استأجر) بأن دفع له درهم ليركبها فركبها فركبها ثم استأجرها فركبها ثم ترك **(قوله)** أو مضارب ومستبضع) إذا خالف ودفع المال لفقته ثم عاد إلى الوفاق صار مضارباً ومستبضعاً بالسود عن الشيخ صالح **(قوله)** وشريك عتائنا ومفاوضة) فانه ما يعودان أمينين بالعود إلى الوفاق أو بالسود أما شريك المالك فإنه إذا تعدى ثم أزال التعدي لا يزول الضمان كما هو ظاهر لم يقرر أنه أجني في حصه شريكه فلو أعاد دابة الشريك فتعدى ثم أزال التعدي لا يزول الضمان ولو كانت في ثوبه على وجه الحفظ فتعدى ثم أزاله يزول الضمان وهي واقعة الفتوى سئلت عنها فأجبت عاذ كرت وإن لم أرها في كلامهم لعلهم بما عاذ كرت اذ هو مودع في هذه الحالة وأما استعمالها بلا إذن الشريك فهي مسئلة مقرر مشهورة عندهم بالضمان ويصير غاصبا رجلي على المنع **(قوله)** ومستعير رهن) أي إذا استعار عبد الرهنه أو دابة فستخدم العبد ورب الدابة قبل أن يرهنها ثم رهنها بمثل القصة ثم قضى بالمال ولم يقضها حتى هلكت عند المرتين لا ضمان على الرهن لانه قد برئ عن الضمان حين رهنها فإذا كان أميناً خالف فقد عاد إلى الوفاق وانما كان مستعير الرهن

أشياء من شروط النية
بخلاف المستعير والمستأجر
قلو إذا لم يبرأ لعلهما
لأنفسهما بخلاف مودع
وكيل بيع أو حفظ
أو أجارة أو استأجر
ومضارب ومستبضع
وشريك عتائنا ومفاوضة
ومستعير رهن أشياء
والحاصل أن الأمين إذا
تعدى

مطلبه رجل تناول مال
إنسان بلا أمره في حياته
ثم رده فلو رثته بعد موته

كالودع لان تسليمها الى الميرتهن يرجع الى تحقيق مقصود المعبر حتى لو هلك بعد ذلك بصيرته مقبضا
 فيستوجب المعبر الرجوع على الراهن بمثله فكان ذلك تنزيه الرد عليه حكاه هذا بر عن الضمان كذا في البحر
 معز الى البسوطا ونقله في المنع وانما قال ثم قضى المال ولم يقبضها الماذكره انه لو هلك قبل أن يقضى المال كان
 قاضيا بهادينه فضمن قيمتها للمالكها وقوله ثم رهنها بعمال بثل قيمته الاولى أن يقول باعتبار طرته الرهن لانه
 لا يتجاوز ما يأتي في يده تأمل وقد علمت أن هذه المسئلة قسده اذا تعدى شهره فلو استعار ليرهن فعدى ولم
 يرهن وضاعت والضمان عليه ويكون داخل في حكم المستعير المذكور في المصنف وان هذه المسئلة مستثناة من
 قول المصنف بخلاف المستعير كأدوم في الشرح وطوقد نقل الخبر الرمي عن الميرتهن اذا مات بمجهل الراهن هل
 يضمنه كالأمر لا فاجاب نعم لان الراهن الدين امانة تضمن كاهو ظاهر اراه **(قوله ثم أزاله)** أى التعدى **(قوله)**
 الا في هذه العشرة بعد الشريك صورتين **(قوله لان يده كيد المالك)** أى حكم لانه عامل في الحفظ وهذه على
 المسئلة الوديعه المذكورة في المصنف والحاصل أن كل أمين خالف ثم عاد الى الوفاق عاد أمثالا بدهه بمالك
 حكم لانه عامل في الحفظ الا المستعير والمستاجر فانهم ضامنان مطلقا لان قبضهما العين كما لا تفهم الا بتيقاف
 المنافع فاذا تراءى الخلاف لم يوجد الرد الى صاحبها لا حقيقة ولا حكما بخلاف المودع وما عطف عليه فان يده
 المالك حكم لانه عامل في الحفظ كما ذكرنا **(قوله فالقول له)** أى المالك لأن يقيم المودع البينة على العود الى الوفاق
 والاولى التصريح بذلك لدفع اللبس الواقع في العبارة فتأمل ط **(قوله وقيل للمودع)** بفتح الدال لانه بنى الضمان
 عنه أى ولا يشترط اقامة البينة على العود الى الوفاق وظاهر كلامهم اعتماد الاول **(قوله)** وبخلاف اقراره بعد
 بحجوده بان قال لم تدعى أما لو قال ليس له على شئ ثم ادعى ردا وتلفا صدق أبو السعود عن الشربلالية ومنه
 بحجوده بلا اقرار بان أقام بينة بعد الجحد كما في الدرر وقوله وبخلاف اقراره معطوف على قوله بخلاف المستعير
 والمستاجر **(قوله حتى لو ادعى همة أو بعا)** يعنى قد بقوله بعد بحجوده لانه لو ادعى أن المالك وهبها له أو باعها منه
 وأنكر صاحبها ثم هلك لا ضمان على المودع لانها اتفاقا على البدل واختلفا في الجهة فيحمل على المحقق وهو يد
 الامانة والمالك للمالك **(قوله وقيد بقوله بعد طلبها)** ومنه طلب امرأه الغائب وجيران النسيم
 من الوصي لنفق عليه من ماله كما في الخاتمة ومنه في التاترخانة وقوله بعد متعلق بقوله بحجوده
(قوله فهو له) عن حالها بان قال حاله وديعتي عندك لشكره على حفظها بجر والاولى أن يقول لانه
 الخ بدل الفاء وكذا يقال فيما يأتي **(قوله بخجدها)** قال الرمي هذا ليس بحجود حقيقة وانما هو حفظ
 فاستغنى في الكتبخن ذكره **(قوله لم يضمن)** لان كتمان الوديعه أمكن في حفظها لأن بذكرها قد
 ينسب لها الظالم والسارق فكان بحجوده من باب الحفظ بخلاف ما اذا كان بحجوده عند طلب المالك لها فان
 بالطلب ينتهى الادعاء فانه ما وادعها الا لاسمائها عند حاجته اليها فالمنع يكون غاصبا فضمن ولم يبق
 يده يد المالك فباقراره بعد ذلك لم يحصل الرد الى مالكها لا حقيقة ولا حكما فلذا لا يبرأ عن الضمان ان ينسليها
 الى المالك حقيقة **(قوله ونقلها من مكانها وقت الانكار)** المراد به زمن الانكار وليس المراد نقلها وقته
 حقيقة لانه لا يتأتى الا في نادر من الصور عبارة الخلاصة وفي غصب الاجناس انما يضمن اذا نقلها عن موضعها
 الذى كانت فيه حال الجحود وان لم ينقلها وهلك لم يضمن اه وهو ظاهر وعليه فهو متعلق بقوله مكانها
 وانظر ما لو كان نقلها قبله وفي نتيه الجحود قد تنقل هذا التقيد الشربلالية عن الناطقي ونقل عن جامع
 الفصول انه يضمن بحجوده الوديعه كالعارية ولو لم يتحولها وقوله وكانت منقولة لاحالة اليه بعد قوله ونقلها من
 مكانها ولو قدمه عليه لكان أولى **(قوله لانه لم ينقلها وقته)** صادق بعدم النقل أصلا ونقلها بعد وقته
 وانما اعتبر النقل ليتحقق القصد في المنقول اذا غصب ازالة البدل المحقة واثبات البدل المطلقة وهو انما يتحقق
 بنقلها من مكانها وقت الجحود لأن يده عليها يد امانة لا ضمان فاذا تجدها فنقلها فقد أزال يد امانة وأثبت يد
 الغصب بخلاف ما اذا لم ينقلها فان يد امانة باقية وقد تنقل هذا القيد الشربلالية كما قدمنا ونصه اذا جحد المودع
 الوديعه بخضرة صاحبها يكون ذلك منسحا للوديعه حتى لو نقلها المودع من المكان الذى كانت فيه حال الجحود

ثم أزاله لا يزول الضمان
 الا في هذه العشرة
 لان يده كيد المالك
 ولو كذبه في عوده
 للوفاق والقول له وقيل
 للودع عمادية (و)
 بخلاف (اقراره بعد
 بحجوده) أى بجود الادعاء
 حتى لو ادعى همة أو بعا
 لم يضمن خلاصة وقد
 بقوله (بعد طلب)
 ربه (ردها) فلو سأله
 عن حالها بخجدها
 فهلك لم يضمن بجر
 وقيد بقوله (ونقلها
 من مكانها وقت
 الانكار) أى حال
 بحجوده لانه لو لم ينقلها
 وقته فهلك لم يضمن
 خلاصة وقد بقوله

يضمن وان لم يتقها عن ذلك المكان بعد الجود فهلكت لا يضمن اه ونقله في التاتر خاتمة عن الخاتمة معزياً
للتاطني لكن ذكر في جامع الفصولين أنه يضمن بجود الوديعه كالعاريه ولو لم يتقها وفي المتنق لو كانت
العاريه مما يحول يضمن بالانكار وان لم يتقها وفي البدائع أن العقد ينسخ بطلب المالك لانه لا يطلبه فقد
عزله عن الحفظ اه ولما جحد المودع بحضرة المالك فقد عزل نفسه عن الحفظ فبقى مال الغير في يده بغير اذنه
فكون مضوناً ذاهلاً بقدر الضمان اه قال الخير الرملي لم يظهر لأصحاب المتن صحة هذا القول فلم ينظروا
إليه فراجع المطولات يظهر لذلك اه فتأمل (قوله) وكانت الوديعه منقولة * أقول العقار مقرر عدم
الضمان فيه لعدم تصور غصبه فلم يصرح في الكثر بنفيه اكتفاء بذلك كما سيذكره في باب اوله الاصح
مذهب محمد فيه فأرد دخوله تأمل ذكره الخير الرملي (قوله) لا يضمن بالجود عندهما لعدم تصور غصبه
(قوله) خلافاً للمحمد فان الغصب مجرى فيه عنده ولو جحد يكون ضامناً (قوله) في الاصح أي قوله هو الاصح
(قوله) غصب الزبلي أي ذكره الزبلي في كتاب الغصب (قوله) ولم يكن هناك من يخاف منه عليها أي
لانه لو جحد في وجهه عدو يخاف عليها التلف ان أقر ثم هلكت لا يضمن لانه انما أراد حفظها كذا في النص
(قوله) فلو كان لم يضمن أي ان أقر ثم هلكت (قوله) وقد بقبوله ولم يحضرها الخ) أقول لم يصرح به في الكثر
والجواب عنه انه حيث قلتم انه ايداع جديد فانه مخفي في مستلثاته تأمل ذكره الخير الرملي (قوله) فان أمكنه
أي برهانه أخذها عند احضارها ليحعل قابضها (قوله) لا يضمن لانه ايداع جديد أي بقوله دعها فيكون
ابقاؤها ايداع جديد (قوله) والا أي وان لم يكن المالك أخذها عند احضارها (قوله) ضمنها لانه لم يجعل
قابضها فبقيت مضمونه على جاحدها (قوله) لانه لم يتم الرد أي ردّها الى المالك باحضارها عند عدم تمكنه
من أخذها فلا يصح الابداع الجديد لان الابداع انما يكون لعين ماله وهو انما يستحق على المودع ضمانها فهو
كالمير في ذمته والضمون لا يصير أمانة الابداع الخارج عن عهده ضمانه وذلك بالتسليم التام الذي يمكن المالك
معه القبض والتسليم (قوله) وقد بقبوله المالكها أو وكيله كافي التاتر خاتمة واللام يعني عندو يؤيده
قول الدرر وأجوده عند مالكها قال الخير الرملي لا حاجة اليه أي مالكها لانه هو المرد لا غيره ذلك الكلام
فيه فلذا لم يذكر في الكثر (قوله) فاذا تمت الشروط وهي طلب ردّها ونقلها أو كونه منقولاً وعدم الخوف
عليها وعدم احضارها بعد جحودها وكون الجود للمالكها لم يرد الخ (قوله) الا بعد جديده ولم يوجد
والخاص على ما ذكره المصنف أنه لا يضمن الا بشروط أن يجحد عند سؤال ردّها وأن يتقها وأن يكون نقلها
ضمن انكاره وأن تكون مما ينقل وأن لا يكون عند الانكار من يخاف عليها منه وأن لا يحضرها بعد الجود
وأن لا يكون الجود للمالكها فان وجدت هذه الشروط ضمن والا بان يجحد غير صاحبها وعنده حين يسأله
عن حاله من غير أن يطلب منه الرد أو طلب منه الرد عند من يخاف منه فجدّها لا يضمن (قوله) قبل لعدم
تناقضه فانه يقول اني بعد ان يجحدك الوديعه نسيت انما وظلما تذكرت أو رجعت عن التسليم كان مدعيها
فاذا نودعها بالينة قلت فيرأى عن الضمان (قوله) كالبرهن الخ) هكذا نقله في الخاتمة والخلاصة ونقل
في البحر عن الخلاصة أنه لا يصدق لكن في عبارته سقط وبدل علمه ان الكلام في البينة لا في مجرد الدعوى حتى
يقال لا يصدق وبعبارة الخلاصة بعد قوله لم يستوعني هكذا وفي الاقضية لو قال لم يستوعني ثم ادعى الرد أو
الهلال لا يصدق في عبارته سقط قال في الخاتمة وذكر في المتنق اذا جحد المودع الوديعه ثم ادعى أنه ردّها بعد ذلك
وأقام البينة قبل بيته وكذا لو أقام البينة أنه ردّها قبل الجود وقال انما غلظت الخ فظهر أن فيما نقله صاحب
البحر عن الخلاصة سقط وفي الخاتمة أيضاً ولو جحد المودع الوديعه ثم أقام البينة على هلاكها قبل الجود ان قال
ليس لك عندي ووديعه قبل بيته وبرأ عن الضمان ولو قال نسيت في الجود وقال غلظت ثم أقام البينة انه دفعها
الى صاحبها قبل الجود برئ اه (قوله) وقال غلظت حال من الضمير برهن الثانية التي هي على الرد قبل الجود
لانه متناقض في دعواه ذلك لانه حيث جحدّا زعم انه لا وديعه عنده فلا يأتى الرد الثاني أصل الوديعه يحتاج الى
التوفيق فاذا قال غلظت أي أردت أن أقول ردّها قبلت لا وديعه عندي أو لم تدعني شيئاً لأن الوديعه التي قد

(وكانت) الوديعه
(منقولة) لان العقار
لا يضمن بالجود
عندهما خلافاً للمحمد في
الاصح غصب الزبلي
وقيد بقوله (ولم يكن
هناك من يخاف منه
عليها) فلو كان لم يضمن
لانه من باب الحفظ وقد
بقبوله (ولم يحضرها
بعد جحودها) لانه لو
جحدّا ثم أحضرها فقال
له ردّها عند وديعه
فان أمكنه أخذها لم
يضمن لانه ايداع
جديد ولا ضمنها لانه لم
يتم الرد اختيار وقيد
بقوله (للمالكها) لانه
لو جحدّها غيره لم يضمن
لانه من الحفظ فاذا
تمت هذه الشروط لم
يبرأ باقراره الا بعدد
جديده ولم يوجد (ولو)
جحدّا ثم ادعى ردّها
بعد ذلك وبرهن عليه
(قبل وبرئ) كالبرهن
أنه ردّها قبل الجود وقال
غلظت في الجود ونسيت

أودعها عندى قد انتهت بالتسليم اليك فصرت كأن لم تودع شيئا فقبل حينئذ برهانه لا ارتفاع التناقص وكذا
لو قال نسبت أى حين سأنتى عن الوديعة بعد ردّها اليك نسبت الابداع والرد فذلك قلت كأن لم تودعنى شيئا ثم
تذكرت وهذه بينتى على الرد تقبل **(قوله أو طنت أى دفعتها)** أى وبعد الدفع لم يكن مودعا فانا صادق
في قولى كأن لم تودعنى لأنى قد برئت من وديعتك بتسليمها اليك **(قوله ولو ادعى هلاكها قبل جردها حلف المالك
الح)** أى عند القاضي يطلب المودع عند عدم إقامة البيّنة على الضامع من المودع لأن كل من إذا أقر بشئ لزّمه
بحلف عند انكاره والمالك لو أقر هلاكها قبل جردها المودع انتفى الضمان فإذا أنكره بحلف وإذا حلف ضمنها
المودع لعدم ثبوت مدعاه فضمن بمجوده وان نكل برى المودع لأن الشكول اقرار أو بذل على ما عرف
(قوله ما يعلم ذلك) لأنه يخلف على غير فعله فيكون على العلم وذلك عند عدم إقامة البيّنة على الضامع من
المودع أما إذا أقام بيّنة فإن كان قبل الجرد تقبل لعدم التعدى والتناقص وإن بعده لا تقبل لأنه بالجرد
غاصب ولم يرد إلى المالك كما تقدم قال في الهندية إذا أقام رب الوديعة البيّنة على الابداع بعد ما جدد المودع
وأقام المودع البيّنة على الضامع فإن جدد المودع الابداع بأن يقول للمودع لم تودعنى فى هذا الوجه
المودع ضامن وبيّنة على الضامع مردودة سواء شهد الشهود على الضامع قبل الجرد أو بعد الجرد وإن
جدد الوديعة بأن قال ليس لي عندى وديعة ثم أقام البيّنة على الضامع إن أقام البيّنة على الضامع بعد الجرد
فيؤمض وإن أقام بيّنته على الضامع قبل الجرد فلا ضمان وإن أقام بيّنته على الضامع مطلقة لم يتعرضوا
لكونه قبل الجرد أو بعده فهو ضامن اهـ **(قوله فإن حلف ضمنه)** أى ضمن المالك المودع لعدم ثبوت
مدعاه فضمن بمجوده وإن نكل برى أى المودع لأن الشكول اقرار أو بذل كما سمعت **(قوله وكذا
العاريه)** أى إذا ادعى المستعير هلاكها قبل جردها فإن القاضي يحلفه على العلم **(قوله ويضمن قيمتها يوم
الجردان علم)** الأصوب علمت أى القيمة لأن الفاعل ضميم مؤث متصل فتزوم التاء وتنفصل في المنع قبله
عن الخلاصة ضمان القيمة يوم الابداع بدون تفصيل لكنه متابع في النقل عن الخلاصة لصاحب البحر
وفيما نقله سقط كما قدمناه قريبا فإن ما رأيت في الخلاصة موافق لما في العبادية فتنبه وأصل العبادية قطي
عليه بيمينته يوم الجرد فإن قال الشهود ولا تعلم قيمته يوم الجرد لكن قيمته يوم الابداع كذا قضى عليه بيمينته
يوم الابداع وعبارة العبادية أنه لو جدد الوديعة وهلك ثم أقام المودع بيّنة على قيمتها يوم الجرد بقضى
بقيمتها يوم الجرد وإن لم يعلم قيمتها يوم الجرد بقضى بقيمتها يوم الابداع يعنى إذا أثبت الوديعة كذا ذكره
في العدة اهـ ولذلك تعقب العلامة المقدسى صاحب البحر بأن الذى في الخلاصة بقضى عليه بيمينته الح **(قوله
والاقيوم الابداع)** قال مؤيد زاده إن تعلم قيمة الوديعة يوم الجرد بقضى بقيمتها يوم الابداع **(قوله بخلاف
مضارب جدد)** أى قال رب المال لم تدفع لي شيئا **(قوله ثم اشتري)** أى بعدما أقر ورجع عن الجرد بأن قال بلى
قد دفعت لى بخلاف ما لو أقر بعد الشراء فضمن المتاع لمنع عن الخاتمة **(قوله لم يضمن خاتمة)** عبارتها كفى
المنع المضارب إذا قال رب المال لم تدفع لى شيئا ثم قال بلى قد دفعت لى ثم اشتري بالمال ذكرنا غلطى أن المشتري
يكون على المضارب وإن ضاع المال في يده بعد الجرد وقبل الشراء فهو ضامن والقياس أن يضمن على كل حال
وفى الاستحسان إن جدد ثم أقر ثم اشتري برئى عن الضمان وإن جدها ثم اشتري ثم أقر فهو ضامن والمتاع له
وكذا لو كيل بشيء بغير عينه ماله ودفع الموكل المال إلى الوكيل فإن كان العبد معينا فاشتره في حالة
الجرد أو بعدما أقر فهو لا حر ولو دفع رجل عبد إلى رجل لبيعه فجد المأمور ثم أقر به فاعه قال محمد بن
سلمة حازو ويرأى عن الضمان وقال غير من المشايخ في قياس قوله ولو باعه بعد الجرد ثم أقر حازو أيضا اهـ
وهذا ما علم فى عبارته من حذف ما لا بد منه وهو قوله ثم أقر ثم اشتري الخ فتأمل وعليه لو قال بخلاف مضارب
جدد ثم أقر ثم اشتري لم يضمن لأصا **(قوله والمودع له السفر بها)** أى برأ أو جعوا له لو سافر بها بحرا
يضمن هندية عن غايمة البيان قال في البحر من الخوف السفر بها في البحر لأن الغالبية العظمى له وعزاه
لا اختيار وتعقبه المقدسى بخاتمته وجهه تعالى بأن من المقرر أن النادر لا حكم له فالو العطب قليلا والسلامة

أو طنت أى دفعتها
قبل برهانه ولو ادعى
هلاكها قبل جردها
حلف المالك ما يعلم
ذلك فإن حلف ضمنه
وان نكل برى وكذا
العاريه منها يوم
قيمتها يوم الجردان علم
والاقيوم الابداع
عبادية بخلاف مضارب
جدد ثم اشتري لم يضمن
خاتمة (و) المودع له
السفر بها

اغلب فلا ضمان سواء سافر برا أو بحرا وبالعكس يضمن يعلم ذلك من هنا ومن قولهم للضارب السفر برا أو بحرا ومن قولهم بحال الحج إذا كان الاغلب السلامة ولو بحرا وهذا يختلف باختلاف الزمان والمكان كما هو مشاهد فتدبر أه انتهى وأجيب أيضا بأن التقيد مستفاد من تعليقه (أقول) وحيث كانت العلة الخوف وهو أيضا متفق بسفنة التجار في زماننا المعروفة بالباور فإن الغالب فيها السلامة لأن التجار الآن لا تطمئن قلوبهم في إرسال أموالهم إلا بها بحرا وإذا انتفت العلة انتفى المعاول على أن نقد منا وبأن أن العبرة في حفظ الوديعة العرف وحيث كان العرف كذلك فينبغي أن يقال لا فرق بين السفر بها برا وبحرا في الباور فتأمل وراجع وقيد بالمودع لأن الأب والأوصى إذا سافر بحال القيمة لا يضمن إجماعا والوكيل بالبيع إذا سافر بما وكل يبيعان قيدا لو كانت يمكن أن قال به بعه بالوكوفة فخرجهما من الكوفة يصير ضامنا عندنا وان أطلق الوكالة فسافر به أن كان شيء له حل ومؤنه يكون ضامنا وان لم يكن له حل ومؤنه لا يصير ضامنا عندنا إذا لم يكن له بدمن السفر وان كان له بدمن السفر لا يكون ضامنا عند أي حنيفة طال الخروج أم قصر وقال أبو يوسف إن طال الخروج يحكم بكون ضامنا وان قصر لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيه خان وبأن تمامه في قولهم (ولولها حل) قصر في الجوهره بما يحتاج في حله إلى نظره أو أجرة جمال أهكي وفي الهندية عن المضمرات لو كانت طعاما كثيرا فسافر بها فلهذا الطعام فإنه يضمن استحسانا أه وذكر في المنع ولا يضمن ولو كان الخروج طويلا ومؤنه الرد على المالك قال في التبيين وما يلزم الأمر من مؤنه الرد ضرورة صحة أمره فلا يعد ذلك اضراياه أه قال الزبلي وقال مجدل يخرج بحاله حل ومؤنه أه وجعله في العناية قول الثاني أيضا قال لكن قيل عند الثاني إذا كان بعدا وعند محمد مطلقا فربا كان أو بعدا أه واستثنى في شرح القدوري الطعام الكثير فإنه يضمن إذا سافر به استحسانا ونقله في البحر وفيه عن قاضيه خان للمودع أن يسافر بحال الوديعة إذا لم يكن له حل ومؤنه وتعبه الجوى بأن ما في الخانة من اشتراط عدم الحمل والمؤنه تبني على قولها أماعلى قول أبي حنيفة فسافر بها مطلقا عند عدم النهى (قوله) عند عدم نهى المالك وعدم الخوف عليها قال إذا لم يعين مكان الحفظ أو لم ينعن الإخراج تصال أمره بالحفظ مطلقا فسافر بها فإن كان الطريق نخوة أو فلهلك ضمن بالإجماع وان كان أمنا ولا حل لها ولا مؤنه لا يضمن بالإجماع وان كان لها حل ومؤنه فان كان المودع مضطرا في المسافة بها لا يضمن بالإجماع وان كان له بدمن السفر بها فلا ضمان عليه قرب المسافة أو بعدت وعلى قول أبي يوسف إن بعدت يضمن وإن قربت لا وهذا هو المختص والمختار وهذا كله إذا لم ينس عنها ولم يعين مكان الحفظ تصال وانها نصوصا وعين مكانه فسافر بها وله منه بدمن كذا في الفتاوى العتامة * أن أمكنه حفظ الوديعة في المصر الذي أمره بالحفظ فيها مع السفر فإن بتركه عبد الله في المصر لأمره أو بعض من في عياله فإذا سافر بها والحالة هذه ضمن وإن لم يمكنه ذلك بأن لم يكن له عيال أو كان إلا أنه احتاج إلى نقل العيال فسافر فلا ضمان كذا في التاترخانية هندية من الباب الثالث من كتاب الوديعة (قوله) فإن له بدمن السفر) هذا التفصيل في صورتين كأفاده الزبلي وقد علمته من عبارة الهندية (قوله) فإن سافر بنفسه ضمن) أي لو كان له أهل ولم يسافر وأمه لأن له بدمن السفر بها * (فرع) * من استوخر لحفظ عين أو وكل يبيعها ليس له أن يسافر بها وكذا إذا قيد الأبداع يمكن وفي المقدسي عن النسفي للوكيل بالبيع أن يدفع العين إلى السمسار (قوله) فإن سافر بنفسه ضمن وبأهله لا لأنه يمكنه أن يحفظها بعيله وقدمناه عن الهندية معز باللاترخانية والحاصل أن عند أبي حنيفة أن يسافر بها مطلقا أي سواء كان لها حل ومؤنه أولا وسواء له بدمن السفر أولا ولا فرق بين الطويل والقصر وعند هماليس له السفر بها إذا كان لها حل ومؤنه وطالت مدة السفر وهذا الخلاف في خصوص ماله حل ومؤنه مع طول مدة السفر أماما ليس له حل ومؤنه ولم تنظر مدة سفره لأنه السفر بها اتفاقا عند عدم النهى والخوف وكذا مع النهى والخوف أيضا لم يكن له من السفر يد لا سبق وفي خصوص ما إذا أمكنه الحفظ في المصر فإن كان بعض عياله ثمة ولم يحتاج إلى نقلهم أما لو لم يمكنه بأن لم يكن أركان ولكن احتاج إلى نقلهم لا يضمن بالإجماع وان سافر بنفسه من غير عياله يضمن

ولولها حل دور (عند عدم نهى المالك) و عدم (الخوف عليها) بالانخراج فلو نهاه أو ضاق فإنه بدمن السفر ضمن والافان سافر بنفسه ضمن وبأهله لا اختيار

وبه صرح في البحر عن الخاتمة كما يستفاد ذلك من أي السعد وهذا كله في سفر البرك عقلت أمافي البحر فليس
 أنه يسافر في قولهم جميعا الأعلى ما بحثه أبو السعد وأبدناه بما تقدم في باب فلاتنسه (قوله) ولو أودعنا شيئا
 مثليا أو قيميا لكن عدم جواز الدفع في القيمي باجاع وفي المثل في خلاف صاحبه وانهم ما قالوا يجوز دفع
 خطه له قياسا على الدين المشترك وقرئ أبو حنيفة بينهما بأن المودع لا على القسمة بينهما فكان تعدد ما على ما
 العيوي في الدين يطالبه بتسليم حقه اذا الدينون قضى به ما لم يكن تصرفا في مال نفسه كافي البحر (قوله) لم يجز
 قدره بناء على ما سألني من أنه لو دفع لم يضمن فلم يبق المارد في الدفع الا عدم الجواز وسألني ما فيه وفي البحر
 وأشار بقوله لم يدفع إلى أنه لا يجوز له ذلك حتى لا يأمره القاضي بدفع نصيبه إليه في قول أبي حنيفة وإلى أنه
 لو دفع إليه لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع صاحبه على الآخذ بحصته وإلى أن لاحدهما أن
 يأخذ حصته منها اذا نظر بها اه قال المقدسي قلنا بل يطالبه بدفع خط الغائب لانه يطلب المقر وحقه
 مشاع ولا يستبرأ بالقسمة ولا على كلهما ولذا يقع دفعه قسمة فلو هلك الباقي رجع صاحبه واذا لم يقع قسمة
 كان معدها في النصف فيضمن وفي الدين يطالبه بتسليم حقه لان الدين يقضى بثلثه تصرف في ملكه ولا قسمة
 * (قوله) في أي السعد ولغير المدينين أن يأخذ وديعته ان تلفرت بها وليس للمودع الدفع إليه شيئا واذا
 مات المودع بلا وارث كان للودع صرفها إلى نفسه ان كان من المصارف والأصرفة إلى المصرف اه وعزه
 إلى الجوى عن البرازية (قوله) ولو دفع هل يضمن أي نصيب الغائب وهو نصف المدفوع ان هلك الباقي
 في القسمة أولا يضمن لان لاحد الشر كين أن يتنفع بحصته في المثل قال بالاول الامام والثاني صاحبان
 * واعلم انهم قالوا اذا دفع لا يكون قسمة اتفاقا حتى اذا هلك الباقي رجع الغائب على الآخذ بحصته وفي
 الهندية اذا دفع المودع إلى الحاضر نه فمما هلك ما بقي وحضر الغائب قال أبو يوسف رجع الله تعالى ان كان
 الدفع بقضاء فلا ضمان على أحد وان كان بغير قضاء فإن الذي حضر يتبع الدفع بنصف ما دفع ويرجع به
 الدافع على القابض وان شاء أخذ من القابض نصف ما قبض كذا في النخبة فان هلك ما في يد المودع هلك
 أماته بالاجاع يتابع ولوهلك المقبوض في يد القابض فليس له أن يشارك الغائب فيما بقي غاية البيان
 فأفاد أن المودع لو دفع الكل لاحدهما بلا قضاء وضمنه الآخر حصته من ذلك فله الرجوع بما ضمنه على
 القابض وهذا على قول أبي يوسف (قوله) في الدرر نعم أي يضمن في فتاوى قاضيه ان ما يفيد لفظه ثلاثة
 أودعوا رجلا مالا وقالوا لا تدفع المال إلى أحد منكما حتى يجتمع فدفع نصب أحدهم قال محمد في القياس يكون
 ضامنا وبه قال أبو حنيفة وفي الاستحسان لا يضمن وهو قول أبي يوسف اه فلو لم يقل لا تدفع حتى يجتمع هل
 يضمن بالدفع أي بناء على الاستحسان الذي يأتي ذكره فربما طاهر تقييدهم أنه لا يضمن الآن بأنها بالوديعة
 حاملين لها وسلمها كذلك أما اذا سلمها أحدهما بحضرة الآخر فظاهر أنه يدفع لمن سلمه وحضور الآخر لا يقتضي
 كونه مودعا لجواز أن يكون شاهدا له ونحوه كذا إذا داهم الجوى * من مناقب الامام ان اثنين أودعا الجاهل شيئا
 نخرج أحدهما وأخذ الوديعة وانصرف فخرج الآخر وطلب ما منه فلم يجدهما الجاهل واستهلكه وانطلق إلى الامام رجا
 الله تعالى فاحبزه فقال له قل له أنا لا أعطي الوديعة الا لك كما عاقتصرف ولم يعدز بلعي (قوله) وفي الجراح أي
 في المثل كاللثام الذي ذكره في الجرح الخاتمة أمافي القيمي فضمن اتفاقا لانه لا يقسم بدون حضور الشريك
 أو نائبه (قوله) فكان هو المختار تعقبه المقدسي فقال كيف يكون هو المختار مع أن سائر المتون على قول الامام
 قال الشيخ فاسم اختار قول الامام النسفي والمجوي والموصلي وصدر الشريعة وقال المقدسي وقول بعضهم عدم
 الضمان هو المختار مستدلا بكونه الاستحسان مخالف لما عليه الاثمة الاعيان بل غالب المتون عليه متفقون كذا
 في حاشية أبي السعد عن الجوى (قوله) اقتسامه أي الرجلان المودعان بفتح الدال وذكر الرجل استطراد
 (قوله) وحفظ كل أي كل واحد منهما نصفه لانه لا يمكن الاجتماع على حفظه وحفظ كل واحد منهما النصف
 دلالة والثابت بالدالة كالثابت بالنص (قوله) وعدلى (وهن) أي العبدان اللذين وضع عندهما الرهن فهو
 بفتح العين تثنية عدل كذلك فانهما يقسمان المثل ويحفظ كل نصيبه فان دفع أحدهما نصيبه إلى الآخر ضمن

(ولو أودعنا شيئا) مثليا أو
 قيميا (لم) يجز أن يدفع
 المودع إلى أحدهما
 خطه في غيبة صاحبه
 ولو دفع هل يضمن
 في الدرر نعم وفي البحر
 الاستحسان لا فكان
 هو المختار (فان) أودع
 رجل عند رجلين ما
 يقسم اقتسامه وحفظ
 كل نصفه (كمرتين
 وسنبضعن ووصين
 وعدلى (هن)

مادفع (قوله ووكيلي شراء) بأن دفع لهما ألفا بشرين به عبدا أقتسا ألفا فان دفع أحدهما نصفه
 ضمن الدافع وأجعو أن المدفع السه لا يضمن لانه مودع المودع هندية (قوله ضمن) أي النصف فقط
 (قوله الدافع) أي لا القابض لانه مودع المودع بحر وهذا عند أبي حنيفة وقال لا يضمنان به كذا أفاده
 مسكين ومثله في الهدية وقول أي حنيفة أقبس لان رضاه بامانة اثنين لا يكون رضاه بامانة واحد فاذا كان
 الحفظ مما يتأتى منها عادة لا يصبر راضيا بحفظ أحدهما لكل كافي البيانية (قوله بخلاف ما لا يقسم) فسر
 ما لا يقسم بالكيلات والموزونات ومثلها كل ما لا يتعب بالتقسيم ولا يقسم هو ما يتعب بالتقسيم الحسي
 اه مكي قال السيد الحموي واذ لم يمكن القسمة فيما لا يقسم كان لهما التباين في الحفظ كذا في الخلاصة فلو دفعه
 زائدا على زمن التباين ينظر اه (قوله لخواز حفظ أحدهما بان الآخر) أقول الصواب في التعليل أن
 يقول لانه لما أودعه مع علمه بانهم لا يجتمعان على حفظها دائما كان راضيا بحفظ أحدهما (قوله فدفعها
 الى مالابندمه) من عياله وغيرهم كدفع الدابة الى عبده وما يحفظه النساء الى عرسه دور وهذا أيضا يظهر
 في صورة ما اذا منعه عن الدفع الى بعض معين من عياله لافي التهي عن الدفع الى العيال مطلقا ثم عدم الضمان
 فيما اذا دفع الى بعض عياله وقد نهى عن الدفع اليه محله اذا كانت الوديعة مما يحفظ في دمن منعه مالو كانت
 لا تحفظ عنده عادة فنهى عن الدفع اليه فدفع ضمن كالمو كانت الوديعة فرساقته من دفعها الى امرأته أو عقد
 جوهر فنهى من دفعه الى غلامه ودفع ضمن أفاده الزيلعي * ومن حوادث الفتوى شرط على المودع الحفظ
 بنفسه فحفظ بزوجته هل يضمن للخالفة أولا والذي يظهر من كلامهم عدم الضمان جوي وأقول ينبغي
 أن يقيد عدم الضمان بالدفع الى الزوجة عما اذا كانت الوديعة نحو عقد فلو كانت نحو فرس ضمن أو السعود
 * وفيه توله وان كان له منه بهذه المسئلة صادقة بصورتين الأولى أن تكون الوديعة شيئا خفيفا يمكن المودع
 الحفظ بنفسه كالخاتمة فانه يضمن بدفعه الى عياله الثانية أن يكون له عيال سوى من منعه من الدفع اليه
 بحرفان قلت هذا انما يتجه أن لو منعه من الدفع الى بعض معين من عياله وهو خلاف ما يستفاد من قول
 المصنف ولو قال لا تدفع الى عيالك (قلت) مبنى هذا الاشكال ما هو المتبادر من أن قوله وان كان له منه بد
 مرتبط بقوله ولو قال لا تدفع الى عيالك وليس كذلك ولهذا شرع العيني قول المصنف أي الكثر وان كان له منه
 بد بقوله بأن نهى أن يدفعها الى امرأته فلانه وله امرأته أخرى أو نهى أن يسلمها الى غلامه فلان وله غلام آخر
 خالفه اه (قوله لم يضمن) لانه لا يمكنه الحفظ مع مراعاة شرطه لان التقيد غير مفيد لان الدار حرز واحد
 بدليل أن السارق اذا أخذ من بيت من الدار فدخل الى بيت آخر لم يقطع لعدم هذا الحرز والحرز واحد لا فائدة
 في تخصيص بعضه دون بعض ومالا فائدة في تخصيصه في الامر بسقط في الابداع كالمو قالوا لحفظها بمنزل دون
 شيالك أضعها في عين البيت دون بارساه كالمو قال في كيسك هذا فوضعها في غيره أو في الصندوق أو واحفظ
 في الصندوق ولا تحفظ في البيت فحفظ بالبيت فانه لا يضمن لكن قد يفرق بين الحرز في السرقة والحرز في
 الوديعة وذلك أن المعبر في قطع السارق هذا الحرز وذلك لا يتفاوت باعتبار المحرورات والمعتبر في ضمان
 المودع التقصير في الحفظ الا ترى أنه لو وضعها في داره الحصينة فخرج وكانت زوجته غائبة عنه يضمن ولو احدث
 سرقة يقطع لان الدار حرز وانما ضمن للتقصير في الحفظ ولو وضعها في الدار وخرج والباب مفتوح ولم يكن
 في الدار أحد أو في الحمام والمسجد والطريق أو نحو ذلك وغاب يضمن مع أنه لا يقطع سارقا ونظائر هذا
 كثيرة فاذا اعتبر بانها الحرز المعبر في السرقة لزم أن لا يضمن في هذه المسائل وبحرفا فلم يخالفه ما أطبقوا
 عليه في هذا الباب فظهر بقينا حاجة ما قلنا من الفرق والله تعالى أعلم * قال في البراز به ولو قال وضعتها بين
 يدي وقت ونسيتها فاضاعت ضمن ولو قال وضعتها بين يدي في دارى والمسئلة محالها ان عمالا يحفظ في عرصة
 الدار كسر التقديس ضمن ولو كان مما تعدر صحتها حصله لا يضمن اه ومثله في الخلاصة والفصولين والذخيرة
 والخاتمة وغيرها وظاهره أنه يجب حفظ كل شيء في حرز مثله وفي السرقة يعتبر في ظاهرها المذهب كل ما كان
 حرزا النوع فهو حرز لكل الانواع وعليه فقد ظهر الفرق بين الحرزين في السرقة بقطع بسرقة ولو تم

ووكيلي شراء (لو دفعه)
 أحدهما (الى صاحبه
 ضمن) الدافع (مخلاف
 ما لا يقسم) خواز حفظ
 أحدهما بان الآخر
 (ولو قال لا تدفع الى عيالك
 أو احفظ في هذا البيت
 فدفعها الى مالابندمه
 أو حفظها في بيت آخر
 من الدار فان كانت بيت
 الدار مستوية في الحفظ)
 أو حرز (لم يضمن)

اصطبل ولو كانت ودیعة وضعتها فی الاصطبل وهلكت یضمن المودع لان الاصطبل ليس حر من مملو به ظهر جواب حادثة وهي أن مودعوا وضع بقعة شال غالباً الثمن فی اصطبل الخیل فسرق والحواب أنه یضمن وان قطع سارقها والله تعالی أعلم **(قوله والا ضمن)** أي فی المستلین وهي دفعها الی من لا بد منه بأن دفعها الی من له منه بدی انفسك أو فوفقه والثانية حفظها فی بیت آخر والبیوت مستویة بأن حفظها فی بیت والبیوت مختلفة قال فی البعائع والاصل المحفوظ فی هذا الباب ما ذکرنا أن کل شرط یمكن مراعاته ویفید العمل به يمكن فهو معتبر وكل شرط لا یمكن مراعاته ولا یفید فهو هدر وهما أعاضین لان التقسید مفید كما قال الشارح إذا كان ظهر البیت المنهی عنه الی السكة كما فی البحر أی فانه یضمن لانه متعلد من العیال من لا یؤمن علی المال أی فیما إذا انهاء عن الدفع الی زوجته أو غلامه وللمودع زوجة أو غلام آخر ولتفاوت البیوت فی الحفظ یقو لو امره بالحفظ فی دار حفظ فی دار أخرى فالذی ذکره شیخ الاسلام الغضمان وان كانت الثانية أحرز والذی فی شرح الطحاوی إذا كانت الدار الی خباها فها والدار الأخری فی الحرز علی السواء أو كانت الی خباها فها أحرز فلا ضمان علیه سواء منهم عن الخب عفا أو لم یفهمه كذا فی المحیط ولو قال احفظها فی هذه البلدة ولا تحفظها فی بلدة أخرى حفظها فی البلدة المنهیة ضمن بالاتفاق اه هندیة **(قوله لان التقسید مفید)** أي وانتهی عن الوضع فی الدار الأخری مفید لان الدارین یختلفان فی الامن والحفظ فصع الشرط وأمكن العمل به وأما الیقین فی دار واحدة فقلما یختلفان فی الحرز فالممكن من الاخذ من أحدهما یمکن من الاخذ من الآخر فصار الشرط غیر مفید وتقدر العمل به أيضاً فلا یعتبر وكذا الصندوقان فإن تعین الصندوق فی هذه الصورة لا یفید فان الصندوقین فی بیت واحد لا یقتضیان ظاهراً الا أن یكون لهما أی لیس والصندوق خلل ظاهر یختبئ بفید الشرط ویضمن بالخلاف وكذا لو كان البیت أوالصندوق المأمور بالحفظ فیه أحرز من المنهی عن الوضع فیه یختبئ یضمن أيضاً كما یناوذ کر شیخ الاسلام خواهر زاده انه یضمن بالحفظ المنهی عنه مطلقاً كما فی الظهیریة وعلیه كلام الذخیرة كما علمته من كلام الهدایة المارقریة **(قوله ولا یضمن مودع المودع)** أي بالهلاک عنده أما لو استهلكه ضمن ومودع الغاصب لورده علی الغاصب برئ كما أن غاصب الغاصب لورده علی الغاصب برئ كما سجد کره فی الغصب ذكره الخیر الرملی **(قوله فضمن الأول)** إذا دفع الی غیر من فی عیاله بغير اذن ولا ضرورة تحرق درمنق وانما ضمن الأول لانه ترك الحفظ دون الثاني لانه أخذ المال من أمين ولم یترك الحفظ وهذا قول الامام وعندهما یضمن المالك أهماشاء فان ضمن الأول لم يرجع علی الثاني لانه ملكه بالضمین فظهر أنه أودع ماله نفسه وان ضمن الثاني رجع علی الأول لانه عامل له فیرجع علیه بما لحقه من الهبة لهما أن الأول حتى بالتسلیم الی الثاني بغير اذن المالك والثاني تعدی بالقبض بلاذنه فیمیل المالك الی أهماشاء والا ما مان الأول لا یضمن بالدفع الی الثاني مالم یفارق له لان حفظه لا یقوت ما دام فی مجلسه والمالك انما رضی بحفظه ورأیه لا بسورة یدیه بدلیل أنها لو هلكت قبل أن یفارقه لا یضمن واحده منهما بالاجاع فاذا فارق الأول الثاني ضمن لانه صار مضیعا والثاني أمين استمر علی الحالة الأولى ولم یوجب له تعدی لم یكن متعدياً من الابتداء بالقبض فلا ینقلب متعدياً من غیر احداث فعل زلیعی وهما ضمن فی ایداع قصدی لانه لو كان ضمناً قبل لا یضمن كما لو دخل الحمام ووضع دراهم أو دینار مع ثیابه بین یدیه الثیاب قبل یضمن لانه ایداع المودع كما قدمناه عن جامع الفصولین معز بالذخیرة وفیه معز بالاحتیاط لا یضمن لانه ایداع ضمی وانما یضمن ایداع قصدی اه ومن هذا القبیل ما فی الدرر أودع حر عبداً محجوراً فأودع المحجور محجوراً مثله وضاع المودع ضمن الأول فقط بعد العتق لانه سلطه علی اتلافه وشرط علیه الضمان فصع التسلط وبطل الشرط فی حق المولی ولا یضمن الثاني لانه مودع المودع وصورة المسئلة أودع عند رجل ودیعة فأودعها المودع عند شخص آخر من غیر عیاله فهلكت مسكين **(قوله لا ضمان)** لان حفظه لا یقوت ما دام فی مجلسه الخ ولو استهلك الثاني الودیعة ضمن بالاتفاق ولصاحب الودیعة أن یضمن الأول ویرجع علی الثاني وأن یضمن الثاني ولا یرجع ط **(قوله لم یصدق)** لانه یدعی زوال سبب الضمان بعد ثبوته والمالك ینكره فالقول للمالك بینه والینه للمودع قال فی جامع الفصولین

والا ضمن لان التقيد
مفيد ولا یضمن مودع
المودع فضمن الاول
فقط ان هلك بعد
مفارقته وان قبلها
لا ضمان ولو قال المالك
هلك عند الثاني
وقال بل ردها وهلكت
عندی لم یصدق

لم يصدق لانه أقر وجوب الضمان عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينة اهـ وجوب الضمان عليه هنا كونه
 أودع عند الغير والا يدايع الى الغير موجب للضمان فلا يصدق في رفع الموجب **(قوله وفي القصب منه يصدق)**
 يعني لو غصب الوديعه من المودع غاصب وهلك فأراد المالك أن يضمن الغاصب فقال المودع رده على ذلك
 عندي وقال لا بل هلك عنده فالقول قول المودع اذ لم يفعل المودع ما وجب الضمان فهو على ما كان أمين عند
 الرود قبله وبعدة بخلاف دفعه لا احتجى لانه موجب للضمان سألني **(قوله لانه أمين)** ولم يوجد منه تعدد بوجوب
 الضمان **(قوله فكلاهما ضمن)** أي كل من القصار وقاطع الثوب وللمالك الخيار في تضمين أيهما شاء فإن ضمن
 القصار رجح بما ضمنه على قاطع الثوب وإن ضمن القاطع لا رجوع له على القصار ونظر هذه المسئلة ذكره
 مؤيد زاده عن جامع الفصولين لو دفع القصار الى المالك ثوب غيره فأخذه على ظن أنه له ضمن والجعل فيه ليس
 بعذر * طلب ثوبه من قصار فقال دفع ثوبك الى رجل فظننت أنه ثوبه ضمن القصار كشيء جام سلم اليه
 رجل ثياب ليحفظها فقال الثيابي خرج رجل وليس ثيابك فظننت أنها له اهـ **(قوله فلهما تضمين من شاء)**
 المودع لتعديده عالم بومر به والمعالج لما تهر به سبب الهلاك ط **(قوله رجوع على الأول)** في جامع الفصولين راجعاً
 للخيرة مرشدة ذابة الوديعه فأمر المودع أن شاء فاعالجها ضمن المالك أيهما شاء فلو ضمن المودع لا يرجع على
 المعالج ولو ضمن المعالج رجح على المودع ع لم أنها للغير أو لا إلا أن قال المودع ليست لي ولم أحرز ذلك فخشى
 لا يرجع اهـ تأمل ومثله في نور الدين راجع الاستروشنية و مجموع التوازل لكن قال في الهنديه فان ضمن المودع
 لا يرجع على أحد وإن ضمن المعالج ان علم أنها ليست له لا يرجع عليه وإن لم يعلم أنها للغيره أو ظنها رجح عليه ومثله
 في الفهستاني وهذا هو المناسب لما هنا وأما ذكره في الفصولين واستظهره صاحب الدرر من أنه يرجع وإن
 علم أن المودع غاصب في معاملة الوديعه بلا إذن صاحبها وما ذكره من قوله خلافاً لما نقله الفهستاني الخ يوافق
 ما ذكره الشارح فبما عالج الوديعه باذن المودع كونه عليه فليست له الهم الآن يحمل قوله إلا أن علم أي بالخيار
 المودع صراحة إن قال للمعالج ليست لي ولم أحرز ذلك وأما ادالم يقل ذلك فلا يعتد عا له وبه يحصل التوفيق بين
 كلام الشارح والهنديه وبين الجامع ونور العين وإن لم أره مسطوراً في كلامهم والله تعالى أعلم **(وأقول)**
 خلاصة ما ذكرناه من صاحب الذابة إذا ضمن من عالجها بأمر المودع فعطبت يرجع على المودع إلا إذا قال المودع
 حين دفعها للمعالج ليست لي ولم أحرز ذلك على ما في الفصولين ومثله في نور العين عن الاستروشنية وفي الهنديه
 عن الجوهره والشارح عن المجتبى أن صاحب الذابة إذا ضمن من عالجها فعطبت يرجع على المودع إن لم يعلم أي
 المعالج أنها للغير المودع ولا يرجع وهذا الذي يعول عليه حيث صرح في صدر عبارته بالرأيه عن الإمام محمد
 رحمه الله تعالى فلا يعدل عنه والله تعالى أعلم **(قوله بخلاف مودع الغاصب)** قال في البحر والفرق بينهما على قول
 أي حنفية أن مودع الغاصب غاصب لعدم إذن المالك ابتداء وبقاء وفي الأول ليس بغاصب لانه لا يضمن
 المودع بمجرد الدفع ما لم يفارقه فإن رافقه صار مضاعها وقت التفريق ترك الحفظ الملتزم بالعقد والقباض
 منهم لم يكن متعدياً بالقبض بدليل عدم وجوب الضمان بالهالك قبل أن يفارقه الأول وبعد الافتراق لم يحدث
 فعلاً آخر بل هو مستمر على ذلك الفعل بل هو أمين فيه فلا يضمن ما لم يوجد منه تعدد اهـ **(قوله فيضمن أي شاء)**
 قال في شرح الزبادات رجل غصب جارية فأودعها رجلاً فأبقت منه ثم استحققت كان له الخيار فيضمن أيهما
 شاء فإن ضمن الغاصب برئ المودع وكانت الخيار به ملكاً للغاصب وإن ضمن المودع كان للودع أن يرجع على
 الغاصب بما ضمن لانه عامل له وتصر الخيار به بنفس تضمينه ملكاً للغاصب حتى لو أعقبها الغاصب عاز ولو
 أعقبها المودع لا يجوز ولو كانت محرماً من الغاصب عتقت عليه لا على المودع إذا ضمنه إلا أن قرار الضمان على
 الغاصب لأن المودع وإن حاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملاً له فهو كوكيل
 الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وإن هلك في
 يده بعد العود من الاتفاق كانت أمانة وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا إذا ذهب عنها ولو دعو حبيبها
 عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه للمالك فإذا هلك بعد الحبس هلكت بالقيمة وإن ذهب عنها بعد الحبس

وفي القصب منه يصدق
 لانه أمين سراجيه وفي
 المجتبى القصار إذا غلط
 فدفع ثوب رجل لغيره
 فقطعه فكلاهما
 ضامن وعن محمد أصاب
 الوديعه حتى فأمر المودع
 رجلاً ليعالجها فعطبت
 من ذلك فلهما تضمين
 من شاء لكن إن ضمن
 المعالج رجح على الأول
 إن لم يعلم أنها للغيره والا
 لم يرجع اهـ **(بخلاف)**
 مودع الغاصب فيضمن
 أي شاء وإذا ضمن المودع
 رجح على الغاصب
 وإن علم على الظاهر

ليضمنها كلوكيل بالشراء لان الغاية وصف وهو لا يقابله شيء ولكن بخير الغاصب ان شاء اخذها وأدى
 جميع القيمة وان شاء تركه كافي الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أجراها أو رهنها فهو والوديعه سواء وان أعارها
 أو وهبها فان ضمن الغاصب كان المثلثة وان ضمن المستعير والموهر به كان الملك لهما لا لهما لا يستوجبان
 الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان الملك لهما ولو كان مكنتهما مشترفين سلمت الجارية
 له وكذا غاصب الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرمة منه وان ضمن
 الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت آجنبية فلا ذل الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فصار
 الثاني غاصبا ملك الاول وكذا أبو الأبرأ مال المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن المالك
 الاول ولم يضمن الاول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت ملكا لا لاول وان قال أنا أسلمها لثاني وأرجع عليه
 لم يكن له ذلك لان الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت الثاني
 اه وتعام التفريعات فيه فليراجع من رآه (٣) قال المقدسي قلت فلو استهلك مودع الغاصب فغرم
 الغاصب ينبغي أن يرجع ولو غرم هو لا يرجع (قوله بدر) وجزم به في الجبر وأصله في التبيين وعبارته ثم
 مودع الغاصب ان لم يعلم أنه غاصب رجع على الغاصب فلو اوحدا وان علم فكذلك في الظاهر وحكى
 أبو اليسر أنه لا يرجع واليه أشار شمس الانعم ذكر في النهاية (قوله خلافا لما نقله القهستاني الخ) أي
 من لا يرجع وهو الموافق لما جزم به الشارح فمما عالج الوديعه باذن المودع كإمراة التمس عليه وعبارة
 القهستاني وانما يرجع على الغاصب اذا لم يعلم أنه غصب كافي العمادية اه (قوله فتنه) أشار التنبية
 الى ما حذرناه قريبا (أقول) والحاصل أن المودع لو دفع الوديعه الى آجنبي بلا عذر فلما لم أن يضمنه
 فقط بل الرجوع على الثاني الا اذا استهلكها وعنددها له أن يضمن أيا شاء فان ضمن الثاني رجع على
 الاول وأجوعا على ذلك في الغاصب مع مودعه فلما لم يضمنه أي شاء لكن ان ضمن الثاني رجع على الاول بما
 ضمن ان لم يعلم أنها غصب كافي القهستاني عن العمادية (قوله فتنه لهما) أي أنكروا ليس له عليهما بينة
 وصور هذه المسئلة ستة أقر لهما نكل لهما حلف لهما أقر لاحدهما ونكل الآخر أو حلف نكل لأحدهما
 وحلف للآخر أو لم أنه اذا حلف لأحدهما لم يقض له حتى يحلف للثاني لنكشف وجه القضاء بخلاف
 ما لو أقر لاحدهما ليحكم له اذا اقر رجة بنفسه والنكول بحجة القضاء ولذا ونكل خلف برئ مقدسي وفيه
 ولو قال أو دعته أحد كإنليس له امتناع ان اصطالحا وليس عليه ضمان ولا استخلاف فان لم يصطلحا فكل
 أن يستخلف في تقدم وتعام تفصيلها في الزبلى (قوله فهو لهما) لعدم الأولوية وعليه آف آخر لا قراره
 به وأولذله اياه على اختلاف الاصلين ولا يهمل ابدأ القاضي بالخلف حاز لتعذر الجمع بينهما وعدم الأولوية
 والاولى عند التساحي أن يقرع بينهما تطبيقا لقولهما ونفا لتهمة الميل فان نكل للاول لا يقضي به لنكشف
 وجه القضاء هل هو لهما أو لأحدهما ولا ضرر عليه في التأخير لانه لا يقضي للتقدم حتى يحلف للآخر
 (قوله ولو حلف لأحدهما) في الخلف الثاني يقول بالله ما هنه العين له ولا قيمته لانه لو أقر بها للاول ثبت
 الحق فيها فلا يقد اقراره الثاني فلو اقتصر على الاول لكان صادقا بحر (قوله فالألم نكل له) دون
 الاخر لوجود الحق في حقه ودونه ولو حلف لهما فلا شيء لهما لعدم الحق زبلى (قوله دفع الى رجل ألفا وقال
 ادفعها اليوم الخ) أقول ذكر في الخاتمة قولين في المسئلة اذا كان بعد الطلب قال مودع قال له رب الوديعه اذا جاء
 أخى فرد عليه الوديعه فلما طلب أخوه منه قال له المودع بعد ساعة أدفعها إليك فلما عاد إليه قال له هلكت
 لا يصدق لانه متناقض ويكون ضامنا وقال الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل اذا طلب المودع وقال اطلبها
 غدا فأعده الطلب في الغد فقال قد ضاعت وروى عن أصحابنا أنه يستل المودع متى ضاعت ان قال ضاعت
 بعد اقرارى لا يضمن وان قال كانت ضائعة وقت اقرارى لا يقبل قوله لانه متناقض ويكون ضامنا لان قوله
 اطلبها غدا انما يكون للشي القابل اه وقدمنا الكلام عليه بأوضح من ذلك (قوله فدر دفعها الخ) أي اذا لم
 يطلبها المودع يدفعها اليه أو لم يطلبها فتمنعها منه فهو كالموعدة من مالها وقد تقدم الكلام فيه * (فرع)

دور خلافا لما نقله
 القهستاني والباقي
 والبرجندى وغيرهم
 فتنه (مع ألف ادعى
 رجلان كل منهما أنه له
 أدعاه اياه فنكل) عن
 الحلف (لهما فهو لهما
 وعليه ألف اخر بينهما)
 ولو حلف لاحدهما
 ونكل للآخر فالألف
 لمن نكل له (دفع الى
 رجل ألفا وقال ادفعها
 اليوم الى فلان فلم يدفعها
 حتى ضاعت لم يضمن)
 اذا لا يلزمه ذلك (كألو
 ٣ مطلب مودع الغاصب
 لو استهلكها لا يرجع
 على الغاصب اذا ضمنها
 وانما ضمنها الغاصب
 يرجع على المودع

في البرازية على رجل دين فارسل الدائن الى مدينه رجلا ليقتضيه فقال المدينون دفعته الى الرسول وقال أي الرسول دفعته الى الدائن وانكره الدائن فالقول قول الرسول مع عبته اه لكن الذي في نور العين القول للرسول بينه فتأمل وفي البرازية ايضا قال الدائن بعث الدين مع فلان فضاع من يد الرسول ضاع من المدينون (قوله) اجل الى أي اليوم كما في الهندية ويؤخذ من السباق والحق (قوله وضاعت) يعني غابت ولم تظهر ولا حاجة اليه (قوله صدق المودع مع عبته) أي في براءته منته من الوديعة لا في الزام المدفوع اليه (قوله) لا يضمن على الاصح مقتضاه أن الاحبر المستر لا يضمن لكن أفتي اخبار الرمي بالضمان في حاشية الفصولين حيث قال وفي البرازية في متفرقات الاحار من نوع في المتفرقات دفع الى المستر نور الرعي فقال لا أدري أين ذهب الثور فهو اقرار بالتضييع في زماننا اه ولا يخفى أنه ليس مذهب أبي حنيفة وانظر الى قوله في زماننا اه (قوله) بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع هذا محال في جامع الفصولين ونور العين وغيرهما من أنه لا يضمن على الاصح وهكذا رآته في نسخة المتح لكن لفظة لا ملحقه بين الاسطر وكأنها ساقطة من النسخ فتعلمها الشارح هكذا فتنه نعم نقل في العبادية بعد هذا ولقال لا أدري أضيعتها أم لم أضع يضمن لانه نسب الاضاعة الى نفسه فكان ذلك تعديامنه كما يأتي قريبا (قوله لا يضمن) أي ان كان الكرم أو ولد الدار باب وان لم يكن له ما يضمن هندية عن المحيط * وفي نور العين عن فاضل خان قال وضعت في داري فنسبت المكان لا يضمنه ولو قال وضعت في مكان حصين فنسبت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالومات جهلا * صع وقيل لا يضمن كقوله ذهب ولا أدري كيف ذهب ولو قال دفنت في داري أو في موضع آخر ضمن ولو لم يكن مكان الدفن ولكن قال سرقت من مكان دفنت فيه لم يضمن * عدة ولو دفنت في الارض برأ أو جعل هناك علامة والا فلا وفي المفازة ضمن مطلقا ولو دفنت في الكرم برأ أو حصينا بأن كان له باب مغلق ولو وضعها بالدفن برأ أو موضعها لا يدخل فيه أحد بل ان ان اه (أقول) ولا تنس ما قد سنا من انه اذا كان الموضع حرز التلث الوديعة والا يضمن مطلقا ومن أن العبري قال عرف كانه قلناه عن البرازية في ما قلنا وفيه توجهت المصوص بخوفي بمقارفة دفنتها حذر الخراج لم يظهر يحمل دفنه لو أمكنه أن يجعل فيه علامة ولم يفعل ضمن وكذلك لو أمكنه العود قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد ثم جاء لم يجدها لا لودفنها باذن ربها * فظوضعت في زمان الفتنة في بيت خراب ضمن ولو وضعها على الارض لا لودفنها وفي الهندية عن النوازل اذا قال المودع سقطت الوديعة أو وقعت حتى لا يضمن ولو قال أسقطت أو تركتها يضمن قال الشيخ الامام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله تعالى لا يضمن في الوجهين لان المودع لا يضمن بالاسقاط اذ لم يترك الوديعة ولم يذهب والقوى عليه كذا في الخلاصة ولو قال لا أدري أضاعت أم لم تضع لا يضمن ولو قال لا أدري أضيعتها أم لم أضع يضمن كذا في الفصول العبادية اه وقد سنا وجهه لانه نسب الاضاعة الى نفسه فهذا اوجه ما قلناه وهي مسئلة أخرى بخلاف قوله ذهب ولا أدري كيف ذهب وقوله أضاعت أم لم تضع الخ فلا فرق بينهما لان مؤدى العبارتين واحد كما لا يخفى على من تأمل فتدبر * قال في نور العين ولو قال أسقطت أو تركتها يضمن كذا في طعون وان مجرد الاسقاط ليس بسبب ضمان اذ لو أسقطها فرقعها ولم يرح حتى هلكت برأ فقلنا لا يضمن مجرد قوله أسقطت بل بشرط أن يقول أسقطت وتركته أو أسقطت وذهبت أو أسقطت في الماء ونحوه وقالوا في قوله سقطت أو وقعت ينبغي الضمان للسقوط بتقصير في الشد أو في جعلها في محل لا يحتملها فيكون كمالا وذكر أنه ينبغي أن لا يضمن مجرد قوله أسقطت أو تركته اذ لا فرق العامة بين سقطت وأسقطت ولو قال ضاعت فالقول له ولو قال لم يذهب من مالي شيء لا يضمن ولو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب فالقول له يمينه ولو قال ابتداء لا أدري كيف ذهب اختلف فيه المتأخرون والاصح أنه لا يضمن اه (أقول) لكن قد سنا عن العلامة اخبار الرمي انه أفتي بالضمان مع لالانه تضييع في زماننا فلا تنس وفيه المودع لو سقط شي من يده على الوديعة يضمن اه وفيه تام ووضعت تحت راسه أو بحنجه يبرأ وكذا بوضعه بين يديه في الصمغ والواير في الفصل الثاني لو نام قاعدا ولو مضطجعا ضمن في الحضر لا في السفر * عدة يبرأ لو قاعدا أو واضعا جنبه على الارض وفي السفر لا يضمن ولو مضطجعا جعل ثياب الوديعة

قال له اجعل الى الوديعة فقال أن فعل ولم يفعل حتى مضى اليوم) وهلك لم يضمن لان الواجب عليه التخلية عبادية (قال) رب الوديعة (للمودع ادفع الوديعة الى فلان فقال دفعته وكذبه في الدفع (فلان وضاعت) الوديعة (صدق المودع مع عبته) لانه أمين سراجية (قال) المودع ابتداء (لا أدري كيف ذهب لا يضمن على الاصح كما لو قال ذهب ولا أدري كيف ذهب) فان القول قوله بخلاف قوله لا أدري أضاعت أم لم تضع أو لا أدري وضعها أو دفنتها في داري أو موضع آخر فانه يضمن ولو لم يكن مكان الدفن لكنه قال سرقت من المكان المدفون فيه لا يضمن وتعمامه في العبادية * (فروع) * هدد المودع أو الوصي على دفع بعض المال

تحت جنبه لوقصد به السرقة ضمن لا لولا لفظ ولو جعل الكيس تحت جنبه يرام مطلقا جعل دراهم لوديعته في خفه ضمن في الاعين لافي الايسر لانها في العين على شرف سقوط عند تركه وقيل يرام مطلقا وكذا لورطها في طرف كمة او عامته وكذا لوشدها في منديل ووضع في كمة يرام ولو القاها في جيبه ولم تقع فيه وهو يظن انها وقعت فيه لا يضمن خلاصة ضمن * ولو دخل الحمام وهو في جيبه وتركه في الساكودة فسرق قيل يضمن فاضحان جعلها في جيبه وحضر مجلس فسق فضاعت بعد ما سكر بسرقة او سقط او استحوها فاقبل لا يضمن لانه حفظها في محل يحفظ مال نفسه وقيل هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال فلو بحث لا يمكنه حفظ ماله يضمن لانه عجز عن الحفظ بنفسه فمصر مضيعة او مودعا غيره اهـ **(قوله ان خاف الخ)** ظاهر صنيعه ان المنظور اليه موقوف عند المودع من خوف تلف نفسه او عضوه او حسيه او اخذ ماله وان كان التهديد مطلقا اما اذا كان صريحا باحدها فالحكم ظاهر **(قوله وان خاف الحبس او القيد)** او التجريس كافي الهتدي **(قوله وان خشي اخذ ماله كانه فهو عند)** لانه يؤدي الى تلف نفسه بخلاف ما لو اتي له قوت الكفاية في الهندي سلطان هدد المودع باتلاف ماله ان لم يدفع اليه الوديعة ضمن ان بقي له قدر الكفاية وان اخذ كل ماله فهو معذور ولا ضمان عليه كذا في خزنة المفتين قال ط ولم يسن المراد بقدر الكفاية هل كفاية يوم او شهر او العمر الغالب فحصر اهـ والظاهر ان المراد بها هنا كفاية شهر او يوم **(قوله كالمو كان الحائر هو)** اخذ بنفسه فلا ضمان أي من غير تفصيل كما يؤخذ من النسخ **(قوله رفع الامر للحاكم)** أي على سبيل الاولوية **(قوله لبيعه)** وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ منها هندية ولو أنفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع ولو لم ينفق عليها المودع حتى هلكت يضمن لكن ينقضيها على المودع متلا على عن حاوي الزاهدي * وفي التاترخانة غاب رب الوديعة ولا يدرى أحى هو أم مت بمسكها حتى يعلم موته ولا يصدق بها بخلاف اللقطة وان أنفق عليها بلا امر القاضى فهو متقطع و يسأله القاضى البينة على كونها وديعة عنده وعلى كون المالك غائبا فان برهن فلو بما يجر و ينفق عليها من غناها أمر به والا يأمره بالانفاق يوما أو يومين أو ثلاثة جاء أن يحضر المالك لأكثر بل بأمره بالبيع وامسك الثمن وان أمره بالبيع ابتداء فلصاحبها الرجوع عليه به اذا حضر لكن في الدابة يرجع بقدر القيمة بالان باده وفي العبد بالان باده على القيمة بالغلة ما بلغت ولو اجتمع من ألبانها شئ كثيرا وكانت أرضا فأمثرت وخاف فساد فباعه بلا أمر القاضى فلو في المصر أو في موضع يتوصل الى القاضى قيل أن يفسد ذلك ضمن **(قوله فهل حال القراءة)** نص على التوهب فلا ضمان بعدها بالاولى **(قوله لانه ولا به هذا التصرف)** أي وهو القراءة وسأق آخر العارية مانصة أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيها اذا كانت لا تتصرف بالنظر والتقليب ويكون كالاستغلال بالحائط والاستئذان بالنار لاسم اذا كان مودعا عادة الناس في ذلك المساهلة والمساحة والاحتياط عدم النظر بالأبصر **(قوله وكذا الوضع السراج)** أي سراج الوديعة على المنارة أي على محل النور فانه لا يضمن اذا تلف **(قوله اودع صكا)** أي له اما اذا كان لغريم وقد اودعه هو ماء الذي له الصل يطلبه فلا يدفعه اليه وعليه الفتوى هندية **(قوله وانكر الوارث)** أي وارث الطالب **(قوله حبس المودع الصل)** لما فيه من الاضرار وقد تقدم نحوه في المصنف ولعله محمول على ما اذا كان المكتوب عليه بقره فان عارض عليه والا فجرد بالنظر لا يثبت الحق ثم ظاهر كلامه بعدم ما لو انكر الوارث لكونه لا يعلم الدفع **(قوله أبدا)** أي ما لم يقر الوارث بالاداء أي بما قبض مورثهم **(قوله لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث)** الظاهر ان يقيدهم البراءة عاذا كان الدين مستغرا لما دفعه أو لا وسواء كان الوارث مؤتمنا أو لا والظاهر ان يقيدهم البراءة عاذا كان الدين مستغرا لما دفعه والوارث غير مؤتمن كما قد بهما في المودع اذا دفع الوديعة للوارث جوى لكن قال في منية المفتي اذا كان للبت وديعة عند انسان وفي التركة دين بدفع المودع الوديعة الى الوارث بغير امر القاضى يضمن في بدء ألف وديعة لرجل مات وعليه ألف درهم من معروف انه عليه وترك ابنه ساعرا وفاقتى المستودع الالف للغريم لم يضمن لانه قضى الى من له الحق وهو غريم الميت وليس للابن ميراث حتى يقضى الدين اهـ **(أقول)** ولعل عدم البراءة بدفع الدين الى الوارث ديانة قال في الفوائد الزينية ولو

ان خاف تلف نفسه او عضوه فدفع لم يضمن وان خاف الحبس او القيد ضمن وان خشي اخذ ماله كانه فهو عند كالمو كان الحائر هو الاخذ بنفسه فلا ضمان عمادية * خيف على الوديعة الفسار دفع الامر للحاكم لبيعه ولو لم رفع حتى فسد فلا ضمان * ولو أنفق عليها بلا امر قاض فهو متبرع * قرأ من مصحف الوديعة أو الرهن فهل حالة القراءة لا ضمان لان له ولاية هذا التصرف صغيرة قال وكذا الوضع السراج على المنارة وفيها اودع صكا وعرف أداء بعض الحق ومات الطالب وانكر الوارث الاداء حبس المودع الصل أبدا وفي الانشاء لا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت

قضى المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح فتأمل وراجع * (فرع) * قال بعت الوديعه وقبضت منها
لاضمن ما لم يقل دفعها للمستري شرح بحفة الاقران * وفي منية المفتى لرجل على آخره من قبضه ظلماً
فات صاحب الدين فالخصومة في الظلم بالمنع للثب وفي الدين لوارث هو المختار وفيها من أخذ من السلطان
مالاً حراماً في الخصومة في الآخرة لعاصب الحق مع السلطان ومع القابض ان لم يخلطه السلطان وبعد
الخلط يكون مع السلطان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (قوله ليس للسيد أخذ وديعه العبد) أي ولو غير
مأذون لا حتماً له مال الغير الا اذا أقام السيد بينته على أنه ماله وقسلف * وفي البرازة بالرفقي اذا كتسب
واشترى شيأ من كسبه أو أودعه هو لك عند المودع فله بضمنه لكونه مال المولى مع أن للعبد ما معتبره حتى لو
أودع شيئاً وغاب فليس للولى أخذ ما انتهى هذا اذا لم يعلم أن الوديعه كسب العبد أو ماله أما اذا علم ذلك فله
حق الأخذ بلا حضور العبد كانه في البرازة عن الذخيرة وقد تقدم ذلك (قوله العامل لغيره أمانة لا أجر له الا
الوصي) أي وصي القاضي وقد نصبه باحر وأما وصي الميت فلا يستحق الاجر كما في الاشباه من فن الجمع
والفرق في الكلام على أجر المثل نقلا عن القنية وقد علل الولا الجي عدم صحة الاجرة ولو جعله المتوفى له لنفذ
له وصاياه به بقول الوصية صار العمل واجبا عليه والاستثمار على هذا لا يجوز انتهى قال العلامة الخبير
الرملي ولا ينبغي أن وصي الميت اذا امتنع عن القيام بالوصية الا باحر في مقابلة عمله لا يجبر على العمل لانه متبرع
ولا يجبر على المتبرع واذا رأى القاضي أن يعمل له أجره على عمله وكانت أجره المثل فما المانع قياساً واستحساناً
وهي واقعة الفتوى وقد أفتيت به مراراً ولا ينافي ما في الولا الجية كما هو ظاهر لان الموضوع مختلف كما يظهر
بأدنى تأمل اهـ (أقول) انما كان الموضوع مختلفاً لان موضوع مسئلة الولا الجي في وجوب العمل بقبول
الوصية وموضوع ما ذكره في عدم الجبر على العمل وهو لا ينافي في الوجوب لكن قال الطحاوي وفيه تأمل ان بعد
القبول لا يقال انه متبرع والحاصل أن وصي الميت لا أجر له الا اذا كان محتاجاً فله الاكل من مال التيمم بقدر
عمله وللقاضي أن يفرض له ذلك لكن للمستقبل لا لما مضى لشروعه فنه متبرعاً وأما وصي القاضي فان
كان محتاجاً فذلك لا والا فان نصبه القاضي وجعل له أجره المثل جاز وكذا اذا امتنع بعد التنبص عن العمل حتى
يجعل له أجره لان وصايته غير لازمة لأن له أن يعمل لنفسه فله أن تمتنع عن المضى في العمل الا باحر وتعام
الكلام على ذلك في باب الوصي آخر الكتاب فراجع ان شئت (قوله اذا عمل) فيستحقان أجره المثل أشباه
قال في القنية اذا عين القاضي له أجره فله والا فلا بد أن كان له أجره مثله ولو لم يعنه القاضي وتقدم ذلك في
كتاب الوقف وذكره في الوصايا (قوله قلت) القول لصاحب الانشاء (قوله فعلم منه أن لا أجر للناظر
المخ) أي من قوله اذا عمل أي الا اذا كان مشروطاً من جهة الواقف أفاده أو السعود ووجه العلم أنه لا عمل
حينئذ ط * والحاصل أن الواقف ان عين الناظر شيئاً فله كثيراً كان أو قليلاً على حسب ما شرطه عمل
أولم يعمل حيث لم يشترطه في مقابلة العمل وان لم يعنه له الواقف وعينه له القاضي أجره مثله جاز وان عين أكثر
ينع عنه الزائد عن أجره المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق أجره ومثله صرح في الاشباه في كتاب الدعوى
وان نصبه القاضي ولم يعينه شيئاً بنظران كان المعهود أن لا يعمل الا باحره المثل فله أجره المثل لان المعهود
كالشروط والا فلاشئ له وبين تفصيل ذلك مع أدلته في كتاب الوقف فأرجع اليه (قوله ودافع ألف مقرضاً
ومقارضاً) قال ابن الشحنة مسئلة البيت من البدائع قال ولو قال خذ هذه الألف على أن نصفها عليك قرض
على أن تعمل بالنصف الآخر مضارباً على أن الربح لي فهذا مكرره لانه شرط لنفسه منفعة في مقابلة القرض
وقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن قرض حرنفعاً فان عمل هذا ويرج فالربح بينهما نصفان لان
المضارب يملك نصف المال بالقرض فكان نصف الربح له والنصف الآخر بضاعة في يده فربحها بالمال
(قوله ويرج القرض) أي لرب المال خاصة (قوله الشرط جاز) ويجعل النصف بضاعة وغناء النصف
القرض لا يقرض لان المضارب لما فسد باشتراط كل الربح لرب المال صارت بضاعة (قوله ويجذر)
للهي عن قرض حرنفعاً واذا علم صحة الشرط فالربح الحاصل من الألف لهما وأنسرا ن عليهما لانهما

* ليس السيد أخذ وديعه
العبد * العامل لغيره
أمانة لا أجر له الا الوصي
والناظر اذا عملاً قلت
فعلم منه أن لا أجر للناظر
في المسقف اذا أحيل
عليه المستحقون فليحفظ
وفي الوهبانية
ودافع ألف مقرضاً
ومقارضاً
ويرج القرض الشرط
جاز ويجذر

شريكاً في الألف (قوله وان يدعى ذوالمال قرضاً وخصمه الى آخر البتين) قال الشارح قد اشتمل البتين على ثلاث مسائل الاولى من الظهيرية لوقال المضارب دفعته الى مضارب وقال رب المال دفعته اليك قرضاً فالقول قول رب المال ومع ذلك لو هلك المال قبل التصرف لاضمان على ذي اليد لاتفاقهما على قول المالك دفعته فانها لا تفيد ضماناً قبل التصرف وضمن بعده وان اقاما بينة فرب المال فيكون كل من القول والبينة رب المال وفي النهاية وشرح التحرير أن القول قول المضارب والبينة على رب المال (قوله فرب المال قد قيل أجدر) أي بقبول قوله وان هلك المال فان كان قبل العمل فلا ضمان عليه لاتفاقهما على لفظ الدفع كما تقدم (قوله وفي العكس) وهذه المسئلة الثانية من الظهيرية أيضاً وهي عكس الاولى اذا قال المضارب بعد ماتصرف وربح أقرضني هذا المال والربح كله لي وقال رب المال دفعته اليك مضاربة بالثلث أو قال دفعته اليك بضاعة أو قال مضاربة ولم أسر بمحاوٍر بجمائة درهم فالقول في ذلك قول رب المال وعلى المضارب البينة وفي دعوى البضاعة الربح لمرب المال وفيما اذا لم يسر فالربح للمال والمضارب أجر المثل وان اقام البينة والبينة للعامل وان اختلفا قبل الربح رد المال الى مالكه لعدم لزوم العقد (قوله كذلك في الابضاع) بأن قال رب المال دفعته بضاعة والمضارب يدعي القرض فالقول لرب المال ولو ادعى المضاربة ورب المال الغصب وضاع المال قبل العمل فلا ضمان وان بعد العمل فهو ضمن وان اقاما بينة فالبينة للمضارب في الوجهين وهذه هي المسئلة الثالثة (قوله ما يتغير) أي الحكم في هذه الصورة وقد قدمنا الكلام على هذين البتين آخر كتاب المضاربة (قوله) وان قال قد ضاعت من البيت وحدها) مسئلة البيت من الوقاعات وقد ذكرناها في هذا الباب وهي المودع اذا قال ذهبت الوديعه من منزلي ولم يذهب من مالي شيء قيل قوله مع عينه كما في الهندية والكافي وجامع الفصولين ونور العين وغيرها (قوله فقد تصور) بأن يجعل السارق أو تكون هي المقصودة بمعنى يصح بصدق (قوله وتارك) بغير تنوين (قوله لأمر) متعلق بتارك أو بحقيقة والحقيقة مثال وهي قطعة من جلد أو قرطاس كتب فيه وقد منادى هذه المسئلة وذكر شارحها العلامة من الشحنة أن مسئلة البيت من قاضخان قال قوم جالوس في مكان فقام واحد منهم وترك كتابه ثم قام الباقون معانفوا الكتاب فضموا جميعاً لان الاول لما ترك الكتاب عندهم فقد استحققتهم فاذا قاموا وتركوا الكتاب فقد تركوا الحفظ للمترجم فضموا جميعاً وان قام القوم واحداً بعدوا واحد كان الضمان على آخرهم لان الآخر تعين للحفظ فتعين للضمان قال المصنف وهذا ليس خاصاً بالحقيقة بل بطرق غيرها أيضاً قال ط وبنغي تقييده هذا الفرع بما لا يقسم فانه اذا كان مما يقسم يكون القائم أولاً مفترطاً بعدم صحة المودع للحفظ اهـ (قوله يضمن المتأخر) لتعنيه للحفظ فتعين للضمان اهـ عبد البر ومفهومه أنهم اذا قاموا جلة فضموا جميعاً وبه صرح قاضخان ونظير لي أن كل ما لا يقسم كذلك سائماً (قوله وتارك) نشر الصوف صفحا (الخ) قد اشتمل البتين على مسلتين من الظهيرية * قال في كتاب الوديعه اذا أفسدها الفأر وقد اطعم المودع على ثقب معروف ان كان أخبر صاحب الوديعه أن ههنا ثقب الفأر فلا ضمان وان لم يخبره بعدما اطعم عليه ولم يسده ضمن وهي المسئلة الثانية * والاولى ما قال في الظهيرية عن السيد الامام أي القاسم أن الانسان اذا استودع عنده ما يقع فيما السوس في زمان الصنف فلم يرد في الهواء حتى وقع فيه السوس وفسد لا يضمن وهذا علم من صورة النظم الا أنه يعلم من ذلك الحكم في نظيره ما انتهى ما ذكره من الشحنة قال في الهندية الوديعه اذا أفسدها الفأر وقد اطعم المودع على ثقب الفأرة أن أخبر صاحبها ان ههنا ثقب الفأرة لا ضمان عليه وان لم يخبر بعدما اطعم عليه ولم يسده يضمن كذلك في الفصول العمادية وذكر بعد هذا عبارة الظهيرية ثم قال وفي فتاوى أبي الليث اذا كانت الوديعه شياً يخاف عليه الفساد وصاحب الوديعه غائب فان رفع الأمر الى القاضي حتى يبيعه ماز وهو الاول وان لم يرفع حتى فسدت لا ضمان عليه لانه حفظ الوديعه على ما أمر به كذا في المحط وان لم يكن في البلد قاض باعها وحفظ ثمنها لصاحبها كذا في السراج الوهاج انتهى (قوله نعمت) العث بالثلثة السوس والأرضه وهي دويبة تاكل الصوف (قوله لم يضمن) لانه حفظ الوديعه كما أمر به بحيث لو يضمن بنسب الملبم (قوله وقرض الفأر) الحاصل أنه اذا أودعه

وان يدعى ذوالمال قرضاً

وخصمه

قرضاً فرب المال قد قيل

أجدر

وفي العكس بعد الربح

فالقول قوله

كذلك في الابضاع ما يتغير

وان قال قد ضاعت من

البيت وحدها

يصح ويستحلف فقد

يتصور

وتارك في قوم لأمر

صحيفة

فأرأوا وراحت يضمن

المتأخر

وتارك نشر الصوف

صيفاً فعلم * يضمن

وقرض الفأر

الوديعة فوضعت في محل لا تثقب فيه فقرضها الفأرا وأحرقها النار وأصابها بخص البلاء الموحدة التحنية ثم الخاء
 المجهدة أي نقص أو أصابها بخص بالنون ثم الخاء أي تثقب منسحق فلا ضمان عليه وأما إذا كان في المكان الموضوع
 فيه الوديعة تثقب فلما طلع عليه المودع أن أخبر صاحبها به فلا ضمان عليه وإن لم يخبره ولم يسده يضمن أفاده
 صاحب الهندية (قوله بالعكس يؤثر) أي بخلاف (قوله ولم يعلم) الواو عني وأوفيتني عنه الضمان
 بسدّه وأعلام المالكه وإن لم يسده لأن المالك حينئذ رضى وضعه فيه على هذا الحال ويعلم بضم الباء (قوله
 وينبغي تفصيله) البحث للطرسوسي حيث قال وينبغي أن يكون فيها التفصيل لأن الأمر دأب بين الأعلام
 للمودع أو السد بدونه وهو موجود وارتضاء عبد البر وأقره الشربلاني * (تمت) * في ضمان المودع بالكسرى
 فاضحان مودع جعل في ثياب الوديعة فوالتفقه فدفعها إلى ربها ونسي ثوبه فيها فاضاع عنده ضمن لأنه أخذ
 ثوب الغير بلأنه والجهل فيه لا يكون عذرا قال في نور العين ينبغي أن تقيد المسئلة بمالو كان غير عالم ثم علم بذلك
 وضاع عنده والافلا سبب للضمان أصلا فالظاهر أن قوله والجهل فيه لا يكون عذرا ليس على الطلاق والله تعالى
 أعلم اهـ ملخصا قال في السراجية مؤنة ردعي المالك لأعلى المودع وإن نقلها في بلد من محلة فمؤنة الردعي
 صاحبها بالاتفاق وكذا إذا سافر فيها يجوز له السفر بها تكون الأجرة على المالك سراج أي أجرة الردك يؤخذ
 من سابقه قال ط وانظر مؤنة حله للأخراج هل هي على المودع أو المالك * (فروع) * بدت بقرة من الباقورة
 وترك الراعي اتباعها فهي في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيما بدت بالاجراع كان الراعي خاصا وإن كان
 مشتركا كذلك عند أبي حنيفة وعندهما يضمن وإنما لا يضمن عنده وإن ترك الحفظ فيما بدت لأن الامين
 اغنا يضمن ترك الحفظ إذا ترك بغير عذر أما إذا ترك بعذر فانه لا يضمن كالودع الوديعة لا تجني حالة الحريق فانه
 لا يضمن وإن ترك الحفظ لأنه ترك بعذر كذا هنا وانما ترك الحفظ بعذر كي لا يضيع الباقي وعندهما يضمن لأنه
 ترك بعذر عكس الاحتراز عنه * قال صاحب الذخيرة ورأى في بعض النسخ لا ضمان عليه فيما بدت إذا لم يجد
 من يعثمه ليردها أو يعثمه لخبر صاحبها بذلك وكذلك لو تفرقت فرقا ولم يقدر على اتباع الكل فاتبع البعض
 وترك البعض لا يضمن لأنه ترك حفظ البعض بعذر وعندهما يضمن لأنه يمكن الاحتراز عنه عمداً من
 ضمان الراعي * وفي فتاوى أبي الليث مكارم رجل كرايس إنسان فاستقبله القصوص فطرح الكرايس وذهب
 بالجمار فإن كان لا يمكنه التخلص منهم بالجمار والكرايس وكان يعلم أنه لو حمله أخذ القصوص الجمار
 والكرايس فلا ضمان عليه لأنه لم يترك الحفظ مع القدرة عليه * طرح الامانة في السفينة وسبح في البحر
 خوفا من الاسر والقتل لا يضمن * في جامع الفصولين في ضمان الاجير المشتري زامر الذخيرة قرية عادتهم
 ان البقار إذا أدخل السرح في السكك يرسل كل بقرة في سكة ربه أو لا يسلمها إليه ففعل الراعي كذلك فصاعت
 بقرة قيل يبرأ ان المعروف كالشرط وقيل لم يعد ذلك خلافاً يبرأ اهـ والظاهر أن القولين متقاربان لم يكونا
 بمعنى واحد لأن ذلك اذا كان معروفاً لا يعد خلافاً لانه لا يكون ما ذكرناه عادة وقد منحوه هذه المسئلة وهو مالو
 أرسل الوكيل بالبيع الثمن إلى الموكل مع المكاري وبحوجه ما جرت به العادة فانه لا يضمن وبه أبقى الخبير الرمي
 لأن المعروف عرفاً كالشرط ولا فرق بين أن تتلف أو تضيع أو ياكلها الذئب إلا إذا نهار بها عنه قال
 الرمي ومثله الشرط والمزارع أيضاً مثله وهو كالودع وهذا إذا كانت العادة مطردة أما إذا لم تكن كذلك
 فلا شبهة في الضمان في صورة الضياع أو أكل الذئب تنبه وهذا أيضاً إذا لم يخش عليها أما إذا خشى
 بأن كان على أهل القرية أعداء يقصدون نهب أموالهم أو اتلافها أو كانت كثيرة اللصوص فلا شبهة في
 الضمان فاعلم ذلك والله تعالى أعلم اهـ * رجل استعارة دابة فنام في المفازة ومقودها في بده فغاب السارق
 وقطع المقود وذهب بالدابة لا يضمن المستعير لأنه لم يترك الحفظ ولو أن السارق مذل المقود من بده وذهب بالدابة
 ولم يعلمه المستعير كان ضامناً لانه إذا نام على وجهه يمكن مذل المقود من بده وهو لا يعلم به يكون مضيقاً إذا نام جالساً
 لا يضمن على كل لانه لو نام جالساً لم يكن المقود في بده ولكن الدابة تكون بين يديه لا يضمن فهنا لا يضمن
 أولى اهـ * وفي البرازية من الوديعة جعل دابة الوديعة في كرم غير رفيع الحائط أو لم يكن له حائط ينظران

بالعكس يؤثر

إذا لم يسد الثعب من بعد

عليه

ولم يعلم الملاك ما هي

تفقر

قلت بقي لو سده مرة

فتفتحها فأرأى فسد

لم يدكر وينبغي تفصيله

كما مر فتدبر

نام المودع ووضع جنبه على الارض ضمن ان شاعت الودعة وان قاعد الايضمن وان في السفر لا يضمن وان
 نام مضطجعا اه * ومثله في الذخيرة وعدة الفتاوى والعادية وفي البرازية ايضا في العارية ذكر كما ذكر في الخانة
 قائلا وهذا لا يناقض ما امر اذ نوم المضطجع في السفر ليس بترك للحفظ لان ذات نفس النوم وهذا في امر زاعد على
 النوم اه * كل امين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرذائش ومثله ما تقدم
 متنا * المودع والمستعير والمضارب والمستنضع والمساوم والمستأجر والاب في مال ابنه الصغير والوكيل
 أو الرسول أو الداعي أو أمين القاضي أو المحضر أو أمير العسكر أو المتولي أو القيم أو الدال أو السمسار أو البائع
 أو المرتهن أو العدل أو المتلقط أو أخذ الأبق أو الشريك أو الحاج عن الغير أو الأجير الخاص أو المشترك أو
 نحوها اذا ادعى الهلاك بغير تعد أو ادعى الرذالى صاحبها يصدق مع عينه لان كل واحد منهم أمين والقول قول
 الامين مع العين ان لم يكن له بينة على الرد أو الهلاك وان كان له بينة فلا يمين عليه وانما طلبت البينة لدفع اليمين
 عنه * فالخالص ان من تكون العين في يده امانة اذا ادعى ردها الى صاحبها أو ادعى الموت أو الهلاك يصدق مع
 عينه بالاتفاق وهذا في الرهن قبل قبضه وأما بعد قبضه فالقول للراهن كما يأتي سأخفى * حول الأجنبي
 أو دعيته عن محلها ثم ردها ثم هلك ضمن قاضخان * دفع الى آخر قنما قيد بالسلسلة وقال اذهب الى
 بيتك مع هذه السلسلة فذهب به بلا سلسلة فأبى القن لم يضمن اذا مر بشيئين وقد أتى بأحدهما فصوله
 (أقول) أى أمر بالذهاب بالقن وأمر بالذهاب بالسلسلة فلا يضمن القن (وأقول) المتبادر من كلامه ان يكون
 القن معصوما بها أى مسلا فكذا قال اذهب به مسلا فهو مأثور بالذهاب به مسلا فلا مأثوره واحد
 موصوف فينبغي الضمان تأمل رمى * بعته الى ماشية فركب المبعوث دابة الباعث يرى لو بينهما انبساط
 في مثل ذلك والاضمن فصولين وفيه دفع بعيره الى رجل ليكرهه ويشتري له شيئا بكرانه فمضى البعير فباعه واخذ
 ثمنه ههنا لو كان في موضع بقدر على الرفع للقاضي أو يستطيع امساكه أو دمع العي ضمن قيمته والابرى
 * أعار جاره وقال خذ عذاري وسقه كذلك ولا تحل عنه فانه لا يستعمل الا هكذا فقال نعم فلما مضت ساعته خلى
 عذاره فاسرع في المشي فسقط ضمن اذا خالف شرط ما قيد افغصه * أعطاه درهمه الشقة فغصه * انكسر برى
 لوامره بعزمه والاضمن وكذا لو اراد قواضيه فانكسر فهو على هذا اه * وفيه معزاي لو ان صاحب المحيط
 قال له بعد دمي منك بفلس أو بألف فقتله الآخر بقاد لا لو قال اقتلى فقتله لأنه اطلاق فأورث شبهة وهو هنر
 في أصح الروايتين عندنا في حنيفة وتجب الدية في ماله في رواية ولو قال اقطع يدى أو رجلى أو اقتل فتى ففعل لم
 يجب شي بالاجماع اذا الاطراف كالاموال فيصح الامر * وقعت بخارى واقعة وهي رجل قال لا تحرام السهم الى
 حتى أخذه فرمى السهم اليه بأمره فأصاب عينه فذهب قال قاضخان لم يضمن كالماله اذن على فغنى عليه
 لم يضمن وهكذا أفتى بعض المشايخ به وفاسوا على ما لو قال اقطع يدى الخ وقال صاحب المحيط الكلام في وجوب
 القودا مالا شلا أنه تجب الدية في ماله اذ ذكر في الكتاب وتضارب بالو كراى الخس يقال له بالفارسية مشتد زن
 فذهب عين أحدهما يجب القصاص اذا أمكن لانه محدس وان قال كل واحد منهما الآخر ده وكذا لو يلز
 في نفاقه على وجه التعليم والملاعبة فأصاب الخشبة عينه فذهب بقاد لو أمكن اه قال في مجمع الفتاوى ولو
 قال كل واحد منهما لصاحبه ده ده وركز كل منهما صاحبه وكسرسه فلا شئ عليه بمزلة ما لو قال اقطع يدى
 فقطعها فاضحخان اه والذي يظهر لي في وجه ما ذكر في الكتاب أنه ليس من لازم قوله ده دابة عينه لاحتمال
 السلامة مع المضارب بالو كرا كاحتماله مع رمى السهم فلم يكن قوله ارم السهم الى وقوله ده ده صريحاً في اتلاف
 عضو بخلاف قوله اقطع يدى أو ارجل على فلم يصح قياس الواقعة عليه والمصرح به أن الاطراف كالأموال يصح
 الامر فيها وان كان في المسئلة قولين تأمل * في جامع الفصولين راجع الى كتاب الدعوى واليقات واليقات صاحب المحيط
 دفع قوبه الى الدال ليعطيه فساوم به رب حانوت بنم معلوم وقال أحضر رب النوب لأعطيه الثمن فذهب وعاد فلم
 يوجد النوب في الحانوت ورب الحانوت يقول أنت أخذته وهو يقول ما أخذته بل تركته عندك صدق الدال

مع عينه لأنه أمين وأما رب الخاتون فلما انفقاعا على أنه أخذ ضرب الخاتون لبشره بما سمي من الثمن فقد دخل في ضمانه فلا يبرأ بمجرد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفقا على ثمن لم يضمن إذا المقصود على سوم الشراء إنما يضمن لو انفقا على عنه قسمة * لا يحسم ضمان السوم إلا إذا ذكر الثمن قبل هو قول أبي يوسف وبني عند محمد أن عمل قلمها يجنبس * دفعه إلى الدال ليلبسه فدفعه الدال إلى الرجل على سوم الشراء ثم نسبه لم يضمن وهذا إذا أذن له المالك بالدفع للسوم إذا تعدى في الدفع حيثذا يصاح أما إذا لم يأذن له فيه ضمن * ذكر في بعض الفتاوى عن فتاوى النسفي لوعرضه الدال على رب دكان وتركه عنده فهرب برب الدكان وذهب به لم يضمن الدال في الصحيح لأنه أمر لا يمنه في البيع وذكر بعض المشايخ يضمن لأنه مودع وليس للمودع أن يودع قاضيه خان * دفعه الدال إلى من استلم لينظر إليه ويشتري فذهب به ولم ينظر به الدال قالوا لم يضمن لأنه في هذا الدفع قال وعندى أنه إنما يضمن لو لم يفارقه وأما لو فارقه ضمن كالأودعه أجنبياً وتركه عنده من لا يبرد الشراء * طلب المبيع رجل من الدال بدرهم معلومة فوضعه عند طالبه ضمن قيمته لأخذه على سوم الشراء بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على الدال وهذا لو أذن بالدفع إلى من يبرد الشراء قبل البيع قالوا لم يكن مأذوناً ضمن فروق الجامع * دلال معروف بيده ثوبين أنه مسروق فقال رددته على من أخذته منه يبرأ كغاصب الغاصب إذا رد على الغاصب يبرأ في الذخيرة إنما يبرأ أو أنبت رده بحجة في عدة الفتاوى هذا كغاصب الغاصب إذا قال رددت على الغاصب صدق بيده لا بد منها منتقى * قال تلفت منذ عشرة أيام ورهن رهنها كانت عنده منذ يومين فقال المودع وحدها تلفت فقبل ولم يضمن ولو قال أو لا ليست عندى ودعته ثم قال وحدها فقبلت ضمن أه قسمة * دلال دفع ثوباً إلى ظالم لا يعين استرداده منه ولا أخذ الثمن يضمن إذا كان الظالم معروفاً بذلك * ن خرج المودع وترك الباب مفتوحاً ضمن لو لم يكن في الدار أحد ولم يكن المودع في مكان يسمع حس الداخل عدة * المودع لو حفظها في حرز ليس فيه مال ضمن والمردح زر غيره أماً لو استأجر بيتاً لنفسه وحفظها فيه لم يضمن ولو لم يكن فيه ماله * هي مودع استأجر بيتاً في مصر أودع فيه وأحضرها فيه وسافر وتركها فيه لم يضمن مع تحته بخاتم الوديعة قيل ضمن في الخصر والبصر لافي غيرهما وبقي وقيل ضمن في الخصر لافي غيره مماثلة المرتهن وقضن المرتبة مطلقاً لأنه استعمال منها خلاصة في الأقضية * ادعى وكالة بقض دين أو ودعة فأقر المطلوب في الدين يؤمر بدفعه الموقوف العين لا يؤمر في ظاهر الرواية وذكر في محل آخر من الخلاصة في الفرق بينهما أن أقراره في الدين لافي ملك نفسه وفي الوديعة لافي ملك غيره اه قال فلما أقر بالوكالة وأنكر المال لا يصرح خصماً ولا تقبل البينة على المال إلا أن تقع البينة على الوكالة أو لم يثبت كونه خصماً بأقرار المطلوب لأنه ليس بحجة في حق الطالب وإن أقر بالمال وأنكر الوكالة لا يحلف الوكيل المطلوب على العلم بوكالته إذا حلف يترتب على دعوى محضة ولم تصح اذ لم تثبت وكالته فلم يصرح خصماً إلا إذا قامت البينة على الوكالة والمال يقبل عند أي خنفة بناء على أن وكيل قبض الدين يملك الخصومة عنده * هذا لا يؤمر بدفع الوديعة إلى الوكيل بقضها أو صدقه إذا قرع بالغير بخلاف الدين * فن عن محمد لو صدقه بغير دفع عين كدين غروك ذاعن أبي يوسف * حشجي لو صدقه أو كذبه أو سكت لا يجبر بدفع الوديعة ولو دفعها لا يسترد ولو حضر رهنها وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط عليه الضمان والارجع بعينه لو قاتماً وبقسمته لو هالك * قال صاحب جامع الفصولين أقول لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو قاتماً إذ غرضه لم يحصل فله نقض قبضه على قياس ما مر من الهداية من أن المدين يرجع عما دفعه إلى وكيل صدقه ولو قابلاً كذا هذا * تصح لو لم يؤمر بدفع الوديعة ولم يسلمها فقبلت قبل لا يضمن وكان ينبغي أن يضمن إذا منع من الوكيل برعه كمنعه من المودع ولو سلم إلى الوكيل لا يسترد لأنه سعي في نقض ما فعله ذخيرة * وكل زيد الغائب بقض ودعة فقبضها بدين قبل أن يبلغه ذلك فقبلت بغير المالك ضمن زيد أو الدافع ولو علم الدافع بالتوكيل لا يبرأ إذا لم يودع أن يدفعه (يقول الحقير) الظاهر أنه يبرأ الدافع لا يبرأ من قبضه حين قبض فضولاً والله تعالى أعلم * عن وكلة قبض الوديعة في اليوم فله قبضه غدا ولو وكلة قبضه غدا لملك قبضه اليوم إذا ذكر اليوم للتعجيل فكان له قال أنت وكيل به الساعة

فإذا ثبتت وكالته الساعة دامت ضرورة ولا يلزم من وكالته الغد وكالته اليوم لا صريحاً ولا دلالة وكذا لو قال اقضه الساعة فله قبضه بعدها ولو قال اقضه بمحض من فلان قبضه بغيره حاز * قال اقضه بشهود فله قبضه بدوهم بخلاف قوله لا تقبضه الا بمحض من حيث لا عاقل قبضه اذ انتهى عن القبض واستثنى قبضاً بمحض من ههنا في نور العين * وفي الهندية من ترك باب حانوته مفتوحاً فقام واحد من واحد فضا من ماضع على آخرهم كذا في المتنقط * رجل في يده ثوب قال له رجل اعطني هذا الثوب فاعطاه اياه كان هذا على الودبعة كذا في الظهيرية * سئل ابن الفضل عن دفع جواهر الى رجل لبيعها فقال القابض ان انا ربهما تاجر الا عرف قيمتها فاضاعت الجواهر قبل أن يريها قال ان ضاعت أو سقطت بجرته ضمن وان سرقت منه أو سقطت لمزاحة أصابته من غيره لم يضمن كذا في الحاوي للفتاوى * دفع الى امرأته قمعة لبس في الماء فتغافل عنها فاضاعت لا يضمن كذا في القنية * قال خلف سألت أسد اعين له على آخر درهم فدفع المطلوب الى الطالب درهمين أو درهمين درهمين وقال خذ درهمك فضاع الدرهمان قبل أن يعين درهمهما قال هل كذا على المطلوب ولطالب درهمه * ولو قال له حين دفع اليه الدرهم الاول هذا حقك فهو مستوف ولا ضمان عليه للدرهم الآخر كذا في التارخانية * صبي يعقل البيع والشراء محصور عليه أو دعه رجل ألف درهم فأدرى ومات ولم يدر ما حال الودبعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أدركه في يده فينتد ضمن بالموت عن تجهيل كذا في الظهيرية والحكم في العتوة نظير الحكم في الصبي اذا أفاق ثم مات ولم يدر ما حال الودبعة فلا ضمان في ماله الا أن يشهد الشهود أنه أفاق وهي في يده وان كان الصبي مأذوناً له في التجارة والمسئلة بمجالها فهو ضامن للودبعة وان لم يشهد الشهود أنه أدركه وهي في يده وكذا الحكم في العتوة اذا كان مأذوناً له في التجارة كذا في الذخيرة * اذا قال المستودع للودع وهبت في الودبعة أو بيعتاني وأكر رب الودبعة ثم هلك لا يضمن المودع كذا في الخلاصة سئل عن أودع عنده حراً أو ابناً صغراً ثم استرهما بعد زمان فرد عليه ستة فقال المالك كانت سبعة فأبى لأدري أو دعتني ستة أو سبعة ولا أدري ضاعت أو لم تكن عندي وتارة يقول لا أدري هل جاءني من عندك رسول فاستردوا وحطها اليك أم لا هل يضمن قال لا لأنه لم يقر بضاعته فلا ينفاض كذا في فتاوى النسفي * رجل استقرض من رجل ثخينين درهما فأعطاه غلطاسين فأخذ العشرة ليردها فهلك في الطريق يضمن خمسة أسداس العشرة لان ذلك القدر قرض والباقي وديعة كذا في السراج الوهاج وهو الأصح هكذا في التارخانية وكذا لو هلك الباقي يضمن خمسة أسداسه كذا في فتاوى قاض خان * له على آخر جسورين وأسوف غلطاسين فلما علم أخذ عشرة ليردها فهلك يضمن خمسة أسداس العشرة لأن ذلك قرض والباقي أمانة كذا في الوجيز للكردي * رجل له على رجل ألف درهم دين فاعطاه ألفين وقال ألف منهم ما قضا من حقك وألف يكون وديعة قبضها وضاعت قال هو قابض حقه ولا يضمن شيئاً كذا في المحيط * أودع بقره وقال ان أرسلت ثيرانك الى المرعى العلف فذهب ببقري أيضاً فذهب بها دون ثيرانه فضاغت لا يضمن كذا في القنية * أودع شاة فدفعها مع غنمه الى الراعي للفظ فسرقت الغنم يضمن اذا لم يكن الراعي خالصاً للودع كذا في القنية * الودبعة اذا كانت قراماً فأخذها المودع وصعد بها السطح ونسرها فاهت بها الرج وأعادتها الى المكان الذي كانت قيمته البت لا يبرأ عن الضمان لانه لم يوجد منه القصد الى ترك التعدي كذا في خزنة المفتين * في فتاوى النسفي طحان خرج من الطاحونة لينظر الماء فسرقت الحنطة ضمن ان ترك الباب مفتوحاً وبعد من الطاحونة كذا في الخلاصة بخلاف مسألة الخان وهي خان فيها منازل ولكل منزل مقفل فخرج وترك الباب مفتوحاً فسارق وأخذ شيئاً لا يضمن كذا في الوجيز للكردي * قال المودع للمالك انا اذهب الى المزرعة وأريد أن أضع وديعتك في بيت جاري فقال له المالك ضعها فوضعتها وذهب الى المزرعة ورجع فأخذها من الجار وراه الى بيته ووضعها معه فضاغت من داره هل يضمن المودع الاول أم لا نسفي الضمان كذا في الذخيرة مع راعين عبارة فارسية * ولو كان عنده كلب وديعة فوجدته خطأ يكره أن تصلحها اذا كرم ذلك صاحبه كذا في المتنقط اهـ (أقول) وهذا بخلاف اصلاح غلط المصنف اذا كان بخط فانه يناسب فانه يجب حينئذ كيا يأتي في آخر العارية * وفي الهندية أودع عند رجل صل

ضيعة والصلب ليس باسمه ثم جاء الذي الصلح باسمه وأدعى تلك الضيعة. والشهود الذين بذلوا خطوطهم أبوا أن يشهدوا حتى يروا خطوطهم. فالقاضي بأمر المودع حتى يريهم الصلح ليروا خطوطهم ولا يدفع الصلح إلى المدعي وعليه الفتوى كذا في الفتاوى العتبية. دفع إلى الرجل ما لا يشترط على العرس فإن كان المدفوع دراهم ليس له أن يحبس لنفسه شيئاً ولو نثره بنفسه ليس له أن يقطع منه كذا في محيط السرخسي. وكذا ليس له أن يدفع إلى غيره تشترط كذا في السراج الوهاج ومثل المال السكر كذا في العتبية. وتسل عن أمة اشترت سوارين عمالاً كتبته في بيت مولاهما فأودعتهم امرأة فقصفت تلك المرأة ولم يكن ذلك باذن مولاهما فبطلت الدفعة هل تضمن فقال نعم لأن ذلك مال المولى ولا إبداع فيه إِنْ فُصِّرَتْ غَايِبَةٌ كَذَا في الفتاوى النسفية اهـ ما في الهندية والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(كتاب العارية)

مشر وعيها بالكتاب وهو قوله تعالى ويؤمنون بالماعون والماعون ما يتعاورونه في العادة وقبل الزكاة فقد علم الله تعالى على منع الماعون وهو عدم عارته فتكون عارته محجوزة. والسنة وهي ما روى البخاري أنه عليه الصلاة والسلام استعار من أبي طلحة فرساً يسمى المندوب فركبه حين كان فرج في المدينة فلما رجع قال ما رأيت من شيء وإن وجدناه ليعرنا وبالأجاء فإن الأمة أجمع على جوازها وإنما اختلفوا في كونها مستحقة وهو قول الأكثرين أو واجبة وهو قول البعض اهـ سمي (قوله) لأن فيها تمليكاً أي وأبداء فتكون من الدفعة عتلة المفرد من المركب والمركب مؤخر عن المفرد ويحصل أن يكون إشارة إلى ما قدمنا في الدفعة من أنه من باب الترقى والأنسب في التركب أن يقول ذكرها بعد الدفعة لا يشترط كما في الأمانة وأخبرها أن فيها تمليكاً (قوله) النيابة عن الله تعالى في إجابة المضطر أي أن المستعير مضطر وقال تعالى أمن بحسب المضطر إذا دأب وقد أعانته المعير فكانه نائب عن الله تعالى في إغاثة وإن كان فعل المعير من الله تعالى فلا نيابة في الحقيقة ففعلها قد تخلف بهذا الخلق وورد تخلفوا بأخلاق الله (قوله) لأنها لا تكون الاحتياج أي غالباً (قوله) والقرض بثمانية عشر) حقق بعضهم أن ثواب الصدقة أكثر وأن أفرادها أكثر كسفاً وإن كانت في القرض أكثر كما قال المناوي نقل عن الطيبي القرض اسم مصدر والمصدر بالحقيقة الإقراض ويجوز كونه بمعنى المقرض قال اللقيني فيه أي في الحديث أن درهم القرض درهمي صدقة لكن الصدقة لا بعد منبأ والقرض عادمته درهم فقط مقابله وبقي ثمانية عشر ومن ثم لم أبرأ منه كان عشر وثواباً بالأصل وهذا الحديث يعارضه حديث ابن حبان من أقرض درهما مرتين كان له كأجر صدقة مرة وجع بعضهم بأن القرض أفضل من الصدقة ابتداءً فامتناره عنها بصون وجهه لم يعتد السؤال وهي أفضل انتهى علماً فيها من عدم رد المقابل وعند تعاقب الموصيتين ترجح الثانية باعتبار الأثر المترتب والحق أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال والأزمان وعليه ينزل الأحاديث المتعارضة اهـ ط (قوله مشددة) كأنها منسوبة إلى العارل ان طلبها عار وعيب صحاح ورده في النهاية بأنه صلى الله عليه وسلم بشر الاستعارة فلو كان العارل يطلبها بالشرها وعول على ما في المغرب من أنها من اسم من الاعارة وأخذها من العار لعب خطأ اهـ ومثله في معراج الدراية وذكر في البداية أنه يمكن أن تكون العارية باسم موضوع أو بالنسبة كالكرسي والدردي نظيره كعبت وكبت مفعلة تصغير وليس تصغير وفي المبسوط قيل العارية مشتق من التعاور وهو التناوب كأنه يجعل للغير ثوبه في الانتفاع بملكه على أن تعود الثوب إليه بالاسترداد متى شاء ولهذا كانت الاعارة في المكيل والموزون قرضاً لأنه لا ينفع به إلا بالاستهلاك فلا تعود الثوب إليه في غيره ليكون اعارة حقيقة وإنما تعود الثوب إليه في مثله وما عاك الإنسان الانتفاع به على أن يكون مثله مضموناً عليه يكون قرضاً اهـ ومثله في الكفي (قوله) وتخفف قال الجوهرى وقد تخفف منسوبة إلى العار ورده الراغب بأن العار بآى والعارية وارى بالمشتقات يقال استعار منه واستعاره اهـ في حنف (قوله) اعارة الشيء قاموس قال في المنع عنه أعارة الشيء وأعاره منه وعاروه وأعاره له وتجاوز واستعار طلبها واعتوروا الشيء وتجاوزوه وتجاوزوه تداولوه اهـ وفي المبسوط أنها من العربية تحليل الثمار بلا عوض

(كتاب العارية)

آخرها عن الدفعة لأن فيها تمليكاً وإن اشتركا في الأمانة ومحاسنها النيابة عن الله تعالى في إجابة المضطر لأنها لا تكون الاحتياج كالقرض فلذا كانت الصدقة بعشرة والقرض بثمانية عشر (هي) لغة مشددة وتخفف اعارة الشيء قاموس وشرعاً

ورده المطرزي لانه يقال استعاره منه فاعاره واستعاره الشيء على حذف من والصواب أن المنسوب اليه العارة اسم من الاعارة ويجوز أن يكون من التعاور والتناوب فهستأني **(قوله)** تعليق المنافع أشار به الى رد ما قاله الكرخي من أنها باحة نفع وما في المتن بخلافه أي بكر الرازي وهو الصحيح وهو قول عامة أصحابنا كما في الهندية عن السراج وعليه المتن وأكثر الشروح ونشهد بما في المتن كثير من الأحكام من انعقادها بلفظ التملك وجواز أن يعبر بها باختلاف المستعمل ولو كان باحة لما حاز لأن المباح له ليس له أن يبيع لغيره كالمباح له الطعام ليس له أن يبيع لغيره وانعقادها بلفظ الاباحة لانه استيعر للتملك كما في البحر وإنما لا يفسد هذا التملك لجهة التكونها لا تنقضي الى المنازعة لعدم زومها كذا قال الشارحون والمراد بالجهة لجهة المنافع المحركة لجهة العين المستعارة بدليل ما في الخلاصة لو استعار من آخر حمارا فقال ذلك الرجل لي حماران في الاصطبل فخذ أحدهما واذ به ضمن إذا هلك ولو قال له خذ أحدهما أهمأنت لا ضمن كما في المنع **(قوله)** مجانا أي بلا عوض قال في القاموس المجان ما كان بلا بدل **(قوله)** لزوم الإيجاب والقبول ولو فعلا أي كاللغاطي كما في القهستاني وهذا ما يقع على القبول وأما الإيجاب فلا يصح به وعليه يتفرع ما سألني في قبلي من قول المولى خذ واستخدمه والظاهر أن هذا هو المراد بما نقل عن الهندية زكها الإيجاب من المعبر وأما القبول من المستعير فليس بشرط عند أصحابنا الثلاثة اه أي القبول صريحاً غير شرط بخلاف الإيجاب ولهذا قال في التارخانة ان الاعارة لا تثبت بالسكوت اه والازم أن لا يكون أخذها قبولا **(قوله)** وحكمها كونها أمانة فإن هلكت من غير تعدل بضمن وإن تعدى ضمن بالإجماع ولو شرط الضمان في العارية هل يصح فالشايخ يختلفون فيه وفي خلاصة الفتاوى ر جل قال لا تحرأني فإن ضاع فأنا له ضامن قال لا يضمن هندية عن غاية البيان ومثله في الانقروى عن المضمرات **(قوله)** قابلية الاستعارة أي يمكن الانتفاع بالمعارع بقاء عينه فلو عاره مكيلاً أو موزوناً لا يمكن الانتفاع به الاستهلاك كان كناية عن القرض ولا يصح اعارة الأمانة للوطء ولا من تحت وصاية الخادمة لعدم قابلية المعار لذلك الانتفاع لأن الاباحة لا تجري في القروض ولا يجوز التبرع بمتاع الصغير ولم يحمل عارية الأمانة نكاحاً كما جعل في عارية الكيل والموزون قرضاً للشاكلة بين القرض والعارية لأن كلامهما تبرع غير لازم لصاحبه أن يرجع به متى شاء والنكاح لازم فلا يتعد بلفظ لا يدل على اللزوم ومن لازم النكاح البذل وهو المهر وشرط العارية عدم ذكر البذل قال في الهندية ومن شرائطها العقل فلا تصح الاعارة من المجنون والصبي الذي لا يعقل وأما البلوغ فليس بشرط حتى تصح الاعارة من الصبي المأذون ومنها القبض من المستعير ومنها أن يكون المستعار مما يمكن الانتفاع به بدون استهلاكه فإن لم يمكن فلا تصح اعارته كذا في البدائع * قال الحاكم الشهد في الكافي وعارية الدراهم والدنانير والفضول قرض وكذلك كل ما يكال أو يوزن أو يعد عذامثل الجوز والبض وكذلك الأقطان والصوف والابر يسر والكافور وسائر متاع العطر والصابون التي لا تنفع الاعارة على متاعها فترض وهذا إذا أطلق العارية فأما إذا بين الجهة كما إذا استعار الدراهم والدنانير ليعار بها مائة أو وزن جهاد كان أو يتجمل بها وغير ذلك مما لا ينقلب به عينه لا يكون قرضاً بل يكون عارية تملك بها المنفعة المسماة دون غيرها ولا يجوز له الانتفاع بها على وجه آخر غير ما سماه كذا في غاية البيان * ان استعاراً تية يتجمل بها أو سيفاً محلي أو سكيناً محلي أو منقطة مفضضة أو خاتماً لم يكن شيئ من هذا فرضاً لكذا في الكافي * ولو قال لا تحرأني أعزتك هذه القصعة من تريد فأخذها أو كلها عليه مثلها أو قيمتها وهو قرض إذا كان بينهما مباداة حتى يكون ذلك دلالة الاباحة كذا في الخلاصة * وبأن في كلام الشارح في أثناء الكتاب عن الصيرفة في العيون استعار من آخر رقعة بقرعها قيمته أو خشبة يدخلها في بنائه أو أجرة فهو ضامن لأن هذا ليس بعارة بل هو قرض وهذا الذي نقل لأردعاه عليك أما إذا قال لأردعاه عليك فهو عارية كذا في المحط اه **(قوله)** لا لها نصير اعارة الأولى لا لها نصير به اعارة وقد نصوا أن الاعارة تنعقد بلفظ الاعارة **(قوله)** وصرح في العادة بالحق أشار الى إيراد جواب وهو أن العارية إذا كانت تعليقاً للمنفعة فكيف يصح اعارة المشاع فله مجهول العين فأشار

(تعليق المنافع مجانا) أول
بالتعليق لزوم الإيجاب
والقبول ولو فعلاً
وحكمها كونها أمانة
وشرطها قابلية المستعار
للانتفاع وخلوها عن
شرط العوض لأنها
تصير عارية وصرح في
العادية بجواز اعارة
المشاع وأبداعه

الى الجواب بأن الجهالة المانعة من التملك الجهالة المفضية الى المنازعة وجهالة العين لا تنفي اليها ولذا جاز بيع المشاع وأبداعه وقد نقل في الجران الذي لا يضر في العارية جهالة المنافع أما جهالة العين فضره إذا كانت تنفي الى المنازعة لما في الخلاصة لو استعار من آخر جارا فقال ذلك الرجل لي جاران في الاصطبل فخذ أحدهما واذ به فخذ أحدهما وذهب به بضم اذا هلك اه وقد مناعته قريسا وفي العناية من الهبة وعقد التملك يصح في المشاع وغيره كالبيع بأنواعه يعنى الصحيح والفساد والصرف والسلم فإن الشروع لا يمنع تمام القبض في هذه العقود بالاجماع **(قوله ويبيع)** وكذا افراشه كإمروكذا البحار من الشريك لا لأجنبي وكذا وقفه عند أبي يوسف خلاف المحمد فيما يحتمل القسمة والافاضة اتفاقا وأقوى الكثير بقول محمد واختار مشايخ بلخ قول أبي يوسف وأما ودعيته فخاترة وتكون مع الشريك وأما فرضه فخاترة إذا دفع اليه الفأوق قال حسمانة قرض وخسمانة شركة كذا في النهاية هنا وأما غصه فتصور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صوروا وأما صدقته فكهيته فانها لا تجوز في مشاع يقسم الا اذا تصدق بالكل على اثنين فله يجوز على الأصح وتعامه في أوائل هبة الجر وأتى ان شاء الله تعالى **(قوله لا تنفي للجهالة)** كذا في بعض النسخ وفي بعضها للمنازعة وهي أولى وفي المقدسي ما يفيد رد هذا التعليل حيث قال بشرطها تعيين المستعار حتى لو قال لي جاران في الاصطبل الى آخرهما فمدا عن الخلاصة **(قوله لا لعدم لزومها)** الحاجة اليه ان جهالة عين المشاع لا تمنع من اللزوم أيضا ولذا اجاز بيعه مع أن البيع لازم والحاصل أن اعارة المشاع تصح كيفما كان أي في الذي يحتمل القسمة أولا ويحتملها من شريك أو أجنبي وكذا اعارة الشيء من اثنين أجل أو فصل بالتصنيف أو بالاثلاث كما في القسمة **(قوله وقالوا علف الدابة على المستعير)** لان نفعه لا تنفعه عليه **(قوله وكذا نفقة العبد)** أي مطلقه كانت أو موقته كما في المنع **(قوله)** أما كسوته فعلى العير لأن العار به غير لازمة وللعير الرجوع عنها في كل حين فكان زمنها غير مستطيل عادة والكسوة تكون في الزمان المستطيل ألا يرى أنه شرط في ثوب الكسوة في كفارة البين أن يمكن بقاؤه ثلاثة أشهر فساعدوا والمنافع تحدث في كل آن وتحدث في آن غير آن بقاؤه غير لازم وان ذر لها مدة فلورزمت العار به بقدر هانخرجت عن موضوعها ولو صرح رجوعه لتضرر المستعير بذهاب كسوته من غير حصول انتفاعه **(قوله وهذا)** يعني انما يكون تملك منافع العبد اربة ونفقه على المستعير لو قال له أعطني عبدك ليخدمني أو أعزني عبدك أو قال المالك خذ واستخدمه كان ابداعا أو ذونا لا انتفاع به والعبد ودعيته فنفعه على المودع كما في الهندية والبراز بهو غيرهما **(قوله لانه ودعيته)** الأقرب أنه باسطة لا انتفاع ذلك كان ودعيته لما حازله الانتفاع بها أو يقال انها ودعيته بأحاله المالك الانتفاع بها وفي الهندية عن القسمة دفعت لك هذا الجار لتستعمله وتعلفه من عندك عارية اه **(قوله لأنه صريح)** أي حقيقة قال فاضى زاده الصريح عند علماء الأصول ما انكشف المراد منه في نفسه فتناول الحقيقة الغير المجورة والمجاز المتعارف اه فالأول أعزتك والثاني أطعمتك أرضي **(قوله أي غلبها)** قال في الجر لأن الاطعام اذا أضيف الى المالك أو كسبه عنه يراد به ما يستغل منه مجاز الاله حمله اه ولو قال أطعمتك هذا الجر وفهوعار به إلا أن يرد الهبة هندية وهذا يفيد تقبلا لارض بما إذا كان فيها غلة والا فلا صحة لهذا التركيب وفيه أن المراد أنه أعارها له ليعزها فانه اذا عير بالاطعام اختصت عار بها بالانتفاع بزراعتها فلا يبنى ولا يفسر كإسباني آخر الكتاب فقوله أي غلبها أي انك تزورها وتستغلها ط **(قوله لأنه صريح مجاز الخ)** عبارة العيني والدرولان الاطعام اذا أضيف الى مالا يعلم كالارض يراد به غلبها الحلاقة لاسم المحل على الحال وما صله أنه الصريح مما لا يحتمل غيره وهو يكون حقيقة ومجازا لأن المعبر فيه بربقة مانعة من المعنى الحقيقي فلذلك كان صريحا لا يحتمل غيره بخلاف الكناية فانها لا يعبر عنها بربقة **(قوله ومحتك)** أصله أن يعطى الرجل ناقة أو شاة لتسربل بها ثم يرد هذا اذهب دهره ثم يرد ذلك حتى قيل في كل من أعطى شيئا محتك وإذا أراد به الهبة أفاد ملك العين والابن على أصل وضعه اه زبلي **(قوله نوبى أو جارى بى هذه)** أي باسم الإشارة ولم يكف بإضافة الثوب والجارية الى نفسه لأنه لا يلزم من

وبيعه يعنى لان جهالة العين لا تنفي للجهالة لعدم لزومها وقالوا علف الدابة على المستعير وكذا نفقة العبد أما كسوته فعلى العير وهذا اذا طلب الاستعارة فالوقال المولى خذنه واستخدمه من غير أن يستعيره فنفعته على المولى أيضا لانه ودعيته (وتصح بأعزتك) لانه صريح (وأطعمتك أرضي) أي غلبتها لانه صريح مجاز من اطلاق اسم المحل على الحال (ومحتك) بمعنى أعطيتك (نوبى أو جارى بى هذه وحملت على دابتي هذه اذا يرد به) بمحتك

الاضافة اليه ان يكون الثوب أو الجارية معيناً لاحتمال أن يكون له أكثر من ثوب وجارية لانه يشترط عدم جهالة العين المستعارة كالسبي وحينئذ سقط قول السيد الجوى بنظر ما ادعى الى اتمام اسم الاشارة في هذا وما بعده وهلا أغتت الاضافة الى نفسه عن ذلك **(قوله)** لأنه صريح هذا ظاهر في مختك أو ما جعلك فقال الزبلي انه مستعمل فيها يقال حل فلان فلا ناعلى دابته راديه الهبة تارة والعارية أخرى فاذا نوى احدهما صحته نيته وان لم تكن له نية حل على الأدنى كي لا يلزمه الأعلى بالشك اه وهذا يدل على أنه مشترك بينهما لكن انما أراد به العارية عند التجرد عن النية لثلاث لزمه الأعلى بالشك ط وفي الكافي للسني وقوله في الهداية ومختك هذا الثوب وجعلك على هذه الدابة اذالم رده الهبة لانهما التملك العين وعند ارادته الهبة يحمل على تملك المنافع تجوزاً مشكلاً من وجوه احدىها قوله اذالم رده الهبة وكأن ينبغي أن يقول اذالم يرد بها بليل التعليل ويمكن أن يجاب عنه بأن الضمير يرجع الى المذكور كقوله تعالى عوان بين ذلك وانما أنه جعل هذين التعليلين حقيقة لملك العين ومجازاً لملك المنفعة ثم ذكر في كتاب الهبة في بيان ألفاظها وجعلك على هذه الدابة اذا نوى بالحل الهبة وعلى بان الحل هو الراكب حقيقة فكونه عارية لكنه محتمل الهبة وثالثاً انهما لما كانا لملك العين حقيقة والخصة تراد باللفظ بلانية فعند عدم ارادة الهبة لا يحمل على تملك المنفعة بل على الهبة وفي المستصفي شرح النافع قلنا حاز أن يكون التملك العين حقيقة وملك المنفعة مجازاً والى هذا مال صاحب الهداية في كتاب العارية ويؤكد التقدير اذالم يرد به الهبة وأراد به العارية أى لانه اذا لم ترد الحقيقة لا يصار الى المجاز الا عند ارادته ويحتمل أن يكونا بالعكس والهبة أشارت الى الاسلام في مبسوطه وصاحب الهداية في كتاب الهبة ويؤكد قوله اذالم يرد به الهبة للتأكد أى لان مطلق الكلام محمول على العارية فليس المراد به التشديد ويحتمل أن يكون المعنيان حقيقة لهما وانما ترجع أحدهما لانه أدنى الأمرين فيصير عليه للتيقن اه كذا في الكفاية بموضعا **(قوله)** بها أى بالنية لان هذا اللفظ مستعمل فيها يقال حل فلان فلا ناعلى دابته راديه الهبة تارة والعارية أخرى فاذا نوى احدهما صحته نيته وان لم يكن له نية حل على الأدنى زبلي وأما مختك فقد علمت أنه كذلك لان معناه اذالم يرد به الهبة العارية لان المنع لملك العين عرفاً وعند عدم ارادته يحمل على تملك المنافع وان أراد به الهبة أواد ملك العين والابن على اصل وضعه **(قوله)** أى مجازاً لا دليل في الثاني عليه لانه لا يثبت أحدهما الا بالنية وهي القرينة الحالية **(قوله)** وأخذتمك عدى انما كان عارية لانه أنذن له في الاستخدام عيني وهو كملكك على دابتي صريح في العارية كناية في الهبة وكان الاولى اتمام اسم الاشارة هنا وفيما بعده كما في الدرر للوجه الذي ذكرناه **(قوله)** شهر اجمانا أى بلا عوض وكذا لو لم يقل شهر اوجهه عارية أحد قولين وقيل لا يكون عارية وظاهر الهداية اعتماد ومثله في البحر عن الخاتبة أى بل اجارة فاسدة وقد قيل بخلافه تأخر خاتبة وينبغي هذا لانه اذالم يصرح بالمدونة ولا بالعوض فاولى أن يكون اجارة من جعله اجارة مع التصريح بالمدونة والعوض كذا أواد شيخ سدي الوالد رحمه الله تعالى ونقل الرمي في حاشية البحر عن اجارة الباز به لا لتعقد الاجارة بالاجارة حتى لو قال أجزلت شافها سنة بلا عوض تكون اجارة فاسدة لا عارية اه فاما مع هذا وسأيت في أول الاجارة اه **(قوله)** ودارى لك الخ لان قوله دارى لك وان كان لملك العين ظاهر افهه ويحتمل تملك المنفعة وقوله سكتى محكم في العارية فخطا المحتمل على المحكم جوى **(قوله)** تميز أى عن النسبة الى المخاطب أى ملكتها لك سكتى وهذا أولى مما في المغرب والقهستاني من أنه قال نعم يجوز أن يكون خبراً ولك متعلق به أو بالنسبة بين المبتدأ والخبر كما في قوله تعالى ان الدين عند الله الاسلام جوى عن الحفص على صدر الشريعة **(قوله)** أى بطريق السكتى أى نسبة دارى لك بطريق سكتاها لا تملك عينها وهو حقيقة العارية **(قوله)** مفغول مطلق أو ظرف أى مدة عركل فهستانى وهو ما أشار اليه الشارح بعد وهو وجه آخر لكنه مزج احتمالاً باحتمال **(قوله)** تميز أى تميز عركى قال الزبلي لان قوله دارى لك محتمل أن يكون له وقتها ويحتمل أن يكون له منفعتها ولو قال هي لك لتسكتها كان تملكك للدار لانه أضاف التملك الى رقة الدار وقوله لتسكتها مشورة فلا تغيبه قضية العقد اه اتفاقاً **(قوله)** يرجع المعيرمي

وجعلك (الهبة) لانه
صريح فيفيد العارية
بلانية والهبة بها أى
مجازاً (وأخذتمك
عدى) وأجزلت دارى
شهر اجمانا (ودارى)
مبتدأ (لك) خبر (سكتى)
تميز أى بطريق السكتى
(و) دارى لك (عسرى)
مفعول مطلق أى
أعمرتها لك عركى (سكتى)
تميزه يعنى جعلت سكتاها
لك مدة عركل (و) لعدم
لزمها (ارجع المعير
مضى شاء)

شاء قوله عليه الصلاة والسلام المصلحة مردودة والعارية مؤداة وجه الاستدلال ظاهر وفيه تيمم بعد التخصيص
 لما عرف أن المصلحة عارية خاصة غناية ولأن المنافع تحدث شأفاً وبنت الملك فيها بحسب حدوثها فراجعوه
 امتناع عن تحليل المالم يحدث وله ذلك بل يلى **(قوله ولو مؤقتة)** لكن يكره قبل تمام الوقت لأن فيه خلف الوعد بأن
 كمال **(أقول)** من هنا تعلم أن خلف الوعد مكره لا حرام وفي الذخيرة يكره تنزيهاً لأنه خلف الوعد ويستحب الوفاء
 بالعهد لكن استظهر العلامة أو السعدي كراهة التحريم ووفق شخه بحمل ما في الذخيرة ومن نحا نحو هاتان
 الكراهة للتنزيه على ما إذا وعد وكان من نيته الوفاء ثم طرأ الخلف فلا يخالفه اهـ قال سدي الوالد رحمه الله
 تعالى لا يلزم الوفاء بالعقد عشر عا والمصلحة في الأشياء من الخطر والالامة وتفصيلها في حواشيه قال في الهندية وأما
 أنواعها فأربعة أحدها أن تكون مطلقة في الوقت والانتفاع وحكمه أن المستعير أن ينتفع بها بأي نوع شاء
 وأي وقت شاء والآخر أن تكون مقيدة فيها فلا يتجاوز ما سماه المعير إلا إذا كان خلافاً للخبر والثالث أن
 تكون مقيدة في حق الوقت مطلقاً في الانتفاع والرابع عكسه فلا يتعدى ما سماه المعير هكذا في السراج
 الوهاج * وفي فتاوى القاضي ظهر الدن إذا كانت العارية مؤقتة وقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضمان
 ويستوى فيه أن تكون العارية مؤقتة نصاً أو دلالة حتى أن من استعار قدوماً لكسر الخطب فكسره
 وأمسك حتى يهلك يضمن اهـ وفي البرازة من الرابع من العارية أن استعار قدراً لغسل الثياب ولم يسله
 حتى سرق ليل يضمن * وفي جامع الفصولين العارية ولو مؤقتة فأمسكها بعد الوقت مع إمكان الرد ضمن وان
 لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وفي الخالدية والمسك المتعاقبوا وانظر ما يأتي عند قول المصنف فلو كانت
 مؤقتة فأمسكها بعده فهلك ضمنها اهـ وانظر ما استكتبه نعمه أن شاء الله تعالى والقول في المطلق
 العارية وتقيدها فقول المعير **(قوله أو فيه ضرر)** يعني في رجوع المعير على المستعير **(قوله قبطل)** أي
 بالرجوع **(قوله)** كمن استعار أمة لترضع ولده قيد بالامة لأن الحرية لاستعارة وعلى المسئلة في العدة بان
 المعروف عرفاً كالشرط شرطاً اهـ قال في الثانية رجل استعار من رجل أمة لترضع ابنه فأرضعته فلما
 صار الصبي لا يأخذ إلا ثديها قال المعير اردد على خادى قال أبو يوسف ليس له ذلك أي طلب الرد له أحر مثل
 خادمه إلى أن يقطع الصبي اهـ **(قوله فله أحر المثل)** أي للمعير والأولى فعلية أي فعل المستعير **(قوله)** إلى
 النظام ومثله ما لو استعار دابة لغيره وعليها فطيلها بعد أن وصل إلى دار الشراء ولا يجحد بة بكثرها
 أو يشترها في ذلك المثل بطلت العارية ولكنها تبقى في يده بأحر المثل إلى أن يجحد أ أو شراء كذا في المتن وينبغي
 أن يلحق بدار الحرب ما لو طلبها منه في المفازة ويراد بقوله إلى موضع يجحد فيه كراء أو شراء أي ثمن وأحر المثل حتى
 لو كان في مكان أو وصل إليه وطلب أن يرد من أحر المثل أو ثمن المثل في الشراء ينبغي أن لا يكاف وكذا لو وجد
 ثمن وأحر المثل لكن لم يوجد معه ثمة ما يشتريه أو يستأجر ولا يعطونه إلا ما لا يراجع **(قوله)** وعما منه في
 الأشياء حيث ذكر مسألتيه فمما يقال لو رجع في فرس القاذي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء
 والكره أنه أحر المثل وفيما إذا استعار أرضاً للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصد ولو لم يؤخذ من ثمره لا يجر
 المثل اهـ وعز ذلك للثانية وبعبارة ما كان المستعير أن لا يدفعه إليه لأنه ضرر بين وعلى المستعير أحر المثل
 من الموضع الذي طلب صاحبه إلى أدنى الموضع الذي يجحد فيه شراء أو كراء اهـ ومنه يعلم ما في عبارة الأشاء
 من الإيجاز البالغ حد الغلو وكذا في قوله إذا استعار أرضاً إلى قوله وتترك بأحر المثل * قال في الثانية ولو أن
 رجلاً أعار أرضاً للزراعة وقتاً لذلك وقتاً ولم يوقت ولم يقارب الحصاده ذلك وفي الاستحسان لا يكون له ذلك
 حتى يحصد الزرع لأن المستعير لم يكن مبطلاً للزراعة فترك الأرض في يده إلى الحصاد بالاجارة وتفسير الاعارة
 اجارة اهـ ومنه يعلم ما في كلام الأشاء من الإيجاز تأمل وسأى **(قوله)** وفيها مع بالقبضة لم أجده في القبضة
 في هذا المثل وعبارة الأشاء تلتزم العارية فيما إذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها مع الماع المعير
 الحدار فإن المشتري لا يتمكن من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القبضة فكان الأولى
 جحف نم **(قوله)** لوضع جذوعه أو أرضاً للحفر سرداب **(قوله)** وقيل نم) مثل المشتري الوارث فيما ذكر

ولو مؤقتة وفيه ضرر
 قبطل وتبقى العين بأحر
 المثل كمن استعار أمة
 لترضع ولده وصار لا يأخذ
 إلا ثديها فله أحر المثل
 إلى انه طام وعما منه في
 الاشياء وفيها مع بالقبضة
 تلتزم العارية فيما إذا
 استعار جدار غيره لوضع
 جذوعه فوضعها مع باع
 المعير الحدار ليس للمشتري
 رفعها وقيل نم

لكن الوازئ أن يأمر برفع الجذوع والسرداب بكل حال **هـ** يسري أي ولو لمع شرط القرار وقت وضع
 الجذوع أو وقت حفر السرداب بخلاف المشتري حيث لا يتكمن من الرفع مع هذا الشرط **هـ** أو بالسعود
قوله إلا إذا شرطه وقت البيع أي إذا شرط البائع بقا الجذوع والوازئ في هذا عتلة المشتري إلا أن الوازئ
 أن يأمر برفع البناء على كل حال كافي الهندة ومنه يعلم أن من أذن لاحد دورته ببناء محفل في داره ثم مات
 فلباق الورثة مطالبة برفعها لم تقع القسمة أولم يخرج في قسمه وفي جامع الفصولين استعار دارا فبنى فيها
 بلا أمر المالك أو قال له إن لتصلق ثم باع الدار بحقوقها يؤمر الباني بهدم بنائه وإذا فرط في الرد بعد الطلب مع
 التمكن منه ضمن سائحاني **قوله** قلت وبالقفل جزم في الخلاصة وكذا في الخاتمة كما قدمنا عارته فيبيل
 دعوى النسب وأفتى به الخبير الملى في فتاويه **قوله** واعتمده محشبهافي تنوير البصائر قال فيها ينبغي اعتماد
 القول بعدم زومها في الصورة المذكورة وللمشتري المطالبة برفعها إلا إذا شرط قراره وقت البيع لقولهم إن
 العارية غير لازمة كافي الخلاصة والبرازية وغيرهما وقد جزم بذلك صاحب الخلاصة في الفرع المذكور
 فقال وعلى هذا الواستاد بخلاف وضع الجذوع على الحائط أو حفر سرداب تحت داره ففعل ثم باع صاحب الدار
 داره فطلب المشتري رفع الجذوع ذلك وكذا السرداب إلا إذا شرط وقت البيع قراره ومثله في جامع البرازي
 انتهى والمراد بقوله إلا إذا شرط أي البائع إذا اعتبر الشرط من المستعير وفي صحة هذا الاشتراط من البائع
 نظر قال الشارح في باب البيع الفاسد بشرط أن يسكنها فلان أو أن يقرضه البائع أو المشتري كذا في الظاهر
 الفساد كرهه أي زاده وظاهر البحر ترجيح الصحة أي فيما إذا كان الشرط فيه نفع للاجنبي فاعتمده صاحب
 تنوير البصائر من اشتراط ابقاء الجذوع على الحائط وحفر السرداب عارية أن يبقى ذلك في ملك المشتري
 بناء على ترجيح صاحب البحر من أن الشرط إذا كان للاجنبي لا يفسد البيع وتأمل وراجع البحر في باب
 البيع الفاسد فان ظاهره لا يفسد البيع ولا يزم الشرط فالحاصل أنه لو شرط ما فيه نفع للاجنبي قال بعضهم
 يفسد البيع وقال البعض لا يفسد ولا يزم الشرط بل يكون المشرط بالخيار ما أن عصى البيع وتترك الشرط
 أو يفسخه ولم يقل أحد بزم الشرط والقول بزم ابقاء الجذوع والسرداب مغاير للقولين تأمل وانقلنا
 وبقاء السرداب عارية لأنه لو كان ملكه ذلك وباع الباقي صح ذلك وامتنع رجوعه لغروج العين عن ملك
 الملك فكذلك المشتري لا يملك الرجوع فيلخر **قوله** ولم يتعقبه ابن المصنف وكذا نقله السيد الجوى وأقره
قوله ولا تضمن بالهلال ولو في حال الاستعمال وهذا الم بين أنهما مستحقة للغير فإن ظهر استحقا فاعضنها
 ولا رجوع له على المعبر لانه متبرع والمستحق أن ضمن المعبر ولا رجوع له على المستعير بخلاف المودع والحالة
 هذه حيث يرجع على المودع لانه عامل به بجر وانما ضمنها حينئذ لانه تين أنها ليست بعارية لان العارية
 تملك المنفعة والتخلل انما يكون من المالك وهذا غضب لانه تصرف في مال الغير بغيره أما ما تضمن المالك
 المعبر فانه يملكها بالضمن مستند الى حين الاعارة فحينئذ انه أعار ملكه فلذا لا يرجع على المستعير لتحقق العارية
 حينئذ وهي لا تضمن وانما لا تضمن بالهلال انا كانت مطلقة فلم يفسد كان بعبره وما قولهم ردها بعد
 مضيه ضمن اهلك كما في شرح الجمع وهو المختار كافي العارية انتهى قال في الشرنبلالية سواء استعملها
 بعد الوقت أو لا وكر صاحب المحيط وشيخ الاسلام انما يضمن اذا انتفع بعدمضي الوقت لانه حينئذ يصير
 غاصبا وبالسعود **قوله** من غير تعد اما لو تعدى ضمن اجماعا كالأوكبها بالبحام أو دخل المسجد وتركهافي
 السكة فهلك أو استعارها لركبها ففسدها أو أخرجهما للسقيا في غير الجهة المعينة فهلك وكذا اذا استعار ثورا
 ليحرق أو ضعه فحرقه بشورا على منه ولم يجر العادة بذلك فهلاك ولو تركه يرعى في المرح فضاع ان كانت العادة هكذا
 فلا ضمان ان لم يعلم أو كانت العادة مشتركة ضمن ولو نام في المغارة ومقود الدابة في بده فسرقت ان كان مضطجعا
 ضمن وان كان جالسا لا ضمن وهذا في غير السفر أما في السفر لا ضمن بالنوم مطلقا اذا كان المستعار تحت
 رأسه أو موضوعا بين يديه أو حواله بحيث يهتد فاعطاه بجر قال في جامع الفصولين اذا استعار ثورا
 ليكرب أرضه فكرب أرضا أخرى ضمن اذا عطب وكذا لو فرقه بشورا على منه كما اذا كان الثور المستعان

الإذا شرطه وقت
 البيع قلت وبالقفل
 جزم في الخلاصة
 والبرازية وغيرهما
 واعتمده محشبهافي
 تنوير البصائر ولم
 يتعقبه ابن المصنف
 فكأنه ارتضاء فليحفظ
 ولا تضمن بالهلال
 من غير تعد

قيمة نجس أو ثور المستعير قيمته مائة يبرأ لو كان الناس يفعلون مثل ذلك والا ضمن (أقول) ينبغي أن لا يضمن لو كسرت مثل الأرض المعينة أو أرحى منها كما لو استعير دابة للحمل وحسب نوع الخفاف لا يضمن لو حمل مثل السبي أو أخف منه كسجى انتهى فمثل قوله وشرط الضمان مطلق هو ما عليه الأكثر كما قدمناه (قوله كسرت عدمه) أى عدم الضمان (قوله فى الرهن) أى إذا هلك (قوله خلافا للجوهرة) حيث جازمت بصيرورتها مضمونة بشرط الضمان ولم تقفل فى رواية مع أن فيها روايتين كما يؤخذ من عبارة الزبيعي ومما قدمناه عن الهندية وفى البرازية أعربى هذا على أنه أن ضاع فاناضم وضاع لا يضمن انتهى وفى التحفة إذا شرط الضمان فى العارية هل يصح فالمشايخ يخفون فيه انتهى (قوله لأن الشئ لا يضمن ما فاقوه) والاجارة أقوى لزومها وأما الرهن فإنه إبقاء لدينه عند الهلاك أو الاستهلاك وليس له أن يوفى دينه من مال الغير بغرضه (قوله ولا تؤجر ولا ترهن) للعلة المذكورة وهى أن الاعارة دون الاجارة والرهن والشئ لا يضمن ما فاقوه دبر لأن الاجارة لازمة والرهن إبقاء أى فيه إبقاء الدين بهامن وجه فهو عليه لها والعارية لا تعلل فيها وهذا بغيراذن المالك كما باتى أمامه فصير ولا يغير لازمة فى الأصل والاجارة لازمة فلو ملك المستعير أن يؤجر العارية لو قعت اجارته اما لازمة أو غير لازمة فإن وقعت غير لازمة يلزم عدم لزوم الاجارة وهو خلاف موضوعها وان وقعت لازمة يلزم لزوم العارية وهو خلاف موضوعها وذلك لأن الاجارة اذا لزم تصير العارية لازمة لعدم إمكان الاسترداد فدفعها ولا ترهن العارية أيضا لانها غير لازمة والرهن لازم فلو جازل للمستعير أن يرهن العارية يلزم لزوم مال لا يلزم وهو العارية أو وعدم لزوم مال لا يرهن وهو الرهن ذكره الشئنى (قوله ولا تؤدع) أى كمان تؤدع لا تتضمن ما فاقوها كذلك لا تتضمن مثلها (قوله ولا تعار) لأن العارية أقوى لأن فيها تعليل المنافع لأن المؤدع لا يملك الانتفاع والمعار علكه (قوله بخلاف العارية) أى فانها تؤدع وتعار أى مطلقا عند الإطلاق أما عند التقيد يستعمل فليس له أن يعبر الا اذا كان الاستعمال لا يختلف كالسكنى والحل والزراعة وان شرط أن ينتفع هو بنفسه لان التقيد فيما لا يختلف غير مقيد كفى شرح المجمع * قال المصنف فى شرحه واختلافه فى ايداع المستعير قال بعض المشايخ ليس له أن يؤدع مطلقا منهم الكرخى واستدلوا عليه بمسئلة ذكرها فى الجامع أن المستعير اذا بعث العار به الى صاحبها على يد أجنبى فهل كفى فى الرسول ضمن المستعير العارية وليس ذلك الا اذا بعثه قال الاقلا فى هذا القول أصح لان الايداع تصرف فى ملك الغير وهو العين بغرضه قصد افلا يجوز بخلاف الاعارة لانه تصرف فى المنفعة قصد وتسليم العين من ضروراته فافتروا وأكثروا على أنه يجوز منهم مشايخ العراق وأبو الليث والشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفضل والصدور الكبير برهان الاثمة لان الايداع دون الاعارة والعين ودفعه عند المستعير فى العارية فانما ملك الاعلى فالأولى أن يملك الأدنى قال طهر الدين المرغنى وعليه الفتوى اه وجعل الفتوى على هذا فى السراحيه ايضا وفى الصيرفية أن القول بان العارية تؤدع أو لا تؤدع بحمله ما اذا كان المستعير يملك الاعارة أما فيما لا يملكها الا بملك الادعاء والله تعالى أعلم (أقول) ومن الصور التى لا تعلل فيها الاعارة ما وانتهت مدتها وهو ما ذكره المصنف ومنها ما لو عين المعبر للمستعير أن لا يعبر فيها بخلاف الاستعمال كركوب الدابة وليس الثوب لانها مختلفان باختلاف المستعملين كما سبذكره المصنف (قوله وأما المستأجر) بفتح الجيم فيؤجر أى من غير مؤجره وأما من مؤجره فلا يجوز ان تخلل ثالث به بقى لزوم تعليل المالك ولا يؤجره أكثر مما استأجره أطلقوه وهو مقيد بالاختلاف الناس بالانتفاع به * قال فى البرازية اعارة المستأجر بخلاف الاقلا في شئين استأجره بالركب ان بنفسه ليس له اركاب غيره لا يبدل ولا يجانوا وكذا لو استأجره لبلبسه ليس له الاعارة ولا الاجارة لغيره لانها مختلفان باختلاف المستعملين حتى لو استأجره بالركوب مطلقا يقع على أول ما يوجد فان ركب أو أركب تعين وليس له غيره بعد انتهى وفى الحافظية وقوله لهم يؤجر المستأجر ويعبر بوجهين لا يضمن الناس فى الانتفاع به انتهى وفى ردية البحر عن الخلاصة والوديعه لا تؤدع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ويؤدع ولم يذ كر حكم الرهن وينبغى أن يرهن اه وفى قول الخلاصة وينبغى نظرا له قد مر أنفا

وشرط الضمان مطلق
كسرت عدمه فى الرهن
خلافا للجوهرة (ولا
تؤجر ولا ترهن) لأن
الشئ لا يضمن ما فاقوه
(كلاؤدع) فانها لا تؤجر
ولا ترهن بل ولا تؤدع
ولا تعار بخلاف العارية
على المختار وأما
المستأجر فيؤجر

في مختارات التوازل لصاحب الهداية أن المستأجر لا رهن اللهم إلا أن يكون في المسئلة روايتان أو سقطت
كلمة لأن عبارة أن يرهن في الخلاصة هو ما من قول الناخذ لا يقال لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي أن
يرهن هو الرهن لا المستأجر لا نقول لا لجمال ذلك الاحتمال لأنه ذكر في الخلاصة أيضا في كتاب الرهن أن
الرهن لا يرهن أو أدق في نور العين ولذلك زدت في عبارته لا من غير تنبيه عليها في الودعة عند قوله الدفع إن في
عمله **(قوله وودع)** لكن الاجير المستعير يضمن ما يبدع ما يمتد بدله لعل الفصولين ولو أودع الدلال ضمن
ما يمتد إلى **(قوله وبعار)** فترك من شاء إذا استأجر له وبتعين أول راكب كما يأتي **(قوله ولا يرهن)** لأن فيه ابقاء
الدين وهو تعليق لعينه والمستأجر إنما ملكت منافعه لا عينه **(قوله فكأن الودعة)** فلا يؤجر ولا يرهن ولا يودع
ولا يعار قال في الاشياء الودعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية
تعار ولا تؤجر وإنما جازت عارة المعار والمؤجر لا إطلاق في الانتفاع وهو معدوم في الابداع فان قيل إن أعار
فقد أودع قلنا هذا ضمني لا قصدى والرهن كالودعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وأما الوصي فيما لا ابداع
والاجار بدون الاعارة كافي وما بالخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقض الدين بعدم ودع فلا يعلك
الثلاثة كما في جامع الفصولين **(قوله وما لك أمر الخ)** ما لك مستند أو جهة لا يملكه صفة له وقوله وكل الخ هو الغير
قال الشارح ابن الشحنة قد ذكرها فاضحان مجموعة فقال الأولى الوكيل ليس له أن يوكل فيما وكل فيه لأنه
فوض اليه التصرف دون التوكيل والناس متفاوتون في الآراء وقد رضى برأيه دون رأى غيره فلو أذن له في ذلك
جاز التنازع والثالثة المستعير والمستأجر وكل منهما ذكره صورتين فلا تعبر إذا استعار دابة ليركبها ليس له أن
يعيرها لغيره إلا أن يكون أمره بذلك أو بأحد له ولو استعار قباء أو قصا ليلبس ليس له أن يعيره لغيره بدون
أمره والاصل في ذلك أن العارية إذا كانت مما يختلف باختلاف المستعملين ليس للمستعير أن يعير بدون أمر
المعير وإن كانت لا تختلف يجوز والمستأجر لو استأجر دابة ليركبها بنفسه ليس له أن يؤجرها لغيره إلا للركوب
ولا للحمل إلا بأمر المؤجر ولو استأجر الثوب ليلبسه هو بنفسه ليس له أن يؤجره لغيره لمأمر وإلى ذلك أشار
بقوله ركو بوليسافهما أي في العارية والأجارة الرابعة المضارب بفتح الراء ليس له أن يضارب غيره بغير إذن
الخامسة المترهن لا يعلك أن يرهن الرهن بغير إذن الراهن فانه رضى بحبسه لا بحبس غيره فان فعل فهذا عند
الثاني كان للمالك أن يضمن أيهما شاء قيمة الرهن فان ضمن الأول لا يرجع على واحد وان ضمن الثاني له
الرجوع على الأول السادسة القامخ ليس له أن يستخلف بدون إذن الامام ولم يذكر هذه المسئلة فاضحان
هنا وذكرها في الهداية وهي مقبسة على الوكيل السابعة المستودع لا يعلك الابداع عند أخفى إلا أن يأنه
لأن المالك إنما رضى بدمه دون دغيره والابدى يختلف في الامانة وأيضاً الشيء لا يتضمن مثله كإمر التامة
المتبضع لا يعلك البضائع فان أضع وهلك كان لرب المال أن يضمن إهمالاً فان سلم وحصل الرج كان لرب
المال التسعة رجل أخذ أرضاً بذل الزرعها ولم يقل له صاحب الأرض اعمل فيها برأى لا لا يدفع إلى غيره
مزارعة فان كان البذر من قبل الآخر كان له أن يدفع إلى غيره مزارعة على كل حال وقد عدها المصنف أحد
عشر فانه جعل الركوب والبس مسئلتين مستقلتين ولا يفتي أنهما صورتان تحت الاجارة والاعارة **(قوله)**
بدون أمر أي من الاصل ونصف البيت الواو من دون **(قوله وكل)** فليس له أن يوكل فيما وكل فيه لأنه
فوض اليه التصرف دون التوكيل الخ **(قوله مستعير)** أي إذا استعار دابة ليركبها ليس له أن يعيرها لغيره إلا أن
يكون أمره بذلك أو استعار قصا ليلبس ليس له أن يعيره لغيره بدون أمر المعير الخ **(قوله ومؤجر)** بفتح الجيم
هو المستأجر يكسر ها يعني لو استأجر دابة ليركبها بنفسه أو قصا ليلبس بنفسه ليس له أن يركب غيره ولا يحمل
وكذا ليس له أن يلبس القصص إلا بأمر **(قوله ركو بوليسافهما)** أي في المستعار والمؤجر أي للركوب
والليس فهمافهمو منصوب على المفعول لاجله وإنما يعلك المستعير والمستأجر ذلك في الركوب والبس ونحوهما
للاختلاف بالمستعمل إلا بالادن أما ما لا يختلف فله ذلك بدون الادن ولكن يخالف هذا ما يأتي متزامن قوله
وله أن يعيرها بغيره ما لا يعلك استعماله أو لا وقال في المنع ومثله المستأجر نعم هو صحيح فيما إذا عين المعير فانه لا يعيره

وودع ويعار ولا يرهن
وأما الرهن فكأن الودعة
وفي الوهبانية نظم تسع
مسائل لا يعلك فيها عليك
لغيره بدون إذن سواء
قبض أو لا فقال
وما لك أمر لا يعلكه
بدو
ن أمر ووكيل مستعير
ومؤجر
ركوباً وبسافهما

حينئذ يدون اذن فيها مختلف استعماله لكنه أطلق هنا المستعير والمؤجر وواقعه عليه الشر بن لاي في شرحه لكن الذي يظهر أنه شامخ على ما اذا قيد بلبسه وركوبه ولجحر (قوله ومضارب) بكسر الراء فليس له أن يضارب بغير اذن (قوله ومزمن) فلا عكس أن يرهن بغير اذن الراهن لانه رضى بحبسه لا بحبس غيره الخ (قوله وقاض يؤمر) أي يستخلف فليس له أن يستخلف بدون اذن الامام (قوله ومستودع) بفتح الدال لا عكس الادباع عند اجنبي الا أن ياذن له المالك الخ (قوله ومستضع) فانه لا عكس الا بضاع فان ابضع وهلك كان لزب المال أن يضمّن أهمها شاء الخ (قوله ومزارع) أي من أخذ الارض من اربعة وكان البذر من ربه لا يدفعها الى غيره مزارعة بدون أمر فان كان البذر من قبل المزارع كاره له أن يدفع الى غيره مزارعة مطلقا (قوله من عنده) أي المزارع (قوله يبذر) بالناء للجهول حال من البذر ومن عند مخبر أو هو خبر كان وقوله من عنده متعلق به (قوله وما للساق) ذكر ما من وهبان في فصل المساقاة والمزارعة ووجه المنع أن الدفع الى غيره فيما فيه اثبات الشركة في مال غيره بغير اذنه فلا يصح (قوله وان أذن المولى) أي المالك فانه من معانیه (قوله ضمنه) يشترط المبيع للفاعل والمعر فاعل والضريح في ضمنه راجع للمستعير (قوله أجر ملك نفسه) أي وكذا رهن ملك نفسه في صورة الرهن (قوله ولا رجوع له على أحد) عبارة مسكين على المستاجر وهكذا افسره القهستاني وقال فلا فائدة في الشركة العامة قال أبو السعود وتعبه شيخنا بأن طلب الفائدة ممنوع لحواز كون قيمة الرهن عشرين وكان رهنا بعشرة فلا يرجع بالرائد على المرتهن (قوله ويتصدق بالاجرة) أي عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله تعالى لانه صار بمنزلة الغاصب والغاصب اذا أجر ملك الاجرة ويتصدق بها لانها حصلت بسبب خبث وهو استعمال مال الغير فكان سلبه التصديق اهـ اتقاني بزيادة (قوله خلا فالثاني) ينظر وجهه (قوله سكت عن المرتهن) أي لو أن المستعير رهن العارية بدون اذن هل يضمّن المرتهن أو لا يذ كركحه ونقل عن شرح الوهبانية أن المرتهن لا عكس الرهن فلورهن وهلك الرهن للمالك الخياران شاء ضمن المرتهن الاول وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول لانه غرق في ضمن عقدو يؤخذ منه جواب مسئلتنا لان كلا من المستعير والمرتهن لا عكس ان الرهن فكأن المرتهن اذا رهن بغير المالك في تضمّن أهمها شاء ويرجع الثاني على الاول ان ضمنه فكذلك الحكم في المستعير اذا رهن ومتى ضمن المرتهن الثاني والمرتهن من المستعير يرجع كل منهما بالدين على الراهن عنده لانه تبين أن الدين لا رهن به لانهما ملكا بضمه وفي حاشية أبي السعود على مسكين قال الشر بن لاي وسكت عما لو ضمن المرتهن فينظر حكمه قال شيخنا حكم المرتهن في هذه الصورة حكم الغاصب كما كره نوح أفندي لانه قبض مال الغير بلا اذنه ورضا فكون للغير تضمّنه وباداء الضمان يكون الرهن هالك على ملك مرتته ولا رجوع له على الراهن المستعير بما ضمن للماعلمت من كونه غاصبا ويرجع بدينه هو تقصيره بقوله ولا رجوع له على الراهن المستعير للاحتراز عما لو كان الراهن مرتتها فانه يرجع على الاول اهـ وهذا ما ذكره الشارح بقوله وفي شرح الوهبانية الخ فليس بيا للملك عنه المصنف كما يوهيه كلامه بل بيان لفائدة أخرى تأمل ولكن بانه الذي قدمناه قبل عبارة أبي السعود والحاصل أن ما في شرح الوهبانية ليس بما نحن فيه اذ كلامنا في رهن المستعير وما فيه في رهن المرتهن وعليه فكان الاول أن يقول للمساكين في كتاب الرهن من أنه ان قيده بقدر أو جنس لو مرتتها تقيد فان خالف ضمن المعير المستعير والمرتهن الا اذا خالف الى خير فان ضمن المستعير ثم عقد الرهن وان ضمن المرتهن يرجع بما ضمن والدين على الراهن وان وافق وهلك عند المرتهن صار مستوفيا لدينه ووجب مثله للغير على المستعير ان كان كله مضمونا او الا ضمن قدر المضمون والباقي أمانة الخ (قوله الخامسة) أي من مسائل النظم المتقدم قريبا وقد سلف ما فيه (قوله أن يرهن) أي بدون اذن الراهن (قوله ويرجع الثاني) أي ان ضمن (قوله على الاول) يعني أن المرتهن لا عكس الرهن ولورهن وهلك الرهن فلما للمالك الخياران شاء ضمن المرتهن الاول أو لا يرجع على أحد كافي ابن الشحنة وان شاء ضمن الثاني فان ضمن الثاني رجع على الاول لانه غرق في ضمن عقد فهذا ليس بياتا لما سكت عنه المصنف كما يوهيه كلامه كما عرفت (قوله اذالم يعلم بانه عار في يده) دفعا لنصره للرور

ومضارب
ومرتهن أيضا وقاض
يؤمر
ومستودع متبضع
ومزارع
اذالم يكن من عنده
البذر يبذر
قلت والعاشرة
وما لفساق أن يساق
غيره
وان اذن المولى له ليس
يشكر
(فان أجر) المستعير
(أو رهن) فهلكت ضمته
المعير) للتعدى ولا
رجوع له) للمستعير
(على أحد) لانه بالضممان
ظهر أنه أجر ملك
نفسه ويتصدق بالاجرة
خلا فالثاني (أو ضمن
(المستاجر) سكت عن
المرتهن وفي شرح
الوهبانية الخامسة
لا عكس المرتهن أن يرهن
فيضمن والمالك الخيار
ويرجع الثاني على
الاول (ويرجع) المستاجر
(على المستعير اذالم يعلم
بانه عار في يده) دفعا
لنصره للرور

الاطلاق كما سيذكره قريباً ما انما علم فلارجوع لعدم الضرر **(قوله)** ما يختلف استعماله **(أولاً)** الاول كاللبس والركوب والزراعة والثاني كالسكنى والحل والاستخدام **(قوله)** ان لم يعين المعبر متفقاً أى بان نص على الإطلاق كالأستعداد بالركوب أو تو باللبس له أن يعبرها ويكون ذلك تعييناً للركاب واللبس فان ركب هو بعد ذلك قال الامام على البردوى يكون ضامناً وقال السرخسى وخواهر زاده لا يعين كذا في فتاوى قاضيخان وصحيح الاول في الكافي بحجوساً في قريباً **(أقول)** وهذا نظاره يختلف ما تقدم عن الوهانية والظاهر حله على ما ذكره في مرام المال بذكر ذلك أو لم يحله أما ذكر أمره بذلك أو بأحله فيجوز كراهة وقد مناه عن شارحها ومافي البحر عن المحط استعداداً ليركبها فركب وأركب غيره فعبط ضمن نصف قيمتها معناه أنهم ركبها معالان سبب العبطة كرويهما معاً وأخذهما ما أذن فيه فلن هذا ضمن النصف حتى لو أركب غيره فقط ضمن الكل هكذا استظهر العلامة أبو السعود وقوله حتى لو أركب غيره يعني بعد ما ركب هو لأن له أن يعبرها يختلف استعماله ان لم يعين متفقاً كما سمعت **(قوله)** ان عين **(قوله)** أى متفقاً **(قوله)** وان اختلف لا أى ان عين متفقاً واختلف استعماله لا يعبر لتفاوت قالوا الركوب واللبس مما يختلف استعماله والحل على الدابة والاستخدام والسكنى مما لا يختلف استعماله قاله أبو الطيب وقال الشئى لان التقيد بالتشفع فيما لا يختلف استعماله لا يفيد لعدم التفاوت بخلاف ما يختلف استعماله لان المعبرضى بذلك المعين دون غيره اهـ في قال الشرنبلالى **(أقول)** هذا التقيد ليس باحترازى لقول الزبلى وان كان لا يختلف يعنى النفع كالسكنى والحل جاز أن يفعل بنفسه وبغيره فى أى وقت شاء لان التقيد بالاتفاق فيما لا يختلف لا يفيد الا أن يقال ان اللوصل وان كان الاكثر استعمالاً مقروناً بالحوال على حد قوله تعالى فذكر ان نفعه الذى كرى فان فيه وصلة بدون او ووان كان قليلاً اهـ **(أقول)** هذا البحث ساقط غير وارد لان المصنف قدم انه يعبر مطلقاً ان لم يعين وأقارناً انما ان عى يعبرها لا يختلف وقال الشارح وان اختلف لا فكان هذا نصريحاً بالمفهوم وتفصيلاً والشارح رحمه الله تعالى لم يقول على هذا البحث لما ذكرناه انما يريد على مثل عبارة العيني عند قول الكنتزى يعبرها لا يختلف بالمستعمل أى باختلاف المستعمل كالسكنى والحل هذا اذا صدرت مطلقاً وان كانت مقدمة شئى تقيد به افر يد عليه ما قاله من أن التقيد بالاتفاق فيما لا يختلف لا يفيد **(قوله)** ومثله المؤجر) بفتح الجيم أى اذا أجر شيئاً لم يعين من ينفع به فلما استأجر أن يعبره سواء اختلف استعماله أو لا وان عى يعبرها لا يختلف استعماله لا ما اختلف منح **(قوله)** مطلقاً) بلا تقيد **(أقول)** الظاهر انه أراد بالاطلاق عدم التقيد بغيره معين لانه سبب كرا الاطلاق فى الوقت والنوع والازم التكرار تأمل قال فى التبيين ينبغي أن يحمل هذا الاطلاق الذى ذكره هنا فيما يختلف باختلاف المستعمل كاللبس والركوب والزراعة على ما اذا قال على أن أركب عليها من شاء كما حمل الاطلاق الذى ذكره فى الاحارة على هذا اهـ فأوههم قول المؤلف بلا تقيد بالتشفع لما يختلف لا يتم ط **(قلت)** فعلى هذا يحمل قول المصنف سابقاً ان لم يعين بالنسبة للختلف على ما اذا نص على الاطلاق لا على ما يشمل السكون لكن فى الهداية لو استعداداً ولم يسم شيئاً أن يحمل ويعبر غيره للحمل ويركب غيره الخ فراجعها **(قوله)** يحمل ماشاء) أى من أى نوع كان لانه أمره بالاتفاق مطلقاً والمطلق يتناول أى ارتفاع شافى أى وقت شاء والسه التعيين بقوله ان شاء استعمالها فى الركوب أى فى الحمل عليها وأى ذلك الفعل لا يمكنه أن يفعل غيره بعد ذلك لان المطلق اذا عى بقيد لا يبق مطلقاً بعد ذلك ويشترط فى الحل أن تطبقه الدابة أو مالو كان لا تطبقه فهلك ضمن لانه ليس له ذلك حتى فى دابة نفسه ط بزيادة **(أقول)** الذى يظهر لى أن الاطلاق فى غير الدواب المعدة للركوب خاصة ما مامى كأصائل الخيل المعروفة بالقسرافات من خيل العرب كالغصق والجذرانى وكبيلة الجوز حتى السطة منها كالسامة بسمار الخيل فانها لا تحمل عادة وعرفوا المعروف عرفاً كالمنروط شريطة لوجل عليها ولو قدر طاقها انما يحمل عادة على غيرها من بقية الخيل التى تحمل عادة وعطبت ينبغي أن يضمن تأمل وراجع **(قوله)** ويركب) بفتح أوله وضمه أى بنفسه وبغيره وحذف العلم به من سابقه **(قوله)** وضمن يعبرها الخ) أى فيما يختلف بالمستعمل كما يفيد السابق

(وله أن يعبرها يختلف استعماله أولاً ان لم يعين) المعبر (متفقاً) يعبر (مما لا يختلف ان عين) وان اختلف لا لتفاوت وعزاه فى زواهر الجواهر للاختيار (ومثله) أى كالغفار (المؤجر) وهذا عند عدم التهى فلو قال لا تدفع لغيرك قد دفع فهلك ضمن مطلقاً خلاصة (فن استعار دابة واستأجرها مطلقاً) بلا تقيد (يحمل) ماشاء (ويعبره) للحمل (ويركب) عملاً بالاطلاق (وأى يفعل) أولاً (تعين) مراداً (وضمن بغيره) ان عطبت حتى لو ألبس أو أركب غيره لم يركب

والحق سألني وقد منعت الزيلعي أنه ينبغي تقييد عدم الضمان فيما يختلف عما إذا طلق الانتفاع فافهم
 (قوله هو الصحيح) فان ركب وعطيت ضمن لانه تعين بالفعل فيكون خلافه تعدد بأقل شيخ الاسلام المعروف
 بخوارزمي زاده أنه لا يضمن وهذا أصح عندي لان المستعير من المستعير اذا لم يضمن بالر كوب أو القبس لانه
 استعمل العين باذن المستعير وتملكه فلا ن لا يضمن اذا ركب بعد ذلك بنفسه بالطريق الاولى لانه استعمله
 لما لا له ولم يملك المأملات غيره وأقره الاتفاقى (قوله ماشاء) أى نوع شاء وأنا فعل تعين روى بشر عن
 ابي يوسف اذا استعار دابة أو ثوباً فاستعمل في المصر ثم خرج بهامن المصر واستعمل فهو ضامن وان لم يستعمل
 ففي الثوب لا يضمن لان الخروج به حفظ وفي الدابة يضمن لان الخروج به اتصيع معنى كافى للخبرة ومن
 استعار دابة ليركبها الى مكان معلوم ففي أى طريق ذهب وكان بما يسلكه الناس لم يضمن وان كان مما
 لا يسلكه الناس ضمن لان مطلق الاذن ينصرف الى المعارف كافى في الفصول العبادية (قوله لما لم) من
 العمل بالاطلاق (قوله وان قديمه بوقت) أى ولو التقييد معنى حتى لو استعار كتابا بالضيعة درس فلان فأنه أو
 تركه الدرس وجبرده لانه مقيد معنى بعمق قراءة الكتاب وهو يحضره وقد مناسلة استعارة القدم وهى
 نظيرها قال فى البحر واذا قيدها بوقت فهي مطلقة الا فى حق الوقت حتى لو لم يرد بها بعد الوقت مع الامكان
 ضمن اذا هلك سواء استعملها بعد الوقت أم لا اه ولو كانت مقيدة بالمكان فهي مطلقة الا من حيث
 المكان حتى لو جاوره ضمن وكذا الخالف ضمن وان كان هذا المكان أقرب من المكان المأثور فيه خلاصة
 وفي فتاوى فاضيلنا اذا استعار دابة الى موضع كذا كان له أن يذهب عليها او يجيى وان لم يسم له موضعا
 ليس له أن يخرج بهامن المصر اه ومثله في جامع الفصولين (قوله أو بهما) أى فتشيد من حيث الوقت
 كيفما كان وكذا من حيث الانتفاع فيما يختلف باختلاف المستعمل وفيما لا يختلف لا تشيد لعدم الفائدة
 كأمير وقد قد هذا الاخير كافى البدائع وقضى بالخلاف الى مثل وأخير ولم يذكر التقييد بالمكان لكن أشار
 اليه الشارح فى الآخرو ذكره المصنف قبل قوله ولأثره فقال استعار دابة ليركبها فى حاجة الى ناحية سماها
 فخرجها الى النهر ليسبقها فى غير تلك الناحية ضمن اذا هلك وكذا اذا استعار ثوبا ليركب أرضه فركب
 أرضا أخرى يضمن وكذا اذا ركب ثوبا على منه لم يجر العادة وفي البدائع اختلاف فى الايام والمكان وأما يحمل
 فالقول لا يجر بمنتهى وفى الدامادوان اختلاف فاعلم يحمل على الدابة أو فى مسافة الركوب والجل وفى الوقت
 فالقول فى ذلك كله لا يجر بمنتهى وفى جامع الفصولين استعارها شهر افهوا على المصر وكذا فى اعارة خادم واجارته
 وموصى له بمخدمته اه (قوله لا الى مثل) بأن استعار دابة لم يحمل عليها عشرة أفقره من حنطة معينة فحمل
 عليها هذا القدر من حنطة أخرى وألحم عليها حنطة نفسه فحمل عليها حنطة غيره (قوله أو خير) بان حمل
 قدر هذه الأفقرة المعينة من الشعير فله لا يكون ضامنا لانه اعما يعتبر من تقييده بما يكون مقيدا حتى لو سعى
 مقدار من الحنطة وزنا فحمل مثل ذلك الوزن من الشعير فى القياس يضمن واختاره الامام السرخسى لانه
 يأخذ من ظهر الدابة كثر ما تأخذ الحنطة كذا فى النهاية وصحح الواو الى عدم الضمان وخوارزمي زاده سوى
 بين الكيل والوزن وهو الصحيح قال لانه أقل ضررا بخلاف التين لانه يأخذ ما روى عن موضع الحمل وهو أضعف
 من الحمل وهو الاستحسان وبه كان يفتى الصدر الشهيد كافى في الفصول العبادية (قوله مثل العارية) على تقدير
 أى (قوله والمعدود المتقارب) مثل الجوز والبيض وكذلك الاقطان والصوف والابر يسم والمسل والكافور
 وسائر متاع العطر التى لا تقع الاعارة على منافعها قرض كما قد مناه (قوله عند الاطلاق) هو عدم وجود
 ما يقتضى الانتفاع بهام بقاء عنها الذى يبشر اليه بقوله حتى لو استعارها الخ (قوله قرض) أى اقراض ولو
 كان قريبا يجر لان العارية بمعنى الاعارة كأمير وهى التملك ونعامة فى العزيمة (قوله ضرورة استهلك عنها) يعنى
 والعار به الحقيقى ما ينتفع بهام قيام العين قال فى التبيين لان الاعارة اذن فى الانتفاع به ولا تلى الانتفاع
 بهذه الاشياء بالاسهلاك عنها ولا يملك الاستهلاك الا اذا ملكها فاقضت تملك عنها ضرورة وذلك بالهبة
 أو بالقرض والقرض اذ ناهى ضرر الكونه بوجرد المثل وهو يقوم مقام العين اه أى فوجب المصير اليه

بنفسه بعده هو الصحيح
 كافى (وان أطلق) المعبر
 أو المؤخر (الانتفاع فى
 الوقت والنوع انتفع
 ماشاء أى وقت شاء)
 لما لم (وان قديمه) بوقت
 أو نوع أو بهما (ضمن
 بالخلاف الى شرفقط)
 لا الى مثل أو خير (وكذا
 تقييد الاجارة بنوع
 أو قدر) مثل العارية
 (عارية التين والمكيل
 والموزون والمعدود
 المتقارب) عند الاطلاق
 (قرض) ضرورة
 استهلاك عنها

ولان القرض شبه العارية لان فيها يسترد عينا بعد الانقاع وفي القرض يسترد مثله والمثل يقوم بمقام العين عند تعذرها بمثله في الدرر والعيني قالوا هذا اذا اطلق الاعارة واما اذا عين اجهة بان استعار ذراهم ليعبر بها ميزانا أو يزين بهاد كانا لم يكن قرضا ولا يكون الانفعة السماذ كره في الايضاح **(قوله)** فيضمن المستعير بهلا كها قبل الانقاع) ويصح بيعه من مقرضه لانه باع ملك نفسه ولو اشتراه من مقرضه لا يصح لانه اشترى ملكا لنفسه وهو اشترى ما عليه من مقرضه صحيح لانه مقدور التسليم بكونه في ذمته وان تفرقا قبل قبضه بدله فقد لا افتراق عن دينه وان تفقد في المجلس صح اه ط عن السلي **(قوله)** حتى لو استعارهما) أي الثنتين وهو تفرع على مفهوم قوله عند الاطلاق **(قوله)** ليعبر الميزان) أي بالذناير مثلا قال في القاموس وغير الذناير وزنها واحدا بعد واحد وفي الاختار وعار المكبل والموازين عيارا ولا تقل غير والمعيار بالكسر العيار والاصل عار والجوهري هي عن أن يقال عبر بعقوبة **(قوله)** أو يزين) يفتح الياء من زان وهو متعد ومنه الحديث ما دخل الرق في شئ الا زانه ط أو يضم الياء مع تشديد الياء الثانية من الزينة ومنه قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزنه **(قوله)** كان عارية) لانه لا يمكن العمل بحقيقة الاعارة وهو تخيل المنافع مع بقاء العين على ملك المعير ط ولانه عين الانقاع وانما تكون قرضا عند الاطلاق كما تقدم **(قوله)** فقرض) فعليه مثلها أو قيمتها خلاصة ومنع أقول وهو مشكل لان القرض لا يكون في القيمات ولا يضمن بالقيمة وجوابه أن قرض القيمي فاسد وقدّم الشارح أن المقبوض بقرض فاسد كما قبض ببيع فاسد أي فكون مضمونا بالقيمة تأمل وقيمتها **(قوله)** فاباحه) ولا ضمان لانه يستهلكها على ملك المبيع قال في الخاتمة أعز ثل هذه القضية من الترييد فأخذها وأكلها كان عليه مثلها أو قيمتها قال الفقيه أو الثالث هذا اذا لم يكن بينهما دلالة الهبة والتادي اه كادمناه **(قوله)** وتصح عارية به السهم) أي لغزو دار الحرب لانه يمكن الانتفاع به في الحال وأنه يحتمل عوده اليه برمي الكفرة بعد ذلك منج عن الصيرفية ونقل عنها قبل هذا استعار سهما للغزو دار الحرب لا يصح وان لم يرمى الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع بعين السهم بالانستهلاك وكل عارية كذلك تكون قرضا لاعارية **(قوله)** لان الرمي يجري مجرى الهلاك) أي من غير تعدل لاذن فيه فلا يكون ضامنا **(قوله)** صيرفية) عبارتها كافي المنع عنها استعار سهما استعار ليعزو دار الحرب لا يصح وان استعار لرمى الهدف صح لانه في الاول لا يمكن الانتفاع به بالانستهلاك السهم وكل عارية لا يمكن الانتفاع بها بالانستهلاك ذلك العين تكون قرضا لاعارية لانه لاوغزا في دار الحرب ورمى الى عدو ووقع السهم بينهم فلا يقدر على التخلص فيكون مستهلكا فلا يصح قلت قد يصح لانه يمكن الانتفاع به في الحال فانه يحتمل عوده اليه برمي الكفرة بعد ذلك وأقوى قبح بانه يصح ثم قال ه وتصح عارية بالسلاح وذكر في السهم أنه لا يضمن كالقرض لان الرمي يجري مجرى الهلاك اه وهذا النسخة التي نقلت منها هكذا والذي في نسخة مصححة عليها خطوط بعض العلماء كان في الاصل مكتوب لا يضمن خلت منها لفظة لا وبديل عليه نظيره بقوله كاقرض ولكن كان الظاهر على هذا أن يقال في التعليل لان الرمي يجري مجرى الاستهلاك فتعير به بالهلاك يقتضي عدم الضمان فتأمل وراجع وقوله ان استعار لغزو دار الحرب لا يصح أي عارية بل يكون قرضا بدليل قوله بعد يكون قرضا لاعارية واداب القرض الفساد لا غير مثلي فالذي نقله الشارح هو ملخص ما أشار اليه صاحبها بقوله قلت الخ **(قوله)** والغرس) يفتح العين وكسرها كافي البحر عن المغرب **(قوله)** للعالم بالمنفعة) أي لان منفعتها معلومة تلك بالاعارة فتلك بالاعارة دور بل الاعارة أولى لكونها تبايعا قال سبكي والدرج الله تعالى وفي هذا التعليل تأمل اه (أقول) الظاهر أن وجه التأمل في التعليل كون العلم بالمنفعة في العارية لا يشترط بخلاف الاجارة حيث يشترطه ان تكون المنفعة معلومة لما تقدم عن الشارح وأما الكتاب عن العادة من جواز اعارة المشاع معلا بأن جهالة العين لا تقضي للنازعة أو للجهة لعدم لزومها اه ومثله ما نقلناه عنه عن البحر أن جهالة النافع لا تنصرف في العارية أما جهالة العين فضرورة اذا كانت تقضي الى النازعة اه وحيلتم بشرط العلم بالمنفعة لئلا يصح تعليلها وبه علم وجه التأمل **(قوله)** لما تقرأنا بها غير لازم في كلفه فلعلمها) وأبهما طلب القطع أجيب بيلعى ولا يضمن

(فيضمن) المستعير
(بهلا كها قبل
الانقاع) لانه قرض
حتى لو استعارها ليعبر
الميزان أو يزين له كان
كان عارية ولو أعاره
قصعة ثم يرد فقرض ولو
بينهم مامساطة فاباحه
وتصح عارية السهم
ولا يضمن لان الرمي
يجري مجرى الهلاك
صيرفية) ولو أعار أرضا
للبناء والغرس صح
للعلم بالمنفعة (وله أن
يرجع متى شاء) لما
نقرر أنها غير لازمة
(ويكلفه فلعلمها) لا
اذا كان فيه مضرة
بالأرض فيستر كان
بالقيمة مقلوعين) مثلا
تلف أرضه (وان
وقت) العارية

مانقص من البناء والغرس لعدم الغرور عند عدم التوقيت لانه شغل أرض المغير بها فيؤمر بتغيره
 الا اذا شاء أن يأخذها بيمينهما فاما اذا كانت الارض تستضر بالقلع حينئذ يضمن له قيمتهما مقلوعين
 وكونان له كي لا تتلف عليه أرضه ويستدأى يستقل هو بذلك لانه صاحب أصل بخلاف ما اذا كانت
 لا تستضر بالقلع حيث لا يجوز الترك الا باتفاقهما بخلاف القلع حيث لا يشترط فيه اتفاقهما كما في الزلعي
 (قوله فرجع قبله) يكره الرجوع للخلف بالوعد لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم المسلمون عند شروطهم
 اتقاني وقيد بقوله لانه لو مضى الوقت فصاحب الوقت يقطع الاشجار والبناء ولا يضمن شيئا عندئذ الا ان
 يضر القلع بالارض فتشمل البناء والغرس بالضمن ويعتبر في الضمان قيمته مقلوعا هندية عن المحيط
 (قوله وضمن المعسر المستعبر مانقص البناء والغرس) لانه لما وقت وقامه او ما فاق الظاهر الوفاء بما وعد فقد
 اعتد على قوله ووثقه فقد غره بخلافه فيضمن بخلاف غير الموقت هذا ما مشى عليه في الكفر والهداية
 وذ كر في البحر عن المحيط ضمان القيمة قائما الا أن يقلعه المستعبر ولا ضرر فان ضمن ضمان القيمة مقلوعا
 وعبرة الجميع وأثر ضمان الضمان فقبل مانقصهما بالقلع وقبل قيمتهما وعلكهما وقبل ان يضر بخير المالك
 يعني العير يخبر بين ضمان مانقص وضمان القيمة ومثله في درر البحار والمواهب والمتني وكلهم قدموا
 الاول وبعضهم حرمه وبعضهم غيره بقبول فلذا اختاره المصنف وهو رواية القدوري والثاني رواية
 الحاكم الشهيد كما في غرر الافكار فان قلت المغرور انما يرجع بالحق من الضرر على العار اذا كان في ضمن عقد
 المعاوضة وهنا العارية عقد تبرع سواء وقت أم لم يوقت فانه بالتوقيت لا يلحق بالعقد الا لازمة حتى ان المغير
 بعد التوقيت يكون له الرجوع عن توقيته فباخذ المستعبر قبل مضى الوقت فكيف جاز رجوع المغرور على
 العار في ضمن عقد التبرع قال يرجع الموهوب له من ضمان الاستحقاق على الواهب لانه ثبت في ضمن عقد
 تبرع قلت قال في المبسوط الوجه فيه أن كلام العاقل محمول على القائمة ما لم يكن فلا حاجة الى التوقيت
 في تصحيح العارية بشرع ثم لما وقت المعبرع ذلك لا بد أن يكون له ذكر الوقت فائدة وليس ذلك الا التزام قيمة
 البناء والغرس فكانه اذا اخرج حقه قبله فصار تقرير كلامه كأنه قال ان في هذه الارض لنفسك على أن
 أنزركها في بلد الى كذا فان أنزركها فاناضا من لك ما تنفق في بنائها ويكون بنائها في ذن بداله في اخراج
 ضمن قيمة بنائه وغرسه ويكون كانه بنى له بأمر من النهاية ملخصا وقوله وليس ذلك الخ بناء على ما ذكرنا
 الحاكم الشهيد وأما على ما ذكره المصنف تبعاً للذكر والقدوري يقال وليس ذلك الا التزام مانقص البناء والغرس
 بالقلع على الوجه المشروح وقول الشارع مانقص البناء والغرس أي نقصانه على أن ما مصدرية ويجوز
 أن تكون موصولة ونقص حينئذ من نقص المتعدي فعلى هذا يكون البناء والغرس منصوبين وعلى الاول
 مرفوعين كذا في العناية قال قاضي زاده لا يظهر وجه صحة كون البناء والغرس منصوبين ههنا لان الذي
 نقص البناء والغرس انما هو القلع فبغير المعنى على تقدير نصب البناء والغرس وضمن المعبر بالقلع البناء
 والغرس وليس هذا صحيح لان القلع ليس من جنس ما يضمن بل هو سبب الضمان وانما المضمون قيمة البناء
 المنتقصة بالقلع وتنعك ايضا صحة المعنى على ذلك التقدير اذ بصير المعنى حينئذ وضمن المعبر بالقلع بالقلع ولا يخفى
 ما فيه فالوجه دفع البناء والغرس لا غير جوى (قوله بان يقوم الخ) بيانه اذا عاره أرضا ليني فيها وأغرس مدة
 سنتين مثلا ثم رجع في العارية وأمره بقلع بنائه وغرسه فيسأل أرباب الخبرة بأن هذا البناء والغرس لو بقي
 المدة المذكورة كم تساوي قيمته الآن فاذا كان اقل مما تلا قيمته الآن مقلوعا مائة فيضمن تسع مائة (قوله
 الى المدة المضروبة) فيضمن مانقص عنها كالمعلمت (قوله وتعتبر القيمة) أي ابتدأ بها (قوله يوم الاسترداد)
 أي يوم أراد الرب الارض استردادها لان اعتبارها يوم الاسترداد أسهل كما في البحر عن التوابع ومثله في
 أي السعد خلا فالن اعتبر قيمته وقت مضى المدة (قوله قبل أن يحصد الزرع) من الاحصاد أي بصير صالحا
 للحصاد حصد الزرع جزء حصد واحصا من بابي طلب وضرب كذا في الغرب قال أبو السعود من الثلاثي المجرد
 قبل والاصح أن يقرأ بكسر الصاد من أحصد الزرع اذا حان حصاده (قوله وقتها ولا) يوقت استحسانا

(فرجع قبله) كلفه
 قلعهما و(ضمن) المعبر
 للمستعبر (مانقص)
 البناء والغرس (بالقلع)
 بان يقوم قائما الى المدة
 المضروبة وتعتبر القيمة
 يوم الاسترداد بجزء
 (واذا استعارها)
 ليزرعها لم تؤخذ منه
 قبل أن يحصد الزرع
 وقتها ولا

فتترك بأجر المثل فلذا حصد الزرع طأ به بأجر المثل وإن لم يعقد وكان الفقيه أبو اسحق الحافظ يقول انما يجب
 الاجرا اذا أجره هاتمه صاحبها والقاضي وبدون ذلك لا يجب الاجر فان أبي المزارع ضمان أجر المثل وكما أقطع
 وأراد تضمين رب الأرض قيمة الزرع اختلف كلام صاحب المتن في موضع قاله ذلك لأن رضى رب الأرض
 ترك الزرع حتى يستحصد وفي موضع قال ليس له ذلك هندية مختصرا من بداط ونص في البرهان على أن ترك
 بأجر المثل استحسان ثم قال عن الميسوط ولم يسن في الكتاب أن الأرض تترك في يد المستعير إلى وقت ادراك الزرع
 بأجر وبغير أجر قالوا ينبغي أن تترك بأجر المثل كالأمانة مدة الاجارة والزرع بقل بعدها شرب ليلية ومثله
 في الزيلعي (أقول) ونظيره ما سبق من اعارة أمانة ترضع ولده واعارة فرس للغرالخ (قوله مراعاة الحقيق) حق
 صاحب الأرض العارة لتبوت الرجوع له فيها وحق صاحب الزرع لانه مغرور بانه له في الزرع (قوله أشار
 إلى الجواز في الغنى) وهو المختار في الغناطة وفي البحر بعد نقل هذه المسئلة وعزها إلى النهاية ولو جنى
 حائطا في الدار المستعمارة استرد ما لمعير الدار فإذا أراد المستعير أن يرجع العبا أفق ليس له ذلك وليس له أن
 يهدم الحائط ان كان البناء من تراب صاحب الأرض كذا في الخلاصة وفي المحيط لو استعار أرضا لبنى وسكن
 واذا خرج قالنا لصاحب الأرض فلصاحب الأرض أجر مثلها بمقدار السكنى والبناء للمستعير لان هذه اجارة
 معنى لان الاعارة تملك المنافع بغير عوض ولما شرط البناء كانت حارة فائدة لجهة المدة والاجارة لان البناء
 مجهول فوجب أجر المثل اهـ (قوله على المستعير) لانه قبض لمنفعة نفسه والرد واجب عليه زيلعي (قوله
 ضمنها) أى سواء استعملها بعد الوقت أو لا وهو مختار السرخسي واختار صاحب المحيط وشيخ الاسلام انه انما
 يضمن اذا استعملها بعد الوقت أما اذا استعملها فيه فلا ضمان كافي الشرب ليلية عن المجمع وفي الشكاوى أن العارية
 بعدمضى المدة تكون ودعية وصححه في المجتبى حيث قال والصحيح أن رد العارية لا يجب قبل الطلب وعدمه يجب
 اهـ وهو حكم الودعية ففي المسئلة قولان صحيحان قال في الترازية أعاره إلى الليل فهل قبل لا يضمن وان
 هلك في اليوم الثاني ذكر في الكتاب انه يضمن قبل أراده ان أنتفع في اليوم الثاني فهكون غاصبا مخالفا
 بالانتفاع بعدمضى الوقت أما اذا لم ينتفع لا يضمن كالودع الموقت باليوم اذا أمسكها بعد لا يضمن وقال
 السرخسي يضمن على كل حال واختاره القاضي ورفق بين العارية والودعية أن الامساك في الودعية للمالك
 لانه بعدمضى الوقت بني على القبض السابق وهو كالمالك وفي العارية الامساك بعدمضى الوقت لنفسه
 لانه بني على القبض السابق وذلك كان لنفسه وعدم الضمان في الوقت كان لا بد فلو وجد بعدمضيه
 ولان مؤنة رد العارية على المستعير فالتقصير منه وفي الودعية على المالك اهـ ومثله في الخلاصة وجامع قارئ
 الهداية قال فيه وهذا هو الأصح وبه أفتى في الحامدية وأقره عليه سبدي والدرجانه تعالى في العقود
 البرية وقمننا وأمل الكتاب عند قوله ولعدم لزومها يرجع المعير متى شاء ولو مؤنة عن فتاوى القاضي نظهر
 الدين اذا كانت العارية مؤنة بوقت فأمسكها بعد الوقت فهو ضمان ويستوى فيه أن تكون العارية مؤنة
 نصا أو دلا حتى ان من استعار قدام الكسر الحطب فكسره وأمسك حتى هلك يضمن وعندهما فمراجعة
 (قوله لان مؤنة الرد عليه) أى أجرة عليه لانه قبض العين لمنفعة نفسه والرد واجب عليه عيني فيضمن اذا
 أمسكها بعدمضى الوقت اتقصيره فيكون مانعا بعدمضى الوقت فيضمن بخلاف المستأجر لانه لا يجب عليه الرد
 بل التخلية عند طلب المالك فلو لم يوجد لم يوجد المنع فلا يضمن ولا يخفى ما في كلام الشارح من التكرار بعد
 كون ماسلف مفعرا عليه (قوله الا اذا استعارها لبرهنها) أى فؤنة الرد على المعير لان فيها نفع المالك
 بصبر ورثها بمؤنة عند الهلاك فحلت حصول النفع له بمنزلة حصول الاجرة للوخر ولذا قال فتكون
 كالاجارة (قوله فتكون كالاجارة) فانها تصير بمؤنة في بدل المهرن وللمعير أن يرجع على المستعير بقعيته
 فكانت بمنزلة الاجارة ولان هذه اعارة فيها منفعة لصاحبها كما في الخانية فقد حصل الفرق بين العارية للرهن
 وغيره من وجهين الأول هذا والثاني ما مر في الباب عند قوله بخلاف المستعير والمستأجر أن مستعير الرهن
 لو خالف ثم عاد للوفاء يرى عن الضمان بخلاف غيره أفاده في البحر عن النهاية (قوله مؤنة الرد عليه) لانه هو

فتترك بأجر المثل مراعاة
 للحقين فلو قال المعير
 أعطتك البئر
 وكافلتان كان لم يثبت
 لم يجز لان بيع الزرع
 قبل نياته باطل وبعد
 نياته فيه كلام أشار إلى
 الجواز في الغنى نهاية
 (ومؤنة الرد على المستعير
 فلو كانت مؤنة فأمسكها
 بعده فهلكت ضمنها)
 لان مؤنة الرد عليه نهاية
 (الا اذا استعارها
 لبرهنها) فتكون
 كالاجارة رهن الخانية
 (وكذا الموصى له
 بلخدمة مؤنة الرد عليه

المتفع العيين ولوجوبه عليه ط قال القاضي غفر الدين المارديني وهذا لا ريب فيه ويجب أن تكون على
الموصى له بالخدمة لأن قبضه لمنفعة نفسه فصار كالعارية اه (قوله وكذا المؤجر) لأن العين المؤجرة
مقوضة لمنفعة المالك لأن الاجرة به فإذا أمسكها المستأجر بعدمضى المدة لا يضمنها المالك لطلبه صاحبها اه
ولا يجب على المستأجر ردها وانما يجب عليه التمكن والتخلية فلا يكون عليه مؤنة الرد ولا يقال قبضه كان
للمنفعة نفسه فوجب أن تكون المؤنة عليه لا نأقول انما حصل له منفعة وهي عرض يقضى وما حصل للمؤجر
عين تبقى فكان هو بالوجوب أولى اه زيلبي (قوله والغاصب) أي عليه أجر رد الغصب لأن الرادعي
المالك واجب عليه والجرة مؤنة فجب عليه لأنه يجب عليه نسخ فعله وهو ردها إلى مالكها لأنه أزال يده
عنها فتردها برأته مؤنة فكان عاملا لنفسه (قوله والمرتهن) لأن قبضه قبض استيفاء فكان قابضا لنفسه
زيلبي ومثله في الوحيز وهو الظاهر وذكر في التحرير أنها على الراهن وبعبارة مؤنة ردها على الراهن على الراهن
لأن عنه أمانة في المرتهن ولهذا كان نسقته وكفنه على الراهن والمضمون عليه انما هو المال والرد تصرف
في العين لا في المالبية ومنفعة القبض وان عادت على الراهن والمرتهن جميعا باعتبار قضاء الدين وحصول
الثبوت لكن ترجح جانب الراهن بحكم المالك اه ومثله في شرح الطحاوي للاسيدي وعليه فيحتاج إلى
التوفيق بين الموضعين فتأمل ثم رأيت الاستروشي في فتاواه ذكر كلام القولين من غير ترجيح لأحدهما
ولكن ذكر صاحب النهاية القول الأول نقط وشيدأر كانه حيث قال لأن الغنم حصل له ولهذا اخص به من
بين سائر الغرما حتى يستوفي دينه منه أولا فكان الغنم عليه وتعه في الدرر ولهذا تبعهم المصنف ولم يذكر
الوديعة ومؤنة ردها على المودع كسر الدال كافي الكثير لأن منفعة حفظها عائدة إليه فكانت مؤنة ردها عليه
عني وفي مؤنة ردها مؤنة رد البيع فاسدا بعد الفسخ على القاض ومؤنة رد البيع بخيار رؤية أو شرط على
المشتري ولو تقابل البيع فعلى البايع مؤنة رد مبيع له حمل ومؤنة الرد في الإحراج المشترك كقصار وصباغ ونساج
على الإحراج الرد نقض القبض فيجب على من له منفعة القبض ومنفعة القبض هلالا حيزا له عين وهو الاجرة
ولرب الثوب المنفعة والعين خير من المنفعة وكان الرد عليه بخلاف ما إذا أخرجنا أودابه فإن الرد على المالك أذله
العين والمستأجر المنفعة ومنه نشئ في ضمان النساج من فصل الضمانات أن مؤنة الرد على الإحراج المشترك أم لا
فيه اختلاف ولو شرطت على المالك فإنها عليه كذا في الثالث والثلاثين من الفصول (قوله هذا) اسم الإشارة
راجع إلى كون مؤنة الرد على المؤجر يعني انما تكون عليه إذا أخرجها المستأجر باذنه أما إذا أخرجها بغير إذنه
فعلى المستأجر فيكون كالمتعير لو أجرة العين وأذن له في نقلها إلى حيث شاء فيجب عليه أي على المتعير ردها
لأعلى المستأجر أم لا أخرجها بدون إذنه فيجب ردها على المستأجر أيضا لتعديده بالنقل والإخراج بدون إذن المالك
وفي المنع عن الحط هذا إذا كان الإخراج باذن رب المال ولو بلاذن فؤنة الرد عليه مستأجرا ومستعيرا اه
وكان الأولى ذكره قبل الغاصب لأنه راجع إلى كون مؤنة الرد على المؤجر (قوله لو الإخراج باذن رب المال)
أي إلى بلد آخر مثلا والظاهر أن المراد بالاذن الاذن صريحا والافالاذن دلالة موجود تأمل سدى والدرجة
الله تعالى (قوله بخلاف شركة) أي ردد رأس مال الشركة فيها وفي المضاربة والبضاعة والقطعة والآبق فإياها
على صاحب المال منع وفي إحارة الظهيرة فإن شرط أجر الرد على المستأجر فسدت وحكي عن مرغني أنها
حائزة ويجعل اشتراط الرد على المستأجر بمنزلة الزيادة اه والاصل أن مؤنة الرد ترجع على من وقع القبض له
أبو السعود (قوله قضى بالرجوع) أي فيها فأنها على الواهب منع والأولى المؤلف أن يذلفظ فيها (قوله بجنتي)
الذي فيه أن مؤنة الرد فيها على مالكها وزاد القطعة والآبق ورد نصف مهر المطلقة قبل الدخول وهو عين وليس
فيه تعرض لما كان النقل فيه باذن مالكه أو لا نعم ينبغي الإطلاق لأن مقتضى الشركة والمضاربة الاذن في النقل
عند الإطلاق وكذا الهبة لأنه قدم ملكها إياها ولما لا أن ينقل ملكه حيث شاء وكذا المرأة تملك المهر بالقبض
لكن بنا فيه ما قدمناه قريبا عن سدى والدرجة الله تعالى أن الظاهر أن المراد بالاذن الاذن صريحا ولا
فالاذن دلالة موجود اللهم الآن يتخص عما ذكرته وأن المذكور هنا على ما ذكرنا فيحصل الفرق تأمل (قوله)

وكذا المؤجر والغاصب
والمرتهن مؤنة الرد عليهم
لحصول المنفعة لهم
هذا ولو الإخراج باذن رب
المال والافؤنة رد
مستأجر ومستعرا على
الذي أخرجها اجارة
البرازية بخلاف شركة
ومضاربة وهبة قضى
بالرجوع بجنتي

وان رد المستعير الدابة مع عبده) وكذا ورد لها الى اصطبل مالكها او رد العبد الى دار سيده لانه آتى بالتسليم
 المتعارف وهذا لان الاصطبل او الدار في يد المالك ولوردها على المالك كان رددها الى الاصطبل او الدار
 فكان الرد اليها رد على المالك اه زبلي وهذا في الاستحسان والقياس انه ضمن لانه لم يرددها الى صاحبها
 وانما ضمنه ما نصيبها وهو قول الثلاثة عني وجه الاستحسان ما ذكرناه من انه آتى بالتسليم المتعارف لأن رد
 العواري الى الدار المملوكة متعارف كالة البيت يخرج عن الهداية وذكر الترتاشي عن أبي سلمة انه اذا كان الاصطبل
 خارج الدار لا يبرأ لان الظاهر انها تكون هناك بلا حفظ كما في المنبع وقيل هذا في عادتهم كافي البيان (قوله)
 او اجزه مشاهرة) يعلم منه حكم الاجير مساهمة بالاولى لانه بعد منع من في عيال المستعير فمستأني (قوله)
 لا مباوثة) علوه بأنه لم يكن في عياله وهو يفيد أنه لو كان في عياله ببرأله ذلك قبل الوصول من غير تعدو ويجوز
 ط (قوله) او مع عبدها) أي مع من في عيال العبر فمستأني قال في التبيين وجه الاستحسان أن كل واحد من
 المعبر والمستعير يحفظ دوابه بسانه والدفع اليه كالدفع الى صاحبها عادة ولو دفعها الى المالك لدفعها هو الى
 السائس وحفظه بسانه تحفظه بنفسه فيكتفي منه بالتسليم الى السائس أو من السائس الى السائس أو من
 السائس الى المالك اه (قوله) يقوم عليها) ولا لانه يدفع اليه في بعض الارقات فيكون رضا المالك موجودا
 دلالة وقيل لا يبرأ الا انذارها على من يقوم بها أي يتعهدا كالسائس وقوله يقوم عليها الخسان لا لاطلاق
 في عبارة المصنف (قوله) بخلاف نفس) هذا المفهوم التقيد بالدابة قال في التبيين وهذا في الاشياء التي تكون
 في يد العلقمان عادة وأما اذا لم تكن في أيديهم عاده كقعد لؤلؤ ونحوه فرددها المستعير الى غلام صاحبها ووضعها
 في داره او اصطبله يضمن لان العادة لا تجري به في مثله اه ط ويفهم منه أنه اذا كانت العادة تجري في تسليم
 مثل هذه الاشياء أنه يكفي تسلمه الى غلامه كالسائس بالخزندار عند أصحاب الدول بل يكفي تسليمها اليه الذي
 يظهر منه لان العرف جرى بذلك عادة ومنه ما اذا كاله أحد من في عياله يقوم بسائر مصالحه من قبض وصرف
 وغيرها ولا يرجع (قوله) بعنهما (الاجني) معطوف على قوله بخلاف (قوله) لتعديده بالامساك بعد
 المدة) حتى اذا هلك في يده ضمن فكذا اذا تركها في يد الاجني زبلي يؤخذ منه أن سبب الضمان ليس
 رددها مع الاجني لان الدفع الى الاجني ابداع والمستعير يملكه كما عاك الاعارة اذا اعارة أقوى منه لان الاعارة
 ابداع وتلك المنفعة بل سببه انتفاء وقت العارية لانه لو امسكها بنفسه فهلك في يده بعد مضي مدتها ضمنها
 كما قدمناه فكذا في يد الاجني ولذا قال لتعديده بالامساك كما يؤخذ من عبارة الزبلي (قوله) والا فالمستعير يملك
 الابداع) اشارة الى فائدة اشتراط التوقيت قال الزبلي وهذا أي قوله بخلاف الاجني يشهد بان قال من
 المشايخ ان المستعير ليس له أن يودع وعلى المختار تكون هذه المسئلة منخولة على ما اذا كانت العارية مؤقتة
 فقت مدتها ثم بعنهما مع الاجني لانه بما كاهود ضمن تعديده فكذا اذا تركها في يد الاجني اه وفي
 البرهان وكذا يعني ببرأ لوردها مع اجني على المختار بناء على ما قال مشايخ العراق من أن المستعير يملك الابداع
 وليه الفتوى لان المالك الاعار مع أن فيها ابداعا وتلك المنفعة فلا يملك الابداع وليس فيه تملك المنافع
 أولى وأولو قوله وان رددها مع اجني ضمن اذا هلك بأنها موضوعة فيها اذا كانت العارية مؤقتة وقد انتهت
 بانقياض مدتها وحينئذ يصير المستعير مودعا والمودع لا يملك الابداع بالاتفاق اه شرنبلالية قال قول بعدم
 ابداع المستعير ذهب اليه الكرخي قال البقال وهذا أصح وما مشى عليه المصنف من أنه يملكه هو قول مشايخ
 العراق وبه أخذوا والباقى والفضلي قال في الترتاشية وبه اشارة محمد في الأصل وقال في الكافي وعليه الفتوى فناء
 هذا المسئلة على مذهب الكرخي ظاهر وأما على القول المفتي به فمحمول على انتهاء الاعارة لا نقضاء المدة بأن كانت
 مؤقتة فقت مدتها ثم بعنهما مع الاجني كافي العر قلت لا فرق في الجواب الضمان بين رد نفسه ودرده ولو هلك
 بعد مضي المدة فينتزح قيد الاجني لا يفيد تدبرا وبأن استعارها فاستخدمها وبعد انقضاء العمل رددها مع الاجني
 فهلك يضمن لمسئس من أنه لو عمل بعل يعين ذلك وليس له أن يعمل بعمل آخر والابداع عمل آخر فيضمن
 فظهر منه أنه لوردها مع قبل الاستخدام ينبغي أن لا يضمن فظهر أن هذا الحل أولى على أنه لما انتهى العمل

(وان رد المستعير الدابة
 مع عبده أو اجزه
 مشاهرة) لا مباوثة
 (او مع عبدها مطلقا)
 يقوم عليها أو لا في
 الأصح (أو اجزه) أي
 مشاهرة كما مر فهلك
 قبل قبضها (برئ)
 لانه آتى بالتسليم
 المتعارف (بخلاف
 نفس) كجوهرة
 (بخلاف الرد مع
 الاجني) أي (بان
 كانت العارية مؤقتة
 فقت مدتها ثم بعنهما
 مع الاجني) لتعديده
 بالامساك بعد المدة
 (والا فالمستعير يملك
 الابداع)

والاعارة صارت ودبعة عند المستعير فصر مودعا وهو لا يملك الادعاء بالاتفاق ولذلك ضمن كافي الكافي وغيره قال سدي والدرج الله تعالى بعد كلام لكن تقدم متناؤه ضمن في المؤقتة وفي جامع الفصولين لو كانت العارية مؤقتة فاستسكها بعد الوقت مع امكان الرد ضمن وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار سواء توقفت نصا أو دلاله حتى ان من استعار قدوم الكسر خطبا فكسره فاستلحقه ضمن ولو لم يوقت اه فعلى هذا فضاعه ليس بالارسال مع الاجنبي الا ان يحمل على ما اذا لم يمكنه الرد تأمل ومع هذا بعد هذا التأويل التقييد ولا بالبعد والآخر فانه على هذا الفرق بينهما وبين الاجنبي حيث لا يضمن بالرد قبل المدة مع أى من كان وضمن بعدها كذلك فهذا أدل دليل على قول من قال ليس له أن يودع ويصحه في النهاية كما نقله عنه في التاترخانة **(قوله فيما يملك الاعارة)** وهو ما لا يختلف وظاهره أنه لا يملك الادعاء فيما يختلف وليس كذلك وبعبارة اخرى يلحق وهذا لأن الودبعة أدنى حال من العارية وإذا كان يملك الاعارة فيما لا يختلف فأولى أن يملك الادعاء على ما ينال ويختص بشئ دون شئ لأن الكل لا يختلف في حق الادعاء وإنما يختلف في حق الانتفاع اه اللهم لأن يقال ما عارة عن الوقت أى في وقت يملك الاعارة وهو قبل مضي المدة اذا كانت مؤقتة وهو بعد كما لا يخفى تأمل أفاده سدي والدرج الله تعالى **(قوله به يفتي)** لم يصرح الزيلعي بالنسبة والاختار المختار كما علمته من عبارته السابقة وصرح بها صاحب العرف فقال وقد تقدم أن المختار المقضي به جواز اه **(قوله فتعين حل كلامهم)** أى في الضمان بالدفع الى الاجنبي **(قوله على هذا)** أى على ما ادفعه له بعد مضي الوقت لكن لا يخفى أن الضمان حينئذ بسبب مضي المدة لامن كونه بعينها مع الاجنبي اذ لا فرق حينئذ بينه وبين غيره **(قوله وبخلاف)** معطوف على قول المتن بخلاف وكان الأولى ذكره هناك تأمل **(قوله رد ودبعة ومغصوب الخ)** لأن الودبعة لا تحفظ ولم يرض بحفظ غيره اذ لو رضى به لما ودعها عنده وبخلاف الغصب لانه صار متعديا ثابت بدفع العين وبأزالة بد صاحبها فلا بد من ازالته به واثبات بد صاحبها وذلك بالتسليم حقيقة أما في الدفع الى الغلام فضمن بدفع الودبعة الى غلام المالك لا الى غلام نفسه زيلعي مختصرا ط **(قوله اى دار المالك)** وكذا العيلة هدية والمستأجر كالدبعة **(قوله فانه)** كذا في الهبة **(قوله ليس تسليم)** لكن مشكلة الغصب خلافه في ان خلاصة قال مشايخنا يجب أن يبرأ قال في الجامع الصغير لا امام فاضل خان السارق والغاصب لا يبرأ من ارادى منزل ربه اوى ربه اوى أجبره أو بعده ما لم يرد الى مالكها اه **(قوله للزراعة)** قديده لانه لو استعارها لطلق الانتفاع يكتب أعز حتى على الظاهر لانه أدل على العموم ط **(قوله يكتب المستعير)** الظاهر ان هذا على سبيل الأولى وهذا عندى حنفية لان لفظة الاطعام أدل على المراد من الاعارة لانها تختص بالزراعة واعارة الارض تارة تكون للزراعة وتارة تكون للبناء ونصب القسطا فكانت الكتابة بلفظ الاطعام أولى ليعلم أن غرضه الزراعة وعندهما يكتب انك أعز حتى لان الاعارة هي الموضوعة لهذا العقد والكتابة بالموضوع أولى وفائدة الكتابة أن يحدود المستعير عند تناول المدة أو وقت المعير وأمن المستعير من لزوم الاخر بدعوى المعير انما أجزأها أبو السعود **(قوله انك أعطعتنى)** بفتح الهمزة لانها وقعت مفعولا لى يكتب ففى مصدرية ويجوز كسرهما على معنى انه يكتب هذا اللفظ أعز حتى قوله انك أعطعتنى أرضك أبو السعود **(قوله لأزرعها)** الام التعليل **(قوله فيخصص)** قال في التبيين لان الاطعام اذا أضيف الى ما لا يؤكل يعرف منه أن المراد به الاستغلال بالتمكين من الزراعة بخلاف لفظ الاعارة فانها تنظم الزراعة والبناء والمراعى ونصب الخيام وعلى هذا ينبغي أن يكتب فى كل فصل ما هو أدل على المقصود فقول فى استعارة الارض انك أعطعتنى كذا لأزرعها ما أشاء من غلة الشتاء والصف اه يتصرف ط **(قوله العبد المأذون يملك الاعارة)** لانهم من صنيع التجار وكذا الصي للمأذون هندية وفى البرازية استعار من صي مثله كالقدوم ونحوه ما ذنوا وهو ماله لضمان وان لغير الدافع المأذون ضمن الأول والثانى لانه اذا كان مأذونا صاع منه الدفع وكان التلف حاصل تسليطه وان الدافع مجبوراً ضمن هو بالدفع والثانى بالأخذ لانه صاحب الغاصب انتهى وبأنى تمامه قريبا **(قوله والمجور الخ)** أشار الى أن المأذون لو استعار ضمن للحال اذا اذن شمل الاعارة والاستعارة فيظهر نصرة فى حق سببه

فما يملك الاعارة (من الاجنبي) به يفتي زيلعي فتعين حل كلامهم على هذا وبخلاف رد ودبعة ومغصوب الى دار المالك فانه ليس تسليم (واذا استعار أرضاً) بضاء (الزراعة) يكتب (المستعير) انك أعطعتنى أرضك لأزرعها فيخصص ثلثا يعم البناء ونحوه (العبد المأذون يملك الاعارة) والمجور اذا استعار واستهلكه

وأما المحجور فلا يملك شيئاً من ذلك لكنه ان استعار فقد سلطه المعير على العارية فلو استهلكها الاظهر في حق سيده لعدم اذنه في ذلك ونظهر في حق نفسه فيضمن بعد العتق هذا اذا كان المعير مطلق التصرف فلو كان عبداً محجوراً ومثله الصبي المحجور والمجنون لم يصح تسليطه لغيره فاستهلكه المستعير صار متلفاً فالغير يعتبر اذن معتبر ولا تسليط صحيح والمحجور انما يكون عن الاقوال لا عن الافعال كما يأتي فيضمنه في الحال (قوله بعد العتق) لان المعير سلطه على اتلافه وشرط عليه الضمان فصح تسليطه وبطل الشرط في حق المولى درر (قوله ولو أعار عبد محجور عبداً محجوراً مثله) فعبد الاول فاعل أعار ومحجور صفته وعبد الثاني مفعول أعار ومحجوراً صفته قال في الهندية صبي استعار من صبي شيئاً كالقدوم ونحوه وذلك الشيء لغير الدافع فهل يبسده ان كان الصبي الاول ماذوناً لا يجب على الثاني وانما يجب على الاول لانه اذا كان ماذوناً صح بالدفع وكان الهلاك تسليطه ولو كان ذلك الشيء الاول لا يضمن وان كان الأول محجوراً عليه يضمن هذا بالدفع وضمن الثاني بالأخذ اه والظاهر ان الحكم كذلك في العبدين فتأمل لان يحمل ما هنا على أن المدفوع مال سيد الاول ط (قوله ضمن الثاني) بالاستهلاك لانه أخذه بغير اذن فكان عاصياً ولا عارة لانه مال الغير فكأنه استهلكه من بد صاحبه وانما يضمن الثاني للحال لعدم التسليط من مالكها فكون ديناً متعلقاً بقرينه الحال فيباع فيه بخلاف الاول لوجود التسليط من المالك كذا في الاشباه من كتاب المحرر ذكره بعض الفضلاء (أقول) الذي ذكر في الاشباه اذا أودع صبي محجوراً مثله وهي ملكاً غيرها فلهما لك تضمين الدافع أو الأخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ابداع الصبي قلت لا اشكال لانه يضمنها الصبي لعدم التسليط من مالكها وهنا لم يوجد كالا يخفى انتهى فتأمل (قوله ولو استعار ذهباً) أي حيث قامت القرينة على أنه يريد بالانتفاع به مع بقاء عنه أما عند الاطلاق فيكون قرضاً على ما تقدم فيضمنه بكل حال (قوله حفظ) الأولى الاتيان به مضارعباً لا يسطط (قوله لم يضمن) أي المستعير لانه لم يضيعه اذ المستعير أن يعير (قوله والا ضمن لانه ضعه حيث وضعه عندهم لا يعقل حفظه كذا في المحط درر (قوله لانه عارة) لتعليل لعدم الضمان وأما ضاهه فيها اذا كان الصبي لا يسطط فلا نه اضاعه فيكون به متعدياً وهذا اذا فرق الصبي ما عند عدم المارقة ينبي أن لا يضمن لعدم التضييع الا اذا كان بتلاف الصبي (قوله والمستعير عليها) أي الاعارة فلا يكون مضيعاً (قوله وضعها) أي المستعير (قوله بين يديه) أي يدي المستعير (قوله وضمن لو نام مضطجعا) هذا في الحضر وأما في السفر لا يضمن نام قاعداً أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو بين يديه أو بجوالبه لانه بعد حفاظاً وفي غير السفر لو جعله تحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا يرى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء كما في البرازية قال في جامع الفصولين المستعير اذا وضع العارية بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حضر لا في سفر ولو نام فقطع رجل مقوداً بالية في يده لم يضمن في حضر وسفر ولو أخذ المقود من يده ضمن لو نام مضطجعا في الحضر والا فلا وفي البرازية نام المستعير في المازة ومقوده في يده فقطع السارق المقود لا يضمن وان جذب المقود من يده ولم يشعر به يضمن قال الصدر الشهيد هذا اذا نام مضطجعا وان جالساً لا يضمن في الوجهين وهذا بالتأنيص ما مر أن نوم المضطجع في السفر ليس ترك الحفظ لان ذلك في نفس النوم وهذا في أمر آخر على النوم اه وفيها استعار المر السقي واضطجع ونام وجعل المرتحت رأسه لا يضمن لانه حافظ ألا ترى أن السارق من تحت رأس النائم يقطع وان كان في الصحراء وهذا في غير السفر وان في السفر لا يضمن نام قاعداً أو مضطجعا والمستعار تحت رأسه أو بين يديه أو بجوالبه لانه بعد حفاظاً ومثله في الوجهين لكن زاد في الثانية بعد قوله ولأن السارق حل المقود من يده وذهب بالية ولم يعلمه المستعير كان ضاملاً لانه اذا نام على وجه يمكن حل المقود من يده وهو لا يعلم بكون تضييعه الخ (أقول) ولعل مراده بوجه التضييع النوم مضطجعا كما أشار اليه بعد وقد مناهم وضطجعا فلا تنسه (قوله ليس للاب عارة مال طفله) هذا ما عليه العامة وأحازه بعضهم وليس له أن يعير نفس الولد كاذ كرمش الامعة في شرح كتاب الوكالة وأما الصبي المأذون اذا أعاره مالاً حتى لا عارة كما في الثانية وفي الهندية وذكره شمس الامعة في أول شرح الوكالة أن الاب يعير ولده

يضمن بعد العتق ولو
أعار (عبد محجور عبداً
محجوراً مثله
فاستهلكها ضمن)
الثاني (لحال ولو استعار
ذهباً فقد سلمه صبياً
فسرق الذهب منه)
أي من الصبي (فان كان
الصبي يسطط حفظ
ماعليه) من اللباس
(لم يضمن) والا ضمن
لانه عارة والمستعير
عليها (وضعها) أي
العارية (بين يديه فنام
فضاعت لم يضمن لو نام
جالساً لانه لا يعد مضجعاً
لها (وضمن لو نام
مضطجعاً) لتركه الحفظ
(ليس للاب عارة مال
طفله)

وله أنه بعير مال وله بعض المتأخر من مشايخنا قالوا ذلك وعامة المشايخ على أن ليس له ذلك كداف
 المحيط فإن فعل وهلك كان ضامنا اه لكن في أحكام الصغار لا تسترشي من مسائل العارية إن حواز عارة
 وله إذا كان في تعلم الحرفة بأن دفعه إلى أستاذ لعل له الحرفة ويخدم أستاذة أما إذا كان بخلاف ذلك
 لا يجوز اه **(قوله لا عدم البدل)** أي لأنه تصرف بلا بدل **(قوله لو كذا القاضي)** بخلاف لما في الهندية حيث
 قال وفي شرح سبوع الطحاوي للقاضي أن بعير مال النيم كذا في الملتقط ولعل الفرق أن القاضي عنده قدرة
 الاستيفاء بخلاف الأب لأنه لا مصلحة له ولديه بل يكون ضررا محضا بالهلاك فإنها لا تضمن به اه ط **(أقول)**
 وهذا نظير اقراض مال النيم فإن للقاضي ذلك دون أبيه وعلاوه ما عمل به الطحاوي فتأمل **(قوله لكن في)**
 المجني وغيره أنه يضمن) وبه جزم في البرازيه حيث قال لأنه أخذ بلاذنه اه **(أقول)** ووجهه ظاهر لأنه
 وعده بالاعارة ولم يعلم ولم يأذن له بالأخذ قال في البرازيه ولو استعار من آخر ثور غدا فقال نعم فإما المستعير غدا
 وأخذ به فلهك لا يضمن لأنه استعار منه غدا وقال نعم فاعتقدت الاعارة وفي المسئلة الأولى وعدا لاعارة لا غير اه
(أقول) وبهاتين صورتين اللتين صورهما البرازي ظهرا أنهما مسئلتان مختلفتان لمسئلة واحدة فقولان
 أولاها الضمان وثانيتهما عدمه لأن وجه الضمان في الأولى تكامله أنه وعد ولا يجب الوفاء به فأخذ به يكون
 متعديا فضمن ووجه عدم الضمان في الثانية أنه عقد الاعارة وبين وقت الاعطاء فمأخذه يكون ما ذوقا فلا
 يضمن ولعل ما قاله الطحاوي على عبارة الشارع من أنهم ما قولان وعز في الهندية الأولى إلى مجموع النوازل
 والثاني إلى فتاوى أبي البش على الصورة الثانية فلس هما أولين بل هما مسئلتان كالتأمل فتأمل **(قوله)**
جهزا بته أي الكبيرة أمالوا واشترى لها في صغرها فلا سبيل للورثة عليه ويكون للنت خاصة أفاده المصنف
(قوله لا يقبل قوله) يعني سواء كان ذلك في حياتها أو بعد موتها **(قوله أو تارة وتارة)** عطفه بأوليه فإنه
 غير ما قبله وليس كذلك بل هو صادق بصورتين إذا السالبة تصدق ببنى الموضوع فعندها لم يعرف أصلا وعرف تارة
 وتارة وأران أو عني بل **(قوله به يفتي)** وقبل لا يصدق في أنه عارية لأن يشهد بها عند التحجير وقبل يصدق
 مطلقا لأنه هو الدافع في المبر بالتمليك يكون القول قوله وقيل إن كان الأب من كرام الناس وأشرفهم
 لا يقبل قوله في الاعارة وإن كان من أوساط الناس كان القول قوله والمختار للفتوى أنه إن كان العرف مستمرا
 أن الأب يدفع ذلك الجهاز ملكا لاعارة لا يقبل قوله وإن كان العرف مشتركا فالقول قول الأب مع عيته وقد
 أفاده الشارع بقوله مما يجز به مثلها وأقوى فارئ الهداية بقوله القول قول الأب والأم إنهما لم يملكها أو أيا
 هو عارية عند كرم العين إلا أن تقوم دلالة أن الأب والأم يملكان مثل هذا الجهاز لانه اه وتقدم الكلام
 على ذلك مستوفى في باب المهر فراجع ما شئت **(قوله فإن القول له)** ظاهره أن القول له حنث في الجميع
 لافي الزائد على جهاز المثل ولغير رسيدي والدرجته الله تعالى لكن خالفه الرجح بقوله فإن القول له أي فيما
 زاد على ما يجز به مثلها اه فتأمل وراجع **(قوله وولي الصغيرة)** أي أياها جرحها بجهاز **(قوله فيما ذكر)**
 أي في اعتبار العرف وهذا الحكم في الأم والولي بحث لا ين ويهان قال العلامة عبد البر وفي الولي عندي نظر أي
 فإن الغالب من حاله العارية بخلاف الأبوين لم يدر يشفقهما ولو كان بحث كان العرف مستمرا أن الولي يجز
 من عنده فلا تنزرد ذكر المصنف في باب المهر أن الأم كالأب وإن حكم الموت حكم الحياة ط **(قوله وفيما يبعده)**
 (الاجني) أي من أنه أعمار المتوفى هذا الشيء لا يصدق الابنة وله أن تخلف الوارث إن أنكر على العلم كما هو
 الحكم في نظائرها ط والأظهر من هذا أن يقال والحكم فيما يبعده الاجني كذلك أي لو جرحها الاجني ثم ادعى
 أنه عارية بعد موتها لا يقبل قوله الابنة لأن الظاهر أنه لا يجزها هو تركه في ديها إلى الموت إلا بما لا يختلف
 الأب والأم فإنها مما يجزها بما عمل أنفسهما لكن يكون ذلك تملك تارة وتارة معار به ولذا قال شارح الوهانية
 وفي الولي عندي نظر الخ أي في جعله كالأب والأم لأن الظاهر في غيرهما أنه لا يجزها إلا بعاملها **(قوله كالمودع)**
 إذا ادعى الرد وكذا الوصي إذا ادعى دفعها أي دفع الأمانة المعينة الرد بها ولو أنكر لا ينجى ألمال من فلا
 يقبل قوله في الرد كما في جامع الفصولين **(قوله والوكيل)** كالوكيل بالبيع مثلا إذا ادعى هلاك الأمانة أو تسليمها

لعدم البدل وكذا
 القاضي والوصي (طلب)
 شخص (من رجل ثورا
 عارية فقال أعطيتك
 غدا فما كان القذهب
 الطالب وأخذ به غير أنه
 واستعمله فمات الثور
 (لا ضمان عليه) خاتمة
 عن إبراهيم بن يوسف
 لكن في المجني وغيره
 أنه يضمن (جهزا بته
 بما يجز به مثلها ثم قال
 كنت أعزتها الأمانة
 إن العرف مستمرا) بين
 الناس (أن الأب يدفع
 ذلك) الجهاز (ملكاً
 لاعارة لا يقبل قوله)
 أنه عارية لأن الظاهر
 يكذب (وإن لم يكن)
 العرف (كذلك) أو
 تارة (فالقول
 له) به يفتي كالو كان
 أكثر مما يجز به مثلها
 فإن القول له اتفاقاً
 (والأم) وولي الصغيرة
 (كالأب) فيما ذكر
 وفيما يبعده الاجني
 بعد الموت لا يقبل إلا
 بيته شرح وبهانية
 وتقدم في باب المهور في
 الاشياء كل أمين ادعى
 ائصال الأمانة إلى
 مستحقها قبل قوله)
 يمينه (كالمودع أنا
 ادعى الرد والوكيل

الى ربها كان القول قوله مع البين اهيرى والاولى أن يقول اذا دعى هلال المبيع أو الثمن أو رد المبيع الى الموكل ط (قوله والناتر) قال بعض الفضلاء ينبغي أن يقيد ذلك بأن لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما كثرت نظائر زمانا بل يجب أن لا يقتضوا هذه المسئلة فالتهم الله ما ألغىهم اه قال بعض الفضلاء والتشديد بالموقوف عليهم ربما يفيد أنه اذا ادعى دفع ما هو كالأجرة مثل معلوم القراش والمؤذن والبواب وغيرهم من أرباب الجهات لا يقبل قوله بالبنية وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العمادى مفتى السلطنة العلية وصورة السؤال هل اذا ادعى المتولى دفع علة الوفاء الى من يستحقها شرعا هل يقبل قوله في ذلك أم لا الجواب أن ادعى الدفع الى من عينه الواقف في الوفاء كالأولاد والأولاد يقبل قوله بينهم وهو المراد بقولهم الموقوف عليهم لعدم ملاحظة جانب الأجرة فهم وان ادعى الدفع الى الامام بالجامع والبواب ونحوهما لا يقبل قوله كما لو استأجر شخصا للبناء بالجامع بأجرة معلومة ثم ادعى تسليم الأجرة فإنه لا يقبل قوله اه قال الشيخ محمد الغزالي التبرتاني وهو تفصيل حسن خصوصاً في زماننا اه وقال المولى عطاء الله أفندى في مجموعته سئل شيخ الاسلام زكريا أفندى عن هذه المسئلة يعنى مسئلة قبول قوله فأجاب بأنه ان كانت الوظيفة في مقابلة الخدمة فهى أجرة فلا يلتزم على انبات الأداء بالبنية والافهى صلة وعطية يقبل في أمانتها قول المتولى مع عينه وأفتى من بعدهم المشايخ الاسلامية الى هذا الزمان على هذا عند مسكن بتعويض المتأخرين الأجرة في مقابلة الطاعات لكن قال التبرتاني في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكر هذه الفتوى وهو فقه حسن غير أن علماءنا على الاقفاء بخلافه اه قلت فالله كورفى الاسعاف والخصاف وقف الكرابسى والاشباه من الأمانات والزاهدى عن وقف الناصحى وغيره أنه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدون تفصيل في ذلك الا أن يحمل على الذرية لا على المرتبة فيحصل التوفيق بين الكلامين بل ايمن وقد اعتمد تفصيل المولى أبى السعود ان التبرتاني المذكور في كتاب الزواهر على الاشباه والنظائر لكن بدون عز والى كتاب كذا كره الشارح هنا عن أخيه زاده على صدر الشريعة باز باده الذى ذكرها وهى أنه لا يضمن ما أنكره ويل بدفعه ثانياً من مال الوقف فليحفظ قال العلامة الخبير الرملى في حاشيته على البحر والجواب عما عساه على العمادى أنها ليس لها حكم الأجرة من كل وجه وقد تقدم أن فيها ثواب الأجرة والصلة والصدقة ومقتضى ما قاله أنه يقبل قوله في حق براءة نفسه لا في حق صاحب الوظيفة لانه أمين فيما في يده فيلزم الضمان في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالاقفاء بما قاله العلماء متعين وقول الغزالي هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يبرهن منه تضمن الناظر اذ دفع لهم بلا ينسب لتعديده فافهم اه قال سيدى الوالد رحمه الله تعالى تفصيل المولى أبى السعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالأجرة اذا استعمل الناظر رجلاً في عمارة يحتاج الى البنية في الدفع له فهى مثلها وقول العلماء محمول على الموقوف عليهم من الأولاد لأرباب الوظائف المشروط عليهم العمل الا ترى أنهم اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة فهى كالأجرة لا بحالة وهو كما أنه أجبر فاذا اكتفينا بين الناظر بضع عمله الأجر لاسمنا نظار هذا الزمان والله المستعان اه وهل يقبل قوله بعد عزله فقد أفتى بعض المحققين بأنه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع عينه مادام ناظراً اه لكن في حاشية الاشباه من كتاب الأمانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في النفقة على الوقف بعد العزل ويخرج منه قبول قوله في الدفع للمستحقين بعد التأمل انه قال لم يتعرض المصنف لحكم المتولى بعد العزل هل يقبل قوله في النفقة على الوقف من المال الذى تحت يده أم لا أم أنه رخص بحالكن ظاهر كلامه أن قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لتصرحهم بأن القول قول الوكيل بعد العزل في دعواه أنه باع ما وكل في بيعه وكانت العين هالكة وفيما اذا ادعى أنه دفع ما وكل بدفعه براءة نفسه وأن الوصى لو ادعى بعدم موت اليتيم أنه أفتى عليه كذلك يقبل قوله وعلوه بأنه أسنده الى حالة منافية للضمان وقد صرحوا بأن المتولى كالوكيل في مواضع ووقع خلاف في أن المتولى وكيل الواقف أو وكيل الفقراء فقال أبو يوسف بالاول وقال محمد الثانى ومما هو صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد العزل فرع في القنية قال وكله وعله عامة بأن يقوم بأمره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئاً للنفق بل أطلق ثم مات الموكل فطالبه الورثة ببيان ما أنفق ومصرفه

والناتر) اذا ادعى
الصرف الى الموقوف
عليهم

فان كان عدلا يصدق فيما قال وان اتهموه حلفوه وليس عليه بيان جهات الاتفاق ومن اراد ان يروج من
الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة اه هنا صريح في قبول قوله في دعوى الاتفاق
ولو بعد العزل وتحقيقة أن العزل لا يخرج عن كونه أمينا ينبغي أن يقبل قول الوكيل بقض الدين أنه دفعه
لموكله في حياته في حق برأء نفسه كما قضى به بعض المتأخرين كما تقدم اه مافي الجوى ويستنتج من ذلك أن
الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين بعد عزله كالوكيل في قبض الدين اذ امانات الموكل وصدقة الورثة في
القبض وكذلك في الدفع فالقول قوله بيمينه لانه بالقض صار المال في يده ودبغة قصد بقهمل بعد اقرارهم بأنه
مودع كاف فان حلف برئ وان نكل لزمه المال كما يأتي في الكلام عليه وقد أفتى المرحوم الوالد بأنه يصدق
بيمينه مادام ناظرا ولم يذكر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطمئن القلب في الجواب
في القبول أو عدمه بما روي في الكتاب والله الموفق للصواب **(قوله)** يعني من الأولاد والعقراء بيان للوقوف
عليهم **(قوله)** وأمثالهما كالعلماء والأشراف وقيل المراد بالامثال أولاد الأولاد والنسل والعقب والأقارب
والعقلاء وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يقبض بأن لا يكون الناظر معروفا بالخيانة كما كثر نظار زماننا بل يجب
أن لا يقبضوا بهذه المسئلة كما قدمناه قريبا ونقله ط عن الجوى **(قوله)** المرتفعة مثل الامام والمؤذن والبواب
والفراس لان له شها بالاجرة بخلاف الأولاد ونحوهم لانه صله محضة قال ط والفرق أن استحقاق نحو الأولاد
ليكن بمقتضاه عمل فكان صله محضة بخلاف استحقاق الامام ونحوه فان له شها بالاجرة وشبهه المقضى أبو السعود ذلك
بما اذا استأجر شخص للبناء في الجامع بأجرة معلومة ثم ادعى تسليم الاجرة اليه فإنه لا يقبل قوله كما قدمناه نفا
(قوله) لكن لا يضمن ما أنكره له الخ أي عدم قبول قوله انما هو في حقهم فلا يلزمهم وصول ما ادعى ايصاله اليهم
بدون بينة لان ما يأخذونه صله من وجهه وفه شبه الاجرة واعتباره لا يسقط حقهم بمجرد دقوله لكنه أمين في حق
مافي يده من المال فلا يلزمه الضمان حينئذ يدفعه لهم ثابنا من مال الوقف لانه حيث لا يسقط حقهم وهو متعلق
بالوقف ولم يضمن هو ما تلف في يده لكونه أمينا لم يبق الا الرجوع على الوقف ثانيا **(قوله)** وأقره ابنه بل قال
في حاشية الاشياء وهو تفصيل حسن خصوصا في زماننا انتهى **(قوله)** مستحقها أي الامانات أو بعدموت
(أقول) وأولى وكيفية قال الشارح في شرحه على المتقي في أواخر الوقف وكذا يقبل قوله أي الناظر لو ادعى الدفع
للووقف عليهم ولو بعدموتهم الا في نفقة زائدة خالف الظاهر اه قال في شرح تحفة الاقربان الوكيل بقض
الوديعة اذا قال له المودع دفعها إليك والوكيل ينكر صدق في حق دفع الضمان عن نفسه لا في الزام الضمان على
الوكيل **(قوله)** الا في الوكيل بقض الدين أي من المدين والصواب اسقاط في قبل على ما تقرر أنه يقبل قول
الوكيل المذكور في جتي نفي الضمان عن نفسه لا في حق ايجاب الضمان على الغير لا يحتاج الى استثناء هذه
المسئلة من الكلمة الآن يقال استثناءها بالاعتبار الثاني وقد رهم في ههنا المسئلة كثيرا وقد حررها الفاضل
الجوى هنا في كتاب الوكالة بما لا من بعده عليه قال بعض الفضلاء وأذا لحصر قبول القول من وكيل البيع
يؤيده مافي وكالة الاشياء اذا قال بعدموت الموكل بعته من فلان بالف درهم وقبضها وهلكت وكذلك بته الورثة في
البيع فإنه لا يصدق اذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان هالكا اه **(قوله)** اذا ادعى بعدموت الموكل
أما اذا ادعى القبض والدفع للموكل حال حياته فأنكر الموكل يقبل قوله ولو كان فيه ايجاب الضمان على الغير
وقبل قوله ايضا في نفي الضمان عن نفسه فلا يرجع الغريم عليه لان قبضه منه بالنسبة اليه ثابت سواء صدقه
في الدفع أو كذبه اه أبو السعود **(قوله)** لم يقبل قوله اذا كذبته الورثة في القبض والدفع وعدم قوله
حينئذ بالنسبة الى ايجاب الضمان على الميت لان الدينون تقضى بأثمانها فادعائه الدفع اليه يوجب عليه مثل
ما قبض وتبقي قصاصا عليه على المدين وهو لا يعلل ذلك لانه يموت الموكل ان عزل عن الوكالة وقد حكى أمر الاعلان
استثناءه وفيه ايجاب الضمان على الغير فلا يصدق في ذلك وصرحوا في كتاب الوكالة انه اذا صدق المدينون ووكيل
الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه أمانة لتصدق عليه فان نفي رجوعه عليه فلأقام بينة على الدفع
للوكيل قبلت وان دفعت الورثة واذا صدقة الورثة في القبض والدفع فالأمر ظاهر واذا صدقة الورثة في القبض

يعنى من الأولاد
والفقراء وأمثالهما
وأما اذا ادعى الصرف
١. وظائف المرتفعة
فلا يقبل قوله في حق
أرباب الوظائف لكن
لا يضمن ما أنكره له
بل يدفعه ثابنا من مال
الوقف كما بسطه
في حاشية أخرى زاده قلت
وقد مر في الوقف عن
المولى أبي السعود
واستحسنه المصنف
وأقره ابنه فليحفظ
(وسواء كان في حياة
مستحقها أو بعدموت)
الا في الوكيل بقض
الدين اذا ادعى بعد
موت الموكل أنه قبضه
ودفعه له في حياته لم
يقبل قوله الابينة

أثبتت سنة وكذبوه في الدفع فالقول قوله لأنه مودع بعد القبض لما نصوا عليه من أن الوكيل يقبض الدين
بصر مودعاً بعد قبضه فعبر عليه أحكام المودع فإذا صدق في القبض صار ومقرين بأن المال في يده ودبغة
ط (أقول) وكذلك الوصي بعد عزله إذا قال قبضت ودفعته أو هلك مني وكذبته به عليه الطلب تبعاً
في القبض لم يقبل قوله إلا بينة لأنه بعد العزل لا حلك إنشاء القبض وفيه إيجاب الضمان على الغير الأدبون
تقضي بالمثل ما لهم من حكم أمر الالءك إنشاء وفيه إيجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله ولولم يكن معزولاً وكان
له ولاية القبض بأن كان وصي الميت مطلقاً أو القاضى وأذن له في القبض قبل قوله في ذلك فقد صرح في
التأخرانية بأن الوصي إذا أقر باستيفاء الدين جاز وذلك لأنه علك إنشاء القبض وقد قل من حررهذه المسئلة بل
لم أطلع على من حرره أغرى فتأمل ذكر العلامة الرملى * (فرع) * الوصي إذا ولى الدين بعد شوته وأذن
القاضى ثم ظهر دين آخر فإنه لا يرجع عليه وإنما يشار له والله تعالى أعلم فأفاده سيدى الوالدرجه الله تعالى
في تنقيحه في الباب الثالث من كتاب الوقف (قوله بخلاف الوكيل يقبض العين) هى أصل المسئلة
فلا يحتاج الى هذه الزيادة (قوله في حياة) أى الموكل (قوله لأنه نقي الضمان عن نفسه) أى وليس
المقصود هنا الإيجاب على الموكل (قوله وهو ضمان مثل المقبوض) الذى يقع به القصاص عما على المدبون
لان الدينون تقضى بالمثلها (قوله قلت وظاهره) أى ظاهراً فى الوالوجية (قوله لا فى حق نفسه) أى
فيضمن ولا يبرأ بدعواه الدفع الى الميت وهذا غير ظاهر من أجل الظاهر من عبارة أنه لا يصدق فى حق الموكل
خاصة بقربة تعليله بقوله لأنه لا يجب الضمان على الميت ط (قوله ولا فى حق الموكل) فى إيجاب الضمان عليه
بمثل المقبوض (قوله وقد أتى بعضهم) هو من معاصرى صاحب المنع كما ذكره فهاردى الرملى فى حاشيتها أنه
هو الذى لا يحد عنه وليس فى كلام أعني ما شهد لغیره تأمل اه * قال فى الاشياء كل أمين يدعى اتصال الأمانة
الى مستحقها قبل قوله كالمودع والوكيل والتأخر الا فى الوكيل يقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه
ودفعه له فى حياته لم يقبل إلا بينة بخلاف الوكيل يقبض العين والفرق فى الوالوجية انتهى (وأقول) تعقبه
الشربلى فى أخذ من كلام الوالوجية وغيرهما من كتب المذهب بأن دعوى الوكيل الاتصال تقبل لبراهته بكل
حال وأما سائر بقوله على موكله ليرأى غير أنه فهو خاص عما إذا دعى الوكيل حال حياة موكله وأما بعد موته فلا
تثبت براءة الغير إلا بينة أو تصديق الورثة الى آخر ما ذكره فى الرسالة المسماة عمدة الخليل فى قبول قول الوكيل
كذا فى حاشية أبى السعود (قلت) وللعامة المقدسى أيضاً رساله فى هذه المسئلة ذكرها الشربلى فى مجموعة
رسالته عقب الرسالة التى ألفها واستشهد بها على ما نعتاه فارجع الى تنبك الرسالتين وقد أشبع الكلام فيها
جزاهما الله تعالى خيراً وقد مرنا ذلك فى الوالوجية فارجع اليه ان شئت وقد مرنا أن الغير من ان صدق أنه وكيل
لا يرجع عليه ان ضاع الا اذا ضمنه وقت الدفع القدر المأخوذ ثانياً أو قال له قبضت منك على أنى أبرأتك من
الدين * والحاصل أنه أمين فيصدق فى نقي الضمان عن نفسه فلا رجوع للورثة عليه بالدين ولا للدافع بعد
حلفه لأنه انما دفع اليه بناء على أنه أمين لانه وكيل الدائن فى القبض والضمان عليه ولا يسقط من الموكل
عن مدبونه لان معنى قضاء الدين لزوم مثله للدينون على دائه بدفعه اياه عند القضاء فتقع المقاصة بذلك لان
الدين وصف بالتمه لا يمكن قضاؤه فلا يصدق فى دعواه لزوم الدين فى ذمة موكله بمجرد دعواه اذا أمين يقبل قوله
فى دفع الضمان لا فى الزام الغير وهذه نظرية ما تقدمت من عدم نفاذ قول المتولى دفعت الى أرباب الوظائف
ولا ضمان عليه ثم بعد كتابى هذا المحل وجدت سؤالاً رفيعاً الى الخير الرملى مذكوراً فى فتاويه سئل فيما اذا
وكتزوجها فى قبض مال فقبضه ودفعه له ثم مات فهل يقبل قوله بيمينه فى دفع ذلك أم لا أحابان كان
الموكل فيه قبض ودبغة ونحوهما من الامانات فالقول قوله بيمينه فى القبض والدفع لها وان كان قبض دين
وأقرت بقبضة الوالوجية بالقبض وأنكرت الدفع فكذلك القول قوله بيمينه فى الدفع وان أنكرت القبض والدفع
لا يقبل قوله إلا بينة وإذا لم تقم بينة رجعت الورثة بحصتها منه على الدينون ولا يرجع الدينون على الزوج لان
قوله فى براءة نفسه مقبول لا فى إيجاب الضمان على الميت والزوج فيما يجبر بيمينه فى ذمة الزوج بمثل دينها على

(بخلاف الوكيل يقبض العين) كودبغة قال
قبضتها فى حياته
وهلكت وأنكرت
الورثة أو قال دفعها
اليه فإنه يصدق لانه نقي
الضمان عن نفسه
بخلاف الوكيل يقبض
الدين لأنه لا يجب
الضمان على الميت وهو
ضمان مثل المقبوض
فلا يصدق وكالة
الوالوجية قلت وظاهره
أنه لا يصدق لا فى حق
نفسه ولا فى حق الموكل
وقد أتى بعضهم

الغريم لما تقر بأن الدين تقضي بمثلها وقد عزل عن الوكالة موتها فهو لا عاكس استئناف القبض بخلاف ما إذا كانت حية وكان الموكل في مودعة لانه في الاول عاكس الاستئناف فلكل الأخبار وفي الثاني ليس فيه إيجاب الضمان عليها وهذه المسئلة قد زلت فيها أقدام وانعكست فيها أفهام وقد ذكر بعض معاصري مشايخنا أنها تحتاج إلى التحرير واعتذر بعضهم عنه بضيق الوقت لا بالتقصير فقال كان يتخلج بخاطري كثيرا أن أجمع في تحريرها كلاما مزيل اشكالا ويوضح مراما أكني الوقت يضيق عن كمال التحقيق ولكنني بفضل الله تعالى ومنته وفقت تحريرا على الوجه الآتم وأزلت كل فرع منها من زلت في أصله وكتبت على بعض حواشي بعض الكتب ما حاصله اعلم أولا أن الوكيل يقبض الدين بصير مودعا بعد قبضه فقبري عليه أحكام المودع وأن من أخبر بشئ عاكس استئنافه يقبل قوله وما لا فلا وأن الوكيل بعزل عوت الموكل وأن من حكى أمر الإعلال استئنافه ان كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يقبل قوله على ذلك الغير ولا يقبل ومن حكى أمر الإعلال استئنافه يقبل وان كان فيه إيجاب الضمان على الغير فاذا علمت ذلك فاعلم أنه متى ثبت قبض الوكيل من المديون بينة أو تصديق الورثة أو القول بقوله بالدفع بيمينه لانه مودع بعد القبض ولو كذب الورثة في الدفع لانهم يتصدى بهم في القبض صار وامقر بن أن المال في مودعة واذا لم يثبت القبض بأن أنكروا القبض والدفع لا يقبل قوله في إيجاب الضمان على الميت ويقبل قوله في إراءة نفسه فترجع الورثة على الغريم ولا يرجع الغريم عليه لانه لا عاكس استئناف القبض لغيره ما لو ثبت قبضه لدى الغريم ثابت فهو بالنسبة اليه مودع والقول قول المودع في الدفع بيمينه وذلك لانه مصدق له. معني الوكالة قد صرحوا في كتاب الوكالة أن المدين اذا صدق وكيل الغائب في الوكالة صار المال المدفوع اليه أمانة تصدقه عليها فانتفى رجوعه عليه فو أقام المدين بينة على الدفع للوكيل قبل وان دعت الورثة وان صدق الورثة الوكيل في القبض والدفع فالأمر ظاهر في عدم مطالبة الغريم وقد ثبتت ذمته بتصديقهم فتأمل ذلك واغتنمه فانه مفرد ولو أراد الوكيل تخفيف الورثة على نفي العلم بالقبض والدفع أو أراد المدين ذلك فله ذلك ولو ضمنوا المديون بعد الحلف وأراد أن يخلف الوكيل على الدفع للموكل الظاهر أن له ذلك لما تقر بأن الوكيل بالقبض خصم ومن أن المال في يده أمانة وكل أمين ادعى ابطال الامانة الى مستحقها والقول قوله وأن كل من قبل قوله فعليه اليمين وقوله في حق راة نفسه مقبول وان لم يقبل في حق إيجاب الضمان على غيره وأيضا كل من أقر بشئ يلزمه فله يخلف اذا هو أنكره الى غير ذلك من السوايط والقواعد ولان المديون له أحد المالكين اما الذي دفعه لوكيل واما الورثة والذي دفعه لورثة اذا عاذاوا الى تصديق الوكيل يسترده وكذلك الذي دفعه لوكيل اذا أقر الوكيل بعد أن دفعه المديون للورثة بأنه لم يدفعه للموكل وأنه باق عنده واستهلكه برده على الدافع هذا ما ظهر لي من كلامهم وتنفهت فيه ولم أر من أشبع القول في المسئلة ولا من أعطاها حقها في الاستقصاء وأرجو الله تعالى أن يكون هذا التمهق صوابا والله تعالى أعلم **(قوله انه يصدق في حق نفسه)** أي فيبرأ **(قوله لافي حق الموكل)** أي فلا يجب عليه شئ حتى يلتقي قضا صاعبا على المديون ويلزم من هذا ان المديون لا يبرأ لعدم تصديق الوكيل في حق الموكل وليس للمديون الرجوع على الوكيل حيث صدق في الوكالة كما سلف **(قوله فتأمل عند الفتوى)** هذا احتجاجا عليه اذا كان ظاهر الوالو الجيمة ماذكره وليس ظاهرا هفتين ما أتى به البعض فتأمل **(قوله ليس للورثة الرجوع)** أي على المستعير الموصى له سواء كانت مطلقة أو مؤقتة ومجمله اذا كانت تخرج الرقبة من الثلث وقبل بعدم موت الموصى فلو لم يقبل بعده بطلت كاذرو في الوصية بالخدمة والكنى **(قوله تنفس عوت أحدهما)** فلو رثة المعير الرجوع وليس لورثة المستعير الانتفاع حتى واستعملوها فهلك ضمنوا وهذه فائدة الفسخ كما لا يخفى ط **(قوله نغير عينا)** يعني لم تعلم عينا أي بأن مات مجهلا لها **(قوله فالتركة بينهم)** أي بين المعير والغرماء المخلص ان توفي التركة بالكل لانها صارت مضمونة عليه فكانت كبقية الدين **(قوله استأجر بعرا إلى مكة فعلى الذهاب)** لان إلى القاية وجعل غاية الاستعجار مكة ولو قال له أعزني هذا المعير لا ذهب به إلى مكة كان على المستعير أن يرد العارية إلى المعير حيث أخذها منه وكانت العارية على الذهاب والرجوع عرفا رحتي **(أقول)** الفرق بين الاجارة

أنه يصدق في حق نفسه
لا في حق الموكل وحل
عليه كلام الوالو الجيمة
فتأمل عند الفتوى
* (فروع) * أوصى
بالعارية ليس للورثة
الرجوع * العارية
كالاجارة تنفس عوت
أحدهما * مات وعلمه
دين وعند مودعة
بغير عينا فالتركة بينهم
بالخصص * استأجر
بعيرا إلى مكة فعلى
الذهاب وفي العارية
على الذهاب والمجيء

والاستعارة أن الاستعارة تملك النفع بلا عوض وفي التبرع تجري المساحة فاما الاجارة فتملك بعوض ومبنى ذلك المضايقة كذا في فروق المحبوس **(قوله)** لان ردها عليه أي وهو لا يمكن من الرد الا بالمجيء بخلاف الاجارة فان مؤنة الرد على المالك وهذا فرق آخر غير الذي قدمناه فربما عن المحبوس في وفي الهندية وتواستعارها العمل عليها كذا من امن الخطئة الى البلد وهلكت الخطئة في الطر يق فله أن ركبها في البلد وفي العود أيضا الى المنزل العير اه **(قوله)** لانه أعارها للذهاب لا للمساكن أي فكان به متعددا لكن قد يقال انه خالف الى خير فلا يكون متعددا الا يقال ان امساك الدابة في المكان ضرر بها عادة فتأمل **(قوله)** لانه عارية عرفا أي وهلك من غير تعد من المستعير فلا تضمن لان القرض انما يكون في المثلث واستقراض غير فاسد يستجرم تعاطيه وفعل المسلم يحمل على الصلاح ما أمكن والعارية والقرض يوجب كل منهما عن الآخر استعمالا فكأن عار به المثلث الذي لا يمكن الانتفاع به بالاستهلاك كقرض فكذا استقراض العين التي تنفع بها ثم رد الى صاحبها عارية وهي أمانة لا تضمن أوفاد بعض الفضلاء **(قوله)** بلا عوض أي وهنا قد جعل له عوضا وهو كون البناء الذي أحدثه المستعير له **(قوله)** بجهالة المدة وكذا البديل لان قدر ما ينقص في العارية غير معلوم حال عقد الاعارة والقاسم يحجب أحر المثل بالانتفاع وقد حصل وعبارة البصر عن المحط لجهالة المدة والاجارة لان البناء محمول فوجب أحر المثل اه فإذ ان الحكم كذلك لو بين المدة لبقاء جهالة الاجارة وهو ظاهر اه قال في البرازيل يدفع ارضه على أن يسكنها برهها ولا أرفهه عارية لان المدة من باب النسقة وهي على المستعير وفي باب العارية بخلافه اه **(أقول)** الذي يظهر لترقية بين استعارة الارض لبني فيها يكون البناء للمالك فهي اجارة فاسدة يجب فيها أحر المثل والبناء لصاحبه وبين استعارة الدار ليسكنها برهها فهي عارية لما ذكره الوجه ظاهر **(قوله)** وكذا الوشرط انخراج أي خراج المقاسمة والموظف على المستعير فانها تكون اجارة فاسدة لان الخراج على العير فاشترطه على المستعير فقد جعله بدلا عن المنافع فقد أي معنى الاجارة والعبرة للعاني في العقود وتكون اجارة فاسدة لان قدر انخراج محمول أما اذا كان خراج المقاسمة فظاهر لانه بعض الخراج والخارج يزود ينقص وأما اذا كان خراجا موظفا فانه وان كان مقدرا الا أن الارض اذا لم تحتل ذلك القدر ينقص عنه وجهالة البديل في الاجارة تنفسد الاجارة اه من عن جميع الفتاوى **(قوله)** والحيلة أي في صحة كون الخراج على المستعير **(قوله)** أن يؤجره أي من أراد العارية **(قوله)** منه أي من ذلك البديل فانه جائز فانه وكله باده ما عليه من مال له عليه اه من **(قوله)** ان علم رضاحه وان علم عدم رضاه ينبغي أن لا يصلمه لانه تصرف في ملك الغير بغير إذنه قال ابن وهبان ولا شك أن خطه ان كان يناسب خط الكتاب وهو يقطع أن الصواب فيما يصلحه وأصلحه لا يكره صاحب الكتاب ذلك ان كان عاقلا ونفي للمستعير اذا لم يكن خطه مناسبا أن يكتب الاصلاح في ورقة ويضعها في الكتاب ويعلم علمه به صاحبه فصلحه لان اصلاح كتب العالم من القربى والا فلا يفعل فلو فعل ينبغي أن يضمن وأن يقطع بالغلط اجمع أعلم منه أو نسخة أصح اه ومثل المستعير المتأجر وفي الحديث من نظرت في كتاب أخيه بغير إذنه فكأنما نظرت في النار وهو محمول عند أهل العلم على كتب الرسائل أما كتب العلم فينبغي أن يجوز النظر فيها اذا كانت لا تضمر بالتظن والتقلب وعادة الناس في ذلك المساهلة والمساحة والاحتياط عدم النظر الا بأمر اه عبد البر **(قوله)** يخط مناسب يفهم منه أنه لا يصلمه بخط ردي ينقص قيمته لانه لم ينعن اصلاحه به بل يمكن اصلاحه عن له خط يناسب وهذا في زمانهم اه في زماننا فلا يصلمه الا بعد تحقيق فساد ما يريد اصلاحه لا بمجرد فهمه القاصر وان اعتقد أنه مصيب لانه بسبب الجهل يظن المستقيم خطأ فيفسده باصلاحه وقد عايناه كثيرا والحاصل أنه ان علم أن صاحبه يكره اصلاحه لا يفعل لان التصرف في ملك الغير لا يجوز وان علم أنه لا يكره اصلاحه وكان خطه مناسب الكتاب وهو يقطع بالصواب فيما يصلحه ذلك والاراجع من هو أعلم منه أو نسخة مصححة أو كتب في ورقة ويضعها في الكتاب ليكتب بخط مناسب لان اصلاح كتب العلم من القربى ولا يأمرون بترك الاصلاح الا في القرآن العظيم لانه واجب الاصلاح بخط مناسب **(قوله)** في الوهبانية في نسخ

لان ردها عليه استعار دابة للذهاب فامسكها في بيته فهلكت ضمن لانه أعارها للذهاب لا للمساكن استقرض لولا امساك استقرض ثورا فأغار عليه الاثر الذي لم يضمن لانه عارية عرفا استعار أرضا لبني ويسكن وانما خرج فالبناء للمالك فالمالك أحر مثله بمقدار السكنى والبناء للمستعير لان الاعارة تملك بلا عوض فكانت اجارة معنى وفست بجهالة المدة وكذا الوشرط انخراج على المستعير لجهالة البديل والحيلة أن يؤجره الارض سنين معلومة بدل معلوم ثم يأمره بأداء الخراج منه استعار كذا فوجد به خطأ أصله ان علم رضا صاحبه قلت ولا يأثم بتركه الا في القرآن لان اصلاحه واجب بخط مناسب في الوهبانية

بالقاء ولا يظهر تصرفه إلا بالنظر إلى أول المسئلة وهو قوله استعار كتابا الخ وفي نسخ بالواو وهي ظاهرة وثبتت في بعض النسخ بعد البيت الأول وفي معانيها

وأى معبر ليس عليك أخنما * أعار وفي غير الرهان التصور

(قوله وسفر) بكسر السين اسم الكتاب المستعار فانه تقدم الكلام عليه قريبا (قوله وأى معبر الخ) يعني أى معبر أعار ملكه لغير الرهن ولا على استرجاعه فالجواب أنها أرض أحرها المالك للز راعته ثم أعارها من المستأجر وقد زرعها فانه لا على استرجاعها من المصنف من الضرر وتفسخ الأجرة من حين الأعاره ويلزم المزارع أجرة المثل من وقت الرجوع كما في شرح الشرنبلالي عليها وكذا معبر أمة لا رضاء الصغير ولا يحد غيرها ولا يأخذ الأندية فلا يستردا إلى أن يتم الرضاء وله أجر مثلها وكذا من أعار دابة وطلبها من مكان لا يحد فيه ما يكثر وقد تقدم ذلك كله وانما قيد بغير الرهن لأن من أعار متاعه لغيره المستعير لا يسترده إلا بعد قضاء دين المرتين كما تقدم وبأنى في الرهن اهـ (قوله وهل واهل لان) أى من النسب (قوله يجوز رجوعه) أى رجوع الأب فيما وهب لابنه وصورة وهب لابنه الرقيق شأ فانه يجوز له الرجوع فيه لأن الرقيق لا يملك وتقع الهبة لسيده فتكون لا جنى فيثبت له حق الرجوع وتعمام هذا البيت * وانما رجوعه للموالة يحظر * وصورة استأجر قوم الحامل جنازة وهناك من يحملها بغير أجر فتحظر هذه الأجرة (قوله وهل مودع ماضيع

وسفر رأى اصلاحه

مستعير *

يجوز اذا مولا لا يتأثر

وفي معانيها

وأى معبر ليس عليك

أخنما

أعار وفي غير الرهان

التصور

وهل واهل لابن يجوز

رجوعه *

وهل مودع ماضيع المال

يخسر

المال يخسر) هو ما اذا دفع المال للرجل وقال ادفعه فلان بعد موتى وصية منى اليه وكان المذكور وارثا له فدفعها اليه بعدموته ضمن ومثله لو قال ادفع لفلان لم يعد حجة الوصية اليها فصار المال للورثة بموت المودع وكان الأمر فيه لهم لانه يدفعه صار دفعه بغير إذن المالك وقت الدفع والآذن قد بطل انذنه بموته (قوله ماضيع المال) فيه تسامح لانه دفعه بغير إذن ماله وهو تضييع لانقضاء الآذن عوته وخروج المال عن ملكه ودخوله في ملك الوارث اعدم حجة الوصية للوارث والقائل ومن انتقل المال الى ملكه لم يأن له بالدفع لكنه حيث دفع للوارث ينبغي أن يضمن ما زاد على قدر نصيبه فليأتمل والظاهر أنه له الرجوع على من دفع اليه وهذا عجيب وصدره * ومن غلام اطعم عبد قرأه * وصورة مضارب اشترى عبد ألفين ومال المضاربة ألف فانه بائناقة عليه يكون مضربا لانه لم يبق في يده شئ من المال فانفقته استدانه على المال وانه لا يملكها الآن يرفع الأمر الى القاضي فيأذن له فيكون له الرجوع * (فروع) * اذا مات المستعير والمعير تبطل الاعارة خاصة * استعار من آخر شأ فدفعه ولده الصغير المحجور عليه الى غيره بطريق العارية فضاء يضمن الضبي الدافع وكذا المدفوع اليه تارة خاصة عن المحبط * رجل استعار كتابا فضاء في صاحبه وطالبه فلم يخسر بالضياح ووعد به بالرد ثم أخبره بالضياح قال في بعض المواضع ان لم يكن آيسا من رجوعه فلا ضمان عليه وان كان آيسا ضمن لكن هذا خلاف ظاهر الآية قال في الكتاب يضمن لانه متناقض ولو ارجع * وفيها دخل يتهبانه فاخذناه ليتنظر اليه فوقع لا يضمن ولو أخذناه بلاذنه بخلاف ما لو دخل سوقا يبيع فيه الآنة يضمن اهـ * جاء رجل الى مستعير وقال انى استعرت دابة عندك من ربحا فلان فأمرني بقضها فصدقه ودفعها

قوله قيل الخ كذا

بالاصل ولعل الصواب

قيل يضمن وقيل الخ

له متصحه

ثم أنكر المعير أمره ضمن المستعير ولا يرجع على القاض فلو كذبه أو لم يصدقه ولم يكذبه أو شرط عليه الضمان فانه يرجع قال وكل تصرف هو سبب للضمان لو ادعى المستعير أنه فعله باذن المعير وكذبه بالمعير ضمن المستعير مالم يبرهن فصولين * وفيما استعاره وبعثته ليأتى به فركبته فتهبها له ضمن القن ويبيع فيها لا بخلاف فن سحجوا تلف ودفعه قبله بلاذن مولاه اهـ * لو ذهب الى مكان غير المسعى ضمن ولو أقر بمنه وكذا لو أمسكها في بيته ولم يذهب الى المسعى ضمن لانه أعارها للذهاب لا للامسك في البيت (يقول الحقير) رد على المشتكين اشكال وهوان الخالفة فهما الى خير لا الى شرف فكان الظاهر أن لا يضمن فهما ولعل في المسئلة الثانية روايتان اذ قد ذكر في التجريد لو استأجر قدوما لكسر الخطب فوضعه في بيته فتلطف بلا تقصير قيل وقيل لا والمكسب العتاد مع نور العين * استعار دابة غدا الى الليل فاجابه صاحب الدابة بتم استعارها غدا نحر الى الليل فاجاب بتم فان الحق يكون السابق منهما وان استعار امعافهمى لهما جميعا هندية عن خزنة

الفتاوى * وفيها استعارة دابة ليحمل عليها حنطة ففعل المستعير الدابة مع وكيله ليحمل عليها حنطة ففعل وكيله طعاما لنفسه لم يضمن نص عليه في كتاب الشريعة وهذا عيب كذا في الصغرى * ولو أدخل المستعير الجمل في بئنه وترك الدابة المستعارة في السكة فهل كنت فهو ضامن سواء بطلها أو لم يبرطلها لأنه لما غلب ما عن بصره فقد ضيعها حتى ولو تصور أنه إذا دخل المسجد والبيت والدابة لا تعيب عن بصره لما يجب الضمان وعليه الفتوى كذا في خزنة الميتين * لو كان يصلي في الحراء فترجل عن الدابة وأمسكها فانفلتت منه فلا ضمان عليه وهذه المسئلة دليل على أن المستعير أن لا يضمن بصره كذا في الظهيرية * رجل استعار دابة أتبعه جنازة إلى موضع كذا فغلبا انتهى إلى المقبرة فدفعها إلى إنسان ودخل ليصلي فسرقت الدابة هال محمدرجه الله تعالى لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان وصار الحفظ بنفسه في هذا الوقت يستثنى عن العقد كذا في التاترخانية * قال أعرت دابتي أو نوبى هذا الفلان ولم يكن حاضرا ولم يسمع خفاء وذهب به بضمن إلا إذا سمع هو أو رسوله أو أخرجه فضولي قد سمع فانه ينبغي أن لا يضمن إن كان عدلا عند أي خنفة رجه الله تعالى كذا في التاترخانية * ولو زلق الرجل في السراويل ففترق لم يضمن كذا في الينابيع * وفي فتاوى الدينارى إذا انقص عين المستعار في حال الاستعمال لا يجب الضمان بسبب نقصان إذا استعمله استعمالا معهودا كذا في الفصول العادية * ولو استعار ثوبا ليس بسلعة فوقع عليه من بدنه شيء أو عثر فوقع عليه ففترق لا يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * رجل استعار من امرأة ثوبا كان ملك الزوج فأعرت فهل إن كان شبا في داخل البيت وما يكون في أيديهم عادة لا ضمان على أحد ما في الثور والفرس فضمن المستعير والمرأة كذا في الخلاصة * إذا وضع العارية ثم قام ورؤى كأنها ناسفقت ففترق كذا في السراجية * رجل دخل الحمام فسقطت قصعة الحمام من يده وانكسرت في الحمام وانكسر كوز الفخاري من يده قال أبو بكر البخاري لا يكون ضامنا قيل هذا إذا لم يكن من سوء ما سكاه فإن كان من سوء ما سكاه يكون ضامنا كذا في فتاوى قاضيخان * أعار فرسا أو سيفا ليعاقل قتل لا يضمن كذا في التاترخانية * استعار قاسا ووضعه في الحطب ويست في الحطب فاني بفأس ثابته وضرب رأس تلك الفأس فانكسر يضمن كذا في القنية وبه أفتى القاضي جمال الدين وقال القاضي بدفع الدين إن كان الضرب معتادا فلا كذا في التاترخانية * وإذا طلب المعبر العارية ففعلها المستعير عنه فهو ضامن وإن لم ينعها ولكن قال لصاحبها دعها عندى إلى غد ثم أردوها عليه فوضي بذلك ثم ضاعت لأضمان عليه كذا في المحيط * طلبها فقال نعم أدفع ومضى شهر حتى هلك إن كان عاجزا وقت الطلب عن الرد لا يضمن وإن كان قادرا أن صرح المعبر بالكرهية والسخط في الامساك وأمسك يضمن وكذا إن سكك وإن صرح بالرضا بأن قال لا بأس لا يضمن وإن لم يطلب وهو لم يرد لها حتى ضاعت إن كانت العارية مطلقة لا يضمن وإن قيدها وقت ومضى الوقت ولم يرد لها ضمن وقد مر ذلك * وفي المنتقى رجل قال لغيره أعرتني هذه الدار وهذه الأرض لأنبها أو أعرس فيها ما دمن النخل والشجر فعرسها هذا النخل وبنها هذا البناء وقال المعبر أعرتك الدار والأرض وفيها هذا البناء والغراس قال قول المعبر وإن أقاما السنة فالبينة بينة المعبر أيضا كذا في المحيط * رجلان يسكنان في بيت واحد كل واحد في زاوية فاستعار أحدهما من صاحبه شاة فطلب المعبر بالرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي في زاوية بيتك وانكسر المعبر فإن كان البيت في أيديهما لا ضمان عليه كذا في محيط السرخسى * قال لا تخرجني عبدي واستخدمه واستعمله من غير أن يعيره المدفوع اليه ففقه هذا العبد على مولاه كذا في الوجيز للكردي * وضع التكفيل رد العارية والمغصوب ولو توكل بالرد لا يجبر الوكيل على النقل إلى منزله بل يدفعه إليه حيث يجده كذا في السكافي * رجل دخل كرم صدق له وتناول شيئا فغير أنه علم أن صاحب الكرم لو علم لا يبالي بهذا أرجو أن لا يكون به بأس كذا في الخلاصة * أراد أن يستعمن محبرة فغيره أن استأذنه ذلك وان علم فكذلك إن لم يذنه وان لم يفعل شيئا من ذلك إن كان بينهما انبساط فلا بأس به أيضا وإن لم يكن أحب أن لا يفعل ذلك كذا في الوجيز للكردي * رجل رهن عند رجل خاتما وقال له رهن تختم فهذا الخاتم لا يملك بالدين ويكون الدين على حاله لأنه صار عارية ولو تختم ثم أخرج

الخاتم من اصبعه ثم هلك بهلك بالدين لانه عاودنا قالوا هذا اذا امره ان يقتمه به في خنصره فان امره ان يقتمه به في السبابة فهلك حاله الختم بهلك بالدين ولو امره بان يقتمه به في خنصره ويجعل القص من جانب الكف فجعل القص من الخارج على ظهر الاصبع كان عارته وهو وما لو امره بان يقتمه به في الخنصر ولم يأمره ان يجعل القص في جانب الكف سواء ويكون عارته هو الصحيح كذا في فتاوى قاضخان * وفي رهن الاصل لورهن عيده فبنه ألف بالف ثم استعاره الراهن ثم رده عليه وقيمته جسمائه فهلك بهلك بجميع الدين تعتبر قيمته في الرهن يوم القبض الاول ولو كان مكانه غصب فعلى الغاصب قيمته حين غصب ثانيا كذا في الفصول العمادية * استعاره مشارفا فكسر في الشتر نصفين فدفعه الى الحمد فوصله بغرا ذن المعير يقطع حقه وعلى المستعير قيمته منكسرا وكذا الغاصب اذا غصبه منكسرا كذا في القسمة في كتاب الغصب انتهى ههنا وفيها ولو استعاره ربا لرب كذا في موضع كذا في ربه او ردف معه اخر فاسقطت جنته فلا ضمان عليه في الخنسين ولكن ان انتقصت الام سبب ذلك فعليه نصف النقصان وهذا اذا كان الفرس بحال يمكن ان يركبه انسان واما اذا كان لا يمكن فهو اطلاق فيضمن جميع النقصان كذا في العمادية اه وفي الهندية من الباب الثاني استعاره دابة لرب كذا بنفسه فركبها او ردف غيره فغطت يضمن نصف القيمة كذا في غاية البيان هذا اذا اردف رجلا فان اردف صبي يضمن قدر النقصان هذا اذا كانت الدابة تطلق جملها فان كانت لا تطلق يضمن جميع القيمة كذا في شرح الجامع الصغير لقاضخان اه * استعاره محملا او فسطاطا وهو في المصنف فصاره لم يضمن ولو سافر بسيف استعاره للضرب او عمامة استعاره للتعميم وضمن والفرق ان الحمل كالفسطاط يستعمل خارج المصراع فيكون عارتهما اذا للسفر بهما بخلاف السيف والعمامة لكن على قياس مسئلة الاخراج بالثوب بان استعاره ثوبا رداه حتى وقع على الاستعمال في المصراع خرج بهما عن المصراع فاستعملهما ضمن وان لم يستعملهما في الثوب لم يضمن لانه حافظ له خارج المصراع كذا في المصنف وضمن في الدابة لانها بمجرد ان تروج نصير عرضة للتلف فيكون اخراجها نصيبا لها معنى كذا في الفصولين ينبغي ان لا يضمن بهما أى الحمل والفسطاط ايضا وعلى قياس مسئلتهما ينبغي ان يلزمه الضمان في الثوب ايضا كذا في اخراج دابة العارية قال في الذخيرة ويجوز ان يفرق بينهما وبين مسئلة الثوب بالتأمل فلنأمل فيه اقروى * المستأجر والمستعير لو خالف ثم عاد الى الوفاق لا يبرأ عن الضمان على ما عليه الفتوى فصولين والله تعالى اعلم واستغفر الله العظيم

* (كتاب الهبة) *

وجه المناسبة ظاهر
(هي) لغة التفضل
على الغير ولو غير مال
وشرعا (تعليل العين
بجنان)

* (كتاب الهبة) *

قال ط ه من صفات الكمال فان الله تعالى وصف بها نفسه بقوله عز وجل ان عندهم خزائن رحمة ربك العزيز الوهاب والشكر اذا ما شروا فقد اكتسب من اشرف الصفات لما فيها من استعمال الكرم وازالة الشح النفس وادخال السرور في قلب الموهوب له وبراث المحبة والمودة بينهما وازالة الضغينة والحسد ولهذه من يشرها كان من المفلحين قال تعالى ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون اه تبين قال الشنخي هي في الاصل مصدر محذوف الاول معوض هاء التانيث واصلها وهب تشكين الهاء وتحريكها اه مكى علة كعدة عيني ويتعدى الفعل بنفسه واللام ومن كذا في احاديث كثيرة خلافا للطريزي في انه خطأ وللتفتازاني في انه عارة لفقهاء اه فاستأنى قال المولى عبدالحليم يقال وهب ما لا وهبوا به وموهبة والهبة قد تطلق على الموهوب (قوله وجه المناسبة ظاهر) هو ان كلاهما تملك بلا عوض ووجه تأخر الهبة عن العارة هو انها تملك عين ومنفعة بلا عوض والعارة بتملك المنفعة بلا عوض فكانت العارة كالقرد والهبة كالركب والمقرد مقدم على الركب لطعافته ومضع (قوله هي لغة التفضل على الغير) أى بما يتفقه به مطلقا (قوله ولو غير مال) قال الراغب الهبة ان تجعل ملكك لغيرك بغير عوض قال عز وجل ووهبناه اسحق ويعقوب اه وقال تعالى فهبل من لدنك ولها وقال تعالى بهلن بهلن يشاء انا و بهلن يشاء الذكور والاولى ان يقول ولو بغير مال (قوله تعليل العين بجنان) هذا الحد غير مانع ان يصدق على الوصية فانها تملك العين بلا عوض والصدقة وغريهما اللهم الا ان يقال ان المصنف جرى على طريقة المتقدمين من جواز التعريف بالاعم

والأخص اه سرى الدين عن المحتجى وزاد ابن الكمال قوله للعال لانراج الوصية ونرج الاناحة والعارية
والاحارة والبيع وهبة الدين عن علمه فانه اسقاط وان كان بلفظ الهبة منع **(قوله)** أى بلا عوض أى بلا
شرط عوض على حنف مضاف لكن هذا يظهر لو قال بلا عوض كافى الكثر لان معنى بمجانع عدم العوض
لا عدم اشتراط على أنه اعترضه الجوى كافى أبى السعود بان قوله بلا عوض نص فى اشتراط عدم العوض
والهبة بشرط العوض بنقصه فكيف يجتمعان اه أى فلا يتم المراد بالركبة وهو شمول التعريف للهبة
بشرط العوض لانه يلزم من وجها عن التعريف حينئذ كانه علمه فى العزيمة أيضا (قلت) والتحقيق أنه ان
جعلت الباء لا لاسطة متعلقة بمحذوف حال من تملك لزم ما ذكره أما لجعل المحذوف خبرا بعد خبر أى هى كائنة
بلا شرط عوض على معنى أن العوض فيها غير مشروط بخلاف البيع والاحارة فلا رد ما ذكره فنقد **(قوله)**
لان عدم العوض شرط فيه) والامتناع للهبة بشرط العوض والحامل أن المعتبر فى الهبة تملك العين سواء
كان بعوض أو بلا عوض لماسياتى من أن الهبة بشرط العوض صحيحة فليس عدم العوض شرطا فى تحققها
فتناء الهبة تتحقق ولا يشترط فيها العوض وليس عدم العوض شرطا فانه يقتضى أنها لا تتحقق مع العوض
وليس كذلك وقد فرقوا بين الوجود بلا شرط شئ وبين الوجود بشرط لاشئ بأن الاول اعم من الثانى وعليه فان
العوض لا يشترط فى تعريفها بل قد تكون بعوض كما اذا شرطه وقد تكون بلا عوض فعنى قوله بلا عوض
أى ليس العوض من لازمها ومطرادفها بخلاف البيع فانه لا بد فيه من العوض حتى لو باعه بلا عوض فسد ولو
أسقط هذا النقي لكان تعريفا للهبة من كل وجه وهى الهبة بلا عوض مشروط ويكون معنى قوله بلا عوض
أى بلا شرط عوض سواء عوضه من تلقاء نفسه أو لا أما الهبة بشرط العوض فهى هبة ابتداء ببيع انتهاء
كإساقى بيانه وهذا كله على جعل الباء لا لاسطة الخ **(قوله)** وأما تملك الدين الخ) هذا جواب عن سؤال مقدر
وهو أن تقسيمه بالعين يخرج تملك الدين من غير من علمه مع أنه هبة اذا أمره بنقصه فخرج عن التعريف
فاجاب بانه يكون عيناً لا لاف المراد بالعين فى التعريف ما كان عيناً حالاً أو مآلاً وهو خارج عن القياس اذ الهبة
لا تصح الا فى الملك والعين غير مملوكة وقت الهبة وهو نظر الجمل ولا يصح هبته مع أنه سبب عيناً مملوكة وقد
يفرق أن تمام الجمل غير متحقق اذ هو متوقف على تمام الله تعالى وقضاه عن أمه والعبد لا يقدر عليه والدين
ثابت فى ذمة المدون أمور يدفعه له وصاحبه قادر على قبضه شرعاً فقدر على تسلمه قال بعض الفضلاء
ولهذا لا يلزم الا اذا قبض وله الرجوع قبله فله منه حيث كان بحكم التبايه عن القبض وعليه بتنى مسئلة موث
الواهب قبل قبض الموهوبه فى هذه فتأمل * بئى هل الاذن يتوقف على المجلس الظاهر ثم فلما رجع ولا ترد
هبة الدين عن علمه لانها محاز عن الاسقاط والفرد المجازى لا ينقض والله سبحانه أعلم * قال فى الجرع المحط
ولو وهب دينه على رجل وأمره أن يقبضه فقضه حازت الهبة استحساناً فبصرف قباض الواهب بحكم النسيئة ثم
بصرف قباض النفس بحكم الهبة وان لم يأذن بالقبض لم يجزها هو فى أبى السعود عن الجوى ومنه يعلم أن تفسيره مغاير
المجمل للغير بعد فراغه غير صحيح مالم يأذنه بالقبض وهى واقعة الفتوى لكن قال فى الاشياء تصح ويكون
وكيلاً قباضاً للموكل ثم لنفسه ومقتضاه أن له عزله عن التسلط قبل قبضه اه وهل منه ما تعرف فى زمان من
بيع أو راقى الحامكية وكذا أوراق الكيمالى والفضلى الى غيره وإلى غيره وأولى عليه أموال أميرة أو لغيره
فانه غير مدون لعين ولعدم تعينه لقضاء الحامكية * قال المصنف فى فتاوا مشل عن بيع الحامكية وهو أن يكون
لرجل حامكية فى بيت المال ويحتاج الى دراهم متجيلة قبل أن يخرج الحامكية فيقول له رجل يعنى حاكم بيت المال
قدرها كذا أنكذا أنتقص من حقته فى الحامكية فيقول له بعثك فهل البيع المذكور صحيح أم لا لكونه ببيع الدين
ينفذ اجاب اذ باع الدين من غير من هو عليه كاذ كر لا يصح قال مولانا فى فوائده ببيع الدين لا يجوز ولو باعه
من المدون أو وهبه حاز اه (أقول) وكان الاولى للشارح أن يقول ولا رد تملك الدين وقد أمر بنقصه لرجوعه
الى تملك العين بسبب الامر بنقصه **(قوله)** فان أمره بنقصه صح (و يكون وكيلاً قباضاً للموكل ثم لنفسه) فاقدم
قال فى الحاوى القدسي فان قال الدين الذى على زيد هو لعمرو ولم يسلطه على القبض ولكن قال واسمى فى

أى بلا عوض لان
عدم العوض شرط فيه
وأما تملك الدين من
غير من علمه الدين
فان أمره بنقصه صح
لرجوعها الى هبة العين

كتاب الدين عار به صرح ولولم يقل هذا الا يصح وفي البرازية المرأة وهبت مهرها الذي على زوجها الابن الصغير من
 هذا الزوج ان امرت القبض صحت والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين ذكره المجوى (قوله) ارادة الخير
 الواهب بقصد هادف شر الموهوب له وقدر اديه الخير للموهوب له (قوله) دينوى بضم الدال وكسر ها كما هما
 في دنيا (قوله) كعوض يشمل المال والمنفعة والدعاء لما ورد في الحديث من امدى اليكم معروفا فاكفوه فان لم
 تقدروا فادعوا له فكان الدعاء عوضا عن العجز (قوله) ومجبة أى من الموهوب لله الواهب لما ورد في الحديث
 تهادوا وتحابوا ولان القلوب جبلت على حب من أحسن النبال الفعل الجميل محب حتى لغير من وصل اليه
 الجليل عند النفوس الكريمة (قوله) وحسن ثناء لان الواهب بوصف بالجوهر ومكارم الاخلاق وينتفى عنه سمية
 البخل بالجود الذي هو دواء الداء (قوله) وأخرى أى وهو الثواب ان حسنت النية وحذفت العلم به وصرح به
 في شرح الملتقى فقال أو الأخرى كالتعظيم المقيم ولان منه امثال أمر الله تعالى قوله وتعاونوا على البر والتقوى
 وأمر النبي في قوله تهادوا واساعدا على ما كان عليه النبي وأصحابه من التهادي وابشار الاخوان على النفس
 وهو واجب على المؤمن أن يفعله ويعلمه ولما نقله الشارح عن الامام أى منصور وفاعل الواجب ثاب في
 الآخرة (قوله) قال الامام أبو منصور بيان للآخرى (قوله) يجب على المؤمن الذي تقبضه هذه العبارة أن
 هذا التعليم فرض عين ط قال بعض الحكماء أصل الحاسن كلها الكرم وأصل الكرم ترهقه النفس عن الحرام
 وسخاؤها عما لم يكت على الخاص والعام وجب خصال الخير من فروعه قال عليه الصلاة والسلام تحابوا فواعن
 ذنب السخى فان الله أخذ بيده كلما غفر وفاتحه كلما افقر وعن جابر بن عبد الله قال ما سئل رسول الله صلى الله
 عليه وسلم شأ فقال لا وعنه صلى الله عليه وسلم انه قال السخى قريب من الله قريب من الناس قريب من الجنة
 بعيد من النار والنجيل بعيد من الله بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار وقال بعض السلف منع
 الجود سوطن بالعبودية تلاما أنفقتم من شئ فهو يتخلفه وهو خير الرازيين وقال على كرم الله وجهه ما جعت من
 المال فوق قولك فانما أنت فيه حازن لغيرك وما يحكي في الجود والابثار ما روى عن حذيفة العدوي أنه قال
 انطلقت يوم اليرموك وأطلب ابن عمي في القتلى ومعى شئ من الماء وأنا أقول ان كان به رمى سيقته فاذا أتته
 بين القتلى قتلته أسقيته وأشار الى أن نعم فاذا رجل يقول آفاشار الى ان عى أن انطلق اليه فاذا هو شام من
 العاص فقلت أسقيته وأشار الى أن نعم فسمع آخر يقول آفاشار الى أن انطلق اليه فقلت فاذا هو قدمات
 فرجعت الى هشام آفا هو قدمات فرجعت الى ان عى فاذا هو قدمات رحيم الله تعالى (قوله) انحب الدنيا الخ
 علة لتحذوف تقدره ولا يتركه من غير تعلم ما ذكر فشب على حب الدنيا وهو مذموم اذ هو رأس كل خطيئة
 أى فهذا التعليم يخلص من هذه الآفة (قوله) وهى أى الهبة (قوله) وقبولها سنة أى الاعراض كأن علم
 أنه مال حرام أو أنه عتق عليه بما أهدها اليه (قوله) تهادوا بفتح الدال ونهضا خطأ ويسكون الواو لانه صيغة
 خطاب للجماعة من التهادي وأصله تهادوا بالثقل تقول تهادى تهادى تهادى تهادى بفتح الواو والفتحة كها وانفتاح
 ما قبلها ثم حذفت لاتقاء الساكنين فصارت تهادوا كما في مادة تعالوا أصله تعالوا قال تعالى تعالوا الى كلمة
 سواء والاصل أن فعل الامر اذا لحقته الواو والجماعة ينظر الى مضارعها فان ختم بألف كتهادى يقع ما قبل الواو
 وان ختم بياء كبرى أو واو كدعوى يضم ما قبلها (قوله) تحابوا تشديد الباء المضمومة وهو أيضا صيغة خطاب
 للجماعة وأصله تحابون ولكن سقطت النون لانه جواب الامر وأصله تحابوا لانه من التحاب من المحبة
 أدغمت الباء في الباء وقال الحارثي تحابوا اما تشديد الباء من الحب واما بالتخفيف من المحبة قلت رجع الاول الذي
 هو المشهور أما أخرجه السهقي في شعب الامان عن صفة بنت حرب عن أم حكيم بنت وداع وأقال وداع قالت
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تهادوا يردى القلب جبارى رواية تهادوا تحابوا انتهب الشحناة ينكم
 وقال عليه الصلاة والسلام الهديّة مشتركة وقال عليه الصلاة والسلام من سألكم بالله فاعطوه ومن استعاذكم
 فاعيدوه ومن أهدى اليكم كراعا فاقبلوه وكان صلى الله عليه وسلم يقبل الهديّة ويثب عليها ما هو خير من
 وفير بعضهم واذا حبيتكم تحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها بالهديّة وفي الامثال اذا قدمت من سفر لك فاهدا لي

) وسبها ارادة الخير
 للواهب) دينوى
 كعوض ومجبة وحسن
 ثناء وأخرى قال الامام
 أبو منصور يجب على
 المؤمن أن يعلم ولله
 الجود والاحسان كما
 يجب عليه أن يعلمه
 التوحيد والاعيان اذ
 حب الدنيا رأس كل
 خطيئة نهاية وهى
 مندوبة وقبولها سنة
 قال صلى الله عليه وسلم
 تهادوا تحابوا

أهلك ولو حرقا وقال الفضل بن سهل ما استرضى الغضبان ولا استعطف السلطان ولا سلت السخام ولا دفعت المغارم ولا استميل المحبوب ولا توفى المحذور على الهدية وفي كلام بعضهم بفرح بالهدية نجسة المهدي إذا وفق للفضل والمهدي إليه إذا أهل لذلك والحال إذا جعلها والممكن أن يكتبان الحسنات كذا في بعض كتب الأدب **(قوله)** وشراائط صحتها في الواهب قال في الهندية وأما تركها فقول الواهب وهبت لانه تملك إذا عاين بالمال وحده والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب له حتى لو حلف لاهب فوهب ولم يقبل الآخر حثت كذا في محيط السرخسي وأما شرائطها فأنا نوع يرجع بعضها إلى نفس الركن وبعضها يرجع إلى الواهب وبعضها يرجع إلى الموهوب وأما ما يرجع إلى نفس الركن فهو أن لا يكون معلقا على خطر الوجود أو عدمه من دخول زبد وقدم خال أو بخود ذلك ولا مضافا إلى وقت بأن يقول وهبت هذا الشيء مثل غدا أو رأس شهر كذا في البدائع وأما ما يرجع إلى الواهب فهو أن يكون الواهب من أهل الهبة وكونه من أهلها أن يكون حرا عاقلا ناعما مالكا للموهوب حتى لو كان عبدا أو مكاتباً أو مديراً أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق أو كان صغيراً أو مجنوناً أو لا يكون مالكا للموهوب لا يصح هكذا في النهاية اهـ **(قوله)** العقل للجبر على المجنون والمعنونه وعدم صحة تصرف الصبي ومن في حكمه كالمتنوعة المأذون والمراد بالعقل ولو حكا فتصح هبة السكران قال العلامة أبو السعود وأما عايناً ولو حكا لشم السكران **(قوله)** فلا تصح هبة صغير ولا ولي ذكر المجنون **(قوله)** ورفق لعدم ملكه **(قوله)** ولو مكاتباً أو مديراً أو أم ولد أو من في رقبته شيء من الرق **(قوله)** وشرايط صحتها أي بقاءها على الصحة كإسائتي قال في الهندية وأما ما يرجع إلى الموهوب فأنا نوع منها أن يكون موجوداً وقت الهبة فلا يجوز هبة ما ليس بموجود وقت العقد بأن وهب ما تترخص به العام ومات له غنائه السنة ويجوز ذلك وكذلك لو وهب ما في بطن هذا الجارية أو ما في بطن هذه النشأة أو ما في ضرعها وإن سلطه على القبض عند الولادة والحلب وكذلك لو وهب زبد في لبن أو دهن في سسم أو دق في حفنة لا يجوز وإن سلطه على قبضه عند حدوثه لانه معدوم الحال فلا يوجد يحمل حكم العقد وهو الأصح هكذا في جواهر الإخلاط * أذاهب صوفاء على ظهر غنم وحرز وسله فانه يجوز * ومنها أن يكون مالا متوقفاً فلا يجوز هبة ما ليس بمال أصلاً كالخز والميتة والدم وصيد الحرم والخنزير وغير ذلك ولا هبة ما ليس بمال مطلق كالم ولد والمدير المطلق والمكاتب ولا هبة ما ليس بمال متقوم كالخمر كذا في البدائع * ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون الموهوب مقسوماً إذا كان مما يحتمل القسمة وأن يكون الموهوب متميزاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بغير الموهوب حتى لو وهب أراضاً فزرع الواهب دون الزرع أو عكسه أو تخللها غمرة الواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذلك الواهب إذا وطر فافها متاع الواهب كذا في النهاية * ومنها أن يكون مملوكاً فلا يجوز هبة المباحات لأن تملك ما ليس بمملوك محال ومنها أن يكون مملوكاً للواهب فلا يجوز هبة مال الغير بغير إذنه لاستحالة تملك ما ليس بمملوك للواهب كذا في البدائع وهي نوعان تملك وإسقاط وعلمها الإجماع كذا في خزانة المفتين **(قوله)** أن يكون مقبوضاً فلا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض كما قدمنا وفي الزيلعي وأما القبض فلا بد منه لثبوت الملك إلا الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق اهـ سرى الدين وهذا يفيد أن القبض شرط لثبوت الملك لا للصحة خلاف ما يعطيه كلام المصنف **(قوله)** غير مشاع هذا شرط الجواز في محتمل القسمة لا في غيره كما يأتي وهذا في الهبة وأما إذا تصدق بالكل على اثنين فانه يجوز على الأصح بحري خلاف ما إذا تصدق بالعض على واحد فانه لا يصح كما يأتي آخر التفردات لكن سائياً أيضاً لا لشيوع في الأولى * قال في جامع الفصولين لو وهب من اثنين ما يقبل القسمة لم يجز عندنا في حنفية رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي الصدقة اختلاف المشايخ على قوله فقبيل لا يجوز وقيل فيه روايتان لا يجوز على رواية الأصل ويجوز على رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حتى وفي هـ لو تصدق بعشرة دراهم على محتاجين يجوز ذلك لو وهبها لهم أو قد تصدق بها على غنيين أو وهبها لهم لم يجوز قال يجوز لغنيين أيضاً فرق بين الصدقة والهبة في الحكم وسوى في الأصل وقال إذا الشيعون مانع فيها

(وشرائط صحتها في الواهب العقل البلوغ والمالك فلا تصح هبة صغير ورفق ولو مكاتباً (و) شرائط صحتها (في) الموهوب أن يكون مقبوضاً غير مشاع

قوله إذا وفق للفضل الخ هكذا أصله في المواضع الثلاثة بلفظ إذا الشرطية ولعله بلفظ إذا التعطيلة ويؤيده قوله في الموضع الرابع والممكن أن يكتبان بدون ألف وليحرر اهـ صححه

لوقوفهما على القبض والفرق أن الصدقة برادها وجه الله تعالى وهو واحد فلا يسوي ويراد بالهبة وجه الغنى وهما اثنان وقيل هذا هو الصحيح والمراد ما ذكر في الاصل الصدق على غنيين فقط والظاهر أن في المسئلة روايتين يحج قبل جاز الصدق على غنيين لأنهما محل صدقة التطوع متى لا يجوز وعند أبي يوسف يجوز بشرط المساواة وعند محمد يجوز في الخالين اه وفيه وهبة المشاع فيما لا يحتمل القسمة يجوز من شريكه ومن غيره وفيما يحتملها لم تجز لأمن شريكه ولأمن أجنبي وطروا يسوي لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فإن أجل بأن قال وهبت منكألم يجوز عند أبي حنيفة وعندهما يجوز ولو فصل بالتصنيف فهو على هذا الخلاف ولو بالتثليث يجوز عند محمد لا عندهما انتهى قال الخياط الرمي قوله وفيما يحتملها الخ أقول في شرح الغزى وفي الزاهد العتاني أنها يجوز (أقول) وفي الفتاوى التابعة أنها يجوز من شريكه قال وهو المختار اه ولا يخفى عليه أنه خلاف المشهور انتهى كلام الغزى * قال المقدسى ولو عليه ألف حبة وألف غلة ٣ فقال له وهبتك أحد المالكين قال محمد حازت وله البيان وكذا وارثه من بعده وفي نية المفتي قال وهبت نصيبى من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه حجت انتهى ولعل المتفاحشة جهالة لا تصح حبه كقوله وهبتك شياً من مالى أومن كذا وبذا يصح ما بآنى من اشتراط كون الموهوب معلوماً فيما يتجرّد العقد * وفي الهندية عن البحر بشرط في حصة المشاع الذى لا يحتمل القسمة أن يكون قد دراهم معلوماً حتى لو وهب نصيبه من عبد لم يعلم به لم يجز فإن علم الموهوب له ينبغي أن يجوز عند الامام ودونها * وفيما قبل ذلك جميع ما ملكه لفلان يكون هبة لا يجوز بدون القبض ومرد ذلك متنا في الاقراوى الفصولين بضاهيهما من واحد ادا رازا اسماء حلة وقبض حلة فلا يسوي ولو وهبه واحداً من اثنين لم يصح عند أبي حنيفة وقالوا يصح لأن هذه هبة الجاهة منها التوحيد التملك فلا يسوي كره من رجلين وله أنها هبة النصف لكل منهما وكذا فيما لا يقسم فقبل أحدهما صح لأن الملك ثبت لكل في النصف فكذا التملك لانه حكمه فتحقق التسويغ بخلاف الرهن انتهى * وفيه التسليم يمكن في الشائع وهو رفع الموانع عن القبض اه وسأبى الكلام على أحكام المشاع مفصلاً قريباً إن شاء الله تعالى (قوله مبرأ غير مشغول) هو بمعنى غير مشاع ولعله أراد محجوزاً أى مجموعاً احترازاً عن التبرع على الشجر والمراد مبرأ عن غير الموهوب وغير مشغول بغير الموهوب حتى لو وهب أضافها زرع الواهب دون الزرع وعكسه وأختلا فيها عرق الواهب معلقة بدون الثمر وعكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو ظرفاً فامتاع الواهب هندية (قوله هو الايجاب والقبول) لأنها عقد كسائر العقود بحر لكن في الثاني خلاف في القهستاني وتصح الهبة بوهبت وفيه دلالة على أن القبول ليس بركن كما أشار إليه في الخلاصة وغيرها وقدمنا عن الهندية أن ركنها قبول الواهب وهبت لانه تملك وانه تم بالمالك وحده فثبت فلا بد من القبض لثبوت الملك وذكر الكرماني أن الايجاب في الهبة عقد تام وفي المبسوط أن القبض كالقبول في البيع ولذا الوهب الدين من الغريم لم يقتضى القبول كالمكرمانى لكن في الكافي والتحفة أنه ركن وذكر في الكرماني أنها تقتضى الايجاب لأن ملك الانسان لا ينقل الى الغير بدون تملكه والى القبول لانه الزام للمالك على الغير وانما يحتج اذا حلف أن لا يهب فوهب ولم يقبل لان الغرض عدم اظهار الجود ولقد وجدنا لاطهار ولعل الحق الاول فان في التأويلات التصريح بانه غير لازم ولذا قال أصحابنا لو وضع ماله في طريق ليكون ملكاً للراعى حاز اه لكن يمكن الجواب بان القبول كما يكون بالصرح يكون بالدلالة فيكون أخذه قبولاً دلالة كما يأتى * وفي أبي السعود دور كنها الايجاب والقبول ولو دلالة وانما احتشوا لحلف لا يهب فوهب ولم يقبل الموهوب له لانه انما منع نفسه عما هو في وسعه ويقضى بالبيع وأجاب المقدسى بأن الهبة عقد تبرع فتم بالبيع بخلاف البيع اه وفيه واختلف في أن ركنها الايجاب والقبول أو الايجاب فقط والى الثاني ذهب صاحب الهداية والوقاية واعلم أن المراد بالايجاب خصوص ما يوجب من طرف الواهب واستدل بما نقلناه عن القهستاني عن الخلاصة وما نقلناه عن الكرماني ثم قال فقوله لم الايجاب ما يتلفظه أو ليس على الإطلاق بل بالنسبة

ثم قوله غلة هكذا بالاصل

مبرأ غير مشغول) كما
سيفضح (وركنها) هو
(الايجاب والقبول)
كما سيبي

لعمد المعاوزات اه وفيه والقبول ولو فعلا ومنه ما قدمناه لوقال قد وهبت جاريته هذه لاحدكم فلما أخذها من شاء فأخذها رجل منهم تكون له وكان أخذها قبولاً وما في المحيط من أنه لا يشترط في الهبة القبول لمشكل بحر (وأقول) يمكن الجواب بأن المراد بالقبول القبول بالمحيط من أنه لا يشترط في الهبة وهبت مثل هذه الغين فقبضها الموهوب له بخضرة الواهب ولم يقل قبضت صح لان القبض في باب الهبة جار مجرى الركن فصار كالقبول اه وفي شرح الجمع لان المانع المحيط لو كان امره بالقبض حين وهب لا يتقدم المجلس ويجوز قبضه بعده اه وفي البحر وكذا بقوله أذنت للناس جعفاً غير تخيلى من أخذ شيئاً فهو له فبلغ الناس من أخذ شيئاً عليه كذا في الملتقى وظاهره أن من أخذه ولم يبلغه مقالة الواهب لا يكون له كمالا يخفى اه (وأقول) في جامع الفتاوى عن القسنة لوقال رجل من تناول من مالى فهو مباح فتناول رجس من غير أن يعلم باحته حاز الخ فتأمل * قال في خزائن الفتاوى اذا دفع لانه مالا نقص في ماله لا يكون للاب الا اذا دللت دلالة التملك يرى قلت قد أفاد أن التناظر بالايجاب والقبول لا يشترط بل تكفي القرائن الدالة على التملك كمن دفع لغيره شيئاً وقبضه ولم يتلفظ واحد منهما بشئ وكذا يقع في الهدية ونحوها فاحفظه ومثله ما دفعه لزوجه وغيرها وعليه فتصح الهبة بالتعاطي وساقى تمامه قريباً ان شاء الله تعالى (قوله وحكمها) أى الاثر المترتب عليها منح (قوله غير لازم) أى الاثر الصور السبعة (قوله فله الرجوع) أى مع كراهة التحريم كما يأتي (قوله والفسخ) عطف خاص فإن الفسخ من اللفاظ الدالة على الرجوع (قوله وعدم صحة خيار الشرط فيها) الأولى وعدم صحة خيار الشرط بقربته التفرع والافتراده أنها صحيحة مطلقاً والشرط باطل لانه يمنع تمام القبض وهي لاتتم الابه وهذا للشرط للمالك فلو للموهوب له لا لان اختار قبل التفرق أو أبرأه صح لان انتهاء المانع من صحة القبض (قوله فلو شرطه) بأن وهبه على ان الموهوب له بالخيار ثلاثة أيام وقوله وكذا لو أبرأه هذا فيما لو كان شرط الخيار من جانب الواهب كما علمت وكان عليه أن يذكرها كافي المنع ولو أبرأه على أنه بالخيار ثلاثة أيام صح الابرأه وبطل الخيار (قوله ان اختارها قبل تفرقهما) لانتهاء المانع من صحة القبض (قوله وكذا لو أبرأه) أى كإصحاح ان اختار الهبة وسقط اختياره وكذا لو أبرأه عن كل حقه عليه فبطل حق اختياره فصاح الابرأه يبطل الشرط لدخوله في عموم الابرأه وكذا لو أبرأه عن خصوص شرط اختياره لكن في اشتراط كونه قبل التفرق نظر لانها تتم بالقبض ولا يشترط كونه في المجلس فلم لا تنقلب صحيحة بعد سقوط اختياره ولو بعد المجلس يتأمل قال الحاي والصواب اسقاط كذا كعبر به في المنع والافتراسه غير صحيح اه (أقول) لا غبار عليه لان التشبيه في عدم صحة خيار الشرط ولا يخفى حسنه بل الصواب ما فعله الشارح (قوله صح الابرأه وبطل الشرط) لدخوله في عموم الابرأه وهذا موافق لما تقدم في باب خيار الشرط من أن الشرط يندخل في الابرأه بان قال أبرأتك على أني بالخيار ذكره غير الاسلام من بحث الهزل بحر قال في الاشياء ان الابرأه عن الدين يثبت فيه خيار الشرط اه وفي الشرنبلالسة عن الواقعات أنه لو أبرأه عن حقه على أنه بالخيار صح الابرأه وبطل الخيار لان الابرأه دون الهبة في كونه تملكاً ولو وهب عنه على أنه بالخيار صح الهبة وبطل الخيار فهذا أولى اه لكن نقل المجوى عن العمادة أنه لو أبرأه من الدين على أنه بالخيار فأخبار باطل ولعل في المسئلة خلافاً بالثاني جزم الشارح (قوله وحكمها) أنها لا تبطل بالشرط الفاسد * قال في الخلاصة من البيع بشرط من كتاب البيوع تعليق الهبة بالشرط باطل ان ذكر بكلمة مان وان ذكر بكلمة على ان كان ملائماً بان قال وهبتك هذا على أن تعوضنى كذا صحته الهبة والشرط وان كان الشرط مخالفاً صحته الهبة وبطل الشرط اه أقروى وفيه موهنة معز بالبحر من الشروط المفسدة في البيع وقد بطل لان الشرط لو كان بان فان البيع يفسد في جميع الوجوه الا في مسئلة ما اذا قال ان رضى أبى أو فلان في ثلاثة أيام وانظروا من كلامهم ان كلمة بشرط كذا بمنزلة على لان اه (أقول) والظاهر الفرق بين البيع والهبة قال في الهندية في المالقي عن أبى يوسف رحمه الله تعالى اذا قال لغيره هذه العين لثان شئت ودفعها اليه فقال شئت يجوز وعن محمد رحمه الله تعالى في الثراء اذا طلع فقال صاحب الثمر لغيره هو لك

(وحكمها نبوت المالك)
للموهوب له غير لازم)
فله الرجوع والفسخ
(وعدم صحة خيار الشرط
فيها) فلو شرطه صح
ان اختارها قبل
تفرقهما وكذا لو أبرأه
صح الابرأه وبطل
الشرط خلاصة (د)
حكمها أنها (لا تبطل
بالشرط الفاسد)
فهذه عبد على أن يعقده
نصح ويبطل الشرط

ان أدرك أو قال اذا كان غدا فهو جائز بخلاف دخول الدار كذا في النخيرة * لو هب غلاماً أو شيئاً على أن
الموهوب له الخيار ثلاثة أيام ان أجاز قبل الاتفاق جاز وان لم يجز حتى اشترط لم يجز ولو هب شيئاً على أن الواهب
بالخيار ثلاثة أيام جفت الهبة وبطل الخيار لان الهبة عقد غير لازم فلا يصح فيها شرط الخيار كذا في فتاوى
فاضل خان * رحل على آخر ألف درهم فقال اذا جاء غدا فالألف لك أو قال أنت بريء منه أو قال اذا دبت الى
نصف المال فأنت بريء من النصف الباقي أو قال فالك النصف الباقي فهو باطل كذا في الجامع الصغير انتهى
وسياً في ذلك فروغ آخر الخاب ان شاء الله تعالى **(قوله وتصح بايجابه)** عبر في الاصلاح بتعقد قال في الايضاح لم
يقبل وتصح لان الهبة أمر آخر وراء الانعقاد لها شرط ان صادقتها تصح والانعقاد فاسدة والكلام ههنا في
بيان انعقادها بالفاظ مخصوصة ما هو قد يقال المقصد انعقادها على وجه الهبة لانه هو الذي يخلو عن الأثم ط قال
العلامه المولى أقول اذا أطلقت الهبة يراد بها تعليق العين لا لارادة الثواب من غير رجل على وجه الهبة فان
ما يراد به الثواب يسمى صدقة وما يحمل يسمى هدية ويدخل في معنى الهبة لفقول لكن لا يشترط في هذه
الايجاب والقبول وان كل واحد منهما هبة تأمل اه **(قوله كوهبت)** فانه أصل فيها قال في الهبة وأما الالتقاط
التي تقع بها الهبة فانواع ثلاثة نوع تقع به الهبة وضعا ونوع تقع به الهبة كناية وعرفا ونوع تحمل الهبة
والعارية مستويما أما الأول فكقوله وهبت هذا الشيء لك أو ملكته منك أو جعلته لك وهذا لك أو أعطيتك
أو تحتلك هذا فهذا كله هبة وأما الثاني فكقوله كسوتك هذا الثوب أو أعزتك هذه الدار فهو هبة وكذا
لو قال هذا الدار لك عري أو أعمر لك أو حياني أو حيانت فإذا تمت فهو رد على جازت الهبة وبطل الشرط وأما
الثالث فكقوله هذه الدار لك رقي أو لك حبس ودفعها اليه فهو عارية عندهما وعند أبي يوسف رحمه الله
تعالى هي هبة كذا في محيط السرخسي ولو قال أعطيتك هذا الطعام فان قال فاقضه فهو هبة وان لم يقل فاقضه
يكون هبة وأعار به فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في شروحه كذا في المحيط ولو قال جعلتك على هذه
الدابة يكون عارية لأن بنوى الهبة وقيل هو من السلطان هبة كذا في الظهير بقوال اصل في هذه المسائل أنه
اذا أتى بلفظ بني عن تعليق الرقبة يكون هبة واذا كان منبئاً عن تعليق المنفعة يكون عارية واذا احتمل هذا وذاك
بنوى في ذلك كذا في المستصفي شرح النافع وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة كقوله تحتلك
هذا الطعام أو هذه الدار اه **(قوله)** وهذا الذي نأمر بان أضافها الى ما يمكن الانتفاع به مع قيامه جلتنا على العارية لانها
الأدنى وان أضافها الى ما لا يمكن الانتفاع به الا بالاستهلاك جلتنا على الهبة كذا في محيط السرخسي انتهى
(قوله وتحتلت) لكثرة استعماله فيه قال في مختصر الصحاح تحل بالكسر أعطى عن طيب نفس من غير مطالبة
وقيل من غير أن يأخذ عوضا والاحتلة العطية مغرب **(قوله)** وأعطيتك هذا الطعام زاد صاحب الدرر فاقضه
تعلما تقدم عن المحيط فقال إضافة الطعام الى ما يطعم عنه تحتل التملك والاحاقه فاذا احتمل الأمرين
فإذا قال اقبضه دل ذلك على أن المراد التملك الخ **(قوله)** ولذلك على وجه المزاج نقله في البحر عن الخلاصة
ورده المقدسي عليه بأنه ليس في الخلاصة ما يشيد دعواه والذي فيها أنه طلب الهبة من حال اجدافوه جلدوا سلم
جفت الهبة لان الواهب غير مزاح وقد قبل الموهوب له قولاً صحيحاً كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى قلت
وليس في كلام البحر ما يقتضي أن المزاج وقع في الايجاب اذ عاينته أطلقها فشملم ما اذا كان على وجه المزاج
فان الهبة صحبته وعزاه الى الخلاصة لان قوله أطلقها أى أطلق الهبة وقوله فشملم ما اذا كان أى طلبه لها تأمل
وعبارة الخلاصة قال هب لي على وجه المزاج فهو هبة وقبل وسلم صرح وهذا لا يدل على ذلك المزاج انما وقع في
طلبها وهي وقعت بلا مزاج مستحقة للشرائط وما نقله المصنف عن الخزائن مستدله به على ما في متنه لا يفده
أيضا فانه نحو ما في الخلاصة وكذا ما في القهستاني لا يفده أيضا ونصه يدخل فيه ما يكون على وجه المزاج فلو
قال وهبت لك اذا فعلت وهبت وقال الآخر قبلت وسلم اليه جازا انتهى على أن الهبة تملك والتمليك يعتمد الرضا
والرضا غير حاصل في الهبة ثم ذكر في المنع انه أخذه مما روى عن عبد الله بن المبارك أنه لم يقوم بضمير بن الطنبور
فوقف عليهم وقال هبوه متى حتى تروا كيف أضرب فدفعوه اليه فضربه على الأرض وكسره فقال رأيتهم

(وتصح بايجاب كوهبت
وتحتلت وأعطيتك
هذا الطعام ولو ذلك
على وجه المزاج)

كف أضرِب قالوا أها الشيخ خدعتنا وكرهذه الواقعة في الخانة ثم قال وإنما قال لهم ذلك احترازا عن قول أبي حنيفة فإن عنده كسر الملاهي وجب الضمان وهذا دليل على ما مر من أن هبة المازح جائزة كذا في فتاوى قاضِي سِخَان والذي مر هو قوله رجل قال لا تخرب لي هذا الشيء فزاحا فقلت وهبت وسلم قال أبو نصر أنه يجوز ذلك اه فهذه هبة صحيحة وقعت من إحلال ابن المبارك برزقه من حلاله قدرة لا يناسب هبة الملاهي فالتقاهر أن ذلك وقع على سبيل المزاح وكأنه أخذ الهزل من قولهم خدعتنا لأنهم لو وهو قصد المبرور وخداعا منه وفيه تأمل لأن الإنسان يسمح بالهبة لمن يحتاج الشيء ولا يسمح به لمن يريد كسره فقدر وأخذوا عاهاهم حيث أوصيهم أنه يستسمح كرمهم وهو يريد إزالة منكرهم على أن فعل ابن المبارك لو سلم أنه كان على طريق الهزل ليس بحجة بل لا بد له من دليل يستدل به فلطلب ذلك الدليل (قوله بخلاف) أطمعتك أرضي الخ) مفهوم قوله هذا الطعام وقد مناعن الهندية لوقال منحتك هذه الأرض وهذه الدار وهذه الحاربية فهو اعارة لوقال منحتك هذا الطعام وهذه الدراهم وأواله نادر وكل ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه يكون هبة (قوله فانه عار يلقبها) بهجر الحقيقة لأن الأرض لا تطعم فهو كمسئلة النخلة فان اليمين تنعقد على غيرها وهنا التملك ينعقد على منفعتها فيكون عارية (قوله وأطعم لعلها) أي التي يزرعها المستعير كما تقدم ما يفهمه (قوله أو الأضافة الخ) معطوف على محذوف مأخوذ من الكلام السابق وهو قوله كوهبت الخ فان الأفعال الثلاثة واقعة على الطعام وهو كل فكأنه قال بإيجاب إضافة الكل وهو المشار إليه بقوله كوهبت الخ أو الأضافة إلى ما يعبر به عن الكل وظاهر عبارة المصنف أنه معطوف على مزاح والأوضح في التعبير ولو بالأضافة أي ولو صدر الإيجاب بالأضافة الخ تأمل (قوله وجعلته لك) معطوف على مدخول الكاف في قوله كوهبت (قوله لأن اللام للتمليك) ولأن الجعل عبارة عن التملك قاله قاضِي سِخَان (قوله بخلاف جعلته باسمك) فإنه محتمل الهبة ويستعمله البائع كثيرا يرادى خاتنه لك البيع وكذا هي لك لحال محتمل أن يكون بالعارية أو الهبة أو البيع فلا تثبت الهبة مع الاحتمال إلا بالقرينة وهي التي عناه بقوله إلا أن يكون الخ قال في البحر فبقوله لك لأنه لو قال جعلته باسمك لا يكون هبة ولهذا قال في الخلاصة لو غرس لانه كرمات قال جعلته لابني يكون هبة ولو باسم ابني لا يكون هبة ولو قال أغرس باسم ابني فالامر متردد وهو إلى الصحة أقرب انتهى قال في المنح وفي الخانة قال جعلته لابني فلان يكون هبة لأن الجعل عبارة عن التملك وان قال أغرسه باسم ابني لا يكون هبة وان قال جعلته باسم ابني يكون هبة لأن الناس يريدون به التملك والهبة انتهى وفيه مخالفة لما في الخلاصة كما لا يخفى قال الرمي في حاشية المنح ما في الخانة أقرب لعرف الناس انتهى ورأيت في الولوالجة ما نصه رجل له ابن صغير فغرس كرماله فهذا على ثلاثة أوجه ان قال أغرس هذا الكرم باسم ابني فلان أو قال جعلته لابني فلان هبة لأن الجعل اثبات فيكون تملكيا وان قال جعلته باسم ابني فالامر متردد وهو أقرب إلى الوجه الأول انتهى ولتراجع نسخة أخرى تأمل نعم جرى عرف الناس بالتمليك مطلقا تأمل بقى ما قالوا لم تكن هذه التوبة متلافاً قامت قرينة على الهبة صححت والا فلا فان التملك أعم من الهبة لصدقه على البيع والوصية والإجارة وغيرهما وفي الكازروني أنها هبة لكن في الحامدية عن الخبر الرمي ناظرا عن جامع الفصولين في خلل الحاضر والسجلات برز من التهمة عرض على محضر كتب فيه ملكة تملك حصصا ولم يبين أنه ملكه بعض أو بلا عوض قال أجبت أنه لا تصح الدعوى ثم رزى بشرط الحاكما ككتفي به في مثل هذا بقوله وهب له هبة صحيحة وقضها ولكن ما أفاد في التهمة أجود وأقرب إلى الاحتياط اه (قوله فانه ليس هبة) هذا أحد قولين وهو غير الاظهر قال في الهندية أبو الصغير غرس كرمًا وأشجرًا ثم قال جعلته لابني فهو هبة وان قال جعلته باسم ابني فكذلك هو الاظهر وعليه أكثر مشايخنا غنة وان لم يرد الهبة يصدق ملتقط ولو قال أغرسه باسم ابني لا يكون هبة خاتمة قال الأب جميع ما هو حق وملكى فهو ملك ولدى هذا الصغير فهذا كرامة لا تملك بخلاف ما لو عينه فقال حاتق الذي ملكه أو دارى لابني الصغير فهو هبة ويتم بكونها في بدال بقتية ولو قال هذا الشيء لولدى الصغير فلان جاز ويتم من غير قبول تأخر خاتمة اه

بخلاف أطمعتك أرضي
فانه عارية لرقبتها
وأطعم لعلها بحر (أو
الأضافة إلى ما)
جزء (يعبر به عن الكل
كوهبت لك فزرعها
وجعلته لك) لأن اللام
للتملك بخلاف جعلته
باسمك فإنه ليس هبة

فقولهم القول شرط لثبوت الملك في الموهوب يستثنى منه الهبة للصغير من أبيه **(قوله)** وكذا هي للحلل لانه ان كان آمة تجتمعت حل النكاح أو الاباحة ولا اباحة في الفروج * **(فروع)** * قال لغيرة أنت في حل مما أكلت من مالي أن يأكل الا اذا قامت أمانة النفاق ولو قال من أكل من شجرتي فهو في حل يأكل منها الغنى والفقر على المختار ولو قال حلتي من كل حق هو لك على ففعل وأبرأ أن كان صاحب الحق عالما به برئ حكما ودانة وإن لم يكن عالما به برئ حكما اجماعا ودانة عند الثاني وعليه الفتوى والمباح له لتناول حتى يعلم بالذن والاباحة ولو تناول قبل ذلك تناول حراما وفي النزاع بآلة قوله أنت في حل مما أكلت من مالي أو أخذت أو أعطيت حل له الاكل والاخذ والعطاء انتهى ولو قال المعصوب منه أنت في حل مما غصبت مني والمعصوب قائم فذلك على البراءة من ضمانها والعين للعصوب منه انتهى وفي الثانية رجل أضل لؤلؤة فوهمها لآخر وسلطه على طلبها وقضاهما وجدها قال أبو يوسف هذه هبة فأسده لانها على خطر والهبة لا تصح مع انظر وقال زفر بنحو زقال القديسي فكانه فأسدها على من سبب دابة **(قوله)** الا أن يكون قبله كلام يقيد الهبة كان يقول انتهى ذلك أو ان نفسي رغب في إعطاء هذا الشيء أو أنت لم تمنني شيئا قبل هذا **(قوله)** وأمرتك هذا الشيء هي أن علكهاله طول عمره فاذا مات ترد على العمر وهذا كان قبل الاسلام ثم جاء في الحديث من أعر عري فهي للعمر له ولو رتبته من بعده ولا يملك بشرط فيه الاسترداد بعد الموت وهو شرط فأسد لا تبطل به الهبة بل يبطل الشرط كما في الزلعي **(قوله)** وجلت على هذا الدابة لان الحل على الدابة اركاب وهو تصرف في منافعها لا في عينها فتكون عارية الا أن يقول صاحبها أردت الهبة لانه نوى بمحتمل كلامه وفيه تشدد عليه ومثله أخذت لك هذه الحارية بحر ولا يخفى أن التعيين باسم الإشارة في هذا وما قبله وما بعده يخرج راعن الجهالة اذا كان للعمر ومن بعده غيره **(قوله)** ناو بالحلل الهبة لان الحلل يستعمل في الهبة والعارية يقوان كان أصله العارية لان الحلل تصرف في المنفعة فاذا نوى الهبة صح لوجود استعماله في التملك يقال حلل الأمير فلانا على دابة أو مملكتها ياها ط **(قوله)** كامر أي في العارية من قوله ومنحتك ثوبي وماريتي وجلت على دابتي **(قوله)** وكسوتك هذا الثوب لانه برأيه التملك قال تعالى أو كسوتهم فان المراد به تملك العين لان الكفارة لا تنادي بالمنافع وقال كسا الأمير فلانا ثوبا بالملك لا اذا عاره وفي الخلاصة لو دفع الى رجل ثوبا وقال أليس نفسك ففعل يكون هبة ولو دفع اليه دراهم وقال أنفقها تكون قرضا اه ولو قال متعتك هذا الثوب أو هذه الدراهم فهي هبة كذا في المحط بحر **(قوله)** وداري لك مبتدأ وخبر **(قوله)** هبة نصب على الحال من ضمير الظرف واللام في التملك اه بدر **(قوله)** مشورة بتسكين الشين وفتح الواو وضم الشين وسكون الواو معني الشورى وهي استخراج رأى على غالب الظن اه اتفاقى **(قوله)** لا تفسير لان الفعل لا يصلح تفسير الاسم وهذا الينا في الهبة بل ينسب على المقصود بعينه هذا الطعام لثأ كله كما يأتى قريبا **(قوله)** فقد أشار عليه في ملكه كقوله هذا الطعام لثأ كله وهذا الثوب لثأ تسليه بحر وقد تقدم أن العري كالهبة فقوله هذا به ليس يقيد بل لو قال دارى لك عري تسكنها كان كذلك نص عليه في الهداية ولذا نص عليه الشارح رحمه الله تعالى **(قوله)** لا لو قال همة سكى أي دارى لك همة سكى ينسب هبة على الحال كما تقدم وسكني منصوب على التمييز لما في قوله دارى لك من الإهمال يعنى أنها عارية فبه ما لان السكى يحكم في تملك المنفعة فكان عارية قدم فقط الهبة وأخره ولو ذكر بدل سكى عارية كان عارية بالاولى ولو قال هي لك هبة حارة كل شهر بدرهم أو اجارة هبة فهي اجارة غير لازمة فملك كل فسكنها بعد القبض ولو سكن وجب الأجر كذا في المجرع المحط **(قوله)** أخذ بالمشقن برفع أخذ على أنسخير مبتدأ محذوف كما في بعض النسخ وفي النسخة التي بيدي أخذ بالنصب **(قوله)** ان ناعن تملك الرقبة أي فقط وكذا يقال فيما بعد **(قوله)** اعتبرانية وعند عدم النسبة ثبت الادنى وهو العارية وهذه المسئلة أعنى دارى لك هبة سكى لا ترد على تعريف الهبة بأنها تملك العين لانها لا بالنسبة للهبة المطلقة بأن كانت غير مقيدة فلها كانت لملك المنفعة بخلاف تسكنها حيث لا ينافى ثبوت الملك في العين لانه لا تنسبه على ما هو المقصود فلم يكن التقيد وأما هبة الدين من عليه فجاء

وكذا هي للحلل
الا أن يكون قبله كلام
يفيد الهبة خلاصة
(وأمرتك هذا الشيء)
وجلت على هذه
الدابة ناو بالحلل
الهبة كامر (وكسوتك
هذا الثوب ودارى
لك هبة) أو عري
(تسكنها) لان قوله
تسكنها مشورة
لا تفسر لان الفعل
لا يصلح تفسير الاسم
فقد أشار عليه في
ملكه بأن يسكنه فان
شافقيل مشورة وان
شاه لم يقبل (لا) لو قال
(همة سكى أو سكى هبة)
بل تكون عارية أخذ
بالمشقن وحاصله أن اللفظ
ان ناعن تملك الرقبة
فهبة أو المنافع فعارية
أو احتمل اعتبار النية
فوازل

عن الاسقاط كما سبق فالتعريف المذكور بالنسبة للحقيقة وكذا الاراد على التعريف الوصية لان المتبادرين
 تعريفها بانهم اتملك العين أي حال على أن أكثر ما يذكر أنها معلقة بالموت ثم رأت في القهستاني ما ينفرد
 كون العارية من أفراد الهمة حيث قال بعد أن عرفت الهمة بأنهم اتملك العين مانسته ونخرج عنه الآخرة
 والعارية والمهايا ولكن في النظم أن الهمة عموم الناس حتى لو قال وهبت لك هذه الدار والثوب لتسكن
 فيها أو تلبسه شهر فمصل يصح انتهى لكن اللائق بالتعريف الذي ذكره المصنف ما قدمناه من الجواب
 بأن سكتي التقييد **(قوله وفي البحر الخ)** نقله عن الخلاصة والذي في الهندية عن فتاوى قاض خان أنه
 لا يكون هبة وعمله الاعتماد وقد معنا الكلام فيه قريبا (وأقول) قوله جعلته باسم ليس بصحيح كما مر فكيف
 يكون ما هو أدنى رتبة منه أقرب إلى الصحة على أن القرض باسم فلان يقصده في عرفنا التبرك وقد يفرق بأن
 ما ليس خطا لا ينسب إلى الجاني وما هو مسمى على العرف تأمل قال في جامع الفتاوى قطع ثوب الوالد الصغير
 صار واهبا بالقطع له مسلمة قبل الخطا ولو كان كبيرا انصح الهمة إلا بعد الخطا طه والتسليم وفي الترازية
 اتخذ ولده ثوبا ليس له أن يدفعها إلى غيره إلا إذا بين وقت الاتخاذ أنها عارية وكذا الوالد اتخذ لولده ثوبا باق
 التلميذ فأراد أن يدفعها إلى غيره انتهى لكن فرق في الثانية بين التلميذ والولد الصغير بأن بمجرد اتخاذ الاب
 لولده الصغير يصير ملكا له أما التلميذ ولده الكبير فلا بد من التسليم كما ذكرنا ثم إن قوله أن بين وقت الاتخاذ
 الخ ينفذ أنه لو سلمها للتلميذ ولم يبين أنها عارية وليس دفعها إلى غيره ولعل وجهها أنه جعلها في مقابلة خدمته
 فلا تكون هبة خالصة فلا يمكنه الرجوع فيها والأخا المانع منه تأمل **(قوله وتصح بقول)** أي ولو فعلا
 ومنه وهبت جاريته هذه لأحد كفلها خذها من شاء فأخذها حل منهما كونها لو كان أخذها قولا كما قدمنا
 وكذا ما ذكره المقدسي دفعه لو بين فقال أو بما شئت لك والآخر لا ينك فلان ابن الذي قبل الفریق
 جاز والاولا ما وفي البحر عن المحيط من أنها تملك على أنه لا يشترط في الهبة القبول مشكل انتهى (قلت)
 يظهر لي أنه أراد بالقبول قولنا عليه يحمل كلام غيره أيضا به يظهر التوفيق بين القولين بشرط القبول
 وعدمه والله تعالى الموفق وتقدم نظيره في العارية نعم القبول شرط لو كان الموهوب في يده كإياي قال
 في التاتارخاني في الخيرة قال أبو بكر رحمه الله تعالى إذا قال الرجل لغيره وهبت عبدي هذا منك والعبد حاضر
 فقبض الموهوب له العبد ولم يقل قبضت حازت الهمة وكذلك لو كان العبد غائبا فذهب وقضه ولم يقل قبضت
 جازت الهمة قال الفقيه أبو الليث ويقول أي بكرنا خذ في التهذيب ولو قال قبضته قال أبو بكر جازت الهمة
 من غير قوله قبضت وبصرى فاضاق قول محمد وقال أبو يوسف لا يصير قابضاً ما لم يقبض انتهى وقد سبق عن
 القهستاني أنه لا يشترط القبول فان من وضع ماله في الطريق ليكون لمن رفعه جاز لكن قال المقدسي وفي
 الخائنة ما يخالف ما اختاره قال رجل قال لختته بالقارسة (إن زمن تزا) أي هذه الأرض لك فذهب ووزعها
 إن قال الختن عندما قال هذا المقالة قبضت صارت الأرض له فإن لم يقل قبضت لاني له اه وما مر وبأى من
 مسئلة العبد يخالف هذه المسئلة في الجواب فلي تأمل * (فرع) في التاتارخانية رجل مات فوهبت له امرأته
 مهرها جاز لأن قبول المسدون ليس بشرط ولو وهب الغريم الدين من الوارث صح بلا خلاف وقال قاض خان
 رجله على أن يخرج من بقلعه أنه مات فقال جعلته في حل أو قال أبرأته ثم ظهر أنه حي ليس الطالب أن يأخذ منه
 لأنه وهب له بغير شرط اه **(قوله لانه تبرع)** أي وعقد التبرع يكفي فيها الإيجاب وحده بالنظر للوجوب **(قوله)**
 حتى لو حلف (تقدم الكلام عليه وقد أطل الكلام في ذلك قاضي زاده **(قوله بخلاف البيع)** أي إذا حلف
 أنه يبيع فلان كذا بضع ولم يقبل فإنه يحنث لأن البيع عقد معاوضة لا يتم إلا بالإيجاب والقبول فلم يوجد
 القبول لا يقال أنه باع وهذا تعرض لصاحب الدرر حيث قال ويقول عطف على إيجاب فانها كالبيع انصح
 إلا بالإيجاب والقبول اه وكأنه اقتنى فيه أو صاحب الكفاي والكفاية والتحفة وقال الامام خواهر زاده
 في مسبوطة ركنها مجرد إيجاب الواهب والقبول شرط ثبوت الملك للموهوب ومال الله أكثر الشراح
 وتبعهم الشارح وفي البدائع القبول ليس بركن استحسانا والقياس أن يكون ركننا وهو قول زفرود كر

وفي العراق عرسه باسم
 ابني الأقرب الصحة
 (و) تصح (ب) بول أي
 في حق الموهوب له أمافي
 حق الواهب فتصح
 بالإيجاب وحده لانه
 تبرع حتى لو حلف أن
 يهب عبده لفلان
 فهو بول ولم يقبل بر
 وعكسه حنب بخلاف
 البيع

في المبيع انما عدل القدر الذي عن لفظ تنعقد الى لفظ تصح لان الهبة تتم من جانب الواهب لانه تحليل من جانب واحد وبقي التفصيل في التكلفة فراجعه **(قوله)** وتصح بقبض قال في المبيع افاذ أنه لا بد من القبض فيها لثبوت الملك لا للصحة لما في المحتج بما القبض فشرط لثبوت الملك اه **(قوله)** فانه هنا كالقبول فاختص بالمجلس وهذا الاستحسان والقياس أنه لا يجوز الا بانه وجه الاستحسان أن القبض كالقبول في الهبة ولهذا لا عكس بها قبله وبغنى عن القبول والمقصود من الاحتياط اثبات الملك فيكون تسليمه على القبض دالة اذا ملكه لا بتصور الاله فتعقد ذلك بالمجلس كالقبول لانه عزله اه ز يلحق **(قوله)** وبعده به لان الاذن ثبت نصا والثابت نصا ثبت من كل وجه فثبت في المجلس وبعد المجلس سلب **(قوله)** لا بتقدير المجلس لما ذكر ان الاذن ثبت نصا الخ قال في الهندية ولا يتم حكم الهبة الا مقصوده ويستوي فيه الاحتيا والاذن اذا كان بالغاهكذا في المحط والقبض الذي يتعلق به تمام الهبة وثبت حكمها القبض باذن المالك والاذن تارة ثبتت نصا وصرحا وتارة ثبتت دلاله قال صريح ان يقول اقبضه اذا كان الموهوب حاضرا في المجلس ويقول اذهب واقضه اذا كان غائبا عن المجلس ثم اذا كان الموهوب حاضرا وقال له الواهب اقبضه فقبضه في المجلس أو بعد الافتراق عن المجلس صح قبضه وملكه قياسا واستحسانا ولو نهى عن القبض بعد الهبة لا يصح قبضه لا في المجلس ولا بعد الافتراق عن المجلس وان لم يأذنه بالقبض صرح بما لم ينه عنه ان قبضه في المجلس صح قبضه استحسانا لا قياسا وان قبضه بعد الافتراق عن المجلس لا يصح قبضه قياسا واستحسانا ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقض ان كان القبض باذن الواهب جاز استحسانا لا قياسا وان كان بغير اذنه لا يجوز قياسا واستحسانا كذا في الأخيرة . لو وهب شيئا حاضرا من رجل فقال الموهوب له قبضته صار قابضا عند محمد رحمه الله تعالى خلافا لابي يوسف رحمه الله تعالى كذا في السراجية وفي البقالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى اذا قال اقبضه فقال قبضت والموهوب حاضرا جاز اذا لم يرح الموهوب له قبل قوله قبضت ولا يكفي قوله قبضت واذا لم يقل اقبضه فاعلم القبض ان ينقله واذ لم يقل قبضت لم يجوز ان نقل الا ان تكون الهبة عسيلة كذا في المحط ولو قال لرجل هدي هذا العبد فقال وهبت لله الهبة كذا في النبايع انتهى وتقدم الكلام عليه قريبا فلا تنس **(قوله)** والتمكن من القبض أي العادي لا العقلي وموضوع هذا فيما اذا قبض الموهوب له وغيره وأما التمكن بالتحلية فقد ذكره بعد ط **(قوله)** كالقبض ولهذا قال في الاختيار ولو وهب من رجل ثوبا فقال قبضته صار قابضا عند أبي حنيفة وجعل تمكنه من القبض كالقبض بالتحلية في البيع وقال أبو يوسف لا بد من القبض بيده اه بمجرد قال ابن الكمال قبض كل شيء بما يشاء به فقبض مفتاح الدار قبض لها وقبض ما يحتمل القسمة يكون بها وقبض ما لا يحتملها يكون بقبض كله اه قال في التاتر خاتمة قد ذكرنا ان الهبة لا تتم الا بالقبض والقبض نوعان حقيقي وأنه ظاهر وحكي وذلك بالتحلية وقد اشار في هذه المسئلة أي مسئلة التمكن من القبض قبض الى القبض الحكي وهو القبض بطريق التحلية وهذا قول محمد خاصة وعند أبي يوسف التحلية ليست بقبض وهذا الخلاف في الهبة الصحيحة فاما الهبة الفاسدة بالتحلية ليست بقبض اتفاقا اه **(قوله)** والخيار صحة أي القبض بالتحلية فظاهر وان لم يقبضه الموهوب له وهو خلاف ما في حاشية الشايع عن شرح الاسي جاني اه اذا كان العبد حاضرا فقال الواهب قد خلعت بنبك وبين الهبة فاقضها فانصرف الواهب فقبضه الموهوب له جاز لان التحلية اقتضا منه فاذا قبضه باذنه تم العقد اما البيع فيزيل قابضا بمجرد التحلية وان لم يباشر القبض والفرق أن القبض واجب عليه في البيع والبائع محتاج الى اخراج نفسه من عهده المبيع فاذا أتى بما وسعه فقد برئ وليس في وسعه الا التحلية واما الهبة فان التسليم ليس بواجب عليه فيها فاذا لم يسلمه له وقبضه لا يعد مسلما له بتصرف ونقل بعده عن المحط مانعه ومن النوادر حل وهب من رجل ثوبا وهو حاضر فقال الموهوب له قبضته قال أبو حنيفة صار قابضا لاله متمكن من قبضه فأقيم تمكنه مقام قبضه بالتحلية في باب البيع وقال أبو يوسف لا يصير قابضا ما لم يقبضه بنفسه لانه غير قابض حقيقة انتهى فعلى هذا محمد مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى والقبض حقيقة عنده بالنقل من ذلك المكان انتهى ط وفي الحاشية الاصح أن الاقرار بالهبة لا يكون اقرارا بالقبض

(و) تصح (بقبض بلا اذن في المجلس) فانه هنا كالقبول فاختص بالمجلس (وبعده به) أي بعد المجلس بالاذن وفي المحط لو كان أمره بالقبض حين وهبه لا يقيد بالمجلس ويجوز القبض بعده (والتمكن من القبض كالقبض) فلو وهب لرجل ثوبا في صندوق مقفل ودفع اليه الصندوق لم يكن قبضا لعدم تمكنه من القبض (وان مفتوحا) كان قبضا لتمكنه منه قاله كالتحلية في البيع اختصار وفي الدرر والمختار جمعه بالتحلية في صحيح الهبة لافاسدها

انتهى (فرع) لو وهب لغائب دراهم وأرسلها فقال الموهوب له تصدق بها عليك وأعلى غنى لا يجوز وان تصدق بضمن الواهب (فرع) آخر اختلف الواهب والموهوب له في القبض القول للموهوب له ان قال وهبته لي قبضته بذلك وان قال كان بمنزلة لا يحضر تنافرتني قبضته فقبضته لا (قوله وفي التفالح) عبارتها أحدها الهبة والصدقة والرهن والوقف في قول محمد بن الحسن والاوزاعي وابن شبرمة وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والعمري والخلة والحيس والصلح ورأس المال في السلم والبدل في السلم اذا وجد قبضه نوبا فاذالم يقبض بدلهما قبل الافتراق بطل حصتهما من السلم والحادى عشر الصرف الثاني عشر اذا باع الكلي بالكلي والحسن مختلف مثل الحظفة بالشعر جاز فيها التفاضل ولا يجوز النسبة والثالث عشر اذا باع الؤزى بالؤزى مختلفا مثل الحديد بالصفر والصفر بالنحاس أو النحاس بالرصاص جاز فيها التفاضل ولا يجوز فيها النسبة وقوله الحيس بالخاء المهملة والباء الموحدة بعدها ياء تحتية وبالسين المهملة كما هو ثبت بخط السائغاني في هامش الدرر نقل عن المنخ وقد رجعت المنخ بخط الشيخ محفوظ ابن المصنف رحمه الله تعالى فوجدته تركها ياءيا ضالوم يثبت شأ وفي بعض النسخ قال السابع الجنس بالحي والنون والسين وهي ظاهرة وفي بعضها الجنين وظاهره أنه يصح اذا قبضه بعد الولادة لكن نص المصنف فيما يأتي أنه لو وهب الحمل وسلمه لا يجوز لان في وجوده احتمالا لفصار كالمعدوم اه فظهر أنهم ما يستحان الاولى الجنس بالجنس والثانية الحيس وهي الموافقة لما في نسختي التفاح كنهاد اخلة في الوقف لان الحيس من الخيل الموقوف في سبيل الله تعالى كما في القاموس فتأمل ثم رأيت في الخاتمة فأنصه وقل قال هذه الدار لك حيس فدفعها اليه كان باطلا في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف هي هبة جائزة وقوله حيس أو رقي باطل اه (قوله لان الصريح أقوى من الدلالة) وهذا الصريح أفاد الرجوع عن الهبة قال شيخ الاسلام لان هبة الواهب الموهوب له عن القبض رجوع عن الإيجاب لان القبض في باب الهبة بمنزلة القبول في باب البيع والبايع ونهى المشتري عن القبول بعد الإيجاب كان ذلك رجوعا عنه عن الإيجاب دلالة فكذلك هذا لو رجع ثم قبض لا يصح قبضه فكذلك هذا انتهى (والحاصل) أنه ان أذن بالقبض صريحاً قبضه في المجلس وبعده ولو نهاه لم يصح قبضه في المجلس ولا بعده لان الصريح أقوى من الدلالة ولو لم يذن ولم يمتص قبضه في المجلس لا بعده ولو كان الموهوب غائبا فذهب وقض ان كان باذن صح والاذكره القهستاني ط (قوله ونتم الهبة بالقبض الكامل) قدمنا قريباً عن ابن الكمال بيانه وهو أن قبض كل شيء بما يناسبه الخ قال في الدرر والقبض الكامل في المنقول بما يناسبه وفي العقار بما يناسبه فقبض مفتاح الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحتمل القسمة بالقسمة حتى يقع القبض على الموهوب بالاصالة من غير أن يكون تسعة قبض الكل وفيما لا يحتمل القسمة بتسعة الكل اه وكذا الحكم من غير فرق في الصدقة والقرض والرهن والبيع الفاسد لانها كالهبة في الافتقار الى القبض كما في المنع هذا الذي ذكره في هبة العين أما اذا وهب الدار فانه لم يجز ما لم يذن في قبضه وقبضه في المجلس بحضرته لا يحصى نفعا كما في الشروع وتقدم ذلك وأتى وفي الخاتمة وكل الموهوب له رحل قبض الدار قبضها جاز (قوله ولو الموهوب شاغل للملك الواهب لا مشغولاً به) قال الشيخ ولو وهب داراً عتاعها وسلمها فاستحق المتاع صحت الهبة في الدار لان الاستحقاق ظهر به ان يده في المتاع كانت يد غضب وصار كالو غضب الدار والمتاع * وهب المال لله الدار أو أودعه الدار والمتاع ثم وهبه الدار فانه يصح ولو وهب أرضاً وزرعها وسلمها فاستحق الزرع بطلت الهبة في الأرض لان الزرع مع الأرض يحكم بالاتصال كشيء واحد فإذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فبطلت الهبة في الباقي اه وفي الهندية واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحط في الباب الاول من هبة الزادات أنه لا يمنع فانه قال لو أعاداره من انسان ثم المستعبر غضب متاعاً ووضع في الدار ثم وهب المعبر الدار من المستعبر صحت الهبة في الدار وكذلك لو أن المعبر هو الذي غضب المتاع ووضع في الدار ثم وهب الدار من المستعبر كانت الهبة تامة وان تبين أن الدار مشغولة بما ليس وهو بطلت الهبة فكذلك لو كان المشغول بالواهب وهو المتاع من تمام الهبة كذا

وفي التفاح ثلاثة عشر
عقد الاتصاح بلا قبض
(ولو نهاه) عن القبض
(لم يصح) قبضه (مطلقاً)
ولو في المجلس لان
الصريح أقوى من
الدلالة (ونتم) الهبة
(بالقبض) الكامل
(ولو الموهوب شاغلاً
للملك الواهب لا مشغولاً
به)

في الفصول العمادية * لو أودعه الدار والمتاع ثم وهب الدار صحت الهبة فإن هلك المتاع ولم يتحوله ثم حاسم حتى واستحق المتاع كان له أن يضمن الموهوب له وذلك إن رستم أن هذا قول محمد رحمه الله تعالى أما في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لو استحق وساد منها تبطل الهبة في الدار كذا في التاترخانية ومثله في الصرعن المحط اهـ لكن صرح في زيادات قاضخان أن الاشتغال بملك غير الموهوب له يمنع صحة الهبة سواء كان ملك الواهب أو غيره لكن الهبة انما تتمتع إذا كان الاشتغال بمتاع في يد الواهب أو في يد غير الموهوب له أما إذا كان المتاع في يد الموهوب له بغيره فبطلت وأعياره وأغير ذلك فلا تتمتع واستدل عليه بمسائل الأجار والغبس والاستحقاق فظهر أن الأصل أن الهبة إذا كانت مشغولة بملك الواهب أو بملك غير الموهوب له تمنع الهبة إذا لم يكن في يد الموهوب له كافي جامع الفصولين وأقره في نور العين فتأمل (قوله) والأصل أن الموهوب أن مشغولا بملك الواهب يمنع تمامها وإن شاغلا (عبارة العمادية هبة الشاغل بتجوز هبة المشغول لا بتجوز) والأصل في جنس هبة المتاع أن اشتغال الموهوب بملك الواهب يمنع تمام الهبة لأن القبض شرط وأما اشتغال ملك الواهب بالموهوب فلا يمنع تمام الهبة مثله وهب جرابه طعام لا تجوز ولو وهب طعاما في جراب جازت وعلى هذا نظره اهـ قال الزبلي وأعلم أن الدار التي فيها المتاع والحوائج التي فيه الدقيق كالمتاع لأن الموهوب مشغول بمتاع الواهب حتى لو تزعم وسلم صم اهـ وكلامه يعطى أن هبة المشغول فاسدة والذي في العمادية أنها غير تامة قال السيد الجوزي في حاشية الأشباه فيحتمل أن في المسئلة وبين كإوقع الاختلاف في هبة المتاع فيقسمه هل هي فاسدة أو غير تامة والأصح كافي البناء أنها غير تامة فكذلك هنا كذا بخط شيخنا ومنه يعلم ما وقع في الإشارة إليه في الدر المختار حيث قال والأصل أن الموهوب أن مشغولا بالمتاع فإشارته إلى أحد القولين عاذ كرهه وألا من عدم التمام وإلى القول الثاني عاذ كرهه آخر من عدم الصحة فتدبر أو السعد * وأعلم أن الضابط في هذا المقام أن الموهوب إذا اتصل بملك الواهب اتصال خلقه أو ما يمكن فصله لا بتجوز هبته ما لم يوجد الانفصال والتسليم كما إذا وهب الزرع أو الثمر بدون الأرض والشجر أو بالعكس وإن اتصل اتصال مجاورة كان فإن الموهوب مشغولا بحق الواهب لم يجز كما إذا وهب السرج على الدابة لأن استعمال السرج إنما يكون للدابة فكانت الواهب عليه بدستعمله فتوجب نقصا في القبض وإن لم يكن مشغولا جاز كما إذا وهب دابة سرجة دون سرجها لأن الدابة تامة عمل بدونه ولو وهب الدابة وعلمها رجل لم يجز لأنها مستعملة بالرجل ولو وهب الرجل عليها دونها جاز لأن الرجل غير مستعمل بالدابة ولو وهب دارا دون ما فيها من متاعه لم يجز وإن وهب ما فيها وسلمها دونها جاز كذا في المحط شرح المجمع (قوله منع تمامها) ولا بعد قبضها حينئذ قبضا وفاعل منع ضمير يعود على الشغل (قوله وإن شاغلا) وذلك أن المتظروف يشغل الظرف وأما الظرف فلا يشغل المتظروف قال في جامع الفصولين تجوز هبة شاغل لا لمشغول قال العلامة خير الدين في حاشيته عليه أقول هذا ليس على الطلاقة فإن الزرع والشجر في الأرض شاغل لا لمشغول ومع ذلك لا تجوز هبته لآصاله بها تأمل انتهى وما في الضابط الذي ذكرنا كفاية (قوله فلو وهب جرابا) بكسر الجيم ومن لطائف الكلام لا تفتح الجراب والخزانة ولا تكسر القنديل والقصة (قوله وتصح في الطعام الخ) كان عليه أن يقول يصح القبض لأن العقد صحيح حتى في المتاع وإنما الكلام في القبض حتى لو وهب الكل وسلم النصف لا تجوز ولو وهب النصف ثم الآخر وسلم الكل يصح القبض ولو وهب الشاغل وسلم بالظرف صح لأن اليد على الظرف يدعى المتعوض فهي أقوى من قيام اليد على الظرف لأنه تاديه كهبة أمة بحلى دونه يصح القبض فيها معه لا عكسه وتعليل الشارح علل لانه علل الصحة في الشاغل دون المشغول بأنه شاغل لا لمشغول وبأنه قريب ما هو وأضحى من هذا فتأمل (قوله) وسلمها كذلك لا تصح قال صاحب جامع الفصولين فيه نظر إذا الدابة شاغلة للسرج والرجل لا لمشغولة (قوله) الحقير) صل أي الأصل عكس في هذا والظاهر أن هذا هو الصواب يؤيد ما في قاضخان وهب أمه لرجل عليها حلى وثياب وسلمها جاز وكذا الصدقة ويكون الحلى وما فوق ما يستعوض عنها من الثياب الواهب لمكان العرف ولو وهب الحلى والثياب دونها لا يجوز حتى يترفعهما أو يدفعهما إلى الموهوب له لأنها مادام عليها يكون

والأصل أن الموهوب أن مشغولا بملك الواهب منع تمامها وإن شاغلا لا فلو وهب جرابه طعام الواهب أو دارا فيها منع أو دابة عليها سرجه وسلمها كذلك لا تصح وبعبارة تصح في الطعام والمتاع والسرج فقط لأن كلا

٧ القنديل بالكسر كما في القاموس اهـ صححه

تعالها ومشغولا بالاصل فلا يجوز هبته نور العين وفي الحر عن المحط وان وهب دارا فها متاع وسلمها كذلك
ثم وهب المتاع منه ايضا حازت في المتاع خاصة وان بدأ فوهب له المتاع وقبض الدار والمتاع ثم وهب الدار حازت
الهيئة فيها لانه حين هبة الدار لم يكن للواهب فيها ثبوت وحين هبة المتاع في الاولى زال المانع عن قبض الدار لكن
لم يوجد بعد ذلك فعل في الدار لستم قبضه فيها فلا ينقلب القبض الاول صحيحا في حقها انتهى **(قوله)** شاغل الملك
الواهب لا مشغول به **(أقول)** الذي في الحر والمنع وغيرهما تصور المشغول ملكا المشغول عاكظا اظهر المتاع مستحقا
او كان غصبه الواهب والموهوب له قال في الزيارات جازية المشغول ملكا غير الواهب فلا عار بمتافوض فيه
المعبر والمستعبر متاعا غصبه ثم وهب البيت من المستعبر جاز وكذا وهب بيتا غصبه او جوارق عاصمه من المتاع
وسلمه ثم استحق المتاع جاز في الدار والجوارق اذ يد الواهب كانت ثابتة على البيت والمتاع جميعا حقيقة فصح
التسليم ثم بالاستحقاق ظهر ان المتاع لغيره ولم يظهر ان البيت مشغول بملك الواهب وهو المانع وكذا الرهن
والصدقة اذ القبض شرط تمامهما كالهبة وقدمنا تمام عن جامع الفصولين واقره نور العين كما علمت فلا تنس
(قوله) لان شغله بغير ملك واهبه هذا تعليل لمقادير كلام المصنف كما أنه يقول وانما قد عدم التمام بكونه
مشغولا بملك الواهب لان شغله الخ وفي نسخة لا شغله أي لا يمنع تمامها شغله الخ وعليها يضيع فائدة قوله
لا يمنع تمامها ط **(أقول)** ولعل في عبارة الشارح سقطا وهو قد اشغل بملك الواهب الخ ثم رأيت المصنف
ذكر هذه المسئلة حيث قال واشتغال الموهوب بملك غير الواهب هل يمنع تمام الهبة ذكر صاحب المحط في
الباب الاول من هبة الزيارات أنه لا يمنع الى آخر ما قدمناه قريبا عن الهندية وهو سالم من النقد **(قوله)** كره
وصدقة فاتهم حالان بالقبض الكامل ويضر كونه مشغولا بملك الرهن والمصدق لا شاغلا لهما
فالتشبيه راجع الى كلام المصنف قال في المنع وكل جواب عرفته في هبة الدار والجوارق بما فيها من المتاع فهو
الجواب في الرهن والصدقة لان القبض شرط تمامهما كالهبة انتهى أي كأن يشغل الرهن والصدقة بملك غير
الرهن وغير المصدق لا يمنع تمامهما كما في المحط وغيره مدني **(قوله)** وفي الاشياء هبة المشغول لا يجوز الخ قال
الجزوي وذلك كما لو كان رجل دار وفيها متعة فوهبها من رجل لا يجوز لان الموهوب مشغول باليسر بموهوب فلا
يصح التسليم فرق بين هذا وبين ما اذا وهبت المرأه دارا من زوجها وهي ساكنة فيها ولها متعة فيها والزوج
ساكن معها حيث يصح والفرق أنها وما في يدها في الدار في يده فكانت الدار مشغولة بعبادة وهذا لا يمنع صحة
قبضه كذلك في الولو الخ لانه انتهى وقد أوضح المقام في هذه المسئلة بسبب الالدرجه الله تعالى في تنقيح
فراجع ان شئت **(قوله)** الا اذا وهب الاب لطفله كأن وهب دارا والاب ساكنها وله فيها متاع لانها مشغولة
بمتاع القاض لكنه مختلف للماني الخانية فقد جزم أولا بأنه لا يجوز ثم قال وعن أبي حنيفة في المجرى يجوز ويصير
قائضا لابنه تأمل * قال في الولو الخ جاز رجل تصدق على ابنه الصغير بدار والاب ساكنها قال الامام لا يجوز
وقال أبو يوسف يجوز وعليه الفتوى انتهى لان الشرط قبض الواهب هبتها وكون الدار مشغولة بمتاع الواهب
لا يمنع قبض الواهب وفي النزاع بوجه لانه الصغير دارا وفيها متاع الواهب أو تصدق لانه الصغير بدار
وفيها متاع الاب والاب ساكن فيها يجوز وعليه الفتوى وأسكنه غيره بلا حر والام كالأب لو سمي والابن في
يدها وليس له وصى وكذا من يعوله والصدقة في هذا كله كالهبة كافي التبيين وبهم قوله بلا حر ان الغير
لو كان يسكنها بالاجر لم تجز الصدقة به صرح البرازي ووجهه في النسخة بأنه اذا كان يسكنها بالاجر فبعدمه على
الموهوب ثابتة بصفة الزم فيمنع قبض غيره تمام الهبة بخلاف ما اذا كان بغير أجر اه **(قوله)** قلت وكذا الدار
المعارة بأن أعار دارا انسانا ثم ان المستعبر والمعبر غصب متاعا ووضع في الدار ثم وهب المعبر الدار من المستعبر
صحت الهبة في الدار لانه تبين أن الشاغل ملكا غير الواهب ط وقدمنا قريبا نحوه عن الزيارات ٣ ونقل
في الخانية عمالو وهب طفله دارا يسكن فيها قوم بغير أجر جازو بصرفا فضلا لانه لا لو كان باجر وهو مستدرك
بأن الشغل هنا بغير ملك الواهب والمراد شغله بملكه وكان الشارح قصده تكملة عبارة الاشياء وعلمه في
نقله في الخانية أولى وانظر اذا وهب الغير الصغير هل يصح تقدم أن شغلها بملك غير الواهب لا يمنع تمامها فآتم

منها شاغل الملك
الواهب لا مشغول به
لان شغله بغير ملك
واهبه لا يمنع تمامها
كرهن وصدقة لان القبض
شرط تمامها وتمامه
في العمادية وفي الاشياء
هبة المشغول لا يجوز الا
اذا وهب الاب لطفله
قلت وكذا الدار المعارة

٣ قوله بما لو هكذا بالاصل

(قوله) والتي وهبتها لزوجها) تقدمت صورتها قريبا من أنها تصح الهبة وهو المذهب خلافاً لما عني أبي يوسف من أنه لا يجوز لأن يد الوهاب ثابتة على الدار كما في الأخيرة (قوله المحرر) أي هذا هو المحرر المعول عليه وبنت الأصل ومن وهبت الزوج دار الهابها * متاع وهم فيها فقولان بزبر

(قوله) أن يودع الشاغل أولاً) قال في الجوهر لو وهب داراً فمتاع الوهاب وسلم الدار إليه أو سلمها مع المتاع لم يصح والخلية فيه أن يودع المتاع أولاً عند الموهوب له ويخلي بينه وبينه ثم يسلم الدار إليه فتصح الهبة وبعبارة لو وهب المتاع دون الدار ويخلي بينه وبينه صح وان وهب له الدار والمتاع جميعاً ويخلي بينه وبينهما صح فيها جميعاً (قوله) ثم يسلم الدار) فلو سلمها ثم وهب المتاع صح فيه خاصة ولو عكس صح فيها لأن اليد إذا كانت على المظروف تكون على الطرف بخلاف العكس (وأقول) هذا مشكل جداً لأنه لما صح في المظروف لم يصح في الطرف تبعاً مع أن عقد الهبة الأولى باق إلا أن يقال هذا قول من جعل أن القبض في

الهبة الفاسدة غير مفيد للآل بل عليه الضمان فصارت يده ضمان فلا ترفع بيد الهبة التي هي عقد تبرع خصوصاً وإن القبض فيه تعي وأما على القول بأن هذا القبض غير موجب للضمان فحب أن يصح العقد والقبض في المظروف ولو وهب الشاغل الذي يده أمانة بعد ذلك (قوله متعلق بتم) الأولى أن يخرجه بعد قوله يجوز لأن المتعلق بالمحرور (قوله محذور) أي مجموع المراد به أن يكون مفرغاً عن ملك الوهاب وحقه واحترز به عن هبة التبرع على النخل اه درر وكصوف على غنم وزرع في أرض فقوله مفرغ تفسيره المحذور إلا أن فيه شائبة تذكر أرمع قوله لا مشغولاً به والأولى أن يفسر المحذور بالمجموع لأنه من حازه إذا جمعه لأجل أن يظهر لقوله متميزاً فائدة قوله أنه لو حازه غير مقسوم بأن حاز التبرع النخل لانتبه الهبة بل حتى يقسم وفي القاموس المحذور الجمع وضم الشيء كالحياز والاختيار اه المراد منه ط (قوله ومشاغ) أي غير مقسوم في الصحاح سهم شائع أي غير مقسوم * وأعلم أن الشائع على قسمين شائع يحتمل القسمة كصنف الدار ونصف البيت الكبير وشائع لا يحتملها كصنف فن ورخي وجام وثوب وبيت صغير والفصل بينهما حرف واحد وهوان

القاضي لو أحزاب أحد التبرع يكن على القسمة بطلب الآخر فهو من القسم الأول ولو لم يجز فهو من الثاني إذا خبر آية القبول وأمهات مسائل الشيوع سبع بنوع الشائع وأجارت وأعارته ورهنه وهبته وصدقته ووقفه أما هبته فمما لا يحتمل القسمة حادثة من شريكه ومن غيره ومما يحتملها من تجزئ من شريكه ولا من أجنبي وفي شرح الغزوي وفي الزاهد العتاي أنها محذور (أقول) وفي الفتاوى التابعة أنها محذور من شريكه قال وهو المختار اه ولا يخفى عليك أنه خلاف المشهور اه كلام الغزوي أفاد مخير الدين الرمي وطروا الشيوع لا يفسد الهبة بالاتفاق ولو وهب الكل من اثنين فإن أجلي بأن قال وهبت منكلاً لم يجز عند ح وعندهم يجوز ولو فصل بالتصنيف فهو على هذا الخلاف ولو بالتثنية يجوز عند م لا عندهما وتقدمت * هد وهبان واحدان

حازا إذا سلماه حلة وقض حلة فلا شيوع ولو وهبه واحد من اثنين لم يصح عند ح وقال الأصح لأن هذه هبة الجملة منهما التوحد التثنية فلا شيوع كره من رجلين وله أنها هبة النصف لكل منهما وكذا لو قسمها ليعتد بقسب أحدهما صح ولأن المأثرت لكل في النصف فكذا التثنية لأنه حكمه فتحقق الشيوع بخلاف الرهن لأن حكمه الحبس وهو ثبت لكل منهما كما لا دلائل تناقض فيه ولذا قضى دين أحدهما لا يسترد شيأ من الرهن ولو نص على التبعض لم يجز عند ح وفي التنصيف وإتقان عند س ولورهن عند جلين ونص على الانعاض لم يجز وفقاً ولو وهب مشاعاً تفسد فلو قسمه موهبه حازا إذا غمها بالقبض وعند م لا شيوع فقط * قال لهما وهبت لهما هذه الدار إذا انصفاها وإذا انصفاها لم يجز ولو وهب لهما درهماً فالصحح أنه يجوز وهبة المشاع الفاسدة لا تفسد المالك ولو قبض الجملة فروى عن ح ولو وهب دقيقتين بأر وأدعنا في سهم أو سمننا في لبن لم يجز إذا الموهوب معدوم ولذا استخرج الغاصب ملكه ولو طعن وسلم لم يجز بخلاف المشاع والفرق أن المشاع محل للتملك والخلل في القبض وبزول بالقسمة وبخلاف ما إذا وهب لبناً في ضرع أو صوفاً على ظهر غنم أو نخلاً أو زرعاً في أرض أو غراف شجرة أو أرضاً فيها نخيل أو زرع دونها أو داراً

والتي وهبتها لزوجها على المذهب لأن المرأة ومشاغها في يد الزوج فصح التسليم وقد غبرت بيت الوهبانية فقلت ومن وهبت الزوج داراً لها بها

متاع وهم فيها تصح المحرر وفي الجوهر وجبة هبة المشغول أن يودع الشاغل أولاً عند الموهوب له ثم يسلم الدار مثلاً فتصح لشغلها بالمتاع (في يده) في متعلق بتم (محذور) مفرغ (مقسوم ومشاغ)

أو نظر فافهمنا مع الواهب والخلل بالتفرغ والفرق بين لين في ضرع وبين هبة وإدق بطن فافهمنا بحز
 بتسلمه بعد الولادة في الصحيح ألا يمكن الوقوف على الولد أليس في وسعه فتكون كسلبه بالخطر ويمكن
 الوقوف على اللبن بالحلب لانه في وسعه فكان كناخير هذه الجملة * في هـ والتصديق بالشائع كهبة في كل
 ما مر إلا أنه لو هب من اثنين ما قبل القسمة لم يحز عند أبي حنيفة رواية واحدة من غير اختلاف على قوله وفي
 الصدقة اختلف الشائع على قوله فقبل لا يجوز وقبل في رواية لا يجوز على رواية الأصل ولا يجوز على
 رواية الجامع الصغير وهو الصحيح كذا حش * وفي هـ لو تصدق بعشرة دراهم على محتاجين يجوز وكذا لو
 وهبها ولو تصدق بها على غنيين أو وهبها لهما لم يحز وقال لا يجوز لغنيين أو اضرافق بين الهبة والصدقة في
 الحكم وسوى في الأصل وقال إذا اشيع ما منع فيها التوقفها على القبض والفرق أن الصدقة يراد بها
 وجه الله تعالى وهو واحد فلا شيع ويراد بالهبة وجه الغني وهما اثنان وقبل هذا هو الصحيح والمراد بما
 ذكر في الأصل التصديق على غنيين فقط والظاهر أن في المسئلة روايتين يخيل جاز التصديق على غنيين لانهما
 محل صدقة التطوع متى لا يجوز وعند س يجوز بشرط المساواة وعند م يجوز في الخالين جامع الفصولين
 وعام تفاصيل المشاع وما يتعلق به في الفصل الحادي والثلاثين فراجع ان شئت وقدم بعض ما ذكرناه
 ويأتي بعضه * قال في الجبر وأما جابرته فان كان من شركه فهو جازر وان من أجنبي لا يجوز مطلقا عند أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى وهي فاسدة على قوله فيجب أجر المثل على الأصح خلافا لما قال بطلانها فلم يوجب
 شيئا وأما الشيع الطاري في ظاهر الرواية لا يفسد الأجرة وأما عارته فجائز فان كانت من شركه والأفان
 سلم الكل فهي أجرة مستأنة لكل واللاجبر وأما رهنه فهو فاسد فيما ينقسم أولا من شركه أو من أجنبي
 بخلاف الرهن من اثنين فانه جائز وأما وقفه فهو جائز عند أبي يوسف خلافا للمحمد فيما يحتلها وان كان محملا
 تحتلها فجائز اتفاقا وأفتى الكثير بقول محمد واختار مشايخ بلخ قول أبي يوسف وأما ودعته فجائز وتكون مع
 الشر بل وأما فرضه فجائز إذا دفع إليه ألفا وقال جسمائة قرض وخمسمائة شركة كذا في النهاية هنا وأما
 غصه فتصور قال البرازي وعليه الفتوى وذكره في الفصول صورا وأما صدقته فكهبة إذا تصدق بالكل
 على اثنين فانه يجوز على الأصح وإذا عرف هذا فهبة المشاع فيما لا ينقسم لنفس المثل للموهب له على وجه
 لا يستحق المطالبة بالقسمة لانها لا يمكن وأما الهباية فلا تجب في ظاهر الرواية لانها أجرة فان كل واحد منهما
 يصير معيارا نصيب من صاحبه والخبر على الأجرة غير مشروع وفي رواية يجب وهو الذي يفيد كلام الزبيلي
 لانها قسمة المنافع والتبرع وقع في العين فيكون الجواب في غير ما تبرع به فلا يباي به وإنما المخطور الإيجاب في
 عين ما تبرع به وقال قاضي زاده بعد نقل أن الهباية لا تحب مع علته عن صاحب غاية السان لعل هذا الجواب
 غير صحيح لأن التهاؤ يجب ويجزى فيه جبر القاضى إذا طلبه أحد الشركاء لا سيما فيما لا يقسم نص عليه في
 عامة الكتب وأما دعوى الشائع إذا ادعى رجل ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار وقال هذه الثلاثة الأسهم
 من العشرة فالأسهم من الدار المحدودة ملكي وحق في يده هذا الرجل يغرق ولم يذكر أن جميع هذه الدار في
 يده وكذلك لم يشهد شهوده أن جميع هذه الدار في يده فان الدعوى صحيحة والشهادة مقبولة وأما استحقاق
 الشائع إذا استحق نصف الدار شائعا وتلناها أو بعضها المشتري بالخيار عندنا ان شاء رعا في وجع بكل ثمنه
 وان شاء أسد ثمان في وجع بثمانه على باعته انتهى بزيادة (قوله لا يبقى منتفع به بعد ان يقسم) أي ليس
 من شأنه أن يقسم بمعنى أنه لا يبقى منتفع به بعد القسمة أصلا كعبد واحد وداية واحدة ولا يبقى منتفع به
 بعد القسمة من جنس الانتفاع الذي كان قبل القسمة كالبيت الصغير والحمام الصغير انتهى درر أي فان
 البيت الصغير إذا قسم رعا ينتفع به مخزنا أو مربط للحمار ولكنه لا ينتفع به للبيتوته كالاتفاق السابق فهو
 مما لا يقسم فيصحب به بعضه شاعا وكذا الحمام الصغير إذا قسم يمكن أن يجعل بيتا ومربط للدواب ولكن
 لا يمكن أن يبقى حماما كما كان فهو مما لا يقسم بخلاف الحمام الكبير الذي يمكن أن يقسم ويجعل له موقدان
 أو أكثر فان هبة بعضه مشاع لا تصح واحتياجه الى موقدان لا يخبر جمعه عن كونه قابلا للقسمة حيث أمكن

(لا) يبقى منتفع به بعد
 أن (يقسم)

أن يتخذ موقفاً كالقسم الذي يحتاج إلى طريق أو مسبل ويمكن فيه ذلك فإنه قابل للقسمه فكذلك هذا وفي أول كتاب القسم من البراز به لا يقسم حمام وحائط وبيت وقد كان صغيراً لأنه لو قسم لايبقى لكل فائدة وانتفاع فيما يخصه وإن بقي فائدة يقسم بينهما اه قال في الحامدية لا يقسم الحمام والحائط والبيت الصغير والوكالة الصغيرة وهذا إذا كان بحال أو قسم لايبقى لكل واحد بعد القسم موضع يعمل فيه وأن كان فيقسم خزنة الفتاوى ومثله في الخلاصة والبراز به انتهى (أقول) وعليه فينبغي أن يقسم الحمام الصغير خلافاً لما فهمه الحلبي من أن الحمام لا يقسم مطلقاً وفسر سيدي والدرجة الله تعالى الحمام الكبير بما إذا كان له خزانة والرحى بما إذا كانت ذات حجرين فتأمل وانما يصح فيه الهبة لأن القبض لا يتصور فيه إلا بالقبض الناقص وهو قبض الكل فأكثريه قال في العربة المشاع فيما لا يقسم تفيد الملك للموهوب له على وجه لا يستحق المطالبة بالقسمه لأنهم لا يمكن وأما الملهاء فلا تجب في ظاهر الرواية وفي رواية تجب انتهى وقد منقرباً أن التباين يجب ويجري فيه جبر القاضي إذا طلبه أحد الشركة لاسمافه لا يقسم نص عليه في عامة الكتب فلا تنسبه وفي الجبر ويشترط في صحة هبة المشاع الذي لا يتحملها أن يكون قدراً معلوماً حتى لو هب نصيبه من عود لم يعلم به لم يحجز لانها جهالة توجب المنازعة اه قال في الهدية لو هب نصيبه من عبد ولم يعلم به لم يحجز فان علم الموهوب له ينبغي أن يحجز عند الامام دونهما وفيما قبل ذلك جميع ما ملكه لفسلان يكون هبة لا يحجز بدون القبض وفي منية المفتي قال وهبت نصبي من هذه الدار والموهوب له لا يعلم كم نصيبه جئت اه ولعل المتفاحش جهالة لا تصح هبته كقوله وهبت لسياسي ما لي آمن كذا وفي التاتر ثمانية مثل ما في المنية فتأمل (قوله) كيت وحام صغيرين الحد الفاصل بين ما يتحمل القسمه وبين ما لا يتحملها أن ما لا يبقى منتفع به بعد القسمه أصلاً كعبد واحد ودابة واحدة أو لم ينتفع بها انتفاعاً قبل القسمه كالحمام والطاحونة والبيت الصغير فانها لا تصح وكل ماوجب قسمته نقضاً فانهم يعملوا لا يقسم والافيا يقسم واختار الأول أكثر الشراح والثاني صاحب النخبة فاذا وهب درهمه لخمسة رجلين لا يصح لأن تنصيب الدرهم لاوجب نقضاً فانهم يعملوا يقسم والحمد أنه يصح لأن الخمسة لا يكسر عادة فهو يعملوا لا يقسم انتهى ذكره الشارح آخر الباب فتأمل (قوله) لانها لا تتم لا موقع لهذا التعليل لا التقدير وانما قيدنا على ما لا يقسم لانها لا تتم بل لو قال لأنه لا يأتى القبض في مثل ذلك لا يقبض الكل ولا تتم بذلك فيما يقسم الخ لكان حسناً وفي العناية الهبة فيما يقسم جائزة ولكن غير مثبتة للملك قبل تسليمه مفزراً (قوله) لانتم بالقبض فيما يقسم قال علماؤنا هبة المشاع فيما يتحمل القسمه لانتم ولا تفيد الملك قبل القسمه وبعض أصحابنا قال انها فاسدة والأصح الأول كالهبة قبل القبض اه شلى عن الاتفاقى وأشار الشارح أنه انما شرط أن يكون الموهوب مقسوماً ومشاعاً لا يقبل القسمه لأن الهبة لا تتم إلا بالقبض والقبض انما يكون في المقسوم وكذا في المشاع الذي لا يقسم لأن قبض كل شئ يحسمه والمشاع الذي لا يقبل القسمه لا يكون فضه الامشاعاً فأكثريه كذلك وعتمت به الهبة أما المشاع الذي يقبل القسمه فانه يمكن تسليمه بعد قسمته ويكون فضه كاملاً فلا يكتفى بتسليمه مشاعاً ولا بعد فاضاله مع الشروع ولا فرق أن يكون وهبته لشرى كعه أو لا جنبي خلافاً لما في الصيرفة من جواز من الشرى بل ذكر أنه المختار ووجهه ظاهر لتصور قبض الشرى له مع شيوعه لأن نصيب الشرى بل في يده فيمكنه قبض الشقص الثاني مشاعاً ولكنه لم كان عامة الكتب على الإطلاق المنع وهي موضوعة لنقل المذهب كما قال فكان هو المذهب فوجب العمل به سواء ظهر وجهه أو لا لأن المقلد عليه اتباع ما قاله امامه سواء وقف على دليله أو لا والله تعالى أعلم (قوله) ولو هبة لشرى كعه أو لا جنبي ولو كانت الهبة لشرى بل الواهب (قوله) أو لا جنبي الأولى اسقاطه لأنه مفهم من ولو اختلف فيه انما الخلاف في الشرى بل كإمروى وأتى (قوله) لعدم تصور القبض الكامل أى فيما يتصور فيه (قوله) كإلى عامة الكتب) وصرح به الزيلعي وصاحب البحر منج (قوله) فكان هو المذهب) راجع لمسئلة الشرى بل كإلى المنع (قوله) وهو المختار) الظاهر من عباراتهم اعتماد الأول حتى نسب الثاني شيخ الاسلام إلى ابن أبي ليلى يعلمنا حتى الإطلاق عن أهل المذهب وفي مؤيد زاده وهب مشاعاً ينقسم

كيت وحام صغيرين
لانها لا تتم بالقبض
(فما يقسم ولو) هبة
(لشرى كعه) أو لا جنبي
لعدم تصور القبض
الكامل كإلى عامة
الكتب فكان هو
المذهب وفي الصيرفة
عن الفتاوى وقبل يحجز
لشرى كعه وهو المختار

لشريكه لا يجوز خلافاً لأن أبي بلي ١٥ قال الرمي وحده يحط المؤلف بعني صاحب المنع بازاء هذا ما صوره
ولا ينبغي عليك أنه خلاف المشهور (قوله فان قسمه) أي الواهب بنفسه أو نائبه أو أمر الموهوب له بأن يقسم
مع شريكه كل ذلك تنبه اليه الهبة كما هو ظاهر لمن عنده أدنى فقه تأمل رمل (قوله صرح وال مانع) وهو
الاشاعة فانها زالت بالقسمه والتسليم لانه كان عاجزاً عن القبض الكامل الذي تنبه اليه الهبة ومعناه أنها تأكل
بذلك لأن الصحة متوقفة على القسمه ولو كان شرطاً للصحة لاحتجج الى تحدد العقد بمرزبادة (قوله ولو
سلبه شاعراً) بأن سلبه الكل (قوله لا يملكه) لعدم وجود القبض الكامل فيما يتصور فيه (قوله فيضمنه)
أي بعد اتلافه ويجب عليه رد ماله ولا يمنع الرديعه لعدم نفاذه (قوله لكن فيها عن الفصولين الخ) قال
في الترتيبانية بعد نقل هذا القول وفي السراجيه به بقي ١٥ ومع أقادتها للمالك يحكم بنقضه بالفساد
كالبقيع الفاسد بنقضه تأمل رمل (قوله الهبة الفاسدة الخ) ظاهره أن هبة المشاع قبل القسمه فاسدة
مع أنها صحيحة غير تامة وإذا قال الشئ قوله لأنه لو صح هبة المشاع فيما يقسم ظهره كترى شعر بعدم الصحة
وقد قدمت قريبان أن الأصح أنهما صحيحة غير تامة لا فاسدة كما قال به بعض مشايخنا والله تعالى أعلم ١٥ ويدل
عليه كلام صاحب البحر المتقدم وعبارة الهندية الآتية تفيد أن الفتوى على الفساد ١٥ قال في الفتاوى
الخيرية ولا تفيد المالك في ظاهر الرواية قال الزيلعي ولسلمه شاعراً لا يملكه حتى لا ينفذ تصرفه فيه فيكون
مضموناً وعليه وينفذ تصرف الواهب كره الطحاوي وقاضيان وروى عن ابن رستم مثله وذكر عصام
أنها تفيد المالك وبه أخذ بعض المشايخ ١٥ ومع أقادتها للمالك عند هذا البعض أجمع الكل على أن الواهب
استرداد هاهن الموهوب له ولو كان ذارحهم مجرم من الواهب قال في جامع الفصولين رافضاً الفتاوى الفضلى ثم إذا
هلكت أفتت بالرجوع للواهب هبة فاسدة لذى رحم مجرم منه إذا فاسدة مضمونة على ما مر فإذا كانت
مضمونة بالقيمة بعد الهلاك كانت مستحقة رد قبل الهلاك ١٥ وكما يكون الواهب الرجوع فيها يكون لوازمه
بعدمه لكونها مستحقة الرد وتضمن بعد الهلاك كالبيع الفاسد إذا مات أحد المتبايعين فلو رثته نقضه
لأنه مستحق الرد ومضمون بالهلاك فمن المقرر أن القضاء يقتضيه فإذا ولى السلطان قاضياً البقيع يذهب
أي حقيقته لا ينفذ قضاءً مذهب غيره لأنه معزول عنه بتخصيصه فالحقق فيه بالرعية نص على ذلك آثاراً راجعهم
الله تعالى ١٥ ما في الخبرية وأقضى به في الحامدية أيضاً والتاجية به حرم في الجهورية والبحر ونقل عن المتبقي
بالعين المحممة أنه لو باع الموهوب له لا يصح وفي نور العين عن الوجيز الهبة الفاسدة مضمونة بالقبض ولا يثبت
المالك فيها إلا عند أداء العوض نص عليه محمد في المبسوط وهو قول أبي يوسف إذا الهبة تنقلب عقده معاوضة ١٥
وذكر قبله هبة المشاع فيما يقسم لا تفيد المالك عند أبي حنيفة وفي القهستاني لا تفيد المالك وهو المختار كما
في المضمرات وهذا مروي عن أبي حنيفة وهو الصحيح ١٥ فثبت عليك أنه ظاهر الرواية وأنه نص عليه
محمد وروى عن أبي حنيفة ظهراً أنه الذي عليه العمل وإن صرح بأن المقتضى به خلافه ولا سيما أنه يكون ملكاً
خبرياً كما يأتي ويكون مضموناً كما علمته فلا يحسد فيفعلاً للموهوب له فأغتمه وإنما كثرت النقلة في مثل
هذه لكثرة وقوعها وعدم تنبه أكثر الناس لزوم الضمان على قول المخالف ورجاء الدعوة نافعة في الغيب
(قوله بالقبض) لكن ملكاً خبيراً وبه بقيت قهستاني أي وهو مضمون كما علمت اتفاقاً بينه (قوله وبه
بقي) قال في الهندية هبة المشاع فيما يحتمل القسمه لا يجوز سواء كانت من شريكاً أو من غير شريك
ولو قبضها هل يفيد المالك ذكر حسان الدين رحمه الله تعالى في كتاب الوافعات أن المختار أنه لا يفيد
المالك وذكر في موضع آخر أنه يفيد المالك ملكاً فاسداً وبه بقي كذا في السراجية ١٥ (قوله ومثله في
البرازية) عبارتها وهل يثبت المالك بالقبض قال الناطقي عند الامام لا يفيد المالك وفي بعض الفتاوى يثبت فيها
فاسداً وبه بقي ونص في الأصل أنه لو وهب نصف دار من آخر وسلمها له فباعها الموهوب له لم يجز وانه
لا مآل حيث أطل البيع بعد القبض ونص في الفتاوى أنه هو المختار ١٥ ورأيت بخط بعض الأفاضل على
هامش المنع بعد نقله ذلك وأنت تراه عزاروا به فائدة المالك بالقبض والاقضاء بها إلى بعض الفتاوى فلا

(فان قسمه وسلحه ص)
لزال المانع (ولو سلمه
شاعراً لا يملكه فلا ينفذ
تصرفه فيه) فيضمنه
وينفذ تصرف الواهب
دور لكن فيها عن
الفصولين الهبة
الفاسدة تفيد المالك
بالقبض وبه بقي ومثله
في البرازية

تعارض رواية الأصل وإذا اختارها فاضحاً ونحوه لفظ الفتوى الخ فيقال يمنع عمومه لاسيما مثل هذه الصيغة في مثل ساق البرازي فإذا تأملته فتضى برجحان مادل عليه الأجل اه (قوله) على خلاف ما صححه في العبادية أى عن العدة بلفظ هو المختار (قوله) لكن لفظ الفتوى استدل على ما يستفاد من قوله ما صححه في العبادية بمن أن القولين سواء وحيث كان لفظ الفتوى أكد فيكون العمل على ما في الفصول والبرازي به لأنه قال وبه يبقى وهو أكد من الصحيح الذى في العبادية فينبذ بمنع الرجوع بعد بيعه لتعلق حق المشتري به كما تقدم نظيره في البيع الفاسد (قوله) مع بقية أحكام المشاع من بيعه فإنه جائز فيما يقسم وما لا يقسم ومن أجارته ومن أعارته وغير ذلك كما قدمناه قريباً (قوله) قال في الدرر نعم عبارتها قال بعض المشايخ كانت المسئلة واقعة الفتوى وقررت بين الهبة الصحيحة والفاسدة وأقبت أى في الفاسدة بالرجوع وقال الامام الاسترشيد والامام عماد الدين هذا الجواب مستقيم أما على قول من لا يرى الملك بالقبض في الهبة الفاسدة فظاهر وأما على قول من يرى الملك فلا ن للمقبوض في حكم الهبة الفاسدة مضمون على ما تقرر فإذا كان مضموناً بالقيمة بعد الهلاك كان مستحق رد قبل الهلاك فيملك الرجوع والاسترداد انتهى (قوله) وتعبه في الشربلالية حيث قال قوله وأما على قول من يرى الملك فلا ن للمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون الخ هذا غير ظاهر لأن قوله فلا ن للمقبوض بحكم الهبة الفاسدة مضمون لا يكون منجهاً الأعلى القول بعدم الملك والافتكاف يكون مالاً كواضماً انتهى وتطريفيه الشيخ شاهين بأن المقبوض في البيع الفاسد مملوك بالقبض مضمون بقيمته فلا يبعد كون الشخص مالاً كواضماً فكان الجواب مستقيماً وكان القول بالضان منجهاً حتى على قول من قال علك الموهوب فاسد اه ذكرنا أو السعدوفه أن هذا قياس مع الفارق فإن المبيع فاسد أمقبوض في عقد معاوضة فلا بد من العوض وقد أئعننا نحن لعدم الصحة وأرجبنا القسمة عوضاً والأزم أخذنا عقد المعاوضة بالعوض أما المقبوض في الهبة الفاسدة فهو مقبوض بغير عوض أصلاً وقد قال القائل بالملك فيها والملك في الموهوب بلا عوض أما لو نظرنا إلى كونه ملكاً خبيثاً كما قال المؤلف في شرح المتن وقيل علكه بالقبض لكنه ملك خبيث وبه يبقى فاستثنى عن المضمرات يكون موجه التصديق بقيمته هالكاً كما قيل به في نظاره فلنأمل و يتفرع على القول بنسب الملك بالقبض في الهبة الفاسدة ما في الحر عن الاسعاف من أنه إذا وقف الأرض التي وهبته له فاسدة صح وعليه قيمتها انتهى وهذا يؤيد ما ذكره الشيخ شاهين تعالى الامام الاسترشيد والامام عماد الدين في أى السعدوفه القهستاني وكذا لا يمنع الرجوع في الهبة الفاسدة القرابة فكذا غيرهما من الموانع انتهى وبذلك أيضاً ما قدمناه عن الخيرية ونور العيين فلا تنسبه (قوله) من تمام القبض أى كون القبض تاماً (قوله) لا طارئ بالهمز لأنه حدث بعد وجود القبض وتام الهبة فلا يؤثر شيئاً (أقول) ومنه ما لو وهب داراً في مرضه وليس له سواها ثم مات ولم تجز الورثة الهبة بقيمت الهبة في ثلثها وتبطل في الثلثين كما صرح به في الخانية (قوله) كأن يرجع في بعضها شائعاً فإنه لا يفسدها اتفاقاً ونظيره ما قالوا أن الرد لا تبطل التيمم لأن الإسلام شرط لوجود النية التي هي شرط لصحة التيمم فإذا صح التيمم بوجود شرطه وهو النية من المسلم ثم طرأ عليه الكفر بعد ذلك والعباد بالله تعالى لم تبطل تيممه لأنه قد تم بوجود شرطه وكذلك هذا الشائع لا تصح هبته لفساد شرطه وهو القبض الكامل فإذا وهب غير الشائع وتمت الهبة بقبضه الكامل ثم طرأ عليه الشيوع بعد استيفاء شرطه لم يبق إلا مجرد الملك للموهوب في الهبة والشيوع لا ينافي الملك كما أن الكفر لا ينافي رفع الحدث فكأن التيمم لا يبطل بالردة كذلك الهبة لا تبطل بطرؤ الشيوع بعد تمامها (قوله) حتى لو وهب الخ وهذا بخلاف ما إذا وهب داراً ابتاعها وسلمها فاستحق الشائع صح في الدار إذا الاستحقاق ظهر أن يده في المتاع كانت يدغصب وقد تقدم أن الهبة المشغولة علك الغير تصح بخلاف المشغولة علك الواهب وانما تبطل الهبة في مسئلتنا وخالف مسئلة الدار والمتاع لأن الزرع مع الأرض بحكم الاتصال كشيء واحد فإذا استحق أحدهما صار كأنه استحق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة فتبطل الهبة في الباقي كذا في الكافي درر ويدل لهذا

على خلاف ما صححه في العبادية لكن لفظ الفتوى أكد من لفظ الصحيح كما بسطه المصنف مع بقية أحكام المشاع وهل القريب الرجوع في الهبة الفاسدة قال في الدرر نعم وتعبه في الشربلالية بأنه غير ظاهر على القول المقتضى به من إفادتها الملك بالقبض فليحفظ (المانع) من تمام القبض (شيوع مقارن) للعقد (لا طارئ) كأن يرجع في بعضها شائعاً فإنه لا يفسدها اتفاقاً (والاستحقاق) شيوع (مقارن) لا طارئ فيفسد الكل حتى لو وهب أرضاً وزرع وسلمها فاستحق الزرع بطلت في الأرض

التعليل قول المؤلف الآتي كشاع قال في الخانية والزرع لا يشبه المشاع **(قوله)** لا يستحقاق البعض (الشائع) أي حكمًا كاعتل **(قوله)** اذا ظهر بالينة الخ انظر ما لو ثبت الاستحقاق باقرار الواهب والظاهر أنه لعل لانه أقر على الغير وما لو أقر به الموهوب له والظاهر أنه يعمل باقراره فيثبت الزرع لمستحقه وهل تبطل الهبة بمجرد ط **(قوله)** فيكون مقدارها لاطارنا هذا الذي في الظهيرة والذي في دعوى النهاية والكرمان جعله من الطارئ قال القهستاني فعل في المسئلة واثبت وبه تعلم أن صدر الشرع بعبارة الكمال له ما سلف فيها هذا الهبة والحاصل أن صدر الشرع جعل المفسد هو الشيوع المقارن لان الشيوع الطارئ كما ذاهب ثم رجع بالبعض الشائع أو استحق البعض الشائع ورد عليه صاحب الدرر والمصنف حيث قال في الدرر أقول عنده صورة الاستحقاق من أمثلة الشيوع الطارئ غير صحيح والصحيح ما ذكر في الفصولين والكافي وعبارة الفصولين ان الشيوع الطارئ لا يفسد الهبة بالاتفاق وهو أن يرجع بعض الهبة شائعاً ما لا يستحقاق فيفسد الكل لانه مقارن لاطارئ كذا ذكره شيخ الاسلام أبو بكر في المحط اه **(قوله)** كشاع قال في شرح الدرر هذه نظائر المشاع لأن مثله فلا شيوع في شيء منها الكفا في حكم المشاع حتى اذا فصلت وسلمت صح قال الخياط الرمي أقول لا يذهب عنك أنه لا يلزم أن يأخذ حكمه في كل شيء واللازم أن لا يجوز هبة النخل من صاحب الارض وكذا عكسه والظاهر خلافه والفرق بينهما أنه من جزء من المشاع وان دق الاول والشر يكفه ملك فلا تصح هبته ولو من الشر بل لأن القبض الكامل لا يتصور وأما نحو النخل في الارض والتمر في النخل والزرع في الارض لو كان كل واحد منها شخص فوجب صاحب النخل نخله كله لصاحب الارض أو عكسه فان الهبة تصح لان ملك كل منهما ممنوع عن الآخر فصحب قبضه بتمامه ولم أر من صرح بذلك يؤخذ الحكم من كلامهم وقد صرحوا بأن المانع انما يعتبر وقت القبض لا وقت العقد وهذا وقد قدم عن الصيرفي له وهب نصيبه من الدار لشر بكة أو من شيء يحتمل القسمة فانه يجوز اجماعاً وفي فتاوى الرازي العتاي لو وهب النصف من شريكه من دار لم يجز وقيل يجوز هو المختار وراجعت الصيرفي فرائه قال وفي فتاوى زين لو وهب النصف من شريكه الخ اذا كان هذا في المشاع فما ملك في التصل الممكن فصله ولا أدري ما عن من ذلك ولكن النقل اذا وجد لا سماعه الا التسليم اه (أقول) ومثال مشاع يقبل القسمة كتصف دار كبيرة ورابع صيرة معينة ونحوهما مما سقم من الامثلة وانما أورد النظائر لاهتمام الافاد وللتنبيه على أن الحكم فيها بالطريق الاولى كما هو حال التشبه بظاهر غايته السواي فيكون من قبل تشبه أحد المتساويين في الحكم الآخر والا وهو الظاهر قال في العمادية ان هبة اللين في الضرع وفي رواية لا تجوز وفي رواية تجوز اذا سلطه على الحلب انتهى وفي التاترخانية وجمعة اللين في الضرع لا تجوز في إحدى الروايتين من كتاب الهبة وان سلط على الحلب هو الصحيح اه لعل صحة عدم الجواز لان الحلب يقبل التفاوت فيؤدي الى النزاع على أن القبض لم يوجد اذا اللين في الضرع عند الهبة وهو متصل على الواهب بهذا وقال في الكافي ولو وهب زرعاً في أرض أو غمر في شجرة أو حلبة في سيف أو بناء في دار أو ففراً من صيرة أو أمر بالحصاد والجداد والزرع والنقص والكيل وفعل صح استحساناً ويجعل كأنه وهبه بعد الحصاد والجذاد ونحوهما اه لعل وجه الاستحسان أن الحصاد ونحوه لا يقبل التفاوت فلا يؤدي الى النزاع هذا فيكون كضعاف في حرايه إلا أنه لما كان اتصال كل منها على الواهب خلقه عدم قبيل المشاع فاقبل **(قوله)** ولو فصله وسلمه جاز انما جاز في اللين وان كان في وجوده مثل لانه قد يكون ريحاً أو دماً ترجح جانب الوجود بالتصرف فيه فانه بانفصاله يتبين وجوده بخلاف هبة الحمل فانه لا يصح ولو سلمه بعد الولادة لعدم إمكان التصرف وقت الهبة **(قوله)** ظاهر الدرر (نم) فانه قال وكذا يجوز هبة البناء دون العرصه اذا أذن له أي للموهوب له الواهب في نقضه وهبه أرض فيمار زرع دونه أي دون الزرع ونخل فيها ثم دونه أي دون التراناد أمره أي الواهب الموهوب له بالحصان في الزرع والجذاد في التمرز والاشتغال الموهوب على الواهب انتهى بتصرف وأقارن عزمي زاده أنه صحيح في الأول دون الأخير فانه لا يصح فيه ما مطلقاً لا به اتصال خلقه فكان غملاً المشاع الذي يحتمل القسمة فلا يتم بدون الافراز والحياز ثم الحكم صحيح في عكسه ما هو هبة زرع بدون أرضه

لا سعة حقايق البعض الشائع فيما يحتمل القسمة والاستحقاق اذا ظهر بالينة كان مستنداً الى ما قبل الهبة فيكون مقارناً لها لاطارنا كما زعمه صدر الشريعة وان تبعه ابن الكمال فتنبه (ولا تصح هبة لبن في ضرع ووصوف على غنم ونخل في أرض وتمر في نخل) لانه كشاع (ولو فصله وسلمه جاز) لزال المانع وهل يكفي فصل الموهوب به بان الواهب ظاهر الدرر (نم) بخلاف دقيق في بر ودهن في سمس وسمن في لبن

وهبة ثم بدون شجرة فانه يصح استحسانا ان أمره بالحصار والخذاف فعمله انتهى وعلى كل فاذكره الشارح
 صحيح ويبحث عزمي زائد في التفسير ط (أقول) ويحتمل أن الشارح فهم من قول الدرر حتى اذا فصلت هذه
 الأشياء عن مال الوهاب وسلمت صح هبتها كما في المشاع اذا ما فصلها الوهاب أو الموهوب به بآذنه وقال الخير الرمي
 في حاشيته على المنع قوله ولو فصله وسلمه أي الوهاب فلو فصله الموهوب به بغير إذن الوهاب لا يمكنه الا بعد جديد
 اه فقوله بغير إذن الوهاب انه لو كان بآذنه كان كفصله بنفسه ويحتمل أنه أخذ هذه العبارة التي
 ذكرناها أولا عن الطحاوي وكان الشارح رأى أنه لا يفرق بينهما وان كانت العلة التي ذكرها في الدرر
 لا تجري هتالنه على بأن المانع الاشتغال عاك الوهاب فاذا أذن بالخذاف والحصار فعمل الموهوب به ذلك زال
 المانع جازت الهبة وهتايقال المانع هو شبه الشيوع فاذا زال بان المال زال المانع والله أعلم به قال في الحاشية
 ولو وهب زرع بدون الأرض أو ثمر بدون الثفل وأمره بالحصار والخذاف فعمل الموهوب به ذلك حاز لان قبضه
 بالاذن يصح في المجلس وبعده اه ومثله في الحاشية عن جامع الفتاوى وهو نظير ما فهمه الشارح أولا (قوله)
 حيث لا يصح أصلا) أي وأأفرزها وسلمها أو لادرر (قوله) لانه معدوم قال في الدرر لانه في حكم المعدوم وسره
 أن الخطة استحالة وصارت دققا وكذا غيرها وبعد الاستحالة فهو عن أخرى على ما عرف في العصب اه وأما
 الوصية فتجوز بهذه الأشياء لانها تجوز بالمعدوم كاذكره العيني (قوله) فلا يمكن الا بعد جديد لانه بعد الاستحالة
 عين أخرى بخلاف المشاع لانه محل للمال الآء لا يمكن تسليمه اذا زال المانع حاز درر ومنه (قوله) ملك بالقبول
 انما اشترط القبول نصاله اذا لم يوجد كذلك يقع الملك في الهبة بغير رضا لانه لا حاجة الى القبض ولا يجوز أن
 يقع الملك للموهوب به بغير رضاه لما فهمه من توهم الضرر بخلاف ما اذا وهب عبدا له لم يكن في يده وأمره بقبضه
 ديه يصح اذا قبض ولا يشترط القبول لان العبد ليس في يده حال الهبة فكان الموهوب به محتما على احدات
 قبض حتى عاك الهبة فاذا أقدم على القبض كان ذلك إقداما على القبول وضامته بوقوع الملك فملكه (قوله)
 بلا قبض) أي بأن يرجع الى الموضوع الذي فيه العين وينقضي وقت يمكن فيه من قبضها فهتاني (قوله)
 لو الموهوب في يده الموهوب به لان القبض ثابت فيها وهو لشرط سواء كانت في يده أمانة أو مضومة لان قبض
 الامانة ينوب عن مثله لان المضمون والمضمون ينوب عنهما والاصل أنه متى تجانس القبضان تاب أحدهما عن
 الآخر وان اختلفا تاب الأقوى عن الأضعف دون العكس هذا اذا كان الموهوب مضوم في يده كالنصب
 والمرهون والقروض على سوم الشراء لا اشكال فيه لان القبض فيه حقيقة وحكاية فيرا عن الضمان بمجرد قبول
 الهبة وكذا اذا كان في يده عارية أو اجارة لانه قبضها لنفسه وبه ثابتة فيه وأما اذا كانت في يده بطريق الوديعة
 فشكل لان يده بالمالك لكن لما لم يكن عاملا للمالك بعد الهبة اعترت يده الحقيقة زيلعي * واعلم أن
 في قول الزيلعي فبرأ عن الضمان اشارة الى أن العين المرهونة تكون مضومة في يد الموهوب به بملكها وقيمتها
 احتوازا عما اذا كانت العين مضومة بغيرها كالمبيع المضمون بالثمن والرهن المضمون بالدين فلا بد من
 قبض مستأنف بعد عقد الهبة ومضى وقت يمكن من قبضها لان العين وان كانت في يده مضومة الا أن هذا
 الضمان لا يصح البراءة منه مع وجود القبض الموجبه فلم تكن الهبة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض
 المستحق بالهبة فلم يكن بد من تجديد قبض آخر غاية عن شرح الأقطع (قوله) لانه حشد أي حين اذ قبل عامل
 لنفسه أي بسبب وضع يده على ملكه (قوله) والاصل أن القبضين اذا تجانسا كان كل عند ودعية فأعارة له
 فان كلا القبضين قبض أمانة فيصح من غير قبض مستأنف أو غصب شيا فباعه المالك منه (قوله) واذا تعارفا
 كان غصبه منه وأخذ ثم وهبه منه (قوله) تاب الأعلى عن الأدنى) أي ولا يحتاج الى قبض فتاب المصوب عن
 قبض الهبة لان في الأعلى مثل ما في الأدنى وزادة وليس في الأدنى ما في الأقوى وكذا لو كان مقبوضا في يده
 بطريق البيع الفاسد لانه قبض ضمان أما المبيع فاسد فانه عاك قبض الضمان كمالو كان في يده مقبوضا
 قبل الشراء الفاسد لا يقبض بقبض الامانة لأن قبض الامانة دون قبض الضمان فلا ينوب عنه (قوله)
 لا عكسه) وهو أن قبض الامانة لا ينوب عن قبض الضمان كما في البيع والرهن فقبض الوديعة مع قبض الهبة

قوله بغير إذن
 الوهاب أنه الخ لعله
 يقصد أنه أو نحو ذلك
 تأمل كتبه مع صحه

حيث لا يصح أصلا
 لانه معدوم فلا عاك الا
 بعقد جديد (ومالك)
 بالقبول (بلا قبض
 جديد لو الموهوب في يده
 الموهوب به) ولو غصب
 أو أمانة لانه حشد
 عامل لنفسه والاصل
 أن القبضين اذا تجانسا
 تاب أحدهما عن الآخر
 واذا تعارفا تاب الأعلى
 عن الأدنى لا عكسه

يتجاسن لانهما قبض امانة ومع قبض الشراء يتغيران لانه قبض ضمان فلا ينوب الاول عنه كافي المحيط
ومثله في شرح الطحاوى لكن ليس على الخلاف فانه اذا كان مضمونا بغيره كالبيع المضمون بالثمن والمهر
المضمون بالدين لا ينوب قبضه عن القبض الواجب كافي المستصفي ومثله في الزايدى فلو باع من المودع احتاج
الى قبض جديده وتعامه في العادى قهستانى قال الا قطع في شرحه والاصل في ذلك ان العين الموهوبة اذا كانت
في يد الموهوب له امانة كالوديعة والعارية ملكها بعبدة الهمة من غير تجديد قبض استحسانا لا قياسا ووجه
الاستحسان ان الهمة تقف صحتها على مجرد القبض فلا يلتفت الى قبض بصفة ويجرد القبض موجود عقب
العقد فثبت الهمة ولا يشبهه ما بيع الوديعة من هي في يده لان البيع يقتضى بيعا مضمونا وقبض المودع عقب
العقد قبض امانة فلا بد من تجديد القبض وذلك لا يكون الا بالتخلية بينه وبين الوديعة وما اذا كانت العين في
يد الموهوب له مضمونة فهو على وجهين ان كانت مضمونة عتله او يقسمتها كالعين الموصوبة والمقبوضة على وجه
السوم فانه ملكه بالعقد ولا يحتاج الى تجديد قبض وذلك لان القبض الذى تقضى به الهمة قد وجد وزيادته وهو
الضمان وذلك الضمان تصح البراءة منه الا ترى انه لو أبرأ الغاصب من ضمان القصب جاز وسقط فصارت الهمة
براءة من الضمان ففي قبض من غير ضمان فتصح الهمة وان كانت العين مضمونة بغيرها كالبيع المضمون بالثمن
وكالرهن المضمون بالدين فلا بد من قبض مستألف بعد الهمة وهو ان يرجع الى الموضع الذى فيه العين ويعضى
وقت يتمكن فيه من قبضها وذلك لان العين وان كانت في يده مضمونة الا ان هذا الضمان لا تصح البراءة منه مع
وجود القبض الموجب له فلا تكن الهمة براءة واذا كان كذلك لم يوجد القبض المستحق بالهبة فلا يمكن بدمن
تجدد قبضه (قوله وهبة الخ) هو من اضافة المصدر الى فاعله أى ان يهب من له الولاية على الطفل للطفل
تم بالعقد ولا يقتصر الى القبض لانه هو الذى يقبض له فكان قبضه كقبضه وصار كن وهب لا تحريشا وكان
الموهوب في يد الموهوب له فانه لا يحتاج الى قبض جديد كمرئيل هذه المسئلة (قوله في الجلة) أى وان لم يكن
له تصرف في ماله وقوله على الطفل اخرج به الولد الكبير فافا الهمة لا تتم الاقبضه ولو كان في عاله ولا يملك المولى
قبض ما وهب لبعده المحجور واذا قبضه البعده لملكه المولى لانه كسب عبده ط (قوله فدخل الاخ) الاولى
نحو الاخ لمساكنى من ان الاموال الملقطة من يعوله لوفى حجرهما (قوله عند عدم الاب) لان تصرفهم كان للضرورة
ولا ضرورة ومع حضوره والمراد بعدم الاب ما منع انقبية المنفعة اذ دفع الحجر وافاد المولى ان قبض غير الاب
مشروط بشرطين عدم الأب وكون الصغير في عاله والظاهر ان القول الصحيح الذى في أنه لا يشترط عدم الاب
في الهبة الصادر من الاجنبى بائى هنا والمراد بالاب من له ولاية التصرف في ماله ط (قوله تم بالعقد) اى بالاحباب
فقط كما يشير اليه الشارح فلما رسل العبد في حاجة او كان ابقا في دار الاسلام فوجهه من ابيه صحت ولزم الرجوع
العبد حتى مات الاب لا يصير ميراثا عن الاب تارخانية لكن يعكز على صحة الهمة في الاب ما قدمنا من انها
لوسقط لولوة وفوههم الرجل وسلطه على قبضها وطلبها فطلب وقبضها الهبة باطله لان قبضها وقت الطلب
خطرا ووجهه ان الابن في وجوده خطر اللهم الا ان يحمل على ما اذا علم وجوده وقت الهبة اولاً وان بد المولى
واقبة عليه حكمه كالقيام بداهل الدار عليه فيمنع ظهور يده تملكهم ان دخل فيها ولو وهبه بعد دخوله فيها لم يحز
ذكره الشراح في باب استنلاء الكفار فتأمل واذا وهب احد لطفل ينبغي ان يشهد وهذا اذا علمه يشهد عليه
والاشهاد لا تجزى عن الجوده بدموته والاعلام لازم لانه غمزة القبض برازيه ويأتى قريباً (قوله لو الموهوب
معلوما) اذ لا يصح تملك المجهول كتعوي وهب شيأ من مالى ويأتى في قوله وضعوها بالثقتان بين يدي الصبي
الخ وهل يشترطه ان يكون محجوزا مقسوما كما هو الشرط في الهبة او يقال انما شرط ذلك لاجل تمام القبض
وهذا مقبوض لولى القبض فلا يقتصر الى ذلك الظاهر من لأن من اودع انسانا داره الكبيرة وسلم اياها ثم وهبه
نصفها فانها لا تصح الهبة مع انها مقبوضة بيده وان كان قبضا غير كامل قال محمد رحمه الله تعالى كل شئ وهبه
لانه الصغير وأشهد عليه وذلك الشئ معلوم في نفسه فهو حائز والقصد ان يعلم ما وهبه له والاشهاد ليس بشرط
لازم فان الهبة تتم بالاعلام تارخانية (قوله وكان في يده او بدموده) وكذا في بدمسته عبره لاستجاره

وهبة من له ولاية على
الطفل (في الجلة) وهو كل
من يعوله فدخل الاخ
والم عند عدم الاب
في عاله (تم بالعقد)
لوا الموهوب معلوما وكان
في يده او بدموده لان
قبض الولي ينوب عنه

وغاصه أو مرتهنه أو المشتري منه بشراء فاسد بزازية قال الطحاوي واحترز عا كراى كونه في يده أو بد
 مودعه عا إذا كانت في يد الغاصب من الولي أو المهرتهن أو المستأجر حيث لا يجوز الهمية لعدم قبضه لأن قبضهم
 لا ينضم اه واستظهر السائح أن أه إذا انقضت الاجارة أو ارتد الغصب تتم الهمية كما تمت في نظائره **(قوله)**
 والأصل أن كل عقد الخ منه بيع الاب مال له الصغر اه ذخيرة وتار خاتمة والاولى أن يقول ويكفي
 الايجاب وحده والأصل الخ **(قوله)** وهو أحد أربعة قال الشارح في كتاب المأذون عند قول المصنف وان
 أذن للصبي الذي يعقل البيع والشراء له الخ المراد بالولي وله التصرف في المال وهو أبوه ثم وصى الاب ثم جده
 أبو أبيه ثم وصى جده ثم الولي ثم القاضي ووصى القاضي اه سرى الدين وتقدم أن الذي يتصرف في ماله تسعة
 الاب والجد والقاضي ووصهم وصى وصهم ومقتضاه أن قبض هؤلاء جميعا ينوب عن قبضه ثم رأيت صاحب
 الهندية نقله عن غاية البيان ط ومرفيل الو كالة في الخصومة **(قوله)** وعند عدمهم ولو بالغية المنقطعة
(قوله) تترقبض من بعوله لان له ولاية التصرف النافع لثبوت يدهم عليه حتى لا يكون لغيرهم زعم من
 أيدهم فكانوا أحق بحفظه وتحصيل المال من ضرورات حفظه لصرفه في قوته وملبوسه ط **(قوله)** ولو لمقطعا
 لان له ولاية التصرف النافع أيضا **(قوله)** لو في حجرهما) والفتح والكسر والجمع مجوز صحاح وخبر الانسان حضنه
 وهو ما دون بطنه الى الكشح ومعنى كونه في حجره أنه في كنفه ومنعته اه أو السعدون المحوى وفي الكشف
 الحجر الكنف والتربية ط **(قوله)** والا لا أي أن لم يكن في الحجر لاتهم قبضه وان كان ذار حرم حرم منه مخ **(قوله)**
 يعقل التحصيل أي تحصيل المال وهو بيان لتمييزه **(قوله)** لانه في النافع المحض أي لانه جعل في التصرف
 النافع الذي لا يحتل ضررا كالبالغ فينفذ نظره وما تصرف الولي له في هذه الحالة نظر له أيضا حتى ينفخ له
 سبب تحصيل النفع بطريقتين **(قوله)** حتى لو وهبه له أعنى) تفرع على التقيد بقوله النافع **(أقول)** وكذا لو
 وهبه لرافى داره لا يصح وقبل أن كان يشتري ذلك منه بشئ فإنه يصح قبضه ولا رد وان كان لا يشتري ويلزمه
 مؤنة النقل ونفقة العبد فانه رد كافي جامع احكام الصغار للاستروتنى **(قوله)** لكن في البرجندى استدلوا
 على قوله وعند عدمهم ح **(قوله)** وظاهر القهستاني الخ) حيث قال كجاء قبض هبة الاجنبي لطفل بمن ربه به
 من الجد والأخ أو الوالم أو الألام أو وصيه أو أجنبي وهو في عياله وان لم يكن عاقلا أو كان أبوه ماضيا في هذه الصور
 على ما قالوا منهم فخر الاسلام وقال بعضهم لم يجوز قبض غير الزوج حال حضرة الاب والاول المختار كافي المضمرات
 انتهى ونقل صاحب المندبة عن الخاتمة أنه الصحيح وأنه به يقتضي عن الفتاوى الصغرى اه والوصى كالأب
 والام كذلك لو الصبي في عياله ان وهبت له أو وهبه تلك الام القبض وهذا اذا لم يكن للصبي أب ولا جد
 ولا وصيه ما ذكر الصدر أن عدم الاب قبض الام ليس بشرط وذلك في الرجل اذا زوج ابنته الصغرى
 من رجل فزوجها تلك قبض الهمية لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي التعبير بقبض
 الزوج يجوز اذا لم يكن الاب حيا فلو أن الاب وصيه والجد وصيه غيبه منقطعة جاز قبض الذي
 يتولاه ولا يجوز قبض غير هؤلاء الأربعة مع وجود واحد منهم سواء كان الصغرى في عياله أو لا سواء كان ذار حرم
 محرم أو أجنبيا وان لم يكن واحدا من هؤلاء الأربعة جاز قبض من كان الصبي في حجره لم يجوز قبض من لم يكن في
 عياله بزازية قال في البحر والمراد بالوجود الحضور اه وفي غاية البيان ولا تملك الام وكل من يعول الصغرى مع
 حضور الاب وقال بعض مشايخنا يجوز اذا كان في عياله كزوج وعنه احترز في المتن بقوله في الصحيح انتهى
 ويملك الزوج القبض لها مع حضور الاب بخلاف الأم وكل من يعولها غير الزوج فانهم لا يملكونه الا بعد موت
 الاب أو غيبته غيبة منقطعة في الصحيح لأن تصرف هؤلاء لا ضرورة لا بقبض الاب ومع حضور الاب لا ضرورة
 جوهره واذا غاب أحدهم غيبة منقطعة جاز قبض الذي يتولاه في الولاية لان التأخير الى قدوم الغائب تقويت
 المنفعة للصغرى فتقتل الولاية ألحقن يتولاه كافي الانكاح ولا يجوز قبض غير هؤلاء مع وجود أحد منهم ولو في عياله
 القاضي أو جاحم امره كالأخ أو الوالم أو الام بدائع ملخصا ولو قبض له من هو في عياله مع حضور الاب قبل لا يجوز
 وقبل يجوز وبه يقتضي مشتمل الاحكام والصحيح هو الجواز كالأب والجد والاول المختار خاتمة والفتوى على

والأصل أن كل عقد
 يتولاه الواحد يكتفى
 فيه بالإيجاب (وان
 وهبه لأجنبي تم
 قبض وليه) وهو أحد
 أربعة الأب ثم وصيه
 ثم الجد ثم وصيه وان
 لم يكن في حجرهم
 وعند عدمهم تم
 قبض من يعوله كعمه
 (وأمه وأجنسي) ولو
 ملقطا (لو في حجرهما)
 والا لقوات الولاية
 (وقبضه لولميرا) يعقل
 التحصيل (ولو مع وجود
 أبيه) محتجبي لانه في
 النافع المحض كالبالغ
 حتى لو وهبه له أعنى
 لا نفع له وتلقفه مؤنته
 لم يصح قبضه أشباه قلت
 لكن في البرجندى
 اختلف فيما لو قبض
 من يعوله والأب حاضر
 فقبل لا يجوز والصحيح
 هو الجواز اه وظاهر
 القهستاني ترجيحه
 وعزاه لفخر الاسلام
 وغيره على خلاف
 ما اعتمد المصنف في
 شرحه وعزاه للخاتمة

أنه يجوز استروا فقد علمت أن الهداية والجوهرة على تصحيح عدم جواز قبض من يعوله مع عدم غيبة الأب
 وبه خرم صاحب البدائع وقاضيان وغيرهم من أصحاب الفتاوى صححوا خلافه وهو تصحيح جواز قبض من
 يعول الصغير ولو مع حضرة الأب ولكن على ذكرهما قاله العلامة قاسم من أنه لا يعدل عن تصحيح قاضخان لانه
 أجل من يعتمد على تصحيحه فانه فقيه النفس ولا سيما وفيه هنا نفع الصغير ويشهد صحة قبول الصغير بنفسه
 اذا كان مميزاً ولو كان الأب حاضراً وأيضاً قد وجدت دلالة تفويض الأب أمور الصبي إلى من يعوله كما يأتي في
 الزوجة الصغيرة بعد الزفاف فيمكن العمل على هذا القول ولا سيما وقد صحح بلفظ الفتوى وهو أكد ألفاظ
 التصحيح وظاهر كلام الشارح اختيار ما حيث نقل تصحيحه عن البرجندی مستدر كاعلى ظاهر عبارة المصنف
 فتأمل عند الفتوى وانما كثرت من القول لانه واقعة الفتوى وبعض هذه النقول نقلها من خط من لا على
 التريكانى واعتمدت في عز وهاعلمه فانه ثقة ثبت رجه الله تعالى كذا انخط سدى والدرجة الله تعالى (قوله)
 لكن منتهى محتمله أى الجواز أى تكون الام والاجنبى لهم القبض مع وجود الأب بعيدا المدعى الذى هو القبض
 مع خصوص الحضور ولان الحضور من أفراد الوجود (قوله بوصول) أى بسبب وصول قول المصنف ولو مع
 وجود أبيه (قوله بامه والاجنبى) الجارم متعلق بوصول يعنى محتمله اذا وصل قول المتن ولو مع وجود أبيه بقوله
 وأما وخبى اه أى وبقبضه ولو مع وجود أبيه لكنه خلاف ظاهر المتن وخلاف ما وضعه المصنف في شرحه
 بأن وصله انما هو بقبضه فقط منقطع عن قوله وأما وخبى (قوله أيضاً) أى كأوصل بقوله ولو بميزا (قوله) وضع
 رده) أى رد الصبي وانظر حكم رد الولي والظاهر أنه لا يصح حتى لو قبل الصبي بعد رد وليه صح وهل يكره ذلك
 لانه لا مصلحة فيه الظاهر ثم ط (قوله لها) أى الهبة (قوله كقبوله) أقول وكذا قبول العبد المصور صحح كفى
 رضى المقدسى حيث قال فيه وهب لعبد موصوؤه والقبول والقبض له لان ذلك نافع للولي والعبد المالك لثله
 كالاختطاب والمالك للولي وكذا المكاتب لكن لا على المكاتب انتهى قلت ولم يذكر رد الزاد والظاهر أنه الرد
 وأطلق صحة القبول منه فثمل ما اذا كان الأب حياً ومسا كفى الخلاصة وفي المبسوط وهب للصغير شيئاً ليس
 له أن يرجع فيه وليس للأب التفويض اه وفي الخاتمة ويبيع القاضى ما وهب للصغير حتى لا يرجع
 الواهب في هبته اه وهو مخالف لما تقدم من المبسوط ويأتى في كلام الشارح عن الخاتمة وكذا في باب
 الرجوع في الهبة المتكلم على ذلك وقيد بالهبة لان المدبون لو دفع ما عليه للصبي ومستأجره لو دفع الاجرة اليه
 لا يصح وأفاد أنه لا تصح الهبة للصغير الذى لا عقل ولانتم بقبضه وأشار باطلاقة إلى أن الموهوب له لو كان مديوناً
 للصغير تصح الهبة ويستقط الدين كفى الخاتمة (قوله حسنات الصبي) أى ميثاب عليها وترفع درجته
 اذا لا ذنوب عليه حتى تكفر بها وهذا هو المعتمد وقيل لوالديه وعليه فهل يساويان أو لا أم الثلثان منه قبل
 وقيل (قوله ولا يوبه) غير بعضهم بوليّه وهو أعم قال الاستروا في جامع أحكام الصغار حسنات الصبي قبل
 أن يجزى عليه قوله تعالى وأن ليس للانسان الا ما سعى وهذا قول عامة المشايخ وقال بعضهم ينتفع المرء
 بعلم ولده بعد موته لما روى عن أنس بن مالك أنه قال من جله ما ينتفع به المرء بعد موته أن يترك ولداً علمه
 القرآن أو العلم فيكون لوالده أن يترك من غير أن ينقص من أجر الولد شئ انتهى ومثله في كتاب الكراهة
 للعالمى ويؤيد بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم
 ينتفع به أو ولد صالح يدعو له انتهى (قوله أجر التعليم) أى أن علمه رازية (قوله ونحوه) كالارشاد والتسبب
 للوجود والبقاء كذا في المنع (قوله وبياح والديه) التقييد بما يخرج غيرهما (قوله من ما كول وهبله)
 لان الاهداء اليهما وذكر الصبي لاستصغار الهبة هندية قال في التارخانية مروى عن محمد نصابه يباح وفي
 النخعة وأ كثر مشايخ بخارى على أنه لا يباح وفي فتاوى سمرقند اذا أهدى القوا له للصغير يحل للابوين
 الأكل منها اذا أريد بذلك الأبوان لكن أهدى للصغير استغفاراً للهية انتهى قلت وبه يحصل التوفيق
 ويظهر ذلك بالقرائن وعليه فلا فرق بين المأ كول وغيره بل غيرهما أظهر فتأمل (قوله وقيل لا) قاله أكثر
 أئمة بخارى (قوله فافاد) أصله لصاحب الجر وتبعه المصنف في منعه (قوله الحاجة) كفتقر الوالدين وذلك

لكن منتهى محتمله بوصول
 ولو بامه والاجنبى أيضاً
 فتأمل (وضع) ردتها
 كقبوله) سراجسة
 وفيها حسنات الصبي
 ولا يوبه أجر التعليم
 ونحوه وبياح والديه
 أن يأكل من ما كول
 وهبله وقيل لا انتهى
 فافاد أن غير المأ كول
 لا يباح لهما الحاجة
 * وضعوا هدايا تختلف
 بين يدي الصبي

على وجهين أمان كان في المصر واحتاج لفقراً كل بغير شيء وان كان في المفازة واحتاج اليه لاتعدام الطعام معه كل بالقمحة كما في التاترنائية وذكره الجوى عن الخانية **(قوله فاصح له)** كتاب الصبيان وكفى يستعمله الصبيان مثل الصولحان والكرة والهدية له لان هذا تملك للصبي عادة هندية **(قوله فاهدية له)** الاولى أن يقول فهو له **(قوله والا)** بأن كانت الهدية لا تصلح للصبي عادة كالدرهم والدنانير هندية وكالحوان ومتاع البيت ينظر الى المهدي الخ من **(تنبه)** في الفتاوى الخيرية يستل فيما اعتاده الناس في الافراح والاعراس والرجوع من الحج من اعطاء الثياب والدرهم وينظرون بده عند ما يقع لهم مثل ذلك ما حكه أجاب ان كان العرف شائعاً فيما بينهم أنهم يعطون ذلك لما أخذوا به كان حكمه حكم القرض فاسد كفساده وضحه كضحه اذ المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً فطالب به وبحسب عليه ان كان العرف خلاف ذلك بأن كانوا يدفعونه على وجه الهدية ولا يتطرون في ذلك الى اعطاء البدل حكمه حكم الهدية في سائر أحكامه فلا رجوع فيه بعد الهلاك أو الاستهلاك والاصل فيه أن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً اه **(قلت)** والعرف في بلادنا منتشر نعم في بعض القرى يعدونه كالقرض حتى أنهم في كل ولية محضرون الخطيب يكتب لهم جميع ما يهدى فاذ فعل المهدي ولية راجع المهدي المدفتر الخطيب فيهدى الاول الثاني مثل ما أهدى اليه **(قوله أومن معارف الام)** الاولى زيادة آثارها كما في الاب وبه صرح في البرازية **(قوله فلام)** لان التملك ثمان الأم عرفاً وهن الثمان الأب فكان التعويل على العرف حتى لو وجسب أو وجه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك هندية فلو كان من معارف كل منهما أو آثار به هل يقسم بينهما راجع **(قوله قال هذا للصبي أولاً)** أي لا عبرة بهذا القول لانهم اعتادوا ارادة بالوالدين والستر على هذه العارة تعظيم القدر الابوين وهذا اذا لم يمكن استطلاع الحقيقة أو ما لم يكن الاستخبار من المعطى فالعبر لما بينه كما قال الشارح ولولا أن أهديت الخ قال في الهندية عن الظهيرة وهذا كله اذا لم يقل المهدي شيئاً وتعذر الرجوع الى قوله أما اذا قال أهديت الى الاب أو الام أو الزوج أو المرأة والقول للمهدي اه **(أقول)** ولا ينافي هذا قوله هذا للصبي أولاً لما سمعته من أنه لا عبرة بهذا القول لانهم اعتادوا بالوالدين والستر الخ أما هنا فادار اظهار حقيقة الحال فعبت بقوله لانه هو الملك وهو أدري لو وهب فافهم **(قوله وكذا زفاف البنت)** أي وكذلك ان اتخذ ولجة زفافاً بنته فهدى الناس هذا ما فهم على ما ذكرنا من التفصيل بأن كان من أقرباء الزوج أو المرأة أو قال المهدي أهديت للزوج أو المرأة كما في التاترنائية والزفاف بكسر الزاي مصدر زفت المرأة زفافاً وزفافاً اه نوح أقندى والمراد بالزفاف بعثها الى بنته قهستان **(قوله اتخذ ولده)** أي الصغير وأما الكبير فلا بمن التسليم كما قدمنا ومثله في جامع الفتاوى وأما التليذ فلو كبيراً فذلك وبكالتسليم الرجوع عن الهدية له أو احتياج الكراهة ويمكن حل قوله ليس له ذلك عليه ونظير ذلك ما يأتي لو سب دابته وقال هي لمن أخذها ليس له الرجوع **(قوله وأنتليذ)** مسألة التليذ مفروضة بعدم دفع الثياب اليه قال في الخانية اتخذ شيئاً لتليذه فاقب التليذ بعدم دفع اليه ان بن وقت الاتخاذ أنه اعارة تمكنه الدفع الى غيره فافهم **(قوله ليس له ذلك)** أي بعدم دفع الثياب اليه قال في الهندية اشترى ثوباً فقطع ولده الصغير صار واهباًه بالقطع مسلماً اليه قبل الخياطة ولو كان كبيراً لم يصير مسلماً اليه الا بعد الخياطة والتسليم اه فنية وهذا يفيد تفصيلين الولد الصغير والكبير فالاتخاذ يكتفي في الصغير بدون تسليم لافي الكبير فيحمل كلامه على الصغير وفي البرازية اتخذ ولده الصغير شيئاً على كها وكذا الكبير بالتسليم ونظر الوجه في التليذ فان ذلك في حقه هبة وهي لا تتم الا بالقبض ولم يحصل بمجرد الاتخاذ الا ان يحمل الاتخاذ في حقه على التسليم فانه اذا سلمه هرب التليذ فلس له أن يعطيه الغير وعسارة البرازية وكذا لو اتخذ لتليذه شيئاً فاقب التليذ فادار أن يدفعها الغير وان أرا الاحتياط بين وقت الاتخاذ أنها عارية له يمكنه الدفع الى غيره فقوله أنها عارية لا يفيد التسليم لان العارية لا تحقق الا بالتسليم ط **(قوله ما بين الخ)** قال في البصر وان أراد الاحتياط بين أنها عارية حتى يمكنه أن يدفع الى غيره اه وفي الحواشي الزاهدي روى دفع ولده الصغير قرضاً فافهم

فياصلح له كتاب الصبيان
فالهدية له والا فان
المهدي من أقرباء الأب
أو معارفه فلا ب أو من
معارف الأم فلا م قال
هذا للصبي أولاً ولو قال
أهديت للأب والأم
فالقوله وكذا زفاف
البنت خلاصة وفيها
اتخذ ولده وأنتليذه
شيئاً ثم أراد دفعها لغيره
ليس له ذلك

أخذه منه ودفعه لآخر فضمن إذا كان دفعه لولده على وجه التملك وإذا دفعه على وجه الإباحة لا يضمن
قال عرف به أن مجرد الدفع من الأب إلى الصغير لا يكون تملكاً وأنه حسن اه تأمل (قوله وفي المبنى الخ)
عبارته كما في الجهر من منع لولده ثياباً قبل أن يولد ليوضع عليها نحو الحنفية والوسادة ثم ولدته امرأته ووضع
عليها ثم مات الولد لا تكون الثياب ميراثاً ما يقرأ أن الثياب ملك الولد بخلاف ثياب البدن فإنه يملكها الأب
بما قال إن فلاناً كان لا بأساً فهو إقراره بخلاف ما إذا قال كان قاعداً على هذا البساط وأنا سأعمله لا يكون
مقرراً بذلك اه وفي الهندية قال أبو القاسم ولو جهز المرأة لولدها الذي في بطنها ثياباً فولدت فإن وضع الولد
على الثياب فالثياب ميراث قال الفقيه وعندى أن الثياب لها ميراث المرأة أنها جعلته ملكاً للصغير لا ترى أنه
لو كان الصبي بمقدار عشرين سنين أو نحو ذلك فبسطت له كل ليلة فراشاً وبسطت عليه ملحفة أو لحافاً بمصر الولد
ما لم يقل هذا ذلك كذلك هنا وليس هذا بمنزلة ثياب البدن اه أي فإنها تصير ميراثاً عنه إذا لبسها لا يعرف
بالتملك منه ويفرق بينهما وبين مسئلة الاختاذان هذه فيمن سيولد ومسئلة الاختاذين ولد ط (قوله يملكها
بلبسها) هذا إذا كانت مهبة عند الأب ودفعها لولده أو ما لو قطعها لخطاط له فإن الولد يملكها بمجرد القطع لكن
بشكل على ذلك ما قد منعه من الحاوي الزاهد (قوله بخلاف نحو ملحفة ووسادة) لأن العرف أن الثياب
تملك الولد بخلاف أثاث المنزل فإنه ياق على ملك الأب والأولاد وان انتفع به الأولاد (أقول) والعرف في دارنا أن
أهل الأعم يهون الولد للسرير وفروشه وليس الولد فإذا ولد لبسوه الثياب ووضعوه في السرير والمقر وش
وهذا لا يملك في كونه الولد كعليه العادة في بكرها يورث ذلك عنه إذا مات (قوله لأنها عمل القلب) وذلك
غير مقدر وله يدل عليه حديث القسم اللهم هذا قسمي فيما أملك فلا تولاؤاخذني فيما تملك ولا أملك والمراد
بما أملك الخبة (قوله وكذا في العطايا) ويكر ذلك عندنا سواء يهب في الدرجة كما في المنع والهندية أما عند عدم
التساوي كما إذا كان أحدهم مستغنياً عن الآخر لا يملك لأباً أن يفضل على غيره كما في المنقط أي ولا يكره
وفي المنع روى عن الإمام أنه لا بأس به إذا كان التفضيل لزيادة فضل له في الدين وفي خزائن الفتن إن كان
في ولده فاسق لا ينبغي أن يعطيه أكثر من قوته كيلا يصير معنائه في المعصية اه وفي الخلاصة ولو كان ولده
فاسقاً فأراد أن يصرف ماله إلى جوده الخير ويحرمه عن الميراث هذا خير من تركه اه أي الولد وعلاه في
البرازية بالعلية المذكورة (قوله إذا لم يقصده الأضرار) أي فلا بأس بالتفضيل ومع قصده لأباً بالمساواة
ولا يجوز الزيادة ثم على (قوله وإن قصده) مصدر قصد وعبارته المنع وإن قصده الأضرار وهكذا رآه في الخانية
(قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف من أن النصف بين الذكر والأنثى أفضل من الثلث الذي
هو قول محمد ثم على قال في البرازية الأفضل في هبة البنات والبن الثلث كالميراث وعند الثاني النصف وهو
المختار ولو وهب جميع ماله من ابنه جاز قضاؤه وهو أن نص عليه محمد اه فأنبت ترى نص البرازية خالفاً
قصداً للأضرار وقال في الخانية ولو وهب رجل شيئاً لولده في النجعة وأراد تفضيل البعض على البعض في ذلك
لأرواية لهذا في الأصل عن أصحابنا وروى عن الإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا بأس به إذا كان التفضيل
له لزيادة فضل في الدين وإن كانا سواء يكره وروى المعلى عن أبي يوسف أنه لا بأس به إذا لم يقصده الأضرار
وإن قصده الأضرار سوى بينهم يعطى الابنة مثل ما يعطى الابن وقال محمد رحمه الله يعطى الذكور ضعف
ما يعطى الأنثى والفتوى على قول أبي يوسف (قوله كل المال الولد) أي وقصد حرمان بقية الورثة كما يفتق
ذلك فيمن ترك بنتاً في مشاركة العاصب (قوله جاز) أي صح لا ينعض وفي بعض المذاهب يرد عليه قصده
ويجعل ماله ميراثاً لكل الورثة ط (قوله ولو بعوض) أي ولو كانت الهبة بعوض جاء للصبي قبل أو
يحصل بعد ونظائرهم ولو العوض أكثر وأجازها محمد بعوض مساو كما يذكر آخر الباب الآتي (قوله ويبيع
القاضي الخ) لأنه من المصلحة للصبي وهذا مخالف لما في المبسوط ونصه وهب للصغير شيئاً ليس له أن يرجع فيه
وليس للأب التعويض اه وفي النية وهب للصغير فمض الأب من مال الابن لا يجوز وإذا لم يجز لم يجز للأب
أن يرجع وفيها عن السراجية وهب للصغير لا يملك الرجوع وقبل هذا إذا نوى الصدقة اه (أقول) لكن

ما بين وقت الاختاذ
أنها عارية وفي المبنى
ثياب البدن يملكها
بلبسها بخلاف نحو
ملحفة ووسادة وفي
الخانية لأباً بتفصيل
بعض الأولاد في الخبة
لأنها عمل القلب
وكذا في العطايا إذا لم
يقصده الأضرار وإن
قصده يسوى بينهم
يعطى بنت كالابن
عند الثاني وعليه
الفتوى ولو وهب في
حصته كل المال للولد
جاز وأثم وفيه لا يجوز
أن يهب شيئاً من مال
طفله ولو بعوض لأنها
تبرع ابتداء وفيها
ويبيع القاضي
ما وهب للصغير حتى
ليرجع الوهاب في هبته

في البرازية وهب للصغير فعرض أبوه من ماله لا يحوز وان عوَض فللواهب الرجوع لبطلان التعويض
 اه وقوله من ماله أي مال الصغير فلو من مال الأب صح لمسا في الباب الآتي من جهة التعويض من
 الأجنبي وعليه فتعين جمل عدم الرجوع فيما اذا عوَض الأب والأجنبي من مالههما وكان نوى الواهب
 عند الاعطاء الصدقة قُتْلًا قال ط وانظر ما حكه وانظر نالي ما علمناه كان واجبا ان تبين الرجوع
 وكان الأب ويخوف حكم القاضي ويحجر **(قوله ولو قبض زوج الصغيرة)** سواء كانت بمن يجامع مثلها أولا
 في الصحيح بحر **(قوله فالتبضع لها)** لان زوجها ولا أبها بحر **(قوله ما وهب لها)** احتز به عن ديون لها فلا تملك
 قبضها مطلقا بحر **(قوله لئلا يثبت عنه)** لانه فوض أمورها به دلالة قال الشيخ لانه حينئذ عليه ولاية لكونه
 يعولها وفي الذخيرة شرط بعض أصحابنا أن تكون يجامع مثلها والصحيح أنه اذا كان يعولها يبيع قبضه لها
 سواء كان يجامع مثلها أولا لانها لما زفت اليه أقام الأب الزوج مقام نفسه في حفظها وحفظ مالها وقبض
 الهبة من باب الحفظ اه **(قوله فصح قبض الأب كقبضها بمهر)** تفريع على العلة لان النائب اذا كان يملك
 قبض ذلك فلا أصل أولى وقيد لان الأم وكل من يعولها لا يملك قبض الابد موت الأب وأغيبته غيبة
 منقطعة لان تصرف هؤلاء لا ينفوض الأب ولا ضروره لا ينفوض الأب ولا ضروره مع الحضور ومنع وقدم المؤلف أن الصحيح
 جواز قبض من يعول الصغير ولوم وجود الأب ط لكن قدمنا عن الهداية والجوهره تصحيح عدم جواز
 قبض من يعول مع عدم غيبة الأب وبه جزم في البدائع وأن قاضيخان وغيره صححو الجواز كما لو قبض الزوج
 والأب حاضرا وأن الفتوى عليه لاسما وفيه نفع للصغير والحاصل أنه اختلف التصحيح في هذه المسئلة كما سمعت
 لكن لا يعدل عن تصحيح قاضيخان كافر ولا لانه فقيه النفس **(قوله لعدم الولاية)** أي الاستيلاء عليها بالفعل
 لان ولايته عليها انما تكون بالدخول لانه تصير هي وما في يدها في تصرفه عادة وان لم يكن له عليها ولاية تشرعة
 فانه لا يتصرف في مالها وانما يقبض هبتها بعد الدخول نيابة عن الأب وقول الزلي لانه يعولها أي يدخلها
 في عياله بالفعل وتكون تحت تصرفه هو معنى ما يفهم من قول الشارح هنا لعدم الولاية أي قبل الزفاف فأفهم
 أنه الولاية بعده قال في الهندية ولو كانت الصغيرة في عيال الجد أو الأخ أو الأم أو الوالم فوهب لها هبة
 فقبض الزوج جاز كذا في التارخانية فان أدركت لم يجز قبض الأب والزواج عليها الا اذا نها كذا في الجوهره
 = صغيرة في عيال أجنبي عالها برضا أبها أو الأب غائب فقبض الأجنبي اياها صحيح دون قبض الأخ كذا في
 السراجية ولو كان الصغير في عيال الجد أو الأخ أو الأم أو الوالم فوهب له هبة فقبض الهبة من كان الصغير في عياله
 والأب حاضرا اختلف المشايخ فيه والصحيح الجواز هكذا في فتاوى قاضيخان وبه يقتضي هكذا في الفتاوى الصغرى
 اه **(قوله وهب اثنان دارا)** المراد بهما ما يقسم **(قوله لعدم الشروع)** لانها لما جلة وهو قد قبضها جلة
 فلا شروع بحر وفيه اشعار بأن هبة الاثنين لاثنين لا يجوز كإبائي **(قوله وبقبله)** وهو هبة واحد من اثنين
(قوله لكبيرين) أي غير فقيرين والا كانت صدقة فتصح كإبائي **(قوله لا عند الشروع)** هذا اذا لم يكن
 نصيب كل واحد منهما أما اذا بين بأن قال لهذا الثلثها ولهذا الثلثها ولهذا النصفها ولهذا النصفها لا يجوز عند هما وان
 قبضه وقال محمد يجوز ان قبضه بحر نظرا الى أنه عقد واحد فلا شروع كما اذا رهن من رجلين اه داماد
 وقوله للشروع أي لانه هبة النصف من كل واحد منهما بدليل أنه لو قبل أحدهما ما يقسم صحته في حصته
 دون الآخر فعمل انهما عقدان **(قوله كالبيت)** أي الصغير الذي لا يمكن أن يصير بيتين **(قوله قدنا بكبيرين)**
 الأولى عدم ذكر هذا القيد لانه لا فرق بين الكبيرين والصغيرين والكبير والصغير عند أي خفية وقد تتبع
 الشارح والمصنف البحر في عبارته وظاهرها أنهم مالو كانا صغيرين في عياله جاز عند هما وفي البرازية ما يدل
 عليه ولكن هذا كله على قولهما لا على قوله كما صرح به في الخامسة فراجع ان شئت وأصل الوهم أن تسأل
 المنتق ذكر الحكم في مسئلة الاثنين الصغير والكبير غير مضاف الى أحد فتوهم أنه قول الكل ولو كان كذلك
 لطل اطلاق المتن في قوله لا عكسه تأمل اه **(أقول)** نص عبارة الخامسة هكذا ولو وهب دارا لابنين له
 أحدهما صغير في عياله كانت الهبة فاسدة عند الكل بخلاف مالو وهب من كبيرين وسلم اليهما جلة فان

(ولو قبض زوج الصغيرة)
 أما البالبة فالتبضع
 لها (بعد الزفاف
 ما وهب لها صح) قبضه
 ولو بحضرة الأب في
 الصحيح لئلا يثبت عنه فصح
 قبض الأب كقبضها
 بمهر (وبقبله أي الزفاف
 لا) يصح لعدم الولاية
 (وهب اثنان دارا
 لواحد صح) لعدم
 الشروع (وبقبله)
 لكبيرين (لا) عنده
 للشروع فيما يحتمل
 القسمة أما ما لا يحتملها
 كالبيت فصح اتفاقا
 قدنا بكبيرين لانه لو
 وهب لكبير

الهبة جائزة عند أبي يوسف ومحمد لأن في الكبيرين لم يوجد الشروع لا وقت العقد ولا وقت القبض وأما إذا كان
 أحدهما صغيرا فكأنهما بصير الأب قابضا خاصة الصغير فيتمكن الشروع وقت القبض اهـ وأنت خير بان
 اظهار الفرق بين المستثنين مني على قول صاحبي القائلين بجوازها للكبيرين مع موافقتهما للإمام بعدم
 جوازها الكبير وصغير دليل قوله كانت الهبة فاسدة عند الكل فليست مسئلة الكبير والصغير منبئة على
 قولهما فقط فافهمه صاحب العرمين عبارة صاحب المنتقى أنها قول الكل صحيح لا وهم فيه وعبارة المتون
 لاتنافه كالإختي على نبيه نعم إذا قلنا إذا كان الولدان صغيرين يجوز الهبة يكون مخالفا لطلاق المتون عدم
 جواز هبة واحد من اثنين ولكن إذا تأمل الفقيه في علة عدم الجواز على قول الإمام وهي تحقق الشروع يحزم
 بتقيد كلام المتون بغير ما إذا كانا صغيرين لأن الأب إذا وهب منهما تحقق القبض منه لهما بمجرد العقد بخلاف
 ما إذا كان أحدهما كبيرا فان قبض الكبير يتأخر عن العقد فيتحقق الشروع عند قبضه كما مر عن الخاتمة
 وعبارة النزاهة بآية أوضح في إفاضة المراد حدث قال لأن هبة الصغير منعقدة حال مباشرة الهبة لقيام قبض الأب
 مقام قبضه وهبة الكبير محتاجة إلى قبول فسبق هبة الصغير فيمكن الشروع والحيلة أن يسلم الدار إلى الكبير
 وبهياتهما اهـ أي فإذا سلمها إلى الكبير أو لأتم وهبهما منتهى تحقق القبض معاوقت العقد فلم يتمكن الشروع
 ومقتضاه أنه لو سلمها للكبيرين ثم وهبهما منهما تصح فإرجاع قطهر أن الأولى عدم هذا التقيد لأنه لا يفيد الإ
 الإشارة إلى خلافهما فكان الأولى أن لا يذكره لأنه لا فرق بين الكبير والصغيرين والكبير والصغير وبقول
 أطلق الاثنين فأفاد أنه لا فرق بين أن يكونا كبيرين أو صغيرين أو أحدهما كبيرا والآخر صغيرا وفي الأولى
 خلافتها تأمل قال في الهندية وكل ما يتصل به من الحرام أو يتوصل به إلى الحلال من الحيل فهو حسن اهـ
 (قوله وصغير في عيال الكبير) صوابه في عيال الواهب كإيدل عليه كلام البحر وغيره والذي في البحر والمنع
 والصغير في عياله وعياله أباها تعبدا لحيث بأنه حين صار قابضا خاصة الصغير في نصف الآخر شاعرا اهـ
 وهذا يدل على أن الصغير في عياله يرجع إلى الواهب خلافا لما نفذه عبارة المؤلف وهذه العلة تعال في المسئلة
 المذكورة بعد (قوله لم يجز اتفاقا) لفرق القبض لأن الصغيرين هبته بقول أبيه هبته وبنوب قبضه عن
 قبض الصغير في نصيب الكبير شاعرا فلا يصح وإذا تم نصيب الهبة للكبير لم تصح للصغير أيضا لأنها لو صححت
 لكانت هبة مشاع وهذا بين أن هبة الأب لا يشرط فيها الإفرار والاحتجب الهبة للصغير وأفاد أنها
 للصغيرين تصح لعدم المرجح لسبق قبض أحدهما وحيث اتحد لهما فلا شروع في قبضه ويؤيده قول الخاتمة
 داري هذه ولدى الأصغر يكون باطلا لانها هبة فإذا لم يكن بين الأولاد كان باطلا اهـ فأفاد أنه لو بين صح ولا يرد
 على ما مر قوله عن الخزانة ولو تصدق بداره على ولد من له صغيرين لم يجز لأنه يخالف لما في المتون والشر وحسن
 قولهم إن الهبة لمن له عليه ولا يتم بالعقد سائحا في باده وفي التارخانة عن التمهة سئل عمر النسبي عن
 أمر أولاده أن يقسموا أرضه التي في ناحية كذا بينهم وأراد به التملك فأقسموها وتراضوا على ذلك هل ثبت
 لهم الملك أم يحتاج إلى أن يقول لهم الأب ملككم هذه الأراضي أو يقول لكل واحد منهم ملكك هذا
 النصيب الفرز فقال لا وسئل عنها الحسن فقال لا ثبت لهم الملك إلا بالقسمه وفي تجنيس الناصري ولو وهب
 دار لابنه الصغير ثم اشتري بها أخرى فالثانية لابنه الصغير خلافا لفرز ولودفع ابنه ما لا تقتصر فيه الابن
 يكون لابن إذا دلت دلالة على التملك اهـ وفيها وسئل الفقيه عن امرأة وهبت مهرها الذي لها على الزوج
 لابن صغيره وقبل الأب قال أنافي هذه المسئلة واقف فيحتمل الجواز كمن كان له عند عدر رجل ودعة فأبى
 العبد وهبه مولا من المودع فله يجوز * وسئل مرة أخرى عن هذه المسئلة فقال لا يجوز وقال الفقيه أبو
 الليث وبه نأخذ وفي العتابة وهو المختار اهـ (قوله لجواز الرهن) انما جاز الرهن منهما لأن حكمه الجس الدائم
 وقد ثبت لكل واحد منهما كمال فلا شروع فيه ألا ترى أنه لو قضى دين أحدهما بقى كله في يد الآخر اهـ زلمي
 (قوله والأجار من اثنين اتفاقا) بأن قال أجرت الدار من كذا جاز بالاتفاق ولو فصل بقوله نصف منك وأتوجه
 كلش أو ربح يجب أن يكون عند أبي حنيفة على اختلاف من فيه إذا كان كله بينهما وأجر أحدهما النصف

وصغير في عيال الكبير
 أو لابنه صغير وكبير لم
 يجز اتفاقا وقد نال الهبة
 لجواز الرهن والأجارة
 من اثنين اتفاقا

من أخصي أنه يجوز في رواية لأبي روية أن قال وأنت على علم من المطلق المتون فاطمة فساد اجارة المشاع
 الامن الشربك وأطلق بعضهم جته من اثنين محمول على حالة الاجمال حامدية ملخصا ومثله في الخيرية
 ويأتي في الامارة **(قوله)** وإذا تصدق الخ هذه عبارة الجامع الصغير **(قوله)** راد بها وجه الله تعالى والفقر ثابته
 زيلعي **(قوله)** وهو أي الله سبحانه وتعالى جلت غلظته **(قوله)** واحد أي لا ثاني له في ذاته ولا في مسافته ولا في
 أفعاله بل هو أحد فرد صمد **(قوله)** فلا شوع أشار بنبي الشوع في هذه الصورة إلى أن الشوع إذا تحقق في
 الصدقة يفسد هالاتها كالهيبة في ذلك كاسأني أو آخر الباب الآتي فإذا تصدق ببعض ما يحتمل القسمة على فقر
 واحد لم يصح لتحقيق الشوع بخلاف التصديق بأكمله على فقيرين لما علمته من عدم الشوع قال في المنبر مات ولو
 قال وهبت منك هذه الدار والموهر بولهما فقيران صحبت الهبة بالاجماع تنازعانية لكن قال بعده وفي الأصل
 هبة الدار من رجلين لا يجوز وكذا في الصدقة على غنيين والأظهر أن في المسئلة روايتين اه قال في البحر
 وصح في الهبة ما ذكره المصنف من الفرق وهو رواية الجامع الصغير وقدر عما قدمناه أن المراد من نفي
 الصحة هتان في المالك فلو قسما بينهما وسلمها صحبت وملكاها كالأختي والله تعالى أعلم اه وفي الجوهرية هذا هو الصحيح
 يعني خلافا لما في تجوز هبة الهبة والصدقة للغنيين أيضا **(قوله)** لا لغنيين أي لا يجوز الصدقة بعشر دراهم
 أو هبت للغنيين وهذا قوله ولا لا يجوز وفي الأصل أن الهبة لا يجوز وكذا الصدقة عنده في الصدقة عنه روايتان
 خاتبة **(قوله)** هبة قال في البحر والصدقة على الغني مجاز عن الهبة كالهيبة من الفقير مجاز عن الصدقة لأن بينهما
 اتصافا لا معنو يابوهم أن كل واحد منهما ملكت بغير بدل فجزوا ستعارة أحدهما للآخر فانه لله للفقير لا يجوز
 الرجوع والصدقة على الغني تجوز الرجوع **(قوله)** لا لشوع لأن الهبة لها رادان بها وهما اثنان فحصل الشوع
(قوله) أي لا تملك فالمراد من نفي الصحة في المالك على هذا الوجه أقامه في البحر وقدرت أنه ما قولان الأول
 أنها صحيحة ولا تفيد المالك فصل القسمة والثاني أنها فاسدة وهو المقتضى وقدم أن المقتضى به أن الفاسدة تملك
 بالقض فهو يبنى على ما قدمنا ترجمه فكيف يفسر أحد القولين بالأخر فقامل قال في البحر عند قوله والصدقة
 كالهبة لا تصح غير مقبوضة ولا في مشاع يقسم فان قلت قدم أن الصدقة للفقيرين حازة فبما يحتمل القسمة
 بقوله وصح تصديق عشرة لفقيرين قلت المراد ههنا من المشاع أن يهب بعضه لواحد فقط فيخيل أنه هو مشاع
 يحتمل القسمة بخلاف الفقيرين فإنه لا شوع كما تقدم اه **(قوله)** درهما قال في الهندي ولو وهب درهما
 صحيحا من رجلين اختلفوا فيه والصحيح أنه يجوز والدينار الصحيح قالوا ينبغي أن يكون غزلة الدرهم الصحيح
 كذا في قاضيخان **(قوله)** ان صحاحا صح لأنه هبة مشاع لا يقسم **(قوله)** لا يكونه في حكم العروض
 هذا إذا لم تكن أعماناً ناراحة أما إذا كانت كذلك فليست في حكم العروض تأمل **(قوله)** ان استويا أي
 وزنا وجودة خاتبة **(قوله)** لم يجوز لانهما إذا استويا أو راجو حدة تكون هبة المشاع فيما يحتمل القسمة
 لأنه لا يجوز على القسمة منع **(قوله)** وان اختلفا بأن كان أحدهما أثقل أو أجود هندية وظاهره أن
 هذا التفصيل يجري فيما لو قال هبت لك أحدهما وجعله في الهندي وعزاه إلى الخاتبة فأصر على ما إذا قال
 نصفهما لك أما إذا قال أحدهما لك هبة لم يجوز سواء كانا سواءا واختلفين اه ولعله لا نهما إذا كانا سواءا كانا
 يحتمل القسمة وان كانا مختلفين فالجهالة والحاصل أن الهبة في الأولين تناولت أحدهما أما في قوله أحدهما
 فظاهره وأما في قوله نصفهما لأنه تجري فيه القسمة جبرا باحتداد الجنس فكان له أحدهما وهو مجهول فلا يجوز
 وفي الثاني تناولت قدر درهم منهما وهو مشاع لا يحتمل القسمة فجوز وان كلام الشارع بقوله وان
 اختلفا حاز مخالف لما في الخاتبة كما علمت فانه ذكر هذا التفصيل فيما إذا قال نصفهما من قال وان قال أحدهما
 للهبة لم يجوز سواء كانا سواءا واختلفين قال في منية المفتي دفعه من إلى رجلين فقال أيهما شئت فهو لك والآخر
 لفلان فلان بين الفعل قبل أن يفسر فأجاز والأفلا **(قوله)** وإذا أي لكونه مشاعا لا يقسم **(قوله)** حاز
 هذا يفيد أن المراد بقوله سابقا ونصفهما واحد منهما لا نصف كل والا فلا فرق بينه وبين الثلث في الشوع
 بخلاف حله على أن المراد أحدهما فانه مجهول فلا يصح **(قوله)** مطلقا أي مستويين أو مختلفين منع **(قوله)**

(وإذا تصدق بعشرة)
 دراهم (أو وهب للفقيرين
 صح) لأن الهبة للفقير
 صدقة والصدقة راد
 بها وجه الله تعالى وهو
 واحد فلا شوع (لا
 لغنيين) لأن الصدقة
 على الغني هبة فلا تصح
 للشوع أي لا تملك حتى
 لو قسمها وسلمها صح
 (فروع) وهب لرجلين
 درهما صح صحاحا صح
 وان مغشوشا لأنه
 مما يقسم لكونه في حكم
 العروض معه درهما
 فقال لرجل وهبت لك
 أحدهما أو نصفهما
 ان استويا لم يجوز ان
 اختلفا جاز لأنه مشاع
 لا يقسم ولنا لو وهب
 ثلثهما جاز مطلقا *
 تجوز هبة حائط بين
 دار ودار جاره لجاره
 وهبة البيت

يدل الخ) هذه الدلالة غير ظاهرة اذ لا يلزم من كون الحائط بين الدارين كون سقف الواهب عليه ولا كون البيت من الدار اختلاطه بحيطان الدار تأمل قال ط فهذا يدل أى من حيث الاطلاق والا فلا صراحة في كلامه بذلك وفي الهندية عن جواهر الاختلاط اذا وهب نصيبه في حائط أو طريق أو حمام وسعى وسلطه على القبض فهي جائزة كالأو وهب يتاله لا يخرج جميع حدوده وحقوقه مقسوماً مرفوعاً فقبضه الموهوب له باذن الواهب لكن ممر البيت مشترك بينهما وبين آخر جاز اه وفي الذخيرة هبة البناء دون الارض جائزة وفي الفتاوى عن محمد بن وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا تكون قابضاً لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه وفي الترمذ اذا خلى بينه وبينها صار قابضاً لها كما في متفرقات التازخانية وقد منحوه عن حاشية الفصولين للرملي وسيأتي تمامه قريباً (قوله لا يمنع صحة الهبة) المراد لا يمنع ملكها اذا قبضها كذلك ط قال سدي الوالد في تنقيحه في جواب سؤال حاصله اذا وهب امرأته من اولادها حصصاً من بناء طاحونة هل تصح أم لا فأجاب أمامه المشاع فيما لا يتحمل القسمة فهي صحيحة كما صرح به في العتبات لكن في هذه المسئلة وهبة البناء دون الارض لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه قال في الدور وكذلك تجوز هبة البناء دون العرصه اذا أذن الواهب في نقضه وهبة أرض فيها زرع دونه أى دون الزرع أو نخيل فيها ثمردونه أى دون الثمر اذا أمره أى الموهوب له بالحصاد في الزرع والحصاد في الثمران المانع للجواز الاشتغال بملك المولى فاذا أذن المولى في النقض والحصاد والجذاذ وفعل الموهوب له زال المانع فجازت الهبة اه ونقله في المنع عنها وأقره * وأفتى المرحوم عماد الدين عن سؤال رفع اله وصورة فيما اذا كان زيد عسيرة قائمة في أرض الغير فلا زيد العسيرة مألومة لزوجهه ولم يأذن لها بنقض العسيرة فهل يكون التليل غير صحيح أم لا الجواب نعم يكون التليل غير صحيح فليست في مسئلتنا هل سلطته على نقضه أم لا فعند ذلك يظهر الجواب والله أعلم بالصواب * قال في الفتاوى الهندية من الهبة ومنها أن يكون الموهوب مقبوضاً حتى لا يثبت الملك للموهوب له قبل القبض وأن يكون مقسوماً ماذا كان مما يجزئ القسمة وأن يكون متميزاً عن غير الموهوب ولا يكون متصلاً ولا مشغولاً بفعل الموهوب حتى لو وهب أرضاً فيها زرع للواهب دون الزرع أو عكسه أو تخللاً فيها ثمرة للواهب معلقة به دون الثمرة أو عكسه لا يجوز وكذا لو وهب داراً أو طرفة فيها متاع الواهب كذا في النهاية اه وعلى هذا فنقول البرازية وهب البناء لا الارض يجوز يحمل الاطلاق على ما اذا أذن له الواهب في نقضه كما هو صريح الدرر وجامع الفتاوى كما تقدم لكن أفتى مفتي الروم على أفندي بنقضي اطلاق البرازية بالخوازمين غير قيد كافي فتاواه التركية الشهيرة والله أعلم (أقول) وما في البرازية نقل مثله في نور العين عن المنسوبة ومثله في التازخانية عن الذخيرة حيث قال هبة البناء دون الارض جائزة ولو وهب لرجل نخلة وهي قائمة لا تكون قابضاً لها حتى يقطعها أو يسلمها اليه اه هذا والموافق للتون ما مر عن الدرر ونقلوا الكثر وغيره تصح في محو زمة مقسوم ومشاع لا يقسم ويظهر في التوفيق بين كلامهم بأن من قال كالدرر لا تصح الا اذا سلطه الواهب على نقضه معناه لا تتم ولا تملك الا اذا أذن له الواهب بالنقض ونقضه لانه بعد النقض صار محو زمة مقسوم ومن قال تصح ولم يقيد بذلك أراد أنه يصح العقد وان لم يقيد الملك وحينئذ فلا تنافي بين الكلامين المختصراً وعمام تحقيقه ثم فرأجعه والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(باب الرجوع في الهبة)

عنى الموهوب لان الرجوع انما يكون في حق الاعيان لا في حق الاقوال ولو وهب الدين من غير من عليه الدين وسلطه على قبضه وقبل قبضه له الرجوع لان الهبة هنا تملك لا اسقاط جوى بخلاف هبته عن هو عليه فلا رجوع فيها لانها اسقاط والساقط لا يعود درمتمنى ويصم الرجوع فيها كلا أو بعضها متلقى فلا يمنع الشوع كالأو وهباً عداً لهما الرجوع وأطلق في الرجوع في الهبة فانصرف الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للدينون بعد الاصول بخلافه قبله لكونه اسقاطاً محروماً وسيأتي آخر الفصل عند الكلام على النظم عبارة الجوز وأنه اشتبه عليه الرد بالرجوع فتأمل وفي البحر لا يخفى حسن تأخير هذا الباب ودخل في الهبة الهدية فان الهدى الرجوع كافي المنية وغيره مدرمتمنى وأخرج الهبة الصدقة أى للفقير فانه لا يصح الرجوع

من الدار فهذا يدل على
كون سقف الواهب
على الحائط واختلاط
البيت بحيطان الدار
لا يمنع صحة الهبة مجتبي

(باب الرجوع في الهبة)

فيها لان القصد فيها الثواب وقد حصل جوى والمراد بالهبة ما كان هبة لغنى فلو كانت لفقر فلا رجوع لانها صدقة بشر ببلالة **(قوله صم الرجوع فيها)** أى في الهبة الصحيحة بعد القبض وأشار بذلك الصحة دون الجواز الى أنه يكره الرجوع فيها كما يأتي وإنما صم لقوله عليه الصلاة والسلام الواهب أحق بهبته ما لم يشب أى يعوض وقال الشافعي لا يصح الا في هبة الولد لقوله عليه الصلاة والسلام لا يرجع الواهب في هبته الا الولد فيما وهب لولده ونحن نقول المراد في الاستدراك في الرجوع والتملك للحاجة وفي المقدسي لا ينبغي أن يشترى الواهب الموهوب من الموهوب له لأنه يستحبى فباخذ ما أقل من قيمته اه وقد سمعنا أن بعض قضاة الزمن السابق كان لا يشترى من بعض أهل محله خوف المراجعة بخلاف بعض قضاة زماننا فهم متى أمكنهم الشراء بأنفسهم لا يعدلون عنه لئلا خذوا الكثير بالقليل للرعاة والخوف بل بعضهم لم يمس على الباعين قال في الهندية وألقاها الرجوع رجعت في هبتي أو أرتجعتها أو ردتها الى ملكي أو أطلتها أو نقضتها فلم يتلفظ بذلك ولكنه باعها أو رهنها أو أعقق العبد الموهوب أو دبره لم يكن ذلك رجوعا وكذا لو صبغ الثوب أو خلط الطعام بطعام نفسه لم يكن رجوعا ولو قال اذا هارأس الشهر فقدرت رجعتها لم يصح كذا في المحويرة النيرة اه وفيها يجب أن يعلم بأن الهبة أنواع هبة لذى رحم محر موهبة لاجنبي أو لذى رحم ليس بمحر م أو محر ليس بذى رحم وفي جميع ذلك الواهب حق الرجوع قبل التسليم كذا في الذخيرة سواء كان حاضرا أو غائبا لأن له في قبضه أو لم يأذن له كذا في المبسوط وبعد التسليم ليس له حق الرجوع في ذى الرحم المحرم وفيما سوى ذلك له حق الرجوع الا أن بعد التسليم لا ينفرد الواهب بالرجوع بل يحتاج فيه الى القضاء أو الرضا وقبل التسليم بنفرد الواهب بذلك كذا في الذخيرة **(قوله فلم يتم الهبة)** يعنى لو رجعا لا يجب والقبول ثم امتنع عن التسليم فانه لا يسمى رجوعا لان الهبة لم تتم فلم يخرج الموهوب عن ملك الواهب فلا يقال ان له رجوعا فيه ولا فرق بين ذى الرحم والزوجين وغير ذلك والظاهر أنها لا تخلو عن الكراهة لانها لا تنزل عن الوعد بل هي فوقه **(قوله مع انتفاء مانعها الا فى)** المشار اليه بدمع خرقه **(قوله وان كره محرما)** بهذا حصل الجمع بين قوله صلى الله عليه وسلم لا يحمل رجل أن يعطى عطية أو هبة هبة فيرجع فيها الا الاثر الذي يعطى ولده ومثل الذي يعطى العطية ثم يرجع كمثل الكلب يأكل فاذا شبع فاه ثم عاد في قبضه أو بين قوله عليه الصلاة والسلام من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يشب منها اه فالثاني ثبت الرجوع وبالأول ثبت كراهة التبرع وبضم الماء العذبة وفتح المثلثة مضارع مجعول مجزوم من أناب يشب أى عوض كذا ضبطه عزى زاده قال في ادر المراد بالحديث الأول أن الواهب لا ينفرد بالرجوع بل القضاء ولا رضاه الا اذا احتاج الى ذلك فانه ينفرد بالاخذ لحاجة أى لا اتفاق وسمى ذلك رجوعا نظرا الى الظاهر وان لم يكن رجوعا حقيقة على أن هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتاج له الاخذ من مال ابنه ولو عايناه ولو لم يتح ليجوز له الاخذ اه ملخصا ط والمراد أنه لا يحمل الرجوع بطريق الدانة والمروءة وهو كقوله عليه الصلاة والسلام لا يحمل لرجل يؤمن بالله والآخر أن يبتشعنا وجاره الى خبئه طواوى لا يلبق ذلك بالدانة والمروءة وان كان حائزا في الحكم نهاية وقال الزيلعي بعد ما أجاب صاحب الدرر على أن لا تسلم أن الحديث الذي رواه ينافى الرجوع لانه خبر عن قبضه فقناه أنه لا يلبق به أن يرجع فيه الا الواهب فيما يهبه لولده ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام المؤمن لا يكذب وقوله عليه الصلاة والسلام الزاني لا يزني وهو مؤمن أى لا يلبس به أن يكذب أو يزني وهو مؤمن لانه ينافى صفة الإيمان بل هو قبيح ومع الاعان أفصح فكذا هذا الخ أى قبيح من حيث العادة لا الشرع لان الشرع ممكنه من الرجوع وبغضب الامام الشافعي قال الامام مالك وأحدث ظاهر مذهبه عزى زاده **(قوله وقيل تنزيها)** أخذنا من قول المبسوط انه غير مستحب ولادلاله فيه على أن الكراهة للتنزيه فان المكروه تنجيزا والمحرمان غير مستحب وقول الزيلعي الرجوع قبيح صريح في أن الكراهة للتحريم اذ لا يقال للمكروه تنزيها فيجوز لانه من قبيل المباح أو قريب منه قال في المنع وقد وصف الرجوع بالقبح الزاهدى والحداوى وكثير من الشارحين ومن ثم اخترنا كراهة التحريم قال في الفتاوى الغياية الرجوع في الهبة مكروه في الاحوال كلها

(صم الرجوع فيها بعد القبض) أما قبله فلم تتم الهبة (مع انتفاء مانعها) الاى (وان كره) الرجوع محررا وقيل تنزيها نهاية ولو لمع اسقاط حكمه من الرجوع

و يصبح كذا في الترخايم انتهى ودليل الكراهة التخرية خاص من السنة وهو الحديث المتقدم وروى
 الكرخي عن أصحابنا أنه حرام **(قوله فلا يسقط الخ)** علم من هذا أن الاسقاط لا يكون في كل حق فان
 بعض الحقوق لا يسقط وإن أسقطها صاحبها كهذا الحق كما في البرازية فهو نظير الميراث والاستحقاق في
 الوقف يثبت جبراً فلا يسقط بالاسقاط **(قوله وكان عوضاً الخ)** أي إن حق الرجوع لا يسقط بالاسقاط
 لا جبراً ولا بعوض وإنما يسقط الجوع يجعل العوض عوضاً عن الهبة والتعويض عن الهبة يمنع من
 الرجوع كما يأتي في الموانع **(قوله لكن سيجي)** أي نقلا عن المجتبى وسيقول الشارح أنه لم يرد من صرح به
 غيره وإن فروع المذهب مطلقة ولا يخفى ما قاله ابن وهبان أن ما ترد به الزاهدي لا يعمل عليه مع أن كلا
 مؤول بأن العوض إذا لم ينص عليه أنه عوض عنها لا يكون مانعاً من الرجوع ويكون لكل من الواهبين أن
 يرجع في هبته ويكون معنى قوله إذا كان مشروطاً بالعقد أي عقد التعويض ولذا قال بعده فاما إذا عوضه
 بعده فلا وهي هبة مبتدأة وهذا قد صرحوا به أنه عند عدم التصريح بالتعويض لكل منهما أن يرجع فتوافق
 عبارة المجتبى بقية نصوص الفقهاء ونظائر كلام الخليل الرملي والخيرين الياس في كتابهما على منع القفار
 تسليم ما في المجتبى من هذا الشرط وقد علمت أنه بهذا المعنى غير مسلم له لا طلاق المتون والشروح والقناوي
 صحة التعويض من غير اشتراطه في عقد الهبة فتعين نخطه لم يحصل العقد على عقد العوض كما سمعت
 وهذا لا يمنع منه ظاهر عبارة المجتبى قال في المتن بعد نقل عبارة الجوهرة وهو مخالف لما وقع في المجتبى معز
 إلى شرح القدوري من قوله أن عابداً يسقط الرجوع إذا كان مشروطاً بالعقد فاما إذا عوضه بعده فلا وهي هبة
 مبتدأة قال الرملي وقد يقال ما في الجواهر لم يدخل في كلام المجتبى إذا ما في الجواهر صرح عن حق الرجوع نصاً
 وقد صرح الصلح فلم يسقطه ضمناً بخلاف ما لو أسقطه قصداً فكم من شيء يثبت ضمناً ولا يثبت قصداً وليس
 بحق مجرد حتى يقال منع الاعتياض عنه كالمظاهر وما في المجتبى مسألة أخرى فتأمل **(قوله اشتراطه)**
 أي العوض لكن سيجي البحث في هذا الاشتراط **(قوله ويمنع الرجوع)** أي ومنع الرجوع في الهبة الموانع
 الآتية تفصيلها **(قوله حر وف دمع خرقه)** أي منحتها أي مروزها قبل هومن نظم الامام التتسي وقبل
 لغیر مدر متقی قال البرجندی هذا التركيب مجرد الضبط وليس معه معنى يعتد به وإغايه ما يتكلف له أن
 يكون دمع خرقه فاعل يمنع وفي الصحاح خرقه من النسل أصبنهم بها اهـ فالمعنى أصابه دمع وفي الدر المنثور
 الطعن والخارقات السنن فكان شبه الدمع بالسنن اهـ وهذا وما قبله يفيد تنوين دمع وأن خرق فعل ماض
 والهاء ضمير يرجع إلى الشخص قال القهستاني والمعنى التركيبي أن دمعاً تكرهه كان أطرافه فصول تجرح
 وجهه وله ضوابط آخر تخرج قديمه أي تخلف ودق عز ختمه وزعق خدمه أي صاح وفي القهستاني عن
 العمادى أنه يصح الرجوع في الفاسدة وإن وجد أحد الموانع لأن المقبوض منها مضمون بعد الهلاك فله
 الرجوع قبله اهـ فالمانع إنما هو في الصحة ط والنظم المنسوب للتتسي هو بيت مفرد وهو

ومنع الرجوع في فصل الهبة * باصاحي حر وف دمع خرقه

قال الرملي قد تعلم ذلك ولدى العلامة شيخ الإسلام محي الدين فقال

منع الرجوع من المواهب سبعة * فز ياد موصولة موت عوض

وخر وجهها عن ملك موهوبه له * زوجية قرب هلاك قد عرض

(قوله يعني الموانع السبعة الآتية) بتي ثامن وهو ما ذكره في المبسوط ومنه المعنى من أنه إذا وهب للصغير
 شيئاً أرجعه به اهـ لكن قد مناعن البرازية عند قول الشارح وبيع القاضي الخ أنه لو وهب للصغير فعوضه
 أبوه من ماله لا يجوز أن عوض فلا وهب الرجوع لبطان التعويض وأن عدم الرجوع فيما إذا عوض الأب
 أو الابن من ماله ما كان نوى الواهب الصدقة عند الاعطاء فلا تنسبه **(قوله إن ياد في نفس العين)**
 قيد به لأنها لو كانت في قيمتها لا يمنع لانها حينئذ رغبة الناس إذا لعين بحالها ذكره التتسي ومثله في الهندية
 وفيها وكذا إذا زاد في نفسه من غير أن يزيد في القيمة أي فله الرجوع ولو نقله من مكان إلى مكان حتى

فلا يسقط باسقاطه
 خانية وفي الجواهر
 لا يصح الإبراء عن
 الرجوع ولو صالحه من
 حق الرجوع على شيء
 صح وكان عوضاً عن
 الهبة لكن سيجي
 اشتراطه في العقد
 (ويمنع الرجوع فيها)
 حر وف (دمع خرقه)
 يعني الموانع السبعة
 الآتية (والدال الزائدة)
 في نفس العين

ازدادت قيمته واحتاج الى مؤنة النقل ذكر في المتن أنه عند أي حنيفة ومحمد وجهما الله تعالى ينقطع الرجوع ولو وهب عبدا كافر أو اسلم في يد الموهوب له أو وهب عبدا لحلال الدم فمعا وفي الحنابة في يد الموهوب له لا يرجع ولو كانت الحنابة خطأ فقد أهدأ الموهوب له لا يمنع الرجوع ولا يسترد الفداء كذا في التبيين وان رجع قبل أن يفديه والحنابة على العبد يدفعه الواهب بها أو يفديه كذا في المبسوط ولو قطعت يده وأخذ الموهوب له رأسه كان للواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض كذا في البحر اهـ وقيد بغير زيادة لأن النقصان كالحبل وقطع الثوب سواء كان بفعل الموهوب له أو لا غير مانع وفي الهندية عن المبسوط وإذا أراد الواهب الرجوع وهي حبل فإن كانت قد ازدادت خير أو قلس له أن يرجع فيها وإن كانت قد ازدادت شرافه أن يرجع فيها والحواري في هذا يختلف فمنهم إذا حبلت سمحت وحسن لو تمها فكان ذلك زيادة في غيرها فيمنع الرجوع ومنهم إذا حبلت أضر لو تمها ودق ساقها فيكون ذلك نقصا فيها لا يمنع الواهب من الرجوع اهـ وينبغي حل هذا على ما إذا كان الحبل من غير السدأى الموهوب له أما إذا كان منه فلا رجوع لأنها ثبت له منه وصف لا يمكن زواله وهما إنما تأملت لكونها أم ولده كما إذا ولدت منه بالفعل كما ذكره أبو السعود عن شيخه وأقره الجوى وذكر بعض المتأخرين تفقها وقد ذكر وأن الموهوب له إذا بر العبد الموهوب أنقطع الرجوع لكن قال في السراج الوهاج ولو وهب له حارية حبلت في يد الموهوب له فأراد الرجوع فيها قبل انفصال الولد لم يكن له ذلك لأنها متصلة بزيادة لم تكن موهوبه لأن الولد يحدث جزأ فجزأ فلا يصل إلى الرجوع فيها وهب إلا الرجوع فيما لم يهب كالزيادة المتصلة اهـ وقد ذكر الرزبلي أن الحبل لو لم يزد به فالواهب الرجوع فيها لأنه نقصان اهـ فتأمل ما بينهما قلت وذكر في النهر في باب خيار العيب أن الحبل عيب في بنات آدم لا في البهائم اهـ فتأمل (قوله الموجبة لزيادة القيمة) بالرفع صفة لزيادة (١) أما إذا كانت الزيادة في العين لا توجب الزيادة في القيمة أما المنقصة التي توجب نقصان السعر كطول فاحش تنقص به القيمة وكبر طحال فانه لا ينقطع به حق الرجوع كما في محط السرخسي (أقول) وينبغي أن يكون السمين المفرط كطول الفاحش فانه ينقص القيمة أيضا فلا ينقطع به حق الرجوع فتأمل قال في البحر وخرج الزيادة في العين فقط كطول الغلام وفداء الموهوب له لو كان الموهوب جنيا خطأ اهـ وعمامة فممكن سيأتي في بيان فاضحان ما ينافيه (قوله المتصلة) فذهب إلى أن المتصلة غير مانعة من الرجوع في الأصل والزيادة للموهوب له بخلاف رد العيب حيث يمنع زيادة الولد كما يأتي (قوله) وإن زالت قبل الرجوع كإن شرب ثم شاخ فيه أنه من قبيل زوال المانع كما قاله الأسبغاني ولهذا سماها موانع وعبارة القهستاني مانع الزيادة إذا ارتفع كما إذا شرب ثم هدم عادحق الرجوع كما في المحط وغيره ومن الظن أنه ينافيه ما في النهاية أنه حين زاد لا يعود حق الرجوع بعده لأنه قال ذلك فيما إذا زاد وانتقص جميعا كما صرح به نفسه اهـ قلت في التتارخانية ولو كانت الزيادة بناء فانهدم يعود حق الرجوع والمانع من الرجوع الزيادة الباقية في العين كما ذكره شمس الأئمة السرخسي اهـ وعبارة الشارح حمله شرطية يسقط جوابها من قلمه سوا والمسئلة في شرح الجمع لأن مالاً ولو منع القاضى الرجوع لشبوت الزيادة ثم زالت عاد الواهب حق الرجوع كما في المحط ونقله في الدرر قال في غاية البيان وقال في الكافي رجل وهب لرجل أرضاً فبنى فيها الموهوب له بناء ثم أراد الواهب الرجوع فخاصمه إلى القاضى فقال له القاضى ليس لأن ترجع فيها ثم هدمها الموهوب له كان الواهب أن يرجع فيها قال شيخ الإسلام علاء الدين الأسبغاني يريد به أن قول القاضى لا يقع قضاء على لا ينقض وانما وقع فتوى ببناء على مانع فإذا زال المانع تغير الحكم اهـ ومثله في التتارخانية عن المحط (قوله) لكن في الخانة ما يخالفه) وكذا في الظهيرية قال سرى الدين في حاشية الزبلي وفي الظهيرية وقاضحان وإذا قضى القاضى بإبطال الرجوع لمانع ثم زال المانع عادحق الرجوع بانه إذا بنى في الدار الموهوب به بناءً أبطل القاضى رجوع الواهب بسبب البناء ثم هدم الموهوب له البناء وصارت كما كانت فله الرجوع فيها اهـ وقد علمت أنه لزوال المانع لا تنقض قضاء المسئلة المذكورة في المؤلف ذات خلاف أيضاً فقد قال في المحط والخبر رجل وهب لرجل وصيفاً فشب عند الموهوب وكبر وطال وشاخ وانتقص قيمته ليس الواهب الرجوع لانه زاد في بدنه

الموجبة لزيادة القيمة (المتصلة) وإن زالت قبل الرجوع كأن شب ثم شاخ لكن في الخانية ما يخالفه

(١) قوله أما إذا كانت الزيادة الخ كذا في الأصل ولم يذكر لا ما جوا بل حكم هذه الزيادة كما يعلم من مراجعة الكتب أنها لا تنقطع الرجوع كالمقصصة تأمل كسبه مصححه

وطال في جهته ثم انتقص من وجه آخر يشفوخته وحين زاد سقط حق الرجوع فلا يعود بعد ذلك ولو كان طويلا يوم وجهه وطال عند الموهوب له وكان الطول نقصا أو كان ينتقص به فلهذه ليست بزيادة حقيقة فلا يمنع الرجوع ويكون الشيء بزيادة صورة نقصا بمعنى كالأصبع الزائدة وما أشبه ذلك كافي للخبر وذکر الناطق في أجناسه ولو وهب أمة فمجت وكبرت له أن يرجع وكذا جميع الحيوانات اه وفي الهندية عن المحط ولو وهب أمة فثبت وكبرت لا يرجع وكذلك جميع الحيوانات اه فهم يقولون لا تخرج ط لكن المواق لما في قاضيان أوق حيث ذكر عدم الرجوع ولم تعرض لخلافه كما يأتي قريبا فتأمل (قوله) واعتمده القهستاني حيث قال وقيل اشعار بان مانع الزيادة اذا ارتفع كما انابني ثم هدم عادحق الرجوع كافي المحط اه (قوله) فليست به منزلة قوله وفيه نظر وعلمه بقوله لان الساقط الخ (قوله) لان الساقط لا يعود وفيه أن هذا من باب زوال المانع كما اذا تزوجت المرأة وسقط حقها في الحضانة فانها اذا نابت عادحقها في الزوال المانع ولذا اعتمد في شرح الملتقى العود هكذا وجد في بعض النسخ وهي التي كتب عليها الحلبي وفي بعض النسخ تقديم العلة على قوله فليست به وعليها فهو تعليل لقوله وان زالت الخ وهو الصواب وغيره اخطأ من الناسخ والحاصل أن هذا من باب زوال المانع لا عود الساقط لما علمت من أن الزيادة المتصلة من موانع الرجوع فكان الوجه ما في الحاشية وبصرفه بغيره فلا عن الدرر حيث قال تضي بطلان الرجوع لمانع ثم زال المانع عاد الرجوع فأفاد صحة الرجوع ولو بعد القضاء بعدمه عند وجود المانع اذ ازال ذلك المانع لا من باب الساقط لا يرجع حتى لو تضي بطلان الرجوع لمانع ثم زال يعود الرجوع كما يأتي ويؤيده ما يأتي في المانع الرابع خروج الموهوب الا اذا رجع الثاني فله الرجوع فكذلك هنا (قوله) ان عدا زيادة قال في المنع اذا كان موجب الزيادة في الأرض وان كان لا موجب لا يمنع الرجوع وان كان موجب في قطعة منها بان كانت الأرض كبيرة بحيث لا يعد مثلها زيادة فيها كلها امتنع في تلك القطعة دون غيرها كذا في الرمز وفي السراجية اذا وهب أرضا في الموهوب له فيها بناء بطل الرجوع وزوال البناء عادحق الرجوع اه وفي المهاج رجل وهب لرجل أرضا بضاء أثبت في ناحية منها نخلا وبنى فيها بيتا وكانا دارا يعني معلقا للدواب كان ذلك زيادة فيها وليس له أن يرجع في شيء منها اه وفيها أمأنا لم يعد زيادة أصلا كبنائه وتوار الخ في غير محله فاه لا يمنع الرجوع اه معر بالزبلي (قوله) والا راجع لقوله ان عدا زيادة فهو مفهوم وقوله ولو عاد في قطعة مفهوم قوله في كل الأرض وفي الهندية عن الكافي ان وهب لآخر أرضا بضاء فأنبت الموهوب له في ناحية منها نخلا وبنى بناء وكانا وكان ذلك زيادة فيها وليس له أن يرجع في شيء منها فان كان لا بعد زيادة وبعد نقصا فانه لا يمنع الرجوع حتى لو بنى دكانا مغرا بحيث لا بعد زيادة أصلا فلا عبرة به وان كان الأرض عظيمة لا بعد ذلك زيادة في الكل انما يعد زيادة في ثلث القطعة فله أن يرجع في غيرها اه (قوله) وسمن قده في الخواشي العقوبية بالاعتدل وهو حسن قال المصنف في منحه وكذا اذا غر عن حاله بأن كان حنطة فطحنها وأدقها فغزاه أو سو بقاقله بسمن أو كان لبنا فأتخذه جبنًا وسمن اه قال حشيشه الخير الرمي وفي الولوالجية رجل وهب سويقاقله بالماء يرجع الواهب لأنه بقي الاسم وهذا نقصا كن وهب لرجل حنطة فلقها بالماء ففرق بين هذا وبين ما اذا وهب ترافقه الماء حيث لا يرجع والفرق أن ههنا اسم التراب لم يبق فلم يبق الموهوب اه أقول وكذا الموهوب عن قضير زبيل العدم بقاء الاسم تأمل اه (قوله) وخياطة أما اذا قطعت فلا تمنع الرجوع ولو قطعه نصفين فحاط نصفه وبقي النصف الآخر له الرجوع في الآخر (قوله) وصبغ ولو بأسود لانه ربما ينفق على السوداء كتر مما ينفق على صبغ آخر قاضخان (أقول) ولون الأسود في زماننا من أحسن الألوان وزيادته قيمة عن غيره من الألوان وما نقل عن الإمام أنه مما ينقص الثمن فهو اختلاف زمان (قوله) وقصرتوب لزائدة قيمة الموهوب بها قال في الهندية ولو وهب كرسيا فقصم الموهوب له لا يرجع لانه زائدة متصلة وصفة متقومة ولو غسله يرجع كذا في محيط السرخسي وان قتله لا يرجع اذا كان يزيد بذلك في الثمن كذا في الوجيز للكردي (قوله) وكبر صغير قد علمت أن فيه خلافا لكن مشي قاضخان على عدم الرجوع ولم تعرض للقول الآخر وعبارته رجل وهب عبدا صغيرا نشب

واعتمده القهستاني
فليست به لأن الساقط
لا يعود (كبناء وغرس)
ان عدا زيادة في كل
الأرض والأرجع ولو
عدا في قطعة منها امتنع
فيها فقط زبلي (وسمن)
وجال وخياطة وصبغ
وقصرتوب وكبر صغير
وسماع أصم وأصار
أعني واسلام عبد

وصار رجلا طولا لا يرجع الواهب فيه لأن الزيادة في البدن تمنع الرجوع وإن كانت تنقص القسمة اهـ وعله
أيضا في الاختصار بأنه زاد في بدنه ثم انتقص بوجه آخر فلا يرجع **(قوله ومداواته)** أي من مرض كان عند
الواهب أما إذا مرض عند الموهوب له فدواؤه لا يمنع الرجوع هندية عن البحر وكأنه أراد بالمداد أو وصول
أثره وهو البرء أمأبدونه فلم تحصل الزيادة والبرء بدون المداد أو زيادة تأمل **(قوله وعفوجانية)** أي صدرت
من العبد كما إذا كان العبد حلال الدم فعفا الولي عنه وعوفي بدم الموهوب له لا يرجع وإن كانت الحناية خطأ ففداء
الموهوب له لا يمنع من الرجوع ولا يسترد منه الفداء كما في الزبلي ولوجني العبد على الموهوب له فالواهب الرجوع
والحنابة باطله هندية عن محيط السرخسي **(قوله وتعلم قرآن أو كتابة الخ)** أو كانت أعمية فعملها الكلام
أو شيئا من الحروف لا يرجع لحدوث الزيادة في العين كما في البحر ومثله في الهندية عن المضبران بزيادة هو
المختار قال في التتارخانية معز بالواقعات الناطقي رجل وهب لرجل حارفة فعملها القرآن أو الكتابة أو المشط
ليس له أن يرجع وهو المختار اهـ أي وإن كانت هذه الزيادة معنوية لكن في الزبلي والعيني ما يخالفه
فلا يرجع وما ذكر في منقذ الملقى نقل عن السراجة أن الإسلام والتعليم ليس بزيادة ما تنفع من الرجوع فحصل
على مروي عن محمد والافيكون مخالفًا لما في العتبرات **(قوله باعرا به)** أي بيان أعرا به من رفع ونصب وخفض
وخرم هذا إذا كان على الصواب أما لو كان خطأ فهو تنقيص فلا يمنع الرجوع وإنما يمنع الرجوع في هذه المسائل
لحدوث الزيادة في العين عند أبي يوسف قال الجوى وهو المختار وعن محمد ورفقا لا يمنع الرجوع لأن هذه ليست
زيادة في العين فأثبت الزيادة في السعر وروى الخلاف بالعكس كما في الزبلي وعن أبي حنيفة روايتان كما في
الشريانية **(قوله وحل تمر من بغداد إلى بلخ مثلا)** فإن فيه زيادة القسمة بالنقل من مكان إلى مكان بجر
قال في الهندية معز بالي التبيين ونقله من مكان إلى مكان حتى ازدادت قيمته واحتاج إلى مؤنة النقل ذكر
في المنتقى أنه عند أبي حنيفة ومحمد جهما الله تعالى ينقطع الرجوع اهـ وفي ط وانظر حكم ما إذا لم يزد
أن محل كون زيادة السعر لا يمنع الرجوع إذا لم ينقل الهبة قال الزبلي ولونقله من مكان إلى مكان حتى ازدادت
قيمه واحتاج فيه إلى مؤنة النقل ذكر في المنتقى أن عندهما ينقطع الرجوع وعند أبي يوسف لأن الزيادة
لم تحصل في العين فصار كزيادة السعر ولهما أن الرجوع يتضمن إبطال حق الموهوب له في الكراء ومؤنة
النقل بخلاف نفقة العبد لأنها يبدل وهو المنفعة والمؤنة لا يبدل اهـ وفي شرح السبيل الكبير للسرخسي
أنه لو كانت الهبة في دار الحرب فأخرجها الموهوب له إلى موضع يقدر فيه على حملها لم يكن للواهب الرجوع
لأنه حدث فيها زيادة بصنع الموهوب له لأنها كانت مشرفة على الهلاك في مضبعة وقد أحاطها بالخراج
من ذلك الموضع اهـ لكنه ذكر ذلك في صورة ما إذا ألقى شيئا وقال حين إلقائه من أخذه فهو له ذكره في التاسع
والثسين **(قوله ونحوها)** أي المذكورات وذكر في المنع مسائل من هذا الباب منها ما لو وهب له حلقة فركب
فبها فسان كان لا يمكن نزعها إلا بضر لا يرجع وإن أمكن نزعها بلا ضرر يرجع اهـ والنظير والتخصيص وتحديد
السكن ونحوها بانه تمنع الرجوع كما في الدر المنثور **(قوله وفي البرازية والحبل إن زاد خيرا منع وإن نقص لا
ولاو اختلف في الزيادة في المتولة ككبر القول**

ومداواته وعفوجانية
وتعلم قرآن أو كتابة
أو ثراء ونقط مصحف
بأعرا به وحل تمر من
بغداد إلى بلخ مثلا
ونحوها وفي البرازية
والحبل إن زاد خيرا
منع الرجوع وإن نقص
لا ولاو اختلف في الزيادة
في المتولة ككبر القول
لواهب وفي نحو بناء
وخياطة وصنع للوهوب
له حانية وحاول ومثله
في المحيط لكنه استثنى
ما لو كان لا يبنى في مثل
تلك المدة

ومقتضى التشديد بكون العبد في يد الوارث أنه لو كان في يد الموهوب له لا يكون القول للوارث بل للموهوب له
قال في الهندية رجل وهب دارا فبني الموهوب له في بيت الضيافة تنورا للبخير كان للواهب أن يرجع في هبته
كذا في الظهيرية * ولو وهب له جاما فجعله مسكنا أو وهب له بيتا فجعله جاما فإن كان البناء على حاله لم يردفه
شيئا أنه أن يرجع وإن كان زادا فبنياء أو علق عليه بنايا أو حصصه وأصلحه وأوطنه فليس له أن يرجع في
شيء فيه كذا في المحيط أن هدم البناء رجوع في الأرض ولو استهلك البعض له أن يرجع في الباقي كذا في الرجز
للكردى * ولو كانت الزادة بناء فأنهم يعودون الرجوع كذا في التارخانية وهب عبد افكاته فحضر ورده
رفيقا له الرجوع * ولو زالت الرقبة عن ملكه ثم عاد إليه بالفسخ فلا واهب الرجوع * ولو جنى العبد على
الموهوب له فلا واهب الرجوع والحناية باطلة هكذا في محيط السرخسي * رجل وهب شاة أو بدنة أو بقرة
فأوجب الموهوب له لاضحية أو هدى أو خزا صيدا أو نذرا أو قلد البدنة أو البقرة أو أوجبها أنطق فلا واهب
أن يرجع في الروايات الظاهرة * وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى لا يرجع كذا في محيط السرخسي * ولو وهب
له شاة فذبحها فله أن يرجع فيها وهذا بخلاف ولو ضحى بها أو ضحى في هدى المتعة لم يكن له أن يرجع فيها
في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى وقال محمد رحمه الله تعالى يرجع فيها ويجزئه الاضحية والمتعة ولم ينص على قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى واختلف المشايخ في رجوعه الله تعالى فيه قال بعضهم أنه كقول محمد رحمه الله تعالى وهو
النصح كذا في المحيط * ولو وهب درهماتهم استقرض من الموهوب له فأقرضه إياها وليس الواهب أن يرجع
أبدا كذا في خزائن الفتن * رجل وضع جلابي المسجد وعلق قنديلا له الرجوع بخلاف ما إذا علق حبلا
للقنديل كذا في السراجية (قوله لا يمنع الزيادة المنفصلة) فإن قيل ما الفرق بين الرديع والرجوع بالهبة
حتى منعت الزيادة المنفصلة الدلالة الرجوع والمصلحة بالعكس قلنا هو أنه لا يجوز رد العين فقط لسلامة الزيادة
للمشتري مجانا وهو ما ولا مع الزيادة قصد العدم وروود العقد عليها والفسخ يرد على ورود العقد لاتباعه إذا ولد
لا يمنع الأم بعد الانفصال بخلاف الهبة لعدم إيجابها والرد في المصلحة حصل ممن حصلت الزيادة على ملكه
فكان إسقاط حقه رضاه فلا يمنع الزيادة بخلاف الرجوع لعدم حصوله رضاه فله ذلك يعقوبة (قوله كولد)
بنكاح أو سفاح بزازية (قوله وأرض) أي أرض جناية على العبد كما إذا قطعت يده وأخذ الموهوب له أرضه كان
الواهب أن يرجع ولا يأخذ الأرض هندية (قوله حتى يستغنى الولد عنها) ولم يعتبر ذلك في الثمرة لأنه يجوز بيعها
بداصلا عنها ولا فكذا هنا يأخذها الموهوب له قنأمل (قوله لكن نقل البرجندى الخ) يعني وعند غيره يرجع
بهادون الولد أن لم يستغن وحسنه ينبغي أن يستعير على حضنته بأجر المثل فليرجع (قوله أنه قول أبي يوسف)
فإن في الهندية قال بشر قلت وإن اختصموا في الرجوع والولد صغير ثم أدرك الصغير وقد كان القاضي أبطل
الرجوع في الأم قال له الرجوع فيها اه فأدأت أن القاضي يبطل الرجوع قبيل كبر الولد وهل على قوله يلزم
الموهوب له الأجر منه الرضاع ومقتضى القواعد أن ينظر إلى الولد تارة يقبل غيرها وتارة لا فإن لم يقبل إلا
إياها أمسكها للرضاع ولا أجروا متع أخذها وإن قبل غيرها لا تمنع الأرض الواهب له الآخر ويجزئ طمران
ظاهر الخائسة اعتماد خلاف قول أبي يوسف حيث قال ولو ولدت الهبة ولدا كان للواهب أن يرجع في الأم في
الحال وقال أبو يوسف لا يرجع حتى يستغنى الولد عنها ثم يرجع في الأم دون الولد اه (قوله قال في
السراج لا و قال الزيلعي نعم) تقدم التوفيق من أن الجبل عبي الآدمية لا في الهبة وتقديم عن
الهندي من أن الحوارى تختلف فمن من تسمن به ويحسن لو أنها فيكون زيادة تمنع الرجوع ومنه بالعكس
فيكون نقصا لا يمنع الرجوع اه ويؤيد هذا التوفيق ما قدمناه أيضا من أن الجبل أن زاد خير أمع
الرجوع وإن نقص لا إذا كانت الموهبة مائة وجبت عند الموهوب له ونقصت بذلك كان للواهب الرجوع
ولا يشعرا لهما بل إذا ولدت بعد الرجوع رسترد الموهوب له لكونه حدث على ملكه كما قالوا فاعملوا بنى في
الدار الموهوب به بناء منقصا كبناء تنور في بيت السكنى فإنه لا يمنع الرجوع كافي الخائسة والموهوب له أخذه
فقد سقط ما قبل أن ما ذكره المشرح لا يوافق القولين فافهم ثم لا يخفى أن هذا في الجبل العارض أمالو

(لا يمنع الزيادة المنفصلة)
كولد وأرض وعقر وثمره
فيرجع في الأصل
لا الزيادة لكن لا يرجع
بالأم حتى يستغنى الولد
عنها كذا نقله القهستاني
لكن نقل البرجندى
وغيره أنه قول أبي يوسف
فليقبله فلوجب له
تدله للواهب الرجوع
قال في السراج لا و قال
الزيلعي نعم

وهما جلي ورجع بها كذلك صح وليس الكلام فيه خلافا لمافهمه المجري وبقي ما لو كان الحسل من
الموهوب له فقد قد منعن الشيخ أبي السعود ببحثائه ما منع من الرجوع **(قوله مريض)** قال في المحيط
يجب أن يعلم أن هبة المريض هبة عقد وليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لانها وصية ولكن
لان حق الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فيلزم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث واذا كان
هذا التصرف هبة عقدا اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جلتها قبض الموهوب قبل موت الواهب اه
(قوله وقد وطلت) أطلق في وطئها فمعه ما لو كان الواطئ الموهوب له أو غيره **(قوله ورد هامة عقرا)** تتعلق
حق الغرام فيها بالدين يتعلق بذمة المدين فاذا مرض مرض الموت يتعلق بتركته وكانت هبته حينئذ وصية
لان تنفيذها استغراق التركة بالدين فلذا يلزمه عقرها لانه لم يملكها قبل الموت حيث كانت وصية ولا بعد الموت
تلتحق حق الغرام ولم يجب الحد للشبهة فوجب العقرفلوجلت من ذلك الوطئ براجع حكمه * **(فروع)** *
وهب في مرضه ولم يسلم حتى مات بطلت الهبة لانه وان كان وصية حتى اعتبر فيه الثلث فهو هبة حقيقة فيحتاج
الى القبض * وهب المريض عبدا لاله غيره ثم مات وقد باعه الموهوب له لا ينقض البيع ويضمن ثلثه وان
أعتقه الموهوب له والواهب مدين ولا مال له غيره قبل موته جازو بعدم موت الواهب لان الاعتاق في المرض
وصية وهي لا تعمل حال قيام الدين وان أعتقه الواهب قبل موته ومات لا سعاية على العبد لحوازا الاعتاق ولعدم
الملأ يوم الموت رازية * ورأيت في مجموعة متل على الصغيرة مخطوعة عن جواهر الفتاوى كان أبو حنيفة حاما
فوقعت مسئلة الدور بالكوفة فتكلم كل فريق بنوع فذكر والة ذلك حيث استدلوا به فقال من غير فكر ولا
روية أسقطوا السهم الدائر تصح المسئلة مثاله مريض وهب عبدا له من مرض وسله اليه ثم وهبه من الواهب
الاول وسله اليه ثم ماتا جميعا ولا مال لهما غيره فانه وقع فيه الدور متى رجع اليه شيء منه زاد في ماله واذا زاد في
ماله زاد في ثلثه واذا زاد في ثلثه زاد في ماله واذا زاد في ماله زاد في ثلثه ثم لا يزال كذلك فاحتسب
الى تصحيح الحساب وطريقه أن تطلب حسابه ثلث والثلث ثلث وأقله تسعة ثم تقول صحت الهبة في ثلاثة
منها ويرجع من الثلاثة تسهم الى الواهب الاول فهذا السهم هو سهم الدورة أسقطهم من الاصل يبقى ثمانية فيها
تصح وهذا معنى قول أبي حنيفة أسقطوا السهم الدائر وتصح الهبة في ثلاثة من ثمانية والهبة الثمانية في سهم
فحصل للواهب الاول ستة ضعف ما صححتا في هبته وصححتا الهبة الثانية في ثلث ما أعطينا فثبت أن تصحيحه
بأسقاط سهم الدور وقيل دعى الدور يدور في الهواء اه ملخصا **(قوله والميم موت أحد العاقرين)** يعني
حرف الميم اشارة الى أن ميراث أحدهما مانع ان كان بعد التسليم لان ميراث الموهوب له يتقبل المالك في ورثته
فصار كذا انتقل حال حياته ولان تبدل المالك كبديل العين فصار كعين أخرى واذا مات الواهب فوارثه أجنبي
عن العدة اذا ذمها وأوجهه حق الرجوع بمجرد خيار فلا يورث تكميل الشرط ولان الشارع أوجب له الواهب
والوارث ليس بواهب فان قلت لانه بالوت قد خرج الموهوب عن الملأ فاستغنى بذلك انحاء عن الميم أجب
بأن الميم يعطى حكم الحي في أشياء حتى التحيز والتكفير وقضاء الدين وتنفيذ الوصية فرمناظن أن الهبة
من تلك الأشياء فكان النص صريحا على الموت أو لم ينظر ما لو حكم بلحاظه من تداءم فماد كمن التعليل
أنه لو حكم بلحاظه من تداءم الحكم كذلك وليراجع صريح النقل والله تعالى أعلم **(قوله بعد التسليم)** قديده لانه
لومات أحدهما قبله بطلت لعدم الملأ ورجوع المستأمن الى دار الحرب بعد الهبة قبل القبض مبطل لها كالموت
فان كان الحري ياذن للتسليم في قبضه وقبضه بعد رجوعه الى دار الحرب جاز استحسانا بخلاف قبضه بعد موت
الواهب كذا في المبسوط بحر **(قوله بطل)** يعني عقد الهبة والاولى بطلت أي لا انتقال الملأ للوارث قبل تمام
الهبة **(قوله ولو اختلف)** أي الشخصان لا يقيد الواهب والموهوب له وان كان التركيب وهو ما قال وارث
الواهب ما قبضته في حياته وانما قبضته بعد وفاته وقال الموهوب له بل قبضته في حياته والعبد في يد الوارث
ط **(قوله والعين في يد الوارث)** هذا ليس بقيد لما في الهندية عن الذخيرة قال المدعي عليه وهب لك والذى هذا
العين فلم تقبضه الا بعد موته وقال الموهوب له قبضته في حياته والعين في يد الذي يدعى الهبة والقول للوارث

وفي الجوهره مريض
مدبون مستغرق
وهب أمة فمات وقد
وطئت رد هامة عقرا
هو المختار (الميم
موت أحد العاقرين)
بعد التسليم فلو قبضه
بطل ولو اختلفا والعين
في يد الوارث فالقول
للوارث

لان القبض قد علم الساعة والميراث قد تقدم القبض ٥١ منح وبجر وفية تأمل ط وقد مناه قري بيا ولم يظهر
 لي وجه التأمل **(قوله)** وقد نظم المصنف الخ لم يذكره في المنع قال الحلبي هو من الطويل من الضرب الثالث
 منه والجزء الاول فيه التزم والجزء الثاني مقبوض مع تسكين هاء يديه ولوزادوا وسكن الياء من ديه اسلم من
 العلل ط ٣ ولوزادوا وفي أوله وشددوا الياء مع سكن الهاء في ديه لكان أولى وفيه ما فيه لان الواو يجوز
 حذفها ولو قال * خراج ديات ثم كفارة كذا * لاستقام وزنه وصح معناه وأقال * زكاة كذا عشر
 خراج ورابع * لاستقام أيضا **(قوله)** كفارة / أطلق فيها فعم كل كفارة وظاهره أنها تسقط بالموت أصلا حتى
 لا يخرج عنه من ماله ولا يجب الوصية به وهذا خلاف ما نص عليه الشرنبلالي فإنه قال في نور الانصاح وشرحه
 الصغرى في أحكام اسقاط الصلاة وزمه عليه الوصية بما قدر عليه وبقي في ذمته حتى أدركه الموت من صوم
 فرض وكفارة ونهار وجنابة على احرام ومثذوف فيخرج عنه ولين من ثلث ما ترك وان لم يوص لا يلزم الوارث
 الاخراج وعلى هذا دين صدقة الفطر أو النفقة الواجبة والخراج والجزية والكفارات المالية والوصية بالحلج
 والصدقة المنذورة والاعتكاف المنذور عن صومه ٥١ مختصرا فان أراد أنه اذا مات لا يطالب الوارث به امن
 تركه صح أم لا الذي وجبت باصائه فطالب باخراجها شرعا ط وفي شرح السراجية وان كان الدين من حقوق
 الله تعالى كالزكاة والصلاة والصوم وبخطة الاسلام والنذر والكفارة فان أوصى به الميت وجب عندنا تنفيذه
 من ثلث ماله الباقي بعد دين العباد وان لم يوص لم يجب ٥١ وعلمه فغنى سقوطها بالموت عدم وجوب اخراجها
 من التركة بلا وصية أما اذا أوصى بها فطالب باخراجها شرعا **(قوله)** أي على العاقلة وعلى نفس
 القاتل ان لم يكن له عاقلة هكذا يفيد إطلاق ط **(قوله)** خراج يعم خراج الرأس والارض وقد علمت من نقل
 الشرنبلالي أنه يوصي بها ويخرجها من الثلث قال المصنف في باب العشر من عليه عشر أو خراج اذا مات أخذ
 من تركته وفي رواية لا بل يسقط بالموت والاول ظاهر الرواية **(قوله)** ضمان لعق أي اذا أعتق أحد الشرى يكن
 خطمه من عبد موسر فمضنه شرى بكمه فأت المعتق سقط عنه **(قوله)** هكذا نفقت أي غير المستدانة بأمر القاضي
 وفي حاشية أبي السعود ايراد من النفقة التي تسقط غير المستدانة بأمر القاضي أمهي فقد جزم في الظهيرة
 بعدم السقوط وصححه في الأخيرة ونسبه الى كافي الحاكم وعلمه بأن للقاضي ولاية عامة فكانت استدانها
 بأمره بمنزلة استدانته الزوج بنفسه ولو استدان بنفسه لا يسقط ذلك الدين بموت أحدهما فكذا هذا وقد تقدم
 في النفقات الكلام على هذا مستوفى وكذا في رسالة سدي والدرجة الله تخرير النقول في نفقات الفروع
 والاصول فارجع اليها فانها فردة في ما بها ولم يسبق ٤ على منوالها **(قوله)** كذا هي بمعنى اذا وهب ولم
 يسلم حتى مات فانها تبطل **(قوله)** لما أن الجميع صلات أي أوفى حكمها كالخراج وقد علمت أنه ليس بمحصورا
 فيما ذكره من الخمسة كما علمت مما مر فتأمل ولان الصلوات لا تتم بالتسليم واذا مات قبل التسليم تسقط فان
 قيل لو كانت النفقة صلة كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز أن يجبر ألا ترى أن من أوصى أن يوهب
 عبده من فلان بعد موته فأت الموصي فان الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبد وان كان صلة ولومات
 العبد تبطل الوصية وكذا الشفع يستحق على المشتري تسليم الدار اليه بالشفعة والشفعة شرعية ولومات
 الشفع تبطل الشفعة كما في شرح أدب القضاء **(قوله)** بشرط أن يذ كر لفظ الخ لان حق الرجوع ثابت له
 ولا يسقط الا بعوض يرضى به ولا يتم ذلك بدون رضاه وفي الجوهر ما يفيد أنه يكفي العلم بأنه عوض هبته
 ط قال في الحاشية وهب رجل عبدا بشرط أن يعوضه ثوبان نقاضا باز والا لا ٥١ **(قوله)** خذ عوض
 هبتك أفاد أنه لو وهبه شيئا أو تصدق عليه ولم يذ كر أنه عوض لا يسقط الرجوع بل لكل منهما أن يرجع
 في هبته كذا في البحر لكن يؤيد كلام الجوهر المذكور ما يأتي عن العقوبة التي قرى بها تأمل وفي أبي
 السعود بعد أن ذكر ما نقلناه عن البحر وهو صريح في عدم الفرق بين الهبة والصدقة فيخالف ما قدمناه من
 أنه اذا كان الموهوب فقيرا ليس له الرجوع لانها صدقة اللهم الا أن يحمل ما هنا على أن المتصدق عليه غنى
 فتزول المخالفة لانها حينئذ تكون مجازا عن الهبة **(قوله)** ومحذوذك أي من كل لفظ يفيد التعويض

وقد نظم المصنف
 ما يسقط بالموت فقال
 كفارة ذبه خراج ورابع
 ضمان لعق هكذا
 نفقات
 كذا هي حكم الجميع
 سقوطها
 بموت لما أن الجميع
 صلات
 والعين العوض
 بشرط أن يذ كر لفظا
 يعلم الواهب أنه عوض
 كل هبته (فان قال خذ
 عوض هبتك أو
 بدلها) أوفى مقابلتها
 ومحذوذك (فقبضه
 ٣ قوله ولوزادوا الواو الخ
 يتأمل في هذا الموضع ٥١
 ٤ قوله ولم يسبق كذا
 بالاصل ولعله ولم يسبق
 ٥١ محضه

وفي الخانة اذا عوض بعد الهبة وقال هذا ثواب هبتك او مكانها او كافاتك او ابتلتك وتصدق بها عليك بدلا
عن هبتك لابقى الواهب الرجوع (قوله سقط الرجوع) أي رجوع الواهب والمعوض كافي الانقروى
واله يشترط مفهوم الشارع (قوله ولو لم يذكر أنه عوض) أي فيكون هبة مستدانة كافي الزبلي (قوله رجع
كل جهته) برفع كل منقوب باعوضا عن المضاف اليه لان التملك المطلق يحتمل الاستدانة ويحتمل المجازاة فلا
يبطل حق الرجوع بالمثل مستصفي لكن قد يقال ان الاصل ان المعروف كالمقووظ كاصح به في السكافي
وفي العرف بقصد التعويض ولا يذ كر خذ بدل هبتك ونحوه استحسانا فينبغي ان لا يرجع وان لم يذكر
البديلة وفي الخانة بعث الى امرائه هذا باعوضت المرأة وزفت اليه فارقها فادعى الزوج ان ما بعثه عارية
واراد ان يسترد وارادت المرأة ان تسترد العوض فالقول للزوج في متاعه لانه انكر التملك وللمرأة ان
تسترد ما بعثته اذ تزعم انه عوض للهبة واذا لم يكن ذلك هبة لم يكن هذا عوضا فلكل منهما ما استردا متاعه
* وقال أبو بكر الاسكافي ان صرح حين بعثت أنه عوض فكذلك وان لم تصرح به ولكن نوت أن يكون
عوضا كال ذلك هبة منها وبطلت بينهما ولا يخفى أنه على هذا ينبغي أن يكون في مسئلتنا اختلاف يعقوبية
(قوله ولذا الخ) قال ط الاول حذف لاذلانه جعله من بطلان عازاده وابقا المصنف على ظاهره لانه يفيد حكم
ما ذكره الشارح بالاولى اه نعم هو تعليل لما يفهم من قوله رجع كل جهته فانه حيث سمى العوض هبة
لانه تملك حديدان سمي عوضا شرط له ما بشرط للهبة (قوله وافرأز) عن مال المعوض فانه ان عوضه
ثم راعى شجرة لانه حتى يفرقه وفي الهندية ان العوض المتأخر حكمه حكم الهبة يصح بما تصح به وبطل بما
تبطل به الا في اسقاط الرجوع على معنى انه ثبت حق الرجوع في الاولى ولا يثبت في الثانية اه وهذا يدل
على أن العوض لا يشترط في عقد الهبة ط (قوله ولو العوض مجانسا) أي من جنس الهبة وبسائر أي أقل منها
وذلك لأن العوض ليس يسد حقيقة اذ لو كان كذلك لما جاز بالافق للربح يحقق ذلك أن الموهوب له مالك
لهبة والانسان لا يعطى بدل ملكه لغيره وانما عوضه ليسقط حقيقة الرجوع وايضا لما كان العوض
تملكا حديدا وفيه معنى الهبة المستدانة ولذا شرط فيه شرائطها فيجوز باقل من الموهوب ولو من جنسه لافرق
بين الاموال الربوية وغيرها ولو كن عوضا من كل وجه لا تمتنع في الاموال الربوية بالامتناع بل يابد عند
اتحاد الجنس (قوله وهو محجوف) لكن قد يقال على هذه النسخة انه اراد بالعقد عقد الهبة فاللعهد
الخصوي ويراد به العقود عليه والحاصل انه لا ملجئ الى الحكم عليه بالتحريف مع امكان صحته اذا اصاب في
اللام ان تكون للعهد والعقد المعهود الذي يوب له وهو عقد الهبة فكان معنى النسختين معتمدا تامل
(قوله ولا يجوز للاب الخ) لانه تبرع ابتداء وليس له أن يتبرع من مال الابن فان عوض فلو اوجب أن يرجع
في هبته لطلان التعويض برأيه وهذه العلة تفيد أن الاب يرجع بما عوض لانه هبة من كل وجه فصح
الرجوع به واظهار عدم كراهة الرجوع فيه لانه لم يتبرع فيها ابتداء بل بقصد التعويض ولم يتم له فكان كما
لو استحق الموهوب فانه يرجع بالعوض فكذا هنا ولا يجوز له التعويض وان كانت الهبة للصغير بشرط
التعويض كافي الهندية وما يتفرع على كون العوض بمعنى الهبة أنه لا يجوز لانهما تبرع وليس للاب أن
يتبرع بماله لانه منه وحقه عن رجوع الواهب في الهبة مع أن المسألة ما منع من دينه أن يتركب المكروه
ومع ذلك لو باع العين الموهوبة للصغير امتنع الرجوع وله ذلك في المنقول فان ما زله ذلك في العقار أيضا
لفرضه زاده على المسائل التي يساع فيها عقار الصغير (قوله من ماله) الصغير يرجع لأقرب مذكور
لا سيما وقد علم من صريح عبارة الترازية ولو كان العوض من مال الاب صح لما مر وسأتي من صحة
التعويض من الاجنبي (قوله ولو وهب العبد) أي وهبه لشخص وهب بضم الواو مبني للجهول أي
وهبه لشخص شأ (قوله ثم عوض) أي عوض العبد عن هبته (قوله فلكل منهما الرجوع) وجهه
في العبد ظاهر لان الهبة تبرع وهو ليس من أهله فاذا ملك العبد الرجوع لطلان الهبة فكذلك الموهوب له
الرجوع بالعوض لان التعويض مبني على الهبة وقد بطلت أبو السعود ويحتمل أن وهب مبني للفاعل

الواهب سقط الرجوع
ولو لم يذكر أنه عوض
رجع كل جهته (و) لذا
(يشترط فيه شرائط
الهبة) كقبض وافرأز
وعدم شيوخ ولو
العوض مجانسا أو
يسيرا وفي بعض نسخ
المتن بدل الهبة العقد
وهو محجوف (ولا يجوز
للاب أن يعوض عما
وهب للصغير من ماله)
ولو وهب العبد التاجر
ثم عوض فلكل منهما
الرجوع بجر (ولا يصح
تعويض مسلم

وعوضه معنى للفعول * قال في الخاتمة العبد المأذون اذا وهب لرجل فعوضه الموهوب له كان لكل واحد منهما ان يرجع فبما دفع له هبة العبد ما طله ما ذونا كان أو محجورا واذا طلت الهبة بطل التعويض **(قوله من نصراني)** من هنا عني اللام **(قوله نجر)** مفعول تعويض ومفعول هبة محذوف وهو من اضافة المصدر لفاعله والمعنى لا يجوز أن يعوض المسلم نجر أو نجريرا اذا وهب له النصراني شيئا لا نأتهنا عن تسليم النجر والخزير وعلمكم بما قلدي أن يرجع في هبته قال الطحاوي والظاهر أنه لو كانت المسئلة بالعكس يكون الحكم كذلك ويجوز * قال في الهبة وأهل الذمة في الهبة غزلة المسلمين لانهم التزموا أحكام الاسلام فبما رجع الى المعاملات الآله لا يجوز المعاوضة بالنجر من الهبة فيما بين المسلم والذي سواء كان المسلم هو الموقض النجر والذي ثم ذكر في وهب المسلم شيئا فعوضه نجره الرجوع في هبته اه **(قوله بعض الموهوب)** قال في العناية مثل أن يكون الموهوب دارا والعوض بيت منها أو الموهوب الفاء والعوض درهم منها فإنه لا ينقطع به حق الرجوع لا تعلم يقين أن قصد الواهب من هبته لم يكن ذلك فلا يحصل به خلافا لفرقائه قال الحق بذلك سائر أمواله وبالقيل من ماله ينقطع الرجوع فكذلك هذا ونماه فيها **(قوله)** فله الرجوع في الباقي لان حقه كان باقيا في الكل فاذا وصل اليه بعضه لا يسقط حقه في الباقي زيلي **(قوله)** ص * سواء كان في مجلس أو مجلسين **(قوله والا لا)** هي مسئلة المصنف **(قوله في هبة)** يعني اذا وهب دراهم تعينت فلوا بداهم بغيرها كان اعراضا منه عنها فلوا في بغيرها ودفعه فهو هبة مستعدة واذا قضى الموهوب له وأبدلها بجنسها أو بغير جنسها لا رجوع عليه ومثل الدراهم النانير ط **(قوله ورجوع)** أي ليس له أن يرجع الا اذا كانت دراهم الهبة قائمة بعينها فلوا نقضها كان اهلا كايمن الرجوع ط **(قوله لحدونه الطين)** أي فهو غير الحنطة فلا يقال انه عين الموهوب أو بعضه والذووهب الدقيق في الحنطة ثم طحنه وسلم له يصح لانه لما وهبه كان معدوما حين الهبة كما قدمنا **(قوله وكذا الوصغ)** لان الشيء مع غيره غير مع نفسه والتوب المصبوغ والسويق الملتوب باليمن غيرهما خاليين عن الصبغ والالت ولان ما في التوب من الصبغ وما في السويق من اليمن ونحوه يصلح عوضا **(قوله ثم عوضه)** أي البعض أي جعله عوضا عن الهبة صح حصول الزاد فيه وكأنه شيء آخر **(قوله امتنع الرجوع)** لانه ليس له الرجوع في الوالد فصح العوض اه منع والظاهر أن ذكر الحاريتين اتفاقا والاولى للمصنف التعبير باحدى وهو كذلك في بعض النسخ ط **(قوله وصح العوض من أجنبي)** أي دفعه لان الموهوب له لا يحصل له بهذا العوض شيء لم يكن سالما له من قبل فيصح من الاجنبي كما يصح منه الخلع والصلح عن دم العمد اه زيلي **(قوله كبذل الخلع)** أي كما يصح عن بذل الخلع من أجنبي وكان الاولى بتقديمه على قوله يسقط كما فعل العيني **(قوله ولا رجوع)** أي للعوض على الموهوب له ولو كان شريكه سواء كان باذنه أو لا لان التعويض ليس واجب عليه فصار كالأمره أن يتبرع لانسان الا اذا قال على أي ضامن بخلاف المدون اذا أمر رجلا بأن يقضي دينه حيث يرجع عليه وان لم يقض لان الدين واجب عليه منع **(قوله ولو بأمره)** يعني لا رجوع للاجنبي على الموهوب له ولو كان بأمره **(قوله لعدم وجوب التعويض)** علة لقوله ولا رجوع ولو بأمره **(قوله بخلاف قضاء الدين)** أي حيث يرجع الاجنبي على الدين اذا قضى بأمره أي ولو لم يقل أي ضامن لان الدين ثابت في ذمته وقد أمره أن يسقط مطالبته عنه فيكون أمر ابا من علمه كما كان للطلب وهو الدين فصار كالأمره أن علمه عند ذكره الزيلي قال الاتفاقى والفقهاء أنه لما أمره بقضاء الدين صار مستقرضا منه ذلك القدر وهو كالأمره بالصرف الى غيره لا لا لم يجعله كذلك لا يتصور فراغ ذمته عما علمه لان الذمة لا تفرغ الا بالقضاء ولا يقع الفعل قضاء الا اذا انتقل في المؤدى الى من عليه الدين أولا حتى اذا قضى رب الدين وجب للدينون مثل ما علمه فليقتان قضا صا وهذا لا يحتاج اليه في الهبة لانه لا دين على الموهوب له حتى يحتاج الى فراغ ذمته بقدر الاستقراض فافتقر من هذا الوجه اه شلي **(قوله ما يطالب به الانسان)** دخل فيه النفقة على الزوجة والاولاد **(قوله بالحس والملازمة)** خرج بذلك الامر بالتكفير عنه وأداء النذر فانه وان

أوخزيرا) اذ لا يصح
تملك لمن المسلم بجر
(ويشترط أن لا يكون
العوض بعض الموهوب
فلوعوضه البعض عن
الباقى) لا يصح (فه
الرجوع في الباقي) ولو
الموهوب شيئين فعوضه
أحدهما عن الآخر
ان كانا في عقدين صح
والالا لان اختلاف
العقد كاختلاف العين
والدراهم تعين في هبة
ورجوع مختص
(ودقيق الحنطة يصلح
عوضا عنها) لحدونه
بالطين وكذا الوصغ
بعض الشيا ب أولت
بعض السويق ثم عوضه
صح خاتمة (ولو عوضه
والاحدى جاريين
موهوبتين وجد ذلك
الولد (بعد الهبة امتنع
الرجوع وصح العوض
من أجنبي ويسقط
حق الواهب في الرجوع
اذا قضى كبذل الخلع
(ولو) التعويض
(بغير اذن الموهوب له)
ولا رجوع ولو بأمره
الا اذا قال عوض عني
على أي ضامن لعدم
وجوب التعويض
بخلاف قضاء الدين
(و) الاصل أن (كل
ما يطالب به الانسان
بالحس والملازمة يكون

كان يطلب بهما لكن لا بالحس والملازمة فليتا مل **(قوله لكن)** استدراك على قوله وما لا فلا **(قوله)** بلا شرط رجوع كأنه لا نال العرف فاض بضمنا ما يدفع في ذلك وقد ذكر هذا البحث المصنف وشيخه في بحره وأشار بقوله فتأمل الى نظري وجه الاستثنا لكن قد يقال ان فداء الاسير والاتفاق على بناء الدار لمحققان بحال له مطالب يحبس به ويلزم عليه أما الاسير اذا لم يدفعه فكذلك تحت أيدي المشتري بل أعظم بلاء ورعاية تعرضون لقتلته عن دينه ولا بعد أدرا نخلص الالفداء فالحق بحال له مطالب وأما بناء الدار فانه من جملة الحاجات الأصلية لان عدم مكان بأوى اليه ويستوفيه أهله ويحفظ فيه ماله يؤدي الى هلاكه فكان لابد له منه فالحق بحاله مطالب أيضا نظيره ما قالوا في الكفالة بالنواب فهي صحيحة وان كانت تؤخذ منه بغير حق لانه تؤخذ منه فوق أخذنا الحق فجازت الكفالة بهالدفع التضييق عليه فتأمل **(أقول)** وقد ذكر الشارع قبل كفاية الرجلين أصلين آخرين أحدهما من قام عن غيره بواجب بأمره رجوع بمادفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وقضاء دينه الا في مسائل أمره بتعويض عن هبته وبالطعام عن كفارته وبإدائه عن زكاته ماله وبأن يهب فلانا عني ألفا ثانيهما في كل موضع عاكف المدفوع اليه المال مقابلا بمالك مال فان الأمور يرجع بلا شرط والا فلا فالمشتري أو الغاصب اذا أمر رجلا بان يدفع الثمن أو بدل القصب الى البائع أو المالك كان المدفوع اليه مالكا للدفوع بمقابله مال هو المبيع أو المغصوب وظاهره ان الهبة لو كانت بشرط العوض فامر بالتعويض عنها يرجع بلا شرط لو جود المالك بمقابله مال بخلاف مالو أمره بالطعام عن كفارته أو بالأجحاج عنه ونحوه فانه ليس بمقابله مال فلا رجوع للأمر على الأمر بشرط الرجوع ويرد عليه الامر بالاتفاق عليه فانه قدم أنه يرجع بلا شرط مع أنه ليس بمقابله مال فلا رجوع للأمر على الأمر بشرط الرجوع وكذا الامر بإدائه النواب وبتخليص الاسير على أمره قال في النوازل قوم وقعت لهم مصادرة فأمر ورجل ان يستقرض لهم ما لا يتنفعه في هذه المونات ففعل فلقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الأمران بشرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار أنه يرجع تاريخا في كتاب الوصايا * وفي مجموعة النقيب عن العمادية ان الأمور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الأمر قال بعضهم بوجوب الرجوع اذا اشترطه وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير اشتراطه وهو الاصح * ووقال عوض عن هبتي أو أطعمه عن كفارتي أو أذكر كاة مالي أو هب فلانا عني ألفا لا يرجع بلا شرط الرجوع كافي التراز به * وذكر في السراج الوهاج ضابطا آخر أن الواهب الذي سقط عن الأمر يدفع المأموران كان من أحكام الاستحرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع بأكثر مما أسقط وان كان من أحكام الدنيا يرجع بلا شرط اه وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الى فلان عني فلو لم يقل عني أو ادفعه فاني ضامن فدفع المأموران كان شريك الأمر أو خلطه وتفسيره بأن يكون بينهم في السوق أخذوا عطاء ومواضعة فانه يرجع على الأمر بالاجماع وكذا لو كان الأمر في عيال المأمور أو المأمور في عيال الأمر وان لم يوجدا واحدا من هذين الثلاثة فلا رجوع عليه وعند أبي يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب * قال في الثانية ذكر في الاصل اذا أمر صير في المصارفة أن يعطى رجلا ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه ففعل المأمور فانه يرجع على الأمر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صير في الامر يرجع الآن يقول عني ولو أمره بشراة أو بدفع الفداء يرجع عليه استحسانا وان لم يقل على أن ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالي على عيالي أو في بناء داري يرجع بما أنفق وكذا لو قال اقض ديني يرجع عني أو في بناء داري يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه والحاصل أنه اذا قال اقض ديني أو نائبتي أو أقبل فلان بألف عني أو انقذه بألف عني أو اقض ماله عني أو أنفق على عيالي أو في بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع والآل عني أو لا وكذا لو قال ادفع الى فلان كذا وكان المأمور صير في الأمر أو خلط الأمر أو في عياله أو الا فلا ما لم يقل عني أو على أي ضامن بخلاف ما لو قال هب فلان عني ألفا وأقرضه ألفا وعوضه عني أو كفر عن عيني بطعاما أو أذكر كاة

الامر بإدائه ميثقا للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا اذا شرط الضمان ظهوره وحينه فلو أمر المدون رجلا بقضاء دينه يرجع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال أنفق على بناء داري أو قال الاسير اشترى فانه يرجع فيها بلا شرط رجوع كفاية خاتمة مع أنه لا يطلب بهما لا يحبس ولا بملازمة فتأمل

مالي عالماً أو أجمع على رجل أو أعتق عن عبد أو عن ظهاري فلا رجوع إلا بشرطه وإن كان المأمور خليطاً أو قال
 عن خلية هذه المسائل أربعة أقسام الأول ما يرجع به المأمور مطلقاً الثاني ما يرجع إن كان صيرفياً
 أو خليطاً له أو في عياله الثالث ما يرجع إن قال عن الرابع ما لا رجوع فيه إلا بشرط الرجوع وقد نخص
 سبب الوالد درجة الله تعالى هذا الحاصل من كلام الحاشية والخلاصة فهذه المسائل منصوص عليها في الحاشية
 والخلاصة وما يستغنى عن الأصول المارة لأنها مضبوطة وكذا الأصل الذي ذكرناه عن الشارح وهو من
 قام عن غيره واجب بأمره رجوع بمادف الخ فإنه غير مضابط أيضاً لأنه لا يشهد له الأمر بالاتفاق في بناء داره
 وبشره الأسير وقضاء النسبة ولشهره الواجب الأخرى كالأمر بإداعه كانه ونحوه * وفي نور اليعرب عن مجمع
 الفتاوى أمر أحد الورثة أنساباً بكن المبت فكفى إن أمره بالرجوع عليه يرجع عليه كافي أنفق في بناء
 داره وهو اختيار شمس الإسلام وذكر السرخسي أنه لا أن يرجع عنه أمر القاضي * وفيه عن الذخيرة قال
 ادفع إلى فلان قضاؤه ولم يقل عنى أو قال افض فلان القال ولم يقل عنى ولا على أنى ضامن لها أو كسبل بها فندفع
 فلو كان المأمور شريكاً لأمره أو خليطاً له رجوع على أمره ومعنى الخليط أن يكون بينهما ما أخذوا إعطاء
 أو مواضعة على أنه متى جاء رسول هذا أو وكيله يسع منه أو بقرضه فإنه يرجع على الآخر أجماعاً إذا الضمان
 بين الخليطين مشروط عرفة إذا العرف أنه إذا أمر بشره بعهده يدفع مال إلى غيره بأمر يكون ديناً على
 الآخر والمعروف كالشرط وكذلك كان المأمور في عيال الآخر أو بالعكس يرجع أجماعاً وإن لم يقل على أنى
 ضامن ولم يشترط الرجوع اهـ وأما التعليق بالضمان عرفة أن ما جرى به العرف في الرجوع على الآخر
 يرجع وإن لم يكن خليطاً ولا في عياله ولذا أنبتوا الرجوع للصيرفي فليحفظ (قوله) وإن استحق نصف الهبة يرجع
 بنصف العوض) لأنه لم يدفعه إلا لسله الموهوب كله فإذا فاته بعضه يرجع عليه بقدره كغيره من المعاوضات
 ذكر قال السرخسي وهذا إذا استحق نصف معين أما إذا لم يكن معينا تبطل الهبة أصلاً كذا في الشرح اهـ
 وقال في الجوهر وهذا أي الرجوع فيما إذا لم يحتل القسمة وإن فيما تحتلها إذا استحق بعض الهبة بطل في
 الباقي ويرجع في العوض أي لأن الموهوبه تبين أنه لم يملك ذلك البعض المستحق فبطل العقد فيه من الأصل
 فلو عاين الباقي كان هبة مشاع فيما تحتل القسمة وذلك يمنع ابتداء التلييك بالهبة أشار إليه سرى الدين
 (قوله) وعكسه لا) أي أن استحق نصف العوض لا يرجع بنصف الهبة لأنه ليس عوضاً حقيقة على ما تقدم
 ولأن النصف الباقي مقابل لكل الهبة فإن الباقي يصلح للعوض ابتداءً فكذا بقاء الأثره بتخير (قوله) لسله
 العوض) الأولى أن يقول لأنه لم يسله العوض فتأمل (قوله) الغير المشروط) أي في عقد الهبة (قوله) أما
 المشروط) أي في العقد (قوله) فوزع) لأنه يسع (قوله) كالأستحق) تنظيره فهو قول مأمور بما في قوله
 أنه إذا رد ما بقي رجوع بكل الهبة (قوله) لأن كانت هالكه) فإن استحق العوض والهبة هالكه لا يرجع الواهب
 على الموهوبه أصلاً لأن هلاك الهبة مانع من الرجوع اهـ شاي أي وقد هلك على ملكه واستحال الرجوع
 فيها فاستوى في ذلك التعويض وعدمه (قوله) لم يرجع) أي الواهب على الموهوبه ببدل العوض لأن الزيادة
 مانعة من الرجوع كالهلاك (قوله) رجوع عاين بعوض) لأن المانع قد خص النصف (قوله) ولا يضر الشروع)
 أي الحاصل بالرجوع في النصف قال في الترازية عوضه في بعض هبته بأن كانت الفاعل عوضه درهماً منه فهو فسخ
 في حق الدرهم ويرجع في الباقي وكذا البيت في حق الدار (قوله) ولم أر من صرح به غيره) قائله النصف في
 منحه وفيه بل صرحوا بأن العوض قسمان قال سرى الدين جعل صاحب البدائع والمحيط العوض على نوعين
 عوض مشروط في العقد وسبائي في كلام المصنف آخر مسئلة من هذا الباب وعوض متأخر عن العقد وهو
 ما ذكره المصنف والعين للعوض أي المتأخر اهـ وقد عقد صاحب الهندية بأنما استقلها لهما ويرق بينهما
 عما ذكره ثمان أنه إن لم يكن مشروطاً واستحق بعضه فإنه يتمتع الرجوع وإن كان مشروطاً انقسم على الهبة
 ط * قال في مشتمل الأحكام ناقلاً عن مختصر المحيط العوض المانع إن كان مشروطاً في العقد لكل واحد
 الامتناع مالم يتقاضاه بمغزلة البيع ودان نيب ويجب له الشفعة ولو كان العوض متأخر عن العقد

(وان استحق نصف
 الهبة يرجع بنصف
 العوض وعكسه لا مالم
 يرد ما بقي) لأنه يصلح
 عوضاً ابتداءً فكذا
 بقاءه لكنه يجبر ليسلم
 العوض ومراعاة العوض
 الغير المشروط أما
 المشروط فبإدائه كما
 سيجي فوزع البديل
 على البديل نهاية (كما
 لو استحق كل العوض
 حيث يرجع في كلها
 إن كانت قائمة لأن كانت
 هالكه) كالأستحق
 العوض وقد ازدادت
 الهبة لم يرجع خلاصة
 (وان استحق جميع
 الهبة كان له أن يرجع
 في جميع العوض إن
 كان قائماً وبمثلها إن
 العوض) هالكاً وهو
 مثلي وبقيته إن قيمها
 غاية (ولو عوض النصف
 رجع بما لم يعوض)
 ولا يضر الشروع لأنه
 طارئ * (تنبيه) *
 نقل في المحتج أنه يشترط
 في العوض أن يكون
 مشروطاً في عقد الهبة
 أما إذا عوضه بعده فلا
 ولم أر من صرح به غيره

ان اضافة الى الهبة بأن قال هذا عوض هبتك أو جارتك يصح ويكون العوض هبة يصح عما نصحه الهبة وبطل بما تبطل به الهبة ويتوقف الملك على القبض ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء ولا انتهاء فاما اذا لم يصف العوض الى الهبة فلذلك واحد منها ما هو وجوبه ونقل عن شرح مختصر القدرى العوض اذا لم يكن مشروطا في العقد فهو هبة في نفسه فيتوقف الملك على القبض ولا يصح الشروع وفي حق الاول يعتبر عوضا ثم يسقط به الرجوع فاني مختصر المحيط موافقا للحنفي بأحد وجهيه وفي غاية البيان قال أصحابنا ان العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط في العقد فاما اذا عوضه بعد العقد لم يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليقطع نفسه الرجوع فيكون هبة مبتدأة وليس كذلك اذا شرط في العقد لانه يجب أن يصير حكم العقد حكم البيع ويتعلق به الشفعة ويرد بالعيب فدل أنه قد صار عوضا عنها وقالوا أيضا يجب أن يعتبر في العوض الشرائط المعتبرة في الهبة من القبض وعدم الشروع لانه هبة كذلك في شرح الاقطع وقال في التحفة فاما العوض المتأخر عن العقد فهو لا يسقط الرجوع ولا يصح في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهاء وانما يكون الثاني عوضا عن الاول بالاضافة اليه نصا كهذا عوض عن هبتك فان هذا عوض اذا وجد القبض ويكون هبة يصح وبطل عما نصحه وتبطل به الهبة واما اذا لم يصف الى الاولى يكون هبة مبتدأة أو يسقط حق الرجوع في الهبتين جمعاً انتهى مع بعض اختصار ومفاده أنهم ما قولان أو روايتان الاول لزوم اشتراطه في العقد والثاني لا بل لزوم الاضافة الى الاولى وهذا الخلاف في سقوط الرجوع وأما كونه بيعا انتهاء فلا نزاع في لزوم اشتراطه في العقد تأمل وسند كراخر الفصل في الفروع بيان العوض مفصلا عن الهبة ان شاء الله تعالى فراجع (قوله ونزوع المذهب مطلقا كاهن) من دقيق الخطة ولداحدى جارتين قال في المتع منها ما قدمناه من أن دقيق الخطة يصلح عوضا منها ومنها ما تقدم من أنه لو عوضه ولداحدى جارتين موهوبتين وجد بعد الهبة فإنه يتنفع الرجوع اهـ (قوله فتدبر) قال العلامة أبو السعود قلت لظاهر الاشتراط بالنظر لما سبق من توزيع البدل على المبدل لا مطلقا وحديثنا في الجعبي لا يخالف إطلاق فروع المذهب فتأمل انتهى لكن قال العلامة السائحاني أقول بل فروع المذهب صريحة في ضده كإقدمته عن الخاتبة وكما قدمه الشارح في قوله ومراعاة العوض الغير المشروط فلا تنلف لما في الجعبي ثم يظهر أن المراد بعدم كونه عوضا أنه لا يجعل الهبة بيعا انتهاء ثم رأيت شيخنا أجاب بنظيره هذا انتهى فتأمل (قوله خروج الهبة) لانه حصل بتسليم الواهب فلا يتنقصه أطلق في الخروج فتأمل ما اذا زوهاب لانسان دراهم ثم استقرضها منه فانه لا يرجع فيها لاستهلاكها خاتمة وشمل أيضا ما لو وهب لسكران انسان ثم عجز المكاتب لم يرجع المالك في الهبة عند محمد لاتقلاهما من ملك المكاتب الى ملك مولاهم خلافا لابي يوسف كما في المتع (قوله سواء كان) أي رجوع الثاني (قوله فسح) فاذا عاد الى الواهب الثاني ملكه عادما كمن متعلقا به (قوله لم يرجع الاول) لان حق الرجوع لم يكن ثابتا في هذا الملك درر عن المحيط (قوله ولو باع نصفه الخ) مرتبط بالمصنف ونظيره في صورة تكرار الهبة أيضا قال في المحيط البرهاني ولو وصل الى الواهب الثاني هبة أو أورات أو وسية أو شراء أو ما أشبه ذلك لم يكن الواهب الاول أن يرجع (قوله فلو ضحي الخ) أما لو ضحيها بعد أن ضحي بها أو بدون الضحية ينبغي أن لا يرجع لانه بمنزلة الاستهلاك كما علم في باب الغصب (قوله لا يمنع الرجوع) وتخبر به عن الاضحية والمنفعة عند محمد وليس له الرجوع في قول أبي يوسف والصحيح أن قول الامام كقول محمد هندية عن المحيط قال ط وسكت عن التدوير والظاهر عدم الاجزاء لعدم الوفاء بالندر اهـ قال السائحاني ويظهر أنها تجزئ عن التدوير والقران أما على رواية أنها غير فسح من الاصل اذا لم تكن بقضاء فظاهرا وأما على غيرها فلا ن هذه الاشياء غير محسوسة حتى يتأتى فيها النقص صرحوا بان الزكاة لا تعود كذلك الشفعة فيما لو وهب المال قبل الحلول ثم يرجع بعده وفيما لو يرجع بعدما وهب الدار وسعت دار مجوارها وسألت

وفروع المذهب مطلقا
كاهن فتدبر (والخاء
خروج الهبة عن ملك
الموهوب له) ولو هبة
الا اذا رجع الثاني
فلاؤل الرجوع سواء
كان بقضاء أو وراثا
سبجي أن الرجوع
فسح حتى لو عاد بسبب
جديد بان تصدق بها
الثالث على الثاني أو
باعت منه لم يرجع الاول
ولو باع نصفه رجوع في
الباقى لعدم المنع وقد
الخروج بقوله (بالكلية)
بأن يكون خروج جاعن
ملكه من كل وجه ثم
فرع عليه بقوله (فلو)
ضحي الموهوب له بالنذر
الموهوبة أو نذر
التصدق بها وصارت
لجاء لاعتبر الرجوع (و)
ومثله للتعق والقران

وواهب شاقرا جاع بعد نجها * فيجزئ من ضحي عليها يؤجر
وهذا البيت تصريح ببعض ما ظهر له (أقول) ولانه وان لم يسح له كل التدوير لكنه باق على ملكه بعد الذبح

ولأن تصدقه بالصدقة لا تكون إلا بما هو ملكه تأمل (قوله والنذر) لعله أراد به هنا المطلق فلا يتكرر مع المنصف أو يقال إنما كرره باعتبار كراثة المثل لانه نقل عبارة المحتج برمتها تأييداً لما في المتن (قوله ففعله) أي الموهوب له (قوله فله الرجوع) ما لم يقضه لا تصدق عليه ولو وهبه شأ وقضه فاختلسه الواهب واستهلكه غرم قيمته للموهوب له ولو كان شاة فذبحها الواهب بعد قبض الموهوب له بأخذ الشاة المذبوحة من غير تغريم بخلاف ما لو كان ثوباً فاقطعه الواهب فإن الموهوب له يأخذ الثوب ويغرم الواهب له ما بين القطع والصحة هندية (قوله خلاف الثاني) أي فلا يمنع الرجوع عنده والخلاف يجري أيضاً مسألة الاضحية وما عطف عليها كما هو في المحتج ولذا قال فيما لو ذبحها من غير تضحية له الرجوع اتفاقاً لم يخالف فيها أبو يوسف لانهم يخرج عن ملكه أصلاً وفي التضحية خرجت الله تعالى وهما يقولان وإن وقعت التضحية لله تعالى لكنها إنما وقعت القرية بأرفاق الدم ولذا أنه يأكل لحما فلم يخرج عن ملكه بالكلية وهذا ظاهر في الاضحية وأما في النذر فكذلك كما علمت (قوله فله الرجوع اتفاقاً) لانهم يخرج عن ملكه أصلاً (قوله سقط الدين والخيانة) كما قدمناه بصورة المسئلة رجله على عدد من فوهه موله لصاحب الدين وقوله سقط دينه لأن بقوله الهبة كان راضياً بسقوط حقه في الدين وأرض الخيانة لانها متعلقان برتبة العبد ولا يرجع على العبد بشئ لأن السيد لا يستوجب حقا على عبده (قوله ثم لو رجع) أي الواهب في هبته (قوله صح استحساناً) وفي القياس لا يصح رجوعه في الهبة لأنه رضى بسقوط حقه لسببه العبد فكان بمنزلة العوض وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة والمعلّى عن أبي يوسف وهشام عن محمد وعلي قول أبي يوسف إذا رجع في الهبة يعود الدين والخيانة وأبو يوسف استفسح قول محمد وقال أرايت لو كان على العبد من لصغير فوهبه موله منه فقبل الوصي وقبض فسقط الدين فان رجع بعد ذلك لوقتنا لا يعود الدين كأن قبول الوصي الهبة تصرفه ضراً على الصغير ولا على ذلك وجه الاستحسان أنه لم ينص على العوض فكان اسقاطاً محضاً وكانت الهبة خالية عن العوض لأن شرط العوض أن يقول هو عوض عن هبتك كما مر ولم يوجد قال بعض الأفاضل والذي يظهر ما قاله أبو يوسف لأن الشئ ينتهي بانهما أعلنه وعلة سقوط الدين المالك ولم يبق للمالك فيعود الدين كمن له على آخر دين مؤجل فقضاه قبل الأجل فاستحق ذلك عاد الدين مؤجلاً لا لما بطل القضاء بالاستحقاق بطل وهو سقوط الأجل فتأمل اهـ (فرع) صلى له على مولود وصه دين فوهب الوصي عبده للصبي ثم أراد الوصي الرجوع في ظاهر الرواية له ذلك وعن محمد المنع بزازية (قوله ورؤية عن الإمام) لأن الساقط لا يعود كما قلل بحسب دخل عليه الماء الحار حتى كثر وسال ثم عاد إلى القلة لا يعود بنحو ما قال أبو يوسف ويعود الدين حكماً كما كان لأن زوال الدين كان حكماً لملكه الموهوب له وقد بطل المالك كافي المنع (قوله كالأبعود النكاح) وذكر الصدر الشهيد أنه يعود قال في الخائسة وأما مسألة النكاح فقها روايتان عن أبي يوسف في رواية إذا رجع الواهب يعود النكاح اهـ وفي الهندية بعد ما ذكر ما عن الصدر الشهيد وذكر محمد في الكتاب في مواضع أنه لا رجوع في الهبة يعود إلى الواهب قديم ملكه والمراد منه العود إلى قديم ملكه فيما يستقبل لا فيما مضى الأثرى أن من وهب مالاً لرجل قبل الحول ولم يلهه ثم رجع في الهبة بعد الحول لا يجب على الواهب كآما مضى اهـ فلم يجعل قديم ملكه عائداً إليه في حق كآما مضى وكذلك من وهب من آخر داراً وسلمها إلى الموهوب له ثم بيعت دار بجنبها ثم رجع الواهب فيها لم يكن للواهب أن يأخذها بالشفعة ولو عاد إليه قديم ملكه فما مضى وجعل كأن الدار لم تزل عن ملكه لئلا كان له الأخذ بالشفعة اهـ وعزاه للذخيرة (قوله والزراي) فيها لغات فذهب بعض العرب ومنهم من يقول زاي ومنهم من يقول زاف قصرها ومنهم من يقول زاف وهذا أفصح الوجوه لأنه لم يأت اسم على حرف ومنهم من يقول زى فشد إليه أو السعود عن ابن عبدون (قوله فلو وهب لامراً بالخ) الأصل أنها الزوجة نظراً للقرابة حتى يجري التوارث بينهما لا محاب وتروشهاده كل واحد منهما إلا أن خرجت من المقصود من هبة كل منهما إلا أن الصلة والتوادد دون العوض بخلاف الهبة إلا حتى فإن المقصود منها العوض ثم المعنى في ذلك حالة الهبة فإن كانت أجنبية كان مقصودها العوض فنبت له الرجوع فيها فلا يسقط بالتزويج وإن كانت حليته

والنذر محتج وفي المنهاج
وإن وهب له ثوباً ففعله
صدقة لله تعالى فله
الرجوع خلافاً للشائى
(كما لو ذبحها من غير
تضحية) فله الرجوع
اتفاقاً (فرع) عذله
دين أو خيانة خطأ
فوهبه موله لغريمه أو
لولى الخيانة سقط الدين
والخيانة ثم لو رجع صح
استحساناً ولا يعود الدين
والخيانة عند محمد ورواية
عن الإمام كالأبعود
النكاح لو وهب الزوجها
ثم رجع خائفة (والزاي
الزوجة وقت الهبة فلو
وهب لامراً ثم نكحها
رجع ولو وهب لامراً أنه

كان مقصودها الصلاة دون العوض وقد حصل فسقط الرجوع فلا يعود بالانابة اه زيلعي ملخصا (قوله لا) أي لا يرجع ولو أرفقها بعد ذلك لا علك الرجوع لقيام الزوجة وقت الهبة (قوله كعكسه) أي لو وهبته لرجل ثم نكحها رجعت ولولز وجهها وإن فارقها والاولى أن يقول كما إذا كانت هي الواهبة فهما (قوله ولو في مرضه) قال في الاصل ولا يجوز هبة المريض ولا صدقته الامقبوضة فإذا قضت حازت من الثلث وإذا مات قبل التسليم بطلت ويجب أن يعلم بأن هبة المريض هبة عقداً وليست بوصية واعتبارها من الثلث ما كان لانها وصية ولكن لان حق الورثة يتعلق بالمريض وقد تبرع بالهبة فليزعم تبرعه بقدر ما جعل الشرع له وهو الثلث وإذا كان هذا التصرف هبة عقداً اشترط له سائر شرائط الهبة ومن جملتها قبض الموهوب قبل موت الواهب اه محيط (قوله ولا تنقلب وصية) لما علمت أن هبة المريض هبة عقداً هي ليست بأهل لقبضها لانها لو قبضتها كانت ملكاً له ويستحيل أن علك الانسان لنفسه وأيضاً فإذا أن قولهم الهبة في مرض الموت وصية أنها تعقد هبة وتنقلب وصية ونسب الهبة القبض وأم الولد محجور عن اقسام الملك حال حياته المولى ولا بد للمحجور فلا يتأتى منها القبض ولا يمكن أن تصير ما أدونة في تلك الهبة لانها لا تملك مادامت رقعة أمال أو وصى لها فانها تملك بعد الموت وهي حرة بعدموت مولاها فتصح الوصية (قوله لعقبتها عوته) وبعتبر القول بعد الموت والملك واقع لها (قوله والقاف القرابة) أي القرية الا لا والاذنا احتاج الى ذلك قال في الدرر فانه يفرد بالاختلاف حاجة الى الاتفاق ويسمى ذلك رجوعاً نظراً الى الظاهر وان لم يكن رجوعاً حقيقة على أن هذا الحكم غير مختص بالهبة بل الاب اذا احتاج فله الاخذ من مال ابنه ولو غائباً كما ذكر في باب التفقات قال صدر الشريعة ونحن نقول به أي لا ينبغي أن يرجع الى الوالدانه تملك الحاجة فتوهم بعض الناس أن قوله ونحن نقول به أن الاب أن يرجع فمما وهب لابنه عندنا بأبضا مطلقاً وهو وهم باطل منشؤه الغفلة عن قوله فانه يملكه للحاجة فإن مراده ما ذكرنا حتى لو لم يحتج لم يجز له الاخذ من مال ابنه فان ما توهمه مخالف لتصريح علمائنا كقاضخان وغيره أن قرابة الولاد من جملة الموانع اه ولهذا يتم تعرض الشارح رحمه الله تعالى لتخصيص القرابة بغير الاب بل تركه على العموم اتكالا على ما تقرر أن الاب أن يتناول من مال ابنه عند الحاجة بقدرها (قوله لذى رحم محرم) خرج من كان ذارحاً وليس محرم ومن كان محرمًا وليس بذى رحم درر فالاول كابن العم فإن كان أخاه من الرضاع أضافه وخارج أيضاً واحتار زعمه بقوله نساقه ليس بذى رحم محرم من النسب كافي الشرب لبلالة والثاني كالآخر رضاء قال السمرقندي الرحم صاحب القرابة والمحرم هو الذي يحرم من نسبه اه وانما لا يرجع فيها لقوله عليه الصلاة والسلام إذا كانت الهبة لذى رحم محرم لم يرجع فيها ولان المقصود منها صلة الرحم وقد حصل وفي الرجوع قطعية الرحم اه زيلعي (قوله منه) صفة محرم والضمير منه في الرحم خرج الرحم غير المحرم كابن العم والمحرم غير الرحم كالآخر رضاء والرحم المحرم الذي يحرمه لامن الرحم كابن عم هو أخرج رضاء وعلى هذا الاحاطة الى قوله نساقه يحتاج الى اله لوجعل الضمير الواهب لمخرج به الاختيار بذر (قوله نسبا) حال من محرم فلو كان الرحم محرمًا من الرضاء أو المصاهرة لا تمتنع الرجوع لعدم وجوب صلته ولذا لا يجب انفاقه عليه عند عجزه وان كانت صلته مندو بالها (قوله ولولز نسا) أمستأنا لانه واجب الصلاة ومحلى الصدقة لقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وقبول النعمة والأمان فقد تدرأه المقاتلة قال القهستاني ومثلهما الحرابي (قوله بلارحم) أي بلارحم موجب للحرمة وان صار له رحم بالرضاع والمصاهرة فانه لا تمتنع الرجوع (قوله ولولز نسا) أي ولو كان أخوه رضاء عان معه وهذا خارج بقوله منه أو بقوله نسبا لان محرميته ليست من النسب بل من الرضاء ولا يمتنع أن وصله بما قبله غير ظاهر لان قوله بلارحم لا يشمل لكونه رجلاً الآن يقال قوله بلارحم الباء فيه للسببية أي محرم بسبب غير الرحم كالباقي قوله بعده بالمصاهرة تأمل (قوله ولولز نسا) عطف على عزم فلا تمتنع الرجوع (قوله كاهات النساء والربائب) ومثلهم أزواج البنين والبنات خانية (قوله وأخوه) وهو عبد لاجنبي أي لان الهبة لم تقع له حينئذ بل لواله لان العبد لا علك وان تملك فهو مافي يده لم يده وفي أفعال الاشياء أي أب وهب لابنه وله

(لا) كعكسه (نزع) لا تصح هبة المولى لام ولده ولو في مرضه ولا تنقلب وصية اذا ليد للمحجور أمال أو وصى لها بعدموته يصح لعقبتها عوته فيسلم لها كافي (والقاف القرابة) قلو وهب لذى رحم محرم (منه) نسا (ولولز نسا) أمستأنا لارجع (شمي) ولو وهب المحرم بلارحم كاخيه رضاء (ولولز نسا) ولولز نسا (ولولز نسا) بالمصاهرة كاهات النساء والربائب وأخيه وهو عبد لاجنبي

الرجوع فقل اذا كان الان ملوكا اجنبي قال الجوى وانما قد يكون ملوكا اجنبي لانه اذا كان ملوكا قريبي بذي رحم محرم منه تكون الهبة واقعة لقريب والهبة لقريب لا رجوع فيها وانما قد القريب يكونه ذار رحم لا مكان تصور المسئلة والا فلا يمكن تصورها **(قوله اول بعد اخيه)** أى وهو اخى لانه لم يسم الاخ صورة وان وقعت الاخ في الحقيقة لقيام الشك في المانع فلا يثبت مع الشك ولان الملك يقع فيها القريب من كل وجه بدليل أن العبد اثنى بمواهبه اذا احتاج اليه وهذا عند أبي حنيفة وقال يرجع في الاولى دون الثانية منج عن البحر ومثله في شرح الجمع **(قوله يرجع)** أى في كل الصور عند الامام وقال يرجع في الاولى لا في الثانية كما علمت لان الملك يقع للقوى فكان هو المعتبر ولا امام أن الهبة تقع للقوى من وجه وهو ملك الرقبة والعبد من وجه وهو ملك اليد ألا ترى أنه أحق به مالم يفضل عن حاجته باعتبار أحد الجانبين يلزم فيها وباعتبار الجانب الآخر لا يلزم فيها فلا يلزم بالشك ولان الصلة قاصرة حتى حق كل واحد منهما لما ذكرنا من المعنى والصلة الكاملة هي المانعة من الرجوع فلا تتعدى الى القاصرة **(قوله ولو كانا ذار رحم محرم من الواهب)** بان كان اخوه لا يبيعه الاخيمين أمه اه سرى الدين عن البسوط أى لان الهبة في الصورة وقعت لذى الرحم وكذلك في الحقيقة فاستمع الرجوع للوجهين ولوعرقر به المكاتب فعند محمد لا يرجع خلافا لابي يوسف وان عتق لا رجوع منه فأفاد أنه لا يرجع مادام مكانا اتفاقا لانه حر يذو يمكن تصوير المسئلة بأن يكون لرجل أختان لكل واحدة منهما ولد واحد الولدين مملوك لا آخر **(قوله على الاصح)** وذكر الكرخي عن محمد أن قياس قول الامام أن يرجع لانه لم يكن لكل واحد منهما موصلة كاملة **(قوله لان الهبة الخ)** أى فليس في المانع شك **(قوله مالا يقسم)** أى مالا يقبلها مع بقاء الانتفاع السابق كما تقدم واحتج به بما اذا وهب لهما ما يقسم فلا يصح لواحد منهما لان هبة ما يحتمل القسمة لاثنين غير فصحة لانه وهب لكل منهما ما شاعا كما تقدم قبل باب الرجوع وبقوله لا أى لو وهب لاثنتين ما يحتمل القسمة **(قوله له الرجوع في حق الاجنبي)** اعتبار البعض بالكل مبسوط **(قوله هلاك العين الموهوبة)** أى تلف عنها وأعطى متاعها مع بقاء الملك فلوهبه سيقا ففعله سكتنا وأسيقا آخر لا يرجع لتعذر الرجوع بعد الهلاك انه غير مضمون عليه بخلاف شاذ يجها زيلعي ومكي ولو استهلك البعض له أن يرجع بالباقي بترازيه والاستهلاك كالهلاك كما هو ظاهر صرح به أصحاب الفتاوى ومضى وأما هلاك أحد العاقدين فقد قدمه **(قوله لانه يشكر الراد)** أى وجوبه عليه وهذه لغة لقوله صدق ولان دعواه الهلاك اخبار منه بهلاك ملكه وأنه لا يوجب مينا برهان قال العيني فلوا دعى الموهوب الهلاك صدق لانه منكر لوجوب الراد عليه فاشبه المودع اه *
 بقى قوله بلا حلف عزاء في الدرر وغيره الى الكافي ولم يذكر العلة مع أن في الوهبانية قال اذا ادعى المودع شياعها وحدها يستحلف وقد قال العيني فاشبه المودع على أن المقر وان كان القول قول المنكر لكنه يمينه ولان كل من أنكر ما لو أقرب له لم يستحلف عند انكاره وهذا الأمر بعد الهلاك يلزمه الراد فملا يحلف عند انكاره بدعوى الهلاك والظاهر أن العلة هي عدم تمام ذلك الواهب قال في الخلاصة لو قال الموهوب له هلك فالحقول قوله ولا يمين عليه وعليه الكثر وسائر المتون **(قوله حلف المنكر أنها ليست هذه)** أى ولا يحلف على الهلاك لماسبق والحاصل أنه لا يمين عليه بدعوى الهلاك مالم يعين الواهب عناو بدعى أنها هي الهبة لا الهالكة ويريد استردادها وأنكر الموهوبه ذلك وادعى أن الموهوب غيها حلف **(قوله كما يحلف الواهب الخ)** قال في الهندي وإذا أراد الواهب الرجوع في الهبة فقال الموهوب له أنا أخوك أو قال عوضتك أو تصدقت به على وكذا الواهب فالحقول للواهب **(قوله الاخ)** الاولى الموهوبه **(قوله مسبب النسب)** يعنى المال لا النسب أى ولو كان المقصود النسب لا يجزى فيه اليمين على قول الامام خلافا لقول الصحابيين المفتي به من أن التحلف يجزى في النسب • وحاصل التحقيق في هذه المسئلة أنه لو ادعى بسبب النسب مالا لا زاما وكان المقصود اثباته دون النسب فيحلف عليه كافي المنع والخطاوى وغيرهما حتى قال في البحر يستحلف الواهب عند الكل لانه ادعى بسبب النسب مالا لا زاما فكان المقصود اثباته دون النسب وعزاء فتاوى قاضيان

أول بعد أخيه رجع ولو كانا أى العبد ومولاه (ذار رحم محرم من الواهب فلا رجوع فيها اتفاقا على الاصح) لان الهبة لهما وقعت تمنع الرجوع بحسب (فرع) وهب لآخيه وأجنبي مالا يقسم فقضاء له الرجوع في حظ الاجنبي لعدم المانع درر (والهبة هلاك العين الموهوبة ولو ادعاه أى الهلاك (صدق بلا حلف) لانه يشكر الراد (فان قال الواهب هي هذه العين (حلف) المنكر (أنها ليست هذه) خلاصة (كما يحلف) الواهب (ان الموهوب له ليس بأخيه اذا ادعى) الاخ (ذلك) لانه يدعى بسبب النسب لا بالنسب خاتمة

من باب الاستحلاف ونظر فيه الرجعي بان المال ليس بسبب النسب بل المعنى الصحيح أن يقال ان الامر الذي
 بسببه النسب وهو مسبب عنه هو لزوم الهبة وعدم صحة الرجوع فيها وهذا بخلاف منكره اتفاقا أما قاله الامام
 من أنه لا يتخلف في النسب أي اذا ادعى عليه نسبا لقصد اثباته أما هنا فلقصد منه اثبات أمر آخر وهو لزوم
 الهبة فهو المدعى في الحقيقة اه فتأمل ومسبب بضم الميم وفتح السين وتشديد الباء الاولى وفتح النانة **قوله**
 ولا يصح الرجوع الا بتراضيهما أو بحكم الحاكم) فلو استرد هبا غير قضاء ولا رضاء كان غاصبا حتى لو هلك
 في يده بضمن قيمتها للوهوب له شئنا قال قاضخان وهب ثوبا لرجل ثم اختلسه منه فاستهلكه ضمن الواهب
 قيمة الثوب للوهوب له لان الرجوع في الهبة لا يكون الا بقضاء أو رضاء اه وفيه الواهب اذا رجع في هبته في
 مرض الموهوب له بغير قضاء يعتبر ذلك من جميع مال الموهوب له أو من الثلث فيه أو يثان ذكر ان سماعه في
 القياس يعتبر من جميع ماله اه **قوله** لا اختلاف فيه) أي بين العلماء وان بعض المجتهدين يقول بعدم الرجوع
 فهو ضعيف لا ثبت حكمه الا باحد المذكورين وذكر في الحواشي المعقوبة أنه لان الشافعي يخالفنا
 وفيه كلام وهو ان اختلافه متأخر فكيف يبنى الحكم المتقدم على ما لم يتحقق بعد والاولي حمله على اختلاف
 العصابة لو ثبت اه **قوله** فيضمن بعبه) يعني لوسا له رد العين الموهوبة بعد قضاء القاضي **قوله** الرجوع
 فيها فامتنع من تسليمها فهلك لزمه ضمانها بعتلها لان كانت مثقلة والا فضمنته لانه امتنع بالبيع بعد صحة
 الرجوع بقضاء القاضي أما قبل القضاء لو هلك سقط الرجوع بالهلاك ولا ضمان عليه بالبيع لانه غير متعدي
 لانه انما منع ملكه اذ لم يصح الرجوع لعدم وجود القضاء ولا رضاع المنع وقدم ملكها بالهبة ولا يعتبر قوله
 بلسانه رضى برد هالان ماسا كما ينقضه لكن قوله لا يشترط فيه قض الواهب يفهم منه أنها لم ترضت
 بردها فله حرج فاده بعض الافاضل قال ط وانظر ما لو منع بعد الرجوع بالرضا وهلك والظاهر أنه يضمن لوجود
 التعدي كمنعه بعد القضاء (أقول) وهذا يؤيد ما فهمه بعض الافاضل حيث ضمنه للمنع ولم يعد رجوعا تأمل
قوله قضاء أو رضاء) على حذف أي **قوله** (كان فسخا) خلافا لفرق في الرجوع بالتراضي كما يأتي عنابة **قوله**
 واعادة) بالنسب عطف على فسخنا **قوله** (لاهبة الواهب) أي كما قال زفر رحمه الله تعالى بان الرجوع بالتراضي
 عند جبر فيجوز عزلة الهبة المبتدأة عنى قال في البدائع ولو وهب الموهوب له الواهب قبل القضاء والرضا
 وقوله لا يملكه حتى يقضه فاذا قضه كان عزلة الرجوع بالتراضي أو بقضاء وليس للوهوب له أن يرجع فيه
 اه **قوله** لا يشترط فيه قبض الواهب) والموهوب يكون أمانة في يده الموهوب له حتى لو هلك بالضمن هندية
قوله (وصح الرجوع في الشائع) أي في البعض الشائع الذي يحتمل القسمة كما اذا وهب الدار ثم رجع
 في نصفه لان الشئ طارى لا أثر له فهذا ذكر في العنابة **قوله** (لماصح فيه) أي في الشائع ولا يشترط
 قبض الواهب **قوله** (والواهب رده) أي بالعيب أي له بعد الرجوع منه رد الموهوب اذا كان اشتراعه من
 رجل ثم بعد الرجوع الطلع على عيب فيه **قوله** (مطلقا) حال من رجوع الواهب أي لانه فسخ مطلقا يحكم
 خيار العيب يعني ولم يعلم بالعيب قبل الهبة وصورة الطحطاوى بما لو اشترى شيئا ثم رده المشتري الثاني على
 الاول عيب قديم فإن رده بقضاء كان فسخا فثبت حق الرد للمشتري الاول على بائعه وان كان برضا لانه
 عزلة البيع الجديد **قوله** (بخلاف الرد بالعيب) أي لو اشترى شيئا وباعه ورده المشتري الثاني بعد قبضه باه
 على المشتري الاول بغير قضاء ليس للمشتري الاول أن يرد على بائعه كما تقدم في بابه لان حق المشتري في
 وصف السلامة أي يستحق ما اشتراه سالما من العيوب فثبت وحده عبار في الامر للقاضي فطلب منه
 ايصاله الى ما يستحقه من وصف السلامة وحيث كان البيع معييا ولم يمكن ايصاله الى ما يستحقه ففسخ القاضي
 البيع وليس حقه في الفسخ فاذا اتفاد بخلافه بغير قضاء بل بتراضيهما كان اقاله وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع
 حديثي حتى ثالث والبايع الاول ثالثهما في حقه بغير ضمان المشتري الاول اشتراعه من المشتري الثاني
 فليس له أن يرد عليه لانه مشتري منه والمشتري لا يرد على بائعه بالعيب اذا كان المبيع وصل الى البائع من
 جهته ولا على البائع الاول لان المشتري من شخص لا يرد على غيره وانما قال بعد القبض لان رده قبل

(ولا يصح الرجوع
 الا بتراضيهما أو بحكم
 الحاكم) للاختلاف
 فيه فيضمن بعبه بعد
 القضاء لا قبله (واذا
 رجع أحدهما) بقضاء
 أو رضاء (كان فسخا)
 لعقد الهبة (من الاصل
 واعادة للملك) القديم
 لاهبة الواهب (ه) لهذا
 لا يشترط فيه قبض
 الواهب (وصح) الرجوع
 (في الشائع) ولو كان
 هبة لماصح فيه
 (والواهب رده على
 بائعه مطلقا) بقضاء أو
 رضاء (بخلاف الرد بالعيب
 بعد القبض بغير قضاء

القبض فسخ مطلقاً فبردم على بانه كما تقدم **(قوله)** لان حق المشتري في وصف السلامة لافي الفسخ ولهذا
لوزال العيب امتنع الرد لوصول حقه اليه واذ لم يكن سليماً فالت رضاه فيرجع بالعوض ويلزم منه فسخ العقد
ضرورته من غير أن يثبت حقه في الفسخ فاذا لم يكن له حق الفسخ لم يصح مستوفيا حقه فكيف يكون ملكاً مبتدأ
ضرورته غير أنه اذا حكم الحاكم بالرد عند عجزه عن تسليم حقه جعلناه فسخاً للعموم ولا يثبت ولا كذلك
المعتاقان لانه لا ولاية لهما الا على أنفسهما بخلاف الهبة فانها تنعقد بموجبه حق الفسخ وهو بالفسخ
يكون مستوفيا حقا ثابتاً له بالعقد لان العقد وقع غير لازم فان رجع اليه عين ملكه كالعارية فيكون
فسخاً حق الكل فلا يمكن أن يجعل هبة مبتدأ أه منح تصرف وهذا ظهر قول المؤلف فاقترا ط
(قوله) لا بطلان أثره أصلاً أي فيما مضى **(قوله)** والاعاد المنفصل أي المتولد من الموهوب أي ولولنا
بطلان أثره في الماضي لأوجيناز الدال زوائد المنفصلة من الولد والثمر والارث التي وجدت عند الموهوب له مع
أنه لا يثبت الواهب الرجوع فيها ولا وجبنا عليه كماله الموهوب اذا رجع فيه لما مضى من السنين مع
أنه لا يجب عليه كإفلس * والحاصل أنه لو كانت الهبة أمة مثلاً فقبضها الموهوب له ووطئها واستولى عليها
وجنى عليها فقبض أرضها ووطئها غيره فأخذ غيرها ثم رجع عليه الواهب بقضاء أرضها امتنع عليه ووطئها
والتصرف بوجه من الوجوه بعد الفسخ وما أخذ من الأرض والعقير يطيب لانه نعمة ملكه والولد ولده
والواهب نعمة يأخذ الامه فقط وهذا معنى عدم ترتيب الاثر في المستقبل لا فيما مضى **(قوله)** من المواضع
السبعة لا يظهر في الموت لان الاتفاق حينئذ من الوارث والباقي أحد العاقدين ويكون الرجوع في
العوض بالتراضي والهلا * برالدل **(قوله)** جاز هذا الاتفاق منهما أي على أنه هبة مبتدأ كايته عبارة
المجتي فيشترط فيما يشترط في الهبة مما تقدم في الشروط ونقل المصنف في آخر الفصل عن المحيط رجل
تصدق بصدقة فسلمها اليه ثم تقايلا الصدقة لم يجز حتى يقبض لانها هبة مستقلة مستأنفة لانه لا رجوع فيها
وكذا الهبة اذا كانت لدى رحم محرّم أه * والحاصل أنه تصح الاقالة في الهبة والصدقة في المحارم بالقبض
مع أنه وجد فيها مانع من الرجوع ومع ذلك جاز تراصهما لان جعلناه هبة مبتدأ ولهذا شرط فيها ما يشترط
لهبة وحينئذ فلا يظهر ما توقفه الطحاوي **(قوله)** في المحارم ظاهر تقبضه المحارم يقصد أن القبض
لا يشترط في غيره وفي شرح المصنف وأطلق أبو يوسف في رواية ابن سماعة خلافه تصدق وسلم ثم استغفله
فأقاله لم يجز حتى يقبض أه وهذا يفيد ما ذكرنا ثم فائدة التقيد بالقبض أنه لو لم يقبضه وتصرف فيه
الموهوب له صح تصرفه ونظيره يقال فيما بعده ط **(قوله)** لانها أي الاقالة هبة أي مستقلة **(قوله)** وكل
شي يفسخه الحاكم اذا اختصا اليه فهذا حكمه أي يقتصر القبض لكن الذي نحن فيه عدم فسخ القاضي
والظاهر أن لفظة لا ساقطة وأصل الكلام وكل شيء لا يفسخه الحاكم كاهو الواقع في الخاتمة وبه يظهر المعنى
ويكون المراد منه تعمير المحارم وغيره مما لا رجوع في هبتهم وسجي أن المعتد الصحة ويمكن أن يراد بقوله
وكل شيء يفسخه الحاكم أي أن الهبة للمحارم والصدقة مطلقاً اذا رفعت للحاكم وأراد صاحب الرجوع
فيها يفسخ دعواه الحاكم بمعنى أنه بطلها ويحكم عليه بعدم حجبها فان اتفاقاً عليها كانت هبة مبتدأ ففسخ شرط
لها شروط الهبة وكذا كل ما كان فيها مانع من موانع الرجوع فتأمل **(قوله)** لانه غير مقبوض لان هبة
الدين من غير من عليه الدين لا تجوز الا بان يسلطه على قبضه والصغير لا يقبض له الا قبض وليه وهو من عليه
الدين فلا يوجد القبض لكن سجي أن المعتد الصحة ويفهم منه جواز عكسه وهو هبة الاب دنا على طفله لانه
مقبوض للاب اذا كان للطفل مال في يده **(قوله)** قضى بطلان الرجوع لما نحن نقله صاحب الدرر من المحيط
وهكذا في الذخيرة والخاتمة وذكر في التبيين وغيره أن الموهوب لو وصفاً عند الموهوب له وكبر وطال
ثم صار شيخاً قلقت قيمته لم يرجع فيه وعلى هذا جميع الحيوان وعلى بانه زامن وجهه وانقص من وجه آخر
وحيث زاد سقط حق الرجوع فلا يعود وأنت خير بانه بين هذا وبين ما ذكر صاحب الفاتح لم يعد الى حاله الاول
ولكن ذكر الناطقي في اجناسه انه يرجع ولعل وجهه ان الذات بعد زوال الزيادة هو الذات الاول **(قوله)** ثم زال

لان حق المشتري في
وصف السلامة لافي
الفسخ فاقترا ثم
مرادهم بالفسخ من
الاصل أن لا يرتب على
العقد أثر في المستقبل
لا بطلان أثره أصلاً
والاعاد المنفصل الى
ملك الواهب برجوعه
فصولين (اتصفا)
الواهب والموهوب له
(على الرجوع في موضع
لا يصح رجوعه من
المواضع السبعة
السابقة) كالهبة
لقربتهما جاز هذا
الاتفاق منهما جوهره
وفي المجتبى لا تجوز الاقالة
في الهبة والصدقة
في المحارم الا بالقبض
لانها هبة ثم قال وكل
شي يفسخه الحاكم اذا
اختصا اليه فهذا
حكمه ولو وهب الدين
لطفل المديون لم يجز
لانه غير مقبوض وفي
الدرر قضى بطلان
الرجوع لما نحن زال

(١) قوله بين فدا وبين
ما ذكر الظاهر أنه خير لبتدا
محدوف أي بينهما فرق لان
صاحب الذات الخ وتأمل
أه مصححه

(المانع) مبنى على ما قدمه عن الخاتمة واعتمده القهستاني لكن في كلامه هناك إشارة إلى اعتماد خلافه قلت
 ولا يخفى ما في إطلاق الدرر فإن المانع قد يكون خروج الهبة من ملكه ثم تعود بسبب جديده وقد يكون
 الزوجية ثم تزول وفي ذلك لا يعود الرجوع كما صرحوا به نعم صرحوا به فيما إذا بنى في الدار ثم هدم البناء وفيما إذا
 وهبها لا تخرج مرجع ولعل المراد زوال المانع العارض فالزوجة وإن زالت لكنها مانع من الأصل والعود بسبب
 جديد بمنزلة تجديد مال حادث من جهة غير الواهب فصارت بمنزلة عين أخرى غير الموهوب بخلاف ما إذا عادت
 إليه مما هو فسخ هذا ما ظهر في قدره أو لأنه سبى والد درجة الله تعالى وكتب الطحطاوى لا يظهر في الزوجة
 والقرابة وهما والعين والموت والعود لأنه يبيع انتهاء وأما الخروج عن المثل فيقول إذا عاده إليه ففسخ تأمل آه
 • والحاصل أن ما عكس زواله من الموانع السبعة الزوجية والزيادة والعود والخروج عن ملكه في زوال
 الزوجية لا يعود الرجوع وبزوال الثلاثة الباقية يعود الرجوع على ما فهم من التفصيل (قوله) وضمن المستحق
 الموهوب) ضمن يشهد بالملم فعل ماض والمستحق فاعله والموهوب مفعوله (قوله) لأنها عقد تبرع أى وهو غير
 عامل له (قوله) فلا يستحق فيه السلامة) أى في عقد التبرع وهكذا حال المستعير بخلاف عقد المعاوضة لأن
 عقود المعاوضات ثبت فيها الغرور فالشترى الرجوع على بائعه وكذا بطل عقد يكون للدافع كأدبغة والاحارة
 إذا هلكت الأدبغة والعين المستأجرة ثم جاز رجل واستحق الأدبغة والمستأجرة وضمن المودع والمستأجر فأنهما
 يرجعان على الدافع بما ضمنا وكذا كل ما كان في معناهما والحاصل أن الغرور يرجع بأحد أمرين إما بعقد
 المعاوضة أو بعقد يكون للدافع كافي المنع وقد اتفق الثاني هنا كإقال لأن قبض المستعير والمطلب كان لنفسه
 وقد عقد في الخاتمة فصلا لمسائل الغرور من البيع فراجعوه وذكر في النخبة أن الواهب لو ضمن سلامة الموهوب
 للموهوب له نصارى جمع على الواهب (قوله) ولا غرور أى موجب للضمان لأنه يكون موجبا لأحد أمرين وقد
 انتقضاهما وكان حق العبارة أن يقول ولا غرور لأن قبض المستعير الخ لأن الغرور إنما يكون معتبرا بقبضه
 للدافع أو بعقد المعاوضة (قوله) لعدم العقد) أى عقد المعاوضة والأفلاحة والهبة لا يندفعان من عقد (قوله)
 فبشرط التقاض في المجلس مطلقا أو بعده بانه مسكن ولا يثبت به الملائق قبل القبض ولكل واحد أن يمتنع
 من التسليم وكذا القبض أحدهما فقط فلكل الرجوع التقاض وغيره سواء كافي غاية البيان (قوله) في
 العوضين) أى في العين الموهوبة والعود عنها ما إذا كان العوض غير مشروط فهي هبة ابتداء وانتهاء فلا
 يثبت لها أحكام البيع وإن امتنع الرجوع حيث قال له خذ عوض هبتك ونحوه (قوله) ويطل العوض
 بالشئوع فيما يقسم هو مبنى على اشتراط التقاض لأن القبض لا يتم مع الشئوع فيما يقسم (قوله) يبيع
 انتهاء) أى إذا اتصل القبض بالعوضين غاية البيان وهذا عندنا وعند زفر والشافعي يبيع ابتداء وانتهاء
 لأن العبد لا يعلى ولنا أنه اشتمل على جهتين فيجمع بينهما ما أمكن عملا بالشبهين وتعممه في الدرر في المقدسى
 والعبرة للعلى كالقالة بشرط براءة الأصل حواله وعكسه كقالة يبيع عبد لنفسه عتق وهبة تقع ببدل
 آجرة وهبة امرأه أو زوجها نكاح وعكسه طلاق قلنا ما اشتمل على جهتين يجب الجمع بينهما ما أمكن توفيره على
 الشبهين حفظهما كالأفلاحة يبيع وفسخ أو يمكن الجمع هنا باعتبار الهبة ابتداء والبيع انتهاء ولا تنافي بين حكميهما
 إذا البيع بترأخي حكمه بشرط اختيار والهبة تلزم بمائع وهبة المريض بطلت بالشئوع وبعدم القبض
 واعتبرت وصية من الثلث بعد الدين رعاية للشبهين وقد يترتب المثل على الهبة فلا فصل كالأمر كانت في بد
 الموهوب له فلم يكن عدم الزم وعدم الترتيب من لوازمها على أن المسحوق الجمع في حالة واحدة لا في ابتداء أو
 الانتهاء بخلاف ما استشهد به لتعذر الجمع لتضاد الحكمين فلغا جانب اللفظ هو في الشر بنزل لئلا عن الرجعى أنه
 يصح العوض ولو كان أقل منها وهو من جنسها ولا ينافيه انتهى ولا يخالف أو اختلاف في قدر العوض لمافى
 المقدسى عن الذخيرة فتقاعلى أن الهبة بعوض واختلاف في قدره ولم يقبض والهبة قائمة خبر الواهب بين
 تصديق الموهوب له أو الرجوع في الهبة أو بضمها أو هالكه أو اختلاف في أصل العوض فالقول للموهوب له
 في انكاره والواهب الرجوع لو قائما ولو مستهلكا فلا شئ له ولو أراد الرجوع فقال أنا أخولك أو عوضتك وأنا

المانع عاد الرجوع
 (تلفت) العين (الموهوبة)
 واستحقها مستحق
 وضمن المستحق
 (الموهوب) له لم يرجع
 على (الواهب) بما ضمن
 لأنها عقد تبرع فلا
 يستحق فيه السلامة
 (والإعارة) كالهبة هنا
 لأن قبض المستعير كان
 لنفسه ولا غرور لعدم
 العقد وتعممه في العبادية
 (وإذا وقعت الهبة
 بشرط العوض المعين
 فهي هبة ابتداء فيشترط
 التقاض في العوضين
 ويطل العوض
 (بالشئوع) فيما يقسم
 (يبيع) انتهاء

تصدقت بها فالقول الواهب استحساناً ما ملخصاً **(قوله فترد بالعيب)** أى فى العوض والمعوض أى برء كل واحد من العوضين هذا هو الوجه من الارباع الى الهبة والتعميم وكذا برء كل منهما بخيار الرؤية ويرجع فى الاستحقاق على صاحبه عافى يده لو قاما بمثله أو قبضه لهما كما فى النبيع **(قوله على أن تعوضنى)** لأن على الشرط **(قوله وهبت لك)** لأن الباء للقبالة والمال المقابل للمال بيع **(قوله فهو بيع ابتداء وانتهاء)** فيثبت لكل منهما الملك فى حقه ولا يمتنعان من التسليم ولا يشترط قبض ولا بضرة شيوخ **(قوله بطل اشتراطه)** أى والهبة لا تبطل به **(قوله فيكون)** أى المقبوض من الهبة وعوضها اذا دفع **(قوله وهب الوافى أرضاً بشرط استبداله)** فى البحر فتقلاعن القاضى الجامع بين وقف هلال والخصاف ولو وهب الوافى الارض التى شرط الاستبدال به ولم يشترط عوضاً لم يجز وان شرط عوضاً فهو كالبيع اه فقوله بشرط متعلق بالوافى وقوله بلا شرط متعلق بوبه وأعاد الضمير مذ كرر على الارض لتأويلها بالوقف والعقار **(قوله وان شرط الخ)** ظاهره أنه يصح ولو كان البذل دراهم أو دنانير وقد تقدم فى الوقف أنه لا بد أن يكون البذل عقاراً وتقدم الكلام فيه فارجع اليه **(قوله بشرط عوض مساو)** أى لقصة مال الصغير والاولى اذا كان زائداً عليه **(قوله بين الوقف)** أى الذى شرط استبداله حيث أجاز بشرط العوض **(قوله ومال الصغير)** حيث لم يجزها مطلقاً قال الرملى يفرق بينهما بأن الواقف لما شرط الاستبدال وهو يحصل بكل عقد يفيد المعاوضة كانت الهبة بشرط العوض داخلية فى شرطه بخلاف هبة الاب مال ابنه الصغير أى فانه تابع ابتداء وهو ممنوع عن مطلق التبرع فى ماله انتهى **(أقول)** وقد يقال ان المقصود من الاستبدال المنفعة فى البذل لافى نفس الاستبدال وأعمال الصغير بشرط فى نفس العقد عليه ظهور المنفعة لانه عقد تجارة أو أن الوقف من المسبب فهو ملك فى الحلة بخلاف ملك ابنه ففعل أحد هذين الفرقين على قوله الذى طلبه الشارح لان الواقف له شائبة ملك حيث شرط الاستبدال لاسباعى قول الامام بخلاف مال الطفل اذ لا ملك له فيه ولا شائبة ملك فافترقا وهذا كله اذا كان مانقلاً الناحي على قول الامام والصاحين ويمكن أن يكون مسمى على قول الامام وانهما يخالفان فى الوقف كمال الصغير فلا يحتاجان للفرق فليراجع مذهبهما فى ذلك والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

(فصل فى مسائل متفرقة) * لما كانت المسائل المذكورة فى هذا الفصل متعلقة بالهبة ذكرها فى فصل على حدة عن بابها وأشار بقوله مسائل متفرقة الى أن الاولى ترجته بذلك **(قوله وهب أمة الاجلها)** اعلم أن استثناء الجمل ينقسم على ثلاثة أقسام فى قسم يجوز التصرف وبطل الاستثناء كالهبة والنكاح والخلع والصلح عن دم العبد وفى قسم لا يجوز أصل التصرف كالبيع والإجارة والرهن لان هذه العقود تبطل بالشرط وكذا باستثناء الجمل وفى قسم يجوز التصرف والاستثناء جميعاً كالوصية لان افراد الجمل بالوصية جائز فكذا استثناءه يعقوبة وباقى التفصيل فى البيانة العيني **(قوله أو على أن يردها عليه)** أى بدعنه وقوله أو يستولدها أى يتخذها أم ولد **(قوله على أن يردها شئها)** أى أو كرماً على أن ينفق عليه من ثمرته كفى الخانة وهو متعلق بوبه أو تصدق على سبيل البذل **(قوله ولو معيناً)** أشار به الى أنه لا فرق فى التعويض ببعض الموهوب بين المجهول والمعلوم لان الفساد ليس من جهة الجهالة بل من جهة كونه بعض الموهوب **(قوله أو على أن يعوض فى الهبة والصدقة شئها)** أى شئ مجهولاً وقد يقولونه ما فيها من غير ما أفسدها قال فى الخانة وهبه أرضاً بشرط عليه أن ينفق عليه من الخارج فهى فاسدة وقال فى الصرة العوض المجهول اذا كان من غير عين الموهوب يفسد الهبة وتقدم لأن الفاسدة مضمونة بشرط الفساد أن يكون الشرط فى العقد لا بعده وحسب ذلك فالاولى بحجزة نفقوت الافراح بل رعى على عرف من يجعله كالقرض يجب كافتداه وفى بعض النسخ بل أكثرها عن بديل منها **(قوله صحة الهبة)** فى الصور كلها الا لا تبطل بالشرط الفاسدة درر قال شيخ الاسلام أى التى تفسد البيع مع كونها غير ايلة الى الهبة بشرط العوض كما يظهر ذلك من فتاوى قاضيه خان وغيره وذلك كهبه مهرها بشرط أن ينجح بها أو يحسن بها أو يقطع لها فى كل حول أو يامر بتين فجعلوا اشتراط نفقة الحج والاحسان اليها وقطع الثوب بعتلة بشرط العوض بل جعل بعض المشايخ شرط ترك طلبها

ترد بالعيب وخيار الرؤية
ويؤخذ بالشفقة هذا
اذا قال وهبت لك على أن
تعوضنى كذا مالاً أو قال
وهبت لك فافترقا
ابتداء وانتهاء وقيد
العوض بكونه معيناً
لانه لو كان مجهولاً لاطل
اشتراطه فيكون هبة
ابتداء وانتهاء
* (فرع) * وهب
الواقف أرضاً بشرط
استبداله بلا شرط
عوض لم يجز وان شرط
كان كبيع ذكره
الناحى وفى المجمع وأجاز
محمد هبة مال طفله
بشرط عوض مساو
ومنعاه قلت فحتاج
على قولهما الى الفرق
بين الوقف ومال الصغير
انتهى والله اعلم

(فصل فى مسائل متفرقة)
(وهب أمة الاجلها)
أعلى أن يردها عليه
أو يعقبتها ويستولدها
(أو وهب داراً على أن)
يردها عليه شئها ولو
معنا كثل الدار أو
ربها (أعلى أن يعرض
فى الهبة والصدقة شئاً
منها حتى)

في هبتها مبرها وأشرط المكث معها ما في الحكم فحكموا بطلان هبتها إذا ظل لها أول عكث معها وهو المختار
 وكأنه لا تنفعها بما سلبها بالعرض في الجملة وإن لم يكونا عوضين حقيقة فكانهم عكثوا فيه بالشيئين
 فافسدوا الهبة متى لم يحصل المشروط للوهاب شبهة بالعرض فانه لا تتم الهبة إذا لم يحصل العرض وصححوها
 متى حصل النفع المشروط وإن كان مجهولا جهالة فاحشة كترك التملك المجهول لجهالة مدته لانه ليس بعوض
 حقيقة وهذا بخلاف الشروط المذكورة في الكتاب وأما إذا شرط عوضا مجهولا جهالة فاحشة كما إذا شرط
 أن ينقذ على الوهاب ما يخرج من الأرض القراح الموهوبة فالهبة فاسدة مطلقا كما صرحوا به والظاهر أن
 الفساد لكونه تعلق الهبة بالخطر إذا خرج موهوم هذا ما فهمت من كتب الفتاوى كذا ذكره جوي زاده
 وسبأ في تمامه آخر الفصل (قوله وبطل الاستثناء في الصورة الأولى) لأن الاستثناء لا يعمل إلا في محل يعمل
 فيه العقد والهبة لا تعمل في الجمل لكونه وصفا للجارية فانقلب شرطا فاسدا والهبة لا تبطل بالشروط الفاسدة
 وقد أوسع الكلام على المحل الاتفاقى ونقله الشلبي عنه فراجع ان شئت ط وفي الجبر كذلك الحكم في كل
 معاوضة مال بغير مال كالنكاح والخلع والصلح عن دم وعدو الصدقة والعق بختلاف المعاوضات المالية
 كالبيع والإعارة والرهن والكتابة لانه عليه الصلاة والسلام نهى عن بيع شرط وبخلاف الوصية حيث
 يجوز في الأم دون الجمل وفي الجمل دون الأم لأن ما بها أوسع ولو اعتق جملها ثم وهبها صح لأن الخمين غير مملوك له
 فاستغال بطلانه لا يوجب الفساد بخلاف ما إذا بر الجمل ثم وهبها حيث لا يجوز الهبة لأن ملكه فيه باق فكانت
 هبة مشغول بخلاف الأول اه و يأتي قريبا (قوله لانه بعض) وقد مر أنه بشرط أن لا يكون العرض بعض
 الموهوب وهو تعليل لقوله على أن يرد شيأ منها (قوله وأجبهول) تعليل لقوله على أن يعرض في الهبة والصدقة
 شيأ عنها ولا يشمل الثلاث التي بعد الأولى فالأولى تعليل الهداية بأن هذه الشروط تتخالف مقتضى العقد
 فكانت فاسدة والهبة لا تبطل بها إلا أن يقال قوله والهبة لا تبطل بالشروط من تمام التعليل (قوله بالشروط)
 أى الفاسدة (قوله ولا تنس مامر) أى جهالته مفسدة قال في السراج والاصل في هذا أن كل عقد من شرطه
 القبض فان الشرط لا يقصد كالهبة والرهن انتهى ونبه الشارح بقوله ولا تنس إشارة إلى دفع ما قاله الزيلعي
 بتمامها بتمن أن قوله أو على أن يعرض الخ فسه اشكال لانه أن أراد به الهبة بشرط العرض فهي والشرط
 جائز أن فلا يستقيم قوله بطل الشرط وإن أراد به أن يعرضه عنها شيأ من العين الموهوبة فهو تكرر محض لانه
 ذكره بقوله على أن يرد عليه شيأ منها اه وحاصل الدفع أن المراد الأول وانما بطل الشرط لجهالة العرض
 كذا أفاده في البحر ثم رأيت صدر الشرع صرح به فقال مرادهم ما إذا كان العرض مجهولا وانما يصح
 العرض إذا كان معلوما انتهى (أقول) وتابع صدر الشرع صرح به صاحب الدرر حيث قال واعترض الزيلعي على
 قولهم أو يعرضه شيأ منها بأن المراد أما الهبة بشرط العرض فهي والشرط جائز أن فلا يستقيم قوله بطل الشرط
 وإن أراد به أن يعرضه عنها شيأ من العين الموهوبة فهو تكرر محض لانه ذكره بقوله على أن يرد عليه شيأ منها
 (وأقول) المختار الشق الأول وقوله فهي والشرط جائز أن ممنوع وانما يجوز إذا كان العرض معلوما وأجاب
 العيني بأن قوله على أن يرد شيأ منها لا يستلزم أن يكون عوضا لأن كونه عوضا انما هو بالفاظ مخصوصة فجوز
 أن يكون ردوا ولا يكون عوضا أو ما قوله على أن يعرضه شيأ منها فتصريح بالعرض ولا شك أنهم متغايران بقي
 أن يقال ما أحاب به في الدرر والبحر وسقهما الله صدر الشرع معتق فقد ذكر عري زاده ما نصه يفهم من
 كلام صاحب الدرر أنه إذا واهب دارا بشرط أن يعرضه شيأ معينا منها تصح الهبة والشرط مع أنه ليس كذلك
 فالصواب في الجواب أن يختار الشق الثاني ولا تكرر لأن رد عمله لا يستلزم كونه عوضا في هذا المقام كلام
 يعلم بمرجعة تكلمة قاضي زاده وقال المولى عبد الحليم قوله بأن المراد أما الهبة بشرط العرض الخ أراد به عوضا
 لامن العين الموهوبة (أقول) فيه بحث لانه لم يرد به إذا المفروض أن يكون العرض شيأ منها وقوله وإن أراد به الخ
 هذا هو المراد ونعم التكرار لأن رد الشيء منها لا يستلزم كونه مردودا على طريق العرض بل المتبادر من الرد
 أنه مردود لا بطريق العرض فيحمل عليه على أن العرض انما يكون بالفاظ مخصوصة كالمهر وأيضاً لا بد

(وبطل الاستثناء في
 الصورة الأولى (و) بطل
 الشرط) في الصور
 الباقية لانه بعض أو
 مجهول والهبة لا تبطل
 بالشروط ولا تنس مامر

في التعويض من الاضافة الى الهبة ثم التحقيق أن شرط العوض من العين الموهوبة لئلا يتبع الرجوع سواء كان معلوماً أو لم يكن دل عليه ما ذكر في التاتر تاتنه وغيرها من أن الهبة لو كانت ألف درهم والعوض درهم منها أو كانت داراً والعوض بيت منها لم يكن عوضاً وكان الواهب أن يرجع في الهبة استسحاناً وقال زفر بكون عوضاً قطهر أن ما أحاب به المصنف قاصر كالأجنبي اهـ (قوله من اشتراط معلومية العوض) قال المصنف في منحه وقد نال العوض في المختصر بكونه معناه وهو قد لازم أخله صاحب الكنز وغيره من أصحاب المتن اهـ قال الرمي في حاشيته عليه أقوله وهو قيد لازم أقول لأحاجة إليه بعد قوله بيع انتهاء الخ اذ قوله فيرد يأخذ صريح في أنه معين فالألف واللام في العوض يدل عنه والقدر عوض معين، هذا غالب في عبارات المختصرات قال في الصر وأراد بالعوض العوض المعين اذ في اشتراط العوض المجهول تكون هبة ابتداء وانتهاء لطلال اشتراطه كجسأني اهـ فلم يقع من أصحاب المتن الخلل اهـ (قوله أعنى حل أم مالم) قيل فيه روايتان في رواية لا يجوز الهبة في الاعتاق والتدبير جمعاً في رواية حازت فيها جمعة أو الجميع ما في المتن ووجه الفرق ما نذكر في المقالة الآتية بعده هذه من الزبلي كافي الخاتبة (قوله ولو دبره ثم وهبها لم يصح) قال الزبلي ولو أعنى ما في بطنها ثم وهبها حازت الهبة في الام لان الحنن غير معمول واشتغال بطنها لا يوجب الفساد كإذا وهب أرضه وفيها أبنية بخلاف ما إذا ربح الحمل ثم وهبها حيث لا يجوز الهبة لان ملكه فيه باق ولا يمكن ادخاله في الهبة لان المدبر لا يقبل الثقل من ماله إلى ملك ولا يصح الهبة في الام بدونه لانها مشغولة به فصار نظير هبة الغنل بدون الثمر أو الجواني بدون الدقيق من حبان كل واحد منهما مانع القرض اهـ (قوله بشرط محض) لما في الاراء من معنى التملك ولا يصنع تعليق التملك بالشرط وقد تقدم في مسائل شتى من البيوع (قوله فهو باطل) قال في الحر لانه الهبة الدين عمر عليه اراء وهو تعليق من وجه فيرد بالرد ولو بعد المجلس على خلاف فيه كافي النهاية واسقاط من وجه فلا يتوقف على القبول والتعلق بالشرط مختص بالاسقاطات المحضة التي يختلف بها كالاتاق والعناق فلا يصح تعليق التملك بالاسقاطات من وجه ودون وجه ولا الاسقاطات من كل وجه ولا يختلف بها كالغفوع في الفصاص وقد بقوله ان أدبت لانه لو قال أنت بري من التصف على أن تؤدي الى النصف صح لانه ليس بتعليق بل تقيد ولما تقدمنا في باب التعليق أن التعليق يعي هو ما بعده لا ما قبلها وأشار بقوله لمدونه أن هبة الدين الكفيل تملك من كل وجه حتى يرجع بالدين على المكفول عنه ولا يتم الاقبوله وإبراء الكفيل عن الدين اسقاط من كل وجه حتى لا يرد بالرد كذا في النهاية ثم قولهم ان الإبراء يتوقف على القبول يستثنى منه ما إذا أرباب الدين بدل الصرف والسلام أو وهبه يتوقف على القبول لأن الإبراء عنه توجب انفساخه لقول القرض المستحق بعقد الصرف والسلام ولا يفرد أحدهما بفسخه فلا بد من قوله اهـ (أقول) فقوله والتعلق يختص بالاسقاطات المحضة التي يختلف بها الإشارة إلى أن من الاسقاطات المحضة ما لا يختلف بها أي لا يقبل التعليق بالشرط كالجرع على المأذون وعزل الوكيل والإبراء عن الدين (قوله لانه مخاطرة وتعلق) لاحتمال موت المائت قبل الغداء وقبل موت المديون ونحو ذلك لأن المعنى أن مت قبل وان جاء الغداء والدين عليه فيحتمل أن عوت المائت قبل الغداء وقبل موت المديون فكان مخاطرة كذا قرره شيخ سيدي الولد رحمه الله تعالى وقال سيدي الولد رحمه الله تعالى وأقول الظاهر أن المراد أنه مخاطرة في مثل أن مت من مرضك هذا وتعلق في مثل أن جاء الغداء والإبراء لا يحتملها معاً والمراد بالشرط الكائن الموجود حالة الإبراء وأما قوله ان مت بضم التاء فاعلم ان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل التعليق فاهم وتقدمت المسئلة في متفرقات البيوع فيما يبطل بالشرط ولا يصح تعليقه به (أقول) وهذا يقتضي أن المريض اذا قال في مرضه ان مت من مرضي هذا فبعدى وصية لقائل انه باطل لانه مخاطرة فلا يصح فلنأمل فهل فرق بين المستثنى ويمكن أن يقال ما سمعته من انه وأما صح هنا وان كان تعليقا لانه وصية وهي تحتل التعليق (قوله ليكون تغييراً) الاولى فيكون (قوله) وكذا ان مت بضم التاء فانت بري منه أوفى حل جاز فرق بينهما في الهندية ونصه لوقال رب الدين ان مت فانت في حل منه فهو جائز كذا في فتاوى قاضيخان ولو قال ان

من اشتراط معلومية
العوض (أعنى حل
أمة ثم وهبها صح ولو
دبره ثم وهبها لم يصح)
إبقاء الحمل على ملكه
فكان مشمولاً به بخلاف
الاول (كالا يصح) تعليق
(البراء عن الدين) بشرط
محض كقوله لمدونه اذا
جاء غداً وان مت بفتح
التاء فانت بري من الدين
او ان مت من مرضك
هذا وان مت من مرضي
هذا فانت في حل
من مرضي فهو باطل
لانه مخاطرة وتعلق
(الابشرط كائن) ليكون
تغيراً كقوله لمدونه
ان كان لي عليلان
أربأك عنه صح وكذا
ان مت بضم التاء
فانت بري منه أوفى
حل جاز وكان وصية
خاتبة

مت فانت برى من ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى عما لى عليك لا يبرأ كذا في وجيز
 السكر درى انتهى والتعلق موجود في كل وقد فرق المؤلف بين قول الدائر ان مت من مرضى هذا وبين ان مت
 بلا قيد فجعل الاول تعلقا والثاني وصة ط والحاصل أنه انما لم يجز في الاول وحاز في الثاني مع أن التعلق موجود
 في كل لان الاول مخاطرة وتعلق والثاني وصة **(قوله حاز العري)** بالضم اسم من الاعمار صحاح يقال أعمرته
 الدار عري أى جعلتها عليه يسكنها مدة عمره فاذامات عادت اليه وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية وفي الشريعة
 جعل بخودار للمعمر له مدة عمره بشرط ان يردها على المعمر أو على ورثته اذامات المعمره أو المعمر ونحوه أعمرت
 دارى هذه حياتك أو وهنتك هذا العبد حياتك فاذامت فهو لورثتي نقابة وشرحها قال الشنقى وصورها أن
 يقول أعمرت دارى هذه أوى لك عبرى أو ما عشت أو مدة حياتك أو ما حيت فاذامت فهي رد على اه وقال
 الزبلي والعري هو أن يجعل داره له عمره فاذامات ترد عليه فصم التملك وبطل الشرط لما بين أن الهبة لا تملك
 بالشرط والفسادة وبطل الشرط انتهى وقال في شرح الجمع العري هي هبة تبنى مدة عمر الموهوب له أو الوهاب
 بشرط أن يعود اليه أو إلى ورثته اذامات الموهوب له انتهى فقوله الشارح عمره بضم ع رجع الضم إلى الواهب
 أيضا كما في الشرنبلالية **(قوله لا يطلان الشرط)** أى شرط الرد على المعمر أو ورثته **(قوله لا تجوز الرقي)**
 هي بالضم من المراتبة وهي لغة أن تعطي انسانا ملكا تقول ان مت فهو لك وان مت فلي كذا في المبسوط وغيره
 وشرعية أن يقول دارى لك رقي ان مت فليك أو يعنى ان مت قبلي فهي لى أى فكأنه قال
 له ارقب حياتي فاذامت وأنت حى فهي لك فهو تعلق التملك بالشرط فلا يصح وانما لم تكن وصة لانه لم
 يعلها عطلق موبته بل بشرط أن يموت والمربى حى فكانت مخاطرة وهذا قول الامام ومحمد والعلقة في عدم الجواز
 ما ذكره الشارح وقال أبو يوسف انها صحيحة لانها تملك في الحال والشرط باطل والأول هو الصحيح مضمرا
(قوله واذا لم تصح تكون عارية) أى اداسها اليه لضم الرقي اطلاق الانتفاع جوى عن التنازع أى لانه
 حينئذ قد اذن له بالانتفاع بها وانما لم يقيد بذلك لان الهبة الموبولها من شرطها التسليم **(قوله المعمره)**
 بفتح الميم الماتية **(قوله)** في حياته وموته محتمل أن يكون التمهير رجعا إلى المعمر بفتح الميم ومعنى كونها
 له في موته أنها من ماله المتروكة عنه ومحتمل رجوع الضم إلى من في قوله من **(قوله فهو سبيل الميراث)** على
 تقدير مضاف في المبتدأ أى فطريق الميراث من الرقي بطريق الميراث عن المرقب الكسرى في كافى الحاكم الشهيد
 باب الرقي رجل حضرته الوفاة فقال دارى هذا حبيس لم تكن حبيسا وفى ميراث وكذا ان قال دارى هذه
 حبيس على عقي من بعدى والرقي هو الحبيس وليس بشئ قال رجلين عبدى هذا لأطولك حياة أو قال
 عبدى هذا حبيس على أطولك حياة فهذا باطل وهو الرقي وكذلك لو قال رجل دارى لك حبيس وهذا قول
 أبى حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف أما أنا فأرى أنه اذا قال دارى لك حبيس فهي له اذا فضها أو قوله حبيس باطل
 وكذلك اذا قال هي لك رقي اه وفيه أيضا قال دارى هذا لك عري تسكنها وسلمها اليه فهي هبة وهي غزلة
 قوله طماعي هذا لتأكله وهذا المثلث تلبسه وان قال وهبت لك هذا العبد حياتك وحياته فقبضه فهي
 جائزة وقوله حياتك باطل وكذلك لو قال أعمرت دارى هذه حياتك أو أعطيتك حياتك فاذامت فهي
 لى واذامات نافى لوارثي وتذوال الوفاة هو هبة لك واعقبك من بعدك وان قال أسكنتك دارى هذه حياتك
 واعقبك من بعدك فهي عارية وان قال هي لك واعقبك من بعدك فهي هبة له وذكر العقب لغوات انتهى **(قوله)**
 هدايا أى فيما يظهر والأفاهة دعى العارية والاولى حذفه **(قوله أولا)** لان القرينة تدل أنها ما أرسلت اليه
 الامكان فانه لصنيعه **(قوله بعد الزفاف)** قد لبيان الواقع لأن في مثل هذه الحالة تظهر التباحث فلا بدعى ذلك من
 غير افتراق والحكم كذلك لانه هو الدافع فهو اعلم بحجة الدفع واذا ظهر أنه لم يهدتين أن عوضها لم يصادف محلها
 لانها لم تقصد ابتداء البرل مكافأته على صنيعه وقد تبين أن لا صنيع منه ففسد ما قدمت تأمل **(قوله وحلف)**
 انما لم يطالب ببينة لانفاقهم اعلى المثلث فحجة التملك لغيره تعلم منه فاذا انخالف الفالح وحلف فيما يظهر اذ لم تقم
 بينة على مدعاها **(قوله وارادت هي الاسترداد أيضا)** فاذالم ترسقط حقها لاحقه **(قوله ولا عوض)** لانها

(حاز العري) للعمر
 له ولورثته بعدو لبطلان
 الشرط (لا) تجوز
 (الرقي) لانها تعلق
 بالخطر واذا لم تصح
 تكون عارية تسمى
 لحديث أحمد وغيره من
 عمر عري فهي لعمره
 في حياته وموته لا ترقوا
 فن ارقب شأه فهو سبيل
 الميراث (بعض الى امراته
 متاعا) هدايا اليها
 (وبعضه أيضا) هدايا
 عوضا للهبة صرح
 بالعوض أولا ثم افترا
 بعد الزفاف وادعى
 الزوج (أنه عارية)
 لاهبة وحلف (فأراد
 الاسترداد وارادت هي
 الاسترداد أيضا بترد
 كل منهما) ما أعطى
 اذ لاهبة ولا عوض

انما قصدت التعويض عن هبة فلما ادعى العارية ورجع لم يوجد التعويض من جهة ما قلها الرجوع **(قوله)**
فلما استهلك أحدهما قديده لاخراج الهلاك فانه لا ضمان فيه اذ هو عارية وهذا انظر فيما للزوج امامي
فلما تدبعت له اذ عوضا فلان به مطلقا فتأمل **(قوله)** هبة الدين يعني سوء كان عليه حقيقة أو حقا
كالوهب غير المتدين من وارثه ولو رد الوارث الهبة ترتب بطلانها لعدم قبوله لا خلاف عندنا بخلاف
فيما ورد به لم يرد الوارث ولو وهب لبعض الورثة لهبة كان لهم ولو اراد الوارث صرح أيضا كذا في البراءة
ذكره الجوزي **(قوله)** يتم من غير قبول لمافيه من معنى الاسقاط قال المصنف في محله فان قلت هذا منقوض
بدن الصرف والسلم فان رب الدين اذا أبرأ المدين منه أو وهبه له توقف على قبوله قلت أحسب عنه بأن توقفه
على ذلك لا من حيث انه هبة الدين بل من حيث انه يوجب انفساخ العقد بقوات القبض المستحق بعقد
الصرف وأحد العاقلين لا يتصرف بنفسه فلهذا توقف اه **(قوله)** اذا تم يوجب انفساخ عقد صرف أو سلم أي
اذا أبرأه عن أحد بدني الصرف أو عن رأس مال السلم يتوقف على القبول لما علمت من كونه موجبا لانفساخ
فيه ما لا يكون هبة **(قوله)** لكنه يرتد بالرد استدراك على قوله يتم من غير قبول يعني وان تم من غير قبول لمافيه
من معنى الاسقاط لكنه يرتد بالرد لمافيه من معنى التملك قال في الاشياء الابرأه يرتد بالرد الا في مسائل الاولى
اذا أبرأه بالتحال عليه فلهذا يرتد وكذا اذا قال المدين أبرأه فارتد بالرد الا في مسائل الاولى
الرابعة اذ قبله ثم رد له يرتد اه وفي البحر أطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في هبة الدين للمدين بعد
القبول بخلاف قوله لكونها اسقاطا اه **(قوله)** لمافيه من معنى الاسقاط لتعليل التعميم يعني وانما صرح بالرد في
غير المجلس لمافيه من معنى الاسقاط اذا تملك المحض بتقديره بالمجلس وليس لتعليل لقوله يرتد بالرد لما علمت
أن علمته لمافيه من معنى التملك فتنبه اه والاصل أن الابرأه من الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط وهبة
الدين كالابرأه امنه في حيث الاسقاط لا يتوقف على القبول على خلاف في الهبة ومن حيث التملك يرتد بالرد
قال في الصيرفة قرب الدين اذا وهب الدين من المدين فقبل ولم يرد حتى افترقا لم يعد ايام ورد التصحيح أنه
لا يرتد بهذا الاختلاف بناء على أن الرجحان في هبة الدين من المدين بطريق الاسقاط أتم بطريق التملك في قال
للتملك قال يقتصر الجواب على المجلس ومن قال للاسقاط قال لا يقتصر اه ويرد عليه أنه اذا طرح جانب
الاسقاط ينبغي أن لا يرتد مطلقا تأمل **(قوله)** لكن في الصيرفة استدراك على تضعيف العناية القول الثاني
وقد يقال هو وان كان صحيحا فغيره أصح فحصل أنهما قولان صحيحان ط **(قوله)** لكن في المجتبى استدراك على
جعلهم كلاما من الهبة والابرأه اسقاطا من وجه تملك من وجهه وأنت خير بان هذا الاستدراك مخالف للشهور
(قوله) تملك أي افتتاحا الى القول كإصراره في المجتبى وعز التسمية بين الهبة والابرأه **(قوله)** والابرأه
اسقاط ومن قال للاسقاط لا يحتاج اليه من **(قوله)** تملك الدين الخ قال المحشى الجوزي يستثنى من ذلك ما في
القبضة من باب الأجر في القرض ولو قال الأجنبي الدائن هبة بدني له وأقال جعل ذلك في فقال قد
فعلت ببرأ استسكانا له ولو وهبه له ابتداء لا يبرأ اه **(قوله)** حواله أي اذا كان المحال عليه مدين بالمحل وقد حال
شخصا عليه فان الدين ينتقل من ذمة المحل الى ذمة المحال عليه والتعبير بالانتقال يفيد أن المحال لم يملك ما بذمة
المحال عليه من الدين وانما هو لما رضى بالحالة فقد التزم الدفع له بأمر المحل فاذا دفع عنه بأمره وقعت المقاصة
بينهما فتأمل وأيضا المحال مسقط على قبضه من المحال عليه ويقال في الوصية ليس فيها تملك وانما هو تسليط
أيضا فرجع الامر الى التسليط في النكاح **(قوله)** ووصية أي بأن أوصي بالدين الذي له على زيد لم وفاله يصح لأن
الموصي له خليفة عن الميت وكذا اذا أوصي بثلاث ماله مثلا وفي التركة دين فان الموصي له يملك من الدين بقدر
وصيته أي على المطالبة وانما يصير ملكا حقيقة اذا صار عينا **(قوله)** واذا سلطه على قبضه أي وقبضه فيصح
يعني لأنه يصير حينئذ وكلا عن الدائن في القبض من المدين ثم يقبض لنفسه كإكرامه الجوزي ومقتضاه صحة
عزله عن التسليط أشباه قال في جامع الفصولين هبة الدين ممن ليس عليه لم تجز الا اذا وهبه وأذن له بقبضه

ولو استهلك أحدهما
ما بعثه الآخر ضمنه لان
من استهلك العارية
ضمنها ثانية (هبة الدين
ممن عليه الدين وابرأه
عنه يتم من غير قبول)
اذ لم يوجب انفساخ
عقد صرف أو سلم
لكنه يرتد بالرد في المجلس
وغيره لمافيه من معنى
الاسقاط وقيل بتقدير
بالمجلس كذا في العناية
لكن في الصيرفة لم
يقبل ولم يرد حتى افترقا
ثم بعد ايام لا يرتد في
المجلس لكن في المجتبى
الأصم أن الهبة تملك
والابرأه اسقاط (تملك
الدين ممن ليس عليه
الدين باطل الا في ثلاث
حواله ووصية) اذا
سلطه أي سلطه المالك غير
المدين (على قبضه)
أي الدين

فقبضه حازم لم يجز إلا إذا سلطه على قبضه فيصير كأنه وهب حين قبضه ولا يصح الإقبضه اه فتنبه لذلك
 رمي **(قوله فصيح الخ)** وحسبنا بصير وكيل في القبض عن الأمر ثم أصلا في القبض لنفسه ومقتضاه صحة
 عزله عن التسليط قبل القبض وإذا قبض بدل الدراهم ذنانير صح لأنه صار الحق للوهاب له فلا الاستبدال وإذا
 نوى في ذلك التصديق بالركاء أجره كافي الأشباه **(قوله ومنه)** أي مما استثنى **(قوله ما لو وهبت من ابنها ما على**
أبيه) أي وأمرته بالقبض برأية وفي الأشباه في أحكام الدين وهبت مهرها من أبها وأولادها الصغار من هذا
 الزوج إن أمرت بالقبض صح والأولاد أنها هبة الدين من غير من عليه الدين ومثله في مجموعة مؤيد زاده **(قوله**
فالمعقد للصحة للتسلط) أي إذا سلطه على القبض كما بشره قوله ومنه وفي الخاتمة وهبت المهر لابنها الصغير
 الذي من هذا الزوج الصحيح أنه لا يصح الهبة إلا إذا سلطت ولذا هب على القبض فيموز ويصير ملكا للولد إذا قبض اه
 فقول الشارح للتسلط أي التسليط صريحا للحكاية عادة كإفهامه السامع في غيره قال في الحاوي القدسي إن
 سلطته على قبضه وهو الصواب لكن ينظر فيما إذا كان الابن لا يعقل فإن القبض يكون لآبائه فهل يشترط أن
 يفرض الأب قدر المهر وقبضه لأنه أوكنى قوله كافي هبة الدين بمن عليه رابع **(قوله)** وتفرع على هذا الأصل
 أي الذي ذكره المصنف **(قوله لم يجز)** لأن سلطة الدائن على الدينون وقبضه منه ونقل في الأشباه قولين
 بالجواز وعدمه وقدم لجواز ظاهر اعتماده قال في القسبة قضى دين غيره لكونه ماعلى المطلوب فرضي حاز
 وفي ط وصل بخلافه اه ومنه ومما في الأشباه يعلم أن التفرع على أحد القولين **(قوله ولو كان وكيله بالبيع)**
 أي فقضى للوكيل الثمن بصير ما بذمة المشتري له لا يصح فيكون القضاء على هذا فاسدا ورجع السامع على الأمر
 بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله أشباهه لأن سلطة المولى على القبض بعد الدفع أم قبله وأولاد في
 الطلب كالأختي **(قوله وليس منه)** أي من تملك الدين من غير من عليه الدين **(قوله حيث صح إقراره)** أي
 قضاء ما في الديانة فلا يجزى له الدين إذا لم يكن له في نفس الأمر لأن الإقرار ليس سببا للملك مع أن التملك هنا
 لا ينفذ ما لم يأمره **(قوله فالمقر له قبضه)** فإذا دفعه المهر وكذا إذا دفع إلى المقر كافي المنع وأكثر النسخ كإفهامه
 وفي بعضها ما فقر ولا قبضه وهذا الموافق لما في النزاهة فليراجع فيه مهم **(قوله)** وتعمم في الأشبا من أحكام
 الدين لعل الضمير راجع إلى الدين أي تمام بيان أحكامه والأول في تكلم في الأشباه على هذا المسئلة ط **(أقول)**
 وعبارتها وفي وكالة الوقات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فأقبضها منه فقبض مكانها
 ذنانير جاز لأنه صار الحق للوهاب له فلا الاستبدال اه وهو مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط لكن
 يتأمله ما قد مناه عن الأشباه فتأمل **(قوله لي على فلان)** أي وإن زاد لفظ لي ولذا استشكله الشارح **(قوله**
برأية الخ) والنزاهة تبع ما في الخلاصة وسبق في الإقرار الاعتراض عليها وسبق تأييد الاعتراض **(قوله فقلت**
وهو مشكل الخ) أقول هذا الاشكال ذكره المصنف في محله أيضا وأجاب عنه الزملي في حاشية المنع في باب
 الإقرار فقال بعد كلام طويل والحاصل أن الإقرار يصح مطلقا بالقبول ولا يلزم أن يكون المقر له غائبا ولعدم لزومه
 حازان يقبضه لغيره قبل حضوره فاجتمعت كلتهم على أن القبول ليس من شرط صحة الإقرار وأما زومه فشي
 آخر والمصنف لم يفرق بين الصحة والزموم فاستشكل على الصحة المجتمعة عليها كلتهم بالزوم وأما ما أجاب به
 المحب المذكور فرفسه نظرا لئلا كان كإفهامه لما افتقر الإقرار للغائب والحاضر مع أن الظاهر أن بينهما فرقا في
 الحكم ألا ترى أن قوله في الخاتمة ولو أقر لولده الكبير الغائب وأجني بعد قوله وأما الإقرار للحاضر فليس من
 من جانب المقر حتى لا يصح إقراره لغيره به قبل رده ولا يلزم من جانب المقر له فصحه رده وأما الصحة فلا شبهة فيها
 في الجانبين بدون القبول كما يفهم من كلامهم فظهر الجواب وزال الاشكال بمعارضه والحمد لله تعالى اه
(قوله) لأنه مع إضافة إلى نفسه أي مع استناد المال إليه **(قوله فتأمل)** يمكن أن جواب بأن المراد الدين الذي
 على فلان بحسب الظاهر هو لفلان أي نفس الأمر فلا إشكال اه لكن يقال فله أنه متى أمكن
 الحقيقة فلا يعبدل إلى الجواز وتقدم في الإقرار ما يقوى إشكال الشارح ولعل المراد بالآضافة في قوله الدين
 الذي لي على فلان آضافة نسبة لملك كافي قولهم جميع ما في بيتي لفلان فانه إقراره وكذا جميع ما يعرف بي

(فصيح) حيث دونته
 ما لو وهبت من ابنها
 ما على أبيه فالمعقد
 الصحة للتسلط وتفرع
 على هذا الأصل
 لو قضى دين غيره على
 أن يكون له لم يجز
 ولو كان وكيله بالبيع
 فصولين (و) ليس
 منهما (إذا أقر الدائن
 أب الدين لفلان وإن
 اسمه) في كتاب الدين
 (عارية) حيث (صح)
 إقراره لكونه اخبارا
 لا تملكيا فالمقر له قبضه
 برأية وتعمم في الأشباه
 من أحكام الدين وكذا
 لو قال الدين الذي لي
 على فلان لفلان برأية
 وغيره فقلت وهو مشكل
 لأنه مع الإضافة إلى نفسه
 يكون عليك وتعمم
 الدين من ليس عليه
 باطل فتأمل وفي
 الأشباه في قاعدة
 تصرف الإمام معزيا
 لصالح البرأية

أو ينسب إلى (أقول) ويمكن أن يكون منسباً على اختلاف فانه قال في القنبر واقبال على السغدي اقرار الالب
 ولولده الصغير بعين من ماله تملك ان أضافه الى نفسه في الاقرار وان أطلق فاقرا كافى سدس دارى وسدس
 هذه الدار ثم رقم تميم الاثمة التجارى اقرار في الخالين لا تملك اه قال في اقرار النخ فيقيد ان في المسئلة خلافا
 ولكن الاصل المذ كور هو المشهور وعليه فروغ في الخاتبة وغيره اوقدمت المسئلة قبيل اقرار المريض
 وأجبتها بحجوب حسن فارجع اليه (قوله اصطلاح الخ) مناسبت ك هذه المسئلة كتابة اسم غير المسحق وان
 المكتوب اسمه لا يستحق المكتوب (قوله) فالعطاء لمن كتب اسمه عبارة العزاز به عطاء في الدوان ومات
 عن ابنين فاصطلاحا على أن يكتب اسم أحدهما في الدوان وأخذ العطاء هو والآخر لاشئ له من العطاء
 وينزل من كان له العطاء ما لا يصلح باطل ويريد بدل الصلح والعطاء الذي جعل الامام العطاء لان
 الاستحقاق العطاء ثابت الامام لا يدخل رضا الغير وجعله غير أن السلطان ان منع المسحق فقد ظلم مرتين في
 قضية في حرمان المسحق وثابت غير المسحق مقامه اه (قوله) والصدقة كالهبة الخ قال في العنايتا كانت
 الصدقة تشارك الهبة في الشروط وتختلف في الحكم كراهي كتاب الهبة اه وقدم المصنف أحكام الهبة
 على الصدقة لعدمها في حق السلم والكافر وكثرة تقاربها كافي المفتاح وهو عكس ما هو المشهور من أن
 ما كثرت تقاربها يعمه فؤخر لطلول الكلام عليه حموى (قوله) لاتصح غير مقبوضة) أى لا تتم (قوله) ولا في مشاع
 بقسم) قيده لانها لاتصح في مشاع لا يقسم حموى فان قلت قدم أن الصدقة للفقير من جائزة فيما يحتمل القسمة
 بقوله وصح تصديق عشرة لفقيرين قلت المراد ههنا من المشاع أن يهب بعضهم لواحد فقط فحينئذ هو مشاع يحتمل
 القسمة بخلاف الفقير من فانه لا يشوع كما تقدم بحج (قوله) ولا رجوع فيها) الاولى غير أنه لا رجوع فيها لان
 عبارته توهم أنها مثلها فيه وقد كراهي الدرر مستقلة بلا تشبيه حيث قال تصديق على غنى أو وهبه لفقير
 لا يرجع اعتبار النقط في الاولى وللعنى في الثانية والحاصل أنها حلة مستأنفة وليست بدخله تحت التشبيه
 ولا الفساد المعنى فليتأمل وضربها بالصدقة وفي القدر والصدقة كالهبة لاتصح بالقبض ولا يصح
 الرجوع في الصدقة بعد القبض اه (قوله) ولو على غنى) أى ولو تصديق على غنى ليس له الرجوع واختاره في
 الهداية مقتصر عليه لانه قد يقصد بالصدقة على الغنى الثواب لكثرة عياله بحج وهذا مخالف لما قيل باب
 الرجوع من أن الصدقة على الغنى هبة ولعلها قولان تأمل قال المهستاني الفقير والغنى يستويان في عدم
 العود وقال بعضهم ان العود على الغنى اه ثم رأيت الشيخ كرم حيث قال ولو تصديق على غنى لا يعود
 استحسانا والقياس أن يعود به قال بعض أصحابنا الخ (قوله) لان المقصود فيها الثواب) وقد حصل قبل علمه ان
 حصول الثواب في الآخرة فضل من الله تعالى ليس بواجب عندنا خلافا للاعتزلة فلا يقطع بمحصله ويمكن أن
 يقال حصول الوعد بالثواب أخى حموى (قوله) فالقول للواهب) لانه الدافع فهو ادرى بحجة الدفع (أقول)
 ونقل الرطبي في حاشيته على المنع عن الزاهد في كتابه السعي بحاوى مسائل المنسرجل اشترى حلياً ودفعه الى
 امرأته واستعملته ثم ماتت ثم اختلف الزوج وورثتها أمها هبة وأعار به قال قول الزوج مع البين أنه دفع ذلك
 اليها عارية لانه منكر الهبة (أقول) وهذا صريح في رد كلام كثر العوام أن تمنع المرأة بوجوب التملك ولا
 شك في فساد اه وسبقه الى هذا صاحب البحر كما ذكرناه عنه في باب التحالف وكتبنا هناك عن الدائع أن
 المرأة أقرت أن هذا المتاع اشتراى لى سقط قولها لانها أقرت بالملك لزوجهام ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الا
 بالينة اه وظاهره تحول ثواب البدن ولعله في غير الكسوة الواجبة وهو الزائد عليها تأمل وراجع ويدل
 عليه ما مر أول الهبة من قوله اتخذ ولده وأتليده ثيابا الخ وكذا ما قد سئمت عن انخرافه عند قول المصنف هو
 الايجاب والقبول حيث لا رجوع له هنالك ما لم يصرح بالعارية فهنا أولى (تنبيه) ٢ قال السيد الحموى
 اعلم أن التملك يكون في معنى الهبة يتم بالقبض واذا عرى عن القبض والتسليم اختلف العلماء فيه فقبل
 يجوز وقبل لا يجوز فاسأل على الهبة وأكتر المشايخ على أنه يجوز بدون التسليم وأنه غير الهبة لأن التملك
 والهبة شأنان اسماء وحكايا ما لا اسم فظاهره وأما حكايته لانه لو هب الثمار على رؤس الانهار لا يجوز ولو أقر

اصطلاحاً أن يكتب اسم
 أحدهما في الدوان
 فالعطاء لمن كتب اسمه
 الخ (والصدقة كالهبة)
 بجامع التبرع وحينئذ
 لا تصح غير مقبوضة
 ولا في مشاع بقسم ولا
 رجوع فيها) ولو على
 غنى لان المقصود فيها
 الثواب لا العوض ولو
 اختلفا فقال الواهب
 هبة والآخر صدقة
 فالقول للواهب خاتبة
 (فروغ) كتب
 قصة الى السلطان بسأله
 تملك أرض محدودة
 فأمر السلطان بالتوقيع
 فكتب كاتبه

مطلب في معنى التملك

بالتملك يجوز فثبت أن التملك يصح بدون التسليم وأنه غير الهبة وعلم الفتوى وعمل الناس وموت المقر بمنزلة التسليم بالاتفاق كذا في المتاح افعال طوالت في المقالة أن يقول ولو ملكه لأن الأقرار بالملك صورته أن يقول هذا الشيء فلان وهو اخبار لا تملك اهـ **(قوله جعله ملكا)** هذا انما يتبع في أرض موات أو ملكا السلطان أما إذا قطع مع غيره فلا إمام أن يخرج من شيء كسلف ذلك في العشر والخراج **(قوله القياس)** لانه تملك يحتاج إلى القول في المجلس والقياس أن لا يكتفى الأمر بالكتابة بل يقتضي أن يقول ملكته وقوله مقام حضوره الأولى تمام بقوله **(قوله أعطت زوجها الخ)** ولو كانت تدفع إليه فضة عند الحاجة إلى النفقة أو شيئا آخر وهو يتقدم على عبالة ليس لها أن ترجع بذلك عليه **(قوله والقول قولها)** لأنها الدافعة فهي أدري جهة الدفع لأنها الملكة ولا يعلم إلا من جهتها ولا تنافي لملكها والقول لا يكتفى به في الصورة الثانية للقول لأن الرار لما في جامع الفوائد وإن ادعى على الميت أن الفاضل وارثه أن الميت أعطاه ألفا يقبل والخوارق يصدق بأنه أعطاه بجهة الدين لقامه مقام مورثه فصدق في جهة التملك **(قوله إن كانت وجهه أو أقرضته)** ذكر في أول الفعرب رجل كان يتصرف في غلات امرأته ويدفع ذهبها إلى المراجعة ثم مات فادعى ورثتها أن كانت تتصرف في مالها بغير إذنهما فليعلم الضمان فقال الزوج بل بذاتها والقول قول الزوج لأن الظاهر شاهد أنه أي والظاهر في دفع حوى قلت وسألت في شتى الوصايا فيما لو عر دار زوجته أن لا تختلف في الإذن وعدمه فأنقول لا نكر تأمل اهـ **(قوله لانه)** أي ليس للغير أن يأخذ ذلك المال **(قوله ولا)** أي وإن لم يعطه هبة بأن أعطاه قرضا ودفع إليه ليعمل للآب **(قوله فإمرأت)** فالأصل ميراث والزوج له **(قوله وتعامد في جواهر الفتاوى)** وعبارته أمير موهب جارية لرجل فاحسبته أنها كانت لها حرة وله عدمه وإن حوى عليها وتداولت الأيدي والموهوب له لا يحدورته المقتول وهو يعلم أنه لو خلاها ضاعت ولو أمسكها بما يعيق في فتنة فله أن يرفع الأمر إلى القاضي ليبعها للعقاب من ذي اليد حتى إذا ظهر المالك كان له على ذي اليد الثمن اهـ **(قوله والوال)** بأن كان فأكفه ونحوه مما لا يذهب التحويل إليه **(قوله فان كان بينهما انبساط بياح)** أيضا أي كبايح لا كل في أنا السيد الذي ذهبته بالتحويل بياح أيضا إذا كان بينهما انبساط أي رفع ككفة كاتفق من أن أحدهما يدخل بيت الآخر بدون إذنه وبما كل من طعامه ويتناول أواني وأشياء ودان فلا وكذا تعتبر العادة والعرف في وعاء الهدية كما في زماننا فإن الحاج حين قدمه يرسل هدايا لأصحابه فيرسل لهم ما يزمز من بانه ثمن من الصبي فان العادة حرت أن يأخذها المهدي إليه مع وعائها بخلاف ما إذا أهدى رجل لآخر عساف في قودرة أو لبنات وعاء فله بأخذ الغنم واللين دون القوسرة والوعاء قال في الهندية ويشال إذا بعث إليه هدية في نظير ما وأناه وفي العادة رد ذلك لم يملكهما كالقصاع والحرب وما أشبه ذلك وإن كان من العادة أن لا يرد الطرف كقواسير انظر في الطرف هدية أيضا لا يلزمه ثم إذا لم يكن الطرف هدية كان أمانة في يد المهدي إليه وليس له أن يستعمله في غير الهدية وله أن يأكل الهدية فبذلك المقتضى العادة تفرغه فإن اقتضت تفرغه ونحوه لزمه تفرغه اهـ **(قوله ليس لأهل خوان)** هو كغراب وكتاب ما يركل عليه الطعام قاموس **(قوله منأوله أهل خوان آخر)** ولأنه من معه على خوانه لا بأس به قال القسمة هذا قياس وفي الاستحسان أن كل من كان في تلك الضافة إذا أعطاه حاز به وأخذ كذا في الحواشي للفتاوى اهـ هندية وفيها الوفاة أو كبل لآسلم من تناول مالك فقال الأمر أنت في حل من تناول منه من درهم إلى مائة درهم ليس له أن يأخذ مائة أو خمسين حلة وله أن يتناول من المأكول والمشروب والدرهم مالا يذمه ولو أهدى رجل إلى مقرض شيئا فإن لم يرد قبل الفرض كره القول اهـ **(أقول)** أي كالقاضي فإنه ليس له أن يتناول هدية من ليس له عادة في مهادة قبل تقبله القضاء **(قوله ولا اعطاسائل الخ)** هو ليس خاصا بأهل الأخوة بل مطلق الضيف فهو تميم بعد تخصيص أمأهل الأخوة فإنه قد حصل كل قوم بطعام أن لهم فيه فإذا أطمع أهل خوان آخر فقد أباحه للغير من أباح له المضيف وفيه إضرار بجماعته لأن حقه قد نعلق به بإباحة رب المنزل إليهم وربما يكون الطعام لا يكتفهم ففي أطعام أهل

جعلتها ملكا هل يحتاج إلى القول في المجلس القياس نعم لكن لما تعذر الوصول إليه أقيم السؤال بالقصة مقام حضوره أعطت زوجها مالا يسأله ليتوسع فظفر به بعض غريماته إن كانت وهته أو أقرضته ليس لها أن تسترد من الغريم وإن أعطته لتصرف فيه على ملكها فله ذلك لانه دفع لا ينفك لا تصرف فيه ففعل وكذلك فان الأب أن أعطاه هبة فلكل له والافتران وتعامد في جواهر الفتاوى بعث إليه هدية في أناهل بياح أكلها فيه إن كان ثريدا أو نحوه مما لو حوله إلى أناهل آخر ذهبت لذته بياح والأفان كان بينهما انبساط بياح أيضا والأفلا دعا قوما إلى طعام وفروهم على أخوة ليس لأهل خوان منأوله أهل خوان آخر ولا اعطاسائل

الخوان الثاني تصرف في مال غيره بغير إذنه واضرار برفقته فما انظر الى الشق الاول لو كان بينه وبين رب
 المنزل بمسابقة بحيث يسوغ له اطعام طعامه بغير إذنه جاز له اطعام أهل الخوان الثاني بالنظر في رفقائه
 لا يجوز وأما اطعام أهل خوانه فجاز لان رب المنزل أحلهم وأما اعطائه السائل فانه افتيت على رب المنزل
 فلا يجوز الا اذا كان بينهم بمسابقة بحيث يعلم أنه يرضى بتصرفه في ماله كقائل تعالى وأصد بكم فانه ذكر
 في تفسيره أنه معناه والله أعلم أنه أدخل دار صدقة به بضيف من طعامه بغير إذنه اذا رضى برضاء بذلك فالطعام
 من ذكره بلاولى (قوله وخادم) أى ممن هو قائم على رأس المائدة جوهرة فأولادنا في خدمة رب المنزل
 فغيرهم أولى وقد صور هذه المسئلة في الضيف وأدرجها المؤلف في مسئلة أهل الخوان لائتم. ضيوف ط (قوله
 لغريب المنزل) فان كانت هرة صاحب البيت جازا شخصاً جوهرة (قوله وتعام في الجوهرة) وعبارتها
 رجل كتب الى آخر كتاباً ذكر فيه اكتساب الخواص على ظهره لزم رده وليس له التصرف فيه والا ملكه المكتوب
 اليه عرفاً * رجل مات وبعث الى ابنه كفناً فكفنه فيه هل عليه حتى يكون له أن يكفنه في غيره وعسكه
 نفسه ان كان الميت ممن يتبرك بتكفنه لفقاً أو ورع فإن الابن لا يملكه وان كفنه في غيره وجب عليه رده
 على صاحبه وان لم يكن كذلك جاز لابن أن يصرفه الى حيث أحب اه (قوله لاجبر على الصلوات) يكسر الصاد
 جمع صلة وهي عبارة عن أداء ما ليس بمقابلة عوض مالى كان أو غيرهما من الثنور والكفارات اه معراج
 لكن لا يظهر ذلك في الشفعة ط (قوله شفعة) فيجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع أنها صلة شرعية
 ولذا الوماث الشفيع بطلت الشفعة أشباه وانما وجبت صلة للشفيع لجوارها أحد الوجهين الثلاثة دفعا لضرر رعيته
 ومع ذلك يأخذها جبراً من البائع ان كانت في يده ومن المشتري (قوله ونفقة زوجته) لانها وان كانت صلة من
 وجه الا أنها عوض من وجه آخر لانها جزاء الاحتباس ذخيرة ويجبر عليها ولو لم يجس يبرى ومثلها نفقة اقرباء
 والاولاد هي أولى من نفقة الزوجة لانها صلة محضة أما نفقة الزوجة فلها به الاجرة لان فيها جزاء الاحتباس
 قال الصدر الشهيد اذا مات الزوج بطل ما كان عليه واجبا من النفقة ولم تأخذ ذلك من ميراثه لان أصل ذلك لم
 يكن مالا واذا لم يكن مالا كانت النفقة حق وصفية المالية صلة والصلوات لا تتم بالتسليم واذا مات قبل
 التسليم تسقط فان قيل لو كانت صلة كيف يجبر الزوج على التسليم قلنا يجوز أن يجبر الا ترى أنه من أوصى
 أن يوهب عبده من فلان بعد موته فات الموصى وان الورثة يجبرون على تنفيذ الوصية في العبدون كانت
 صلة ولو مات العبد بطل الوصية اه (أقول) وقد منا في أوائل باب الرجوع في الهبة عند قول المصنف
 والميراث أحد العقادين وذكر الشارح ثمة ما يسقط بالموت ونقلنا ثمة عن حاشية أبي السعد وحدث المراد من
 النفقة التي تسقط غير المستدانة بأمر القاضى أمها هي فقد جزم في الظهيرة بعدم السقوط ووجهه في الذخيرة
 الى آخر ما قدمناه فراجع اليه (قوله وعين موسى بها) فيجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعمود الموصى
 أشباهه ولو بغير الجبر فعلى الموصى له والجبر يجزى على الوصى والوارث وليس هو ذا الصلة
 بل متعرض لمال غيره لان الوصية مستحقة للموصى له وكذا مال الوفاة من الدلالة من الواقف والجبر على المتولى
 فلا خصوصية للجبر فيها بل كل من كان في يده صلة من شخص لا يجبر على تسليمها اليه (قوله ومال وقف)
 فانه يجب على الناظر تسليمه للوقوف عليه مع أنه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والافقية شائتها انتهى
 أشباهه واما تأديده العاقلة من الدابة فان الاحجاب على العاقلة بطريق الدابة يبرى (قوله وقد حرت أبيات
 الوهبانية) ركب أشطار بيوت على أشطار بيوت أخر وحذف بعض ما يحتاج اليه منها وزاد فيها ما ليس منها وقوله
 لم يوف باسكان الواو وقوله يؤخذ باسكان الذال وقوله وعندى بفتح الباء ط (قوله ليس يرجع مطلقاً) أى سواء
 قبل المدين أو لم يقبل بل سكت فان سكوته يكون قبولا كسواء كان ثم مانع من الرجوع أو لا لانها السقاط
 والباطل يكون مثلاً شافياً لا يتحقق الرجوع فيه كالإبراء وكأوله ذلك الموهوب والبراءة من غير ضرورة يعقبون
 فيكون صريحاً لدلالة ومن الشايخ من جعل هبة الدين كالإبراء فتم بلا صريح يقول ويرتكب من الإبراء الهبة

وتادم وهرة لغريب
 المنزل ولا كاتب ولولرب
 المنزل الآن يناوله اخبر
 المخترق للاذن عادة
 وتعام في الجوهرة وفي
 الاشياء لاجبر على
 الصلوات الا في أربع
 شفعة ونفقة زوجته
 وعين موسى بها ومال
 وقف وقد حرت
 أبيات الوهبانية على
 وفوق ما في شرحها
 للشربلاني نقات
 وواحد من ليس يرجع
 مطلقاً

بارد كافي الشرب لئلا يلهو وقال ابن شجاع لا يعمل رده وحرى المصنف على اطلاق السقوط ونظركم مما في
 الشرب لئلا يلهو مما في كلام الجرحي قال أول باب الرجوع وأطلق الهبة فانصرفت الى الاعيان فلا رجوع في
 هبة الدين للديون بعد القبول بخلاف قبله لكونها اسقاطا انتهى وكأنه اشبه عليه الرجوع تأمل وقسمند
 أول باب الرجوع **(قوله)** وبراء ذى نصف يصح صورته لهما دين على رجل قال أحد هبته وهبتك نصيبى
 جازفة وان قال وهبتك نصف الدين مطلقا عن اضافته الماخلفه الرواية في رواية بنفذ الرجوع كالأول وهبه
 نصف العبد المشترك فصصرف اليه الهبة أو تصرف الى الكل في اطلاق هبة نصف الدين وهو ظاهر الرواية
 شرب لئلا يلهو فلذا أطلق الشارح قوله وبراء ذى نصف يصح قوله وهبتك نصيبى وبه يسقط نصيبه بالاتفاق وكذا
 قوله أبراءك عن نصف الدين في ظاهر الرواية وحاصله أنه لو كان لثنين دين مشترك على شخص فأبراء أحدهما
 فتارة يقول أبراءك عن نصف نصيبى فهو كالأول اتفاقا وتارة يقول وهبتك نصف الدين من غير إضافة وظاهر الرواية
 انه كالأول وقيل يكون ابراء من نصف النصف وهو الربع **(قوله المحرر)** أى هذا هو المحرر **(قوله على صحها)**
 متعلق بهوبت وصورة تركت مهرها للزوج على أن يحجب بها فلم يحجب فالمقبى به أنه لا يبرأ لأن الرضا بالهبة كان
 بشرط العوض فإذا انعدم العوض انعدم الرضا والهبة لا تصح بدون الرضا **(قوله)** وأتركه ظلمه لها) يعنى لو قالت
 لزوجها وهبت مهرى منك على أن لا تظلمنى فقبل صحته الهبة فلو ظلمها بعد ذلك فالهبة ماضية كما في شرح
 الواضعات ونسبه الى أى بكر الاسكاف وأبى القاسم الصفار وعليه فاضحان بأنه متعلق الهبة بالقول فإذا قبل
 تمت الهبة فلا يعود المهر بعد ذلك وفي الاحتساف وإن مقال قال مهرها عليه على حاله أن ظلمها لانهم ترض
 بالهبة الأبدى الشرط فإذا فات ان شرط فأت الرضا ثم قال والحاصل أنه لا فرق على ما عليه الفتوى بين مسئلة
 الظلم بمسئلة الحج كاصرح به فاضحان عبد البر **(قوله معلق تطليق الخ)** ليس هذا في الوهبانية أصلا وانما هي
 مسئلة سئل عنها الشرب لئلا يلهو وظلمها هو قال لهما متى نكحت عليا أخرى وأبراءنى من مهرى فأنت طالق
 فهل اذا دعى أنه أوفاهما المهر فربى ما تبره عنه وأنكرت بقيل في عدم الخنث وان لم يقبل بالنظر لسقوط صحها
 كما يقبل قوله لو اختلفا في وجود الشرط فأجاب ان رد الأبراء لم يحنث لانه لو كان كما ادعت فردة أظلمه وان كان كما
 ادعى فالرد من غير لبطان الأبراء المقضى للحنث وانما اعتبر الدعوى دفع لما أتى اذ قبض دينه ثم أبراء غيره
 وقبل صح الأبراء ورجع عليه بما قبض اه ملخصا أى ومفهوما لو لم يقبل لم يصح الأبراء أى ولم يحنث قال وانما
 سطرته دفعا لما أتواهم من الخنث بجبر الأبراء ونقل الشارح تحرياب التعليق بقى ما يكتب في التعالقي متى نقلها
 أو تزوج عليها وأبراءت من كذا أو من باقى صداقها فلو دفع لها الكل هل تبطل الظاهر لا تنصرح بهم صحة براءة
 الاسقاط والرجوع بما دفعه اه وكتب عليه سيدى نعمة قوله فلو دفع لها الكل أى كل الدين المعبر عنه بقوله من
 كذا أو كل باقى الصداق وقوله هل تبطل أى اليمين المذكورة ووجه التوقف أن الطلاق معلق على شرطين
 وهما النقل والبراء أو التزوج والبراء فإذا وجد أحدهما فلا بد من وجود الآخر وهو الأبراء مع أن المبرأ
 عنه قد دفع لها وقوله تنصرح بهم الحج قال في الاشياء الأبراء بعد قضاء الدين صحيح لان الساقط للقضاء المطالبة
 لا أصل للدين فيخرج المدينون عما أداه أبراءه أو اسقاطا وإذا أبراءه أو اسقطا فاستيفاء فلا رجوع واختلفوا
 فيما إذا أطلقها وعلى هذا لو علق طلاقها ببراءتها عن المهر ثم دفع لها لا يبطل التعليق فإذا أبراءت براءة اسقاطا
 وقع ورجع عليها اه والحاصل أن الدين وصف في ذمة المدين والدين يقضى بطله أى إذا وفى ما عليه لغرضه
 ثبت له على غرضه مثل ما لغيره عليه ففسق المطالبة فإذا أبراءه عن رضاء اسقاط سقط ما بذته لغرضه
 فنثبت له مطالبة غرضه بما أوفاه فقد صحته البراءة بعد الدفع فلا يسقط اليمين بل يتوقف الوقوع على البراءة
 بخلاف ما إذا أبراءه أو اسقطا فاستيفاء لانها معنى اقراره باستيفاء دينه وبأنه لا مطالبة له عليه فلا يرجع عليه
 المدين لعدم سقوط ما بذته بذلك وأما لو أطلق فينبغي في زماننا جعلها على الاستيفاء لعدم فهمهم غيرها
(قوله لو رد فيظفر) الأولى ان يقول فادعى الدفع نظفر **(قوله وان قبض الانسان الخ)** أى قبض البالغ

وبراء ذى نصف يصح
 المحرر

على صحها وأتركه ظلمه
 لها *

إذا وهبت مهرى - را ولم
 يوفى يتحسر

معلق تطليق ببراء
 مبرها *

وانكاح أخرى لو برد
 فيظفر

وان قبض الانسان مال
 مسعه *

فأبراء يؤخذ منه كالدين
 أظهر

التم وهو المراد بمال مسعاه أى مال بدلا عن مسعاه ثم أبرأ المشتري عنه برجع المشتري على بائعه عا دافع اليه
والدائن اذا قبض دينه ثم أبرأ الدين عنه صح ورجع المدين على الدائن بما قبض منه قال العلامة عبد البر
صورة الاولى باع وقبض التمن من المشتري ثم أبرأ البائع المشتري من التمن بعد القبض يصح ابرأوه ورجع
المشتري على البائع عما كان دفعه اليه من التمن والثانية لو أبرأ الدائن المدين بعد اقباض الدين وقبضه صح
ورجع المدين عليه والاصل فيه أن الدين تقضى بأثمانها لا بأعيانها فاذا أبرأتماني الذمة بقي ما قبضه لاق
مقابله شئ فيستحق المطالبة ويلزمه رده اذا طال به اه (أقول) وفيه بحث لانه لو حلف أن لا يدين عليه وأوله
بعد القبض لاحتمال تقاضيه بما قبضه عماله وفي فصول العماد أن الرجوع بالابراء بعد القبض اختيار
شمس الأئمة السرخسي والصدر الشهيد وذكر خواهرزاده أنه لا يرجع وهو اختيار بعض المشايخ
انتهى فساد كروفي البيت فيه اختلاف أهل الترجيح كما ترى ولما تبع الشارح ابن وهبان افتداه عن نقل
هذا القول عنهم من أجل أن أئمة المذهب جعله هو الاظهر كما قال وأشرت بأظهر لما في العمادية الخ (قوله)
ومن دون متعلق هو وقوله في البناء بصحة وصحة خبر لم يدا محذوف تقديره هي أى الهبة (قوله)
وعندي فيه وقفة) أصلها العلامة عبد البر بعد أن قال ان المسئلة منقولة عن الذخيرة والمنية والتمتة وعلم في
التمتة عمافي كتاب الشفعة أن المشتري اذا قال اشترت الارض والبائع وهني البناء وقال الشفع بل
اشترتها ما القول قول المشتري ثم قال وعندى في الاستدلال به نظرا لانه قد يدعي أن الشفعة هنا انما جاءت من
قبل تقدم ملكه للارض وينبغي أن لا يصح هبة البناء بدون الارض لان القبض شرط في الهبة وهذا بمنزلة
المشاع الاثر اهم قالوا ان هبة النخل بدون الارض لا تصح لان القبض شرط هبة المشاع وقد صرحوا في
كتاب الرهن بأن رهن البناء دون الارض وعكسه لا يصح لانه بمنزلة المشاع انتهى وفي الهديبة عن الكافي لو
وهب زرعاً في أرض أو غمر في شجرة أو حطبة في سيف أو بناء في دار أو قفراً من صبرة أو مرمه بالحصاد واخذ
والنزع والتقص والكيل وفعل صح استحسانا ويجعل كانه وهبه بعد الخذاذ والحصاد ونحوهما وان لم يأت
له بالقبض وفعل ضمن انتهى وتعين المصبر الى هذا التفصيل وتحمل الصحة على صحة العقد وان لم يقد المالك
وعدهما على عدم التمام والتكليف الا اذا ثبت له الواجب بالتقص وما عطف عليه وفعل لانه بعد الفعل صار محبوزا
مسلماً كما قدمناه ومخفاً فارجع اليه (قوله وأشرت بأظهر) أى في قوله سابقا كالدين أظهر أى وهذا أظهر
(قوله أنه لا يرجع) أى بالدين بعد الابراء (قوله لما في العمادية) هذا ما أشرنا اليه سابقاً من مخالفة ما فيها وان
اختاره البعض (قوله أى بنكاح ضربتها) أى بقائه كاحكامهم بنكاح ضربتها من غير طلاق يقع عليه أى فيما
قدمنا في مسئلة التعليق ورد الابراء حيث كان المعلق طلاقها الاطلاق الضرر وفيما ذكره بعد قوله فلا
حنت وعارة الشرنبلالي أى القهر المراد لقائه في بنكاحهم مع الضرر وهو الانسب حيث كان المعلق طلاقها
لاطلاق الضرر (قوله فلا حنت) أى فلا يقع عليه طلاق * (خاتمة) * قال الطحاوي اذا كانت الهديبة
لايحتمل القسمة كالنوب أو مما لا يؤكل في الحال كاللحم ونحوه لم يجعل لاصحابه منه شيئاً وان كان مهياً للاكل
في الحال لم يجعل لاصحابه من ذلك حفاظاً وعمل البقية لاهله كذا في التاترناتمة * (فروع) * قال جعلت في
حل الساعة أو في الدين بربى في الساعات كلها والدار بن خلاصة * لوقال لأخاهم ولا أملكك مالى قبلت
قالوا ليس هذا بشئ وحقه عليه على حاله حاوى * رجل سب دابته لعله فأخذها انسان وأصلحها فهى لمن
سيها وان قال من شاء فلما أخذها فأخذها رجل فهى له قال الفقهاء أو ألبت الحواب هكذا اذا قال لقوم
معينين من شاء منكم فلما أخذها وان لم يقبل ذلك لقوم معينين أو لم يقبل ذلك أصلاً فالدابة على مالك صاحبها له
أن يأخذها من وجدها وفي الفتاوى ذكر المسئلة مطلقة من غير تفصيل بين ما اذا قال ذلك القول أو قال
مطلقاً كذا في المحيط غصب عنا خلفه مالكمها من كل حق هو له فيه قال أئمة بلخ التعليق يقع على ما هو واجب
في الذمة لا على عين قائم كذا في القسنة وعن محمد رحمة الله تعالى اذا كان لرجل على آخر مال فقال قد حلت لك
قال هو هبة وان قال حلت لك منه فهو براءة كذا في الذخيرة * في نوادر هشام رحمه الله تعالى في سرقين ادابة

ومن دون أرض في
البناء صحة
وعندي فيه وقفة فيحرم
قلت وجه توقفي
تصريحهم في كتاب
الرهن بأن رهن البناء
دون الارض وعكسه
لا يصح لانه كالشائع
فأمله وأشرت بأظهر
لما في العمادية عن
خواهرزاده أنه لا يرجع
واختاره بعض المشايخ
وفظفر أى بنكاح
ضربتها لانه برده بالابراء
أبطله فلا حنت فليحفظ
انتهى

في الختان اذا وهبها صاحبها فهي لمن اخذها ولا يكون صاحب الختان أولى بها كذا في التاتر: اية * رجل عليه دين فأتى قبل القضاء فوهب صاحب الدين لوارث المدين صم سواه كانت التركة مستغرقة أم لم تكن كذا في فاضحان لانه وهب من عليه الدين معنى لانه تلك التركة ان لم تكن مستغرقة بالدين وان كانت فالوارث فيها حق وهو استئصال وارث الوارث الهبة تر تدب بالرد خلافاً للمحمد رحمه الله تعالى وقيل لا خلاف فيه وانما الخلاف فيما اذا وهب من الملت قرده وارثه وقال قبله غير الملت أبرأ الملت عن دينه فرد وارثه لم يصح رده كما في جامع الفصولين ولو وهب لبعض الورثة فالهبة لكلهم ولو أبرأ الوارث صم أيضاً كذا في الوجيز للسكردرى * وفي فتاوى أهو ولو أبرأ الغير من أحد الورثة من الدين صم في نصيبه وفي الشرائع عقدان يكون الموت فمهما عتقه القبول في هبة الدين من المدين اذ لم يقبله حتى مات المدين والوصية اذا لم يقبلها الموصى له حتى مات الموصى تجب الهبة والوصية * رجل قال لمكاتبه وهبت لك مالي عليك فقال المكاتب لا أقبل عني المكاتب والمال دين عليه كذا في السراج الوهاج وفي فتاوى أهو سئل برهان الدين عن مات مفلساً وعليه دين ففترع انطلق بقبضه فدينه هل يسقط دينه قال لا لأن اسقاط الساقط لا يتصور لانه سقط عوته مفلساً ولا يبطل حق المطالبة في الآخرة كذا في التتارخانية بقرينة اثنين تراصيا على أن تكون عند كل واحد خمسة عشر يوماً يحمل لبيها فنهضهما باطلة ولا يحمل فضل الدين لاحدهما وان جعل في حل الآن يستهلك صاحب الفضل فضله ثم جعله في حل فحينئذ يحل لأن الاول هبة المشاع فيما يحتمل القسمة فلم يحجز والثاني هبة الدين وأنه يحجز وان كان مشاعاً كذا في الفتاوى الجمادية * العوض في الهبة نوعان متأخر عن العقد ومشروط في العقد أما العوض المتأخر عن العقد فالكلام فيه في موضعين أحدهما في بيان شرط جواز هذا التعويض وصيرورة الثاني عوضاً والثاني في بيان ماهية هذا التعويض أما الاول فله شروط ثلاثة الاول مقابلة العوض بالهبة وهو أن يكون التعويض بلفظ يدل على المقابلة بخلاف أن يقول هذا عوض عن هبتك أو بدل عن هبتك أو مكان هبتك أو تحتل هذا عن هبتك أو تصدقت بهذا بدل عن هبتك أو كافأتك بأجازيتك أو أشبكتك أو ما يجري هذا الجرى حتى لو وهب الإنسان شيئاً وقبضه الموهوب له ثم إن الموهوب له أيضاً وهب شيئاً للواهب ولم يقل عوضاً عن هبتك ونحو ذلك مما ذكرنا لم يكن عوضاً بل كان هبة متبداً لكل واحد منهما حتى الرجوع والثاني أن لا يكون العوض في العقد مما لو كان بذلك العقد حتى لو عوض الموهوب له ببعض الموهوب لا يصح ولا يكون عوضاً وان كان الموهوب قد تغير حاله تغيراً يمنع الرجوع فإن بعض الموهوب يكون عوضاً عن الباقي هذا اذا وهب شيئاً واحداً وشيئين في عقد واحد فاما اذا وهب شيئين في عقدين فعوض أحدهما عن الآخر فقد اختلف فيه قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يكون عوضاً ولو وهب شيئاً وتصدق عليه بشئ فعوضه الصدقة من الهبة كانت عوضاً بالاجماع والثالث سلامة العوض للواهب فان لم يسلم أنه استحق من يده لم يكن عوضاً وله أن يرجع في الهبة ان كان الموهوب قائماً بعينه لم يهلك ولم يزد خيراً أو لم يحدث فيه ما يمنع الرجوع فان كان قد هلك أو استهلك الموهوب له لم يضمنه كماله هلك واستهلكه قبل التعويض وكذا اذا ازداد خيراً لم يضمن كذا في البدائع * وان استحق بعض العوض فابقي منه فهو عوض عن الهبة كلها وان شاعراً ما في يده من العوض ويرجع بالهبة كلها ان كانت قائمة لم يخرج عن ملك الموهوب له ولم يزد في بدلها كذا في السراج الوهاج وأما سلامة العوض وهو الموهوب فشرط التعويض حتى لو استحق الموهوب كان له أن يرجع فيما عوض ولو استحق نصف الموهوب فالله موهوب له أن يرجع في نصف العوض ان كان الموهوب مما يحتمل القسمة سواء زاد العوض أو نقص في السعير أو زاد في البذل أو زاد فيه كان له أن يأخذ نصفه ونصف النقصان كذا في البدائع * وان قال أرد ما بقي من الهبة وأرجع في العوض كله لم يكن له ذلك وان كان له عوض مستهلك من قبض العوض بقدر ما وجب الرجوع للموهوب له به من العوض كذا في السراج الوهاج * واذا استحق كل الهبة والعوض مستهلك يضمن كل قيمة العوض كذا ذكر في الاصيل من غير خلاف كذا في البدائع * هذا اذا كان الموهوب أو العوض شيئاً لا يحتمل القسمة فاستحق بعضه فاما

إذا كان مما يحتمل القسمة فاستحق بعض أحدهما بطل العوض أن كان هو المستحق وكذا تبطل الهبة أن كانت هي المستحقة وإذا بطل العوض رجع في الهبة وإذا بطلت الهبة يرجع في العوض هكذا في السراج الوهاج * الثاني بيان ماهيته فالتعويض المتأخر عن الهبة هبة مبتدأة بلا خلاف بين أصحابنا يصح بماتصع به الهبة ويبطل بماتصع به الهبة لا يتحققها إلا في إسقاط الرجوع على معنى أنه ثبت حق الرجوع في الأولى ولا يثبت في الثانية فاما فيما وراء ذلك فهو في حكم هبة مبتدأة ولو وجد الموهوب له بالموهوب عيبا فاحتال لم يكن له أن يرد ويرجع في العوض وكذلك الواهب إذا وجد بالعوض عيبا لم يكن له أن يرد العوض ويرجع في الهبة فإذا قبض الواهب العوض فليس لكل واحد منهما أن يرجع على صاحبه فيما ملكه سواء عوضه الموهوب له أو أوجب الموهوب له أو بغير أمره كذا في البدائع ويشترط شرائط الهبة في العوض بعد الهبة من القبض والحيازة والافراز كذا في خزانة المفتين * ولا يكون في معنى المعاوضة ابتداء وانتهاء فلا يثبت للشفيع الشفعة ولا للموهوب له الرد بالعيب كذا في محيط السرخسي * النوع الثاني العوض المشروط في عقد الهبة فإن كانت الهبة بشرط العوض بشرط لها شرائط الهبة في الابتداء حتى لا تصح في المشاع الذي يحتمل القسمة ولا يثبت بها الملك قبل القبض ولكل واحد منهما أن يتنعم من التسليم وبعد التقاض يثبت لها حكم البيع فلا يكون لأحدهما أن يرجع فيما كان له ويثبت بها الشفعة ولكل واحد منهما أن يرد بالعيب ما قبض والصدقة بشرط العوض غنزة الهبة بشرط العوض وهذا استحسان والقياس أن تكون الهبة بشرط العوض بيعا ابتداء وانتهاء كذا في فتاوى قاضخان * وهذا من رجلين بشرط عوض ألف درهم ينقلب بيعا إن أربعت التقاض كذا في الغنزة ولو عوض عن جميع الهبة قليلا كان العوض أو كثيرا فلا ينعى الرجوع ولو عوض عن بعض الهبة عن ملكه فلا الرجوع فيما لم يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض كذا في شرح الطحاوي * إذا تصدق الموهوب له على الواهب بصدقة أو بماله أو أمره فقال هذا عوض هبتك بماز كذا في الصغرى * ويجوز تعويض الاجنبي سواء كان بأمر الموهوب له أو بغير أمره وليس للاجنبي المعوض أن يرجع على الموهوب له سواء عوض بأمره أو بغير أمره إلا أن يقول الموهوب له عوض فلا ينعى على أي ضامن وهو كما لو قال هب لفلان عبتك هذا غنى فإن المأمور لا يرجع على الأمر إلا أن يقول له الأمر على أي ضامن هكذا في فتاوى قاضخان * والأصل في جنس هذه المسائل أن كل ما يطلب به الإنسان بالحس والملازمة يكون الأمر بادائه سببا للرجوع من غير اشتراط الضمان وكل ما لا يطلب به الإنسان بالحس والملازمة لا يكون الأمر بادائه سببا للرجوع إلا بشرط الضمان كذا في الظهيرية * ولو وهب له هبة فعوضه عوضا على غير شرط فقبضه ثم استحق العوض فله أن يرجع في الهبة إن كانت قائمة في مال الموهوب له ولم تزد ولم يحدث فيها مانع الرجوع فيها كذا في السراج الوهاج * وإن استحق العوض وقد ازدادت الهبة لم يرجع كذا في الخلاصة وإن كانت الهبة قد هلكت أو استهلكها الموهوب له لم يضمها في قولهم جميعا كذا في السراج الوهاج * ولو وهب لرجل ألف درهم فعوضه الموهوب له درهمين تلك الدراهم لم يكن ذلك عوضا عنه إذا كان له أن يرجع في هبته وكذا لو كانت الهبة دارا فعوضه بيتناهما كذا في فتاوى قاضخان * وفي الفتاوى العتبية ولو وهب داره بشرط عوض وقبضه ألف فباعها بالدين قبل نقد الثمن أخذها الشفيع بالدين ويدفع الموهوب له الواهب ما شرط أو قيمته ولو حضر الشفيع بعد ما دفع المشروط إلى الواهب أخذها به كذا في التاتريمانية * رجل وهب لرجل ثوبا وخمسة دراهم وسلم الكل إليه ثم عوضه الثوب أو الدراهم لم يكن عوضا عنه إذا استحسن كذا في فتاوى قاضخان الكل من الهدية وتعامه فيها وانما ذكرت ذلك للوعده فيما تقدم وإن كان بعضه قد تقدم * وفيها رجل وهب لأخرا أرضا على أن ما يخرج منها من زرع ينفق الموهوب له ذلك على الواهب قال أبو القاسم الصفاق أن كان في الأرض كرم أو أشجار جازت الهبة ويبطل الشرط وإن كانت الأرض قرا حافا الهبة فاسدة كذا في فتاوى قاضخان ولو كان الموهوب كراما بشرط أن ينفق عليه من ثمره تصح الهبة ويبطل الشرط كذا في محيط السرخسي * وفي الإسيجاني رجل وهب لرجل هبة أو تصدق عليه بصدقة على أن يرد عليه ثلثها أو ربعها

أو بعضها فالهبة جائزة ولا يرد عليه ولا يعوضه بشئ كذا في التاترخانية * امرأته قالت لزوجهما انك تعيب عنى كثيرا فان مكثت معى ولا تعيب فقد وهبت لك الحائط الذى فى مكان كذا فكث معها زمانا ثم طلقها فالمسئلة على خمسة وجوه الوجه الاول اذا كانت عدة منها الهبة للحال ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الثانى اذا وهبت له وسلمت اليه ووعدا ان يكتسب معها ففي هذا الوجه الحائط للزوج وان لم تسلم الحائط الى الزوج لا يكون له الحائط الوجه الثالث اذا وهبت على شرط ان يكتسب معها وسلمت اليه وقبل الزوج ففي هذا الوجه الحائط للزوج وهكذا ذكر الشيخ أبو القاسم رحمه الله تعالى وعلى قول نصرو محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى وهو المختار لا يكون الحائط للزوج الوجه الرابع اذا قالت وهبت لك ان مكثت معى ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج الوجه الخامس اذا صلحته على ان يكتسب معها على ان الحائط هبة ففي هذا الوجه لا يكون الحائط للزوج كذا فى المحيط * وهبته مهورا لم يظلمها فهو باطل بخلاف على ان لا يظلمها ثم ان ظلمها عادلا نها لم ترض الابهذا الشرط فان اذات الرضا والفتوى على هذا * ولو قالت له اولم قال نفقت فيها أى الولية فانقصه من مهرى فالامر كما قالت ولو قال أبرئني حتى أهلك كذا فأبرأت وأبى بعود المهر * وسئل أبو جعفر عن منع امرأته عن المسير الى أبيها وهي مريضة فقال لها ان وهبت لى مهر لك أعنتك الى أبيك فنفت المرأة أفعل ثم قدّمها الى اليهود فوهبت بعض مهرها وأوصت بالعض على الفقراء وأغبر ذلك وبعد ذلك لم يعشها الى أبيها ومنعها قال الهبة باطلة قال الفقيه رحمه الله تعالى لانها غتره المكره في الهبة كذا فى الحاوى للفتاوى * المرأة اذا أرادت أن يترجها الذى طلقها فقال لها المطلق لا أترجك حتى تبينى مالك على فوهبت مهرها على أن يترجها فالمر باق على الزوج يترجها أو لم يترجها لانها جعلت المال على نفسها عوضا عن التكاح وفى التكاح العوض لا يكون على المرأة كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو قال الرب الدين اذمت فانت فى حل فهو جائز كذا فى فتاوى قاضى خان * ولو قال ان مت فانت برى بمن ذلك لا يبرأ وهو مخاطرة كقوله ان دخلت الدار فانت برى بمنى عليك لا يبرأ كذا فى الوجيز للكردى * أبرأه عن الدين الذى عليه لم يصلمهمه عند السلطان لا يبرأ وهو رشوة كذا فى القنية اه وفى الانقروى برى من عكس حل الى خطيبة أمّعة من جنس ما يحمل البين فى العادة دفع أهل الخطيبة اليه مثل ما حمل البهم فلا يرجع لهم فيه اذا اتفقوا والمساهلة فى مثل هذا عن عة فيما بينهم قنية بعث اليها شيئا بعينها كاهو العادة ثم تزوجها ولم يدخل بها وخلعت نفسها منه بنصف المهر فليس له طلب ما بعث اليها اذا عوضته من ضح له طلب المبعوث مع له طلب العوض ان لم تعوضه مع شىء السبر الكبير الرشوة لا تملك على غيره قاض أو غيره دفع اليه سحت لا صلاح المهر فأصلح ثم ندب مرد مادفع اليه بنج المتعاشقان يدفع كل واحد منهما صاحبه أشياء فهي رشوة لا يثبت المالك فيها والدافع استردادها وفى خلاصة الغزى خطب امرأته فى بيت أخها فابى أن يدفعها حتى يدفع اليه دراهم فدفع وتزوجها يرجع بما دفع لانه رشوة قنية وكذا فى الواقيات الحسامية حاصم زوجته وأذاها بالضرب والتمت حتى وهبت الصداق منه ولم يعوضها فالبراءة باطلة قنية فى الاكره ولو أكرهه الهبة وهبت لاصح قاضى خان اه الكرا باللفة يمنعها خوتها التى هى فى ضمنهم عن الدخول بزوجه حتى تبهم أو تبينهم حصتها من أبيها فى الارث وتنهى لهم بشئ فهو باطل لانها كالمكره فى ذلك لم يلى وفيه عن شرح تحفة الاقربان للصف لزوج ابنته الكرا من رجل فلما أرادت أن تخرج من بيته الى زوجها منعها الاب لان تشهد عليها أنها استوفت منه ما يعرف فيه من ميراث أمها فأقرت بذلك ثم أذن لها فى الخروج فان الظاهر أن الحكم فيه عدم صحة الاقرار لكونها فى معنى المكره لما ذكر من المنع لاسيما والحاجة تغلب فى الابكار وبه أفتى شيخ الاسلام أبو السعود العبادى اه من منقوبات الانقروى رجله على آخر مائة ونجسون درهما مائة مائة ونجسون مؤجلة فوهب رب الدين للدينون نجسين فذلك الموهوب ينصرف الى الحال أم الى المؤجل أفتى الامام الاجل برهان الدين المرغينانى رحمه الله تعالى بأنه ينصرف اليها وبه أفتى القاضى بديع الدين رحمه الله تعالى كذا فى التاترخانية فبها المهر من الزوج الميت تصح استحسانا كذا فى السراجية الوكيل فى باب الهبة فى معنى الرسول حتى يجعل العاقد هو

الموكل دون الوكيل وفي الباقي التوكيل بالهبة توكيل بالتسليم والوكيل بالتسليم أن يوكل غيره بخلاف الوكيل بالقبض كذا في المحيط وفي الفتاوى العتبية ولو وُكِّل الوهاب رجلاً بالتسليم ووكل الموهب له رجلاً بالقبض وغابص التسليم من الوكيل فإن امتنع ووكيل الوهاب حاصبه ووكيل الموهب له وينفرد أحدوكي التسليم به بخلاف ووكيل القبض لا يفرد أحدهما كذا في التاترخانية * وسئل أبو القاسم عن أمر شريكه بأن يدفع ماله إلى ولده على وجه الهبة وكتب إليه كتاباً بذلك وامتنع الشريك عن الاداء هل للابن الخصومة معه قال هذا شيء لم يجب بعد ولا يجبهه إلا بالقبض فليس للابن خصومة في ذلك قال القصد رحمه الله تعالى ولو لم يكن على وجه الهبة فلا بل أن يتخاصم إذا كان مقرراً بالمال وبألوانه كذا في الحاوي للفتاوى * إذا دفع الرشوة لدفع الجور عن نفسه أو أحد من أهل بيته لم يأثم * إذا أجاز ملك دار الحرب للملك دار الإسلام جارية يهوى له ولو أهدي ملك العدو إلى أمير العسكر فهو لجميع العسكر كذا في السراجية * وسئل محمد بن مقاتل عما يهدي أبو الصلي إلى المعلم أو إلى المؤدب في الثروز أو في المهرجان أو في العيد قال إذا لم يسأل ولم يلح عليه فلا بأس به كذا في الحاوي للفتاوى (أقول) وهذا فيما إذا كان للاستاذ معلوم من بيت المال بكتفه والأفلاحة حرثته وما تعورف من ثمن الخلو والعديبة والخمسة كما يأتي في كتاب الأجر * وسئل الخوافي عن علق كوزه أو وضعه في سطحه فامطر السحاب وامتلأ الكوز من المطر بقاء انسان وأخذ ذلك الكوز مع الماهل لصاحب الكوز أن يسترد الكوز مع الماهل فقال نعم قال رضي الله تعالى عنه وجوابه في الكوز مما لا إشكال فيه فاما في الماهل فانه ينظر أن كان أعمد لذلك حينئذ يسترده وإن لم يعد ذلك لا يسترده كذا في التاترخانية * ليقط في بدملقط نقله وينفق عليه وليس لهذا الصغير أحد سواء جاز لا جنس أن يقبض ما وهب من الصغير وإن كان الصغير من أهل أن يقبض بنفسه ولهذا لا جنس أن يسلمه لتعليم الأعمال وليس لا جنس آخر أن يسترده نص عليه السرخسي في كتاب الهبة * وسئل علي بن أحمد رحمه الله تعالى عن رجل دخل الحمام وقددفع إلى صاحب الحمام الأجرة فاعتقر من الأنا بانا دفعه إليه صاحب الحمام كما هو العادة في بلدنا هل يصير ذلك الماهل ملكاً للعتقر أم يكون ذلك لصاحب الحمام يكون منه اباحة للداخلين فقال صار أحق به من غيره ولكن ما صار ملكاً كذا في التاترخانية * يدخل في هبة الأرض ما يدخل في بيعهما من الابنية والأشجار من غير ذلك كذا في الصلح على أرض أو عمارتها تدخل ولا تدخل الزرع في الصلح من غير ذلك قال ركن الإسلام الصباغي الزرع يدخل في الرهن والأقارب والنفق بغير ذلك ولا يدخل في البيع والقسمة والوصية والإجارة والنكاح والوقف والهبة والصدقة وفي القضاء بالملك المطلق ولا يدخل الثمار والأوراق المتبقية في هبة الأشجار بغير ذلك فإذا بذل كرهها بمرووروق ففسدت الهبة لأنه يمنع التسليم كما في القنية * أقر أنه وهب من فلان داراً كان هذا اقراراً صحيحاً في الغيبة الإقرار بالهبة لا يكون اقراراً بالقبض هو الأصح كذا في جواهر الإخلاص * أهل الذمة في حكم الهبة بمنزلة المسلمين لأنهم التزموا أحكام الإسلام فيما يرجع إلى المعاملات لأنه لا يجوز للمعاوضة بالخبر عن الهبة فيما بين المسلم والذي سواء كان المسلم هو الموعوظ للضرر والذي وإن صارت الخبر خلافاً بد القابض لا تعرضوا برده إلى صاحبه ويجوز للمعاوضة بالخبر والخبر فيما بين الذميين لا يجوز ابتداء المايعة ولا يجوز بالنية والدم كذا في المبسوط * وهب المرتد النصراني أو النصراني له على أن يعرضه خيراً فذلك باطل كذا في محيط السرخسي * رجل وابنه في المفاضة ومعهم الماهل يكتفي أحدهما من أحق بالماء منهما قال ابن أحق به لأن الابن لو كان أحق لمكان على الابن أن يسقي أباه أو سقى أباه مات هو من العطش فيكون هذا منه إعانة على قتل نفسه وإن شرب هو لم يعن الأب على قتل نفسه فصار هذا كرجلين أحدهما قتل نفسه والآخر قتل غيره فقتل نفسه أعظم انحلال عليه الصلاة والسلام من قتل نفسه بمحبة يوم القيامة وفي بدء تلك المحبة بمحبة ما بين نفسه والوجه الضرب بالسكين وأصله بوجاً كذا في المحيط * ولودفع إلى رجل ثوباً بنية الصدقة فأخذ المدفوع الهبة فلما أنه ودعية أو عارية فترده على الدافع لا يجبل للدافع أخذه لأنه قد زال عن ملكه حين قبضه الرجل فان أخذ ماله

رده كذا في السراج الوهاج * محتاج معددهم فالانفاق على نفسه أفضل من التصدق على الفقراء وان آثرهم على نفسه فهو أفضل بشرط أن يعلم من نفسه حسن الصبر على الشدة وان خاف أن لا يصبر بنفق على نفسه كذا في التنقيط * وسئل بعضهم عن التصدق على المكذبين الذين يسألون الناس الخافوا بيا تكون اسرافا قال مالم يظهر لك أن من تصدق عليه بنفق في العصاة وهو غني لأبأس بالتصدق عليه وهو مأور عماوى من سذخلته كذا في الحاوى للفتاوى * الصبي اذا تصدق بملكه باذن الأب لا يصح كذا في السراجة * التصدق بمن العبد على المحتاجين أفضل من الاعتاق كذا في السراجة * رجل تصدق على الميت ودعا له فانه يصل الثواب الى الميت * اذا جعل ثواب عماله لغيره من المؤمنين جاز كذا في السراجة * تصدق على فقير بطازجة على ظن أنه فليس ليس له أن يسترد هاتوا هرا قال القاضي عبد الجبار ان كان قال قد ملكك منه فليست طهر أنه طازجة له أن يسترد هرا وان قال ملكك هذا لا يسترد قال سيف السائي لا يسترد في الحالين كذا في القنية * رجل أخرج الدراهم من الكيس أو من الجيب ليدفعها الى مسكين ثم بدله فلم يدفع فلا شيء عليه من حيث الحكم كذا في السراجة وعن الحسن البصري فمن يخرج كسرة الى مسكين فلم يجده قال بضعها حتى يجي آخر وان أكلها أطلعهم مثلها وقال ابراهيم الخنعي مثله وقال عامر الشعبي هو بالخيار ان شاء فضاها وان شاء لم يقضها لا يجوز الصدقة الا بالقبض وقال مجاهد من أخرج صدقة فهو بالخيار ان شاء أمضى وان شاء لم يقض وعن عطاء مثله قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى وهو المأخوذه كذا في المحيط * اختلفوا في التصدق على سائل المسجد قالوا لا ينبغي أن تصدق على السائل في المسجد الجامع لان ذلك اعانة على أذى الناس وعن خلف بن أيوب رحمه الله تعالى قال لو كنت قاضيا لم أقبل شهادة من تصدق على سائل المسجد وعن أبي بكر بن اسمعيل الزاهد رحمه الله تعالى قال هذا فليس واحد محتاج الى سبعين فلسا تكون تلك السبعون كفارة عن الفلاس الواحد ولكن يتصدق قبل أن يدخل المسجد أو بعد ما يخرج منه كذا في فتاوى فاضل خان * وفي فتاوى الناصري اذا قال السائل بحق الله تعالى أو بحق محمد صلى الله عليه وسلم أن تعطيني كذا لا يجب عليه في الحكم والاحسن في المروءة أن يعطيه وعن ابن المبارك قال يجزئ اذا سأل سائل بوجه الله تعالى أن لا يعطى كذا في التواضع والله سبحانه وتعالى اعلم وأستغفر الله العظيم وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين الطيبين * وعلى جميع الأئمة التابعين * والمجتهدين والعلماء العاملين * وعلينا معهم برحمتك يا أرحم الراحمين * اللهم اجعلها خالص الوجه الكريم * وموجبا الفوز العظيم * في جنات النعيم * يا مجيب الدعوات آمين * وكان الفراغ من تحرير هذه التكملة الشريفة * والتممة الطيفة * المسماة بقرعة عمون الاخبار * لتكملة رد المحتار * على جامعها أقر العباد * الى عفو مولانا يوم التناد * محمد علاء الدين ابن السيد محمد آمين ابن السيد عمر المدعو بابن عابدين * كان الله تعالى له ولوالديه وغفر لهم ولأولاده ولشأنه ولمن له حتى علم بجاه سيد الانبياء والمرسلين * في الضممة الكبرى في الساعة الثالثة ونصف من يوم الثلاثاء العاشر من رجب الفرد الذي هو من شهور سنة تسعين ومائتين وألف * من هجرة من خلقه الله تعالى على كل وصف * صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله الكرام * وأصحابه العظام * الذين نرجو اتباعهم حسن الختام

ثم بحمد الله تعالى طبع قرعة عمون الاخبار لتكملة رد المحتار على الدر المختار للسيد محمد علاء الدين بنجل العلامة ابن عابدين على ذمة اكبر العائلة المهديّة العباسية صانها برب البرية في عهد الامير المحسن بالنسب الثاني أفتدبنا عباس باشا حلي الثاني وذلك بالمطبعة الأميرية ذات المحاسن البهية في أوخر ذى القعدة الحرام

من شهور سنة ١٣٢٦ من هجرة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام وعلى آله بدور الختام



(فهرست الجزء الثاني من قرة عيون الاخيار)

صفحة	صفحة
باب دعوى الرجلين	٢
مطلب دعوى الوقف من قبيل دعوى المالك المطلق	٤
مطلب من أهم مسائل دعوى الرجلين معرفة الخارج من ذى اليد	١١
مطلب تستحق الزوائد المتصلة والمنفصلة	١٢
مطلب البينة مع التاريخ تتضمن معنى بينة دفع الخارج	١٣
مطلب لا اعتبار بالتاريخ مع النتائج الامن	٢٥
أرخ تاريخاً مستجيلاً	٢٨
مطلب يقدم واليد في دعوى النتائج ان لم يكن التراجع في الام	٤٥
تعريف النتائج	
مطلب الميراث بالنتائج ولادته في ملكه أو ملك بائعه أو مورثه	٤٩
مطلب هذا الولد ولادته أمته ولم يشهدوا بالملك له لا يقضى له	
مطلب لا يرجح نتائج في ملكه على نتائج في ملك بائعه	٥٠
مطلب لا يشترط أن يشهدوا أن أمه في ملكه	٦٨
مطلب برهن كل من خارجين أنه عبده ولادن أمته وعبده هذين تنصف وهو ابن عبيدين وأمتين	٩٤
مطلب رأى دابة تتبع دابة وترضع يشهد بالملك والنتائج	١٠٣
مطلب ادعى الخارج الفاعل على ذى اليد المدعى النتائج فالخارج أولى	١١٣
مطلب برهن كل على اقرار الآخر أنها له تهاترا	١٢٠
مطلب جنس مسائل القسمة أربعة	١٣٥
مطلب ما يقسم بطريق العول عندهم ثمانية	١٥٣
مطلب ما يقسم بطريق المنازعة مسألة واحدة	١٧٨
مطلب ما يقسم بطريق المنازعة عنده	١٨٤
و بطريق العول عندهما ثلاث مسائل	١٩٤
مطلب ما يقسم بطريق العول عنده و بطريق المنازعة عندهما ثلاث مسائل	١٩٨
مطلب ما يقسم بطريق المنازعة عنده	١٩٩
مطلب حيلة جوار المضارب في العروض	٢٠٠
مطلب ما يقسم بطريق العول عنده و بطريق المنازعة عندهما ثلاث مسائل	٢٧
مطلب منع السلطان عز نصره قضاءه عن الحكم بشهادة الشهود الا بعد التزكية سرا وعلنا	٣٧
مطلب مسائل الحيطان	٣٨
مطلب حد القديم ما لا يحفظ الاقران وراءه	٤٥
مطلب لو كانت عرسه الحائط عريضة تقسم بينهما و يعطى كل من جهة داره بلا قرعة ويجوز الا بى وبه يبقى	٤٩
مطلب الاصل أن ما اضطر الى بناءه مما لا يقسم لا يكون بانيه متبرعا	٥٠
مطلب التبريح والرجوع دائر على الجبر وعدمه	٦٨
باب دعوى النسب	٩٤
(كتاب الاقرار)	١٠٣
مطلب أقل مدد للجل لا آدمي وغيره	١١٣
باب الاستثناء	١٢٠
باب اقرار المريض	١٣٥
مطلب الاقرار للوارث موقوف الا في ثلاث	١٥٣
فصل في مسائل شتى	١٧٨
(كتاب الصلح)	١٨٤
فصل في دعوى الدين	١٩٤
فصل في التخارج	١٩٨
مطلب لا يصح صلح وكيل الموصومة	١٩٩
(كتاب المضاربة)	٢٠٠
مطلب لا تصح المضاربة بالفلوس الكاسدة	٢٧
مطلب فرض المشاع جائز	٣٧
مطلب حيلة جوار المضاربة في العروض	٣٨

صفحة	صفحة
٢١٢ باب المضارب يضارب	٢٥٩ مطلب مودع الغاصب لو استهلكها لا يرجع
٢١٩ مطلب حكم حادثة الفتوى	على الغاصب اذا ضمنها واذا ضمنها الغاصب
مطلب القول للشرىك والمضارب في مقدار الربح والخسران وفي الضياع والرد للشرىك	يرجع على المودع (كتاب العارية) ٢٦٨
٢٢٠ فصل في المتفرقات	(كتاب الهبة) ٢٩٤
٢٢١ (كتاب الايداع)	باب الرجوع في الهبة ٣٢٣
٢٥٠ مطلب رجل تناول مال انسان بلا أمره في حياته ثم رده لورثته بعد موته	فصل في مسائل متفرقة ٣٤٣
	مطلب في معنى التملك ٣٤٩

(تمت)



0573441

Bibliotheca Alexandrina